

الموسوعة الشاملة في  
التفصيل على

# فانوز المرافعات

بأراء الفقهاء في المصنف القانوني وأحكام النقص

الجزء الأول

صه الحادة ٤٨١١ مرافعات

نظام وظيفي قانوني للمرافعات وعملية وتفسير - شروط قبول الدعوى - الوجوه  
المؤيدة - البطالة - الوقف على الدعوى - التوقف عن التقاضي - تقدير قيمة الدعوى  
المؤيدة من النوعي.

رستور

أحمد إبيجي

أستاذة الفقه المرافعات - نفس قسم القانون في ص - عمليتي الحقوق  
بهاصة - شروط الساج - محام بالنقص - حكم دولي مقصد  
صالح على وسام المروية

طبعة نادرة في القضاء

الطبعة الثالثة

٢٠٠٢

المركز القومي

للإصدارات القانونية  
٧٩٥٩٢٠٠



دار العدالة  
للنشر والتوزيع

٢٩١٦١٣٥











الموسوعة الشاملة في :

# التعليق على قانون المرافعات

بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض

## الجزء الأول

(المواد من ١ إلى ٤٨ مرافعات)

(نطاق تطبيق قانون المرافعات ومصادره وتفسيره - شروط قبول الدعوى - الإعلان - المواعيد - البطالان - الاختصاص الدولي - الاختصاص القيمي - تقدير قيمة الدعوى - الاختصاص النوعي)

دكتور

**أحمد مليجي**

أستاذ قانون المرافعات

رئيس قسم القانون الخاص

عميد كلية الحقوق - جامعة أسيوط السابق

محام بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا

محكم دولي معتمد - حائز على وسام الجعفر

## الطبعة الثالثة

طبعة منقحة ومزودة

تتضمن أحدث التعديلات التشريعية وأحدث أحكام محكمة النقض

٢٠٠٢

كل نسخة غير موقع عليها من المؤلف فهي Lexis

مكتبة القانون



## التعليق على قانون المرافعات

(جميع الحقوق محفوظة للمؤلف)

## • مِنْ أَلِفِ الْحَجَرِ الْحَمِيمِ •

(إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) <sup>(١)</sup>.

(إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً) <sup>(٢)</sup>.

(صلى الله العظيم)

● روى عن النبي ﷺ أنه قال : «أتدرون من السابقون إلى ظل الله عز وجل يوم القيامة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوا بذلوه وحكموا للناس كحكمهم لأنفسهم » <sup>(٣)</sup>.

● وروى «أنه جاء رجلان يختصمان في موارث بينهما قد درست ليس بينهما بيعة» ، فقال رسول الله ﷺ «أنكم تختصمون إلى رسول الله وأنا أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته <sup>(٤)</sup> من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار ويأتي بها اسطاطاً <sup>(٥)</sup> في عنقه يوم القيامة» فبكى الرجلان وقال : كل واحد منهما : حقي لأخي ، فقال رسول الله ﷺ «أما إذا فقوما فاذهبا

(١) سورة النساء الآية ٥٨ .

(٢) سورة النساء الآية ١٠٥ .

(٣) انظر : مسند الإمام أحمد جـ ١٥ ص ٢١١ ، نيل الأوطار جـ ٨ - ص ٢٦٠ ، بلوغ الأمانى

جـ ١٥ - ص ٢١١ ، حلية الأولياء - جـ ١ - ص ١٦ .

(٤) ألحن بحجته : أى أكثر مهارة فى الظهارها .

(٥) الاسطاط : هو المسعار الذى يحرك به النار .

فلتقتسما، ثم توخيا الحق ثم استهما ، ثم ليحل كل واحد  
منكما صاحبه» <sup>(١)</sup> . صدق رسول الله ﷺ.

● وهذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة توضح  
بجلاء واجب القاضى فى الحكم بالعدل وفقاً لما أنزل الله  
تعالى، وواجب المتقاضى فى عدم إستخدام قواعد  
وإجراءات المرافعات والإثبات للدفاع عن باطل .

نسأل الله تعالى أن يوفق جميع المشتغلين بالقانون -  
قضاة ومتقاضين - للعمل بها .



---

(١) لهذا الحديث روايات متقاربة ، واللفظ الذى ذكرناه فى المتن لأبى داود ، انظر : الموطأ -  
ص ٤٨٨ ، مسلم مع النووى - ج ١٢ ص ٤ و ص ٥ ، البخارى مع فتح البارى - ج  
١٣ - ص ١٣٤ ، مسند الإمام أحمد - ج ١٥ - ص ٢١٤ و ص ٢١٥ ، سان أبى داود - ج  
٣ - ص ٤١٠ ، سبل السلام ج ٤ - ص ١٦٥ ، الجامع الصحيح - ج ٣ - ص ٦٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

### تحيةة لقضاة مصر

يقوم مجلس إدارة نادى قضاة مصر بمجهود ضخم لدعم مكتبة رجال القضاء، ويسعدنى أن أقدم هذه الطبعة من هذا المؤلف للمساهمة فى دعمها، وقد اختارته لجنة المكتبة ليكون من مطبوعات النادى.

وبهذه المناسبة فإننى أتوجه بتحيةة إعزاز وتقدير خاصة إلى قضاء مصر الشامخ الذى يعتبر نظامه من أفضل النظم القضائية فى العالم، والذى يقوم رجاله بأداء رسالة سامية هى من حمل أنبياء الله تعالى ورسله عليهم السلام، وهم يحكمون بالعدل بين الناس دون أن تشوب أرواحهم شائبة من خضوع أو رهبة أو رغبة دنيوية إلا ابتغاء وجه ربهم الأهل.

وأتوجه بالشكر إلى مجلس إدارة نادى القضاة برئاسة المستشار/ مقبل شاكر نائب رئيس محكمة النقض، وإلى لجنة المكتبة بالنادى برئاسة المستشار/ يحيى أسماويل رئيس محكمة الاستئناف الأسبق.

نسأل الله تعالى الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم.

أن يوفقنا أنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير...

المؤلف

## مقدمة

لاجدال فى ان لقانون المرافعات اهمية قصوى فى الحياة العملية، فهو اداة التطبيق والعمل وعدة القضاة والمتقاضين فى الحياة القانونية ، بل ان فائدته الاجتماعية والاقتصادية لا تخفى على أحد ، ففضلا عن الدور الهام لقواعد المرافعات فى حسم المنازعات بين الافراد، فإن لها دورها فى ابراز فاعلية كافة فروع القانون فى المجتمع حتى فى الحالات التى لاتحدث فيها منازعة ، ففى كثير من الأحوال يرجع احترام الفرد لحقوق غيره من الافراد إلى علمه بوجود وسائل نظمها قانون المرافعات كفيلة بأكراهه واجباره على احترام حقوق الآخرين، ومن ثم تتحقق الفائدة الاجتماعية لقانون المرافعات، إذ يطمئن كل فرد على حقوقه ويسود الاستقرار والسلام الاجتماعى، فقانون المرافعات هو قانون اعمال القانون فى الحياة الاجتماعية، كما أن قواعد المرافعات تضمن وصول الحق لصاحبه بيسر وسهولة وبغير عناء ، ولا ريب أن فى ذلك تقوية للأتمان والضمان ومن ثم يزداد رواج المعاملات وتنشط الحياة الاقتصادية التى قوامها الائتمان وتتحقق الفائدة الاقتصادية لقانون المرافعات بإزدهار الاقتصاد القومى .

وليس صحيحا أن ثمة مرافعات نظرية او أكاديمية واخرى عملية ، فقول فقيه المرافعات له انعكاسه الفورى فى دور المحاكم ، بيد أن هناك ممارسة عملية لقواعد المرافعات تفرز أحيانا مشاكل عملية تحتاج لتأمل وحسم ، كما أن ممارسة المرافعات فن له أصوله.



فالحق هو أن المرافعات علم وفن في التطبيق، فهي علم له أصوله وقواعده، وهي فن في التطبيق له خصائصه ومظاهره، فكل قاعدة من قواعد المرافعات تحمل في طياتها أصول علمية وسمات فنية تطبيقية، وتبرز هذه السمات عند تطبيق نص القاعدة، أي عند تحول النص من حبر على ورق إلى واقع عملي.

وعلم المرافعات وفن تطبيق قواعده صنوان لا يفترقان، من ألم بهما من رجال القانون كان حليفه النجاح والتوفيق دائماً، وهذه هي غايتي من هذا المؤلف فهدفي من هذا المؤلف أن يجمع بين علم المرافعات وفن تطبيقه بحيث يكون بمشيئة الله تعالى ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ خير معين للممارسين للقانون والمشتغلين به في الحياة العملية.

ومن ثم فقد نهجت في هذا المؤلف منهجاً عملياً علمياً، ففضلاً عن توضيح آراء الفقه المتصلة بكل نص من نصوص قانون المرافعات، حرصت في نفس الوقت على إبراز أحكام محكمة النقض وما أقرته من مبادئ قضائية وأيضاً أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بقانون المرافعات، وتيسيراً على المشتغلين بالقانون أوردت نماذج لأهم الصيغ القانونية لدعاوى وأوراق المرافعات، وذلك في الجزء الأخير من هذا المؤلف، ولاشك في أن الإشارة لنماذج صيغ أوراق ودعاوى المرافعات أمر يقتضيه الطابع العملي لهذا المؤلف، فهذا الطابع العملي يمثل السمة الغالبة لهذا المؤلف، إذ يركز هذا المؤلف على التطبيق العملي لقانون المرافعات ومشاكله العملية وكيفية حلها ولا يقتصر على الجانب الفقهي لهذا القانون، بل يجمع هذا المؤلف بين فقه المرافعات والتطبيق العملي لقواعد المرافعات، وهو موجه ليس فقط للباحثين الأكاديميين وإنما أيضاً وبصفة رئيسية للممارسين للقانون المشتغلين به في الحياة العملية.

ونظراً لضخامة حجم هذا المؤلف، مما يجعل من الضروري أن يحتويه أكثر من مجلد، فإنه سوف يظهر للقارئ في ستة أجزاء.

المرافعات بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية ، كما تتضمن أحدث آراء الفقه وأحداث أحكام المحكمة الدستورية العليا وأحداث أحكام ومبادئ محكمة النقض.

والله تعالى ولي التوفيق ..

**المؤلف**

**القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨  
بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية  
(مادة ١)**

«يلغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عدا الباب السابع من الكتاب الأول الخاص بإجراءات الإثبات والفصل الثاني من الباب الثاني عشر من الكتاب الأول الخاص بالمعارضة والمواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، كما يلغى الباب الأول من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ويستعاض عن النصوص الملغاة بنصوص القانون المرافق ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكامه».

**التعليق :**

١- ألغى المشروع الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والخاص بإجراءات الإثبات ، بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية.

وقد أبقى المشرع الفصل الثاني من الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والخاص بالمعارضة، كما أبقى على المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من الكتاب الرابع من ذات القانون والمتعلقة بالإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية، ثم ألغى المشرع هذه المواد بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ لتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي

## مادة ١ من قانون الإصدار

فى مسائل الأحوال الشخصية، وأبقى المشرع على الباب الثانى من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والخاص بالمواد الجزائية بعد أن ألغى الباب الاول الخاص بالمسائل المدنية والتجارية. ويلاحظ أنه يلغى كل نص ورد فى قانون عام إذا كان مخالفا لنص ورد فى قانون المرافعات باعتباره بدوره قانونا عاما، فقانون المرافعات هو الشريعة العامة فى المجال الإجرائى. أما إن ورد النص المخالف فى قانون خاص فلا يلغى بقانون المرافعات، وما أورده النص محل التعليق فى نهايته من إلغاء كل نص يخالف أحكامه لا ينصرف للنصوص الواردة فى القوانين الخاصة، بل هى واجبة التطبيق ولا تتأثر بهذا النص الوارد فى قانون عام، وقد أستقر قضاء محكمة النقض على ذلك.

(انظر : نقض ١٢/٥/١٩٧٥ طعن رقم ٢٣٧ سنة ٤٠ قضائية - منشور فى مجموعة النقض سنة ٢٦ ص ٩٧٦، ونقض ٢٥/١٠/١٩٧٥ - طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٩ ق، ونقض ٢٤/١١/١٩٧٥ - طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٠ ق).

## أحكام النقض:

٢ - ما أجازته المادة ٢٢١ من قانون المرافعات من استثناءات الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ذلك لأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سيبل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء. ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ذلك أن النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد فى قانون خاص ولا وجه للتحدي بأن نص المادة ١٥/٤ هو النص العام، وأن نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات هو النص الخاص فى هذا الصدد، ذلك أن نصوص

## مادة ١ من قانون الإصدار

قانون المرافعات فى الطعن فى الأحكام تعد كلها من النصوص العامة فى الإجراءات لشمولها كل أنواع الأنزعة إلا ما استثنى بنص خاص فى حين أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يتضمن إلا نصوصا خاصة بالمنازعات الإجارية الناشئة عن تطبيق أحكامه خرج فيها المشرع عن القواعد العامة فى قانون المرافعات، من حيث الاختصاص وإجراءات التقاضى وطرق الطعن فى الأحكام تحقيقا للأهداف التى تغياها من سن أحكامه تخفيا لازمة المساكن ومن بينها رغبة فى حسم المنازعات الناشئة عن تطبيقه فى درجة واحدة من درجات التقاضى، كما أنه لا وجه للاحتجاج بما نصت عليه المادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات الحالى من إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه، ذلك أن هذا النص العام ليس إلا ترديدا لمبدأ الإلغاء الضمنى دون زيادة، ومن ثم فلا يلغى النص الوارد فى قانون خاص. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية برفض تخفيض أجرة العين المؤجرة تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٥/٥/١٢، طعن ٢٣٧ س ٤٠ ق، وانظر نفس المعنى أيضا:  
نقض ١٩٧٥/١٠/٢٥ - الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٩ ق، نقض  
١٩٧٥/١١/٢٤ - الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٠ قضائية).

٣- من المقرر وفقا لقواعد التفسير أن النص الخاص يقيد النص العام ويعتبر استثناء منه، وأن النص اللاحق يلغى النص السابق إذا ما تعارض معه، إلا أن النص العام اللاحق لا يلغى نصا خاصا سابقا عليه وإن تعارض معه.

(نقض ١٩٨٣/١/١١، طعن ٧٤٣ س ٤٩ ق، نقض ١٩٨٦/٢/٢٠، طعن ٢٣٤٨ س ٥٢ ق، نقض ١٩٨٤/١١/١٩، طعن ١٣١ س ٤٩ ق).

#### مادة ١ من قانون الإصدار

٤ - إذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغى الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، وهى من المواد التى أبقي عليها قانون المرافعات القائم تحدد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بثمانية عشر يوما إلا أن هذه المادة وقد ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الذى جعل ميعاد الطعن فى هذه المسائل ستين يوما ثم لدى إلغاء هذا القانون بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والعودة إلى القواعد المنظمة للطعن بالنقض التى كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون، ومنها ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ السالفة الإشارة، صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مستثنيا من هذه القواعد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بأن نص على بقاءه ستين يوما، فإن تحديد ميعاد الطعن المقرر بالفقرة الأولى من المادة ٨٨١ المذكورة يكون قد نسخ ضمنا بتعارضه مع نص جديد ورد على ذات المحل، مما يستحيل معه إعمالها فيعتبر النص الجديد ناسخا للأول. لما كان ذلك، وكان إلغاء القانون الأخير بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليس من شأنه - وعلي ماجري به قضاء محكمة النقض - أن يبعث من جديد ما نسخ من نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١، كما لا يبعثه إبقاء المشرع عليها بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم طالما لم ينص صراحة على العودة إلى ماتم نسخة منها، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبارها القانون الأساسى للإجراءات الواجبة الاتباع فى منازعات الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قد خلت من أية قواعد تنظم طريق الطعن بالنقض، فإنه يتعين الرجوع فى صدد تحديد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى هذه المنازعات إلى القواعد المقررة فى قانون المرافعات إعمالا لنص

## مادة ٢ من قانون الإصدار

المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية التي توجب اتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها. وإذا كان ميعاد الطعن بالنقض على ماتقضى به المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ستين يوما وكان الطعن وإن تقرّر به فى اليوم التالي لانقضاء هذا الميعاد، إلا أن اليوم الأخير منه إذا صادف عطلة رسمية فإنه يكون قد تم فى الميعاد.

(نقض ١١/٢٥/١٩٨٠، طعن ٣١٠ س ٤٩ ق، نقض ٢/٢٦/١٩٨٥، طعن ١٥ س ٥٤ ق، نقض ١٢/١٦/١٩٨٦ طعن ١٠٢ س ٥٥ ق).

## (مادة ٢)

«على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها. وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعاوى. ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها، أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم، بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة».

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون المرافعات :

«على المحاكم أن تحيل بدون رسوم، ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى

أحكام هذا القانون، وذلك بالحالة التي تكون عليها. وتكون الإحالة إلى جلسة تحددها المحكمة، ويعتبر صدر هذا القرار إعلانا للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات، أو قدموا مذكرة بدفاعهم، وذلك ما لم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم، أو تقديمهم للمذكرة، وفي هذه الحالة يقوم قلم الكتاب بإعلان الخصوم بالقرار بكتاب مسجل.

ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعيا أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم».

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون المرافعات:

يلاحظ أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، كانت تندرج فى المشروع تحت رقم ١١، وأصبحت فى القانون تأخذ رقم ١٢، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تعليقا على هذه المادة مايلى:

«نص المشروع فى المادة الحادية عشرة منه على حكم وقضى يوجب على المحاكم من تلقاء نفسها أن تحيل بدون رسوم ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت وفقا لهذا القانون من اختصاص محاكم أخرى وذلك بالحالة التى كانت عليها، وأوجب على المحكمة الإحالة إلى جلسة محددة أمام المحكمة المختصة، ويعتبر النطق بهذا القرار إعلانا للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفاعهم، وذلك ما لم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم أو تقديمهم للمذكرة، فعندئذ يقوم قلم الكتاب بإعلان الخصوم - وهى ذات الأحكام التى استخدمها المشروع فى المادة المضافة إلى قانون المرافعات برقم ١٧٤ مكررا - بالقرار بكتاب مسجل... واستثنى النص من حكم الإحالة الدعاوى المحكوم فيها قطعيا والدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فيها إذا تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة».



**نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ الصادر في**

**١٧/٥/١٩٩٩ المعدل لقانون المرافعات،**

«على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون، وذلك بالحالة التي تكون عليها.

وتكون الإحالة إلى جلسة تحدها المحكمة، ويعتبر صدور قرار الإحالة إعلاناً للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات أو قدموا مذكرة بدفاعهم وذلك ما لم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم أو تقديمهم للمذكرة، فعندئذ يقوم قلم الكتاب بإعلان الخصوم بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول.

ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعياً، ولا على الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم».

**التعليق:**

٥- وفقاً للمادة الثانية من قانون الإصدار - محل التعليق - يجب على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها.

وتلتزم المحكمة المحال إليها بالإحالة طبقاً لنص المادة ١١٠ من القانون الجديد (الحالى)، وتعتبر الإحالة من النظام العام لتعلق الاختصاص النوعى والقيمي بالنظام العام (نقض ١٦/٦/١٩٥٥، الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ قضائية - س ٦ ص ١٢٥٠)، ومن ثم يتعين على المحكمة أن

## مادة ٢ من قانون الإصدار

تقضى بهذه الإحالة من تلقاء نفسها ويصح التمسك بها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، كما يجب على محكمة الدرجة الثانية ومن تلقاء نفسها أن تراعى نصاب الاستئناف وفقا لقانون المرافعات الجديد.

أما فى حالة تعديل قواعد الاختصاص المحلى فلا تملك المحكمة الإحالة إلى المحكمة التى أصبحت مختصة محليا إلا إذا تمسك أولا الخصم صاحب المصلحة (سواء أكان هو المدعى عليه أو المدعى) بعدم اختصاص المحكمة عملا بالقانون الجديد، ويشترط أن يكون ذلك قبل التكلم فى الموضوع بعد نفاذ القانون الجديد وبداية قد تكون القاعدة المستحدثة لمصلحة المدعى أو المدعى عليه، فيتمسك هذا أو ذاك بالقاعدة المستحدثة المقررة لصالحه ( أحمد أبو الوفا - التعليق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة السادسة سنة ١٩٩٠ - ص ١٤).

وينبغى أن تحال الدعوى بالحالة التى تكون عليها، فتحال الدعوى بما صدر فيها من أحكام فرعية، وبما تم فيها من إجراءات الإثبات، ويعتد بتلك الإجراءات أمام المحكمة المحال إليها الدعوى، ولها بطبيعة الحال أن تأمر باتخاذ أية إجراءات أخرى.

٦- ويجب فى حالة غياب أحد الخصوم أن يعلق قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى.

إذا ينبغى على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تتحقق من صحة إعلان الخصوم فى حالة تخليهم عن الحضور، ومن ناحية أخرى وكما أسلفنا فإنه تقضى عليها الدعوى المحالة إليها عملا بالمادة ١١٠ من القانون الجديد.

٧- ولا تسرى الفقرة الأولى من المادة محل التعليق على دعاوى المحكوم فيها، والمقصود بالدعاوى المحكوم فيها الدعاوى التى تكون قد

## مادة ٢ من قانون الإصدار

صدرت فيها قبل العمل بالقانون الجديد أحكام منهيبة للخصومة كلها أو بعضها، فلا يندرج فيها الدعاوى التي تكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تمهيدية.

(نقض ١٩٥٩/٣/٥ - السنة ١٠ - ١٩٤٤).

فلا تسرى الفقرة الأولى على الدعاوى المحكوم في موضوعها أو في شق من هذا الموضوع، لأن صدور حكم في شق من موضوع الدعوى يجعل للخصم حقا مكتسبا في أن تنتظر نفس المحكمة باقي الموضوع (جلاسون - المرافعات، الجزء الأول - بند ٥ وما بعده، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢١٥).

كما يندرج في هذه الدعاوي التي لا تسري عليها الفقرة الأولى من المادة محل التعليق الدعاوي التي تكون قد صدرت فيها قبل العمل بالقانون الجديد، أحكام فرعية تنهى الخصومة كلها أو جزءا منها كالحكم الصادر بعدم قبول الدعوى بالنسبة لبعض الطلبات، فهنا أيضا ونظرا لعدم تجزئة الدعوى وحتى لا تتعدد محاكم الدرجة الثانية التي تنظر استئناف أحكام محكمة الدرجة الأولى في القضية الواحدة، ينبغي عدم إحالة الدعوى، عملا بهذه المادة متى صدر فيها حكم في جزء من الخصومة (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

ولنأما إذا صدر في الدعوى حكم متعلق بالإثبات أو بسير الإجراءات أو بعبارة عامة أى حكم صادر قبل الفصل في الموضوع (ينهى الخصومة كلها أو بعضها) فإن الإحالة تكون واجبة.

(نقض ١٩٥٥/٢/١٠ منشور في مجلة المحاماة سنة ٣٦ ص ٥١٩).

وقد قضت أيضا محكمة النقض بوجوب الإحالة تطبيقا لقانون أصدر قانون المرافعات إذا لم يصدر في الدعوى حكم ينهى الخصومة كلها أو بعضها.

(نقض ١٩٥٧/٢/٢٩ مجموعة النقض ٨ ص ١٨٩).

## مادة ٢ من قانون الإصدار

٨- كما لا تسرى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون الإصدار - محل التطبيق - على دعاوى المؤجلة للنطق بالحكم، والمقصود هنا الدعوى المؤجلة للنطق بالحكم ولو مع السماح للخصوم بتقديم مذكرات فى مواعيد حددتها فإن من الأقرب إلى السداد والقصد ألا تنتزع من المحكمة بعد أن أصبحت مهياة للحكم فيها، وكل ما يشترط فى هذه الحالة أن تكون المحكمة قد أجلت القضية للنطق بالحكم فى ظل القانون السابق وقبل نفاذ القانون الجديد، ولا يشترط فى هذه الحالة أن تكون المواعيد المحددة مذكرات الخصوم الختامية - إن كان - قد انقضت قبل نفاذ القانون الجديد.

وإذا تم تأجيل القضية للنطق بالحكم فى ظل القانون القائم، وإنما فى جلسة النطق بالحكم - بعد العمل بالقانون الجديد - استبان للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أنها غير صالحة للفصل فيها، وأن الامر يحتاج إلى ندب خبير مثلاً، أو أى تحقيق، فإن الدعوى عندئذ يتعين إحالتها عملاً بهذه المادة إلى المحكمة التى أصبحت مختصة طبقاً للقانون الجديد.

وكقاعدة عامة إذا فتح باب المرافعة فى الدعوى وجب عندئذ إعمال الفقرة الأولى من هذه المادة.

ومن ناحية أخرى، إذا صدر القانون الجديد بعد حجز القضية للنطق بالحكم فيها، ولم يعمل بنص الفقرة الأولى من هذه المادة، فإن المحكمة تملك فى ظل القانون الجديد تأجيل النطق بالحكم عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون الجديد (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٥ و ص ١٦).

٩- مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، المعدل لقانون المرافعات: سبق لنا الإشارة فيما تقدم إلى نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون المرافعات وإلى تعليق المذكرة الإيضاحية

## مادة ٢ من قانون الإصدار

لهذا القانون على هذه المادة، ومفهوم نص المادة ١٢ سالف الذكر، أنه يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بإحالة الدعوى المنظورة والتي أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية إلى المحكمة الأخيرة بالحالة التي تكون عليها، مثال ذلك أن تكون قيمة الدعوى المنظورة أمام المحكمة الابتدائية أربعة آلاف جنيه، فهذه الدعوى كانت قبل التعديل من اختصاص المحكمة الابتدائية وبعد التعديل أصبحت من اختصاص المحكمة الجزئية فهنا يتعين الإحالة، ويجب على المحكمة أن تحدد في قرار الإحالة جلسة أمام المحكمة الجزئية لنظر الدعوى وذلك اختصارا للوقت والإجراءات غير أنها إذا لم تحدد الجلسة، فإن ذلك لا يترتب عليه البطلان وإن كان يؤخذ على القاضي لخروجه على نص صريح.

وقد اعتبر النص صدور قرار الإحالة إعلانا للخصوم في حالتين: الأولى: أن يكونوا قد حضروا أى جلسة من الجلسات دون اشتراط حضورهم بالجلسة التي صدر فيها قرار الإحالة.

والثانية: إذا كانوا قد قدموا مذكرةً بدفاعهم ولو لم يحضروا أى جلسة من الجلسات، وذلك كله ما لم ينقطع تسلسل الجلسات في الحالتين بأى سبب من الأسباب بعد حضورهم بالجلسة أو تقديمهم للمذكرة كما هو الشأن إذا حكم بانقطاع سير الخصومة أو تأجيل الجلسة إداريا لأن يوم الجلسة صادف عطلة رسمية، أو لأن كاتب الجلسة لم يعرضها بالجلسة المحددة، ففي جميع هذه الحالات وأمثاله يتعين على قلم الكتاب إعلان الخصوم بقرار الإحالة بخطاب مسجل، مادام أنهم لم يحضروا أو يقدموا مذكرة بعد انقطاع تسلسل الجلسات (عزالدين الدناصورى وحامد عكاز - التعليق على قانون المرافعات - الجزء الأول - سنة ١٩٩٤ - ص ٧).

ويلاحظ أن المشرع قد استثنى من حكم الإحالة حالتين الأولى أن يكون قد صدر في الدعوى حكم قطعى ، وتلك التي حجزت للحكم ،

## مادة ٢ من قانون الإصدار

وهناك حالات عملية كثيرة يصدر فيها حكم قطعى فى الدعوى، ومع ذلك تظل منظورة أمام المحكمة بعد صدور الحكم.

وجدير بالذكر أن نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون المرافعات قد جاء نصا عاما دون تخصيص، وعلى ذلك فكل دعوى صدر فيها حكم قطعى أيا كان هذا الحكم تظل محكمة أول درجة التى تنظرها مختصة بنظرها إلى أن ينتهى النزاع برمته بحكم قطعى، وليس لها أن تحيل للمحكمة التى صارت مختصة، والحكم القطعى الذى يصدر فى الخصومة وتظل القضية بعد صدوره منظورة أمام المحكمة هو الحكم القطعى الذى يصدر فى شق من النزاع سواء صدر فى الشكل أو الصفة أو فى شق من الموضوع لأن المشرع لم يفرق بين هذا وذاك، وجاء اللفظ عاما يشمل جميع الأحكام القطعية إذ يقول النص «المحكوم فيها قطعيًا» والحكم القطعى هو الحكم الذى يصدر من المحكمة بناء على دفع أو دفع من الخصوم، وعلى ذلك فالحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة سواء كان الدفع متعلقا بالاختصاص الولائى أو النوعى أو المكانى هو حكم قطعى ليس للمحكمة أن تعدل عنه ولايلغى إلا من محكمة الدرجة الثانية، وأن استئنائه يتراخى إلى وقت استئناف الحكم المنهى للخصومة، وكذلك الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو برفعها على غير ذى صفة يعد كل منها حكم قطعى لأن المحكمة لا تملك العدول عنه، وإلغائه يكون من محكمة الدرجة الثانية عند استئناف الحكم. ومن أمثلة الحكم القطعى الذى لا تنتهى به الدعوى أمام المحكمة لكنه يلزمها ولا تستطيع العدول عنه، وبالتالي يحول بينها وبين إحالة الدعوى إلى المحكمة التى صارت مختصة قيميا بالدعوى وفقا للقانون الجديد أن يبدى فى الدعوى أكثر من طلب من الطلبات المرتبطة ببعضها ومترب على التزام واحد، فتقضى المحكمة فى بعضها قضاء قطعيًا وترجىء البعض كما لو رفعت الدعوى

## مادة ٢ من قانون الإصدار

بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد وبتعويض عن التراخي في تنفيذ أي التزام من الالتزامات الناشئة عنه، وقضت المحكمة بصحة ونفاذ العقد وأرجأت الفصل في التعويض لحين إثبات عناصره، سواء بشهادة الشهود أم بمعرفة خبير، ومثال آخر كما لو رفعت دعوى مطالبة بتعويض مادي وتعويض أدبي عن فعل ضار وقضت المحكمة بالتعويض الأدبي وأحالت الدعوى للتحقيق لإثبات مقدار الضرر المادي، ومثال آخر كما لو طالب المدعى في دعواه بمبلغ معين أقر له خصمه بجزء منه ونازع في الجزء الآخر وقضت المحكمة لرافع الدعوى بالمبلغ الغير المتنازع فيه وأبقت الفصل في الجزء المتنازع فيه إلى أن يثبت المدعى، ففي جميع هذا الحالات تكون هناك أحكام قطعية صدرت في الخصومة تحول دون إحالة الدعوى للمحكمة التي أصبحت مختصة بقيمها بها، وكذلك الحال إذا كان هناك طلب أصلي وآخر فرعى في الدعوى سواء كان الطلب الفرعى من المدعى أو المدعى عليه، وقضت المحكمة في الطلب الأصلي وأبقت الفصل في الطلب الفرعى كان يطلب المدعى تخفيض الأجرة واسترداد مبالغ زائدة عنها فتقضي المحكمة في الطلب الأول وتبقى الفصل في التالي لأي سبب من الأسباب، فليس للمحكمة في هذه الحالة أن تحيل الطلب الفرعى للمحكمة التي أصبحت مختصة به وذلك على سنيين، أولهما: أن محكمة الأصل تختص بالفرع حتى ولو لم يكن داخلا في اختصاصها (مادة ٤٧/٣ مراقعات) وثانيهما: حظر الإحالة الوارد في المادة ١٢ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ (الدناصورى وعكاز - ص ٧ و ص ٨).

إنن إذا كانت المحكمة ولو بهيئة أخرى سبق لها أن أصدرت حكما قطعيا قائما لم يبلغ من محكمة ثانية درجة فإنها تكون ملزمة بالفصل في الدعوى بقضاء منه للخصومة فيها وليس لها أن تحملها للمحكمة التي صارت مختصة بقيمها بنظر النزاع.

## مادة ٢ من قانون الإصدار

ويلاحظ أنه إذا كان المشرع لم يصرح في مذكرته الإيضاحية بسبب إبقاء القضايا الصادر فيها حكم قطعى أمام المحكمة التى أصدرت الحكم لتفصل فيها بحكم منه للخصومة مع أنها صارت من اختصاص محكمة أخرى، فإنه من البديهي أن المشرع وجد أنه من الخير أن تبقى الخصومة أمام المحكمة التى سبق أن أصدرت فيها حكما قطعيا بعد أن محصت فيه وقائع الدعوى ودفاع ودفوع الخصوم فيها وأصبحت ملمة بها من حكمها السابق ويسهل عليها أن تفصل فيها فصلا سريعا هو مطلوب لذاته فى الدعوى حتى لا يطول أمد التقاضى (الدناصورى وعكاز ص ٨ و ص ٩).

وهذا الحكم الخاص بالإحالة قاصر على الدعوى التى أصبحت من اختصاص المحكمة الجزئية قيميا وفقا للقانون الجديد لكن لا شأن له بالإحالة لسبب آخر غير النصاب، فلو رفعت دعوى ودفع فيها بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة وقضت المحكمة قطعيا برفض الدفع ثم استبان أنها غير مختصة ولائيا بها أو نوعيا فإن ذلك لا يمنعها مع سبق إصدارها حكم قطعى من الحكم بعدم اختصاصها نوعيا أو ولائيا من إحالة الدعوى للمحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات، ولأن تلك الدفوع المتعلقة بالنظام العام تعتبر مطروحة على المحكمة تقضى فيها من تلقاء نفسها فى أى وقت وفى أى حالة كانت عليها الدعوى ما دام لم يسبق لها أن فصلت فيها إلا ما استثنى المشرع بنص خاص كما هو الحال بالنسبة للمادة محل التعليق. لكن يثور التساؤل ما الحكم بالنسبة للقضايا المحكوم فيها من أول درجة المنظورة أمام محكمة الاستئناف والتى يقل نصابها عن ٥٠٠٠ جنيه خمسة آلاف جنيه، وبالتالي أصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية؟.



ثمة اتجاهان تمخض عنهما التطبيق القضائي في هذه المسألة، أولهما: أنه لا يجوز الإحالة وحجة بعض أصحابه أن النص استثنى من الإحالة الدعاوى المحكوم فيها بحكم قطعي ولا شك أن الدعوى المنظورة أمام محكمة الاستئناف سبق أن صدر فيها حكم قطعي من محكمة أول درجة (يحيى إسماعيل - نصوص قانون المرافعات بعد تعديلها - كتيب من إصدار نادي القضاء - ص ٢٩٤) وأضاف بعض أصحاب هذا الرأي أن في الإحالة خروج على أصول التقاضي التي توجب نظر الاستئناف أمام محكمة أعلى درجة من تلك التي أصدرت الحكم (بعض دوائر محكمة استئناف إسكندرية).

أما الاتجاه الثاني الراجح فيذهب إلى وجوب الإحالة وسنده في ذلك أربعة أسانيد، أولها: أن ما يسرى على محاكم الدرجة الأولى من قواعد فيما يتعلق بالاجراءات أو الأحكام يسرى على محاكم الاستئناف عملا بالمادة ٢٤٠ مرافعات، وثانيها: أنه في حالة استبعاد محكمة الاستئناف من نطاق الإحالة فلن تكون هناك إلا محكمة واحدة يكون المشرع قد عناها بهذا النص وهي المحكمة الابتدائية ولو أراد المشرع ذلك لجاء النص قاصرا عليها بدلا من عبارة (على المحاكم .....). وثالثها: إن القول بأن في الإحالة خروج على أصول التقاضي مردود بأنه يعتبر كذلك إذا طبقت القواعد العامة، أما الاستثناء فهو حق للمشرع بصريح النص وهو ما فعله في هذه المادة، ورابعها أن النص وقد استثنى من الإحالة الدعاوى المحكوم فيها قطعيًا قد قصد بذلك الحكم القطعي الذي صدر من المحكمة التي مازالت تنتظر الدعوى لا الحكم القطعي الذي صدر من محكمة أول درجة وطعن عليه بالاستئناف وهذا ظاهر من سياق النص (بعض دوائر محاكم الاستئناف والدناصري وعكاز - ص ٩).

## أحكام النقض:

١٠- نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات القائم على حكم وقتى فى شأن الدعاوى التى تعدل اختصاصها النوعى بموجب هذا القانون، إذ قالت «على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى حكم هذا القانون، وذلك بالحالة التى تكون عليها ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة» ومؤدى ما سلف أن تنتقل منازعات التنفيذ من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد وتحال حتما من المحكمة الابتدائية إلى قاضى التنفيذ التى أصبحت من اختصاصه، طالما أنه لم يحكم فيها أو تأجلت للحكم - ولا يحول دون هذه الإحالة ألا يكون الطاعن - المدعى - قد تمسك بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، ذلك أن الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها وفقا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات الجديد متعلق بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى.  
(نقض ١٩٧٥/٣/٩، طعن ١٨ س ٤٠ ق).

١١- إذا كانت الدعوى التى رفعت أمام المحكمة الابتدائية فى ظل قانون المرافعات الملغى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها، وكانت الأحكام التى أصدرتها تلك المحكمة فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل فى الموضوع وغير منهيبة للخصومة كلها أو بعضها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة المواد الجزئية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات فإذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقضت فى موضوع الدعوى فإن

### مادة ٣ من قانون الإصدار

حكمها الضمنى باختصاصها فى الدعوى على خلاف القانون يكون جائز الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات.  
(نقض ٢٨/٢/١٩٥٧، طعن ١١٠ س ٢٣ ق) .

### (مادة ٣)

«إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيه طبقا لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم بفسو المزداد فى ظله».

### التعليق:

١٢- بنص المادة الثالثة سالفه الذكر، جعل القانون الجديد الحالى صدور الحكم بفسو المزداد طبقا للمادة ٦٦٨ من القانون القديم فيصلا يحدد منطقة سريان كل من القانونين على إجراء التنفيذ التى بدأت قبل نفاذ القانون الجديد، فإذا كان قد صدر فيها ذلك الحكم استمرت محكمة بالأثر المستمر للقانون القديم، وإذا لم يكن قد صدر فيها ذلك الحكم خضعت للأثر الفورى للقانون الجديد.

فالملاحظ أنه إذا صدر حكم بفسو المزداد فى ظل القانون السابق فمن الجائز أن تحصل بعدئذ، وفى ظل القانون الجديد زيادة بالعشر وفقا لأحكام القانون السابق، أو إعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف، وكقاعدة عامة متى صدر حكم مرسى المزداد فى ظل القانون السابق، وجب تطبيق أحكامه على الإجراءات اللاحقة.

(نقض ٢٢/٦/١٩٧٥، الطعن رقم ٣٥١ سنة ٣٩ ق)

ولا يقصد بإجراءات التنفيذ العقارى بالتطبيق للمادة ٣ من قانون إصدارقانون المرافعات - محل التعليق - منازعة التنفيذ أو طلب البطلان

### مادة ٣ من قانون الإصدار

الذى يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ (نقض ١٩٧٧/١/٥ رقم ٣٧٠ سنة ٤٠ ق)، وكذلك الطلب المقدم من الغير بإيقاف البيع.  
(نقض ١٩٥٥/٥/٥ س ٦ ص ١٠٦٥)

ومتى حكم بإيقاع البيع فى ظل قانون المرافعات السابق فإنه يجب تطبيق أحكامه على الإجراءات اللاحقة، ومن ثم لا يلزم تسجيل حكم مرسى المزاد.

(نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ فى الطعن ٣٥١ لسنة ٣٩)

وكل إجراء تم فى ظل القانون القديم صحيحا يظل صحيحا منتجا آثاره عملا بنص المادة ٢ من القانون الجديد، كما أن كل إجراء وقع باطلا فى ظل القانون القديم يظل باطلا ولو كان يعتبر صحيحا طبقا لأحكام القانون الجديد.

وجدير بالذكر أنه إذا صدر حكم برسو المزاد فى ظل القانون السابق ثم أبطل هذا الحكم فى ظل القانون الجديد، فإن التنفيذ لا يعتبر قد صدر فيه حكم برسو المزاد فى ظل القانون القديم، وعندئذ تستأنف الإجراءات سيرها وفقا لأحكام القانون الجديد. وتتم إجراءات البيع وفقا لأحكام القانون الجديد (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦).

ويلاحظ أن المادة ٤١٤ من القانون الجديد توجب على مباشر الإجراءات أن يودع قلم كتاب محكمة التنفيذ قائمة شروط البيع خلال تسعين يوما من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية وإلا اعتبر تسجيل التنبيه كأن لم يكن، بينما تقرر المادة ٦٣٠ من القانون السابق قاعدة عكسية تماما وتمنع مباشر الإجراءات من إيداع قائمة شروط البيع فى خلال تسعين يوما من تسجيل التنبيه، وإلا كان الإيداع باطلا (م. ٦٣ و ٦٢٤ من القانون السابق)، وبهذا تكون المادة ٤١٤ المستحدثة قد ألغت ميعادا كاملا فى التشريع السابق، واستحدثت فى ذات الوقت ميعادا من مواعيد السقوط.

### أحكام النقض،

١٣ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة الأولى والمادة الثالثة من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن القانون الجديد جعل الحكم برسو المزاد طبقاً للمادة ٦٦٨ من قانون المرافعات القديم فيصلاً يحدد نطاق سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل نفاذ القانون الجديد، بحيث يسرى عليها هذا القانون ما لم يكن قد صدر فيها حكم برسو المزاد قبل تاريخ العمل به.

(نقض ٢٣/١١/١٩٨٣، طعن ١٦٢٣ س ٤٨ ق)

١٤ - متى حكم بإيقاع البيع في ظل قانون المرافعات السابق، فإنه يجب تطبيق أحكامه على الإجراءات اللاحقة، ومن ثم لا يلزم تسجيل حكم مرسى المزاد.

(نقض ٢٣/٦/١٩٧٥، طعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٩ قضائية)

### (مادة ٤)

«ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره. يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها».

### التعليق:

١٥ - صدر هذا القانون برياسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٨٨هـ الموافق ٧ مايو سنة ١٩٦٨م، ونشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١١٩ المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٦٨.

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

وتم العمل به اعتباراً من يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨، إذا أن ميعاد الستة الشهور لا يحتسب فيه يوم ٩ مايو، وبدأ ببداية يوم ١٠ مايو، ومن ثم انتهى بنهاية يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨، وبالتالي تم بدء العمل بالقانون الجديد من اليوم التالي لنهاية ذلك الميعاد، أى اعتباراً من بداية يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨.

١٦- نورد فيما يلى مقدمة المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات، وكذلك مقدمة تقرير لجنة الشؤون التشريعية:

### مقدمة المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات المدنية والتجارية

منذ كان الإنسان، وحتى يكون، كان العدل، وسيبقى، حلم حياته، وأمل مفكره، وجوهر شرائعه، وسيأج أمه. كذلك كان، وسيبقى، رائداً لركبه على طريق الرخاء والتقدم والسلام، وصانع الحضارات وحارسها وغاية الغايات، لنضال صفوف لا تنتهى، من الشهداء والشرفاء، نضالاً باسلاً، شجاعاً، لم تخمد له جذوة، عبر أجيال غير ذات عدد، من أجل مجتمع، الأنفع، والأكرم والأسمى.

على أن الحق الذي لا مرية فيه، أن ليس عدلاً بحال، ذلك الذى يأتى بعد الأوان، فإن هو فعل فهو إلى الظلم أدنى، وبه أشبه. كذلك ليس عدلاً، ذلك الذى يرهق كاهل المستجير به، المتطلع إليه، بثمن غال، يبذله - صاغراً - من جهد أو مال.

ولئن كانت هذه المعاني جميعاً، هى غاية الإنسان ورجاءه، مهما يكن مذهبه فى الحياة، ففى مجتمعنا العربى الاشتراكى، حيث العدل كالخبز، حق محترم لكل مواطن، يستحيل الرجاء، إلى إرادة، يملئها الشعب ويفرضها بسلطان لا ترد له مشيئة.

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

كذلك فلتن كسنت التشريعات الموضوعية هي موطن العدل بمضمونه وفحواه، فإن التشريعات الإجرائية هي إليه، الطريق والأداة. ذلك أن الرسالة الأولى والأخيرة للتشريعات الإجرائية، أن تكون أداة طيعة ومطية ذلولا، لعدم سهل المنال، مأمون الطريق، لا يحفل «بالشكل»، ولا يلوذ به، إلا مضطراً يصون به حقاً، أو يرد باطلاً. عدل حريص على سد الذرائع التي يتسلل منها المبطلون من محترفي الكيد، وتجار الخصومة.

والى كل ذلك أشار ميثاقنا الوطني حين يقول ( كذلك فإن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية أو بعيدة المنال على المواطن، أن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية).

وقانون المرافعات وهو حجر الأساس في بناء القوانين الإجرائية يتعين أن تعتاز نصوصه بالدقة والشمول والمرونة حتى تتيح للقاضي من وضوح الرؤية ما يمكنه من إنزال حكم القانون على الروابط القانونية على نحو يجعل الحقيقة القضائية التي يعلنها في أحكامه أقرب ماتكون إلى الحقيقة الواقعية، وحتى يفسح مجال الإفادة منه للقوانين الإجرائية الأخرى، وحتى يكون مضمونه قريباً من إدراك كل مواطن، فلا يتخذ سلعة لاستغلاله أو وسيلة لضياح حقه.

وعن هذا النظر صدر المشروع المرافق في مراجعته لنصوص قانون المرافعات القائم، فأجرى تعديلها والاستحداث فيها على نحو قصد منه أن يبرز دور المجتمع في الخصومة وييسر سبل التقاضي بحسم المنازعات.

وفيما يلي عرض لأهم ما تضمنه المشروع من مبادئ وأحكام :

### (أولاً) الاعتداد بدور المجتمع في الخصومة

اتجه المشروع إلى الاعتداد بدور المجتمع في الخصومة، فانعكست الملامح الاجتماعية على كثير مما استحدثته من نصوص، وبرزت واضحة في أمرين أساسيين:

#### ١. مجلس الصلح؛

تحقيقاً لديمقراطية القضاء وعملاً على الحد من المنازعات التي تطرح على المحاكم، وتوفيراً للوقت والجهد على القضاة والمتقاضين على السواء، اتجه المشروع إلى إنشاء مجالس صلح بمقر محاكم المواد الجزئية تتولى التوفيق بين الخصوم في الدعاوى التي تدخل في اختصاص القاضي الجزئي، ويصدر بتنظيم هذه المجالس وبيان الإجراءات التي تتبع أمامها قرار من رئيس الجمهورية، كما يحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التي تشكل بدائلتها (مادة ٦٤ من المشروع).

ويتجه الرأي إلى أن يتضمن قرار رئيس الجمهورية المنظم لمجالس الصلح تكوينها من أحد وكلاء النيابة العامة رئيساً واثنين من أعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بالمركز بصفة أصلية، واثنين بصفة احتياطية يختارهم الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بالمحافظة.

ويجوز للمجلس أن يستعين في عمله بأعضاء آخرين من وحدات أو منظمات الاتحاد الاشتراكي الأخرى، أو أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو أعضاء المجالس المحلية في دائرة اختصاص المحكمة أو غيرهم من أهل الخبرة.

ويتولى المجلس التوفيق والصلح بين الخصوم وله في سبيل ذلك أن يعقد جلساته في أي مكان، وأن يستمع إلى الشهود ويجري المعاينة كلما



#### مادة ٤ من قانون الإصدار

اقتضى ذلك أداء مهمته. فإذا انتهى المجلس إلى التوفيق بين الخصوم أعد بذلك محضر صلح تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ، وإذا لم يتم التوفيق بينهم تحال الدعوى إلى المحكمة لنظرها في جلسة يحدد تاريخها في قرار الإحالة، بحيث لا تجاوز ثلاثين يوماً مشفوعة بتقرير موجز عن موضوع النزاع وأسانيد الخصوم فيه وما اتبع من إجراءات لإنهائه.

ويجب على المجلس في جميع الأحوال أن ينتهي من نظر النزاع خلال ثلاثين يوماً على الأكثر يجوز مدها ثلاثين يوماً أخرى باتفاق الطرفين. وتشجيعاً على إتمام الصلح أمام ذلك المجلس نص المشروع على رد كامل الرسوم المسددة، إذ انتهى النزاع صلحاً أمام مجالس الصلح (المادة ٧٠ من المشروع).

والأمل معقود على أن تؤدي مجالس الصلح رسالتها في الإقلال من المنازعات التي تطرح على المحاكم وتوفير الوقت والجهد حتى تسير العدالة بإجراءات سهلة ميسرة.

ومن البديهي أن التجربة وحدها هي التي ستتكفل بالحكم على هذا النظام، فإذا كشفت عن صلاحيته أمكن المضي في الطريق إلى غايته.

#### ٢. دور النيابة العامة في الدعوى المدنية؛

إذا كانت النيابة العامة تقوم وظيفتها أساساً على تمثيل المجتمع في الدعوى الجنائية، فإنه يكون من المناسب أن يمتد هذا التمثيل إلى مساهمتها في الدعوى المدنية، كلما اتصلت بمصالح المجتمع حتي لا يحرم القضاء من عون ضروري أو مفيد.

ومن هنا اتجه المشروع إلى التوسع في الحالات التي تتدخل فيها النيابة العامة في الدعاوى المدنية فأجاز لها التدخل في كل دعوى تتعلق

بالنظام العام أو الآداب (المادة ٨٩ من المشروع) وأوجب عليها هذا التدخل إذا عرضت في الدعوى مسألة من هذا القبيل ورأت المحكمة مناسبة تدخل النيابة العامة فيها فأرسلت إليها ملف القضية (المادة ٩٠ من المشروع)، كما أجاز لها الطعن في الأحكام التي تصدر في القضايا التي يوجب القانون، أو يجيز لها التدخل فيها، ولو لم تكن تدخلت فيها، وذلك إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام (المادة ٩٦ من المشروع).

ومن جهة أخرى استحدث المشرع نظام الطعن بالنقض من النائب العام لمصلحة القانون لمواجهة صعوبات تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض القضاء في المسألة القانونية الواحدة ولا يكون من سبيل إلى عرضها على المحكمة العليا لتقول كلمة القانون فيها فتضع حداً لتضارب الأحكام، فحول النائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون في الأحكام الانتهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها وذلك في الأحكام التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها وفي الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن أو نزلوا فيها عنه على ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن (المادة ٢٥٠ من المشروع)، ولا يقيّد هذا الطعن بميعاد معين (المادة ٢٥٢ من المشروع).

## (ثانياً) تبسيط الإجراءات وتيسير سبل التقاضي

### ١- توحيد رفع الدعوى والطعن؛

رأى المشروع توحيد الطريق الذي يسلكه المتقاضى في رفع الدعوى والطعن، واختار في هذا الشأن اعتبار الدعوى أو الطعن مرفوعاً بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكتاب الذي يتولى بعد أداء الرسوم المقررة قيد

الدعوى أو الطعن وإعلانه عن طريق قلم الحضرين، وذلك تقديرًا من المشروع بأن الفرد في المجتمع الاشتراكي ينبغي ألا يتجشم في سبيل اقتضاء حقه أكثر من تقديم طلبه إلى سلطة القضاء، فتتولى عنه الأجهزة المختصة بعد ذلك إعداد دعواه للفصل فيها، وفضلاً عن أن هذا المسلك ييسر على المتقاضين، فإنه يجنبهم أخطار البطلان التي تتعرض لها الإجراءات نتيجة اضطرابهم في اختيار الطريق المناسب لرفع الدعوى أو الطعن، أو بسبب أخطاء المحضرين (المواد ٦٣، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٥٣ من المشروع).

أما في ظل القانون القائم فإن رفع الدعوى يكون أصلاً بطريق التكليف بالحضور ما لم ينص القانون على طريق خاص لرفع الدعوى. أما بالنسبة للطعون فإن الاستئناف يرفع بتكليف بالحضور، بينما يرفع الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب المحكمة.

## ٢. الإقلال من دواعي البطلان:

عنى المشروع بمعالجة نظرية البطلان عناية تتفق وأثرها البالغ على إجراءات التقاضى، وصدر في تنظيمه لها عن اعتباره الإجراءات وسيلة لتحقيق الغاية المقصودة منها، واعتباره الشكل أداة نافعة في الخصومة وليس مجرد شكل يحجب العدالة عن تقصى الحقيقة.

فحرص المشروع على ألا يحكم بالبطلان إلا إذا نص عليه صراحة، فلا تكفى العبارة الناهية أو النافية، فإذا لم يوجد مثل هذا النص الصريح على البطلان فلا يحكم به إلا إذا شاب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه، ومع ذلك فإنه حتى في حالات النص صراحة على البطلان، فإنه لا يحكم به إذا ما ثبت تحقق الغاية من الشكل أو البيان المعيب (المادة ٢٠ من المشروع).

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

كما أجاز المشروع تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ الإجراء، فإذا لم يكن للإجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعاداً مناسباً لتصحيحه (المادة ٢٢ من المشروع).

ومن جهة أخرى أخذ المشروع بتحول الإجراء الباطل وانتقاصه، فنص على أنه بطل الإجراء وتوفرت فيه عناصر إجراء آخر، فإنه يكون صحيحاً باعتباره الإجراء الذى توافرت عناصره، وعلى أنه إذا كان الإجراء باطلاً فى شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذى يبطل (المادة ٢٤ من المشروع).

#### ٣. أوامر الأداء،

تعميماً للفائدة التى حققها نجاح نظام أوامر الأداء رأى المشروع التوسع فى هذا النظام فلم يقصره على ديون النقود بل أطلق الأخذ به إذا كان المطلوب منقولات مثلية، وذلك متى توافرت شروط استصدار الأمر بالأداء من ثبوت الحق بالكتابة، وتعيين المقدار وحلول الأداء (المادة ٢٠١ من المشروع).

#### ٤. إحالة الدعوى من جهة قضاء إلى جهة قضاء أخرى،

أوجب المشروع على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية، وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها، وعلى ذلك تجب الإحالة إذا صدر حكم بعدم الاختصاص من جهة قضاء إلى جهة قضاء أخرى.

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

أما في ظل القانون القائم فقد استقر القضاء على عدم جواز الإحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص إذا كان ذلك راجعاً إلى سبب مطلق بالوظيفة ولم تكن علة ذلك إلا على أساس فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر، وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة، وبعد أن عمد المشرع منذ قيام الثورة إلى توحيد جهات القضاء في مواد الأحوال الشخصية.

### (ثالثاً) التأجيل بحسم المنازعات

#### ١- إعداد الدعوى للفصل فيها:

يلزم المشروع المدعى بأن يقدم لقلم كتاب المحكمة جميع المستندات المؤيدة لدعواه وذلك عند إيداع صحيفة الدعوى ، وأوجب على المدعى عليه الرد على المدعى بمذكرة مؤيدة بمستنداته إلى ما قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بثلاثة أيام على الأقل (مادة ٦٥ من المشروع).

وخصماناً لمراعاة هذه المواعيد نص المشروع على أنه إذا تقدم أحد الخصوم في الجلسة الأولى بمسند كان في إمكانه تقديمه في الميعاد المحدد له وترتب على ذلك تأجيل نظر الدعوى حكمت عليه المحكمة بغرامة لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيهاً (المادة ٩٣ من المشروع).

وعملاً على الإسراع في إعداد الدعوى للفصل فيها نص المشروع على عدم جواز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى الخصوم على ألا تجاوز فترة التأجيل ثلاثة أسابيع (المادة ٩٨ من المشروع).

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

وتحقيقاً لذات الهدف نص المشروع على عدم جواز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا لأسباب جدية تبين في القرار (مادة ١٧٣ من المشروع).

#### ٢- سرعة الفصل في الدعوى :

أوجب المشروع على المحكمة الفصل في الدعوى، إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه متى كانت صالحة للحكم فيها وذلك إذا كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم فيها وإلا قررت المحكمة شطب الدعوى . وتحكم المحكمة في الدعوى كذلك إذا غاب المدعى في الجلسة الأولى وحضر المدعى عليه (مادة ٨٢ من المشروع) . بل أن غياب المدعى عليه في الجلسة الأولى لا يمنع من الفصل في الدعوى إذا كان قد أعلن لشخصه - وهو ما يتحقق به علمه بقيام الدعوى - أو كانت الدعوى من الدعاوى المستعجلة ( المادة ٨٤ من المشروع). أما في القانون القائم فإنه إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه أو حضر المدعى عليه وحده ولم يبد طلبات ما شطب الدعوى ولم يكن القانون القائم يجيز الفصل في غيبة المدعى عليه المتخلف في الجلسة الأولى إلا في الدعاوى المستعجلة.

كما عمد المشروع إلى تقصير مواعيد المرافعات منعاً لتراكم القضايا أمام المحاكم دون إخلال بما تقتضيه العدالة من ضمانات. ومن ذلك تقصير المدة التي تبقى فيها الدعوى قائمة بعد شطبها من ستة شهور إلى ستين يوماً، وذلك لحفز الخصوم على تعجيل السير في الدعوى منعاً لتراكم الدعاوى أمام القضاء بحيث إذا انقضت مدة الستين يوماً بعد الشطب ولم يطلب أحد من الخصوم السير في الدعوى فإنها تعتبر كأن لم تكن (مادة ٨٢ من المشروع). ومنها تقصير مواعيد الطعن في الأحكام

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

إلى ثلاثين يوماً (عدلت إلى أربعين يوماً) سواء في الاستئناف أو التماس إعادة النظر وفي استئناف المواد المستعجلة حدد ميعاد الاستئناف بعشرة أيام (عدل إلى خمسة عشر يوماً)، وقد كانت هذه المواعيد في القانون القائم ستين يوماً بالنسبة إلى الاستئناف والتماس إعادة النظر وفي المواد المستعجلة خمسة عشر يوماً (المادتان ٢٢٧، ٢٤٢ من المشروع). ومن ذلك أيضاً تقصير ميعاد انقضاء الخصومة إلى ثلاث سنين بدلاً من خمس سنوات في القانون القائم (المادة ١٤٠ من المشروع) ومنها تقصير ميعاد اعتبار أمر الأداء كان لم يكن لعدم إعلانه إلى ثلاثة أشهر بدلاً من ستة شهور (المادة ٢٠٥ من المشروع) ومنه تقصير ميعاد سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية من ٢٤٠ يوماً إلى ٩٠ يوماً (المادة ٤١٤ من المشروع).

وتحقيقاً لذات الهدف أوجب المشروع أن تتصدى محكمة النقض لموضوع الدعوى إذا ما نقضت الحكم المطعون فيه، إذا كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه أو في شق منه، وإذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت محكمة النقض نقض الحكم، في حين أن التصدى في الحالة الأولى جوازي في ظل القانون القائم (المادة ٢٦٩ من المشروع).

#### ٣. تعلق حجية الأحكام بالنظام العام؛

عملاً على استقرار الحقوق لأصحابها، ومنعاً من تأييد المنازعات جعل المشروع الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها احتراماً لحجية الحكم السابق صدوره في نفس المنازعة، وهو حكم لا يسلم به القانون القائم (المادة ١١٦ من المشروع).

#### ٤. إجازة الاتفاق مقدماً على نهائية الحكم؛

تمشياً مع ما استهدفه المشروع من التعجيل بحسم المنازعات أجاز الاتفاق مقدماً على النزول على استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ولو تم ذلك قبل رفع الدعوى وبذلك يصير الحكم فيها انتهائياً غير قابل للاستئناف، وإذا لم تستنفذ طرق الطعن العادية بصدده لا يكون قابلاً للطعن بطريق الطعن غير العادية (المادة ٢١٩ من المشروع).

#### ٥. تجنب تقطيع أوصال القضية الواحدة؛

تجنباً لتقطيع أوصال القضية الواحدة، وتجميعاً لعناصر الخصومة أمام المحكمة اعتبر المشروع الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة مجرد قرارات لا يجوز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنتهى للخصومة كلها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والأحكام الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى (المادة ٢١٢ من المشروع)، أما في ظل القانون القائم فإن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى تكون قابلة للطعن متى كانت قد أنهت جزءاً من الخصومة أو فصلت في أساس النزاع فيها ولو كانت لا تحتمل التنفيذ الجبرى.

كما قن المشروع قضاء محكمة النقض بأن المحكمة الابتدائية تعتبر ذات الاختصاص العام في النظام القضائي، وأنها تختص بالطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي ولو كانت بذاتها مما يدخل في الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية، وذلك اختصاراً لمدة الفصل فيما يثور بها من منازعات (المادة ٤٧ من المشروع).



#### مادة ٤ من قانون الإصدار

وتحقيقاً لذات الغاية أجاز المشروع للمحكمة الجزئية عند تعدد الطلبات التي لا يجمعها سبب قانوني واحد مع خروج أحدها عن اختصاصها أن تقضى من تلقاء نفسها عند الحكم بعدم اختصاصها بإحالة الدعوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة لتفصل في الطلبين معاً (المادة ٤٦ من المشروع).

#### (رابعاً) إجراءات التنفيذ

وتحقيقاً لما استهدفه المشروع من تبسيط الإجراءات وتيسير سبل التقاضى والتعجيل بحسم المنازعات وتوحيد صور الإجراءات المتشابهة، أعاد المشروع النظر في إجراءات التنفيذ في القانون فاستحدث عدة أحكام من أهمها:

##### ١. الأخذ بنظام قاضى التنفيذ،

رأى المشروع تأكيداً لإشراف القضاء على إجراءات التنفيذ في كل مرحلة من مراحلها، وجمعاً لشتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ أن يستحدث نظام قاض للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية (مادة ٢٧٤ من المشروع)، وجعله يختص دون غيره بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ أيّاً كانت قيمتها، وسواء كانت بين الخصوم أم من الغير، وسواء كانت منازعات موضوعية أو وقتية، صورة دعاوى أو اعتراضات أو إشكالات، وجعل له سلطة قاضى الأمور المستعجلة في المنازعات الوقتية، كما جعل له سلطة إصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ (مادة ٢٧٥ من المشروع) وتمكيناً لإشرافه على إجراءات التنفيذ ومتابعتها نص

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

المشروع على إنشاء ملف لكل طلب تنفيذ ولو لم تثر بشأنه منازعة ترفق به كل الأوراق المتعلقة بالتنفيذ، وأوجب عرضه على قاضى التنفيذ عقب كل إجراء ليأمر بما يراه فى شأنه (المادة ٢٧٨ من المشروع).

#### ٢. إشكالات التنفيذ:

كان الإشكال الثانى الذى لا يقف التنفيذ وفقاً للمادة ٤٨٠ من التشريع القائم - هو كل إشكال يرفع بعد الحكم فى الإشكال الأول بالاستمرار فى التنفيذ.

ولذلك كان هذا النص سبباً فى فتح باب التحايل بقصد عرقلة التنفيذ برفع عدة إشكالات قبل أن يفصل فى الإشكال المرفوع أولاً بالاستمرار فى التنفيذ، وبذلك يكون من أثر هذه الإشكالات جميعاً أن يقف التنفيذ. وقد عالج المشروع هذا الأمر بالنص على ألا يترتب على تقديم أى إشكال آخر، وقف التنفيذ ما لم يحكم قاض التنفيذ بوقفه (المادة ٣١٢ من المشروع).

كما عدل المشروع من حكم المادة ٤٨٠ مكرراً من القانون القائم التى توجب على المحكمة الفصل فى إشكالات التنفيذ الوقتية حضر الخصوم أو لم يحضروا، بأن أجاز للمحكمة الفصل فى هذه الإشكالات أو الحكم بالشطب مع جعل هذا الحكم الأخير سبباً للاستمرار فى التنفيذ حتى لا يظل التنفيذ موقوفاً بسبب إشكال لم يعلن الخصوم بالحضور فيه (المادة ٣١٤ من المشروع).

وسد لباب الإشكالات الكيدية أوجب المشروع الحكم بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً على المستشكل الذى يخسر إشكاله (المادة ٣١٥ من المشروع).

## ٢- أحكام النفاذ المعجل:

لما كان القانون القائم قد عالج النفاذ المعجل بأن قسمه إلى حالات يكون فيها بقوة القانون وحالات يكون فيها بحكم المحكمة، وفي الحالات الأخيرة إما أن يفرض النفاذ على المحكمة، وإما أن يكون الحكم به جوازياً لها، كما أوجب في بعض الحالات على المحكوم له تقديم كفالة قبل إجراء التنفيذ وأعفى منها في بعض الحالات وأجاز تقييمها في حالات أخرى، ولما كان الواضح مما تقدم مدى ما تنسم به هذه الإجراءات من تعقيد وجور وتحكم يقل يد القاضى فى كثير من الأحوال، فقد اتجه المشروع إلى تقسيم حالات النفاذ المعجل إلى قسمين رئيسيين، أولهما: نفاذ معجل تامر به المحكمة من تلقاء نفسها، وثانيهما: نفاذ معجل جوازى للمحكمة، وأجاز لها الأمر بكفالة فى الحالين، وتحقيقاً للمرونة اللازمة خول المشروع القاضى سلطة الأمر بالنفاذ المعجل جوازاً فى كل حالة يرى أنه يترتب على تأخير التنفيذ فيها ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له (المادتان ٢٨٨، ٢٨٩ من المشروع - ويلاحظ ما طرأ على المشروع من تعديل).

## ٤- محل التنفيذ:

يجب أن القانون القائم للمدين فى حجز ما للمدين لدى الغير فى المادة ٥٥٩ منه، إيداع مبلغ يخصص للوفاء بحقوق الحاجزين فيرتفع قيد الحجز، وقد رأى المشروع توحيداً للإجراءات تعميم فائدة هذا الحكم، فأجاز هذا الإيداع لكل ذى شأن، وفى كافة صور الحجز سواء كان حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو حجز العقار أو سواء كان الحجز تحفظياً أو تنفيذياً (المادة ٣٠٢ من المشروع).

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

واستحدث المشروع حكماً يجيز للمدين أن يطلب من قاضى التنفيذ بصفة مستعجلة قصر الحجز على بعض الأموال المحجوز عليها إذا كانت قيمتها لا تتناسب مع قيمة الحق المحجوز من أجله حتى يتفادى الحجز على أموال كثيرة مقابل دين ضئيل، ويترتب على الحكم بقصر الحجز زوال أثر الحجز عن الأموال التى رفع عنها الحجز، واستعادة المدين حرية التصرف فيها (المادة ٣٠٤ من المشروع).

وفى تحديد الأموال التى لا يجوز الحجز عليها، نص المشروع على عدم جواز الحجز على ما يلزم المدين وعائلته من الغذاء لمدة شهر، فى حين يخصص القانون القائم هذا الغذاء بالحبوب والدقيق، ويجيز الحجز عليه لاقتضاء ثمنه أو مصاريف صيانتة أو نفقة مقررة (المادة ٣٠٥ من المشروع).

#### ٥- حالات الحجز التحفظى :

لاحظ المشروع أن تنظيم القانون الحالى للحجز التحفظى يقصر الأمر به على حالات محددة أوردها على سبيل الحصر، تقصر عن مواجهة جميع الحالات التى قد تعرض فى العمل ويكون هناك ضرورة فيها للحفاظ على أموال المدين، فأجاز المشروع الأمر بالحجز التحفظى فى كل حالة يخشى فيها فقد الدائن لضمان حقه (المادة ٣١٦ من المشروع).

#### ٦- حجز الأسهم والسندات :

إستغنى المشروع عن الإجراءات المطولة التى يرسمها القانون القائم لبيع الأسهم و السندات والإيرادات والحصص. بأن اكتفى ببيعها بواسطة أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف يعينه قاضى التنفيذ بناء

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

على طلب يقدمه إليه الحاجز ويبين القاضى فى أمره ما يلزم اتخاذه من إجراءات الإعلان (المادة ٤٠٠ من المشروع).

#### ٧- التنفيذ على العقار:

وفى إجراءات التنفيذ على العقار عمد المشروع إلى تبسيط الإجراءات واختصار خطواته وضغط المدد التى تستغرقها.

فأدمج مراحل التنبيه بنزع الملكية وتوجيه الإجراءات إلى الكفيل العينى (المادة ٤٠١ من المشروع).

ولم يشترط مضى مدة معينة بين إعلان التنبيه وتسجيله، أو بين تسجيل التنبيه وإيداع قائمة شروط البيع فأصبح فى مكنة الدائن أن يعلن التنبيه ويسجله ويودع القائمة فى ذات اليوم فى حين أن القانون الحالى يستلزم مضى ٩٠ يوماً بين تسجيل التنبيه وإيداع القائمة. (المادة ٤١٤ من المشروع).

واستلزم المشروع من جهة أخرى أن يتم إيداع قائمة شروط البيع خلال تسعين يوماً من تاريخ تسجيل التنبيه، وإلا اعتبر هذا التسجيل كأن لم يكن، فى حين يمتد هذا الميعاد فى القانون القائم إلى ٢٤٠ يوماً (المادة ٤١٤ من المشروع).

وأدمج المشروع مراحل رسو المزاو والزيادة بالعرض وإعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف، بأن ألزم القاضى بالتحقق من إعلان من يلزم إعلانه بإيداع القائمة ويجلسه البيع (مادة ٤٣٥ من المشروع) وخصص الجلسة الأولى المحددة للبيع لاعتماد أكبر عطاء وإيقاع البيع على صاحبه إذا أدى كامل الثمن وإلا أجل البيع لمرة واحدة لمدة ثلاثين يوماً وخصصت الجلسة الثانية للزيادة على العطاء المعتمد، وأوجب على من

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

يعتمد عطاؤه أن يودع كامل الثمن حتى يحكم بإيقاع البيع عليه (المادتان ٤٤٠، ٤٤١ من المشروع)، وبذلك تجنب المشروع طول الإجراءات القانون الحالى الذى يجيز لكل شخص التقرير بالزيادة بالعشر على الثمن الراسى به المزاد خلال عشرة الايام التالية لرسو المزاد، كما يجيز ذلك لمن لم يعلن من الدائنين بإيداع قائمة شروط البيع أو جلسة البيع فى خلال ستين يوماً من تاريخ إخباره برسو المزاد، ولا يستلزم من الراسى عليه المزاد دفع كامل الثمن، ومن ثم يجيز إعادة البيع على مسئوليته عند عدم السداد.

وبذلك ضغط المشروع المدة التى تستغرقها إجراءات التنفيذ بأن لم يستلزم مضى أية مدد بين إعلان التنبيه وإيداع القائمة والأخبار بإيداعها والتأشير بذلك على هامش التسجيل، ومن جهة أخرى اختصر الحد الأقصى للمدة التى تستغرقها الإجراءات فجعلها لا تتجاوز الأربعة شهور فى حين تصل فى القانون الحالى إلى مايزيد على العام.

#### ٨- توزيع حصيلة التنفيذ:

لم يجد المشروع مبرراً للتفرقة التى يقيمها القانون القائم بين حقوق الحاجزين عند كفاية حصيلة التنفيذ وعدم كفايتها، فخصهم بهذه الحصيلة فى الحالتين (المادة ٤٦٩ من المشروع).

وقد أدت هذه الفكرة إلى تنظيم جديد مبسط لإجراءات التوزيع عند عدم كفاية حصيلة التنفيذ بحقوق الحاجزين الذين يجرى التوزيع بينهم، وحدهم، فأفسح المشروع لهم مدة خمسة عشر يوماً للاتفاق على توزيعها بينهم، فإن لم يصلوا إلى اتفاق فى هذه المدة وجب على قلم الكتاب خلال ثلاثة أيام عرض الأمر على قاضى التنفيذ (المادة ٤٧٢ من المشروع)، وعلى هذا القاضى أن يعد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

عرض الأمر عليه قائمة مؤقتة يودعها قلم الكتاب الذى يقوم بإعلان المدين والحائز والدائنين الحاجزين ومن اعتبر طرفاً فى الإجراءات وحدهم إلى جلسة يحدد تاريخها بحيث لا يجاوز ثلاثين يوماً من إيداع القائمة المؤقتة بقصد الوصول إلى تسوية ودية (المادة ٤٧٤ من المشروع) فإذا حضر أولئك بالجلسة المذكورة ووصلوا إلى تسوية ودية أثبت القاضى اتفاقهم الذى تكون له قوة السند التنفيذى (المادة ٤٧٦ من المشروع)، ولا يمنع من إجراء هذه التسوية تخلف البعض على ألا يخل ذلك بما أثبت لهم فى القائمة المؤقتة، ومع عدم جواز طعن المخلف فى التسوية الودية التى أثبتها القاضى بناء على اتفاق الخصوم (المادة ٤٨٧ من المشروع)، وإذا تخلف ذوو الشأن جميعاً اعتبر القاضى القائمة المؤقتة قائمة نهائية (المادة ٤٧٨ من المشروع).

أما إذا لم تتيسر التسوية الودية أثبت القاضى مناقضات ذوى الشأن فى قائمته المؤقتة، وفصل فيها بحكم يقدر نصاب استثنائه بقيمة المناقضة دون اعتداد بقيمة حق الحاجز المناقض أو بقيمة حصيلة التنفيذ (المادتان ٤٧٩، ٤٨٠ من المشروع)، فإذا صار الحكم فى المناقضات نهائياً أعد القاضى القائمة النهائية على أساس قائمته المؤقتة وما انتهى إليه الحكم فى المناقضات (المادة ٤٨٢ من المشروع)، ولم ير المشروع محلاً لما يفتحه القانون القائم من باب المعارضة فى القائمة النهائية، اكتفاء بقابلية الحكم فى المناقضات للاستئناف، مع قابلية الأمر الصادر بالقائمة النهائية للتصحيح إذا حدثت فيه أخطاء مادية بحته.

#### (خامساً) الدور الإيجابى للقاضى

حرص المشروع على ألا يقف بالقاضى عند الدور السلبي، تاركاً الدعوى لمناضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

الخاصة، فمنحه مزيداً من الإيجابية التي تحقق هيمنته على الدعوى، اعتباراً بأن القضاء هو قبل كل شيء وظيفة عامة لا ينبغي أن تجرى على مشيئة الأفراد.

وتحقيقاً لذلك عمد المشروع فى نصوصه إلى البعد عن الأخذ بالمعايير الجامدة الضيقة، واتجه إلى الأخذ بمعايير موضوعية مرنة تتسع لمزيد من حرية تقدير القاضى، ومن ذلك ما سبقت الإشارة إليه فى تنظيم المشروع للبطلان، وحالات الحجز التحفظى، وحالات النفاذ المعجل، كما أن منها ما اتجه إليه المشروع من عدم حصره للحالات التى يجوز فيها للقاضى الأمر بإدخال من لم يختصم فى الدعوى على نحو ما يفعل القانون القائم، بل أجاز له إدخال كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة (المادة ١١٨ من المشروع).

ومن جهة أخرى اتجه المشروع فى سبيل تحقيق مزيد من هيمنة القاضى على الدعوى إلى إعطائه السلطة فى تسييرها عن طريق حقه فى تقدير قبول المستندات بعد الموعد المحدد لها، وحقه فى عدم تأجيل الدعوى أكثر من مرة لسبب يرجع إلى الخصوم، وحقه فى تغريم من يتخلف عن تنفيذ قراراته من الخصوم أو من العاملين بالمحكمة، وحقه فى تغريم الأخيرين عند تخلفهم عن القيام بواجباتهم فى المواعيد المحددة لها، وحقه فى تغريم طالب الإعلان الذى يعمد إلى ذكر بيانات غير صحيحة عن موطن خصمه بقصد عدم وصول الإعلان إليه، وحقه فى تغريم الخصم الذى يتخذ إجراء أو يبدى طلباً أو دفعاً أو دفاعاً بسوء نية.

هذا وقد استبعد المشروع الباب السابع من الكتاب الأول من القانون القائم الخاص بإجراءات الإثبات اتجاهاً منه إلى تجميعها ومواد القانون المدنى التى تتناول الأحكام الموضوعية للإثبات فى تقنين مستقل اتقاء لتبعض الأحكام التى تتناول الإثبات موضوعاً وإجراء.



#### مادة ٤ من قانون الإصدار

كما لم يتعرض المشروع للكتاب الرابع من القانون الحالي الخاص بالإجراءات فى مسائل الأحوال الشخصية، تقديراً منه لارتباط هذه الإجراءات بالقانون المنظم للأحكام الموضوعية لتلك المسائل، على أن يترك الأمر بعد الانتهاء من هذا القانون للفكرتين اللتين تتنازعان مكان المواد الإجرائية بين الإبقاء عليها فى قانون المرافعات أو تضمينها القانون المنظم للأحكام الموضوعية.

ومن جهة أخرى استبعد المشروع الباب الثالث عشر من الكتاب الأول من القانون القائم الخاص باعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها، إذ أن هذا النظام يعمل به وفقاً لحكم المادة ٤٥٠ من القانون الحالي فى حالتين، أولاهما: حالة من يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إذا أثبت غش من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم، وقد رأى المشروع جعل هذه الحالة من حالات التماس إعادة النظر تقديراً منه بأنها تظلم من شخص معتبر ممثلاً فى الخصومة وأن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس فى هذه الحالة منه إلى الاعتراض (مادة ٢٤١ من المشروع) أما الصالة الثانية: فخاصة بالدائنين والمدينين المتضامنين، أو فى التزام غير قابل للتجزئة إذا صدر حكم على دائن أو مدين آخر منهم - فتغنى عنها القواعد العامة وحكم القانون المدنى فى المادة ٢٩٦ منه الذى يقضى بأن التضامن يقوم فيما يفيد وليس فيما يضر.

وأخيراً فقد أسقط المشروع الباب الثالث من الكتاب الثالث من القانون القائم بالتوصل من أعمال الوكيل بالخصومة حتى يخضع التوكيل بالخصومة لحكم القواعد العامة، شأنه فى ذلك شأن كل إخلال بتعاقد من حيث البطلان والتعويضات عن الضرر الذى لحق الموكل من تصرفات الوكيل، خاصة وأن تنظيم القانون القائم للتوصل قد نقل عن القانون

#### مادة ٤ من قانون الإصدار

الفرنسي وهو محل نقد هناك، رغم ما يبرر الأخذ به عندهم من وجود نظام وكلاء الدعاوى الذي لا يعرفه القانون المصري. وإذا كان ما سلف يمثل الإطار العام للمشروع، ففيما يلي تفصيل أهم الأحكام التي استحدثها.

## مقدمة

### تقرير لجنة الشؤون التشريعية

### عن مشروع قانون بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

أحال المجلس بجلسته المعقودة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ مشروع القانون المذكور، إلى لجنة الشؤون التشريعية.

ولقد احتفت اللجنة به فحشدت لدراسته من الوسائل والأساليب ما يجعل هذه الدراسة كفيلة ببلوغ المراد من هذا المشروع، فيجئ محققاً للغاية المرجوة منه. فشكلت لجنة فرعية منها توفرت على دراسته فى ثمانى عشرة جلسة، ثم عرضت ما انتهت إليه فى شأن هذا المشروع على اللجنة العامة بجلستها المعقودة فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٧.

وقد أسعفت اللجنة لائحة المجلس المطورة فرغبت إلى أساتذة الجامعات ورجال المحاماة والقضاء والتشريع بوزارة العدل ومجلس الدولة حضور اجتماعاتها، فحضر كل هذه الاجتماعات من أساتذة الجامعات الدكتور رمزى سيف أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق بجامعة القاهرة وحضر أكثرها الدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية والدكتور عبد الباسط جمعى أستاذ المرافعات المساعد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس والدكتور فتحى والى أستاذ المرافعات المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، كما حضر بعض هذه الاجتماعات المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس محكمة النقض والمستشار محمد الشربيني رئيس محكمة استئناف القاهرة والمستشار أحمد فتحى مرسى المحامى العام

لدى محكمة النقض و المستشار رمزى الشوربجى بمجلس الدولة وشارك فى كل اجتماعات اللجنة المستشار سعد الدين عطية مدير إدارة التشريع بوزارة العدل والسيدان كمال عبد العزيز ومنصور محمد منصور وكيلا هذه الإدارة مندوبين عن وزارة العدل.

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الإيضاحية مقارنة إياه بالقانون القائم والقوانين المعدلة له. وراجعت القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلاً بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، ورأت أن تستعيد نظر القانون المدنى والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، فى شأن السلطة القضائية، واختتمت مراجعتها بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية، وقانون المحاماة أمام المحاكم برقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧.

وقد بان للجنة أن قانون المرافعات الحالى صدر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - ليحل محل تقنين المرافعات الأهلى، و المخطط ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩، تاريخ إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الوطنية. ومنذ قيام الثورة المصرية فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ - أدخلت عليه تعديلات كثيرة فى سنوات ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٦٢.

وعلى الرغم مما يتميز به القانون الحالى من مزايا عديدة بالنسبة للتشريع السابق عليه، وعلى الرغم مما أدخل عليه من تعديلات جزئية كثيرة، فإنه لم يعد يوائم أحوال البلاد وتطوراتها الأخيرة بعد تحول المجتمع المصرى من مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى، ولذلك أصبح من المتعين تعديله تعديلاً شاملاً يتفق مع أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، و يخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة ويحقق فلسفتنا الاشتراكية بمفهومها وخصائصها التى تميزت بها، ويتفق مع

ما يقتضيه التحول الاشتراكي من نظرة جديدة إلى مرفق القضاء وإلى قانون المرافعات باعتباره أداة العمل في هذا المرفق، نظرة تحقق ما جاء في ميثاق العمل الوطني من «أن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن، أن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر، ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية».

ولقد كانت دعوة السيد الرئيس جمال عبد الناصر - في مناسبات عدة - إلى تطوير شامل للقوانين التي لم تعد تتلاءم أحكامها وما استحدثته فترة التحول العظيم من علاقات اجتماعية، إيماناً بثورة تشريعية في كافة القوانين. و تحقيقاً لذلك لم يكف المجلس في كل مناسبة عن مطالبة وزارة العدل بسرعة موافاته باقتراحاتها في هذا الشأن.

لهذا أعدت وزارة العدل هذا المشروع الذي ترى اللجنة أنه صالح لتحقيق الغرض منه لما توافر له من عناصر يصبح معها القضاء المدني ميداناً تتكافأ فيه الفرص بين المواطنين، ولا تكون الغلبة فيه لأكثرهم مالا، فتعلو كلمة الحق والقانون فعلاً لا نصاً.

ويختلف الإطار العام للمشروع عن الإطار العام لقانون المرافعات الحالي من ناحيتين:

الأولى: أن المشروع استبعد الباب السابع من الكتاب الأول من القانون القائم الخاص بإجراءات الإثبات بعد أن اتجه الرأي إلى جمع قواعد الإثبات الموضوعية الواردة في القانون المدني وقواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات وإفراد تقنين مستقل لها هو الآن في طريقه إلى مجلس الأمة.

والثانية: أن المشروع لم يتعرض للكتاب الرابع من القانون الحالي الخاص بالإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية تاركاً تعديلها إلى

مابعد الانتهاء من القانون المنظم للأحكام الموضوعية لهذه المسائل للارتباط الوثيق بين الإجراءات وبين الأحكام الموضوعية. واللجنة إذ تقر هذا النظر ترى أن تنبه إلى أمرين تحسن مراعاتهما عند النظر في تعديل قواعد الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية:

الاول: جمع شتات قواعد الإجراءات في هذه المسائل في صعيد واحد بدلاً من توزيعها، كما هي الحال في القانون الحالي، بين قانون المرافعات ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء محاكم الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين.

والثاني: التنسيق بين قواعد الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية وبين قواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات باعتبارها الأصول العامة لإجراءات التقاضي أيًا كان نوعها وأياً كانت الفكرة التي يؤخذ بها سواء بالإبقاء على هذه القواعد في قانون المرافعات أو بتضمينها القانون المنظم للأحكام الموضوعية.

ويهم اللجنة في نهاية هذه الكلمة العامة أن تنبه إلى ضرورة موافاة المجلس في أسرع وقت، وقبل نهاية الفترة المحددة لنفاذ هذا القانون، بمشروع القانون المتضمن لإجراءات الإثبات، وكذلك مشروع القانون المتضمن لإجراءات الأحوال الشخصية، ضماناً للتنسيق بين أحكام هذه القوانين التي تعمل في نطاق واحد ومجال مشترك، وليكتمل بتطبيقها معاً تطوير شامل للتشريعات.

### **سمات المشروع العامة**

يتضمن المشروع انعكاساً للمبادئ التي نادى بها ميثاق العمل الوطني وأخصتها الديمقراطية والاشتراكية، وإلى هذين المبدأين الكبيرين ترتد سماته العامة:

(أولاً) اتجه المشروع إلى إنشاء مجالس للصلح بمقار المحاكم الجزئية تشكل من أحد أعضاء النيابة رئيساً، ومن عضوين من أعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي، مهمتها التوفيق بين الخصوم في الدعاوى التي تدخل في اختصاص المحاكم الجزئية. فإذا انتهى المجلس إلى الصلح بين الخصوم حرر بذلك محضراً تكون له قوة السندات التنفيذية وردت الرسوم المسددة كاملة، وأن لم يتم الصلح أحال الدعوى إلى المحكمة لتنظرها وتحققها وتحكم فيها وفقاً للإجراءات المعتادة، بهذا النظام عمل المشروع على تحقيق ديمقراطية القضاء وعلى الحد من المنازعات وانتفاء ما تخلفه المنازعات إذا وصلت إلى ساحة القضاء من أحقاد بين الناس، وهكذا تسود العلاقات الطيبة بين الأفراد ويسود المجتمع الأمن والوثام. وسيكون هذا النظام، فضلاً عما يترتب عليه من توفير الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، مدرسة للشعب تنمي فيه احترام القانون.

وإذا كان المشروع قد حد من نطاق هذا النظام فقصر العمل به أمام المحاكم الجزئية، فإن نجاح النظام في تحقيق الآمال المعقودة عليه مؤد في المستقبل إلى تعميمه أمام سائر المحاكم وبسط اختصاصه ليشمل سائر الدعاوى.

(ثانياً) حرص المشروع على سلامة تطبيق القانون وانتفاء الاختلاف في تأويله اختلافًا يحار معه الأفراد بين ما يعتبر خطأ وما يعتبر صواباً، وفي سبيل ذلك توسع المشروع في الحالات التي تتدخل فيها النيابة في الدعاوى المدنية فأجاز تدخلها في كل دعوى تتعلق بالنظام العام أو الآداب العامة، كما أجاز لها الطعن في الحكم ولو لم تكن قد تدخلت في الدعوى متى خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام، ولا يخفى ما في هذا النظر من التسكين للمثل العليا للمجتمع الاشتراكي التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام العام في الدولة الاشتراكية.

كما أنه استحدث نظام الطعن بالنقض من النائب العام لمصلحة القانون ليتفادى تعارض الأحكام بسبب الاختلاف فى تأويل القانون وتطبيقه اختلافًا لا محالة فى وقوعه بسبب تعدد المحاكم وتفاوت مراتب القضاة فى فهم القانون، الأمر الذى من أجله أنشأ المشروع محكمة عليا واحدة تشرف على تفسير القانون وتطبيقه وتعمل على توحيد أحكام القضاء.

(ثالثًا) عمد المشروع إلى تنقية النظام القضائى مما علق به من رواسب الماضى وأخصها فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر ومقتضاها، على ما استقر عليه القضاء، عدم جواز إحالة الدعوى من جهة قضائية إلى جهة أخرى إذا حكمت المحكمة المرفوعة إليها الدعوى بعدم اختصاصها لانتفاء الولاية. وترجع هذه الفكرة إلى العهد الذى كانت فيه ولاية القضاء مقطعة الأوصال تنقسمها جهات قضائية متعددة بعضها مصرى والبعض الآخر غير مصرى. ولم يعد لهذه الفكرة محل بعد تطور نظام القضاء وتوحيده فى جهتين تتبعان سيادة واحدة هى سيادة الدولة، ولذلك أوجب المشروع على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقًا بالولاية، وتلتزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بنظرها.

ومقتضى الفكرة الجديدة التى أخذ بها المشروع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية حجتيه أمام محاكم الجهة الأخرى، بحيث لا تجوز إعادة النظر فى النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة، ومن مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء.

(رابعًا) حرص المشروع على أن يوفر للتشريع مرونة تنأى به عما أخذ على القانون القائم من جمود فى بعض المواضع. ويبدو ذلك واضحًا فيما استحدثه المشروع من قواعد عالج بها نظرية البطلان محصلها أن



مناطق الحكم ببطلان الإجراء، ولو نص على البطلان صراحة، عدم تحقق الغاية منه، فإن تحققت هذه الغاية أصبح التمسك بالبطلان ضرباً من الإغراق فى الشكلية غير مستساغ فى التشريع الحديث، لأن الإجراءات الشكلية وسيلة لتحقيق غاية قصد إليها المشرع من استلزام شكل معين.

وتمشياً مع الفكرة ذاتها أخذ المشروع بقاعدة تحول الإجراء الباطل وانتقاصه بما نص عليه من أنه إذا بطل الإجراء وتوفرت فيه عناصر إجراء آخر صح باعتباره الإجراء الذى توفرت عناصره، وبما نص عليه من أنه إذا كان الإجراء باطلاً فى شق منه صح فيما عدا هذا الشق وحده، وبهذا حقق المشروع أمنية عزيزة بالإقلال من دواعى البطلان دون انتقاص مما تكلفه الإجراءات الشكلية من ضمانات للخصوم.

كما تبدو هذه المرونة فى تنظيم المشروع لحالات النفاذ المعجل التى قسمها القانون القائم إلى نفاذ معجل بقوة القانون، وآخر بحكم المحكمة وجوباً، وثالث بحكم المحكمة جوازاً، وإلى نفاذ معجل تكون فيه الكفالة واجبة بقوة القانون، وآخر يجب على المحكمة الإعفاء فيه من الكفالة، وثالث يجوز فيه للمحكمة أن تحكم بتقديم الكفالة أو أن تغفى منها، وجمود هذا النظام وتعقيده أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

لذلك اتجه المشروع إلى جعل النفاذ المعجل أساساً جوازياً للمحكمة وذلك فيما عدا بعض الحالات القليلة التى جعل النفاذ فيها بقوة القانون، كما ختم حالات النفاذ المعجل بالنص على أنه يجوز للقاضى أن يأمر بالنفاذ المعجل فى كل حالة يترتب على تأجيل التنفيذ فيها ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له.

وبهذه النصوص قضى المشروع على ما يتسم به نظام النفاذ المعجل فى القانون القائم من جمود وغل ليد القاضى طالما كان مثار شكوى.

وتحقيقاً للمرونة اللازمة فى التشريع اتجه المشروع إلى عدم حصر حالات الحجز التحفظى، كما هي الحال فى القانون القائم، مما يقصر عن مواجهة جميع الصور التى تعرض فى العمل وتدعو الحاجة فيها للتحفظ على أموال المدين، ولذلك أجاز المشروع الأمر بالحجز التحفظى فى كل حالة يخشى فيها فقد الدائن لضمان حقه.

(خامساً) لاحظ واضح المشروع أن من أهم ما أخذ على القانون القائم أن به تعقيداً فى إجراءات التقاضى يتعين تبسيطه وتطويلاً يجب اختزاله، ولذلك كان رائد المشروع تيسير هذه الإجراءات وتقصير المواعيد حتى لا يتأخر صدور الأحكام وحتى لا يتراخى تنفيذها، وقد تذرع المشروع لتحقيق هذه الغاية بوسائل كثيرة:

١- من ذلك أنه وحد طريق رفع الخصومة إلى القضاء سواء أكانت دعوى مبتدأة أم طعناً، واعتبر الخصومة قائمة بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب الذى يتولى قيدها وإعلانها عن طريق قلم المحضرين، اعتباراً بأن الفرد فى المجتمع الاشتراكى ينبغي ألا يتجشم فى سبيل اقتضاء حقه أكثر من تقديم طلبه إلى السلطة المختصة لتتولى هى بأجهزتها المختلفة إعداد دعواه لنظرها والفصل فيها.

٢- ومن ذلك ما قرره المشروع من تقصير مواعيد المرافعات فعمد إلى تقصير الفترة التى تبقى فيها الدعوى قائمة بعد الحكم بشطبها وتقصير ميعاد انقضاء الخصومة ومواعيد الطعن بالاستئناف والتماس إعادة النظر.

٣- ومن ذلك أيضاً ما قرره المشروع من اعتبار حجية الشيء المقضى أمراً متعلقاً بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، وذلك تقديرًا من أن الحجية تقوم على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تستهدف تفادى تعارض الأحكام وعدم تأييد المنازعات حتى تستقر الحقوق

المحكوم بها لأصحابها، وبهذا عدل المشروع عن القاعدة المقررة فى القانون القائم.

٤- كذلك ألغى المشروع نظام اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها، فجعل إحدى حالتى سبباً للطعن فى الحكم بالتماس إعادة النظر لأنها لا تعدو أن تكون تظلماً من حكم صدر على شخص معتبر أنه ممثل فى الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها. أما الحالة الثانية الخاصة بالدائنين والمدينين المتضامنين، أو فى التزام غير قابل للتجزئة فإن فى القواعد العامة غناء عنها.

كما أنه استبعد الباب الخاص بالمتصل من أعمال الوكيل بالخصومة، تاركاً ذلك لمقتضى القواعد العامة فيما يترتب على الإخلال بالالتزام التعاقدى من بطلان أو تضمينات، لاسيما أن قواعد المتصل نقلها المشرع المصرى عن القانون الفرنسى الذى قد يبررها فيه وجود نظام وكلاء الدعاوى الذى لا نظير له فى القانون المصرى.

٥- ولعل أهم ما أجراه المشروع من تبسيط أو اختزال ما أدخله من تعديلات جوهرية على نظام التنفيذ الجبرى حتى لا يتراخى اقتضاء الحقوق الثابتة فى سندات تنفيذية.

فمن ناحية، حذف المشروع الإجراءات المطولة التى رسمها القانون القائم لبيع الأسهم والسندات والإيرادات والحصص واستعاض عن كل ذلك بالنص على أن بيعها يكون بواسطة أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف يعينه قاضى التنفيذ وفقاً لإجراءات الإعلان عن البيع التى يحددها القاضى.

ومن ناحية أخرى عمد إلى تبسيط إجراءات التنفيذ على العقار واختزال مواعيدها، فلم يحدد ميعاداً يجب مضيه قبل تسجيل تنبيه نزع

الملكية، وقبل إيداع قائمة شروط البيع، وبهذا يمكن للدائن أن يقوم بإعلان التنبيه وتسجيله وإيداع القائمة فى يوم واحد.

وطبق على تحديد الثمن الأساسى القواعد التى تقدر على أساسها قيمة الدعاوى العقارية بدلاً من ترك ذلك لمشئة الدائن المباشر للتنفيذ.

كذلك وفق المشروع فى تعديل نظام الزيادة بالعشر وإعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف على نحو تفادى معه ما يترتب على هذا النظام فى القانون القائم من مشاكل وصعوبات وما يثيره من خلافات.

ومن أهم ما استحدثه المشروع فى هذا المقام التنظيم المبسط لتوزيع حصيلة التنفيذ، فالغى التفرقة بين إجراءات القسمة وإجراءات التوزيع التى عالجها القانون القائم فى فصلين، واستبدل بها نظاماً موحداً للتوزيع وذلك تقديراً منه بأن هذه الإجراءات فى جوهرها واحدة. وبذلك تفادى تكرار النصوص والإحالة من فصل على الآخر، وتفادى ما كان يثيره وجود نوعين من الإجراءات من صعوبة فى بعض الأحوال فى تحديد الطريق الواجب الاتباع. وختم المشروع ما استحدثه فى هذا المقام بإلغاء المعارضة فى القائمة النهائية اعتباراً بأن الحكم فى المناقضات لا يعدو أن يكون حكماً قضائياً يخضع لما تخضع له الأحكام من قواعد من حيث التظلم منها.

وقد توج المشروع ما أدخله من تعديلات جوهرية فى التنفيذ الجبرى باستحداث نظام قاضى التنفيذ لأول مرة فى تشريعنا، ولهذا النظام نظير فى كثير من التشريعات.

ويرمى نظام قاضى التنفيذ إلى توفير إشراف فعال لقاض متخصص على إجراءات التنفيذ وعلى ما تثيره من مشاكل وصعوبات. والامل معقود على أن يؤدى هذا النظام إلى القضاء على ما أثاره تنظيم هذه

المرحلة الهامة من مراحل اقتضاء الحق من متاعب طالما شكا منها المواطنون.

هذه المهمة عجلت بالسمات العامة للمشروع، ونظرة إجمالية فيه أرادت اللجنة بها أن تبرز طابع التشريع الجديد، وأن تورد طائفة من مميزاتة. وفيما يلي أهم التعديلات التي أدخلتها اللجنة على المشروع، مع بيان وجيز بأسباب هذه التعديلات .

## قانون المرافعات المدنية والتجارية

### أحكام عامة

#### ( مادة ١ )

« تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن فصل فيه من الدعاوى ، أو مالم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، ويستثنى من ذلك:

١- القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى.

٢- القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها.

٣- القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق «<sup>(١)</sup>.

#### المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق،

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون السابق عن هذه المادة التى تطابق المادة الأولى من القانون السابق أنه «صدر هذا الباب ببيان القواعد فى سريان قوانين المرافعات» فنصت المادة الأولى على أن هذه القوانين تسرى على مالم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها. وقد ذكر النص قوانين المرافعات، دون قوانين التنظيم القضائى، لأن المشروع لم يتناول قواعد ترتيب المحاكم.

---

(١) هذه المادة تطابق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق للملغى .

## مادة ١ من قانون المرافعات

والقاعدة فى سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هى من الأحوال المسلمة، إذ أن القوانين المنظمة لأصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع، دون أن يرمى عمله برجعية الأثر.

ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبتت، أو لمصالح رأتها اللجنة جديرة بالاستثناء، فاستثنت الدعاوى التى حكم فى موضوعها والإجراءات التى تمت فى ظل قانون معين، فهذه لا تمتد إليها طائلة القانون الجديد إلا بنص خاص.

كذلك استثنى من القاعدة القوانين المعدلة للاختصاص، وذلك بالنسبة للدعاوى التى تمت المرافعة فيها وحجزت للحكم قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد، المراد بالقوانين المعدلة للاختصاص القوانين التى تغير الاختصاص النوعى أو الملقى دون أن تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء، فإن هذا الإلغاء يحدث أثره حتما بمجرد نفاذ القانون الذى صدر، وتنقل الدعاوى التى كانت قائمة أمام المحكمة الملغاة إلى جهة القضاء التى عينها القانون مالم ينص القانون على غير ذلك، وقد رأت اللجنة أنه أقرب إلى السداد والقصد ألا تنزع الدعاوى التى حجزت للحكم (أقل فيها باب المرافعة) من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها، مقدرة أن الدعاوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم فى عدم انتزاعها فى مرتبة الحق الذى لا يصح المساس به إلا بنص خاص، هذا إلى أن أثر القانون الجديد المعدل للاختصاص على الدعاوى القائمة لم ينقطع بشأته الخلاف فى النظر العلمى حتى بين الفقهاء المتفقين على طبيعة قوانين الاختصاص، وأنها من القوانين المنظمة لمراكز قانونية (ديجى شرح القانون الدستورى ج ٢ ص ٢١٢ و ٢١٣ و جيز مجلة القانون العام ١٩١٣ ص ٩١ ومابعدها).

## مادة ١ من قانون المرافعات

كذلك استثنت القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها. وقد رأت اللجنة أنه متي بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن العدل وحسن النظر أن ينتهى طبقا لهذا القانون نفسه كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه والمراد ببداية الميعاد هنا الإجراء الذى منه يبدأ حساب الميعاد كما حدده القانون الذى بدأ فى ظله، وأيا كان هذا الإجراء إعلانا أو إيداعا أو غير ذلك. والمراد بالميعاد المعنى الأعم لهذه اللفظة فتشمل المواعيد المدد والآجال، سواء أكانت مواعيد طعن أم آجال سقوط يجب أن تتخلل الإجراءات.

كذلك استثنت القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل العمل بها إذا كانت هذه القوانين قد ألغت طريق طعن كان موجودا وقت صدور الحكم وأصبح للمحكوم عليه بصدوره الحق فى سلوكه، أو أوجدت طريق طعن لم يكن موجودا قبل صدور الحكم الذى حصل عليه المحكوم له غير قابل لهذا النوع من الطعن، والأحكام التى يشير إليها النص هى الأحكام التى يجعلها القانون الجديد قابلة لطريق طعن جديد بفتحه أو يحرمها من طريق طعن موجود بسده. فصدور حكم من المحكمة الجزئية قبل العمل بهذا المشروع لا يمنع من جواز الطعن بالنقض فى الحكم الذى يصدر فى استئناف هذا الحكم بعد تاريخ العمل به، (علما بأن المشروع يجيز الطعن بالنقض فى مثل هذا الحكم).

## التعليق:

### ١٧- التعريف بقانون المرافعات وموضوعاته:

قانون المرافعات هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للقضاء المدنى، ويقصد بالقضاء المدنى هنا معناه الواسع أى القضاء فى المعاملات المدنية



## مادة ١ من قانون المرافعات

والتجارية والأحوال الشخصية وغيرها من المعاملات الخاصة، إذ تخضع هذه المعاملات جميعها كقاعدة لقضاء موحد يطلق عليه اصطلاح القضاء المدني، ويتضمن قانون المرافعات تنظيمًا شاملاً للقضاء المدني في سكونه وحركته (وجدى راغب فهمى - مبادئ القضاء المدني - سنة ١٩٨٦ - ص ٥ و ص ٦)، فتنناول قواعد المرافعات تنظيم الجهاز القضائي المدني للدولة بصورة وصفية، كما تتناول تنظيم هذا الجهاز وهو في حالة حركة، إذ تتناول تنظيم التقاضى وكافة أوجه النشاط القضائي، ولذلك تنقسم قواعد هذا القانون إلى أربعة موضوعات، موضوعان يتعلقان بالجهاز القضائي وهو في حالة سكون وهما النظام القضائي والاختصاص القضائي، فتنناول قواعد المرافعات المتعلقة بالنظام القضائي ترتيب المحاكم المدنية وتشكيلها وتنظيم ما يتعلق بالقضاة وأعاونهم من رجال نيابة ومحامين وكتبة ومحضرين، أما قواعد المرافعات المتعلقة بالاختصاص فتتولي توزيع العمل بين المحاكم.

وموضوعان يتعلقان بالجهاز القضائي وهو في حالة حركة، وهما إجراءات التقاضى والتنفيذ الجبرى، فتتظم قواعد المرافعات إجراءات التقاضى من حيث كيفية رفع الدعوى ووسائل الدفاع وإجراءات التحقيق وكيفية إصدار الأحكام وطرق الطعن فيها، كما تنظم قواعد المرافعات كيفية تنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية الأخرى، فتوضح بياناً بالسندات الواجبة التنفيذ جبراً ومقدمات التنفيذ وإجراءاته وطرقه ومنازعاته الموضوعية وإشكالات التنفيذ وكيفية توزيع حصيلته.

١٨- نطاق تطبيق قانون المرافعات وكونه الشريعة العامة في المجال الإجرائى ومدى سريانه على القضاء الجنائى والقضاء الإدارى:

ويلاحظ أن قانون المرافعات لا يحكم كافة فروع القضاء فى الدولة وإنما يقتصر على القضاء المدني، ومن ثم يتميز عن قانون الإجراءات

## مادة ١ من قانون المرافعات

الجنائية الذى يحكم القضاء الجنائى، ويتميز أيضا عن قانون مجلس الدولة الذى يحكم القضاء الإدارى.

ولكن يمثل قانون المرافعات الشريعة العامة للقوانين الإجرائية، بمعنى أن قواعده تطبق على أنواع القضاء المختلفة، حيث لا يوجد نص خاص فى القوانين الإجرائية المتعلقة بها، ولذلك تحيل القوانين الإجرائية الأخرى إلى نصوصه، وتطبيقاً لذلك تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص، وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائى، كما تحيل كثير من نصوص قانون الإجراءات الجنائية إلى قانون المرافعات كالمادة ٢٤٨ إجراءات المتعلقة برد القضية والمادة ٢٣٤ إجراءات المتعلقة بإعلان أوراق التكليف بالحضور وغير ذلك.

فمن المسلم به أن قانون المرافعات يطبق على الدعاوى المدنية بمعناها الواسع الذى يشمل جميع الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية ودعاوى العمال وغيرها من دعاوى الحقوق التى ينظمها القانون الخاص بفروعه المختلفة.

بيد أنه يكاد ينعقد الإجماع على أن قانون المرافعات يطبق أيضا على غير ذلك من الدعاوى الإدارية والدعاوى الجنائية فيما لم يرد فى شأنه نص فى قانون مجلس الدولة، أو قانون الإجراءات الجنائية، ولذلك يقال عادة أن قانون المرافعات هو القانون العام للقاضى.

ويرجع ذلك إلى اعتبارين: الأول: أن الوظيفة القضائية واحدة فى طبيعتها أيا كانت المحكمة التى تقوم بأدائها سواء أكانت محكمة مدنية أم إدارية أم جنائية، فمقومات العمل القضائى واحدة أيا كانت الجهة القضائية التى تقوم به، وسواء أكان قيامها به فى دعوى مدنية أم إدارية أم جنائية، ولذلك كانت الأصول العامة للقاضى واحدة (رمزى سيف -

## مادة ١ من قانون المرافعات

الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة التاسعة - بند ١٤ ص ٢٤ و ص ٢٥). وقد أورد المشرع هذه الأصول العامة للتقاضى فى صلب قانون المرافعات، والاعتبار الثانى : أن قانون المرافعات أكمل قوانين الإجراءات، وكثيراً ما تحيل القوانين الإجرائية الأخرى على نصوصه فى بعض المسائل كما مضت الإشارة آنفاً.

إذن قانون المرافعات هو الشريعة العامة بالنسبة لكل من القضاة الإدارى والجنائى، وقد ساعد على ذلك بالنسبة للقضاء الإدارى، أن وجوده حديث بالنسبة للقضاء المدنى، ولهذا فإن وضع القواعد القانونية التى تنظمه لم يكتمل بعد (فتحى والى - الوسيط - بند ٧ ص ١٢)، مما حدا به إلى تكملة النقص فيه أحياناً بالرجوع إلى قانون المرافعات، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة التى مضت الإشارة إليها آنفاً. ولا شك فى أن هناك مبادئ أساسية تحكم القضاء أياً كان نوعه، أى أصول عامة للتقاضى واحدة كما أسلفنا، وهذه المبادئ الأساسية، لأسباب تاريخية أو بسبب الملاءمة، توجد فى قانون المرافعات ولكنها تنتمى فى الواقع لما يكن تسميته بالنظرية العامة لقانون القضاء (فتحى والى - بند ٧ ص ١٣)، فإذا تعلق الأمر بأحد هذه المبادئ، وجب على القضاء، سواء المدنى أو الجنائى أو الإدارى أو غيرها تطبيقها، لا باعتبارها تنتمى إلى قانون القضاء المدنى، وإنما باعتبارها مبادئ أساسية عامة لكل القضاء. ومن هذه مثلاً ما يتعلق بحرية الدفاع وإعلان الأوراق أو بقواعد مخاصمة القضاء وعدم صلاحيتهم وردهم.

أما خارج هذه المبادئ العامة، فعلى كل من القضاة الإدارى والجنائى تطبيق القوانين الخاصة بهما دون قانون المرافعات، فإن لم يوجد فيها نص فيجب على القضاء الجنائى أو الإدارى البحث عن القاعدة الواجبة التطبيق بالنظر إلى وظيفته وما يتسق مع أدائه لهذه الوظيفة. ولا مانع من

## مادة ١ من قانون المرافعات

أن يستهدى بما يكون قانون المرافعات قد نظمته فى هذا الشأن، على أن تبقى قواعد قانون المرافعات مجرد مصدر للإيحاء. (فنسان - المرافعات - الطبعة ١٨ سنة ١٩٧٦ - بند ٤ ص ٧ و ٨، فتحى والى - الوسيط - بند ٧ ص ١٢ و ١٤) ، ولا يستثنى من ذلك إلا حالة ما إذا أحال قانون القضاء الجنائى، أو قانون القضاء الإدارى، صراحة على قانون المرافعات. ومثالها الإحالة الواردة فى المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية على قواعد قانون القضاء المدنى بالنسبة لمنع الشاهد من أداة الشهادة أو إعفائه منها.

على أنه يجب التمييز بين مثل هذه الإحالة إلى قاعدة معينة من قواعد قانون المرافعات، وبين الإحالة العامة إلى قواعده، والواردة فى قانون مجلس الدولة - كما أشرنا، فالإحالة الخاصة تؤدى إلى تطبيق قاعدة قانون المرافعات بصفة ملزمة، كما لو كان الخطاب بها موجهاً إلى القضاء الآخر، أما الإحالة العامة فليس لها هذه القوة، فلا يلتزم القضاء الإدارى - وفقاً لهذه الإحالة - بتطبيق جميع قواعد قانون المرافعات التى لا مقابل لها فى قانون مجلس الدولة، وإنما عليه أن يطبق منها ما يكون مناسباً لوظيفته ومتسقاً مع قواعد قانونه، وتطبيقاً لهذا حكم بعدم تطبيق نظام أوامر الأداء أمام القضاء الإدارى على أساس أن هذا النظام يتعارض صراحة مع قانون مجلس الدولة فى أصول نظامه القضائى الذى لايسمح بالمعارضة فى الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إدارى (حكم المحكمة الإدارية العليا - الصادر فى ١٩٥٨/٦/٧ - مجموعة المبادئ القانونية للمحكمة الإدارية العليا - ٣ - ص ١٣٧٣).

١٩- سريان قانون المرافعات على الخصومة أمام المحكمة الدستورية العليا بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص هذه المحكمة والأوضاع المقررة أمامها: تنص المادة ٢٨ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمحكمة الدستورية العليا على أنه «فيما عدا ما نص عليه فى هذا

## مادة ١ من قانون المرافعات

الفصل، تسرى على قرارات الإحالة والدعوى والطلبات التي تقدم إلى المحكمة الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.

وتنص المادة ٥١ من نفس القانون على أنه «تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة - فيما لم يرد به نص في هذا القانون - القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات» .

وقد قررت المحكمة الدستورية العليا بأن مؤدى هاتين المادتين أن شرط انطباق القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على الدعوى التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة والأحكام الصادرة فيها، هو أن يكون أعمال هذه القواعد غير متعارض مع طبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.

وتطبيقاً لذلك قررت المحكمة عدم تطبيق نص المادة ١٩٢ مرافعات الخاصة بتفسير الأحكام والتي تقصر دعوى التفسير على الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم، على دعوى تفسير الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية. وذلك على أساس ما هو مقرر من أن الحكم الصادر في الدعوى الدستورية يحوز حجية مطلقة لا تقتصر على الخصوم في الدعوى، وهو ما يقتضى أن يكون حق التفسير ليس فقط لهؤلاء الخصوم، بل أيضاً لكل من يكون الحكم المطلوب تفسيره ذا أثر مباشر على مصالحه الشخصية (حكم المحكمة الدستورية العليا - الصادر في ١٩٨٨/٦/١٩ - في الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ قضائية «منازعة تنفيذ»).

٢٠- مصادر قانون المرافعات: إن المصدر الوحيد لقانون المرافعات هو التشريع، ولا يعتبر العرف مصدر لقانون المرافعات، ومهما كانت درجة ثبات ماتجرى عليه العادة في الحياة العملية من إجراءات أمام

## مادة ١ من قانون المرافعات

المحاكم لم يقض بها نص تشريعى فليس لها ما للقانون من اعتبار (فتحى والى - الوسيط فى قانون القضاء المدنى - طبعة سنة ١٩٩٢ - بند ٥ ص ٨، وقارن مع ذلك: محمد عبدالخالق عمر - قانون المرافعات - سنة ١٩٧٨ - الجزء الأول - بند ٤ ص ١٠، حيث يرى أن للعرف دور ضئيل فى تحديد واستخلاص قواعد قانون المرافعات).

وللقضاء والفقه دور هام فى مجال المرافعات، فالقضاء وفى قمته محكمة النقض يسهم بطريقة محسوسة فى استخلاص وتطبيق وتحديد مبادئ المرافعات، كما يقوم الفقه بتأصيل قواعد المرافعات وانتقادها واقتراح تعديلها، بيد أن القضاء والفقه ليست لهما أية قيمة إلزامية وإنما قيمتها إقناعية بحتة، ومن ثم تلتزم المحاكم بصفة أساسية بنصوص قانون المرافعات، إذ التشريع هو المصدر الوحيد لهذا القانون.

والتشريع الأساسى فى قانون المرافعات هو قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، وهو القانون الذى سوف نقوم بالتعليق على نصوصه فى هذا المؤلف، وهذا القانون وليد تطور تشريعى فى مصر يرجع إلى عام ١٨٧٥، ففى هذا العام عرفت مصر لأول مرة مجموعات القوانين بالمعنى الحديث، فصدر قانون المرافعات المختلط فى ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ ليعمل به أمام المحاكم المختلطة، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون المرافعات الأهلية ليطبق أمام المحاكم الأهلية، وبمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة صدرت مجموعة للمرافعات بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ للعمل بها أمام المحاكم المصرية فى عهدها الجديد. على أن هذه المجموعة لم تعيش طويلاً، إذ سرعان ما حلت محلها مجموعة جديدة سنة ١٩٦٨، وهى القانون الحالى.

وقد تم تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بتشريعات متعاقبة آخرها ما تضمنها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩.

## مادة ١ من قانون المرافعات

والى جانب قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨، توجد قوانين مكملة له. وهى تشريعات لم ترد نصوصها فى قانون المرافعات، إما لاعتبارات تاريخية أو لاعتبارات عملية، أو بسبب أنها تحكم أيضاً أنواعاً أخرى من القضاء إلى جانب القضاء المدنى، وأهم هذه التشريعات هى:

١- المواد من ٣٨٥ إلى ٣٩٣ ومن ٨٦٨ إلى ١٠٣٢ من قانون المرافعات السابق ١٩٤٩، فقد نصت المادة الاولى من قانون إصدار مجموعة ١٩٦٨ على إبقاء هذه المواد، والمواد من ٣٨٥ إلى ٣٩٣ خاصة بالمعارضة فى الأحكام الغيابية، وقد بقيت للعمل بها بالنسبة للخصومات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية. أما المواد من ٨٦٨ إلى ١٠٣٢، فهى تكون الكتاب الرابع من المجموعة السابقة الخاص بمسائل الأحوال الشخصية. وقد شاء المشرع أن يترك هذه النصوص قائمة دون تعديل انتظاراً للانتهاء من القانون المنظم للأحكام الموضوعية لهذه المسائل للارتباط الوثيق بين الإجراءات وبين الأحكام الموضوعية.

٢- قانون السلطة القضائية: وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى أول أكتوبر ١٩٧٢، معدلاً بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤، ويتولى ترتيب المحاكم وتنظيمها وولاية المحاكم وتنظيم النيابة العامة. فضلاً عن قواعد تعيين القضاة وترقيتهم وأقدميتهم ونقلهم، وغير ذلك مما يتعلق بشئون القضاة فى مصر.

٣- قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية: وهو القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٦٨، والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢.

٤- قانون الخبراء: وهو ينظم الخبرة أمام المحاكم، وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢، معدلاً بالقانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٥.

## مادة ١ من قانون المرافعات

٥- قانون المحاماة: وهو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ٣١ مارس ١٩٨٢. وقد عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤. وقانون المحاماة هو الذى يتولى تنظيم مهنة المحاماة.

٦ - قانون الحجز الإدارى : وهو القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، وهو ينظم إجراءات الحجز الإدارى. وقد عدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢.

٧ - قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية : وهو القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩. ويتعلق بإنشاء مجلس للإشراف على الهيئات القضائية فى الجمهورية وتحديد اختصاصه ونظام عمله.

٨ - قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية : وهو القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤، معدلاً بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤. وهو يقرر - بصرف النظر عن رسوم التوثيق - الرسوم المالية التى تحصل عن رفع الدعاوى والإجراءات القضائية المختلفة.

٩ - قانون المحكمة الدستورية العليا : وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٩، وهو خاص بإنشاء محكمة دستورية عليا بالجمهورية، ويتولى هذا القانون بيان نظام المحكمة واختصاصاتها، والقواعد المتعلقة بالإجراءات أمامها، والقرارات التى تصدرها، والرسوم والمصروفات والشئون المالية والإدارية .

١٠ - القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية.

٢٠ - تفسير قانون المرافعات : إن تفسير أى قاعدة من قواعد قانون



## مادة ١ من قانون المرافعات

لرافعات يخضع للقواعد العامة فى التفسير، مثل قاعدة الخاص يقيد العام، وقاعدة لا اجتهد مع وضوح النص، وقاعدة إعمال النص أولى من إهماله، وغير ذلك من القواعد العامة للتفسير، ولكن إلى جانب القواعد العامة الفنية فى التفسير التى يجب اتباعها عند تفسير قانون المرافعات، فإنه هناك مبادئ عامة جوهرية يستهدى بها القاضى فى التفسير، ففى نطاق التفسير يجب على المفسر أن يضع نصب عينيه طبيعيتة التشريع الذى يفسره وخصائصه، والمبادئ العامة السائدة فيه (فتحى والى - بند ٦ ص ١١ وص ١٢ ، محمد عبد الخالق - بند ٤ ص ١١). ومن هذه المبادئ العامة مبدأ كفالة حق الدفاع، ومبدأ أنه لا يجوز للشخص أن يكون خصما وقاضيا فى نفس الوقت، ومبدأ التقاضى على درجتين، ومبدأ الاقتصاد فى الإجراءات بمعنى النظر إلى تحقيق الغاية بأقل الإجراءات لأن قانون المرافعات قانون وسيلى يهتم بالوسائل لبالغايات، فهو قانون أداة قواعده ليست غاية فى حد ذاتها بل هى أداة لتطبيق القانون الموضوعى، ومن هذه المبادئ العامة أيضا مبدأ المواجهة بين الخصوم، فإذا نص القانون على تحويل خصم القيام بعمل، فيجب تفسيره على أنه يجب أن يتم العمل فى مواجهة الخصم الآخر.

ويلاحظ أن وزارة العدل تعتمد أحيانا إلى إصدار منشورات دورية للمحاكم لتفسير بعض قواعد قانون المرافعات أو لبيان كيفية تطبيقها، وهذه المنشورات - مهما كانت أهميتها العملية - ليس لها أية قوة إلزامية، فهى تصدر ممن لاسلطة له فى التفسير، فلا تقييد للقاضى أو الخصوم. (نقض ١٩٧٤/٤/٢٠ - مجموعة قواعد النقض فى ٢٥ سنة ص ٧١٢ - ١١٤، وقد قضت فيه بأن منشورات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة لتحديد الجهة المختصة بدعوى معينة هى مجرد تعليمات إدارية ليس لها منزلة التشريع، ولا يمكن أن تعدل قواعد الاختصاص لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون).

## مادة ١ من قانون المرافعات

وينظم المشرع طريقة رسمية لتفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية، والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، إذا أثارت خلافاً في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها، ويقدم طلب التفسير إلى المحكمة الدستورية العليا من وزير العدل، ويكون قرارها بالتفسير ملزماً. (مادتان ٢٦ و ٢٣ من قانون المحكمة الدستورية).

وجدير بالذكر أنه لا تزال للقواعد الفقهية التي استخلصها فقهاء الشريعة الإسلامية أهمية عملية، ويمكن الاهتداء بها عند تفسير قانون المرافعات الحالى، ومن هذه القواعد قاعدة أن اليقين لا يزول بالشك، وأن القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بإبطال أحد، وأن من سعى فى نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه، وأن الأصل براءة الذمة، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وأن يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام، وأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، وأن الساقط لا يعود، وأن الحدود تدراً بالشبهات، وأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وأن الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة، وأن ما ثبت بيقين لا يرتفع لإبيقين مثله والمراد به غالب الظن، وأنه لا ينسب إلى ساكت قول. (انظر فى تطبيق هذه القواعد على مسائل « كتاب القضاء والشهادات والدعوى» كتاب تبويب كتاب الأشياء والنظائر، الذى أعده محمد أبو الفتح - القاهرة سنة ١٢٨٦ هجرية - ص ٢٨٦).

٢١ - مدى تعلق قواعد قانون المرافعات بالنظام العام : يهدف النظام العام إلى حماية المصالح العليا للمجتمع، ولذلك فإن القواعد التى تهدف إلى تنظيم وحسن سير النظم الأساسية للمجتمع والتى تحقق له هذه المصالح العليا تعتبر متعلقة بالنظام العام، وينبغى ملاحظة أن فكرة النظام العام هى بطبيعتها فكرة مرنة ومتغيرة تتغير بتغير الزمان والمكان.

## مادة ١ من قانون المرافعات

فإذا استهدف المشرع مباشرة من قاعدة قانونية تحقيق مصلحة عامة فإن هذه القاعدة تعتبر متعلقة بالنظام العام، وتعتبر قاعدة أمر لا يجوز للأفراد مخالفتها أو الاتفاق على عكسها، بينما إذا استهدف المشرع من وضع القاعدة القانونية تحقيق مصلحة خاصة للأفراد، فإن هذه القاعدة تعتبر غير متعلقة بالنظام العام، تعتبر قاعدة مكملة لإرادة الأفراد يجوز لهم مخالفتها أو الاتفاق على عكسها.

وإذا تأملنا قواعد قانون المرافعات فإنه لا يمكننا القول أنها كلها متعلقة بالنظام العام أو أنها كلها غير متعلقة به، وإنما تتنوع هذه القواعد فبعضها يتعلق بالنظام العام وبعضها الآخر لا يتعلق به.

إن تهدف قواعد المرافعات إلى تنظيم الحماية القضائية للحقوق في مجال المعاملات الخاصة، وهي من هذه الناحية تمس كلا من المصلحة العليا للمجتمع والمصلحة الخاصة لأفراده، فهي إذ تكفل سيادة القانون واحترام الحقوق تحقق الاستقرار الاجتماعي وتشيع الثقة والإثتمان في المعاملات مما يعود على المجتمع بالأمن النفسي والرخاء الاقتصادي ولكنها إذ تعمل في مجال المعاملات الخاصة فإنها تتمخض عن وسائل قانونية لحماية المصالح الخاصة للخصوص (وجدى راغب - بند ٥ ص ١٢ وص ١٣).

ولذا تتنوع هذه القواعد كما ذكرنا إلى قواعد متعلقة بالنظام العام أو المصلحة الخاصة حسب غلبة الاعتبار العام أو الخاص في الغاية المباشرة التي تستهدفها، ومن المتفق عليه أنه يعد من النظام العام كل من قواعد النظام القضائي والاختصاص الوظيفي والنوعى للمحاكم، بينما الأصل في قواعد الاختصاص المحلى أنها لا تعتبر متعلقة بالنظام العام لأنها تهدف إلى التيسير على المتقاضين ومراعاة مصالحهم الخاصة، ولكن في أحوال استثنائية جعل المشرع الاختصاص المحلى في دعاوى معينة لمحكمة معينة بالذات مراعاة للمصلحة العامة، ومن ثم تتعلق القاعدة في مثل هذه الحالة

## مادة ١ من قانون المرافعات

بالنظام العام، ومثال ذلك حالات اختصاص محاكم الدرجة الثانية المحلى، فلا يرفع الاستئناف إلا لمحكمة الدرجة الثانية التى يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمة الدرجة الأولى التى أصدرت الحكم المطعون فيه، فهذه القاعدة حسن ترتيب القضاء، ومن ثم تعتبر من النظام العام.

وفيما يتعلق بالقواعد المنظمة لإجراءات التقاضى فإن أغلبها لايتعلق بالنظام العام لأنها تكفل للخصوم وسائل للدفاع عن حقوقهم الخاصة، فهى تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة أكثر من تحقيق المصلحة العامة، ومع ذلك فإن بعضها يتعلق بالنظام العام كذلك التى تتصل بالمبادئ الأساسية فى التقاضى كمبدأ علانية الجلسة واحترام حقوق الدفاع ومبدأ تسبب الأحكام، فهذه الأخيرة تهدف لتحقيق المصلحة العامة أكثر من تحقيق المصالح الخاصة للأفراد، ومن ثم تتعلق بالنظام العام.

وينتج عن اعتبار أن قاعدة من قواعد المرافعات متعلقة بالنظام العام أو غير متعلقة به نتائج عديدة، ومن أهم هذه النتائج أن القاعدة المتعلقة بالنظام العام يجوز لأى خصم التمسك بها أمام المحكمة، كما يجوز ذلك للنياية العامة، بل يجب على المحكمة أن تطبقها من تلقاء نفسها، ويجوز ذلك فى أى مرحلة من مراحل إجراءات التقاضى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض ولايجوز للخصوم التنازل عن تطبيقها أو الاتفاق على ما يخالف أحكامها، وذلك خلافا للقواعد غير المتعلقة بالنظام العام المقررة لحماية المصالح الخاصة فإنه لايجوز أن يتمسك بها سوى الخصم المقررة لمصلحته، ولايجوز أن تطبقها المحكمة إلا إذا تمسك بها هذا الخصم ويجوز له أن يتنازل عن هذا صراحة أو ضمنا، كما يتشدد القانون فى وقت التمسك بها فلا يجوز التمسك بها أول مرة إلا فى بداية الخصومة، كما يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها لأنها قواعد مكملة لإرادتهم.

## مادة ١ من قانون المرافعات

٢٢ - تطبيق قانون المرافعات من حيث المكان : إن القاعدة بالنسبة لسريان قانون المرافعات من حيث المكان هي أنه قانون إقليمى، ومعنى هذه القاعدة أن قانون المرافعات يسرى فى إقليم الدولة ولايسرى خارجها، فحدوده المكانية هي حدود إقليم الدولة، وهذه القاعدة مقررة منذ القدم، فالإجراءات تخضع دائما لقانون القاضى، وقد نص على هذه القاعدة القانون المدنى فى المادة ٢٢ منه.

(انظر تطبيقا لذلك: نقض ١٩٧١/٣/٢٣ - السنة ٢٢ رقم ٥٩ ص ٣٧١، نقض ١٩٦٩/٥/٦ - السنة ٢٠ رقم ١١٥ ص ٧١٧، نقض ١٩٧٠/٥/١٩ - السنة ٢١ رقم ١٣٦ ص ٨٤٣).

ولكن يتعين ملاحظة أن المشرع حدد اختصاص المحاكم المصرية بالمنازعات و القضايا ذات العنصر الأجنبى، وفقا لضوابط نص عليها فى المادة ٢٨ من قانون المرافعات وما بعدها، وسوف نوضح هذه الضوابط بالتفصيل عند تعليقنا على هذه المواد فيما بعد.

**نطاق تطبيق قانون المرافعات من حيث الزمان وفقا للمادة الأولى - محل التعليق : القاعدة العامة وثلاث استثناءات منها: القاعدة العامة : قاعدة الأثر الفورى والمباشر لقانون المرافعات :**

٢٣ - قانون المرافعات شأنه شأن سائر التشريعات تسرى عليه قاعدة الأثر الفورى والمباشر، فهو ذو أثر فورى ومباشر لايطبق على الماضى، فهو يطبق فوراً ومباشرة على الأعمال و الوقائع التى تحدث بعد نفاذه، وليس له أثر رجعى بمعنى أن الأعمال والوقائع التى تمت فى ظل القانون السابق تحترم ولايؤثر فيها - كقاعدة - القانون الجديد.

فلا تطبق قواعد المرافعات الجديدة إلا على ما يقع من تاريخ نفاذ القانون الصادر بها، ولاتجرى على ما يكون قد وقع قبله ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة والمراكز المقررة قبل نفاذه،ومن المعروف أى قانون يسرى من تاريخ نشره أو فى

## مادة ١ من قانون المرافعات

التاريخ الذى يحدد لسريانه بشرط أن يكون لاحقا على النشر، ويجب أن يتم النشر بالجريدة الرسمية ولا يكفى نشره ضمن أعمال المجلس التشريعى والمقصود بالنشر أن يكون من شأنه أن يعلم به الكافة، فإذا نشر القانون فى عدد محدود من الجريدة الرسمية كان النشر باطلا لأنه لا يحقق الغاية من النشر، وفى هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تمتنع عن تطبيقه لأنه لا يعد نافذا إلا بنشره (انظر: حكم محكمة جنايات الإسكندرية الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٠ فى الدعوى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣، جنايات الرمل والمقيدة برقم ٧٧١ كلى الإسكندرية).

فتاريخ العمل بالقانون كقاعدة عامة هو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، أو التاريخ الذى يحدد فيه لنفاذه بشرط أن يكون تاليا لنشره ولا عبء بتاريخ إصدار القانون، فالإصدار عمل قانونى متمم للقانون ذاته بينما النشر عمل مادى يتلو الإصدار ويتم بظهور القانون فى الجريدة الرسمية للدولة، والغرض منه إبلاغ الجمهور بالقانون ليكون على علم به قبل تطبيقه - فهو شرط لازم لإمكان تنفيذ القانون (أحمد أبوالوفا - المدونة ١ رقم ٣١ و ٣٢، و حكم محكمة القضاء الإدارى ١٩٥٠/١/٢١ القضية رقم ٢٣١ سنة ٢ ق).

والقانون الصادر تفسيرا لقانون سابق عليه هو كاشف عن حقيقة مراد الشارع، وليس منشئا لحكم جديد، وبالتالي يسرى من تاريخ العمل بالقانون محل التفسير طالما لم يضاف جديدا، ولا حاجة للنص على أنه حكم مكمل للتشريع الأصيل.

(نقض ١٩٧٩/١/٣٠، الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٤٧ ق، ونقض ١٩٦٧/٥/٢٣ الستة ١٨ من ٩٢٧).

والملاحظ عملا أن تطبيق قاعدة الأثر الفورى يشير صعوبة خاصة بالنسبة لقانون المرافعات، وأساس هذه الصعوبة، أن قانون المرافعات يحكم خصومة

## مادة ١ من قانون المرافعات

ضائية، والخصومة بطبيعتها باعتبارها مكونة من أعمال متتابعة زمنياً تمتد ادة لبعض الوقت، مما يجعل احتمال صدور تشريع جديد قبل انتهائها أمراً شير الوقوع (فتحي والى - بند ٩ - بند ١٢ ص ١٥ - ص ٢٢)، فعند صدور شريع مرافعات جديد، فإن هذا التشريع يجد نفسه أمام ثلاثة أنواع من لخصومات، سوف نوضح مدى سريانه عليها بالتفصيل فيما يلى:

**أولاً: مدى سريان قانون المرافعات على الخصومات السابقة على نفاذه:**

٢٤ - عند صدور قانون مرافعات جديد أو حدوث تعديل لى مادة من مواده، فإن هذا القانون الجديد أو قاعدة المرافعات الجديدة أو المعدلة لا تسرى على الخصومات السابقة على نفاذ التشريع الجديد، فلا يسرى القانون الجديد على الخصومات السابقة لجميع الأعمال التى تمت فى هذه الخصومات السابقة وأثار هذه الأعمال، تبقى خاضعة للتشريع القديم، فإذا صدر تشريع يغير من طريقة رفع الدعوى، أو يمنع من قبول أدلة معينة أو يحرم حكماً معيناً من حجيته أو يلغى طريق تنفيذ، فإن هذا التشريع لا يسرى على الخصومة التى انقضت، ولا يبطل طريق التنفيذ الذى تم (فتحي والى - بند ١٠ - ص ١٥).

فلا تسرى قواعد المرافعات بأثر رجعى بالنسبة إلى الإجراءات التى تمت قبل العمل بها بل تظل هذه الإجراءات خاضعة للقانون الذى تمت فى ظله من حيث الصحة والبطالان والآخر القانونى لها، حتى لو جاء القانون الجديد بأحكام مغايرة تعدل فى شروط الصحة وأحكام البطلان وتحديد الآثار.

وقد قضت محكمة النقض بأن الدعاوى التى فصل فيها والإجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد لا تخضع لأحكامه، ولو لم يكن الحكم الصادر فيها نهائياً.

(نقض ١٩٧٧/١/٥، الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٤٠ ق).

## ٢٥- الدعاوى المحكوم فيها ومدى قابلية الحكم للتنفيذ:

تقرر المادة الأولى من قانون المرافعات - بمفهوم مخالفتها - أن الدعاوى التي تم الفصل فيها قبل العمل بالقانون الجديد لاتخضع لحكمه، وإنما تسري عليها أحكام القانون القديم.

كذلك تقرر هذا المبدأ - فى صورة جزئية وبصدد قوانين الاختصاص - المادة الثانية من القانون بإصدار قانون المرافعات التى سبق لنا التعليق عليها، إذ نقول «على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون، وذلك بالحالة التى تكون عليها... الخ. ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها، أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم، بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة.

والقاعدة الأساسية أنه متى صدر الحكم فى ظل القانون القديم فإنه يأخذ حكمه من ناحية قابليته للتنفيذ الجبرى بقوة القانون أو قابليته للنفاذ المعجل بقوة القانون أو عدم قابليته له، بحيث إذا كان قابلا للتنفيذ وفقا للقانون القديم وصدر القانون الجديد قبل إجراء تنفيذه، فإنه يظل قابلا للتنفيذ ولو قرر القانون الجديد عدم قابلية مثله للتنفيذ، والعكس صحيح، بمعنى أنه إذا صدر حكم غير قابل للتنفيذ فى ظل قانون ما ثم صدر قانون جديد يجعل مثله قابلا للتنفيذ، فإن الأول لا يكون قابلا للتنفيذ بقوة القانون الجديد.

كذلك إذا صدر حكم مشمول بالنفاذ المعجل بحكم المحكمة ثم صدر قانون جديد يجعل مثله غير قابل للشمول بالنفاذ المعجل، فإن هذا القانون لايس القوة التنفيذية للحكم الأول. والعكس صحيح بمعنى أنه إذا صدر حكم غير مشمول بالنفاذ المعجل، ثم صدر قانون جديد يوجب على المحكمة شمول مثله بالنفاذ المعجل، فإن هذا القانون الجديد لا يؤثر فى



## مادة ١ من قانون المرافعات

عدم قابلية الحكم الأول للنفاذ، ولا يجوز للمحكوم له طلب شموله بالنفاذ في ظل القانون الجديد .

فقابلية الحكم للتنفيذ الجبرى أو عدم قابليته له هى وصف لحكم يولد معه ويولد بمقتضاه مراكز إجرائية مكتملة، فلا يؤثر فيها صدور أى قانون جديد مغاير للقانون الذى صدر الحكم فى ظله.

والقاعدة الأساسية أيضا أنه متى صدر حكم فى ظل قانون معين، وكان غير قابل للطعن فيه بأى طريق أو أصبح كذلك، فإن صدور أى قانون جديد لا يؤثر فى المراكز الإجرائية المكتملة للخصوم ولو جعل مثله قابلا للطعن، وذلك احتراماً لتلك المراكز الثابتة المكتملة.

ومن ناحية أخرى، تقصد المادة الأولى من قانون المرافعات - محل التعليق - أن تقرر أن قانون المرافعات الجديد لا يسرى على الدعاوى التى حكم فيها قبل نفاذه، بحيث لا يعاد نظرها من جديد فى ظله ولو عدل تعديلاً جوهرياً إجراءات نظر الدعوى أو إجراءات رفعها أو إجراءات إثباتها.

كذلك تقصد المادة الأولى - محل التعليق - عدم إعادة نظر الدعاوى التى انقضت قبل العمل بالقانون الجديد بقوة القانون القديم ودون حكم من المحكمة - كما إذا ظلت الدعوى مشطوبة - فى ظل القانون السابق - المدة الكافية لاعتبارها كأن لم تكن بقوة نصوصه وبغير حاجة إلى صدور حكم (راجع المادة ٩١ من القانون السابق، المادة ٨١ من القانون الجديد).

ولا يعاد نظر الدعوى التى تم الفصل فيها قبل نفاذ القانون الجديد ولو كان الحكم الصادر فيها قابلاً للطعن أو طعن فيه بالفعل وبعبارة أخرى مرحلة التقاضى التى تمت بصدر حكم قبل العمل بالقانون الجديد يعتد بها ولا تعاد من جديد بعد العمل به ولو استحدثت إجراءات جوهرياً لنظر الدعوى أو إثباتها.

## مادة ١ من قانون المرافعات

إذ أن مبدأ عدم رجعية القانون يستوجب عدم المساس بإجراءات التقاضى التى تمت بصدر حكم وانتهت به، ولو كان هذا الحكم قابلاً للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية، أو كان قد طعن فيه بالفعل، وذلك لأن كل مرحلة من مراحل التقاضى تختتم بصدر حكم ينهى الخصومة برمتها أمام المحكمة يكون لها كيانها المستقل، وقد يحسم هذا الحكم الخلاف بصورة ياتة، كما إذا فوت الخصوم ميعاد الطعن فيه، أو إذا حكم بعدم قبول الطعن فيه أو بعدم جوازه أو ببطلانه (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٤٢ و ص ٤٣ و ص ٤٤).

وتأكيداً لما تقدم قضت محكمة النقض بأن الدعاوى التى فصل فيها والإجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد لاتخضع لاحكامه ولو لم يكن الحكم الصادر فيها نهائياً.

(نقض ١٩٧٧/١/٥، الطعن رقم ٣٧٠ سنة ٤٠ قضائية)

يتضح مما تقدم أنه لايعاد نظر الدعوى التى تم الفصل فيها قبل نفاذ القانون الجديد إلا إذا طعن فى الحكم الصادر فيها بطريق من طرق الطعن، وقد يترتب عليه إعادة النزاع على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وعندئذ ينظر - بداهة - وفق الإجراءات المقررة فى القانون الجديد، وهو القانون الذى تتخذ الإجراءات من جديد فى ظله.

فمثلاً إذا صدر حكم من محكمة الاستئناف فى ظل القانون السابق، ثم طعن فيه بالنقض، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم وإحالة النزاع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيه من جديد بناء على طلب الخصوم، ثم صدر القانون الجديد، فإنه يتعين أن تتخذ عند نظر هذا النزاع الإجراءات المقررة فى القانون الجديد (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٤٥).

وإذا صدر حكم فى شق من الموضوع أو فى مسألة متفرعة عنه، أو فى مسألة متعلقة بالإثبات أو الإجراءات، ثم صدر القانون الجديد، فإنه

## مادة ١ من قانون المرافعات

يستكمل نظر الدعوى وفق الإجراءات المقررة فى هذا القانون، على الرغم من أن شقا من الدعوى قد نظر وفقاً لأحكام القانون السابق.

ويقصد أصلاً بالدعاوى التى فصل فيها تلك التى نطق بالحكم فى موضوعها أو نطق بالحكم المنهى للخصومة أمام المحكمة. أما الدعاوى التى يصدر فيها حكم فى شق من الموضوع أو فى مسألة متعلقة بالإثبات أو بسير الدعوى، فلا تعتبر قد فصل فيها، ومع ذلك فقد جرى الفقه والقضاء فى فرنسا وفى مصر، على إبقاء الاختصاص بنظرها للمحكمة التى حددها القانون القديم، إذا قطعت الدعوى مرحلة تبرر للمحكمة استكمال نظرها تحقيقاً لحسن سير العدالة وتقديراً لمصالح الخصوم (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص: ٤٦).

### ٢٦- ثانياً: مدى سريان قانون المرافعات على الخصومات المستقبلية:

والمقصود بالخصومات المستقبلية أى الخصومات التى لم تكن قد بدأت بعد عند صدور التشريع الجديد، وهذه تخضع للقانون الجديد على النحو الآتى:

(١) الحق فى طريق معين للحماية القضائية - مثال: المادة ٢٠١ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٢: يخضع للقانون السارى وقت ممارسته، بمعنى أنه لا يمكن استعماله إلا إذا كان القانون السارى وقت بدء الخصومة يعترف به، فإذا أُلغى تشريع جديد طريق حماية قضائية بواسطة خصومة معينة أو بواسطة طريق تنفيذ معين، زال تبعاً لذلك الحق فى الحصول على الحماية القضائية بواسطة هذا الطريق ولو كان هذا الحق قد نشأ قبل التشريع الجديد، وهكذا إذا صدر تشريع جديد يلغى حبس المدين بالنسبة لدين النفقة، فلا تستطيع الزوجة الدائنة بالنفقة طلب حبس المدين ولو كان دينها بالنفقة قد نشأ أو صدر حكم به قبل هذا التشريع. ومن ناحية أخرى، إذا قرر التشريع الجديد طريق تنفيذ جديد أو بسط طريق حماية على مركز قانونى كان محروماً منه، فإنه

## مادة ١ من قانون المرافعات

ينطبق أيضاً على الحقوق السابقة على صدوره، وهكذا فإن نص المادة ٢٠١ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الذى جعل نظام أوامر الأداء ينطبق على الدائن الذى يطالب بمنقول معين بذاته يسرى على هذا الدائن ولو نشأ حقه قبل نفاذ هذا القانون.

(ب) إجراءات الخصومة: تخضع إجراءات الخصومة لتشريع المرافعات الجديد السابق على بدئها، ويشمل ذلك ما يتعلق بالمطالبة القضائية، وتحديد المحكمة المختصة بها، وشروط الأهلية اللازمة فى الخصم، والدفع والطليات، وحقوق وواجبات الخصوم، وشكل الأعمال الإجرائية وآثارها المختلفة. والعبرة هنا بصدور التشريع قبل بدء الخصومة ولو بدأت بناء على طلب شخص نشأ له الحق فى الدعوى أو نشأ الحق الموضوعى محل الحماية المطلوبة قبل صدور هذا التشريع. على أن التشريع الجديد يجب أن يحترم آثار الأعمال القانونية التى تمت قبله، ولهذا فإنه إذا حدث على اختصاص محلى معين، أو اتفاق على التحكيم فى ظل تشريع معين يجيزه، فإن آثار هذه الاتفاقيات تظل خاضعة لهذا التشريع رغم صدور تشريع جديد مخالف (فتحي والى - بند ١١ ص ١٦ وص ١٧).

ويلاحظ أن إجراءات الخصومة تخضع للتشريع الجديد السابق على بدئها، بصرف النظر عن القانون الموضوعى الواجب التطبيق وتطبيقاً لهذا حكم بأنه إذا كان الطعن على قرار اللجنة المختصة بتحديد الأجرة قد رفع سنة ١٩٨٠ فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، فإن هذا القانون هو الواجب التطبيق على القواعد والإجراءات المتعلقة بالطعن فى الأحكام الصادرة فى منازعات تحديد الأجرة. ولا يغير من ذلك أن تكون القواعد الموضوعية المنصوص عليها فى ق. ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لتقدير القيمة الإيجارية هى الواجبة التطبيق.

(نقض ١٤/٣/١٩٩٠، - فى الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ قضائية)

(ج) أدلة الإثبات يثير سريان القانون من حيث الزمان مشكلة بالنسبة للإثبات، إذا صدر القانون في الفترة بين الواقعة محل الإثبات وبه الخصومة، ومن المتفق عليه أنه بالنسبة للقواعد الإجرائية، أي القواعد التي تنظم كيفية تقديم أدلة الإثبات أمام القضاء، يسرى القانون الجديد النافذ قبل اتخاذ هذه الإجراءات، ولو كانت الواقعة القانونية محل الإثبات قد تمت في ظل قانون سابق (عبدالرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - ج ٢ - ١٩٥٦ بند ١٨ ص ١٤ - ٢٦).

ولكن المشكلة تثار بالنسبة لقبول الدليل وقوته في الإثبات، لأنه إذا قيل بخضوعه للتشريع الجديد الساري عند تقديم الدليل للقاضي، فإن هذا يؤدي إلى الإضرار بمصالح الخصوم، ذلك أنه قد يحدث أن يجيز القانون إثبات واقعة معينة بالبينة، فيتصرف الأفراد على هذا الأساس مكتفين بإبرام التصرف أمام شهود، فإذا صدر قانون جديد يوجب إثبات هذا التصرف بالكتابة، فمن غير المعقول مطالبة هؤلاء بكتابة لم يعدوا سلفاً عند إبرام التصرف، فإن في هذا الطلب مفاجأة لهم ومساساً بالثقة القانونية المشروعة (موريل - المرافعات - سنة ١٩٤٩ - بند ٢٠ ص ٢١، فتحي والي - بند ١١ ص ١٧).

وأمام وجاهة هذا الاعتراض يجب التفرقة بالنسبة لقوة الدليل وقبوله بين نوعين من الأدلة:

(أ) الأدلة التي تعد بطبيعتها مقدماً عند القيام بالتصرف أو العمل القانوني محل الإثبات، مثل الكتابة. فهذه يجب احتراماً لإرادة الأفراد إخضاعها للقانون الساري وقت تكوين العمل أو التصرف القانوني، وتأخذ حكم هذه الأدلة القرائن القانونية، فالقرينة القانونية توضع للقانون الساري عند حدوث التصرف أو الواقعة التي ترتبط بها القرينة وليس للقانون النافذ عند الحكم وفقاً لها. ذلك أن القرينة القانونية من

## مادة ١ من قانون المرافعات

فعل المشرع، وتتعلق بتصرف أو واقعة معينة دون ارتباط باستنتاج من قبل القاضى.

(ب) الأدلة التى لا تعد بطبيعتها مقدماً؛ وهذه هي الأدلة المتعلقة بإثبات واقعة قانونية ، فالوقائع لأنها ليست إعمالاً ترمي الإرادة إلى إحداث آثارها القانونية، فإن أدلتها لا يتصور أن تعد مقدماً. ولهذا تخضع من حيث قبولها للقانون السارى وقت تقديم الدليل. ويلاحظ أن التصرف القانونى قد يخضع فى إثباته لدالة لا تعد بطبيعتها مقدماً، ومن هذه مثلاً حلف اليمين أو تقارير الخبراء أو الإقرار. وعندئذ يسرى عليها القانون السارى وقت تقديمها وليس القانون النافذ عند إبرام التصرف القانونى (فتحي والى - بند ١١ ص ١٧ - ١٨).

وهذه التفرقة المتقدمة هي التى قننها المشرع المصرى فى المادة التاسعة من القانون المدنى.

### ٢٧- ثالثاً: مدى سريان قانون المرافعات على الخصومات القائمة:

الاتجاه السائد فى الفقه هو تطبيق التشريع الجديد فوراً، فتخضع الإجراءات التى تمت قبل صدوره للتشريع الذى تمت فى ظله، أما الإجراءات اللاحقة فتخضع للتشريع الجديد، ويستند هذا الاتجاه نظرياً إلى أن كل إجراء يعتبر - وإن شارك فى الخصومة - عملاً قانونياً مستقلاً، ويحتم مبدأ الأثر الفورى للتشريع وعدم رجعيته إخضاع كل إجراء للتشريع الذى تم فى ظله، وهذا الاتجاه هو الذى قننه المشرع فى قانون المرافعات الحالى فى المادة الأولى منه - محل التعليق - بنصه على أن تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى، أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، وبنصه من ناحية أخرى فى المادة الثانية فقرة أولى منه على أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً مالم ينص على غير ذلك

## مادة ١ من قانون المرافعات

ونتيجة لهذا، فإن المطالبة القضائية التي تمت صحيحة في ظل قانون معين تبقى كذلك ولو صدر قانون جديد يرتب شكلاً آخر لها، ومن ناحية أخرى فإن المطالبة القضائية التي تمت معيبة وفقاً لأحكام قانون معين لا يصححها صدور قانون جديد لا يوجب الشكل أو البيان الذي نقص في الصحيفة التي تمت قبل نفاذه، وما يصدق على المطالبة القضائية يصدق على الطعون والأحكام وغيرها من الأعمال الإجرائية التي تتم أثناء الخصومة.

ولكن يلاحظ أنه تطبيقاً لقاعدة عدم رجعية القوانين فإن آثار العمل تترتب وفقاً للقانون الساري عند القيام بهذا العمل، ولهذا فإن الآثار التي ترتبها المطالبة القضائية، مثل قطع تقادم الدعوى، أو يرتبها رفع الطعن أو صدور الحكم أو أي إجراء آخر، تبقى خاضعة للقانون الذي يحكم الإجراء (فتحي والي - بند ١٢ ص ١٨ - ١٩).

كما يلاحظ أن المقصود «بقوانين المرافعات» في صدر المادة الأولى - محل التعليق - أي قانون ينظم الإجراءات، سواء أكان متصلاً بالاختصاص أو بالمواعيد أو بطرق الطعن أو بالإجراءات أو سيرها على وجه العموم، «بالدعوى» في صدر المادة الأولى، كل ما اتصل بالخصومة من إجراءات أو ما تعلق بالاختصاص أو بالمواعيد أو بطرق الطعن في الأحكام، كذلك يتعين ملاحظة أن قوانين المرافعات لاشأن لها بجوهر الحقوق الموضوعية، وهي لا تؤثر على العلاقات القانونية بين المتقاضين، ومن ثم القوانين الجديدة منها تطبق فوراً على الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كانت مرفوعة قبل العمل بالقوانين الجديدة، أو كانت متعلقة بحقوق موضوعية مكتسبة للخصوم قبل العمل بتلك القوانين الجديدة (جلاسون وتسييه - المرافعات رقم ٥ ص ١٠، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣١ - ٣٢).

فهذه القوانين تطبق فور نفاذها إعمالاً لمبدأ سيادة القانون، ولا يكتسب الخصوم حقاً في وجوب إعمال القوانين الإجرائية التي كانت نافذة وقت

## مادة ١ من قانون المرافعات

نشوء علاقاتهم القانونية أو نشوء حقوقهم الموضوعية، إذ تسرى قوانين المرافعات فور صدورهما كما ذكرنا على الدعاوى القائمة إعمالاً لمبدأ سيادة القانون، ولأن هذه القوانين لاتمس جوهر حقوق الخصوم الموضوعية. ولأن هؤلاء لا يعنيتهم أن تنتظر دعواهم محكمة معينة دون أخرى، أو محكمة مشكلة تشكيلاً معيناً دون تشكيل آخر، كما لا يعنيتهم أن يتخذوا شكلاً معيناً دون شكل آخر.

ويقرر القاعدة الأساسية المتقدمة أى قاعدة الأثر الفوري صدر المادة الأولى من قانون المرافعات السابق وقانون المرافعات الجديد (والمادتان فيهما متطابقتان كما ذكرنا)، فهذه المادة الأولى تقول «تسرى قوانين المرافعات على مالم يكن فصل فيه من الدعاوى أو مالم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ...»، وقد مضت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

وقد قضت محكمة النقض بوجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الجديد بأثر فوري لأن القوانين المنظمة لأصول الدعاوى والتراعى والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع. وبالتالي لا يكون الحكم قد أخطأ إذا قضى بالزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله عملاً بالمادة ٢٤٢ مرافعات جديد، على الرغم من أن الحجز قد وقع فى ظل قانون المرافعات السابق.

(نقض ١٩٧٦/٢/١٠. السنة ٢٧ ص ٤١٤).

## استثناءات ثلاث من قاعدة الأثر الفوري لقانون المرافعات،

٢٨- الاستثناء الأول: القواعد المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها قد بدأ بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى:



## مادة ١ من قانون المرافعات

تسرى القواعد المعدلة للاختصاص على الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها ولو كانت قد رفعت قبل تاريخ العمل بالقواعد الجديدة لأنه ليس فى سرانها عليها مساس حق مكتسب، إذ ليس للفرد حق مكتسب فى أن تنظر دعواه أمام محكمة معينة دون غيرها، أو أمام محكمة مشكلة تشكيلا خاصا، وكل ماله من حق أن توجد له الدولة محكمة تفصل فى دعواه. فالدعوى التى رفعت إلى محكمة مختصة بنظرها، ثم أصبحت بمقتضى القانون الجديد من اختصاص محكمة أخرى، إما لإلغاء المحكمة التى رفعت إليها أو لتعديل اختصاصها، يمتنع على المحكمة التى رفعت إليها أن تفصل فيها ويتعين نقل الدعوى إلى المحكمة التى أصبحت مختصة بها بمقتضى القانون الجديد. وتطبيقاً لهذه القاعدة نصت المادة الثانية من قانون إصدار قانون المرافعات الجديد - التى سبق لنا التعليق عليها - على أن المحاكم تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى القانون الجديد، وذلك بالحالة التى تكون عليها، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى.

والقاعدة المتقدمة تطبيق للنص الوارد فى صدر المادة، وإنما استثنى المشرع أن القاعدة المتقدمة حالة ما إذا كانت الدعوى قد أقفل باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد، ومقتضى هذا الاستثناء الوارد فى المادة الأولى - محل التعليق - أن المحكمة التى رفعت إليها الدعوى تفصل فيها على الرغم من أن الدعوى أصبحت بمقتضى القانون الجديد من اختصاص محكمة أخرى ومبنى هذا الاستثناء اعتبارات عملية حصلها أن الدعوى، وقد تم تحقيقها والمرافعة فيها، بدليل قفل باب المرافعة فيها، أصبحت صالحة للحكم فمن الأوفق أن تفصل فيها المحكمة التى رفعت

## مادة ١ من قانون المرافعات

إليها وحققتهما إذ لم يبق على الفصل فيها إلا النطق بالحكم. وتطبيقاً لذلك نصت المادة الثانية من قانون إصدار القانون الجديد على أن الدعاوى المرفوعة إلى المحاكم والتي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى لاتحال عليها إذا كانت مؤجلة للنطق بالحكم. ويتقرر على الاستثناء المتقدم نتيجتان:

الأولى: إنه إذا رأت المحكمة بعد قفل باب المرافعة أن الدعوى غير صالحة للحكم فيها ورأت أن تفتح باب المرافعة لإجراء تحقيق مثلاً وجب عليها أن تحيلها إلى المحكمة التي أصبحت مختصة طبقاً للقانون الجديد.

الثانية: إن المقصود بتأجيل الدعوى للنطق بالحكم تأجيلها للنطق بالحكم في الموضوع، أما إذا كانت مؤجلة للنطق بالحكم في مسألة فرعية كالحكم في مسألة متعلقة بالإثبات أو بسير الدعوى، فلا يجوز للمحكمة المرفوعة إليها أن تحكم فيها ويتعين عليها أن تحيلها إلى المحكمة التي أصبحت مختصة بها طبقاً للقانون الجديد (رمزى سيف - بند ٧ ص ١٤ - ص ١٦).

٢٩- الاستثناء الثاني: القواعد المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها: وفقاً للمادة الأولى - محل التعليق - فإنه بالنسبة لسريان القانون الجديد على المواعيد فإن الميعاد إذا كان قد بدأ في ظل قانون معين طبق عليه هذا القانون من حيث سريان الميعاد وانتهائه ولو صدر قبل انتهاء الميعاد قانون معدل له من شأنه أن يطيل في الميعاد أو يقصر فيه، وتطبيقاً لذلك إذا صدر حكم من محكمة ابتدائية، وأعلن للمحكوم عليه قبل العمل بقانون المرافعات الجديد كان ميعاد الاستئناف ستين يوماً طبقاً للقانون الملغى لا أربعين يوماً طبقاً للقانون الجديد ولو رفع الاستئناف بعد العمل بالقانون الجديد، ومبنى هذا احترام الحقوق المكتسبة، إذ أن في سريان القانون الجديد على الميعاد

## مادة ١ من قانون المرافعات

الذى بدأ فى ظل قانون قديم مساساً بما ترتب للخصوم من حقوق، والمقصود بالمواعيد فى هذا الصدد مواعيد المرافعات بمعناها العام الذى يشمل مواعيد الطعن والسقوط واعتبار الدعوى كأن لم تكن وغيرها، فإذا حكم بشطب الدعوى لغياب المدعى والمدعى عليه فى ظل القانون الملغى، فإن الدعوى لاتعتبر كأن لم تكن إلا بمضى ستة أشهر طبقاً للقانون القديم الذى كان سارياً وقت بدء الميعاد لأمضى ستين يوماً كما يقرر القانون الجديد.س

### وتطبيق هذا الاستثناء مشروط بشرطين :

(الأول) أن يكون الميعاد موجوداً فى القانون القديم وكل ما أجراه القانون الجديد لا يعدو تعديلاً فيه، أما إذا لم يكن للميعاد نظير فى القانون القديم، وكان ميعاداً مستحدثاً بالقانون الجديد فلا تطبق هذه القاعدة وإنما تطبق قاعدة أخرى.

(الثانى) أن يكون الميعاد قد بدأ فى ظل القانون القديم فإذا لم يكن الميعاد قد بدأ فى ظل القانون القديم فلاتطبق القاعدة، ويبنى على ذلك أنه إذا صدر حكم من محكمة فى حالة بدء ميعاد الطعن فيها من إعلان الحكم وقبل إعلانه صدر قانون جديد معدل لميعاد الطعن، طبق ميعاد الطعن للنصوص عليه فى القانون الجديد، لأنه عند صدور القانون الجديد لم يكن ميعاد الطعن فى الحكم قد بدأ حتى يبقى الميعاد خاضعاً للقانون القديم مادام الحكم صادراً فى حالة لا يبدأ فيها ميعاد الطعن من وقت صدور الحكم ولكن من وقت إعلانه، مثال ذلك إذا صدر حكم من محكمة ابتدائية على محكوم عليه تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه قبل العمل بالقانون الجديد، ولكنه أعلن بعد العمل بالقانون الجديد فإن ميعاد إستئنافه يكون أربعين يوماً طبقاً للقانون الجديد لأنه عند العمل بالقانون الجديد لم يكن ميعاد الاستئناف قد بدأ حتى يبقى خاضعاً للقانون الملغى الذى كان ميعاد الاستئناف فيه ستين يوماً.

## مادة ١ من قانون المرافعات

فمنأط تطبيق القانون القديم أو القانون الجديد على الميعاد الوقت الذى يبدأ سريان الميعاد فيه، فإن بدأ سريانه فى ظل القانون القديم طبق عليه هذا القانون ولو صدر قبل انتهاء قانون جديد معدل له، وإن لم يبدأ سريان الميعاد إلا بعد صدور القانون الجديد طبق عليه هذا القانون ولو كانت الدعوى قد رفعت فى ظل القانون القديم. ويتبنى على هذا أنه إذا رفعت دعوى فى ظل قانون المرافعات القديم، ثم حكم بشطبها بعد صدور قانون المرافعات الجديد المعدل لميعاد اعتبار الدعوى كأن لم تكن، طبق قانون المرافعات الجديد بالنسبة لميعاد اعتبار الدعوى كأن لم تكن لأن الميعاد إنما يبدأ من الوقت الذى حكم فيه بشطب الدعوى والفرض أن ذلك حصل بعد صدور قانون المرافعات الجديد.

### ٣٠- الاستثناء الثالث: القواعد المنشئة أو الملغية لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها:

طبقاً للمادة الأولى - محل التعليق - فإن القانون المنشئ لطريق من طرق الطعن أو الملغى لطريق منها لايسرى إلا على الأحكام التى صدرت بعد العمل به، أما الأحكام التى تكون قد صدرت قبل العمل به فيطبق عليها القانون الذى كان سارياً وقت صدورهما. مبنى هذه القاعدة احترام الحقوق المكتسبة، وتطبيقاً لذلك إذا صدر حكم من محكمة جزئية فى دعوى ولا تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه فى ظل قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، فإن الحكم يجوز الطعن فيه بالاستئناف طبقاً لهذا القانون الذى صدر الحكم فى ظله ولو رفع الاستئناف فى ظل القانون المعدل الذى لايجوز الطعن بالاستئناف فى هذا الحكم، لأن حق المحكوم عليه فى الطعن فى الحكم إنما ينشأ من يوم صدور الحكم لامن يوم الطعن فيه.

وتطبق هذا الاستثناء مشروط بصدور الحكم قبل العمل بالقانون الجديد، ولايكفى أن تكون الدعوى قد رفعت فى ظل القانون القديم، إذا لم

#### مادة ١ من قانون المرافعات

يصدر الحكم إلا بعد العمل بأحكام القانون الجديد، فالعبرة في جواز الطعن هي بالقانون المعمول به وقت صدور الحكم. والحكم المقصود هنا هو الحكم المراد الطعن فيه ولاعبرة بما سبقه من الأحكام التي تكون قد صدرت في الدعوى (رمزى سيف - بند ٩ ص ١٨ - ١٩).

٣١ - مدى جواز إحالة الطعن من أمام محكمة النقض إلى محكمة أخرى استثنائية استحدث لها القانون اختصاصا:

صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ونص في مادته السادسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها، وذلك بقرار من رئيس المحكمة مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون، وعبارة النص واضحة في أن جميع الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف تحال إلى محكمة القيم طالما لم يقفل فيها باب المرافعة قبل سريان القانون، ومن المقرر وفقا لنص المادة ١٣١ مرافعات أن قفل باب المرافعة في الدعوى لا يكون إلا بعد حجزها للحكم وانتهاء الأجل المقرر لتقديم المذكرات إن كان قد صرح بها، وأثر صدور القانون أمر المستشار رئيس محكمة النقض بإحالة الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٥٥ قضائية المرفوع أمام محكمة النقض إلى محكمة القيم للفصل فيه باعتبارها منازعة متعلقة بالحراسة التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١، وقد ثار الخلاف بين المحاكم حول ما إذا كان نص المادة

## مادة ١ من قانون المرافعات

السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ يسرى على الأحكام التى طعن عليها بالنقض، فأصدرت محكمة القيم الابتدائية حكماً فى الدعوى التى أحيلت إليها من رئيس محكمة النقض قضت فيها بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإعادتها لمحكمة النقض وأقامت قضاءها على أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى فاستأنفت الجهة الطاعنة للحكم السابق أمام محكمة القيم العليا التى أصدرت حكماً بإلغاء الحكم السابق وإعادة الدعوى إلى محكمة القيم الابتدائية للفصل فيها لاختصاصها بنظرها وفق مانص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، وأسست قضاها على أن النص من العموم والشمول بحيث يسرى على كافة الأنزعة المطروحة على المحاكم بما فيها محكمة النقض مادام لم يقفل فيها باب المرافعة أمامها إلا أن محكمة النقض ناهضت هذا الرأى وقضت بأن ما نص عليه فى المادة السادسة بشأن الإحالة لا يسرى على الطعون أمام محكمة النقض ويظل لمحكمة النقض ولاية الفصل فيها على سند من أن الطعن أمام محكمة النقض طريق استثنائى لم يقصده المشرع بنص المادة خاصة وأن حكم محكمة الاستئناف يعتبر حكماً منهيًا للنزاع ولا يجوز المساس به إلا سبب من الأسباب التى تجيز الطعن بالنقض، وأن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف تظل له حجتيه إلى أن يلغى من محكمة النقض وهى الجهة القضائية الوحيدة التى يجوز لها إلغاؤه أو نقضه، ولا شك أن حكم محكمة النقض هو الذى يتفق وصحيح القانون ذلك أن الطعن بالنقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الاستئناف، بل هو طعن لم يجزه القانون فى الأحكام الانتهائية إلا فى أحوال بينها بيان حصر وهى ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، أو إلى وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه ولا تنتظر محكمة النقض إلا فى الأسباب التى ذكرها الطاعن فى تقرير الطعن، وما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة، ومن ثم فالأمر الذى

#### مادة ١ من قانون المرافعات

يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع، وإنما هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها، أما الأنزعة الموضوعية فإن محكمة الموضوع هي المختصة بحسمها. كذلك فإنه إذا انتهت محكمة النقض إلى نقض الحكم لأي سبب من الأسباب ورأت مع النقض الإحالة فإنه يتعين عليها في هذه الحالة أن تحيل الدعوى إلى محكمة القيم بدلا من إحالتها لمحكمة الاستئناف التي سيتعين عليها في هذه الحالة إحالة الدعوى لمحكمة القيم (الدناصورى وعكاز - ص ١٣ - ١٤، ونقض ١٩٨٢/٦/٢٢ - الطعنان وقصا ٢٠٥٤ و ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ قضائية وسوف نشير إليه بالتفصيل عقب انتهاء تعليقنا على هذه المادة).

#### ٣٢- مدى سريان قاعدة المرافعات الجديدة على الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم:

إذا أجلت الدعوى للنطق بالحكم، فمعنى هذا اكتمال جميع إجراءات نظرها وإجراءات إثباتها، فإذا صدر قانون جديد بعد إقفال باب المرافعة فيها، وقبل النطق بالحكم، فإن الدعوى تظل خاضعة لأحكام القانون القديم. خاصة وأنه قد تكون المداولة قد تمت في ظل هذا القانون، بل قد يكون الحكم قد كتب بالفعل في ظله، وبالتالي فلا تعاد إجراءات نظر الدعوى من جديد ولا إجراءات إثباتها ولو نص القانون الجديد على إجراءات مغايرة لإقامة الدعوى أو إثباتها. وكل ما يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة قد أجلت القضية للنطق بالحكم في ظل القانون القديم وقبل نفاذ القانون الجديد. ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المواعيد المحددة لتقديم مذكرات الخصوم الختامية - إن كان - قد انقضت قبل نفاذ القانون الجديد، كما لا يشترط تقديمها بالفعل في ظل القانون القديم مادامت قد أجلت للنطق بالحكم في ظله.

## مادة ١ من قانون المرافعات

ومتى صدر القانون الجديد بعد حجز القضية للنطق بالحكم فيها، فإن المحكمة تملك فى ظله تأجيل النطق بالحكم - دون إعادة القضية للمرافعة بطبيعة الحال - وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون المرافعات، وإنما يلاحظ وجوب كتابة الحكم وفقاً لأحكام القانون الجديد متى صدر الحكم فى ظله سواء من ناحية بياناته أو الجزاء المترتب على مخالفتها أو من ناحية ميعاد إيداعه.

وإذا تم تأجيل القضية للنطق بالحكم فى ظل القانون القديم، وإنما فى جلسة النطق بالحكم - بعد العمل بالقانون الجديد - استبان للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أنها غير صالحة للفصل فيها، وأن الأمر يحتاج إلى ندب خبير مثلاً، أو أى تحقيق فإنه يتعين عندئذ أعمال أحكام القانون الجديد.

وكقاعدة عامة إذا فتح باب المرافعة فى الدعوى فى ظل القانون الجديد، لأى سبب من الأسباب وجب عندئذ أعمال القاعدة المتقدمة. كما إذا أجلت القضية للنطق بالحكم فيها بعد إيداع دفع بعدم قبول الدعوى مثلاً، أو ببطالان صحيفتها، ثم قضت المحكمة فى ظل القانون الجديد بقبول الدعوى أو برفض الدفع ببطالان الصحيفة (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٤٩ - ٥٠).

٣٣- مدى سريان قاعدة المرافعات الجديدة على الجزاءات الواجب توقيعها على الخصم المخالف:

من القواعد الأساسية فى القانون أنه يتعين أن يوقع ذات الجزاء المقرر فى التشريع السارى وقت ارتكاب المخالفة، وهذا شرط أساسى لتوقيع الجزاء تقتضيه البداهة حتى يكون الخصم على بينة من الجزاء وقت حصول المخالفة، وحتى لا يوقع عليه جزاء لم يدر بخلده وقت حصولها (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفع - بند ٤٢).



## مادة ١ من قانون المرافعات

وبناء على ماتقدم إذا خالف خصم قانونا إجرائيا لا يرتب أى جزاء على المخالفة، فلا يجوز أن يوقع عليه جزاء نص عليه تشريع لاحق لحصولها احتراماً لحقوقه المكتسبة، ولأن القاعدة أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك، ولأنه لا يجوز أن يوقع على الخصم جزاء لم يدر بخلده وقت حصول المخالفة، فالقوانين الإجرائية ترسم السبل للمتقاضين، وتقرر فى ذات الوقت جزاء مخالفة أوامر القانون ونواهيه الأساسية، ويلزم أن يكون الخصم على بينة من هذا وذاك وقت اتخاذ الإجراءات (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٥٥ - ٥٦).

وإذا تمت المخالفة فى ظل تشريع يوجب جزاءً معيناً فيجب إعماله ولو صدر تشريع لاحق يلغيه، وذلك رعاية للحقوق المكتسبة للخصم صاحب المصلحة فى توقيعه، لأن القاعدة أن كل إجراء يتم باطلاً فى ظل قانون معين يظل باطلاً ولو صدر قانون جديد واعتبر مثله صحيحاً، مالم ينص على غير ذلك وسوف نوضح هذه القاعدة عند تعليقنا على المادة الثانية بعد قليل.

## أحكام النقض:

٣٤ - المراكز القانونية التى تنشأ فى ظل القانون القديم. خضوعها له فى آثارها وانقضائها. القواعد الآمرة فى القانون الجديد. وجوب إعمالها بأثر فوري على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها.

(نقض ١٩٩٣/٣/٣١، طعن ١٣٠٤ لسنة ٥٨ ق)

#### مادة ١ من قانون المرافعات

٣٥ - سريان القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩، طالما لم تصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى. م ٧ ق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ ق «أحوال شخصية» نقض ١٩٩١/١٢/١٧، والطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية»، نقض ١٩٩١/١٢/١٧، والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية»، نقض ١٩٩٢/١/٢١، والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية»، نقض ١٩٩٢/٧/٢١، والطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية». نقض ١٩٩٢/٩/١٥).

٣٦- آثار العقد: خضوعها كأصل عام لأحكام القانون الذي أبرم في ظله الاستثناء سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام. القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اقتصار سريانها على الأماكن المرخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١. مؤداه. القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. استمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٨١. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٣/١/١٣، طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ قضائية)

٣٧- تعديل النصاب الابتدائي للمحاكم الجزئية والنصاب الانتهازي للمحاكم الابتدائية. ق ٩١ لسنة ١٩٨٠، عدم سريانه إلا على الدعاوى التي ترفع بعد تاريخ العمل به - اليوم التالي لنشره في ١٩٨٠/٤/٢٤ الدعاوى والطعون المرفوعة قبل هذا التاريخ. سريان نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية قبل تعديلها عليها. (نقض ١٩٨٩/٤/٢٦، طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٧ قضائية).

٣٨ - المراكز القانونية التي تنشأ في ظل القانون القديم. حصولها له في آثارها وانقضائها. القواعد الآمرة في القانون الجديد وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها

## مادة ١ من قانون المرافعات

وانقضائها. مستأجر المكان المؤجر لمزاولة مهنة المحاماة ولورثته الحق في التنازل عنه لمن يزاوِل مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة. مادة ٥٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣. سريان هذا التنازل في حق المؤجر ولو لم يأذن به. تعلق النص القانوني بالنظام العام. أثره. انطباق حكمه بأثر مباشر وفوري على المراكز القانونية القائمة، ولو نشأت في تاريخ سابق عليه. صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي. أثره. عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لنشر الحكم. مادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا. مؤدى ذلك. عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى. مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣.

(نقض ١٩٩٣/١/٣١، طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ قضائية).

**ملحوظة :** قضت المحكمة الدستورية في حكم حديث لها بعدم دستورية المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣.

٣٩- من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من إجراءات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين وهو المبدأ الذي جاءت به المادة الأولى من قانون المرافعات تطبيقاً له بما نصت عليه من أن تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى، أو لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢١، طعن ١٨٨٥ س ٤٩ ق).

٤٠ - القاعدة في سريان قوانين المرافعات طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، هي أنها تسرى على ما

## مادة ١ من قانون المرافعات

لم يكن فصل فيه من الدعاوى، أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، وذلك فيما عدا القوانين التى نصت عليها هذه المادة، وليس من بينها الإجراءات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير، ولما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليهما وقعا حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الطاعن بصفته فى ١٩٦٨/٤/٩، أى فى ظل قانون المرافعات السابق ثم صدر قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به فى ١٩٦٨/١١/١٠، فإن أحكامه تكون هى الواجبة التطبيق بأثر فوري فى هذا الخصوص، ولا محل للتحدى بأن الطاعن قد اكتسب حقا بتوقيع الحجز وقت سريان القانون السابق، ذلك لأن القوانين المنظمة لأصول التداعى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع. وإذا رفعت الدعوى الحالية بصحيفة أودعت قلم الكتاب فى ١٩٧٠/٦/٢٥ فى ظل العمل بقانون المرافعات القائم وفصل فيها الحكم المطعون فيه طبقا لأحكام هذا القانون ومن بينها ما تنص عليه المادة ٣٤٣ من أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما فى ذمته على الوجه، وفى الميعاد المبين فى المادة ٣٣٩، أو قرر غير الحقيقة، أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون - لأن المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات السابق لم تكن تخول للحاجز رفع دعوى الإلزام مباشرة ضد المحجوز لديه - يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٦/٢/١٠، طعن ٣٤٥ س ٤٢ ق)

٤١ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة الأولى والمادة الثالثة من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن القانون الجديد جعل الحكم برسو المزداد طبقا للمادة ٦٦٨ من قانون المرافعات القديم فيصلا يحدد نطاق

## مادة ١ من قانون المرافعات

سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل نفاذ القانون الجديد بحيث يسرى عليها هذا القانون ما لم يكن قد صدر فيها حكم برسو المزاة قبل تاريخ العمل به.

(نقض ٢٣/١١/١٩٨٢، طعن ١٦٢٣ س ٤٨ ق).

٤٢ - تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على أن «تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب»، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورثه المطعون عليهم أقامت الاستئناف بصحيفة أودعتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣، وأنه لم يتم إعلان الطاعة بهذه الصحيفة إلا بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧، أي بعد فوات مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات، وكان الثابت أن الطاعة قد دفعت قبل أن تتعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تكليفها بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الاستئناف هو ميعاد حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كان لم يكن وهو جزاء نص عليه المشرع لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب. لما كان ما تقدم، فقد كان حتما على محكمة الاستئناف وقد طلبت صاحبة المصلحة فيه إيقاع هذا الجزاء أن توقعه دون أن يكون لها ثمة خيار فيه وذلك إعمالا لنص المادة ٧٠ سالف الذكر قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦، ولا يغير من ذلك أن هذا القانون الأخير قد عدل من نص تلك المادة

## مادة ١ من قانون المرافعات

فجعل إعمال ذلك الجزاء جوازيًا للمحكمة بناء على طلب المستأنف عليه إذا كان عدم الإعلان راجعًا إلى فعل المستأنف ذلك أنه وقت أن عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ كان قد اكتمل انقضاء الثلاثة أشهر على تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب دون إعلان المستأنف عليها - الطاعة - مما مؤداه أن موجب أعمال الجزاء قد تحقق قبل العمل بذلك القانون، ومن ثم يخضع لحكم المادة قبل تعديلها، إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على وضع تحقق قبل العمل بذلك القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢١، طعن ١٨٨٥ س ٤٩ ق، نقض ١٩٨٢/٣/٣١، طعن ١١٧ س ٤٧ ق).

٤٣ - إن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها، وأوجب إحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك، إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، والطعن بالنقض طريق غير عادي لا يؤدي إلى طرح نفس الخصومة التي كانت مريدة بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف وإنما إلى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبينة بيان حصر،

## مادة ١ من قانون المرافعات

فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع، إذ هي لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه، بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابته من عيوب قانونية هذا إلى أنه قد استثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الاستثناء يجب أن ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ، وإن طعن فيه بطريق النقض، إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه، ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخلو تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعي - وعلى ما سلف بيانه - يخرج عن نطاق الطعن بالنقض، فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم، وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض، وإنما تظل هذه الأحكام محتفظة بحجيتها التي تلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لا تسقط إلا بنقض الحكم، إذ في هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهائي حصانته. لما كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالإحالة على غير أساس متعين رفضه.

(نقض ١٩٨٢/٦/٢، الطعن رقم ٢٠٥٤، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ قضائية).

## مادة ١ من قانون المرافعات

٤٤ - مفاد المادة ١٨٨ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ أنه يجب العمل بالقوانين بعد مضي شهر يبدأ من اليوم التالي لتاريخ نشرها، ما لم يحدد القانون نفسه ميعادا آخر أقصر أو أطول من ذلك لكى يصير نافذا. وقد نظم القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر في ١٩٧٣/٣/٢٦ والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٤/٥ إجراءات الطعن، وأوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به، ومن بينها وجوب أن يودع الطاعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله والصورة الملونة منه وقت تقديم الصحيفة وإلا حكم ببطالان الطعن على خلاف ما كان متبعا قبله من ضم الملفين الابتدائي والاستئنافي بجميع مفرداتهما، فيغنى هذا الضم بذاته عن تقديم صورة من حكم محكمة أول درجة أو الحكم المطعون فيه، وتقضى المادة الثالثة من هذا القانون بالعمل به من تاريخ نشره، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد رفعوا الطعن في ١٩٧٣/٥/٥ في ظل انطباق النص المعدل ولم يقدموا وقت تقديم صحيفة الطعن صورة من الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون باطلا. لا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه محامى الطاعنين بالجلسة من أنه لم يكن يعلم بالتعديل السالف، وأنه استحال عليه ذلك تبعا لتقديمه صحيفة الطعن في ١٩٧٣/٤/٥ لدى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وهو ذات اليوم الذى نشر فيه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية، ذلك لأنه وإن كان افتراض علم الكافة بالإجراءات التى أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول دون قيام هذا الافتراض ولئن كان المقصود بالنشر ليس مجرد إدراج التشريع بالجريدة الرسمية أى طبعه فيها ولكن توزيعه بعد ذلك اعتبارا بأن التوزيع هو الذى يبيح لجمهور المواطنين فرصة معرفة القانون، ومن ثم يسوغ القول بافتراض علمهم به إلا أنه لما كانت هذه المحكمة قد طلبت من الطاعنين تقديم الدليل



## مادة ١ من قانون المرافعات

على أن عدد الجريدة الرسمية الذى نشر فيه ذلك القانون لم يصر توزيعه فعلا فى يوم نشره، وكانت الشهادة التى تذرعوها بها صادرة من محكمة استئناف المنصورة وورد بها أن منشور وزارة العدل بالتبليغ عن صدور القانون لم يرد للمحكمة إلا فى ١٤/٤/١٩٧٣، فإن هذه الشهادة غير كافية بذاتها للتدليل على أن القانون المشار إليه لم يصادف توزيعه فعلا ذات يوم نشره بالجريدة الرسمية، ويكون قول الطاعنين فى هذا الشأن مرسلا لا يدحض افتراض علم الكافة بالإجراءات التى أوجبها.

(نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ سنة ٢٩، العدد الأول ص ١٥٩٩).

٤٥ - النص فى المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن والمعمول به اعتبارا من ١٧/٣/١٩٨١، على أنه «لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية...: إذا ثبت بحكم قضائى نهائى أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للأداب العامة، يدل على أن المشرع استحدث حكما جديدا استلزم بموجبه ضرورة استصدار حكم نهائى بحدوث الضرر بسلامة المبنى قبل رفع دعوى الإخلاء، لأن المادة ٣١/جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم تكن تستلزم ذلك، لما كان ذلك، وكان من المبادئ الدستورية المقررة أن أحكام القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها، ولا تنعطف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، مما مؤداه عدم انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولا به وقت وقوعها، إعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين، وكان من المقرر أيضا أنه يلزم لقبول الدعوى توافر شروط الصفة والمصلحة والحق

## مادة ١ من قانون المرافعات

فى رفعها، وقد يستلزم القانون ضرورة اتخاذ إجراء معين قبل رفع الدعوى هو فى حقيقته شرط لقبولها، ومن ثم فإن القانون الذى أقيمت الدعوى فى ظله هو الذى يحكم شروط قبولها باعتبارها الوسيلة لحماية الحق الموضوعى آنذاك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى المائلة قد رفعت فى ١/٤/١٩٨٠، وأن التعديلات التى أحدثتها الطاعنة بالعين المؤجرة قد تمت فى المدة السابقة على ١/٢٠/١٩٨٠ تاريخ إنذار المطعون ضده إياها بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، فإن هذه التعديلات تكون قد تمت فى ظل المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى لم تكن تستلزم قبل رفع الدعوى ضرورة استصدار حكم لكى يثبت استعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى، ويتعين إعمال أحكامها دون أحكام المادة رقم ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، وإذ طبق الحكم المطعون فيه المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سائلة الذكر، فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٦ - من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محكمة ما بإصدار أحكام فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق فى تحديد الاختصاص القواعد القانونية التى كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية، فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون.

(نقض ١٩٦٩/١١/١١ سنة ٢٠ ص ١١٨٠).

٤٧ - من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها.

#### مادة ١ من قانون المرافعات

مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها إعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين، إلا أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه، إعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون، هذا ولئن كان من المقرر استثناء من هذا المبدأ الأخير، تحقيقاً للاستقرار في العلاقات التعاقدية، وتأكيداً لمبدأ سلطان الإرادة في نطاق المشروعية، سريان أحكام القانون الذي أبرم العقد في ظله على ما يتولد عنه من آثار مستقبلية ولو أدركها قانون جديد، إلا أن ذلك مقيد بعدم تعلق قواعد هذا القانون الجديد بالنظام العام، أما حيث تتعلق به فإنها تسرى بأثر فوري مباشر على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو ينشأ من أوضاع بغض النظر عن تاريخ العقد الذي تستند إليه. ولما كانت واقعة التأجير مفروشا قد وقعت في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكانت المادة ٢٦ منه والقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر تنفيذاً لها متعلقين بالنظام العام بغض النظر عن أن عقد الإيجار الأصلي المطعون فيه قد أنزل حكم القانون المذكور على واقعة الدعوى فإنه لا يكون قد أعمل قانوناً جديداً على واقعة سابقة عليه إخلالاً بقاعدة عدم رجعية القانون.

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ سنة ٣٠، العدد الثاني ص ٢٨٠).

٤٨ - إذا نص قانون على ميعاد حتمي لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ويخضع التراخي في اتخاذ الإجراء خلال الميعاد المحدد للآثار والجزاء المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو كان قد صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذا الآثار فإنما كان

## مادة ١ من قانون المرافعات

ميعاد الثلاثة الأشهر التي استلزمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات أن يتم إعلان صحيفة افتتاح الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون إعلان الصحيفة قبيل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ فإن نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق ويجب على المحكمة أن توقع الجزاء الذي رتبته تلك المادة على التراخي في إعلان الصحيفة خلال الميعاد المحدد متى طالب بتوقيع الجزاء صاحب المصلحة فيه دون أن تملك المحكمة خياراً فيه.

(نقض ١٩٧٩/١/١ سنة ٣٠، العدد الأول ص ١٠٥ نقض ١٩٨٢/٣/٣١ - طعن ١١٧ سنة ٤٧ ق، نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - طعن ١٩٢ سنة ٤٧ ق).

٤٩- القوانين المعدلة للاختصاص : لما كانت القواعد المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى التي ترفع في ظلها، كما تقضى بذلك المادة الأولى من قانون المرافعات، وكان الطعن في قرار فصل الطاعن قد رفع في ١٩٧٣/١٢/٢ بعد العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن المحكمة التأديبية بمجلس الدولة تكون هي المختصة بنظر.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤، طعن ١٣٠٧ س ٤٨ ق).

٥٠- ما استحدثه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في الأمر الثاني والمتعلق بإشترط الحصول على حكم نهائي لإثبات واقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى فإنه لا يمس ذاتية القاعدة الأمرة ولا يغير من حكمها، بل يضع شرطاً لإعمالها إذ استلزم للحكم بالإخلاء ثبوت الإستعمال الضار بسلامة المبنى بحكم قضائي نهائي، وهو ما لم يكن مقرراً في القانون السابق، ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير - رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - والعمل به دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره.

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٥، طعن ٢٢١٩ سنة ٥٣ ق).

## مادة ١ من قانون المرافعات

٥١ - المقرر فى قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانونى وتعيين أسباب إخلاء هى قاعدة أمرة ومتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فإنها تسرى بأثر فورى على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائيا وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلا فى تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الأمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذف، فإن هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الأمرة من حيث سريانه بأثر فورى مباشر على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه، أما إذا كان التعديل منصبا على بعض شروط أعمال القاعدة الأمرة دون مساس بذاتيتها أو حكمها كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو اتخاذ إجراءات معينة، سواء من حيث إجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقرر من قبل فإن التعديل لا يسرى فى هذه الحالة إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع والمراكز التى تنشأ فى ظله دون أن يكون له أثر على الوقائع التى نشأت فى ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذى رفعت الدعوى فى ظله هو الذى يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها، وقد نصت المادة ٢ من قانون المرافعات على أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك.

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٥، طعن ٢٢١٩ سنة ٥٣ ق «هيئة عامة»، نقض ١٩٨٦/١٢/٢٥، طعن ١٧٨٩ س ٥٢ ق).

٥٢ - إجراءات الإثبات : النص فى المادة التاسعة من القانون المدنى على أنه «تسرى فى شأن الأدلة التى تعد مقدما النصوص المعمول بها فى الوقت الذى أعد فيه الدليل أو فى الوقت الذى كان ينبغى فيه إعداده» يدل على أن القانون الذى نشأ التصرف فى ظله هو الذى يجب أن يحكمه

#### مادة ١ من قانون المرافعات

من حيث إثباته. وإذا كان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٧/٢٦ الذى استند إليه المطعون عليه فى شراء حصة الطاعن فى الجرار موضوع النزاع قد أبرم قبل صدور قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يخضع فى إثباته للأحكام الواردة فى القانون المدنى.  
(نقض ١٩٧٦/٦/٢٨، طعن ٥٠٢ سنة ٤٢ ق).

٥٣ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها. عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية. القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ فى الطعنين رقمى ٥٠٧، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ قضائية).

٥٤ - القانون الجديد المعدل للمواعيد. عدم سريانه على المواعيد التى بدأت قبل العمل به - م ١ مرافعات - قصر ذلك على القانون المعدل للميعاد فقط. القوانين التى تستحدث إجراءات أو آثار جديدة عند فوات الميعاد أو عند إحترامه. وجوب إعمالها بأثر فوري.  
(نقض ١٩٨٠/٢/١٠، طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ قضائية).

٥٥ - لا محل لما ذهب إليه الطاعن من أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هى الواجبة التطبيق على الحكم المطعون فيه، استنادا إلى أنه صدر فى استئناف حكم محكمة أول درجة الصادر فى ظل المادة سالفة الذكر وهى تجيز الطعن فى الأحكام التى تنهى الخصومة فى شق منها، ذلك أنه وفقا للمادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون السارى وقت صدوره، وإذا صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦٩/١/٢ بعد العمل بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون .  
(نقض ١٩٧٥/٢/١٨ سنة ٢٦ ص ٤٢٤).

#### مادة ١ من قانون المرافعات

٥٦ - إن المشرع إذا استثنى من القاعدة التى أوردها فى صدر المادة الأولى من قانون المرافعات القائم والتى تقضى بسرّيان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى، أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها، إذ استثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فإنما قصد بهذا الاستثناء القوانين التى تعدل ميعادا كان منصوصا عليه فى قانون سابق من قوانين الإجراءات أما ما لم يكن منصوصا عليه من المواعيد فإنه لا يسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه أو القضاء بغير نص عليه فى القانون لأن التعديل بقانون لا يرد إلا على نص موجود (١٩٦٨/٥/٢٣ سنة ١٩ ص ١٠٠٩).

٥٧ - التفسير التشريعى كاشف عن حقيقة مراد الشارع. ليس منشأ لحكم جديد. سرّياته منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير طالما لم يضاف جديدا. لاجابة لنص فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الاصلى.  
(نقض ١٩٧٩/١/٣٠، طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ سنة ١٩ ص ٩٢٧).

٥٨ - ترك المستاجر للعين المؤجرة فى تاريخ سابق على نفاذ القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩. لا محل لتطبيق المادة ٢١ منه.  
(نقض ١٩٧٨/١/٢٢، طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٥).

٥٩ - لما كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الخصومة فإن قانون المرافعات القائم (رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) بنصه فى المادة ٣٠٧ منه على انقضاء الخصومة فى جميع الأحوال بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها يكون قد استحدث ميعادا لانقضاء الخصومة ولم يعدل ميعادا كان موجودا قبل العمل به حتى يقال بسرّيان الاستثناء الوارد فى المادة الأولى من قانون المرافعات.

## مادة ١ من قانون المرافعات

وإذ كانت المادة الرابعة من قانون إصداره قد نصت على أن تسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به، فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لانقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩.

(نقض ١٩٦٨/٥/٢٣ - سنة ١٩ ص ١٠٠٩ - سابق الإشارة إليه).

٦٠ - إجازة الطعن أمام القضاء في قرار لجان الفصل في المنازعات الزراعية بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ قصرها على القرارات الصادرة بعد العمل بأحكامه (نقض ١٩٨٧/١١/٢٣، طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٥).

٦١ - المقصود بالقوانين المعدلة للاختصاص في معنى المادة الأولى من قانون المرافعات هي تلك التي تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعي أو القيمي أو المحلي دون القوانين التي تلغي محكمة أو تزيل جهة قضاء فإن هذا الإلغاء يحدث أثره حتما بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص القانون على غير ذلك.

(نقض ١٩٧٦/١١/١٧، طعن ١٠٣ لسنة ٤٠ ق).

٦٢ - ألقت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قلم الكتاب القيام بإجراء تعجيل الدعوى المقضى بوقفها بعد انقضاء مدة هذا الوقف، ثم جعل التعديل الذي أدخله ذلك القانون هذا التعجيل على المدعي وحده اعتبارا من ١٤ يولية سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل به، وإذا كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن حكم الوقف جزاء صدر في ١٩ يونية سنة ١٩٦١، وأن قلم الكتاب حرك الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٢، ثم أجلت إداريا لجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ التي تقع بعد تاريخ العمل بالتعديل السابق، فإن عبء تعجيل الدعوى ينتقل من هذا التاريخ إلى عاتق المدعي، ويبدأ منه ميعاد السقوط، وإذا كان الثابت من الأوراق أن



#### مادة ١ من قانون المرافعات

المدعى أعلن الطاعن بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣، فإنه يكون قد قطع مدة السقوط قبل تمامها. وإذا عول الحكم المطعون فيه فى قضائه بسقوط الخصومة على أن تاريخ وقف الدعوى جزاء هو مبدأ ميعاد سقوط الخصومة، ورتب على ذلك، أن المدعى لم يتخذ من هذا التاريخ وحتى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ إجراء قاطعا له، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٩٧٣/٦/١٤ سنة ٢٤ من ١٩٣٠).

٦٣ - مفاد مانتقضى به المادتان ٤١، ٤٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ من جعل الطعن فى قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية من اختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر، أو تلك التى صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد ذلك التاريخ فلايستطيع نطاقتها إلى قرارات اللجان التى عرضت بالفعل على مجالس المراجعة، أو فصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به، فهذه وتلك يختص القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبارها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى وفقا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة والمقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، لما كان ذلك وكان قرار مجلس المراجعة قد صدر فى ١٥/١/١٩٦٩ أى فى تاريخ سابق على سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكان الطعن على قرار لجنة التقدير أو قرار مجلس المراجعة يتم باتخاذ إجراءات شكلية وتحكمها مواعيد خاصة، فإنه لا على الحكم إذا هو لم يمرض لما أثاره الطاعن تعيبا على قرار مجلس المراجعة أيا كان وجه الرأى فيه.

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٤، طعن ٥٥٤ سنة ٤٤ ق)

## مادة ١ من قانون المرافعات

٦٤- القوانين المنظمة لطرق الطعن: إذا صدر الحكم المطعون فيه في استئناف حكم محكمة أول درجة الصادر في ظل سريان حكم المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات السابق التي كانت تجيز الطعن في الأحكام التي تنهى الخصومة في شق منها، فإنه وفقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ يخضع من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره، وإذا صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ بعد العمل بقانون المرافعات الحالي فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون.  
(نقض ١٩٨١/٢/٢٦، طعن ٢٨ س ٤٨ ق)

٦٥- خضوع الأحكام من حيث جواز الطعن فيها للقانون الساري وقت صدوره، مؤدى ذلك، الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية على الطعون في تقدير تعويضات نزاع الملكية في ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع الملكية. خضوعها من حيث جواز الطعن فيها للقواعد العامة في قانون المرافعات. المادتان ٩، ١٢ ق ١٠ لسنة ١٩٩٠. صدور الحكم المستأنف بعد العمل بهذا القانون. جائز استئنافه.  
(نقض ١٩٩٢/٢/٢١، طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٦١ قضائية)

٦٦- آثار العقد. خضوعها كأصل عام لأحكام القانون الذي أبرم في ظله. الاستثناء سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقاً بالنظام العام. القواعد الموضوعية والإجرائية المتعلقة بتقدير الأجرة الواردة في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. اقتصار سريانها على الأماكن المرخص في إقامتها بعد العمل بأحكامه في ١٩٨١/٧/٣١. مؤداه. القواعد الموضوعية بتقدير الأجرة في القوانين السابقة والقواعد الإجرائية المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧. استمرار سريانها على الأماكن غير الخاضعة لأحكام تقدير الأجرة بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٨١. علة ذلك.  
(نقض ١٩٩٣/١/١٣، طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ قضائية)

#### مادة ١ من قانون المرافعات

٦٧- المراكز القانونية التي تنشأ في ظل القانون القديم. خضوعها له في آثارها وانقضائها. القواعد الأمرة في القانون الجديد. وجوب إعمالها بأثر فوري علي مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها.  
(نقض ١٩٩٢/٣/٣١، طعن ١٣٠٤ لسنة ٥٨ ق)

٦٨- الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة. عدم جواز تطبيقه إلا من اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية. انسحاب هذا الأثر على الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره إلا ما استقر من مراكز وحقوق بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم.  
(نقض ١٩٩٦/٣/١٢، طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٦١ قضائية)

٦٩- لما كان الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٠ بعد العمل بقانون نزع الملكية الجديد رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠- فإنه يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات - إعمالاً لحكم المادة الأولى منه - باعتبارها القانون الساري وقت صدوره، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف نهائي غير قابل للطعن فيه بالاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.  
(نقض ١٩٩٢/٤/٢١، طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٦١ ق)

٧٠- سريان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم تصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى. م ٧ ق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩١/١٢/١٧)  
(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩١/١٢/١٧)  
(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩٢/١/٢١)  
(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩٢/٧/٢١)  
(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٩٢/٩/١٥)

## مادة ١ من قانون المرافعات

٧١- سريان أحكام القانون الجديد. نطاقه. عدم جواز انسحابه على مايكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع.

(نقض ١٩٩٧/١/٢٦، طعن ٣٦٩٢ لسنة ٥٩ قضائية)

٧٢- جواز الطعن في الحكم. خضوعه للقانون الساري وقت صدوره، مادة ١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢١، طعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٥٩ قضائية)

٧٣- القانون. سريانه بأثر فوري مباشر على الوقائع اللاحقة لتاريخ العمل به. عدم سريانه بأثر رجعي إلا بنص خاص. رفع الدعوى قبل نفاذ أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم خاص لصالح صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية. مؤداه. عدم سريان أحكامه عليها.

(نقض ١٩٩٨/١/٢٤، طعن رقم ٤٤٢٢ لسنة ٦١ ق)

٧٤- خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره. مادة ١ مرافعات. مؤداه الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في التظلم من أمر تقدير رسوم الشهر العقاري التكميلية قبل العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ لاتخضع من حيث جواز الطعن فيها له. خضوعها للمادة ٥٦/٢٧ لسنة ١٩٦٤. أثره، الحكم الصادر في ظل القانون الأخير. غير جائز استئنافه.

(نقض ١٩٩٧/١٠/٢٥، طعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٦١ ق)

٧٥- القانون الذي رفعت الدعوى في ظله. يحكم شروط قبولها وإجراءاتها وقواعد إثباتها. مادة ١ مرافعات، ٩ مدنى.

(نقض ١٩٩٧/٩/٣٠، طعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥٣ قضائية)

## مادة ١ من قانون المرافعات

٧٦- القانون وجوب سريانه على الوقائع التى تنشأ بعد نفاذه. أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام. سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله.

(نقض ١٩٩٩/٧/١، طعن رقم ٤٤٤٣ لسنة ٦٢ ق)

٧٧- إحالة القانون فى تحديد نطاقه إلى بيان محدد فى قانون آخر. اعتبار هذا البيان جزءاً من القانون الأول دون توقف على سريان القانون الآخر.

(نقض ١٩٩٨/١٢/١٣، طعن رقم ٣٥١٠ لسنة ٦٧ ق)

٧٨- وجوب العمل بالقوانين بعد مضى شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها ما لم تحدد ميعاداً آخر لنفاذها. مادة ١٨٨ دستور سنة ١٩٧١.

(نقض ١٩٩٨/١٠/٢٠، طعن ٩٢٦٢ لسنة ٦٦ قضائية)

٧٩- لما كان القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يعد من القوانين المعدلة للاختصاص، وأصبح نافذاً اعتباراً من ١٩٩١/٧/٢٠، قبل قفل باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف فى ١٩٩٢/٤/٧، فإنه يسرى - بشأن الاختصاص الولائى - على الدعوى الماثلة عملاً بمفهوم المخالفة للاستثناء الأول الوارد بالمادة الأولى من قانون المرافعات، وهو ما مؤداه انحسار اختصاص هيئات التحكيم عن نظر الدعوى المطروحة واختصاص جهة القضاء العادى بها بعد زوال القيد الذى كان مفروضاً عليها بالمادة ٥٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الذى أُلغى بالقانون المشار إليه. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى. فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٩٩٩/٢/٧، طعن رقم ٥٠٣٧ لسنة ٦٢ ق)

(مادة ٢)

«كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا مالم ينص على غير ذلك.  
ولايجرى مايستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها.»<sup>(١)</sup>

**المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات السابق:**

جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون السابق تعليقا على المادة الثانية منه المطابقة لهذه المادة : «وقد رأت اللجنة أن تتبع هذه المادة (المادة الاولى) بنص يبين أثر القوانين الجديدة فيما يتعلق بأحكام البطلان والسقوط. وقد تضمن الشق الاول من هذا النص القاعدة العامة الآتية : «هى أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا مالم ينص على غير ذلك. وقد رأت اللجنة أن تقرّر هذه القاعدة بهذا الجلاء لأن الإشارة المستفادة من صدر المادة السابقة عليها لاتغنى، وينظر فى تمام الإجراء وعدم تمامه، إلى القانون الذى حصل فى ظله. فإذا لم يكن تم تعرض الإجراء لوجوه البطلان. التى نص عليها القانون الجديد، وأن يكون قد بدأ فى ظل القانون السابق، والمراد بوجوه البطلان، الجزاءات التى يرتبها القانون التى تقتضى زوال أثر الإجراء، مثل إبطاله أو اعتباره كأن لم يكن أو سقوطه.

أما الشق الثانى، فقد بين أن مايستحدثه القانون من مدد السقوط بالمعنى الأعم لهذه العبارة، أى المدد التى يحددها القانون لإجراء يعينه، بحيث يعتبر بعدها باطلا، أو المدد التى يحددها لسقوط الخصومة أو انقضائها أو سقوط إجراءات التنفيذ، أى كل مايستحدثه القانون الجديد

---

(١) هذه المادة تطبق المادة الثانية من قانون المرافعات السابق .

## مادة ٢ من قانون المرافعات

من آجال السقوط، مما لم يكن موجوداً من قبل - كله لايجرى إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد أما ما يعد له القانون الجديد من الآجال الموجودة، فيتبع فى شأنه نص المادة السابقة الخاصة بالقوانين المعدلة للمواعيد.

### التعليق:

٨٠ - مبدأ عدم رجعية القانون: من المبادئ المقررة فى التشريع الحديث أن القانون لايجرى أحكامه إلا على مايقع من تاريخ نفاذه، ولايجري على مايقع من قبله مالم ينص القانون على خلاف ذلك، ويعرف هذا المبدأ فى الفقه بمبدأ عدم سريان القوانين على الماضى أو عدم رجعية القوانين، فالأصل فى كل قانون أنه لايسرى على الماضى، وأنه ليس للقانون أثر رجعى ومقتضى هذا المبدأ أن القانون لايسرى على الماضى إذا كان فى سريانه مساس بحق مكتسب أو بمركز مقرر وإلا وصف بأنه له أثر رجعى وقانون المرافعات ليس له أثر رجعى كقاعدة، إذ ينطبق عليه مبدأ عدم رجعية القانون شأنه فى ذلك شأنه كافة القوانين.

٨١ - المقصود بالإجراء: الإجراء هو وسيلة أداء التصرف القانونى بالنسبة إلى الخصوم، وسيلة عمل السلطة القضائية بالنسبة إلى رجالها ومساعدتهم.

ويجب التمييز بين عمل الوظيفة القضائية والإجراء القضائى، فالإجراء مجرد وسيلة، وكثيراً مايكون المقصود منه هو أداء عمل الوظيفة القضائية.

والإجراء قد يكون قضائياً أى متصلاً بخصومة وقد يكون غير قضائى، والإجراء القضائى قد يتم كتابة وقد يتم مشافهة، وقد يكون مع

## مادة ٢ من قانون المرافعات

غيره سلسلة من الإجراءات، ويكون ذلك عادة بالنسبة إلى إجراءات التنفيذ. والقاعدة أنه إذا تعددت الإجراءات، فإن كلا منها يستقل عن الآخر ولو كانت تؤدي إلى غرض واحد، مع ملاحظة أن بطلان أى إجراء منها لا يستتبع بطلان الإجراءات السابقة عليها، وإنما يستتبع حتما بطلان الإجراءات اللاحقة له متى كان هو أساسا لها وترتبت هي عليه.

وقد يحصل أن يتم الإجراء صحيحا فى ظل قانون معمول به، ثم يتطلب القانون الجديد أن يعقبه فى خلال أجل معين إجراءات تالية وإلا بطل الإجراء الأول الذى تم صحيحا فى الأصل.

والإجراء لايعتبر قضائيا إلا إذا كان متعلقا بخصومة أمام جهة من جهات القضاء (أحمد أبو الوفاء- التعليق - ص ٩٤).

والخصومة عبارة عن مجموعة من الإجراءات القضائية، وهذا يعنى أن الإجراء القضائي هو الوحدة البسيطة التى تتكون منها الخصومة.

ويعد كل إجراء على حدة عملا قانونيا قائما بذاته، ينظم قانون المرافعات عناصره وأثره القانونى، كما يترتب جزاء على مخالفة قواعده.

وتختلف الإجراءات وتتنوع من حيث أشخاصها ومضمونها وطبيعتها، فبعض الإجراءات يقوم بها الخصوم أو من يمثلهم، وبعضها الآخر يقوم بها القاضى أو أحد أعوانه، وهى تختلف من حيث مضمونها، فقد تكون عبارة عن طلب أو دفع أو قرار، وقد تكون عملا من أعمال الدفاع كتقديم مذكرة، أو عملا من أعمال التحقيق كسماع شاهد، أما من حيث طبيعتها فقد يكون الإجراء إعلانا عن إرادة كالتنازل عن إجراء، أو إعلانا عن رغبة كالطلب، أو إعلانا لحقيقة كتقرير الخبر أو شهادة الشاهد. وهذا يعنى اختلاف الإجراءات القضائية من حيث عناصرها وآثارها القانونية، مما يؤثر بالضرورة على الجزاء المترتب على مخالفة قواعدها.



## مادة ٢ من قانون المرافعات

والإجراء القضائي هو المسلك الإيجابي الذي يكون جزءاً من مجموعة إجراءات، ويرتب أثرًا إجرائيًا مباشرًا فيه، ويعتبر الإجراء عملاً قانونيًا بالمعنى الواسع (وجدى راغب - ص ٣٠٢، ص ٢٠٦).

ويمكن القول أيضاً بأن الإجراء القضائي هو كل مسلك إيجابي من جانب الخصوم أو من جانب المحكمة، في رفع الدعوى إلى القضاء، أو المرافعة فيها، أو في تحقيقها، أو الحكم فيها.

والإجراء القضائي قد يكون «قولياً» وقد يكون «فعلياً» بمعنى أنه قد يكون عبارة أو عبارات لفظية تهدف إلى غرض معين، وقد يكون سلوكاً فعلياً على نحو معين، فتكليف المدعى عليه بالحضور أمام القضاء، وإبداء المدعى لادعاءاته، وشرح المدعى عليه لدفاعه، وشهادة الشهود والنطق بالحكم - كلها إجراءات قولية، والحضور فعلاً أمام القضاء، وانعقاد المحكمة، وفض الجلسة القضائية أو رفعها، وانتقال المحكمة للمعانة، واختلاؤها للمداولة - كلها إجراءات فعلية.

والإجراء القضائي القولي قد يكون شفويًا وقد يكون مكتوبًا؛ فالمرافعة والشهادة، والنطق بالحكم - إجراءات شفوية، والتكليف بالحضور، والادعاءات المقترنة بالتكليف بالحضور، و تقارير الخبراء، والأحكام بعد النطق بها - إجراءات مكتوبة (أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ٣٥٠ ص ٣٩٣).

**٨٢ - الإجراء الذي تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً**  
مالم ينص على غير ذلك: إذا تم إجراء في ظل قانون معين، فإنه يأخذ حكمه، سواء أكان الإجراء يسبقه ميعاد أو يتلوّه أو يتخلله، وسواء أكان من إجراءات رفع الدعوى أم من إجراءات التنفيذ، وسواء أكان من الإجراءات التي تتم بالإعلان أم تتم بالإيداع في قلم الكتاب، أم تتم شفاهة في الجلسة، وسواء أكان صحيحاً أم باطلاً، ويترتب على الإجراء أثره الذي حدده القانون الصادر في ظله.

## مادة ٢ من قانون المرافعات

وإذن قانون المرافعات الجديد لايسرى على الإجراءات التى تمت قبله سواء من ناحية تحديد أثر الإجراء الصحيح، أو من ناحية بطلان الإجراء الذى تم باطلا، وبعبارة أخرى يفيد صدر المادة الأولى حتما أن كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وكل إجراء تم باطلا يظل باطلا، وهو بذلك يغنى عن الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون المرافعات - محل التعليق - وإذن، القاعدة التى تقرر أن الإجراء الذى تم باطلا فى ظل قانون معمول به يظل باطلا ولو صدر قانون جديد مثله صحيحا، هذه القاعدة لايقربها مجرد مفهوم مخالفة الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون المرافعات وإنما يقررها أيضاً صدر المادة الأولى من قانون المرافعات، ومع ذلك قيل أن الإجراء وسيلة لا غاية وأن الحقوق المكتسبة بالنسبة لبطلان الإجراءات لايصح أن تؤثر على ذات الحقوق الموضوعية (انظر محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات لجنة مراجعة مشروع قانون الإجراءات فى المواد المدنية والتجارية)، ورؤى بعدئذ الإبقاء على نص المادة الثانية من قانون المرافعات على حاله.

ومن ثم إذا كان القانون السابق ينص على البطلان بعبارة ناهية أو نافية، ثم ألغى هذا البطلان فى القانون الجديد (أو إذا ألغى القانون الجديد الشكل الجوهرى الذى كان البطلان يترتب على مخالفته)، فإن النص المستحدث لايسرى على ماتم من إجراءات قبل العمل به، وقد أوجبت محكمة النقض توقيع جزاء البطلان على الرغم من صدور قانون جديد لايرتبه.

وقد يبدو غريبا أن يحكم بالبطلان جزاء مخالفة لم يعد يراها القانون الجديد جوهرية فلايرتب البطلان نتيجة لها، وإنما الفيصل هو عدم المساس بالحقوق المكتسبة، ولهذا يقرر صدر المادة الأولى - التى سبق لنا

## مادة ٢ من قانون المرافعات

التعليق عليها - صراحة أن القانون الجديد لا يمس الإجراءات التي تمت في ظل القانون القديم، فتأخذ حكمه سواء من ناحية صحتها أو عدم صحتها أو من ناحية آثارها القانونية. ولا يجوز أن يخلق القانون الجديد إجراءات صحيحة من أشتات إجراءات باطلة (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٥٠ - ٥١).

وقد استهدف المشرع بالفقرة الأولى من المادة الثانية - محل التعليق - أن يوضح أن الإجراءات التي تمت في ظل القانون القديم صحيحة ولو عدلت بعد ذلك في ظل القانون الجديد فلإنها تعتبر صحيحة ما لم يرد نص صريح على خلاف ذلك إذ القاعدة أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون معمول به يظل صحيحا (نقض جنائي ١٠/٣/١٩٥٣ المكتب الفني سنة ٤ ص ٤٥٢)، أما إذا كان الإجراء قد وقع باطلا في ظل القانون الملغى فإنه ينبغي اتخاذه مجددا، في ظل القانون الجديد ووفقا لأحكامه.

### ٨٣ - مواعيد السقوط المستحدثة لاتسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها:

طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية - محل التعليق - فإنه إذا استحدث القانون ميعادا للسقوط لم يكن معروفا في القانون الملغى فإن بدأ سريان المدة لا يكون إلا من تاريخ سريان القانون الجديد ولا يضاف إليها ما يكون قد انقضى من مدة سابقة وقعت في ظل القانون القديم، أما بالنسبة للمواعيد التي عدلها القانون الجديد فتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى والفقرة الثانية لاتسرى إلا على القواعد القانونية التي تستحدث مواعيد السقوط، أما القواعد التي تعدل مواعيد السقوط فتخضع للفقرة الثانية من المادة الأولى والقواعد التي تلغى مواعيد السقوط تخضع للأثر الفوري إعمالا للفقرة الأولى من المادة الأولى، والمقصود بمواعيد السقوط المعنى الأعم الذي يمل كل جزء من شأنه

## مادة ٢ من قانون المرافعات

زوال أثر الإجراء مدام مترتباً على مخالفة ميعاد (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق فيما يتعلق بالمادة الثانية منه والمطابقة للمادة الثانية من القانون الحالي والمشار إليها آنفاً).

### أحكام النقض:

٨٤ - وجوب نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه - مادة ٨٥ منه - عدم سريان هذه القاعدة على الأحكام الموضوعية الواردة بالقانون المذكور.  
(نقض ١٩٨٠/٢/٦، طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ قضائية)

٨٥ - تكييف الإجراء: العبرة في تكييف الإجراء هو بحقيقة وصفه القانوني وباستيفائه للأوضاع والشروط التي يحددها القانون وليس بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف، وإذن فمتى كان الثابت بالأوراق أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها في ١٩٦٨/١/٩ بصحيفة استوفت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى الجديدة، فلا تثريب على المحكمة إن هي أنزلت عليها الوصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة ولا يؤثر على ذلك أن يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة، أو برقم جديد.

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٢، طعن ٤٣١ س ٤١ ق)

٨٦ - الدعاوى التي فصل فيها والإجراءات التي تمت قبل العمل بقانون المرافعات الجديد لاتخضع لأحكامه ولو لم يكن الحكم الصادر فيها نهائياً.  
(نقض ١٩٧٧/١/٥، طعن ٣٧٠ سنة ٤٠ قضائية)

## مادة ٢ من قانون المرافعات

٨٧ - المقرر فى قوانين إيجار الأماكن أن الأحكام الخاصة بتحديد الأجرة والامتداد القانونى، وتعيين أسباب الإخلاء هى قواعد أمرة ومتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فإنها تسرى بأثر فورى على جميع المراكز والوقائع القائمة والتي لم تستقر نهائياً وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبل تاريخ العمل بها، ومؤدى ذلك أنه إذا صدر قانون لاحق يتضمن تعديلاً فى تشريعات إيجار الأماكن كان من شأنه استحداث حكم جديد متعلق بذاتية تلك القواعد الموضوعية الأمرة سواء بالإلغاء أو بالتغيير إضافة أو حذفاً، فإن هذا التعديل يأخذ بدوره حكم القاعدة الأمر من حيث سريانه بأثر فورى مباشر على المراكز والوقائع القائمة وقت نفاذه أما إذا كان التعديل منصّباً على بعض شروط إعمال القاعدة الأمرة دون مساس بذاتيتها أو حكمها كما لو استوجب لتطبيقها توافر شروط خاصة أو اتخاذاً لإجراءات معينة سواء من حيث التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة ولا مقررة من قبل فإن التعديل لا يسرى فى ظله دون أن يكون له أثر على الوقائع التى نشأت فى ظل القانون السابق باعتبار أن القانون الذى رفعت الدعوى فى ظله هو الذى يحكم شروط - قبولها وإجرائها وقواعد إثباتها، وقد نصت المادة ٢ من قانون المرافعات على أن «كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك».

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٥، طعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية)

٨٨ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة المتعلقة بالنظام العام سريانه بأثر فورى على المراكز التى لم تستقر نهائياً وقت نفاذه تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الأمرة دون مساس بذاتيتها كما لو استوجبت لتطبيقها شروط خاصة

## مادة ٢ من قانون المرافعات

بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل عدم سريانه  
إلا من تاريخ نفاذه على الوقائع التى نشأت فى ظله مادة ٢ مرافعات، ٩  
مدنى.

(نقض ١٢/٢٩/١٩٩٤ طعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٦٠ قضائية)

٨٩ - سريان أحكام القانون الجديد. نطاقه. عدم جواز انسحاب  
القانون الجديد على ما يكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو  
تحقق من أوضاع.

(نقض ١٦/٦/١٩٩٦، طعن رقم ٩٣٩٦ لسنة ٦٤ قضائية)

٩٠ - إذ كانت دعوى المطعون ضدهم (بصفة التعاقد) قد أقيمت سنة  
١٩٩٢ قبل صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ الذى استحدث حكما -  
مما أضافه من فقرة أخيرة إلى المادة ٦٥ من قانون المرافعات - تقضى  
بعدم قبول دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية إلا  
إذا شهرت صحيفتها فإن هذا التعديل لا ينعطف على دعواهم لأنه  
لا يسرى إلا من تاريخ نفاذه وعلى الوقائع التى تنشأ فى ظله دون أن  
يكون له أثر على تلك التى نشأت قبل ذلك.

(نقض ١١/١١/١٩٩٩، طعن رقم ٤٢٤٠ لسنة ٦٢ ق)

٩١ - النص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون المرافعات على  
أن دكل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به  
يبقى صحيحا مالم ينص على ذلك، إنما يدل - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - على أنه متى تم إجراء من إجراءات المرافعات وفقا  
للأوضاع التى يتطلبها القانون المعمول به فإن هذا الإجراء يبقى صحيحا  
ولو صدر بعدئذ قانون آخر يستلزم أوضاعا أخرى.

(نقض ١١/١١/١٩٩٩، طعن رقم ٤٢٤٠ لسنة ٦٢ ق)

مادتان ٣ و ٣ مكرر

### مادتان ٣ و ٣ مكررا

أصدر المشرع القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، بتعديل قانون المرافعات وقد تضمن ٥ مواد، وسوف نورد نصوص هذا القانون، ثم نعلق عليها فيما يلي:

### قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦

### بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

### الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

### المادة الأولى

«يستبدل بنص المادة (٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، النص الآتي:

مادة ٣ - لا تقبل أى دعوى، كما لا يقبل أى طلب أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون.

ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة، إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق، أو الاستيثاق لحق يُخشى زوال دليله عند النزاع فيه.

وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها، في أى حال تكون عليها الدعوى، بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المذصوص عليها في الفقرتين السابقتين.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة أن تحكم على المدعى بغرامة إجرائية لاتزيد على خمسمائة جنيه، إذا تبين أن المدعى قد أساء استعمال حقه في التقاضى.

### المادة الثانية

تضاف إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه، مادة جديدة برقم (٣ مكررا)، نصها الآتى:

«المادة ٣ مكررا): لايسرى حكم المادة السابقة على سلطة النيابة العامة طبقا للقانون فى رفع الدعوى، والتدخل فيها والطعن على أحكامها، كما لايسرى أيضا على الأحوال التى يجيز فيها القانون رفع الدعوى أو الطعن أو التظلم من غير صاحب الحق فى رفعه حماية لمصلحة يقررها القانون».

### المادة الثالثة

«يسرى حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المخطورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر فيها حكم بات، عدا الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليها المعدلة بهذا القانون.



مادتان ٣ و ٣ مكرر

### المادة الرابعة

«يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون».

### المادة الخامسة

«ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره».

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

حسنى مبارك

وقد وافق مجلس الشعب على هذا القانون في ١٩٩٦/٥/٢١  
وصدق عليه رئيس الجمهورية في اليوم التالي، ثم نُشر في نفس  
اليوم في الجريدة الرسمية في العدد ١٩ مكررا.

### التعليق :

٩٢ - يلاحظ أن المادة الأولى من القانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ تقابل المادة ٣ من قانون المرافعات الحالي (٣ لسنة ١٩٦٨)، وكانت قبل إلغائها لا تتجاوز فقرة واحدة وكانت تنص على ما يلي : «لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيناق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه»<sup>(١)</sup>.

ونص المادة ٣ قبل تعديله يطابق المادة ٤ من قانون المرافعات السابق ٧٧ لسنة ١٩٤٩، وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق تعليقا على المادة الرابعة منه المطابقة لهذه المادة : «أنه لا يقبل أى طلب أو

---

(١) هذه المادة تطابق المادة الرابعة من قانون المرافعات السابق .

دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة عاجلة قائمة يقرها القانون، وهو أصل عام مسلم به. على أن المصلحة المحتملة تكفى حيث يراد بالطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو استعجال الدليل والاحتياط لحفظه، خشية ضياعه عند المطالبة بأصل الحق. وهذا الحكم الجديد يتيح من الدعاوى أنواعا تختلف الرأى فى شأن قبولها مع توافر المصلحة فيها. والمشروع فى هذا يأخذ بما اتجه إليه الفقه والقضاء من إجازة هذه الأنواع من الدعاوى.

وعلى أساس هذه الإجازة، قد أجاز المشروع بنص صريح دعوى التزوير الأصلية، التى يطلب بها رد ورقة لم يحصل بعد التمسك بها فى نزاع على حق. كما أجاز لمن يريد وقف مسلك تهديدى أو تحريضى مؤذنين أن يكلف خصمه الذى يحاول بمزاعمه الإضرار بمركزه المالى أو بسمعته، الحضور لإقامة الدليل على صحة زعمه فإن عجز حكم بفساد ما يدعيه وحرم من رفع الدعوى فيما بعد. على أنه يجب ألا تكون هذه المزاعم مجرد ترخصات فارغة ليس لها أثر ضار يعتد به، وإلا كانت الدعوى غير مقبولة.

#### ٩٤ - المقصود بالمصلحة كشرط لقبول الدعوى، أو أى طلب أو دفع

أو طعن: المصلحة هى الفائدة العملية التى تعود على رافع الدعوى من الحكم له بطلبه، فحيث لا تعود على المدعى فائدة من رفع الدعوى لا تقبل دعواه (نقض ١١/١٢/١٩٤٧ - مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى - ١٣-١٢٣)، ويعبر عن ذلك بأن المصلحة هى مناط الدعوى، وأنه حيث تنعدم المصلحة تنعدم الدعوى، فلا دعوى ولا دفع بغير مصلحة.

فينبغي أن تكون هناك فائدة أو منفعة تعود على المدعى من دعواه على فرض الحكم لصالحه، وقد تتمثل هذه الفائدة فى حماية الحق أو اقتضاؤه أو الاستيثاق له أو الحصول على ترضية مادية أو أدبية. إذن المصلحة هى الفائدة العملية المشروعة التى يراد تحقيقها بالالتجاء إلى القضاء (موريل - المرافعات - بند ٢٧ ص ٨١).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

ومعنى أن المصلحة فائدة أنه لايجوز الالتجاء إلى القضاء عبثاً، دون  
رغبة فى تحقيق منفعة ما.

ومعنى كونها «فائدة عملية» أن المسائل النظرية لاتصلح لذاتها أن  
تكون محلاً لدعوى قضائية، فالقضاء ليس داراً للإفتاء، ولا مجالاً  
للمجادلات النظرية البحتة.

ومعنى أن تكون الفائدة العملية «مشروعة» ألا يكون الغرض من  
الدعوى مجرد الكيد. ويمكن اعتبار الدعوى المبنية على المصلحة التافهة أو  
الحقيرة من هذا القبيل (وقد جاء فى كتاب تبصرة الحكام، ج١، ص ٣٧  
مايلى: لا يسمع القاضى الدعوى فى الأشياء التافهة الحقيرة التى لايتشاح  
فيها العقلاء، كعشر سمسة، قاله القرافى).

وفى الواقع لايتصور أن يتقدم عاقل إلى القضاء بدعوى لا يكون له  
منها فائدة ما، وإذا اتضح أن الغرض من الدعوى مجرد الكيد فلا يتردد  
القضاء فى الحكم بعدم قبولها متى كان ذلك بادياً للنظرة الأولى، وإلا  
حكم - بعد تحقيقها برفضها، فضلاً عن أن رافعها يتعرض للحكم عليه  
بتعويضات لمن وجه كيدته إليه (أحمد مسلم - بند ٢٨٨، ص ٣٢٢).

وعلة اشتراط المصلحة لقبول الدعوى تنزيه ساحات القضاء عن  
الانشغال بدعاوى لافائدة عملية منها، مثل هذه الدعاوى غير منتجة أو  
كيدية، وما أنشئت المحاكم لمثل هذه الدعاوى، ومن أمثلة الدعاوى غير  
المقبولة لانعدام المصلحة دعوى دائن مرتتهن ببطان إجراءات التوزيع إذا  
كان من الثابت أن ديون الدائنين السابقين له فى المرتبة تستغرق كل المبلغ  
الذى ينصب عليه التوزيع، ولن يبقى لرافع الدعوى شئ.

ومن أمثلة - ذلك أيضاً - عدم قبول دعوى وارث ببطان إقرار صادر  
من مورثه بملكية الغير لمال، إذا كان الوارث لايدعى أن هذا المال ملك

لمورثه (نقض ١٩٤٨/١٢/١١ - مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض - الجزء الخامس - ص ٥٠١).

والمصلحة ليست شرطا لقبول الدعوى فحسب، إنما هي شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن فى حكم، ومن أمثلة ذلك أنه فى النزاع على ملكية عين إذا دفع خصم ببطالان عقد بيع بدعوى أنه هبة تمت بعقد عرفى فسلم له خصمه بالبطلان متمسكا بالحيازة المدة الطويلة، وقضت له المحكمة على هذا الأساس، فلا يقبل من المحكوم عليه عند الطعن فى الحكم أن يدفع بصورية العقد لانعدام المصلحة فى الدفع مادامت المحكمة لم تبين حكمها بالملكية على العقد المدعى بصوريته، وإنما بنته على الحيازة الطويلة المدة (راجع حكم محكمة النقض، المصرية نقض ١٩٣٣/٢/٢ منشور فى مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض الجزء الاول صفحة ١٩١).

ومن أمثلة ذلك أيضا ما قضت به محكمة النقض بأنه إذا كان الخصم لم يبد دفعه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إلا فى نهاية مرافعته أمام محكمة الاستئناف، بعد أن كان قد أبدى طلباته الختامية المتعلقة بأصل الدعوى، فإنه يكون متعينا على المحكمة أن تقضى بسقوط حقه فى هذا الدفع لا أن تتعرض للدفع وتفصل فيه، ولكن إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى القضاء برفض الدفع، فلا يقبل الطعن فى هذا الحكم بدعوى أن المحكمة أخطأت فقضت برفض الدفع بدلا من القضاء بسقوط الحق فيه فيكون هذا الطعن عديم الجدوى لانعدام المصلحة، ولذلك يتعين عدم قبوله (نقض ١٩٤٩/٣/١٧ منشور فى مجموعة القواعد القانونية لأحكام محكمة النقض المدنية - الجزء الخامس صفحة ٧٣٥، وتعليق محمد حامد فهمى عليه فى هامش صفحة ٧٣٦).

ومن ذلك أيضا ما قضت به محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد قضى برفض دعوى الشفيع وطلباته قبل البائع، فلا يقبل من البائع

الطعن فى الحكم لانتفاء المصلحة، إذا بنى الطعن على أن الحكم قضى بأن الثمن المسمى فى عقد البيع ثمن صورى فمس بذلك كرامة الطاعن مادامت المحكمة لم ترتب على ماقررت من صورية الثمن أثرا فى قضائها (نقض ١٩٥٢/٥/٨ منشور فى المحاماة سنة ٣٤ - ص ٦٤٠).

وليس شرط المصلحة شرطا لازما لقبول مايتمسك به المدعى فحسب، وإنما هو شرط لقبول مايتمسك به المدعى عليه من دفع أو كان نوعها، ومصلحة المدعى عليه فيما يبيده من دفع هو تفادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها، فكل دفع شكلى أو موضوعى أو دفع بعدم القبول، وكل وسيلة دفاع يبيدها المدعى عليه، ولا يكون من شأنها تفادى الحكم عليه بطلبات المدعى كلها أو بعضها لا تقبل لانتفاء المصلحة (رمزى سيف - بند ٧٧ - ص ١١١ - ص ١١٢).

إن كما أن المصلحة شرط لقبول أى طلب أو دفع من جانب المدعى، فإنها أيضا شرط لقبول أى طلب أو دفع من جانب المدعى عليه، ومن الغير الذى يتدخل فى الدعوى سواء كان تدخله انضماميا أو اختصاميا.

٩٥ - المقصود بلفظ «الطلب» ولفظ «الدفع» الساردان فى المادة

الثالثة مرافعات - محل التعليق :

يقصد بالطلب الطلب الموضوعى، سواء أكان طلبا أصليا تفتتح به خصومة جديدة، أو طلبا عارضا يبدى أثناء نظر خصومة قائمة، كما يقصد بالطلب أى طلب يتصل بإجراءات سير الدعوى أو إثباتها.

ويقصد بالدفع الدفع الموضوعى والدفع الشكلى والدفع بعدم القبول، فمثلا لايجوز الدفع بإحالة الدعوى للارتباط إلى محكمة أخرى، إذا كانت الدعوى مرفوعة إلى جهة قضاء غير مختصة (نقض ١٩٥٠/١٢/١٤ المجموعة ٢ ص ١٦٢).

كما يقصد بالدفع دفع الدفع، وعادة يكون من الدفع بعدم القبول، كالدفع بعدم قبول الدفع الشكلي بسبب الإدلاء به بعد التكلم في الموضوع. ويلاحظ أن المادة الثالثة - محل التعليق - لم تنص على وجوب توافر المصلحة لقبول الطعن في الحكم، ومع ذلك فالفقه والقضاء يستوجبان ضرورة توافر المصلحة لقبوله، ويلاحظ أن تغيير الطلب يشمل بعمومه الطعن، فالأخير ما هو إلا طلب يتميز برفعه إلى محكمة الطعن (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٩٦ - ٩٧).

**خصائص المصلحة الواجب توافرها كشرط لقبول الدعوى، أو أى طلب أو دفع أو طعن:**

٩٥ مكرر - لا يكفي مجرد المصلحة، بمعنى الفائدة العملية، لقبول الدعوى وإنما يجب أن تتوفر في هذه المصلحة خصائص معينة، فيجب أن تكون مصلحة قانونية، وأن تكون شخصية ومباشرة، وأن تكون قائمة وحالة:

٩٦ - أولاً: يجب أن تكون المصلحة قانونية: والمقصود بالمصلحة القانونية المنفعة التي يقرها القانون (نقض ١٦/٥/١٩٧٢ - السنة ٢٣ ص ٩٢٣)، أى أن تستند الدعوى إلى حق أو مركز قانوني، فيشترط في المصلحة أن تكون قانونية بمعنى أن تستند إلى حق أو مركز قانوني، بحيث يكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق أو المركز القانوني بتقريره، إذا نوزع فيه أو دفع العدوان عليه أو تعويض مالحق به من ضرر بسبب ذلك، أما إذا كانت المصلحة لا تستند إلى حق أو مركز يقره القانون فهي مصلحة اقتصادية لا تكفي لقبول الدعوى، فلا يكفي لقبول الدعوى أن تكون المصلحة اقتصادية بحتة لا يحميها القانون، فمثلاً لا تقبل دعوى التعويض التي يرفعها صاحب محل تجارى على قاتل عميل كان يستورد منه أشياء كثيرة فحرمه مما كان يحققه من كسب، كذلك لا تقبل دعوى تاجر بطلب حل شركة تجارية تنافسه في تجارته، ولو شاب عقد

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الشركة سبب من أسباب البطلان مادام رافع الدعوى ليس طرفا فى عقد الشركة فلاحق له فى طلب بطلانها، فالمصلحة فى هاتين الحالتين مصلحة اقتصادية وليست قانونية (رمزى سيف - بند ٧٨ ص ١١٢).

إذن فالمصلحة القانونية هى وحدها التى تصلح عمادا أو أساسا للدعوى، وتتميز المصلحة القانونية عن المصلحة الاقتصادية، بأن المصلحة القانونية تكون متصلة بحق فردى معين - أما حيث تكون المصلحة مرسلة، أى غير مرتبطة بحق معلوم - فإنها لا تكون قانونية ولا يمكن إقامة الدعوى على أساسها. ولهذا يمكن القول بأن المصلحة تكون قانونية إذا كان من شأن الدعوى لو صحت تقرير حق (أو رخصة) للمدعى أو تخليصه من التزام. غير أنه لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن المصلحة القانونية يجب أن تكون مادية، فإن للمصلحة القانونية صورتين لأنها قد تكون مالية، وقد تكون مجرد مصلحة أدبية أو معنوية.

والصورة الأولى هى الأكثر شيوعا - فالمصلحة القانونية تكون مالية أو مادية، حيث يكون الغرض من الدعوى حماية حق عينى أو اقتضاء حق شخصى، سواء بتنفيذ التزام عقده المدعى عليه مع المدعى تنفيذا عينيا، أو بطلب مبلغ من النقود نتيجة لتعهد ارتبط به المدعى عليه، أو لجبر ضرر نشأ عن فعل خاطئ ارتكبه المدعى عليه، أو عن إخلال المدعى عليه بالتزام واقع على عاتقه.

أما الصورة الثانية فهى التى تكون المصلحة القانونية فيها معنوية أو أدبية - ومثل هذا النوع من المصالح كاف لإقامة الدعوى، ومثال ذلك حالة المدعى الذى يطالب بتعويض رمزى عن فعل ضار ارتكبه خصمه فى حقه. ومثال ذلك أن ينشر أحد الصحفيين مقالا يمس شرف أحد المواطنين أو سمعته، فيرفع ذلك المواطن دعوى بطلب إلزام الصحفى بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض الرمزى، مع نشر الحكم فى الجريدة التى نشر بها ذلك المقال.

ففى هذه الحالة لاشك فى أن الدعوى تكون مقبولة، ولو أن رافعها لايسعى إلى فائدة مادية لأن الترضية الأدبية التى يطلبها لاتمنع من وصف مصلحته فى الدعوى بأنها مصلحة قانونية، ومثال ذلك أيضا الدعوى التى يرفعها أب عن الألم النفسى الذى أصابه بقتل ولده وغير ذلك، غير أنه لاينبغى على كل حال أن تكون المصلحة نظرية بحتة.

وجدير بالذكر أن العبرة فى وصف المصلحة بأنها مادية أو أدبية لاترجع إلى نوع الضرر الواقع على الشخص، فقد يقع عليه ضرر أدبى فيطلب تعويضا ماليا كبيرا، وقد يقع عليه ضرر مادى فلا يطلب إلا تعويضا أدبيا - ومن المسلم به أن الضرر الأدبى يصلح أساسا لدعوى التعويض - وإنما تقاس المصلحة أو توصف بأنها مادية أو أدبية طبقا لما يتطلبه المضرور فى دعواه - فإذا طالب بالتعويض المالى كانت مصلحته مادية، وإن كان يشد الترضية المعنوية كانت مصلحته أدبية - وهى على الحالين مصلحة قانونية، لأنها تتعلق بحق هو حق المضرور فى جبر وإصلاح ما أصابه من ضرر.

ونكرر الإشارة إلى أن المصلحة القانونية سواء كانت أدبية أو مادية يجب ألا تكون مجرد مصلحة نظرية، بل يجب أن تعود على المدعى فائدة عملية من دعواه وإلا كانت غير مقبولة لأن المصلحة النظرية البحتة لاتكفى لقبول الدعوى حتى مع وصفها بأنها مصلحة قانونية (عبدالباسط جميعى - مبادئ المرافعات - فى قانون المرافعات الجديد - سنة ١٩٨٠ - ص ٣١٧ وص ٣١٨ وص ٣١٩).

٩٧ - ثانيا: يجب أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وعلاقة ذلك بشرط الصفة فى الدعوى: فضلا عن ضرورة أن تكون المصلحة قانونية يشترط فى المصلحة التى تؤسس عليها الدعوى أن تكون مصلحة شخصية مباشرة، فلايجوز أن يرفع شخص دعوى للمطالبة بحق للغير،



فلو رفع شخص دعوى للمطالبة بحق لآبيه أو لأخيه أو لابنه فإنها لا تقبل منه مالم تكن له الولاية على صاحب الحق كأن يكون وصيا عليه أو قيما أو وليا شرعيا. كذلك لو وقع حادث وأصيب فيه أشخاص متعددون فلا يجوز أن يرفع أحدهم دعوى بطلب التعويض لجميع المصابين بل يجب أن يقصر دعواه على طلب التعويض لنفسه عن الضرر الذى أصابه ويقدر هذا الضرر - ولا يقبل منه طلب التعويض لسواه مهما كان مقدار الضرر الذى أصاب الغير مادام ذلك الغير لم يطلب جبر ضرره.

ويرى بعض الفقهاء أن هذا الشرط هو بذاته شرط الصفة بمعنى أن الصفة المطلوبة فى التقاضى ليست إلا المصلحة الشخصية المباشرة.

**ولكن يجب التمييز هنا بين فرضين:**

**أولهما:** أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق نفسه، وهنا تختلط الصفة بالمصلحة الشخصية المباشرة.

**ثانيهما:** أن يكون رافع الدعوى شخصا آخر غير صاحب الحق، ولكنه يرفعها باعتباره نائبا عن صاحب الحق، أى أنه يدعى لغيره، ويزعى أن له ولاية الادعاء بحكم تمثيله لهذا الغير (صاحب الحق) ونيايته عنه، وهنا تتميز الصفة عن المصلحة الشخصية المباشرة. إذ أن المدعى يجب أن يثبت صفته فى تمثيل ذلك الغير الذى ترفع الدعوى باسمه - كان يكون المدعى وصيا على قاصر - أو قيما على شخص محجور عليه - أو أن يكون المدعى مديرا لشركة أو نائبا عن شخص معنوى - فيجب أن يثبت هذه الصفة، صفة الوصى أو القيم أو المدير أو النائب... الخ.

فإذا ما ثبتت الصفة، اعتبرت الدعوى مرفوعة من القاصر أو المحجور عليه أو الشخص المعنوى، لأنه هو المدعى الحقيقى فيها، وليس رافع الدعوى إلا نائبا عنه وممثلا له، فننتقل عندئذ إلى بحث ما إذا كان

الشخص الذى رفعت الدعوى باسمه ولحسابه صاحب مصلحة شخصية مباشرة، أو أنه ليس كذلك.

فلو كان القاصر وارثا احتماليا لشخص ما، ورفع الوصى على ذلك القاصر دعوى ببطالان تصرف وقع من المورث الاحتمالى، فإن الصفة هنا تكون متحققة، إذا ما تقدم رافع الدعوى بما يثبت وصايته على القاصر، ولكن المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى الحقيقى - وهو هنا القاصر - تكون متخلفة، ولذلك لا تقبل الدعوى. ولكن أساس عدم القبول ليس هو انعدام الصفة بل انعدام المصلحة الشخصية المباشرة.

وبالعكس لو كان للقاصر دين ثابت وكان الوصى عليه هو عمه، ولكن الذى رفع الدعوى هو خاله، فإن الدعوى لا تقبل لانعدام الصفة، مع أن المصلحة الشخصية المباشرة للقاصر متحققة.

وواضح من هذين المثالين أن الصفة شرط متميز عن شرط المصلحة الشخصية المباشرة.

أما حيث يكون رافع الدعوى هو من يزعم أنه صاحب الحق المدعى به فيها - فإن مصلحته الشخصية المباشرة فى الدعوى تكون هى بذاتها صفته فى رفعها - لأن هذه الصفة لاتعدو أن تكون هى ادعائه بأنه صاحب الحق، ومن ثم حق القول بأن المصلحة الشخصية المباشرة تمتزج بالصفة فى مثل هذا الفرض (عبدالباسط جميعى - ص ٣٥٠ - ص ٣٥٢).

ويتعين ملاحظة أنه يجب أن تتوافر المصلحة والصفة فى رافع الدعوى المستعجلة، إلا أن القاضى المستعجل فى بحثه لتوافر المصلحة والصفة يتحسسها من ظاهر الأوراق دون تعمق وبغير مساس بالحق الموضوعى. ويلاحظ أن المشرع اشترط صراحة فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة - محل التعليق - لقبول أى دعوى أو طلب أو دفع أن يكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية ومباشرة.

#### ٩٨ - الاستثناءات من شرط المصلحة الشخصية المباشرة:

هناك استثناءات من شرط وجوب أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة نذكر أهمها فيما يلي:

##### (١) استثناء أول: الدعوى غير المباشرة:

يجيز القانون أحيانا أن يرفع شخص دعوى للمطالبة بحق لغيره إذا كانت تعود عليه من ذلك فائدة أو منفعة شخصية. وأهم مثال على ذلك هو الدعوى غير المباشرة، التي يرفعها الدائن على مدين مدينة للمطالبة بحق مدينه.

وقد نصت المادة (٢٣٥) من القانون المدني على جواز رفع هذه الدعوى بشروط معينة، أهمها من الناحية الإجرائية إدخال المدين خصما فى الدعوى، وإلا كانت غير مقبولة، أما باقى الشروط فمجال بحثها فى القانون المدني لأنها شروط موضوعية، وإن كنا سنشير فيما يلى إلى مايمس منها شرط المصلحة فى الدعوى.

والاساس القانونى فى إجازة قبول الدعوى غير المباشرة هو اعتبار الدائن نائبا عن مدينه فى مقاضاة مدينى المدين. ومصدر النيابة هنا هو القانون.

على أنه لايجوز للدائن أن يستعمل حقا متصلا بشخص المدين خاصة، وهو ما نصت عليه صراحة الفقرة الأولى من المادة (٢٣٥) مدنى. وكذلك الشأن بالنسبة للرخص المخولة قانونا للمدين، كطلب الشفعة، والحقوق التى يباشرها المدين عن غيره، كما لو كان المدين ولدا أو وصيا أو قيدا، وكذلك حقوق المدين على مدين مدينه، كما لايجوز للدائن أن يقاضى مدين مدينه للمطالبة بحق للمدين، إذا كان ذلك الحق غير قابل للحجز، لأن عدم قابلية الحق للحجز ينفى مصلحة الدائن فى إقامة الدعوى لأن

حصول الدائن على حكم لصالح المدين لن يعود عليه - أى على الدائن - بالفائدة.

وكذلك لو كان حق المدين مثقلا إلى حد الاستغراق بما يجعل استعماله غير ذى فائدة للدائن، فعندئذ تنعدم مصلحة الدائن فى استعمال ذلك الحق. ولهذا فإن الدعوى غير المباشرة تكون غير مقبولة فى تلك الحالات لانعدام مصلحة الدائن فيها (عبدالباسط جميعى - ص ۳۵۲ و ص ۳۵۳).

## (۲) استثناء ثانى: دعاوى النقابات والجمعيات:

للنقابة أو الجمعية أن ترفع دعوى مطالبة بحق لها باعتبارها شخصا اعتباريا له حقوقه الخاصة به وذمته المالية الخاصة، فلاشك فى أن للنقابات والجمعيات الحق فى رفع الدعوى للمطالبة بحقوقها الخاصة كشخص معنوى له ذمة مالية مستقلة، كما إذا تعاقدت مع مقاول على إقامة بناء، فلها أن ترفع عليه دعوى بخصوص المنازعات التى تنثور حول تنفيذ هذا العقد أو فسخه وكدعوى التعويض التى ترفعها على من اعتدى على مال مملوك لها إلا أن الجدل قد ثار فيما إذا كان يجوز للنقابة أن ترفع الدعوى للدفاع عن حق خاص بأحد أعضائها والأصل أنه لايجوز ذلك إلا أن المشرع أجاز فى المادة ۹۲ من قانون العمل رقم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۱ للنقابة أن ترفع دعاوى ناشئة عن إخلال رب العمل بالتزاماته التى تضر بمصلحة أحد أعضاء النقابة، وعلى ذلك يجوز لها رفع الدعوى ضد رب العمل للمطالبة بحق العمال لديه بالنسبة للحد الأدنى للأجور أو بالأجر المستحق عن العطلة الرسمية، وغير ذلك من الحقوق المشتركة للعمال المنتمين للنقابة.

وبالنسبة للدعاوى التى ترفعها للدفاع عن المصالح المشتركة، أو عن المهنة التى تمثلها فإن رأى الراجح يجيزها (عبدالباسط جميعى - ص ٣٥٣، رمزى سيف - بند ٨٣ وبند ٨٤ ص ١١٧ ومابعدها)، وعلى ذلك يكون لنقابة المحامين الحق فى رفع الدعوى ضد الشخص الذى يقذف فى حق مهنة المحاماة أو يحقر من شأنها، كما يجوز لنقابة الأطباء رفع الدعوى ضد الشخص الذى يمارس مهنة الطب دون أن تتوافر فيه الشروط التى نص عليها القانون.

وبالنسبة للجمعيات فإن رأى الراجح فقها وقضاء بمصر يخولها حق رفع الدعوى حماية للمهنة أو الغرض الذى أنشئت من أجله (رمزى سيف - الإشارة السابقة، عبدالباسط جميعى - الإشارة السابقة)، كما هو الشأن بالنسبة للنقابات تأسيسا على أنه لا يصح التفرقة بين النقابة والجمعية، فكلهما يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة لأعضائها، وقد أيدت محكمة القضاء الإدارى هذا القول، واعتبرت الاتحاد النسائى جمعية تقوم على الدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، وأن من حقها الطعن فى القرار الذى استند فى ترك تعيين فتاة فى الوظيفة الفنية بمجلس الدولة لعدم ملائمة الوظيفة لأنوثتها، وقضى بأحقية هذه الجمعية فى التدخل دفاعا عن مبادئه وقياما على أداء رسالته.

(٣) استثناء ثالث: دعوى الحسبة: تعرف الشريعة الإسلامية دعاوى تسمى بدعاوى الحسبة وهى دعاوى لا يكون لرافعها مصلحة شخصية أو مباشرة، وإنما هو يرفعها احتسابا لوجه الله تعالى وابتغاء الثواب منه، وأساسها النهى عن المنكر، ومثالها رفع دعوى للتقريب بين زوجين يمنع الدين من زواجهما كما لو كانت بينهما قرابة محرمة، أو كما لو كان الزوج أخا لزوجته فى الرضاع، أو كان الزوج مسيحيا والزوجة مسلمة، فالشريعة الإسلامية تجيز إقامة دعوى الحسبة لكل إنسان فى المسائل المتعلقة بحقوق الله كالبنوة والوقف، وماتعلق بالحل والحرمة (محمد حامد فهمى ص ٣٨٩).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

وقبل صدور قانون تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة قلنا فى الطبعة الأولى من هذا المؤلف أنه لايزال من الجائز رفع مثل هذه الدعاوى، وهى استثناء من شرط المصلحة الشخصية المباشرة، ولكن رغم أن دعاوى الحسبة جائزة شرعاً ومنصوص عليها فى الشريعة الإسلامية، إلا أنه حتى يمكن رفعها فعلاً يجب أن ينص القانون على ذلك، لأنه فى حالة عدم ورود نص خاص فإن قانون المرافعات لايجيز رفع الدعوى من غير ذى صفة، أى ممن لايتوافر فيه شرط المصلحة الشخصية المباشرة، ولكن بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية فإنه فى اعتقادنا يجوز رفع دعاوى حسبة بشأنها دون حاجة لنص فى القانون لأن قواعد الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية، فمسائل الأحوال الشخصية تحكمها الشريعة الإسلامية التى تجيز رفع دعاوى الحسبة.

وقد أصدر المشرع القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية، وسوف نورد نصوص هذا القانون فيما يلى:

### قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦

### بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة

### فى مسائل الأحوال الشخصية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه

### المادة الأولى

تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة، وعلى من يطلب رفع الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التى يستند إليها مشفوعة بالمستندات التى تؤيده.

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قرارا برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ.

وبصدد قرار النيابة العامة المشار إليها مسبب من محام عام وعليها إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

### المادة الثانية

للنائب العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وله فى هذه الحالة أن يستكمل مايراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة، أو بحفظ البلاغ، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا.

### المادة الثالثة

إذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى على النحو المشار إليه فى المادتين السابقتين تكون النيابة العامة هى المدعية فيها، ويكون لها مالمدعى من حقوق وواجبات.

مادتان ٣ و ٣ مكرر

#### المادة الرابعة

لايجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى أو الطعن فى الحكم الصادر فيها.

#### المادة الخامسة

تنظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها.

#### المادة السادسة

تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ودون رسوم مايكون لديها من دعاوى من مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة والتي لم يصدر فيها اى حكم إلى النيابة العامة المختصة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها الدعوى، ويعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إلى ذوى الشأن.

#### المادة السابعة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

#### المادة الثامنة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.



يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها. صدر  
برئاسة الجمهورية في ٩ رمضان سنة ١٤١٦ هـ (الموافق ٢٩ يناير  
سنة ١٩٩٦).

حسنى مبارك

وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ١/٢٩/١٩٩٦ بالعدد ٤  
(مكرر)، وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، أى اعتباراً من ٣٠ يناير  
سنة ١٩٩٦، ويجيز هذا القانون رفع دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال  
الشخصية، وقد حدا المشرع إلى إصدار هذا القانون مجرد تنظيم إجراءات  
مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية، وقد توخى  
القانون ألا يخل بأصل الحق فى تلك الدعوى ولا يحول دون بلوغ مراميها  
مستهدفاً فى ذلك ضبط الأمور بحيث لا يكون اللجوء إليها ابتغاء انتقام أو  
تشهير أو إرهاب أو ترويع، وإنما ابتغاء ما شرعه الله من أمر بالمعروف  
ونهى عن منكر، ذلك أن الحفاظ على حسن سير العدالة والنأى عن أن  
تصبح ساحات المحاكم مجالا للدلد فى الخصومة أو اصطناع الدعاوى  
التي تمس حقوق المواطنين هو أمر ينبغى على ولى الأمر أن يضطلع به  
حفاظاً على حق الشارع وحق المواطنين معا.

وقد استند المشرع فى ذلك وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية  
للقانون إلى أن أصل الحق فى الحسبة، وإن كان مقرراً شرعاً باعتبارها  
وسيلة عامة لإقامة المصالح ودرء المفاسد، إلا أن القواعد الإجرائية التي  
تنظم مباشرتها حقاً وعدلاً لاتصدر عن قاعدة كلية لاتقيل تأويلاً ولا يمكن  
إرجاعها إلى نص قطعى ثبوتاً ودلالة، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع من أن  
يتناولها ولى الأمر بالتنظيم تحقيقاً لمصالح معتبرة شرعاً فى تقديره.

ويلاحظ أن المشرع قصر تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة على مسائل الأحوال الشخصية على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون لأنه هي التي تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية التي ترد إليها، أو تستمد منها دعوى الحسبة - أما في نطاق المعاملات المدنية والتجارية فإنه لا مجال لإعمالها لانتفاء شرط المصلحة الشخصية القائمة فيها كما حددته المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية، كما أنه لا محل للحسبة في الدعاوى الجنائية إذ ناطت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية بالنيابة العامة دون غيرها رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها باعتبارها صاحبة الدعوى والأمانة عليها والناتبة عن المجتمع في الاضطلاع بها.

إذ ينبغي ملاحظة أن القيد الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ خاص بالحسبة التي ترفع متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية دون غيرها من دعاوى الحسبة التي أصبحت بهذا النص طليقة من أى قيد سوى قيد المصلحة الشخصية المباشرة والقائمة التي يقرها القانون. وفقا لما جاء بالمادة الثالثة من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦.

**اختصاص النيابة العامة برفع دعاوى الحسبة ومدى تأثير القانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ على دعاوى الحسبة:**

ينبغي ملاحظة أن دعاوى الحسبة التي تعرفها الشريعة الإسلامية لا يعترف بها القانون المدني، فليس هنالك دعوى حسبة في الحقوق المدنية، إذ يمنع قبولها من قبل، والآن مانص عليه في المادة ٣ من قانون المرافعات، سواء قبل التعديل الأخير أو بعده من اشتراط المصلحة الشخصية المباشرة، أما دعاوى الحسبة في الأحوال الشخصية فإنه من المقرر في الشريعة الإسلامية أنه يجوز لأى مسلم مباشرتها، إذا توافرت شروطها، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦، والذي نظم

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فيه دعوى الحسبة فى الأحوال الشخصية، وجعل رفعها من اختصاص النيابة العامة وحدها دون غيرها ،وأوجب على من يطلب رفع الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة التى تباشر التحقيق فيها ،ثم تصدر قرارها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وإما بحفظ البلاغ على أن يصدر القرار مسببا من أحد أعضاء النيابة بدرجة محام عام على الأقل (المادة الأولى من القانون) ،ونظم المشرع طريق التظلم من هذا القرار بأن يكون للنائب العام وحده الذى خوله الحق، إما بإلغاء هذا القرار ورفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وإما بحفظ البلاغ وجعل قراره فى هذا الشأن نهائيا ،بمعنى أنه لايجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن (المادة الثانية من القانون) ،كما أكد المشرع أن المدعى فى هذه الدعوى - فى حالة رفعها - هو النيابة العامة وحدها وخولها كل ما للمدعى من حقوق وواجبات (مادة ٣) ،ومنع أى شخص ولو كان مقدم البلاغ التدخل فى الدعوى أو الطعن فى الحكم الصادر فيها (مادة ٤) ثم رسم طريق نظر الدعوى بأن يكون بحضور ممثل النيابة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها (مادة ٥) ،وبديهي أن تتحقق المحكمة من أن المدعى عليه قد تم إعلانه بالجلسة ،وإلا أجلت الدعوى لإعلانه ويفنى عن إعلانه حضوره بالجلسة وتوجيه النيابة العامة له طلباتها وأوجب على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها دون رسوم مايكون لديها من دعاوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية ،والتى لم يصدر فيها أى حكم إلى النيابة العامة بالحالة التى تكون عليها الدعوى (المادة ٦) ،وأخيرا نص المشرع على إلغاء كل ما يخالف أحكام هذا القانون (مادة ٧).

وقد سبق أن ذكرنا أن نصوص قانون الحسبة حتى يتضح ماإذا كان يتعارض مع القانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ أم لا ،لأن القانون الأخير صدر بعد صدور قانون الحسبة ،ونص على إلغاء كل ما يخالف أحكامه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

،فإذا تبين وجود تعارض بينهما ،فإن قانون الحسبة يصبح ملغيا وهو والعدم سواء، أما إذا لم يكن هناك تعارض بقى على حاله.

والملاحظ أنه ليس هناك ثمة تعارض بين قانون الحسبة رقم ٣ لسنة ١٩٩٦، والقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦، إذ أن القانون الأخير نظم الصفة فى رفع الدعوى وبين الشروط التى يتعين توافرها فيمن يرفعها ،وأتى بجزاء على مخالفة أحكامه ،فى حين أن قانون الحسبة خول النيابة العامة وحدها الحق فى رفع دعاوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية، فلكل منهما مجاله. (الديناصورى وعكاز - ص ١٦٤ وص ١٦٥).

**قانون تنظيم بعض إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الجديد رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ نص على عدم المساس باختصاص النيابة العامة برفع دعوى الحسبة:**

نصت المادة ٦ من قانون تنظيم إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على مايلى:

«مع عدم الإخلال باختصاص النيابة العامة برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة المنصوص عليه فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء فى مسائل الأحوال الشخصية ،إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب، كما يجوز لها أن تتدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية»، وهذا النص وإن كان قد خول للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء فى مسائل الأحوال الشخصية التى تتصل بالنظام العام أو الآداب ،إلا أنه حرص على أن يؤكد أن ذلك لايمس دعوى الحسبة ،ومؤدى ذلك أن تظل وحدها المختصة برفضها.

#### (٤) استثناء رابع:

##### الدعاوى التى ترفعها النيابة العامة:

للنيابة العامة رفع الدعوى لإزالة ما يخالف القانون، وفى الأحوال التى يجوز فيها ذلك قانوناً، كما هو الشأن بالنسبة لرفع دعوى الإفلاس من جانب النيابة ورغم انعدام مصلحة النيابة فى هذه الحالة إذ لا فائدة تعود عليها من ذلك ولا ضرر، إلا أن من حقها رفع الدعوى، على أساس نيابتها عن المجتمع ولكن بشرط وجود نص يجيز ذلك لها قانوناً. وقد نص قانون المرافعات الحالى أيضاً على أنه يجوز للنيابة العامة الطعن بالنقض لمصلحة القانون حيث لا يجوز ذلك للخصوم (مادة ٢٥٠ من قانون المرافعات) (عبدالباسط جمعى - ص ٣٥٤).

٩٩ - ثالثاً: يجب أن تكون المصلحة قائمة وحالة أى غير محتملة، اللهم إلا إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه:

نصت المادة الثالثة - محل التعليق - على أنه «لا تقبل أى دعوى، كما لا يقبل أى طلب أو دفع استناداً لأحكام هذا القانون، أو أى قانون آخر لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية وحالة وقائمة يقرها القانون. ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه.

وواضح من هذا النص أن الأصل هو أنه يشترط لقبول الدعوى أن تكون المصلحة فيها قائمة، ويقصد بذلك أن يكون حق رافع الدعوى أو المركز القانونى الذى يقصد حمايته برفع الدعوى قد وقع عليه اعتداء بالفعل، أن يكون الضرر الذى يسعى إلى دفعه أو إصلاحه قد وقع بالفعل، كأن يمتنع مدين عن الوفاء بالتزامه لدائن، بالرغم من حلول أجل

## مادتان ٣ و ٣ مكرر

الدين ، فيصرم الدائن من الانتفاع بمزايا حقه، ولذلك تقبل دعوى الدائن للمطالبة بدين حل أجله، أما قبل حلول الالتزام فلا تقبل الدعوى لأن المصلحة فيها ليست قائمة، ولو كان الدائن يتوقع امتناع المدين عن الوفاء بالالتزام عند حلول أجله، فالأصل في الدعاوى في نظامنا القانوني أنها دعاوى علاجية ترمى إلى دفع اعتداء وقع بالفعل أو إصلاح ضرر حصل فعلا.

واستثناء من هذا الأصل استثنى المشرع بعض الحالات ترفع فيها دعاوى لا تكون فيها المصلحة قائمة، وإنما محتملة فقط، بمعنى أن الضرر فيها لم يقع والاعتداء على حق رافع الدعوى لم يحصل بعد، وإنما هو محتمل الوقوع أو متوقع الحصول، فترفع الدعوى لا لدفع ضرر وقع بالفعل، وإنما لتوقى الضرر قبل وقوعه، ولذلك تسمى هذه الدعاوى بالدعاوى الوقائية.

ويتضح من نص المادة الثالثة - محل التعليق - أن المشرع جمع هذه الحالات في طائفتين: الأولى: يكون الغرض فيها من الدعوى الاحتياط لدفع ضرر محقق، الثانية: يكون الغرض فيها من الدعوى الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه.

**والطائفة الأولى:** يندرج تحتها دعاوى من أمثلتها: دعوى قطع النزاع: وصورة هذه الدعوى أن يشيع شخص ضد آخر مزاعم تتضمن الادعاء بحق للزاعم قبل المزعم ضده، فيرفع هذا الأخير دعوى مطالباً خصمه بإقامة الدليل على صحة ما يدعيه وإلا حكم بعدم أحقيته فيما يزعمه وامتنع عليه في المستقبل أن يرفع دعوى مطالباً به، كأن يدعى شخص أنه دائن لآخر فيرفع الآخر دعوى على الأول مطالباً إياه بإثبات حقه وإلا حكم بفساد زعمه وجرم من رفع الدعوى به فيما بعد.

ومن أمثلة الطائفة الأولى من الاستثناءات أيضاً بعض دعاوى تقرير الحقوق والمراكز القانونية: إذ من المقرر أن الدعوى بمجرد تقرير حق أو

مركز قانونى لم ينازع فيه، كالدعوى بطلب الحكم بصحة عقد لم ينازع أحد فى صحته، والدعوى بطلب تثبيت ملكية عين ضد شخص لا ينازع رافعها فى الملكية غير مقبولة، لأن وظيفة القضاء فض المنازعات، فحيث لا تكون هناك منازعة فإن العمل يخرج من وظيفة القضاء، وإنما يستثنى القضاء الفرنسى من هذه القاعدة دعاوى المطالبة ببطالان العقود والشروط الباطلة، فقد جرى على قبول دعوى الملتزم بمقتضى عقد باطل بطلب بطلان العقد قبل أن يطالبه العاقد الآخر بتنفيذ التزامه. كما جرى على قبول الدعوى ببطالان شرط باطل قبل أن يطالب أحد باحترام الشرط، كان يبادر الموصى له بوصية متضمنة شرطاً باطلاً، كشرط عدم الزواج، قبل أن ينازعه أحد فى حقه على المال الموصى به أو حقه فى الزواج، وكالدعوى التى يرفعها بائع محل تجارى ببطالان شرط وارد فى العقد يمنعه من فتح محل تجارى فى أى مكان، وفى أى وقت قبل أن يشرع هو فى فتح محل تجارى وقبل أن ينازعه المشتري فى حقه فى فتح المحل التجارى ويبرر الفقه ما جرى عليه من قبول هذه الدعاوى أن للمدعى فيها مصلحة قائمة فى الاطمئنان على حقوقه، بدلا من أن يبقى مهدداً فى حقوقه باحتمال المنازعة فيها (جلاسون - المرافعات - الجزء الأول - بند ١٢٧، محمد حامد فهمى - المرافعات ص ٣٦٤، رمزى سيف - بند ٩٠ ص ١٢٦ وص ١٢٧).

ومن أمثلة ذلك أيضا دعوى تقرير الجنسية وهى دعوى أصلية ترفع إلى القضاء، ويطلب فيها الحكم لشخص بتمتعه بجنسية معينة أو عدم تمتعه بها، وتكون الدعوى الأصلية بثبوت الجنسية أو الاعتراف بها مستقلة عن الطعن فى قرار إدارى، وعن أى نزاع آخر معروض على القضاء، فهذه الدعوى يرفعها شخص تكون جنسيته غير محققة يطلب فيها الحكم له بثبوت الجنسية التى يدعيها ليزيل كل شبهة حولها، فهى دعوى المصلحة فيها محتملة.

ومن أمثلة الطائفة الأولى من الاستثناءات أيضا: دعوى وقف الأعمال الجديدة: وهي إحدى دعاوى الحيازة الثلاث التي نص عليها القانون وصورتها أن يشرع شخص في عمل لو تم لأصبح تعرضاً لشخص آخر في حيازته لعقار، فيرفع الحائز دعوى على من شرع في العمل لمنعه من إتمامه، والمصلحة في هذه الدعوى محتملة لأن الضرر للحائز لم يحصل، وإنما الغرض منها تفادي وقوعه بتفادي التعرض قبل حصوله، ومع ذلك نص قانون المرافعات كما نص القانون المدني على قبولها.

ومن أمثلة ذلك أيضا: دعاوى المطالبة بالالتزامات المستقبلية: وقد سبق أن ذكرنا أنه لا تجوز المطالبة بحق لما يحل أجله لأن المصلحة في هذه الحالة لا تكون قائمة، وإنما يجري القضاء على جواز قبول الدعوى للمطالبة بحق لم يحل أجله بعد في العقود المستمرة إذا قصر المدين في الوفاء بما حل من التزامه على ألا ينفذ الحكم بالنسبة لما لم يحل إلا بعد حلول الأجل، فالقضاء يبيع للمؤجر أن يطلب الحكم على المستأجر بما حل من أجرة وإلزامه بما يحل من الأجرة في المستقبل إلى يوم النطق بالحكم أو إلى تاريخ لاحق كتاريخ التنفيذ أو الإخلاء، مع أن المصلحة بالنسبة للأجرة المستقبلية ليست قائمة لأن الضرر لم يقع بالفعل، ولكنه أصبح متوقع الحصول بدلالة الظروف المستفادة من تقصير المستأجر في الوفاء بما حل من الأجرة، فأصبح للمؤجر مصلحة محتملة تكفي لقبول الدعوى دفعا لهذا الضرر المحقق. ويؤيد هذا القضاء نص المادة ٣٨٥ من التقنين المدني الخاصة، بقطع التقادم، فيستفاد منها جواز صدور الحكم بالتزامات لا تستحق إلا بعد صدور الحكم (انظر مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني).

ومن أمثلة الطائفة الأولى من الاستثناءات أيضا: الدعوى الاستفهامية: وصورة هذه الدعوى أن يكون لشخص الخيار بين أمرين



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فى ميعاد حدده القانون، فيرفع آخر دعوى عليه أمام القضاء قبل انتهاء الميعاد مطالباً فيها بأن يحسد المدعى عليه موقفه بالإفصاح عن أى الأمرين يختار، ومثالها الدعوى التى يرفعها متعاقد مع قاصر بعد أن يبلغ القاصر مطالباً إياه بالإفصاح عما إذا كان يريد إجازة العقد أو إبطاله، ومع ذلك هناك إتجاه فى الفقه يذهب إلى أن هذه الدعوى غير مقبولة لأن فيها اعتداء على حق صاحب الخيار، فقد خوله القانون استعمال الخيار فى مدة معينة، ففى قبول الدعوى قبل انتهاء هذه المدة حرمان لصاحب الخيار من الأجل الذى أعطاه له القانون، وتنص المادتان ١١١، ١٤٠ من القانون المدنى على أن تصرفات ناقص الأهلية الدائرة بين النفع والضرر قابلة للإبطال لمصلحة ناقص الأهلية، ولناقص الأهلية خلال ثلاث سنوات من زوال نقص أهليته أن يجيز التصرف أو أن يبطله.

أما الطائفة الثانية: من الاستثناءات من شرط وجوب أن تكون المصلحة قائمة، فهى تشمل ما يسمى فى الاصطلاح الفقهي بدعاوى التحقيق الأصلية، أو دعاوى التحقيق المتعلقة بمنازعات مستقبلية، ويقصد بذلك الدعاوى التى يطلب فيها من القضاء إجراء تحقيق لإثبات واقعة للاستناد إليها فى نزاع مستقل، أو هدم دليل لمنع الاستناد إليه فى نزاع مستقبل، مثال ذلك الدعوى التى يرفعها صاحب حق لما يحل أجله مطالباً فيها بسماع شهادة شاهد للاستناد إليها عند المطالبة بحقه بعد حلول أجله. وقد تكون لصاحب الحق مصلحة فى سماع شهادة الشاهد الآن بدلاً من الانتظار حتى حلول أجل الحق والمطالبة به أمام القضاء، فقد يتوفى الشاهد عند رفع الدعوى بالحق فتفوت صاحبه فرصة الاستشهاد به، ويضيع حقه بسبب عجزه عن إثباته.

ومن أمثلة الطائفة الثانية من الاستثناءات، دعوى إثبات الحالة، وقد نظم المشرع هذه الدعوى فى المادتين ١٣٣، ١٣٤ من قانون الإثبات بنصه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

على أنه يجوز لمن يخشى ضياع معالم واقعة معينة يحتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء أن يطلب في مواجهة ذوى الشأن، وبالطريقة المعتادة من قاضى الأمور المستعجلة الانتقال للمعاينة، أو ندب خبير للانتقال والمعاينة وسماع الشهود بغير يمين.

ومن أمثلتها أيضاً: دعوى تحقيق الخطوط الأصلية وصورة هذه الدعوى أن يكون بيد شخص محرر غير رسمى مثبت لحق لما يحل أجل المطالبة به بعد، فيرفع من بيده المحرر دعوى أمام المحكمة مطالبا فيها لا بالحق، لأنه لا تجوز المطالبة به لعدم حلول أجله، بل على من يشهد عليه المحرر ليقر بصحة المحرر أى بأنه كتبه بخطه أو وقع عليه بإمضائه أو ختمه أو بصمة إصبعه (مادة ٤٥ من قانون الإثبات).

وأيضاً من أمثلة الطائفة الثانية من الاستثناءات من شرط أن تكون المصلحة قائمة، دعوى التزوير الأصلية التى يجيزها القانون بنص المادة ٥٩ من قانون الإثبات لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده المحرر، ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره.

وجدير بالذكر أنه استثناء من شرط المصلحة القائمة يجوز الاستشكال فى تنفيذ الأحكام، أو الأوامر على العرائض، أو أوامر الأداء أو السندات الرسمية قبل الشروع فى التنفيذ وذلك بنص القانون.

١٠٠ - ينبغى ملاحظة أن نص المادة ٣ مكرر مرافعات المضافة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ قد تضمن استثناءين آخرين من المادة ٣ بجميع فقراتها الأولى هو الدعاوى التى أباح المشرع للنيابة العامة فى بعض الحالات الحق فى رفعها أو التدخل فيها لحماية المصلحة العامة، وحفاظاً على النظام العام أو الآداب كالدعوى بطلب إشهار إفلاس التاجر طبقاً للمادة ١٩٦ من القانون التجارى وكنتدخل النيابة العامة لحماية عديمى الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٨٩

مرافعات والدعاوى التى ترى النيابة العامة التدخل فيها لتعلقها بالنظام العام طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة الأخيرة، وفى حالة الصلح الرافى من الإفلاس المنصوص عليه فى الفقرة الخامسة من ذات المادة ودعوى الحسبة فى الأحوال الشخصية التى خص المشرع النيابة العامة وحدها برفعها طبقاً للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦، كما أن هناك استثناء آخر هو ما نصت عليه المادة ٣ مكرراً من القانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ بعدم سريان حكم المادة ٣ على الأحوال التى يجيز فيها القانون رفع الدعوى أو الطعن أو التظلم من غير صاحب الحق فى رفعه حماية لمصلحة شخصية يقرها، والأمثلة على مثل هذه الدعاوى، الدعوى غير المباشرة وهى التى يرفعها الدائن للمطالبة بحقوق مدينه دون أن ينييه فى ذلك، فقد فرض المشرع هذه النيابة على المدين فى المادتين ٢٣٥، ٢٣٦ من القانون المدنى مراعاة لمصلحة الدائن ضد مدينه الذى يتقاعس عن المطالبة بحقوقه قصداً أو إهمالاً، وكالدعاوى التى ترفعها النقابة للدفاع عن المصالح المشتركة، أو عن المهنة التى تمثلها، وعلى ذلك يكون لنقابة المحامين الحق فى رفع الدعوى ضد الشخص الذى يقذف فى حق مهنة المحاماة أو يحقر من شأنها، كما يجوز لنقابة الأطباء رفع الدعوى ضد الشخص الذى يمارس مهنة الطب دون أن تتوافر فيه الشروط التى نص عليها القانون، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات، فيجوز لها رفع الدعوى حماية للمهنة أو للغرض الذى أنشئت من أجله (الديناصورى وعكاز ص ٤٥ وص ٤٦).

ويتعين ملاحظة أنه لايجوز الخلط بين المصلحة بخصائصها السالفة الذكر، والحق الذى تقام الدعوى لحمايته - وإلا كان فى ذلك خلط بين موضوع الدعوى وشرط قبولها - إذ المصلحة تتناول وجود الحق فى مباشرة الدعوى أو عدم وجوده بصرف النظر عن وجود الحق الذى تقام الدعوى لتقريره أو حمايته (عبد المنعم الشرقاوى - المرافعات - ص ٤٢،

نقض ١٨/١١/١٩٦٥)، ولا يلزم ثبوت الحق لتوافر المصلحة، بل يكفي أن تكون للخصم شبهة حق.

وقد تتوافر المصلحة في الدعوى ولو أقر المدعى عليه بالحق المدعى به، وعلة ذلك أن الدائن قد يكون في حاجة إلى حكم يستطيع التنفيذ به ليجبر المدين على الوفاء بما التزم به.

١٠١ - مدى اشتراط استمرار توافر المصلحة من رفع الدعوى إلى حين الفصل فيها: وفقا للمادة الثالثة المعدلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ يشترط استمرار توافر المصلحة عند رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها؛ والاتجاه الحديث لقضاء محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا قبل صدور هذا القانون هو ضرورة استمرار توافر المصلحة لحين صدور الحكم في الدعوى؛ ثمة خلاف في الفقه والقضاء حول حالة ما إذا توافرت المصلحة عند رفع الدعوى، ثم زالت بعدئذ وقبل صدور حكم فيها، فقد اتجه رأى إلى أنه يكفي تحقق المصلحة وقت رفع الدعوى أو الطعن، ولا يحول دون قبول الدعوى أو الطعن زوالها بعد ذلك، وإنما على المحكمة أن تبحث الدعوى في ضوء الوضع الجديد الذي قد يتصل بصميم الموضوع ( أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠١ و ص ١٠٢).

وقد جرى قضاء المحاكم الإدارية قديما على الحكم في هذه الحالة بانتفاء الخصومة لابعدم قبول الدعوى (حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٤/١١/١٩٥٦ - المجموعة ٢ ص ٩١)، كما أصدرت محكمة النقض حكما تتجه فيه إلى ذلك، فقد قضت بأنه يكفي تحقق المصلحة وقت رفع الدعوى أو الطعن ولا يحول دون قبولهما زوال المصلحة بعد ذلك. (نقض ٤/٢/١٩٨٥ - الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٩ قضائية).

بينما اتجه رأى آخر نرجحه إلى أنه إذا زالت المصلحة بعد إقامة الدعوى فإنه يجب الحكم بعدم قبول الدعوى على اعتبار أن المصلحة يتعين أن تتوافر لقبول الدعوى ليس فى بدء النزاع فحسب وإنما فى جميع مراحلها (عبد المنعم الشرقاوى - نظرية المصلحة فى الدعوى - رسالة الدكتوراه - بند ٢٧٤، ونقض ١٢/١٤/١٩٥٠ السنة ٢ ص ١٦٢، وأيضا نقض ١٩٨٦/١/٢٦ - طعن رقم ١٦٤ لسنة ٥١ قضائية، وحكم محكمة القضاء الإدارى فى ٢١/٣/١٩٥٧ السنة ١١ ص ٢٩٣ وحكمها فى ١٨/١/١٩٥٥ السنة ٩ - ص ٢٤٤)، وقد أخذت المحكمة الدستورية العليا فى أحدث أحكامها بهذا الرأى القائل بضرورة توافر المصلحة حتى صدور حكم فى الدعوى. (انظر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٥/٥/١٩٩٣ - فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ قضائية، وحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٥/٥/١٩٩٣، فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ قضائية، وسوف نشير إليهما تفصيلا فى نهاية تعليقنا فى هذه المادة).

ولاشك أن الاتجاه الثانى القائل بضرورة توافر المصلحة فى بداية رفع الدعوى، وحتى صدور حكم فيها هو الجدير بالتأييد لأن المصلحة مناط الدعوى ولا دعوى بغير مصلحة، فإذا زالت المصلحة التى استهدفها الطاعن من دعواه قبل صدور الحكم فى الطعن، فإنه يجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى أو الطعن لزوال المصلحة، ولكن نظراً لعدم تعلق شرط المصلحة بالنظام العام، فإنه يشترط لعدم قبول الدعوى أو الطعن فى هذه الحالة أن يدفع المدعى عليه أو المطعون ضده بانتفاء المصلحة.

وقد قلنا فى الطبعة السابقة من هذا المؤلف أنه مع ذلك ثمة تحفظ لنا على اتجاه المحكمة الدستورية العليا فى هذا الصدد، فإذا كنا نؤيد الاتجاه القائل بضرورة استمرار توافر المصلحة حتى صدور حكم فى

لدعوى أمام القضاء المدنى وهو يحكم علاقات خاصة للأفراد إلا أننا لا نؤيد ذلك أمام القضاء الدستورى نظراً لطبيعة الدعوى الدستورية وما تثيره من شك فى دستورية القانون المطعون بعدم دستوريته ومن ثم تتطلب المصلحة العامة استمرار نظر المحكمة الدستورية فى الدعوى بحسم مسألة دستورية القانون حتى لو انتفت المصلحة الخاصة للأفراد أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا، ويمكننا القول أن ثمة مصلحة عامة للمجتمع فى هذه الحالة تستلزم فصل المحكمة الدستورية فى مسألة دستورية القانون، وما نقول به يزيد من فاعلية دور المحكمة الدستورية العليا إذ ليس من المنطقى ألا تقوم المحكمة الدستورية العليا بدورها بحجة عدم استمرار توافر شروط قبول الدعوى التى ينص عليها قانون المرافعات، لأن هذه الحجة تتناقض مع طبيعة الدعوى الدستورية ذاتها، بل الحق أنها حجة تتناقض وقانون المحكمة الدستورية العليا الذى لم يستلزم ضرورة تطبيق قواعد المرافعات دائماً، بل تحفظ على ذلك بضرورة مراعاة طبيعة اختصاص المحكمة الدستورية العليا، فقد نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمحكمة الدستورية العليا، على أنه «فيما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل، تسرى على قرارات الإحالة والدعوى والطلبات التى تقدم إلى المحكمة الأحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها». ولكن بعد تعديل المادة الثالثة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، فإنه من الناحية العملية لم يعد لهذا التحفظ محل، إذ تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن (تقضى المحكمة من تلقاء نفسها، فى أى حال تكون عليها الدعوى بعدم القبول فى حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين)، وهذا يعنى أن شرط المصلحة من النظام العام ويجب توافره منذ رفع الدعوى إلى حين صدور الحكم فيها، ولذلك فإن زوال المصلحة فى الدعوى بعد إقامتها أو فى

الطعن بعد رفعه يوجب على المحكمة أن تقضى بعدم القبول في كل منهما ولو لم يدفع به أحد من الخصوم، إذ أن مؤدى اعتبار الصفة من النظام العام يقتضى أن تظل المصلحة في الدعوى أو الطعن قائمة حتى صدور حكم فيها، وذلك لأن القاعدة هي أن النظام العام يسمو على مصالح الأفراد الخاصة.

وعلى أية حال فإن هذا التحفظ يتفق وطبيعة الدعوى الدستورية، ولذلك يمكن للمحكمة الدستورية العليا النظر في عدم إعمال المادة الثالثة مرافعات في هذا الصدد لتناقضه مع طبيعة الدعوى الدستورية.

١٠٢ - مدى تعلق شرط المصلحة وشرط الصفة بالنظام العام: وفقاً للمادة ٣ معدلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، فإن شرط المصلحة وشرط الصفة يتعلقان بالنظام العام: قلنا في الطبعة السابقة من هذا المؤلف أنه في ظل قانون المرافعات السابق الملغى اختلف الفقه والقضاء حول ما إذا كانت المصلحة بمقوماتها بما فيها الصفة من النظام العام فذهب رأى إلى أنها متعلقة بالنظام العام فمادام الدليل قد قام أمام المحكمة على أن المدعى لامصلحة له في رفع الدعوى أو لاصفة له في ذلك تعين عليها أن تقضى بعدم قبولها من تلقاء نفسها دون حاجة إلى إثارة دفع بذلك أمامها حتى ولو اتفق الطرفان على السير في الدعوى بحالتها واستندوا في ذلك إلى أنه من العبث أن ترفع أمام المحكمة دعاوى لامصلحة لأصحابها في رفعها أو لاصفة لهم فيها ولن تكون ذات قيمة أو حجية على أصحاب الصفة الحقيقية ورفع هذا العبث من النظام العام، إذ أن القضاء كسلطة من سلطات الدولة شرع للفصل في الخصومات ذات النتائج المرجوة ولأجل لتعطيله برفع خصومات عديمة الجدوى لانعدام المصلحة أو صدور أحكام عديمة الحجية لانعدام الصفة (مدونة

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الفقه والقضاء - أحمد أبو الوفا ونصر الدين كامل وعبد العزيز يوسف الجزء الأول ص ٢٠٢) وذهب رأى آخر إلى أن المصلحة بمقوماتها بما فيها الصفة ليست متعلقة بالنظام العام، وبالتالي لايجوز للمحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لإنقضاء الصفة ما لم يدفع أحد الخصوم بذلك، إذ لايجوز لها التعرض لها من تلقاء نفسها، وقد أخذت محكمة النقض بالرأى الأخير واستقرت في أحكامها على ذلك كما حسم قانون المرافعات الجديد الحالي هذا الخلاف إذا نصت الفقرة الثانية من المادة ١١٥ مرافعات على أنه - إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المدعى عليه قائما على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة - وهذا النص لم يكتف بتقرير أن الصفة ليست من النظام العام، بل أوجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى وتكلف المدعى باختصاص ذى الصفة ومقتضى ذلك أن المحكمة لايجوز لها من تلقاء نفسها ولا بدفع من الخصم أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة، وسوف نعود لتوضيح ذلك عند تعليقنا على المادة ١١٥ مرافعات.

ولكن بعد تعديل المادة الثالثة مرافعات أصبح شرط المصلحة من النظام العام، وكذلك أصبح شرط الصفة من النظام العام، إذ نص المادة الثالثة المعدل جاء قاطع الدلالة على أن شرط المصلحة وشرط الصفة من النظام العام بما أوجبه على المحكمة في الفقرة الثالثة من المادة ٢ بأن تقضى من تلقاء نفسها، وفي أية حالة تكون عليها الدعوى بعدم القبول في حالة عدم توافر شروط المصلحة والتي اشترط فيها في الفقرة الأولى من ذات المادة بأن تكون شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون ويترتب على ذلك النتائج الآتية:

أولاً: لايجوز اتفاق الخصوم على عدم المنازعة في صفات بعضهم في الدعوى.

ثانياً: يجوز لأى من الخصوم إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها



### مانتان ٣ و ٣ مكرر

من غير ذى صفة، أو على غير ذى صفة سواء كان مدعى أو مدعى عليه مدخلاً فى الدعوى أو متدخلاً فيها.

ثالثاً : يجوز إبداء الدفع أمام جميع درجات المحاكم، فيجوز التحدى به أمام محكمة الدرجة الثانية حتى لو كان الخصم قد فاته التحدث عنه أمام محكمة الدرجة الأولى، بل أكثر من هذا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

رابعاً : يتعين على النيابة سواء كانت خصماً أصلياً فى الدعوى أو تدخلت لطرف منضم أن تتمسك بهذا الدفع ولو لم يدفع به أحد من الخصوم.

خامساً : يجوز الإدلاء بالدفع فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو بعد صدور حكم فرعى أو فى شق من الموضوع حتى لو أصبح هذا الحكم أو ذاك غير قابل للطعن.

سادساً : يتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو أغفل الخصوم أو النيابة التمسك به.

سابعاً : يجب على محكمة النقض أن تعمل هذا الدفع من تلقاء نفسها حتى لو أغفل الخصوم التمسك به أمام محكمة الموضوع.

(الدیناصورى وعكاز - التعليق الطبعة التاسعة ص ٤٠ و ص ٤١).

١٠٣ - ويلاحظ أنه إذا توفى أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى ولم يختصم من حل محله، فإنه لا يجوز لغير خلفائه الدفع ببطلان الإجراءات اللاحقة، أو الحكم الصادر لأنه بطلان نسبي غير أنه غالباً ما تكون الصفة أو المصلحة مرتبطين بالحق ذاته ارتباطاً وثيقاً.

فانتقائهما يؤدي إلى رفض الدعوى عادة من الناحية الموضوعية إذا لم يدفع فيهما بعدم القبول (الدناصورى وعكاز ص ٢٥ وص ٢٦).

### شرط الصفة فى الدعوى:

١٠٤ - سبق أن أوضحنا عند تعرضنا لشرط المصلحة الشخصية المباشرة، أن ذكرنا أن من الفقهاء من يرى أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة هو ذاته شرط الصفة فى الدعوى، وقلنا أنه ينبغي التمييز بين فرضين:

فرض أول: يكون فيه رافع الدعوى هو صاحب الحق نفسه، وفى هذا الفرض يمتزج الصفة بالمصلحة الشخصية المباشرة.

وفرض ثانى: أن يكون رافع الدعوى شخصا آخر غير صاحب الحق، ولكنه يرفعها باعتباره نائبا عن صاحب الحق، وفى هذا الفرض تتسميز الصفة عن المصلحة الشخصية، إذ أن المدعى يجب أن تثبت صفته فى تمثيل ذلك الغير الذى ترفع الدعوى باسمه، ومثال ذلك أن يكون المدعى وصيا على قاصر، أو أن يكون مديراً لشركة أو نائبا عن شخص معنوى. فالصفة شرط لقبول الدعوى، وهو شرط مستقل عن شرط المصلحة، ولكن أحيانا يمتزج به إذا كان رافع الدعوى هو صاحب الحق نفسه.

وينبغى أن تتوافر الصفة فى المدعى وفى المدعى عليه، فيجب أن يكون للمدعى صفة فى رفع دعواه بأن يكون هو صاحب الحق أو ممثله القانونى، كما يجب أن يكون للمدعى عليه صفة فى أن توجه إليه الدعوى بأن يكون هو الطرف السلبي فى الحق.

والأصل أن يكون المدعى هو صاحب الحق أو المركز القانونى المدعى (نقض ١٩٦٦/١٢/٢٩ - السنة ١٧ - ص ٢٠١٦)، ولكن القانون قد يعترف بالصفة فى الدعوى لشخص آخر، وقد يسمح لشخص آخر أن يمثل المدعى أو المدعى عليه فى

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الدعوى، كما قد يعترف القانون لأشخاص أو هيئات بالصفة فى الدعوى دفاعا عن مصلحة جماعية أو مصلحة عامة، ومن أمثلة ذلك ما مضت الإشارة إليه فيما تقدم من دعاوى النقابات والجمعيات ودعاوى النيابة العامة ودعاوى الحسبة.

١٠٥ - إذن توافر الصفة شرط لازم لقبول الطلب أو الدفع، إذ لا يتصور أن يدلى بهذا وذاك شخص لاشأن له بالأمر، ويحدد الصفة فى الطلب القانون الموضوعى، فمثلا الصفة اللازمة لرافع الدعوى بطلب بطلان تصرف المورث هى أن يكون وارثا ولا تنشأ له حقوق على التركة إلا بعد وفاة مورثه (نقض ١٩٣٧/١١/٢٨، مجموعة القواعد القانونية ٢ ص ٨٤، وانظر مستعجل القاهرة ١٩٥٠/١/٢٤ - منشور فى المحاماة ٣١، ص ٨١٥، ونقض ١٩٥٥/٧/٧، الطعن رقم ٤٠ سنة ٢١ قضائية)، والصفة اللازمة لرافع دعوى الحيابة هى أن يكون حائزا وفق ما يقرره القانون المدنى، والصفة اللازمة لرافع الدعوى بعدم نفاذ تصرف المدينين هى أن يكون دائنا وفق ما يقرره القانون المدنى ... الخ. ويحدد الصفة فيمن يرفع عليه الطلب القانون الموضوعى أيضا.

ويحدد الصفة فى الدفع قانون المرافعات، لأن الدفع يعد بمثابة رد على طلب، فلا يتمسك به إلا من وجه إليه أو من يمثله، كما يحدد قانون المرافعات الصفة، فيمن يتمسك عليه الدفع.

أما الطعن، فيشترك فى تحديد الصفة فيمن يرفعه وفيمن يرفع عليه كل من القانون الموضوعى وقانون المرافعات، وفق ما سوف ندرسه عند التعليق على النصوص المتصلة بالطعن.

وإذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا كالحكومة والشركات والوقف تثبت الصفة فى الخاصمة لمن يمثله طبقا لنصوص القوانين أو عقود التأسيس أو حجة الوقف.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

والبحث في صفة الخصوم أمر لازم ويعد مسألة أولية مؤقتة يتعين الفصل فيها أولاً قبل الحكم في الدعوى المستعجلة ولاتتقيد به المحكمة الموضوعية على أى حال (استئناف مصر ١٦/٥/١٩٥٠، المحاماة ٣١ ص ٥٥٧، ومستعجل مصر ٢٠/٣/١٩٤٠، المحاماة ٢٠ ص ١٢٣٢، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧ وص ٩٨).

١٠٦ - جواز الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط ألا يستلزم الفصل فيها بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع:

من المقرر كما سبق أن ذكرنا أن الصفة أصبحت من النظام العام وكان مؤدى ذلك أنه يجوز الدفع بانتفاءها لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أن محكمة النقض وضعت شرطاً لذلك هو ألا يستلزم الفصل فيها بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى، كما إذا تنازع شخصان أمام محكمة النقض لأول مرة على ملكية عقار، وكان الفصل في الدفع يستلزم بحث الملكية وهو عنصر واقعي لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن الدفع في هذه الحالة يكون غير مقبول.

(نقض ٣٠/١١/١٩٩٩، طعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ ق)

١٠٧ - رفع الدعوى من غير صاحب الصفة، أو على من ليس له

صفة فيها يترتب عليه انعدام الخصومة،

من المقرر كما سبق أن رددنا أن الصفة في الدعوى شرط لازم وضرورى لقبولها والاستمرار في موضوعها ولاتستقيم بدونها، مما يتعين معه أن ترفع ممن وعلى من له صفة فيها وإلا كانت معدومة، فإذا

أقام المدعى الدعوى ضد شخص بلغ سن الرشد واختصمه فى شخص الولي الطبيعى عليه، أو أقام الدعوى ضد قاصر ووجه الخصومة إلى شخصه دون وليه الطبيعى أو الوصى عليه كان تمثيل هذا وذلك فى الخصومة غير صحيح واعتبرت الخصومة معدومة.

وكذلك الشأن إذا أقام شخص دعوى بزعم أنه يمثل المدعى حالة أن ذلك غير صحيح فإن الخصومة فى هذه الحالة أيضاً تعتبر معدومة. (الديناصورى وعكاز - ص ١٦٦ وص ١٦٧).

#### ١٠٨- التفرقة بين الصفة وسلطة الوكيل فى الحضور عن الخصم:

يلاحظ أن المنازعة فى الصفة تكون على صورة دفع بعدم القبول، بينما المنازعة فى سلطة الوكيل فى الحضور تطبق بشأنها القواعد العامة فى حضور الخصوم وغيابهم، فمثلاً إذا رفعت الدعوى من صاحب الصفة، ثم حضر وكيله بالجلسة وأثار خصمه اعتراضاً حول التوكيل وأحقية الوكيل فى الحضور بمقتضاه فهذا النزاع لا يعتبر نزاعاً فى الصفة وإنما نزاع فى سلطة الوكيل فى الحضور عن الأصل أمام المحكمة (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٤٣٢).

#### ١٠٩- لا يجوز اختصام الوكيل فى الأعمال التى وكل فيها:

من المقرر وفقاً لنص المادة ٦٩٩ من القانون المدنى أن مايجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها إنما هى لحساب الأصل فإذا باشر إجراء معيناً، سواء كان من أعمال الإدارة أو التصرف، فلا يجوز مقاضاته عن هذا الإجراء وإنما توجه الخصومة للموكل، اللهم إلا إذا كان الوكيل مفوضاً فى إجراء هذا التصرف.

**١١٠. جواز اختصاص القاصر المأذون له بالإدارة فيما يتعلق بأعمال الإدارة التي أذن له بها؛**

من المقرر طبقاً لنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون الولاية على المال أنه يجوز للقاصر الذي بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً أن يحصل على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بالتصريح له بأن يحصل على أمواله كلها أو بعضها لإدارتها، ويجوز له أعمال الإدارة عدا الإستثناءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ على سبيل الحصر، فإذا حصل على هذا الإذن فإنه يجوز إختصامه فيما يتعلق بإدارة الأموال المأذون له بإدارتها.

كذلك يجوز له أن يرفع دعوى للمطالبة بحقوق الإدارة الناشئة عن هذه الأموال دون الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية.

**١١١. اختصاص الشريك على الشيوع الذي يتولى إدارة المال الشائع في أعمال الإدارة الخاصة بهذا المال؛**

نص المشرع في المادة ٨٢٨/٣ من القانون المدني على أنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم، ولما كانت المطالبة بالأجرة عمل من أعمال الإدارة، فإنه يجوز لهذا الشريك الذي يتولى الإدارة أن يطالب مستأجر العقار بأجرته كلها، كما يجوز للمستأجر أن يرفع عليه دعوى بطلب تحرير عقد الإيجار أو تسليمه العقار أو إجراء الإصلاحات الضرورية والعاجلة التي يلزم بها في العين أو بتخفيض الإيجار وكل ما شابه ذلك.

١١٢- ويلاحظ أنه في الحالة التي يكون فيها الحق متعدد الأطراف سواء كان ذلك في جانب المدعين أو المدعى عليهم فإن البحث يندق فيمن

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

له صفة فى الدعوى وهل يلزم اختصاص جميع الأطراف أم يكفى واحداً منهم، وفى هذه الصورة يتعين التفرقة بين ما إذا كان المشرع قد نص على طريقة الاختصاص أم لا، فإذا كان قد نص عليها كما هو الشأن فى تضامن الدائنين، فقد بينت المادة ٢٨٠ مدنى أنه يجوز لائى منهم الحق فى رفع الدعوى وحينئذ يتبع هذا الإجراء، أما إذا لم يتناول المشرع هذا الأمر فإن الشراح يفرقون بين دعوى الإلزام وهى التى ترد على حق فى أداء والدعاوى المقررة أو المنشئة، فبالنسبة للطائفة الأولى فإنها يجوز أن ترفع من طرف واحد أو ضد طرف واحد لأنها بطبيعتها لا ترتب أثراً إلا فى مواجهة أطراف الدعوى، أما إذا كانت الدعوى مقررة أو منشئة تتعلق برابطة قانونية واحدة، فإنها لايجوز أن تكون إلا بين جميع أطراف هذه الرابطة لأن ما يوجد كرابطة أو مركز قانونى واحد لا يمكن تأكيده أو تغييره إلا فى مواجهة جميع أطرافه، مثال ذلك دعوى الشفعة إذ يتعين رفعها على البائع والمشتري، فإذا رفعت على أحدهما دون الآخر كانت غير مقبولة.

### ١١٣- تمثيل الوارث لباقي الورثة:

يعتبر الوارث ممثلاً لباقي الورثة فيما ينفعهم فقط، عملاً بقواعد عدم قابلية الالتزام للانقسام، باعتبار التزام المورث غير قابل للتجزئة، اللهم إلا إذا كان الوارث موكلاً من قبل الباقيين فى تمثيلهم، فيكون الحكم الصادر فى الدعوى حجة لهم وحجة عليهم، كل هذا مع افتراض عدم مطالبة الوراث إلا فى حدود نصيبه من الميراث (أحمد أبوالوفا رقم ١٧٧ وما يليه، نظرية الأحكام رقم ٣٩٢ وما يليه).

وبالنسبة للقضايا التى ترفع من التركة أو عليها فإنه من المقرر وفقاً للقاعدة الشرعية أن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة فى الدعاوى

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

التي ترفع منها أو عليها، وذلك بشرط أن يكون الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوبا في مواجهة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها.

(نقض ١٢/٢٢/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ١٠٧٩).

كذلك فإنه من المقرر أن الوارث لا يتصل أى حق له بأموال التركة ولا يمثلها ما دامت التصفية قائمة، وذلك عملا بالمواد ٨٨٤، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١ من القانون المدنى.

(نقض ١٢/١٥/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ١٢٥٠).

### ١١٤- تحقق الصفة بعد رفع الدعوى أو زوالها بعدئذ:

إذا زال العيب الذى كان يشوب الصفة بعد رفع الدعوى وقبل الحكم فيها فإن الدعوى تقبل، وذلك لأن قاعدة وجوب نظر الدعوى بالحالة التي كانت عليها وقت رفعها قاعدة مقررة لمصلحة المدعى حتى لا يضار من ببطء الإجراءات أو من مشاكسة خصمه، فلا يجوز الاحتجاج بالقاعدة في مواجهته، كما أنه ليس من العدالة أن يقضى بعدم قبول دعوى يمكن لصاحبها أن يرفعها في نفس الوقت وب نفس الحالة التي كانت عليها وقت صدور الحكم بعدم القبول. ويستوى في ذلك أن يكون العيب الذى يشوب الصفة متصلا بالمدعى أو بالمدعى عليه، كما يستوى أن يكون زوال العيب قد جاء قبل إثارة الدفع بعدم القبول أم بعد إثارته لنفس الاعتبار المتقدم (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٩ و ص ١٠١ وقارن عبد المنعم الشرقاوى - نظرية المصلحة في الدعوى رقم ٣٧٤).

هذا ويلاحظ أنه يفترض في كل ما تقدم ألا يكون المشرع قد حدد ميعادا معينا لرفع الدعوى، فإذا كان المشرع قد حدد ميعادا لرفعها وجب أن يحصل زوال العيب قبل انقضاء هذا الميعاد.



وتتبع ذات القواعد المتقدمة فى حالة رفع الدعوى من ناقص الأهلية أو فعها عليه، متى تدخل وليه أو وصيه قبل الحكم فيها.  
وإذا زالت الصفة بعد إقامة الدعوى فإن هذا يؤدى إلى انقطاع الخصومة، عملا بقواعد انقطاع الخصومة، ولا يؤدى إلى الحكم بعدم قبول الدعوى.  
وإذا رفع المدعى الدعوى دون أن تكون له صفة فى رفعها إلا أنه اكتسب الصفة أثناء الدعوى، فإنه يترتب على ذلك زوال العيب، وتنتفى مصلحة المدعى عليه فى التمسك بالدفع بعدم القبول كما سبق أن ذكرنا فيما تقدم، ويجوز أن يكون السند الذى يعتمد عليه الخصم فى ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مغايرا لسنده أمام محكمة أول درجة لأنه يجوز التمسك بسبب جديد أمام محكمة الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حالة عملا بالمادة ٢٢٥ مرافعات.

إذن بالنسبة للحالة التى لم يكن للمدعى صفة فى رفع الدعوى وقت رفعها إلا أنه اكتسبها أثناء نظر الدعوى، فكان المستقر عليه قبل التعديل فى الفقه والقضاء بأنه يزول العيب الذى شاب الدعوى بشرط أن يكون المدعى قد راعى المواعيد والإجراءات، فقد قضت محكمة النقض أنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن للمدعى صفة فى رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه الصفة أثناء نظر الدعوى مراعىً للمواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون، فإن العيب الذى شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصيح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لأثارها منذ بدايتها ولا تكون للمدعى عليه مصلحة فى التمسك بهذا الدفع.

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥، مجموعة المكتب الفنى سنة ٢٤ ص ١٠٨).

واستطرت على هذا المبدأ فى احكامها التالية.

(نقض ١٩٨٩/٥/٢٩، طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٥٨ قضائية، ١٩٩١/٣/٢٨ -

طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٥٥ قضائية)

وذهب البعض إلى أبعاد من ذلك فىرى إعمال نفس المبدأ سواء كان زوال العيب قد حدث قبل التمسك بالدفع أم بعد ذلك. (أحمد أبو الوفا -

### مادتان ٣ و ٢ مكرر

المرافعات المدنية والتجارية بند (١١٥). ويثور التساؤل عن أثر التعديل الذى أدخل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، على هذا المبدأ، الراجح هو أن المبدأ السابق يظل سارياً فى ظل التعديل الجديد وذلك إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات التى نصت على أن لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وحكم هذه الفقرة تمنع عند تحقق الغاية الحكم بالبطلان ولو كان متعلقاً بالنظام العام، إذ فى هذه الحالة الأخيرة يكون تحقق الغاية دليلاً على عدم المساس بالنظام العام، ولا يجوز التحدى بالمادة ٢١ فى هذا المجال لأن أعمالها يفترض قيام موجب البطلان وعدم تحقق الغاية لأنه إذا تحققت الغاية امتنع الحكم بالبطلان سواء كان متعلقاً بالنظام العام أو غير متعلق به (راجع نظرية البطلان فتحى والى ص ٧٩٩ الجزء الأول، كمال عبد العزيز، طبعة سنة ٩٥ ص ٢٥٤) ولا ينال من هذه النظر ما استقر عليه قضاء محكمة النقض، من أنه يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالبطلان المتعلق بالنظام العام لأن ذلك مشروط ألا يكون هذا البطلان قد زال وتحققت الغاية منه. (الدينا صورى وعكاز - ص ٤١ و ص ٤٢).

ويلاحظ أن زوال العيب الذى شاب الدعوى منذ بدايتها لاكتساب المدعى الصفة أثناء نظر الدعوى مشروط - ومن باب أولى - فى ظل النص الجديد أن يتم فى الميعاد المقرر، وأن يكون قد راعى المواعيد والإجراءات، وألا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعوى أو الطعن وبمدد التقادم. أما إذا كانت المواعيد التى أوجبها القانون قد انتهت أو كانت الإجراءات لم تتبع فإن العيب لا يزول. (الدينا صورى وعكاز - الإشارة السابقة).

وفى حالة ما إذا تبين للمدعى بعد رفع الدعوى أن من اختصمه ليس هو صاحب الصفة الحقيقي وصحح دعواه باختصامه فإن هذا الإجراء لا يصح

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

إلا إذا تم في الميعاد المقرر وألا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى وبعدم التقادم، فإذا أقام المضرور دعوى تعويض ضد شخص بزعم أنه المسئول عن الضرر، وكان ذلك قبل موعد تقادم الدعوى، ولما تبين له عدم صحة ذلك ادخل المسئول إلا أن ذلك لم يتم إلا بعد انقضاء مدة التقادم، فإن المحكمة تقضى بالتقادم إذا دفع المسئول بذلك لأنه ليس من النظام العام.

وإذا أقام الشفيع دعوى الشفعة في الميعاد واختصم بعض المشتريين ولم يختصم الباقيين إلا بعد فوات الميعاد المقرر فدفعوا بسقوط الحق في الشفعة أجابتهم المحكمة لطلبهم.

وإذا أقام المدعى دعواه على غير ذي صفة، وقضت المحكمة بعدم قبولها بسبب ذلك سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع من المدعى عليه فإن حجية هذا الحكم تنحصر في حدود ذات الخصومة التي صدر فيها ولا تمنع المدعى من أن يقيم دعوى جديدة ضد صاحب الصفة ولا يصح له في هذه الحالة أن يدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. (البيضاصورى وعكاز ص ٤٢ وص ٤٣).

١١٥ - إذا دفع أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى وقضت المحكمة بقبول الدفع، فإنه لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء الحكم وقبول الدعوى أن تعيدها لمحكمة أول درجة لأن قضاء محكمة أول درجة بقبول الدفع قد استنفذت به ولايتها لأنه دفع موضوعي.

(نقض ١٩٧٠/١/٧ سنة ٢١ ص ١٨).

١١٦ - كذلك إذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطالان حكم أول درجة لصنوده على غير ذي صفة، فإنه يتعين عليها المضى في نظر الدعوى قبل صاحب الصفة الحقيقي دون إعادتها للمحكمة الابتدائية لاستنفاد ولايتها فيها.

(نقض ١٩٧١/٥/٢٧ سنة ٢٢ ص ٧٠٢).

١١٧ - ومن المقرر أن الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته فهو صاحب الصفة في رفع الدعوى (نقض ١٩٦٨/٥/١٤ سنة ١٩ ص ١٤٠).

## مادتان ٣ و ٣ مكرر

١١٨ - ويلاحظ أن هيئات القطاع العام التي أنشئت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، قد ألغيت وحلت محلها الشركات القابضة عملاً بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، ومن ثم فإنها أصبحت صاحبة الصفة في الخصومة. ١١٩ - كما يلاحظ أنه إذا كان صاحب الحق شخصاً اعتبارياً كالحكومة والشركات والوقف تثبت الصفة في المخاصمة لمن يمثل قانوناً طبقاً لنصوص القوانين وعقود التأسيس أو حجة الوقف.

١٢٠ - ويجوز تغيير الصفة أمام محكمة الاستئناف بشرط ألا يؤثر ذلك في الطلبات ولا في مراكز الخصوم مثال ذلك أن يقيم شخص الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته وكيلًا وأثناء نظر الاستئناف يتوفى الموكل ويرثه هذا الوكيل، فهنا يجوز لهذا الوكيل أن يغير صفته من وكيل إلى خصم أصيل.

١٢١ - وإذا حضر محامى هيئة قضايا الدولة بصفته نائباً في قضية عن إحدى الجهات، فإن ذلك لا يسبغ عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التى لم تختصم فى الدعوى اختصاصاً صحيحاً، إذ هو لا يمثل إلا من صح اختصاصه وقبل هو أن يمثل وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة.

(نقض ١٩٧٧/٦/٢٧، الطعن ١٠٨ لسنة ٤٣)

وكانت محكمة النقض قد ذهبت فى أحكامها القديمة بأنه لا يجوز لمحامى الحكومة أن يحضر عن المدعى الاشتراكى لأنه لايمثله قانوناً إلا أنها عدلت عن هذا الرأى بعد ذلك.

(نقض ١٩٩٢/١١/٢٦، الطعن رقم ٢١٢٠/٢١٤٨ لسنة ٥٧ قضائية)

١٢٢ - ومن المقرر أن وزير المالية هو الذى يمثل مصلحة الضرائب فى كافة الدعاوى والطعون التى ترفع منها أو عليها، كما أن رئيس مجلس الشعب هو صاحب الصفة دون غيره فى تمثيل المجلس ولجانه جميعها. (نقض ١٩٩٠/٢/٢٨، طعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق).

ودعوى الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن التأجير بدون إذن كتابي من المالك يتعين رفعها على المستأجر من الباطن والمستأجر الأصلي وإلا كانت غير مقبولة،

وحدات الحكم المحلى يمثلها رئيسها أمام القضاء، فرئيس المدينة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل وحدته قبل الغير ولدى القضاء، وذلك فيما يدخل فى نطاق اختصاصه.

(نقض ١٥/٣/١٩٨٤ - طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ق).

١٢٣ - رفع الدعوى ضد الولي الشرعى بإحدى صفتيه: من الملاحظ عملاً أن كثيراً من المدعين يرفعون الدعوى ضد الولي الشرعى بصفته ممثلاً للقاصر للمطالبة بتعويض عن خطأ أحدثه القاصر وسبب ضرراً لرافع الدعوى أو لمن يمثله ولا يفصح رافع الدعوى عن الصفة التى يخاصم بها هذا الولي، وهل أقام عليه الدعوى باعتباره متولى رقابة القاصر أم للحكم عليه بالتعويض من مال القاصر، إذ أن هناك فرق كبير بين الصفتين، ذلك أن الدعوى التى تسند إلى أى منهما تختلف عن الأخرى تماماً فى أركانها وشرائطها، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين على المحكمة أن تناقشه فى هذا الأمر لتستجلى الصفة التى أرادها من المرفوع عليه الدعوى حتى لو كانت قد حجزت الدعوى للحكم، اللهم إلا إذا كان قد أورد فى صحيفة دعواه ما يدل على هذه الصفة، كما إذا ذكر فى أسانيد الدعوى أن مال القاصر تحت يد الولي الشرعى، وأنه نظراً لذلك أقام عليه الدعوى أو لم يذكر عبارة ونظراً لأن المدعى عليه أخطأ فى رقابة القاصر، لذلك فقد خاصمه، أو أى عبارة من هذا القبيل، بحيث تكون قاطعة الدلالة على الصفة التى يطلب الحكم عليه بها، أما إذا لم يذكر ذلك فلا مناص من استجواب المدعى لإزالة هذا الغموض.

ولايجوز للمحكمة أن تقضى برفض الدعوى على سند من أن المدعى لم يفصح عن أى من الصفتين، لأن ذلك يعد إهداراً لحقوق المتقاضين (الديناصورى وعكاز - ص ٧٨).

١٢٤- ونكرر ما سبق لنا الإشارة إليه من أن شرط الصفة يتعلق بالنظام العام، فتوافر صفة المدعى أو انعدامها يتعلق بالنظام العام، ويجوز تعرض المحكمة لبحث الصفة من تلقاء نفسها، كما يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، وذلك إعمالاً للمادة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦.

١٢٥ - وينبغى ملاحظ أنه يجب أن يتوافر لرافع الدعوى المستعجلة صفة فى رفعها إلا أن القاضى المستعجل فى بحثه لتوافر الصفة والمصلحة يتحسسها من ظاهر الأوراق دون تعمق وبغير مساس بأصل الحق فلا يشترط فيها أن تتوافر للخصوم الأهلية التامة للتقاضى لأن الحكم المطلوب يكون حكماً وقتياً لايمس الموضوع، ولأن شرط الاستعجال يتنافى مع ما يحتاجه الحرص على التمثيل القانونى من وقت.

ومن المقرر أنه إذا كان هناك تعدد إجبارى فى أحد طرفى الخصومة فلا تتوافر الصفة فى الدعوى إلا بختصاصهم جميعاً، ويكون التعدد إجبارياً حيث لا يكون الأمر متروكاً لإرادة الخصوم، وإنما يتعين للفصل فى الدعوى أن يتم ذلك فى مواجهة أشخاص متعددين سواء فى جانب الطرف المدعى، فيكون التعدد إيجابياً، أو فى جانب الطرف المدعى عليه فيكون التعدد سلبياً، وفى هذه الحالة تكون الصفة فى الدعوى سواء إيجابية أو سلبية لعدة أشخاص معاً وليس لشخص واحد، فإذا رفعت الدعوى دون اختصاص من يجب اختصاصه كانت غير مقبولة لرفعها من أو على غير ذى كامل صفة وتقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها بعد أن أصبحت الصفة من النظام العام وتسرى نفس القاعدة إذا وقع اختصاص البعض باطلاً، إذ يترتب على ذلك عدم اكتمال صفة الباقيين. (الديناصورى وعكاز - ص ٤٩).

ومن المقرر أن التعدد لا يكون إجبارياً بالنسبة للروابط القانونية إلا في حالتين، أولاً: حالة ما إذا نص القانون على وجوب اختصاص جميع أطراف الرابطة الموضوعية في الخصومة كما هو الشأن في دعوى قسمة المال الشائع، حيث يوجب القانون إقامتها ضد جميع الشركاء المشتاعين، وكما هو الشأن في دعوى الشفعة، إذ يجب أن يختصم فيها أطرافها الثلاث وهم الشفيع والبائع والمشتري، وثانياً: الدعوى التقريرية والدعوى المنشئة دون دعوى الإلزام إذا لا يتصور تقرير رابطة قانونية موضوعية بموجب الدعوى التقريرية أو تفسير هذه الرابطة بموجب الدعوى المنشئة إلا في مواجهة جميع أطرافها ومثالها الدعوى التي ترفع بتقرير حق ارتفاق أو نفيه لصالح عقار مملوك لعدة أشخاص على الشيوع، أو على عقار مملوك لهم، إذ يجب أن ترفع من أو ضد جميع ملاك المشتاعين. (الديناصوري وعكاز ص ٤٩ و ص ٥٠).

والدعوى التي ترفع ببطلان عقد أو صوريته يجب أن يختصم فيها جميع أطراف العقد (محمد كمال عبدالعزيز - تقنين المرافعات في ضوء الفقه والقضاء - طبعة سنة ١٩٩٥، فتحى والى فى الوسيط فى قانون القضاء المدنى بند ٢٠٣).

١٢٦- **صفة المحافظ فى تمثيل الوزارات:** صدر القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية، وبين فى المادة السادسة منه اختصاصات المحافظ ثم صدر القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى وألغى من نصوص القانون السابق ما يتعارض مع نصوصه، ثم صدر القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلى ونص فى الفقرة الثانية من المادة السابقة من قانون الإصدار على إلغاء القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، والقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١، ثم بين ذلك القانون اختصاص المحافظ فى المادة ٢٨ منه، وصدر بعد ذلك القانون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ونص فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون الإصدار على إلغاء القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وإلغاء كل نص يخالف أحكام القانون ٤٣ لسنة ٧٩، وقد استبدلت بنصوص بعض مواده نصوص أخرى بموجب القانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، وسنورد فيما يلى مواد القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المتعلقة باختصاصات المحافظ وصفته.

### مادة ٢٥/١:

يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية.

### مادة ٢٦:

يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة، ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة، وعلى مرافق الخدمات والإنتاج فى نطاق المحافظة.

ويكون مسئولاً عن كفالة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الإنتاج الزراعى والصناعى والتهوض به، وله أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك فى حدود القوانين واللوائح.

كما يكون مسئولاً عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة يعاونه فى ذلك مدير الأمن فى إطار السياسة التى يضعها وزير الداخلية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطوات الخاصة بالحفاظ على أمن



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

المحافظة لاعتمادها، ويلتزم مدير الأمن بإخطاره فوراً بالحوادث ذات الأهمية الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن بالاتفاق بينهما.

وللمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة مايقع عليها من تعديات بالطريق الإداري.

وهذه المادة المعدلة بمقتضى القانون ٥٠ لسنة ١٩٨١، ثم عدلت الفقرة الأولى منها بالقانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ فأصبحت بصورتها السابقة.

### مادة ٢٧:

يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية. ويكون للمحافظ السلطة المقررة للوزراء بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارة الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة.

ويتولى الإشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة، وكذلك جميع فروع الوزارة التى لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية، فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها، وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة فى شأن الإنتاج وحسن الأداء، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحياتها. وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٨١.

### مادة ٢٨:

يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة، وفى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء أن يقرر قواعد التصرف

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فى الاراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة وقواعد التصرف فى الاراضى القابلة للاستزراع داخل الزمام والاراضى المتاخمة والممتدة لمسافة كيلو مترين التى تولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى على أن تعطى الأولوية فى هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين فى دائرتها. ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التى يتم فيها التصرف فى هذه الاراضى دون مقابل لأغراض التعمير والإسكان واستصلاح الاراضى وتهيتها للزراعة.

وفىما يتعلق بالاراضى الواقعة خارج الزمام فىكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الاراضى والجهات التى تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة، ويكون التصرف فى هذه الاراضى وتحديد نصيب المحافظة فى قيمتها طبقا للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها فى هذا الشأن.

### مادة ٢٩:

يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص، وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح، وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التى نقلت إلى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها، وذلك بما لا يتعارض مع التأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة للدولة.

ويتضح من النصوص السابقة أنه لا خلاف حول صاحب الصفة فى الخصومة مدع أو مدع عليه إذا كان اختصاص الوزارة قد نقل إلى المحافظ فيما يتعلق بالامر موضوع الخصومة فىكون المحافظ فى هذه

الحالة هو صاحب الصفة الوحيد بعد أن نقل إليه اختصاص الوزير، لكن ثار الجدل حول صاحب الصفة في المخاصمة والاختصاص إذا كان الوزير المختص قد فوض المحافظ في الأمر موضوع الخصومة. وقد قضت بعض المحاكم بأن المحافظ وقد فوض في الأمر من الوزير المختص أصبح صاحب الصفة وحده في المخاصمة والاختصاص إلا أن هذا الرأي يفتقر إلى سند القانوني، ذلك أن التفويض في الأمر لا يلغى صفة مصدر التفويض وهو الوزير المختص فله دائماً أن يلغى التفويض بعد صدوره أو يقيده أو يضيف إليه ومن ثم فإن التصرف يعود أثره للوزير بصفته باعتباره الأصل والمحافظ، وقد فوض في الأمر يعتبر وكيلاً في الخصومة التي رفعت بشأنها الدعوى، ويعد صاحب صفة فيخاصم ويخاصم في الأمر المتعلق بما فوض فيه وتأسيساً على ذلك يكون كل من الوزير والمحافظ صاحب صفة في المخاصمة والاختصاص واختصاص أيهما يجزى عن اختصاص الآخر، واختصاصهما معا جائز ويجعل كل منهما صاحب صفة في الخصومة (الديناصورى وعكاز - ص ٤١ - ص ٢٣).

١٢٧ - ويلاحظ أن للمحكمة الاستعانة بخبير - عند الاقتضاء - لتحقيق الوقائع المادية المتعلقة بتوافر صفة الخصوم في الدعوى، والتي تستخلص منها مدى توافر الصفة في الدعوى.  
(نفس ١٢/١٢/١٩٧٩ - الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٨ق).

١٢٨ - جواز الحكم على المدعى بغرامة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة:

أجاز المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ٣ للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة أن تحكم على المدعى بغرامة لانتزاعه على خمسمائة جنيه إذا ثبت أن المدعى أساء استعمال حقه ويشترط لتطبيق هذه الفقرة توافر شرطين، أولهما: أن تحكم المحكمة بعدم قبول

الدعوى لانتفاء شرط المصلحة أو الصفة، وأن يتبين للمحكمة أن المدعى أساء استعمال حقه في التقاضي والمعيان في تحديد إساءة استعمال الحق هو نص المادة ٥ من القانون المدني والتي بينت الحالات التي يكون استعمال الحق فيها غير مشروع.

وهذه الغرامة جوازية، ومن ثم يكون من سلطة المحكمة ألا تقضى بها رغم توافر الشرطين السابقين، ولم يضع المشرع للغرامة حداً أدنى، وإن كان قد وضع لها حداً أقصى قدره خمسمائة جنيه.

وقد أطلق المشرع على هذه الغرامة عبارة غرامة إجرائية، ومعنى ذلك أن المحكمة تقضى بها من تلقاء نفسها ودون طلب من الخصوم غير أنه ينبغي على المحكمة تسببب حكمها وبيان توافر شروط النص (الديناصورى وعكاز - ص ٤٦).

١٢٩ - وقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على سريان أحكامه على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر فيها حكم بات، واستثنت من ذلك الفقرة الرابعة من المادة ٢ المعدلة، وهى الخاصة بتوقيع الغرامة والحكم الذى قرره هذه المادة مالم لا تطبيق لنص المادة ٢ مرافعات ومواده أن قوانين المرافعات، وإن كانت تسرى فور العمل بها على الدعاوى التى تكون قد رفعت من قبل ومازالت منظورة أمام المحاكم وذلك بالنسبة لما لم يتم اتخاذه فيها من إجراءات إلا أنه بالنسبة للإجراءات التى تكون قد اتخذت من قبل العمل بالقانون الجديد، فالقانون الملقى هو الذى يحدد أثر الإجراءات التى تمت فى ظله وتأسيساً على ذلك استقر قضاء النقض على أن شروط قبول الدعوى تخضع للقانون السارى وقت رفعها.

(نقض ١٩٨٥/٢/٨ طعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ قضائية صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

غير أن نص المادة ٢ مراقعات أورد في عجزه عبارة مالم ينص على غير ذلك ومقتضاه أنه يجوز للمشرع أن ينص على سريان القانون بأثر رجعي بالنسبة للإجراءات التي تمت قبل العمل بهذا القانون، وهو ما فعله المشرع في المادة ٢ آتفة البيان. والحكم الذي أوردته هذه المادة مؤداه أن جميع الدعاوى والطعون التي رفعت أمام المحاكم قبل العمل بهذا القانون ومازالت منظورة أمامها يتعين عليها، ومن تلقاء نفسها أن تتحقق من توافر شرطى الصفة والمصلحة فيهما - حتى ولو لم يبد أحدًا من الخصوم دفعًا بذلك - فإن تبين لها انتفاء أحدهما أو كلاهما قضت بعدم قبول الدعوى أو الطعن مالم يكن قد صدر فيها حكم بات والحكم البات هو الذى استنفد جميع طرق الطعن العادية للمعارضة والاستئناف وغير العادية كالتماس إعادة النظر والنقض.

ويسرى هذا النص على جميع المحاكم سواء تلك التى تتبع جهة القضاء العادى بجميع درجاتها، سواء الجزئية أو الابتدائية أو محاكم الاستئناف أو محكمة النقض، أو تلك التى تتبع جهة القضاء الإدارى بجميع درجاتها، كما يسرى أيضاً على المحكمة الدستورية. (الديناصورى وعكاز - ص ٤٦ و ص ٤٧).

١٢٠ - وقد نصت المادة الرابعة من القانون - ٨١ لسنة ١٩٩٦ - على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وهذا النص تحصيل حاصل لأن المشرع بعد أن اعتبر الصفة والمصلحة فى الدعوى أو الطعن من النظام العام وأوجب على جميع المحاكم أن تبحثهما من تلقاء نفسها فإن ذلك يقتضى عدم تطبيق أى نص أو قانون أو حكم يخالفه.

### شرط الأهلية،

١٢١ - ذهب بعض الفقهاء إلى أن الأهلية شرط ضرورى لقبول الدعوى (سوليس وبيرو - قانون القضاء الخاص - ج ١ بند ٢٢٢ ص

١٩٧، عبد الباسط جميعى - ص ٢٤١ وص ٢٤٢، أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع ص ٧٨٦، محمد عبد الخالق عمر - فكرة الدفع بعدم القبول - رسالة للدكتوراه - بند ٧٣ ص ٧٠، محمد وعبد الوهاب العشماوى - قواعد المرافعات - ج ١ بند ٤٦٢ ص ٥٨٩) ومعنى هذا الشرط أنه يجب أن يكون رافع الدعوى أهلاً لمباشرتها طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الذى يطبق عليه، وإلا كانت الدعوى غير مقبولة، وذلك استناداً إلى أنها تعتبر مرفوعة من غير ذى صفة على اعتبار أن القاصر لا صفة له فى الزود عن حقه، وكذلك المجنون، ولكن الرأى الراجح يذهب إلى أن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى، وإنما هى شرط لصحة إجراءاتها، بمعنى أنه إذا باشر الدعوى من ليمن أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة، ولكن إجراءات الخصومة تكون باطلة (من أنصار هذا الرأى: ففسان - المرافعات بند ١٧ ص ٣١، مورييل المرافعات - بند ٢٧ ص ٣٠، رمزى سيف - الوسيط بند ١٠٠ ص ١٢٧، أحمد مسلم - بند ٣٠٢ ص ٣٣٨، فتحى والى مبادئ قانون القضاء المدنى - بند ٣٨ - ص ٧٠، وجدى راغب - ص ٩٣) ووفقاً لهذا الرأى فإن وسيلة التمسك بعدم توافر الأهلية هى الدفع ببطلان الإجراء وليس الدفع بعدم قبول الدعوى.

وقد أخذت محكمة النقض فى أحكامها الأخيرة المتواترة بالرأى الثانى باعتبار أن الأهلية شرط لصحة الخصومة، ومن ثم يجوز تصحيح الإجراءات الباطلة أو إجازتها ممن يملك الحق فى ذلك وتأسيساً على ذلك قضت بأنه إذا أقام القاصر الدعوى ثم بلغ سن الرشد أثناء مباشرتها صحت الإجراءات السابقة عليها، وأنه إذا رفع القاصر الدعوى ثم حضر الوصى أو الولى بالجلسة وباشر الإجراءات صحت الخصومة، كما أن الدفع بعدم توافر أهلية الخصومة غير متعلق بالنظام العام (نقض ١٩٥٧/٣/٧) كما قضت بأن الدفع ببطلان الإجراءات لنقص الأهلية دفع

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

شكلى يسقط بعدم التمسك به فى صحيفة الاستئناف (نقض ١٦/٣/١٩٧٧ - الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ قضائية) كما استقر على ذلك قضاء النقض.

ويلاحظ أن المرجع فى تحديد أهلية التقاضى هو قانون الأحوال الشخصية فمتى كان الشخص أهلا لتصرف معين فإن له أن يرفع الدعوى دفاعا عن حقه المستمد من هذا التصرف أو ترفع عليه الدعوى بالحقوق الناشئة عن هذا التصرف لأن الدعوى بالنسبة للأهلية تتبع الحق المراد حمايته فإذا كان القاصر مأدونا له فى إدارة أمواله كان له الحق فى رفع الدعوى الخاصة بإدارة أمواله كما ترفع عليه الدعاوى المتعلقة بذلك وقد أجاز قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ للقاصر أن يتقاضى أجره بنفسه، ومقتضى ذلك أن حقه فى المطالبة به يظل قائما سواء كان هو الذى أبرم العقد أم كان إبرامه قد تم بواسطة وليه أو وصيه ومن ثم يجوز له أن يرفع الدعوى مطالبا بهذا الأجر كما لرب العمل أن يرفع عليه الدعوى الخاصة بأجرة.

كما يلاحظ أنه إذا مثل الولى الشرعى للقاصر فى الاستئناف وبلغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض - فإنه يجب إقامة الطعن منه شخصيا .  
(نقض ٢٠/١٢/١٩٨٧ الطعن رقم ١١١٠ سنة ٤٧ ق).

وكما أنه إذا بلغ المَطْعُون عليه سن الرشد قبل صدور حكم الاستئناف، ولم يتدارك الطاعن هذا عند إعلان الطعن، كما لم يصحح البطلان، الناتج عن ذلك فى الميعاد فإن هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة إليه.  
(نقض ١٩/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ ص-٨٥٣).

١٣٢ - حالة زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية أثناء مباشرة الخصومة: ينبغى ملاحظة أنه إذ زال العيب الذى شاب تمثيل

ناقص الاهلية أثناء مباشرة الخصومة، فإن ذلك يؤدي إلى انتفاء المصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضي صحيحة منتجة لآثارها في حق الخصمين (نقض ١٧/٥/٢٠٠٠ - طعن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ق).

### أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بشرط المصلحة في الدعوى:

١٢٣ - وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، وأن مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم الصادر في الدعوى الدستورية لازماً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة - بأكملها أو في شق منها - في الدعوى الموضوعية، فإذا لم يكن له بها من صلة كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة، بما مؤداه أنه لا يكفي لقيام المصلحة الشخصية المباشرة التي تعتبر شرطاً لقبول الدعوى الدستورية، أن يكون النص التشريعي المطعون عليه مخالفاً في ذاته للدستور، بل يتعين أن يكون هذا النص - بتطبيقه - على المدعى - قد أدخل بأحد الحقوق التي كفلها على نحو الحق به ضرراً مباشراً. إذا كان ذلك، فإن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يغدو متصلاً بالحق في الدعوى، ومرتبطاً بالخصم الذي آثار المسألة الدستورية، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة، وهو بذلك يعتبر محدداً لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية مبلوراً نطاق المسألة الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها، ومؤكداً ضرورة أن تكون المنفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه للدستور أو مخالفته لقيوده ونواحيه ومستلزماً أبداً أن كون الفصيل في



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

المسألة الدستورية موطأ للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والطروحة أمام محكمة الموضوع.

وحيث أنه متى كان ماتقدم، وكان المدعى ينعى على المواد (٥ مكررا بفقرتها الأولى والثالثة) و(١١ مكررا) و(٢٣ مكررا بفقرتها الثانية والثالثة) التى أضافتها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ - المشار إليها - مخالفتها للدستور وكانت دعوى الموضوع المقامتان من المدعى عليها الرابعة ضد المدعى - واللذان أثر فيهما الدفع بعدم الدستورية - قد توخينا الحكم باستقلالها بصغيرها منه بمسكن الزوجية حتى تنقضى حضانتها له بالإضافة إلى القضاء لها بنفقة متعة تماثل نفقة عدة حدتها - فإن الفصل فى دستورية المواد (٥ مكررا بفقرتها الأولى والثالثة) و (١١ مكررا) و(١٣ مكررا بفقرتها الثانية والثالثة) إن يكون ولائيا للفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة أمام محكمة الموضوع، إذ ليس لهذه المواد من صلة بتلك الطلبات، بما مؤداه انتفاء ارتباطها بالمصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط قبول الدعوى الدستورية ومناطها، وآية ذلك أن أولى هذه المواد تقرر التزام المطلق بأن يوثق إشهار طلاقه، وتحدد الآثار المترتبة على الطلاق وتاريخ سريانها، أما ثانياتها - فغايتها ضمان إعلام كل زوجة على العصمة بالزواج الجديد وتقرير حقها فى طلب التطبيق من زوجها، وكذلك ضوابط حق الزوجة الجديدة فى طلبه، وتبين ثالثتها العقوبة الجنائية التى يتعين توقيعها على المطلق عند مخالفته الأحكام المنصوص عليها فى المادة (٥ مكررا) - المشار إليها متى كان ذلك، فإن المصلحة فى الطعن على المواد السالف بيانها تكون متخلفة.

(الحكم الصادر بجلسة ١٥/٥/١٩٩٣ فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ قضائية منشور فى مجلة هيئة قضايا الدولة - السنة ٣٧ سنة ١٩٩٣ - العدد الرابع ص ٦٨ وما بعدها).

١٣٤ - وحيث إنه لما كان مآقررتة المادة (١٨ مكررا ثالثا) - التي أضافها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية - من إلزامها الزوج المطلق بأن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم مسكنا مستقلا مناسبا، إنما يدور وجودا وعدما مع المدة الإلزامية للحضانة التي قررتها الفقرة الأولى من المادة (٢٠) المطعون عليها، فإن حق الحاضنة في شغل مسكن الزوجية إعمالا للمادة (١٨ مكررا ثالثا) المشار إليها يعتبر منقضا ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة اثنتي عشرة سنة. متى كان ذلك، وكان البين من الصورة الرسمية لشهادة ميلاد «هيثم» - ابن المدعى من مطلقته - وهي الشهادة المرفقة بملف الدعوى الموضوعية - أنه ولد في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩، فإنه يكون قد جاوز أمد الحضانة الإلزامية، ولم يعد للحاضنة بالتالي أن تستقل مع صغيرها هذا بمسكن الزوجية بعد طلاقها، بما مؤدها انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على الأحكام التي تضمنتها المادة (١٨) مكررا ثالثا آنفة البيان، ولاينال مما تقدم قالة أن للقاضي أن يأذن للحاضنة بعد انتهاء المدة الإلزامية بإبقاء الصغير في رعايتها حتى الخامسة عشرة، والصغيرة حتى تتزوج إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك، ذلك أن ما يأذن به القاضي على هذا النحو، لا يعتبر امتدادا لمدة الحضانة الإلزامية، بل منصرفا إلى مدة استبقاء تقدم الحضانة خلالها خدماتها متبرعة بها، وليس للحاضنة بالتالي أن تستقل بمسكن الزوجية خلال المدة التي شملها هذا الإذن، ذلك أن مدة الحضانة التي عناها المشرع بنص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة (١٨) مكررا ثالثا) - والتي جعل من نهايتها نهاية لحق الحضانة وصغيرها من مطلقها في شغل مسكن الزوجية - هي المدة الإلزامية للحضانة على ما تقدم، وغايتها بلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة اثنتي عشرة سنة، وبلوغها يسقط حقها في الاستقلال بمسكن الزوجية ليعود إليه الزوج

المطلق منفردا فى الانتفاع به إذا كان له ابتداء أن يحتفظ عليه قانونا. ولا حاجة فى القول بأن مجرد توافر المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية يعتبر كافيا لقبولها، ولو قام الدليل على تخلفها قبل الفصل فيها، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه توافر شرط المصلحة فى الدعوى عند رفعها، ثم تخلفه قبل أن تصدر حكمها فيه مؤداه زوال هذه المصلحة وذلك أيا كانت طبيعة المسألة الدستورية التى تدعم المحكمة الدستورية لتقول كلمتها فى شأنها (الحكم الصادر بجلسة ١٥/٥/١٩٩٣ فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٨ قضائية - سابق الإشارة إليه آنفا).

١٣٥ - حيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة، أما محكمة الموضوع بما مؤداه أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يعتبر متصلا بالحق فى الدعوى ومرتبطة بالخصم الذى أثار المسألة الدستورية وليس بهذه المسألة فى ذاتها منظورا إليها بصفة مجردة، ومن ثم يبرز شرط المصلحة الشخصية المباشرة باعتباره ملبورا فكرة الخصومة فى الدعوى الدستورية، محددًا نطاق المسألة الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها منفصلا دوما عن موافقة النص التشريعى المطعون عليها لأحكام الدستور أو مخالفته لضوابطه، مستلزما أبدا أن يكون الحكم الصادر فى المسألة الدستورية موطنا للفصل فى مسألة كلية أو فرعية تدور حولها الخصومة فى الدعوى الموضوعية (حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩/٦/١٩٩٣، القضية رقم ١٠ لسنة ١٤ق دستورية منشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٧ (تابع) فى ٨/٧/١٩٩٣).

١٣٦ - وحيث إن كلا من هيئة قضايا الدولة، والشركة المدعى عليها الأخيرة، قد دفعتا الدعوى الدستورية بعدم قبولها، تأسيساً على أن المدعى دفع بعدم دستورية النص المطعون فيه، بعد أن أحيل إلى التقاعد، ولم يعد بالتالى عضواً بالإدارة القانونية لهذه الشركة، وكان يستطيع بعد أن أحيل إلى التقاعد أن يوقع بوصفه محامياً حراً على صحيفة دعواه الموضوعية، ليصحح ما اعتراها من بطلان نشأ عن توقيعه عليها إبان عمله بتلك الإدارة، بالمخالفة للحظر المقرر بالنص المطعون فيه، وهو بطلان لم تثره تلك الشركة أثناء نظر دعواه الموضوعية، مما يجعل الفصل فى المسألة الدستورية غير لازم.

وحيث إن المصلحة الشخصية فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية، لازماً للفصل فى الطلبات المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع، وكان من المقرر أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة يتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية، وليس من معطياتها النظرية، أو تصوراتها المجردة، وهو كذلك يقيد تدخلها فى تلك الخصومة، ويرسم تخوم ولايتها، فلا تمتد لغير المطاعن التى يؤثر الحكم بصحتها أو بطلانها على النزاع الموضوعى، بما مؤداه ألا يقبل الخصومة الدستورية من غير الأشخاص الذين ألحق بهم النص المطعون فيه، ضرراً مباشراً، سواء أكان هذا الضرر وشيكاً يتهددهم، أم كان قد وقع فعلاً، ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون عليه للدستور، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها، عائداً فى مصدره إلى النص المطعون فيه، ممكناً إدراكه ومواجهته بالترضية القضائية التى يقتضيها تسوية آثاره.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

وحيث إنه متى كان ما تقدم، وكان المدعى يعمل بالإدارة القانونية للشركة المدعى عليها الأخيرة حين أقام ضدها دعواه الموضوعية، ناعياً البطلان على قرار تخطيه في الترقية، وكان النص المطعون فيه، مبلوراً لقاعدة أمرة لايجوز لمحكمة الموضوع أن تنحيتها أو تتجاهلها، بل يتعين عليها تطبيقها من تلقاء نفسها، ويحول بالتالي دون مباشرة المدعى لدعواه الشخصية قبل الجهة التي كان يعمل بها. فلن المدعى يكون قد أضر من جراء تطبيق النص المطعون فيه بالنسبة إليه، وهو ما تقوم به مصلحة الشخصية في الطعن بعدم دستوريته، وذلك فيما تضمنه من حظر مزاولة أعمال المحاماة على محامى الإدارات القانونية في شركات القطاع العام، في شأن قضاياهم الخاصة المتعلقة بالجهات التي يعملون بها.

(الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٧ قضائية - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢).

### أحكام النقض:

١٣٧- المصلحة التي تجيز قبول الدعوى هي المصلحة القانونية، ولا يكفي مجرد توافر مصلحة للمدعى في الحصول على منفعة مادية أو أدبية وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون المرافعات (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٨ طعن ٢٠١٥ س ٥٤ ق).

١٣٨- بلوغ القاصر سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة، استمرار الوصية في تمثيلها للقاصرة بعد بلوغها سن الرشد دون تنبيه المحكمة، تحقق صفتها في تمثيلها باعتبار أن نيابتها أصبحت اتفاقيه بعد أن كانت قانونية، ويصح اختصاصها كممثلة لها في الاستئناف.

(نقض ١٩٩٢/٤/٢٨ طعن ٩٦٣ س ٥٣ ق).

١٣٩ - خصومة الطعن، شرط قبولها أن تكون بين خصوم حقيقيين فى النزاع سبق اختصاص الطعون ضده أمام المحكمة التى أصدرت الحكم. عدم كفايته لقبول الطعن وجوب أن يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه (١/٢٦/١٩٩٢ ط ٢٥٤٦ لسنة ٦١ ق).

١٤٠ - لما كانت هيئة قضايا الدولة تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وفقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦، وكان المدعى العام الاشتراكى هو أحد هذه الشخصيات فإن الطعن المقام من هيئة قضايا الدولة بالنيابة عنه يكون قد أقيم من ذى صفة ويكون الدفع على غير أساس. (نقض ١١/٢٦/١٩٩٢ طعن رقم ٢١٢٠/٢١٤٨ - ٥٧ ق).

١٤١ - تمثيل الدولة فى التقاضى فرع من النيابة القانونية. الأصل أن الوزير هو صاحب الصفة فى تمثيل وزارته. الاستثناء إسناد هذه الصفة إلى الغير متى نص القانون على ذلك. مؤداه.

(نقض ٢/٦/١٩٩١ طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٨ ق).

١٤٢ - وجوب رفع الدعوى غير المباشرة باسم المدين ليكون المحكوم به حقا له، ويدخل فى عموم أمواله ضمانا لجميع دائنيه. الدعوى التى ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق مباشرة له ولمصلحته لا مصلحة مدنية دعوى مباشرة. (نقض ١١/٢٦/١٩٩٣ طعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥٧ ق).

١٤٣ - المشتري بعقد غير مسجل لا يعد مالكا للعقار فى مفهوم القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أثره. انتفاء صفته فى اقتضاء التعويض عن نزاع ملكيته للمنفعة العامة. مخالفة ذلك. خطأ فى القانون. (نقض ٤/٧/١٩٩٣ طعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٨ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٤٤ - تمثيل القاصر فى الخصومة تمثيلا صحيحا لا يكون إلا بتوجيها لشخص الوصى عليه.

(نقض ١٩٩٢/٧/١٦ طعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٧ ق).

١٤٥ - رئيس الجمهورية صاحب الصفة فى تمثيل الدولة فى دعاوى التعويض عن وقائع التعذيب والاعتداء على الحقوق والحريات العامة. تمثيل الوزير للدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته. لا يسلب صفة رئيس الجمهورية فى تمثيل الدولة. علة ذلك. المواد ٧٣، ١٣٧، ١٣٨ من الدستور.

(نقض ١٩٩٢/٧/٢٨ طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق).

١٤٦ - شركات القطاع العام. رئيس مجلس إدارة الشركة هو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء، وفى صلاتها بالغير م ٣ ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

(نقض ١٩٩٢/٥/٢٨ طعن رقم ٣٢٩٣ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٧ - تمثيل الدولة فى التقاضى. الاصل فيه أنه منوط بالوزير فى الشئون المتعلقة بوزارته. الاستثناء إسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة تابعة للوزارة إلى غير الوزير. مؤداه ثبوت هذه الصفة له فى الحدود التى بينها القانون.

(نقض ١٩٩٢/٥/٢٨ طعن رقم ٣٢٩٣ لسنة ٦١ ق).

١٤٨ - انتهاء الحراسة برد الأموال المحروسة إلى ذويها عاد للخاضع تبعاً لذلك حقه فى التقاضى بشأنها والدفاع عن مصالحه وأمواله، وكما أن نصوص المواد ١٩، ٢٢، ٥/٢٣، ٢٣ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ تدل مجتمعة على أن احتمال مصادرة الأموال المفروض عليها الحراسة صار أمراً قسائماً واحتمالاً وارداً وإن كان غير مقطوع به. لما كان ذلك، وكان الواقع الثابت فى الأوراق أنه كان من غير الممكن - فى تاريخ رفع الدعوى

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - القطع بأن الأعيان المحروسة سوف ترد إلى المطعون عليهم أم أنها ستصادر لصالح الشعب - حتى يقوم للمطعون عليهم حق مؤكد في طلب مساءلة الحارس ومحاسبته عن إدارته هذه الأموال والتي لا تنأى إلا بعد انقضاء الحراسة عليها - دون مصادرة وانتهاء مهمته بالنسبة لها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ورتب على ذلك مسئوليته عن إهماله في إدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة وقبل انقضائها - على النحو الذى حدده القانون يكون معيباً بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٩٣/٧/٢ الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق).

١٤٩ - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها. اختصاص مدير إدارة المعاشات بوزارة العدل غير مقبول.

(نقض ١٩٨٧/٦/٢ طلب رقم ٢ لسنة ٥٦ رجال القضاء).

١٥٠ - فرض الحراسة وفقاً لأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ يترتب عليه غل يد الخاضعين لها عن إدارة أموالهم المفروضة عليها الحراسة أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها وليس فى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقص فى أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس - المدعى العام الاشتراكي - باعتباره نائباً قانونياً عنه فى إدارتها لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة، فيلتزم بالحفاظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها والعناية بها وحتى انتهاء الحراسة دون مصادرة ورد تلك الأموال إلى أصحابها فلا



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

يكون للخاضع مقاضاة الحارس عن سوء إدارته للمال طيلة الفترة المشار إليها.

(نقض ١٩٩٣/٢/٧ للطعن رقم ٣٥٥٦/٦١ ق).

١٥١ - الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان. ماهيتها. القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها. يمثلها رئيس مجلس إدارتها في تصريف شئونها وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعنة. مؤدى ذلك. مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير. لا يغير من ذلك من رقابة وتوجيه الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٠/٦/٢٨ طعن ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ ق).

١٥٢ - نعى الطاعن على الحكم خطأ أضر آخرين غير ممثلين في الدعوى ولا صفة لهم في تمثيلهم. غير مقبول.  
(نقض ١٩٩٣/٢/١٨ طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٦٢ قضائية).

١٥٣ - النعى على الحكم بدفاع لصفة للطاعن في إيداعه غير مقبول.  
(نقض ١٩٩٢/٧/٢٨ طعن ١٤٧٤ لسنة ٥٨ ق).

١٥٤ - رئيس الجمهورية هو صاحب الصفة في تمثيل الدولة في دعاوى التعويض عن وقائع التعذيب والاعتداء على الحقوق والحريات العامة. تمثيل الوزير للدولة في الشئون المتعلقة بوزارته. لا يسلب صفة رئيس الجمهورية في تمثيل الدولة. علة ذلك م ٧٣، ١٢٧، ١٣٨ من الدستور.

(نقض ١٩٩٢/٧/٢٨ طعن ٢٨٨ لسنة ٥٨ ق).

١٥٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

باعتباره متولى الإشراف على شئون وزارته المسئول عنها، والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، وذلك ما لم يسلبه القانون هذه الصفة، ويعهد بها إلى غيره، والاختصاصات المقررة للمحافظات ووحدات الحكم المحلى فى هذا الصدد لا تسلب الوزير صفته فى الإشراف على تلك الوحدات والعاملين بها ولما كانت نصوص القانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى الذى رفعت الدعوى فى ظل العمل بأحكامه وإن ناطت بالمحافظ الإشراف على مديريات الشئون الاجتماعية فى نطاق محافظته بما يسبغ عليه صفة تمثيلها فى التقاضى إلا أنها لم تسلب وزير الشئون الاجتماعية صفته الأصلية فى تمثيل تلك المديريات لدى القضاء بما لازمه أن يكون لكل منهما صفة فى تمثيل تلك المديريات.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٩ طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٦/٥/١٤ طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق، نقض جلسة ١٩٨١/٦/٢، الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٠ ق، نقض جلسة ١٩٨٤/١/١٩، الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٠ ق، نقض جلسة ١٩٨٣/٤/١٥ الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق).

١٥٦ - الطاعن فى الحكم التزامه بمراقبة ما يطرأ على خصومه من تغيير فى الصفة أو الحالة وجوب اختصاص من بلغ منهم سن الرشد دون من كان يمثلهم، وهم قصر، وإلا كان الطعن باطلاً وغير مقبول.  
(نقض ١٩٨٦/٢/٥ طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٥٣ ق).

١٥٧ - إدارة قضايا الحكومة نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما رفع منها أو عليها من قضايا. مادة ٦ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣. مجلس الشورى. تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات. إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٣ طعن فى ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ قضائية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٥٨ - وحدات الحكم المحلى يمثلها رئيسها أمام القضاء وفى مواجهة الغير مادة ٣، ٤ ق ٤٣ سنة ١٩٧٩.

(نقض ١٩٨٨/١١/٣٠ طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٥٦ ق).

١٥٩ - تمثيل الدولة منوط بالوزير فى الشئون المتعلقة بوزارته مالم يسلبه القانون هذه الصفة. الاختصاصات المقررة للمحافظات ووحدات الحكم المحلى فى هذا الصدد لاتسلب الوزير صفته فى الإشراف على تلك الوحدات والعاملين بها.

(نقض ١٩٨٨/٦/٣٠ طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٥٥ ق، نقض ١٩٨٥/٣/١١ طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٢ ق).

١٦٠ - رئيس المدينة - دون المحافظ - هو صاحب الصفة فى تاجير العقارات المملوكة ملكية خاصة للدولة والواقعة فى نطاق مدينته.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٧ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٢ ق، نقض ١٩٨٤/٣/١٥ طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ ق، نقض ١٩٨٢/١١/١٨ سنة ٣٣ ص ٩٥٢).

١٦١ - رئيس المدينة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل وحدته المحلية قبل الغير ولدى الغير ولدى القضاء فيما يدخل فى نطاق اختصاصه.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٧ طعن رقم ٤٦١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٤/٣/١٥ طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٧ ق، نقض ١٩٨٢/١١/١٨ سنة ٣٣ ص ٩٢).

١٦٢ - وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم للطعون فيه أنه اقام قضاءه على قوله الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣١٧ لسنة ٥٤ مدنى المنشية التى اقامها المدعى عليهم من الثانى حتى التاسع ضد المرحوم أحمد السيد فايد مورث المدعين الستة الاول - المطعون ضدهم الستة الاول - بطلب منع تعرضه لهم فى العقار موضوع الدعوى الماثلة أن المحكمة تعرضت فيه لوضع اليد على ذلك العقار، وانتهت استجلاء مما فى الأوراق التى قدمها المدعى عليه فى تلك الدعوى والموقع عليها من مورث المدعين فيها

أن ذلك المورث كان يضع اليد عليه بصفته وكيلا عن ورثه عبدالفتاح حسن الطويل، وهم البائعون للمدعى عليه المذكور وتأخذ المحكمة بالثابت بهذا الحكم فى هذا الشأن... وتخلص المحكمة من ذلك إلى أن يد المدعين وأسلافهم من قبل قد استقرت على العقار المدة الطويلة المكتسبة للملكية وتكون ملكية مورث المدعين الستة الأول قد استقرت له استقرارا مكيئا قامت به الصفة والمصلحة فى المقاضاة بكافة الحقوق الناجمة عن الملكية ،ويكون الدفع سالف الذكر فى غير محله لجافاته الصحيح من الواقع والقانون فيتعين رفضه...، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم استدلالا سائفا ،ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها قضاؤه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٦/٦/٢٤ طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢ ق).

١٦٣ - المصلحة فى الطعن. وجوب تحققها حتى صدور الحكم. زوالها قبل ذلك أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٦ طعن رقم ١٦٤ لسنة ٥١ ق).

١٦٤ - توجيه الدعوى لشخص واحد بصفتين. جائز. اختصاص الشركة المطعون ضدها بصفتها وكيلا عن ملاك السفينة إلى جانب صفتها كوكيل عند ربان السفينة. ترك الخصومة بالنسبة لملاك السفينة. القضاء بانتهاء الدعوى استنادا إلى ذلك. خطأ فى القانون ومخالفة للثابت فى الأوراق.

(نقض ١٩٨٥/١/١٤ طعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٠ ق).

١٦٥ - السفن التى تباشر نشاطها تجاريا أجنبيا. لكل منها وكيل ملاحى يقوب عن مالكها فى مباشرة كل مايتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط. إقامة الدعوى على هذا الوكيل تنعقد به الخصومة صحيحة، وتعتبر الشركة الناقلة التى يمثلها طرفا فى الدعوى.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤١ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٦٦- لما كانت العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن فى الحكم هى بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا يعتد بزوالها بعد ذلك وكان مورث الطاعن حينما أقام الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ قضائية طنطا قد طلب تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية وإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعها له من تركة مورثهما مبلغ ٨٨٧,٢٣٧ جنيه وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فإن الطاعن الذى حل محل مورثه فى ذلك الاستئناف لا يكون قد أجيب إلى طلبه فيه وتكون له مصلحة فى الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض، ولا يؤثر فى قيام هذه المصلحة بعد ذلك أن يكون الحكم الصادر فى التماس إعادة النظر رقم ٢٢٤ لسنة ٢٥ قضائية قد أجاب الطاعن إلى طلباته فى الاستئناف المذكور، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن فى هذا النطاق على غير أساس.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٩ ق).

١٦٧- مزاوله الشركة الطاعنة قبل تأميمها عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحة. تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحرى فقط. مؤداه. عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها فى التجارة. تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط فى مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدر الحكم برفض الدفع بانقضاء الخصومة. صحيح.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٧ طعن رقم ٧٥١ لسنة ٥١ ق).

١٦٨ - اختصام الطاعن بصفته الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصام الشركة حتى ولو ثبت عدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر ما دام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم انفراده بإدارتها.

(نقض ١٩٨٥/٥/١٣ طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق).

١٦٩ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن. مؤداه. لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء. عدم تقديم الطاعن ما يثبت أن للشركة المذكورة مديرا أجنبيا عنها. أثره. ثبوت صفته كشريك متضامن في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها لا يغير من ذلك تعيين حارس قضائي عليها (حكم النقض السابق).

١٧٠ - النزاع حول بلوغ سن الرشد. ماهيته. نزاع حول الصفة غير متعلق بالنظام العام ، مؤدى ذلك عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٥/٥/٢٧ طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ق).

١٧١ - فرض الحراسة الإدارية على أموال أحد الأشخاص. اعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء. استمرار هذه الصفة له بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال فعلا لصاحبها .  
(نقض ١٩٨٦/٣/١٧ طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٩ق).

١٧٢ - وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إن المفلس رفع الاستئناف بعد الحكم بإشهار إفلاس زوال صفته في التقاضى فتكون الخصومة في الاستئناف لم تنعقد ويكون الحكم المطعون فيه باطلا ومنعدما.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أنه وإن كان صدور حكم الإفلاس يستتبع قانونا منع المفلس من مباشرة الدعاوى المتعلقة بأمواله ولاتكون الأحكام الصادرة بالمخالفة ، لذلك باطلة أو منعدمة بل يقتصر الأمر فيها على عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين، كما أن هذا المنع لا يشمل الإجراءات التحفظية ومنها مجرد رفع تلك الطعون ، فيكون للمفلس حق رفعها دون مباشرة الدعوى فيها، فإذا باشرها وكيل الدائنين

كانت الأحكام الصادرة فيها حجة على جماعة الدائنين، إلا أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الابتدائي صدر على الملفس قبل شهر الإفلاس واستأنفه بعد شهره، وإذ مثل وكيل الدائنين أمام محكمة الاستئناف ، ولم يتمسك أمامها بسبب الطعن ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض أيا كان وجه الرأى فيه غير مقبول.

(نقض ١٩٨٦/٥/١٩ طعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٥٢ق).

١٧٣ - اكتساب المدعى الصفة فى رفع الدعوى أثناء نظرها بمراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون. أثره. زوال العيب. مؤداه انتفاء مصلحة المدعى عليه فى التمسك بالدفع بعدم القبول. تغيير سند صفة المدعى أمام محكمة الاستئناف عنه أمام محكمة أول درجة لأثر له .  
(نقض ١٩٨٨/٤/٢٧ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥١ق، نقض ١٩٧٣/١/١٥ سنة ٢٤ العدد الأول ص١٠٨).

١٧٤ - مفاد مواد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى ألغى القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥، ونص فى المادة الرابعة منه على أن يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفى مواجهة الغير، فقد دل هذا النص على أن وزير الإسكان والمرافق لا يمثل مرفق الإسكان بالمحافظات وهى من وحدات الحكم المحلى.  
(نقض ١٩٨٢/١١/١٨ سنة ٣٣ للجزء الثانى ص٩٥٢).

١٧٥ - اختصاص مجلس المحافظة بإدارة ومنح التزام أو تراخيص المعديات وتشغيلها فى دائرة المحافظة. قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ق٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية. مؤداه. اعتبار المحافظ هو صاحب الصفة فى دعاوى التعويض عن الخطأ الذى يقع من إحدى وسائل النقل النهري لمحافظةه .  
(نقض ١٩٨٧/١٢/٩ طعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٤ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٧٦ - تمثيل الدولة فى التقاضى نوع من النيابة القانونية عنها. إسناد القانون صفة النيابة لهيئة عامة يجعل لها هذه الصفة بالمدى والحدود التى بينها. الأصل تمثيل الوزير للدولة فيما يتعلق بشئون وزارته. إشراف الوزير على تلك الهيئة لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية. مؤداها. وقوع عمل غير مشروع من أحد تابعى تلك الهيئة يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر الذى أحدثه هذا التابع دون الوزير المختص مثال بشأن هيئة كهرباء مصر .

(نقض ١٩٨٧/١٢/٩ طعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٥٣ق، نقض ١٩٧٧/٢/٢ سنة ٢٨ ص ٣٥٢) .

١٧٧ - الدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لنقض أهلية أحد الخصوم. دفع شكلى عدم التمسك به فى صحيفة الاستئناف. أثره. سقوط الحق فى إيدائه .

(نقض ١٩٨٨/٤/٦ طعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٥ق) .

١٧٨ - ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية. مناطه. اعتراف الدولة بها. شرطه. صدور ترخيص بها أو إذن خاص بقيامها. اعتراف الدولة بطائفة الإنجيليين الوطنيين. مؤداه. اعتبارها طائفة واحدة بكافة شيعها وكنائسها. أثره. اكتساب الشخصية الاعتبارية والذمة المالية اللازمة دون أى من كنائسها أو المذاهب المتفرعة عنها. التبرع أو الشراء لصالح إحدى الكنائس أو الجمعيات. انصراف أثره إلى الطائفة .

(نقض ١٩٨٨/١/٢٦ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٣ق، نقض ١٩٧٨/٣/٢١ سنة ٢٩ ص ٩١٧) .

١٧٩ - أن كون المحتكمين ليسوا أصحاب الصفة فى المنازعة التى اتفق فى شأنها على التحكيم لا يترتب عليه سوى أنه لا يكون الحكم الصادر فيها حجة على أصحاب الصفة فى تلك المنازعة دون أن يؤدى ذلك إلى بطلان الحكم، ولما كان



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

لايجوز للطاعن أن يتحدى ببطلان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا عن الأتيان الملوكة للقاصر إبراهيم بدعوى أنه لم يحصل بشأنها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية، إذ أن هذا البطلان شيء نسبي لمصلحة القاصر وحده دون الغير، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لاشأن له بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلايحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان، ومن ثم فلايجوز للطاعن التمسك ببطلان الإجراءات المؤسس على أن المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة في تمثيل المطعون ضدها الثامنة، ولما كان دفاع الطاعن سالف الذكر لايستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إغفال الحكم الرد عليه لايعد قصورا مبطلا له هذا ولئن كان مفاد نص المادة ١٢٦/٢ من القانون المدني أن جزاء حظر التعامل في تركه إنسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمساسه بحق الإرث عنه، إلا أنه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطا بالأخالطة عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع، وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التصرف في الأتيان محل النزاع الثاني الذي فصل فيه حكم المحكمين باعتباره تعامللا في تركه مستقبلا، وكانت هذه المحكمة لايتسنى لها التحقق من قيام هذا البطلان بالخوض في وقائع ذلك النزاع وصولا إلى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك لتحقيق ما إذا كان هذا التصرف قد حصل قبل وفاة المورث (... ..) وفيه مساس بحق الإرث عنه وهي عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، فإن مايشير به الطاعن في هذا الخصوص وإن كان سببا قانونيا متعلقا بالنظام العام إلا أنه لما خالطه من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٦/٢/٦ طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ق).

١٨٠ - سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه بالمحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ولا يكفي بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية، وهذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادى في شأنها ما قد يعثرها من أضرار باتخاذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صددها، وطبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلية في سلطته، وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها فسخ عقد الإيجار والإخلاء وإزالة ما أقامه المستاجر على سند من أن الطاعنين عمدوا إلى إلغاء حديقة المنزل وأقاموا بدلها عدة أبنية كما هدموا سطح العقار وشيدوا فيه عدة حجرات دون موافقة المؤجر وبالمخالفة للحظر الوارد بالبند الثاني من العقد من منع إجراء التغيير أو استعمال العقار بطريقة تنافى شروطه، فإن ماسلكه المطعون عليها بوصفها حراسة قضائية من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأى في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته .

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ سنة ٢٩ العدد الثاني من ١٧٤٤).

١٨١ - يشترط لقبول الطعن من الطاعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه، وكانت العبرة في توافر هذه الصفة بحقيقة الواقع، ولا يعتبر الشخص طرفا في خصومة بتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعا به، فإن انتحل صفة

النباية أو أضفاها الحكم على شخص بلا مبرر، فهذا غير كاف لاعتباره طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بما يحق له الطعن فيه، ويكون ذلك جائزا من صاحب الصفة الحقيقى. لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة الثانية عينت وصية على أولادها قصر المتوفى بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بدلا من الولى الشرعى الذى كان ينوب عنهم فى الاستئناف ، وظل منتحلا صفة تمثيلة لهم رغم ذلك حتى صدور الحكم المطعون فيه، فإنه يكون للطاعنة بصفتها الوصية على القصر - وحدها - حق الطعن بصفتها هذه على هذا الحكم. ولا يقدح فى ذلك أن الطاعنة الثانية كانت ممثلة فى مرحلة الاستئناف لشخصها، وأنها لم تفصح عن صفتها كوصية حتى صدور الحكم المطعون فيه فى مواجهة الجد باعتباره وليا شرعيا، طالما أن الطعن رفع من الممثل الحقيقى للقصر.

(نقض ١٩٧٨/١٢/٢٠ سنة ٢٩، العدد الثانى ص ١٩٨٤).

١٨٢ - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى أو بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة الخصوم، لاشأن له - وعلى ماجرى به قضاء النقض - بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته. لما كان ما تقدم، وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء صفة المطعون عليه أو ببطلان صحيفة الدعوى اشتغالها على بيان بأسماء موكله ، فإنه لا يقبل منه التحدى بذلك بداءة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ سنة ٣٠، العدد الثانى ص ٤٧٧، نقض ١٩٨٨/١١/١٠ طعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٥ ق).

١٨٣ - وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية. عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على هذا الإجراء .

(نقض ١٩٨١/٤/٩ سنة ٣٢ ص ١٠٨٥).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٨٤- لما كان لايجوز للطاعن أن يتحدى ببطلان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته ولما طبيعيا عن الأتيان المملوكة للقاصر إبراهيم بدعوى أنه لم يحصل بشأنها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية ، إذ أن هذا البطلان نسبي شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاشان له بالنظام العام ، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان ، ومن ثم فلا يجوز للطاعن التمسك ببطلان الإجراءات المؤسس على أن المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة في تمثيل المطعون ضدها الثامنة .

(نقض ١٩٨٦/٢/٦ طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ق).

١٨٥ - المقرر عملا بالمادة ٣/٨٢٨ من القانون المدني بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم. ولما كان تاجير المال الشائع عملا من أعمال الإدارة ، وكان ما يهدف إليه المطعون ضده الثاني بدعواه هو إلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار له عن عين النزاع، وإذا كان الطاعن لاينازع في أنه القائم على إدارة العقار الكائن به عين النزاع، دون باقى الشركاء على الشيوع ، فإن الدعوى تكون قد وجهت إلى من له صفة .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣١ سنة ٣٣ ص٣٧٢).

١٨٦ - لما كانت الهيئة الطاعنة قد اختصمت المطعون ضده الثاني في هذا الطعن ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى اختصاصه ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به في الدعوى ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني يكون في غير محله، ويتعين رفضه .

(١٧/١٠/١٩٨٢ سنة ٣٣ الجزء الأول ص١٢٥).

١٨٧ - من المقرر قانونا وفي قضاء هذه المحكمة أن المضرور - هو أو نائبه أو خلفه - هو الذى يثبت له الحق فى طلب التعويض، أما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة فى هذه الحالة أن تجيبه إلى هذا الطلب ، لأن مثل هذه الجهة لم يصبها أى ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض ، وتكون الدعوى فى هذه الحالة غير مقبولة.  
(نقض ١٩٨٢/١/١٤ سنة ٣٣ ، الجزء الأول ص ١١٣).

١٨٨ - إذا كان مؤدى ماأورده الحكم المطعون فيه أن حق الطاعن بصفته فى الإدارة بما يستتبعه من حق تمثيل الخاضع للحراسة، أمام القضاء قد زال بصدور القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يغير من هذا الوضع أن تكون أموال الشخص الذى كان خاضعا للحراسة تحت يد الطاعن بصفته ويديرها فعلا، لأن هذه السيطرة المادية لا تضيف عليه صفة قانونية فى تمثيله أمام القضاء، وهو من الحكم المطعون فيه تقرير قانونى سليم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين حق الإدارة وبين حق التمثيل. أمام القضاء، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لأساس له .

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ قضائية).

١٨٩ - إذا كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطعون عليه الثانى بصفته - وزير المالية - اختصم وبينك ناصر الاجتماعى المطعون عليه الثالث باعتبارهما يمثلان بيت المال لوفاة المستأجر الأصلى دون وارث وطلب الطعون عليه الثانى بصفته إخراجه من الدعوى لأنه لا يمثل بيت المال، وكان بنك ناصر الاجتماعى - المطعون عليه الثالث - هو الممثل القانونى له، فإن الدفع - المبدى من الطعون عليه الثانى بصفته

بعدم قبول الطعن استنادا إلى أنه ليس خصما حقيقيا في النزاع -  
يكون في محله .

(نقض ١٩٧٩/٢/١٤ سنة ٣٠ ، العدد الأول ص ٥٢٠).

١٩٠ - بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في  
الدعوى لاشأن له - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام،  
وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة اختصمت المطعون عليه الرابع  
باعتبار أنه الذي حل محل الحارس العام في تمثيل الخاضعين للحراسة  
ولم تنكر عليه هذه الصفة في مذكرتها التي قدمتها إلى محكمة  
الاستئناف ردا على الدفع المبدى منه بسقوط الخصومة. فإن ماتشير  
الطاعة بهذا السبب من انعدام صفة المطعون عليه الرابع في الاستئناف  
يكون سببا جديدا لاتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا يقبل  
من الطاعة ، وقد تخلت عن مخاصمة الحارس العام - المطعون عليهما  
الأول والثاني - التحدي بتعجيلها الدعوى ضده في الميعاد القانوني.

(نقض ١٩٧٨/٢/١٩ سنة ٢٩ ، العدد الثاني ص ١٩٥٦).

١٩١ - الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة بعد أن عجلت  
الاستئناف قبل المطعون عليهما الأول والثاني عادت وصححت شكله بأن  
قصرته على المطعون عليهما الثالث والرابع اللذين صدر الحكم قبلهما،  
ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من  
كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فليس  
للطاعة أن توجه طعنها بالنقض إلى المطعون عليهما الأول والثاني  
ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

(نقض ١٩٧٨/٢/١٩ سنة ٢٩ ، العدد الثاني ص ١٩٥٦).

١٩٢ - توافق أو انعدام صفة المدعى في المطالبة بالحق موضوع  
التداعي غير متعلق بالنظام العام ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

المطعون فيه أن الطاعن شخصا أقر بأن تظهير الشيك إليه كان بصفته مصفيا للشركة ، وإن لم تتضمن عبارة التظهير إيضاح تلك الصفة، ولم تنازع المطعون ضدها في ذلك، وقصرت منازعتها على عدم أحقية الطاعن بصفته في اقتضاء قيمة الشيك لأنه يمثل في الحقيقة ديناً غير مشروع. لما كان ذلك، فإن تعرض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه لنفي حصول تظهير الشيك إلى الطاعن - بصفته مصفيا - وإقامة قضائه على أن التظهير تم لاسم الطاعن بصفته الشخصية رغم أن كلا من الطاعن والمطعون ضدها لم ينازعا في ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون :

( نقض ١٩٧٨/٦/٢٦ سنة ٢٩ ، العدد الأول ص١٥٥٧).

١٩٢ - رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم. ق١٥٠ لسنة ١٩٦٤. أثره. عودة حق التقاضي إليهم. لا يؤثر في ذلك أيلولة هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي. تحقيق الديون وإقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة. قرار جمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤. قرار الحارس العام بعدم الاعتداد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادرا ممن لا يملكه ولا أثر له .

(نقض ١٩٧٨/٢/٩ سنة ٢٩ ، العدد الأول ص٤٣٠).

١٩٤ - الثابت من الرجوع إلى القانون ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية الذي عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٣/٢٤ أن المستشفى اليوناني بالإسكندرية لم يكن من بين المستشفيات المبينة بالكشف المرافق للقانون التي نصت المادة الأولى منه على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة، إلا أنه لما كانت المادة ١١ من القانون المذكور قد نصت على أن تشكل بقرار من وزير الصحة مجال إدارة للمستشفيات الأخرى المرخص بها طبقا

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

لاحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥، ولا تصبح قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها منه، كما تصدر جميع اللوائح الخاصة بهذه المستشفيات والعاملين بها بقرار من وزير الصحة، وكان المستشفى اليوناني بالإسكندرية مرخصا به طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥، وكان وزير الصحة أعطى تفويضا لمحافظ الإسكندرية بتشكيل مجلس إدارة مؤقت للمستشفى، فإن الجمعية الطاعة تكون بذلك قد أقصيت عن إدارة المستشفى وزالت صفتها فى تلك الإدارة. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الجمعية الطاعة إنما تستمد صفتها فى تمثيل المستشفى من تلك الإدارة والتي زایلتها فإنه لا يكون لها صفة فى رفع دعواها بالصحيفة المودعة فى ١٩٦٩/١/٢٢ للمطالبة بالمبالغ الموصى بها للمستشفى .

(نقض ١٩٨٧/٢/٢٣ سنة ٢٩ ، العدد الاول ص ٥٧٦).

١٩٥ - إذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يكن التوكيل صريحا فى تضيول المحامى أن يطعن نيابة عن الموكل بطريقة النقض، فللمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملابسات التى حرر فيها. لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل تدل على أن الطاعن فوض زوجته إدارة كافة أمواله والتصرف فيها ، وأنه وكلها فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها. فإن صدور التوكيل فى الخارج ومن شخص غير مصرى ليس له دراية بإجراءات التقاضى فى مصر يشير إلى أن نطاق التوكيل العام يرخص لزوجة الطاعن ووكيلته فى توكيل محامين نيابة عنه لمباشرة إجراءات الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ومنها محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٨/٣/١٥ سنة ٢٩ ، العدد الاول ص ٧٦٢).

١٩٦ - الأصل فى طلب إزالة المنشآت التى تقام على أرض الغير دون رضائه خارج عن نطاق أعمال الإدارة المخولة للحارس إلا أن مناط ذلك



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

أن يمس طلب الإزالة أصل الحق، الأمر المفقود في الدعوى المائلة، إذ الإزالة مترتبة على طلب فسخ عقد الإيجار ومبنية على حق المطعون عليها - الحارسة - في تسلم العين المؤجرة بالحالة التي كان عليها عند التأجير في معنى المادة ٥٩١ فقرة أولى من القانون المدني ، وهي بهذه المثابة تدخل في أعمال الإدارة .

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٢ سنة ٢٩ ، العدد الثاني ص١٧٤٤).

١٩٧ - عقد البيع العرفي ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعوى المرتبطة به ، ويكون له طلب طرد الغاصب واتخاذ إجراءات قطع التقادم حتى ولو كان عقده محل منازعة من واضع اليد أو الغير لأن هذه المنازعة لاتعد بذاتها مانعا قانونيا يمنع من اتخاذ إجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد على المبيع .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٥ق).

١٩٨ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن أو للتنازل عن الإيجار بدون إذن كتابي من المالك محلها فسخ عقد الإيجار الصادر منه إلى المستأجر الأصلي ، فيجب رفعها على هذا الأخير ، إذ لاتستقيم الدعوى باختصاص المستأجر من الباطن وحده أو المتنازل له عن المتنازل وحده لانعدام العلاقة العقدية بين أى منهما وبين المالك ، وباعتبار أن العقد لايفسخ على غير عاقيه . ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدهم انتهوا إلى طلب فسخ عقد المستأجر الأصلي وإخلاء العين المؤجرة ، ومع ذلك تركوا الخصومة بالنسبة له وقضت المحكمة بإثبات هذا الترك.فقضت الخصومة على الطاعن وحده - المتنازل له عن عقد الإيجار - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى بالإخلاء دون اختصاص المستأجر الأصلي يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٧ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

١٩٩ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن من أثار عقد البيع نقل منفعة البيع إلى المشتري من تاريخ إبرام عقد البيع ، ويستوى فى ذلك أن يكون مسجلا أو غير مسجل، ويترتب على ذلك قيام حق المشتري فى إدارة المبيع ، وعلى هذا يكون للمطعون ضدهم صفة فى رفع الدعاوى المتعلقة بهذا الحق، ولأعلى الحكم إن هو أغفل الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة باعتباره غير مؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها .  
(نقض ٢٦/١١/١٩٨١ ، طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٧ق).

٢٠٠ - حق تأجير المال الشائع لا يثبت إلا للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الأنصبة والإيجار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون له الأغلبية لايسرى فى حق الباقي أصحاب الأغلبية ، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا، اعتبارا بأن الإيجار يقع فى جزء منه على ملك الغير فيحق لهؤلاء الشركاء طلب إخراج المستأجر من أحدهم باعتباره متعرضا لهم فيما يملكون .  
(نقض ٢٦/١١/١٩٨١ ، طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٧ق).

٢٠١ - استقر قضاء هذه المحكمة فى أن البطريك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برئاسة القسس وترقيتهم وعزلهم وتجريدهم وأن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعة لتبعيته وإشرافه وتعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطيركية ولو اقتضى التنظيم المالى فى هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة نيابة عن البطريك .  
(نقض ١٥/١١/١٩٨١ ، طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ق).

٢٠٢ - لما كانت دعوى الطرد المؤسسة على الغصب لا تستوجب اختصاص غير المعتصب المطلوب طرده من العين المغتصبة، وكان الثابت أن

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

المطعون ضده أقام دعواه ضد الطاعنين الأول والثاني طالبا طردهما لنصيبهما شقيقته بعد وفاة المستأجرة لها عن غير وارث، وانتفاء صلتها بها ورد الحكم على دفاع الطاعنين من عدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المستأجرة للشقة بقوله: «وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول من أسباب الاستئناف وهو الخاص بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المستأجرة الأصلية، فإنه مردود عليه بأن الدعوى رفعت أصلا بطلب الحكم بطرد المستانفين الأولين لاغتصابهما عين النزاع بعد وفاة المستأجرة الأصلية من غير وارث ولم تكن مرفوعة بسبب التأجير من الباطن حتى يتعين مخاصمة تلك المستأجرة أو ورثتها، ومن ثم يكون هذا السبب من الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه». فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسيب.

(نقض ١٩٨١/٥/١٦، طعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ ق).

٢٠٣- القرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء جميع القرارات الصادرة بإخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ نص فيه على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٥٧/٥/٤، ومن ثم يتعين إعمالا لذلك النص أن يعود إلي هؤلاء الأشخاص حقوقهم في التقاضي اعتبارا من ذلك التاريخ وتزول عن مدير عام الإدارة العامة لأموال المعتقلين والمراقبين صفته في تمثيلهم أمام القضاء بحلول ذلك التاريخ، وإذ لم ينص ذلك القرار على أن تكون للمدير العام المذكور صفة النيابة القانونية عن هؤلاء الأشخاص إلى أن تسلم الأموال إلى أصحابها. فإن لازم أن تعود إلى الأشخاص أهليتهم فور صدور القرار اعتبارا من ١٩٥٧/٥/٤.

(نقض ١٩٨٢/٢/٢١، طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ قضائية).

٢٠٤- من المقرر قانونا أن من بين شروط قبول طلب التدخل في الدعوى المصلحة، وأن توافر المصلحة لا يغني عن توافر الصفة، والصفة تعني أن يكون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

طالب التدخل هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع أو نائبه والبين أن نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى من الأمر العسكري لسنة ١٩٥٦ هي نيابة قانونية ، حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها، ولا يجوز والحال هذه التحدى بانطباق أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني ، ومنها المادة ٧١٧ توصلا للقول باستمرار مهمة الطاعن بصفته إلى حين تسلم من رفعت الحراسة على أمواله، كما أن المشرع لم ينص على ذلك .  
(نقض ١/٢١/١٩٨٢ ، طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق مشار إليه آنفاً).

٢٠٥ - لئن كانت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بمرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ قد خولت ناظر الوقف - بعد انتهاء الوقف على الخيرات - استبقاء أعيان الوقف تحت يده بصفته حارسا عليها لحفظها وإدارتها لحين تسليمها إلى المستحقين إلا أن هذا الحكم الوقتي لا يجد مجال تطبيقه إلا في الأوقاف الأهلية والشق الأهلي من الأوقاف المشتركة، أما الأوقاف الخيرية فسواء أكانت أوقاف خيرية محضة أو مجرد حصص في وقف مشترك ، فإن ولاية النظر عليها تظل أبدا لوزارة الأوقاف .  
(نقض ٢/٢٢/١٩٨٣ ، طعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق).

٢٠٦ - النظر على الوقف يخول لصاحبه سلطة وضع يده على الأعيان الموقوفة وحفظها وإدارتها واستغلالها وتوزيع غلاتها على مستحقيها، كما يخوله الحق في التعاقد نيابة عنه وتمثله فيما يدعى له وعليه، وقد جعلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه .  
(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٣ ، طعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق).

٢٠٧ - نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ، ويكون له الأهلية .

### مانتان ٣ و ٣ مكرر

الكاملة للمقاضاة ، ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر، كما نصت المادة الثامنة منه على أن الأزهر يشمل هيئة مجمع البحوث الإسلامية، ومؤدى ذلك أن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة فى تمثيل مجمع البحوث الإسلامية فى التقاضى، وأن وزير الأوقاف الطاعن الثانى ليست له هذه الصفحة .

(نقض ١٢/٥/١٩٨٢، طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ق).

٢٠٨ - من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها ، قانونا وكانت هى المقصودة بذاتها بالخصومة ، فلا تتأثر بما يطرأ على شخصية هذا الممثل من تغيير. لما كان ذلك وكان الثابت بالتوكيل الذى بموجبه باشر المحامى رفع الطعن بالنقض أنه صادر من المستشار القانونى للشركة الطاعنة استنادا إلى التوكيل الصادر له من رئيس مجلس إدارة الشركة آنذاك متضمنا تفويضه فى تمثيل الشركة أمام القضاء والأذن له فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض، وكان هذا التوكيل قد صدر صحيحا ممن يمثل الشركة قانونا وقت صدوره، فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا ينال من شخصية الشركة، ولا يؤثر على استمرار الوكالة الصادرة، ومن ثم لا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للتقرير بالطعن .

(نقض ١٢/٢٦/١٩٨١، طعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ق).

٢٠٩ - الخصومة لاتقوم إلا بين أحياء. وفاة أحد المطعون ضدهم أثناء نظر الاستئناف. أثره. عدم قبول الطعن بالنسبة له.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٣ طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢١٠ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث. انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم. تعلق التزامات المورث بتركته دون أن تنتقل إلى ذمة الوارث إلا في حدود ما آل إليه.  
(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥١ ق، نقض ١٩٨٤/٥/٣٠ طعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ ق).

٢١١ - الدعوى بطلب شطب تسجيل عقد بيع. اختصام ممثل الشهر العقاري. اعتباره خصما حقيقيا فيها. اختصامه في الطعن بالنقض صحيح.

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٧ طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٤٧ ق).

٢١٢ - قيام شخصية معنوية للشركة. أثره. انفصال ذمتها المالية عن ذمة الشركاء. عدم التزامها بتوقيع الشريك ما لم يقرن توقيعه ببيان صفته عنها أو بعنوانها. إغفال الحكم لبيان الأوراق التي استخلص منها أن توقيع الشريك كان بصفته ممثلا للشركة. قصور.  
(نقض ١٩٨٢/١١/١٦ طعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٥٠ ق).

٢١٣ - لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض، كما تطبق في الدعوى حال رفعها، وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها، ومعيار المصلحة الحقة، سواء كانت حالة أو محتملة، إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها، وكان حكم محكمة أول درجة قد قضى باعتبار عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/٨/١٠ المتضمن بيع مورث الخصوم إلى المطعون عليها الخامسة العقاريين المبينين بصحيفة الدعوى واعتباره وصية مضافة إلى ما بعد الموت، وقضى في أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه بأنه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

«ولما كانت المدعى عليها الأولى - المطعون عليها الخامسة - قد ردت الموصى لها به على التركة، فلا محل بعد للقضاء بنفاذ هذه الوصية، مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعنين الأمر الذي تنتفى معه مصلحتها في الطعن، ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

(نقض ٢٣/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ق).

٢١٤ - متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الوصايا عليه أصبح رشيدا وثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون حاجة إلى حكم من المحكمة بذلك.  
(نقض ١٢/٣/١٩٨١، طعن رقم ٧٨١، ٩٥٢ لسنة ٤٩ق).

٢١٥ - لما كان القانون لم يمنح مصلحة الاملاك شخصية اعتبارية ولم يخل مديرها حق تمثيلها أمام القضاء وإنما جعلها تابعة لوزارة الإسكان والمرافق، وكان من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته، وعلى ذلك فإن وزارة الإسكان التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة في الدعاوى التي ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الاملاك الاميرية.  
(نقض ١٧/١٢/١٩٨١، طعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ق).

٢١٦ - لما كان الإضرار بالمؤجر الذي يبيح له طلب إخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة هو مايتضمن الإخلال بإحدى مصالحه التي يحميها القانون مادية كانت أو أدبية، حالا كان هذا الإخلال أو مستقبلا، مادام لاربيب واقعا، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء لما أحدثته الطاعة من تغيير بالعين المؤجرة، ألحق ضررا بالمؤجر المطعون ضده على سند من قوله: «بالنسبة لما قالت به المستأنفة - الطاعة - من تناقض مما صدر من الخبر نتيجة أعماله من أنه لم يترتب على تلك

التعديلات لإضراراً بالمبنى، وأنه يتضح من الدراسة الهندسية بخصوص موضوع «الكمر» أن هذا الأمر قد يؤدي إلى الضرر البالغ للمبنى مستقبلاً، لأن المبنى منشأ من هيكل خرساني من أعمدة وكمرات وأسقف وأبواب وفتحات، ينتقص من هذا الهيكل قد يؤدي به إلى انهيار في منطقة الحمام والطريقة، فمردود بأن الخبير يقصد إلى أنه وإن كان لم يترتب على إزالة الكمرة خطر حال إلا أن ذلك الخطر محقق الوقوع مستقبلاً ويعرض أجزاء المبنى للانهيار في منطقة الحمام والمطبخ والطريقة، وليس بلازم أن يكون الضرر حالاً لجواز الإخلاء، بل يكفي أن يكون مؤكداً الوقوع مستقبلاً.. فإن الحكم يكون قد واجه وقائع النزاع ودفاع الطاعنة واستظهر الضرر المحقق من تعديلات العين المؤجرة، وهو مايجوز للمؤجر طلب الإخلاء وفقاً لنص المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، فلا يكون قد خالف القانون، ويكون النعمى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

(نقض ٢٨/٤/١٩٨٣، طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠٠٢ ق).

٢١٧- لما كان ماخلص إليه الحكم من أن أرض النزاع مخصصة للمنفعة العامة يتيح للكافة الانتفاع بها فيما خصصت له باعتبارها مالا عاماً والزود عن هذا الحق فإن الدفع بعدم قبول الدعوى - لرفعها من غير ذي صفة - يكون ظاهراً لفساد ولا يعيب الحكم إغفاله الرد عليه.

(نقض ٥/١٢/١٩٨٣، طعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق).

٢١٨- إبرام الطاعن عقد العمل بصفته نائباً عن الجمعية التعاونية. أثره. انصراف كافة آثار العقد إلى هذه الجمعية. استخلاص الحكم المطعون فيه من تعهد المطعون ضده بالعمل في أي جهة يحددها البنك أو الجمعية توافر علاقة العمل بينه وبين البنك الطاعن، ومن ثم أحقيته في ضم هذه المدة. خطأ في القانون وقصور في التسبيب.

(نقض ١٤/٣/١٩٨٣، طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٠٠٢ ق).



٢١٩ - الطعن فى الحكم - وعلى ماجرى به نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - لايجوز إلا من المحكوم عليه، وهو ما يقتضى أن يكون المحكوم عليه موجودا على قيد الحياة فى وقت رفع الطعن، وإلا كانت الخصومة فى الطعن معدومة لاترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق، إذ العبرة فى الخصومة إنما هى بشخص الخصم لا بشخص من يمثله، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن، فإنه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة فى الطعن فى الحكم، فإذا طعن فيه كان الطعن باطلا لرفعه ممن لاصفة له فيه، لما كان ذلك، كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى القضية رقم... المقدمة من الاستاذ المحامى الذى رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قيما على المحكوم عليها... أنها كانت متوافاه قبل رفع الطعن، فإنه لا تكون له صفة فى رفعه لوفاة من يمثله قبل رفع الطعن، ومن ثم يكون الطعن باطلا.

(نقض ٣/٤/ ١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الاول ص ٧١٢).

٢٢٠ - النص فى المادتين ٦٤، ٦٢ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وفى الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدنى يدل على أن القاصر المأذون يعتبر كامل الاهلية فيما أذن فيه، وأما التصرفات التى لم يؤذن فيها فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته متى كانت دائرة بين النفع والضرر.

(نقض ٣/٤/ ١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الاول ص ٦٩٦).

٢٢١ - صيرورة الوصى نائبا اتفاقيا نتيجة استمراره فى مباشرة الخصومة بوصفه وصيا رغم زوال تلك الصفة عنه أثناء سير الدعوى ودون تنبيه المحكمة إلى ذلك، لا تكون إلا إذا كان القاصر قد مثل فى الخصومة تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء فى شخص الوصى عليه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فعلا ثم بلوغه سن الرشد بعد ذلك، ومن ثم لانتسحب هذه القاعدة على من كان بالغاً سن الرشد من قبل رفع الدعوى، وبالتالي لم يصح اختصاصه بداءة.

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الأول ص ١٩٧).

٢٢٢ - الوكيل بالعمولة فردا كان أو شركة يتعاقد مع الغير باسمه الشخصى أصيلاً لحساب موكله.

(نقض ٢٨/٣/١٩٨٣، طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٩ق).

٢٢٣ - الحارس القضائي. اقتصر نيابته على أعمال الإدارة مباشرة لأعمال التصرف. شرطه انعدام صفته فى تمثيل صاحب المال فى البيع الجبرى.

(نقض ٢٢/٥/١٩٨٣، طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ق).

٢٢٤ - قرار الوزير المختص بحل إحدى الجمعيات وتشكيل لجنة لتصفيتها تفويض هذه اللجنة جميع السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها مؤداه وجوب صدور التصرفات منها بكامل هيئتها.

(نقض ٧/٦/١٩٨٤، طعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٠ق).

٢٢٥ - تمثيل المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية لفروع الوزارات فى المحافظات. مادة ٢٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩. قصره على مانقل اختصاصه للوحدات المحلية دون ما يتعلق بسلطة الإشراف دون التبعية. المحافظ لا يمثل وحدات وزارة الداخلية بمحافظته. علة ذلك،

(نقض ١٠/٦/١٩٨٢، طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥٠ق).

٢٢٦ - الشخص الاعتبارى مسئول عن الأخطاء التى يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال. عدم مسئوليته عن أخطائهم الشخصية.

(نقض ٣٠/٦/١٩٨٢، طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٢٧- الدفع المبدئى من وزير التأمينات ومدير أحد مكاتب هيئة التأمينات الاجتماعية أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيلها لهيئة التأمينات الاجتماعية هو فى حقيقته دفعه بعدم قبول الدعوى لرفعه على غير ذى صفة. جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢، طعن رقم ٢١ لسنة ٤٩ ق).

٢٢٨- هيئة التأمينات الاجتماعية من الأشخاص الاعتبارية، ويمثلها فى صلاتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء رئيس مجلس إدارتها.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢، طعن رقم ٢١ لسنة ٤٩ ق).

٢٢٩ - مرفق الإسكان بالمحافظات. اعتباره من وحدات الحكم المحلى. عدم تمثيل وزير الإسكان والمرافق له أمام القضاء. علة ذلك.

(نقض ١٩٨٢/١١/١٨، طعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥١ ق).

٢٣٠- إن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه، وإن كان الثابت أن محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثانى وأمام محكمة ثانى درجة لم توجه إليه طلبات ولم تقض تلك المحكمة له أو عليه بشئ، وبالتالي فإنه ليس خصما حقيقيا فى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه واختصامه فى الطعن أمام هذه المحكمة يكون فى غير محله.

(نقض ١٩٨٤/١/١٢، طعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق، نقض

١٩٨٣/١١/٢٣، طعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٠ ق، نقض ١٩٨١/١/١٣، طعن

رقم ٦٢ لسنة ٤٧ ق).

٢٣١- لئن كان الأصل فيمن يختصم فى الطعن أن يكون اختصاصه

بالصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فيه، إلا أنه لما كان القانون لم يشترط فى بيان هذه الصفة موضعاً معيناً من صحيفة الطعن، فإنه يكفى لصحته أن يرد عنها بصحيفته فى أى موضع فيها ما يفيد اختصاص المطعون عليه بذات الصفة. لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الطعن أن الطاعن وإن لم يشر فى صدرها إلى صفة المطعون عليه الثانى كرئيس للجمعية التعاونية لبناء المساكن بكفر صقر، إلا أنه ردد تلك الصفة فى مواضع متعددة من الصحيفة مما يدل على أنه التزم فى طعنه الصفة التى أقيمت بها الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثانى وصدر على أساسها الحكم المطعون فيه.  
(نقض ١٩٨٤/٢/١، طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ ق).

٢٢٢- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون والطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل، فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٢، طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ ق).

٢٣٣- استخلاص توافر الصفة فى الدعوى. استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاها على أسباب سائغة لحمله. النقص أو الخطأ فى صفات الخصوم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يترتب عليه البطلان. اختصاص رئيس مجلس المدينة باعتباره رئيس الوحدة المحلية المذكورة التى يمثلها أمام القضاء. قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى. ليس من شأنه التجهيل بحقيقة من أقيمت عليه الدعوى.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٨، طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٤٩ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٣٤- إذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة في المخاصمة عنه لمن يمثله، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن «شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون «موصين» والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء والموصين «لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل» يدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز له أن يتولى إدارتها ولا يعد ممثلا لها قانونا، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها، لما كان مانقداً وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل بتاريخ ١٩٧٦/١/٣١ وصار المطعون عليه شريكا موصيا، ومن ثم فليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء، ولا يرد على ذلك بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه هو صاحب الحياة لعين النزاع مخصصا إياها لإدارة الشركة وإن كان لا يمثل الشركة قانونا إلا أنه يجوز له أن يزود عن حياته لها فيما خصصها له، ذلك بأنه إذا استأجر شخص مكانا لتشغله شركة فإنه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر مستعجدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذ بهذا فإن حياة المطعون عليه للعين تنتفي، ولا يملك الادعاء باستتجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه لرفعها من غير ذي صفة، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه.

(نقض ١٩٨٠/١/٩ سنة ٣١، العدد الأول ص ١١٧).

٢٣٥ - إذ كان المطعون ضده قد أقام الدعوى بصفته الشخصية مستندا إلى عقد الإيجار المؤرخ ١١/١١/١٩٦١ الصادر إليه بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناي مركز قليوب، وكان البين من الأوراق أن صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٣، وكان الثابت كذلك أن الجمعية المستأجرة أنهت هذه العلاقة الإيجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفع الدفع المبدئى من الطاعنين بانتفاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى على سند من أنه حل محل الجمعية المستأجرة رغم خلو الأوراق من أى دليل على ذلك، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور.

(نقض ١٨/١/١٩٨٢، طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥١ ق).

٢٣٦ - حالات الإخلاء فى المادة ٣١ قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قصر طلب الإخلاء فيها على المؤجر وحده. مخالفة حظر احتجاج أكثر من مسكن واحد فى البلد الواحد. عدم اقتصار حق طلب الإخلاء على المؤجر وحده. ولاى صاحب مصلحة قانونية هذا الحق.

حظر احتجاج الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتض فى البلد الواحد. م ٨ قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٥/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مخالفة الحظر. أثره. للمؤجر ولو لم يكن طالب سكنى ولكل صاحب مصلحة حق إخلاء المستأجر.

(نقض ٨/١٢/١٩٨٣، طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق).

٢٣٧ - الطعن بالنقض. جوازه ممن كان خصما فى النزاع وبذات صفته السابقة. صدور الحكم المستأنف قبل الطاعن الأول بصفته الممثل القانونى للشركة. استثنائه الحكم وباقى الطاعنين بصفتهم ورثة لايكون مقبولا لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ٢٣/١/١٩٨٤، الطعن رقم ١٠٣٢، ٢٤٣٤ لسنة ٥٢ ق).

مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٣٨ - طلب الحجز ماهيته. عدم جواز توجيهه إلى ورثة المطلوب الحجر عليه. النزاع في مواد الولاية على المال، ليس خصومة حقيقة. إنطوائه على حسبة.

(نقض ٢٨/٦/١٩٨٣، طعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ ق).

٢٣٩ - عدم التمسك بانعدام أهلية المحامي الذي يباشر الإجراء أمام محكمة الموضوع. سبب قانوني يخالطه واقع عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٢٥/١/١٩٨٤، طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ ق).

٢٤٠ - التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات. ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ نطاقه. امتداد التزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية الناشئة لغير المؤمن له والغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها. للمؤمن حق الرجوع على الغير المسئول.

(نقض ٢٤/١١/١٩٨٣ طعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٤٧ ق).

٢٤١ - استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة، وفي الطعن في الحكم الصادر فيها.

(نقض ٨/١٢/١٩٨٣، طعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٠ ق).

٢٤٢ - الدعوى بطرد الغاضب. اعتبارها من أعمال الحفظ. أثره. للشريك على الشروع رفعها عن كل المال الشائع دون حاجة لموافقة باقي الشركاء.

(نقض ٢٧/١٢/١٩٨٣، طعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٤٣ - اكتساب المدعى الصفة في رفع الدعوى أثناء سيرها يزيل العيب الذي شاب صفتها عند رفعها وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها.

(نقض ٢٠/١١/١٩٨٣، الطعون لرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٤٤ - دعوى الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشتري والبايع، سواء أمام محكمة أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض، فإن رفعت في أي مرحلة دون اختصاص باقي أطرافها قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها، وعلى الشفيع أن يراقب ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغيير في الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها.  
(نقض ١٩٨٤/٢/٨، طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٠ ق).

٢٤٥ - من المقرر في قضاء النقض أن الخصم الحقيقي هو من توجه إليه طلبات في الدعوى، أو يعترض سبيلها منازعا فيها، أما من يختصم ليحكم في مواجهته دون أن توجه إليه طلبات، ولم يدفع الدعوى بما يعترضها فلا يعد خصما حقيقيا فيها، وبالتالي فلا يعول على عدم إعلانه بمذكرات الخصوم طالما لا يخرج الوارد بها عن نطاق الدعوى ولا يعنيه بطلب ما.  
(نقض ١٩٨٤/١/١٥، طعن رقم ١١٦١ لسنة ٥٣ ق).

٢٤٦ - مقتضى اندماج شركة... وكيلة البائعين - التي تعاقدت معها الطاعنة في شركة أخرى ونتج عنها الشركة المطعون ضدها أن تنمحي شخصية الشركة الأولى المندمجة وت خلفها الشركة المطعون ضدها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ومنها الالتزام بتحصيل المبالغ التي استحققت، وكان على الشركة المندمجة تحصيلها قبل الإدماج وتغدر الشركة الدامجة وحدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الجهة التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات لأن الشركة المندمجة التي زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج وحلت محلها الشركة الدامجة.

(نقض ١٩٨٥/٥/١٣، طعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٥٣ ق، نقض ١٩٨٤/١/١٩، طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٠ ق، نقض ١٩٨٣/١٢/٥، طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٨٢/٢/٢٥، طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٩ ق).



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٤٧- إذا كان البين من الوقائع التي تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية، ومن المستندات المقدمة فيها أن المطعون ضدها قد استهدفت بدعواها الحكم لها بصفتها وكيلة عن البائعين وقد عنى الحكم بإبراز هذه الصفة عند قضائه في الدعوى وبما سطره في مدوناته أن المطعون ضدها لها حق المطالبة بالدين طبقاً للبند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٧/٨، وبالتالي فلا يلزم أن يبين الحكم أسماء موكلى المطعون ضدها، طالما أن الأخيرة كانت تمثلهم في الخصومة وهي صاحبة الحق في تحصيل المبلغ المطالب به ويكفى بيان اسمها في الحكم.

(نقض ١٩٨٤/١/١٩، طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٠ ق).

٢٤٨- لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التحقق من صفة رافع الدعوى هو تحصيل تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المحال عليه من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من السجل التجارى، ومن التوكيل الذى يحضر بموجبه وكيلها أن مصدره هو الممثل القانوني لها وكان هذا الاستخلاص سائفاً له أصله الثابت بالأوراق، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦، طعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٩ ق).

٢٤٩- لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التضامن حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه بما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التى يقرها القانون - وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل - فإنه لا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

عليه طرف في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

- (نقض ١٩٨٤/٥/٢١، طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق، نقض ١٩٧٨/١/٢٩ ، سنة ٢٩، العدد الأول ص ٢٦٥).

٢٥٠- لما كان القانون لا يحدد الدعاوى التي يجوز رفعها، ما دام لصاحبها مصلحة قائمة مشروعة، ويكفي المصلحة المحتملة، إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه، وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الحصول على حكم يثبت العقد، وأنه صدر بين المتعاقدين صحيحا ونافذا، ولا يزال صحيحا نافذا، وقت صدور الحكم، فمن الجائز أن ترفع هذه الدعوى، بالنسبة لسائر العقود، وليس عن عقد صدور الحكم، فمن الجائز أن ترفع هذه الدعوى، بالنسبة لسائر العقود، وليس عن عقد البيع فقط، ما دام لرافعتها مصلحة مشروعة، وعلى القاضى فيها أن يبحث كل ما يتعلق بوجود العقد أو انعدامه، أو بصحته أو بطلانه، وكذلك صوريته أو جديته. ولما كانت الدعوى الحالية قصد بها الحصول على حكم بإثبات جدية عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم... وكان المشرع قد أضاف إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ فقرة أخيرة، بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٢، نصت - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - على أنه «فى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر فى حكم الممول الفرد الشركات التى تقوم بين الأصول والفروع وبين الأزواج، أو بين بعضهم البعض، وترتبط الضريبة، فى هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال.. ويجوز فى جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

« وأراد من وراء هذا النص - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون - أن يضع حدا لما يلجأ إليه المولون من تكوين مثل تلك الشركات، المشار إليها، بهدف الإفلات من أداء الضريبة كلها أو جزء منها، حتى يستفيد كل منهم من الإعفاء المقرر بالقانون للأعباء العائلية، والهبوط بقدر الربح إلى شريحة ذات ضريبة أقل». وللعالجة هذا الوضع، أضاف الفقرة الأخيرة، من هذا القانون، والتي قصد من ورائها مواجهة التهرب الضريبي وتقرير بعض حالات الإعفاء الضريبية، فاستحدث بها قرينة بسيطة، لم يكن لها نظير في التشريع المعمول به مقتضاها صورية الشركات التي من هذا النوع، وأجاز لصاحب الشأن أن يثبت جدية الشركة. ولما كانت قوانين الضرائب لا تواجه مراكز عقدية، وإنما تتعلق بنظم قانونية، مما يتصل بالنظام العام، فإنها تسرى بأثر مباشر على العقود المبرمة قبل صدورهما. ومن ثم فإن من شأن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣، إعفاء مصلحة الضرائب من إثبات صورية عقود الشركات سائلة البيان، والقائمة وقت صدوره، ونقل عبء الإثبات على عاتق صاحب الشأن، حيث يحمله بإثبات جدية الشركة، ولو كانت عقودها سابقة على تاريخ العمل به، وما ينشأ من هذه الشركات في تاريخ لاحق عليه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه، المؤيد للحكم الابتدائي، قد خالف هذا النظر، وأقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم تأسيسا على عدم رجعية القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي عدم تطبيق حكم الفقرة الأخيرة التي أضافها إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، على ذلك العقد، لثبوت تاريخه من قبل نفاذه، مما حجه عن بحث ما افترضه المشرع من صورية العقد، والتصدي لبيان جديته، فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون، معيبا بالقصور، مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٢، طعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤٨ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٥١ - اختصاص المحجوز لديه فى صحة الحجز أو دعوى رفعه. أثره. اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الصادر فيهما فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه. اختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى هاتين الدعوتين يكون صحيحا.

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٤، طعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق).

٢٥٢ - التدخل الانضمامى. نطاقه. رفض المحكمة طلب التدخل والقضاء فى الموضوع. أثره. عدم قبول الطعن فيه من طالب التدخل. حقه فى الطعن انصرافه إلى مسألة التدخل.

(نقض ٦/١١/١٩٨٣، طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٣ - الاختصاص فى الطعن بالنقض. شرطه. تدخل الخصم منضمما للمطعون ضده أمام محكمة أول درجة وعدم انضمامه إليه فى الاستئناف والحكم بعدم جواز الاستئناف والحكم بعدم جواز الاستئناف بالنسبة له. أثره. عدم قبول اختصاصه أمام محكمة النقض.

(نقض ٢٤/١١/١٩٨٣، طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٢ ق).

٢٥٤ - لمالك الشئ وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه فى حدود القانون. للشخص المعنوى مالك العقار مصلحة فى إقامة الدعوى عند تحقق سبب من أسباب فسخ عقد الإيجار.

(نقض ٢٨/١١/١٩٨٣، الطعون أرقام ٥٩٧، ٨٧٦، ٨٨٤ لسنة ٥٢ ق).

٢٥٥ - امتداد أثر الحكم وحجيته إلى الخلف الخاص. شرطه. صدوره قبل انتقال الشئ إليه واكتسابه الحق عليه. رفع الدعوى بمجرد غير كاف.

(نقض ٧/١٢/١٩٨٣، طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٢ ق).

٢٥٦ - عدم اعتبار الخاضع للحراسة خلفا للحارس العام، أو من يتلقى عنه الحق من شركات القطاع العام فى التصرف الذى أتاه (حكم النقض السابق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٥٧ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة التى يقرها القانون ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة للمدعى فى الحصول على منفعة مادية أو أدبية لا يكفى لقبول دعواه ما دامت هذه المصلحة لا تستند إلى حق يحميه القانون، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن رابطة الزوجية التى قامت بين الطاعنة الأولى وبين المطعون ضده قد انفصلت عراها بصدر حكم نهائى بتطليقها منه، وبذلك تنقضى العلاقة التى كانت قائمة بينهما ويصير كل منهما أجنبيا عن الآخر ولا يحق لأيهما التعرض للآخر فى علاقات الزوجية المستقبلية، ومن ثم لا تكون للمطعون ضده صفة فى طلب إبطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن الثانى، ولا يغير من ذلك ارتباط هذا الزوج به بقرابة قريبة باعتباره ابن أخت له، وهو ما تحرمه شريعة الأقباط الإنجلييين - طالما أن هذه القرابة لم تكسبه حق الولاية عليه التى لا يكون له بدونها شأن فى طلب إبطال زواجه أيا كانت أوجه البطلان المدعى بها. وإن قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء صفة المطعون ضده فى إقامتها، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٧/٢/١٩٨١، طعن رقم ٨ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٨ - دعوى الطرد المؤسسة على الغصب لا تستوجب اختصاص غير المقتصب المطلوب طرده من العين المقتسبة.

(نقض ١٦/٥/١٩٨١، طعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ ق).

٢٥٩ - النص فى المواد ٢١٦، ٢١٧، ٢٨٨، ٢٨٩ من قانون التجارة والمادة ٣٨٣ من التقنين المدنى يدل على أن صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن إدارة أمواله، فلا تصح له مباشرة

الدعوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يسهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلس من نواحي هذا النشاط مقصوراً على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدء فيها دائنيه ولا ضرر منها علي حقوقهم، أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق دائنيه فمحظور عليه ممارسته وينوب وكيل الدائنين عنه في الدعوى التي ترفع على التفليسة أو منها.

(نقض ٢٧/٥/١٩٨٠ سنة ٣١، للجزء الثاني ص ١٥١٠).

٢٦٠ - نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة وإن جرى بوجوب اختصاص وكيل الدائنين في الدعوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بعقار إلا أنه لم يترتب جزاء على إغفال هذا الإجراء ومن ثم فلا يكون مجرد عدم اختصاص وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سبباً لعدم قبولها، وكل ما يترتب على عدم اختصاصه هو عدم جواز الاحتجاج على جماعة الدائنين بحكم لا يكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين، لما كان ذلك فإن الطاعنين بصفتهم ورثة المفلس المتوفى لا يكون لهم أن يتمسكوا بعدم اختصاص وكيل الدائنين في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه إذ أن ذلك من حق جماعة الدائنين وحدها - ممثلة في وكيل الدائنين - عندما يراد الاحتجاج عليها بمثل هذا الحكم ولا يغير من ذلك وجود تفليسة أخرى لزوجة مورث الطاعنين، إذ أن أفراد تفليسة لهذه الزوجة يدل على أن كل من التفليستين مستقلتان عن الأخرى تماماً.

(نقض ١٤/٥/١٩٨٤، طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق).

٢٦١ - وإن كانت المادة ٢١٦ من قانون التجارة تقضى بوجوب غل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإنفلاس، فلا تصح له مباشرة الدعوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

تخسار جماعة الدائنين من نشاطه القانوني، إلا أن غل اليد لا يقتضى بطلان التصرفات التي يجريها المفلس فى أمواله منقولة أو عقارية وإنما يؤدى إلى عدم نفاذها فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين طرفيها ويكون لوكيل الدائنين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف، فإذا رفعت الدعوى على المفلس فإن الحكم الصادر فيها لا يحتج به على جماعة الدائنين، ولا يكون المفلس أو خلفه العام فى هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الدعوى أو أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف.

(نقض ١٤/٥/١٩٨٤، طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ ق).

٢٦٢ - النص فى المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومن بينها الشركة المطعون ضدها - على أن تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى مستندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً.. وأن الدولة لا تسأل عن التزامات تلك الشركة والمنشآت إلا فى حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم، يدل على أن الدولة تعتبر مسئولة عن سداد التزامات هذه الشركات والمنشآت فى حدود ما آل إليها على هذا الوجه، وهو ما يوفر للطاعنين صفة فى الخصومة، ولا يغير من ذلك احتفاظ تلك الشركة بشخصيتها المعنوية التى كانت لها قبل التأميم ودمتها المالية المستقلة بما عساه أن يكون عالقاً بها من التزامات.

(نقض ٢٦/٣/١٩٨٤، الطعن رقم ١٣٦، ١٧٣ لسنة ٤٩ ق).

٢٦٣ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الخمسة الأول كانت أموالهم قد أخضعت لحراسة الطوارئ بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١، ثم رفعت الحراسة عن أموالهم بموجب القانون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤، وكان من مقتضى رفع الحراسة عن أموالهم بموجب ذلك القانون أن يعود إليهم حق التقاضى بشأنها، وإذا كانت الطاعنة قد اختصمت كلا منهم بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع المبلغ الذى حددته وبصفة إجراءات الحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧ تحت يد المطعون ضده الأخير والذى اختصمه بهذه الصفة، ثم صدر الحكم الابتدائى بهذه الطلبات فإنه يكون للمطعون ضدهم الخمسة الأول مصلحة فى الطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف - باعتبارهم محكوما عليهم - ويكون الحكم المطعون فيه حين رفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة قد طبق القانون على وجهه الصحيح - ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٤/١٦، طعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٩ق).

٢٦٤ - إذ كان المطعون ضده الثانى قد زالت صفته كوكيل لدائنى تفليسة الطاعن قبل صدور الحكم الابتدائى ولم يقض له أو عليه بشيء فلا يكون ثمة محل لاختصاصه فى الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠، طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ق، نقض ١٩٧٧/١١/٨ سنة ٢٨ ص١٦٢٦).

٢٦٥ - قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض، كما تطبق فى الدعوى خلال رفعه وعند استئناف الحكم الذى يصدر فيها، ومعيار المصلحة الحق، سواء كانت حالة أو محتملة، إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محقق



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

لمقصوده منها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعنين، مما تنتفى معه مصلحتهما في الطعن، ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

(نقض ٢٣/١٢/١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الثاني من ٢١١٢، نقض ١٤/٤/١٩٨٣، طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق).

٢٦٦ - النائب - بصدد تمثيله لمن ينوب عنهم - تقوم لديه صفات تتعدد بعدد الشخصيات التي يمثلها، ولا يمنع من هذا التعدد أن تتماثل هذه الشخصيات، أو أن تتماثل صلاحياته في تمثيله لها، أو أن تنحصر فيها أصلا - بمقتضى القانون - مسئولية النيابة عنها. والوقف يتمتع بشخصية اعتبارية وله نائب يعبر عن إراداته عملا بالمادتين ٥٣، ٥٢ من القانون المدني. وينشأ الوقف بإشهاد رسمي يصدر من مالك الأعيان محل الإشهاد يبين فيه شروط الوقف ومصارفه، مما يجعل كل وقف متميزا عن غيره من الأوقاف طبقا للإشهاد الصادر بإنشائه، ومن ثم يتحدد الوقف بإشهاد إنشائه وتثبت له الشخصية الاعتبارية في نطاقه. وإذا تولى شخص واحد النظر على عدة أوقاف، كانت له صفة نيابة مستقلة عن كل وقف منها على حدة، كما هو الشأن بالنسبة لوزارة الأوقاف في توليها نظارة الأوقاف الخيرية المتعددة، ولا يقدح في هذا مانص عليه القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ في مادته الثانية من فرض نظارة الوزارة، على الأوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه. وفي مادته الأولى من أنه إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الربيع كله أو بعضه على الجهة التي يعينها. ذلك أن مفاد هاتين المادتين أنه مازال لإشهاد الوقف مجاله في تنظيم أحكامه، فإذا ما تضمن اشتراط الواقف النظر لنفسه امتنعت النظارة أصلا عن الوزارة، وإذا عين جهة البر الموقوف عليها وكانت قائمة

ولا يوجد ما هو أولى منها امتنع عن الوزارة، تغيير هذا المصرف، أما القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣، والملغى بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩، فليس سوى لائحة بإجراءات وزارة الأوقاف ولم تخرج أحكامها - في هذا الصدد - عما سبق بيانه. ومن ثم فإن ماتمسك به الطاعنة من القول بأن تلك الأحكام قد أنهت الشخصية المستقلة لكل وقف على حدة وصهرتها جميعا فى شخصية واحدة يمثلها وزير الأوقاف بحيث إذا اختصم انصرف أثر ذلك إلى الأوقاف الخيرية جميعا دون حاجة إلى تحديد الوقف محل التداعى، يكون غير سديد. إذ كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة تؤكد أن الطاعنة لم تقم الدعوى السابقة ضد وزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف... .. لا صراحة ولا ضمنا، ولم تتضمن هذه الدعوى ثمة إشارة إلى هذا الوقف سواء فى وقائعها أو أسانيدها أو فى دفاع الخصوم فيها، فإن الحكم الصادر فيها لا يجوز أية حجية قبل الوقف المذكور لأنه لم يكن ممثلا فى تلك الدعوى، ولا يغير من ذلك أنه بعد صدور هذا الحكم أقام وزير الأوقاف التماس إعادة نظر فيه تأسيسا على اكتشاف أن أعيان النزاع تتبع وقف... .. الخيرى، ذلك أنه لم يقض هذا الالتماس بقضاء موضوعى فرعى ذي حجية، وإنما قضى فيه بعدم جواز الالتماس الأمر الذى لا يعدل أو يغير من صفات الخصوم فى الحكم المقام عنه هذا الالتماس. لما كان ذلك كذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سابقة الحكم فيها فى الدعوى رقم... .. تأسيسا على أن وقف... .. الخيرى المقام عنه فى الدعوى الماثلة لم يكن مختصما فى تلك الدعوى السابقة، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٩ سنة ٣١، الجزء الثانى ص ١٨٧٧).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٦٧ - إن من يمثل أيا من طرفي الدعوى فى مباشرة إجراءات الخصومة، لا يكون طرفا فى النزاع الدائر حول الحق المدعى به، ولذا يكتفى منه أن يثبت له صلاحية هذا التمثيل قانونا حتى تكون له الصفة الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة، فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات فى تمثيل المدعى فهو قضاء فى الشكل تنحصر حجتيه فى حدود ذات الخصومة ولا يتعداها إلى غيرها ولا تمنعه من مباشرة دعوى جديدة ولو كان سند الصفة سابقا على ذلك الحكم.  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ ق).

٢٦٨ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المصرية نص فى مادته الأولى على أن تكون لهذه الهيئة شخصية اعتبارية، وأسند إليها فى المادتين الثانية والخامسة تولى إدارة أملاك الاوقاف واستثمارها والتصرف فيها.  
(نقض ١٩٨٠/٦/١٩ سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٧٨٢).

٢٦٩ - الدعوى هى حق الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق أو المركز القانونى المدعى به - ومن ثم - فإنه يلزم توافر الصفة الموضوعية لطرفى هذا الحق، بأن ترفع الدعوى ممن يدعى استحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الاحتجاج عليه بها، ولذا فإن الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على عدم أحقية المدعى فى الاحتعاء بهذه الدعوى يكون قضاء فاصلا فى نزاع موضوعى حول ذلك الحق ومتى حاز قوة الامر المقضى كانت له حجية مانعة للطرفين من معاودة طرح ذات النزاع لذات السبب ضد نفس الخصوم.  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩، طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ ق).

٢٧٠ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان المواطن الاصلى شخصا طبيعيا كان أو اعتباريا موجود فى الخارج وكان يباشر

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر اعتبر المكان الذى يزاول فيه هذا النشاط موطنا له في مصر فى كل مايتعلق بهذا النشاط، ولما كان لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطا تجاريا فى مصر وكيل ملاحى ينب عن صاحبها سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا فى مباشرة كل مايتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط، ويعتبر مقر هذا التوكيل موطنا لمالك السفينة. لما كان ذلك وكان يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٠ لسنة ١٩٦٨ أن التوكيلات الملاحية «ممفيس» و «أمون» و «أبو سمبل» و «طيبة» لاتعدو أن تكون فروعاً للشركة المطعون ضدها - فإن هذه الشركة تكون صاحبة صفة فى كل نزاع يتعلق بنشاط هذه التوكيلات ولايغير من ذلك مجرد الخطأ فى بيان اسم التوكيل المقصود من بينها مادامت الشركة التى تضمهم جميعا قد اختصمت بصفتها وكلا عن مالك السفينة المسئول عن العجز فى الرسالة البحرية. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن الشركة المطعون ضدها اختصمت كممثلة لتوكيل أبو سمبل، بينما التوكيل المعنى هو توكيل ممفيس التابع لها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٣/١/١٩٨٦، طعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٥٠ ق).

٢٧١ - وحيث إنه لما كان من المقرر أنه لا يجوز اختصام ناقص الأهلية أو فاقداه إلا فى شخص من يمثله قانونا، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعنة قد اختصمت القاصرة «منى محمد عز الدين» فى شخص المطعون عليها الاولى التى كانت وصية عليها قبل وفاتها فى ٢٠/٢/١٩٨٥، أى قبل صدور الحكم المطعون فيه فإن توجيه الخصومة لها فى هذا الطعن رغم وفاتها يكون غير صحيح، إذ كان يتعين على الطاعنة توجيه الطعن إلى من حل محل المطعون

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

عليها المتوفاة فى تمثيل القاصرة ولا يجديها التحدى بجهلها بممثل القاصر الجديد، ذلك أنه كان عليها - وعلى ما هو مقرر قضاء هذه المحكمة - أن تراقب ما يطرأ على الخصوم ومن يمثلهم من تغيير فى الصفة أو الحالة فإن هى قصرت فى ذلك ووجهت الطعن إلى الوصية المتوفاة بدلا ممن حل محلها فى تمثيل القاصر كان الطعن بالنسبة لها باطلا. ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى دعوى وراثية (ثبوت وفاة المورث وانحصار إرثه الشرعى فى ... ، ... . وبطلان إسهاد الوفاة والوارثة الصادر فى...)، وهى من الدعاوى التى يتعين فيها اختصاص أشخاص معينين هم ورثة المتوفى فإن القضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى بصفتها يستتبع حتما الحكم ببطلانه كذلك بالنسبة لباقي المطعون عليهم ويضحي الطعن برمته باطلا.

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن.

(نقض ٢٤/٢/١٩٨٧، طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٥ أحوال شخصية).

٢٧٢ - لما كان لا يجوز للطاعن أن يتحدى ببطلان التنازل الصادرة من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا علي الأتيان المملوكة للقاصر بدعوى أنه لم يحصل بشأنها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية، إذ أن هذا البطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا شأن له بالنظام العام، إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان، ومن ثم فلا يجوز للطاعن التمسك ببطلان الإجراءات المؤسس على أن المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى تمثيل المطعون ضدها الثامنة، ولما كان دفاع الطاعن سالف الذكر لا يستند إلى أساس قانوني صحيح، فإن إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا له.

(نقض ٦/٢/١٩٨٦، طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق).

٢٧٢ - لما كان يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين بطلانا وجوبيا طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن يكون التصرف من التصرفات التى ورد النص عليها فى هذه المادة على سبيل الحصر ما يمتنع معه القياس عليها، وأن يصدر التصرف فى فترة الريبة أو فى الأيام العشرة السابقة عليها، كما يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٧ من ذات القانون أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الريبة، وأن يعلم المتصرف إليه باختلال إشغال المدين، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وكيل الدائنين وإن اعتبر وكىلا عن جماعة الدائنين فى إدارة أموال التفليس وتصفيتها، فإنه يعتبر وكىلا أيضا عن المفلس يحق له رفع الدعاوى للمطالبة بحقوقه والطعن على الأحكام الصادرة ضده قبل شهر الإفلاس، وتلقى الطعون على الأحكام الصادرة لصالحه، مما مفاده أن هذه الأحكام تكون حجة عليه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بإلغاء الحكم المستأنف على أنه لم يصدر من المفلس أى عقد أو وفاء بدين أو تصرف من التصرفات الواردة فى المادتين ٢٢٧، ٢٢٨ من قانون التجارة، كما لم يثبت للمحكمة أن امتناع المفلس عن سداد أجرة المحل - بقرض اعتباره تصرفا - كان بالاتفاق مع المالكة مع سوء القصد إضرارا بالدائنين، وأن الحكم رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل الإسكندرية القاضى بطرد المفلس من المحل لا يعتبر تصرفا يرد عليه البطلان، وأن لهذا الحكم حجية فى شأن رفع يد المفلس عن المحل موضوع النزاع إذا لم يثبت تغير الظروف بعد صدوره، وأن هذه الحجة تمتد إلى الطاعن وانتهى الحكم إلى أن يد المفلس رفعت عن المحل المذكور تنفيذًا للحكم المستعجل المشار إليه فى ١٦/٩/١٩٧٣، وأن المالكة أجرتة إلى من يدعى مصطفى كرم عبدالعزيز ثم استأجره المطعون ضده الأول فى ١/٤/١٩٧٥، وكان مآقرره الحكم على هذا النحو له أصله الثابت بالأوراق ولا مخالفة فيه

للقانون، وتضمن الرد على ماتمسك به الطاعن من دفاع وكاف لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس ولا يعيب الحكم كاستطراد إليه تأييدا لوجهة نظره من إجراءاته مفاضلة بين عقد إيجار المدين المفلس وعقد إيجار المطعون ضده الأول، إذ أنه استطراد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه.

(نقض ١٩٨٦/٣/٣١، طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٧٤ - وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من النيابة أن المطعون ضده توفى قبل صدور الحكم المطعون فيه، ومع ذلك اختصمه الطاعن فى الطعن دون ورثته.

وحيث إن هذا الدفع فى محله، ذلك أن الأصل أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة، فإذا توفى الخصم قبل انعقادها وقعت معدومة، ولم ترتب أثرا بالنسبة له ولا يصحها إجراء لاحق، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ قضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة بوفاة المطعون ضده، ثم جدد الطاعن السير فى الخصومة مختصما ورثته. الذين صدر الحكم المطعون فيه لمصلحتهم، وكان الطاعن لم يختصم فى هذا الطعن الورثة المحكوم لهم - واختصم مورثهم بالرغم من وفاته - فإن الطعن يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٨، طعن رقم ٩٣٨ لسنة ٥٤ ق، نقض ١٩٨٩/١/٢٤، طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق، نقض ١٩٨٦/٤/٢٤، طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق).

٢٧٥ - استخلاص الصفة فى انشغال ذمة المدعى عليه بالحق موضوع الدعاى. استقلال قاضى الموضوع به. حسب بيان الحقيقة التى اقتنع بها وإقامة قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله.

(نقض ١٩٨٨/٦/٢، طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٥ ق وقرب نقض ١٩٧٩/٥/٧ سنة ٣٠ ص ٢٩٧).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٧٦- اكتساب المدعى الصفة فى رفع الدعوى أثناء نظرها بمراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون. أثره. زوال العيب. مؤداه. انتفاء مصلحة المدعى عليه فى التمسك بالدفع بعدم القبول. تغيير سند صفة المدعى أمام محكمة الاستئناف عنه أمام محكمة أول درجة لأثر له. علة ذلك .

(نقض ١٩٨٨/٤/٢٧، طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥١ ق، نقض ١٩٧٣/١/١٥  
سنة ٢٤، العدد الأول ص ١٠٨، قرب نقض ١٩٨٩/٥/٢٩، طعن رقم ٢٠٨٤  
لسنة ٥٨ ق).

٢٧٧ - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الإسكندرية. تمثيلها أمام القضاء. قصره على رئيس مجلس إدارة كل منهما دون المحافظ. النص على تبعيتها للمحافظ أو خضوعها لرياسته. عدم اتساعه لأهلية التقاضى.  
(نقض ١٩٨٦/١٢/٢ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق).

٢٧٨ - جواز توجيه الدعوى للخصم فى شخص وكيله. شرطه. اقتران اسم الوكيل باسم الموكل. علة ذلك.  
(نقض ١٩٨٦/١٠/٢٩، طعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥٢ ق).

٢٧٩- لما كان النص فى المادة ٢٣٥ من القانون المدنى على أن «لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينة جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متصلا بشخصه خاصته أو غير قابل للحجز...» يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق والرخص التى يؤدى استعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية فى تصريف شئونه، وكان اكتساب حق المرور فى أرض الجار نظير تعويض عادل بالشروط والضوابط المحددة بنص المادة ٨١٢ من القانون المدنى هو من الرخص التى قصر الشارع سلطة الإفادة منها



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

على مالك الأرض المحيوسة عن الطريق العام، فإن استعمال هذه الرخصة يكون خارج النطاق الذى يجوز فيه استعمال الدعوى غير المباشرة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٩، طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق).

٢٨٠- وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة، أن الذى يمثل الهيئة الطاعنة هو رئيس مجلس إدارتها وليس هو رافع الطعن.

وحيث إن هذا الدفع بدوره فى غير محله، ذلك أنه لما كان من المقرر بنص المادة التاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة، ونص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - إن «رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الذى يمثلها فى صلاتها بالغير وأمام القضاء»، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء ٤١٩ سنة ١٩٨٤ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد نص فى مادته الأولى على أن «يعاد تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى برئاسة وزير الزراعة والأمن الغذائى...»، لما كان ما تقدم، وكان وزير الزراعة - الذى حل محل وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية ٢٨١ سنة ١٩٨٤ قد أقام هذا الطعن بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٩، طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق).

٢٨١- وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أنه رفض الدفع المبدئ منه بعدم قبول الدعوى

### مايتان ٣ و ٣ مكرر

لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أنه يمثل المأمورية الحاجزة فى حين أن المأمورية ليس لها شخصية اعتبارية وأن صاحب الصفة فى تمثيلها هو وزير المالية دون غيره من موظفيها.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن الأصل أن الوزير هو الذى يمثل وزارته فيما ترفعه الوزارة والمصالح والإدارات التابعة لها أو يرفع عليها من دعاوى وطعون - إلا إذا منح القانون الشخصية الاعتبارية لجهة إدارية معينة منها وأسند صفة النيابة عنها إلى غير الوزير فتكون له عندئذ هذه الصفة فى الحدود التى يعينها القانون. ولما كان المشرع لم يمنح الشخصية الاعتبارية لمصلحة الضرائب وللمأمورياتها، فإن وزير المالية يكون هو دون غيره من موظفيها الذى يمثلها فيما ترفعه أو يرفع عليها من دعاوى وطعون، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - وجرى فى قضائه بقبول الدعوى ضد مراقب مأمورية الضرائب الحاجزة على أنه هو الذى يمثلها - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٨، طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٨٢ - لا يؤثر فى اعتبار صفة المدعى - فى رفع الدعوى - أن يكون الذى اعتمد عليه فى ثبوت صفته أمام محكمة الاستئناف مفايرا لسنده أمام محكمة أول درجة أو صادرا بعد نقض الحكم السابق، ذلك أن التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ليس من شأنه تغيير موضوع النزاع، وأنه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق (تطابق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات الحالى) يجوز مع بقاء موضوع الطلب على حالة تغيير سببه والإضافة إليه

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥ سنة ٢٤ ص ١٠٨).

٢٨٢ - إنه وإن كان يجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول الدعوى إذا لم يكن المدعى صاحب صفة فى رفعها إلا أنه متى اكتسب المدعى هذه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الصفة أثناء نظر الدعوى مراعيًا المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون، فإن العيب الذي شاب صفته عند رفعها يكون قد زال وتصبح الخصومة بعد زوال العيب منتجة لآثارها منذ بدايتها، ولا تكون للدعوى عليه مصلحة في التمسك بهذا الدفع . (حكم النقض السابق).

٢٨٤ - إذ كانت المصلحة في الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق واقتضائه فحسب، بل قد يقصد بها مجرد استيثاق المدعى لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه، بل يكفي أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء (نقض ١٧/٦/١٩٦٩، الستة العشرون ص ٩٧٠).

٢٨٥ - الحق في الطعن لا يثبت إلا لمن كان طرفًا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كانت متصف بها فيها، فإذا زالت عنه تلك الصفة فإن رفعه الطعن بها بعد زوالها لا يكون مقبولًا، وكان الثابت من الأوراق أن... و... ولدى الطاعن بلغا سن الرشد واستأنفا الحكم الابتدائي، فإن صفة الطاعن الأول في تمثيلهما قانونًا بصفته وليًا طبيعيًا عليهما تكون قد زالت عنه من قبل رفع الطعن بالنقض ويكون الطعن منه غير مقبول.

(نقض ١٢/٢٦/١٩٨٩، طعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٤ق، نقض ١٣/٤/١٩٨٨، طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٤ق، نقض ٩/٦/١٩٨٨، طعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٢ق، نقض ١٨/١١/١٩٨٠ لسنة ٣١ ص ١٩١٠).

٢٨٦ - المصلحة شرط لقبول الدعوى. ماهيتها. كفاية المصلحة المحتملة. تأسيس الطاعن دعواه الفرعية على أنه في حالة إخفاق المطعون عليه في دعواه المطروحة - يكون قد لحقه أضرار مادية وأدبية لتوافر به المصلحة القائمة أو المحتملة.

(نقض ١٥/١/١٩٨٩، طعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٦ق، نقض ٢٥/١/١٩٧٩ سنة ٣٠ ص ٢٨٢، نقض ١٧/٦/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٩٧٠).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٨٧ - اختصاص مجالس المدن فى دوائر اختصاصها ببيع زوائد التنظيم نهائى فيما لاتجاوز قيمته ألف جنيه. عدم وجوب تصديق مجلس المحافظة على البيع إلا فيما زاد على هذه القيمة. المادتان ٣٤ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧١، ٤٣ من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن بيع مجلس المدينة زوائد التنظيم للمطعون ضده قد تم فى حدود اختصاصه النهائى. صحيح .

(نقض ٢٧/٢/١٩٩٠، طعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥٨ق).

٢٨٨ - الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان. ماهيتها. القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١. اكتسابها الشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها. يمثلها رئيس مجلس إدارتها فى تصريح شئونها، وتعمل لحساب نفسها وليس لحساب الهيئة الطاعة. مؤدى ذلك. مسئوليتها عن التزاماتها وتعهداتها قبل الغير. لا يغير من ذلك رقابة وتوجيه الهيئة العامة للتعاونيات للبناء والإسكان. علة ذلك.

(نقض ٢٨/٦/١٩٩٠، طعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٨ق، قرب نقض ٩/١٢/١٩٨٠ سنة ٣١ ص ٢٠١٦).

٢٨٩ - تمثيل الدولة فى التقاضى هو فرع من النيابة القانونية عنها ويتعين فى بيان مداها ونقاطها أن يرجع إلى مصدرها وهو القانون، وإذا كانت لائحة مجلس الشعب تقضى بأن رئيس المجلس هو الذى يمثله ويتكلم باسمه، ومن ثم فهو صاحب الصفة دون غيره فى تمثيل المجلس ولجانه بما فى ذلك رئيس اللجنة التشريعية.

(نقض ٢٨/٢/١٩٩٠، طعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ٢/٢/١٩٧٧ سنة ٢٨، العدد الأول ص ٣٥٣).

٢٩٠ - إذا كان نقض الحكم لا يحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة - الصادر فى دعوى أحوال

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الشخصية - وهو حكم لايجوز استثنائه بحيث إذا نقضت المحكمة الحكم - لقضائها باعتبار الاستئناف كان لم يكن على خلاف القانون، وأحالت القضية لمحكمة الاستئناف. فإن قضاءها فيه يكون بعدم جواز الاستئناف بما لا يفيد الطاعن، ومن ثم يكون الطعن غير منتج.

(نقض ١٦/١/١٩٨٠، سنة ٣١، الجزء الأول ص ١٨٢).

٢٩١ - وزير العدل هو صاحب الصفة في أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئون وزارته. اختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي. غير مقبول.

(نقض ٢٥/١٠/١٩٨٨، طعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٦ق).

٢٩٢ - الدافع بعدم قبول دعوى الإخلاء لرفعها من غير ذى صفة المؤسس على إنكار وجود العلاقة الإجارية هو فى حقيقته دفاع فى موضوع الدعوى وأرد على أصل الحق المطالب به.

(نقض ١٨/١١/١٩٦٥، مجموعة للمكتب الفنى سنة ١٦ ص ١١١٩).

٢٩٣ - رئيس مجلس إدارة الشركة صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء. الخطأ فى بيان شخص الممثل القانونى للشركة لايحول دون اعتبار الشركة هى المعنية بالطعن. شرطه .

(نقض ١٤/١١/١٩٨٨، طعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٣ق).

٢٩٤ - دعوى بطلان العقد لصوريته صورية مطلقة لا يصلح لقبولها وجود مصلحة نظرية بحتة، فلا تقبل إلا لمن له مصلحة قائمة وحالة فيها، بحيث تعود عليه فائدة عملية من الحكم له بطلبه.

(نقض ٢٥/١/٧٩، طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ق).

٢٩٥ - الطعن بالنقض من السفير بصفته ممثلاً لحكومته. لا عبرة بتغيير شخص السفير الذى كان ممثلاً فى الخصومة من قبل. كفاية ذكر وظيفته فى الصحيفة.

(نقض ١٧/١/١٩٧٩، طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٢٩٦ - وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للمرافعة. وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار. إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية لحمل قضائه. النعى عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة. لا يحقق سوى مصلحة نظرية. نعى غير منتج.

(نقض ١٩٧٢/٥/١١ سنة ٢٣ ص ٨٩٠).

٢٩٧ - إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي. التمسك ببطلان الحكم الأخير. لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعنين. عدم صلاحيتها سببا للطعن.

(نقض ١٩٧١/٣/١٨ سنة ٢٢ ص ٣٢٢).

٢٩٨ - النزاع حول بلوغ الخصم سن الرشد وقت تمثيله في الدعوى أمام محكمة أول درجة بالولى الشرعى عنه هو مما يتعلق بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى وهو أمر لاشأن له بالنظام العام (نقض ١٩٦٨/٣/٥ سنة ١٩ ص ٥٠١)، ولا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٩/١/١٠، طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥).

٢٩٩ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ مرافعات مقررة لصالح الخزينة العامة. ليس للخصم مصلحة في النعى على الحكم إغفاله توقيع هذا الجزاء على المحضر الذي تسبب بخطئه في بطلان الإعلان .

(نقض ١٩٦٩/١/٩ سنة ٢٠ ص ٨٤).

٣٠٠ - إذا كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهوا إليه الطعن في شخص والدته على الرغم من أن

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

صفتها قد زالت في تمثيله لانتهاه الوصايا عليه ببلوغه سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه إذا اختصمه الطاعنون أنفسهم في شخصه بوصفه بالغا عند رفع الاستئناف، وصدر الحكم لمصلحته بهذه الصفة وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند إعلان الطعن، كما أنهم لم يصححوا هذا البطلان في الميعاد، فإن هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة له، (نقض ١٩/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ من ٨٥٢).

٣٠١ - البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى أو على انعدامها هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع انقطاع للخصومة بسبب لحمايته، وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته،

(نقض ٤/٥/١٩٧٧، طعن ١٥١ سنة ٤٢، نقض ٥/٩/١٩٧٢ سنة ٢٣ من ٨١٩، نقض ٢٤/١/١٩٧٩، طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ق).

٣٠٢ - إذا كان البين من وقائع الدعوى أنه لم تبد من إحدى الطعون عليهما، أي منازعة للطاعن أمام محكمة الموضوع، كما لم يوجه هو إليها طلبات ما، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصها أمام محكمة النقض، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها، دون أن يغير من هذا النظر أن يكون الطعون عليه الآخر قد طلب الحكم على الطاعن وتلك الطعون عليها متضامنين . (نقض ١٦/٥/١٩٧٢، سنة ٢٣ من ٩٣٣) .

٣٠٣ - إذا كان الثابت أن الطرفين لم يتناقشا في شأن صفة مدير عام هيئة التأمينات وتمثيلها في الخصومة، وكان حكم محكمة أول درجة قد انحصر قضاؤه في تكييف العلاقة بين الطاعن وهيئة التأمينات دون أن يتجاوز ذلك إلى البحث في صفة من يمثلها. فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء ضمنى بثبوت هذه الصفة لمدير عام هيئة التأمينات .

(نقض ١٦/١٢/١٩٧٢ سنة ٢٣ من ١٣٩٨).

٣٠٤ - لئن كانت دعوى الطلاق من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه يترتب عليه آثار مالية قد تختلف باختلاف الأبقاء على عودة الزوجة أو فضاها بالطلاق ومن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في قيام المصلحة في الطعن بطريق النقض هو بوجودها وقت صدور الحكم المطعون فيه، ولا يعتد بانعدامها بعد ذلك، ولما كان لطالب الحلول - محل الطاعة المتوفاة - مصلحة محتملة في الاستمرار في الطعن المعروض، تتمثل في كونه أحد ورثة الطاعة، وكانت هذه المصلحة متحققة يوم صدور الحكم المطعون فيه لوجود الطاعة على قيد الحياة حينذاك، فإن وفاتها بعد ذلك لا تأثير لها على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن، لما كان ذلك، فإن طلب الحلول يكون في محله.

(نقض ١٩٧٣/٦/٢٧ سنة ٢٤ ص ٩٨٢).

٣٠٥ - إذا كان لانتزاع بين الطرفين في أن المدرسة منشأة فردية مملوكة للمطعون ضده، وبالتالي لاتعد شخصا اعتباريا له ذمة مالية مستقلة، بل جزء من ذمة صاحبها، فما يصيب تلك المنشأة من أضرار إنما يصيب ذمة المطعون ضده شخصيا، وبالتالي يكون هو صاحب الصفة في المخاصمة عنها أمام القضاء.

(نقض ١٩٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨٨٥).

٣٠٦ - لئن كان الثابت في القرار المطعون فيه - الصادر من دائرة الأحوال الشخصية الولاية على المال - وفي تقرير الطعن أن المطعون عليه الأول (لولى الشرعى على القاصر) ورد اسمه مجردا دون ذكر لصفته، إلا أنه يبين بجلاء من الأوراق أنه اختصم في الاستئناف وفي تقرير الطعن بصفته ولما شرعيا على القاصر، ومن ثم يكون الدفع - بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة - في غير محله متعيينا رفضه.

(نقض ١٩٧٣/١/٣ سنة ٢٤ ص ٢٨).



ماستان ٣ و ٣ مكرر

٣٠٧ - توافر صفة الخصوم فى الدعوى. للمحكمة أن تستعين بخبير لتحقيق الوقائع المادية المتعلقة بها والتي يشق عليها الوصول إليها والتي تستخلص منها مدى توافر الصفة فى الدعوى.

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٢، طعن رقم ٥ لسنة ٤٩ق).

٣٠٨ - ورقة الإعلان. لا تنتج أثرها بالنسبة للمعلن اليه إلا بالصفة المحددة بالورقة. توجيه إجراءات التنفيذ العقارى للوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد . أثره. عدم اعتباره خصما فى تلك الإجراءات.

(نقض ١٩٨٠/١/١٧، طعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ق).

٣٠٩ - صدور التصرف من المفلس، وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس، غير نافذ فى مواجهة جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم فى الدعوى. جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك. لا محل لرفع التماس إعادة النظر فى الحكم.

(نقض ١٩٧٩/٥/٢١، طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قضائية).

٣١٠ - إذ كان لا يوجد فى القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم فى شخص وكيله، ويكفى فى ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل، وكان الثابت أن ..... قد اختصم فى الدعوى فى درجتى التقاضى بصفته ممثلا لولديه وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة، فإن اختصاصه فى الطعن - بالنقض - بهذه الصفة يكون صحيحا فى القانون.

(نقض ١٩٧٦/٣/٣١ سنة ٢٧ ص ٨٢٣).

٣١١ - إقامة المستأنفة الاستئناف بصفتها وصية على ولديها رغم بلوغهما سن الرشد قبل رفعه ودون أن تكون نائبة عنهما. مؤداه . عدم قبول الاستئناف .

(نقض ١٩٧٨/١/٢٤ ، طعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٤ قضائية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

- ٣١٢ - عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذى وكل المحامى فى رفع الطعن بالنقض. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة.  
(نقض ١٩٧٨/٢/٢٣، طعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٥ قضائية).
- ٣١٣ - القضاء نهائيا بعدم جواز استئناف الطاعنين لحكم مرسى المزاو ويرفض طلب. فسخ البيع الصادر به الحكم المذكور. الدعوى المقامة منهم ببطالان تسجيل ذلك الحكم. انعدام مصلحته فيه.  
(نقض ١٩٧٩/٦/٢٨، طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٦ ق).
- ٣١٤ - القضاء بطرد المطعون عليه من الاطيان وتسليمها للطاعن. للمطعون عليه مصلحة قائمة فى استئناف ذلك الحكم طالبا إلغاء استنادا إلى أنه لا يوضع اليد على أرض النزاع. علة ذلك.  
(نقض ١٩٧٩/٥/٢٣، طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ ق).
- ٣١٥ - القضاء نهائيا بسقوط حق الشفيع فى الشفعة لعدم اختصام المشتري المدعى بصورية عقده. رفع الشفيع دعوى مبتدأة للحكم بصورية هذا العقد. القضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة المحتملة للمدعى فيها رغم الطعن بالنقض فى الحكم بالسقوط. صحيح.  
(نقض ١٩٧٩/١/٢٥، طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق).
- ٣١٦ - الهيئة العامة للسكك الحديدية. رئيس مجلس إدارتها هو الممثل القانونى لها أمام القضاء. اختصاص وزير المواصلات بوصفه الرئيس الأعلى للهيئة. أثره. عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة.  
(نقض ١٩٧٩/٥/١٥، طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ ق).
- ٣١٧ - بنك ناصر الاجتماعى هو الممثل القانونى لبيت المال. اختصاص وزير المالية فى الطعن بالنقض باعتباره ممثلا له. غير مقبول.  
(نقض ١٩٧٩/٢/١٤، طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق).

۳۱۸ - تمثيل الولي الشرعى للقاصر فى الاستئناف. بلوغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض. وجوب إقامة الطعن منه شخصيا. (نقض ۱۹۷۸/۱۲/۲۰، طعن رقم ۱۱۱۰ لسنة ۱۹۴۷ق).

۳۱۹ - البطلان الذى يترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا لا يقع بقوة القانون، بل يتعين على صاحب المصلحة التمسك به إما بدعوى مبتدأة، أو فى صورة دفع بيدي فى دعوى مرفوعة، ويعتبر الشركاء أصحاب مصلحة فى التمسك ببطلان الشركة قبل بعضهم البعض لأن أيا منهم لا يستحق الحماية فهم على درجة واحدة من الإهمال، ومن حق كل منهم أن يتمسك بالبطلان قبل الشركاء الآخرين حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالبطلان (نقض ۱۹۷۹/۳/۵، طعن رقم ۲۴ لسنة ۱۹۴۴ق).

۳۲۰ - يترتب على حل الشركة زوال صفة مديرها فى تمثيلها، ويحل محلهم المصطفى الذى عينته المحكمة، ويكون هو صاحب الصفة الوحيد فى تمثيل الشركة أمام القضاء فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى. (نقض ۱۹۷۹/۳/۵، طعن رقم ۲۴ لسنة ۱۹۴۴ق، نقض ۱۹۷۹/۳/۱۷، طعن رقم ۵۸۶ لسنة ۱۹۴۴ق).

۳۲۱ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن. اختصام المؤجر للمستأجر من الباطن للحكم فى مواجهته. عدم قبول اختصام المؤجر له أمام محكمة النقض لعدم وجود منفعة من اختصامه طالما أنه لم ينازعه فى طلباته. (نقض ۱۹۷۹/۱/۱۰، طعن رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹۴۴ق).

۳۲۲ - نعى الشركة الطاعنة بأن مديرها هو الذى اختصم فى الدعوى دون رئيس مجلس إدارتها غير متعلق بالنظام العام. (نقض ۱۹۷۹/۱/۱۰، طعن رقم ۶۶۶ لسنة ۱۹۴۵ق).

۳۲۳ - المصلحة المحتملة التى تكفى لقبول الدعوى لاتتوافر كصريح نص للمادة الثالثة من قانون المرافعات، إلا إذا كان الغرض من الطلب أحد

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

أمرين (الأول) الاحتياط لدفع ضرر محقق. (والثاني) الاستناد لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه، وإذا كان الطعن بالنقض المرفوع من الطاعنين في الحكم الصادر بسقوط حقهما في أخذ العقار بالشفعة لعدم اختصاص المشتري المدعى بصورية عقده، لا يتوافر فيه أى من هذين الأمرين، فإن المصلحة المحتملة بمعناها المقصود فى المادة المذكورة لا تكون متوافرة.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٥، طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ق).

٣٢٤ - إلغاء المؤسسات. أثره. انقضاء شخصيتها وأيلولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التى يحددها الوزير المختص مع وزير المالية.

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥، طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ق).

٣٢٥ - الشخصية الاعتبارية للوقف. استقلالها عن غيرها من الأوقاف. لا يغير من ذلك تولى ناظر واحد تمثيل عدة أوقاف. اختصاص وزير الأوقاف بصفته ناظرا على وقف خيرى معين لا ينصرف إلى غيره من الأوقاف الخيرية.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٦، طعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ق).

٣٢٦ - قضاء محكمة النقض فى طعن سابق من أحد الخصوم بنقض الحكم المطعون فيه، وفى الموضوع برفض الدعوى. الطعن بالنقض من الخصم المحكوم عليه فيها. صيرورته غير مقبول لانتفاء مصلحته فيه.

(نقض ١٩٧٩/٣/١٧، طعن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ق).

٣٢٧ - فرض الحراسة الإدارية على أموال أحد الأشخاص. أثره. اعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه فى إدارة أموال وتمثيله أمام القضاء. استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال فعلا لصاحبها.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢، طعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٣٢٨- قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبيق حين الطعن بالنقض، كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها، ومناط المصلحة الحق، سواء أكانت محتملة أو قائمة، إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن، حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر محققا لمقصود الطاعنين مما تنتفى معه مصلحتهما في الطعن، ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣، طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ق).

٣٢٩- تعاقد الوكيل مع الغير باسمه هو دون أن يفصح عن صفته. أثره. انصراف آثار العقد إلى الوكيل. توافر صفة الوكيل في رفع الدعوى للمطالبة بحقوقه الناشئة عن هذا العقد .  
(نقض ١٩٧٣/١١/٢٠ سنة ٢٤ ص ١١٠٧).

٣٣٠ - قبول الدعوى. شرطه. كون كل من المدعى والمدعى عليه أهلا للتقاضى وإلا باشرها من يقوم مقامهما. شراء والد القصر بصفته حصتهم في الأعيان المبيعة. دفع والدتهم الثمن تبرعا. قيام الشفيع بتوجيه دعوى الشفيع إلى الوالدة دون الوالد صاحب الولاية على القصر. قبول هذه الدعوى بمقولة أن الوالدة كانت فضولية تعمل لصالحهم. خطأ.

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٩ سنة ٢٤ ص ١١٨٩).

٣٣١ - طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم. اعتبارهم خصوما حقيقيين في الدعوى متى نازعوه في طلباته. الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض المرفوع منهم لانتفاء الصفة لأساس له.

(نقض ١٩٧٧/٣/٩ سنة ٢٨ ص ٦٤٨).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٣٣٢ - دعاوى المطالبة بالحق فى مكافأة نهاية الخدمة أو بمعاش اتفاقى بديل عنها، وكذا الحقوق التى ترتبها قوانين التأمينات الاجتماعية. وجوب توجيهها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.  
(نقض ١٩٧٦/٣/٣١ سنة ٢٧ ص ٨٠٨، نقض ١٩٨٠/٤/٢٠، طعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٤٩ق).

٣٣٣ - الأصل أن الطاعن يرفع طعنه بالصفة التى كان مختصما بها فى الدعوى. لا يغير من ذلك أن تكون هذه الصفة محل منازعة منه.  
(نقض ١٩٧٦/٢/١٠ سنة ٢٧ ص ٤١٤).

٣٣٤ - الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته، المصالح والفروع التابعة للوزارة. عدم تمثيل مديرها لها أمام القضاء. القول بأن مدير المصلحة الحكومية ارتضى اختصاصه كممثل لها أمام محكمة أو درجة. لا محل له.  
(نقض ١٩٧٧/٢/٢ سنة ٢٨ ص ٣٥٣).

٣٣٥ - القضاء بقبول الاستئناف شكلا. لا يمنع المحكمة الاستئنافية من القضاء بعد ذلك بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة. علة ذلك.  
(نقض ١٩٨٠/٦/١٧، طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٧ق).

٣٣٦ - المنشأة الفردية لا تتمتع بالشخصية المعنوية. توقيع الطاعن على سند دون أن يقر فيه بأى صفة. القضاء بإلزامه شخصا بقيمته، صحيح.  
(نقض ١٩٧٦/٤/٥ سنة ٢٧ ص ٨٥٢).

٣٣٧ - المنازعة حول تكييف العقد الصادر لمشتري الجذك، وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيع للمتجر. أثره. توافر مصلحة هذا المشتري فى استئناف الحكم الصادر برفض إجازة البيع ولو لم يطعن فيه البائع المستأجر الاصلى.

(نقض ١٩٧٦/٦/٢٣ سنة ٢٧ ص ١٤٠٥).

### مايتان ٣ و ٣ مكرر

٣٣٨ - محامى الحكومة. حضوره نائبا فى قضية عن إحدى الجهات. لايضفى عليه صفة بالنسبة لباقى الجهات التى لم تختصم اختصاصا صحيحا.

(نقض ١٩٧٧/٦/٢٧ سنة ٢٨ ص ١٥٠٨).

٣٣٩ - رئيس مجلس المدينة. هو صاحب الصفة المقامة ضد مراقبة التعليم بالمدينة.

(حكم النقض السابق).

٣٤٠ - استئجار الشخص مكانا لتشغيله شركة. قبولها للإيجار. أثره. نشوء عقد جديد بينها وبين المؤجر. إقامة المستأجر الأول دعوى حيازة ضد الغير. غير مقبولة لانتفاء حيازته للعين .  
(نقض ١٩٨٠/١/٩، طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٤٨ ق).

٣٤١ - الشريك الموصى فى شركة التوصية. عدم جواز توليه إدارتها أو تمثيلها أمام القضاء.

(نقض ١٩٨٠/١/٩، طعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٤٨ ق).

٣٤٢ - فروع بنك التسليف الزراعى بالمحافظات. صيرورتها بنوكا مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية. ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٤. أثره. انعدام صفة المؤسسة المصرية للائتمان الزراعى فى تمثيلها فى التقاضى. ثبوت هذه الصفة لبنك التنمية بالمحافظة وحده. لا يغير من ذلك صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٣/١/٧، طعن رقم ٣١٦١ لسنة ٥٨ ق).

٣٤٣ - الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. اختصاصها بمباشرة الدعاوى نيابة عنها.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الاستثناء. للمحامين من غير هذه الإدارات مباشرة بعض الدعاوى. صدور قرار بذلك من مجلس الإدارة. تقديم صورة ضوئية منه لا يغنى عن تقديم صورته الرسمية. عدم مراعاة ذلك. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة. المادتان ١، ٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

(نقض ١٨/٦/١٩٩٢، طعن ١٦٨٧ لسنة ٥٨ ق).

٣٤٤ - حظر مباشرة الوصى للتصرفات من شأنها التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام والتنازل عن الطعون بعد رفعها. مخالفة ذلك. بطلان التصرفات بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر، وعدم الاحتجاج بها عليه أو نفاذها فى حقه، ولو تجردت من أى ضرر أو غبن للقاصر.

(نقض ١٥/١/١٩٩٢، طعن ١٠٧٨ لسنة ٥٤ ق).

٣٤٥ - لا يحدد القانون الدعاوى التى يجوز رفعها، وإنما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون، وتكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه. وإذا كان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر منهما إلى المطعون عليه، وتمسكا بقيام مصلحة لهما فى الحصول على الحكم، لأن البيع تم وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ويجب تسجيله، وإنهما لن يتمكننا قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المبيعة، وأن تكليف الأطيان لا ينتقل إلى اسم المطعون عليه إلا بعد تمام التسجيل مما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطيان، وكان يبين من الحكم الابتدائى - الذى أيدته وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - أنه قضى برفض دعوى الطاعنة استنادا إلى أن البائع لا يملك رفع دعوى



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

صحة البيع، دون أن ينفي الحكم وجود مصلحة للطاعنين في إقامة دعاوهم، فإنه يكون قد أخطأ في القانون مما يوجب نقضه.  
(نقض ١٩٧٦/٢/٢٦ سنة ٢٧ ص ٥١٢).

٢٤٦ - إذ كان الحكم قد استخلص من المستند - المقدم من الطاعة - أن الشركة العامة لدور السينما اشترت الذمة المالية للشركة الشرقية للسينما بكامل عناصرها من أصول وخصوم دون تجديد أو تقييد بما ورد في قرار التقييم أو قرار الحارس العام الصادر باعتماده، وإنه بالتالي تكون الشركة المشتري قد خلفتها خلافا تامة، ثم اندمجت الشركة الأخيرة في شركة القاهرة للتوزيع السينمائي التي اندمجت في المؤسسة المصرية العامة للسينما، وإنه لهذا تكون المؤسسة المذكورة هي صاحبة الصفة في إقامة الدعوى عليها، وهو استخلاص سائغ يتفق مع صحيح القانون، وإذ رتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، فإن النعي عليه يكون غير سديد.  
(نقض ١٩٧٧/٢/١٥ سنة ٢٨ ص ٤٥٤).

٢٤٧ - نيابة الولي عن القاصر هي نيابة قانونية، ويتعين عليه حتى ينصرف أثر العمل الذي يقوم به إلى القاصر أن يكون هذا العمل في حدود نيابته، أما إذا جاوز الولي هذه الحدود فإنه يفقد صفة النيابة ولا ينتج العمل الذي قام به أثره بالنسبة إلى القاصر، ولا يجوز الرجوع على هذا الأخير إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه بسببها.

(نقض ١٩٧٧/١/٣١ سنة ٢٨ ص ٣١٠).

٢٤٨ - وكيل التفليسة. اعتباره وكلا عن جماعة الدائنين والمفلس أيضا. الأحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الإفلاس. حجيتها قبل وكيل التفليسة. له حق الطعن فيها وللخصم توجيه الطعن إليه.

(نقض ١٩٧٨/٤/٥، الطعتان ٤١٣ لسنة ٤٤ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٣٤٩- وكيل التفليسة. هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس. غل يد الفلس عن مباشرة الدعاوي التي يكون طرفا فيها قبل شهر إفلاسه. (حكم النقض السابق).

٣٥٠- شخصية الوارث. استقلالها عن شخصية المورث. مسئولية الوارث عن ديون التركة. انحصارها فيما آل إليه من ميراث. التزامه بتسليم ما باعه المورث. لا يشمل ما يكون ضمن مشتراه المسجل.

(نقض ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٠، طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ ق).

٣٥١- إقامة الدعوى بإخلاء المستأجر من أحد ورثة المؤجر. دفع المستأجر بعدم قبول الدعوى لعدم إقامتها من الورثة مجتمعين، لا سند له. اعتبار المدعى وكيلًا عن باقى الورثة فى إدارة المال الشائع، طالما لم يعترض أحد منهم على ذلك.

(نقض ٢١ / ٦ / ١٩٧٨، طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٤ ق).

٣٥٢- وفاة المظعون عليه الأول قبل رفع الطعن. أثره. اعتبار الخصومة فى الطعن معدومة.

(نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٠، طعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٧ ق).

٣٥٣- الاختصاص فى الطعن بالنقض. وجوب رفع الطعن من الخصم بذات صفته أمام محكمة الموضوع. صدور الحكم ضد الوكيل باعتباره ممثلًا للأصيل فى الخصومة. إقامة الطعن بالنقض من الأصيل صحيح.

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٨٠، طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق).

٣٥٤- الجمعية التعاونية الزراعية لها شخصية اعتبارية ق ٥١ سنة ١٩٦٩ لا يغير من ذلك خضوعها لإشراف الدولة. الحكم برفض الدفع بانتفاء صفة وزير الزراعة عن عمل تابع الجمعية غير المشروع. خطر. (نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٠، طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٤٩ ق).

٣٥٥ - النص في المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ علي أن «يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعبث أو للسفه أو للفغلة، ولايرفع الحجر إلا بحكم يدل علي أن المشرع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعته لا يكون إلا بمقتضي حكم، خلافا لما تواتر عليه فقهاء الشرع الإسلامي من أن الحجر يكون بقيام موجب، ورفعته يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة إلى صدور حكم به، مما مؤداه أن نشوء الحالة القانونية المترتبة علي توقيع الحجر أو رفعته يتوقف على صدور الحكم بهما. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه علي أن مبني الالتماس صدور حكم بتوقيع الحجر علي المحكوم ضده وتعيين الملتمس قيما عليه لفقدانه الاهلية إلى ما قبل بدء الخصومة القضائية في الدعوى الملتمس إعادة النظر فيها، وأن فقدان المحكوم ضده اهليته لم يكن إلا بالحكم رقم.. واعتبارا من تاريخ صدوره في ١٥/١٢/١٩٧٩، طالما لم يحدد الحكم تاريخا معيناً لفقدانه الاهلية.

ولما كان الثابت من الأوراق ومن الرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩ - المودعة صورته الرسمية - أنه قضى بتوقيع الحجر علي (.....) لإصابته بالعتة أخذاً بتقرير الطبيب المنتدب لفحص حالته، وأنه لم يحدد في منطوقه أو بأسبابه التي أقام عليها قضاءه ميقاتا معيناً أرجع فيه قيام عارض الاهلية بالمحجوز عليه ولم يرد حالة العتة التي اعتبرته إلى تاريخه بعينه من التواريخ العديدة التي ردها الطبيب وأوردها تقريره بشأن مرضه، فإن هذا الحكم لا يكون قد قطع بقيام حالة العتة لدى هذا الشخص في تاريخ سابق علي قضائه بتوقيع الحجر عليه، ومن ثم فلا يعد فاقداً لأهليته إلا من وقت صدوره. هذا إلى أنه فيما يتعلق بحالة

الإنسان وأهليته فيعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه.

(نقض ١٩٩٢/٢/٢٣، طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥١ ق).

٣٥٦ - وجوب اختصام وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين. شرطه. أن يكون في المرحلة التي بلغت تلك الإجراءات عن شهر الإفلاس. التزام الحكيم المطعون فيه هذا النظر. عدم مخالفته للقانون. القصور في أسبابه القانونية. لا عيب متى انتهى في قضائه إلى النتيجة الصحيحة. لحكمة النقض أن تستكمل هذه الأسباب.

(نقض ١٩٩٢/١٢/٣١، طعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٢ ق).

٣٥٧ - تمثيل الدولة منوط بالوزير في الشئون المتعلقة بوزارته مالم يسلبه القانون هذه الصفة. النص في القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل على تخويل للمحافظات ووحدات الحكم المحلي الاختصاصات التي تتولاها الوزارات لا يسلب الوزير صفته في الإشراف على تلك الوحدات والعاملين بها. تبعيتهم للمحافظ والوزير معا .

(نقض ١٩٩٣/١/٢٨، طعن ٢٦٩ لسنة ٥٧ ق).

٣٥٨ - تمثيل الدولة في التقاضي نيابة قانونية عنها. تعيين مداها وبيان حدودها مصدره القانون. الوزير تمثله للدولة فيما يتعلق بشئون وزارته. الاستثناء إسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير.

(نقض ١٩٩٣/١/٢٨، طعن ٢٩٣ لسنة ٥٩ ق).

٣٥٩ - اكتساب المدعى الصفة في رفع الدعوى أثناء سيرها. أثره. زوال العيب الذي شاب صفته عند رفعها.

وإذا رفع المدعى دون أن يكون له صفة في رفع الدعوى إلا أنه اكتسبها أثناء سيرها، فإن العيب الذي شاب صفته يزول.

(نقض ١٩٩١/٣/٢٨، طعن ٤٢٩ لسنة ٥٥ ق).

٣٦٠ - تمثيل القاصر فى الخصومة تمثيلا صحيحا لا يكون إلا بتوجيهها لشخص الوصى عليه.

(نقض ١٦/٧/١٩٩٢، طعن ٢٠٧٥ لسنة ٥٧ ق).

٣٦١ - إلغاء هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣. مؤداه. إحلال الشركات القابضة محلها باعتبارها خلفاً عاماً لها .

(الطعن رقم ٥٤٤٥ سنة ٦١ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٩٢).

٣٦٢ - مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهيئات العامة وشركات القطاع العام أن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير، ويختص بإدارة الشركة وتصريف شئونها.

(نقض ٢٨/٥/١٩٩٢، طعن رقم ٣٢٩٣ لسنة ٦١ ق).

٣٦٣ - يدل نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال على أن هيئات القطاع العام المنشأة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قى ألغيت وحلت محلها الشركات القابضة عملاً بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتكون للأخيرة كافة الحقوق المقررة للأولى وعليها كافة التزاماتها باعتبارها الخلف العام لها.

(نقض ٢٥/٦/١٩٩٢، طعن رقم ٥٤٤٥ لسنة ٦١ ق).

٣٦٤ - ثبوت أن المفلس قد رد إليه اعتباره لوفائه بكافة ديون التفليسة. أثره. عودة حق التقاضى إليه من تاريخ صدور الحكم ولكنّه طرفاً فى الحكم المطعون فيه يجوز له الطعن بالنقض فيه.

(الطعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٩٢).

٣٦٥ - الحكم بإشهار الإفلاس. أثره. غل يد المفلس من تاريخ صدور الحكم دون اعتداد بتاريخ نشره عن إدارة أمواله أو مباشرة الدعاوى. علة

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

ذلك. وكيل الدائنين. يعد ممثلاً قانونياً للتفليسة منذ تاريخ صدور هذا الحكم وصاحب الصفة فى تمثيلها فى كافة الدعاوى. عدم اختصاصه فى دعوى من أموال التفليسة. أثره. لاتحاج جماعة الدائنين بالحكم الصادر فيها.

(نقض ١٣/٧/١٩٩٢، طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٥١ ق).

٣٦٦ - المصلحة التى يقرها القانون - شرط لقبول الخصومة أمام القضاء.

(نقض ٢١/٢/١٩٩٣، الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨٦ لسنة ٥٤ قضائية).

٣٦٧ - استخلاص ثوابر الصفة فى الدعوى. هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة.

(نقض ١١/١١/١٩٩٣، طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ٢٢/٧/١٩٩٣ طعن رقم ٣٢٠ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ٧/٧/١٩٩٣ طعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ٦/٧/١٩٩٣، طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٣٦٨ - إقامة الدعوى من شخص بصفته وكيل. اعتبار الخصومة منعقدة صحيحة بين طرفيها متى أفصح الوكيل عن صفته واسم موكله.

(نقض ٢٢/١٠/١٩٩٢، طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٧/٢/١٩٩٣، طعن رقم ٣٠٦٥ لسنة ٥٧ قضائية).

٣٦٩ - تمثيل الدولة منوط بالوزير فى الشئون المتعلقة بوزارته مالم يسلبه القانون هذه الصفة. النص فى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل على تخويل المحافظات ووحدات الحكم المحلى الاختصاصات التى تتولاها الوزارات. لايسلب الوزير صفته فى الإشراف على تلك الوحدات والعاملين بها. تبعيتهم للمحافظ والوزير معا.

(نقض ٢٨/١/١٩٩٣، طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٧ قضائية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٣٧٠- رئيس الحى أو المدينة أو المركز هو صاحب الصفة فى تمثيل وحداته المحلية قبل الغير ولدى القضاء فيما يدخل فى اختصاصه. قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

(نقض ١١/٣/١٩٩٣، طعن رقم ٢٢٤١ لسنة ٥٦ قضائية).

٣٧١- استخلاص الصفة فى الدعوى. واقع. استقلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله.  
(نقض ١٧/٦/١٩٩٣، طعن رقم ٣٦١٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٣٧٢- لا تكفى المصلحة الاقتصادية لإقامة الدعوى: المصلحة التى تجيز رفع الدعوى. ماهيتها. المصلحة القانونية دون الاقتصادية. مادة ٣ مرافعات.

(نقض ٢٣/٦/١٩٩٧، الطعن رقم ٨٢٤٠ و ٨٢٩٦ لسنة ٦٥ قضائية).

٣٧٣- هيئة قضايا الدولة تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة:

لما كانت هيئة قضايا الدولة تنوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً وفقاً للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ - المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - وكان المدعى العام الاشتراكى هو أحد هذه الشخصيات فإن الطعن المقام من هيئة قضايا الدولة بالنيابة عنه يكون قد أقيم من ذى صفة ويكون الدفع على غير أساس.

(طعن رقم ٢١٢ على ٢١٤٨ / ٥٧ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٩٢ لم يتشر).

٣٧٤- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قضاء محكمة أول درجة رفض الدعوى بحالتها استناداً إلى صفة من يمثل المدعين فيها هو قضاء تستنفذ

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

به المحكمة ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى، ويضحي للاستئناف المرفوع عن حكمها طارحاً للدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الدرجة الثانية.

(نقض ٢٤/٤/١٩٩٤، طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٠ ق).

٣٧٥ - التصرفات التي يبرمها الوكيل هي لحساب الأصل. مباشرة الوكيل إجراء معيناً سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة. عدم جواز مقاضاته عن هذا الإجراء، وجوب توجيه الخصومة في النزاع الناشئ عنه للأصيل وليس للوكيل.

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٩٥).

٣٧٦ - المحافظ هو الذي يمثل المحافظة أمام القضاء وفي مواجهة الغير فيما يدخل في دائرة اختصاصه، وفقاً للقانون، المواد ٤، ٢٦، ٢٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل. مؤداه. اعتباره صاحب الصفة في تمثيل الشئون المالية بالمحافظة. اختصاص مدير الإدارة العامة للشئون المالية. اختصاص لغير ذي صفة. غير مقبول.

(نقض ٢٠/١١/١٩٩٤، طعن رقم ٢٦٩٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٧٧ - الصفة في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شرط لازم وضروري لقبولها والاستمرار في موضوعها، فإذا انعدمت فإنها تكون غير مقبولة، ويمتنع على المحاكم الاستمرار في نظرها والتصدي لها وفحص موضوعها وإصدار حكم فيها بالقبول أو الرفض بما لازمه أن ترفع الدعوى ممن وعلى من له صفة فيها.

(نقض ٨/٣/١٩٩٥، طعن رقم ٦٨٣٢ لسنة ٦٣ قضائية).

٣٧٨ - خصومة الطعن. شرط قبولها. أن تكون بين خصوم حقيقيين في النزاع. سبق اختصاص المطعون ضده أمام المحكمة التي أصدرت



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الحكم. عدم كفايته لقبول الطعن. وجوب أن يكون للطاعن مصلحة في اختصاصه (١٩٩٢/١/٢٦ ط ٢٥٤٦ لسنة ٦١ ق).

٢٧٩ - مؤدى نص المادة ٦٩٩ من القانون المدني أن ما يجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها إنما هي لحساب الأصل فلذا باشر إجراء معيناً سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة فلا يجوز مقاضاته عن هذا الإجراء، وإنما توجه الخصومة للأصيل. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن جوهر النزاع بين الطاعن والمطعون ضده الأول يدور حول حصول البيع الموكل فيه الأول من عدمه، وكان إجراء هذا التصرف إنما يكون لحساب الأصل، مما يقتضى توجيه الدعوى فى النزاع الناشئ عنه إلى الأخير. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة، وبإثبات التعاقد موضوع النزاع على سند أنه مفوض فى إبرامه والتوقيع عليه بمقتضى عقد الوكالة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. (نقض ١٩٩٥/٤/١٩، طعن رقم ١١٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٢٨٠ - تمسك الطاعة فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده عند شرائه للأرض محل العقد المؤرخ ١٩٨٦/٧/٥ موضوع التداعى كان مسخراً عنها إذ اشتراها من مالها الخاص الذى ادخرته طوال فترة إعارتها للسعودية وأودعته حسابه الخاص ببنك.. وبذلك على ذلك بما قدمته من مستندات.. وكان هذا الدفاع يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به - لو صح - وجه الرأى فى الدعوى، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع المؤيد بالمستندات على ما أورده فى مدوناته من أن الطاعة لا مصلحة لها فى طلباتها فى التدخل فى الدعوى لأنها ليست طرفاً فى العقد وهو ما لا يواجه هذا الدفاع ولا يصلح أن يكون رداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور المبطل. (نقض ١٩٩٤/١٢/٢١، طعن رقم ٦٤ لسنة ٦٠ ق، قرب الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢).

٣٨١ - لما كان البين من الأوراق أن الطاعنين استأنفا السير في الدعوى أمام محكمة الاستئناف بعد وفاة ابنهما المستأنف الأصلي تنفيذاً للحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية العليا في قضية الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ عسكرية عليا والتي أقام الخصومة الماثلة إتقاء تطبيق أحكام قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عليه فيها، وكان لازم وفاة المدعى انقضاء الحق المدعى به متى كان لصيقاً بشخصه غير متصور أن تنتقل المطالبة به إلى الغير، ومن ثم فلا تكون للطاعنين ثمة صفة في حمل لواء الخصومة في الاستئناف بعد وفاة المستأنف للحكم لهما بالطلبات السالف الإشارة إليها، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة، وقضى بعدم قبول الاستئناف على سند من انتفاء صفة الطاعنين فيه، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون.

(نقض ١٩٩٥/٣/٢٦، طعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٨٢ - لامحل للقول بصحة اختصام الطاعنين من الثالث إلى الثامن ومستأجرين آخرين أمام محكمة الاستئناف مع باقي المستأجرين بمقولة أن خصومة تقدير الأجرة عينية وليست شخصية بما يستتبع ضرورة اختصام جميع المستأجرين حتى يكون الحكم في النزاع واحد بالنسبة لهم جميعاً، ذلك أن المواد الخاصة بتقدير أجرة الوحدات السكنية والطعن عليها بالنسبة للمباني المنشأة في ظل أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبقة على واقعة النزاع الماثل لم يوجب المشرع فيها إلزام قلم الكتاب بإخطار جميع مستأجري الوحدات في حالة تظلم المالك أو أحد المستأجرين من قرار لجان تحديد الأجرة، كما لم ينص المشرع على أن قبول مثل هذا التظلم يترتب عليه إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات التي شملها قرار اللجنة ولا يقتصر ذلك على الوحدة التي أقيم التظلم بشأنها كما هو الحال في نص المادة ١٢ من القانون ٥٢ لسنة

١٩٦٩ والمادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ومن ثم فإن الخصومة المتعلقة بتقدير الأجرة أصبحت في ظل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قابلة للتجزئة فلا يجوز لمحكمة الطعن التصدي لتقدير أجرة الوحدات التي لم يرفع طعن بشأنها، وبالتالي فإن قبول ترك الخصومة، بالنسبة لأحد المستأجرين يترتب عليه اعتباره خارجاً عن نطاق الخصومة ولا يقبل اختصاصه أمام محكمة الاستئناف، ويعتبر الاستئناف قبله غير مقبول. (نقض ١/١٢/١٩٩٥، طعن رقم ٥١١٨ لسنة ٦٣ قضائية).

٣٨٣ - قبول الطعن. شرطه . أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه. تعيين الطاعنة وصية على ابنتها القاصرة - قبل رفع الطعن بالنقض - وبعد زوال صفة من يمثل الأخيرة في درجتي التقاضي. أثره. قبول الطعن. (نقض ١٢/٢٨/١٩٩٣، طعن رقم ٦٥ لسنة ٦٠ احوال شخصية).

٣٨٤ - الخصومة في الاستئناف. تحديد أطرافها بالحكم الصادر من محكمة أول درجة. أثره. عدم قبول الاستئناف إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بشخصه أو بمن ينوب عنه. إنابة الطاعنة الأولى عن ولدها القاصر أمام محكمة أول درجة باعتبارها وصية عليه ولطعنها على الحكم الابتدائي بالإستئناف تعيين الطاعن الثاني وصياً خاصاً على القاصر لمباشرة الخصومة عنه ومثوله بهذه الصفة أمام محكمة الإستئناف إعتباره خلفاً للطاعنة الأولى في تمثيل القاصر وليس خصماً جديداً في الإستئناف. (نقض ١/١١/١٩٩٦، طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٨٥ - لما كان بيت المال الذي أصبح بنك ناصر يمثل قانوناً، وإن كان لا يعتبر وارثاً شرعياً، إلا أنه وقد آلت إليه التركة على أنها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك وذلك وفق عجز المادة الرابعة من قانون المواريث.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

فتكون يده بحساباته أميناً عليها ليصرفها في مصارفها الشرعية، فإنه يكون بذلك قد تحققت له المصلحة وتوافرت له الصفة، وبالتالي يعتبر من ذوى الشأن ممن لهم الحق في الطعن على الإعلام الشرعى الذى ينطوى على توريث من لاحق له فيه بطلب بطلانه سواء أكانت ذلك فى صورة دعوى مبتدأة أو فى صورة دفع وذلك توصلأ إلى أيلولة التركة الشاغرة إليه.

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦١ ق، ١٥٤ لسنة ٦٣ ق «أحوال شخصية هيئة عامة»، - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢٥).

٢٨٦ - الدفع بعدم القبول، المقصود منه. الإجراء الذى يوجب القانون اتخاذه حتى تستقيم الدعوى. الدفع بتخلفه. اعتباره دفعاً شكلياً. خروجه عن نطاق الدفع بعدم القبول متى انتهت صلته بالصفة أو المصلحة فى الدعوى أو الحق فى رفعها. العبرة فى تكييف الدفع بحقيقة جوهره ومرماه لا بالتسمية التى تطلق عليه.

- الدفع بعدم القبول لعدم إختصاص من أوجب القانون إختصاصه أو لعدم توجيه طلب الإخلاء للمستاجر الاصلى. تضمنه المنازعة فى صفة المدعى عليه ومصلحة المدعى خضوعه لأحكام المادة ١١٥ مراقعات ويأخذ حكم الدفوع الموضوعية. مؤداه. قضاء محكمة أول درجة بقبوله تستنفد به ولايتها. إلغاء المحكمة الإستئنافية لحكم أول درجة. وجوب الفصل فى الموضوع.

(نقض ١٩٩٥/٩/٢٥، الطعن رقم ٨٩١٥، ٩٦٢٠ لسنة ٦٤ ق).

٢٨٧ - لما كان الطاعنون قد اختصموا المطعون ضده العاشر، أحد البائعين فى صحيفة الاستئناف فى شخص والدته المطعون ضدها التاسعة بصفتها وصية عليه، وكان هذا الاختصام باطلاً لبلوغه سن الرشد فى ١/١٠/١٩٩١ قبل رفع الاستئناف الحاصل فى

١٩٩٢/١/٢٨، فإن تمثيل المطعون ضده العاشر بوالدته بعد زوال صفتها كوصية لبلوغه سن الرشد فإنه يعد اختصاصاً باطلاً ومتى كان كذلك فلا يعد طرفاً في خصومة الاستئناف ويكون كمن لم يختصم أصلاً فيها ومن ثم فإن حالة النزاع المطروح تخضع لحكم المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، وإن قام الطاعنون بتصحيح اختصاص المطعون ضده العاشر في الاستئناف باختصاصه شخصياً بصحيفة أعلنت إليه في ١٩٩٣/٢/٢٥ فإن تصحيح شكل الاستئناف يكون منتجاً لآثاره وتكون الخصومة في الاستئناف قد استقام شكلها واكتملت لها موجبات قبولها بما لازمه سريان أثره في حق جميع الخصوم، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لبطالان اختصاص المطعون ضده العاشر ولم يعتد بتصحيح شكل الاستئناف على نحو ما سبق، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/٦/١٤، قرب نقض «هيئة عامة» جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦ س ٣٥ ص ١٨، الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٣ لم ينشر بعد، نقض - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ س ٤٢ ص ١٩٣٩).

٢٨٨ - الهيئة القومية لسكك حديد مصر طبقاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٠٨ الصادر بإنشائها هي هيئة عامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها.  
(نقض ١٩٩٥/٣/١٢، طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٧ قضائية).

٢٨٩ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الخصومة لا تتعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق، وكان الثابت من شهادة قيد وفاة المطعون ضده المقدمة أمام هذه المحكمة أنه قد توفي بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢، قبل رفع الطعن بل من قبل رفع الدعوى

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الابتدائية فى ١٠/٥/١٩٨٨، مما يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة فى الطعن معدومة.

(الطعن رقم ٣٠٢٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٩٥/٤/٢٣، الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ ص ٣١٨، الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤ س ٣١ ص ٧١٢، الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ س ٣٢ ص ٢٠٦٣).

٣٩٠ - لما كان المحافظ فى دائرة اختصاصه هو الرئيس لجميع الأجهزة والمرافق، وأنه هو الذى يمثل المحافظة أمام القضاء وفى مواجهة الغير، وكان النزاع المطروح فى الطعن المائل يدور حول أحقية الطاعن فى استرداد المبالغ التى قام بسدادها لمحافظة.... عن مزاد علنى أجرته لبيع وتمليك محلات مملوكة لها، فإن المطعون عليه الأول - المحافظ، يكون هو الممثل للشئون المالية التابعة للمحافظة المعنية بالخصومة دون المطعون عليه الثانى - مدير الإدارة العامة للشئون المالية بالمحافظة - الذى باشر إجراءات المزاد، ويكون اختصاص هذا الأخير فى الطعن بالنقض اختصاصاً لغير ذى صفة، ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٠، طعن رقم ٢٦٩٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٩١ - النص فى المادة الثالثة من قانون المرافعات - يدل - على أن توافر المصلحة وهى الفائدة أو المنفعة الشخصية المباشرة التى يحميها القانون سواء كانت حالة أو محتملة من الحكم للمدعى بطلباته شرط لقبول دعواه. ولما كان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل، وكان الطلب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه، فإن قبول الطعن يكون رهيناً - فضلاً عن أن يكون طرفاً فى الخصومة وأضر به الحكم المطعون فيه - بأن يتوافر للطاعن من نقض الحكم مصلحة بخصائصها سالفة البيان. لما كان ذلك وكان البين من الحكم فى الدعوى ٧٣٨٩ لسنة ٨٩ طنطا الابتدائية المؤيد بالحكم الصادر

في الاستئناف ٢٢٧ لسنة ٤٢ ق طنطا بتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٣ أنه صدر على الطاعنين بفسخ عقد إيجارهم لعين النزاع، وبالإخلاء والتسليم للتأجير من الباطن قبل صدور الحكم المطعون فيه الذي قضى بإخلاء الطاعنين من العين موضوع التداعى للتخلف عن الوفاء، وكان الحكم الأول - القاضى بفسخ عقد الإيجار للتأجير من الباطن - قد حاز قوة الأمر المقضى قبل رفع الطعن الراهن وفق الثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة النقض سألقة البيان فإنه لا يجدى الطاعنين نفعاً أن يقضى لصالحهم فيه، إذ ليس من شأن ذلك الحكم أن يقيهم في عين النزاع، ومن ثم انتفت مصلحتهم في هذا الطعن ويتعين عدم قبوله.

(نقض ١٩٩٦/٤/٨، طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٦٤ قضائية، نقض جلسة ١٩٨٩/١/١٥، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٠ ج ١ ص ١٣٨، نقض جلسة ١٩٨١/٥/١٦، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٢ ج ٢ ص ١٤٧٩، نقض جلسة ١٩٨٨/١/٢٥، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٩ ج ١ ص ١٣٤، نقض جلسة ١٩٨٩/٥/١٠، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٠ ج ٢ ص ٢٤٩).

٣٩٢ - الحكم الجنائي البات بإلزام المتهم وشركة التأمين بالتضامن بإداء التعويض المؤقت. ثبتت حجيته في شأن مسئولية شركة التأمين عن التعويض، باعتبارها الشركة المؤمنة على مخاطر السيارة التي تسببت في إحداث الضرر قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى تكملة التعويض بالنسبة للشركة لرفعها على غير ذى صفة. خطأ في القانون. (الطعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٨).

٣٩٣ - اختصاص القاصر في دعوى كبالغ دون اختصاصه في شخص الممثل القانوني له. أثره. انعدام الحكم الصادر فيها. لا يغير من ذلك القضاء في استئناف هذا الحكم، وفي التماس إعادة النظر بعدم قبولها شكلاً لرفع الأول من غير ذى صفة لعدم تقديم الوصية دليل وصايتها

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

على القصر ورفع الثاني بعد الميعاد. للخصم الاصيل مباشرة دعوى جديدة ببطالان الحكم الابتدائي. مخالفة ذلك. خطأ.  
(نقض ٢٧/٢/١٩٩٦، طعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٩٤ - الحراسة الإدارية عن أموال أحد الأشخاص. وصف يلحق بالمال لا بالشخص. أثره غل يد صاحبه عن إدارته ومثعه من التقاضى بشأنه. الحارس العام صاحب الصفة الوحيد فى تمثيله أمام القضاء. هذا المنع لا يفقد الشخص الخاضع للحراسة أهليته أو ينتقص منها. مؤداه. صلاحيته لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. الخاضع للحراسة هو الملزم أصلاً بالدين المطلوب الحكم به. اختصام الحارس العام معه بعد فرض الحراسة مقصوداً به أن يكون الحكم الذى يصدر فيها حجة عليه باعتباره نائباً عنه نيابة قانونية. مقتضاها تمثيله هذا الشخص أمام القضاء وتنفيذ الأحكام التى تصدر فى أمواله التى يتولى إدارتها نيابة عنه. قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الحارس العام. خطأ.  
(نقض ١٧/١/١٩٩٦، طعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٦٣ قضائية).

٣٩٥ - أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة. شرطه. أن يتخلف عن متوفين من غير وارث واتخاذ الإدارة العامة لبيت المال - بنك ناصر الاجتماعى - الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٤، ٦ من القانون ٧١ لسنة ١٩٦٢. الحكم برفض دفاع الطاعنين بانتفاء صفة البنك على أنهم لم يقدموا الدليل على حيازة المالكة لأعيان النزاع، حيث إنه المكلف بإثبات وفاتها وباتباع تلك الإجراءات. قصور.  
(نقض ١٩/١/١٩٩٦، طعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٦٤ ق).

٣٩٦ - الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض. أطرافها. من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه وبنفس صفاتهم. لازمه. وجوب أن يكون التوكيل الصادر للمحامى المقرر بالطعن صادر من الطاعن بصفته



### مادتان ٣ و ٣ مكرر

التي خاصم أو خوصم بها فى النزاع الذى فصل فيه الحكم. مخالفة ذلك.  
أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٢٥، طعن رقم ٥٤٣٤ لسنة ٦٤ قضائية).

٣٩٧ - مركز شباب القرية. له الشخصية الاعتبارية المستقلة متى أشهر نظامه. رئيس مجلس إدارته هو الذى يمثل أمام القضاء. لا يغير من ذلك خضوع الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة لإشراف الجهة الإدارية المختصة. علة ذلك المواد ١، ١٤، ٢٥، ٤٠/٥، ٩٨ ق ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمادة ٢/٤٢ من النظام الأساسى لمركز شباب القرى. تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة. القضاء لهما برفض الدعوى ورفع المطعون ضدهما استئنافاً عنه. اعتبار هذا الدفع مطروحاً على محكمة الاستئناف مادام لم يثبت التنازل عنه صراحة أو ضمناً. قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغيات للمطعون ضدهما دون أن يعرض لهذا الدفع. مخالفة للقانون وخطأ.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٣١، طعن رقم ٤٥٠٥ لسنة ٦٥ قضائية).

٣٩٨ - الدفع المبدئى من الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لوقوع الحادث بعد انتهاء سريان وثيقة التأمين على السيارة. القضاء برفض الدفع بمقولة أن اللوحات المعدنية للسيارة لم تسلم إلى إدارة المرور إلا بعد ارتكاب الحادث، مما يجعل مسئولية الشركة قائمة رغم عدم تجديد وثيقة التأمين وخلو الأوراق من دليل على امتداد فترة التأمين. مخالفة للثابت فى الأوراق وفساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٩٦/١١/٥، طعن رقم ١٠١١٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٣٩٩ - الحكم الجنائى البات بإلزام المتهم والمطعون ضده بالتضامن بأداء التعويض المؤقت. ثبوت حجيته فى شأن مسئولية الأخير عن

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

التعويض باعتباره المسئول عن الحقوق المدنية. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم تكملة دعوى التعويض بالنسبة للمطعون ضده لرفعها على غير ذي صفة، مناقضته للحكم الجنائي السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١٩، طعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٩ قضائية).

٤٠٠ - من ينوب عن أى من طرفى الدعوى فى مباشرة إجراءات الخصومة لا يكون طرفاً فى النزاع الدائر حول الحق المدعى به، ولذا يكتفى منه أن تثبت له صلاحية هذا التمثيل قانوناً حتى تكون له الصفة الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة. فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات فى تمثيل الخصم فإنه يكون قضاء فى الشكل تنحصر حجتيه فى حدود إجراءات الخصومة ذاتها ولا يتعداها إلى غيرها، ولا يمنع ذلك الخصم الاصيل من مباشرة دعوى جديدة، ولو كان سند الصفة سابقاً على ذلك الحكم.

(الطعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٧، الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ لم ينشر، الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٤ س ٤٠ ج ٣ ص ٨٤).

٤٠١ - تغيير الصفة فى تمثيل الخصم بعد رفع الاستئناف. مثول صاحب الصفة لا يعد تدخلاً لخصم جديد بطلبات جديدة.  
(نقض ١٩٩٦/١/١١ طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٦٠ ق).

٤٠٢ - الحارس القضائي، نيابته عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال الإدارة، مباشرته لأعمال التصرف. شرطه. المادتان ٧٢٤ و ٧٣٥ مدني، اقتصار مهمة الحارس على إدارة العقار الموضوع تحت الحراسة. أثره. انعدام صفته فى مباشرة دعوى فسخ عقد بيع إحدى وحداته.  
(الطعن رقم ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١٢).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٤٠٣ - قابلية الأحكام للطعن فيها من عدمه. تعلقها بالنظام العام. التزام محكمة الطعن بالتحقق من تلقاء نفسها من توافر شروط الطعن ومدى اختصاصها بنظره. تنازل المحكوم له عن الحكم المطعون فيه. أثره. انعدام مصلحة الطاعن في مقاضاته.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٥، طعن رقم ٤٦٥٤ لسنة ٦٣ قضائية).

٤٠٤ - يعتبر عضو مجلس الإدارة المنتدب المختار في مجلس إدارة الشركة التابعة والتي نصت المادة ١٦ من قانون قطاع الأعمال العام على أن تتخذ شكل شركة مساهمة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وكيلًا عن مجلس الإدارة في تصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء. ومن ثم يكون له الاختصاصات المناطة بهذا المجلس والمتعلقة بإدارة الشركة وتصريف أمورها اليومية ومن بينها التعاقد مع المحامين ذوي المكاتب الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والأنزعة - المبينة في المادة ٣ من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

(الطعن رقم ٤٤٥٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٦، قرب الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٩٦ س، ١٧ ع ٤ ص ١٧٢١).

٤٠٥ - مؤدى المادة الثالثة من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، أن بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى يعتبر من النظام العام، مما يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع، إلا أن شريطة ذلك توافر جميع عناصر الفصل فيه من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع، فإذا كان الوقوف عليها يستلزم بحث أى عنصر واقعى لم يكن معروضاً على محكمة الموضوع، فلا سبيل

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

للتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لخروج ذلك عن اختصاصها ووظيفتها.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٧، الطعن رقم ٥٨٧، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ قضائية).

٤٠٦ - ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات والطوائف الدينية. مناطه. اعتراف الدولة بها. استلزام صدور ترخيص أو إذن خاص بقيام هذه الشخصية. طائفة الأقباط الأرثوذكس. اعتراف المشرع بالشخصية الاعتبارية لها واعتبار البطريك نائباً عنها، ومعبراً عن إرادتها في كل ما يختص به مجلس عمومي الأقباط الأرثوذكس وما يخص الأوقاف الخيرية التابعة لها. مؤداه. البطريك هو صاحب الصفة في تمثيل هذه الطائفة في التقاضي دون سواه، ما لم يرد في القانون نص يسند صفة النيابة في شأن من شئونها لهيئة معينة أو شخص معين إلى غير البطريك. عدم تمثيل هيئة الأقباط الأرثوذكس في الدعوى تمثيلاً قانونياً صحيحاً. أثره. الحكم الصادر فيها لا تحتاج به الهيئة. عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع ممن ليس له صفة في تمثيلها، ولو كان قد أقام الدعوى بهذه الصفة.

(نقض ٢٩/٤/١٩٩٧، طعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٨ قضائية).

٤٠٧ - لما كان البين من الأوراق أن الأستاذ..... رافع الطعن باعتباره وكيلاً عن ... بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة بالتوكيل العام رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ٢١/٢/١٩٩٠ من مكتب توثيق الاستثمار، في حين أن هذا الأخير قد زالت صفته في ٢١/١/١٩٩٠ ما يضحى معه التوكيل قد وقع باطلاً لصدوره من شخص ليست له صفة في تمثيل الشركة الطاعنة وقت صدوره، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ٢٤/٣/١٩٩٧، طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٦٠ قضائية تجاري).

### ماستان ٣ و ٣ مكرر

٤٠٨ - الوكالة في إبرام عقد لاتجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات الناشئة عن تنفيذ هذا العقد. اعتبار الأخير الطرف الأصلي في العقد. مؤداه حقه في الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر على الوكيل بصفته.

(نقض ١٩٩٧/١/٨ - طعن رقم ٦٨٣٢ لسنة ٦٢ قضائية).

٤٠٩ - الحكم الصادر في مواجهة أحد الخصوم. حقه في الطعن عليه وعرض منازعته ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف متى كان الحكم ضاراً بمصلحته وماساً بحقوقه التي يدعيها.

(نقض ١٩٩٧/١/٨ طعن رقم ٦٨٣٢ لسنة ٦٢ قضائية).

٤١٠ - فرض الحراسة الإدارية بأداة قانونية. أثره. غل يد الخاضع عن أمواله واعتبار المدعي العام الاشتراكي نائباً عنه في إدراتها. تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن الحراسة قد فرضت عليه، وكان يتعين توجيه الدعوى والتكليف بالوفاء إلى الحارس. دفاع جوهرى. التفات المحكمة عنه. قصور.

(نقض ١٩٩٧/١/٥ - طعن ٩٧٠٠ لسنة ٦٥ قضائية).

٤١١ - دفع الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن السيارة أداة الحادث كانت بدون لوحات معدنية، وأن شهادة البيانات المستخرجة من قسم المرور غير خاصة بتلك السيارة. رفض الدفع على قالة أن الأوراق حقلت بوصف السيارة واسم مالكيها وما يفيد أنها مؤمن عليها لدى الطاعنة وقت الحادث قصور وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٩٧/١/١ - طعن رقم ٩٧٢٣ لسنة ٦٥ قضائية).

٤١٢ - الحكم الصادر من محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع الابتدائي المتعلق بالمال محل النزاع. اعتباره في حكم التصرف الثابت

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

التاريخ في معنى المادة ١٥ إثبات. فرض الحراسة على المشتري - المحكوم عليه - أثناء نظر الاستئناف واختصاص المدعى العام الإشتراكي فيه. لا يؤثر في بقاء حق المشتري في التقاضي بالنسبة لهذا المال وتحقق صفته في الطعن. الدفع بعدم قبول طعنه بالنقض لرفعه من غير ذي صفة. لا أساس له.

(الطعن رقم ٥٠٣ و ٥١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/٨).

٤١٣ - نقابة المحامين الفرعية. لها شخصية اعتبارية مستقلة في حدود اختصاصها طبقاً للقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن الحمامة.  
(الطعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٢٢).

٣٨٤ - مفاد النص في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه لا يجوز للوصى إلا بإذن المحكمة إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات في الأراضي الزراعية ولعدة أكثر من سنة في المباني، وكذا لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغ القاصر سن الرشد لأكثر من سنة.

(الطعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٨، قرب الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/١١).

٤١٥ - استقلال شخصية الشركة عن شخصية من يمثلها. اختصاصها في شخص ممثلها يجعلها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دونه بصفته الشخصية. قضاء الحكم المطعون فيه بإشهار إفلاس الممثل القانوني بصفته يكون موجهاً ضد الشركة وينصرف أثره إليها وحدها.

(نقض ١٩٩٦/١١/٧ - طعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٦٥ ق).

٤١٦ - وحيث إنه لما كان المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة، ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

تكون معدومة ولا ترتب أثر، وكان الثابت من الإعلام الشرعى المقدم فى الطعن بوقاة المطعون عليه الاخير بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٦ قبل رفع الطعن فإنه يتعين الحكم باعتبار الخصومة فى الطعن بالنسبة له معدومة. (نقض ١٩٩٤/٤/٢٤ - طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٠ قضائية، نقض ١٩٩٨/٢/٢٦ - طعن رقم ٣٤٥٤ لسنة ٦٠ قضائية).

٤١٧ - رئيس الحى هو صاحب الصفة فى تمثيل وحدته المحلية قبل الغير ولدى القضاء فيما يدخل فى نطاق اختصاصه. (نقض ١٩٩٧/٦/٢٦، الطعن رقم ٩٧٦٥ لسنة ٦٤ قضائية، ٥٤٤٨ لسنة ٦٦ قضائية).

٤١٨ - عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذى وكل المحامى رافع الطعن بالنقض حتى حازه للحكم. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة. لا يغنى عن ذلك ذكر رقم التوكيل. (نقض ١٩٩٧/٦/٢٤، طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٦٠ قضائية).

٤١٩ - الصفة فى الدعوى. تعلقها باصول المحاكمة وشرط من شروط القبول فى الدعوى. استخلاص توافرها من قبيل فهم الواقع فى الدعوى استخلاص قاضى الموضوع بها. شرطه. أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها فى توافرها. طلب المطعون ضده إلزام الطاعنة «هيئة ميناء دمياط» بالتعويض عن نزع ملكية الأرض التى كان يستأجرها باعتباره الجهة الصادر لصالحها قرار نزع ملكية تلك الأرض لإنشاء ميناء دمياط الجديد. صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ بتعيين جهة أخرى لتحديد وصرف ذلك التعويض سابقاً على صدور القرار الجمهورى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء الهيئة الطاعنة ومنحها الشخصية الاعتبارية. أثره. عدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذى صفة. (نقض ١٩٩٧/٦/٢١، طعن رقم ٦٢٥١ لسنة ٦٦ قضائية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٤٢٠ - بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى. من النظام العام. مادة ٣ مرافعات معدلة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦. مؤداه. جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٢/٦/١٩٩٧، الطعن رقم ٥٨٧٠، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ قضائية).

٤٢١ - الخصومة في الاستئناف. حدودها. مادة ٢٣٦ مرافعات. تصحيح الصفة في الدعوى. وجوب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعوى. مادة ١١٥ مرافعات. وزارة المالية ووزارة الخزانة مسميان لوزارة واحدة تتبعها مصلحة الضرائب. فصل الحكم المطعون فيه بين المسمين، واعتبار كل منهما ينصرف إلى وزارة تخالف الأخرى. قصور.  
(نقض ٢٠/١١/١٩٩٧، طعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٦٠ ق).

٤٢٢ - اختصاص الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة في الطعن على قراراتها واجب بقوة القانون لاعتبارات المصلحة العامة. المواد ٥٦، ٥٩، ٢، ٣، ٦٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(نقض ٣/١١/١٩٩٧ - طعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٦٦ ق).

٤٢٣ - إقامة المطعون عليهما الدعوى ضد الطاعنة لتؤدي لهما تعويضاً عن موت مورثهما. القضاء استثنائياً بعدم قبول الدعوى المبتدأة لرفعها على غير ذي صفة لعدم مسئولية الطاعنة. معاودتهما اختصاص الطاعنة عن ذات الواقعة وركونها لذات السبب. لازمة. القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها. مخالفة الحكم المطعن فيه هذا النظر. خطأ.

(نقض ٩/١١/١٩٩٧، طعن رقم ٦٧٩٨ لسنة ٦٦ ق).

٤٢٤ - الدعوى. ماهيتها. لزوم توافر الصفة الموضوعية بطرفيها. مؤدى ذلك. الحكم بعد قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لعدم



أحقية المدعى فى الاحتجاج بطلباته على من وجه إليه دعواه، قضاء فاصل فى نزاع موضوعى حول ذلك الحق. حيازته قوة الأمر المقضى. تمنع الطرفين من إعادة طرح ذات النزاع لذات السبب بين نفس الخصوم. (نقض ١٩٩٧/١١/٩، طعن رقم ٦٧٩٨ لسنة ٦٦ ق).

٤٢٥ - مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة. يترتب عليه بذاته انقطاع سير الخصومة. بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدى بذاته إلى انقطاع سير الخصومة. استمرار الولي الطبيعى فى تمثيل القاصر أمام محكمة الاستئناف دون أن ينبهاها إلى بلوغه سن الرشد واستمراره حتى صدور الحكم النهائى. أثره. بقاء هذا التمثيل منتجاً لكافة آثاره القانونية. اختصاصه فى صحيفة الطعن بهذه الصفة. صحيح. (نقض ١٩٩٧/٧/١٣، طعن رقم ٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق).

٤٢٦ - استقلال شخصية الوارث عن مورثه وانفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة. (نقض ١٩٩٨/٣/٣٠، طعن رقم ١٥٤ لسنة ٦٧ ق إحوال شخصية).

٤٢٧ - وجوب رفع الطعن بذات الصفة التى كان الطاعن متصفاً بها فى ذات الخصومة. الطعن أمام المحكمة الابتدائية فى قرار لجنة الطعن الضريبى. إغفال الطاعن بيان أن الطعن مقام منه بصفته الشخصية فى صدر الصحيفة. لا خطأ طالما أن هذه الصفة مبنية على هامش أصلها. (نقض ١٩٩٨/٢/١٦ - طعن رقم ٣١٢٤ لسنة ٦٠ ق).

٤٢٨ - تمثيل الولي الطبيعى لابنه فى الخصومة أمام محكمة أول درجة حتى صدر الحكم فيها. بلوغه سن الرشد قبل إقامة الاستئناف. رفع والده الطعن. أثره. عدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة. لا ينال من ذلك إقرار الطعون ضده بالموافقة على إجراءات الاستئناف أو إصداره توكيلاً لاحقاً لوالده لمباشرة الخصومة فى الاستئناف نيابة عنه. علة ذلك. (نقض ١٩٩٨/٢/١٤، طعن رقم ١٠٧٠٢ لسنة ٦٦ ق).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٤٢٩ - الحق فى الطعن . ثبوته لمن كان طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها. رفعه الطعن بهذه الصفة بعد زوالها. أثره. عدم قبول الطعن.  
(نقض ١٤/٢/١٩٩٨ - طعن رقم ١٠٧٠٢ لسنة ٦٦ ق).

٤٣٠ - قاعدة المصلحة فى الدعوى. تطبيقها حال رفعها وعند استئناف الحكم الصادر فيها. مناطها. كون الحكم المستأنف قد أضر بالمستأنف حين قضى برفض طلباته كلها أو بعضها، أو أن يكون محكوماً عليه بشئ لخصمه أياً كان مركزه فى الدعوى سواء كان مدعياً أو مدعى عليه.  
(نقض ١١/١/١٩٩٨، طعن رقم ٤٨٠٠ لسنة ٦١ ق).

### ٤٣١ - لا تكفى المصلحة الاقتصادية لإقامة الدعوى:

المصلحة التى تجيز رفع الدعوى. ماهيتها. المصلحة القانونية دون الاقتصادية. مادة ٣ مرافعات.  
(نقض ٢٣/٦/١٩٩٧، الطعنان رقما ٨٢٤٠، ٨٢٩٦ لسنة ٦٥ قضائية).

### ٤٣٢ - لا يجوز اختصام الوكيل فى الأعمال التى وكل فيها:

مؤدى نص المادة ٦٩٩ من القانون المدنى أن ما يجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها هى لحساب الأصيل، فإذا باشر إجراء معيناً سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة، فلا يجوز مقاضاته عن هذا الإجراء وإنما توجه الخصومة للأصيل. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن جوهر النزاع بين الطاعن والمطعون ضده الأول يدور حول حصول البيع الموكل فيه الأول من عدمه، وكان إجراء هذا التصرف إنما يكون لحساب الأصيل مما يقتضى توجيه الدعوى فى النزاع الناشئ عنه إلى الأخير،

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - وبإثبات التعاقد موضوع النزاع على سند أنه مفوض فى إبرامه والتوقيع عليه بمقتضى عقد الوكالة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.  
(نقض ١٩٩٥/٤/١٩ طعن رقم ١١٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٤٣٣ - الوزير هو صاحب الصفة فى تمثيل وزارته والمصالح التابعة لها: الوزير يمثل وزارته والمصالح التابعة لها فيما ترفعه أو يرفع عليها من دعاوى وطعون. منح هذه الصفة إلى الغير مت نص القانون على ذلك فى الحدود التى يعينها. تبعية أمين عام مصلحة الشهر العقارى لوزير العدل بصفته الرئيس الأعلى للمصلحة. أثره. عدم جواز تمثيل الأول للمصلحة أمام القضاء.

(الطعن رقم ٢٧٣٩، ٢٩٣٤ لسنة ٥٩ ق، جلسة ١٩٩٦/٦/٢٣).

٤٣٤ - لما كان المحافظ فى دائرة اختصاصه هو الرئيس لجميع الأجهزة والمرافق، وأنه هو الذى يمثل المحافظة أمام القضاء وفى مواجهة الغير، وكان النزاع المطروح فى الطعن المائل يدور حول أحقية الطاعن فى استرداد المبالغ التى قام بسدادها لمحافظة.. عن مزاد علنى أجرته لبيع وتمليك محلات مملوكة لها، فإن المطعون عليه الأول - المحافظ..... يكون هو الممثل للشئون المالية التابعة للمحافظة المعنية بالخصومة دون المطعون عليه الثانى - مدير الإدارة العامة للشئون المالية بالمحافظة - الذى باشر إجراءات المزاد، ويكون اختصاص هذا الأخير فى الطعن بالنقض اختصاصاً لغير ذى صفة، ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٠ طعن رقم ٢٦٩٧ لسنة ٦٠ قضائية. قرب الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٢٦).

٤٣٥ - رئيس مجلس المدينة هو صاحب الصفة في تمثيل وحدته  
أمام القضاء:

- وحدات الحكم المحلى لها الشخصية الاعتبارية المستقلة. مقتضاء.  
رئيس المدينة هو صاحب الصفة في تمثيل وحدته المحلية أمام القضاء  
وفى مواجهة الغير. مسئوليته عن الأضرار المترتبة عن إنشاء وإدارة  
وتشغيل وصيانة عمليات المياه والصرف الصحى داخل المدينة. المواد ١، ٤،  
٧، ٣٥، ٤٣، ٥١، ٦٩ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام  
الحكم المحلى والمادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة  
١٩٨١. قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام رئيس مجلس إدارة الهيئة  
القومية لمياه الشرب والصرف الصحى بالمخالفة لذلك. خطأ. فى القانون.  
(الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠).

تنبيه :

ينبغى ملاحظة أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وإن كان قد عدل بالقانون  
٨٤ لسنة ١٩٩٦ إلا أن التعديل لم يتناول المواد التى أشار إليها الحكم.

٤٣٦ - رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة  
هو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء:

- مفاد المواد ٢، ٢٧، ٣٦، ٤٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن  
المجتمعات العمرانية الجديدة أن المشرع خول هيئة المجتمعات العمرانية  
الجديدة سلطة إقامة تلك المجتمعات وجعلها دون غيرها جهاز الدولة المسئول  
عن إنشائها ومنحها الشخصية «الاعتبارية المستقلة» وجعل رئيس مجلس  
إدارتها وحده صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء فإنه لا صفة للطاعن  
(وزير التعمير والمجتمعات العمرانية) فى تمثيلها فى هذا الشأن ولا يغير من  
ذلك أن يكون الطاعن هو رئيس مجلس إدارتها، لأنه لا يوجد ما يحول قانوناً  
أن يكون للشخص أكثر من صفة.

(نقض ١٩٩٥/١/١١، الطعن رقم ٨١٠٠، ٨٢٤١ لسنة ٦٣ قضائية، قرب  
الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢ س ٣٧ ع ٢ ص ٩٢١).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٤٣٧ - لايجوز اختصام مصلحة الشهر العقاري في شخص أمينها العام:

- الوزير يمثل وزارته والمصالح التابعة لها فيما ترفعه أو يرفع عليها من دعاوى وطعون. منح هذه الصفة إلى الغير متى نص القانون على ذلك فى الحدود التى يعينها. تبعية أمين مصلحة الشهر العقاري لوزير العدل بصفته الرئيس الأعلى للمصلحة. أثره. عدم جواز تمثيل الأول للمصلحة أمام القضاء..

(نقض ١٩٩٦/٦/٢٣، الطعن رقم ٢٧٣٩، لسنة ٢٩٣٤ لسنة ٥٩ قضائية).

٤٣٨ - صفة الحارس القضائي:

- مؤدى المادتين ٧٢٤ و ٧٣٥ من القانون المدنى أن الحارس القضائي ينوب عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال حفظ الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التى تلحق بها بالضرورة فيكون له وحده الحق فى التقاضى بشأنها، أما ما يجاوز تلك الحدود من أعمال التصرف الأخرى والمتعلقة بأصل تلك الأموال ومقوماتها، فتظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم الكاملة فى القيام بها والتقاضى بشأنها مالم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى ٢٦٢١ لسنة ١٩٩٠ مدنى مستعجل الإسكندرية بفرض الحراسة على العقار الذى تقع به شقة النزاع أنه قصر مهمة الحارس على إدارته، ولم يرخص له بأى عمل من أعمال التصرف، وإذ كانت الدعوى المقامة من المطعون ضده على الطاعن بفسخ عقد بيع شقة النزاع تهدف إلى زوال التصرف المفقود بينهما، فإنه تخرج عن نطاق المهمة المنوط بالحارس القضائي لتعلقها بأصل الأموال الموضوعة تحت الحراسة، ومن ثم لا تتوافر الصفة فى مباشرتها لغير المطعون ضده باعتباره من ملاك العقار، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

- إن مفاد نصوص المواد ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤ من القانون المدني أن الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه، وبحكم القانون نائباً عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة، وتغدو المحافظة على هذا المال من أهم التزاماته، وأن سلطته تضيق أو تتسع بالقدر الذي يحدده الحكم القاضي بتعيينه.

- الأصل وفقاً لنص المادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه النائب في حدود نيابته ينصرف إلى الأصيل، وبالتالي فإن استيفاءه للحقوق والتخالف بشأنها يبريء ذمة المدينين بها.

(نقض ١٢/١٢/١٩٩٥، طعن رقم ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ قضائية).

٤٣٩ - لما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى ٢٦٣ لسنة ١٩٩٠ مدني مستعجل الإسكندرية بفرض الحراسة القضائية على العقار الذي به شقة النزاع أنه استند في قضائه بتوافر الخطر الموجب للحراسة على أن المطعون ضده يضع يده على العقار ويبيع وحداته ويستأثر بإيراداته دون محاسبة باقي الشركاء، وقد حدد منطوق الحكم مهمة الحارس بإدارة العقار وتحصيل ريعه وإيراداته توزيعها على الشركاء بما يفيد بطريق اللزوم أنه ناط به استيفاء أقساط الثمن المستحقة من ثمن الشقة التي باعها المطعون ضده، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الحارس بصفته استوفى من الطاعن الاقساط المستحقة عليه من ثمن شقة النزاع حتى شهر مايو ١٩٩٤ بموجب إيصالات موقعة منه، فإن ذلك الوفاء يبريء ذمة الطاعن، وينتفى بموجب إعمال الشرط الصريح الفاسخ الوارد بعقد البيع سند الدعوى، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٢/١٢/١٩٩٥، طعن رقم ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ ق).

٤٤٠ - نيابة الحارس القضائي يحددها الحكم الصادر بتعيينه ونصوص القانون.

(نقض ١٣/٧/١٩٩٧، طعن رقم ٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق).

**٤٤١ - لا يجوز اختصاص الحارس القضائي بصفته الشخصية في دعاوى الحراسة:**

- فرض الحراسة القضائية على العقار. أثره. غل يد المالك عن إدارته. الحارس القضائي هو صاحب الصفة في مباشرة أعمال الإدارة المتعلقة به. ثبوت صفته بمجرد صدور الحكم الذي يقيمه دون حاجة إلى أى إجراء آخر. وجوب اختصاصه بصفته حارساً وليس بصفته الشخصية في دعاوى الحراسة.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢٦، طعن رقم ٦٠٢١ لسنة ٦٣ قضائية).

**٤٤٢ - انتفاء صفة الوارث بعد وفاة مورثه إذا كان الحق لصيقاً بشخص المتوفى:**

لما كان البين من الأوراق أن الطاعنين استأنفا السير في الدعوى أمام محكمة الاستئناف بعد وفاة ابنهما المستأنف الأصلي تنفيذاً للحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية العليا في قضية الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ عسكرية عليا، والتي أقام الخصومة المائلة اتقاء تطبيق أحكام قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ عليه فيها، وكان لازم وفاة المدعى انقضاء الحق المدعى به متى كان لصيقاً بشخصه غير متصور أن تنتقل المطالبة به إلى الغير، ومن ثم فلا تكون للطاعنين ثمة صفة في حمل لواء الخصومة في الاستئناف بعد وفاة المستأنف للحكم لهما بالطلبات السالف الإشارة إليها، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة، وقضى بعدم قبول الاستئناف على سند من انتفاء صفة الطاعنين فيه، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون.

(نقض ١٩٩٥/٣/٢٦، طعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

**ملحوظة :**

الحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها بعد أن أصبحت الصفة من النظام العام بمقتضى التعديل الذى أدخل على المادة ٢ بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦.

**٤٤٣ - تنازل المحكوم له عن الحكم يترتب عليه انعدام مصلحته فى الطعن عليه:**

الطعن بالنقض. المقصود به. مخاصمة الحكم النهائى الذى يطعن عليه بهذا الطريق. تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه. أثره. عدم قبول الطعن. (نقض ١٩٩٥/٣/٢٩، طعن رقم ٨٧١٨ لسنة ٦٣ قضائية).

**٤٤٤ - إلغاء النص التشريعى ضمنا: إلغاء النص التشريعى المتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. مادة ٢ مدنى. المقصود بالتعارض أن يراد النصان على محل واحد ويستحيل إعمالهما فيه معاً.**

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٤ طعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٧/٥/٢٥ الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٦٤، ١٠٢٢٥ لسنة ٦٥ قضائية).

**٤٤٥ - رفع الدعوى من غير صاحب الصفة أو على من ليس له صفة فيها يترتب عليه انعدام الخصومة :**

الصفة فى الدعوى. شرط لازم لقبولها والاستمرار فى موضوعها. لازمه أن ترفع الدعوى ممن أو على من له صفة فيها. (نقض ١٩٩٥/٣/٨، طعن رقم ٦٨٣٢ لسنة ٦٣ قضائية).



٤٤٦ - من المقرر أن الخصومة لا تتعقد إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فإنها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب أثراً.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٦، طعن رقم ٣٤٥٤ لسنة ٦٠ قضائية).

٤٤٧ - اختصاص القاصر في دعوى كباتح دون اختصاصه في شخص الممثل القانوني له . أثره. انعدام الحكم الصادر فيها. لا يغير من ذلك القضاء في استئناف هذا الحكم وفي التماس إعادة النظر بعدم قبولهما شكلاً لرفع الأول من غير ذي صفة لعدم تقديم الوصية دليل وصايتها على القاصر ولرفع الثاني بعد الميعاد. للخصم الاصيل مباشرة دعوى جديدة ببطالان الحكم الابتدائي. مخالفة ذلك. خطأ.

(نقض ١٩٩٦/٢/٢٧، طعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٤٤٨ - لما كان الطاعنون قد اختصموا المطعون ضده العاشر، أحد الباثعين في صحيفة الاستئناف في شخص والدته المطعون ضدها التاسعة بصفتها وصية عليه، وكان هذا الاختصاص باطلاً لبلوغه سن الرشد في ١/١٠/١٩٩١ قبل رفع الاستئناف الحاصل في ١/٢٨/١٩٩٢، فإن تمثيل المطعون ضده العاشر بوالدته بعد زوال صفتها كوصية لبلوغه سن الرشد فإنه يعد اختصاصاً باطلاً، ومتى كان ذلك فلا يعد طرفاً في خصومة الاستئناف ويكون كمن لم يختصم أصلاً فيها.

(نقض ١٩٩٥/٦/١٤، طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦٤ قضائية).

٤٤٩ - إذا كان الشايت من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف أن المطعون ضدهم اختصموا الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على بناته الطاعنات، باعتبار أنهم قصر رغم بلوغهن سن الرشد قبل رفع الدعوى الحاصل في ١/٢٩/١٩٨٥، كما

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

اختلفوا وليد في شخصه، رغم أنه قاصر دون توجيه الخصومة في شخص الطاعن الأول والده بصفته ولياً طبيعياً عليه وقدموا شهادات قيد المواليد الدالة على صحة هذا الدفاع فإن مؤدى ما تقدم اعتبارهم غير ممثلين في الخصومة تمثيلاً صحيحاً، وتكون هذه الخصومة بالنسبة لهم غير ذى أثر، وبالتالي تكون منعدمة حتى ولو لم يتنبه الخصوم والمحكمة إلى صفة وضع هؤلاء الطاعنين.

(نقض ١٩٩٥/٢/٩، طعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٨١/٥/٥ سنة ٣٢، الجزء الثاني ص ١٣٨٢، نقض ١٩٨٠/١/١٧ سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٩٧، نقض ١٩٦٣/٦/١٩ سنة ١٤، العدد الثاني ص ٨٢٣).

٤٥٠ - مؤدى نص المادتين ١٨، ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يتقرر قبل بلوغه هذه السن استمرار الولاية أو الوصاية عليه أصبح رشيداً وتثبت له الأهلية بحكم القانون، ومقتضى ذلك أن تمثيل القاصر في الخصومة تمثيلاً صحيحاً قبل بلوغه سن الرشد لا يكون إلا بتوجيهها إلى شخص الولي أو الوصى عليه.

(نقض ١٩٩٥/٢/٩، طعن رقم ٢١٨١ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٩٢/٧/١٦، طعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٧ قضائية، ١٩٨٩/٣/٢٢ سنة ٤٠، جزء أول ص ٨٢٣).

### ٤٥١ - صفة بنك ناصر الاجتماعي بالنسبة للتركات الشاغرة:

لما كان ما تقدم وكان بيت المال والذي أصبح بنك ناصر الاجتماعي يمثله قانوناً بعد أن آلت إليه تبعية الإدارة العامة للتركات «بيت المال سابقاً، وإن كان لا يعتبر وارثاً شرعياً وذلك على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، والذي استمد منه قانون الموارث أحكامه في هذا الصدد، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا أنه وقد آلت إليه التركة على أنها من

الضوائع التي لا يعرف لها مالك، وذلك وفق عجز المادة الرابعة من قانون المواريث المشار إليها فتكون تحت يده بحسابه أميناً عليها ليصرفها في مصارفها الشرعية، فإنه يكون بذلك قد تحققت له المصلحة وتوافرت له الصفة، وبالتالي يعتبر من ذوي الشأن ممن لهم الحق في الطعن على الإعلام الشرعي الذي ينطوي على توريث من لا حق له فيه بطلب بطلانه، سواء أكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دفع وذلك توصلًا إلى أيلولة التركة الشاغرة إليه، لما كان ذلك وكانت الهيئة قد انتهت إلى هذا النظر بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية، فإنها تعدل عن الأحكام التي ارتأت غير ذلك والتي قصرت إنكار الوراثة الذي يستدعي صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعي على وارث حقيقي ضد آخر يدعي الوراثة.

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية. وحيث إن مبنى النعي على الحكمين المطعون فيهما بالسبب الأول من الطعن الأول والسبب الثاني من الطعن الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن إنكار الوراثة الذي يستدعي صدور حكم على خلاف الإعلام الشرعي يجب أن يرفع من وارث حقيقي ضد آخر يدعي الوراثة، وبذلك ناصر الاجتماعى لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى، إذ تؤول إليه التركة على أنها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك. ولما كان الحكمان المطعون فيهما قد خالفا هذا النظر وقضيا ببطلان الإعلام الشرعي رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٧ وراثات الأزبكية فإنهما يكونان معيين بما يستوجب نقضهما.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك بأن التركات الشاغرة توضع تحت يد بنك ناصر الاجتماعى بحسابه أميناً عليها ليصرفها في مصارفها الشرعية، بما مقتضاه أيلولتها إليه في حالة عدم تحقق شروط استحقاق الإرث وقت وفاة المورث أو الحكم باعتباره ميتاً، وذلك على ما

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

سلف بيانه، ومن ثم فإن من مصلحته الطعن على إشهادات الوراثة مطالباً بأيلولة التركة إليه لتحقيق مانع من موانع الإرث، سواء أكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أو في صورة دفع. ولما كان الحكمان المطعون فيهما قد التزما هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٩٥/١٢/٢٥ الطعنان رقما ٣٦ لسنة ٦١ ق، ١٥٤ لسنة ٦٣ ق  
أحوال شخصية صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية).

٤٥٢ - محكمة النقض. التزامها من تلقاء ذاتها التأكد من توافر شروط الطعن والقضاء بعدم قبوله لتخلف شرط الصفة أو المصلحة.

(الطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٣، قرب الطعن رقم ١٠٤٤ السنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٩ سنة ٢٩ ق - جزء ثان ص ١٩٥٦).

٤٥٣ - لصاحب الصفة رفع دعوى مبتدأة ببطالان الحكم الذي صدر ضده في دعوى كان يمثلها فيها من لا صفة له في ذلك:

لما كان البين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانا قاصرين وقت رفع الدعوى ٤٥٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى الزقازيق الابتدائية - وهو ما لا يمارى فيه المطعون ضده الأول - ورغم ذلك اختصمهما الأخير كبالغين ولم يختصمهما في شخص الممثل القانونى لهما، فإن الحكم الصادر فى تلك الدعوى يكون منعداً، ولا يؤثر فى هذا النظر ما قضى به فى الاستئناف ٤٦٨ سنة ٢٢ ق أو التماس إعادة النظر ٢٠٠ سنة ٢٥ ق من عدم قبولهما شكلاً لرفع الأول من غير ذى صفة لعدم تقديم الوصية ما يدل على وصياتها على الطاعنين ولرفع الثانى بعد أكثر من أربعين يوماً من صدور الحكم الأول، إذ تنحصر حجية الحكمين الأخيرين - وفقاً للأساس القانونى المشار إليه آنفاً - على ما قضى به فى الشكل ولا يحول دون الخصم الأصيل ومباشرة دعوى جديدة بطلب بطلان الحكم الابتدائى

### مانتان ٣ و ٣ مكرر

لانعدامه على نحو ما سلف بيانه، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بمخالفة للقانون، والخطأ في تطبيقه وهو ما حجه عن بحث موضوع دعوى رد وبطلان عقد البيع المنسوب لمورث الطاعنين بما يعيبه كذلك بالقصور في التسييب.

(الطعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٧، قرب الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ج ١ ص ١٩٧).

٤٥٤ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة أو بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة ليس له حجية قبل صاحب الصفة الحقيقي سواء كان مدعياً أو مدعى عليه:

إذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على عدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات في تمثيل المدعى، فهو قضاء في الشكل تنحصر حجتيه في حدود ذات الخصومة ولا يتعداها إلى غيرها، ولا تمنعه من مباشرة دعوى جديدة، ولو كان سند الصفة سابقاً على ذلك الحكم .  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩، طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٥ - النائب عن أى من طرفي الدعوى في مباشرة إجراءات الخصومة. عدم اعتباره طرفاً في النزاع الذي يدور حول الحق المدعى به. ثبوت صلاحيته لتمثيل أى منهما. كاف لتوافر الصفة الإجرائية اللازمة لصحة شكل الخصومة. الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم ثبوت صفة مباشرة الإجراءات في تمثيل الخصم قضاء في الشكل تنحصر حجتيه في إجراءات الخصومة في ذات الدعوى دون غيرها. للخصم الاصيل مباشرة دعوى جديدة ولو كان سند الصفة سابقاً على ذلك الحكم.  
(نقض ١٩٩٦/٢/٢٧، طعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٤٥٦ - الحكم الجنائي البات بإلزام شخص معين أو شركة معينة بالتعويض المؤقت له حجية على صفته باعتباره مسئولاً عن التعويض فى دعوى تكملة التعويض:

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضروب من الجريمة إدخال المؤمن لديه فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية، فإذا استعمل المضروب هذا الحق وصدر حكم جنائى من المحكمة الجنائية قضى بإدانة المتهم لاقترافه الجريمة المنسوبة إليه وإلزامه فى الدعوى المدنية بأداء تعويض مؤقت بالتضام مع شركة التأمين المؤمن لديها من مخاطر السيارة التى تسببت فى وقوع الحادث وصار باتاً، فإن هذا الحكم لا تقتصر حجيته أمام المحاكم المدنية على ما فصل فيه فى الدعوى الجنائية من ارتكاب المتهم للجريمة التى دين عنها، بل تمتد حجيته إلى قضائه فى المسألة الأساسية التى حسمها فى الدعوى المدنية سواء فى شأن تحقق مسئولية مرتكب الحادث عن التعويض بتوافر أركان هذه المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية أو بصدد ثبوت مساءلة شركة التأمين عن أداء التعويض للمضروب عن الأضرار التى أصابته من جراء الحادث الذى وقع بسيارة مؤمن من مخاطرهما لديها فيمتنع على هذه الشركة فى دعوى تكملة التعويض العودة إلى مناقشة تلك المسألة التى فصل فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثبتت ولم يبحثها الحكم.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٨، طعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٦٠ قضائية، نقض ١٩٨٩/٦/٢٩، مجموعة المكتب الفنى سنة ٤٠، العدد الثانى ص ٧٤٦، قرب ١٩٨٧/٦/١١ سنة ٣٨، العدد الثانى ص ٨٠٩، ١٩٩٣/١٢/١٢، طعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٥٩ قضائية).

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

٤٥٧ - لما كان البين من الأوراق أن الطاعنين اختصما الشركة المطعون ضدها في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في قضية الجنحة رقم... باعتبارها المؤمن لديها من مخاطر السيارة التي تسببت في وقوع الحادث، وأنها بذلك تلتزم مع المتهم بإداء التعويض المؤقت إليهما عما أصابهما من ضرر، فإن الحكم الجنائي الصادر في تلك القضية الجنائية والذي قضى في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بإلزام المتهم والشركة المطعون ضدها بالتضامن أن يؤديا إلى المضرورين - الطاعنين - مبلغ مائة جنيه وواحد تعويضاً مؤقتاً يحوز حجية - بعد أن صار باتاً - في شأن ثبوت مسئولية الشركة المطعون ضدها عن التعويض باعتبارها الشركة المؤمنة على مخاطر السيارة التي تسببت في إحداث الضرر الذي لحق بالطاعنين، مما يمنع معه على هذه الشركة أن تثير من جديد في الدعوى المطروحة التي أقيمت بطلب التعويض الكامل منازعة تتعلق بتحقيق مساءلتهما عن التعويض لورود هذه المنازعة على ذات المسألة الأساسية المقضى فيها بالحكم الجنائي، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للشركة المطعون ضدها لرفعها على غير ذي صفة، رغم سابق إلزامها بالتعويض المؤقت بالتضامن مع قائد السيارة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٨، طعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٦٠ قضائية).

٤٥٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة. تعلقه بالنظام العام. مادة ٣ مرافعات، المعدلة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦. أثاره الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. ألا يستلزم الفصل فيه بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى. التحقق من ملكية طرفي النزاع للخصامين المرتفق والمرتفق به. عنصر واقعي يستلزم تحقيقه الفصل في الدفع. أثره. عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٩/١١/٣٠، طعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ ق).

#### ٤٩٠ - إلغاء النص التشريعي ضمناً.

إلغاء النص التشريعي المتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع. مادة ٢ مدنى. المقصود بالتعارض أن يرد النصان على محل واحد ويستحيل إعمالهما فيه معاً.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٤، طعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٧/٥/٢٥، الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٦٤، ١٠٢٢٥ لسنة ٦٥ قضائية).

#### ٤٦٠ - شروط قبول الدعوى: المصلحة:

المصلحة الشخصية المباشرة. شرط لقبول الدعوى أو الطعن أو أى طلب أو دفع - تخلف ذلك - أثره - عدم قبول الدعوى - للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فى أى حالة كانت عليها الدعوى - المادتان ٣ مرافعات معدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦، ٣ من القانون المذكور.

النص فى المادة ٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، على أن «لا تقبل أى دعوى كما لا يقبل أى طلب أو دفع استناداً لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون.. وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها فى أى حالة تكون عليها الدعوى، بعدم القبول فى حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين» والنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على أن يسرى حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر فيها حكم بات... يدل على أنه يشترط لقبول



### مانتان ٣ و ٣ مكرر

الدعوى والطعن - أو أى طلب أو دفع أن يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة، أى يكون هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع أو نائبه، فإذا لم يتوافر هذا الشرط تقضى المحكمة من تلقاء نفسها - وفى أى حالة كانت عليها الدعوى - بعدم القبول.  
(الطعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٩٩).

### ٤٦١ - شروط قبول الدعوى: الصفة:

- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية لتحويل مشروع الصالحية إلى شركة مساهمة قطاع عام وصيرورته وحدة من وحدات وزارة الزراعة. مؤداه. عدم تمتعه بالشخصية الاعتبارية. أثره. وزير الزراعة هو الممثل القانونى له وصاحب الصفة فى التقاضى بشأنه.

- مفاد نص المادتين الأولى والثانية من قرار وزير الزراعة رقم ٢٥٩ الصادر بتاريخ ٢/٤/١٩٨٨، والمواد الأولى والثانية والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ الصادر فى ١٨/٨/١٩٨٨، والمادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ١٣٢٩ الصادر فى ١٩/١٢/١٩٨٨ أن مشروع الصالحية المشار إليه بديباجة قرار وزير الزراعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٨ لم يكن قد اتخذت فى شأنه الإجراءات القانونية لتحويله إلى شركة مساهمة من شركات القطاع العام حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٨ بنقل تبعيته إلى وزارة الزراعة، ثم صيرورته بعد ذلك وحدة من وحداتها بموجب قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٨٨ مما مؤداه أن المشروع سالف الذكر يعتبر إدارة أو وحدة تابعة لوزير الزراعة ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومن ثم يكون وزير الزراعة هو الممثل القانونى لهذا المشروع وصاحب الصفة فى التقاضى بشأنه.  
(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١١/٤/١٩٩٩).

٤٦٢ - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية التعليمية بصفته.  
هو الممثل للمدرسة أمام القضاء.

تنص المادة ٢٧ من قرار وزير التعليم رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٠ بإصدار  
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية  
التعليمية على أن مجلس إدارة الجمعية هو الذى يمثل المدرسة أمام  
القضاء وينوب عنه فى ذلك رئيس مجلس الإدارة بصفته.  
(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٦).

### ٤٦٣ - الصفة فى الدعوى :

«وجوب مباشرة الخصومة وإجراءاتها من وقبل من تتوافر فيه  
أهلية التقاضى(الأهلية الإجرائية)».

المواجهة بين الخصوم، مناطها، مباشرة الخصومة وإجراءاتها من  
وقبل من تتوافر فيه أهلية التقاضى. تخلفها، أثره، وجوب توجيه  
الإعلانات وسائر الإجراءات إلى من ينوب عه قانوناً، إلزام  
الخصم بمراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو  
الحالة.

إذ كانت المواجهة بين الخصوم من أركان التقاضى التى لا يقوم إلا  
بها، ولا تحقق هذه المواجهة إلا إذا بوشرت الخصومة وإجراءاتها، ومنها  
الإعلانات من وقبل من تتوافر فيه أهلية التقاضى ويقصد بأهلية  
التقاضى صلاحية الخصم للقيام بالعمل الإجرائى أو تلقيه، وهى تتوافر  
متى كان الخصم أهلاً لاداء الحق محل التداعى، فإذا لم تتوافر فى  
الخصم هذه الأهلية تعين أن توجه الإعلانات وسائر الإجراءات إلى من  
ينوب عنه قانوناً فى الخصومة وإجراءاتها من ولى أو وصى أوقيم،

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

وكان من المقرر أن من واجب الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة، حتى تأخذ الخصومة مجراها القانوني الصحيح.  
(نقض ٢/٢٨/٢٠٠٠، طعن رقم ٧٣٥٣ لسنة ٦٤ ق).

### ٤٦٤ - «اثر زوال العيب الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية»

زوال العيب الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية أثناء مباشرة الخصومة.  
أثره. انتفاء المصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى. علة ذلك.

**القاعدة، المقرر -** في قضاء محكمة النقض - أن المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى، فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي أهلية متى كان العيب الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضي صحيحة ومنتجة لأثارها في حق الخصمين على السواء منذ بدايتها، وتنفي كل مصلحة في الطعن عليها، ومتى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن الأول باشر إجراءات الخصومة أمام محكمة الاستئناف بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر، وأبدى دفاعه أمامها بهذه الصفة، فقد تحققت بذلك المواجهة بين الخصوم وانعقدت الخصومة صحيحة، ومن ثم تنتفي مصلحته في الطعن عليها.

(الطعن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٧/٥/٢٠٠٠).

### ٤٦٥ - صاحب الصفة في تمثيل الخاضع للحراسة القضائية:

- تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه لرفعها على غير ذي صفة لتعاقب

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الحراس القضائيين على الشركة محل النزاع وتدليله على ذلك بأحكام فرض الحراسة القضائية عليها. مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بأسباب تنبئ عن خلط المحكمة بين الدفع بعدم قبول الدعوى الجائز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها، وبين تصحيح صفة المدعى عليه الواجب القيام به أمام محكمة أول درجة خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى، ودون أن تتحقق من اعتراض الحراس القضائيين صعوبات فى تنفيذ هذه الأحكام، وما اتخذ من إجراءات لتمكينهم من أداء مأموريتهم. خطأ وقصور مبطل.

### القاعدة:

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن وغيره من ورثة المرحومين... و ..... دفعوا فى مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف فى جلسة..... بعدم قبول الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه (دعوى إلزام بتقديم كشف حساب وبما يسفر عنه) لرفعها على غير ذى صفة لتعاقب الحراس القضائيين على الشركة المنوه بذكرها فى سبب الطعن، وقدموا صوراً مطابقة للأصول من الأحكام التى صدرت بفرض الحراسة القضائية على الشركة، فواجه الحكم المطعون فيه هذا الدفع بما أورده فى أسبابه من أن (أما عن الدفعين المبيدين من الحاضر عن المستأنف ضدهم والمستأنفين فرعياً بعدم قبول الدعوى الابتدائية لرفعها من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة فإنهما غير سديدين، ذلك أنهما يدوران حول وجود الحارس القضائى فى الدعوى ابتداء. ولما كان الثابت بالأوراق أن المستأنف ضدهم لم يختصموا الحارس القضائى أو يدخلوه فى الدعوى المستأنف حكمها. ولما كانت الخصومة فى الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أو متدخلين فى الدعوى والمفاط فى تحديد الخصم بتوجيه

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الطلبات فى الدعوى، فلا يكفى مجرد المثل أمام محكمة أول درجة دون أن يكون للطرف المائل طلبات قبل صاحبه أو لصاحبه طلبات قبله فلا يعتبر خصماً بالمعنى الذى يجوز معه توجيه الدعوى إليه فى المرحلة الاستثنائية- فإذا تم الاختصاص على خلاف ذلك أمام محكمة الاستئناف فإنه بعد بدء بدعى جديدة أمامها، مما يخالف قواعد الاختصاص ومبدأ التقاضى على درجتين، لذلك فقد نصت المادة ٣٣٦/١ مرافعات على أنه لايجوز فى الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً فى الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف مالم ينص القانون على غير ذلك، ومن ثم فإن طلب المستأنفين فرعياً إدخال الحارس القضائى فى هذا الاستئناف بل وكل ما أثر حول وجوده فى الدعوى ابتداء على غير سند من القانون وتلتقت عنه المحكمة) - وهى أسباب تنبئ عن أن المحكمة خلطت بين الدفع بعدم قبول الدعوى - وهو دفع يجوز إبدائه فى أية حالة تكون عليها - وبين تصحيح صفة المدعى عليه - الذى يجب أن يتم أمام محكمة أول درجة، وخلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى حتى ينتج التصحيح أثره، وحيث لايجوز أن يختصم أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المستأنف، ومن ثم فإن المحكمة - بما قالت فى هذا الخصوص - تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، وإذ حجبها هذا الخطأ عن التحقق مما إذا كانت قد اعترضت الحراس القضائيين الذين تم تعيينهم بالأحكام الصادرة فى الدعاوى أرقام.... أية صعوبات فى تنفيذ هذه الأحكام كالممانعة فى تسليم المال موضوع الحراسة، أو استئثار أحد الشركاء به، ومنع الحارس من إدارته واستغلاله، وما يكون قد اتخذ من إجراءات لتمكينه من أداء مأموريته - فإن حكمها فضلاً عما تقدم يكون مشوباً بقصور بيطله.

(نقض ١٣/٦/٢٠٠٠، طعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٦٩ ق).

٤٦٦- «تحديد حقيقة صفة المدعى عليه في الدعوى»

- تحديد حقيقة صفة المدعى عليه في الدعوى. امتداده لما جاء بالصحيفة متعلقاً بموضوع النزاع وطلبات المدعى فيها مادامت كافية للدلالة عليها.

**القاعدة:**

المقرر أن تحديد حقيقة صفة المدعى عليه في الدعوى لا يقتصر بيانه على ما جاء محدداً لها في صدر الصحيفة وفقاً لحكم المادة ٦٣ من قانون المرافعات، وإنما أيضاً بما جاء بهذه الصحيفة متعلقاً بموضوع النزاع وطلبات المدعى فيها ما دامت تكفي للدلالة على حقيقة هذه الصفة.  
(نقض ٢/٨/٢٠٠٠، طعن رقم ٤٨٨٧ لسنة ٦٨ ق).

٤٦٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى أهلية:

- زوال العيب الذى شاب ناقص الأهلية أثناء مباشرة الخصومة. أثره. انتفاء المصلحة فى الدفع بعدم قبول الدعوى. علة ذلك.

**القاعدة:**

المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى، فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى أهلية، متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال، إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء منذ بدايتها، وتتخفى كل مصلحة فى الطعن عليها، ومتى كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن الأول باشر إجراءات الخصومة أمام محكمة الاستئناف بصفته ولياً طبيعياً على ابنه القاصر وأبدى دفاعه أمامها بهذه الصفة، فقد تحققت بذلك المواجهة بين

### مادتان ٣ و ٣ مكرر

الخصوم وانعقدت الخصومة صحيحة، ومن ثم تنتفى مصلحته في الطعن عليها.

(نقض ١٧/٥/٢٠٠٠، طعن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٦٤ قضائية).

### ٤٦٨ - نيابة هيئة قضايا الدولة عن الهيئات العامة أمام القضاء،

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن هيئة قضايا الدولة لا يخل بما ورد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من اختصاص للإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. المادتان ٤ ق ١٠ لسنة ١٩٨٦، ٦ من القرار بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بق ١٠ لسنة ١٩٨٦. نيابة هيئة قضايا الدولة عن تلك الجهات. شرطه. صدور تفويض لها بذلك من مجلس إدارتها. م ٣ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

### القاعدة :

النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن هيئة قضايا الدولة على أنه «مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية..... إلخ»، وفي مادته السادسة على أنه «تنوب هذه الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع عنها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.... إلخ» مؤداه أن هذا القانون لا يخل بما ورد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من اختصاص الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، وكان النص في المادة الثالثة من القانون الأخير على أن «..... كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية

### مادتان ٣ و ٢ مكرر

إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها..... إلخ، مؤداه أن إدارة قضايا الحكومة - التي تغير اسمها إلى هيئة قضايا الدولة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - لا تنوب عن الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها إلا بناء على تفويض يصدر لها بذلك من مجلس إدارتها.

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٦).

(نقض جلسة ١٩٩٢/١/٢٢ - س ٤٣ ج ١ ص ٢١٢).

٤٦٩- تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان حضور عضو هيئة قضايا الدولة بوصفه نائباً عن هيئة الأوقاف المصرية المطعون ضدها لعدم صدور تفويض منها لهيئة قضايا لمباشرة الدعوى وما يستتبع ذلك من اعتبار الدفع بالتقادم المبدئ منه أمام محكمة أول درجة غير معروض على محكمة الموضوع. دفاع جوهرى إعراض الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع إيراداً ورداً وقضاؤه بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بسقوط الدعوى بالتقادم. قصور ومخالفة للقانون.

### القالعة:

- إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان حضور عضو هيئة قضايا الدولة بوصفه نائباً عن الهيئة المطعون ضدها لعدم صدور تفويض من الهيئة الأخيرة لهيئة قضايا الدولة لمباشرة الدعوى وما يستتبع ذلك من اعتبار الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم المبدئ منه أمام محكمة أول درجة غير معروض على محكمة الموضوع، وإن أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى الذى قضى بسقوط الدعوى بالتقادم دون أن



#### مادة ٤

يعرض لهذا الدفاع إيراداً أو رداً، رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه إن صَحَّ أن يتغير به وجه الرأى فى الحكم، فإنه يكون معيياً بالقصور فى التسبب ومخالفة القانون.

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٦).

#### (مادة ٤)

« إذا كان القانون الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية يحدد للخصم ميعاداً لاتخاذ صفة كان له أن يطلب تأجيل الدعوى حتى ينقضى هذا الميعاد ، وذلك دون إخلال بحقه فى إبداء ما لديه من دفوع بعد انتهاء الأجل»<sup>(١)</sup>.

#### المذكرة الإيضاحية:

تكفل المادة ٤ من القانون الجديد - وهى منقولة عن المادة ٥ من القانون الحالى مع تعميم فى الحكم - حق من يختصم فى الإفادة من الميعاد المحدد فى قانون الأحوال الشخصية الواجب التطبيق لاتخاذ صفة . وهو حكم يتفق مع ما هو مقرر فى فقه القانون الدولى الخاص من أن القانون الذى يخضع له بيان من له الصفة فى الدعوى هو القانون الواجب التطبيق فى الموضوع ، دون القانون الذى يحكم الإجراءات ، مثل قانون جنسية المتوفى بوصفه القانون الذى يحكم الميراث وقانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج بوصفه القانون الذى يحكم آثار الزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة إلى المال . وإستكمالاً لحق الخصم فى الإفادة من الميعاد

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٥ من قانون للرافعات السابق.

## مادة ٥

المحدد لاتخاذ صفة نصت المادة ٤ على أن طلب الخصم تأجيل الدعوى حتى ينقضى هذا الميعاد لا يؤثر على حقه فى إبداء مآلديه من دفعوع بعد انتهاء الأجل».

## التعليق :

٤٧٠- يلاحظ أنه يجوز لصاحب الحق فى طلب الميعاد أن يبدأ به ويتراخى فى إبداء مآلديه من دفعوع شكلية أو دفعوع بعدم القبول ، ومن ناحية أخرى التمسك بالتأجيل حتى ينقضى الميعاد لا يسقط إذا تراخى الخصم فى إبدائه وتمسك أولا بدفع شكلى أو تعرض للموضوع ( أحمد أبو الرفا - التعليق ص ١٠٧ ).

## (مادة ٥)

« إذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ إجراء يحصل بإعلان فلايعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله »<sup>(١)</sup>.

## المذكرة الإيضاحية :

«رأى المشرع فى المادة ٥ من القانون الجديد أن يطابق حكمها حكم المادة (٦) من القانون الملقى مع حذف عبارة «لرفع دعوى أو طعن» لأن الإجراء يشمل فى عمومه الدعوى أو الطعن .

كما اكتفى المشروع بلفظ « الإعلان » الوارد فى المادتين ٦ ، ١٥ منه لأنه يشمل التنبيه والأخبار والتبليغ والأخطار والإنذار والإعذار وبذل حذف

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٦ من قانون المرافعات السابق.

## مادة ٥

من المادة ٧ من القانون الملغى عبارة «أو تنبيه أو أخبار أو تبليغ» ما حذف من المادة ٢٠ منه عبارة «أو التنبيه».

وقد جاء بالملزمة الإيضاحية للقانون السابق أنه «حيث يفرض القانون ميعاداً حتمياً لرفع دعوى أو طعن أو لى إجراء آخر يحصل بالإعلان، لا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم فى خلاله . وهذه القاعدة مقررة فى فقه القانون الحالى ، وقد رأت اللجنة أن تركها واعتبارها مجرد تقديم الأوراق للإعلان كافياً لحفظ المواعيد ، ذلك فيه ما يؤدى إلى عدم الاهتمام بالإعلان هذه الأوراق ، فتأخذ عندئذ سيرها مع أوراق المحضرين العادية بعد أن يزول الحافز على الإسراع وهو الخوف من فوات المواعيد . ثم إن وصول الإعلان للخصم فى ميعاد معين ، واعتبار ذلك شرطاً لصحة رفع الطعن بحيث إذا لم يصله إعلان الطعن فى خلاله جاز له أن يستعيد حريته فى التصرف، ذلك فيه ضمانته بدونها يضطر الخصم إلى التردد على قلم المحضرين فى جميع الأحوال ليستعلم عما إذا كان خصمه قد رفع طعنه أو لم يرفعه ، وغالباً ما يشق ذلك عليه، لبعده عن مقر المحكمة ولما يقتضيه من نفقة ، وخصوصاً إن طالب الإعلان يستطيع أن يقدم الورقة التى يريد إعلانها إلى أى قلم من أقلام المحضرين ».

## التعليق :

٤٧١- المقصود بالميعاد الحتمى : ذلك الميعاد الذى يترتب على عدم مراعاته وإحترامه السقوط أو البطلان - أى الميعاد الذى يترتب المشرع جزاء على عدم احترامه أياً كان نوع هذا الميعاد ، وسواء أكان من المواعيد التى نص عليها قانون المرافعات أو نص عليها أى قانون آخر ، أو كان من

المواعيد التي يأمر بها القضاء تنفيذاً لنص في القانون ويرتب جزاء على عدم احترامها أو كان من المواعيد التي إتفق الخصوم على إحترامها - كأن يتفق المؤجر والمستأجر على انتهاء مدة عقد الإيجار في يوم محدد بشرط الإعلان قبل نهاية الأجل بعشرين يوماً مثلاً ، فلا يكفي في هذه الحالة لتحقيق الشرط أن يكون الإعلان قد أرسل لقلم المحضرين خلال الأجل، بل يجب أن يتم إعلان الطرف الآخر خلاله (أحمد أبو الوفاء- التعليق - ص ١٠٩).

٤٧٢- ويلاحظ أنه يستوى في مفهوم هذه المادة أن يتم الإعلان على يد محضر، أو الإعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بمجرد خطاب موصى عليه إذا قصد القانون لاحترام الميعاد وصول الخطاب خلاله ، ولا يعتبر الإعلان مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، أى خلال الميعاد ، ويحتسب الميعاد وفق ما نص عليه قانون المرافعات.

ولا يغني عن تمام الإعلان صحيحاً ما دام المشرع قد اشترط إجراء آخر، فإذا لم تعلن الورقة فلا يعتد بها ولا عبء بتاريخ سداد الرسم عنها.

٤٧٣ ومتى استلزم المشرع الإعلان فلا يغني عنه ثبوت اطلاع الخصم على الورقة أو علمه بها أو حتى تقييمه لها كمستند.

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٦٨٩، نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٩- سنة ٢٠ ص ١٣٢٢، نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٥٢- السنة ٣ ص ١٩٥٠).

٤٧٤- وجدير بالذكر أن القاعدة المقررة في المادة ٥ - محل التعليق - هي القاعدة العامة الواجبة الاتباع في كل الأحوال ، بينما القاعدة المقررة في المادة ٦٣ والتي بمقتضاها تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد إيداع صحيفة قلم الكتاب بعد أداء الرسم المقرر هي إستثناء من هذه القاعدة العامة لا تتبع إلا في صدد ما قرره المشرع بشأنها ، ومن ثم ، أى تعجيل

للخصومة لا يعتبر قد تم إلا بتمام إعلان الخصم به ، ولا يكتفى مجرد تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم لينقطع أى ميعاد من مواعيد السقوط ، وقد قضت بهذا المعنى محكمة النقض (نقض ١٩٧٠/١/٢٠ لسنة ١٩٧٠، ونقض ١٣٩، ونقض ١٩٧٤/٥/٢٧، الطعن رقم ٤١٣ لسنة ١٩٧٠). وبالتالي ونتيجة لهذا يحتسب على ميعاد التعجيل ميعاد مسافة من موطن المدعى إلى مقر المحكمة ومن هذا المقر إلى موطن المدعى عليه ( أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١١٠ وص ١١١).

٤٧٥- ويلاحظ أنه لا يتم تعجيل الدعوى من أحد عوارض الخصومة إلا بتمام الإعلان خلال الميعاد ، فلا يكفي مجرد طلب التعجيل أو تحديد جلسة لنظر الدعوى إذ يقتصر مجال إعمال المادة ٦٣ على صحيفة افتتاح الدعوى : وفى ذلك تقول محكمة النقض : " مفاد النص فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » أن تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ إجراءين جوهريين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية إلى جدول القضايا وإعلان الخصم بهذه الجلسة ، وذلك إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذات القانون التى تنص على أنه ...ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ٦٣/١ من قانون المرافعات من أن الدعوى ترفع إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى أو الطعن فلا يتعداها إلى غيرها . ويظل أثر نص المادة الخامسة سالفاً الذكر باقياً بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم الإعلان خلاله ، كما أن تكليف المحكمة لقلم الكتاب بإجراء إعلان تجديد السير فى الدعوى لا يخلو مسئولية الطاعة من الاهتمام به وموالاته حتى يتم الإعلان فى الميعاد المحدد لإجرائه

## مادة ٥

باعتبار أنها هي المكلفة أصلاً باتخاذ هذا الإجراء الجوهري حتى تتفادى توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ١/٨٢ مرافعات إذا طلبه خصمها.

( نقض ١٩/١١/١٩٨١، طعن ١١٣٦ لسنة ٤٨ قضائية - سنة ٣٢ ص - ٢٠٥٨ ) ويراجع في وجوب نفس الإجراء في تعجيل الدعوى من الوقف الإتفاقي ( نقض ٩/٢/١٩٨٣، طعن ٧٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - سنة ٣٤ - ص ٤٥٧، كمال عبد العزيز ص ١٠٨، ص ١٠٩ ) وفي تعجيلها من الوقف الجزائي (نقض ٦/٢/١٩٧٨ طعن ٣٣٦ لسنة ٤٥ قضائية - سنة ٢٩ - ص ٤٠٥ ) وفي موالة السير في الدعوى خلال سنة من تاريخ آخر إجراء فيها ( نقض ٢٧/١٠/١٩٨٥، طعن ١١٣ لسنة ٥٠ قضائية ).

## أحكام النقض:

٤٧٦- شطب الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لا يكون إلا بإعلان في الميعاد الذي حدده القانون . مادة ٥ مرافعات . ( نقض ٢٨/٢/١٩٩٣، طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٥٩ ق. )

٤٧٧- إن إعلان الأحكام إنما يكون بالطريق الذي رسمه القانون أي بورقة من أوراق المحضرين تسلم لمن يراد إعلانه أو لمن يستطيع الاستلام نيابة عنه ولا يجزئ عن ذلك إطلاع من يراد إعلانه على الحكم أو علمه به أو تقديمه كمستند في قضية كان مختصاً فيها.

( نقض ٢٤/٤/١٩٥٢، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٢٣٤ قاعدة ٥٥ ).

٤٧٨- من المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات إن ميعاد الستين يوماً الذي أوجبت المادة ٨٢ من قانون المرافعات طلب السير في الدعوى قبل إنقضائه لا يعتبر مرعياً إلا إذا تم إعلان صحيفة التعجيل خلاله.

( نقض ٣١/١/١٩٨٩، طعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٢ ق. )

## (مادة ٦)

« كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجية الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لاعلانها أو تنفيذها، كل هذا مالم ينص القانون على خلاف ذلك ولايسال المحضرون إلا عن خطئهم في القيام بوظائفهم »<sup>(١)</sup>

## المذكرة الإيضاحية:

اكتفى القانون الجديد بلفظ « الإعلان » الوارد في المادتين ٦ و ١٥ منه لأنه يشمل التنبيه والإخبار والتبليغ و الأخطار والإنذار والإعذار، وبذلك حذف من المادة ٧ من القانون السابق عبارة «أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ»، كما حذف من المادة ٢٠ منه عبارة «أو التنبيه».

## التعليق:

٤٧٩- التعريف بالإعلان وأساسه واختصاص المحضرين وحدهم به  
كقاعدة: الاعلان القضائي هو وسيلة علم الشخص بما يتخذ ضده من إجراءات، وأساسه فكرة المواجهة إذ لايجوز اتخاذ إجراء ضد شخص دون تمكينه من الدفاع عن نفسه، والوسيلة إلى ذلك هي إعلانه بالإجراء، فأساس الإعلان مبدأ المواجهة بين الخصوم، ولذلك يهتم المشرع بإعلان الدعوى إلى المدعى عليه، لأن الخصومة لا تنعقد إلا بالإعلان الصحيح، فإذا لم يتم الإعلان أو وقع باطلا فإن الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد

(١) هذه المادة تقابل المادة ٧ من قانون المرافعات السابق.

## مادة ٦

ذلك يكون بدوره باطلا لصدوره فى حقوقه لم تنعقد انعقادا صحيحا، وعلة ذلك كما أسلفنا مبدأ المواجهة واحترام حق الدفاع ووجوب كفالة حق المدعى عليه فى الدفاع عن نفسه، وهو مالا يتحقق إلا إذا أعلن بالدعوى إعلانا صحيحا حتى يتسنى له الحضور فيها وإبداء دفاعه.

ووفقا للمادة ٦- محل التعليق - فإن عملية إعلان الأوراق القضائية مسندة أساسا وكقاعدة إلى المحضرين، فيبطل إعلان صحيفة الدعوى إذا قام به شخص آخر من غير المحضرين ولو كان موظفا عموميا، كما لو تم الإعلان مباشرة عن طريق الشرطة، أى على يد أحد رجال الشرطة فمثل هذا الإعلان يكون باطلا.

ولكن يتعين ملاحظة أن المشرع أجاز فى بعض الحالات الخاصة الاعلان بطريق البريد، أو أن يتولى موظف له صفة خاصة غير المحضر إجراءات الإعلان كمندوب الحجز الإدارى.

٤٨٠- المحضرون هم عمال التنفيذ والمحضرون طائفتان فى العمل: محضر إعلان ومحضر تنفيذ:

نصت المادة ٦- محل التعليق - أيضا على أن كل تنفيذ يكون بواسطة المحضرين، والمقصود بالمحضرين، كل موظف يتبع قلم المحضرين واستوفى تعيينه الشكل المقرر فى القانون، ولاعبرة بكونه موظفا مؤقتا كما لا عبرة باسم الوظيفة ما دام أنه عين من الجهة المختصة بإجراء أعمال المحضرين وحلف اليمين التى أمر بها القانون (استئناف مصر ١٩٣٥/٢/٣ - منشور فى المحاماة ١٥ ص ٣٨٧) والمحضر هو عامل التنفيذ الذى أناط به المشرع اتخاذ إجراء التنفيذ، ورغم أن قانون المرافعات الحالى قد أنشأ نظام قاضى التنفيذ إلا أنه لم يسلب المحضر صفته باعتباره عامل التنفيذ يقوم به تحت إشراف القضاء.



وهناك نوعان من تخصصات المحضرين في العمل، فقد يتخصص المحضر في القيام بإعلان الأوراق القضائية كالإذاعات والأحكام وصف الدعاوى وصف الطعون وغيرها ويعرف بمحضر الإعلان، وقد يتخصص المحضر في القيام بإجراءات التنفيذ وأعماله من حجز وبيع أو إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ ويعرف بمحضر التنفيذ، ولكن يشترط فيمن يعين محضرا للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة محضر مدة سنتين على الأقل، وحسنت الشهادة في حقه وأن يكون قد نجح في امتحان يختبر فيه تحريريا وشفويا (مادة ١٤٩ من قانون السلطة القضائية)، وعلة ذلك أن أعمال التنفيذ أكثر صعوبة من أعمال الإعلان وتحتاج إلي مزيد من الخبرة، ولكن هذا التوزيع للعمل بين المحضرين هو توزيع داخلي للعمل بينهم في المحاكم فلا يترتب على مخالفته أى بطلان فقد يقوم محضر التنفيذ بإعمال الإعلان والعكس إذا اقتضت ظروف العمل ذلك دون أن يؤثر ذلك في صحة الإجراء الذي يتخذه المحضر، وفي فرنسا هناك محضرون للجلسات يقتصر عملهم على القيام بخدمات الجلسات كفتح الأبواب وحفظ النظام بالجلسة وغير ذلك ولم يختلفون عن محضري الإعلان والتنفيذ.

#### ٤٨١- الاختصاص المكاني للمحضر:

ويتحدد الاختصاص المكاني للمحضر بدائرة المحكمة الجزئية التي يعمل بها، ويجوز بقرار من رئيس المحكمة الابتدائية التي تتبعها هذه المحكمة ندب أحد المحضرين للقيام بمباشرة الإعلان في دائرة أكثر من محكمة جزئية من بين المحاكم التابعة لهذه المحكمة الابتدائية، إذ تنص المادة ١٥٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن يتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين ونقلهم وندبهم داخل دائرة المحكمة الابتدائية، كما يجوز بقرار من مساعد وزير العدل لشئون المحاكم ندب

## مادة ٦

محضر للقيام بمباشرة الإعلان خارج دائرة المحكمة الابتدائية التي تتبعها المحكمة التي يعمل بها إذ تنص المادة ١٥٣ من قانون السلطة القضائية على أن يكون تعيين المحضرين ونقلهم من دوائر محكمة ابتدائية إلى أخرى بقرار من وزير العدل بناء على ما تقترحه اللجنة - المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ١٣٨، وهي مشكلة من مساعد أول الوزير ومساعد الوزير لشئون المحاكم ومدير عام الشئون الإدارية.

وإذا خالف المحضر إختصاصه المكاني بأن قام بالإعلان أو التنفيذ خارج دائرة المحكمة الجزئية التي يعمل بها ودون نذب من الجهة المختصة على النحو السالف يؤدي إلى بطلان عمله (فتحى والى بند ٢٣٠- إبراهيم سعد - هامش ص ٧٠٤ - كمال عبد العزيز - ص ١١٣ وص ١١٤، وقارن عبد العزيز بديوى بحوث فى قواعد المرافعات والقضاء فى الإسلام طبعة ١٩٧٨، حيث يذهب إلى أن تسليم المحضر للصورة إلى شخص المعلن إليه خارج دائرة اختصاصه المكاني لا يبطل الإعلان وإن كان يعرض المحضر للمساءلة التأديبية).

٤٨٢- القاعدة العامة الواردة فى المادة ٦- محل التعليق - واحوال استثنائية منها : تقرر المادة السادسة - محل التعليق - قاعدة عامة بحيث يرجع إليها كلما استوجب المشرع من الخصم أو قلم الكتاب أو المحكمة أخبار الخصم بأمر ما فيتعين أن يكون ذلك على يد محضر ، مالم ينص فى القاعدة القانونية التى أستوجبت ذلك ، صراحة على غير ذلك .

وينص القانون فى بعض الاحوال الاستثنائية على جواز الإعلان بمجرد خطاب مسجل أو بخطاب مسجل مع علم الوصول ، كما يجيز فى بعض الاحوال اتخاذ إجراء شفافة مع إثباته فى محضر الجلسة .

وبذا يتضح أن المشرع قد يقرر من الوسائل الأخرى مايكفل أخبار الخصم ولو لم يحصل هذا الأخبار على يد محضر .

ولكن محضر اختصاص محدد بنطاق المحكمة التي يعمل بها ، وليس له أن يقوم بالإعلان خارج نطاق هذه المحكمة ، وإلا كان الإعلان باطلا (فتحي والى - بند ٢٣٠ ص ٣٦٨ وص ٣٦٩).

على أن المحضر لا يقوم بالإعلان من تلقاء نفسه ، وإنما يقوم به بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو بناء على أمر من المحكمة (مادة ٦)، ولا يقتصر دور طالب الإعلان على طلبه بل هو الذي يحرر ورقة الإعلان تاركا مسافات بيضاء فيها يكملها المحضر عند قيامه بالإعلان .

وكما ذكرنا فإنه كلما استوجب المشرع من الخصم أو من قلم الكتاب أو من المحكمة اخبار خصم بأمر ما أو تنبيهه فمن الواجب أن يتم ذلك على يد محضر اللهم إلا إذا نص القانون صراحة على غير ذلك ، لأن الإعلان على يد محضر هو القاعدة الأساسية في التشريع ، ولا يجوز الخروج عليها إلا بنص خاص وإلا فلا يعتد بالإخبار إذا تم على وجه مخالف ولو وصل مضمونه بالفعل إلى علم الخصم (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١١٢ وص ١١٣).

إذ متى استلزم المشرع لإعلان فإنه لا يغني عنه أي إجراء آخر ولو بثبوت العلم اليقيني .

ولا ينتج الإعلان أثره إلا في حق طرفيه ، أي من أعلنه ومن أعلن إليه ولا يتعداهما إلى غيرهما أيا كانت علاقتهما به فلو قام قلم الكتاب بإعلان المحكوم عليه بصورة رسمية من الحكم لمطالبته بالمصروفات لم ينتج هذا الإعلان أثره في سريان مواعيد الطرفين لصالح المحكوم له.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤، طعن ٥٠٦ سنة ٥٠ قضائية - ١٩٥١/١١/١٥، طعن ٢٠٣ سنة ١٩ قضائية - مجموعة الخمسين عاما - ص ١٥٩١ - بند ٢٧١ ، نقض ١٩٣٥/٦/٢٠ في، الطعن ١٠ لسنة ٥ قضائية ، مجموعة الخمسين عاما الجزء الثاني - ص ١٥٩٠ - بند ٢٧٠).

ورقة الإعلان ورقة رسمية فيما يتعلق بما أثبتته فيها المحضر مما يدخل في وظيفته من إجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره فلا يجوز جردها أو الطعن عليها أو إثبات عكسها إلا بطريق الطعن عليها بالتزوير . وفي ذلك تقول محكمة النقض أنه ومن المقرر أن ما يثبتته المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره تكتسب صفة الرسمية فلا يجوز اثبات عكسها إلا بالطعن بالتزوير . وإذا كان المطعون عليه قد اكتفى في إثبات عدم تسليم صورة صحيفة الاستئناف إلى جهة الإدارة بما دون على الإخطار الوارد إليه من بيانات نسبت إلى شخص قيل بأنه موظف بالقسم يدل على عدم وصول الصورة إلى الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر من حصوله ولم يتخذ المطعون ضده طريق بالتزوير على إعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا الإدعاء لا يكفي بذاته للنيل من صحة حجية الإجراءات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها ( ٢٠/٢/١٩٧٨ - سنة ٢٩ ص ٨١٦ )

ويحتاج طالب الإعلان بالإجراءات التي قام بها المحضر وتنفذ في حقه، فإن وقع الإعلان معييا كان باطلا بغض النظر عما إذا كان العيب راجعا إلى خطأ البيانات التي أثبتتها طالب الإعلان في الورقة أم راجعا إلى ما شاب الإجراءات التي قام بها المحضر أو ما أثبتته من بيانات من عيب أو نقص ، ففي جميع الأحوال يقع الإعلان باطلا . وقد أرجع جانب من حقه ذلك إلى تكييف علاقة طالب الإعلان بالمحضر بأنها علاقة وكالة من الأول للأخير ولكن جانبا آخر ينكر هذا التكييف وإن اتفق في النتيجة السالفة (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٤١١، عبد الوهاب العشماوى بند ٥٨٥ ومابعده ، كمال عبد العزيز ص ١١٢).

ومتى يلتزم المحضر في إجراء الإعلان بالإجراءات التي أوجبها القانون قام ذلك قرينة قانونية قاطعة على وصول الصورة إلى المعلن إليه ولا

يجوز نحض هذه القرينة إلا بالطعن بالتزوير على ما أثبتته المحضر أو إثبات الغش.

فقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه «متى أتبع المحضر القواعد المقررة فى القانون لضمان وصول وصورة إلى المعلن إليه فإنه يفترض وصول الإعلان إليه ، ولا يجوز نحض هذه القرينة إلا بالطعن بالتزوير على ما أثبتته المحضر من إجراءات » (١٨/١/٨٩ طعن ١٨٣ سنة ٥١ قضائية - ٣٠/٣/١٩٨٩ طعن ٤٧ لسنة ٥٣ قضائية - ٣٠/٧/١٩٨٩ طعن ٩٨٣ سنة ٥٣ قضائية )، أما إذا لم يثبت ارتكاب المعلن إليه غشا يمنع وصول الإعلان (١٨/٣/١٩٨٩ طعن ١٧٣٤ سنة ٥٢ قضائية )، ومما يتوافر به الغش تعدد طالب الإعلان إعلان المعلن إليه بصحيفة افتتاح الدعوى وبورقة إعادة الإعلان والحكم الابتدائى على سكنه فى الداخل رغم ثبوت إقامته المفضلة خارج البلاد وعلم المدعى بذلك وتعمده إخفاء قيام الخصومة عن المعلن إليه للحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها ( ١٨/٧/١٩٨٩ طعن ٢٧٠١ سنة ٥٦ قضائية)، كما قضت بأنه إذا كانت البيانات التى أثبتتها المحضر فى محضر الإعلان داله على أنه أتبع القواعد المقرر فى القانون لضمان وصول الصورة إلى المعلن إليه ، فإن الإعلان يكون صحيحا وتترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها افتراض وصول الصورة فعلا إلى المعلن إليه فى الميعاد الذى حدده القانون، أما إذا كان الظاهر مما جاء فى محضر الإعلان أن المحضر لم يتبع الطريق المرسوم فى القانون فإن الإعلان لا يصح معه هذا الافتراض » (١٨/٦/١٩٤٢، طعن ٧٢ سنة ١١ قضائية - الخمسين عاما المجلد الثانى ص ١٥٨٩ - بند ٢٦٥)، ويستوى فى هذا الأثر أن يتحقق بالإعلان العلم اليقينى بتسليم الصورة إلى شخص المعلن إليه أو العلم الظنى بتسليمها إلى غيره فى موطنه ممن يجوز تسليمها

إليهم نيابة عنه ،أو العلم الحكى بتسليمها إلى جهه الإدارة أو النيابة العامة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك . والقول بغير ذلك يهدر كافة الإجراءات التى رسمها المشرع للإعلان للوظيفة التى حددتها له والغاية التى استهدفها من ورائه . (كمال عبد العزيز ص ١١١ وص ١١٢).

ويلا حظ أن الإعلان بطريق البريد يختلف عن الإعلان فى قانون المرافعات من ناحية الإجراءات ، والوقت الذى يعتبر فيه الإعلان قد تم ، والأثر المترتب على الامتناع عن تسلّم الإعلان .،ومن الواجب الرجوع فى كل هذا إلى لائحة البريد التى تقرر وجوب تسليم الرسالة المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو أصهاره الساكنين معه عند غيابه ، وأن امتناع أحدهم عن تسلّم المراسلات لأثر له فى صحة الإعلان ، وأنه لايلزم بيان الشخص المخاطب معه ...

(انظر نقض ١١/٢/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٢٧٧، ونقض ٣١/٥/١٩٧٢، السنة ٢٣ ص ١٠٤٧، ونقض ٣١/٣/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٦٢٢، وانظر المادة ٢٨٥ من تعليمات البريد المطبوعة سنة ١٩٦٣ وانظر فيما يتعلق بنظام البريد بصفة عامة القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ولائحة التنفيذية).

وقد قضت محكمة النقض بأن المراسلات المسجلة تسلّم فى الوطن للمرسل إليه أو لنائبه أو خادمه أو للساكنين معه من أقاربه وأصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ،وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورين أيضا عن تسليم المراسلات المشار إليها، يتعين على موزعى البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات ، وأن يكتب موزع البريد أسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ ( البند ٢٥٨ من تعليمات البريد المطبوعة سنة ١٩٦٣). وقالت محكمة النقض فى حكمها أن هذا يدل على أن اللائحة قد عملت على توفير الضمانات الكفيلة

بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم، ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من المتقاضين لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها. (نقض ١٩٧٢/٥/٣١ سنة ٢٣ ص ١٠٤٧)

والامتناع عن تسلم الرسالة لأثر له في صحة الإعلان، وفي عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات. (نقض ١٩٧٠/٢/١١، السنة ٢١ ص ٢٧٧، وأيضا نقض ١٩٦٧/١١/٢ سنة ١٨ ص ١٥٩٢).

وتوقيع مستلم خطاب مصلحة الضرائب توقيعاً غير مقروء وإغفال موزع البريد اثبات صفة من تسلم الخطاب يرتب بطلان هذا الإعلان (نقض ١٩٨٨/٢/١٥، طعن رقم ٧٥٨ سنة ٥٧ ق).

كما أن عدم بيان صفة مستلم الخطاب يرتب بطلان الإعلان بالبريد. (نقض ١٩٨٧/٥/١٢، طعن رقم ٥٥٩ سنة ٥٢ ق).

إذن لا تسرى قواعد قانون المرافعات على الإعلان بطريق البريد، وقد كان التقنين الملقى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ يأخذ بنظام الإعلان بالبريد على يد محضر (المواد ١٥ حتى ١٩ منه)، ولكن هذا النظام ألغى بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وهو ما أخذ به التقنين الحالي، إلا أنه يلاحظ أن إلغاء هذا النظام لا يعني عدم الاعتداد بالإعلان بطريق البريد عن طريق خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بدون علم وصول حين ينص على ذلك - قانون المرافعات أو غيره من القوانين، كالأشأن في المادة ١٣٤ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ التي اكتفت في إعلان الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها

## مادة ٦

الخصومة وقرارات فتح باب المرافعة فى الحالات التى يلزم فيها إعلانها بكتاب مسجل يعلم الوصول ، وكذلك الشأن بالنسبة للمادة ١٢ من مواد إصدار القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ (يراجع التعليق على المادتين المذكورتين).

وهناك حالات عديدة نصت عليها قوانين أخرى غير قانون المرافعات، للإعلان بطريق البريد كالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن (مادة ١٨ منه ) والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن (المواد ٧-١٣-٥٠) والقانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ فى شأن المحاماه ( مادة ١٨ و٩٢) وقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ (المادتان ١٤٦ و ١٥١) وقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ( المواد ٦٣-١٢٨) وقانون التأمين الاجتماعى برقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (مادتان ١٥٥ و ١٧٦) وقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (مادة ١٤٩).

وفى حالة النص على إجراء الإعلان بطريق البريد يرجع فى مدى صحة الإجراءات إلى قانون نظام البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ولا تحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ والتعليمات البريدية الصادرة نفاذا لهما والمودعة بدار الكتب تحت رقم ١٦٥٦ لسنة ١٩٧٦ ومن قبلها التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية الصادرة عام ١٩٦٣ (١١/١٣/١٩٨١، طعن ١٧٠١ سنة ٥١ قضائية، كمال عبد العزيز ص ١١٤).

٤٨٣- ووفقا للمادة السادسة مرافعات - محل التعليق - فإن أوراق الإجراءات إنما يقوم بتحريها الخصوم أنفسهم وما على المحضر إلا أن يقوم بإعلانها أو تنفيذها.



٤٨٤ - مسؤولية المحضر عن عمله ومسئولية الحكومة عن خطأ المحضر :  
لا شك أن المحضر يسأل عن عمله في حالة حدوث خطأ منه ، وتخضع  
مسئولية المحضرين للقواعد العامة المقررة في المسؤولية ، ووفقا لهذه  
القواعد يجب أن يحدث خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ، أى أن تتوافر  
أركان المسؤولية .

والمحضر لا يسأل عن أى بطلان يشوب الإجراءات التى يقوم بها إلا  
إذا كان ذلك بسبب خطأ وقع منه فى البيانات المنوطة به ، ومثال ذلك أن  
يغفل اسمه أو توقيعيه على ورقة الإعلان أو التنفيذ أو يغفل تاريخ وساعة  
إجراء الإعلان، أو أن يقوم بالإعلان أو التنفيذ فى الأوقات المقررة بدون  
أذن من قاضى الامور الوقتية مخالفا بذلك المادة السابعة التى سوف  
نعلق عليها بعد قليل ، وغير ذلك من الأمثلة العديدة .

وإذا ثبت خطأ المحضر فلا يكفى ذلك لمسئولية المحضر ، بل ينبغى أن  
يتحقق ضرر نتيجة لهذا الخطأ فى أن تتوافر علاقة سببية بين الخطأ  
والضرر، ولذلك إذا وقع خطأ فى البيانات التى يوردها الخصم بورقة  
الإعلان ، وينتج عن ذلك البطلان فإنه لا شأن للمحضر بذلك ولا  
مسئولية عليه فى هذا الصدد ، وقد نصت المادة السادسة - محل التعليق  
- على أنه « لا يسأل المحضرون إلا عن خطئهم فى القيام بوظائفهم »  
، وقد قصد المشرع من هذا النص نفي مسؤولية المحضر عما هو ليس من  
عمله ، فإذا شاب الورقة نقص أو خطأ فى البيانات التى يلزم صاحب  
الشأن باستيفائها فلا يتصور أن يكون المحضر مسئولاً إذا حكم ببطلانها  
للسبب المتقدم ، والقاعدة المتقدمة تقتضيها القواعد العامة وتتفق مع  
المنطق وتسلم بها كافة التشريعات ( أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١١٢ ) .

ويتضح لنا مما تقدم أهمية تحديد البيانات التى يلزم الخصم بإيرادها  
فى الأوراق التى يوجهها إلى خصمه، وتلك التى يقوم ذات المحضر

باستيفائها، فمثلا بالنسبة إلى ورقة التكليف بالحضور ، على طالب الإعلان أن يحدد سائر بياناتها، أما المحضر فعليه أن يجرى عملية الإعلان وفق ما نص عليه القانون محددا سائر البيانات التي يستوجب صحة الإعلان تبينها كما عليه أن يبرز في الورقة البيانات التي تستوجب صفته الرسمية تبينها . ومن ثم يسأل المحضر إذا أعلن الورقة دون إذن كتابي من قاضى الأمور الوقتية فى يوم عطلة رسمية أو فى غير المواعيد التى يجوز فيها إجراء الإعلان ، كما سبق أن ذكرنا ، كما يسأل إذا لم يكتب فى الأصل والصور تاريخ حصول الإعلان ، أو إذا أجرى الإعلان فى وقت يعلم فيه تمام العلم أن من يريد إعلانه غائبا فيه عن موطنه كما إذا توجه إلى مركز شركة فى يوم من أيام الأحاد وهو يعلم أن هذه الشركة لاتعمل فى هذه الأيام (استئناف مصر ١٨/٦/١٩٣٠ منشور فى المحاماة ١١ رقم ٢٠٨ ص ٣٧٠ وقارن نقض ١٢/٢/١٩٥٩ المحاماة ٤٠ ص ٥٢٨). أو إذا أجرى الإعلان فى يوم لاحق لليوم الذى حدده طالب الإعلان مما ترتب عليه سقوط حقه فى الطعن أو سقوط حقه الموضوعى بالتقادم ، أو كما مضت الإشارة لم يثبت اسمه والمحكمة التى يعمل بها مما ترتب عليه بطلان الإعلان ، أو إذا أغفل التوقيع على الأصل والصور أو سلم الصورة إلى شخص غير مميز أو سلمها إلى من ليست له صفة فى تسليمها ، أو لم يذكر اسم من سلمت إليه الصورة أو لم يسلمها إلى رجل الإدارة المختص أو لم يوجه كتابا موصى عليه إلى المراد إعلانه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة أو لم يبين بالتفصيل فى أصل الإعلان وصورته كل الإجراءات أو الخطوات التى اتخذها فى سبيل تسليم الإعلان أو إذا لم تتعدد الصور بتعدد المراد إعلانهم لأن المحضر مكلف بتسليم صورة إلى كل من يراد إعلانه أو إذا كانت الورقة مكتوبة بغير اللغة العربية .

إذن وكما ذكرنا فيما تقدم فإنه يفترض لثبوت مسئولية المحضر عن خطئه أن يصدر حكم ببطلان الإعلان ، أو الإجراء ، أو بعدم قبول الطعن أو الدعوى التى إنبتت عليه ، ويعتبر صدور مثل هذا الحكم دليلا قويا فى دعوى التعويض التى يرفعها الخصم الذى أصابه الضرر قبل المحضر الذى باشر الإعلان ، أو قام بالإجراء على أنه لا يشترط لقيام هذه المسئولية دائما صدور مثل هذا الحكم وإنما يكفى أن يقوم الدليل على إن خطأ المحضر فى عمله قد أضر بالطالب . على أنه إذا دفع ببطلان الإعلان أو عدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد ورفضت المحكمة هذه الدفوع فإنه لا يحق للخصم الرجوع على المحضر حتى ولو كان قد أخطأ فى إجراء الإعلان ، أو اتخاذ الإجراء لأن الضرر يكون منتقيا فى هذه الحالة . كذلك فإنه من المقرر أن المحضر يتحمل مصاريف الإجراءات التى بطلت بسبب فعله ، ولو كانت غير لازمة أو منتجة أو أريد بها الماطلة أو الكيد أما التعويضات فلا يلتزم بها المحضر إلا إذا كان بطلان الإعلان أو انقضاء المواعيد قد أضررا بالطالب كان تأخر المحضر فى إعلان صحيفة الاستئناف حتى ينقضى الأجل أو ورقة التكليف بالحضور حتى يسقط الحق بالتقادم . ولكن ليس معنى التزامه أن يقضى عليه بقيمة الحق أو بقيمة الحكم الابتدائى الذى أصبح نهائيا بل لا بد من إثبات الضرر أى احتمال الحكم لمصلحة الطالب والأمر متروك لتقدير القضاء حسب ظروف كل حالة ، بحيث يصح له الحكم بالتعويض إذا تبين أن إلغاء الحكم الابتدائى أو تعديله فى مصلحة الطالب أو أن الحكم له بالحق كان مؤكدا أو محتملا ويقدر التعويض فى حدود هذا التأكيد أو الإحتمال . ولا تتحقق مسئولية المحضر عن المصاريف والتعويض إلا إذا كان البطلان ناشئا عن نقص الإجراءات التى أثبتتها وقام بها هو فإن كان البطلان ناشئا عن خطأ الطالب فلا وجه للمسئولية - كما سبق أن ذكرنا - وعلى ذلك تنتفى مسئولية المحضر إذا ما حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر

الدعوى نوعيا بسبب رفعها إلى محكمة غير مختصة إذ لاشأن للمحضر بذلك كذلك لا يسأل المحضر إذا حكم ببطلاق صحيفة الدعوى بسبب خطأ فى البيانات الجوهرية المتعلقة بالمعلن إليه ،أو تاريخ الجلسة المحددة أو المحكمة التى ستعظرها لأن هذه البيانات يثبتها طالب الإعلان ولا شأن للمحضر بها ولا يسأل عنها.

وعلى المحضر عند إجراء التنفيذ أن يحترم نصوص القانون التى قد تمنعه من المضى فى التنفيذ فى بعض الأحوال أو تمنعه من إجراءاته ، أو تمنعه من بيع بعض منقولات المدين لعدم جواز الحجز عليها، أو تمنعه من بيع المنقولات المحجوزة إذا كان ثمن ما بيع من بعضها كافيا لاداء ديون الحاجزين والمصاريف.

وقد يحدد المشرع مسئولية المحضر بنص خاص ،كما هو الحال إذا لم يتم الراسى عليه المزاد بدفع الثمن فورا، فهنا يجب إعادة البيع على ذمته ويكون المحضر ملزما بالثمن إذا لم يستوفه من المشتري فورا ولم يبادر بإعادة البيع على ذمته، ويعتبر محضر البيع سندا تنفيذا بالنسبة إليه.

ويشترط حتى تتحقق مسئولية المحضر أن يصدر حكما نهائيا ببطلاق الإعلان أو الإجراء ، أو بعدم قبول الدعوى أو الطعن وأن يكون سبب الحكم بالبطلان أو بعدم القبول هو خطأ المحضر أو إهماله أو مخالفته للقانون (عبد الحميد أبو هيف - المرافعات ج ١ بند ٦٦ ص ٤٨١، أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١١٢، ومحمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى المرافعات ج ١ ص ٧٢٥).

وتسأل الدولة أى الحكومة أى وزارة العدل عن عمل المحضر مسئولية المتنوع عن أعمال تابعه، ويستوى أن يكون الخطأ الذى وقع فيه المحضر خطأ شخصيا أو خطأ مصلحيا، كما يستوى أن يكون هذا الخطأ عن محضر معين بالذات أو شائعا ما بين عدد من الموظفين فى قلم المحضرين (نقض ١١/١٩٤٣، للحامدة ٢٦ ص ٣٧٢).

فلاشك في أن الدولة تسأل عن تعويض الضرر الناتج عن خطأ المحضرين أثناء قيامهم بوظائفهم، وذلك على أساس ما يقرره القانون المدني من مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة، إذ أن المحضرين لم يخرجوا عن كونهم فئة من الموظفين العموميين عهد إليهم المشرع - دون غيرهم - بالقيام بإجراءات التنفيذ والإعلان، ولا يمكن أن يغير من هذه الصفة أو ينال من هذه المسئولية كون المحضرين يقومون بهذه الأعمال بناء على أوراق يحررها الخصوم وإجراءات يوجهونها بأنفسهم.

ويلاحظ أن مسئولية الدولة عن تابعها المحضر مسئولية تضامنية عملاً بالمادة ١٦٩ مدني، وعلى ذلك يكون المضرور بالخيار إن شاء رجع بالتعويض على المحضر وحده أو رجع على المحضر والحكومة (محمد وعبد الوهاب العشماوي - المرافعات، الجزء الأول ص ٧٢٩ وما بعدها).

إذن وزارة العدل تكون مسئولة مسئولية تضامنية مع المحضر وفقاً لأحكام مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه كما ذكرنا، وعند نظر المحكمة لدى مسئولية المحضر يجب أن تنظر المحكمة للأثار التي كانت سوف تتحقق في حالة صحة الإجراء حتى يمكنها أن تحدد ما لحق المضرور من خسارة، أو ما فاتته من كسب لتحديد مبلغ التعويض الذي تحكم به جبراً لهذا الضرر الناتج عن خطأ المحضر.

ويلاحظ أنه لا يشترط لقيام مسئولية المحضر أن يكون خطاه جسيماً أو أن يرقى إلى مرتبة الغش، فالخطأ العادي يكفي لنشأة المسئولية على عاتقه (محمد عبد الخالق عمر - التنفيذ - بند ٣٣١ ص ٢٤٨ وهامش رقم ٦ بها)، وذلك بعكس الحال في القانون الإيطالي الذي يشترط لقيام مسئولية المحضر الغش أو الخطأ الجسيم (مادة ٦٠ مراقات إيطالي).

وجدير بالذكر أنه في حالة قيام الدولة بدفع تعويض عن أخطاء المحضر، فإن لها أن ترجع عليه بمقدار هذا التعويض (انظر: مزيداً من

## مادة ٦

التفصيلات عن المحضر ووظيفته وواجباته ومسئوليته تعليقنا على المادة ٢٧٩ مرافعات، وأيضا مؤلفنا التنفيذي).

## أحكام النقض:

٤٨٥- إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه، أو وقعت تحت بصره. اكتسابها صفة الرسمية. عدم جواز إثبات عكسها إلا بطريق الطعن بالتزوير.

(نقض ١٩٩٢/٦/٢٥، طعن ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق).

٤٨٦- إجراءات الإعلان المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول بربط الضريبة. اختلافا عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات. تسليم مصلحة الضرائب إلى الممولين. كفيته. المادة ٣٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بنظام البريد .  
(نقض ١٩٨٨/١٠/٣١، طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٥١ ق).

٤٨٧- إجراءات الإعلان أمام لجنة الطعن تختلف عن إجراءات قانون المرافعات. لائحة البريد تقضى بتسليم الرسائل المسجلة إلى شخص المرسل إليه أو نائبه أو خادمه أو أحد أقاربه أو اصهاره الساكنين معه عند غيابه. امتناع أحدهم عن تسلم المراسلات. لا أثر له في صحة الإعلان. عدم وجوب بيان الشخص المخاطب معه أو اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات.

(نقض ١٩٧٠/٢/١١ سنة ٢١ ص ٢٧٧).

٤٨٨- الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي استلمه أحد مستخدميه يعتبر كافيا لترتيب جميع الآثار القانونية، إذ يفترض قانونا أنه

أوصل الإعلان للممول شخصيا، لما كان ذلك، وكان تقدير علم المرسل إليه بالرسالة يخضع لمطلق تقدير المحكمة، وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد حصلت بأدلة سائغة لها سندها في الأوراق أن الطاعن قد أخطأ خطأ صحيحا بالنموذج، من إرسال الخطاب الموصى عليه باسمه وعنوانه، ومن تسليم النموذج في مقر المنشأة ومن التوقيع على علم الوصول بتوقيع واضح لشخص له صفة في الإستلام هو...الذي كان تابعا للطاعن في تاريخ استلامه للخطاب، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا، مما لا يجوز قبوله أمام محكمة التقص.

(نقض ١٩٧٥/١/٢٩ سنة ٢٦ ص ٢٧٨).

٤٨٩- النص في المادة ٩٦ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع وضع إجراءات خاصة بالإعلان، وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليه، ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد أتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فتطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ الذي نص على أن «المراسلات المسجلة

## مادة ٦

الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم، وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه، أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم، ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة يتعين أن يسلم إليه شخصيا، أو إلى نائبه أو أحد مستخدميهِ وإلا كان باطلا، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلان الإعلان بالنموذجين ١٨، ١٩ ضرائب تأسيسا على أن عامل البريد توجه إلى منشأة الممول وسلم الإعلان، إلى من ادعى أنه نجله - وهو ليس ممن نصت عليه المادة ٢٥٨ سالفه الذكر - فإنه لا يكون قد أخطأ، ويكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٣/١١ سنة ٣١، الجزء الأول ص ٧٧١).

٤٩٠ - محضر الإعلان من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دون بها من أمور بإشراف محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها، ولا تقبل المجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان ما لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير .

(الطعن رقم ١٣٣٧ س ٥١ ق، جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١).

٤٩١ - تنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠، والمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن: «... وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات الممول وتعلن الممول والمصلحة بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول... والغرض من اشتراط أن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، إنما هو ضمان وصول الإعلان للممول، وأن يكون علم الوصول هو سبيل إثباته عند الإنكار بحيث إذا لم يعلن الممول بهذا الطريق الذي رسمه القانون يفترض عدم علمه بالقرار، لما كان ذلك، وكان



يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بصحة الإعلان بقرار لجنة الطعن المرسل بكتاب موصى عليه دون أن يكون مصحوبا بعلم الوصول، ورتب على ذلك تأييده لحكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من عدم قبول الطعن من الطاعنين في قرار اللجنة لرفعه بعد الميعاد، فإنه يكون مخالفا للقانون ومخطئا في تطبيقه.

(نقض ١٩٧٨/١/٢٤، طعن ٧٧١ س ٤٤ ق).

٤٩٢ - نفاذ الحوالة في حق المدين. شرطه. إنذار المدين على يد محضر بالوفاء بالحق المحال قيامه مقام الإعلان.

(نقض ١٩٩١/١/٣، طعن ١٣٦٨ لسنة ٥٦ ق).

٤٩٣ - يترتب على القضاء ببطالان إعلان الطاعن - أحد الورثة - بالنموذج رقم ٨ تركات الخاص بتقدير عناصر التركة انفتاح الميعاد وقبول طعنه شكلا أمام لجنة الطعن، مما يفيد منه باقى الطاعنين باعتبار أن موضوع الطعن وهو نزاع في عناصر التركة غير قابل للتجزئة.

(نقض ١٩٧٧/٤/٢، طعن ٣٢٧ س ٤٣ ق).

٤٩٤ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة - وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات، كما تختلف عن نظام الإعلان بطريق البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم

يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات، كما أن تعليمات البريد لم توجب على موزع البريد أن يثبت على الخطابات تحققه من الشخص الذي وقع أمامه إلا فى حالة واحدة هى عدم وجود المرسل إليه والمشار إليها فى البند ٢٥٨ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣، لما كان ذلك، وكان إيصال علم الوصول هو ورقة رسمية لا يكفى لدحض حجيتها انكار التوقيع عليها، بل يتعين سلوك طريق الطعن بالتزوير.  
(نقض ١٩٧٧/١٢/٢٠، طعن ٤٣٢ س ٤٥ ق).

٤٩٥ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع وضع إجراءات خاصة بالإعلان وهى تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات، فيجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة ب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التى فرض على عامل البريد اتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على أن «المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسل إليهم، أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨» ونص فى البند ٢٥٨ على أن «المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفى حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو

خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم، وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ومفاد ذلك أن الإعلان الحاصل للممول في المنشأة والذي استلمه أحد مستخدمييه يعتبر كافيا لترتيب جميع الآثار القانونية إذ يفترض قانونا أنه أوصل الإعلان للممول شخصيا.

(نقض ١٩٧٥/١/١٩، طعن ١٧٥ س ٣٨ ق).

٤٩٦ - إذ كان من المسلم به بين الطرفين أن عين النزاع خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢، وكان مفاد المادتين ٤، ٥ منه معدلتين بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ أن لجنة تقدير القيمة الإيجارية تختص بتحديد إيجار المباني الخاضعة لأحكامه طبقا للأسس الموضحة به، وأنه يتعين إخطار مالك العين المؤجرة بما تصدره هذه اللجان من قرارات بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ضمنا لوصول القرار إليه بحيث يكون علم الوصول هو سبيل الإثبات عند الإنكار، وكان يحق للمالك التظلم من هذه القرارات أمام مجلس المراجعة خلال ستين يوما من تاريخ وصول إخطار اللجنة إليه، فإن قوات الميعاد رغم إخطاره تحصن قرار اللجنة وامتنعت المنازعة فيه، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المالكة الأصلية لم تخطر بقرار اللجنة ولم تعلم به، وأنه تحقيقا لهذا الدفاع اطلع على ملف لجنة التقدير وثابت به إرسال إخطار للمالكة بموجب كتاب مسجل بعلم وصول بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٧، ورتب على ذلك أن ماثبت من إرسال الإخطار للمالكة السابقة يسرى في حق الطاعن الذي تلقى الملكية عنها فلا يحق له من ثم المجادلة في تحديد الأجرة أو الطعن في قرار اللجنة، فإن هذا الذي أورده الحكم ينطوى على مخالفة للقانون لأنه اتخذ من مجرد الإشارة في الملف إلى الإخطار. للمالكة السابقة دليلا على صحة

وصوله إليها دون أن يتحقق من وجود علم الوصول باعتباره دليل  
ثبوت وصول الإخطار فعلا أو يتثبت من حصول المالكة بأية وسيلة يكون  
فيها الغناء عنه.

(نقض ١/٣/١٩٧٨، طعن ٩٥٩ س ٤٤ ق).

٤٩٧ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل  
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والواجب الاتباع فى شأن الضريبة العامة  
على الإيراد وفقا للمادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩، أن المشرع  
وضع إجراءات خاصة بالإعلان أمام لجنة الطعن عند الفصل فى أوجه  
الخلافا بين الممول ومصلحة الضرائب، وهى إجراءات تختلف عن  
الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات، كما تختلف عن نظام  
الإعلان على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى  
المواد ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢. وقد جعل  
المشرع الإعلان المرسل من اللجنة إلى الممول أو مصلحة الضرائب بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق  
القانونية، ولم يشأ أن يقيد اللجنة بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون  
المرافعات، واعتبر الإعلان صحيحا ولو رفض الممول استلام الخطاب  
بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه، كما هو حجة فى حالة غلق  
المنشأة أو غياب صاحبها، كذلك. وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد  
إلى المادة الثانية عشرة من الدكرى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص  
بتنظيم مصلحة البوستة، يبين أن اللائحة عملت على توفير الضمانات  
الكفيلة لوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضعت الإجراءات  
التي فرضت على عامل البريد أتباعها فى حالة امتناعهم عن استلامها فى  
خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى  
الأثار المترتبة عليها. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى

ببطلان قرار اللجنة، لأن الكتاب الذى أرسلته إلى الممول بموعد الجلسة المحددة لنظر الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب. أرتد مؤشرا عليه برفض الاستلام، دون بيان الشخص المخاطب معه ودون اتباع الإجراءات المقررة فى قانون المرافعات، وكان الثابت أن عامل البريد أشر على مظهر هذا الكتاب بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ بعبارة رفض الاستلام موقعا عليها بإمضائه، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١١/٢/١٩٧٠، طعن ٢٦٥ س ٣٢٢ق).

٤٩٨ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة بإعلان الممول، وهى إجراءات تختلف عن نظام الإعلان على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق فى المواد من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية، ولم يشأ أن يقيد به إجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات، واعتبر الإعلان صحيحا رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان. كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من الدكرى المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدلة فى ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦، يبين أن النص فى البند التاسع والخمسين على «أن المرسلة إليهم المراسلات لهم الحق فى رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها». والنص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٢ على أن «المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى

من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ والنص في البند ٢٥٨ على أن المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم، وذلك تمشيا مع قانون المرافعات، وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم. ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها.

(نقض ١٩٧٤/٣/٣١، طعن ٤٨٨ س ٣٦ ق).

٤٩٩ - نفاذ الحوالة في حق المدين. شرطه. إنذار المدين على يد محضر. بالوفاء بالحق المحال. قيامه مقام الإعلان.  
(نقض ١٩٩١/١/٣ طعن ١٣٦٨ لسنة ٥٦ ق).

٥٠٠ - القضاء برد وبطلان إعلان السند التنفيذي المطعون عليه بالتزوير يعنى إهدار الإعلان والتقرير ببطلانه واعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه بالتالى الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعا لذلك لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو أساسا لها وترتبت هي عليه.

(نقض ١٩٩٥/٧/١٢، الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ قضائية، ٨٣ لسنة ٥٥ قضائية).

٥٠١ - لما كان الثابت في الدعوى أن الطرفين اللذين طويا إعلان المطعون ضده وشريكه بجلسة ١٢/٨/١٩٨٤ للمثول أمام اللجنة قد أشرا عليهما بكلمة «مفروض» دون بيان شخص أو صفة من رفض الإستلام، فإن الإعلان على هذا النحو يكون باطلا لعدم تحقق الغرض منه.  
(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٩٦).

٥٠٢ - وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات عند خلو قانون الحجز الإدارى من نص ينظم حالة معينة أو إجراء معيناً م ٧٥ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - خلو القانون المذكور من بيان كيفية إخبار المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز - أثره - وجوب أن يتم الإخبار بورقة من أوراق المحضرين تعلن وفقاً للقواعد المقررة فى قانون المرافعات لايفنى عن ذلك الخطاب المسجل المصحوب بعلم الوصول.  
(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٩٥).

٥٠٣ - الإعلان المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول - كفيته - بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يسلم إلى الممول شخصياً أو من ينوب عنه بعد التحقق من صفته والتوقيع منه - مخالفة ذلك - أثره - بقاء باب الطعن أمام لجنة الطعن مفتوحاً.  
(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٩ جلسة ٣٠/٥/١٩٩٦).

٥٠٤ - تنظيم المشرع بقانون خاص إجراءات الإعلان بربط الضريبة مؤداه عدم جواز الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات :

وفى ذلك قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المنطبق على واقعة الدعوى - والمادة ٢٥ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها، وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج

١٨ ضرائب بحيث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء، أما إذا اعترض عليه ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات أخطرتة بالنموذج ١٩ ضرائب مبنياً به عناصر ربط الضريبة منهائياً أسس تقدير تلك الضريبة والمصروفات، أو الإضافات المتعلقة بالنشاط والنسبة المئوية للربح ومقدار الصافي منه ومقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير ولا يفتى عن وجوب إثبات هذه البيانات في هذا النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب حتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذى تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو الفروق عنه إن كان مناسباً ولا يؤثر فى ذلك القول بتحقيق الغاية من الإجراء ذلك أنه إذا نظم المشرع بقانون خاص إجراءات الإعلان بربط الضريبة فلا محل للرجوع إلى أحكام القانون العام - قانون المرافعات - فى هذا الشأن.  
(الطعن رقم ٦٦١٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٤).

### (مادة ٧)

لا يجوز إجراء أى إعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الساعة الثامنة مساءً، ولا فى أيام العطلة الرسمية إلا فى حالات الضرورة وبإذن كتابى من قاضى الأمور الوقتية<sup>(١)</sup>.

تعديل المادة ٧ بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية له:

كان نص المادة السابعة قبل تعديله يقضى بعدم جواز إجراء إعلان أو تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الخامسة مساءً فأدخل المشرع

(١) هذه المادة تقابل المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق ، وقد عدلت بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ م .



بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ تعديلا على المادة بأن مد ميعاد الإعلان إلى الساعة الثامنة مساء وفيما عدا ذلك فلا يوجد خلاف بين النصين.  
وقد أوردت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بشأن هذه المادة مايلي:

«أدخل المشروع تعديلا على المادة السابعة من القانون، بحيث أصبح من الجائز إجراء الإعلان أو القيام بالتنفيذ في الفترة منذ الساعة صباحا وحتى الساعة مساء بعد أن كانت الساعة الأخيرة في النص القائم هي الخامسة مساء، بما كان يؤدي إلى عرقلة توجيه الإعلانات أو إتمام تنفيذ الأحكام بما لحق الحياة العملية والاجتماعية من تطور جعل غيبة كثير من الموجهة إليهم الإعلانات، أو الذين يجرى التنفيذ في حقهم عن مواطنهم لفترة متأخرة من النهار أمرا شائعا.

#### التعليق :

٥٠٥ - الوقت الجائز فيه الإعلان أو التنفيذ: يتضح من نص المادة السابعة سالف الذكر أن المشرع يجيز إجراء الإعلان والتنفيذ في الفترة من الساعة السابعة صباحا وحتى الثامنة مساء، وقد منع المشرع بهذا النص الإعلان قبل الساعة السابعة صباحا وبعد الساعة الثامنة مساء، وعلّة هذا المنع أن المشرع قدر على أن الوقت بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا هو وقت يخلد الناس فيه للراحة فلا محل لإزعاجهم في أوقات راحتهم.

كذلك منع المشرع الإعلان في أيام العطلة الرسمية لأن أيام العطلة إما أيام أعياد فلا يريد المشرع تعكير صفو الناس في أعيادهم وإما أيام راحة والمشرع لا يريد إزعاجهم في أوقات راحتهم.

والإجراءات الممنوع اتخاذها في الفترة من الساعة الثامنة مساء وحتى الساعة صباحا هي الإعلان والتنفيذ، أو أى إجراء من إجراءات التحفظ، فالنص يقصد منع المحضر من القيام بأى عمل يتصل بوظيفته من إعلان أو تحفظ أو حجز أو تنفيذ أو بيع، وغير ذلك.

والعبرة بالتوقيت الأفرنجى بطبيعة الحال المعمول به، ولا يعتد بالتوقيت العربى، كما أن العبرة بالتوقيت الرسمى ولا يعتد بالتوقيت الفعلى فى أشهر الصيف التى تقرر فيها الدولة تقديم الساعة ساعة كاملة.

وقد يتصور أن تكون العطلة الرسمية مقصورة على غير المسلمين، فإن اعتبرت عطلة رسمية بالنسبة إلى غير المسلمين سرى عليها حكم المادة، تحقيقات لذات العلة التى من أجلها أو رد المشرع النص.

والمقصود بالعطلة الرسمية الأيام التى تقرر الحكومة تعطيل مصالحها فيها فلا يكفى أن يوافق يوم الإعلان عيداً قومياً أو موسماً من المواسم لاتعطل فيه المصالح الحكومية حتى ولو جرى العمل على الاحتفال بهذا اليوم كعيد وفاء النيل أو ليلة الإسراء والمعراج أو الاحتفال برؤية هلال رمضان، كما أنه لا عبرة بيوم العطلة المقرر للمعلن إليه بحكم عمله (محمد وعبد الوهاب العشماوى - المرافعات - الجزء الأول ص ٧٢٣).

ولا يسرى حكم تلك المادة على الإعلانات التى تتم بطريق البريد لعدم توافر الحكمة التى حدثت بالشارع إلى تقرير حكم هذه المادة، ولأن ورود البريد فى أى وقت أمر قد جرت عليه أمور الناس وليس فيه مافى إجراءات الإعلان عن طريق المحضرين من غضاضة وماتركه فى النفس من أثر.

ويجب مراعاة الحظر الوارد فى المادة السابعة حتى ولو تم الإعلان فى غير موطن المدعى عليه، كما لو تم الإعلان فى مكتب محام باعتباره

موطننا مختاراً إذ يجب - لصحته - أن يتم من الساعة السابعة صباحاً والثامنة مساءً (نقض مدنى ١٩٧٤/٥/٥ - مجموعة النقض، السنة ٢٥ ص ٨٤٠ رقم ١٣٧).

وتحديد العطلة الرسمية عنا يكون بالنظر إلى المعلن إليه، ولهذا فإنه حيث يكون الإعلان لإحدى الشركات التى تعمل يوم الجمعة وعطلتها الرسمية يوم الأحد، فإن الإعلان إليها يوم الجمعة، ولو أنه يوم عطلة رسمية للدولة، يعتبر إعلاناً صحيحاً (فتى والى - الوسيط - بند ٢٢٠ ص ٣٧٠، وجدى راغب - مبادئ ص ٥٩ هامش ٣، وقارن عكس ذلك: أحمد مسلم أصول المرافعات - بند ٣٦٩ ص ٤٠٦). وعلى العكس يكون إعلانها يوم الأحد مخالفاً للمادة ٧ مرافعات سالفه الذكر، فإذا انتقل المحضر إلى مقر الشركة يوم الأحد، فوجد المكان مغلقاً فليس له أن يسلم صورة الإعلان لجهة الإدارة على أساس أنه وجد المكان مغلقاً (أحمد مسلم - بند ٣٦٩ ص ٤٠٦)، إذ هو يعلم أو كان لابد له أن يعلم قبل انتقاله إلى مقر الشركة إنه مغلق ذلك اليوم.

٥٠٦ - البطلان هو جزاء مخالفة المادة السابعة مرافعات - محل التعليق - : يترتب على مخالفة المادة السابعة - محل التعليق - البطلان عملاً بالمادة ١٩ مرافعات.

وهذا البطلان وجوبى لا يقبل أى نفي، فمتى ثبتت المخالفة لا يملك الخصم الذى أجرى الإعلان أن يثبت تحقق الغاية من الشكل - أى تحقق المصلحة التى قصدها القانون من الشكل (أحمد أبوالوفا - التعليق - ص ١١٦).

وإذا تم توجيه الإعلان فى المواعيد الممنوعة أى فى الفترة من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحاً، وبدون إذن كتابى من قاضى الأمور الوقتية، وامتنع الموجه إليه الإعلان عن استلامه هو أو من

يجوز إعلانه معه فى تلك المواعيد فإنه لا يجوز للمحضر أن يعتبره رافضاً استلام ورقة الإعلان ويعلنه مع رجال الإدارة فإن فعل ذلك كان الإعلان باطلاً (أحمد أبو الوفا - المدونة، الجزء الأول ص ٣٤٨).

٥٠٧ - أثر قبول المعلن إليه للإعلان فى الأوقات الممنوعة: إذا حصل الإعلان فى الأوقات الممنوع فيها إجراءاته بغير إذن كتابى بذلك من قاضى الأمور الوقتية كان الإعلان باطلاً عملاً بنص المادة ١٩ من قانون المرافعات، كما ذكرنا وكان للمعلن إليه أن يتمسك ببطلانه بالطريق المناسب، ويذهب رأى إلى أنه لا يمنع من التمسك بالبطلان عدم اعتراض من سلمت إليه الورقة فى وقت غير جائز فيه الإعلان ولو كان من يتسلمها هو المعلن إليه نفسه، لأن الاعتراض أمام المحضر عند تسلّم الإعلان ليس من الطرق التى رسمها القانون للتمسك بالبطلان، ولأن عدم الاعتراض لا يفيد النزول عن التمسك بالبطلان، وإنما يستفاد ذلك من أمور أخرى نص عليها القانون كحضور المعلن إليه، إذا كانت الورقة المعلنه ورقة تكليف بالحضور (رمزى سيف - ص ٤٧٧، وأيضاً أحمد أبو الوفا- التعليق - ص ٥١٥ والعشماوى ج١ - ص ٧٢٤).

فوفقاً لهذا الرأى فإن رضا الموجه إليه التنفيذ بإجرائه فى الأوقات الممنوعة أو رضائه بتسلمه صورة من الإعلان فى هذه الأوقات الممنوعة لا يصحح البطلان. فمن الجائز تسلمها ثم التمسك بالبطلان بالصورة التى قررها المشرع للتمسك ببطلان الأوراق لعيب فى إعلانها، وذلك لأن المشرع لم يجعل الامتناع عن استلام الإعلان وسيلة من وسائل التمسك بما يشوبه من بطلان، وإنما جعل التمسك به بالتخلف عن الحضور والإدلاء بالدفع فى ورقة الطعن. (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

ولكن الرأى الذى نرجحه هو أنه إذا قبل المعلن إليه الإعلان وتسلمه لشخصه فى غير المواعيد التى حددها المشرع ولم يعترض أمام المحضر

فإن الإعلان يكون صحيحاً (عبدالحميد أبوهيف - المرافعات - بند ٦٩٨) ووفقاً لهذا الرأي الراجح ينبغي أن يسلم الإعلان لشخص المعلن إليه نفسه لا لأحد تابعيه، لأن استلام المعلن إليه للإعلان في الأوقات الممنوعة وعدم اعتراضه أمام المحضر يعنى تنازله عن التمسك بالبطلان، وليس من المنطقي افتراض هذا التنازل في حالة تسليم الإعلان لأحد تابعي المعلن إليه.

٥٠٨ - جواز الإعلان أو التنفيذ في الأوقات الممنوعة في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضي الأمور الوقفية: واضح من المادة السابعة محل التعليق، الحظر المنصوص عليه فيها ليس مطلقاً فقد أباح المشرع إجراء الإعلان أو التنفيذ في الأوقات الممنوع الإعلان فيها أصلاً في حالات الضرورة، وذلك بإذن كتابي من قاضي الأمور الوقفية.

فالإعلان أو التنفيذ في الأوقات الممنوع إجراؤه فيها أصلاً مشروط بشرطين: الأول: أن تكون هناك حالة ضرورة وتقدير ذلك متروك لقاضي الأمور الوقفية. الثاني: أن يحصل طالب الإعلان على إذن كتابي بذلك من قاضي الأمور الوقفية إما على أصل الإعلان مع إثباته على الصورة عند إعلانها حتى يعلم به المعلن إليه، وإما على عريضة يقدمها إليه طالب الإعلان، وفي هذه الحالة يجب أن يعلن الأمر الصادر بالإذن بالإعلان مع الورقة نفسها، حتى يتمكن المعلن إليه من مراقبة صحة الإعلان (رمزي سيف - ص ٤٧٧).

إذن المشرع يجيز توجيه الإعلان أو التنفيذ في غير الساعات التي نصت عليها المادة السابعة أو في يوم عطلة رسمية بشرط أن تستوجب الضرورة ذلك وفق تقدير قاضي الأمور الوقفية، وأن يمنح إذنه كتابة على الورقة قبل إعلانها، ومتى تم إعلانها، في الوقت الذي حدده القاضي وقع صحيحاً.

## أحكام النقض:

٥٠٩- عدم ذكر الساعة فى ورقة الإعلان. لاجدوى من تمسك المطعون ضده بذلك مادام لم يدع حصول الإعلان فى ساعة لايجوز إجراؤه فيها.

(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٣ سنة ٢٠ ص ١٣٠٣).

٥١٠- متى كان إعلان صحيفة الاستئناف قد تم ما بين الساعة السابعة صباحا والخامسة مساء على ما تقتضى به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابقة، وكان لا يجوز للمجادلة فى صحة ما أثبتته المحضر فى أصل الإعلان من أنه وجد مكتب المحامى المعلن إليه مغلقا، طالما أن الطاعن لم يدع بتزوير هذا البيان كما أن توجيه الخطاب الموصى عليه يلى تسليم الصورة لجهة الإدارة ولاسبيل لإثبات هذا البيان إلا فى أصل الإعلان دون الصورة التى يكون قد سلمها فعلا، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بمقولة أن رده على الدفع بالبطلان جاء غامضا يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٩).

٥١١- لا يجدى الطاعن التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام الإعلان فى الورقة طالما أنه لم يدع حصوله فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها.

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢).

٥١٢- إذا كان البين بورقة الإعلان أن محضر محكمة... قد انتقل إلى محل المعلن إليه - الطاعن بالدكان رقم... بمنطقة السوق بالمعمورة يوم الأحد الموافق..... ووجد المحل مغلقا فانتقل فى ذات اليوم إلى قسم شرطة..... حيث سلم صورة الإعلان إلى الضابط المنوب.. الذى وقع بالاستلام وأثبت المحضر بذات الورقة إخطار المعلن إليه فى اليوم التالى بخطاب مسجل وأرفق بالورقة إيصال التسجيل، ومن ثم فإن المحضر يكون قد اتبع كافة الإجراءات المقررة قانونا لصحة الإعلان ولا ينال من

صحته عدم تسليم الصورة إلى مأمور القسم شخصيا إذ يصح تسليم الصورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى من يقوم مقامه بقسم الشرطة. كما لا يغير من ذلك حصول الإعلان يوم الأحد ذلك أن الأيام التي لا يجوز فيها إجراء الإعلان وفقا لنص المادة السابعة من قانون المرافعات قاصر على أيام العطلة الرسمية، ولما كان يوم الأحد من كل أسبوع لا يعد من أيام العطلة الرسمية التي قررت لها السلطات في الدولة، ومن ثم فإنه لا يحول دون صحة الإعلان الذي يتم فيه أن يتخذه المعلن إليه بإرادته أجازة اعتيادية له إن صح ادعاؤه في هذا الخصوص. (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٨).

٥١٢ - الغاية من تاريخ الإعلان والساعة التي حصل فيها معرفة الوقت الذي تم فيه بحيث يترتب عليه آثاره التي رتبها القانون عليه في ساعة يجوز إجراؤه خلالها. (الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨).

### (مادة ٨)

«إذا تراءى للمحضر وجه للامتناع عن الإعلان كما لو تبين له اشتغال الورقة على بيانات مخالفة للنظام العام أو الآداب أو أنه قد شابها غموض أو تجهيل أو غير ذلك مما يتعذر معه إعلانها، وجب عليه عرض الأمر فوراً على قاضي الأمور الوقفية ليأمر بعد سماع طالب الإعلان بإعلان الورقة أو بعدم إعلانها أو بما يرى إدخاله عليها من تغيير. وللطالب أن يتظلم من هذا الأمر إلى المحكمة الابتدائية في غرفة المشورة لتفصل نهائياً في التظلم بعد سماع المحضر والطالب»<sup>(١)</sup>

(١) هذه المادة تقابل المادة التاسعة من قانون المرافعات السابق وقد عدلت بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩.

### تعديل المادة ٨ بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية له:

بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ أضاف المشرع للنص القديم بعض الأمثلة للحالات التى يجوز فيها للمحضر أن يمتنع عن توجيه الإعلان وهى اشتغال الورقة على بيانات مخالفة للنظام العام أو الآداب، أو أنه قد شابها غموض أو تجهيل وهذه الحالات التى أضافها النص ليست على سبيل الحصر إنما هى أمثلة على الحالات التى تبرر للمحضر الامتناع عن الإعلان بدليل أنه ذكر فى نهاية الأمثلة التى ضربها عبارة «أو غير ذلك مما يتعذر معه إعلانها». وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون فى شأن هذه المادة ما يأتى :

«أدخل المشروع تعديلا على المادة الثامنة واجه به حالات توجيه إعلانات تتضمن ما يوجب التوقف عنده قبل توجيهها، وإذا كان النص القائم قد جرى على الاكتفاء بتحويل المحضر - ودون ضابط يهتدى به - النظر فيما يشتمل عليه الإعلان وتقدير وجه الامتناع عن توجيهه بأن نص على أنه «إذا تراءى للمحضر وجه فى الامتناع عن الإعلان وجب عليه عرض الأمر فوراً على قاضى الأمور الوقتية... إلخ». قد حرص المشروع على تحديد أكثر دقة للصور التى يتعين معها عرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية بأن أضاف إلى ما يمكن أن يكون محل نظر لدى المحضر صوراً اشتمال الورقة المراد إعلانها على بيانات مخالفة للنظام العام أو الآداب، أو أن يكون قد شابها غموض أو تجهيل أو غير ذلك مما يتعذر معه إعلانها».

### التعليق :

٥١٤ - الإعلان واجب على المحضرين متى طلبه ذوو الشأن، وكانت الورقة مستوفية للأوضاع التى نص عليها القانون إلا أن المشرع أجاز للمحضر أن يمتنع عن الإعلان إذا رأى وجها لذلك، كما إذا تضمنت الورقة



ما يخالف الآداب والنظام العام لأن قيام المحضر بالإعلان في مثل هذه الحالة يعتبر مشاركة في المخالفة، وكما إذا كانت الورقة المطلوب إعلانها تتضمن طلباً بالامتناع عن دفع الضرائب أو إنذار بالإضراب عن العمل، كما يجوز للمحضر أن يمتنع عن الإعلان إذا كانت الورقة المطلوب إعلانها لا تقر أو شابها أى غموض أو تجهيل أو غير ذلك مما يتعذر معه إعلانها إلا أنه على المحضر أن يعرض الأمر أثر امتناعه على قاضى الأمور الوقتية ليأمر بما يراه بعد سماع طالب الإعلان إما بإعلان الورقة أو بعدم إعلانها على قاضى الأمور الوقتية ليأمر بما يراه بعد سماع طالب الإعلان إما بإعلان الورقة أو بعدم إعلانها أو بإدخال ما يراه من تغيير عليها كان يأمر بحذف العبارات النابية، فإذا صدر أمر القاضى بمنع الإعلان أو إجراء تغيير فيه كان للطالب أن يتظلم من هذا الأمر أمام المحكمة الابتدائية التى تنظر الأمر فى غرفة المشورة وتصدر فيه حكماً نهائياً .

(رمزى سيف - الوسيط فى المرافعات - الطبعة الثامنة - ص ٤٧٣).

٥١٥ - ويلاحظ أن سلطة قاضى الأمور الوقتية تنقيد بعدم المساس بأصل الحق إذا لم يمكنه بحث المسألة بمجرد الاطلاع على البيانات المثبتة بالورقة لغموض وجه الصواب، فلا يجوز له منع الإعلان، إذ يكون الأمر من اختصاص قاضى الموضوع.

(عاشور السيد - نظرات فى طرق تسليم الإعلان - بند ١٤).

والاختصاص بنظر التظلم من أمر قاضى الأمور الوقتية، تختص به المحكمة الابتدائية وحدها منعقدة فى غرفة مشورة فلا يخضع لأحكام التظلم من الأوامر على عرائض المنصوص عليها فى المواد ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩ من قانون المرافعات.

ولم يحدد المشرع ميعاداً للتظلم من الأمر الذى يصدره قاضى الأمور الوقتية ولا وسيلة هذا التظلم، ومن ثم يكون بالإجراءات المعتادة لرفع

الدعوى بتقدير أنها الأصل الواجب الاتباع ما لم ينص القانون على غير ذلك، والحكم الذى يصدر فى التظلم حكم نهائى بصريح النص فلا يقبل الطعن فيه بالاستئناف إلا فى حدود ما تقضى به المادة ٢٢١ مرافعات (كمال عبد العزيز ص ١١٦).

واختصاص المحكمة الابتدائية بنظر التظلم فى الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية اختصاص نوعى، ومن النظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفته، وإذا رفع إلى محكمة أخرى تعين عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عملاً بالمادة ١١٠ مرافعات. (الدناصورى وعكاز - ١٦٨).

٥١٦ - وجدير بالذكر أن حكم المادة الثامنة - محل التعليق - مقصور على الإعلان، أما الامتناع عن القيام بإجراء من إجراءات التنفيذ فتحكمه المادة ٢٧٩ مرافعات.

وسماع قاضى الأمور الوقتية لأقوال طالب الإعلان وفقاً للمادة الثامنة يعد استثناء من القواعد العامة فى الأوامر على العرائض التى لا تستلزم ذلك.

٥١٧ - ويلاحظ أنه يستوى أن يكون وجه امتناع المحضر عن الإعلان متصلاً بمخالفة يسأل هو عنها ككتابة الورقة بغير اللغة العربية، مثلاً أم كان يتصل باعتبارات تتصل بحسن الآداب والنظام العام كما ذكرنا آنفاً أم كان يتصل بأوضاع جوهريّة تقتضى طبيعة حسن سير المرفق التابع هو له التحقق من استيفائها للأوضاع الطبيعية وإن كان لا يسأل عنها.

وعدم سماع طالب الإعلان فى ذاته لا يسبب بطلان الأمر، وإنما هو على أى حال قابل للتظلم منه عملاً بذات المادة، ويجوز استئناف الحكم الصادر فى التظلم استثناء إذا كان باطلاً أو مبنياً على إجراءات باطلة

#### مادة ٩

وشأنه فى ذلك شأن أى حكم نهائى، عملا بالمادة ٢٢١ من قانون المرافعات كما ذكرنا آنفا.

#### (مادة ٩)

"يجب أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها على البيانات الآتية:

١ - تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الإعلان.

٢ - اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه كذلك إن كان يعمل لغيره.

٣ - اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها.

٤ - اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه، فإن لم يكن موطنه معلوما وقت الإعلان فأخر موطن كان له.

٥ - اسم وصفا من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل بالإستلام.

٦ - توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة<sup>(١)</sup>

#### المذكرة الإيضاحية:

عدلت هذه المادة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦، وجاء بالمذكرة الإيضاحية أنه " لمواجهة ما كشف عنه التطبيق العملى من حالات التلاعب فى

---

(١) هذه المادة تقابل المادة العاشرة من قانون المرافعات السابق.

الإعلان عن طريق تصوير تسليم صورة الورقة اكتفاء بإثبات الامتناع عن التوقيع على الأصل بالاستلام وسببه وذلك بقصد اتمام الإعلان دون علم المعلن إليه وما يترتب على اتمام الإعلان بهذه الصورة من صور التحايل من آثار خطيرة بالنسبة للمعلن إليه، فقد رضى تعديل نص البند (٥) من المادة بحيث لا يثبت تسليم صورة الورقة المعلقة إلا بتوقيع من تسلمها على الأصل دون إثبات امتناعه حتى يكون التوقيع هو الشاهد الوحيد على الاستلام ومن ثم تمام الإعلان وذلك باستبعاد عبارة «أو إثبات امتناعه وسببه» من نهاية البند (٥) من المادة (٩) من قانون المرافعات.

وهذا التعديل الذى أدخل على المادة مقتضاه أنه إذا رفض من خاطبه المحضر التوقيع بالاستلام فإنه لا يجوز له أن يسلمه الورقة لأن التوقيع هو الدليل الوحيد على الاستلام أما إذا امتنع المخاطب معه عن التوقيع كان على المحضر تسليم الإعلان لجهة الإدارة وفقا لما نصت عليه المادة ١١ من القانون.

### التعليق :

٥١٨ - التعريف بأوراق المرافعات وخصائصها : أوراق المرافعات هي الأوراق المتضمنة لإجراءات المرافعات، سواء أكانت هذه الإجراءات مما يتخذ قبل رفع الدعوى وقيام الخصومة كالإنذارات والتنبيهات، أم كانت ما تقوم به الخصومة كصحائف افتتاح الدعاوى وصحائف الطعون، أو كانت مما يتخذ فى أثناء الخصومة كالأوراق المتضمنة لإجراءات التحقيق ، أو مما يتخذ بعد انتهاء الخصومة كمحاضر الحجز والبيع.

يتميز أوراق المرافعات بخاصيتين :

**الأولي أنها شكلية :** بمعنى أنه يجب أن يراعى فى تحريرها أوضاع معينة ، وأن تشتمل على بيانات خاصة، وأن يقوم الدليل على اشتمال كل ورقة منها على ما أوجبه القانون من شروط وبيانات من صلب الورقة نفسها، فلا تجوز تكملة النقص فى ورقة بورقة أخرى (رمزى سيف - بند ٣٦٠ ص ٤٢٤، محمد حامد فهمى - المرافعات - بند ٢٨٨، نقض ١٩٥١/١٢/٢٢ - منشور فى المحاماة سنة ٣٤ ص ٢٢١، ونقض ١٩٥٣/١٢/٢١ - المحاماة سنة ٣٥ ص ١٠٩٦)، ولا باى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل.

(نقض ١٩٦١/٢/٢٣ - سنة ١٢ ص ١٨).

وإنما يجوز تكملة النقص فى جزء من الورقة بجزء آخر، فأوراق المحضرين مثلا يجب أن تشتمل على اسم المحضر الذى أعلنها، كما يجب أن تدل بتوقيع المحضر، فإذا أغفل المحضر ذكر اسمه فى صلب الورقة ولكنه وقع فى نهايتها بتوقيع ظاهر فإن هذا يغنى عن ذكر الاسم فى صلبها، فبيانات ورقة من الأوراق يكمل بعضها بعضا، وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب البطلان على النقص فى بيان إذا أمكن كشفه من بيانات أخرى فى الورقة.

(نقض ١٩٥٣/١/٨ - منشور فى المحاماة - سنة ٣٤ ص ١٣٧٧).

والخاصية الثانية أنها أوراق رسمية : ولذلك يكون لها قوة إثبات المحررات الرسمية، بمعنى أن يكون لها حجية فى الإثبات فلا يجوز تكذيبها إلا بالادعاء بتزويرها.

وتقتصر حجية أوراق المرافعات كسائر الأوراق الرسمية على البيانات الواردة فيها عن أمور باشرها الموظف المختص بتحريرها بنفسه، أو عن أمور وقعت من ذوى الشأن فى حضوره، بحيث أمكنه إدراكها بالسمع أو

## مادة ٩

البصر، على أن يكون ما أثبتته الموظف المختص بتحريرها سواء من بيانات عن أمور قام بها بنفسه، أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره مما يدخل فى اختصاصه، أما ما عدا ذلك من بيانات فلا حاجة لإثبات عدم صحتها إلى الادعاء بالتزوير.

(عبد الرزاق السنهورى - الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء الثانى - بند ٩١، رمزى سيف - بند ٣٦٠ ص ٤٣٤ ص ٤٣٥).

وينبنى على ذلك أنه إذا أثبت المحضر فى ورقة ذهب ليعلمها فى موطن الشخص المراد إعلانه أنه وجد موطنه مغلقا ولم يجد به أحدا ممن يجوز تسليم الورقة له فلا يجوز إثبات عدم صحة هذه الوقائع إلا بالادعاء بالتزوير لأنها وقائع شاهدها المحضر بنفسه مما يدخل فى اختصاصه.

(راجع حكم محكمة المنيا الابتدائية فى ٢٦/١٠/١٩٤٠ منشور فى المحاماة سنة ٢١ صفحة ٣٤٩، وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٣٠/٣/١٩٣٠ منشور فى مجلة التشريع والقضاء (بلتان) سنة ٤٤ ص ٢٥٣).

وينبنى عليه أيضا أنه إذا أثبت المحضر فى الورقة أنه انتقل إلى منزل الشخص المراد إعلانه وأنه خاطب شخصا ذكر اسمه وزعم أنه قريب المعلن إليه ويساكنه، ثم سلمه صورة الإعلان فإن الادعاء بأن المحضر لم ينتقل إلى منزل المعلن إليه ولم يسلم صورة الورقة لشخص زعم أنه قريبه، وأنه يساكنه يجب إثباته بسلوك سبيل الادعاء بالتزوير ولا يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات.

(حكم محكمة النقض فى ٩/٤/١٩٥٣ منشور فى المحاماة سنة ٣٥ ص ٢٦١).

كذلك إذا أثبت المحضر فى الورقة التى قام بإعلانها أنه سلم الورقة لشخص ادعى أنه خادم المعلن إليه فلا يجوز تكذيب ما أثبتته المحضر من أن الشخص الذى سلمت إليه الصورة ادعى أنه خادم المعلن إليه إلا

بالإدعاء بالتزوير لأن هذه واقعة سمعها المحضر بنفسه مما يدخل فى اختصاصه، أما إثبات أن من سلمت إليه الورقة ليس خادما بالفعل للمعلن إليه فلا يحتاج إلى الادعاء بالتزوير، لأن هذا أمر يخرج عما أدركه المحضر بسمعه أو بصره (رمزى سيف - بند ٣٦٠ ص ٤٣٥).

وتتنوع أوراق المرافعات فهى أوراق كثيرة ومتنوعة فمنها ما يحرره الخصوم، أو من ينوب عنهم ومنها ما يحرره أعوان القضاء من الكتبة والمحضرين والخبراء، ومنها ما يدخل فى عمل القاضى كالأحكام والأوامر ومحاضر التحقيق، ولكل ورقة شكلها الخاص بما ينطوى عليه من شروط وبيانات خاصة، فلم يضع لها المشرع قواعد تطبق عليها جميعا إلا ما يستفاد من خصائصها العامة التى سبقت الإشارة إليها.

٥١٩ - التعريف بأوراق المحضرين وأنواعها : هناك طائفة مخصوصة من أوراق المرافعات هى أوراق المحضرين خصها المشرع، فضلا عن القواعد الخاصة التى تستقل بها كل ورقة منها، بقواعد عامة ضمتها الجزء الأكبر من الأحكام العامة التى صدر بها قانون المرافعات (المواد ٦ وما بعدها).

وأوراق المحضرين هى الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها أو بتنفيذها (مادة ٦ مرافعات)، وأوراق المحضرين بدورها كثيرة ومتنوعة ويمكن تقسيمها بحسب الغرض منها إلى :

أ - أوراق تكليف بالحضور وهى الأوراق التى يكون الغرض منها دعوة الخصم للحضور أمام محكمة معينة لسماع الحكم فى طلبات معينة ومثلها إعلان صحيفة افتتاح الدعوى وصحيفة الاستئناف.

ب - الإبلاغات والتنبيهات والإنذارات وهى الأوراق التى يكون الغرض منها إعلام شخص بأمر معين أو تكليفه بعمل معين أو نهييه عنه كإعلان الحكم للمحكوم عليه وكالتنبيه وكالإنذار.

## مادة ٩

ج - أوراق التنفيذ وهي الأوراق المثبتة لإجراءات التنفيذ كمحاضر حجز المنقول ومحاضر بيعه.

ولكل نوع من هذه الأوراق قواعد خاصة تتفق مع الغرض من كل منها ولكنها تشترك في قواعد عامة من حيث تحريرها، ومن حيث البيانات التي تشتمل عليها ومن حيث إعلانها (رمزى سيف - بند ٣٦٢ ص ٤٣٦ و ص ٤٣٧).

٥٢٠ - تحرير أوراق المحضرين: كان قانون المرافعات القديم السابق على القانون الملغى ينص على أن أوراق المحضرين يقوم بتحريرها المحضرون أنفسهم بناء على ما يقدمه لهم ذوو الشأن من معلومات كتابة أو شفويا (مادة ٤ من القانون الأهلى والقانون المختلط)، ولكن العمل جرى فى ظل ذلك القانون على أن يقوم الخصوم بتحرير الأوراق وتقديمها للمحضرين تاركين فيها مسافات بيضاء لاستيفاء البيانات التي يكتبها المحضرون أنفسهم كاسم المحضر وتاريخ إعلان الورقة واسم من سلمت إليه.

وصدر قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فنص فى المادة ٢/٧ على أن الخصوم أو وكلاءهم يقومون بتوجيه الإجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لإعلانها أو تنفيذها، وبهذا النص أقر المشرع فى القانون الملغى ما جرى عليه العرف فى ظل القانون السابق عليه، ثم صدر قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فرد فى المادة ٦ منه نص القانون الملغى.

### ويراعى فى تحرير الورقة مايلي:

أ - أن تكتب باللغة العربية (مادة ١٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢).



ب - أن تكتب بخط واضح يقرأ. (حكم محكمة الأزبكية الجزئية ١٠/٢٢/١٩٥٩ المحاماة ٤٠ ص ٧٥٠، أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - بند ٦٧)، وقد قضت محكمة النقض بأن عدم وضوح خط المحضر فى خصوص ذكر اسمه وفى توقيعه لا يعيب الإعلان.

(نقض ١٢/٢٥/١٩٦٩، السنة ٢٠ ص ١٣٢٢ و ٥/٥/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٧٨٧).

ج - أن تكتب بعبارات كاملة إلا ما جرى العرف على اختزاله منها.

د - ألا تترك مسافات على بياض بين العبارات وبعضها، وألا يكتب بين السطور، وأن تكون الورقة بقدر الإمكان خالية من الكشط والتجريح والإضافة، فإن لزم إضافة عبارة أو كشطها يجب أن يوقع المحضر بجوار هذا الكشط أو تلك الإضافة وذلك لضمان الثقة فى البيانات الواردة بالورقة وحتى لا تتعرض للعبث، ولا يشترط أن تكتب الورقة بالفاظ خاصة فنية (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٢٠).

#### ٥٢١- الأصل والصور والتكليف القانوني لأصل وصورة الإعلان

وإن أثر العيب فيهما: تحرر الورقة من أصل واحد وعدة صور بقدر عدد الأشخاص المطلوب إعلانهم بها ولو كانوا متضامنين أو يقيمون معاً، وتسلم صورة واحدة للمعلن إليه الواحد ولو تعددت صفته (نقض ٩/٥/١٩٧٤ - سنة ٢٥ - رقم ١٣٧ ص ٨٤٠)، ويرد الأصل إلى المعلن بعد إجراء الإعلان ليكون دليلاً على حصوله وتسلم الصور إلى المعلن إليهم بعد تمكينهم من الاطلاع على الأصل.

إنّ تحرر أوراق المحضرين من أصل ومن عدد من الصور بقدر عدد الأشخاص المراد إعلانهم بالورقة، أما الأصل فيرد لطالب الإعلان ليبقى معه كدليل على حصول الإعلان كما ذكرنا، وأما الصور فتسلم واحدة منها لكل شخص ممن أعلنوا بها ليرجع إليها للوقوف على موضوع

الورقة، فإذا أراد شخص إعلان حكم لثلاثة محكوم عليهم حرر أربع نسخ من الحكم، نسخة ترد له باعتبارها الأصل ونسخة لكل شخص من المحكوم عليهم الذين يعلنون بالحكم، ولا يغير من هذا أن يكون بين المحكوم عليهم تضامن كما ذكرنا، إذ يجب إعلان كل من المحكوم عليهم مما يقتضى تسليم صورة من الإعلان لكل منهم (جلاسون - المرافعات - ج ٢ ص ٣٠٥، رمزي سيف - بند ٣٦٢ ص ٤٣٨)، كذلك ينبغي أن تحرر أوراق المحضرين من أصل وعدد من الصور بعدد المعلن إليهم حتى ولو كانوا ملتزمين بالقرام لا يقبل التجزئة، أو كان متسلم الإعلان وكلا عنهم جميعا، أو كانوا يقيمون في مسكن واحد كما مضت الإشارة آنفا.

وينبغي أن يتطابق الأصل والصورة، أى يتعين أن يتضمن كل من الأصل والصور جميع البيانات المطلوبة فى الورقة، أى يكون كل منها فى ذاته صحيحا (سوليس - المرافعات - ص ٤٠٠، وجلاسون - المرافعات - ج ٢ - رقم ٤٣٦ وجارسونيه ج ٢ رقم ٩٣، أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع رقم ١٨٤)، فإذا لم تطابق الصورة مع أصل فمن الواجب الحكم بالبطلان بشرط أن يكون عدم التطابق متصلا ببيان جوهرى. وحكمة بطلان الإعلان لعدم التطابق هى ما يبعثه هذا الوضع من الشك فى نفس المعلن إليه، فإعلان الورقة يشمل - فضلا عن تسليم الصورة إلى المعلن إليه - اطلاعه على الأصل (وتمكنه من الاطلاع عليه) فإن لم يتطابقا يكون فى حيرة من أمره، وأى نقص أو خطأ جوهرى سواء أكان فى الأصل أو فى الصورة يبطل الإجراء.

وجدير بالذكر أنه يفترض صحة الإعلان وتطابق الأصل مع صورة مالم يثبت صاحب المصلحة عكس هذا. ومن ثم فالتمسك ببطلان الإعلان لخلو صورته من البيانات الجوهرية يتطلب تقديم هذه الصورة، فإن لم تقدم وثبت اشتمال الأصل على جميع البيانات المطلوبة، فلا يتصور دليل على البطلان.

(نقض ١٩٧٠/٦/١٩، السنة ٢١ ص ١٠٦١).

والاصل أنه لايجوز للمدعى أو للغير إثبات قيام الخصومة إلا بتقديم النسخة الأصلية للصحيفة المعلنة أو صورتها. وقيل إنه لايفنى عن تقديم النسخة الأصلية أو الصورة الإشارة إليها وذكرها فى أوراق رسمية. ومع ذلك فهذا رأى محل نظر، لأن الورقة الرسمية حجة على الكافة بما دون فيها من أمور قام بهامحررها فى حدود مهمته (أحمد أبوالوفا - نظرية الدفوع رقم ١٨١ ص ٣١٨، والتعليق ص ١٢٠ وص ١٢١).

وقضت محكمة النقض بأنه لايجدى تمسك الحكم ببطلان صحيفة الاستئناف لاختلاف توقيع المحضر على أصل إعلانها وصورتها ما دام لم يحصل ادعائه بأن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين.

(نقض ١٢/٢٥/١٩٦٩ السنة ٢٠ ص ١٣٢٢).

كما قضت بأن خلو صورة إعلان المحضرين من بيان تاريخ وقت حصول الإعلان واسم المحضر الذى باشر الإعلان وتوقيعه والمحكمة التى يتبعها واسم من سلمت إليه وصفته، يترتب عليه بطلان الإعلان - استيفاء ورقة أصل الإعلان لهذه البيانات أو حضور المعلن إليه بالجلسة لايزيل هذا البطلان - م ٩ و ١٩ مرافعات.

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٦، طعن رقم ٢٢٣٢ سنة ٥٢ ق).

إنن يتضح لنا مما تقدم أن الإعلان يتم عن طريق أصل وصورة، وتتعدد الصور بتعدد المطلوب إعلانهم ويثور التساؤل عن التكيف القانونى للعلاقة بين أصل ورقة الإعلان وصورتها؟ يذهب رأى السائد إلى أن الصورة تعتبر بالنسبة للمعلن إليه أصلا (موريل - المرافعات - بند ٤٠٥ ص ٣٢٥، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٢٧٣ ص ٤٩٨ حاشية ١) والواقع أنه لاختيار التكيف القانونى السليم يجب معرفة أساس

التفرقة - فى الاصطلاح القانونى - بين الصورة والأصل إذ تقوم التفرقة بينهما بالنظر إلى محل التمثيل السندى. فالأصول المختلفة محلها واحد هو الواقعة التى يعتبر كل أصل مستنداً لها، أما الصورة فمحلها هو المستند الاصلى، ولا تعتبر الواقعة محلاً للصورة إلا من خلال الأصل أى إلا كما يمثلها الأصل. ولهذا إذا تعددت الأصول، فإن لها - إن كانت ذات طبيعة واحدة - نفس القوة، أما إذا كنا بصدد أصل وصورة، فإنهما لا يتساويان فى القوة (فتحى والى، الوسيط بند ٢٤٤ ص ٣٩٤ وهـ ٣٩٥).

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من الواضح أننا - بصدد الإعلان الإجرائى - لسنا بصدد أصليين، كما أننا لسنا بصدد أصل وصورة بالمعنى الصحيح، لسنا بصدد أصليين لأن هذا يعنى أن أياً من الأصلين يكفى فى تمثيل الواقعة، مما يؤدى إلى أنه إذا لم تكن هناك صورة لورقة الإعلان (الأصل الثانى) ووجد الأصل وحده فإن هذا كاف. وهو ما لا يمكن التسليم به لأن عدم تسليم صورة الإعلان الإجرائى يؤدى إلى عدم تحقق واقعة الإعلان. ولسنا بصدد أصل وصورة لأن هذا يعنى أيضاً أن الأصل يكفى وحده لتمثيل الواقعة محل التمثيل السندى، فى حين أنه يلزم كل من الصورة والأصل (فتحى والى - نظرية البطالان - بند ٣٨٩ ص ٦٨٤) أن الأمر لا يتعلق بأصليين متمثلين لواقعة واحدة، ولا بأصل وصورة، وإنما نحن بصدد أصليين لواقعتين تكونان واقعة واحدة متكاملة. وبعبارة أخرى، بصدد أصليين كل أصل يمثل جزءاً من الواقعة القانونية التى هى الإعلان فهما معاً أصل واحد (فتحى والى - الوسيط - بند ٢٤٤ ص ٣٩٥).

ونتيجة لهذا التكييف، فإن العيب الذى يصيب أياً منهما يجب أن يواجه كما لو كان عيباً فى عمل واحد. فالعيب سواء ورد فيما يسمى بالأصل أو

فيما يسمى بالصورة يكون أثره على الإعلان هو نفس الاثر الذي يترتب على عيب ورد في جزء من العمل الإجرائي الواحد، وذلك مع ملاحظة أن لكل من أصل الإعلان وصورته وظيفة مختلفة على التفصيل التالي:

(أ) وجود عيب في الأصل دون الصورة : ليس لطالب الإعلان التمسك بهذا العيب، لأنه ناشئ عن فعله أو عن فعل المحضر الذي يعمل باسمه، أما المعلن إليه فيجب التفرقة بالنسبة له بين فرضين:

الأول: أن يقدم الصورة إلى القضاء: فعندئذ ليس له أن يتمسك بالعيب الوارد في الأصل، ذلك أن البيانات في الأصل لم يتطلبها القانون لتحقيق مصلحة المعلن إليه، ويكفى - لتحقيق مصلحته - بيانها في الصورة.

الثاني: ألا يقدم المعلن إليه الصورة إلى القضاء: وعندئذ الفرض أن الصورة مطابقة للأصل، وهو ما يعني أن العيب الموجود في الأصل موجود في الصورة، ولهذا يكون للمعلن إليه التمسك بالعيب باعتباره عيباً في الصورة (فتحى والى - نظرية البطلان - بند ٣٩١ ص ٦٧٦ والوسيط ص ٣٩٦).

(ب) وجود عيب في الصورة دون الأصل : ليس للمعلن - هنا أيضاً - التمسك بالعيب إذ أنه من فعله أو من فعل من يعمل باسمه، أما المعلن إليه فإن له التمسك بهذا العيب ولو كان الأصل صحيحاً غير معيب (نقض مدني ١٩٨١/٦/٢٢ في الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٠ ق، وفيه قضت بأنه يكون الإعلان باطلاً إذا كان تاريخ الإعلان للمذكور في الصورة بخط يستحيل قراءته، ولو كان التاريخ في أصل الإعلان بخط واضح مقروء - نقض مدني في الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٤ ق، وفيه قضت بأنه لا حاجة بالمعلن إليه إلى الادعاء بتزوير الأصل) على أساس أنه عيب في جزء من الإعلان، على أن تمسك المعلن إليه بعيب في الصورة يفترض تقسيمه لهذه الصورة، فإن لم يقدمها وكان الأصل غير معيب، فالفرض أن الصورة مطابقة له. فليس

للمعلن إليه التمسك بعيب في صورة لم يقدمها للمحكمة ولهذا ليس للمحكمة - عند غياب المعلن إليه وعدم تقديمه الصورة - القضاء بالبطان لعيب مزعوم في الصورة خلا منه الأصل المقدم للمحكمة. (نقض مدنى ١٠/٢٦/١٩٦٥، مجموعة النقض سنة ١٦ ص ٩٠٢ رقم ١٤٢)، ونفس الأمر إذا قدم ورقة مجردة من أية كتابة بخط المحضر بحيث لا يمكن اعتبارها صورة.

(نقض مدنى ١٦/٦/١٩٧٠ مجموعة النقض سنة ٢١ ص ١٠٦١ رقم ١٧٠).

(ج-) الخلاف بين الأصل والصورة: يشترط القانون بيانات متماثلة في كل من الأصل والصورة، فإذا لم تكن البيانات - رغم توافرها - متماثلة، فإن معنى هذا وجود تناقض في بيانات العمل الواحد. ولمعرفة أثر هذا التناقض نفرق بين فرضين:

الأول: إذا لم يكن العمل معيياً أي كان البيان الذى يؤخذ به: وفي هذه الحالة لا أثر لهذا الخلاف على صحة الإعلان. ومثاله أن يكون التاريخ المذكور في الصورة غير التاريخ المذكور في الأصل، ولكن الإعلان يعتبر قد تم خلال الميعاد القانونى بالنظر إلى أى من التاريخين (نقض ١٠/٥/١٩٥٧ - سنة ٧ ص ٢٥٦)، أو أن يكون توقيع المحضر مختلفاً في كل من الأصل والصورة. (نقض ١٢/٢٥/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١٣٢٢ رقم ٢٠٦).

الثاني: إذا كان الخلاف يخفى عيباً: وعندئذ يجب السعى لمعرفة أى البياني معيياً. فإذا أمكن معرفته طبقت القواعد التى سبق بيانها بالنسبة لتعيب الأصل دون الصورة أو تعيب الصورة دون الأصل. أما إذا لم يمكن معرفة أين يوجد العيب فإن مفاد هذا أن هناك تناقضاً في بيانات العمل الواحد مما يعنى تعيبه.

كل ذلك مع ملاحظة مايقضى به القانون من أثر لحضور المدعى عليه باعتباره مغنياً عن الإعلان أو مصححاً لعبوبة (فتحى والى - الوسيط - بند ٢٤٤ ص ٣٩٤ - ٣٩٧).

٥٢٢ - بيانات أوراق المحضرين: نصت على هذه البيانات المادة التاسعة من قانون المرافعات - محل التعليق - وقبل توضيح كل بيان من هذه البيانات ننبه إلى الملاحظات الآتية:

أولاً: إن البيانات الواردة في المادة التاسعة - محل التعليق - هي البيانات العامة في كل أوراق المحضرين، ولكن بجانب هذه البيانات العامة يوجد بيانات خاصة بكل ورقة تختلف في ورقة عن أخرى باختلاف الغرض منها، فهناك بيانات خاصة بصحيفة افتتاح الدعوى، وهناك بيانات خاصة بصحيفة الاستئناف وبيانات خاصة بمحضر حجز المنقول لدى المدين وهكذا.

ثانياً: سبق أن ذكرنا بأن أوراق المحضرين تحرر من أصل وصور بقدر عدد الأشخاص المراد إعلانهم بها، ومن المقرر أن البيانات سواء كانت بيانات عامة أو خاصة يجب ذكرها في الأصل وفي الصورة، وتطبيقاً لذلك جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب على المحضر أن يثبت في أصل الإعلان وصورته جميع الخطوات التي قام بها في إجراء الإعلان (نقض ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض المدنية الجزء الرابع صفحة ٤١٤ قاعدة ١٥٠، نقض ١٩٤٥/٤/٥ في نفس المجموعة قاعدة رقم ٢٣٣ ص ١١٥، رمزي سيف - بند ٣٦٤ ص ٤٣٨ و ص ٤٣٩). فإن شاب البيانات في الصورة خطأ أو نقص مما يترتب عليه البطلان كان للمعلن إليه أن يتمسك بالبطلان ولو خلا الأصل من هذه العيوب، فمن المقرر أن الصورة بالنسبة للمعلن إليه تقوم مقام الأصل (موريل - المرافعات بند ٤٠٥، رمزي سيف - بند ٣٦٤ ص ٤٣٨) وسبب ذلك أن المعلن إليه لا تسلم إليه إلا الصورة وتطبيقاً لذلك حكم ببطلان إعلان السند التنفيذي للخصم إذا لم تشمل صورته على الصيغة التنفيذية ولو اشتمل أصل الإعلان عليها (حكم محكمة الأمور المستعجلة

بالإسكندرية فى ٢٤/٥/١٩٥٤ منشور فى مدونة الفقه والقضاء، الجزء الأول ص ٣٧٩، وحكم محكمة مصر فى ٢٦/١١/١٩٥١ فى المحاماة سنة ٣٤ ص ٤٥)، كما حكم ببطلان إعلان الاستئناف إذا لم تشمل صورته العلنة للمستأنف عليه على تاريخ الحكم المستأنف (حكم محكمة استئناف مصر فى ٣١/١/١٩٥٥، منشور فى مرجع القضاء رقم ٩٠٢٧).

فإذا اختلف ماجاء فى الصورة عما جاء فى الأصل كان للمعلن إليه أن يتمسك بما جاء فى الصورة ولايحتج عليه بما جاء فى الأصل، ولايؤثر فى هذه القاعدة توقيع المعلن إليه على الأصل لأن هذا التوقيع لايفيد علم المعلن إليه بما جاء فى الأصل وإنما هو دليل على تسلمه الصورة (حكم محكمة استئناف مصر فى ٢٨/١٢/١٩٣٧ منشور فى المجموعة الرسمية سنة ٢٩ ص ٤٤، وحكم محكمة مصر فى ١٥/١/١٩٠٧ فى مرجع القضاء رقم ٧٥٨٤).

وإنما تدق المسألة إذا خلت الصورة من أى نقص أو خطأ، وكان الخطأ أو النقص فى البيانات الواردة فى الأصل، يدهى أن ليس للمعلن أن يتمسك بالبطلان لأن البطلان من فعله هو أو من فعل المحضر الذى يمثله، وإنما هل للمعلن إليه أن يتمسك بالبطلان؟ إن مقتضى القاعدة القائلة بأن الصورة بالنسبة للمعلن إليه تقوم مقام الأصل، أنه لايجوز للمعلن إليه أن يتمسك بالبطلان وبهذا رأى قال البعض. وقال البعض الآخر إن له أن يتمسك بالبطلان لأن الأصل يحتج به على طالب الإعلان، ولأن قاعدة أن الصورة تقوم بالنسبة للمعلن إليه مقام الأصل مقررة لمصلحة المعلن إليه فلا يجوز لطالب الإعلان أن يستفيد منها (جلاسون - المرافعات - ج٢ ص ٣٠٦)، وبهذا رأى الأخير يقول الفقه والقضاء الفرنسيان (سوليس وبيررو - قانون القضاء الخاص - ج١ ص ٣١٣ والأحكام المشار إليها فيه).



والراجع أنه يجب التفرقة بين فرضين: الأول: أن يقدم المعلن إليه الصورة، وفي هذه الحالة ليس له أن يتمسك بالبطلان الناشئ عن العيب في الأصل مادامت الصورة غير مشوبة بأى عيب، لأن مصلحة المعلن إليه تتحقق باستيفاء الصورة للبيانات التى ينص عليها القانون، ولأن اشتغال الأصل على هذه البيانات لا يقصد به تحقيق مصلحة للمعلن إليه.

الثانى: ألا يقدم المعلن إليه الصورة للمحكمة فلا يكون أمامنا إلا الأصل وفى هذه الحالة يجوز للمعلن إليه أن يتمسك بالبطلان على أساس أن الصورة فى هذه الحالة تكون معيبة لأن تعيب الأصل قرينة على تعيب الصورة، إذ المفروض أن تكون الصورة مطابقة للأصل مالم يعم الدليل على غير ذلك (رمزى سيف - بند ٣٦٤ - ص ٤٢٩ و ص ٤٤٠).

٥٢٣ - لاعبرة بترتيب بيانات الورقة: بالرغم من أن أوراق المحضرين أوراقاً شكلية وبالرغم من أن العمل جرى على أن لكل ورقة منها صيغة خاصة ترد فيها البيانات على ترتيب جرى العرف عليه، فإن من المسلم أن مخالفة هذا الترتيب لا يترتب عليها أى بطلان لأن مراعاة هذا الترتيب مسألة استحسان الغرض منه تيسير استظهار بيانات الورقة، كما أنه من المقرر أنه ليس للبيانات عبارات مخصوصة فكل عبارة تؤدى المقصود من البيان بغير ليس جائز استعمالها.

وسوف نوضح الآن بالتفصيل البيانات التى نص عليها القانون فى المادة التاسعة - محل التعليق: -

٥٢٤ - البيان الأول: تاريخ الإعلان: اشترط المشرع فى المادة التاسعة - محل التعليق أن تشتمل ورقة المحضرين على بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الإعلان، ويلاحظ بالنسبة لهذا البيان أن المشرع لم يستلزم ذكر اسم اليوم مكتفياً بتاريخه، فإذا وقع فى الاسم نقص أو خطأ لا يترتب عليه أى بطلان لأنه يكون نقصاً أو خطأً فى بيان زائد لم يشترطه القانون.

ولذلك تاريخ الإعلان أهمية بالغة تظهر فى المسائل الآتية:

- (أ) لمعرفة الوقت الذى تبدأ فيه الآثار التى رتبها القانون على إعلان الورقة.
- (ب) لتحديد التاريخ الذى يبدأ منه سريان المواعيد التى تسرى من إعلان الورقة كميعاد الطعن فى الحكم إذا كان يبدأ من الإعلان.
- (جـ) معرفة ما إذا كانت الورقة قد أعلنت فى يوم وفى ساعة يجوز فيها الإعلان.

(د) لمعرفة ما إذا كان الإعلان قد حصل قبل فوات الأجل المحدد لإجرائه (رمزى سيف - بند ٣٦٥ - ص ٤٤١، محمد وعبدالوهاب العشماوى - ص ٦٦٨)، ويلاحظ أنه يتعين أن يكون التاريخ صحيحا فى كل من الأصل والصور (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفع رقم ١٩٠).

وقد قضت محكمة النقض بأن عدم ذكر ساعة الإعلان لا يؤثر فى صحته مادام لم يحصل الادعاء بإجراء الإعلان فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها.

(نقض ١٩٦٩/٢/٢٣، السنة ٢٠ ص ١٣٠٣).

٥٢٥ - البيان الثانى: بيان المعلن : يوجب القانون أن تشتمل الورقة على بعض البيانات الخاصة بالمعلن الغرض منها تعيين شخصه، ولذلك تعتبر هذه البيانات كلا واحدا يكمل بعضها البعض الآخر، بحيث إن النقص أو الخطأ فى بعضها لا يؤدى إلى البطلان مادام ليس من شأنه التجهيل بشخصية المعلن فكل بيان من هذه البيانات ليس مقصودا لذاته، وهذه البيانات هى اسم المعلن، ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه. فإذا خلت الورقة من بيان مهنة أو وظيفة المعلن، فلا يترتب على ذلك أى بطلان مادام ليس من شأن ذلك التجهيل بالمدعى، ثم إنه قد لا يكون للشخص مهنة أو وظيفة.

ويلاحظ أنه ببيان المعلن تتحدد شخصية المعلن لدى المعلن إليه، فيتمكن من الوقوف على شخصيته وصفته، ويتمكن من الإجابة على مزاعمه أو يسعى إلى مقابله للصالح معه.

والبيانات المتقدمة يكمل بعضها البعض الآخر كما ذكرنا آنفاً، لأن الغرض المقصود منها التعريف بطالب الإعلان، وإذا أدت إلى الشك في شخصيته بطل الإجراء. وإذا ورد نقص أو خطأ في بيان من البيانات المتقدمة فلا يبطل الإعلان إلا إذا كان يجهل بالمعلن. وعلى ذلك فإغفال مهنة أو وظيفة طالب الإعلان لا يؤدي إلى البطلان، طالما أن البيانات الأخرى الواردة في الورقة لا يمكن أن تؤدي إلى الشك في حقيقة شخصيته.

(جارسونيه ٢ رقم ١٠٣، ونقض ١٩٨٦/٢/٢٣ رقم ٢٢٧٥ سنة ٥٢ق، ونقض ١٩٨٦/٣/٢١ رقم ١١٩٢ سنة ٥٢ق، أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع رقم ١٩٢).

وإذا لم يذكر المعلن صفته فالمفروض أنه يعمل لنفسه، وإذا كان يعمل نيابة عن غيره وجب عليه أن يذكر كافة البيانات التي من شأنها التعريف بهذا الأخير، فيذكر اسمه ولقبه ومهنته وموطنه، فإن خلت الصحيفة من التعريف به كانت باطلة، لأنه لا يجوز الاكتفاء باسم الوكيل أو النائب بل لا بد أن يقف المعلن إليه على شخصية الخصم الأصلي، وتكون أيضاً باطلة إذا ورد في بياناتها نقص أو خطأ من شأنه أن يجهل به، وإذا تعدد المدعون وجب ذكر البيانات المتعلقة بكل منهم، فإن كانت الصحيفة تجهل بأحدهم بطلت بالنسبة إليه فقط (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع رقم ١٩٤، والتعليق ص ١٢٢).

ويلاحظ أنه لا يترتب البطلان على إغفال المدعى بيان موطنه الأصلي في صحيفة الدعوى وغاية ما هناك أنه إذا صدر حكم في الدعوى وأراد

المدعى عليه الطعن عليه، فإنه يجوز له إعلانه بالطعن فى موطنه المختار، وكذلك الشأن إذا كان بيان الموطن ناقصا لا يمكن التعرف عليه.

وإذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة أو من إحدى المصالح فيكتفى بذكر صفة المعلن بجانب اسم المصلحة التى أقامت الدعوى لأن اسم المعلن لا يهم المعلن إليه فى هذه الأحوال.

وإذا كان للشركة المعلنه شخصية معنوية فلا يعتد بالخطأ فى اسم مديرها أو عدم احتواء ورقة الإعلان على لقبه، إذ مدامات للشركة شخصية معنوية ولها اسم يميزها عن غيرها فليس بلام أن تحتوى ورقة الإعلان الموجه لها فى إدارتها على اسم مديرها ولقبه.

(نقض ١٩٦٠/٦/٣٠، الستة ١١ ص ٤٨٢، وأيضا نقض ١٩٧٠/١٢/١٠ السنة ٢١ ص ١٢١٦).

ويلاحظ أنه إذا لم يكن طالب الإعلان يعرف موطن المعلن إليه عند الإعلان فإنه يذكر آخر موطن يعلمه (نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ - سنة ١٧ ص ١٨٢٠). فإذا تعدد طالب الإعلان ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه بقصد عدم وصول الإعلان إليه، حكمت المحكمة عليه بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز أربع مائة جنيه (مادة ١٤ مرافعات معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩).

كما أن المهم بيان الخصم، وليس ممثل هذا الخصم، ولهذا حكم بأن بيان اسم الشركة ومركز إدارتها كاف، ويغنى عن بيان اسم من يمثل الشركة، كما لا يعتد بالخطأ فى هذا الاسم الأخير.

(نقض منى ١٩٦٧/١٢/٦، ستة ١٨ ص ١٨٢٠ رقم ٢٧٦).

٥٢٦ - البيان الثالث والرابع: بيان المحضر وتوقيعه: يوجب القانون فى المادة التاسعة - محل التعليق - أن تشتمل الورقة على اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها، كما يوجب أن تشتمل أيضا على توقيع

المحضر على كل من الاصل والصورة. أما اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها فالغرض منهما التحقق من أن الشخص الذى قام بإعلان الورقة له صفة القيام بما قام به، وأنه قام به فى حدود اختصاصه، أما توقيع المحضر فهو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية، ولذلك يلزم توقيعه على الاصل والصورة.

وليس لبيان اسم المحضر مكان معين فى الورقة بحيث إذا ورد فى مكان آخر بطلت، وإنما يجوز أن يذكر فى أى مكان منها، ولذلك فإنه يغنى عن ذكره فى صلب الورقة توقيعه إذا كان التوقيع ظاهرا ومقروءا، لأنه فى هذه الحالة يعتبر توقيعاً وبياناً لاسم المحضر فى نفس الوقت، أما توقيع المحضر فبديهي أن يرد فى آخر الورقة (رمزى سيف - ص ٢٤٢ وص ٤٤٣).

وتوقيع المحضر على الاصل والصورة واجب لأن توقيع الموظف شرط لازم لصحة الورقة الرسمية كما ذكرنا وبغيره لا يكون للورقة هذه الصفة (استئناف مختلط ٢٢/٢/١٨٩٤، مجلة التشريع والقضاء ٦ ص ١٤١ ومرجع القضاء رقم ٦٩٣٢).

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه من الواجب أن يتم التوقيع بخط يد المحضر، فإن تم باستعمال الختم أو بوضع طابع خاص بطل الإعلان (نقض ٢٠/١/١٨٩٧، سيريه ١/١٨٩٧/١٩٥٢ وتعليق تسييه).

وتوقيع المحضر توقيعاً ظاهراً فى ذيل الورقة يغنى عن ذكر اسمه فى صلبها إذا كان قد سها عن ذكره (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٢٦ وص ١٢٧).

إذا ثبت للمحكمة من مطابقة صحيفة الدعوى أن من قام بإجراء إعلانها أثبت اسمه فيها بكتابة لا يمكن منها معرفة صاحبها لأنها دونت

بصورة غير مقروءة، ولم يبين من باشر الإعلان صفته، وما إذا كان محضراً بمحكمة معينة أم يشغل وظيفة غير ذلك وتبين أن من تولى الإعلان وقع بإمضاء غير مقروء فلإن الإعلان يكون باطلاً عملاً بالمادة ١٠، ٢٤ (الأنبكية ٢٢/١٠/١٩٥٩، منشور في مجلة المحاماة ٤٠ ص ٧٥٠).

وقد قضت محكمة النقض بعدم جدوى تمسك الحكم ببطلان الصحيفة لاختلاف توقيع المحضر على أصل إعلانها وصورته ما دام لم يحصل ادعاؤه بأن من قام بإعلان الصحيفة إليه غير المحضرين (نقض ٢٥/١٢/١٩٦٩، السنة ٢٠ ص ١٣٢٢). وقضت أيضاً بأنه لا يعيب الإعلان عدم وضوح خط المحضر في خصوص ذكر اسمه وفي توقيعه. (نقض ٥/٥/١٩٧٠، السنة ٢١ ص ٧٨٧).

٥٢٧ - البيان الخامس: بيان المعلن إليه: ينبغي أن تشتمل الورقة على اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه. فإن لم يكن موطنه معلوماً وقت الإعلان فأخر موطن كان له. والغرض من هذه البيانات تعيين شخصية المعلن إليه، ولذلك فإنها تكون كلا واحداً يكمل بعضها بعضاً بحيث إن النقض أو الخطأ في بعضها لا يؤدي إلى البطلان، ما دام ليس من شأنه التجهيل بشخص المعلن إليه، ولذلك لا يبطل الورقة أن تشتمل على لقب اشتهر به المعلن إليه ولو لم يكن لقباً حقيقياً في شهادة ميلاده.

كما أنه بالنسبة للموطن اكتفى المشرع بآخر موطن كان للمعلن إليه إذا لم يكن موطنه وقت الإعلان معلوماً لطالب الإعلان، كما يصح ذكر الموطن الذي نسب المعلن إليه لنفسه في ورقة صادرة منه للمعلن في وقت قريب من الوقت الذي حصل فيه الإعلان.

ويلاحظ أن بيان المعلن إليه من ألزم بيانات الورقة، ومع ذلك يجوز التسامح فيه إذ قد يكون المدعى جاهلاً ببعض البيانات المتقدمة، ويكفى أن

يذكر بصورة لاثثير الشك فى حقيقة شخصية المعلن إليه (جلاسون ٢ رقم ٤٢٢، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٢٣).

وقد يجهل الطالب اسم المعلن إليه فيكتفى بذكر لقبه إذا لم يؤد هذا إلى الشك فى شخصية الأخير كأن يقيم فى منزل واحد عدة أشخاص يحملون لقباً واحداً، ومن باب أولى الخطأ فى اسم المعلن إليه لاسبب البطلان إلا إذا كان الإعلان يجهل به تماماً.

وإذا لم يكن الطالب على علم بمهنة خصمه أو وظيفته، اكتفى بذكر اسمه ولقبه إذ لايتصور فى جميع الأحوال أن يكون على علم بها، ثم قد لا تكون له مهنة ما.

ويتعين على الطالب أن يذكر موطن المطلوب به إعلانه حتى يتمكن المحضر من الوصول إليه وإعلانه بالورقة. فإذا لم يكن على علم بموطنه جاز إعلانه فى سكنه المؤقت، ويجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن وفقاً لنص المادة ٤٠/٢ من القانون الدنى، ومن ثم يصح إعلانه فى أحدهم.

ويصح ذكر المواطن الذى نسبه الشخص المطلوب إعلانه إلى نفسه، فى ورقة صادرة منه إلى طالب الإعلان، ولو لم يكن هذا المكان هو الموطن الحقيقى له.

وإذا لم يكن الطالب على علم بموطن المراد إعلانه الحالى تعين عليه أن يذكر آخر موطن كان له. ولايصح فى هذه الحالة أن ثبت أن المعلن قد استنفد جهده فى السعى لمعرفة موطن المطلوب إعلانه. ويوجب القانون ذكر آخر موطن للمراد إعلانه حتى تتمكن النيابة من الامتداء إليه على التفصيل الذى سنراه فيما بعد.

وإذا لم يذكر موطن الشخص المراد إعلانه أو كان هذا البيان مشوباً بالنقص أو بالخطأ مما أدى إلى التجهيل به بطل الإجراء، ومع ذلك يصح

- فى هذه الاحوال - إذا سلم الإعلان إلى الشخص المراد إعلانه نفسه، لأن الغرض المقصود من ذكر الموطن هو تسهيل عملية الإعلان، فإذا سلم إلى الشخص نفسه، ولم يكن هناك شك فى حقيقة شخصيته يكون الحكم بالبطلان لعدم ذكر الموطن من قبيل المغالاة فى التمسك بالشكليات. (جلاسون ج-٢ رقم ٤٢٢، أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٢٤).

وقضت محكمة النقض بأن البطلان المترتب على عدم الإعلان فى الموطن الاصلى لا يتعلق بالنظام العام ويكفى لزاله قبول الإعلان فى الموطن المختار خصوصاً مع عدم ذكر الموطن الاصلى فى الأوراق المعلنة بمعرفة الخصم الذى يتمسك بهذا البطلان.

(نقض ١٩٤٢/١/٢٨، مجموعة القواعد القانونية ١ ص ٩٦).

ويلاحظ أن تحديد الموطن يفيد عند تقدير ميعاد المسافة، وإذا كان الإعلان للحكومة أو إحدى المصالح يصح إذا اكتفى بذكر اسم المصلحة بجانب صفة من يمثلها، والإعلان لشركة أو جمعية أو مؤسسة لها شخصية معنوية يصح أيضاً إذا ذكر اسمها بجانب اسم الشخص النائب عنها بل يكتفى بذكر اسمها بجانب صفة هذا الشخص إن كان للشركة مركز إدارتها، والخطأ فى اسم ممثل الشركة لا يترتب عليه بطلان الإعلان.

(نقض ١٩٦٠/٦/٣٠، السنة ١١ ص ٤٨٢ ونقض ١٩٧٠/١٢/١٠، لسنة ٢١ ص ١٢١٦).

أما الإعلان الموجة إلى شركة أو جمعية ليس لها شخصية معنوية فيجب أن يذكر فيه البيانات الخاصة بكل شريك أو عضو بحسب الأحوال.

وإذا كان المراد إعلانه قاصراً أو محجوراً عليه عمل بذات القواعد المتقدمة أيضاً، ووجب إعلان الولي أو الوصى أو القيم بحسب الأحوال باعتباره نائباً عن القاصر أو المحجور عليه.



٥٢٨ - البيان السادس : بيان متسلم الورقة : يجب أن تشتمل الورقة على اسم من تسلم صورة الورقة وصفته وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه أى سبب الامتناع (نقض ١٣/٢/١٩٦١، سنة ١٢ ص ١٨)، والغرض من هذا البيان التحقق من أن الورقة سلمت صورتها للشخص يجوز تسليم الصورة له، فإذا سلمت الصورة لغير الشخص المطلوب إعلانه يجب ذكر صفته أى علاقته بالمعلن إليه التى تخول تسلمها، ككونه وكيلًا أو خادماً أو قريباً أو صهرًا للمعلن إليه، ولذلك نص القانون صراحة فى المادة التاسعة - محل التعليق - على ذكر صفة من سلمت إليه الورقة أى علاقته بالمعلن إليه لأن هذه العلاقة هى التى تجوز تسليم الصورة إليه وبغيرها يكون تسليم الصورة باطلاً. ولذلك جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون الملغى وبغير نص صريح فيه على ضرورة ذكر هذه العلاقة وإلا كان الإعلان باطلاً (حكم محكمة النقض فى ١٦/٦/١٩٥٥، منشور فى المحاماة سنة ٣٦، ص١٢٦٤)، فالقانون بنصه على صفة من سلمت إليه الورقة أيد ماجرى عليه قضاء محكمة النقض.

ويلاحظ أن المشرع يستلزم توقيع الشخص الذى سلمت له صورة الورقة على الأصل فقط كدليل على تسلمه الصورة فلا محل للتوقيع على الصورة.

وقد قضت محكمة النقض تطبيقاً للمادة ٩/٥ بأن إمتناع المخاطب معه عن تسلم صورة الإعلان لا يستلزم توقيعه على الأصل، وتسلم الصورة إلى جهة الإدارة.

(نقض ١٤/٣/١٩٧٨، طعن رقم ١٣ سنة ٤٢ق).

ويتصل ببيان متسلم الورقة بعملية الإعلان، ولذلك يترتب على إغفاله أو النقص أو الخطأ فيه بطلان عملية الإعلان، ولهذا جرى قضاء محكمة

النقض على ضرورة أن تشتمل الورقة على كل الخطوات التي أوجب القانون على المحضر اتخاذها قبل تسليم الورقة كانتقاله إلى محل المعلن إليه ومخاطبته لمن وجده في المحل من الأشخاص الذين يجوز تسليم صورة الورقة إليهم كالمعلن إليه أو وكيله أو قريبه أو خادمه، وواقعة إمتناعه عن تسلم صورة الورقة، ثم انتقاله إلى رجل الإدارة لتسليمه صورة الورقة إلى غير ذلك من البيانات التي تدل على قيام المحضر بما أوجب القانون عليه أن يتخذه من خطوات في عملية الإعلان وإلا كان الإعلان باطلا (نقض ١٦/٢/١٩٣٩، منشور في ملحق مجلة القانون والاقتصاد سنة ٩ ص ١٧٢)، وقد أقر القانون هذا القضاء بنصه في الفقرة الثالثة من المادة ١١ مرافعات على ضرورة أن يبين المحضر الخطوات التي اتخذها في حينها بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته.

٥٢٩ - البيان السابع: الموضوع: لم ينص القانون في المادة التاسعة - محل التعليق - التي فصلت البيانات الواجب اشتغال أوراق المحضرين عليها، على ضرورة إشتغال الورقة على الموضوع الذي تتعلق به، مع أن هذا البيان بيان جوهري، إذ أن الورقة لا تؤدي الغرض منها إلا باشتغالها عليه، ولذلك فإن الفقرة لا يتردد في القول بضرورة اشتغال الورقة عليه وإلا كانت باطلة، هذا فضلا عن أن القانون وإن لم يذكر هذا البيان ضمن البيانات العامة، إلا أنه ذكره كبيان خاص في كل ورقة فقد أوجب المشرع أن تشتمل كل ورقة على بيانات خاصة تختلف باختلاف الغرض من كل منها ويستبين من هذه البيانات الخاصة أن كل ورقة يجب أن تشتمل على الموضوع، وإن لم يذكره المشرع دائما صراحة، فإن البيانات الأخرى التي استلزمها في كل ورقة تقيده. فبالنسبة لصحيفة الدعوى استلزم القانون اشتغالها على وقائع الدعوى وطلبات المدعى وأسانيده (م ٦٢)، وبالنسبة لصحيفة الاستئناف استلزم القانون اشتغالها

على أسباب الاستئناف والطلبات (راجع المادة ٢٣٠). وبالنسبة لورقة حجز ما للمدين لدى الغير استلزم اشتغالها على نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه (مادة ٣٢٨)، وهكذا بالنسبة لسائر الأوراق (رمزى سيف - ص ٤٤٥ وص ٤٤٦).

٥٢٠ - ويلاحظ أن المذكرة الإيضاحية وردت فى باب البطلان بشأن المادة التاسعة مايلى: «إذ ينص المشرع على أنه يجب أن تتضمن ورقة المحضرين عدة بيانات كل بيان يرمى إلى تحقيق غاية معينة (المادة ٩) وينص على البطلان صراحة جزاء لتخلف هذه البيانات (مادة ١٩) فإنه إذا أعلنت ورقة محضرين لم تشتمل مثلاً على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الإعلان واشتملت على البيانات الأخرى ووصل الإعلان إلى المعلن إليه فلا ينظر إلى الغرض وهو إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه وإنما ينظر إلى بيانات الورقة. فإذا تبين أن التاريخ الذى حصل فيه الإعلان يؤدى وظيفة معينة فى هذا النوع من الإعلان الذى حدث كما لو كان إعلاناً يبدأ به ميعاد طعن فإن الإعلان يكون باطلاً لعدم تحقق الغاية من بيان التاريخ، أما إذا كان التاريخ ليس له هذه الوظيفة فى الإعلان الذى حدث كما لو كان إعلاناً لا يجب تمامه فى ميعاد معين ولا يبدأ به أى ميعاد فلا يحكم بالبطلان، ومن ناحية أخرى إذا فرض ولم يشمل الإعلان على بيان اسم المحضر فإنه لا يحكم بالبطلان إذا كان المحضر قد وقع على الإعلان ذلك أن الغرض من بيان اسم المحضر هو التثبت من أن الإعلان قد تم على يد موظف مختص بإجرائه ويغنى عنه إمضاء المحضر فإذا لم تشتمل الورقة لا على اسم المحضر ولا على إمضائه فإن الإعلان يكون باطلاً ولو وصل إلى المعلن إليه وتسلمه. كذلك أيضاً يعتبر البيان المتعلق باسم المعلن أو المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته مستوفياً مهما حدث النقض فيه مادام تحقق الغرض منه وهو تعيين شخصية المعلن إليه.

#### مادة ٩

٥٣١ - وقد مضت الإشارة إلى أن البيانات التي تضمنتها المادة التاسعة - محل التعليق - وأوجبت اشتغال الورقة عليها ليس لها ترتيب خاص فيصح الإعلان إذا ورد التاريخ في بداية الورقة أو نهايتها. وكذلك الأمر بالنسبة لأي بيان آخر ويجوز تلافي. أي نقص أو خطأ في الورقة بالرجوع إلى بيانات أخرى تضمنتها الورقة وتوضح هذا النقص أو الخطأ.

٥٣٢ - ويلاحظ أن محكمة النقض كانت قد جرت في أحكامها وباضطراد على أن عدم توقيع المحضر على صورة الإعلان أو خلوها من اسمه. أو نقص فيه يؤدي إلى بطلان الإعلان (نقض ١٩٨٣/٦/٥ - طعن رقم ٢٢ لسنة ٥٠ ق، نقض ١٩٨٦/٢/٢٧ - طعن رقم ٢٢٣٢، السنة ٥٢ ق)، إلا أنها عادت بعد ذلك وعدلت عن هذا الرأي وقضت في صراحة ووضوح أنه لا يترتب البطلان على خلو صورة الصحيفة المعلنة من البيانات الخاصة باسم المحضر الذي يباشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها وتاريخ حصول الإعلان وساعته، وغير ذلك من البيانات الغير جوهرية ما دام أن أصل ورقة إعلان الصحيفة قد وردت به هذه البيانات..

(نقض ١٩٨٩/٦/٢٢ - الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥٣ ق) وراجع التعليق على المادة ٦٨ مرافعات.

٥٣٣ - كما يلاحظ أنه إذا شاب العيب إحدى الصور فلا تبطل إلا الصورة المعيبة وحدها، ويكون لمن سلمت إليه الصورة المعيبة وحدها دون غيره التمسك بهذا البطلان.

٥٣٤ - ومن المقرر أن مخالفة أحكام المادة التاسعة - محل التعليق - يترتب البطلان عملاً بالمادة ١٩ مرافعات، وعلى ذلك استقرت أحكام النقض.

٥٣٥ - إعلان نماذج الضرائب وأوراقها بطريق البريد : وضع القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣، في مادته الثالثة إجراءات خاصة بإعلان نماذج الضرائب ورسومها وأوراقها تختلف تماماً عن الإجراءات التي نص عليها في قانون المرافعات بأن جعل الإعلان المرسل إلى الممول بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وأضفى على هذا الخطاب قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، وهذا الأمر يعد استثناء من نصوص قانون المرافعات، إلا أنه من ناحية أخرى فإنه يجوز للمرسل إليه أن يدفع بأن الخطاب لم يصله أو أنه لم يسلم إليه ولا إلى وكيله، كما تقضى بذلك المادة ٣٢ من لائحة البريد، وفي هذه الحالة إذا ثبت للمحكمة صحة ادعائه فإن الخطاب يعتبر لم يصله وبذلك لا ينتج أثره القانوني (الديناصورى وعكاز - ص ٩٤).

وقد قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن: «مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن المشرع وضع في شأن الضرائب والرسوم إجراءات خاصة بالإعلان تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة أو تحديد الرسم بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، و لم يشأ أن يقيد المصلحة المختصة بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات، وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها بأن نص في المادة ٣٢ من لائحة البريد الصادرة بقرار من وزير المواصلات رقم ١٩٧٢/٥٥، تنفيذاً للقانون رقم ١٦/ ١٩٧٠، بنظام البريد على أن تسلم مواد بريد الرسائل المسجلة لذات المرسل إليه أو وكيله».

(نقض ١٩٨٤/١١/١٣ - الطعن رقم ١٧٠١ س ٥١ ق).

## أحكام النقض:

٥٣٦ - متى يجب على المعلن مواءمة إجراءات الإعلان : خلو صور إعلان صحيفة الاستئناف من بيان اسم المحضر وتوقيعه عليها وثبوت أن هذا العيب راجعاً إلى خطأ المحضر وحده وإهماله دون دخل من الطاعة. قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدهن بصحيفة الاستئناف إعمالاً للمادة ٧٠ مرافعات وإرجاع ذلك إلى تقصير الطاعة. خطأ وفساد في الاستدلال. علة ذلك، لايسوغ القول بضرورة مواءمة الطاعة لإجراءات الإعلان. وجوب قصر المواءمة على حالة عدم الإعلان الراجع إلى تقصير الطاعة في البيانات التي تشملها ورقة الإعلان والخاصة بالمعلن إليهن وموطنهن.

إذ كان البين من صور إعلان صحيفة الاستئناف أنها جاءت خالية من بيان اسم المحضر وتوقيعه عليها، ومن ثم فإن هذا الإعلان يقع باطلاً ولو كان الأصل قد اشتمل على بيان اسم المحضر أو توقيعه إلا أن ذلك مردّه إلى فعل المحضر وتقصيره هو دون الطاعة وهي لا تعلم بهذا التقصير إذ أن أصل ورقة الإعلان هو وحده الذي يعتبر من أوراق الدعوى ومرفق بملفها وقد جاء مستوفياً لكافة البيانات التي يتطلبها القانون، أما صورة الإعلان فهي تسلم للمعلن إليهم لإخطارهم بالنزاع والمحكمة التي تنظره وتاريخ الجلسة المحددة لذلك، وهي ليست من أوراق الدعوى التي ترفق بملفها لما كان ذلك وكان المطعون ضدهن لم يتقدمن بصور إعلانهن بصحيفة الاستئناف التي بها العوار سالف الذكر إلا بجلستى (.....) ، ..... تأييداً لدفاعهن ببطلان الإعلان وكان العيب الحاصل بصور الإعلان يرجع إلى خطأ المحضر وحده وإهماله ولا دخل للطاعنه فيه وليس في مكنتها تلافى هذا العيب ولايسوغ القول بضرورة مواتها لإجراءات الإعلان، إذ أن ذلك لا يكون إلا إذا كان عدم الإعلان راجعاً إلى

تقصيرها هي في البيانات الخاصة بالمعلن إليهن ومواطنهن المقدم منها والتي تشملها ورقة الإعلان، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدهن بصحيفة الاستئناف عملاً بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وأرجع ذلك إلى تقصير الطاعنة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

(نقض ١٩٩٢/٢/٢٦ - الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٦ ق).

٥٣٧ - إعلان الخصوم وصحة تمثيلهم في الدعوى مسألة تستقل بتحقيقها محكمة الموضوع متى كان لها سنداً بأوراق الدعوى (نقض ١٩٩١/١/٣١، طعن ١٢٧٥ لسنة ٥٧ ق).

٥٣٨ - النقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى. لا يترتب بطلان الحكم مادة ١٧٨ مرافعات (نقض ١٩٩٢/٥/١٣، طعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٥٦ ق).

٥٣٩ - مؤدى نص المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات يدل على أن أوراق المحضرين تخضع في تحريرها لإجراءات معينة وبيانات خاصة حددتها المادة التاسعة ورتبت المادة ١٩ البطلان على عدم مراعاتها، وأهم هذه البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الورقة تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان ويعتبر تاريخ الإعلان بياناً جوهرياً، وإذا كان يجب في صورة الإعلان أن تكون مطابقة للأصل متضمنة جميع البيانات المطلوبة في الورقة بخط يمكن قراءته فإنه إذا اعتور الصورة نقص أو خطأ واشتملت على بيان لا يمكن قراءته - كتاريخ حصوله مثلاً - بطل الإجراء ولو كان الأصل، صحيحاً وكان البيان مكتوباً فيه بخط واضح، ولا يجوز في هذه الحالة الرجوع إلى الأصل، ذلك أن المقرر قانونياً أنه لا يجوز تكلمة النقص في بيانات ورقة الإعلان

بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل. لما كان ذلك وكان البين من صورة إعلان الحكم الابتدائي إلى الطاعنة والمقدمة بملف الطعن المائل - أن المحضر حرر فيها تاريخ الإعلان بخط يستحيل قراءته بل أن ما خطه فيها بصدد هذا البيان لا يمكن أن يدل بذاته على كنه هذا التاريخ، ومن ثم فإن هذا الإعلان يكون باطلا حتى ولو كان الأصل قد اشتمل على تاريخ الإعلان بخط واضح مقروء.  
(نقض ١٩٨١/٦/٢٢، طعن ٥٩١ س ٤٠ ق).

٥٤٠ - بطلان ورقة التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان. بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع له. عدم جواز استناد المحكمة عند قضائها ببطلان الإعلان إلى وجه لم يتمسك به الخصم.  
(نقض ١٩٧٨/٥/٩، طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٥ ق).

٥٤١ - محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هى الورقة الحقيقية التى أعلنت للخصم لاورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة وإخفائها، ومن ثم كان لمحكمة الموضوع بعد أن يثبت لها حصول هذه الورقة. وأن الورقة التى اتخذ منها الطاعن سنداً لدفعه ببطلان صحيفة الدعوى هى ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها، ألا تقيم وزناً للبيانات الواردة فى هذه الورقة، وأن تثبت البيانات الصحيحة التى كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة.  
(نقض ١٩٦٧/٢/١٦، سنة ١٨ ص ٤٠٦، نقض ١٩٧٧/٣/٩، طعن ٤٥٦ لسنة ٤٣).

٥٤٢ - متى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى بنك القاهرة بمركزه الرئيسى وإن صورة الإعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك، وكان للبنك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير، وكان الإعلان



موجها إلى البنك المطعون عليه باعتباره الأصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثله، فإن ذكر اسم البنك في إعلان التقرير بالطعن كافياً لصحته دون اعتداد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في اسم الممثل له.  
(نقض ١٠/١٢/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ١٢١٦).

٥٤٣ - إذا كانت الورقة المقول بأنها صورة إعلان تقرير الطعن - قد خلت مما يشير إلى أنها هي التي قام المحضر بتسليمها المطعون عليها - إذ جاءت مجردة بخط يد المحضر يمكن أن تتخذ أساساً للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان، فإن المحكمة لا تعول على هذه الورقة في أنها الصورة التي سلمت فعلاً للمطعون عليها. وإذا بين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه اشتمل على جميع البيانات التي يستوجبها القانون لصحته وأنه تم إعلانها في الميعاد، فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه.  
(نقض ١٦/٦/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ١٠٦).

٥٤٤ - متى كان الطاعن لم يدع أن من قام بإعلان صحيفة الاستئناف إليه من غير المحضرين فإنه لا يجدي التمسك ببطلان صحيفة الاستئناف لاختلاف توقيع المحضر على كل من أصل إعلان الصحيفة وصورتها، وإذا كان هذا الوجه من الدفاع لا يؤثر في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم فإن : إغفال ذكره في الأسباب لا يعيبه بالقصور.  
(نقض ٢٥/١٢/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ١٣٢٢).

٥٤٥ - إذا كان اسم المحضر مكتوباً بخطه في الخانة المخصصة له في الصحيفة ولو أنه صعب القراءة فإنه يتحقق معه ما قصدت إليه المادة ١٠ مرافعات (المادة ٩ من القانون الحالي)، ولا ينال منه أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحاً كافياً في خصوص ذكر اسمه، وأن يكون توقيعه كذلك .  
(نقض ٢٥/١/١٩٦٩، سنة ٢٠ ص ١٣٢٢، نقض ٥/٥/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ٧٨٧).

٥٤٦ - خلو صورة إعلان أوراق المحضرين من بيان تاريخ ووقت حصول الإعلان واسم المحضر الذى باشر الإعلان وتوقيعه والمحكمة التى يتبعها واسم من سلمت إليه وصفته. أثره. بطلان الإعلان. استيفاء ورقة أصل الإعلان لهذه البيانات أو حضور المعلن إليه بالجلسة لايزيل هذا البطلان. المادتان ٩، ١٩ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٦/٣/٢٧، طعن رقم ٢٢٣٢ لسنة ٥٢ ق).

٥٤٧ - الأصل فى أوراق المحضرين أنها متى تم إعلانها قانوناً لاتنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت إليه وبالصيغة الصحيحة المحددة فى ورقة الإعلان ولاينسحب هذا الأثر إلى غيره من الأشخاص أيا كانت علاقاتهم به. لما كان ذلك، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلاً قرار الوصاية الصادر فى ١٩٥٧/١٢/٤، لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة صورته الرسمية لبلوغها سن الرشد قبل صدوره إذ هى من مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١، فمن ثم يكون توجيه إجراءات التنفيذ العقارى فى سنة ١٩٦١، إلى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم أنها وصية عليها غير ذى أثر قانونى بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة أو صلة القرى بينهما.

(نقض ١٩٨٠/١/١٧، سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٩٧).

٥٤٨ - عدم بيان اسم الشركة المعلنه كاملاً وعدم بيان موطن طالب الإعلان احتواء ورقة الإعلان على بيانات من شأنها عدم التجهيل بهما. لا بطلان.

(نقض ١٩٨٣/٣/٧، طعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٩).

٥٤٩ - بطلان الصحيفة الناشئ عن إغفال توقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام. علة ذلك. عدم سقوطه بحضور المعلن إليه أو بعدم تمسكه به ولا بالنزول عنه.

(نقض ١٩٨٣/٦/٥، طعن رقم ٣٢ لسنة ٥٠ ق).

٥٥٠ - إعلان صحف الدعاوى والاستئناف وجوب إشتمال الأصل والصورة على اسم وتوقيع المحضر. خلو الصورة دون الأصل منه. للمعلن إليه التمسك ببطلان الإعلان.  
(نقض ١٩٨٣/٦/٥، طعن رقم ٣٢ لسنة ٥٠ ق).

٥٥١ - خلو صورة الصحيفة المعلقة من البيانات الخاصة باسم المحضر الذى باشر الإعلان وباسم المستلم وما إذا كان هو المراد إعلانه أو غيره وصلت بمن سلمت إليه الصورة وتاريخ وساعة حصوله. لا بطلان طالما وردت تلك البيانات بأصل الصحيفة.  
(نقض ١٩٨٩/٦/٢٢، طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٥٣ ق).

ملحوظة: هذا الحكم يخالف عديد من الأحكام التى استقرت عليها محكمة النقض.

٥٥٢ - إغفال المحضر إثبات وقت الإعلان. لا بطلان طالما أنه لم يدع حصوله فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها.  
(نقض ١٩٨٩/٧/٣٠، طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٥٣ ق).

٥٥٣ - المقرر أن إغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على صورة الإعلان متعلق بالنظام العام لأن توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية وكانت هذه الغاية لا تتحقق إلا باشتمال صورة الإعلان على التوقيع ولا يسقط البطلان بالحضور ولا بالنزول عنه ولا أن يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به.  
(الطعن رقم ٣٢ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٥).

٥٥٤ - أوجب المشرع فى المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستئنافات على بيانات جوهرية منها بيان اسم المحضر الذى يباشر

الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة وإلا كان الإجراء باطلا.

(الطعن رقم ٣٢ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٥).

٥٥٥ - المقرر بقضاء النقض أنه لا يترتب البطلان إذا خلت صورة الصحيفة المعلقة من البيانات الخاصة باسم المحضر الذي يباشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها وتاريخ حصول الإعلان وساعته وسائر البيانات الأخرى غير الجوهرية ما دام يبين من أصل ورقة إعلان الصحيفة ورود هذه البيانات فيها، ولما كان سبب النعى منصبا على أن صورة الصحيفة - دون أصلها - هي التي خلت من البيانات السالف الإشارة إليها، فإن النعى على الإعلان بالبطلان - يفرض خلو صورته من تلك البيانات يكون في غير محله.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٩ - الطعن رقم ١٣٧١ س ٤٨ ق).

٥٥٦ - الأصل في أوراق المحضرين أنها متى تم إعلانها قانونا لا تنتج أثرها إلا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت إليه ولا ينسحب هذا الأثر على غيره من الأشخاص أيا كانت علاقتهم به.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ - الطعن رقم ٥٠٦ س ٥٠ ق).

٥٥٧ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان. وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه.

(نقض ١٩٧٨/١١/١٠، طعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية).

٥٥٨ - عدم بيان صفة مستلم الورقة بصورة الإعلان. لا بطلان.

(نقض ١٩٧٨/١/١٤، طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ ق).

٥٥٩ - إذ يبين من أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن أنه ورد بها اسم المحضر الذي باشر الإعلان والمحكمة التي يتبعها، وبذلك تحقق ما قصدت

إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها فى ورقة الإعلان، ومن ثم فإن الدفع بالبطلان لخلو الصورة المعلقة من هذا البيان يكون على غير أساس.

(نقض ١٦/٣/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ٦٦٥).

٥٦٠ - إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره إكتسابها صفة الرسمية. عدم جواز إثبات عكسها إلا بطريق الطعن بالتزوير.  
(نقض ٦/٢٥/١٩٩٢، طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق).

٥٦١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان. نسبى لصاحب المصلحة وحدة التمسك به أمام محكمة الموضوع. التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. بطلان الإعلان لعدم بيان صفة المستلم وإقامته مع المعلن إليه نسبى. أثره. بطلان الإعلان لسبب لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع. عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ٤/٤/١٩٩١، طعن ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق).

٥٦٢ - الدفع ببطلان الإعلان لخلو الصورة المعلقة من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته ولعدم مطابقتها للأصل. خلو صورة الإعلان المقدمة من أى كتابة محررة بخط يد المحضر. أثره اشتغال أصل ورقة الإعلان على البيانات اللازمة لصحته. أثره. لا بطلان.  
(نقض ٤/٤/١٩٩١ ط ١٤٩٩ لسنة ٥٥ ق).

٥٦٣ - لزوم ورود اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها فى أصل ورقة الإعلان واشتغال أصل الإعلان وصورته على توقيعه. مادة ٩ مرافعات. عدم وضوح توقيعه على الصورة. لا بطلان طالما أن الطاعن لم يدع أن قام بالإعلان ليس من المحضرين.

(نقض ٩/٣/١٩٨٩، طعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٦ ق، نقض ٢٢/٢/١٩٨١، سنة ٣٢ ص ٥٧٩).

٥٦٤- عدم بيان المدعى لموطنه الأصلي فى صحيفة الدعوى. أثره.  
جواز إعلانه بالظعن فى الحكم فى موطنه المختار. ترتيب الأثر متى كان  
بيان الوطن ناقصاً لا يمكن معه التعرف عليه. مادة ٢١٤ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٥/١١/١٩، ظعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٥١ ق، نقص  
١٩٨٧/١١/٣٠، ظعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٣ ق).

٥٦٥ - أوراق المحضرين. وجوب اشتغالها على بيانات معينة ومنها  
تاريخ حصول الإعلان. مادة ٩ مرافعات. خلو صورة إعلان صحيفة  
دعوى الشفعة من تاريخ إعلانها. لابطالان طالما تحققت الغاية من الإجراء.  
مادة ٢٠ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٧/١١/٢٩، ظعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٥١ ق).

٥٦٦ - جواز إتخاذ الشخص أكثر من موطن. صحة إعلانه بتوجيهه  
فى أيهم. تقدير وجود الموطن وبيان تفردده وتعددده من سلطة قاضى  
الموضوع. شرطة.  
(نقض ١٩٨٦/١١/١٦، الطعن رقم ١٣١٧، ١٣١٨ لسنة ٥٢ ق، نقص  
١٩٨٩/٤/٦، ظعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق).

٥٦٧ - الغاية من إعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية هو فتح باب  
التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة المطالب بها، وكان مناط قيام  
هذا الأثر على الإعلان كإجراء قانونى هو مطابقتها أصلاً لما اشترطه  
القانون فيه.  
(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨، الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق).

٥٦٨ - خلو الورقة المقول بأنها صورة الإعلان من أى كتابة محررة بخط  
المحضر. مؤداه. عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هى صورة أصل  
الإعلان. اشتغال الأصل على جميع البيانات التى تطلبها القانون. لابطالان.  
(نقض ١٩٩٢/١/١٦، ظعن رقم ٣٤٣١ لسنة ٦٠ ق).

٥٦٩ - خلو ورقة الإعلان من أية كتابة محررة بخط المحضر.  
عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت هي صورة أصل الإعلان  
طالما أن أصل الإعلان قد اشتمل على جميع البيانات التي استوجبها  
القانون.

(نقض ١٩٩٢/١٢/٢١ - الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٥٨ قضائية، نقض  
١٩٩٢/١١/١٦ - الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٦٠ قضائية).

٥٧٠ - ما يثبت المحضرون في الأوراق التي يقومون بإعلانها بما فيها  
صفح الدعاوى، حجيت مطلقة ما لم يتبين تزويرها.  
(نقض ١٩٩٣/١/١٣ - الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٦٢ قضائية).

٥٧١ - محضر الإعلان من المحررات الرسمية حجيت مطلقة على ما  
دون به من أمور باشهرها محررها في حدود مهمته. عدم جواز  
المجادلة فيما أثبتته المحضر في محضر عرض الأجرة ما لم يطعن  
بتزويرها.  
(نقض ١٩٩٣/٥/١٩ - الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٣ قضائية).

#### ٥٧٢ - إعلان نماذج الضرائب وأوراقها بطريق البريد :

مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - وعلى ما  
جرى به قضاء محكمة النقض - أن المشرع وضع في شأن الضرائب  
والرسوم إجراءات خاصة بالإعلان تختلف عن الإجراءات المنصوص  
عليها في قانون المرافعات فجعل الإعلان المرسل إلى الممول باخطاره  
يربط الضريبة أو تحديد الرسم بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم  
الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، ولم يشأ أن يقيد  
المصلحة المختصة بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات، وعمل

على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد إتباعها بأن نص في المادة ٣٢ من لائحة البريد الصادرة بقرار من وزير المواصلات رقم ١٩٧٢/٥٥، تنفيذاً للقانون رقم ١٦/١٩٧٠، بنظام البريد على أن تسلم مواد بريد الرسائل المسجلة لذات المرسل إليه أو وكيله.

(نقض ١٩٨٤/١١/١٣ - طعن رقم ١٧٠١ السنة ٥٦ قضائية).

٥٧٣ - إذا لم يتطابق تاريخ الإعلان في أصل الورقة وصورتها فلا يحاج المعلن إليه إلا بالتاريخ الثابت في الصورة المعلقة إليه:

مفاد نص المادة التاسعة من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشتمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على بيان خاص بتحدد تاريخ وقت حصول الإعلان وبيان يتوقع المحضر على كل من الاصل و الصورة والغرض من استلزام بيان تاريخ الإعلان هو معرفة الوقت الذي تبدأ فيه الآثار التي رتبها القانون على إعلان الورقة والمواعيد التي تسرى من وقت الإعلان، أما توقيع المحضر فهو الذي يكسب صفتها الرسمية ولذلك أوجب المشرع توقيعه على أصل الإعلان وصورته ليستدل به أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمعلن إليه باعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل ولا يتم الإعلان إلا بها فإذا لم يتطابق تاريخ الإعلان في أصل الورقة وصورتها فلا يحاج المعلن إليه إلا بالتاريخ الثابت في الصورة المعلقة إليه.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٩، طعن رقم ١٩٦٥ السنة ٦٠ قضائية، الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٧، س ٢٨ ص ١٧٥٩ صورة الإعلان خلت من التاريخ). الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٢، س ٣٢ ص ١٨٨٧ بخط يستحيل قراءته)، الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨، س ٣٤ ص ١٠٨٩ (خلت الصورة من التاريخ)، الطعن رقم ٢٢٣٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ خلت الصورة من التاريخ).



٥٧٤ - أوجب نص المادة التاسعة من قانون المرافعات أن تشتمل أوراق المحضرين - ومنها صحف الدعاوى - على بعض البيانات الخاصة بالمعلن والمعلن إليه وهى الاسم واللقب والمهنة أو الوظيفة والموطن فإن ذلك إنما يدل على أن الغرض منها تعيين شخص كل منهما ولذلك تعتبر هذه البيانات كلاً واحداً يكمل بعضها البعض الآخر بحيث أن النقص أو الخطأ فى بعضها لا يؤدي إلى البطلان ما دام ليس من شأنه التجهيل بشخص المعلن أو المعلن إليه.

(نقض ١٩٩٤/٦/١٦، سنة ٤٥ الجزء الثاني ص ١٠١٧).

٥٧٥ - إذ كان الثابت أن الطاعن تمسك بصحيفة استئنافية بأن ما ورد بورقة إعلان صحيفة دعوى الشفعة فى ١٩٨٧/١/٢، بإضافة لفظ «سيد» فى مقدمة اسم المطعون ضده التاسع عشر - أحد البائعين - هو من قبيل الخطأ المادى الذى لا يشك فى شخصيته وكان البين من ورقة إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨٦/١١/٣٠، وورقة إعلان صحيفة الدعوى أن الطاعن إيراد أسماء المعلن إليهم مسبوقاً بلقب «السيد» وأنه وجه إعلان الرغبة إلى المطعون ضده التاسع عشر فى ١٩٨٧/١/٢، باسمه الصحيح مسبوقاً بلقب «السيد» على موطنه ٦٣ شارع كامل صدقى بالفجالة قسم الظاهر كما وأن البين من إعلان صحيفة الدعوى أنه أعلن هذا المطعون ضده على ذات الموطن باسم .... بعد إيراد لقب «السيد» فإن كلمة سيد التى وردت فى بداية الاسم فى هذا الإعلان لا تعدو أن تكون من قبيل الخطأ المادى الذى ليس من شأنه التجهيل بشخصه مما لا ينال من سلامة هذا الإعلان والإختصاص وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذا الإعلان فى خصوص المطعون ضده التاسع عشر موجهاً إلى غير بائع فى عقد البيع المشفوع فيه ورتب على ذلك القول بعدم اختصام الطاعن أحد البائعين فى الدعوى

وقضائه بسقوط الحق في طلب الشفعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٦/٦/١٩٩٤، سنة ٤٥ جزاء ثان ص ١٠١٧).

٥٧٦ - أوراق المحضرين. وجوب اشتغالها على بيانات جوهرية ومنها اسم المحضر الذي باشر الإعلان وتوقيعه على كل من الأصل والصورة. مخالفة ذلك. أثره. البطلان. للمعلن إليه التمسك ببطلان الصورة المعلقة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان. التمسك بذلك أمام محكمة النقض. شرطه. التخلف عن الحضور أمام محكمة الموضوع وعدم تقديم مذكرة بدفاعة.

(نقض ٢٦/٦/١٩٩٦، طعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٦١ قضائية).

٥٧٧ - الدفع ببطلان الإعلان لخلو الصورة المعلقة من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته ولعدم مطابقتها للأصل. خلو صورة الإعلان المقدمة من أي كتابة محررة بخط يد المحضر. أثره. اشتغال أصل ورقة الإعلان على البيانات اللازمة لصحته. أثره. لا يبطلان.

(نقض ١/٥/١٩٩٧، طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٦٣ قضائية).

٥٧٨ - العبرة بتاريخ الإعلان المثبت بالصورة المعلقة:

مفاد نص المادة التاسعة من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشمل الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها على بيان خاص بتحديد تاريخ وقت حصول الإعلان وبيان بتوقيع المحضر على كل من الأصل والصورة والغرض من استلزام توافر بيان تاريخ الإعلان هو معرفة الوقت الذي تبدأ فيه الآثار التي رتبها القانون على إعلان الورقة والمواعيد التي تسرى من وقت الإعلان أما توقيع المحضر فهو الذي يكسب صفتها الرسمية ولذلك أوجب المشرع توقيعه على أصل الإعلان وصورته وليستدل به على أنها هي التي قام المحضر بتسليمها للمعلن إليه باعتبار

أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل ولا يتم الإعلان إلا بها فإذا لم يتطابق تاريخ الإعلان في أصل الورقة وصورتها فلا يحاج المعلن إليه إلا بالتاريخ الثابت في الصورة المعلنه إليه.  
(الطعن رقم ١٩٦٥، لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩).

٥٧٩ - القضاء برد وبطلان إعلان السند التنفيذي. أثره. إهدار الإعلان واعتباره كأن لم يكن، مؤداه، بطلان السند التنفيذي المترتب عليه، لا يغير من ذلك القول بتحقيق الغاية من إعلان السند التنفيذي بعلم المنفذ ضده بهذا السند، علة ذلك. الغاية من هذا الإجراء لا تتحقق إلا بالطريق الذي رسمه القانون في المادة ٩ مراقعات.  
(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق، ٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٥/٧/١٢).

٥٨٠ - وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن استثنائهم لحكم أول درجة كان في الميعاد، إذ أنه صدر بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩، وأودعت صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة في ١٩٩٨/٧/٢٥، وأن المطعون ضدها - وإن كان هناك خطأ مادي في اسم والدها - إلا أنه لم يترتب عليه تشكيل أو تجهيل بها فضلاً عن أنه تم تصحيحه كما حضرت هي ووكيلها أمام المحكمة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إن الاستئناف يعد مرفوعاً إذا ما قدمت صحيفته لقلم المحضرين قبل فوات الميعاد المحدد للاستئناف وأن نص المادة التاسعة من قانون المرافعات، إذ أوجب أن تشتمل أوراق المحضرين - ومنها صحف الدعاوى - على بعض البيانات الخاصة بالمعلن أو المعلن إليه - وهي الاسم واللقب والمهنة أو الوظيفة والموطن، فإن ذلك

إنما يدل على أن الغرض منها تعيين شخص كل منهما، ولذلك تعتبر هذه البيانات كلاً واحداً يكمل بعضها البعض الآخر بحيث أن النقص أو الخطأ في بعضها لا يؤدي إلى البطلان ما دام ليس من شأنه التجهيل بشخص المعلن أو المعلن إليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩، وتم التقرير بالاستئناف بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٩٨/٧/٢٥ فإن الاستئناف يكون قد أقيم في الميعاد ولا يغير من ذلك وقوع خطأ في اسم المطعون ضدها إذ أنه فضلاً عن أن ذلك الخطأ ليس من شأنه التجهيل بشخصها وبأنها المعنية بالخصوص، فإنها قد حضرت أمام المحكمة بما يصح إجراءات إعلانها واختصاصها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف بمقولة أن الاختصاص الذي تم في الميعاد كان لشخص آخر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه. (نقض ٢٠٠١/١/٣١ - طعن رقم ٢٠ لسنة ٧٠ قضائية - غير منشور).

### (مادة ١٠)

تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون. وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار.<sup>(١)</sup>

### المذكرة الإيضاحية:

عدل المشرع في صياغة والفقرة الأولى من المادة ١٢ بما يتفق وما استقرت عليه أحكام النقض من أن المحضر ليس مكلفاً بالتثبت من صفات

(١) هذه المادة تقابل للمادة ١١ والفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون للرافعات السابق.

الشخص الذى تسلم الإعلان وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية، وعنى المشروع بالنص فى المادة ١٠ منه على الإجراءات الواجب على المحضر إتباعها فى حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر أنه وكلية أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من أقاربه أو أصهاره. فليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه فى موطن المعلن إليه لتسلم الورقة، ومقتضى ذلك أن الإعلان يصح لوكيل الشخص ولو تعلق الورقة بموضوع يجاوز نطاق الوكالة. ويشمل تعبير من يعمل فى خدمة الشخص تابعه الذى يعمل لحسابه بأجر أيا كان نوع العمل الذى يؤديه إذ العبرة بتوافر رابطة التبعية بين متسلم الإعلان والمعلن إليه لا بنوع الخدمة التى يؤديها التابع.

### تقرير اللجنة التشريعية:

(عدلت اللجنة نصوص المادتين ١٠ و ١١ من المشروع الخاصتين بإعلان أوراق المحضرين بإضافة حكمين: يقضى أولهما بضرورة تسليم الورقة لجهة الإدارة إذا امتنع من يوجد فى موطن المعلن إليه عن تسلمها ولو كان الممتنع هو المعلن إليه شخصياً ويقضى الثانى بضرورة إرسال خطاب مسجل يعلم الوصول إلى المعلن إليه فى كل حالة يحصل فيها تسليم الورقة لغير المعلن إليه ولو تم التسليم فى موطنه. وكان راءد اللجنة فى هذا التعديل ضمان علم المعلن إليه بالورقة وتفاضى ما يتعرض له هذا العلم من احتمالات فى العمل) «يلاحظ التعديل الثانى الذى أدخل على الفقرة الثانية من المادة ١١ بموجب القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤».

## التعليق :

٥٨١ - إعلان ورقة معناه تسليم صورة منها للمعلن إليه بالطريق الذى رسمه القانون، والغرض من الإعلان أن يعلم الشخص بمضمون الورقة - كما سبق أن ذكرنا - ولكن الإعلان لا يكون صحيحاً بمجرد علم المعلن إليه بمضمون الورقة، وإنما يلزم لصحته أن تسلم صورة من الورقة ليرجع إليها كلما أراد. كما أنه لا يشترط من ناحية أخرى لصحة الإعلان أن يثبت علم الشخص فعلاً بما تضمنته الورقة مادامت الورقة قد سلمت بالطريق الذى رسمه القانون، فتسليم صورة الورقة بالطريق الذى رسمه القانون يعتبر قرينة قانونية قاطعة على علم المعلن إليه بما تضمنته، وينبنى على ذلك أن الإعلان يعتبر صحيحاً بمجرد تسليم صورة الورقة على النحو الذى رسمه القانون.

ولتحقيق الغرض من الإعلان وهو علم المعلن إليه بما تضمنته الورقة وضع المشرع قواعد معينة تبين كيفية الإعلان والأشخاص الذين تسلم لهم والأوقات الجائز فيها الإعلان، كل ذلك لضمان وصول الورقة إلى علم المعلن إليه. (رمزى سيف بند ٣٦٦ - ص ٤٤٦ وص ٤٤٧).

٥٨٢ - كيفية الإعلان: الإعلان لشخص المعلن إليه أو فى موطنه الأصلي: الأصل أن الإعلان يجوز إما لشخص المعلن إليه أو فى موطنه، وعلى هذا نصت المادة ١٠ من قانون المرافعات - محل التعليق - والخيار بين الطريقتين للمحضر الذى يقوم بالإعلان فله أن يعلن الورقة لشخص المعلن إليه، أو أن يعلنها فى موطنه، هذه هى القاعدة العامة إلا أن القانون يوجب فى بعض الحالات الإعلان لشخص المعلن إليه كما هى الحال بالنسبة لإعلان صحائف الدعاوى المستعجلة التى يقصر ميعاد الحضور فيها بجعله من ساعة إلى ساعة (مادة ٦٦ مرافعات).

أما الإعلان لشخص المعلن إليه فجائز في أى مكان يوجد فيه وقت الإعلان سواء وجد في موطنه أو في مكان آخر، لأن تسليم صورة الورقة لنفس المعلن إليه هو أضمن الوسائل لوصولها إلى علمه، فلا حاجة لاشتراط حصول الإعلان في مكان معين. فيمكن إجراء الإعلان لشخص المعلن إليه في الطريق العام أو في مكان العمل مادام هذا المكان يدخل في الاختصاص المحلي للمحضر. ولكن الملاحظ أن الإعلان لشخص المعلن إليه خارج موطنه نادر في العمل لأنه يقتضى من المحضر التثبيت على مسئوليته، من شخصية المعلن إليه، بينما الإعلان في الوطن صحيح مادامت الورقة سلمت لشخص ادعى صفة تخول له تسلمها ولو ثبت أن ما ادعاه غير صحيح.

والإعلان في الموطن جائز مالم ينص القانون على ضرورة الإعلان لشخص المعلن إليه، والغالب في العمل أن يحصل الإعلان في موطن المعلن إليه لأنه لا يقتضى من المحضر التحقق من شخصية من تسلم له الورقة، إذ يكفي لصحة الإعلان أن يدعى من تسلم له الورقة صفة تخوله أن يتسلمها، ولو لم تكن هذه الصفة حقيقية.

والموطن المقصود هو الموطن الأصلي الذي عرفه القانون المدني في المادة ٤٠ منه سواء أكان مواطناً عاماً أم مواطناً خاصاً بالنسبة للأعمال المتعلقة بتجارة أو حرفة، وسواء أكان مواطناً حقيقياً، أم مواطناً حكماً كمواطن الولي والوصى والقيم بالنسبة لناقص الأهلية (رمزى سيف - بند ٣٦٧ ص ٤٤٧ وص ٤٤٨). ومن أمثلة الموطن الحكيم موطن الوكيل في الخصومة بالنسبة للأوراق المتعلقة بسير الخصومة في درجة لتقاضى الموكل فيها، فقد نصت المادة ٧٤ من قانون المرافعات على أنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها.

إذن يجوز للمحضر أن يعلن المعلن إليه بالورقة مع شخصه فى أى مكان يجده، وفى هذه الحالة يجب أن يتضمن أصل الورقة توقيع المعلن إليه وإلا كان الإعلان باطلاً.

والأصل كما سبق أن ذكرنا أن الإعلان يجوز للمعلن إليه أو فى موطنه والخيار للمحضر إن شاء أعلنه مع شخصه وإن شاء أعلنه فى موطنه والموطن المقصود هو الوطن الأصلى الذى عرفه القانون المدنى فى المادة ٤٠ منه، سواء أكان موطناً عاماً أم موطناً خاصاً بالنسبة للأعمال المتعلقة بتجارة أو حرفة وسواء أكان موطناً حقيقياً أو موطناً حكماً كموطن الولى والوصى والقيم بالنسبة لناقص الأهلية. ويعتبر محل التجارة موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلى بالنسبة للأعمال المتعلقة بهذه التجارة، ومن ثم يجوز إعلانه فى هذا الوطن الخاص، ولو أغلق المحل التجارى وقت الإعلان لمغادرة المعلن إليه الجمهورية مادام أن ذلك لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجارى، ولا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطناً له (نقض ١٩٥٢/٢/٧ - السنة ٢ ص ٤٤٤)، وكذلك لا يعتبر مكتب المحامى موطناً أصلياً له ما لم يحدده هو عنواناً فى الأوراق المعلقة إلى خصمه إذ يدل ذلك على إتخاذه موطناً مختاراً كما لا يعتبر المكان الذى يتلقى فيه الشخص العلم دون أن يقيم فيه موطناً له (نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ - السنة ٢٠ ص ٨٠٢)، وإذا تم الإعلان لشخص المعلن إليه فى غير موطنه كان المحضر مسئولاً عن الخطأ فى شخص المعلن إليه. ويقع على عاتق طالب الإعلان التحرى والتثبت من موطن المعلن إليه ولا يعتبر عجزه عن ذلك قوة قاهرة، ولا يلزم الشخص بإخطار خصمه بتغيير موطنه الأصلى، ولا يعتبر منزل العائلة موطناً إلا إذا ثبت إقامة الشخص فيه على وجه الاعتقاد والاستيطان. وتقدير قيام عنصرى الاستقرار ونية الاستيطان من الأمور الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع.



فتقدير كفاية بيان الموطن الأصلي فى صحيفة افتتاح الدعوى أو عدم كفايته من سلطة محكمة الموضوع وإثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول.

(نقض ١/١/١٩٨٦، طعن رقم ٩٧٢ سنة ٥١ ق).

والإعلان فى الموطن يفترض أن المراد إعلانه يقيم فيه على وجه الاعتياد والاستقرار.

(نقض ١٠/٣/١٩٦٦، السنة ١٧ ص ٥٥١).

وكما ذكرنا هذا أمر يستقل به قاضى الموضوع.

(نقض ٢٦/٥/١٩٦٦، السنة ١٧ ص ١٢٧١).

وقد مضت الإشارة إلى أن المحضر بالخيار بين أن يجرى الإعلان لشخص المراد إعلانه أو فى موطنه (محمد وعبد الوهاب العشماوى ص ٦٨٦، ورمزى سيف ص ٣٦٥، أحمد أبو الوفا - المدونة رقم ٣٥٧ وما يليه ونظرية الدفع رقم ٢٢٥ وما يليه).

وكلما كان الإعلان جائزا فى موطن الشخص جاز بالتالى إذا تم لشخصه، أما إذا وجب القانون فى حالة خاصة أن يتم الإعلان لشخص المراد إعلانه، فلا يصح إعلانه فى هذه الحالة فى الموطن (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٢٨).

ويلاحظ أنه ليس هناك فى القانون ما يمنع من أن يكون للشخص أكثر من موطن، كما إذا كان يقيم فى مكانين مثلا إقامة معتادة فى كل منهما وفى هذه الحالة يجوز إعلانه فى أيهما كما يجوز رفع الدعوى عليه أمام أى من المحكمتين اللتين يقع فى دائرتهما موطنه، ولهذا نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون المدنى، على أنه يجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن، كذلك فإن الشخص قد لا يكون له موطن

فى الجمهورية بالمعنى الذى نص عليه القانون، كما إذا كان لا يقيم فى مكان ما عادة، وإنما ينتقل من مكان إلى آخر دون أن يستقر فى مكان معين كالعرب الرحل.

ويلاحظ أنه إذا رفض المعلن إليه تسلم صورة الإعلان أو التوقيع على الأصل بالاستلام، فإنه يفهم من نص المادة ١١/١ مرافعات، ومن الأعمال التحضيرية (تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن قانون المرافعات) إن على المحضر عندئذ أن يسلم الصورة إلى جهة الإدارة (أحمد مسلم: بند ٣٧٧ ص ٤١٧ - ٤١٩. رمزى سيف: بند ٣٧٥ ص ٤٦٠، أحمد أبو الوفا: بند ٣٧٩ ص ٥٠٨، فتحي والى: بند ٢٢٣ ص ٣٧٣، نقض مدنى ١٩٥٧/١١/٧ - مجموعة النقض سنة ٨ ص ٧٧٦ رقم ٨٦). على أنه يلاحظ أن جزاء هذا النص هو مجرد جزاء إدارى يقع على عاتق المحضر الذى لم يمثل لحكم القانون. ذلك أنه إذا لم يقيم المحضر - بعد امتناع المعلن إليه شخصياً عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام - بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وما يتبع هذا من إجراءات، فإن الإعلان يكون باطلاً وفقاً لنص المادة ١٩. ولكن هذا البطلان متعلق بالمصلحة الخاصة فليس لغير المعلن إليه التمسك به. وفقاً لنص المادة ٢/٢١ «لا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه»، ولما كان المعلن إليه هو الذى تسبب فى هذا البطلان بسبب امتناعه شخصياً عن تسلم صورة الإعلان أو عن التوقيع على الأصل بالاستلام فليس له التمسك به، مما يؤدى إلى عدم جواز التمسك ببطلان الإعلان (فتحي والى بند ٢٢٣ ص ٣٧٣).

٥٨٣ - الإعلان فى الوطن المختار: ووفقاً للمادة ١٠ - محل التعليق - يجوز الإعلان فى الوطن المختار إذا اختار الشخص موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين (مادة ٤٣ من القانون المدنى) والإعلان فى الوطن

المختار جازئ بالنسبة للأوراق المتعلقة بهذا العمل دون غيره فإن كان الإعلان لا يتعلق بهذا العمل، كان إجراؤه فى الوطن المختار لتنفيذ العمل باطلا (نقض ١٩٥٢/٣/٦ سنة ٢ ص ٥٧٢)، والأصل أن الإعلان فى الوطن المختار جازئ بالنسبة لجميع الأوراق المتعلقة بالعمل الذى اختير الوطن لتنفيذه (المادة ٢/٤٢ من القانون المدنى)، مالم ينص القانون على غير ذلك كما هى الحال بالنسبة لإعلان السند التنفيذى الذى يجب أن يسبق التنفيذ، فقد نص قانون المرافعات فى المادة ٢٨١ منه على أن هذا الإعلان يجب أن يحصل لنفس المدين أو لموطنه الأسمى وإلا كان باطلا.

ولكن اتخاذ موطن مختار وإن كان يجيز الإعلان فى هذا الوطن بالنسبة للأوراق المتعلقة بالعمل الذى اختير الوطن لتنفيذه، إلا أنه لا يمنع من الإعلان حتى بالنسبة لهذا العمل فى الوطن الأسمى، وبعبارة أخرى فى الحالات التى يجوز فيها الإعلان فى الوطن المختار يكون لطالب الإعلان أن يختار بين الإعلان فى الوطن المختار أو فى الوطن الأسمى، فإذا اختار الطالب الإعلان فى الوطن المختار فإنه يكفى فى هذه الحالة ذكر الوطن المختار فى الورقة دون حاجة لذكر الوطن الأسمى (نقض ١٩٣٣/٣/٤ منشور فى المحاماة سنة ١٣ ص ٩٩٥)، وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ بأنه إذا ألقى الخصم موطنه الأسمى أو المختار ولم يخبر خصمه به صح إعلانه فيه بإلغاء الوطن أو تغييره لايسرى على الخصم إلا إذا أخطر به ومن وقت إخطاره به، فإذا لم يخطر به بقى الوطن الأول معتبرا فى حقه وصح الإعلان فيه.

والأصل أن اتخاذ موطن مختار أمر اختياري للشخص ولكن القانون فى بعض الحالات يفرض على الشخص اتخاذ موطن مختار فى مكان معين ويرتب على إخلاله بهذا الواجب جزاء خاصاً. ومن أمثلة هذه الحالات نص المادة ٦٢ على أن الخصم الذى لا يكون له وكيل بالبلدة

التي بها مقر المحكمة يجب عليه أن يتخذ له موطناً في مقر المحكمة، ومن ذلك نص المادة ٣٢٨ بالنسبة لإعلان الحجز إلى المحجوز لديه، وغير ذلك.

وقد رتب القانون جزاء على إخلال الشخص بواجب اتخاذ موطن مختار في الحالات التي يوجب فيها القانون اتخاذ موطن مختار في مكان معين، فنص في المادة ١٢ على أن من يلزمه القانون ببيان موطن مختار له فلا يفعل أو يكون بيانه ناقصاً أو غير صحيح بحيث يتعذر مع هذا النقص أو الخطأ الاهتداء إليه يجوز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الموطن المختار، وتطبيقاً لذلك إذا لم يكن للخصم وكيل بالبلدة التي بها مقر المحكمة المرفوعة إليها الدعوى ولم يتخذ موطناً مختاراً فيه جاز إعلانه في قلم كتاب المحكمة المرفوعة إليها بجميع الأوراق اللازمة لسير الدعوى، وينبنى على ذلك أنه حيث يوجب القانون اشتغال ورقة كصحيفة الاستئناف مثلاً على موطن مختار فلا يترتب على إغفال هذا البيان أو النقص أو الخطأ فيه أى بطلان، وإنما يترتب عليه جواز الإعلان في قلم كتاب المحكمة التي كان يجب عليه أن يتخذ موطناً مختاراً في مقرها رمزى سيف - بند ٣٦٩ - ص ٤٤٩ و٤٥٠).

إذن يوجب القانون على الخصم في بعض الأحوال تحديد موطن مختار له، فإذا ما حدد الخصم هذا الموطن جاز إعلانه فيه بالأوراق المتصلة بالحالة التي أوجب المشرع فيها اتخاذ الموطن المختار. ومن الجائز بطبيعة الحال إعلانه بهذه الأوراق في موطنه الأصلي.

أما الموطن المختار الذي يتفق الخصوم على تحديده لتنفيذ عمل قانوني معين فهو لا يعتد به إلا بين أطراف الاتفاق وبخصوص ذات ما اتفقوا عليه ويتعين أن يثبت الموطن المختار كتابة عملاً بنصوص القانون المدني (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع رقم ١١٢).

وكما ذكرنا فإنه فى كل الأحوال التى يجوز فيها الإعلان فى الموطن المختار يصبح أيضا فى الموطن الاصلى أو لشخص المراد إعلانه.

وإذا ثبت بالفعل جهل الخصم موطن خصمه وعدم إمكانه التعرف على موطنه الاصلى صح الإعلان فى الموطن المختار بالأوراق التى كان يلزم إعلانها فى الموطن الاصلى وإلا أدى ذلك إلى حرمان الخصم من رفع دعوى على خصمه لمجرد جهله موطنه الاصلى. والمادة العاشرة - محل التعليق - تقتضى هذا الفهم إذ يفترض جهل المدعى بموطن خصمه وتوجب عليه فى هذه الحالة أن يذكر فى الورقة آخر موطن كان له. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ١٢٩).

ويبطل الإعلان الذى يتم فى الموطن المختار إذا كان القانون يوجب أن يتم فى الموطن الاصلى، إذ أن ثمة نصوصاً قانونية تستوجب الإعلان فى الموطن الاصلى، ومن ثم إذا تم فى الموطن المختار أو فى موطن الأعمال كان الإعلان باطلاً. (نقض ١٩٥٩/١/٢٢ - للحاملة ٢٠ ص ٣٦٦، نقض ١٩٣٢/١/٢٨، مجموعة القواعد القانونية ١ ص ٦٩).

**٥٨٢ - موطن الأعمال والموطن القانونى:** إلى جانب الموطن الاصلى والموطن المختار يوجد موطن الأعمال والموطن القانونى.

**وموطن الأعمال** مقصور على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص (مادة ٤١ من القانون المدنى) كالمكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو صناعة أو حرفة معينة، فهو يعتبر بالنسبة إلى الغير موطناً له فيما يتعلق بإدارة هذه الأعمال فقط.

(نقض ١٩٥٦/١٠/١٨، للسنة ٧ ص ٨٢١).

وقد أبطلت محكمة النقض إعلاناً تم فى موطن الأعمال عن موضع لا يتصل بتلك الأعمال ولا تشترط الإقامة فى الموطن التجارى ما دام النشاط التجارى مستمراً فيه.

(نقض ١٩٦٦/١/٤، السنة ١٧ ص ٣٢).

**والموطن القانوني هو الموطن الذى ينسبه القانون للشخص ولو لم يقيم فيه عادة.** فالقانون جعل بالنسبة للقاصر والمحجور عليه والمفقود من موطن وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله موطناً له.

**٥٨٥ - مكتب المحامى والإعلان فى الموطن المختار على وجه العموم:**  
يلاحظ أن مكتب المحامى وإن اعتد به لإعلان الأوراق القضائية بالنسبة لموكله فى درجة التقاضى الموكل فيها المحامى، وإن اعتد به أيضاً بالنسبة إلى ما تعلق بعمله كمحامٍ، فإنه لا يعتبر بمثابة موطن أصلى بالنسبة إليه، ومن ثم لا يصح إعلانه فيه بأية ورقة لا يتصل موضوعها بعمله كمحامٍ. وإذا كان الإعلان فى مكتب المحامى فليس من اللازم أن يتسلم هو بنفسه الإعلان، بل يكفى أن تسلم الورقة فى المكتب للخادم أو الوكيل (أحمد أبو الوفاء نظرية الدفوع رقم ٢٣٦ والتعليق ص ١٣٠، ونقض ١٩٤٨/١٢/٩، مجموعة القواعد القانونية ٥ ص ٦٧٨).

**٥٨٦ - ويجوز اتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين، وتغيير الموطن التجارى فى هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل، ويجب الإفصاح بالكتابة عن أى تغيير لهذا الموطن.** (نقض ١٩٧١/١٢/٢١، لسنة ٢٢ - ص ١٠٧١).

**٥٨٧ - ويلاحظ أن ما تقتضيه المادة ١٠ - محل التعليق - من وجود ثبوت غياب الشخص المطلوب إعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة، وبين ذلك فى محضر الإعلان وصورته إنما يتم إجراؤه إذا كان الإعلان موجهاً إلى المعلن إليه فى موطنه الأصلى، فلا محل للقياس عليه فى حالة توجيه الإعلان إلى الشخص فى موطنه المختار، إذ لا يفترض فى هذه الحالة أن يكون الشخص الذى اختار موطنه مقيماً به.** (نقض ١٩٦٠/٥/٥، السنة ١١ ص ٣٧٧).

كما يلاحظ أن الوطن الأصلى أو العام للشخص يتحدد وفقاً لمقتضى حكم القانون ولا عبء لما يثبت المحضر فى هذا الصدد (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفع رقم ٢٣٥ م).

٥٨٨ - وجدير بالذكر أنه إذا لم يبين المدعى محله المختار فى صحيفة دعواه، فإن موطن وكيله الذى حضر عنه أو معه بالجلسة يعد محلاً مختاراً وفقاً لنص المادة ٧٤ مرافعات، ولكن إذا لم يبين لا موطنه الأصلى ولا محل المختار فى صحيفة الدعوى ولم يحضر عنه أو معه وكيلاً بالجلسة، فلا يجوز إعلانه فى قلم الكتاب، ويكون على رافع الطعن التحرى عن موطن خصمه المرفوع عليه الطعن، كذلك يتعين عليه أن يودع صحيفة الطعن قلم الكتاب فى الميعاد وإن لم يتمكن من إعلان خصمه لعدم الإهتمام لموطنه خلال ثلاثة أشهر فإنه يكون معذوراً، وفى هذه الحالة فإن المحكمة لاتقضى باعتباره كأن لم يكن عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات (الدناصورى وعكاز - ج١ - ص ٩٨).

٥٨٩ - تسليم صورة الأوراق المعلنة للمعلن إليه نفسه فى موطنه، وإذا لم يكن موجوداً فيتم التسليم للوكيل أو الخادم أو الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار: وضع المشرع فى المادة العاشرة - محل التعليق - وما بعدها قواعد لتسليم صور الأوراق المراد إعلانها وأوجب على المحضر مراعاتها، وذلك لضمان وصول الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه.

فإن سلمت الصورة للمعلن إليه نفسه جاز ذلك سواء كان التسليم فى موطنه أو فى خارج موطنه لأن تسليم الصورة إلى نفس المعلن إليه أضمن الوسائل لوصولها إلى علمه.

أما إذا كان الإعلان فى الوطن سلمت الصورة إلى المعلن إليه إن كان موجوداً فإن لم يكن موجوداً كان على المحضر أن يسلمها إلى من يقرر

أنه وكيله، أو أنه يعمل فى خدمته، أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار.

فصحة الإعلان إذا لم تسلّم الورقة إلى المعلن إليه شخصياً مشروطة بالشروط الثلاثة الآتية:

**الشرط الأول:** أن يكون التسليم فى موطن المعلن إليه.

**الشرط الثانى:** ألا يكون المعلن إليه موجوداً وأن يذكر ذلك فى الإعلان.

**الشرط الثالث:** أن يكون التسليم لأحد الأشخاص الذين نص عليهم القانون وهم وكيل المعلن إليه، أو من يعمل فى خدمته، أو زوجه أو أحد أقاربه أو أحد أصهاره الساكنين معه.

وجواز تسليم الورقة إلى وكيل المعلن إليه حكم استحدثه قانون المرافعات الملغى، ونص عليه القانون الحالى وقصد به تيسير الإعلان، ولا يشترط القانون أن يكون الوكيل ساكناً مع المعلن إليه، فإن القانون لم يشترط ذلك إلا بالنسبة للأزواج والأقارب والأصهار.

(نقض ١٦/٦ سنة ١٩٥٥، فى الحاماة سنة ٣٦ ص ١٢٦٢).

كذلك تسليم الصورة لمن يعمل فى خدمة المعلن إليه لا يستلزم أن يكون ساكناً مع المعلن إليه، وإنما يكفى أن يكون موجوداً وقت الإعلان فى موطن المعلن إليه، لأن القانون لم يستلزم بالنسبة للخادم أن يكون ساكناً مع المعلن إليه كما استلزمه بالنسبة للأزواج والأقارب والأصهار.

وقد ذكر القانون الملغى خادم المعلن إليه ضمن من يجوز تسليم الورقة لهم، وقد جرى القضاء على تفسير مدلول هذه العبارة تفسيراً واسعاً يشمل كل شخص يعمل بأجر لدى المعلن إليه أياً كان نوع العمل الذى يؤديه، فهو يشمل وكيل الدائرة والمستخدم والسائق. فالعبرة ليست بنوع العمل الذى يؤدي وإنما العبرة بالرابطة بين من تسلّم له الورقة وبين



المعلن إليه فمادامت الرابطة رابطة تابع فهي تجيز تسليم الورقة إليه (حكم محكمة استئناف مصر في ١٣/١/١٩٣١، منشور في المحاماة سنة ١١ ص ١٩٥٦)، وتأييداً لهذا القضاء استبدل القانون الحالي عبارة من يعمل في خدمة المعلن إليه بعبارة خادمه.  
(رمزى سيف - بند ٣٧٠ ص ٤٥٠ وص ٤٥١).

ولا يشترط فيمن يتسلم الصورة عن المعلن إليه أهلية خاصة، بل يكفي أن يتوافر لديه التمييز مع إدراك أهمية تسليمها إلى الأخير وهو ما يخضع لتقدير القاضي (أحمد أبو الوفا التعليق ص ١٣٣)، ويقوم تسليم المحضر الورقة دليلاً على توافر أهلية الاستلام لديه.

وليس المحضر مكلفاً بالتحقق من صفة مستلم الإعلان فيكفيه أن يجده في موطن المعلن إليه وأن يدعى أمامه أن له صفة تخوله استلام الإعلان وفقاً للقانون، وعلى ذلك لا يكون منتجاً الادعاء بالتزوير في ورقة المحضرين بدعوى أن من تسلم الورقة ليس وكيلًا أو قريبًا أو خادماً للمعلن إليه، فإذا ما طعن على ورقة الإعلان بالتزوير على هذا الأساس كان الادعاء بالتزوير غير منتج وقضت المحكمة بذلك.

والمقصود بالأقارب والأصهار كل شخص تربطه بالمعلن إليه رابطة قرابة أو مصاهرة مهما بعدت، ويستلزم المشرع، خلافاً لما هو مقرر في القانون الفرنسي، أن يكون الزوج أو القريب أو الصهر ساكناً مع المعلن إليه، فإذا لم يكن الزوج أو القريب أو الصهر ساكناً مع المعلن إليه كان الإعلان باطلاً.

إذ يشترط لصحة تسليم الصورة إلى الأزواج والأقارب والأصهار أن يكونوا ساكنين مع المعلن إليه في المكان الذي تم فيه الإعلان وإن كان لا يلزم الإقامة العادية المستمرة، بل يكفي أن يتوافر في حقه معنى المساكنة وقت الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذي يشاهده المحضر دالاً

على ذلك فلا يتوافر معنى السكن للزائر أو مجرد التواجد وقت الإعلان غير أن الطالب الذى يسكن مع قريبه المعلن إليه أثناء العام الدراسى يعتبر مقيما معه إلا أنه إذا توجه المحضر لمسكن المعلن إليه لإعلانه وتقدم إليه شخص ادعى كذبا أنه قريب له أو صهره فسلمه المحضر الإعلان اعتبر الإعلان صحيحا لأن المحضر ليس مكلفا بالتحقق من صفة مستلم الإعلان.

ولا يشترط فى الوكيل أو ممن يعمل فى خدمة المعلن إليه أن يكون مقيما مع المعلن إليه بل يكفى مجرد التواجد فى الوطن وقت الإعلان (فتحى والى ص ٧٢٨)، ولا يلزم أن تكون الوكالة متعلقة بموضوع الإعلان، كما لا يلزم أن يكون من يعمل فى الخدمة خادما بل يشمل كل من يمكن اعتباره تابعا للمعلن إليه كالموظف والساعى والبواب، ولا يلزم أن يكون عمله لدى المعلن إليه طوال الوقت أو بعضه ما دامت له صفة الاستمرار فى الخدمة (كمال عبدالعزيز ص ٦٣). وبالنسبة لبواب العمارة، فإنه يعد خادما لصاحبها ويعد أيضا خادما لجميع سكانها، وبالتالي يصح تسليمه صورة الإعلان الموجهة إلى أحد السكان غير أنه إذا تعارضت مصلحة المراد إعلانه مع مصلحة الذى تسلم الصورة، كما إذا كان مطلوبوا إعلان مستأجر العمارة بناء على طلب مالكها، فلا يجوز تسليم الصورة إلى بوابها (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٣٢).

فلفظ الخادم يطلق على كل شخص يعمل بأجر مهما كان نوع العمل الذى كان يباشره فيدخل تحت هذا اللفظ وكيل الدائرة والمستخدم والسائق والبواب، متى ثبت أن المراد إعلانه يدفع له أجرا شهريا. فالعبرة بتوافر رابطة التبعية بين من تسلم الإعلان والمعلن إليه لابتوع الخدمة التى يؤديها للخادم (استئناف مصر ١٣/١/١٩٣١، المحاماة، السنة ١١ رقم ٤٨١ ص ٩٥٦، واستئناف مصر فى ١٦/١١/١٩٤٧، المحاماة، السنة ٣٠ رقم ٣٧٤ ص ٧٥٢).

وإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه كما إذا انتقل إلى الوطن المختار وسلم الصورة إلى الزوجة كان الإعلان باطلاً لأن القانون يتطلب ألا تسلم الصورة إلى المذكورين في المادة ١٠ إلا إذا كان إعلانه غير موجود (نقض ١٩٧١/١/٧ السنة ٢٢ ص ٢٨)، وإذا كان المراد إعلانه موجوداً في موطنه وامتنع عن تسليم الصورة فلا يجوز أيضاً تسليمها إلى المذكورين في المادة ١٠ - محل التعليق - وإنما يتعين إعلانه للإدارة وفقاً لنص المادة ١١ مرافعات.

(نقض ١٩٥٩/٦/٢٥، الحامسة ٤٠ ص ١٢٦٤، ونقض ١٩٥٩/١١/٢٦  
الحامسة ٤٠ ص ١٨٤٤، نقض ١٩٥٨/١٠/٣٠، الحامسة ٣٩ ص ٨٦٩،  
ونقض ١٩٦٠/١/٢٨، السنة ١١ ص ٨٤).

وإذا كان الإعلان في الوطن المختار فلا يلزم المحضر بأن يثبت في الورقة وصورتها غياب المطلوب إعلانه وذلك في حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو أحداً آخر ممن عددهم المادة لأن المطلوب إعلانه لا يفترض إقامته في هذا الوطن غير أنه يشترط لصحة الإعلان في الوطن المختار أن يكون متعلقاً بالعمل الذي اختير الوطن المختار لتنفيذه وإلا كان الإعلان فيه باطلاً.

ويفترض وصول الورقة إلى المعلن إليه بتسليمها إلى الأشخاص المبينين بالمادة العاشرة - محل التعليق - ولو لم تصله بالفعل (الدناصورى وعكاز - ص ٩٦ وص ٩٧).

إن يعتبر الإعلان صحيحاً متى سلمت الورقة لشخص من الأشخاص الذين نص القانون على جواز تسليم الأوراق إليهم، ولا تتوقف صحة الإعلان على ثبوت أن الوكيل أو الخادم أو الزوج أو الصهر قد قام بتسليم الورقة إلى المعلن إليه (محمد حامد فهمى، المرافعات بند ٣١٢ ص ٤٣٧، رمزى سيف - بند ٣٧١ ص ٤٥٤)، ويؤكد هذا القول ما نص عليه

القانون من ضرورة إرسال خطاب مسجل للمعلن إليه في كل حالة تسلم فيها الورقة لغير المعلن إليه خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة ولو تم التسليم في موطنه (مادة ١١ مرافعات).

كما أنه إذا كان الإعلان باطلا لتسليم الورقة لشخص من غير الأشخاص الذين نص القانون عليهم أو لتسليمها في غير موطن المعلن إليه، فلا يصح الإعلان ثبوت علم المعلن إليه بالورقة التي أعلنت إعلانا باطلا (نقض ١٨/٥/١٩٥٥، منشور في المحاماة سنة ٣٦ ص ١٠٤٣، ١٦/٦/١٩٥٥، في المحاماة سنة ٣٦ ص ١٢٦٤، وقد طبقت محكمة النقض هذه القاعدة في حالة إعلان ورقة للنيابة إعلانا باطلا فقضت بأنه لا يصح الإعلان أن المعلن إليه علم بالورقة بدليل ما أضافه في ورقة الإعلان وحكم عليه بالعقوبة من أجله.

(نقض ١٩٥٦/٢/٦ في المحاماة سنة ٣٨ ص ٣٢٧).

ويلاحظ أن إغفال المحضر إثبات أن من تسلم صورة الإعلان يقيم مع المعلن إليه، وأن الأخير غير موجود يترتب عليه بطلان الإعلان. (نقض ٢٧/١٢/١٩٧٧، طعن رقم ٢٢٠ سنة ٤٤ ق).

ويكفي تسليم الصورة لأحد المقيمين مع المراد إعلانه عند غيابه، كما يكفي إثبات غيابه في أصل ورقة الإعلان دون الصورة. (نقض ٢١/١/١٩٨٦، طعن رقم ٦٥١ سنة ٥١ ق، ونقض ٢١/١/١٩٨٦، طعن رقم ٣١٥ ورقم ٣٣٨ سنة ٥٣ ق).

والمحضر غير ملزم بالتحقق من صفة المستلم، طالما تم الإعلان في موطن المراد إعلانه.

(نقض ٩/٥/١٩٨٥، طعن رقم ١٢٣ سنة ٥١ ق).

ويلاحظ أنه لا يعتبر المستأجر أو المزارع خادما للمالك إلا إذا ثبت من ظروف الحال أنهم يخدمون المالك مقابل أجر أو جعل معين.

ولا يجوز تسليم الصورة إلى مرضعة أو غسالة أو أى خادم لا يعمل بصفة منتظمة فى المكان المطلوب إجراء الإعلان فيه، وإن كان يلاحظ أن القانون لا يتطلب أن يكون الخادم (أو الوكيل) مقيما مع المراد إعلانته بخلاف المقرر بالنسبة إلى القريب.

وإذا كان الثابت أن المحضر خاطب الخادم فى الوطن، فإنه غير مكلف بعدئذ من التحقق من الصفة، ومتى تم الإعلان على هذه الصورة فلا محل للتمسك بعدم وصوله ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التى قررها مستلم الإعلان غير صحيحة.

(نقض ١٩٥٩/٣/٥، للحاماة ٤٠ ص ٦٧٨، ونقض ١٩٧٨/٣/١٤ طعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق، ونقض ١٩٧٨/٦/٢٨، طعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٥ ق).

وإذا سلم المحضر ورقة الإعلان لمن ادعى فى الوطن أنه قريب للمراد إعلانته وجب على المحضر أن يثبت أنه مقيم معه وإلا كان الإعلان باطلا.

(نقض ١٩٥٨/٦/٥، السنة ٩ ص ٥٢٣، ونقض ١٩٥٧/١٢/٢٦، السنة ٨ ص ٩٠٨ ونقض ١٩٦٠/٤/٢١ السنة ١١ ص ٣٢٤، ونقض ١٩٧١/١/٧، السنة ٢٢ ص ٣٨، ونقض ١٩٨٠/١/٢٨، طعن رقم ٥٦ سنة ٤٦ ق). ولا يتطلب القانون بيان درجة القرابة.

ولا يشترط أن يكون القريب أو الصهر مقيما مع المراد إعلانته إقامة معتادة مستمرة، بل يكفى أن يكون ساكنا معه فى فترة إجراء الإعلان، وذلك لأن النص يقرر السكن ولا يتطلب الإقامة.

ولا يقصد المشرع ترتيبا معينا بصدد التسليم إلى الوكيل أو الخادم أو القريب.

وإذا سلم المحضر الإعلان إلى زوج المراد إعلانها فى الوطن فيلزم أيضا إثبات أنه يقيم معها، (على الرغم من أن الطبيعى أنه متى وجدت الزوجة أو الزوج فى الوطن، فإن المفروض أنهما يقيمان معا).

(نقض ١٩٦٠/٤/٢١، السنة ١١ ص ٣٢٤).

وعدم بيان صفة من تسلم الإعلان ببطله. (نقض ١٧/٣/١٩٦٠،  
السنة ١١ ص ٢٢٦، ونقض ١٢/٣١/١٩٦٤ السنة ١٥ ص ١٢٨٤).

وتوقيع المخاطب معه على أصل الإعلان واجب عند تسليم الصورة  
إليه، وليس في حالة امتناعه عن تسليمها. (نقض ١٤/٣/١٩٧٨ طعن  
رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق).

وامتناع المخاطب معه في موطن المعلن إليه عن ذكر اسمه وصفته  
اعتبار ذلك بمثابة عدم وجود من يصح تسليمه الورقة قانونا. وجوب  
تسليمها لجهة الإدارة في هذه الحالة. (نقض ٣١/٥/١٩٧٩، طعن رقم  
٩٣٤ سنة ٤٦ ق).

كما أنه في حالة امتناع المخاطب معه عن صورة الإعلان فلا  
يلزم توقيعه على الأصل ويجب تسليم الصورة إلى جهة الإدارة. (نقض  
١٤/٣/١٩٧٨، طعن رقم ١٠٣ سنة ٤٢ ق).

ولا يشترط فيمن يتسلم الصورة أن يكون قد بلغ سن الرشد إنما يكفي أن  
يكون معيذا ومدركا أهمية ضرورة تسليمها إلى صاحب الشأن ومرجع الأمر  
لمطلق تقدير القاضى في هذا الصدد، كما ذكرنا آنفا وقد حكم بصحة الإعلان  
إذا سلمت الورقة إلى ابن يبلغ من العمر عشر سنوات، ومتى أثبت المحضر  
تسليم الإعلان لشخص فيفترض أنه أهل من حيث السن لاستلامه حتى  
يقوم الدليل على العكس (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٣٢ وص ١٣٣،  
رمزى سيف ص ٤٥٤، حكم محكمة استئناف مصر في ٧/٢/١٩٣٣  
منشور في للحاماة سنة ١٤ ص ٣٤٨).

وجدير بالذكر أنه بالنسبة للإعلان في الموطن المختار أنه لا يشترط لصحة  
الإعلان عدم وجود شخص المطلوب إعلانه في الموطن، لإمكان تسليم الصورة

لأحد ممن ذكرتهم المادة ١٠/٢، فهذا الشرط قاصر على الإعلان في الوطن الأصلي الذي يفترض وجود المطلوب إعلانه فيه. وهو فرض لا محل له بالنسبة للموطن المختار (نقض ١٩٧٥/١/٢٩ سنة ٢٦ ص ٢٧٨ رقم ٦١، نقض ١٩٦٠/٥/٥ سنة ١١ ص ٢٧٧). ومن ناحية أخرى، فإنه لا ينطبق على هذا الإعلان ما تنص عليه المادة ١٠/٢ من تحديد أشخاص لا يصح الإعلان إلا بتسليم صورته لهم في الوطن. ذلك أنه لا يفترض تواجد من يعمل في خدمة المعلن إليه في الوطن المختار، كما لا يتصور سكن أحد من أزواجه أو أقاربه أو أصدقائه فيه. ولا يصح إعمال هذا النص على أساس اعتبار صاحب الوطن المختار بمثابة المطلوب إعلانه (فتحى وإلى بند ٢٢٤ ص ٢٨٠، وقارن عكس ذلك: أحمد مسلم بند ٣٨٠ ص ٤٢١). ذلك أن النص يشير إلى من له صلة بالشخص المطلوب إعلانه، وهو غير صاحب الوطن المختار، والراجح أن اختيار موطن (كمكتب محام مثلاً) يجعل صحة الإعلان فيه مرتبطاً بمكان معين هو هذا المكتب، ولهذا يصح الإعلان بتسليم الصورة فيه إلى المحامي أو إلى من له صفة - بحكم عمله في المكتب - في تسلم الأوراق الواردة للمكتب (فتحى وإلى بند ٢٣٤ ص ٣٨٠).

٥٩٠ - إعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة: من الملاحظ عملاً أن بعض المحاكم قضت بأن المشرع لم يورد نصاً خاصاً في قانون الإثبات يبين كيفية إعلان اليمين الحاسمة إلى من وجهت إليه ورتبت على ذلك أنه ينبغي إعمال القواعد العامة في قانون المرافعات بمعنى أنه يجوز إعلان الحكم في موطن وكيل الموجه إليه الحكم كما إذا كان محاميه ويلاحظ أن هذا الرأي منتقد ذلك أنه، وإن كانت الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون المرافعات قد أجازت تسليم الأوراق المطلوب إعلانها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون واعتبرت الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من قانون المرافعات موطن الوكيل في الخصومة محلاً مختاراً لإعلان

الأوراق اللازمة في درجة التقاضي الموكل فيها إلا أن إعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة له آثار خطيرة تتمثل في تحديد مراكز الخصوم بصفة نهائية لأن الحكم الصادر بناء على يمين حاسمة سواء بحلفها أو النكول عنها يعد نهائياً ولايجوز الطعن فيه كما أنه لا يجوز الإنابة في حلف اليمين، ولا بد أن يحلفها من وجهت إليه أو يردها بنفسه وهذا ظاهر من استقراء نصوص المواد ٥، ١٢٤، ١٢٥ من قانون الإثبات إذ نصت المادة الخامسة على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا يلزم تسببها ..... ويجب الإعلان منطوق هذه الأحكام إلى من لم يحضر جلسة النطق به.

٥٩١ - ولا شك في أن إعلان الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات يتم في موطن وكيل الخصم في الخصومة الصادر فيها الحكم بإجراءات الإثبات، ويكون الإعلان في هذه الحالة منتجاً لآثاره، ويغنى عن هذا الإعلان كصريح نص المادة أن يحضر الخصم بنفسه أو بوكيل عنه جلسة النطق بالحكم.

والراجع أن هذه القاعدة لا تسرى في حالة إعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة، إذ ينبغي إعلان من وجهت إليه اليمين في موطنه الأصلي ولايجوز إعلانه في محله المختار أو موطن وكيله في الخصومة، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الإثبات جرى نصها على أنه إذا لم ينازع من وجهت إليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى، وجب عليه إن كان حاضراً بنفسه أن يحلفها فوراً أو يردها على خصمه وإلا اعتبر ناكلاً... فإن لم يكن حاضراً وجب تكليفه على يد محضر الحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة.. وظاهر من صدر هذه المادة أنه في حالة عدم حضور الخصم بنفسه وقت النطق بالحكم بتوجيه اليمين وكان وكيله حاضراً فإن ذلك لا يجرى عن إعلانه بحكم اليمين وباليوم المحدد للطف ولو جاز إعلانه في موطن موكله ما كان



هناك داع لإعلانه بالحكم إذا حضر وكيله إذ أن حضور الوكيل كاف لاعتبار أن موكله قد علم بالحكم وتاريخ الجلسة المحددة للحلف ولا يقدح في ذلك العبارة التي وردت في عجز المادة ١٢٤ من قانون الإثبات وهي «فإن لم يكن حاضرا «وجب تكليفه بالحضور» لأن هذه العبارة استطراد وإضافة إلى العبارة الواردة بصدرها وهي «وجب عليه إن كان حاضرا بنفسه أن يحلفها فوراً يؤكد هذا المعنى ما ورد في المادة، ١٢٥ من قانون الإثبات والتي نصت على أنه «إذا - نازع من وجهت إليه اليمين في جوازها أو في تعلقها بالدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتكليفه بينت في حكمها صبغة اليمين ويعلن هذا المنطوق للخصم أن لم يكن حاضرا بنفسه ويتبع ما نص عليه في المادة السابقة، وبذلك قطعت هذه المادة وهي مكملة للمادة السابقة عليها بأنه إذا لم يكن الخصم حاضرا بنفسه وقت النطق بحكم توجيه اليمين إليه وجب إعلانه في موطنه ولا يغني عن هذا الإعلان حضور وكيله النطق بالحكم ولا يغني عنه أيضا إعلانه به في موطن وكيله، ولو كان الإعلان في موطن الوكيل جائزا لم يكن المشرع في حاجة إلى النص في المادتين على ضرورة حضور الموجه إليه اليمين بنفسه وإلا تم إعلانه ولترك الأمر للقاعدة العامة الواردة في المادة الخامسة من قانون الإثبات.

وترتيباً على ما تقدم إذا أعلن من وجهت إليه اليمين بها في محله المختار أو موطن وكيله وحضر وحلف أو نكل عن الحلف أو رد اليمين فلا بطلان لأن حضوره يصحح البطلان في الإعلان إلا أنه إذا تخلف عن الحضور في هذه الحالة فلا يعد ناكلاً وأن اعتبرته المحكمة كذلك كان حكمها باطلاً ويجوز الطعن عليه بالاستئناف إن كان صادراً من محكمة أول درجة والطعن عليه بالنقض إن كان صادراً من محكمة الاستئناف (الدناصورى وعكان ج ١ ص ٩٨ و ص ٩٩).

٥٩٢ - إعلان قرارات لجنة المنشآت التي يخشى سقوطها: نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن قرارات لجنة المنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها تعلن بالطريق الإداري إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم، فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبته غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محل إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر بواجهة العقار، وفى لوحة الإعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار، وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الإعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال، كما نصت الفقرة الثانية من المادة على أن تتبع الطريقة ذاتها فى إعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التي لم يستدل على ذوى الشأن منها.

وقد خرج المشرع بنص المادة ٥٨ على القواعد المنصوص عليها فى المادة ١٠ من قانون المرافعات بأن جعل الإعلان يتم بالطريق الإداري دون الحضرين كما خرج على القواعد العامة المنصوص عليها فى المادة ١١ والفقرة العاشرة من المادة ١٢ مرافعات ومؤداها بأن يسلم الإعلان - فى حالة عدم وجود المراد إعلانة فى مسكنه - لمأمور القسم وفى حالة عدم وجود موطن معلوم له يسلم للنيابة، أما نص المادة ٥٨ فإن الإعلان يتم وفقا له بلسق نسخة من القرار فى مكان ظاهر بواجهة العقار وفى لوحة الإعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الإعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال (الدناصورى وعكاز ص ١٠٠).

٥٩٣ - البطلان النسبى هو جزاء مخالفة إجراءات الإعلان: مخالفة إجراءات الإعلان يترتب عليها البطلان عملاً بصريح نص المادة ١٩

مرافعات غير أنه بطلان نسبي مقرر لمصلحة من وجه إليه الإعلان الباطل فلا يجوز لغيره من الخصوم ممن صح إعلانهم التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة، إذ لا تكون إفادتهم من هذا البطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانوني بأن يتمسك به صاحبه وتحكم به المحكمة.

(نقض ١٩٧٧/١/١٢، الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٤ ق، ونقض ١٩٧٧/١/١١، الطعن رقم ٥٧٩ سنة ٤٣ ق، ونقض ١٩٨٠/١٢/١١، طعن رقم ٨٧٥ سنة ٤٤ ق، ونقض ١٩٨٧/٣/٢٦، طعن رقم ٣٤٨ سنة ٥٠ ق).

ولا يجوز لمن نزل عن البطلان صراحة أو ضمناً أن يعود إلى التمسك به كذلك فإن البطلان الناشئ عن عيب في إجراءات الإعلان لا يعدم الحكم، بل يظل قائماً منتجاً آثاره إلى أن يقضى ببطلانه.

ولا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة نقض ببطلان إعلان الحكم (نقض ١٩٧١/٢/٢٥ - السنة ٢٢ ص ٢٣٤) ولا يجوز إثبات عكس ما أثبت المحضر من إجراءات الإعلان التي قام بها بنفسه أو التي وقعت تحت بصره إلا بالطعن عليها بالتزوير (نقض ١٩٩٢/٦/٢٥ - الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ قضائية)، وبالتالي فلا يكفي أن يثبت لدى المحكمة أن المحضر جوزى إدارياً بناء على طلب من النيابة العامة بعد أن حققت شكوى قدمت ضد المحضر، وثبت لها أنه أثبت بيانات غير صحيحة سواء كان قد قام بها بنفسه أو وقعت تحت بصره.

والدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى لأحد الخصوم لا يتمسك به إلا من شرع لمصلحته (نقض ١٩٧٨/٢/٢١، الطعن رقم ٧٧٦ سنة ٤٤ ق) وقبل التكلم في الموضوع وإلا اعتبر الإعلان صحيحاً ومنتجاً لآثاره (نقض ١٩٨٦/١/٢١ رقم ٦٥١ سنة ٥١ ق و ٣١٥ و ٣٣٨ سنة ٥٣ ق ونقض ١٩٨٧/٣/٢٦ رقم ٣٤٨ سنة ٥٠ ق).

كما أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان يجب التمسك به في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه

(نقض ١٠/١١/١٩٨٧ رقم ١٨ سنة ٤٧ ق)، وهو بطلان نسبي لا يتمسك به إلا الخصم الذي شرع البطلان لمصلحته . (نقض ١٩٨٦/٦/٣ رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ سنة ٥٢ ق، ونقض ١٩٨٥/٢/٢٨، طعن رقم ٨٨٣ سنة ٥١ ق).

والدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بصفة المدعى غير متعلق بالنظام العام. (نقض ١٩٨٧/٥/٧ رقم ٤٢٠ سنة ٥٧ ق).

ولا يجدى التحدى بانعدام الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض. (نقض ١٩٨٧/٦/٢٠، رقم ١٤١٨ سنة ٥١ ق).

وكقاعدة عامة وكما سبق أن ذكرنا يعتبر الإعلان صحيحاً متى سلمت الورقة إلى أحد المتقدم ذكرهم، ولو لم تصل بالفعل إلى المراد إعلانه، كل هذا مع افتراض أن مصلحة هذا الأخير لا تتعارض مع مصلحة الذى تسلم الصورة، وإلا كان الإعلان باطلاً متى ثبت ذلك، كما هو الحال عند تسليم صورة الإعلان الموجه من المالك إلى بواب عمارته بقصد إيصاله إلى المستاجر. بل يصح الإعلان فى الوطن ولو ادعى المعلن إليه أن الصفة التى قررها متسلم الإعلان غير صحيحة. (نقض ١٩٥٩/٣/٥ المحامة ٤٠ ص ٦٧٨).

وإذا أوجب القانون أن يتم الإعلان لشخص المراد إعلانه فى موطنه الأصلي، ورتب البطلان جزاء المخالفة فإن الإعلان يكون باطلاً إذا تم فى الوطن المختار كما ذكرنا ولا يكون الشكل المطلوب من التشريع قد تحقق فى حكم المادة ٢٠ المستحدثه، أى أن هذا البطلان لا يقبل النفى.

وإذا ذكر الحضر فى ورقة الإعلان اسم السيدة التى تسلمت الصورة فى موطن المراد إعلانه والمقيمة معه دون أن يذكر صفتها فإن الإعلان

يكون باطلاً، وإنما هذا البطالان يقبل النفي إذا أثبت طالب الإعلان بورقة رسمية أن هذه السيدة هي زوجة المعلن إليه.

وإذا ذكر المحضر في ورقة الإعلان اسم الذى تسلم الصورة في موطن المراد إعلانه دون أن يذكر صفته فإن الإعلان يكون باطلاً ما لم يثبت طالب الإعلان أن الذى تسلم الصورة هو الوكيل نفسه.

وقد قصد المشرع بالإعلان أن يصل مضمون الورقة المعلقة إلى علم المراد إعلانه إما علماً يقينياً، كما إذا سلمت لشخصه، أو علماً مفترضاً، كما إذا سلمت لغير المراد إعلانه في موطنه الأصلي أو المختار (في مصر أو في الخارج) بشرط أن تسلم لصاحب الصفة في تسلم الإعلان، أو علماً حكيمياً، كما إذا سلمت للنيابة العمومية في حالة الجهل بموطن المراد إعلانه.

وما تقرره المادة ١١ التالية، وما تتطلبه من شروط ومواعيد إنما تضع ضمانات لتحقيق العلم بالإعلان. ويمجرد احترامها يفترض علم المراد إعلانه بمضمون الإعلان. وكذلك الحال بالنسبة للمادة ١٣، فهي الأخرى تقصد تحقيق العلم اليقيني بالإعلان أو العلم المفترض (عدا الفقرة العاشرة منها)، وإنما لا يقصد المشرع بالإعلان أن يصل إلى علم المراد إعلانه علماً ظنياً على حد تعبير محكمة النقض.

(انظر: نقض ١٩٧١/١١/٣٠ - السنة ٢٢ ص ٩٤٦).

والأرجح استعمال تعبير «العلم المفترض» بدلاً من تعبير «العلم الظنى» الذى جرت عليه محكمة النقض في بعض أحكامها، وذلك لأن الافتراض هو استخلاص مسألة أو قرينة من وقائع ثابتة قاطعة في ذاتها، ولكنها ليست قاطعة فيما هو قد افترض على أساسها، بينما الظن هو احتمال قد لا يبنى على أساس من الواقع. وبتمام إجراءات الإعلان يفترض القانون علم المعلن إليه به - إذا لم يتسلمه شخصياً - أو يضع قرينة قانونية

مقتضاها علمه به .... وإنما لا يصح عندئذ القول بأن القانون يظن هذا العلم.... (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٢٤ وص ١٣٥).

ويلاحظ أن البطلان الناشئ عن تعيب إجراءات الإعلان لا يعدم الحكم، بل يظل قائماً منتجاً آثاره إلى أن يقضى ببطلانه في الطعن عليه بإحدى الطرق المقررة قانوناً فإن لم يطعن عليه، أو كان غير قابل للطعن تحصن من كل نعي على إجراءاته.  
(نقض ١٩٧٠/٤/٢٢ - السنة - ٢١ ص ٦٨٩).

### أحكام النقض:

٥٤٩٤ - إعلان الأحكام القضائية: الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلي أو المختار. الاستثناء. إعلان الأحكام القضائية للمحكوم عليه. وجوب إعلانها لشخصه أو في موطنه الأصلي. م ٢١٣ مرافعات. أثره. عدم سريان ميعاد الطعن في الحكم. ثبوت عدم إعلان المحكوم عليه بالحكم الابتدائي وعدم وصول إخطار المحضر المسجل إليه الذي يخطره فيه بإعلانه لجهة الإدارة. أثره. بقاء ميعاد الاستئناف مفتوحاً.

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧).

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلي، وذلك ابتغاء ضمان اتصال علمه بها سواء بتسليمها إلى شخصه وهو ما يتحقق به العلم اليقيني أو بتسليمها في موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين - المادة ١٠ من قانون المرافعات - وهو ما يتحقق به العلم الظني، أو بتسليمها إلى

جهة الإدارة التى يقع موطنه فى دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه على أن يرسل إليه المحضر فى موطنه كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة بحيث يعتبر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً - المادة ١١ من ذات القانون - أو بتسليمها إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم فى الداخل أو الخارج - المادة ١٢ من القانون المشار إليه - وهو ما يتحقق به العلم الحكيم. إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل بالنسبة لإعلان الأحكام، إذ استوجب فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأصلي، وذلك تقديرًا منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن، الأمر الذى حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلاً حتى يسرى فى حقه ميعاد الطعن عليها مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه فى هذه الحالة بإعلان الحكم علماً يقينياً أو ظنياً ودون الاكتفاء فى هذا الصدد بالعلم الحكيم واستثناء من الأصل المنصوص عليه فى المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من قانون المرافعات، ولما كانت المحكمة التى توخاها المشرع من وجوب إخطار المعلن إليه فى حالة تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة بكتاب مسجل هو إخباره بمن سلمت إليه الصورة حتى يسعى لتسليمها والعلم بها، فإن هذه النتيجة لا تتحقق إذا ثبت أن الكتاب المسجل لم يصل للمعلن إليه ولم يسلم إليه، وهو ما ينفى بذاته عن المعلن إليه العلم اليقيني أو الظنى بإعلان الحكم، فينبى على ذلك أن الأثر الذى رتبته المادة ١١ من قانون المرافعات على تسليم الصورة لجهة الإدارة يفتقر فى هذه الحالة إلى مجرد العلم الحكيم بإعلان الحكم الأمر الذى لا تتوافر به الغاية التى استهدفها المشرع من الاستثناء والذى أورده نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، وبالتالي فإن الإعلان فى هذه الحالة لا ينتج أثراً فى هذا الصدد، ولا يبدأ به ميعاد

الطعن فى الحكم ولا يسرى فى حق المحكوم عليه. لما كان ما تقدم وكان  
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر عندما توجه لإعلان  
الطاعن بالحكم الابتدائى تبين عدم وجود من يصح تسليم الإعلان له  
فسلم الصورة إلى جهة الإدارة ووجه إليه كتاباً مسجلاً يخطره فيه بذلك  
بتاريخ ..... إلا أنه لم يرسل إليه وإنما أعيد إلى الراسل حسبما ورد  
بالشهادة الرسمية الصادرة من الإدارة العامة لبريد وسط القاهرة التى  
قدمها الطاعن لمحكمة الاستئناف، ومن ثم فإن هذا الإعلان لاينتج أثراً أو  
لا ينفذ به ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة للطاعن، وإن خالف الحكم  
المطعون فيه هذا النظر واعتد بهذا الإعلان ورتب على ذلك قضاء بسقوط  
حق الطاعن فى الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩٣/٢/٧ - الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٨ قضائية، وانظر نقض  
١٩٩٠/٢/٨ - الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٤ ق، ونقض ١٩٩٠/٦/١١ - الطعن رقم  
٣٦٧١ لسنة ٥٩ ق، ونقض ١٩٨٥/١١/٢٤ - الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥١ ق).

٥٩٥ - إعادة الإعلان: البطلان المؤسس على عدم مراعاة الإجراءات  
التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم  
فى الدعوى، عدم اتصاله بالنظام العام. عدم جواز التحدى به أمام محكمة  
النقض طالما لم يجر التمسك به أمام محكمة الموضوع.

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض  
البطلان إذا كان مؤسساً على عدم مراعاة الإجراءات التى أوجبها قانون  
المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم فى الدعوى طالما  
أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى  
به مما لايتصل بالنظام العام.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٩ - الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ قضائية، وانظر أيضاً  
نقض ١٩٥٩/٦/٢٥، مجموعة المكتب الفنى، السنة ١٠ ص ٥٠٥، وقارن  
نقض ١٩٩٢/٥/١٨ - الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٥٣ ق، وقارن أيضاً: نقض  
١٩٩٠/١٢/١٦، طعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٥٧ قضائية).



٥٩٦ - قصر الطاعن نعيه ببطالان الإعلان على مخالفة نص المادتين ١٠، ١١ مرافعات. لا محل للتعرض لشروط المادة ٢١٣ مرافعات. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٢/١١/٥ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٨ ق).

٥٩٧ - اتخاذ المطعون ضده الثاني موطناً مختاراً له بصحيفة افتتاح الدعوى بصفته أحد المدعين فيها. جواز إعلانه بصحيفة الطعن في الموطن المذكور. الدفع المبدئ منه أمام محكمة النقض ببطالان إعلانه بها رغم عدم اتباعه الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ مرافعات. لا سند له من الواقع والقانون. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٤ طعن رقم ٤٤٢٩ لسنة ٦١ قضائية).

٥٩٨ - بطلان إعلان صحيفة الطعن الضريبي: وجوب قيام الطاعن في الخمسة عشر يوماً التالية لتقديم صحيفة الطعن بإعلان صورة منها إلى جميع الخصوم. مخالفة ذلك أثره. البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها م ٣/٥٤ مقرر قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣. لا يغنى عن ذلك القول بتحقيق الغاية من الإعلان علماً بالمادة ٢٠ علة ذلك.

(نقض ١٩٩٣/١١/١ طعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٧ قضائية).

٥٩٩ - إعادة الإعلان وبطلانه: إعادة الإعلان. ماهيته. بطلانه لا يترتب عليه بطلان الحكم، إلا إذا تخلف الخصم عن حضور الجلسات التي نظرت فيها الدعوى.

(نقض ١٩٩٣/١١/٢٩ طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٥٩ قضائية).

٦٠٠ - ذكر الموطن مجرداً عن وصفه بأنه مختار. احتمال أن يكون كذلك أو أن يكون المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة م ١/٤٠ مدنى.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٧ قضائية).

٦٠١ - الإعلان في الوطن الأصلي. كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه حال غيابه. عدم وجوب بيان الصلة بينه وبين المراد إعلانه.  
(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠، طعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق).

**ملحوظة:** هذا الحكم يخالف ما استقرت عليه محكمة النقض في أحكامها الصحيحة السابقة واللاحقة من أن عدم بيان الصلة بين من تسلم الصورة والمراد إعلانه يترتب عليه البطلان (الحكمان التاليان).

٦٠٢ - إغفال المحضر ذكر صفة مستلم الإعلان في موطن المطلوب إعلانه في حالة عدم وجوده. أثره. بطلان الإعلان.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٦٠٣ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادتين ١١، ١٢ من قانون المرافعات السابق أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدhاره، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان، أو أن هذا الأخير يقيم معه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان.

(نقض ١٩٧١/١/٧ سنة ٢٢ ص ٣٨، نقض ١٩٧٧/١٢/٢٧، طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤).

٦٠٤ - تسليم صورة الإعلان إلى الأزواج والأقارب والأصهار. شرطه. إقامتهم مع المعلن إليه في المكان الذي تم فيه الإعلان.  
(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - طعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٨ قضائية).

٦٠٥ - منزل العائلة. اعتباره موطناً للمراد لإعلانه. شرطه. إقامته فيه على وجه الاعتياد والاستقرار.  
(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - للشار إليه آنفاً).

٦٠٦ - إذا كان الحكم قد استخلص من ورقة الإعلان أنه تم في الموطن الأصلي للطاعن مخاطباً مع وكيله وهو ما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص حتى ولو ادعى الطاعن بعدم صحة هذه الوكالة لأن الحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات، طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطنه، ومن ثم فإن ما استطرده إليه الحكم بعد ذلك من انتفاء صفة المحامي في التوقيع بالاستلام يكون تزييداً ويكون النعى عليه - أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج.  
(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٣ سنة ٣٠، العدد الثالث ص ٤).

٦٠٧ - الموطن هو المحل الذي يقيم فيه الشخص على وجه الاعتياد والاستيطان، وأن تقدير توافر هذين العنصرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأما ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة إعلان دعواه إلى المطعون عليها الثالثة مردود بأن مجرد إعلان الصحيفة في المكان الذي أورده فيها لا ينهض حجة على اتخاذ موطناً لها وتوافر الاعتياد والاستيطان.  
(نقض ١٩٨٠/٣/١ سنة ٣١، الجزء الأول ص ٦٧٧).

٦٠٧ مكرر - الخصومة في الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها، فما يجرى على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى، ومن ثم فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان

الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذوى الشأن ببطان إعلانه بصحيفة الاستئناف. لما كان ذلك، وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت ببطان إعلانها بصحيفة الاستئناف لحصوله فى مواجهة النيابة رغم وجود موطن معروف لها، وباعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانها بتلك الصحيفة خلال الثلاثة الأشهر التالية لتقنيهما، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن نزولها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطان إعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل فى مواجهة النيابة يحول بينها وبين العودة إلى التمسك ببطان إعلانها بصحيفة الاستئناف الحاصل بذات الطريق، وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٣ سنة ٣١، الجزء الأول ص ١١٩٠).

٦٠٨ - مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يدل على أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين أن تسلم الأوراق المراد إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه، فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه فى موطنه جاز تسليم الأوراق إلى أحد أقاربه أو أصهاره بشرط أن يكون مقيماً معه، فإذا أغفل المحضر إثبات صفة من تسلم صورة الإعلان أو أغفل إثبات أنه من أقارب أو أصهار المطلوب إعلان المقيمين معه فإنه يترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات. لما كان ذلك، وكان يبين من الصور الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التى قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله إلى محل إقامة الطاعن ولم يجده لإعلانه بها فأعلنه بصورتها مخاطباً مع ابن عمه .. دون أن يثبت أنه مقيم مع الطاعن وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه إلى أن صدر الحكم المطعون

فيه، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة.

(نقض ١/٢٨/١٩٨٠، ستة ٣١، الجزء الأول ص ٣٢٤).

٦٠٩- نصت المادة ٤٠ من القانون المدني على أن الموطن هو الذى يقيم فيه الشخص عادة فقد دلت على أن المشرع لم يفرق بين الموطن ومحل الإقامة العادى وجعل المول عليه فى تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط فى الموطن أن يقيم فيه الشخص، وأن تكون إقامته بصفة مستمرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتقاد ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة، وأن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللأزم توافرهما فى الموطن من الأمور الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع.

(نقض ١٣/١٢/١٩٧٩، ستة ٣٠، العدد الثالث ص ٢٦١).

٦١٠- خلو الورقة - المقول بأنها صورة الإعلان - من أية كتابة محررة بخط المحضر. عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كان هى صورة أصل الإعلان. اشتغال الأصل على جميع البيانات. لابطلان. (نقض ١٩٨٩/٣/٥ - طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٦١١ - إجراءات الإعلان المرسل من مصلحة الضرائب. اختلافها عن إجراءات الإعلان فى قانون المرافعات. تسليم مراسلات مصلحة الضرائب إلى الممولين. كفيته. المادة ٢٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠، الخاص بنظام البريد.

(نقض ٣١/١٠/١٩٨٨ - طعن رقم ٤٦٥ لسنة ٥١ قضائية).

٦١٢- الأوراق المطلوب إعلانها. و جوب تسليمها للشخص نفسه أو فى موطنه مادة ١٠ مرافعات. الاستثناء جواز تسليمها فى المحل الذى اتخذته محلاً مختاراً له فى خصوص الدعوى التى يتعلق بها الإعلان. عدم

بيان الحكم للأوراق التي استظهر منها المحل المختار ومدى تعلقها بالخصومة القائمة. قصور.

(نقض ١٩٨٩/٣/١ - طعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٦/١/٣٠ - طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٧/٤/٢٢ - طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٣ قضائية).

٦١٣ - وحيث إن النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن «يكون إعلان الحكم لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي» وفي الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون المدني على أن «يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن»، وفي المادة ٤١ من ذات القانون على أن «يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة» يدل على أن المشرع، وإن خرج في النص الأول على القواعد المقررة للإعلان المنصوص عليها في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من قانون المرافعات، وذلك إذا كانت ورقة الإعلان تحمل حكماً مما يبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ إعلانه ضماناً لوصوله إلى علم من وجه إليه ولما تتسم به مواعيد الطعن من أهمية بين إجراءات التقاضي إلا أن مؤدى المادتين ٤٠، ٤١ المشار إليهما أنه إذا كان المعلن إليه تاجراً أو حرفياً، وكانت الخصومة في الدعوى تتناول أعمالاً تتعلق بهذه الحرفة أو تلك التجارة فإنه يجوز اعتبار المحل الذي تزاوّل فيه هذه أو تلك موطناً للتاجر أو الحرفي بجانب موطنه الأصلي يصح إعلانه فيه بكافة الأوراق المتعلقة بهذه الخصومة، وذلك للمحكمة التي أفصح عنها المشرع من أن قاعدة تعدد الموطن تعدد بالامر الواقع، وتستجيب لحاجة المتعاملين ولا تعتبر الإقامة الفعلية عنصراً لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجارى أو الحرفي مستمراً وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه والذي تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها، وإن غلق المحل التجارى

لا يفيد بذاته إنهاء النشاط التجارى فيه. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على سند من بطلان إعلان المطعون ضده بصحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة وبالحكم الصادر فيها لإجرائه بالعين المؤجرة وليس بمحل إقامته، وذلك دون أن يناقض ما تمسك به الطاعن من أن المطعون ضده إنما يزاول حرفته «نجار» بهذه العين والتي يدور النزاع فى الدعوى حول التزامه بسداد أجرتها وهو مما يدخل فى أعمال إدارتها باعتبار أن العين التى يقوم فيها النشاط التجارى أو الحرفى تعد عنصراً جوهرياً فى هذا النشاط وهو دفاع جوهري يتغير به لو صح - وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وتحجب بذلك عن بحث مدى استمرار النشاط الحرفى للمطعون ضده قائماً بالعين المشار إليها وقت الإعلان ومظاهره مما يعيبه أيضاً بقصور التسبيب ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٩/١/٢٨ - طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٦٦/١/٤ سنة ١٧، العدد الأول من ٣٢، نقض ١٩٧٦/٤/١، سنة ٢٧ ص ٨٤٤).

٦١٤ - الموطن الاصلى طبقاً للرأى السائد فى فقه الشريعة الإسلامية هو وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض موطن الشخص فى بلدته أو فى بلدة أخرى اتخذها داراً توطن فيها مع أهله وولده وليس فى قصده الارتحال عنها، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن . وهو ما استلهمه المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن «محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه عادة» لا أثر للتغيب عنه فترات .

(نقض ١٩٧٧/٦/١ سنة ٢٨ ص ٢٣٢ نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ سنة ٣١، الجزء الثانى ص ٢١١٥).

٦١٥- وجوب تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه. مادة ١٠ مرافعات . إعلان المطعون ضدهم على عنوانهم مخاطباً مأمور القسم رغم سبق إجابة المحضر على إعلان سابق بأنهم لا يقيمون به . باطلاً.

( نقض ١٩٨٧/٦/١، طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٨٤/٤/٣، طعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٣ قضائية ).

٦١٦- البطلان المترتب على عدم الإعلان . نسبي . عدم جواز التمسك به إلا لمن تقرر لمصلحته ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

(نقض ١٩٨٨/٤/١٧، طعن رقم ٧١٩ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٧٦/٦/٢ سنة ٢٧، العدد الأول ص ١٢٦٦).

٤٨٥- إعلان تقرير الطعن في غير موطن أحد المطعون ضدهم بطلان نسبي - لا يجوز لغيره. التمسك بهذا البطلان ولو كانت له مصلحة فيه.

(نقض ١٩٧٠/١١/١٧، سنة ٢١ ص ١١٣٨).

٦١٧- متى قضى الحكم المطعون فيه بصفة إجراء نزع الملكية المتخذة تنفيذاً لعقد القرض لتوجيهها إلى المدين في المحل المختار الثابت في هذا العقد، والذي ولم يقدّم دليل كتابي على تغييره فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون.

( نقض ١٩٦٨/١٢/٢٦، سنة ١٩ ص ١٥٨٨ ).

٦١٨- يجوز إعلان الاستئناف المقابل إلى المستأنف الأصلي في الموطن المختار الذي حدده الأخير في صحيفة استئنافه . وجود الموطن المختار في بلد غير التي بها مقر محكمة الاستئناف . لا اثر له على صحة الإعلان.

(نقض ١٩٦٨/٤/٢٣، سنة ١٩ ص ٨٢٩).



٦١٩- تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل إنقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المحددة فى المادة ٤٠٥ مرافعات عملاً بالمادة ١٤/١٠ من القانون المذكور. اعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون.

(نقض ١٩٦٨/١/٢٥، ستة ١٩ ص ١٣٢).

٦٢٠- عدم إفصاح المطعون ضده عن اتخاذ محل إقامة موطناً مختاراً له مؤداه. اعتباره موطناً أصلياً . عدم التزامه بإخبار الطاعنة بتغيير هذا الموطن . (نقض ١٩٦٨/٣/٢، ستة ١٩ ص ٣١٥).

٦٢١- تسليم صورة الإعلان فى موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصهاره . لا تشترط الإقامة العادية والمستمرة - تكفى الإقامة وقت إجراء الإعلان.

(نقض ١٩٦٨/٢/١ ستة ١٩ ص ١٩٥).

٦٢٢- إغفال المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فى أصل ورقة إعلان الطعن وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب إعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلاً مختاراً له فى ورقة إعلان الحكم . بطلان إعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .

(نقض ١٩٦٣/٤/٢٥، مجموعة المكتب الفني، السنة الرابعة عشرة العدد الثانى ص ٦١٦).

٦٢٣- المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان . فإذا كان الثابت من صورة الإعلان أن المحضر انتقل إلى مقر إدارة قضايا الإصلاح الزراعى وخاطب من ذكر له أنه محام بهذه الإدارة وسلمه الصورة، فإن هذا يكفى لصحة الإعلان ولا يجدى الطاعن بعد ذلك التعلل بعدم وصول الصورة إليه أو الادعاء بأن الصفة التى قررها مستلم الإعلان غير صحيحة.

(نقض ١٩٦٦/٢/١٧، ستة ١٧ ص ٣١٨).

٦٢٤- تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقبل بتقديرها قاضى الموضوع. ( نقض ١٩٦٦/٥/٢٦، مجموعة المكتب الفني، السابعة عشرة العدد الثالث ص ١٢٧١).

٦٢٥- تقدير وجود الموطن وبيان تفردّه وتعددّه من الأمور الواقعية التي يستقل بها قاضى الموضوع بلامعقب متى كان استخلاص سائفاً. ( نقض ١٩٨٩/٤/٦، طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ قضائية)

٦٢٦- إجراءات الإعلان التي قام بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره. إكتسابها صفة الرسمية . مؤدى ذلك . عدم جواز إثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالتزوير. اكتفاء الطاعة بطلب ضم التحقيقات التي أجريت مع المحضر لإثبات عدم صحة مادونه من بيانات بورقة إعلانها غير كاف للنيل من صحة وحجية تلك الإجراءات.

( نقض ١٩٨٩/٢/٢١ طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٤ قضائية.)

٦٢٧- اتخاذ المحضر كافة الإجراءات المقررة قانوناً لإعلان الأوراق أثره. افتراض وصول الإعلان للمعلن إليه مالم يثبت ارتكاب المعلن غشاً لمنع وصول صورة الإعلان إليه . ( نقض ١٩٨٩/٣/٣١، طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٢ قضائية ).

٦٢٨- اعتبار الإعلان صحيحاً ولو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة ١٢/١ مرافعات مادام أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان .

( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٦ طعن، رقم ١٥٥ لسنة ٤٥ قضائية ).

٦٢٩ - إعلان الخصم فى الموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى معين. شريطة أن يكون الاتفاق على ذلك ثابتاً بالكتابة والإعلان متعلقاً بذلك العمل . ( نقض ١٩٧٩/١/١٨، طعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ قضائية ).

٦٣٠- إذا كان مفاد المادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن يصل إلى علم المعلن إليه علماً يقينا بتسليم الصورة إلى ذات الشخص المعلن إليه، وكان اكتفاء المشرع بالعلم الافتراضى متى سلمت الورقة لصاحب صفة فى تسلم الإعلان غير المراد إعلانه أو بالعلم الحكمى إذا سلمت للنيابة العامة حال الجهل بموطن المعلن إليه، إنما هو لحكمة تسوغ الخروج على هذا الأصل شرعت لها ضمانات معينة لتحقيق العلم بالإعلان، بحيث يتعين الرجوع إلى الأصل إذا إنتفتت المحكمة أو أهدرت دلالة الضمانات.

(نقض ١٧/١/١٩٧٩، طعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ قضائية).

٦٣١- تغيير الموطن باعتباره أمراً مألوفاً ويمكن توقعه . لا يعتبر فى ذاته قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الإعلان .  
(نقض ٢٠/٢/١٩٦٨، سنة ١٩ هـ ٣١٥).

٦٣٢- مؤدى نص المادتين ١١/١٢ ، من قانون المرافعات السابق هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص فى موطنه ، وإنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه ، وتبين له أنه غير موجود.

(نقض ٢٥/١/١٩٧٣ سنة هـ ١٠٣).

٦٣٣- ماتقتضيه المادة ١٢ من قانون المرافعات من وجوب إثبات غياب الشخص المطلوب إعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكالة أو خادمة أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة - وبيان ذلك فى محضر الإعلان وصورته - إنما يتم إجراؤه إذا كان الإعلان موجهاً إلى المعلن إليه فى موطنه الأسمى ، فلا محل للقياس عليه فى حالة توجيه الإعلان إلى الشخص فى موطنه المختار إذ لا يفترض فى هذه الحالة أن يكون الشخص الذى اختار موطناً مقيماً فيه .

(نقض ٥/٥/١٩٦٠ مجموعة القواعد القانونية، الجزء الثالث ص ١٤٠ قاعدة ٥٤).

٦٣٤ - متى كان الواقع أن الطاعن اتخذ مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً له في دعوى قسمة فإنه لا يجوز إعلانه بدعوى شفعة في مكتب المحامي المذكور بحجة أن هذه الدعوى لا حقة لدعوى القسمة ببضعة أيام، وأن توكيل المحامي المذكور هو توكيل عام يشمل جميع القضايا متى كان من المسلم أن هذا التوكيل إنما صدر من الطاعن إلى المحامي المذكور في خصوص دعوى القسمة وقيل أن تقام دعوى الشفعة ببضعة أيام .  
( نقض ١٩٥٢/٣/٦ ، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٢٣ قاعدة رقم ٣٧ ).

٦٣٥ - ليس في القانون ما يمنع من أن يتخذ الشخص من موطنه التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانوني معين وفي هذه الحالة لا يترتب على تغير الموطن التجارى تغيير الموطن المختار لهذا العمل، ما لم يفصح صاحبه عن رغبته في تغييره ، وإذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينبغي الإفصاح عنه بالكتابة.

( نقض ١٩٧١/١٢/٢١ ، سنة ٢٢ ص ١٠٧١ ).

٦٣٦ - البطلان الناشئ عن عدم مراعاة إجراءات الإعلان هو بطلان نسبي لا يعدم الحكم بل يظل قائماً بوجوده وإن كان مشوباً بالبطلان فينتج كل آثاره مالم يقض ببطلانه بالطعن عليه بإحدى طرق الطعن المقررة قانوناً فإن مضت مواعيد الطعن أو كان غير قابل لهذا الطعن فقد أصبح بمنجى عن الإلغاء حائزاً لقوة الشيء المقضى دالاً بذاته على صحة إجراءاته.

( نقض ١٩٧٠/٤/٢٣ سنة ١٩٧٠ ص ٦٨٩ ).

٦٣٧ - إذا وقع بطلان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم لخلو الصحيفة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها والتي يترتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان، فإن لهذا المطعون عليه وحده التمسك

بالبطلان وتقديم دليله المائل فى صورة إعلانه، وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة الذى لا شأن له به ولا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لأنه من ضروب البطلان النسبى غير المتعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ولا يغير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة .

( نقض ١٠/١٠/١٩٦٥ ص ٩٠٢، نقض ١٢/١/١٩٧٧ طعن ٤٠٣ قضائية ) .

٦٢٨- متى انتقل المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أقارب أو أصحاب المعلن إليه المقيمين معه فإنه وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات قد اقتصرن فى طعنهن بالتزوير على أن المخاطب فى الإعلان قد ادعى صفة القرابة والإقامة معهن على غير الحقيقة دون الطعن فى صحة انتقال المحضر إلى محل إقامتهن وتسليم صورة الإعلان، وانتهى من ذلك إلى اعتبار الإعلان قد تم صحيحاً، وأن الطعن بالتزوير فى صفة تسليم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ٢٣/٤/١٩٧٠ سنة ٢١، ٦٨٩، نقض ١٣/١١/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٠٧٠، نقض ١٢/١/١٩٧٧، فى الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ قضائية ، نقض ١١/٧/١٩٧٨، طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٦٣٩- الأوراق المطلوب إعلانها . وجوب تسليمها للشخص نفسه أو فى موطنه. مادة ١٠ مرافعات الاستثناء . جواز تسليمها فى المحل الذى إتخذه المعلن إليه محلاً مختاراً له فى خصوص الدعوى التى يتعلق بها الإعلان . عدم بيان الحكم للأوراق التى استظهر منها المحل المختار ومدى تعلقها بالخصومة القائمة . قصور.

(نقض ٣١/٣/١٩٨٩، طعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ٣٠/١/١٩٨١ طعن رقم ٥٣، ٤٣٦ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ٢٢/٤/١٩٨٧ رقم ٢٧٧٢ لسنة ٥٣ قضائية) .

٦٤٠- من يصح تسليمه الإعلان بأوراق المحضرين. مادة ١٠/٢  
مرافعات. مؤداه. جواز تسليم الإعلان إلى الوكيل والتابع عند تواجده  
بموطنه المطلوب إعلانه. ولو لم يكن مقيماً معه.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٨، طعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٦٦/٢/١٧  
سنة ١٧ ص ٣٢٤، نقض ١٩٧٧/١٢/٢٧، سنة ٢٨ ص ١٨٨).

٦٤١ - تعيين الطاعن بصحيفة الاستئناف محلاً له غير محله الأصلي.  
إعتبار ذلك إيداعاً باتخاذ مختاراً يقوم مقام المحل الأصلي. جواز إعلانه  
بورود تقرير الخبير في هذا المحل. علة ذلك. تعدد الموطن المختار. جائز.  
(نقض ١٩٨٩/١/١٨، طعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ قضائية).

٦٤٢ - محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها. جواز اعتباره  
موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي. بقاء هذا الموطن قائماً طالما بقي  
النشاط التجارى مستمراً وله مظهره الواقعي. لمحكمة الموضوع  
استخلاصه من أوراق الدعوى وظروفها، تسليم صحيفة الدعوى في غير  
موطن المدعى عليه، يبطل إعلان هذه الصحيفة ولا تنعقد به الخصومة  
وبالتالى بطلان أى إجراء وحكم يصدر فيها.

(نقض ١٩٨٩/٤/١٧، طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٨٩/١/١٨  
طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٦٤٣ - وجوب تسليم الإعلان إلى الشخص نفسه أو في موطنه. مادة  
١٠ مرافعات. الموطن. ماهيته. محل عمل الموظف ليس موطناً له.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢١، طعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/١/٢٨  
سنة ٣١، العدد الأول ص ٣٢٤).

٦٤٤ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الموطن  
الأصلي للشخص طبيعياً كان أو اعتبارياً موجوداً بالخارج وكان يباشر  
نشاطاً تجارياً أو حرفاً في مصر اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط

موطناً له فى مصر فى كل مايتعلق بهذا النشاط. ولما كان لكل سفينة أجنبية تياشر نشاطاً تجارياً فى مصر وكيل ملاهى ينوب عن صاحبها سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً فى مباشرة كل مايتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط، فإن مقر هذا التوكيل يعتبر موطناً لمالك السفينة.

(نقض ١٩٨٦/١/١٣، طعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٦٤٥- جواز إعلان الخصم فى الوطن المختار لتنفيذ عمل قانونى معين. شرطه. ثبوت الوطن بالكتابة وتعلق الإعلان بهذا العمل. المادتان ١/١٠ مرافعات، ٣٤ مدنى .

(نقض ١٩٨٦/٣/٦، طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٦٤٦- توقيع المخاطب معه على أصل الإعلان. وجوبه عند تسليم الصورة إليه لا فى حالة امتناعه عن تسليمها.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٤، طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ قضائية).

٦٤٧ - تسليم المحضر صورة الإعلان إلي من قرر له أنه هو المراد إعلانه صحيح. المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب فى موطنه الأصلى.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٤، طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ قضائية).

٦٤٨- المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان . شرطه. أن يكون الشخص قد خوطب بموطن المعلن إليه.

(نقض ١٩٧٨/١/١٤، الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٢ قضائية).

٦٤٩- إذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص باتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال

الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المادة ١٢ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وقيدها أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق ومن بينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه.

( نقض ١٩٧٧/٢/٩ سنة ٢٨ ص ٤٣٠ ).

٦٥٠- الموطن في مفهوم المادتين ٤٠ مدني ، ٢٠ من اللائحة الشرعية ، المكان الذي اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستمرة. التغيب عنه فترات . لا اثر له . استقرار الإقامة في مكان معين مرده نية الشخص . الاستدلال عليها من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع.

( نقض ١٩٧٧/٦/١ سنة ٢٨ ص ١٣٥٤ ).

٦٥١- دعوى التعويض عن وفاة عامل نتيجة حادث سيارة مملوكة لرب العمل . ثبوت أن الأخير صاحب مكتب لسيارات النقل . جواز إعلانه في محله التجاري.

( نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ ، طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ قضائية ).

٦٥٢- موطن الأعمال . قيامه طالما بقي النشاط التجاري مستمرا وله مظهره الواقعي . تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع.

( نقض ١٩٧٧/١٢/٢٦ ، طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٤ قضائية ).



٦٥٣- إغفال المحضر إثبات أن قريب المعلن إليه الذي تسلم صورة صحيفة الاستئناف يقيم معه . أثره . بطلان الإعلان . تخلف المستأنف عليه عن الحضور أثره . بطلان الحكم.  
( نقض ١٩٨٠/١/٢٨ ، طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ قضائية ) .

٦٥٤- مكتب للحامى الموكل عن الخصم . اعتباره محلاً مختاراً له فى درجة التقاضى الموكل فيها . جواز إعلانه بالقرار الصادر بإعادة الدعوى للمرافعة فى هذا المحل .  
( نقض ١٩٧٧/٥/١٠ ، طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٢ ) .

٦٥٥- ذكر الموطن مجرداً عن وصفه بأنه مختار مما يحتمل كونه كذلك إلا أنه يفيد أيضاً كونه المحل الذى يقيم فيه الشخص عادة رجوعاً إلى الأصل الذى بينته الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون المدنى .  
( نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ ، الطعن رقم ١٢٠٤ سنة ٤٧ قضائية ) .

٦٥٦- منزل العائلة لا يعتبر موطناً إلا إذا ثبت إقامة الشخص فيه - على وجه الاعتیاد والاستيطان .  
( نقض ١٩٨٢/١٢/٥ ، الطعن رقم ١٨٢ سنة ٤٨ قضائية ) .

٦٥٧- يشترط لصحة تسليم الصورة إلى الأزواج والأقارب والأصهار أن يكونوا مقيمين مع المعلن إليه فى المكان الذى تم فيه الإعلان .  
( نقض ١٩٨٢/١٢/٥ ، الطعن رقم ١٨٢ سنة ٤٨ قضائية ) .

٦٥٨- الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته ، أو لمن يكون ساكناً معه من الأزواج والأقارب والأصهار ، وأن المحضر إذا

انتقل إلى موطن المراد إعلانه وأثبت في محضره أنه سلم صورة الإعلان إلى شخص معين وذكر أنه يقيم مع المراد إعلانه لغيابه دون أن يبين في محضره صفة هذا الشخص في تسلم الإعلان فإن هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون باطلاً.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، الطعن رقم ٣٢٣ سنة ٥٠ قضائية).

٦٥٩- الموطن. لافرق بينه وبين محل الإقامة. مادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. الممول عليه في تعيينه الإقامة فيه بصفة مستقرة ولو لم تكن مستمرة تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سائفاً.

(نقض ١٩٨٩/٣/٢، طعن رقم ٧٨ لسنة ٥١ احوال شخصية).

٦٦٠- العرض الحقيقي. تمامه وإعلان الدائن على يد محضر. علة ذلك عدم اشتراط المشرع قواعد خاصة لإعلان الأوراق المتضمنة عرضاً بالوفاء. المادتان ١٠، ٤٨٧ مرافعات. خصم رسم الإيداع من المبلغ المعروض. لا اثر له على صحة الإعلان طالما أن رفض العرض لم يكن له مايسوغه.

(نقض ١٩٨٩/٦/١١، طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ قضائية).

٦٦١- مفاد نص المادتين ١٠/١ من قانون المرافعات، ٤٣ من التقنين المدني هو جواز إعلان الخصم في الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني معين متى كان هذا الموطن ثابتاً بالكتابة وكان الإعلان متعلقاً بهذا العمل. (نقض ١٩٨٦/٣/٦، الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٦٦٢- إذا تم الإعلان في موطن المعلن إليه ولم يجده المحضر فعليه أن يثبت ذلك في ورقة الإعلان، وأن يقوم بتسليم الصورة لأحد الأشخاص الذين ينص عليهم القانون وفقاً للمادة العاشرة فقرة ثانية من قانون

المرافعات وبهذا التسليم يصح الإعلان وينتج أثره، ولا يشترط لصحة الإعلان في هذه الحالة أن يثبت المحضر في ذات الصورة المسلمة لأحد هؤلاء عدم وجود المعلن إليه في موطنه وقت الإعلان، وإنما يكفى لصحته إثبات هذا البيان في أصل ورقة الإعلان وحدها.

(نقض ١٩٨٦/١/١٢، طعون أرقام ٦٥١ لسنة ٥١، ٣١٥، ٣٣٨ لسنة ٥٣ قضائية).

٦٦٣- إعلان الشخص في موطنه مخاطباً مع وكيله صحيح في القانون طبقاً لما تقضى به المادة ١٠ من قانون المرافعات.  
(نقض ١٩٨٣/١/١٦، الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥١ قضائية).

٦٦٤- إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدد المحددة لإقامتهم بالبلاد م (١٧) ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. الغاية منه. توفير الوحدات السكنية دون الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى. علة ذلك. مؤداه. إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانوناً عن طريق النيابة العامة المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها. عدم انطباقه على المستأجرين لوحدها غير سكنية من الأجانب.

ثبوت أن محل عقد إيجار النزاع مخزن وجوب إعلان صحف الدعاوى المتعلقة به وفقاً للقواعد العامة. كيفية ذلك.  
(نقض ١٩٩١/١٠/٣١، الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٦٦٥- مفهوم الموطن فى حكم المادة ٩٤٧ من قانون المرافعات. إنصرافه إلى المكان الذى يقيم فيه المورث قبل وفاته لا إلى المكان الكائن به محل تجارته. اعتبار محل التجارة موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي. شرطه. بقاء النشاط التجارى مستمراً وله مظهره الواقعى. توقف هذا النشاط أو انتهاءه. أثره.

(نقض ١٩٩٢/٤/٩، الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٧ قضائية).

٦٦٦- المحضر. مهمته. إجراء الإعلان أو التنفيذ. مؤدى ذلك. أنه غير مكلف بالتحقق من إقامة المعلن إليه بمكان إعلانه أو إقامته في غيره، أو التحقق من صفة المخاطب معه. لحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تحديد الوطن. إطراحها دليل منازعة المعلن إليه في صحة إقامته مكان إعلانه. وجوب إقامة قضاءها على أسباب سائفة.

(نقض ١٤/٤/١٩٩٢، طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٦٦٧- الإعلان في الوطن الأصلي. كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد إعلانه في حالة غيابه. م ١٠ مرافعات. تبين أن المستلم ليس ممن عدتهم هذه المادة، وأنه لا يقيم مع المعلن إليه، لا أثر له. علة ذلك.

(نقض ٢١/٤/١٩٩٢، طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٥٥ قضائية).

٦٦٨- تسليم صورة الإعلان في موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه. لا تشترط الإقامة العادية والمستمرة. تكفي الإقامة وقت إجراء الإعلان.

(نقض ١٨/٢/١٩٩٣، طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قضائية).

٦٦٩- مناط الطعن بالتزوير في الإعلان: إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره. اكتسابها صفة الرسمية. عدم جواز إثبات عكسها إلا بطريق الطعن بالتزوير.

(نقض ٢٥/٦/١٩٩٢، الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ قضائية).

٦٧٠- إعلان أوراق المحضرين القضائية. الأصل أن تسلم إلى شخص المعلن إليه أو في موطنه الأصلي أو المختار أو إلى النيابة العامة المواد ١٠، ١١، ١٢، مرافعات. الاستثناء. الأحكام القضائية وجوب إعلانها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي. مادة ٢١٣ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. عدم سريان ميعاد الطعن في الحكم. علة ذلك.

(نقض ٢٣/٦/١٩٩٣، طعن رقم ٣٥٤٠ لسنة ٦٢ قضائية).

٦٧١- البطلان المترتب على عدم مراعاة إجراءات الإعلان نسبي.  
لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة.

(نقض ١٧/١١/١٩٩٣، طعن رقم ٥٢١٧ لسنة ٦٢ قضائية).

٦٧٢- كفاية تضمين ورقة الإعلان ما يفيد إرسال خطاب مسجل للمعلن إليه مادة ١١ مرافعات. عدم وجوب إرفاق الأصل المثبت لإرسال هذا الخطاب.

(نقض ٧/٧/١٩٩٧، طعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٦٣ قضائية).

٦٧٣- موطن الأعمال . المادتان. ٤٠، ٤١ مدنى. قيامه طالما بقى النشاط التجارى أو الحرفى مستمراً وله مظهره الواقعى . إعلان التاجر أو الحرفى بكافة الأوراق المتعلقة بخصوص تتعلق بهذه الحرفة، أو تلك التجارة، صحيح. علة ذلك. تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع.

(نقض ١٤/٥/١٩٩٧، طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٣ ق).

٦٧٤- الموطن هو المكان الذى اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستمرة. إعلان الأوراق القضائية. مناطه. تسليمها إلى المعلن إليه نفسه أو فى موطنه الأصلى. علة ذلك. ضمان اتصال علمه بها سواء علماً يقينياً أو حكماً. إعلان الحكم الذى يترتب عليه بدء ميعاد الطعن . وجوب ثبوت علم المحكوم عليه به. منازعته فى ذلك. عليه إثبات مدعاه.

(نقض ٢٩/١٢/١٩٩٦، طعن رقم ٨٨٣ لسنة ٦٤ قضائية).

٦٧٥- المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص على وجه الاعتقاد، وأن مجرد الوجود فى مكان أو السكن فيه لا يجعل منه موطناً ما لم تكن الإقامة فيه مستمرة وهو ما يستدل عليه من الظروف المادية التى تختلف من دعوى لأخرى، ويبطل

الإعلان إذا ثبت أن المعلن وجهه بطريقة تنطوي على غش حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لمنعه من الدفاع وتقويت المواعيد.

(نقض ١٩٩٦/٦/١٧، طعن رقم ٩٩٩٠ لسنة ٦٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٢٣ سنة ٣٩، جزء أول ص ٢٧٨).

٦٧٦ - تحديد موطن الخصم بحكم سابق لا يحوز حجية في دعوى أخرى لاحقة. علة ذلك.

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩٥/١٢/١١).

٦٧٧ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرقة موطناً خاصاً له بجانب موطنه الأصلي إعمالاً لحكم المادة ٤١ من القانون المدني، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص ما جاء بأوراق الرسالة التي استوردتها الطاعنة من الخارج أن موطنها هو ما ورد بتلك الأوراق والذي قامت المصلحة المطعون ضدها بإعلان الطاعنة فيه بصحيفة الدعوى، وإن لم تقدم الطاعنة ما يدل على علم الأولى بموطن آخر لها، فإن استخلاص الحكم المطعون فيه لموطن الطاعنة على النحو السالف بيانه استخلاصاً سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق، ومن ثم فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعاً في سلطة محكمة الموضوع في تحديد الموطن وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض رقم ١٩٩٤/١٢/٥ سنة ٤٥، الجزء الثاني ص ١٥٤٠).

٦٧٨ - إذ كان سداد أجرة محل التجارة مما يدخل في نطاق الأعمال المتعلقة بها، إذ أنه يشكل عنصراً في مصروفاته وهو أحد الإلتزامات المنوطة بمن يتولى إدارتها، فإن مؤدى ذلك أنه يصح إعلان المطعون ضده بصحيفة اقتراح الدعوى الماثلة بإخلاء الصيدلية محل النزاع على

هذا الصيدلية، وإذا استدلت الحكم المطعون فيه من حصول الإعلان على هذه الوجه دون توجيهه للموطن الأصلي للمطعون ضده ارتكاب الطاعن غشاً رتب عليه بطلان الحكم المستأنف، فإنه يكون قد شاب الفساد في الاستدلال. (نقض ١٩٩٤/١١/٣٠، سنة ٤٥ الجزء الثاني من ١٥١٧).

٦٧٩- لا تعتبر الإقامة الفعلية في مصر عنصراً لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه.

(نقض ١٩٩٤/١١/٣٠ سنة ٤٥، الجزء الثاني من ١٥١٧).

٦٨٠- مباشرة الشخص الطبيعي أو الاعتباري نشاطاً تجارياً أو حرفاً في مصر. أثره. اعتبار مكان مزاولة النشاط موطناً له بالنسبة لهذا النشاط، ولو كان موطنه الأصلي في الخارج. مؤدى ذلك. عدم الاحقية في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بالنقض باعتبار أن موطنها الأصلي بالخارج.

(نقض ١٩٩٤/٢/٧ طعن رقم ٢٨٦٨ لسنة ٦٣ ق).

٦٨١- للمعلن إليه الطعن بتزوير الإعلان لإثبات أن التوقيع المنسوب إليه باستلام الصورة غير صحيح دون إلزامه بالطعن على انتقال المحضر إلى موطنه :

تسليم المحضر صورة الإعلان إلى من قرر له أنه هو المراد إعلانه صحيح. المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه، طالما أنه خوطب في موطنه الأصلي. لا يمنع ذلك المعلن إليه من الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه على الإعلان باستلام الصورة دون إلزامه بالطعن على انتقال المحضر إلى موطنه.

(نقض ١٩٩٥/٧/١٢، الطعنان رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق، ٨٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٥/٧/١٢).

٦٨٢- يبطل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تنتطوى على غش رغم استيفائها ظاهرياً بأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لإخفاء الخصومة عنه والحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها أو ليفوت عليه المواعيد.

( نقض ١٩٩٨/٢/٨، طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦٧ ق ).

٦٨٣ - اعتبار المكان موطناً ولو تغيب عنه صاحب فترات متباعدة، طالما أن نية الاستيطان قائمة . شرطه . انتفاء الغش . علم المدعى إقامة المعلن إليه بالخارج وقت الإعلان وتعمد إخفاء ذلك موجهها الإعلان لموطنه الاصلى للحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها من قبيل الغش . أثره . بطلان الإعلان .

( نقض ١٩٩٨/١/٥، طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٦٤ ق، احوال شخصية ).

٦٨٤ - خلو صورة الإعلان التى يقدمها المعلن إليه من أى كتابة محررة بخط يد المحضر تشير إلى أنها هى التى قام المحضر بتسليمها إليه . أثره . عدم التعويل عليها . اشتمال أصل ورقة الإعلان على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحتها . الدفع بالبطلان لا أساس له . ( نقض ١٩٩٩/٥/٢٧، طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٦٣ ق ).

٦٨٥ - الدعوى . اعتبارها مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفةها قلم الكتاب . إعلان الخصم لها . القصد منه . تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائى لإعلانه بصحيفة الدعوى على غير محل إقامته . تدليه على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . إطراح الحكم المطعون فيه له والمضى فى نظر الاستئناف . خطأ وقصور . ( نقض ١٩٩٩/٢/٣، طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٦٧ ق ).

٦٨٦ - الموطن طبقاً للسائد فى الفقه الحنفى . ماهيته . احتمال تعدده . عدم انتقاصه بموطن السكن . قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان . من



الأمر الواقعية. استقلال قاضى الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض مادام أقام قضاءه على أسباب سائغة.

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٤ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/٣/٩).

٦٨٧ - انتقال المحضر لموطن المراد إعلانه. عدم التزامه بالتحقق من صحة من خاطبه أو تسلم منه الإعلان. مؤداه . عدم جدية الادعاء بعدم وصول الإعلان أو بعدم صحة صحة مستلمه.

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٦٣ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/٣/٣٠).

٦٨٨ - اعتبار المكان موطناً ولو تغيب عنه صاحبه فترات متباعدة طالما أن نية الاستيطان قائمة. شرطه انتفاء الغش. علم المدعى بإقامة المعلن إليه بالخارج وقت الإعلان وتعهد إخفاء ذلك موجهاً الإعلان بموطنه الأصلي للحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها من قبيل الغش. أثره. بطلان الإعلان.

(الطعن رقم ١٢ رقم ١٢ لسنة ٦٤ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/١/٥).

٦٨٩ - اعتبار المكان موطناً ولو تغيب عنه صاحبه فترات متباعدة، طالما أن نية الاستيطان قائمة. شرطه. انتفاء الغش. علم المدعى بإقامة المعلن إليه فعلاً وقت الإعلان وتعهد إخفاء ذلك. توجيهه الإعلان بموطنه الأصلي للحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها من قبيل الغش. أثره. بطلان الإعلان.

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٦٤ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٧/٣/٩).

٦٩٠ - ثبوت سبق إعلان الطاعن بانذار من المطعون ضدها فى موطنه الذى أعلن فيه بصحيفة الدعوى. انتهاء الحكم إلى صحة إعلانه بالصحيفة. صحيح. النعى عليه بالبطلان على غير أساس.

(نقض ١٩٩٨/١٠/٢٧ طعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٦٧ ق).

٦٩١ - يبطل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجه بطريقة تنطوى على غش رغم استيفائها ظاهرياً بأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لإخفاء الخصومة عنه والحيولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها أو ليفوت عليه المواعيد.

(نقض ١٩٩٨/٢/٨ طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٦٧ق).

٦٩٢ - اعتبار المكان موطناً ولو تغيب عنه صاحبه فترات متباعدة طالما أن نية الاستيطان قائمة. شرطه. انتفاء الغش. علم المدعى إقامة المعلن إليه بالخارج وقت الإعلان وتعهد إخفاء ذلك موجهاً الإعلان لموطنه الأصلي للحيولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها من قبيل الغش. أثره. بطلان الإعلان.

(نقض ١٩٩٨/١/٥ طعن رقم ١٢ لسنة ٦٤ ق احوال شخصية).

٦٩٣ - للمعلن إليه الطعن بتزوير الاعلان لإثبات أن التوقيع المنسوب إليه باستلام الصورة غير صحيح دون إلزامه بالطعن على انتقال المحضر إلى موطنه :

تسليم المحضر صورة الإعلان إلى من قرر له أنه هو المراد إعلانه. صحيح. المحضر غير مكلف بالتحقق من شخص المراد إعلانه طالما أنه خوطب فى موطنه الأصلي. لا يمنع ذلك المعلن إليه من الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه على الإعلان باستلام الصورة دون إلزامه بالطعن على انتقال المحضر إلى موطنه.

(نقض ١٩٩٥/٧/١٢، الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق ٨٣ لسنة ٥٥، جلسة ١٩٩٥/٧/١٢).

٦٩٤- إذا شاب صورة ورقة الاعلان نقص أو خطأ، أو اشتملت على بيان لا يمكن قراءته بطل الاعلان ولو كان الاصل صحيحا :

لما كان البين من ورقة إعلان الحكم الابتدائي إلى الطاعن أن المحضر وإن كان قد أثبت فيها أنه قام بتسليم صورة الإعلان إلى ابن عم الطاعن ... إلا أنه حرر باقى البيانات بخط يستحيل قراءته بحيث لا يبين منها إثبات البيان الخاص بعدم وجود الطاعن وهو ما يتكافأ مع عدم ثبوت هذا البيان ويرتب بطلان الإعلان لما هو مقرر من أنه إذا اعتور صورة ورقة الإعلان نقص أو خطأ أو اشتملت على بيان لا يمكن قراءته - كبيان عدم وجود المطلوب إعلانه مثلا - بطل الإجراء ولو كان الاصل صحيحا وكان البيان مكتوبا فيه بخط واضح، إذ لا يجوز في هذه الحالة تكلمة النقص فى بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها، مهما بلغت قوة هذا الدليل. لما كان ذلك فإن هذا الإعلان يكون باطلا ولا يفتح به ميعاد الطعن على الحكم الابتدائي بطريق الاستئناف، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٩٩/١/١٤ طعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ق، نقض ١٩٩٦/١/٨ طعن رقم ١١٢ لسنة ٦٢ق احوال شخصية).

٦٩٥ - الاستقرار فى مكان معين. مرده نية الشخص. الاستدلال عليها من الظروف المادية. توافر عنصر الاستقرار ونية التوطن. واقع تستقل به محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٩٩/١١/٢٥، طعن رقم ٣٦٢٧ لسنة ٦٤ق).

٦٩٦ - إعلان صحيفة الدعوى :

الإعلان - إجراء لازم لانعقاد الخصومة - مؤدى ذلك - عدم لزومه لمن لا يقبل اختصاصه ابتداء.

الإعلان إجراء استوجبه القانون لانعقاد الخصومة، فلا يلزم لمن لا يقبل اختصاصه ابتداء.  
(الطعن رقم ١٠٨٦٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣).

#### ٦٩٧ - إعلان الأحكام :

إعلان الحكم لا يكون إلا بواسطة المحضرين - وجوب مراعاة كفاءة إجراءات إعلان أوراق المحضرين المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه الأصلي - مؤداه - تسليم المحضر صورة إعلان الحكم في موطن المعلن إليه إلى أحد الأشخاص الذين عددتهم المادة ١٠/٢ مرافعات - إغفاله إثبات عدم وجود المطلوب إعلان شخصياً - أثره - بطلان الإعلان - م ١٩ مرافعات.

إعلان الحكم لا يكون إلا بواسطة المحضرين بناء على طلب المحكوم له على أن تراعى في إعلان كل الإجراءات والأوضاع المتعلقة بإعلان سائر أوراق المحضرين المطلوب إعلانها للشخص نفسه، أو في موطنه الأصلي حسبما جاء في نص الفقرة الثانية من المادة ١٠ من قانون المرافعات، حيث جرى على أنه «وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار» بما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المحضر إذا ما قام بتسليم الورقة إلى أحد من هؤلاء دون أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلان شخصياً ترتب على ذلك بطلان الإعلان طبقاً للمادة ١٩ من ذات القانون.

(نقض ١٩٩٩/١/١٤، الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ ق).

٦٩٨- إثبات المحضر بورقة إعلان الحكم تسليمه صورة الإعلان إلى ابن عم المعلن إليه - تحريره باقى البيانات بخط غير مقروء لا يبين منه إثباته ببيان عدم وجود المعلن إليه - أثره - بطلان الإعلان.

البين من ورقة إعلان الحكم الابتدائى إلى الطاعن، أن المحضر وإن كان قد أثبت فيها أنه قام بتسليم صورة الإعلان إلى ابن عم الطاعن «المعلن إليه» ... إلا أنه حرر باقى البيانات بخط يستحيل قراءته لا يبين منه إثباته البيان الخاص بعدم وجود الطاعن وهو ما يتكافأ مع عدم ثبوت هذا البيان ويرتب بطلان الإعلان .

(الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٩٩).

٦٩٩ - «إعلان الحكم لبدء سريان ميعاد الاستئناف»

«إعلان الحكم الابتدائى للمصاب بأفة عقلية»

تمسك الطاعن بصفته قيمياً بأن إعلان الحكم الابتدائى لاجرى ميعاد الاستئناف لإصابة المعلن إليها بأفة عقلية فى ذلك التاريخ وتدليله على ذلك بالمستندات وأقوال الشهود. أطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاهه بسقوط الحق فى الاستئناف استناداً إلى نص م ١١٤ مدنى الذى يواجه تصرف المجنون أو المعتوه ولايتصل بصحة العمل الإجرائى الصادر من المطعون ضده وصلاحيه الحجز عليها لتلقيه ودون أن يعرض لتاريخ إصابته بالمرض العقلى وأثره على إعلانها بالحكم. خطأ وقصور.

## القاعدة:

إذ كان الطاعن بصفته قد تمسك بأن إعلان الحكم المستأنف بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٧ لا يجرى ميعاداً لأن المعلن إليها كانت مصابة بأفة عقلية

فى هذا التاريخ ودلل على ذلك بما ورد بأقوال شاهديه والتقرير الطبى الذى جاء به أن الطاعة كانت مجنونة منذ سنة ١٩٨٦ وقرار الحجر فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع قولاً منه بأن المادة ١١٤ من القانون المدنى لم تبطل تصرفات المجنون إلا بعد تسجيل قرار الحجر، ما لم تكن حالة الجنون شائعة ، أو كان التعاقد معه على بينة منه، وهو نص يواجه فقط تصرف المجنون والمعتوه، ولا يواجه صحة العمل الإجرائى الصادر من المطعون ضده وصلاحيه المحجور عليها لتلقيه، ودون أن يعرض لتاريخ إصابتها بالمرض العقلى، وأثر ذلك على إعلانها بالحكم وما إذا كان يجرى ميعاد الاستئناف من عدمه بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب.

(نقض ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠ ، طعن رقم ٧٣٥٣ لسنة ٦٤ قضائية).

#### ٧٠٠ - الطعن بالتزوير على إعلان الحكم الابتدائى :

تمسك الطاعة فى صحيفة استئنافها ومذكرة شواهد التزوير ببطلان إعلانها بحكم محكمة أول درجة للتزوير فى الإعلان بإثبات المحضر على خلاف الحقيقة انتقله إلى محل إقامتها وتسليمه صورة الإعلان إلى صهرها فى حين أنه لم ينتقل، وأن الأخير ليس صهرها ولا يقيم معها، إنما هو الخفير النظامى المرافق له. دفاع جوهرى. قضاء الحكم المطعون فيه برفض الطعن بالتزوير لأنه غير منتسج فى النزاع على سند من أن المحضر لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة مستلم الإعلان، وترتيباً على ذلك بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد دون تحقيق باقى دفاع الطاعة بتزوير إعلان صحيفة الدعوى ودفاعها فى موضوعها. خطأ.

## القاعدة :

إذ كان الثابت أن الطاعة تمسكت فى صحيفة الاستئناف ببطان إعلانها بالحكم الصادر من محكمة أول درجة لوقوع تزوير فى الإعلان بإثبات الحضر على خلاف الحقيقة انتقله إلى محل إقامتها وتسليمه صورة الإعلان إلى ..... صهرها المقيم معها فى حين أنه لم ينتقل والمذكور ليس صهرها ولا يقيم معها ، بل هو الخفير النظامى المرافق له ، وقد سارعت لإثبات ذلك فى المحضر رقم ..... وأوردت كل ذلك فى مذكرة شواهد التزوير - ولما كان الادعاء بالتزوير هو السبيل الوحيد للطاعة لإثبات عكس ما أثبتته المحضر فى صحيفة الإعلان وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح انفتاح ميعاد استئناف الحكم فإن تحقيقه يكون منتجاً فى النزاع، وإذ خالف الحكم ، المطعون فيه هذا النظر على سند من أن للمحضر متى انتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه، وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقاربه أو أصحابه المقيمين معه، فإنه لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان، وانتهى به ذلك إلى رفض الطعن بالتزوير لأنه غير منتج فى النزاع وهو مالا يواجه دفاع الطاعة الذى يهدف إلى إثبات تزوير محضر الانتقال ذاته فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى انتهى به إلى القضاء خطأ بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وجببه عن بحث باقى دفاع الطاعة بالنسبة لتزوير إعلان صحيفة الدعوى وتحقيق دفاعها فى موضوعها.

(نقض ٢٩/٢/٢٠٠٠ ، طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٦٣ قضائية).

## ٧٠١- عدم صحة الإعلان فى الموطن المعين بالعقد شرطه:

توجيه الطاعن خطاباً للمطعون ضدها يخبرها فيه بموطنه الجديد لإعلانه عليه بشأن عقد البيع موضوع التداعى ، وهو ذات الموطن المبين

بإصدار العرض الموجه منه لها وبصحيفة الدعوى وليس في الموطن المعين بالعقد. قيام المطعون ضدها بإعلانه على العنوان الأخير بصحيفة الاستئناف. أثره. بطلان الإعلان. عدم حضور الطاعن أمام محكمة الاستئناف. مؤداه. انعدام الحكم. علة ذلك.

### القاعدة:

إذ كان الثابت من الأوراق أمام محكمة الاستئناف أن الطاعن وجه خطاباً يعلم الوصول للمطعون ضدها بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٥ يخبرها فيه بأن موطنه الجديد الذي يرغب في إعلانه عليه بشأن عقد البيع موضوع الدعوى هو ..... وهو ذات الموطن الذي اتخذه له في إنذار العرض الموجه منه لها بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٥، وفي صحيفة الدعوى المقامة منه ضدها والمقيدة برقم ٤٢٤٠ لسنة ١٩٩٦ مدنى الإسكندرية الابتدائية المودع بصحيفتها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٦/٨/١٩٩٦، وبهذه المستندات فقد أفصح الطاعن على وجه لا يحتمل الشك بأنه يرغب في إعلانه على هذا الموطن في شأن أى نزاع خاص بفقد البيع محل التداعى وليس في الموطن الذى كان قد عينه في العقد المشار إليه ، وإذا أغفلت المطعون ضدها ما تضمنته تلك المستندات، وقامت بإعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف وإعادة إعلانه بها في الموطن الذى كان معيناً سلفاً بعقد البيع، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يحضر طيلة نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك ببطلان الصحيفة أمامها، وكان مؤدى ما تقدم أن الخصومة لم تنعقد، فإن الحكم المطعون فيه يكون منعماً.

(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٩٩).

(الطعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٩٦ س ٤٧ ج ١ ص ٣٦٨).



## ٧٠٢- إعلان صحيفة الدعوى :

«صححة الإعلان في الموطن الاصلى أو في الموطن المثبت بعقد البيع»

ثبوت إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى مخاطباً مع زوج ابنته المقيم معه. إيراده بصحيفة استئنافه أن هذا العنوان هو موطنه الاصلى. أثره. صحة إعلانه فيه ، أو في موطنه الاصلى الآخر المثبت بعقد البيع موضوع النزاع. قضاء الحكم المطعون فيه بصحة إعلانه وإعادة إعلانه بصحيفة الدعوى المبتدأة. صحيح.

## القاعدة:

إذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن أعلن بصحيفة الدعوى مخاطباً مع زوج ابنته المقيم معه بحلول، وأن الطاعن نفسه حين استئناف الحكم الابتدائي أورد أن هذا العنوان هو موطنه الاصلى، وأن موطنه المختار مكتب محاميه، فإنه يصح إعلانه في أى من موطنيه الاصيلين (في حلول، أو في عنوانه المثبت بعقد البيع موضوع النزاع)، وإن سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر بما أورده في أسبابه من أن الثابت من صحيفة الدعوى أن المستأنف قد أعلن بها بتاريخ ..... وأعيد إعلانه بتاريخ ..... إعلاناً قانونياً صحيحاً على محل إقامته الوارد بصحيفة استئنافه، ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذا النعى، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٠٣ - وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفى بيان ذلك نقول ، إن المطعون ضده تعمد إعلانها بإنذار

الطاعة على منزل والدها رغم أنه يعلم أنها تقيم مع والدتها ببلدة أخرى، وقدمت شهادتين من الوحدة المحلية والمجلس الشعبى تفيدان ذلك، ولم يتعرض لهما الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه رغم ما لهما من دلالة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك بأن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين أن يصل إلى علم المعلن إليه يقيناً بتسليم صورة الإعلان إليه أو نائبه ، وهذا ما نصت عليه المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من تسليم إعلان الزوج لزوجته بالعودة لمسكن الزوجية ، وكذا المادة العاشرة من قانون المرافعات ، وإن كان المشرع قد اكتفى بالعلم الافتراضى ، إذا تعذر الإعلان لشخص المراد إعلانه أو نائبه إذا سلمت صورة الإعلان لصاحب صفة فى تسلمها ، إلا أنه يشترط لذلك إنتفاء الغش الذى يتحقق إذا كان المعلن يعلم بمحل إقامة المعلن إليه فعلاً وقت الإعلان وتعمد إخفاء ذلك موجهاً الإعلان إلى مكان آخر، مما يعد من قبيل العش الذى يترتب عليه بطلان الإعلان ، لما كان ذلك وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع جوهري مؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها يترتب عليه بطلان الحكم ، ومتى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات قد يترتب عليها أن يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عنها أو أطرح دلائلها المؤثرة فى حقوق الخصوم دون أن يبين فى مدوناته ما يبرر هذا الإطراح فإنه يكون مشوباً ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده تعمد إعلانها بالدخول فى طاعته على محل إقامة والدها بناحية البرانية رغم علمه بأنها تقيم مع والدتها بمدينة أشمون حتى يحول بينها وتقديم اعتراضها على إنذاره لها فى الميعاد القانونى ، وقدمت للتدليل على ذلك شهادتين صادرتين من الوحدة المحلية

والجلس المحلى لمدينة أشمون ، وإذ قضى الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بعدم قبول الاعتراض لرفعه بعد الميعاد مغفلاً هذا الدفاع رغم كونه - جوهوياً و من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

( نقض ٢٢/١/٢٠٠١ - طعن رقم ١٠٣ لسنة ٦٥ قضائية أحوال شخصية - غير منشور ) .

### ( مادة ١١ )

«إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة وجب عليه أن يسلمها فى اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته حسب الأحوال، وذلك بعد توقيعه على الأصل بالاستلام.

وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه فى موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً مرفقاً به صورة أخرى من الورقة يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة.

ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الإعلان وصورته، ويعتبر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً»<sup>(١)</sup>.

(١) هذه المادة تقابل الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من قانون المرافعات السابق . وقد عدلت بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ، فم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، كما عدلت بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ .

### المذكرة الإيضاحية:

دعى المشرع فى المادة ١١ منه ببيان الإجراءات الواجب اتباعها فى حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة إليه، وفى حالة امتناع من وجد منهم من تسلمها فنص على أنه فى هذه الحالات يجب على المحضر أن يسلم الورقة فى ذات اليوم إلى جهة الإدارة، وأن يوجه كتاباً مسجلاً للمعلن إليه فى ظرف أربع وعشرين ساعة. وقصد بالنص على تسليم الورقة لجهة الإدارة فى ذات اليوم ألا تترأخى إجراءات الإعلان وآثاره لسبب لادخل فيه لطالب الإعلان. ويعد من قبيل الامتناع الذى يجب على المحضر تسليم الورقة لجهة الإدارة. امتناع من يوجد من الأشخاص فى موطن المطلوب إعلانه من ذكر اسمه أو صفته التى تجيز له تسلم الصورة، لأن مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة إليه على النحو الذى رسمه القانون. كذلك حسم المشروع الخلاف حول الوقت الذى ينتج فيه الإعلان آثاره بالنص على أن الإعلان ينتج آثاره فى كل هذه الحالات من وقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة لايوم وصل الكتاب المسجل إلى المعلن إليه ولايوم تسلمه الإعلان من جهة الإدارة.

### المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦، المعدل للفقرة

#### الأولى من المادة ١١ مرافعات،

● عدلت الفقرة الأولى بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦، المنشور فى ٢٨/٦/١٩٧٦، و المعمول به اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٦، وكانت قبل تعديلها مطابقة مع استبدال عبارة (عن الاستلام) بعبارة (عن التوقيع على الاصل بالإستلام أو عن استلام الصورة). وجاء عنها بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦:

«نصت المادة (٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى البند (٥) منها على أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها على اسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه. وصياغة البند المذكور على هذا النحو يفيد أن المقصود بالسبب الذى يجب بيانه فى ورقة الإعلان هو سبب إمتناع عن التوقيع على الأصل لاسبب الامتناع عن استلام صورة الورقة، وعلة ذلك ظاهرة إذ أن توقيع مستلم الورقة على الأصل يكون شاهداً عليه بتسلمه الصورة، وبالتالي على تمام الإعلان، ولهذا فقد أوجب المشرع على المحضر بيان سبب عدم وجود هذا التوقيع على الأصل فى حالة ادعاء المحضر بتسليم الصورة لأحد ممن يجوز تسليمها إليهم قانوناً، وذلك لما يترتب على تمام الإعلان من آثار خطيرة. ولما كان إعلان الورقة معناه تسليم صورة منها للمعلن إليه بالطريق الذى رسمه القانون، ويثبت تسليم الصورة بتوقيع من تسلمها على الأصل أو ذكر سبب امتناعه عن التوقيع لأن التوقيع هو الذى يشهد على الاستلام ومن ثم تمام الإعلان، ولواجهة ما كشف عنه التطبيق العملى من حالات التلاعب فى الإعلان عن طريق تصوير تسليم صورة الورقة اكتفاء بإثبات الامتناع عن التوقيع على الأصل بالاستلام و سببه، وذلك بقصد إتمام الإعلان دون علم المعلن إليه وما يترتب على إتمام الإعلان بهذه الصورة من صورة التحايل من آثار خطيرة بالنسبة للمعلن إليه، فقد رأى تعديل نص البند (٥) سالف الذكر بحيث لا يثبت تسليم صورة الورقة المعلقة إلا بتوقيع من تسلمها على الأصل دون إثبات امتناعه وسببه حتى يكون التوقيع هو الشاهد الوحيد على الاستلام، ومن ثم تمام الإعلان وذلك باستبعاد عبارة «أو بإثبات امتناعه وسببه» من نهاية نص البند (٥) من المادة (٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، وتعديل نص الفقرة الأولى من المادة (١١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى بينت الحالات التى تسلم

فيها الورقة لجهة الإدارة بحيث تشمل حالة الامتناع عن التوقيع على الأصل بالاستلام ليكون شأنها في الإعلان شأن حالة الامتناع عن تسليم الصورة والتي لا يتم فيها الإعلان بمجرد حصول هذا الامتناع بل يجب على المحضر أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لما تتطلبه المادة ١١ مع إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة، وذلك لضمان علم المعلن إليه بالورقة وتقاضي ما يتعرض له هذا العلم من احتمالات في العمل، وكذلك تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ بما يقتضى وجوب أن يسبق تسليم صورة الورقة المعلقة توقيع من تسلمها على الأصل تمشياً مع التعديل الذي أدخل على البند (٥) من المادة ٩ سالف الذكر، ومع إضافة حكم جديد إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ يعرض لبيان ما يجب على المحضر اتباعه عند عدم وجود من يصح تسليم الورقة إليه وفقاً لأحكام تلك المادة، مما أثار خلافاً في التطبيق نتيجة هذا النص حول ما يتعين على المحضر القيام به، وتقاضياً لهذا الخلاف رُئي إضافة هذه الحالة إلى الحالات التي تسلم فيها صورة الورقة المراد إعلانها إلى النيابة العامة.

### **المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، المعدل للفقرة الثانية من المادة ١١ مرافعات:**

عدلت الفقرة الثانية بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، المعمول به في تاريخ نشره في ٢٩/٧/١٩٧٤، وكانت قبل التعديل تنص على أنه «ويجب على المحضر في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة» وجاء عن التعديل في المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤:

«من الإجراءات التي استحدثها قانون المرافعات المدنية والتجارية ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ١١ على المحضر في كل حالة لا يسلم فيها الورقة إلى شخص المعلن إليه - أن يوجه إلى هذا الأخير في موطنه الأصلي خطاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الورقة، وذلك سواء كان ممن يصح تسليم الورقة إليه نيابة عن المعلن إليه عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٠، أو كان جهة الإدارة في الحالات التي يسوغ فيها ذلك طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١١ المشار إليها.

وكان رائد المشرع من أعمال هذا الحكم المستحدث هو ضمان علم المعلن إليه بالورقة غير أنه ثبت في العمل أن إجراء الإخطار المسجل لا يحقق الفائدة المرجوة منه في حالة تسليم الورقة في موطن المعلن إليه، ذلك أن هذا الإخطار يسلم في الغالب إلى من سبق أن تسلم الورقة المعلنه من الساكنين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصدقاء أو الوكلاء عنه أو العاملين في خدمته.

وفي هذا جهد ضائع دون نتيجة وعبء إضافي على الأجهزة الإدارية لاتبرره الضرورة، فضلاً عما قد يترتب على هذا الإجراء من تأخير الفصل في الدعوى أمام المحكمة ولعلاج هذا الوضع فإن من المناسب العودة بنص الفقرة الثانية من المادة ١١ آنفة الذكر إلى ما كان عليه في قانون المرافعات الملقى بحيث يقتصر توجيه الإخطار المسجل على حالة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة دون سواها استجابة للاعتبارات المقدمة أعد مشروع القانون المرافق متضمناً تعديل الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بحيث لا توجب على المحضر أن يوجه كتاباً مسجلاً إلى المعلن إليه في موطنه إلا في حالة تسليم الورقة إلى جهة الإدارة لغيب المعلن إليه أو عدم وجود من يتسلم عنه قانوناً أو غلق مسكنه ، أو في حالة الامتناع عن الاستلام.

**تعديل المادة ١١ بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية له:**  
 أضاف المشرع بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ إلى النص القديم أمرين، أولهما إنه فى حالة ما إذا سلم المحضر الإعلان لجهة الإدارة على النحو الذى بينته المادة تعين عليه أن يحصل على توقيع من سلمت إليه الورقة على أصل الإعلان حال أن النص القديم لم يكن يشترط حصول ذلك، والأمر الثانى أن النص الجديد أوجب على المحضر أن يرفق بالكتاب المسجل الذى يوجهه للمعلن إليه صورة من الإعلان الذى سلمه لرجل الإدارة، وقد كان النص القديم يكتفى بإرسال الكتاب المسجل للمعلن إليه يخبره فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة ولم يكن يشترط إرفاق صورة الإعلان بالخطاب المسجل.

ويلاحظ أن تعديل المادة بإضافة الحالتين سالفتي الذكر فى محله ذلك أن اشتراط أن يستوقع المحضر رجل الإدارة على أصل الإعلان باستلام الصورة كفىل بأن يقطع الشك باليقين فى إجراء لازم لصحة الإعلان وهو تسليم الصورة تسليمًا حقيقياً لجهة الإدارة، كما أن إرفاق المحضر صورة من الإعلان بالكتاب المسجل يعنى المعلن إليه عن التردد على القسم لاستلام صورة الإعلان، وأن عدم إستيفاء الأمرين سالفى الذكر يترتب عليه البطالان طبقاً للمواد ١٩ حتى ٢٤ مرافعات وهو بطلان نسبى لصالح من تقرر لمصلحته، ولا يجوز لغيره أن يثيره ولا أن يتمسك به. (الدنا صورى وعكان - التعليق على القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ ص ١١ وص ١٢).

**وقد أوردت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون فى صدد هذه المادة مايلي :**

«كانت المادة ١١ فى فقرتها الأولى تواجه الحالة التى لايجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من وجده عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة، وتوجب على المحضر أن يسلمها فى اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد يقع موطن المعلن إليه فى دائرته، وذلك دون التزام على أى من هؤلاء بالتوقيع على الصورة بالاستلام ولمزيد



من الدقة وضمان سلامة الإعلانات فقد أوجب المشروع توقيع المأمور أو العدة أو الشيخ على الأصل بالاستلام كما أوجبت الفقرة الثانية من ذات المادة على المحضر إرفاق صورة أخرى من ورقة الإعلان بالإخطار المسجل الذي يرسله على موطن المعلن إليه في حالة تسليم الصورة إلى جهة الإدارة.

### التعليق:

٧٠٤ - تسليم الإعلان لجهة الإدارة : وفقاً للمادة ١١ - محل التعليق - يجب على المحضر تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في أربع حالات هي : حالة عدم وجود المعلن إليه أو أحد ممن يصح تسليم الصورة في موطنه، إليهم وفي حالة امتناع من وجده المحضر من هؤلاء عن الاستلام وفي حالة امتناع المعلن إليه شخصياً عن الاستلام وفي حالة امتناع المعلن إليه أو من وجده المحضر في موطنه ممن يصح تسليم الورقة إليهم عن التوقيع على الأصل بالاستلام، والحالتان الأوليان: كان منصوصاً عليهما في القانون القديم، والحالة الثالثة: لم يكن منصوصاً عليها فيه ولكنها كانت مقرررة قضاء. (نقض ١٩٧٥/١١/٧ - سنة ٨ - ص ٧٧٦)، أما الحالة الرابعة: فقد استحدثها القانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦، وكان يكفي فيها لصحة الإعلان أن يثبت المحضر واقعة الامتناع عن التوقيع وسببه (نقض ١٩٦١/١٢/٢٣ - السنة ١٢ ص ١٨١ و ١٩٦٠/١١/١٧، سنة ١١ ص ٥٨٩)، ويأخذ حكم الامتناع عن الاستلام عن ذكر الصفة أو الاسم أو السماح بالدخول في المكان (كمال عبد العزيز - ص ٧٠ و ص ٧١).

ويلاحظ أنه يعتبر من حالات عدم الوجود أن ينتقل المحضر فيجد المكان الذي يتخذ المطلب إعلاناً موطناً مغلماً (نقض مدني ١٩٥٧/١٠/٢٤ - مجموعة النقض سنة ٨ ص ٧٤٧). ويرى البعض أنه

لايجوز للمحضر أن ينتقل إلى مكان يعلم أنه يفلق وقت انتقاله إليه. (كما لو كان مكتب محام يفلق ساعة الغداء) ثم يسلم الصورة إلى جهة الإدارة (أحمد مسلم: بند ٣٦٩ ص ٤٠٦، فتحى والى: بند ٢٣٥ هامش ص ٣٨١، استئناف مصر ١٨/٦/١٩٣٠ - للحاماة سنة ١١ - ٣٧٠ - ٢٨٠، عكس هذا: نقض مدنى ١٢/٢/١٩٧٠ - مجموعة النقض سنة ١٠ ص ١٦١، ١٧/٢/١٩٧٤ - مجموعة النقض سنة ٢٥ ص ٣٤٢ رقم ٥٦، ونرى مع البعض أن اتجاه محكمة النقض هذا يعتبر تمسكاً حرفياً بالنص وانحرافاً عن قصد المشرع - فتحى والى الإشارة السابقة).

وينص القانون صراحة على أن رجل الإدارة الذى تسلم له الصورة هو الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته، وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة النقض ببطلان الإعلان إنا سلمت الصورة لغير شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته.

(نقض ١٨/٤/١٩٥١ - سنة ٢ ص ٧٦٥).

وينص القانون أيضاً على أنه يجب على المحضر أن يسلم صورة الورقة فى ذات اليوم لجهة الإدارة حتى لايتراخى إجراء الإعلان وأثاره بسبب لادخل لاطالب الإعلان فيه.

فينبغى أن يتم تسليم الصورة إلى جهة الإدارة فى اليوم ذاته وهو حكم لم يكن يعرفه القانون السابق.

(نقض ١٩٦٩/٦/٢٥، سنة ٢٠ ص ١٠٦٢).

ويجب أن تسلم الصورة إلى أحد رجال الإدارة الذين عديتهم المادة ١١ - محل التعليق - وإن كان لايلزم ذكر اسمه إذ العبرة بالصفة. (نقض ١٩٥٧/٢/٥، سنة ٨ ص ٨٧٨)، ولم يقصد المشرع ترتيباً معيناً بين رجال الإدارة المذكورين فيصح تسليم الصورة إلى أى واحد منهم مع مراعاة الاختصاص المحلى لمن تسلم إليه الصورة كما ذكرنا وإلا بطل

الإعلان. (نقض ١٩/٤/١٩٥١ - مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض سنة ١ ص ٢٢٧). ومادام لايجوز تسليم الصورة إلى غير من عددهم المادة حصراً من رجال الإدارة ولو ارتفعت درجته في السلم الإداري، فإنه لايجوز تسليمها إلى (مندوب الإدارة) على ما جرت صيغة بعض الإعلانات التي تتم للقسم أو المركز، لأن هذا المندوب ليعرفه النص، وإن كان ذلك لايمنع بطبيعة الحال ان تسلم الصورة الى مأمور القسم أو المركز مخاطباً مع احد العاملين فيه (كمال عبد العزيز ص ٧١). ولايجوز للمعلن إليه أن يحتج بعدم تسلم الصورة من الإدارة إذ عليه أن يسعى لتسليمها منها.

ووفقاً للفقرة الأولى من المادة ١١ المعدلة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ يجب على المحضر أن يحصل على توقيع رجل الإدارة على الأصل بالاستلام. ومن المقرر أنه يجوز الرجوع على الحكومة بالتعويض إذا لم يقم المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة في ذات اليوم الذي امتنع فيه من في الوطن عن تسلمها إذا ترتب على ذلك أي ضرر لطالب الإعلان. إذ تكون الحكومة مسئولة عن عمل المحضر إذا لم يقم بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة في ذات اليوم الذي امتنع فيه من في الوطن عن تسلمها إذا ترتب على ذلك إسقاط أي حق لطالب الإعلان.

ولا يترتب أي بطلان إذا لم يتم تسليم الصورة إلى جهة الإدارة في ذات اليوم الذي يمتنع فيه من في الوطن تسلم الصورة، ذلك لأن هذا الشكل قد قصد به مصلحة طالب الإعلان، لامصلحة المعلن إليه، لأن أي ميعاد لايسرى في حقه إلا من تاريخ تسليم الصورة إلى جهة الإدارة في هذه الحالة، ومن ثم لاتضار أية مصلحة له بعدم تسليم الإعلان إليها في ذات يوم الامتناع.

(نقض ١٩٦٩/٦/٢٥، السنة ٢٠ ص ١٠٦٢).

## مادة ١١

وقد مضت الإشارة إلى أن المشرع لا يقصد ترتيباً معيناً عند تسليم الصورة إلى رجل الإدارة المشار إليهم في المادة، ولا تدل عبارة النص على أن تسليم الصورة مقصوراً على أحدهم دون الآخر.  
(نقض ١٩٤٨/٦/٥، المحاماة ٣٩ ص ٥٥٢).

ولا يلزم تسليم صورة الإعلان لشخص من عددهم المادة ١١ - بل يكفي تسليمها لمن ينوب عنه.  
(نقض ١٩٨٦/٦/٣ - طعن رقم ١٢٥٢ ورقم ١٢٦٩ لسنة ٥٢ قضائية).

وكما ذكرنا فإنه من الواجب مراعاة الاختصاص المحلى لرجال الإدارة ولا كان الإعلان باطلاً.  
(نقض ١٩٥١/٤/١٩، مجلة التشريع والقضاء ٥ ص ٩٠).

وتسليم الإعلان لجهة الإدارة لغلق مسكن المعلن إليه، يعتبر قد تم صحيحاً في تاريخ التسليم، ولا عبرة بتاريخ قيد الإعلان بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له.  
(نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ - طعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٦ قضائية).

ويلاحظ أن عدم قيام رجل الإدارة الذي تسلم الصورة بتسليمها للمعلن إليه لا يترتب عليه البطلان، لأن القانون لم يوجب على رجل الإدارة أن يقوم بتسليم الصورة المعلن إليه أو إرسالها إليه، ولهذا نص القانون على أن يوجه المحضر خطاباً للمعلن إليه يخطر فيه بأن صورة الورقة سلمت لجهة الإدارة ليقوم هو بالسعى إلى تسلمها.

٧٠٥ - إخبار المعلن إليه بخطاب مسجل بأن صورة الإعلان سلمت لجهة الإدارة، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للإدارة مع إرفاق صورة أخرى من ورقة الإعلان بالخطاب : يوجب القانون في المادة ١١ مرافعات - محل التعليق - على المحضر أن يوجه في ظرف أربع وعشرين

ساعة من تسليم صورة الورقة لجهة الإدارة، إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار، كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة. والغرض من هذا الإجراء أنه وسيلة تمكن المعلن إليه من العلم بأن الورقة سلمت إلى جهة الإدارة ليسعى إلى تسلمها من رجل الإدارة وحتى لا يظل جاهلاً حصول الإعلان في غيبته إذا لم يقيم رجل الإدارة بتسليم الورقة إليه، وقد نص القانون على أن الخطاب يوجه في الموطن الأصلي أو المختار، على أن المفهوم أن إرسال الخطاب إلى المعلن إليه في موطنه المختار مشروط بالا يكون الشخص قد غير موطنه للمختار أو ألغاه. فإن كان الشخص قد ألغاه أو غيره دون أن يخطر خصمه بذلك جاز للمحضر أن يتوجه إلى الموطن الملقى لإجراء الإعلان فيه، فإذا امتنع من يوجد في هذا الموطن عن تسلم الورقة بسبب إلغاء الموطن المختار أو تغييره وجب إرسال الخطاب المسجل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي وإلا كان إرساله إليه في موطنه المختار عبثاً (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق)، ويتقضى هذا أن تكون الورقة مشتملة على بيان موطن الشخص المراد إعلانه الأصلي فضلاً عن موطنه المختار .

إذن يتعين على المحضر في حالة تسليم الصورة إلى جهة الإدارة أن يوجه خلال أربع وعشرين ساعة كتاباً مسجلاً إلى موطن المعلن إليه الأصلي أو المختار يخطر فيه بذلك، وهذا الميعاد يمتد إذا صادف اليوم عطلة رسمية. (نقض ١٩٦٢/٢/٨، سنة ١٢ ص ٢٠٥). فميعاد الأربع والعشرين ساعة يمتد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية.

(نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ - الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ قضائية).

وقد قنن القانون الحالي ما أخذت به محكمة النقض في ظل القانون السابق من أن العبرة في تحديد تاريخ الإعلان هي بيوم تسليم صورة الورقة المعلقة إلى جهة الإدارة لايوم وصول الخطاب إلى المعلن إليه. (نقض ١٩٥٣/١/٢٩ - مجموعة النقض في ٢٥ سنة، الجزء الأول

ص ٢٢٨ قاعدة رقم ٢٢). ويعتبر إرسال الخطاب الموصى عليه إجراءً شكلياً يبطل الإعلان إذا أغفل هذا الإجراء، إذ أن نصوص القانون قاطعة في أنه يترتب على إغفال إرسال الكتاب الموصى عليه أو تجاوز ميعاد الإرسال وهو الأربع والعشرون ساعة التالية لتسليم الصورة لجهة الإدارة يترتب على ذلك البطلان فقد نصت على ذلك صراحة المادة ١٩ من قانون المرافعات الجديد وقد استقر على ذلك قضاء النقض. فقضت بأن عدم إرسال الخطاب الموصى عليه مبطل الإعلان وأن عدم ثبوت تاريخ إرسال الخطاب في الإعلان مبطل له.

(نقض ١٩٥٧/١١/٧، ستة ٨ ص ٧٧٦).

ولا يوجه الخطاب المسجل في الوطن المختار، إلا إذا كان الإعلان جائزاً في الأصل في هذا الوطن وإلا كان الإعلان باطلاً. ولا يوجب القانون على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان.

(نقض ١٩٥٩/١٢/٣١ - منشور في المحاماة ٤١ ص ١٩٦٣).

٧٠٦ - واجب المحضر أن يبين في أصل الورقة وصورتها جميع الخطوات التي اتخذها لإجراء الإعلان: يتعين على المحضر أن يثبت كل الخطوات السالفة الذكر في ورقة الإعلان في حينه، أي في ذات اللحظة التي تمت فيها الخطوة، وإلا كان الإعلان باطلاً.

(نقض ١٩٦٢/٥/٣٠، ستة ١٣ ص ٧٢٢، نقض ١٩٦٢/٢/١١، ستة ١٣ ص ٢٢٤).

فيجب عليه أن يثبت انتقاله إلى موطن الملن إليه وغلقة أو عدم وجوده أو من يجوز له الاستلام عنه أو إمتناعه أو امتناع من وجده عن الإستلام أو التوقيع. (نقض ١٩٧١/١/٧، سنة ٢٢ ص ٢٨، نقض ١٩٦٩/١/٩، سنة ٢٠ ص ٨٤، نقض ١٩٦٨/٢/١، سنة ١٩ ص ١٩٥، نقض ١٩٥٧/١١/٧، سنة ٨ ص ٧٧٦). ويجب أن يثبت انتقاله إلى جهة الإدارة فى اليوم ذاته وتسليم الصورة إلى أحد رجال الإدارة الذين عدتهم المادة، وأن يثبت إرساله إلى الطاعن فى موطنه الأصلى أو المختار كتاباً مسجلاً، فلا تكفى عبارة أخطر عنه فى... سركى عام لأنها لاتنفيد بذاتها إرسال كتاب مسجل. (نقض ١٩٧١/٤/١٥، سنة ٢٢ ص ٤٨٢). ولكن لايلزم إرفاق إيصال الكتاب المسجل. (نقض ١٩٥٩/١٢/٣١، سنة ١٠ ص ٨٧٩). كما لايلزم ذكر تاريخ الإخطار لأن إيراد البيان بنهاية المحضر ملحقاً به يفيد إجراؤه فى تاريخ محضر الإعلان. (نقض ١٩٧٥/٢/٥ - فى الطعن ٤٤٦ لسنة ٤٠ قضائية). ويقوم مقام هذا البيان لصق إيصال الخطاب المسجل بأصل ورقة الإعلان إذ يندمج مضمون الخطاب ببيانات الإعلان وتصبح جزءاً منها. (نقض ١٩٧٠/١١/١٧، سنة ٢١ ص ١١٣٨)، ويتعين أن تثبت تلك الخطوات فى كل من الأصل والصورة عدا ما يتم منها بعد تسليم الصورة بطبيعة الحال لإرسال الخطاب المسجل. (نقض ١٩٧٠/١١/١٧ - سنة ٢١ ص ١١٣٨)، وإذا خلت الورقة من أحد هذه البيانات بطل الإعلان ولو كانت الخطوات قد تمت فعلاً، إذ لايجوز تكملة بيانات الورقة من خارجها فلايجوز إثبات القيام بهذه الخطوات عن غير البيانات الثابتة فى الورقة. (نقض ١٩٧٧/٣/٩ - فى الطعن ٤٥٦ سنة ٤٣ قضائية).

فيوجب القانون على المحضر أن يبين فى أصل الورقة وصورتها جميع الخطوات التى اتخذها لإجراء الإعلان، فبعد أن بين المشرع فى

الفترتين الأولى والثانية من المادة ١١ - محل التعليق - الأشخاص الذين يجوز تسليم الأوراق إليهم، وما يجب على المحضر عمله في حالة عدم وجود من يجوز له تسليمها أو امتناعه عن تسليمها، نص في الفقرة الأخيرة على أن «على المحضر أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته» وبهذا النص أقر المشرع ما جرى عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون الملغى (نقض ١٥/٣/١٩٥٦، منشور في المحاماة سنة ٣٧ ص ٤٣٥) من أنه يجب على المحضر أن يثبت خطوات خطوة خطوة فيبين إنتقاله إلى موطن المعلن إليه ومخاطبته لشخصه أو وكيله أو لخدمه أو قريبه ثم يذكر واقعة الامتناع عن التسلم وسببه ثم يذكر إنتقاله إلى الموظف المختص وتسليمه صورة الإعلان لعدم وجود شخص ممن يجوز تسليمها لهم أو لامتناع من وجد عن تسليمها، لأن هذه البيانات هي التي تبث الثقة في إجراءاته وترفع عنه كل شبهة. وقد استقر قضاء محكمة النقض خصوصاً بعد صدور قانون المرافعات الملغى على القول ببطالان الإعلان إذا لم يثبت المحضر فيه الخطوات السابقة على تسليم صورته لجهة الإدارة (حكم محكمة النقض في ٣/٣/١٩٥٥، في المحاماة سنة ٣٦ ص ٦٧٥، وحكمها في ٢٩/١٢/١٩٥٥ في المحاماة سنة ٣٧ ص ٦٣). فلإن اقتصر المحضر على أن ذكر في أصل الإعلان أنه أعلن المعلن إليه مخاطباً مع الضابط النوبتجي لامتناع تابع المعلن إليه عن التسلم كان الإعلان معيباً بعيب يبطله (حكم محكمة النقض في ١٦/٣/١٩٣٩، منشور في ملحق مجلة القانون والاقتصاد سنة ٩ ص ١٧٢).

وتطبيقاً لهذه القاعدة قضت محكمة النقض بأنه يعيب الإعلان اكتفاء المحضر بإثبات أنه أعلن الحكم للمعلن إليه مخاطباً مع شيخ البلدة لكون محله مغلقاً، إذ كان يجب عليه أن يبين الكيفية التي علم بها أن المحل مغلق



(حكم محكمة النقض الدائرة المدنية فى ١٧/١٢/١٩٥٣، منشور فى مجموعة أحكام المحكمة سنة ٥ ص ٢٧٣)، وأن يبين الوقت الذى انتقل فيه إلى محل المعلن إليه (حكم محكمة النقض الدائرة المدنية فى ٥/٥/١٩٥٥، فى المحاماة سنة ٣٦ ص ١٠٢٤)، كذلك قضى ببطان الإعلان إذا اكتفى المحضر بإثبات أنه أعلن الخصم المراد إعلانه مخاطباً مع عمدة الناحية لغياب المعلن إليه (حكم محكمة النقض الدائرة المدنية فى ٢٢/١٠/١٩٥٣، منشور فى المحاماة سنة ٣٥ ص ٨٠٩، وحكمها فى ١٨/٦/١٩٥٤، فى المحاماة سنة ٣٥ ص ٦٦٣، وحكمها فى ٢٢/١٠/١٩٥٣، فى المحاماة سنة ٣٥ ص ٨٨١)، أو مخاطباً مع شيخ البلدة لأن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة (حكم محكمة النقض فى ٢٢/١/١٩٥٣، فى المحاماة سنة ٣٤ ص ١٤٠١، وحكمها فى ٢٦/٢/١٩٥٣، فى المحاماة سنة ٢٤ ص ١٥٤٩)، لأن هذه العبارات المقتضية لتفديد أن المحضر انتقل إلى محل إقامة الخصم ولا يبعد انتقاله ولا عدم وجود المعلن إليه هو وأقاربه وخدمه ممن يجوز لهم تسلم صورة الإعلان.

كما قضت ببطان الإعلان إذا قام المحضر بتسليم الإعلان لجهة الإدارة، ثم قام بإرسال خطاب موصى عليه للمعلن إليه فى موطنه الأسمى أو المختار يخطره فيه بتسليم الصورة لجهة الإدارة، وأثبت ذلك فى الإعلان إذا لم يثبت فيه تاريخ إرسال الخطاب.

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٢ - منشور فى مجلة المحاماة، سنة ٣٧ ص ٤٧).

وقد حكم بأن الإعلان يبطل إذا لم يثبت المحضر فى صلبه أنه أرسل خطاباً موصى عليه إلى المعلن إليه ولو كان الخطاب قد أرسل بالفعل (نقض ١٩٥٧/٣/٢١، لسنة ٨ ص ٢٥٩، نقض ١٩٥٧/١١/٧، لسنة ٨ ص ٧٧٦، نقض ١٩٧١/٤/١٥ لسنة ٢٢ ص ٤٨٢، نقض ١٩٧٧/٣/٩،

رقم ٤٥٦ لسنة ٤٣ قضائية) ،وقضت محكمة النقض بأنه لاسبيل لإثبات المحضر ببيان توجيه الخطاب الموصى عليه الذى يلى تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة فى تلك الصورة، وإذن إثبات هذا البيان فى الأصل فقط لايبطل الإعلان.

(نقض ١٩٧٤/٥/٩ - سنة ٢٥ ص ٤٨٠).

٧٠٧ - اعتبار الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً: وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١١ - محل التعليق - ينتج الإعلان أثره من تاريخ تسليم الصورة تسليم صحياً إلى رجل الإدارة المختص، فلا يعتد بتاريخ الانتقال إلى الوطن أو تاريخ إرسال الخطاب المسجل ،أو تاريخ وصوله إلى المعلن إليه أو تاريخ تسلم الأخير الصورة من جهة الإدارة .

(نقض ١٩٥٣/١/٢٩ - سنة ٤ ص ١١٤، نقض ١٩٧٠/١١/١٧ سنة ٢١ ص ١١٣٨).

غير أنه يشترط أن تكون بيانات الورقة دالة بذاتها على تمام الإجراءات صحيحة، فإذا أثبت المحضر فى ورقة الإعلان أنه انتقل إلى موطن المعلن إليه فوجده معلقاً، وأنه أعلنه فى القسم فى اليوم التالى وأخطر عنه فى تاريخه مع أن تمام أو عدم تمام هذا الإجراء فى اليوم التالى مجرد احتمال لم يكن للمحضر أن يجازف بإثباته فى تاريخ سابق بطل الإعلان (نقض ١٩٦٢/٥/٣٠ سنة ١٣ ص ٧٢٢) ،كما أنه إذا ثبت عدم إرسال الخطاب المسجل بطل الإعلان ،إذ فضلاً عن أن هذا الإجراء وإن كان تالياً للتاريخ المعتبر فى تمام الإعلان إلا أنه عنصر فى العمل الإجرائى، فإنه يمكن القول بأن تمام الإعلان يعتبر معلقاً على شرط فاسخ هو إتمام إرسال الخطاب المسجل (أحمد مسلم بند ٣٧٨، كمال عبد العزيز ص ٧٣).

## مادة ١١

ويعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً، سواء أكان مستلم الصورة هو صاحب الصفة في الوطن أو جهة الإدارة بسبب امتناع ذات المراد إعلانه عن تسليم الصورة أو بسبب إمتناع أحد أصحاب الصفة في الوطن عن الإستلام.  
(نقض ١/٢٩/١٩٥٣، ستة ٤ ص ١١٤).

٧٠٨ - نقد المادة ١١ مرافعات - محل التعليق : كانت المادة ٢/١١ قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، توجب - في حالة تسليم الصورة في موطن المعلن إليه لغير شخصه - إرسال خطاب مسجل إلى المعلن إليه خلال ٢٤ ساعة لإخباره بتسليم الصورة. ولكن هذا الحكم أُلغى في القانون المذكور، ونؤيد ما ذهب إليه البعض من أن هذا الإلغاء أمر مؤسف إذ هو يقضى على ضمانات هامة من ضمانات علم المعلن إليه بالإعلان (فتحي والى - بند ٢٢٤ ص ٢٨٠).

وتبرير المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، بشأن هذا الإلغاء - المشار إليها آنفاً - غير مقنع، فقد بررته بأن إرسال هذا الخطاب يمثل جهداً ضائعاً وعبثاً على الأجهزة الإدارية، ولاشك في تقديرنا أن ضمانات علم المعلن إليه بالإعلان تستحق بذل هذا الجهد وتحمل هذا العبء.

٧٠٩ - بطلان الإعلان: ينبغي اتخاذ جميع الخطوات التي يوجبها القانون وإلا كان الإعلان باطلاً

(نقض ١٨/٤/١٩٣٥ - طعن رقم ٩٦ ستة ٤ قضائية، نقض ١٩٥٧/٤/٢٥  
سنة ٨ ص ٤٥١، نقض ١١/٧/١٩٥٧، ستة ٨ ص ٦٧٧ و ٢٦/١٢/١٩٥٧،  
سنة ٨ ص ٩٦٠).

كما أن عدم بيان صفة مستلم الصورة يرتب بطلان الإعلان.  
(نقض ٢٨/٥/١٩٥٥، المحللة ٣٦ ص ١٠٤٣).

ولا يجوز تكملة بيانات الورقة من خارجها، والعبرة في صحة الإعلان أو بطلانه بالقانون السارى وقت إجراءه (نقض ١٠/٢٥/١٩٦٢ - السنة ١٣ ص ٩٣٧) وعلى ذلك يتعين ملاحظة أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ عمل به من تاريخ نشره فى ٢٩/٧/١٩٧٤، وأن القانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦، عمل به من تاريخ نشره فى ١/١٠/١٩٧٦. ومن المقرر أن بطلان إعلان صحيفة الدعوى هو بطلان نسبي لا يعدم الحكم الصادر فيها وإن كان يجعله مشوباً بالبطلان، وإذا أصبح نهائياً فإنه يصير بمنجى من الإلغاء حائزاً لقوة الامر المقضى.

(نقض ٢٣/٣/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ٦٨٩).

٧١٠ - الغش يفسد الإعلان: حكم بأن الإعلان يبطل إذا ثبت أن الخصم قد أخفى عن عمد بيانات وقصد من ذلك حرمان خصمه من مباشرة حقوقه فى المواعيد المقررة لآى حق ما (استئناف مصر ١٤/٥/١٩٢٩ - الحاماة ٩ ص ١٠٧٧ وانظر أيضاً استئناف مصر ٨/١٢/١٩٣٥ - منشور فى الحاماة ١٦ ص ٧١٠).

٧١١ - انعدام الإعلان: لما كان القاعدة أن الإجراء إذ فقد ركناً من أركان وجوده وكيانه فإنه لا يكون باطلاً فحسب، وإنما يعتبر معدوماً لاتعتريه صحة ولا إجازة، فإنه إذا كان الإعلان معدوماً لا يعتبر باطلاً فحسب وإنما لا يعتد به على وجه الإطلاق ولا تصححه أية إجازة كما إذا لم يوقع المحضر على الورقة الملونة أو كما إذا تم الإعلان بواسطة شخص زالت عنه صفته كمحضر، أو كما إذا لم تسلم أية صورة إلى المراد إعلانه أو من يقوم مقامه، أو كما إذا تم الإعلان فى مكان لا ينتسب إلى المراد إعلانه على وجه الإطلاق ولا يمت إليه بأية صلة، أو كما إذا تم الإعلان شخصياً لشخص اعتقد المحضر عن خطأ أنه هو ذات المراد إعلانه، وذلك بسبب تشابه الاسماء (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٤٢).

وينبغي أن يكون واضحاً في ذهن القارئ بين الانعدام والبطلان - فالانعدام يعنى عدم الوجود، ومن ثم لا يوصف الإجراء المنعدم بالصحة أو البطلان، فالإعلان المنعدم غير موجود ولا مجال لوصفه بالبطلان أو الصحة، بينما الإعلان الباطل هو إعلان موجود ولكنه غير صحيح وقد يكون بطلانه مطلقاً متعلقاً بالنظام العام فلا مجال لتصحيحه، وقد يكون بطلانه نسبياً غير متعلق بالنظام العام يجوز تصحيحه.

### أحكام النقض:

٧١٢ - الإعلان إلى جهة الإدارة عند غلق مسكن المعلن إليه: الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تسلّم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلي أو جهة الإدارة. المادتان ١٠ ، ١١ مرافعات. غلق مسكن المراد إعلانه، وجوب تسليم الورقة إلى جهة الإدارة. لا عبرة بتسليمها إلى المعلن إليه أو خطأ المحضر في ذكر رقم الكتاب المسجل. علة ذلك. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر. خطأ في القانون. (مثال لقضاء خاطئ ببطلان إعلان وإعادة إعلان صحيفة دعوى لعدم ثبوت تسليم الكتاب المسجل للمعلن إليه والخطأ في بياناته).

(نقض ١٨/٤/١٩٩٣ - الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٦ قضائية).

٧١٢ مكرر - لم يضع المشرع قواعد خاصة لإعلان صحيفة الدعوى وإعادة الإعلان بها، فيسرى في شأنها القواعد العامة في إعلان الأوراق بمعرفة المحضرين، ومنها ما تنص عليه المادة العاشرة من قانون المرافعات من أن «تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص أو في موطنه ..... وإن لم يجد الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من

الساكنين معه من الأزواج أو الأقارب والأصهاره ..... وما تنص عليه المادة الحادية عشرة منه من أن «إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ..... ويعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً ومفادها - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجده المحضر كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد الأشخاص الذين عدتهم المادة العاشرة، فإذا لم يجد من يصح إعلانهم منهم أو امتنع عن التوقيع على الأصل الإعلان أو عن إستلام الصورة فيجب على المحضر أن يسلم الورقة في ذات اليوم إلى جهة الإدارة وأن يخطر المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل خلال أربع وعشرين ساعة، ويعد غلق مسكن المطلوب إعلانه مما يندرج تحت حكم المادة الحادية عشرة، ويوجب على المحضر تسليم الورقة إلى جهة الإدارة لأن غلق المسكن في هذه الحالة كشأن بقية الحالات التي تحول دون تسليم الإعلان على النحو الذي رسمه القانون فيسرى عليها حكمه لذات العلة، وينتج الإعلان أثره من الوقت الذي تسلم فيه الصورة إلى جهة الإدارة ولاعبرة بتسليمها إلى المعلن إليه. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحضر أثبت بورقة إعلان صحيفة الدعوى انتقاله لمسكن المطعون ضده مؤجرة مغلقة فقام بتسليم الصورة في ذلك اليوم إلى جهة الإدارة وأخطره بذلك بخطاب مسجل برقم ٦٤ خلال الأربع وعشرين ساعة التالية، كما أثبت المحضر أيضاً بورقة إعادة

إعلان المطعون ضده بصحيفة الدعوى اتباعه للخطوات السابقة، وأنه أرسل إليه كتاباً مسجلاً على محل إقامته ذكر خطأ أنه برقم ٣١ وصحته ٧٠، وذلك وحسبما هو ثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من قلم محضري بولاق التي قدمتها الطاعنة لمحكمة الاستئناف استدلالاً على صحة هذا الإجراء، ومن ثم فإن إجراء إعلان وإعادة إعلان صحيفة الدعوى للمطعون ضده تكون قد تمت صحيفة وفقاً لما نص عليه القانون فتنتج آثارها من وقت تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة، ولا عبرة بتسليمها إلى المطعون ضده أو خطأ المحضر في ذكر رقم الكتاب المسجل المتعلق بتسليم صورة إعادة الإعلان لتلك الجهة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطالان صحيفة الدعوى على سند من أن الكتاب المسجل الذي أرسله المحضر إلى المطعون ضده يخبره فيه بتسليم صورة إعلان الصحيفة لجهة الإدارة قد رد ولم يتسلمه الأخير، وأن الكتاب المسجل رقم ٣١ المتعلق بتسليم صورة إعادة الإعلان يحمل اسم شخص آخر في حين أن الثابت أن المحضر قد أرسل للمطعون ضده على محل إقامته في هذا الشأن الكتاب المسجل رقم ٧٠، حسبما نبات الشهادة الرسمية الصادرة من قلم المحضرين، ودلت بذلك على أن الرقم ٣١ الذي ذكره المحضر في ورقة إعادة الإعلان كان وليد خطأ مادي مما لا أثر له قانوناً على صحة الإخطار، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون. (نقض ١٨/٤/١٩٩٣ - في الطعن رقم ١٩٢١، لسنة ٥٦ قضائية، وقرب نقض ٢٤/١١/١٩٩١ - الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٥١ قضائية، نقض ٢٠/٣/١٩٧٨ - مجموعة الكتب الفني، السنة ١٠ لسنة ٢٩ ع ١ ص ٨١٦، نقض ٢٥/٢/١٩٧٨ - مجموعة الكتب الفني، السنة ١٠ لسنة ٢٩ ع ٢ ص ٦٠٩، وقارن نقض ٢٠/٦/١٩٩٣ - الطعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٥٨ قضائية الذي سوف نشير إليه الآن).

٧١٣ - تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة. أثره. التزام المحضر بتوجيه خطاب مسجل للمعلن إليه خلال أربع وعشرين ساعة وإلا كان باطلاً. إثبات المحضر في أصل صحيفة الاستئناف إعلان الطاعن لجهة الإدارة وعدم توجيه خطاب مسجل إليه لعدم وجود طوابع بريدية. أثره. بطلان الإعلان .  
(نقض ١٩٩٣/٦/٢٠ - طعن رقم ٣٧٣١ لسنة ٥٨ قضائية).

إذ كان النص في الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات على أن ..... وفى المادة ١٩ على أن « ..... يدل على أنه يجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة أن يوجه للمعلن إليه خطاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، وأن المشرع أراد من المحضر أن يثبت فى حينه الخطوات التى يتخذها فى إتمام الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه حتى يكون فى ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال تترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك الإجراءات. لما كان ذلك وكان الثابت من أصل إعلان صحيفة الاستئناف وإعادة الإعلان أن المحضر قام بإعلانها لجهة الإدارة دون أن يوجه إلى الطاعن خلال أربع وعشرين ساعة كتاباً مسجلاً يخطر فيه أن صورة الإعلان سلمت لهذه الجهة وأثبت فى محضرهما أنه لم يرسل هذا الإخطار لعدم وجود طوابع بريدية، فمن ثم يكون إعلان صحيفة الاستئناف قد وقع باطلاً لتخلف هذا الإجراء الجوهري.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٠ - الطعن رقم ٣٧٣١ لسنة ٥٨ قضائية، وقارن نقض ١٩٩٣/٤/١٨ - الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٦ قضائية المشار إليه آنفاً).

٧١٤ - يكفى لإثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب إرسال الخطاب المسجل خلاله أن يورد المحضر فى ورقة الإعلان توجيهه



هذا الخطاب إلى المعلن إليه في اليوم التالي لتسليمها، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر أثبت في أصل الإعلان بصحيفة التعجيل قيامه بإرسال خطاب مسجل إلى الطاعة في اليوم التالي لتسليمه الصورة لجهة الإدارة، فإن الإعلان يكون قد تم صحيحاً. (نقض ١٨/١/١٩٨٩ - طعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ قضائية).

٧١٥ - تسليم صورة الإعلان إلى من يقوم مقام مأمور القسم. لابطالان. توجيه الإعلان إلى محل المعلن إليه يوم الأحد الذي اتخذته بإرادته أجازة له. صحيح. أيام العطلة الرسمية هي تلك التي تقررها السلطات المختصة في الدولة. مادة ٧ من قانون المرافعات. (نقض ١٨/١/١٩٨٩ - طعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ قضائية).

٧١٦ - يدل النص في المادة ١١ من قانون المرافعات أن المحضر عند تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة - في الحالات التي يوجب القانون عليه ذلك - عليه أن يوجه كتاباً مسجلاً إلى المعلن إليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى هذه الجهة وحسبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبين ذلك في أصل الإعلان دون صورته التي سلمت من قبل توجيه الكتاب،

(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٨ - دعوى الخاصة رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٢/٢٦/١٩٧٩ سنة ٣٠، الجزء الثالث ص ٣٨٤).

٧١٧ - تسليم الإعلان لجهة الإدارة لغلق مسكن المعلن إليه، اعتباره تم صحيحاً في تاريخ التسليم ولاعبرة بتاريخ قيد الإعلان بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه.

(نقض ٩/٣/١٩٨٩ - طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٧١٨ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلّم إلى شخص المعلن إليه، أو في موطنه الأصلي. تسليمها في الموطن المختار أو النيابة العامة. حالاته. المادتان ١٢، ١٣، ١٠ مرافعات،

(نقض ٣/٢٩/١٩٨٨ - الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٦ قضائية).

٧١٩ - إثبات المحضر فى ورقة الإعلان توجيه الإعلان لجهة الإدارة  
غلط سكن المراد إعلانه وإخطاره بذلك. عدم جواز المجادلة فيه إلا بطريق  
الطعن بالتزوير. علة ذلك.

(نقض ١٩٨٨/١/١٣ - الطعن رقم ١٥٣٢، ١٥٢٩ لسنة ٥٢ قضائية،  
نقض ١٩٧٨/٢/٢٥ سنة ٢٩ ص ٦٠٩).

٧٢٠ - إثبات اسم وصفة من تسلم الإعلان فى ورقة الإعلان. عدم لزومه  
عند الامتناع عن استلامه أو امتناع من وجد المحضر عن ذكر اسمه أو صفته.  
أثره. إلزام المحضر بتسليم الإعلان لجهة الإدارة فى الحاليتين. مادة ١/١٢  
مرافعات سابق (المقابلة للمادة ١١ من القانون الحالى).  
(نقض ١٩٨٧/١٢/٢ - طعن رقم ٥٧١ لسنة ٥٢ قضائية).

٧٢١ - اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلى آخر لما تبين  
من أنه وجه الدعوى منه إلى الطاعن. قضاؤه بقبول الدفع ببطلان  
صحيفة الاستئناف لإعلان المطعون عليه فى المكتب المشار إليه دون إثبات  
غيابه وقت الإعلان عملاً بالمادتين ١٢، ٢٤ مرافعات. لاخطأ.  
(نقض ١٩٧١/٤/٢٧ - سنة ٢٢ ص ٥٥٨).

٧٢٢ - الإعلان لجهة الإدارة. وجوب إثبات المحضر فى الإعلان البيان  
الخاص بإخطار المعلن إليه بطريق البريد الموصى عليه وإلا كان الإعلان  
باطلاً. عدم جواز تكملة النقص بورقة الإعلان بدليل مستمد من غير  
الورقة ذاتها.

(نقض ١٩٧١/٤/١٥ - سنة ٢٢ ص ٤٨٢).

٧٢٣ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان. بطلان  
نسبى وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة المعارضة  
أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٩ - طعن ٢٧ سنة ٤٧ قضائية).

٧٢٤ - لا يصح الإعلان لجهة الإدارة إلا فى حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه، أو من يصح تسليم الصورة إليه أو امتناع من وجد عن الإستلام. عدم إعلان الخصم فى موطنه الاصلى أو المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم قبل تسليم الصورة إلى الإدارة. بطلان الإعلان .  
(نقض ١٩٦٢/٦/٢١ - المكتب الفنى سنة ١٣ ص ٨٢٤).

٧٢٥ - متى كان المحضر إذ سلم صورة الإعلان إلى الضابط المنوب بالقسم لم يثبت فى محضره أنه انتقل فعلاً إلى محل المعلن وقت انتقاله هذا، وأنه وجد هذا المحل مغلقاً، وكان هذا البيان لازماً لصحة الإعلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، إذ بدونه لا يمكن التحقق من أن المحضر قد إنتقل فعلاً إلى محل المراد إعلانه وشاهد بنفسه المحل مغلقاً فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً.  
(نقض ١٩٥٣/١٢/١٧ - المرجع السابق ص ٢٢٦ قاعدة رقم ٧).

٧٢٦ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلاً الإعلان المسلمة ورقته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر فى محضره الخطوات التى سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذى إنتقل فيه إلى محل المعلن إليه وذلك عملاً بالمواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ مرافعات.  
(نقض ١٩٥٣/٦/١٨ - مجموعة النقض فى ٢٥ سنة ، الجزء الأول ص ٢٢٥ قاعدة رقم ٥).

٧٢٧ - وحيث أن البين من أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن أن المحضر قد أثبت فيها قيامه بإخطار المطعون ضدهم بكتب مسجلة بعد أن سلم صورة صحيفة الطعن للإدارة، كما أرفق بها إيصالات مكتب البريد ومن ثم يكون الدفع بعدم إثبات المحضر فى الإعلان أنه أرسل خطاباً موصى عليه إلى المطعون ضدهم على غير أساس.  
(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ - طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٧٢٨ - إذ كان الثابت من الحكم الابتدائي المرفق بملف الطعن أن المطعون ضدهم الخمسة الأول وهم المحكوم عليهم لم يمثلوا أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدموا مذكرة بدفاعهم فإن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يبدأ إلا من وقت إعلانهم أو لمن يستطيع الاستلام عنهم بالإجراءات التي رسمها قانون المرافعات لإعلان أوراق المحضرين. لما كان ذلك وكان الثابت من ورقة إعلان المطعون ضدهم الأربعة الأول ومحمد عادل بالحكم الابتدائي والمرفقة بملف الطعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣، إلى محل إقامتهم ولغياهم خاطبهم مع أهل منزلهم المقيمين معهم ولرفضهم الاستلام سلم الصورة في ذات اليوم إلى مأمور قسم مصر الجديدة ووجه إليهم في يوم السبت ١٧/٣/١٩٧٣، خطاباً مسجلاً أخبرهم فيه بتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة، كما يبين من ورقة إعلان المطعون ضده الخامس عن نفسه بالحكم الابتدائي والمرفقة بملف الطعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٣، إلى محل إقامته وخاطبه مع تابعته ولرفضها الاستلام سلم الصورة في ذات اليوم إلى مأمور قسم مصر الجديدة ووجه إليه في يوم السبت ٢١/٤/١٩٧٣، خطاباً مسجلاً أخبره فيه بتسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة، وإن كان المحضر قد أغفل في الإعلان الأول بيان اسم من خاطبه من أهل منزل المطعون ضدهم الأربعة الأول ومحمد عادل وامتناعه عن استلام صورة الإعلان، كما أغفل في الإعلان الثاني إثبات عدم وجود المطلوب إعلان في موطنه واسم تابعته التي وجدها فيه وخاطبها وامتنعت عن استلام الصورة، فإن هذين الإعلانين يكونان قد وقعا باطلين، ولا أثر لهما في إنفتاح ميعاد الطعن بالاستئناف.

(نقض ١٦/٤/١٩٨٤ - طعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية).

٧٢٩ - لما كان الإعلان قد تم ما بين الساعة السابعة صباحاً والخامسة مساءً على ما تقتضى به المادة الثامنة من قانون المرافعات السابق (تطابق المادة السابعة من قانون المرافعات الحالي)، وكان لايجوز المجادلة فى صحة ما أثبتته المحضر فى أصل الإعلان من أنه وجد مكتب المحامى المعلن إليه مغلقة طالما أن الطاعن لم يدع بتزوير هذا البيان وكان توجيه الخطاب الموصى عليه يلى تسليم الصورة لجهة الإدارة ولاسبيل لإثبات هذا البيان إلا فى أصل الإعلان دون الصورة التى يكون قد سلمها فعلاً، إذ كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعن ببطلان الإعلان لعدم إثبات ساعة توجيه الخطاب بأصل الإعلان، فإذن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون دفاعاً جديداً - مما لايجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض - ويكون النعى برمته على غير أساس.

(نقض ١٩٧٤/٥/٩ - ستة ٢٥ ص ٨٤٠).

٧٣٠ - يكفى تسليم صورة واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفة من المعلن إليهم، ولما كان الثابت من أصل ورقة تقرير الطعن المعلنه فى ١٩٦٦/٨/٣، أن المحضر سلم إلى تابع المطعون عليهم وصورتين من التقرير إحداهما للمطعون عليه الأول بصفته والأخرى للمطعون عليها الثالثة، فإن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحاً، ويكون الدفع ببطلان الإعلان الحاصل من بعد فى ١٩٦٨/٨/٦، غير منتج.

(نقض ١٩٧٤/٥/٩، ستة ٢٥ ص ٨٤٠).

٧٣١ - امتناع المخاطب معه عن تسليم صورة الإعلان. عدم لزوم توقيعه على الأصل. وجوب تسليم الصورة إلى جهة الإدارة.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٤ - طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ قضائية).

٧٣٢ - إمتناع المخاطب معه فى موطن المعلن إليه عن ذكر اسمه أو صفته. اعتبار ذلك بمثابة عدم وجود من يصح تسليمه الورقة قانوناً. وجوب تسليمها لجهة الإدارة فى هذه الحالة.

(نقض ١٩٧٩/٥/٣١ - طعن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٣٣ - تسليم الإعلان لجهة الإدارة لفلق مسكن المعلن إليه. اعتباره قد تم صحيحاً في تاريخ التسليم. لا عبرة بتاريخ قيد الإعلان بدفاتر قسم الشرطة أو بتسلم المعلن إليه له.  
(نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ - طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٣٤ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر أن يرسل إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة، وإذا صادف هذا الميعاد عطلة رسمية، فإنه يمتد إلى اليوم الذي يليه أو إلى أول يوم عمل عملاً بالمادة ١٨ مرافعات.  
(نقض ١٩٦٢/٢/٨ - سنة ١٣ ص ٢٠٥، نقض ١٩٧٩/١١/١٧ - طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ قضائية).

٧٣٥ - إذ سجل الحكم في تقريراته أن المحضر أثبت في ورقة الإعلان إنتقاله إلى موطن الطاعنين المراد إعلانهما فيه ومخاطبته تجليهما المقيمين معهما وواقعة امتناعهما عن تسلّم صورة الإعلان، ثم قيامه بتسليم هذه الصورة إلى جهة الإدارة وإخطار الطاعنين بذلك بخطاب موصى عليه أرسله إليهما في موطنهما وفي ظرف أربع وعشرين ساعة فإن إعلان الطاعنين لجهة الإدارة يكون صحيحاً ويترتب عليه جميع الآثار القانونية، وطالما أن الإخطار بتسليم الصورة لجهة الإدارة قد وجه إليهما في موطنهما الأصلي بالطريق القانوني وفي الميعاد، فإنه كان عليهما أن يكما باستلام هذه الصورة من جهة الإدارة التي تسلمتها من المحضر ولا يجوز لهما الاحتجاج بعدم وصول هذه الصورة إليهما.  
(نقض ١٩٦٨/٢/١ - سنة ١٩ ص ١٩٥).

٧٣٦ - لا يكون الإعلان صحيحاً إلا إذا سلمت صورته إلى العمدية أو شيخ البلد كالذي يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرته وإن فمتى كان

الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً تأسيساً على أن إعلان الحكم الابتدائي إليه في وجه شيخ العزبة التي لا يقيم فيها هو إعلان صحيح قد أقام قضاءه على مجرد القول بأن العزبة التي تسلم شيخها الإعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن الطاعن، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩/٤/١٩٥١ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٢٢٧ قاعدة ١٧).

٧٣٧ - قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان لمدنوب الإدارة لعدم وجود من يتسلم الإعلان وإخطار المطعون عليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة فإن الإعلان يكون صحيحاً ولا ينال من صحته عدم ذكر اسم مستلم الصورة فيه لأن المشرع قد دل بما نوه عنه من الاكتفاء بإخطار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة على أنه يعتد في صحة الإعلان في هذه الحالة بوضوئه لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلمه.

(نقض ١٢/٥/١٩٥٧، سنة ٨ ص ٨٧٨).

٧٣٨ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقاً للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه، فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه، أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه، ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة إلى أي من هؤلاء أو لجهة الإدارة إلا إذا لم يجده في موطنه الذي طلب إعلانه فيه، ويترتب على إغفال هذا البيان بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات.

(نقض ١/٩/١٩٦٩، سنة ٢٠ ص ٨٤).

٧٣٩ - إذ كان البين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المحضر قام بعد أن سلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة يلصق بإصالح الخطاب

الموصى عليه بأصل الإعلان، وكان ما يحويه هذا الإيصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج فى أصل الإعلان وأصبح جزءاً منه، وكان ما نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يبين المحضر بأصل الإعلان جميع الخطوات التى قام بها ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى تلك الخطوات التى سبقت تسليم الصورة، أما الخطوات اللاحقة على ذلك فحسبك المحضر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه به على أصل ورقة الإعلان، وكان أصل ورقة الإعلان فى الحالة المتقدمة وبعد لصق الإيصال به ينبئ بذاته بدون الرجوع إلى أى دليل آخر غير مستمد منه عن أن المحضر قد أثبت به إرساله إلى المعلن إليهما الإخطار الذى يدل على تسليمه صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وقيامه بهذا الإجراء فى الميعاد على النحو الذى قصده المادة ١٢ سالف الذكر، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببطالان الإعلان، فإنه يكون قد خالف القانون.

(١٧/١١/١٩٧٠، سنة ٢١ من ١١٣٨).

٧٤٠ - متى كان يبين أن إعلان الطاعة بالتنبيه بالآداء وإنذار الحجز ومحضر الحجز سلم فى محل العقار إلى والدها وإلى وكيلها رغم أن الإعلان وجه إليهما باعتبارهما مدينة أصلية أو بصفتها مالكة وحائزة للأطيان موضوع الحجز، ولم يسلم الإعلان إلى واضع اليد على العقار وأغفل مندوب الحاجز إثبات عدم وجوده فى محضر الحجز واتخاذ ما أوجبه عليه القانون من إجراء، وكان لا يكفى لإعلان المدين فى محل العقار تسليم ورقة الإعلان إلى قريب أو وكيل، إنما يجب الانتقال إلى الموطن الأصلي، ولا يجوز لمندوب الحاجز أن يسلمه إلى القريب، أو الوكيل إلا إذا لم يجد المدين فى موطنه الأصلي، وأثبت ذلك فى حينه وهو مالم يحصل فى إعلان الطاعة بالتنبيه والإنذار والحجز مما يترتب عليه البطلان، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفضه الدعوى ببطالان



إجراءات الحجز الإدارى على الأتليان محل الحجز، فإنه يكون مخالفاً للقانون.

(نقض ٢٨/١٢/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ١٤٩١).

٧٤١ - إذا كان النص فى المادة ٢/١١ من قانون المرافعات المعدلة بالقانونين ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، ٥٩ لسنة ١٩٧٦ على «.....» وفى المادة ٣/١١ على أن «.....» وفى المادة ١٩ على أن «.....» يدل على أنه يجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة أن يوجه للمعلن إليه خطاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، وإن المشرع أراد من المحضر أن يثبت فى حينه الخطوات التى يتخذها فى إتمام الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه، أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه، حتى يكون فى ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال تترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية من صحيفة الاستئناف، المودعة ملف الطعن، إن المحضر الذى قام بإعلانها لجهة الإدارة قد أثبت فى محضره عبارة «أخطر عنه فى ١٢/٤/١٩٧٩»، وكانت تلك العبارة لا تنفد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب مسجل للطاعن فى موطنه الأصلى أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان قد سلمت لجهة الإدارة، فإنه يترتب على هذا النقص بطلان الإعلان.

(نقض ٢٨/٤/١٩٨٣ - الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٥٠ قضائية).

٧٤٢ - إلزام المحضر بتوجيه إخطار للمعلن إليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الإعلان لجهة الإدارة. امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية.

(نقض ٢٧/١١/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢).

٧٤٣ - تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة عند غلق مسكن المعلن إليها. عدم وجوب تسليمها إلى مأمور القسم شخصياً. تسليمها لمدوب الإدارة دون بيان اسمه. لاخطأ.

(نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ - طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٤٤ - إجراءات الإعلان التي يقوم بها المحضر بنفسه أو وقعت تحت بصره. اكتسابها صفة الرسمية. ادعاء المعلن إليه أن صورة الإعلان لم تسلم لجهة الإدارة على خلاف ما أثبتته المحضر في الورقة. وجوب سلوك طريق الطعن بالتزوير.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٠ - طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٥ قضائية، نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ - طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٤٥ - وجوب بيان المحضر لإجراءات الإعلان في أصل ورقة الإعلان وصورتها. خلو الصورة من بيان الخطوات التي سبقت تسليمها لجهة الإدارة. أثره. بطلان الإعلان. مادة ١١ مرافعات.

(نقض ١٩٧٩/٣/١٣ - طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٤٦ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان. اعتبار الإعلان صحيحاً ولو تبين أن مستلم الصورة ليس ممن عدتهم المادة ١/١٢ مرافعات سابقة. شرطه. أن يتم تسليم الصورة في موطن المعلن إليه.

(نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ - طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٧٤٧ - حضور الخصم الذي يزول به الحق في التمسك بالبطلان هو الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره. علة ذلك مادة ١١٤ مرافعات.

(نقض ١٩٩٢/١/١ - طعن ٢٩١ لسنة ٥٦ قضائية).

**ملحوظة:** هذا الحكم أصبح لايتشمى مع ما تقضى به المادة ٦٨ مرافعات يعد تعديلها من أن حضور الخصم يصح البطالان الذى يصيب صحيفة الدعوى.

٧٤٨ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ١١ من قانون المرافعات أوجبت على المحضر أن يبين فى أصل ورقة الإعلان وصورتها بالتفصيل فى حينه، كل ما يتخذ من خطوات سابقة على تسليم الصورة لجهة الإدارة بحيث يترتب على إغفال ذلك بطلان الإعلان. وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد أقام قضاءه ببطلان إعلان المطعون ضده بالحكم الابتدائى الصادر فى غيبته على أن المحضر أثبت بورقة الإعلان أنه توجه إلى قسم المنتزه مباشرة وأعلنه بها فى مواجهة الإدارة، وأثبت حينئذ أنه كان قد توجه إلى محل إقامة المطعون ضده فلم يجد من يتسلم الإعلان عنه، وكان هذا الذى قرره الحكم لا يخالف الثابت بورقة الإعلان التى قدم الطاعن صورتها الرسمية ضمن مستنداته فى هذا الطعن فإن النعى عليه يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/٥/٥ - الطعن رقم ١٥٨٧ سنة ٤٩ قضائية).

٧٤٩ - الإعلان تمامه صحيحاً من تاريخ تسليمه لجهة الإدارة. لأعبرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له. أثره. عدم كفايته لإعلان الحكم ولا يبدأ به ميعاد الطعن فيه.

(١٩٩٣/٤/٤ - طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٥٠ - مفاد نص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين أن يصل الإعلان إلى علم المعلن إليه علماً يقيناً بتسليم الصورة إلى ذات الشخص المعلن إليه، وإذا كان المشرع قد اكتفى بالعلم الافتراضى متى سلمت الورقة لصاحب صفة فى تسلّم الإعلان غير المراد إعلانه أو بالعلم الحكيم إذا سلمت للنيابة العامة حال الجهل

بموطن المعلن إليه، فإن ذلك لحكمة تسوغ الخروج على هذا الأصل شرعت لها ضمانات معينة يجب مراعاتها لتحقيق العلم بالإعلان.  
(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٣ قضائية).

٧٥١ - النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال، وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن عليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ..... يدل على أن المشروع وإن حدد أشخاصاً معينين بصفاتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم في الحالات التي يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصياً ، بل يكفي لذلك تسليمها لمن ينوب عنه.

(نقض ١٩٨٦/٦/٣، الطعن رقم ١٢٥٢، ١٢٦٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٧٥٢ - إثبات المحضر في إعلان الحكم توجيهه خطاباً مسجلاً للمعلن إليه متضمناً إخطاره بتسليم الصورة لجهة الإدارة. عدم جواز المجادلة في ذلك إلا بسلوك طريق الادعاء بالتزوير .

(نقض ١٩٩٢/١١/٥ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٨ قضائية).

٧٥٣ - تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة : من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الإعلان الذي يتم تسليمه لجهة الإدارة لغلق مسكن المعلن إليه يعتبر صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة دون عبء بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليمها إلى المعلن

إليه ،أو بتاريخ استلامه للخطاب المسجل الذى يخطره فيه المحضر بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة .

(نقض ٢٨/٣/١٩٩٠، طعن ١٢٨٣ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٥٤- النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع ،اشتراط أن يوجه إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن - فى الحالات التى يبدأ فيها هذا الميعاد بالإعلان - إلى شخص المحكوم عليه أو فى موطنه الأسمى دون للموطن المختار وترك كيفية إجراء هذا الإعلان والقواعد التى تحكم صحته حتى ينتج أثره للنصوص الخاصة بإعلان أوراق المحضرين وقواعد تسليمها المبينة بالمواد ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣ من قانون المرافعات وهى تستهدف العلم الحقيقى للمعلن إليه بتسليم ورقة الإعلان أيا ما كان مضمونها - إلى شخصه . ولكن المشرع قدر أن ذلك قد يكون متعذراً وأن الإصرار على توافر علم المعلن إليه الحقيقى من شأنه أن يعوق حق التقاضى وهو ما قد يعرض سائر الحقوق للضياع ومن أجل صيانة هذه الحقوق سوغ الخروج على هذا الأصل بالاكْتفاء بتوافر العلم القانونى وأوجب تسليم صورة الأوراق فى الوطن الذى حدده لغير شخص المعلن إليه، وذلك وفقاً لقواعد وضوابط وشرائط حددها فى كل حاله تسوغ اللجوء إلى ذلك مع توفير الضمانات التى تكفل علم المعلن إليه بالإعلان، وقد فصلت المادة ١١ من قانون المرافعات ذلك فى خصوص تسليم صورة الإعلان للإدارة إذا لم يجد المحضر شخص المعلن إليه فى موطنه أو من يصح تسليم ورقة الإعلان إليه أو امتنع عن الاستلام أو التوقيع فأوجب على المحضر أن يسجل ذلك فى حينه فى أصل الإعلان وصورته ثم يتوجه فى اليوم ذاته إلى المأمور أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته ليسلمه صورة الإعلان ثم يوجه إلى المعلن إليه فى موطنه خلال أربع وعشرين ساعة كتاباً مسجلاً يخبره فيه أن

الصورة سلمت للإدارة ، فإذا تم الإعلان على هذا النحو اعتبر منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة لمن سلمت إليه مفترضاً وصول الصورة فعلاً إلى المطلوب إعلانه . وإذا كان المشرع قد حرص في المادة ٢١٣/٣ من قانون المرافعات على استبعاد إعلان الحكم في الموطن المختار في المادة ١٣/٩ من القانون ذاته وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ على أن الإعلان الذي يسلم إلى النيابة العامة بالنسبة لمن لهم موطن معلق في الخارج لا يعتبر منتجاً لآثره إذا كان مما يبداً به ميعاد في حق المعلن إليه إلا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن إليه في الخارج أو توقيعه على إيصال علم الوصول أو امتناعه عن استلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالإستلام ، فإن ذلك يدل في خصوص بدأ ميعاد الطعن في الأحكام على اهتمام المشرع بعلم المحكوم عليه بالإعلان بما يسمح للمعلن إليه توخياً لذلك إثبات أن الإجراءات التي أتتبع في إعلانه بالحكم الذي سلمت صورته للإدارة ولم تحقق غايتها لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره متى ثبت ذلك لا يجرى ميعاد الطعن في حقه .

(نقض ١٩٩٥/٧/٣ ، صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية في الطعن رقم ٣٠٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٥٥- مفاد نص المادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا تم الإعلان في موطن المعلن إليه ولم يجده المحضر فعليه أن يثبت ذلك في ورقة الإعلان ، وأن يقوم بتسليم الصورة لأحد الأشخاص الذين ينص عليهم القانون وفقاً للمادة العاشرة فقرة ثانية من قانون المرافعات وبهذا التسليم يصح الإعلان وينتج أثره ، ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من ذات القانون - إذ أن ذلك لا يكون إلا في حالة امتناع من وجد بالموطن عن تسليم الصورة أو عند التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام .

(نقض ١٩٩٤/١/٢٧ طعن رقم ٤٩ لسنة ٦٠ق).

٧٥٦ - لما كان المشرع لم يضع قواعد خاصة لإعلان صحف الدعاوى أو تعجيل السير فيها بعد الانقطاع فيسرى في شأنها القواعد العامة في إعلان الأوراق بمعرفة المحضرين ومنها ما تنص عليه المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات ومفادها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجده المحضر كان عليه أن يسلم الورقة إلى أحد الأشخاص الذي عدتهم المادة العاشرة ، فإذا لم يجد من يصح إعلانهم عنهم أو امتنع عن التوقيع على أصل الإعلان أو عن استلام الصورة فيجب على المحضر أن يسلم الورقة في ذات اليوم إلى جهة الإدارة، وأن يخطر المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل خلال أربع وعشرين ساعة و بعد غلق مسكن المطلوب إعلانه مما يندرج تحت حكم المادة الحادية عشرة ويوجب على المحضر تسليم الورقة إلى جهة الإدارة لأن غلق المسكن في هذه الحالة كشأن بقية الحالات التي تحول دون تسليم الإعلان على النحو الذي رسمه القانون فيسير حكمه لذات العلة ولما كانت الحكمة التي توخاها المشرع من وجوب إخطار المعلن إليه في حالة تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة بكتاب مسجل هو إخباره بمن سلمت إليه الصورة حتى يسعى إلى تسلمها والعلم بها. فإن مؤدى ذلك ضرورة إخطار كل من المعلن إليهم - ولو تعددوا - بكتاب مسجل مستقل لكل منهم حتى يتحقق العلم الظني أو الحكمي بذلك الإعلان اللازم لسير الخصومة ، فإن قعد المحضر عن إخطار كل منهم بذلك الإعلان بكتاب مستقل فإن إجراءات الإعلان تكون باطلة مما يؤثر في سلامة الحكم عملاً بالمادة ١٩/١ من قانون المرافعات ، ذلك أن في قيام المحضر بإخطار المعلن إليهم جملة بكتاب واحد ما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة إعلان كل منهم على النحو المقرر قانوناً ، فإن قضت محكمة الموضوع في الدعوى بناء على ذلك بكون حكمها باطلاً قانوناً متى تمسك بذلك نوى الشأن .

( نقض ١٧/١/١٩٩٤ ، طعن رقم ٦١٧ لسنة ٥٩ق )

٧٥٧ - من أحكام النقص الجنائي : لما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد من يصح تسليم الإعلان إليه فى موطن المراد إعلانه أو امتنع من وجد فيه عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة أن يعلنه فى اليوم ذاته فى مواجهة الإدارة، وأن يوجه إلى المعلن إليه فى موطنه الأسمى أو المختار كتاباً مسجلاً يخطر فيه أن الصورة سلمت إلى الجهة الإدارية ، وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد رتب البطلان على عدم مراعاة هذه الإجراءات ، وكما يبين من الإطلاع على إعلان الطاعن بجلسة ... المشار إليها التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بأن المحضر الذى باشر الإعلان قام بإعلانه لجهة الإدارة يوم ... لعدم الاستدلال عليه وأثبت فى نهاية الإعلان أنه أخطر عنه فى ذات اليوم وهى عبارته لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال كتاب المعلن اليه - الطاعن - فى موطنه الأسمى أو المختار يخبره فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة، وأن الإخطار تم بطريق المسجل ، ومن ثم فإن إعلان الطاعن لجهة الإدارة يكون قد تم باطلاً ولا يصح أن يبنى عليه الحكم فى معارضته، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه بناء على ذلك الإعلان الباطل، فإنه يكون باطلاً بما يوجب نقضه وإعادة.

(الطعن رقم ٢٠١١٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٤ نقض جنائى)

٧٥٨ - تسليم ورقة الإعلان لجهة الإدارة. أثره . التزام المحضر بتوجيه خطاب مسجل للمعلن إليه خلال أربع وعشرين ساعة. إثبات ذلك فى أصل الإعلان وصورته وإلا كان باطلاً.

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٣، طعن رقم ١٠٠٧٨ لسنة ٦٥ ق)

٧٥٩ - الأصل فى إعلان أوراق المحضرين . علم المعلن إليه به علماً يقيناً بتسليم الصورة لشخصه. الاكتفاء بالعلم الافتراضى أو الحكى إستثناء



لحكمة تسوغه م. ١٠، ١١ مرافعات . إنتفاء الحكمة وجوب الرجوع للأصل .

( الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٦١ ق - لحوال شخصية - جلسة ١٩٩٦/٧/٨ ) .

٧٦٠ - إلترام المحضر بتوجيه إخطار المعلن إليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الإعلان لجهة الإدارة . امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية ، المادتان ١١، ١٨ من قانون المرافعات .  
( نقض ١٩٩٦/٤/٣ طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦١ قضائية )

**اتجاهات ثلاثة لحكمة النقض بشأن تسليم إعلان الحكم في جهة الإدارة:**

#### **الاتجاه الأول:**

٧٦١ - تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة . عدم كفايته لإعلان الحكم ولا يبدأ به ميعاد الطعن فيه . )

نقض ١٩٩٢/١١/٢٣ ، طعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض  
١٩٩٢/٩/٢١ طعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٩٩٢/٢/١٣ ،  
طعن رقم ٤٦٩٩ لسنة ٦١ قضائية ، نقض ١٩٩١/١٢/١٩ ، طعن رقم ٧٩٧  
لسنة ٥٦ قضائية ) .

٧٦٢ - إعلان الطاعن بالحكم الابتدائي على موطنه الأصلي . عدم تمامه  
لغلق المسكن قيام المحضر بتسليم صورة الإعلان ، إلى القسم الذي يقع  
الموطن بدائثرته وإرساله كتاباً مسجلاً على موطنه بإخطاره بتسليم  
الصورة لجهة الإدارة . عدم كفايته بذاته لإعلان الحكم بقاء ميعاد الطعن  
في الحكم مفتوحاً أمامه مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك خطأ .

( نقض ١٩٩٣/٤/٤ طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٩ قضائية ، نقض  
١٩٩٠/٥/٣١ ، طعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٥٩ قضائية ، نقض ١٩٨٩/١١/٢٣ ،  
طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٣ قضائية ) .

٧٦٢- الإعلان . تمامه صحيحا من تاريخ تسليمه لجهة الإدارة لا عبرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له. أثره. عدم كفايته لإعلان الحكم ، ولا يبدأ به ميعاد الطعن فيه.  
(نقض ١٩٩٣/٤/٤، طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٥٩ قضائية).

### الاتجاه الثاني :

٧٦٤- الإعلان. تمامه صحيحا من تاريخ تسليمه لجهة الإدارة. لا عبرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له. أثره. عدم كفايته لإعلان الحكم ولا يبدأ به ميعاد الطعن فيه إلا إذا أقام الدليل على إستلام المحكوم عليه أو من يمثله قانونا ورقة الإعلان من جهة الإدارة .

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٣ ، طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٥٨ قضائية، ونقض ١٩٩٢/١٢/١٦، طعن رقم ٣٤٠٤ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٨٩/٣/٩ ، طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٩/١١/٢٣، طعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٩٠/٥/٣١، طعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٥٩ قضائية، وقارن نقض ١٩٩٢/١١/٥ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٨ قضائية، ونقض ١٩٩٣/٤/٤ طعن ٤٦٢ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٦٥- الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تسلّم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلي أو إلى جهة الإدارة أو إلى النيابة العامة. المواد ١٠، ١١، ١٢ مرافعات. الاستثناء. إعلان الأحكام. وجوب إعلانها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه. علة ذلك. ثبوت عدم وصول الكتاب المسجل إلى المعلن إليه وعدم تسليمه له ينفي العلم بإعلان الحكم. أثره. عدم إنفتاح ميعاد الطعن في الحكم.

(نقض ١٩٩٣/٤/١٨ ، طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٩٢/٥/٢٤، طعن رقم ٣١٨ لسنة ٥٧ ق، نقض ١٩٩١/١١/٢٤، طعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٩/١/٢٦ ، طعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/١١/١٧ الطعن رقم ٢٦٥٧ لسنة ٥٦ قضائية و ٢١٣٩ لسنة ٥٧ قضائية).

٧٦٦ - إعلان الطاعن بالحكم الابتدائي لجهة الإدارة لغلق السكن وخلو الأوراق من ثمة دليل على استلامه أو من يمثله قانونا لورقة الإعلان من هذه الجهة. قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفع بعد الميعاد. خطأ في القانون.

(نقض ١٩٩٣/٣/١١، طعن رقم ٣٠٧٦ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٢/١٢، طعن رقم ٤٦٩٩ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩١/١٢/١٩، طعن رقم ٧٩٧ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٩/١١/٢٣، طعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ قضائية).

### الاتجاه الثالث :

٧٦٧ - ثبوت إعلان الحكم الابتدائي لجهة الإدارة. اعتباره قد تم صحيحا في تاريخ التسليم. لا عبرة بتاريخ قيد الإعلان بدفاتر قسم الشرطة.  
(نقض ١٩٩٢/١١/٥، طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ العدد الأول ص ٩٩٠، وفارن نقض ١٩٩٣/٤/٤، طعن ٤٦٢ لسنة ٥٩ قضائية ونقض ١٩٩٢/١٢/١٦، طعن رقم ٣٤٠٤ لسنة ٦١ قضائية).

٥٩١ - إعلان قرار تقدير أتعاب المحاماة : الإعلان. تمامه صحيحا من تاريخ تسليمه من جهة الإدارة. لا عبرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له. أثره. مؤداه. عدم كفايته لإعلان الحكم ، ولا يبدا به ميعاد الطعن. فيه إلا إذا أقام الدليل على استلام المحكوم عليه أو من يمثله قانونا ورقة الإعلان من جهة الإدارة. علة ذلك. إقامة الحكم قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف على أن إعلان قرار تقدير الأتعاب المطعون فيه مع جهة الإدارة قد وقع صحيحا وإغفاله دفاع الطاعنين الجوهري بعدم إخطارهم في الميعاد. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٩٠/٥/٣١ طعن رقم ٣٦٨٣ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٩٣/٦/٢٣، طعن رقم ٣٥٤٠ لسنة ٦٢ قضائية).

**ملحوظة:** ينبغى ملاحظة أن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ - محل التعليق - تنص على أن الاعلان يعتبر منتجا لاثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا.

### (مادة ١٢)

«إذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار فلم يفعل أو كان بيانه ناقصا أو غير صحيح جاز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الموطن المختار. وإذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه.

وتسلم الصورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة طبقا للمادة السابقة»<sup>(١)</sup>

### التعليق :

٧٦٩ - جزاء عدم اتخاذ موطن مختار عند إلزام القانون به وأثر إلغاء أو تغيير الموطن الأصلي أو المختار : نصت المادة ١٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ١٢ من القانون الحالي - محل التعليق - على أن «من يلزمه القانون ببيان موطن مختار له فلا يفعل أو يكون بيانه ناقصا أو غير صحيح، يجوز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الموطن المختار.

---

(١) هذه المادة تقابل للمادة ١٣ من قانون المرافعات السابق .

وإذا ألغى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه. ويلاحظ الخلاف الواضح بين نص الفقرة الثانية فى كل من القانونين الحالى والقديم ، إذ بينما اقتصر القديم على ذكر الموطن المختار مما جعل محكمة النقض تذهب إلى عدم سريان حكم الفقرة الثانية على الموطن الاصلى، بحيث إذا غيره صاحبه دون إخطار خصمه لم يصح مع ذلك إعلانه فيه، وإنما كان على الأخير أن يتحرى الموطن الجديد (راجع نقض ١٣/١٢/١٩٦٦ ، نقض لسنة ١٧ ص ١٨٨٦) ، ويكون حكم الفقرة الثانية فى القانون الحالى قد قضى على كثير من صور بطلان الإعلان.

وقد نص القانون فى بعض الأحوال على إلزام الخصم باتخاذ موطن مختار فى المدينة التى يتخذ فيها بعض الإجراءات القانونية تيسيراً على خصومه وعلى قلم الكتاب عند مخاطبته أو الرد على ما اتخذ من إجراءات ، مثال ذلك ما نصت عليه المادة ٦٣/ ٥ و ٧٤ من إلزام المدعى ببيان موطن مختار فى البلدة التى بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن فيها ، والمادة ١٩٤ بتعيين موطن مختار بعريضة إستصدار الأمر ، والمادة ٢٠٢/ ٢ بتعيين موطن مختار بعريضة إستصدار أمر بالأداء ، والمادة ٤٠١ بتعيين موطن مختار للدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقارى فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ .

وفى مثل هذه الحالات التى يوجب القانون فيها على الخصم اتخاذ موطن مختار فإنه يتبغى عليه أن يلتزم بذلك ، فإن لم يلتزم أو كان بيانه للموطن المختار ناقصاً أو غير صحيح جاز إعلانه وفقاً للمادة ١٢ فى قلم الكتاب بجميع الأوراق التى كان يصح إعلانه بها فى الموطن المختار.

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٢ فإنه فى حالة إلغاء الخصم موطنه الاصلى أو المختار وعدم إخبار خصمه بذلك ، فإن الجزء هو صحة إعلانه فى

هذا الوطن، وتسلم صورة الإعلان عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة طبقاً للمادة ١١ مرافعات التي سبق لنا التعليق عليها، ولكن يتعين أن يرسل إليه الخطاب الموصى عليه في هذه الحالة في موطنه الأصلي لا المختار .

( المذكرة الإيضاحية للقانون السابق عن المادة ١٢ المقابلة للمادة ١٢ من القانون الحالي ).

وقد فرقت المادة بين عدم اتخاذ الخصم محلاً مختاراً في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك وبين إتخاذ الخصم محلاً مختاراً وإلغائه لهذا المحل دون إخطار خصمه ففي الحالة الأولى يجوز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الوطن المختار، أما في الحالة الثانية فإن الإعلان يكون صحيحاً في الوطن المختار، رغم إلغائه كما يصح الإعلان في الوطن الأصلي فإذا لم يجد المحضر في الوطن المختار أو الوطن الأصلي، من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من وجده عن استلامها كان عليه تسليمها لجهة الإدارة، عملاً بالمادة ١١ مرافعات .

والأصل أن يتحرى موجه الإعلان عن موطن المراد إعلانه إلا أنه إذا كان المراد إعلانه قد بين موطنه في الورقة المثبتة للإلتزام أوفى ورقة من أوراق الدعوى المنظورة كان إعلانه في هذا الوطن صحيحاً ولو كان قد غيّر مالم يكن قد أخطر خصمه بهذا التغيير، وفي هذا الحالة لا يشترط التحرى عن محل الإقامة الجديد.

ويلاحظ أنه إذا اتخذ أحد الخصوم موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى، فإن هذا لا يعد دليلاً على إلغائه موطنه السابق مالم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء، لأنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلي أو مختار.

(نقض ٤/٢١/١٩٨٠، الطعن رقم ١٣٣٩ سنة ٤٧ قضائية).

## أحكام النقض :

٧٧٠- مؤدى نص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات على أنه إذا ألغى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه - إنما قصد إلزام الخصم بأخبار خصمه بإلغاء موطنه المختار وتوقيع الجزاء عليه إذا تخلف عن إتخاذ هذا الإجراء بأن اعتبر إعلانه فى الموطن المختار إعلانه صحيحاً والأخبار الذى عناه المشرع بهذا النص هو الذى يوجهه الخصم لخصمه.  
( نقض ٢٩/٢/١٩٨١، طعن ٢٣١ لسنة ٤٣ قضائية ).

٧٧١ - مؤدى نص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات أنه اذا ألغى الخصم موطنه الاصلى وعين موطناً آخر لإعلانه فيه وأخطر خصمه بذلك فإنه لا يصح إعلانه من بعد إلا فى هذا الموطن ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن وكيل الطاعن الاول وجه إنذاراً

للمطعون ضده بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٧- وقيل رفع الاستئناف يخرطه فيه بأن موطنه فى القاهرة هو الموعول عليه فى إعلانه وليس شقة النزاع بالإسكندرية وأقصح على وجه لا يحتمل الشك بأن يتم إعلانه فى هذا الموطن ، وإذ أغفل المطعون ضده ما تضمنه هذا الإنذار وأعلن الطاعن الاول بصحيفة الاستئناف وأعاد إعلانه بها على شقة النزاع بالإسكندرية فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك بهذا البطلان أمامها وكان مؤدى ما تقدم أن الخصومة لم تنعقد فإن الحكم يكون منعماً بما يوجب نقضه .

( نقض ١٨/٢/١٩٨٣، طعن ٤٧٧ لسنة ٥١ قضائية ).

٧٧٢- تنص المادة ٤٣ من القانون المدنى على أنه « ١- يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين ٢- والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى

يكون هو الموطن بالنسبة إلى كل ما يتعلق بهذا العمل «وتنص المادة ١٠ من قانون المرافعات على أنه «تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الحالات التي يبينها القانون» لما كان ذلك وكان قول الطاعن بأن إقامته في الخارج تعد بمثابة اتفاق ضمنى على تغيير الموطن المختار المتفق عليه يعقد الإيجار مردود بما نصت عليه الفترة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه «إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه» وبما جرى به قضاء محكمة النقض من أنه إذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لإثبات الموطن المختار، فإن أى تغيير في هذا الموطن ينبغى الإفصاح عنه بالكتابة وإلا صح الإعلان في ذلك الموطن ولثبت تغييره فعلا وعلم طالب الإعلان بذلك، لما كان ما تقدم، فإن النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ ، طعن ٣٧ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٧٣- مؤدى نصوص المواد ١٠، ١٢/٢، ٦٣ مرافعات و١/٤٣ مدنى يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم إعلان الأوراق القضائية في الموطن الأصلي للخصم إلا أن المشرع أجاز إعلانها في الموطن المختار إن وجد ، إذ أنه أجاز للخصم في الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تعلن إليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك الدعوى، وأوجب على المدعى أن يبين في صحيفة دعواه موطن مختارا في البلد الكائن بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلى فيها، فإذا اتخذ الخصم موطن مختارا ورأى إلغائه وجب عليه أن يخبر خصمه صراحة بذلك وإلا صح إعلانه فيه، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطن مختارا جديدا أثناء سير الدعوى دليلا على إلغاء الموطن السابق ما لم يخبر خصمه بهذا الإلغاء ، إذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلى أو مختار .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ ، طعن ١٣٣٩ لسنة ٤٧ قضائية).



٧٧٤- إعلان الأوراق القضائية للنيابة. شرطه. قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية عن موطن المعلن إليه .

(نقض ١٩٨٩/١٢/١٥ ، طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨١٤).

٧٧٥ - إعلان صحيفة الاستئناف في الموطن المختار. شرطه. أن يكون المعلن إليه هو المدعى ما لم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي. مادة ٢/٢١٤ مرافعات .

(نقض ١٩٧٨/٦/٥ ، طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٥ قضائية).

٧٧٦- إغفال الطالب بيان موطنه الأصلي في عريضة أمر الاداء. أثره. جواز إعلان صحيفة التظلم وبلاستئناف المرفوع عنه في موطنه المختار المبين بهريضة الامر. مادة ٢/٢١٤ مرافعات.

(نقض ١٩٧٨/١/٤ ، طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ قضائية).

٧٧٧- بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلانا صحيحا هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة، فأفاده من صح إعلانهم - في هذه الحالة - من البطلان الحاصل في إعلان أحدهم، لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون، بأن يتمسك به من له الحق فيه وتحكم به المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١١ ، طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية).

٧٧٨ - إخبار الخصم بتغيير الموطن الأصلي لخصمه. وجوب توجيه الإعلان في الموطن الجديد. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ١٩٨٠/١/٢ ، طعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٩/٣/٢٦ ، طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٨ قضائية).

٧٧٩- إعلان الطاعنين بالاستئناف في موطنهما المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية وبالحكم الصادر فيها. عدم تقييمها ما يدل على أن موطنهما هو غير الموطن الذي تم الإعلان فيه. النعى بالبطان في هذه الحالة عار من الدليل.

(نقض ١٩٧١/٥/٢٥ سنة ٢٢ ص ٦٨١).

٧٨٠- اعتبار الحكم أن مكتب المطعون عليه موطن أصلي آخر له. قضاؤه بقبول الدفع ببطان صحيفة الاستئناف لإعلانه في المكتب المشار إليه دون إثبات غيابه وقت الإعلان. لا خطأ.

(نقض ١٩٧١/٤/٢٧ سنة ٢٢ ص ٥٥٨).

٧٨١- إعلان الطعن في مواجهة الوكيل. شرط صحته. اتخاذه محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم.

(نقض ١٩٦٩/٢/١٣ سنة ٢٠ ص ٣٢٥).

٧٨٢- إعلان الطعن في الحكم في المحل المختار. شرط صحته. اتخاذه الخصم له محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم. اعتبار ذلك قرينة قانونية على قبول إعلان الطعن فيه. لا يعد كذلك اتخاذه محلاً مختاراً في صحيفة الاستئناف المقابل.

(نقض ١٩٧٠/٥/٢٨ سنة ٢١ ص ٩٤١).

٧٨٣- وصول التعبير عن الإرادة إلى من وجه إليه يعتبر قرينة على العلم به إلا إذا أثبت أنه لم يعلم به وقت وصوله، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها قد أرسلت للطاعن إخطاراً بالبريد المسجل على موطنه المختار المبين بالعقد موضحة عن إرادتها في عدم تجديد التعاقد لمدة أخرى، وأن الطاعن هو الذي تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذا الإخطار عند وصوله حيث ترك موطنه المختار المبين في العقد دون أن يخطر الشركة المطعون

ضدها كتابة بتغييره، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل الأثر القانوني لهذا الإخطار من وقت وصوله إلى الموطن المختار، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٧١/١٢/٢١ سنة ٢٢ ص ١٠٧١).

٧٨٤- جواز إتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً لتنفيذ عمل قانونى معين. تغيير الموطن التجارى فى هذه الحالة لا يترتب عليه تغيير الموطن المختار لهذا العمل. ضرورة الإفصاح بالكتابة عن أى تغيير لهذا الموطن.

(نقض ١٩٧١/١٢/٢١ سنة ٢٢ ص ١٠٧١).

٧٨٥- صدور توكيل لأحد المحامين، جواز إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل فيها فى موطنه.

(نقض ١٩٧١/٣/٢٥ سنة ٢٢ ص ٣٩٣).

٧٨٦- اتخاذا المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه فى ورقة إعلان الحكم دل على رغبته فى قيام المحل المختار مكان موطنه الاصلى. جواز إعلان الطعن إليه فى هذا المحل.

(نقض ١٩٦٣/٥/٣٠، مجموعة الكتب الفنى ١٤ ص ٧٦٩).

٧٨٧- إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة بأن الثابت من الرجوع إلى صحيفه افتتاح الدعوى الابتدائية أن المستأنف عليه (المطعون ضده) قد اتخذ فيها موطناً مختاراً هو مكتب الأستاذ ..... رقم (١) ميدان عرابى فلا يجوز والأمر كذلك إعلان بصحيفة الاستئناف بمكتب الأستاذة ... الكائن فى ٧ شارع سعد زغلول، ولا يصح هذا الإعلان الباطل أن تكون الأستاذة المذكورة قد شاركت المرحوم الأستاذ ..... فى تقديم المذكرات عن المستأنف عليه أو تكون قد انفردت فى ذلك، إذ أن تقديم مذكرة محام عن أحد الخصوم لا يعنى فى القانون اتخاذا الخصم لمكتب هذا المحامى محلاً مختاراً فى مفهوم المادة ٢/٢١٤ من قانون المرافعات، وكان

هذا الذى قررره الحكم صحيح فى الواقع والقانون ،ولا يجدى الطاعنة التحدى بوجود الاعتداد بمكتب المحامية التى باشرت الدعوى نيابة عن المطعون ضده ،طالما أنها لا تدعى إخطارها بإلغائه محله المختار المبين بصحيفة الدعوى .

( نقض ١٩٨٢/١١/٢١ ، طعن رقم ٩٨ لسنة ٤٣ قـضائية، نقض ١٩٧٦/١١/١٨ سنة ٢٧ ص ١٦١٩).

٧٨٨- تنص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات على أنه إذا ألغى الخصم موطنه الاصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلان فيه وتسلم الصورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة طبقاً للمادة السابقة ، وإذا كان الثابت أن المطعون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الاستئناف فى موطنها الاصلى، ولم تسلم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة عملاً بنص الفقرة سالفه الذكر ،بل قامت الطاعنة بإعلانها للنيابة فى ١٩٧١/١٢/٨ ، أى بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، فإن النعى - بأن المطعون عليها الثالثة قد غيرت موطنها الاصلى ولم تخبر الطاعنة بهذا التغيير يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ ، طعن ١٦ لسنة ٤٢ قضائية ).

٧٨٩- المانع الذى يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ويكون ناشئاً عن تقصيره لا يوقف سريان التقادم . وإذا كان الحكم قد خلص إلى أنه وإن كانت الخطابات قد وردت إلى شركة- رب العمل - (وهى الخطابات المرسلة للعامل لاستئناف عمله، ثم إنذاره بالعودة للعمل، ثم بإخطاره بفسخ العقد ) لأن الطاعن - العامل - عزل من مسكنه ولم يترك عنوانه إلا أن الطاعن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم العلم بمضمون هذه الخطابات ،لأنه ترك مسكنه الذى أبلغ به الشركة ،وغادر البلاد ،دون أن يخطرأ كتابته بتغييره إلا بعد فسخ العقد ،وإذا عمل الحكم الأثر القانونى لهذه الإخطارات ورتب على ذلك

عدم وقف التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( نقض ١٩/١/١٩٧٢ ، طعن ٤٦٢ سنة ٣٥ قضائية ) .

٧٩٠- متى كان ادعاء الطاعن بأن المطعون عليها ألغت محلها الاصلى المبين بصحيفة الدعوى مما يجيز له إعلانها بصحيفة الاستئناف فى المحل المختار عملاً بما تقضى به المادتان ٢/٢١٤ و ٢/١٢ من قانون المرافعات ، هو دفاع يخالطه واقع ولم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها بينت موطنها الاصلى فى صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية ورتب الحكم على ذلك بطلان الإعلان فى المحل المختار والقضاء بقبول الدفع وإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن النعى عليه يكون فى غير محله .

( نقض ١٨/٣/١٩٧٥ ، طعن ٦٨ سنة ٤٠ قضائية ) .

٧٩١- إذا كانت المادة ١٢٨ مرافعات بعد أن أجازت وقف الدعوى باتفاق الطرفين أوجب فى فقرتها الثانية تعجيلها فى ثمانية الأيام التالية لنهاية الإيقاف - وإلا اعتبر المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً لاستئنافه - وكانت المادة ١٢ من ذات القانون قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه إذا ألقى الخصم موطنه الاصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلان فيه وتسلم الصورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة كانت قد اتخذت موطناً لها بمدينة القاهرة منذ بدء الخصومة إلا أنها قامت بتغييره أثناء فترة الوقف ولم تخطر المطعون ضده الأول بهذا التغيير فقام بتوجيه إعلان تعجيل الاستئناف إليها فى موطنها المعروف له فى ميعاد ثمانية الأيام التالية لنهاية أجل الوقف ، وإذا جاءت الإجابة بانتقالها إلى الإسماعيلية وجه إليها إعلاناً آخر بتلك المدينة فجاءت الإجابة بعدم الاستدلال عليها ، فقام بإعلانها أخيراً فى موطنها الذى

انتقلت إليه ببورسعيد وكان ميعاد التعجيل قد انقضى، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز للشخص أن يفيد من خطئه أو إهماله، وكانت المادة ٢/٢١ من قانون المرافعات لا تحيز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه إلا إذا تعلق بالنظام العام وكان لا يشترط لإعمال هذه القاعدة أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسى أو السبب الوحيد أو السبب العادى لوجود العيب فى الإجراء ، كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر، وكانت الطاعة قد خالفت القانون بعدم إخطارها المطعون ضده الأول لتغيير موطنها أثناء فترة الوقف مما أدى إلى تعذر قيامه بإعلانها بتعجيل الإستئناف من الإيقاف فى الميعاد المقرر فى القانون فلا يكون لها أن تتمسك باعتبار المطعون ضده الأول تاركاً لإستئنافه ، إذ لا يجوز لها أن تفيد من خطئها الذى تسببت فيه فيما شاب إجراء التعجيل من عيب .  
( نقض ١٩٨٣/١٢/٥ - طعن رقم ٢٩٩ سنة ٤٩ قضائية ) .

٧٩٢- أخبار الخصم بتغيير الموطن الأصلي لخصمه وجوب توجيه الإعلان فى الموطن الجديد - ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الحكم .  
( نقض ١٩٨٠/١/٢ ، طعن رقم ٨٠١ سنة ٤٩ قضائية )

٧٩٣- إذا ألقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار وجب عليه إخطار خصمه بهذا الإلغاء وإلصاح إعلانه فيه .(مادة ٢/١٢ مرافعات ) .  
(نقض ١٩٨٨/٣/٢ ، طعن رقم ٢٢٨٧ سنة ٥٤ قضائية ) .

٧٩٤- إعلان الطعن . وجوب أن يكون لشخص الحق أو فى موطنه الأصلي ، إعلان الطعن فى الموطن المختار . حالته . أن يكون مبيناً فى ورقة إعلان الحكم ، أو أن يكون المطعون عليه هو المدعى ولم يبين فى صحيفة الدعوى موطنه الأصلي . إعلان الطعن فى غير هاتين الحالتين فى الموطن المختار . غير صحيح . مادة ١/٢١٤ مرافعات .

( نقض ١٩٩٢/١٢/٣١ ، طعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ١٩٩٢/١٢/١٤ ، طعن رقم ٤٤٢٨ لسنة ٦١ قضائية ) .

٧٩٥- إعلان الأوراق القضائية . وجوب أن يتم أصلاً في الموطن الأصلي للخصم ، إعلانها في الموطن المختار . جاز المواد ١٠ ، ١٢ ، ٦٢ مرافعات و ١/٤٣ مدنى اتخاذ الخصم موطناً مختاراً له . أثره صحة إعلانه فيه . إثبات المحضر فى ورقة الإعلان وجود المكتب مغلقاً . عدم جواز المجادلة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير .

( نقض ١٩٩٣/١١/٨ ، طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٦ قضائية ) .

٧٩٦- مؤدى نص المادة ١٢/٢ من قانون المرافعات أنه إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي وعين موطناً آخر لإعلانه فيه وأخطر خصمه بذلك ، فإنه لا يصح إعلانه من بعد إلا فى الموطن الجديد .

( نقض ١٩٩٩/١١/٢١ ، طعن رقم ٤٧٣٦ لسنة ٦٧ ق ) .

٧٩٧- إعلان الحكم الذى يبدأ به سريان ميعاد الطعن . خضوعه للقواعد العامة فى إعلان أوراق المحضرين المنصوص عليها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ مرافعات .

( نقض ١٩٩٩/٤/١٥ ، طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٦٢ ق ) .

٧٩٨- إعلان الأوراق القضائية للنيابة . شرطة . قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية عن موطن المعلن إليه .

( نقض ١٩٨٩/١٢/١٥ ، طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ١٩٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨١٤ ) .

٧٩٩- توجيه الطاعن خطاباً للمطعون ضدهما يخبرهما فيه بموطنه الجديد لإعلانه عليه بشأن عقد البيع موضوع التداعى وهو ذات الموطن المبين بإنذار العرض الموجه منه لهما وبصحيفة الدعوى وليس فى الموطن المعين بالعقد . قيام المطعون ضدهما بإعلانه على العنوان الأخير بصحيفة الاستئناف . أثره . بطلان الإعلان . عدم حضور الطاعن أمام محكمة الاستئناف . مؤداه . انعدام الحكم . علة ذلك .

( الطعن رقم ٤٧٣٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢١ )

(مادة ١٣)

«فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتى :

١- ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى هيئة قضايا الدولة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها

٢- ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانوناً، أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى هيئة قضايا الدولة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها.

٣- ما يتعلق بالشركات التجارية يسلم فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، أو لمن يقوم مقامهم فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو فى موطنه.

٤- ما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية يسلم بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقامه ، فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو فى موطنه.

٥- ما يتعلق بالشركات الأجنبية التى لها فروع أو وكيل فى جمهورية مصر العربية يسلم إلى هذا الفرع أو الوكيل.

٦- ما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم يسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة.



٧ - ما يتعلق بالمسجونين يسلم لأمور السجن.

٨ - ما يتعلق ببجارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها يسلم للربان.

٩ - ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية، ويجوز أيضاً في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه ، كي تتولى توصيلها إليه.

ويجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للنيابة العامة المختصة، أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه المبين بالورقة وعلى نفقة الطالب كتاباً موصى عليه بعلم الوصول، يرفق به صورة أخرى ويخبره فيه أن الصورة المعلنه سلمت للنيابة العامة، ويعتبر الإعلان منتجاً لأثاره من وقت تسليم الصورة للنيابة العامة ما لم يكن مما يبدأ معه ميعاد في حق المعلن إليه، فلا يبدأ هذا الميعاد إلا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن إليه في الخارج، أو توقيعه على إيصال علم الوصول، أو امتناعه عن استلام الصورة، أو التوقيع على أصلها بالاستلام.

ويصدر وزير العدل قراراً بقواعد تقدير نفقات الإرسال بالبريد وكيفية أدائها.

١٠ - إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة.

وفى جميع الحالات إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع المراد إعلانه، أو من ينوب عنه عن التوقيع على أصلها بالاستلام أو عن استلام الصورة أثبت المحضر ذلك فى حينه فى الأصل والصورة وسلم الصورة للتأبئة العامة<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية:

بينت المادة ١٣ من المشروع الإجراءات التى تتبع فى تسليم صور الإعلانات إلى الهيئات العامة والخاصة واستبقت أحكام القانون القائم فى جملتها مع بعض تعديلات رؤى إدخالها لتتمشى مع نظام الدولة السياسى والإدارى ولتذليل بعض الصعوبات التى أثارته فى العمل أحكام القانون القائم، فنص على تسليم صورة الورقة فيها يتعلق بالدولة لوزراء أو مديرى المصالح المختصة أو من يقوم مقامهم من الموظفين، وأضيف إلى البند الثانى نص يجيز تسليم صورته الإعلان لمن يقوم مقام النائبين عن الأشخاص العامة، ونص فى البند الثالث على جواز تسليم الصورة فى مركز إدارة الشركة التجارية، أو لمن يقوم مقام أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير، كما نص فى البند الرابع على مثل ذلك فى شأن الشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وباقى الأشخاص الاعتبارية الخاصة، فيجوز تسليم الصورة فى مركز إدارتها لمن يقوم مقام النائب عنها، وذلك تيسيراً للإعلان إذا لم يجد المحضر أحداً من النائبين قانوناً وإنما وجد من يقوم مقامه.

(١) هذه المادة تقابل للمادة ١٤ من قانون المرافعات السابق، وقد أضيفت لمقرتان للبند ٩ نهايته بمقتضى القانون ٣٣ لسنة ١٩٩٢، كما أن الجزء الأخير من الفقرة العاشرة قد سبق تعديله بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦.

## المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل للمادة

### ١٣ مرافعات :

كذلك فإنه من الأمور التي أثارت صعوبات إجرائية في العمل الإعلانات التي توجه إلى الأشخاص المقيمين في الخارج، فالقواعد العامة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٣ من قانون المرافعات تقضى بتسليم صور الإعلان للنيابة العامة وقد وردت صياغة هذه الأحكام على نحو أشار خلافاً في الرأي بشأن تحديد الوقت الذي ينتج فيه الإعلان أثره، وهل يكون من وقت تسليمه إلى النيابة العامة أو من وقت تسليم الصورة للمعلن إليه في الخارج، لذلك فقد اتجه المشروع حسماً لكل خلف إلى النص صراحة على أن الإعلان ينتج أثره من وقت تسليم الصورة إلى النيابة العامة فإذا كان الإعلان مما يبدأ منه ميعاد فلا يبدأ هذا الميعاد إلا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن إليه في الخارج أو امتناعه عن الاستلام والتوقيع. كما استحدث المشروع البريد كوسيلة إضافية لإعلان من لهم موطن معلوم في الخارج محتذباً في ذلك ببعض القوانين المقارنة كالقوانين الفرنسية والإيطالية واللبنانية، وأوجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من اليوم الذي يسلم فيه صورة الإعلان للنيابة العامة أن يوجه إلى المعلن إليه في الخارج كتاباً موصى عليه بعلم الوصول يرفق به صورة أخرى من الإعلان يخبره فيه أن الصورة المعلقة قد سلمت للنيابة، وراعى المشروع أن يتحمل المعلن نفقات البريد فنص على أن يكون تقدير تلك النفقات وكيفية أدائها بقرار يصدر من وزير العدل، كما رتب المشروع على توقيع المعلن إليه على علم الوصول، أو امتناعه عن الاستلام أو التوقيع سريان الميعاد في حقه إذا كان الإعلان مما يبدأ منه ميعاد أسوة باستلامه الصورة المعلقة أو امتناعه عن استلامها أو التوقيع بالاستلام.

### التعليق:

٨٠٠ - وجوب تسليم صورة الإعلان للأشخاص المبينين في المادة ١٣ مرافعات اللهم ما يستثنى بنص في قوانين خاصة كالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء إدارة قانونية في الهيئات العامة:

استهدف المشرع بما ورد في صدر المادة ١٣ التنبيه إلى أن الإعلانات تسلم للأشخاص المبينين في المادة، وأن هذا شرط لصحة الإعلان وذلك فيما عدا الاستثناءات التي ترد في قوانين خاصة وتنص على قواعد معينة بالنسبة للإعلانات تخالف القاعدة العامة الواردة في المادة ١٣ محل التعليق.

ومن القوانين الخاصة في هذا الصدد أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها حيث نص في المادة الثالثة من مواد إصداره على أنه «استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم إعلانات الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة، ونصت المادة الرابعة على أن «يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون»، كما نصت المادة الثالثة من القانون على أنه «لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه، كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة، أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها، إلى إدارة قضايا الحكومة (الدولة) لمباشرتها، أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها».

### ويستفاد من هذه النصوص ما يلي:

٢ - إنه طبقاً لنص المادة الثالثة من مواد إصدار قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة، والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧/ ١٩٧٣، فإنه يتعين إعلانها في مركز إدارتها، وذلك بتسليم الإعلان لرئيس مجلس الإدارة بمقره سواء كان الإعلان خاصاً بدعوى أو طعن أو حكم، فإذا توجه المحضر إلى رئيس مجلس الإدارة بمقره فلم يجده ووجد أحد العاملين معه بنفس المقر جاز تسليم الإعلان إليه وصح الإعلان، أما إذا لم يتوجه المحضر لمقر رئيس مجلس الإدارة وتوجه إلى أى مكتب آخر أو فرع آخر تابع للهيئة أو المؤسسة أو الوحدات التابعة لها وسلم الإعلان لى موظف فإن الإعلان يكون باطلاً وهو بطلان تسرى عليه أحكام المادة ١٩ وما بعدها من قانون المرافعات.

وإذا توجه المحضر لمقر رئيس مجلس الإدارة ولم يجده، كما لم يجد من يستلم عنه بمكتبه أو وجد أيهما وامتنع عن الاستلام كان عليه أن يثبت ذلك في محضره، ويسلم الإعلان لجهة الإدارة وفقاً لأحكام المادة ١١ مرافعات (الناصرى وعكاز - ٢٩).

ب - لا يجوز الاحتجاج بأحكام هذا القانون على الإجراءات التى اتخذت قبل العمل به، إذ تبقى خاضعة من حيث الصحة والبطلان للقواعد القانونية التى كانت سارية عند اتخاذها.  
(نقض ١٩٧٥/٥/٧ فى الطعن ٤١ لسنة ٤١ قضائية).

ج - أخرجت المادة الثالثة من مواد الإصدار الهيئات العامة من عداد الأشخاص الاعتبارية العامة المنصوص عليها فى البند الثانى، ومن ثم لم يعد يجوز تسليم صور صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بها إلى إدارة قضايا الدولة، بل يتعين أن تعلن فى مركزها لرئيس مجلس إدارتها، وذلك ما لم تكن قد عهدت إلى إدارة قضايا الدولة بمباشرة قضية معينة وفقاً لنص المادة الثالثة من القانون.

د - فرقت المادة الثالثة من القانون بين الحالة التي يعهد فيها بالقضية المتعلقة بإحدى الوحدات التابعة للهيئة العامة أو المؤسسة العامة إلى الإدارة القانونية بالهيئة أو المؤسسة، وبين الحالة التي يعهد فيها بالقضية المتعلقة بالهيئة أو المؤسسة أو أحد الوحدات التابعة لهما إلى إدارة قضايا الحكومة، أو أحد المحامين أصحاب المكاتب الخاصة، إذ اكتفت في الحالة الأولى بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة في حين استلزمت في الحالة الثانية قراراً من مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة أو الوحدة التابعة لهما بحسب الأحوال، ويلاحظ أنه في الحالة التي يعهد فيها بالدعوى إلى غير الإدارة القانونية المختصة تعتبر الجهة التي يعهد إليها بالدعوى سواء كانت الإدارة القانونية بالهيئة أو المؤسسة أو إدارة قضايا الدولة أو أحد المحامين ذوى المكاتب الخاصة، نابعة عن الشخص الاعتباري صاحب الشأن، ومن ثم تعتبر محلاً مختاراً له يجوز إعلانها لديه بنص المادة ٧٤ من قانون المرافعات، وإن كان ذلك لا يمنع طالب الإعلان من إجراءاته في مركزها الرئيسي باعتباره موطنها الأصلي إعمالاً للقاعدة العامة التي تقضى بأن وجود محل مختار للمعلن إليه لا يحرم صاحب الشأن من إجراء الإعلان في الموطن الأصلي، وهي صورة تختلف عن الصورة المنصوص عليها في البندين الأول والثاني، إذ في هذه الصورة الأخيرة نص المشرع صراحة على ضرورة إجراء الإعلان في إدارة قضايا الحكومة، في حين أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اكتفت بتقرير جواز نيابة إدارة قضايا الحكومة، أو أحد المكاتب الخاصة عن الهيئة أو المؤسسة أو الوحدة التابعة لهما في مباشرة الدعوى دون أن تنص على وجوب إجراء الإعلان في هذه الحالة في إدارة قضايا الدولة أو المكتب الخاص.

هـ - ويجدر بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أن تنتبه إلى إعمال صحيح القانون فتلتزم المختصين فيها باستلام الأوراق

المعلن إليها فى مركزها الرئيسى وإلى رئيس مجلس إدارتها وفقاً لنص المادة الثالثة من مواد إصدار القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣، إذ الملاحظ أن بعضها يرفض الاستلام ويتطلب إجراء الإعلان فى مقر الإدارة القانونية مع مخالفة ذلك للمادة الثالثة من مواد إصدار القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من جهة وللقواعد العامة من جهة أخرى (كمال عبد العزيز - ص ٧٨ و ص ٧٩).

و - يجب أن يكون إعلان الوحدات التابعة للمؤسسات والهيئات المتقدمة بصحف الدعاوى والطعون والأحكام فى مركز إدارتها، وليس للفرع وإلا كان الإعلان للفرع أو الوحدة باطلاً.

وليس ثمة ما يمنع إعلان الفرع أو الوحدة التابعة بغير صحف الدعاوى والطعون والأحكام (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٤٩).

٨٠٩ - إعلان الدولة: نصت المادة ١٣ فى البند الأول منها على أن ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين، أو لمن يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها.

إذ تتخذ الإجراءات فى المنازعات المتعلقة بالدولة فى مواجهة الشخص المسئول بصفته، وقد يكون المسئول وزيراً أو مديراً لإحدى المصالح أو محافظاً، وطبقاً للبند الأول من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - فإنه يفرق بين صحف الدعاوى والطعون والأحكام وبين غيرها كالإعلانات ومحاضر الحجز: فالأولى تسلم صورتها إلى إدارة قضايا الدولة سواء فى المأمورية التى يدخل الإعلان فى اختصاصها المحلى أو فى الإدارة بالقاهرة (نقض ١٩٦٣/١/٣١ سنة ١٤ ص ٢٠٣، نقض ١٩٥٨/٣/١٢ سنة ٩ ص ١٨٢) وإذا تعددت مقار الإدارة جاز الإعلان لائ واحد منها

(نقض ١٧/٢/١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٣١٨)، فإن سلعت فى مقر الشخص الاعتبارى كان الإعلان باطلاً.

(نقض ١٩٥٩/١/٢٥ سنة ١٠ ص ٥٤٥).

أما الثانية فتسلم إلى ممثل الشخص الاعتبارى فى مقره مع ملاحظة أن الوزير هو صاحب الصفة فى تمثيل المصالح التابعة لوزارته.

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ فى الطعن ٣٢٠ سنة ٤٥ قضائية).

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض بأن إنابة الإشراف على مديريات الشؤون الاجتماعية للمحافظ فى نطاق محافظته لا يسلب الوزير صفته الأصلية فى تمثيل تلك المديريات لدى القضاء.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٩، طعن رقم ٨٢٣).

كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى شئون وزارته المسئول عنها والمنفذ لسياسة الحكومة فيها - الطعن المقام ممن يتبعه غير مقبول.

(نقض ١٩٨٥/٦/٢٣ طعن رقم ٩٩٢ سنة ٥١ قضائية).

٨٠٢ - إعلان الأشخاص العامة: وفقاً للبند الثانى من المادة ١٣ محل التعليق، فإن ما يتعلق بالأشخاص العامة من إعلانات يسلم للنايب عنها قانوناً أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى هيئة قضايا الدولة أو فروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها.

والأشخاص العامة هى التى تباشر مرفقاً من مرافق الدولة، ولها كيان مستقل، فهى معتبرة من الأشخاص المعنوية فى القانون العام، والمقصود بالأشخاص الاعتبارية العامة التى تسلم صور صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بها إلى إدارة قضايا الدولة هم الأشخاص التى تنوب



عنها هذه الإدارة طبقاً لقانونها، فلا يسرى حكم هذا البند بالنسبة إلى غير هذه الأشخاص كالمؤسسات العامة، وقد قضت محكمة النقض بعدم سريان هذا البند بالنسبة إلى المؤسسات العامة لأن الغرض الأساسي لها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى فيكون إعلانها فى مقرها (نقض ١٩٧٢/٤/٢٧ لسنة ٢٣ ص ٧٧٤، نقض ١٩٧٧/٢/١٥ فى الطعن ٦١ لسنة ٤٢ قضائية)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى شركات القطاع العام إذ لا تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة، فلا يجوز إعلانها لديها، وإذا وقع المحامى بإدارة قضايا الحكومة على صحيفة دعوى متعلقة بها بطلت الصحيفة لانتفاء صفته فى النيابة عنها.

(نقض ١٩٧٥/١٢/٣١ فى الطعن ٣١١ سنة ٤٠، نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ فى الطعن ٣٥٠ سنة ٤١ قضائية، كمال عبدالعزيز ص ٧٧ وص ٧٨).

ويلاحظ وكما سبق أن ذكرنا أن المادة ٣ من قانون إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه استثناء من الأحكام المقررة فى قانون المرافعات، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها فى مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة. وتنص المادة الرابعة من قانون الإصدار المتقدم أنه يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون.

وإذن وبمقتضى القانون المتقدم لا تمثل إدارة قضايا الدولة المؤسسات والهيئات المتقدمة، ويجب أن يكون إعلانها إليها فى جميع الأحوال المتقدمة، خلافاً لما تقرره المادة ١٣، وإلا كان الإعلان باطلاً.

وقد أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر والخاص بالإدارات القانونية للمؤسسات والهيئات لمجلس إدارة

الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي يكون طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها، أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرتها بسبب أهميتها.

إذن بالنسبة للهيئات العامة فإنه تسلم صور الإعلانات - بما فيها إعلانات الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بها - في مركز إدارة الهيئة العامة. ويكون التسليم لرئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه في تسلم صور الإعلانات. والعبرة بمركز إدارة الهيئة فلا يعتد بمركز الإدارة القانونية التي تتولى الشئون القانونية لها .

(نقض ١٩٧٧/٢ - في الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ قضائية).

وهو حكم خاص بإعلان مؤسسة عامة وليس هيئة عامة، ولكن قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يفرق بين المؤسسة والهيئة، إذ منذ نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، فإنه لا يجوز تسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام الخاصة بالهيئات العامة إلى هيئة قضائية الدولة، ولكن يلاحظ أنه إذا أحوالت الهيئة العامة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون الهيئة طرفاً فيها إلى هيئة قضايا الدولة لمباشرتها (وفقاً لمادة ٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢)، فإنه يجوز الإعلان في الهيئة باعتبارها موطناً مختاراً للهيئة العامة (كمال عبدالعزيز ص ٧٨ وص ٧٩).

ويجب على المحضر بيان اسم من تسلم الصورة ، وصفته في تسلمها وإلا كان الإعلان باطلاً.

(نقض ١٩٧٨/١١/١٨ - في الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ قضائية).

فإذا امتنع رئيس مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه عن تسلم الصورة، أو عن التوقيع على أصلها بالاستلام، أثبت المحضر ذلك في كل من الأصل والصورة، وسلم الصورة للنائب العامة (١٣/أخيرة). ويعتبر

الإعلان قد تم بهذا التسليم. على أنه يشترط لصحة الإعلان للنيابة العامة فى هذه الحالة أن يذكر المحضر اسم من خاطبه لتسلم الصورة وصفته حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التى اتخذها وما إذا كان امتناع الموظف يجيز تسليم الصورة للنيابة.

(فتحى والى - بند ٢٤١ ص ٣٨٨ وص ٣٨٩).

**٨٠٣ - إعلان الشركات التجارية والمدنية وشركات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة:** وطبقاً للبند الرابع من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - فإنه ما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية من إعلانات يسلم بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها، أو لمن يقوم مقامه، فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو فى موطنه.

فبالنسبة للأشخاص الاعتبارية الخاصة، وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال (انظر نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ - سنة ٢٤ ص ٢٨٢) يكون تسليم الصورة لمن يمثل الشخص الاعتبارى. وقد حددته المادة ١/١٣ بالنسبة للشركات التجارية بأنه أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو مدير الشركة، كما حددته المادة ١/١٣ بالنسبة للشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة بأنه النائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها. ويجوز تسليم الصورة لمن يقوم مقام الممثل القانونى للشخص الاعتبارى فى تسليم صور الإعلانات. فإذا لم تسلم الصورة لممثل الشخص الاعتبارى، أو من ينوب عنه كان الإعلان باطلاً (نقض ١٩٦٠/٢/١١ سنة ١١ ص ١٢٣، نقض ١٩٧٧/٢/١٥ طعن رقم ٦١ لسنة ٤٢ قضائية) أما مكان تسليم الصورة، فقد فرق المشرع بشأنه بين فرضين (١٣/٣ و ٤).

### الفرض الأول:

أن يكون للشخص الاعتبارى مركز إدارة: فعندئذ يجب أن تسلم صورة الإعلان فى هذا المركز. فإذا تعددت هذه المراكز فيمكن الإعلان فى إحداها.

### الفرض الثانى:

ألا يكون له مركز إدارة: وعندئذ تسلم الصورة إلى من يصح تسليم الصورة إليه لشخصه أو فى موطنه. وتسرى ما تقدم من قواعد بالنسبة لتسليم الصورة لشخص المعلن إليه الطبيعى أو فى موطنه.

وعلى من له صفة فى تسلم صورة الإعلان أن يوقع على الاصل باستلام الصورة، فإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع عن تسليم الصورة أو عن التوقيع على الاصل بالاستلام، أثبت المحضر ذلك فى أصل الورقة وصورتها، وسلم الصورة للنيابة العامة (١٣/فقرة أخيرة). ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم الصورة للنيابة ولو لم تسلمها للموجه إليه الإعلان. ونفس الأمر إذا لم يكن للشخص الاعتبارى مركز إدارة وتوجه المحضر لتسليم الصورة إلى شخص المراد إعلانه أو فى موطنه، فلم يجد من يصح تسليم الورقة إليه أو امتنع من له صفة فى موطنه عن الاستلام أو التوقيع على الاصل بالاستلام، إذ يجب على المحضر أن يسلم الصورة للنيابة العامة وفقاً للمادة ١٣/أخيرة، وليس إلى جهة الإدارة وفقاً للمادة ١١/١، (مادة ١٣/أخيرة معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦) (فتحى والى - بند ٢٤٢ ص ٣٩٠).

والمقصود بمركز الشركة المكان الذى تحيا فيه حياتها القانونية فتتخذ به جمعيتها العمومية ومجلس إدارتها وتصدر فيه التوجيهات والأوامر

(مصطفى كمال طه - القانون التجارى ص٢٥٢)، ويرجع فى تحديده إلى نظامها القانونى أو إلى الوضع الظاهر، وإذا تعددت الفروع فيرى البعض إمكان إجراء الإعلان فى مقر الفرع الذى يتعلق الإعلان بنشاطه بشرط أن تسلم الصورة إلى ممثل الشركة أو من يقوم مقامه (فتحى والى - الوسيط بند ٢٤٢ ص٣٩٠، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص١٥١) غير أن محكمة النقض قضت بأن المقصود بمركز الشركة هو المركز الرئيسى لأنه الذى يتأتى وجود من عددهم المادة فيه، ولأن تحويل المدعى رفع دعواه أمام محكمة أخرى غير محكمة موطن المدعى عليه وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ مراقعات لايعفيه من واجب إجراء إعلان المدعى عليه فى موطنه الذى حدده القانون.

(نقض ١٩٦٣/٥/٢ سنة ١٤ ص٦٥٣).

ويقاس على حالة عدم وجود مركز للشركة حالة عدم معرفة هذا المركز، فيعلن ممثل الشركة فى الحالين لشخصه أو فى موطنه (فتحى والى ص٧٦١).

وإذا أجرى الإعلان فى مركز الشركة فإنه لايلزم ذكر اسم ممثلها كما لا يؤثر الخطأ فيه (على سبيل المثال نقض ١٩٦٧/١٢/٦ سنة ١٨ ص١٨٢، نقض ١٩٦٤/١/٣ سنة ١٥ ص١٢)، أما إذا لم يكن لها مركز أو كان مركزها غير معروف وأجرى الإعلان لشخص ممثلها أو فى موطنه، فيتعين ذكر اسمه ولقبه وصفته وموطنه.

وقد سارى التعديل الذى أدخله القانون ٩٥ سنة ١٩٧٦ على الفقرة الأخيرة بين حالة امتناع من له صفة فى استلام الصورة عن الاستلام أو التوقيع، وبين حالة عدم وجود من يصح تسليم الصورة إليه ويلحق بها بدهاء حالة غلق مركز الشركة فإوجب فى كل هذه الأحوال تسليم الصورة إلى النيابة، على خلاف ماكان مستقرا فى ظل النص قبل التعديل

من أن تسليم الصورة إلى النيابة قاصر على حالة امتناع من له صفة في استلام الصورة عن استلامها أو عن التوقيع، أما في غير هذه الحالة كما لو وجد مركز الشركة مغلقاً، أو لم يوجد من يصح تسليم الصورة إليه فتسلم الصورة إلى جهة الإدارة عملاً بنص المادة ١١ باعتبارها نصاً عاماً في هذا الصدد.

(نقض ١٩٦٢/١٢/١٥ سنة ١٣ ص ٢٣٨، فتحي والى - مبادئ - ص ٧٦٢، كمال عبدالعزيز - ص ٨٠ و ص ٨١).

والمقصود بمدير الشركة ممثلها القانوني والموكل بتمثيلها في العقود والتقاضى، فلا يكفي مجرد مدير عادى للإدارة أو مدير فنى، فقد يتعدد أحياناً مديرو الشركة، ولكن المقصود هو ذلك المصرح له بتمثيل الشركة في التعاقد عنها وفي التقاضى (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٥٠).

وقد قضت محكمة النقض في ظل القانون السابق بأن المادة ١٤/٤ (المقابلة للمادة ١٣ من القانون الحالى) توجب تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين، أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، فإن لم يكن للشركة مركز فتسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه، فإذا كان الثابت في محضر إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى المطعون عليها - وهى من الشركات التجارية - مخاطبة مع رئيس العمل، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً.

(نقض ١٩٦٠، السنة ١١ ص ١٢٢).

إنّ واضح أن نص المادة ١٢ - محل التعليق - وكما ذكرنا يفرق بين حالتين: حالة وجود مركز لإدارة الشركة، وهنا يكتفى بذكر اسم الشركة ومركزها بجانب صفة النائب بغير حاجة إلى ذكر اسمه ولقبه، بأن يقال مثلاً مدير شركة كذا بجهة كذا بصفته أو من يقيم مقامه (نقض ١٩٦٤/١/٢، السنة ١٥ ص ١٢). أما في حالة عدم وجود مركز لإدارة

الشركة فهنا يجب أن تشمل الصحيفة على بيان اسم النائب عنها ولقبه وصفته وموطنه حتى يتمكن من تسليم الإعلان لشخصه أو فى موطنه (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع رقم ٢٤٣).

وتتخذ الإجراءات المتقدمة ولو كانت الشركة فى دور التصفية لأنها تحتفظ بشخصيتها المعنوية، فلا يلزم ذكر اسم المصطفى إذا كان للشركة مركز لإدارتها، أما الشركات التى تمت تصفيتها فإعلانها يكون لكل واحد من الشركاء السابقين (عبد الحميد أبو هيف - المرافعات ص ٥٠٠، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٥٠ و ص ١٥١)، لأنه بإغفال التصفية تزول الشخصية المعنوية للشركة نهائياً (مصطفى كمال طه ص ٢٢٢).

وقد حكم بأن إغفال اسم مدير الشركة فى الإعلان لا يرتب بطلاناً من النظام العام (استئناف مصر ٢٧/١/١٩٥٩ المأماة ٤٠ ص ٤٠٣). وقضت محكمة النقض بأن هذا الإغفال لا يرتب أى بطلان متى كان للشركة شخصية معنوية وتم الإعلان فى مركزها. (نقض ٣٠/٦/١٩٦٠ السنة ١١ ص ٤٨٢).

وقضت بأن الخطأ فى الاسم الحقيقى لمثل الشركة لا يرتب أى بطلان مادام إعلانها قد تم فى مركز إدارتها. (نقض ٢/١/١٩٦٤، السنة ١٥ ص ١٣، نقض ٢٥/٥/١٩٦٦، السنة ١٧ ص ١٢٣٦، نقض ١٠/١٢/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ١٢١٦).

٨٠٤ - إعلان الشركات الأجنبية التى لها فروع أو وكيل فى مصر: وفقاً للبند الخامس من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - فإن الإعلانات المتعلقة بالشركات الأجنبية التى لها فروع أو وكيل فى جمهورية مصر العربية تسلم إلى هذا الفرع أو الوكيل.

وتعتبر واقعة وجود فرع الشركة الأجنبية فى مصر مسألة واقع يستقل بها قاضى الموضوع (نقض ١٠/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٢١٦)

ولا يقصد من جواز إعلان الشركة الأجنبية لدى فرعها أو وكيلها في مصر حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي في الخارج، وإنما قصد به التيسير عليه ومن ثم يكون له إعلان الشركة الأجنبية في مركزها الرئيسي في الخارج رغم أن لها فرعاً في مصر (نقض ١٠/١٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٢١٦، وقارن فتحي وإلى مبادئ ص ٧٦٣، حيث يرى النص مقرراً لمصلحة الطرفين، فلا يكون لطالب الإعلان إجراء الإعلان في غير الفرع في مصر)، ويقصد بالوكيل النائب العام عن شركة نيابة قانونية أو الوكيل بالخصومة فيما يجوز الإعلان له من الأوراق عملاً بالقواعد العامة (أحمد أبو الوفا - المرافعات هامش ص ٤٣٢)، وإذا وجد المحضر الفرع مغلقاً فتسلم الصورة وفقاً للفقرة الأخيرة بعد تعديلها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ للنياية العامة (كمال عبدالعزيز - ص ٨١، وقارن أحمد أبو الوفا - المرافعات - هامش ص ٤٣٢).

ولا يجوز إجراء الإعلان في فرع الشركة إلا إذا كانت الورقة المعلنة متعلقة بعمل يتصل بالفرع أو التوكيل، وأن يكون الفرع أو التوكيل له كامل السلطة في اتخاذ العمل المتصل بالإعلان وتسلم الصورة في الفرع أو التوكيل لذات الشخص الذي له الصفة في تمثيل الشركة، أو من يقوم مقامه (أحمد أبو الوفا في التعليق، الطبعة الخامسة ص ١٤٩ وما بعدها).

٨٠٥ - إعلان أفراد القوات المسلحة: طبقاً للبند السادس من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - تسلم الإعلانات المتعلقة بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة.

والمقصود بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم ضباط الجيش وجنوده والمتطوعون للخدمة بالجيش والمستعدون للخدمة من الاحتياط



ورجال مصلحة خفر السواحل والموانئ والمناثر وسلاح الحدود وما فى حكمها فى المصالح العسكرية التابعة لوزارة الدفاع والمدنيين والمحققين بالمعسكرات أو الثكنات (محمد وعبد الوهاب العشماوى - المرافعات - الجزء الأول رقم ٥٧٥).

إذ يقصد النص برجال القوات المسلحة الضباط والجنود من رجال الجيش والبحرية والطيران النظاميين، أما إذا أحيل رجل الجيش إلى المعاش أو الاستيداع وجب إعلانه وفق القواعد العامة، ويقصد بعبارة «ومن فى حكمهم» فى المادة رجال مصلحة خفر السواحل والموانئ والمناثر وسلاح الحدود وما فى حكمها من المصالح العسكرية التابعة لوزارة الدفاع. كما يقصد بالعبارة سائر المتطوعين والذين يستدعون للخدمة والذين يستدعون بأمر تكليف والموظفين المدنيين الذين يلحقون بالمعسكرات الحربية أو ثكنات الجيش (العشماوى ج ١ رقم ٥٧٥). ولا يطبق النص على رجال الشرطة.

ويلاحظ أنه من الواجب على رجل الجيش أن يخبر خصمه بصفته حتى يكون على بينة منها، فيجرى إعلانه حسب مانصت عليه هذه المادة ١٣ مرافعات. ويكفى أن يذكر وظيفته مع رتبته العسكرية (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٥٢)، أما بالنسبة للموظفين المدنيين الذين يلحقون بالمعسكرات الحربية أو ثكنات الجيش فمن الواجب أن يبين هؤلاء بجلاء صفتهم هذه التى تستوجب إعلانهم وفق هذه المادة، وإلا صح إعلانهم عملاً بالقواعد العامة (نقض ١٩٧٨/٢/١٥ رقم ٧٦٨ سنة ٤٤ قضائية، نقض ١٩٧٧/١١/١٦، طعن رقم ٢٣٧ سنة ٤٤ قضائية وفيه قضت محكمة النقض بأنه إذا أغفل الخصم إخطار خصمه بتجنيدته فيصح إعلانه فى الوطن الاصلى).

ويبطل الإعلان إذا لم يبين فى أصله وصورته أن الصورة سلمت إلى الإدارة القضائية المختصة.

(نقض ١٩٧٣/٥/٣١، سنة ٢٤ ص ٨٥٠).

إذن بالنسبة لأفراد القوات المسلحة تسلم الصورة إلى النيابة العامة التي تقوم بدورها بتسليمها إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة (المادة ١٣/٦). ومن المفهوم أن هذه الإدارة الأخيرة تقوم بتسليم الصورة إلى المعلن إليه. وينطبق النص على أفراد القوات المسلحة، سواء كانوا في خدمة دائمة أم مؤقتة (فتحى والى ص ٣٨٥). كما يسرى على «من في حكمهم» وهو ما يشير إلى الموظفين التابعين للمصالح العسكرية بوزارة الدفاع سواء كانوا عسكريين أم مدنيين (العشماوى - الإشارة السابقة). على أنه يجب دائما أن يكون المعلن إليه في الخدمة، فإذا كان قد ترك الخدمة لأي سبب، فلا ينطبق النص. ويفترض هذا النص علم طالب الإعلان بصفة المعلن إليه كفرد في القوات المسلحة، فإذا كان يجهل بها ولم يكن في مقدوره العلم بها لإخفاء المعلن إليه هذه الصفة عنه، فإن الإعلان يكون صحيحا، رغم عدم مراعاة هذا الحكم (نقض ١٢/٦/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ٨٩٤). ولا يصح الإعلان لأحد من القوات المسلحة إلى شخصه، أو في موطنه فتسليم صورة الإعلان يجب أن يتم وفقا للطريقة المحددة في المادة ١٣/٦ سالفه الذكر دون غيرها، ومع ذلك ذهب البعض إلى جواز الاتفاق على إجراء إعلان رجل القوات المسلحة في موطنه الأصلي (أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٤٣٤).

كما ذهب البعض الآخر إلى جواز الإعلان لشخصه أو في موطنه المختار (وجدى راغب - مبادئ ص ٦٨). ويؤيد آخرون هذا الرأي على أساس أن اختيار موطن بالنسبة لعمل قانونى معين يعنى التزول عن البطلان للإعلان لغير قائد الوحدة (كمال عبد العزيز - تقنين المرافعات ١٩٧٨ ص ٨٢). ولكن هذا النزول الذى يتم مقدما قبل القيام بالإعلان غير جائز، ولو أجزنا إعلان أفراد القوات المسلحة على خلاف المادة ١٣/٦ لوجب إجازة إعلان كل من ذكرتهم هذه المادة ومنهم الدولة والأشخاص المعنوية .. إلخ - على خلاف هذه المادة (فتحى والى - هامش ص ٢٨٥)، ولا يجوز مخالفة المادة ١٣ وينبغى دائما تسليم صورة إعلان

أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم بواسطة النيابة إلى الإدارة المختصة بالقوات المسلحة.

وإذا ما اتبعت الطريقة المنصوص عليها في البند السادس من المادة ١٣ - محل التعليق - فإن الإعلان لا يتم بمجرد تسليم الصورة للنيابة العامة، إذ هذه تعتبر سلطة تسليم مثلها مثل المحضر تماما. وإنما يعتبر الإعلان قد تم باستلام الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة لهذه الصورة (نقض مدني ١٩٧٧/٢/٢٤ - في الطعن رقم ٥٢ سنة ٤١ قضائية، نقض ١٩٧٣/٥/٣١ سنة ٢٤ ص ٨٥٠ رقم ١٤٩ نقض ١٩٦٠/٣/١١ سنة ٢٠ ص ٤٠ رقم ٦٤، فتحى والى - بند ٢٢٧ ص ٢٨٥ وص ٢٨٦)، ويرى البعض أن الإعلان لا يتم إلا بتسليم الصورة إلى المعلن إليه (إبراهيم سعد - ص ٧٢٤)، ويرى آخرون الأخذ بهذا الرأي مع استثناء حفظ حق طالب الإعلان السقوط، إذ ينظر فيه إلى التسليم للإدارة القضائية (وجدى راغب - مبادئ ص ٦٩).

وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بعدم تطبيق البند السادس من المادة ١٣ فى حالة جهل المعلن بصفة المعلن إليه بأنه فرد فى القوات المسلحة فقالت «لا يقبل من المستأنف ضده التمسك ببطلان إعلانه بالاستئناف بمقولة أنه نقيب احتياطي بالقوات المسلحة، إذا كانت هذه الصفة لم تذكر من قبل فى أية ورقة من أوراق الدعوى. وكان المستأنف يجهل هذه الصفة، وهو (المستأنف عليه) لم يذكر صفته هذه فى دعواه المدنية التى رفعها».

(نقض ١٩٧٣/٦/١٢ سنة ٢٤ ص ٨٩٤ - سابق الإشارة إليه آنفا وانظر أيضا : نقض ١٩٧٨/٣/١٥ - طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٤ قضائية، ونقض ١٩٧٨/٣/١٥ - الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٠٦ - إعلان المسجونين : وفقا للبند السابع من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - فإن الإعلانات المتعلقة بالمسجونين تسلم صورها لمأمور

السجن، فتسلم الصورة بواسطة المحضر لمأمور السجن، وهذا الحكم ضروري لصعوبة إعلان المسجون لشخصه، وعدم جدوى إعلانه في موطنه وهو غير موجود فيه، وقد يصعب على من فيه توصيل الصورة إليه، ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم المأمور للصورة، ولو لم يسلمها للمسجون (فتحى والى - بند ٢٣٨ ص ٢٨٦)، فلا يعتد بوقت تسليم المأمور صورة الإعلان للمسجون وذلك إعمالاً لحرفية نص المادة ١٣، ومع ذلك يرى البعض في الفقه ضرورة تسليم الصورة إلى المسجون (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ٥٧٥، أحمد مسلم - بند ٣٩١، إبراهيم سعد ص ٧٢٥).

٨٠٧ - إعلان بحارة السفن التجارية والعاملين فيها : وفقاً للبند الثامن من المادة ١٣ تسلم صور الإعلانات المتعلقة ببجارة السفن التجارية أو بالعاملين فيها للربان.

ويسرى النص على العاملين في السفينة، سواء كانوا من البحارة أم لا، وينطبق على السفن الرأسية بالموانئ المصرية، سواء كانت هذه السفن مصرية أم أجنبية، وعلة هذا النص هو عدم جدوى الإعلان في الموطن في غالب الأحيان، والرغبة في عدم الإخلال بنوبات العمل في السفينة التي تتأثر بتسليم الصورة من المحضر مباشرة للمطلوب إعلانه أثناء عمله بالسفينة، فضلاً عن ضمان وصول الإعلان للمطلوب إعلانه ولو كان قد غادر السفينة إلى الميناء وفقاً لهذا النص، لا يصح الإعلان للعامل بالسفينة التجارية بغير هذه الطريقة، ولوحدث الإعلان لشخصه. ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم الصورة لربان السفينة، ولو لم يسلمها للمطلوب إعلانه (فتحى والى - بند ٢٣٩ ص ٢٨٦، محمد وعبد الوهاب العشماوى - ج ١ بند ٥٧٥ ص ٧٠١)، ومع ذلك يرى البعض في الفقه ضرورة تسليم الصورة إلى المعلن إليه (أحمد مسلم - بند ٣٩١، إبراهيم سعد ص

(٧٢٥)، والخصم لا يكون ملزماً بإعلان بحارة السفن التجارية والعاملين فيها لربان السفينة وفقاً للمادة ١٢ إلا إذا كان يعلم يقيناً بصفتهم كبجارة في سفن تجارية أو عاملين فيها. ويقتصر حكم البند الثامن من المادة ١٣ على السفن التجارية دون السفن الحربية التي يأخذ رجالها حكم أفراد القوات المسلحة السالف الذكر.

٨٠٨ - وجزير بالذكر أن اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦ و ٧ و ٨ من المادة ١٣ يجب أن يكون معلوماً للخصم الآخر، علماً يقينياً وقت مباشرته إعلان خصمه وإلا حق إعلانه في موطنه.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٥، طعن رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ قضائية، نقض ١٩٧٨/٣/١٥ طعن رقم ٩٨٠ سنة ٤٤ قضائية).

فإذا رفعت الدعوى على أحد من أفراد القوات المسلحة أو المسجونين أو بحارة السفن التجارية والعاملين فيها، وأعلن بالدعوى إعلاناً صحيحاً في موطنه أو محل إقامته ثم جند أو سجن أو عمل بحاراً قبل إعادة الإعلان، فإن المعلن لا يكون ملزماً بإعادة إعلانه في موطنه الجديد وفقاً للمادة ١٣/٦، ٧، ٨ إلا إذا كان قد علم علماً يقيناً بصفته الجديدة، كما تسرى هذه القاعدة إذا أعلن أحد من هؤلاء وأعيد إعلانه واكتسب الصفة الجديدة بعد ذلك، فإنه لا يعلن في المحل الأخير بالإجراءات التالية كإعلانته بالأحكام التمهيدية وإعادة الدعوى للمرافعة إلا إذا علم المعلن يقيناً باكتسابه الصفة الجديدة، والعلم اليقيني بالصفة مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى بنى حكمه على أسباب سائغة.

(انظر : نقض ١٩٧٨/٣/١٥ طعن رقم ٩٠٣ سنة ٤٤ قضائية، نقض ١٩٧٨/٣/١٥، طعن رقم ٩٨٠ سنة ٤٤ قضائية).

٨٠٩ - إعلان من له موطن معلوم في الخارج : طبقا للبند التاسع من المادة ١٣ مرافعات - محل التعليق - يجب على المحضر تسليم صورة إعلان من له موطن معلوم في الخارج للنيابة العامة. فإذا كان موطنه في الخارج غير معلوم، سلمت الصورة للنيابة ولكن لا طبقا لهذا النص وإنما وفقا لما تنص عليه المادة ١٣/١٠، على أنه يلاحظ أنه يمكن إعلان من له موطن في الخارج لشخصه أثناء تواجده في مصر (فتحى والى - بند ٢٤٢ ص ٣٩٠، سوليس وبيررو : جزء أول بند ٣٩٢ ص ٣٤٨)، ومن ناحية أخرى، فإنه لا يكفي لإمكان إعلان الشخص في الخارج أن يقيم في الخارج ما دام قد احتفظ بموطنه الأصلي في مصر، إذ وجب عندئذ إعلانه في هذا الموطن (نقض مدنى ١٢/٣/١٩٦٨ - مجموعة النقض سنة ١٩ ص ١٤٧٠ رقم ٢٢٣، فتحى والى ص ٣٩١). ونفس الأمر إذا كان له موطن معلوم في الخارج، ولكن له موطن مختار - بالنسبة للعمل المعلن - في مصر. ويسرى نص المادة ٩/١٣ على المطلوب إعلانه، سواء كان شخصا طبيعيا أم شخصا اعتباريا. على أنه إذا كان المطلوب إعلانه شركة مركزها الرئيسى في الخارج، ولها فرع أو وكيل في مصر، فقد نصت المادة ٥/١٣ على أن تسلم الصورة إلى هذا الفرع أو الوكيل. وينطبق النص ولو لم يكن الإعلان متعلقا بأعمال الفرع. وهذا الحكم مقرر لمصلحة كل من طالب الإعلان والمراد إعلانه، ولهذا فإنه ليس لطالب الإعلان - في هذه الحالة - أن يتغاضى عن إجراء الإعلان لفرع الشركة أو وكيلها في مصر، ويجرى الإعلان وفقا للمادة ٩/١٣ للنيابة العامة (فتحى والى - ص ٣٩١، وجدى راغب - مبادئ ص ٧١، إبراهيم سعد - ص ٧٣٠ - ٧٣١، نقض مدنى ٢/٤/١٩٨٠ فى الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ قضائية، وفيه قضت بأنه إذا كان الموطن الأصلي للشخص - طبيعيا أو اعتباريا - موجودا في الخارج ولكنه يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة في مصر، اعتبر المكان الذى يزاول فيه هذا النشاط موطنه له في مصر فى كل ما يتعلق

بهذا النشاط، نقض ١٩٨٨/٢/٧ في الطعن رقم ١٣٧٠ سنة ٥١ قضائية، وفيه قضت أنه بالنسبة لإعلان مالك السفينة التجارية التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر، فيعتبر مقر الوكيل الملاحي للسفينة في مصر موطن مالك السفينة تسلّم إليه فيه الإعلانات، وينظر إليه عند حساب ميعاد المسافة).

ووفقا للمادة الأخيرة من المادة ١٢ بند ٩ المضافة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ «يجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة النيابية العامة للمختصة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه المبين بالورقة، وعلى نفقة الطالب كتابا موصى عليه بعلم الوصول يرفق به صورة أخرى (من الإعلان) ويخبره فيه أن الصورة المعلنه قد سلمت للنيابة العامة».

والغرض من هذا الإجراء الإضافي أن يعلم المعلن إليه أنه قد تم إعلانه في النيابة العامة، ويعلم بمضمون هذا الإعلان.

ويتربط على عدم قيام المحضر بإرسال الكتاب الموصى بعلم الوصول خلال ميعاد الـ ٢٤ ساعة سالف الذكر بطلان الإعلان (فتحى والى - بند ٢٤٢ ص ٢٩٢).

وقد أناط النص بوزير العدل سلطة إصدار قرار بقواعد تقدير نفقات الإرسال بالبريد وكيفية أدائها.

ووفقا لتعليمات إدارية صادرة من النيابة العامة، لا يجوز للنيابة العامة تسلّم أوراق الإعلان للخارج إلا إذا كانت الورقة المطلوب إعلانها من أصل وصورتين لكل شخص من المطلوب إعلانهم ومرفقا بها ترجمة واضحة وكاملة لها بلغة البلد المطلوب إجراء الإعلان فيه. ولما كانت التعليمات الإدارية ليست من مصادر قانون المرافعات، إذ المصدر الوحيد له هو التشريع، فإنه لا يترتب على مخالفة هذه التعليمات - سواء بعدم تقديم صورة ثانية، أو بعدم تقديم الترجمة - بطلان الإعلان.

(نقض مدني ١٩٦٨/١/٢٥ - مجموعة النقض سنة ١٩ ص ١٣٣ رقم ٢١).

وإذا تسلمت النيابة ورقة الإعلان، فإن عليها - وفقاً للمادة ٩/١٣ - إما إرسالها إلى وزارة الخارجية المصرية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية، وإما تسليم الصورة مباشرة - في مصر - لمقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه، كي تتولى هذه توصيلها إليه. ويشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يكون هناك اتفاق على المعاملة بالمثل.

ويتم تسليم أوراق الإعلان في الخارج - في الحالة الأولى - عن طريق القنصلية المصرية في الخارج بواسطة السلطات المختصة في الدولة التي يتم فيها الإعلان.

فإذا امتنع المطلوب إعلانه عن تسليم الصورة، فإنها ترد إلى وزارة الخارجية المصرية، ثم إلى النيابة العامة التي تردّها بدورها إلى قلم المحضرين. وليس على قلم المحضرين عندئذ أعمال الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات وإعادة تسليم الصورة إلى النيابة (محمد وعبد الوهاب العشماوى - جزء أول بند ٥٧٣ ص ٧٠٥، فتحى والى - بند ٢٤٣ ص ٣٩٢).

ووفقاً للفقرة الأخيرة للبند ٩ من المادة ١٣ مرافعات المضافة بموجب القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، يعتبر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة للنيابة العامة ما لم يكن مما يبدأ منه ميعاد فى حق المعلن إليه فلا يبدأ هذا الميعاد إلا من تاريخ تسليم الصورة فى موطن المعلن إليه فى الخارج أو توقيعه على إيصال علم الوصول (الخاص بالخطاب الموصى عليه الذى أوجبت الفقرة على المحضر إرساله إلى المعلن إليه مرفقاً به صورة من الإعلان - وفقاً لما سلف) أو امتناعه عن استلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام.



٨١٠ - إعلان من ليس له موطن معلوم: وفقا للبند العاشر من المادة ١٣ - محل التعليق - إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم، سلمت صورة الإعلان إلي النيابة العامة، ويجب لصحة الإعلان في هذه الصورة توافر الشروط التالية:

١- الشرط الأول: أن يكون موطن المعلن إليه غير معلوم لطالب الإعلان: رغم القيام بكافة التحريات اللازمة للتقصي عنه. فإذا كان طالب الإعلان يعلم موطن المعلن إليه سواء كان هذا الموطن في مصر أو في الخارج، فلا يصح الإعلان للنيابة (نقض مدني ١٠/٢/١٩٧٠ - مجموعة النقض سنة ٢١ ص ٢٦٢ رقم ٤٢). ويعتبر في حكم صاحب الموطن غير المعلوم من لا موطن له أصلا، كما هو الحال بالنسبة للبدو الرحل. وعلى العكس، لا يكفي الجهل بالموطن الأصلي، إذا كان للمعلن إليه موطن مختار معلوم يصح الإعلان فيه (فتحي والي - بند ٢٣٦ ص ٢٨٢، عبد الحميد أبو هيف - المرافعات - بند ٦٨٢ ص ٤٩٦، العشماوي - جزء أول بند ٥٧٤ ص ٧٩٠). ومن المقرر أنه يجب، لكي ينتج عدم العلم أثره في صحة الإعلان للنيابة، أن يكون طالب الإعلان قد قام «بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه، وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه» (نقض مدني ٣/١٢/١٩٦٨ - مجموعة النقض سنة ١٩ ص ١٤٧٠ رقم ٢٢٣، نقض مدني ٣/١٢/١٩٧٠ - مجموعة النقض سنة ٢١ ص ٤٤٦ رقم ٧١). وتقدير ما إذا كانت التحريات التي بذلت كافية أم لا يرجع إلى ظروف كل إعلان، ويعتبر مسألة موضوعية لارقابة عليها من محكمة النقض (نقض إيجارات ٢٣/١٢/١٩٨٤ في الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٦ قضائية، نقض مدني ١٨/٤/١٩٨٢ في الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٧ قضائية و ٣٠/٤/١٩٧٠ - مجموعة النقض سنة ٢١ ص ٧٤٨).

رقم ١٢١، مع ملاحظة أنه إذا تعلق الأمر بالطعن بالنقض، فإن محكمة النقض تمارس - وهي بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على الإعلان إلى النيابة أو عدم كفايتها - سلطة تقديرية شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع، نقض مدنى ١٩٧٠/٦/٣٠ سنة ٢١ ص ١٠٩٢ رقم ١٧٥) ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها (نقض مدنى ١٩٧٠/٥/٢٦ - مجموعة النقض سنة ٢١ ص ٨٩٢ رقم ١٤٣)، ولكى تستطيع محكمة الموضوع مباشرة سلطتها في هذا الشأن، يجب أن تكون التحريات مبينة بيانا كافيا في ورقة الإعلان. فإن لم يكن البيان كافيا بطل الإعلان للنيابة.

(نقض مدنى ١٩٧٣/١١/٢٩ - مجموعة النقض سنة ٢٤ ص ١١٩٤ رقم ٢٠٧).

٢- الشرط الثانى: أن تشمل ورقة الإعلان على آخر موطن معلوم للمعلن إليه: سواء كان هذا الموطن في مصر أم في الخارج (نقض مدنى ١٩٧٠/٢/١٠ - مجموعة النقض سنة ٢١ ص ٢٦٢ رقم ٤٣). والهدف من هذا الشرط هو مساعدة النيابة على توصيل الورقة إلى المعلن إليه. فإذا لم يكن طالب الإعلان يعلم أى موطن سابق للمعلن إليه، فلا عليه إن لم تشمل الورقة على بيان لهذا الموطن.

(نقض مدنى ١٩٥٦/٥/٣١ - مجموعة النقض سنة ٧ ص ٦٥٢).

٣- الشرط الثالث: أن يتم تسليم الصورة إلى النيابة العامة: فلا يكفى مجرد إثبات المحضر في ورقة الإعلان أنه لم يستدل على المطلوب إعلانه أو على المكان الواجب الإعلان فيه، فالإعلان لا يتم إلا بعد أن تسلم ورقة الإعلان إلى النيابة (نقض مدنى ١٩٦٥/١١/٩ - مجموعة النقض سنة ١٦ ص ٩٩٧ رقم ١٥٦). ويلاحظ أن نص المادة ١٢/١٠ لم يخصص نيابة بعينها لتسليم صورة الإعلان، ولهذا يصح توجيه الإعلان إلى أية نيابة عامة، ولو كانت غير التي يقع آخر موطن معلوم للمعلن إليه في دائرتها.

(نقض مدنى ١٩٦٢/٦/١٤ - مجموعة النقض سنة ١٣ ص ٨٠١ رقم ١٢٠).

فإذا لم تتوافر هذه الشروط، كان الإعلان فى هذه الحالة باطلا. أما إذا توافرت فإن الإعلان يكون صحيحا، ويرتب آثاره منذ تسلم النيابة العامة للصورة (فتحى والى - ص ٢٨٤، رمزى سيف - بند ٣٧٨ ص ٤٦٥، أحمد مسلم - بند ٣٨٥ ص ٤٣٠)، ولو لم تسلمها للمعلن إليه أو يعلم المعلن إليه بها (فتحى والى - بند ٢٣٦ ص ٣٨٣ و ص ٣٨٤).

ويلاحظ أنه لا يكفى للإعلان فى مواجهة النيابة رد الورقة بغير إعلان (نقض ١٢/٣/١٩٦٠، سنة ٢١ ص ٤٤٦)، أو ردها بإجابة بأن المطلوب إعلانه ترك الموطن المبين بها ولا يعرف له محل إقامة دون أن يبذل طالب الإعلان بعد ذلك أى جهد للتحرى عن موطن المطلوب إعلانه (نقض ١٢/٣/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ٤٤٦، نقض ١٢/٣١/١٩٦٤ سنة ١٥ ص ١٢٨، نقض ١٢/١٦/١٩٥٧ سنة ٨ ص ٩٦٧) ولا إجابة للخفير النظامى بعدم علمه بموطن المطلوب إعلانه ولا التحدى بأن النيابة عندما أرسلت الصورة للإدارة لتوصيلها إلى المعلن إليه ردتها لعدم معرفة موطنه (نقض ٣١/٥/١٩٥٦ سنة ٧ ص ٦٦٧)، ولا فى كل حالة تكشف ظروف الدعوى عن أنه كان فى إمكان طالب الإعلان بذل مزيد من الجهد للتحرى عن موطن المطلوب إعلانه، كما لو كان للأخير وكيل أو محام باشر عنه بعض مراحل الخصومة فيمكن اللجوء إليهما للتحرى عن موطن المطلوب إعلانه (نقض ٣١/١٢/١٩٦٨ سنة ١٩ ص ١٦٢٣)، وعلى العكس يصح الإعلان فى كل حالة تكشف ظروفها عن أنه لم يكن فى وسع طالب الإعلان بذل مزيد من الجهد فى التحرى، ومن خلال هذا النظر قضى بصحة الإعلان للنيابة، إذا أجاب رجل الإدارة المرافق للمحضر بأن المطلوب إعلانه غادر الموطن المبين فى الورقة ولا يعرف له محل إقامة بعد التحرى (نقض ٢٤/١١/١٩٦٧ سنة ١٨ ص ١٨٥)، أو إذا أجاب أخوه بتركه هذا الموطن وعدم معرفته عنوانه مع خلو الأوراق،

مما يفيد الاستدلال على المواطن الجديد (نقض ٢٠/٤/١٩٧١ سنة ٢٢ ص٥١٦)، كما قضى بجواز الإعلان للنيابة عن جهل المستأنف بموطن خصمه وعجزه عن الاهتداء إليه.  
(نقض ١١/١١/١٩٧٦ في الطعن ١٤ لسنة ٤٣).

والبطلان نسبي لا يتمسك به إلا من شرع لمصلحته وتقييمه الدليل على أن طالب الإعلان كان يمكنه الاهتداء إلى موطنه لو بذل جهداً آخر في التحري (نقض ٢٠/٢/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص٣٦٨) ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض. (نقض ٢٦/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ ص٨٩٢). ويعتبر الإعلان قد تم بتسليم الصورة إلى النيابة. (نقض ٩/١١/١٩٦٥ سنة ١٦ ص٩٩٧).

ويتعين ملاحظة قاعدة الغش يبطل التصرفات والإجراءات، فلا يجوز أن يفيد المعلن إليه من البطلان إذا ثبت تعمد إخفاء موطنه عن خصمه حتى لا يتمكن من إعلانه (كمال عبدالعزيز - ص ٨٤ و ٨٥).

٨١١ - تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة: أوجبت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ - محل التعليق - بعد تعديلها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ تسليم الصورة إلى النيابة في كل حالة لا يوجد فيها من يصح تسليم الصورة إليه قانوناً ويلحق بها حالة وجود المكان مغلقاً (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٥٨، كمال عبدالعزيز ص ٨٥)، أو يمتنع من وجد ممن لهم صفة في الاستلام عن الاستلام أو عن التوقيع. ويذهب رأى إلى أنه في هذه الحالة يعتبر الإعلان قد تم في وقت الامتناع لا من وقت تسليم الصورة إلى النيابة بتقدير أن الامتناع يصدر من شخص مسئول ملزم بحكم القانون بتسليم الإعلان بخلاف المذكورين في المادة العاشرة (أحمد أبو الوفا - المرافعات هامش ص ٤٣٣)، في حين يرى البعض أن الإعلان لا ينتج أثره في هذه الحالة إلا من تاريخ تسليم الصورة إلى النيابة

(محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ٥٧٦، أحمد أبو الوفا ونصر الدين المدونة، الجزء الاول بند ٤٥٧).

وجدير بالذكر أنه يتعين اتباع حكم المادة ١٣ - محل التعليق فى كيفية إعلان من عددهم بحيث يتمتع تطبيق ما يخالفها من القواعد العامة فى الإعلان.

(نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ سنة ١٠ ص ٥٤٥، نقض ١٩٥٢/١٢/٢٥ سنة ٤ ص ٢٤٣).

٨١٢ - ويتعين ملاحظة أنه على للحضر وفى جميع الأحوال أن يبين فى أصل الإعلان وصورته سائر الخطوات التى قام بها لإتمام الإعلان، ويشترط أن يتم كل هذا حين اتخاذها وإلا كان الإعلان لا يبعث على الثقة والاطمئنان، ويكون باطلا (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٥٧).

### أحكام النقض :

٨١٢ - الإعلان عن طريق النيابة العامة: انتهاء عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة لإقامتهم بالبلاد، المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. الغاية منه. توفير الوحدات السكنية دون الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى. علة ذلك. مؤداه. إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانونا عن طريق النيابة العامة المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها. عدم انطباقه على المستأجرين لوحدات غير سكنية من الأجانب.

إذ كانت المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الواردة فى الباب الرابع فى شأن العمل على توفير المساكن، قد نصت على أن «تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم بالبلاد، وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى

تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما انتهت إقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد، وتثبت إقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الإدارية المختصة. ويكون إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانونا عن طريق النيابة العامة، وجاء بعجز تلك المادة «ومع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون فى جميع الأحوال لصالح الزوجة المصرية وأولادها منه.....» وأورد تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب فى شأن المادة سالفه الذكر من أنه «نظرا لوجود وحدات سكنية كثيرة مؤجرة لغير المصريين وغير المقيمين بالبلاد وغير مستعملة، فقد تضمن هذا النص أن تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامتهم بالبلاد.... وغنى عن البيان أن أعمال هذا النص سوف يترتب عليه توفير العديد من الوحدات السكنية غير المستغلة». يدل على أن هذا النص قصد به توفير الوحدات السكنية دون الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى التى قد يؤثر أعمال هذا النص فى استمرار نشاطها الاقتصادى، وما يترتب على ذلك من آثار ويستفاد ذلك أيضا من ارتباط هذا الحكم بانتهاء المدة المحددة قانونا لإقامة المستأجر غير المصرى فى مصر، ومما ورد من استمرار عقد الإيجار بقوة القانون لصالح الزوجة المصرية وأولادها منه وماتضمنه الباب الرابع من نصوص تهدف للعمل على توفير المساكن، ولما كان ذلك فإن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون المشار إليه على إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانونا عن طريق النيابة العامة لا ينطبق على المستأجرين من الأجانب لوحدات غير سكنية.

(نقض ١٩٩١/١٠/٣١ - الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٨١٤ - ثبت أن محل عقد إيجار النزاع مخزن. وجوب إعلان صحف الدعاوى المتعلقة به وفقا للقواعد العامة. كيفية ذلك.

إذ كان عقد الإيجار محله «مخزن» ومن ثم لا ينصرف إليه هذا الحكم - الإعلان عن طريق النيابة العامة المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١، ويرجع بشأن الإعلان بصحف الدعاوى المتعلقة به إلى القواعد العامة، فإما أن يكون المستأجر الأجنبي مقيماً في موطنه بالخارج أو مقيماً في مصر، وفي الحالة الأولى يوجه الإعلان للنيابة العامة لإعلانه بالطريق الدبلوماسي عملاً بالمادة ٩/١٣ من قانون المرافعات، وفي حالة إقامته في مصر لابد أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه علماً يقينياً بتسليمها لشخصه أو في موطنه العام الذي يقيم فيه على وجه الاعتقاد والاستمرار أو في موطنه الخاص بالنسبة للأعمال المتعلقة بتجارة أو حرفة .

(نقض ١٠/٣١/١٩٩١ - الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٨١٥ - إعلان الأوراق القضائية للنيابة. استثناء لا يلجأ إليه إلا بعد التحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه. مظنة عدم الاهتمام إلى موطن المعلن إليه لا تسوغ التخلي عن إجراء هذه التحريات. تقدير كفاية تلك التحريات. خضوعها لتقدير محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة. إعلان الحكم الذي ينفذ به ميعاد الطعن للمحكوم عليه. وجوبه لشخصه أو في موطنه الأصلي المادة ٢١٣ مرافعات.

إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة إنما أجاز القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزبه حسن النية في سبيل التقصى عن محل إقامة المعلن إليه. فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ولا يسوغ التخلي عن إجراء هذه التحريات بمظنة أنها لن تهدى إلى موطن المعلن إليه، وأن تقدير كفاية تلك التحريات التي

تسبق الإعلان للنياية يخضع لتقدير محكمة الموضوع، طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة، وقد خرج المشرع على هذا الأصل بالنسبة لإعلان الحكم الذى يفتح به ميعاد الطعن للمحكوم عليه الذى لم يمثل فى الدعوى، إذ استوجبت المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو فى موطنه الأسمى.

(نقض ١٩٩١/١٠/٣١ - الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٤٥ قضائية، وإيضاً  
نقض ١٩٨٤/٤/٣، الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٣ قضائية).

٨١٦ - إذ كان الثابت أن المطعون عليه بصفته قد وجه إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما وتم إعلانه مخاطبا السيدة.... المختصة لغيابه، وعند إعادة الإعلان وجهه المطعون عليه إلى ذات العنوان وخاطب المحضر رئيس مجلس الإدارة إلا أن الموظف المختص بمكتبه امتنع عن الاستلام محتجا بأن الإدارة القانونية هى بمدينة الفنون بالهرم، مما دعا المحضر إلى تسليم صورة الإعلان للنياية العامة، ولما كان الامتناع عن استلام صورة إعادة الإعلان يرجع إلى أنه لم يوجه إلى الإدارة القانونية بمدينة الفنون بالهرم مع أن الممول عليه فى هذا الخصوص هو بتسليم الإعلان فى مركز إدارة المؤسسة لا فى إدارتها القانونية، وكانت الطاعة لم تقدم مايفيد أن مركز إدارة المؤسسة يفاير المركز الذى تم الإعلان فيه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها قد تم صحيحا طبقا لما توجبه الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سالف الذكر، فإن النعى يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٧/٢/١٥ سنة ٢٨، العدد الأول من ٤٥٤).

٨١٧ - إذ كان إعلان صحيفة الدعوى قد وجه إلى المؤسسة العامة للسينما، وهى ليست حكومة أو هيئة عامة. وبالتالي فلا يسرى عليها



حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات فى شأن تسليم صورة الإعلان للأشخاص العامة ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة، وإنما تخضع فى طريقة إعلانها لحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سالفه الذكر، ومن ثم يكون النعى - بأنه كان يتعين توجيه إعلان صحيفة الدعوى إلى إدارة قضايا الحكومة - فى غير محله.

(نقض ١٥/٢/١٩٧٧ سنة ٢٨، العدد الأول ص ٤٥٤).

٨١٨ - مفاد المادتين ١٣/٦، ١٩ من قانون المرافعات أنه بالنسبة لأفراد القوات المسلحة ينبغى أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان، وكان شرط ذلك أن يكون الخصم على علم بصفتهم هذه، وإلا صح إعلانهم طبقاً للقواعد العامة. لما كان ذلك وكان البين من المستندات المقدمة أن الطاعن الأول ضابط بالقوات المسلحة، وأن عدم إعلانه بأوراق التكليف بالحضور فى الدعوى أمام محكمة أول درجة كشف للمطعون عليه عن صفته هذه فتتنازل عن مخاصمته أمامها، مما يشير إلى علمه اليقيني بصفته كأحد أفراد القوات المسلحة، ورغم ذلك فإنه أدخله فى الاستئناف متجافياً عن سلوك الطريق الواجب الاتباع فى إعلانه وفق الفقرة السادسة من المادة ١٢ من قانون المرافعات آنفة الإشارة، فإن هذا الإعلان يقع باطلاً. ولايسوغ القول بأن الطاعن الأول تقدم بطلب لإعادة الدعوى للمرافعة ليتسنى له إبداء دفاعه، وأن البطلان تصحح فى معنى المادة ١١٤ من قانون المرافعات، لأن الثابت أن الطاعن الأول لم يحضر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف، وأنه نوه فى طلبه المقدم فى فترة حجب الدعوى للحكم ببطلان إعلانه، وأرفق به شهادة رسمية تثبت صفته كضابط بالجيش المصرى، وأنه لايزال فى الخدمة، وبالتالي فإن

تقديم الطلب لم يكن بناء على الإعلان الباطل، ولا يسقط حقه في التمسك بالبطلان.

(نقض ١٥/٢/١٩٧٨، سنة ٢٩، العدد الأول من ٤٨٤).

٨١٩ - ومن حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً أن إعلان رئيس مجلس الإدارة تم بمقر إدارة الشركة مخاطباً مع الموظف المختص وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات التي تجيز للمحضر فى حالة عدم وجود المراد إعلانة تسليم الصورة إلى من ينوب عنه دون التحقق من صفته، وأن الطاعة وقد حضرت بناء على هذا الإعلان فقد تحقق الغاية من الإجراء فى حين أن الشارع أوجب فى المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - استثناء من الأحكام المقررة فى قانون المرافعات - تسليم صحيفة الطعن لرئيس مجلس الإدارة ومقتضى هذا بطلان تلك الصحيفة إذا لم تسلم لرئيس مجلس الإدارة بطلاناً لا يزول بالحضور. ومن حيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه لما كان البين من صحيفة الاستئناف أنها استوفت البيانات التى نصت عليها المادتان ٢٣٠، ٦٣ من قانون المرافعات، وأنها أودعت قلم الكتاب فى الميعاد المحدد فى القانون، وكان التمسك ببطلان إعلانها أمراً خارجاً عن الصحيفة ذاتها، ولم تدفع الطاعة أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانها إعلاناً صحيحاً بصحيفته فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه. لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١١/٦/١٩٧٩، سنة ٣٠، العدد الثالث من ١٦).

٨٢٠ - النص في المادة ٣ من قانون إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ «..... تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة» يدل على أن المشرع لم يجعل للجهات المبينة في النص سوى موطن أصلي واحد - مركز إدارتها - بالنسبة للإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعن والأحكام وغايتها من ذلك وصول الإعلان إلى رئيس مجلس الإدارة لكي يباشر الدعوى عن الجهة التي يمثلها أمام القضاء وإذا لم يتم الإعلان على هذا الوجه تخلفت الغاية منه، وصار لا يعتد به ولا ينتج أثره القانوني.  
(نقض ١١/٥/١٩٨٢، طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٢١ - من المقرر أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في موطنه وإن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن إليه بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو - وعلى من أجرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به، ولو كان له مصلحة في ذلك، أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة، لما كان ذلك وكان البطلان الذي يتمسك به الطاعن إنما يدعى حصوله في إعلان المطعون ضده الثاني بصحيفة افتتاح الدعوى، وكان هذا الأخير - وهو الطاعن في الطعن الأول - قد حصر أسباب طعنه في سبب واحد، لم ينح فيه على الحكم المطعون فيه البطلان لهذا السبب، فلا يجوز للطاعن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لافتقار صفته فيه.

(نقض ٩/١٢/١٩٨٢، الطعن رقم ٥٠٥، ٥٤٩ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٢٢ - النص في المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم يجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة» يدل على أنه يجب أن تشتمل ورقة الإعلان على آخر موطن معلوم للمطلوب إعلانه، وإلا كان الإعلان باطلاً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المطعون ضده الأول قد بين آخر موطن يعلمه في مصر للطاعة، وهو العين موضوع التداعي بما يصح معه إعلانها للنيابة، فإنه يكون متفقاً وصحيح القانون، أما عن النعي بأن العين تعتبر موطناً للطاعة وأن المحضر حين إعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى أثبت أن المقيمة بالعين أخبرته بإقامة المطلوب إعلانه بتونس ولم يثبت إمتناع المخاطب معها عن استلام صورة الإعلان فغير مقبول لأنه موجه لحكم محكمة أول درجة ولم يكن محل نعي أمام محكمة الاستئناف فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه أوضح في أسبابه أن المخاطب معها المذكورة قررت للمحضر أنه ليس للطاعة إقامة بالعين، وهوكاف لامتناعها عن استلام صورة الإعلان. وإذا كان ذلك، يكون النعي بهذا السبب غير سليم.

(نقض ١٦/٤/١٩٨٠، طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٢٣ - المؤسسات والهيئات العامة. وجوب إعلان صحف الدعاوى في مركز إدارتهم المادة ٣ قضائية لسنة ١٩٧٣. تخلف ذلك. أثره. بطلان الإعلان.

(نقض ١١/٥/١٩٨٢، طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٢٤ - تسليم صورة الإعلان إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز إدارة الشركة التجارية. توجيه خطاب مسجل للمعلن إليه. غير لازم. المادة ١٣ مرافعات.

(نقض ١٦/١١/١٩٨٢، طعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٢٥ - وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول للطعن مخالفة القانون، وبيانا لذلك يقولون أن الحكم استند في قضائه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إلى عدم وصول إعلان المطعون ضدها بأصل صحيفته - بموطنها المعلوم في الخارج - خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداعها، في حين أنه يكفي لتمام الإعلان في هذه الحالة تسليم صورته للنياية العامة بصرف النظر عن وصولها فعلا إلى المعلن إليه عملا بنص الفقرة التاسعة من المادة الثالثة عشرة من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا النعي سديد، ذلك أنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه، إلا أن المشرع يكتفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلانه في موطنه، وبمجرد العلم الحكمي في بعض آخر لحكمة تسوغ الخروج فيها على الأصل، وقد قدر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن معلوم إن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن إليها، ولامساءلة القائمين بها، فاكتفى بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنياية في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل، فينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسليم الصورة للنياية لا من تاريخ تسلم المعلن إليه لها. لما كان ذلك وكانت صحيفة الاستئناف قد أودعت قلم كتاب للحكمة في ١٩/٢/١٩٨٢، وسلمت صورة إعلانها للنياية العامة في ١٣/٤/١٩٨٢ لإعلان المطعون ضدها في موطنها المعلوم بسويسرا فإن إعلانها بصحيفة الاستئناف يكون قد تم في الميعاد صحيحا منتجا لآثاره، ولا يغير من ذلك طلب النياية العامة بعد ذلك تحديد جلسة أخرى لنظر الاستئناف نظرا لقوات تاريخ الجلسة المحددة قبل أن تتمكن من توصيل الإعلان بالطرق الدبلوماسية، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بتسليم صورة الإعلان للنياية في ١٣/٤/١٩٨٢، ورتب على ذلك قضائه باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن.  
(نقض ١٩٨٦/١/١٣، طعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٤ قضائية).

٨٢٦ - إعلان صف الدعوى والطعون والأحكام للدولة ومصالحها المختلفة. سبيله. تسليم صورها إلى هيئة قضايا الدولة. تخلف ذلك. أثره. البطلان. امتناع المخاطب معه عن استلام الإعلان أو رفضه التوقيع. لازمة وجوب تسليمها للنياحة العامة.  
(نقض ١٩٨٩/٤/٥، طعن رقم ٥٥ لسنة ٥٦ قضائية).

٨٢٧ - وجوب إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعوى والطعون والأحكام فى مركز إدارتها الرئيسى لرئيس مجلس الإدارة. مادة ٣ قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣. مناطه. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الإعلان.

(نقض ١٩٨٨/٢/٣، طعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ قضائية، نقض  
١٩٨٨/١٢/٢٥، طعن رقم ١٧١٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٨٢٨ - إعلان الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها بصحف الدعوى والطعون والأحكام. كلفيته. ق٤٧ لسنة ١٩٧٣. خلو الأوراق مما يفيد أن مركز إدارة الشركة الطاعة يغير المقر الذى تم الإعلان فيه. أثره. صحة الإعلان.

(نقض ١٩٨٨/٢/٣، طعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٧٨/١/٢٨،  
سنة ٢٩ ص ١٧٨٥).

٨٢٩ - البين من المادتين ٩ و ١٠ من قانون المرافعات أن الأوراق التى يقوم للحضرون بإعلانها، إنما تكون من أصل وصورة، وأن الذى يتم تسليمه منها هو الصورة، ويكون تسليمها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه الأصلى أو موطنه المختار فى الأحوال التى بينها القانون، وكان

القانون استثناءاً من هذا الأصل قد نظم في المادة ١٣ مرافعات أوضاعاً خاصة لتسليم صور الإعلانات إلى جهات معينة بالنسبة لأفراد معينين حددتهم تلك المادة، ومن بينهم أفراد القوات المسلحة، إذ نصت تلك المادة على أنه «فيما عدا مانص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتي: فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم تسلم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فدللت بذلك على أن الإعلان في هذه الحالة يتم بتسليم الصورة لتلك الإدارة دون أن تبحث المحكمة فيما وراء ذلك بشأن تسليم الصورة إلي المراد إعلانه شخصياً مثلاً في ذلك تسليم الصورة في الوطن، إذ لاشأن للمحكمة بما إذا كان الشخص الذي تسلمها فيه قد سلمها بدوره إلي المراد إعلانه أم لا، وبهذا يكون القانون قد اعتبر الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمثابة الوطن بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة وبتسليم الصورة في الوطن يتم الإعلان وينتج أثره.

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ ستة ٣١، الجزء الثاني ص ١٤١).

٨٢٠ - إعلان الأوراق القضائية للنيابة لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب إعلان بالتحريات الكافية التي تلتزم كل باحث للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه، ولم يهده بحثه وتقصيه إلى معرفته، وتقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان الخصم في مواجهة النيابة أمر يرجع إلي ظروف كل واقعة على حدة، ومتى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية عدم كفاية التحريات، فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقها بأمر موضوعي وكان ماساقتها الطاعة من دفاع بشأن صحة إعلان المعلن ضده بصحيفة الاستئناف غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه، فإن التعي عليه يكون على غير أساس.

(نقض ٢١/١١/١٩٨٢، طعن رقم ٩٨ لسنة ٤٣ قضائية، نقض ١٨/٤/١٩٨٢، طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٣١ - مناط الاستثناء المنصوص عليه في البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات الذى يوجب تسليم صور الإعلان بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة، هو أن يكون المعلن إليه من أفراد هذه القوات فعلا وقت تنفيذ الإعلان.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩، طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٣٢ - اكتساب أحد الخصوم صفة من الصفات المبينة بالفقرات السادسة والسابعة والثامنة من المادة ١٣ مرافعات. وجوب علم المعلن علما يقينيا بهذه الصفة وقت الإعلان وإلا وجب اتباع القواعد الأصلية فيه.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٤، طعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٣٣ - بطلان أوراق التكليف بالحضور ليعيب فى الإعلان. نسبى عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٨، الطعون أرقام ٢٤٢٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٨٣٤ - لما كان الحكم المطعون فيه واجه دفاع الطاعن بشأن بطلان إعلانه بالاستئناف بوصفه ضابطا بالقوات المسلحة، ورد عليه بأسباب لإخطا فيها قانونا بقوله «أما القول بأنه نقيب احتياطي بالقوات المسلحة فهى صفة لم تذكر فى أية ورقة من أوراق الدعوى، فكان كل من المستأنفين يجهل هذه الصفة وهو لم يذكر صفته فى دعواه المدنية التى رفعها...» لما كان ذلك فإن الحكم إذ اعتبر الإعلان صحيحا لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لا يعقب عليها من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعى.

(نقض ١٩٧١/٦/١٢، سنة ٢٤ ص ٨٩٤).

٨٣٥ - تسليم صورة إعلان الطعن الموجه للشركة لجهة الإدارة لغلق مركزها. صحيح. تسليم صورة الإعلان للنيابة. لا يكون إلا عند الامتناع عن تسلمها أو عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام.

(نقض ١٩٦٩/٦/١٩، سنة ٢٠ ص ١٠٢٦).



٨٢٦ - جواز إعلان الشركات الأجنبية لدى فرعها أو وكيلها في مصر. لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في إجراء الإعلان في مركز الشركة الرئيسي بالخارج.  
(نقض ١٠/١٢/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ١٢١٦).

٨٢٧ - وجوب تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، فإن لم يكن للشركة مركز تسليم لأحد هؤلاء لشخصه أو في موطنه. نص المادة ١٤ مرافعات فقرة أخيرة (من قانون المرافعات السابق والمقابلة للمادة ١٣ من القانون الحالي) لا ينطبق إلا في حالة الامتناع عن تسليم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام.

(نقض ١٥/٢/١٩٦٢، المكتب الفني، سنة ١٣ ص ٢٨٨).

٨٢٨ - تسليم صورة الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقاً للمادة ١٤ مرافعات. عدم ضرورة تسليمها في المقر الرئيسي لهذه الإدارة. جواز تسليمها في أي مقر تتخذة ولو تعددت هذه المقر، اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعي جزءاً من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعي. صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم.

(نقض ١٧/٢/١٩٦٦، مجموعة للمكتب الفني، السنة السابعة عشرة العدد الأول ص ٣١٨).

٨٢٩ - إعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام. تسليم الصورة لإدارة قضايا الحكومة أو فروعها بالأقاليم للأشخاص المبينين في البند الأول من المادة ١٣ مرافعات، ماعدا ذلك من أوراق كالأذونات ومحاضر الحجز. تعلن إليهم في مقارهم.

(نقض ٤/١/١٩٨٨، طعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٤٠ - البطلان المترتب على عدم إعلان صحف الدعاوى والطعون للهيئات العامة في مركز إدارتها. أثره. حضور الخصم في جلسة أخرى خلاف الجلسة المبينة بالإعلان الباطل. لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان. حضوره سواء من تلقاء نفسه أو بناء على الإعلان الباطل في ذات الجلسة المحددة بالإعلان يزول به البطلان. تقديم الخصم مذكرة بدفاعه. اعتباره بمثابة الحضور بالجلسة. المواد ٢/٢٠، ٦٥، ٨٣، ١١٤ مرافعات.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥، طعن رقم ١٧١٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٨٤١ - تسليم صور إعلان الصحف والطعون والأحكام للوزراء ومديرى المصالح والمحافظين. شرط صحته. تمام التسليم بالمركز الرئيسى لإدارة قضايا الحكومة أو فى مأموريته المختصة محليا بالدعوى. جزاء مخالفة ذلك. بطلان الإعلان. مادة ١/١٣ مرافعات.

(نقض ١٩٨٧/٤/٢٣، طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤ قضائية).

٨٤٢ - الإعلانات الموجهة إلى الشركات التجارية والمدنية والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية. تمامها بإجراءات خاصة. مادة ١٣ الفقرات الثالثة والرابعة والأخيرة. امتناع المراد إعلانه، أو من ينوب عنه عن التوقيع على ورقة الإعلان بالاستلام، أو عن استلام الصورة. أثره. وجوب إثبات الحضر ذلك فى الأصل والصورة وتسليم الصورة للنياحة العامة.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٦، طعن رقم ٢٢٧٨ لسنة ٥٥ قضائية).

٨٤٣ - تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التى لها فرع أو وكيل فى الجمهورية إلى هذا الفرع أو الوكيل. مادة ١٣ مرافعات. المقصود بالوكيل. كل من يكون نائباً عن الشركة فى مصر نيابة قانونية عامة. لاملح لقصر حكم النص على الوكيل التجارى. لا يغير

من ذلك كون الوكيل العام عن الشركة الأجنبية محاميا لها ووكيلا عنها بالخصوصة فى الوقت ذاته.

(نقض ٨/٤/١٩٨٥، طعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٤٤ - تسليم أوراق الإعلان للنيابة. استثناء لايلا إلى إلا بعد التحرى الدقيق عن موطن من يراد إعلانه. توجيه أوراق إعادة إعلان الاستئناف للنيابة. خلو هذه الأوراق مما يدل على بذل الجهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد إعلانهم. أثره. بطلان الإعلان.

(نقض ٢٩/١١/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ١١٩٤).

٨٤٥ - صحيفة الاستئناف للشخص المطلوب إعلانه بالخارج المستوفاة شرائط صحتها، والتي دفع عنها الرسم كاملا تعتبر قاطعة لمدة السقوط من وقت تقنيهما لقلم المحضرين وصالحة للإعلان.

(نقض ٢٥/١/١٩٦٨، سنة ١٩ ص ١٣٢).

٨٤٦ - إعلان الشخص المعلوم موطنه بالخارج بتسليم صورة الإعلان للنيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية. عدم اشتراط أن تكون هذه الصورة بلغة البلد التي يقيم فيها الشخص المراد إعلانه.

(نقض ٢٥/١/١٩٦٨، سنة ١٩ ص ١٣٢ - مشار إليه آنفا).

٨٤٧ - المقيم بالخارج فى موطن معلوم. تمام إعلانه بتقرير الطعن من تاريخ تسليم صورته إلى النيابة. إيداع الطاعن أصل تلك الصورة تقوم مقام أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون ضده.

(نقض ٣٠/١١/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ٩٤٦).

٨٤٨ - الأصل فى الإعلان أن تصل الورقة الملونة إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليمها لشخصه. اكتفاء المشرع بالعلم الظنى بالإعلان فى الوطن أو بالعلم الحكى بتسليم الصورة للنيابة كما فى إعلان المقيم بالخارج فى موطن معلوم.

(نقض ٣٠/١١/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ٩٤٦).

٨٤٩ - مؤيدي نص المادتين ١١، ١٢ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة الدعوى هو وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه. وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى الموطن المراد إعلانه، وتبين له أنه غير موجود، كما وأنه لا يجوز تسليمها في الموطن المختار إلا في الأحوال التي بينها القانون، وأوجب الفقرتان ١٠، ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق أن تسليم صورة الإعلان لمن كان مقيماً في الخارج، سواء كان موطنه معلوماً أو غير معلوم للنيابة بالشروط والأوضاع المبينة فيهما، فإذا لم يتم الإعلان على النحو المنصوص عنه في هذه المواد فإنه يكون باطلاً. وإذا كان الطاعنان، الأول والثاني قد تمسكا في دفاعهما ببطلان إعلان الحكم الابتدائي وأغل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى، ثم رتب على إعلان الحكم الابتدائي للطاعنين الأول والثاني في محل إقامة المطعون عليها الثالثة سقوط حقهما في الاستئناف، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة - دعوى صحة توقيع علي اتفاق - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥، سنة ٢٤ ص ١٠٣).

٨٥٠ - توجب الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون المرافعات فيما يتعلق بإعلان المسجونين تسليم صور الإعلانات لمأمور السجن.

(نقض ١٩٦٨/٢/١٠، سنة ١٩ ص ٣١٥).

٨٥١ - تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للنيابة لا يعتبر إعلاناً صحيحاً للمطعون عليهما الأول والثاني - ضابطين بالقوات المسلحة - بتقرير الطعن.

(نقض ١٩٦٩/٣/١١، سنة ٢٠ ص ٤٠٠).

٨٥٢ - إعلان الشركات التجارية.. جواز تسليم صورة الإعلان - فى الحالات المبينة فى المادة ١٤ مرافعات سابق - إلي من ينوب عن أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير.

(نقض ١٩٧١/١٢/٢٨، سنة ٢٢ ص ١١١٥، نقض ١٩٧٢/١١/٢، سنة ٢٣ ص ١٢٧٨، نقض ١٩٧٢/١٢/١٦، سنة ٢٣ ص ١٣٩١).

٨٥٣ - إذا كان ما وقع فى إعلان صحيفة الاستئناف من خطأ فى اسم الشركة الطاعنة يتمثل فى توجيه الإعلان إليها باسمها السابق قبل تعديله، ليس من شأنه - مع ماحوته الورقة الملونة من بيانات - التجهيل بالطاعة واتصالها بالخصومة، ولا يؤدى بالتالى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إلي بطلان هذه الورقة، فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى برفض الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون قد انتهى إلي نتيجة صحيحة فى القانون.

(نقض ١٩٧٣/٣/٣، سنة ٢٤ ص ٣٧٣).

٨٥٤ - إعلان رجال الجيش.. وجوب تسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة تسليم الإعلان للنيابة دون ثبوت استلام الإدارة المذكورة له. أثره. بطلان الإعلان.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٤ سنة ٢٨ ص ٥٦٩، نقض ١٩٧٧/٣/١٦، طعن ٥١٧ لسنة ٤٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/٣/٢٩، طعن ٣١٨ لسنة ٤٣ قضائية).

٨٥٥ - مفاد نص المادة ٧/١٤ من قانون المرافعات السابق أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام قائد الوحدة التابع لها الخصم صور الإعلان، ويكون تسليم هذه الصورة له بواسطة النيابة التى تعتبر فى هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماماً. وإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الموضوع ببطلان إعلانه لعدم إتمامه بالطريق الذى رسمه القانون بالنسبة لرجال الجيش ومن فى حكمهم، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى الرد على هذا الدفاع

بقوله: «إنه ثابت من الصورة التنفيذية لأمر الأداء أنه أعلن المستأنف عن طريق النيابة باعتباره من رجال القوات المسلحة» دون أن يفصح عما إذا كان الإعلان قد تم صحيحا لتسليم الصورة إلى قائد الوحدة أم لا، مما يعجز محكمة النقض عن إعمال سلطتها في مراقبة هذا القضاء، فإنه يكون معيبا بالقصور، ولا يشفع له في هذا الخصوص تقريره أن الطاعن أعلن مع شخصه بتوقيع الحجز على منقولاته تنفيذا لهذا الأمر. ذلك إن إعلان أمر الأداء هو الذي جعله القانون مجريا لميعاد التظلم.  
(نقض ١٩٧٣/٥/٣١، سنة ٢٤ ص ٨٥٠، نقض ١٩٦٩/١١/١١، سنة ٢٠ ص ٤٠٠).

٨٥٦ - وجوب اشتغال الإعلان في مواجهة النيابة على آخر موطن معلوم للمعلن إليه، سواء في مصر أو في الخارج.  
(نقض ١٩٧٠/٢/١٠، سنة ٢١ ص ٦٢).

٨٥٧ - متى كان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - لعدم إعلان صحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا خلال ثلاثين يوما طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق - يقوم على عنصر واقعي هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الإعلان للنيابة، مما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة، فقد كان يجب إثارته لدى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعي قبل إصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلا، أما وهذا لم يحصل فلا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٧٠/٥/٢٦، سنة ٢١ ص ٨٩٢).

٨٥٨ - توجيه إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في موطنهم المبين في الحكم المطعون فيه - إجابة أخيههم بأنهم تركوا هذا الموطن ولا يعرف موطنهم الجديد. خلو الأوراق مما يستدل منه على أن التحري قد يهدى إلى هذا الموطن. إعلان التقرير في مواجهة النيابة صحيح.  
(نقض ١٩٧١/٤/٢، سنة ٢٢ ص ٥١٦).

٨٥٩ - تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان الخصم في النيابة إنما يرجع إلى ظروف كل واقعة علي حدة، وتمارس محكمة النقض وهي بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على إعلان تقرير الطعن في النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرها شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع.  
(نقض ١٩٧٠/٦/٣٠، سنة ٢١ ص ١٠٩٢).

٨٦٠ - تسليم صورة الإعلان للنيابة قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المحددة في المادة ٤٠٥ مرافعات عملاً بالمادة ١٠/١٤ من القانون المذكور. اعتبار الحكم أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد مخالف للقانون.  
(نقض ١٩٦٨/١/٢٥، سنة ١٩ ص ١٣٢).

٨٦١ - عدم جواز تمسك المستأنف عليه الذي صح إعلانه بالاستئناف ببطان إعلان غيره من المستأنف عليهم في النيابة لعدم كفاية التحريات.  
(نقض ١٩٦٩/٢/٢٠، سنة ٢٠ ص ٣٦٨).

٨٦٢ - الإعلان في مواجهة النيابة. طريق إستثنائي. متى يجوز سلوكه. خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن معلوم إليه في مصر أو في الخارج. جزاؤه بطلان الإعلان. خلو الأوراق مما يدل على أن الطاعنين لم يبذلوا أي جهد في سبيل التحري عن موطن المَطْعُون عليه قبل تسليم صورة إعلان الطعن للنيابة. جزاؤه البطلان. عدم قيام الطاعن بإعلان الطعن طبقاً للمادة الثالثة من القانون ١٩٦٥/٤٣ أو خلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ١٩٧٦/٤ جزاؤه بطلان الطعن.  
(نقض ١٩٦٨/١٢/٣١، سنة ١٩ ص ١٦٢٣).

٨٦٣ - مفاد نص المادة ٤/١٣ من قانون المرافعات أنه في حالة وجود مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم صورة الإعلان في مركز الإدارة

النائب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام للنائب عنها، وذلك تيسيراً للإعلان إذا لم يجد المحضر أحداً من النائبين قانوناً، وإنما وجد من يقوم مقامه.  
(نقض ١٥/٢/١٩٧٧، سنة ٢٨ ص ٤٥٤).

٨٦٤ - نص الفقرة الثالثة من مواد إصدار القانون ١٤٧ لسنة ١٩٧٢، ونص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات يدل على وجوب تسليم صورة الورقة المراد إعلانها - بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية - لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، فإذا امتنع من خاطبه المحضر منهما في تسلّم صورة الورقة أو امتنع عن التوقيع علي أصلها بالاستلام جاز للمحضر - بعد إثبات ذلك في أصل الورقة وصورتها - أن يسلم الصورة للنيابة العامة، ولما كان البين من ورقة إعلان تقدير الاتعاب محل الطعن أنه وإن كان الإعلان قد وجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة أثبت المحضر في محضره أنه خاطب أحد موظفي الشركة، وأن هذا الموظف امتنع عن استلام الصورة بحجة أن الإدارة القانونية للشركة بشارع الألفي، ثم قام المحضر بناء على ذلك بتسليم تلك الصورة لوكيل نيابة عابدين. وإذا لم يذكر المحضر اسم الموظف الذي خاطبه وصفته حتي تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي اتخذها، وما إذا كان امتناع ذلك الموظف عن استلام صورة الورقة يجيز تسليمها للنيابة، فإن الإعلان وقد تم علي النحو سالف الذكر يكون باطلاً طبقاً للمادة ١٩ مرافعات.

(نقض ٢٨/١١/١٩٧٨، طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ قضائية).

٨٦٥ - إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة شرطه. قيام المعلن إليه بالتحريات الدقيقة. جواز إثبات هذه التحريات في ورقة الإعلان ذاتها أو بآية أوراق أخرى.

(نقض ١٠/٤/١٩٧٨، طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٥ قضائية).



٨٦٦ - إدارة قضايا الحكومة. نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة. المادتان ١٣/٢ مرافعات، ٦ ق ١٩٦٣/٧٥. شركات القطاع العام لا تنوب عنها هذه الإدارة.  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤، طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٤).

٨٦٧ - تسليم صورة إعلان صحيفة الاستئناف للنيابة. شرطه. عدم الاستدلال علي الموطن الأصلي للمستأنف عليه. بيان موطنه المختار في صحيفة الدعوى. وجوب إعلانه بالصحيفة فيه.  
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠، طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦).

٨٦٨ - كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة هو مما تستقل به محكمة الموضوع. شرطه. أن تقيم قضاءها علي أسباب سائفة بعد بحث مستندات الخصم .

(نقض ١٩٧٨/٤/١٠، طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٥ قضائية - مشار إليها آنفاً).  
٨٦٩ - جري قضاء هذه المحكمة علي أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته إنما أجازة القانون على سبيل الاستثناء ولايصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية في سبيل التقصى عن محل إقامة المعلن إليه، فلا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي، ولايسوغ التخلي عن إجراء هذه التحريات بمظنة أنها لن تهدى إلى موطن المعلن إليه.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣، الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٣ قضائية).

٨٧٠ - مناط الاستثناء المنصوص عليه في البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات الذي يوجب تسليم صور الإعلانات بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة، هو أن يكون المعلن إليه من أفراد هذه القوات فعلا وقت تنفيذ الإعلان.

(نقض ١٩٨٤/٣/٩، الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٧١ - مفاد نص المادة الأولى من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥، والمادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أن مجالس المدن من الأشخاص الاعتبارية العامة التى تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ومؤدى نص المادتين ١٣/٢، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب تسليم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعن والأحكام الخاصة بهذه الأشخاص إلى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان الإعلان باطلا.

(نقض ١٩٨٣/٤/٧، الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٧٢ - النص فى المادة ١٣ من قانون المرافعات فى فقرتها على أن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم، وفى فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦، على أنه وفى جميع الحالات السابقة إذا امتنع المراد إعلانة أو من ينوب عنه عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك فى الأصل والصورة وسلم الصورة للنياية - يبين منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة من الإعلان فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير، وإذا تم الإعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم فى مركز إدارة الشركة كان صحيحا، ولا يلزم فى هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها من قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤، وذلك أن المادة الثالثة عشرة سالفة الذكر لم تنص على ذلك، واعتبرت تسليم الورقة إلى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير فى مركز إدارة الشركة تسليما لذات المعلن إليه.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٨، الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٧٣ - أورد المشرع نصاً خاصاً فى شأن إجراءات إعلان بعض الأشخاص والهيئات، ومنها الشركات التجارية إذا نصت المادة ١٣ من قانون المرافعات على أنه «ميتعلق بالشركات التجارية يسلم فى مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، أو لمن يقوم مقامهم، فإذا إمتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك فى الأصل وسلم الصورة للنيابة». مما مؤداه أن المشرع لم يتطلب فى هذه الحالة توجيه خطاب مسجل إلى المعلن إليه، ومن ثم يركز الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة الإعلان بتسليم صورته إلى من ينوب عن رئيس مجلس إدارة البنك الطاعن قد صادف صحيح القانون.

(نقض ١١/١٦/١٩٨٢، الطعن رقم ٢٠٤١ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٧٤ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر، اعتباره موطناً للمالك السفينة .

(نقض ٢/٤/١٩٨٠، طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ قضائية).

٨٧٥ - اكتساب أحد طرفى الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦، ٧، ٨ من المادة ١٣ مرافعات. وجوب أن يكون معلوماً للخصم الآخر. علماً يقينياً وقت مباشرته إعلان خصمه وإلا حق إعلانه فى موطنه. مثال بشأن إعلان أفراد القوات المسلحة.

(نقض ٣/١٥/١٩٧٨، طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٧٦ - أفراد القوات المسلحة. وجوب إعلانهم إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة متى علم الخصم بهذه الصفة. تقديم الضابط المعلن بغير هذا الطريق طلباً لإعادة الدعوى للمرافعة. لا يصح بطلان الإعلان.

(نقض ٢/١٥/١٩٧٨، طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٧٧ - الأجنبي سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً الذي يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفة في مصر. المكان الذي يزاول فيه نشاطه. اعتباره موطناً له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج.  
(نقض ١٩٨٠/٢/٤، طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ قضائية).

٨٧٨ - صحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها. وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة. أوراق الإعلان الأخرى. تسلم للوزراء ومديرى المصالح والمحافظين، أو من يقوم مقامهم. مادة ١٣ مرافعات. دعوة الخبير للخصوم المذكورين. جواز توجيهها لإدارة قضايا الحكومة.

(نقض ١٩٧٨/١/١٨، الطعن رقم ٢٠٠، لسنة ٢٩٩ قضائية).

٨٧٩ - تسليم الإعلان فى مركز إدارة المؤسسة العامة. صحيح لا اعتداد بمركز الإدارة القانونية للمؤسسة .  
(نقض ١٩٧٧/٢/١٥، سنة ٢٨ ص ٤٥٤).

٨٨٠ - انعقاد الخصومة. شرطه. إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً للدعوى المرفوعة ضد إحدى شركات القطاع العام. إعلان صحيفتها إلى إدارة قضايا الحكومة. أثره. عدم انعقاد الخصومة.  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤، طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٨١ - تسليم صورة الإعلان الموجه للشركة لجهة الإجارة لغلق مركزها. صحيح تسليم صورة الإعلان للنيابة لا يكون إلا فى حالة الامتناع عن تسليم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام.  
(نقض ١٩٩٢/١٢/١٧، طعن رقم ٤٢٩٢ لسنة ٦١ قضائية).

٨٨٢ - إعلان المطعون ضده الثالث بصحيفة إدخاله فى الدعوى فى محل إقامته مع شقيقه. إجابة الأخير بأنه لا يقيم معه ولا يعرف له محل

إقامة. إعلانه فى مواجهة النيابة. خلو الأوراق مما يستدل منه على أنه كان بإمكان الطاعن أن يهتدى إلى موطنه لو بذل جهداً آخر فى التحرى عنه. أثره. إعلانه بصحيفة الاستئناف فى مواجهة النيابة. صحيح.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٩، طعن ٦٦٨ لسنة ٥٨ قضائية).

٨٨٣ - وإن كان يبين من ورقة إعلان إنذار العرض المؤرخ ١٩٧١/١/١٨ والمقدم بحافضة مستندات الطاعنون أنه ذكر اسم الطاعن الأول أنه «.....» بينما أن اسمه الصحيح «.....» إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه - على ماحوته الورقة الملغاة من بيانات ومخاطبة المحضر للمعلن إليه سالف الذكر مع شخصه - التجهيل بالطاعن المذكور ولا يؤدى بالتالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى بطلان هذه الورقة. (نقض ١٩٨٣/١١/١٤، الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٨٤ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن للمعلن إليه أن يتمسك ببطلان الصورة الملغاة ولو خلا أصلها من أسباب البطلان باعتبار أن الصورة بالنسبة له تقوم مقام الأصل.

(نقض ١٩٨٣/٤/٢٨، الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٨٨٥ - لئن كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات توجب اتباع إجراءات معينة فى تسليم صور الإعلانات إلى بعض الهيئات والأشخاص، ومنهم أفراد القوات المسلحة، إلا أنه لما كان الأصل فى إعلان أوراق المحضرين طبقاً للمادة العاشرة من ذات القانون أن يتم تسليمها إلى شخص المعلن إليه أو فى موطنه، وكان اكتساب أحد طرفى الخصومة صفة من الصفات المبينة بالفقرات ٦، ٧، ٨ من المادة ١٣ سالفة البيان التى توجب إجراء الإعلان على وجه مخالف لهذا الأصل يتعين أن يكون معلوما لدى خصمه علماً يقينياً وقت مباشرة الإعلان حتى يلزم الطريق المخصص له واللاحق إتباع القواعد الأصلية فى الإعلان.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٤، الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٨٦ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنياية أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة، ويخضع لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة. (نقض ١٩٨٥/١/٦، الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ قضائية).

٨٨٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن خلو ورقة الإعلان للنياية من بيان آخر موطن للمعلن إليه فى مصر أو فى الخارج على نحو ماتوجهه المادة ١٢ من قانون المرافعات - لا يترتب عليه البطلان إذا كان المعلن يجهل أى موطن للمعلن إليه. مالم يثبت المتمسك بالبطلان أن خصمه كان يستطيع القيام بالتحريات الكافية للتقصى عن موطنه ولو فعل لتوصل إليه، وذلك مع مراعاة قدر الميعاد المقرر لاتخاذ الإجراءات، وما إذا كان يسمح للمعلن بفترة زمنية كافية لإجراء تلك التحريات وهو ما يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٨٥/٢/٥، الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٨٨ - مفاد مانصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من أن «ويكون إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانونا عن طريق النياية العامة» بطل - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد واجه وضعاً حتمياً يتمثل فى استحالة أن يكون لغير المصرى موطناً أصلياً داخل البلاد بعد أن انتهت مدة إقامته، ومن ثم أوجب إعلانَه باعتباره مقيماً بالخارج عن طريق النياية، وذلك مالم يكن الأجنبى قد حصل على ترخيص جديد بالإقامة قبل توجيه الإعلان فيتمين توجيه الإعلان إليه موطنه داخل البلاد. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً - إلى انتهاء إقامة الطاعن بمصر كأجنبى بمغادرته لها بتاريخ ١٩٨١/١١/٢، وكان الثابت أن صحيفة افتتاح الدعوى قد أعلنت للطاعن عن طريق النياية بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ حال وجوده بالخارج إذ

لم يثبت من جواز سفره المقدم لمحكمة الموضوع عودته لمصر بعد مغادرته لها إلا بتاريخ ١٩٨٢/١/٦، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ اعتد بإعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى عن طريق النيابة إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولا محل للتحدى بوجوب إعلان بالموطن المختار الذى اختاره الطاعن، إذ أن ترخيص القانون بإعلان المستأجر الأجنبى غير المقيم عن طريق النيابة العامة يعد استثناء من القواعد العامة فى قانون المرافعات فلا تثير على المطعون ضدها (المؤجرة) إن استعملت هذه الرخصة فى الإعلان دون إتباع القواعد العامة سائلة البيان.

(نقض ١٩٩٢/٢/١٣، الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٨٨٩ - تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعى يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدتها، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون مراقبة عليها من محكمة النقض فى ذلك مادام قضاؤها قائماً على أسباب سائفة.

(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨، الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ قضائية).

٨٩٠ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إن الإعلان فى النيابة إنما إجازة القانون على سبيل الاستثناء، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للنقصى عن محل إقامة المعلن إليه بحيث لا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى.

(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨، الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ قضائية).

٨٩١ - إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته بمصر. وجوب تمامه عن طريق النيابة العامة المادة ١٧/٣ قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. حصوله

على ترخيص جديد بالإقامة. أثره. وجوب توجيه الإعلان إليه بموطنه داخل البلاد. إعلان المستأجر الأجنبي غير المقيم عن طريق النيابة العامة. رخصة قانونية. لاتثريب على المؤجرة إن استعملتها دون اتباع القواعد العامة فى قانون المرافعات. لامحل للتحدى بوجوب إعلان الطاعن بالموطن المختار الذى إختاره.

(نقض ١٩٩٢/٢/٢، الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٦ قضائية، وقرب نقض ١٩٩٢/٢/١٣، طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ قضائية مشار إليها آنفاً).

٨٩٢ - إعلان الأوراق القضائية للنيابة. استثناء. لا يصلح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الامتناء إليه. لا يكفى مجرد رد الورقة بغير إعلان.

(نقض ١٩٩٢/١١/٢٩، الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥٨ ق، نقض ١٩٩٣/٣/٢٨، طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق، نقض ١٩٩١/١٠/٣١، طعن ١٥٩٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٨٩٣ - تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة. مرجعه ظروف كل واقعة على حدة. خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة .  
(نقض ١٩٩٣/٣/٢٨، طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٩ قضائية).

#### إعلان رجال القوات المسلحة:

٨٩٤ - الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها. الأصل أن يكون تسليم صورها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه الأصلى أو المختار. الاستثناء. الأوضاع التى نظمها المادة ١٣ مرافعات. إعلان أفراد القوات المسلحة. تمام الإعلان بتسليم صورة الإعلان إلى الإدارة القضائية المختصة. لا عبرة بوصول الصورة للمعلن إليه شخصيا من عدمه.  
(نقض ١٩٩٢/١٠/٢٩، طعن رقم ٤٩٠١ لسنة ٦١ قضائية).



#### مادة ١٣

٨٩٥ - اكتساب أحد طرفي الخصومة صفة من الصفات المبينة بالمادة ٦/١٣ مرافعات. وجوب أن يكون معلوما للخصم الآخر علما يقينيا وقت مباشرته إعلان خصمه. وجوب إعلانهم إلى الإدارة القضائية بالقوات المسلحة وإلا صح الإعلان طبقا للقواعد العامة. تخلف ذلك أثره. بطلان الإعلان. مادة ١٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٣/٧/٤، طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٨ قضائية).

#### احكام نقض تتعلق بإعلان الشركات:

٨٩٦ - إعلان المسائل المتعلقة بالشركات التجارية. كفاية توجيهه في مركز إدارتها لأحد الشركاء المتضامنين لإنتاجة أثره.

(نقض ١٩٩٢/١٢/٢٤، طعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٥٨ قضائية، وقرب نقض ١٩٨٩/٢/٩، طعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٩٧ - تسليم صورة الإعلان الموجه للشركة لجهة الإدارة لغلق مركزها. صحيح. تسليم صورة الإعلان للنيابة لا يكون إلا في حالتي الامتناع عن تسليم الصورة أو الامتناع عن التوقيع على أصل الإعلان بالاستلام.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٧، طعن رقم ٤٢٩٢ لسنة ٦١ قضائية).

#### ٨٩٨ - إعلان الشركات التجارية:

وجوب تسليم صورة إعلان الشركة في مركز إدارتها للرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، أو من يقوم مقامهما. مؤداه. بطلان إعلان الشركة في أحد فروعها. م ١٣/٣، ١٩ مرافعات. إجازة رفع الدعوى أمام المحكمة التابع لها الفرع بالنسبة للمسائل المتعلقة به. م ٥٢ مرافعات. لا أثر له. علة ذلك.

لما كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات قد نصت على أنه فيما عدا مانص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتي:

(١) ..... (٢) ..... (٣) مايتعلق بالشركات التجارية يسلم في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة والمدير أو لمن يقوم مقامهم، فإن لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه... ورتبت المادة ١٩ من قانون المرافعات البطلان جزاء على عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٣، فإن المشرع باشتراطه تسليم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو من يقوم مقامهما، فقد دل على أن المقصود بمركز إدارة الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه هو المركز الرئيسي، إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب تسليم الصورة لهم شخصيا إلا في هذا المركز، ومن ثم فإن الإعلان الذي يوجه إلى الشركة في أحد فروعها يقع باطلا ولا محل للتحدى بماتنص عليه المادة ٥٢ من قانون المرافعات من جواز رفع الدعوى أمام المحكمة التابع لها مركز إدارة الشركة أو المحكمة التابع لها أحد فروعها بالنسبة للمسائل المتصلة بهذا الفرع ذلك أن هذا النص خاص بالاختصاص المحلي للمحاكم، ولم يرد له نظير في الأحكام الخاصة بالإعلان، وعلّة إيراد هذا الجواز ليس لأن المشرع اعتبر الفرع موطنًا قانونيًا للشركة، بل إن العلة هي مجرد التيسير على المدعين ورفع المشقة التي يلاقونها في الانتقال إلى المحكمة التي يقع بدائرتها مركز إدارة الشركة، إذا كانت بعيدة عنهم دون أن يعفيهم ذلك من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه.

(الطعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٥/٤/١٩٩٩، وقرب: نقض  
جلسة ٢/٥/١٩٦٣، مجموعة المكتب الفني - س ١٤ ع ٢ ص ٦٥٣).

٨٩٩ - وجوب تسليم صورة إعلان الشركة فى مركز إدارتها الرئيسى لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو من يقوم مقامهما. مؤداه. بطلان إعلان الشركة فى أحد فروعها. مادة ١٣/٣/١٩٩٩ مرافعات. إجازة رفع الدعوى أمام المحكمة التابع لها الفرع بالنسبة للمسائل المتعلقة به. مادة ٥٢ مرافعات. لا أثر له علة ذلك.

(نقض ١٥/٤/١٩٩٩، طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٦٢ق).

### الإعلان بالبريد وتوجيه إخطار الإعلان:

٩٠٠ - خلو قانون إيجار الاماكن وقانون المرافعات من تنظيم وكيفية الإخطار بالبريد. أثره. وجوب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها. الرسائل المسجلة بعلم الاستلام. وجوب تسليمها لذات المرسل إليه أو وكيله. رفض التوقيع بما يفيد الاستلام أو تعذر الحصول عليه. وجوب إثبات عامل البريد ذلك - المادتان ٣٢ و ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢. تخلف هذه الإجراءات أو تمامها بطريقة تنطوى على الفشل. أثره. بطلان الإخطار ولو استوفى فى ظاهرة شكله القانونى.

(نقض ٢١/٢/١٩٩٣، طعن رقم ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ قضائية).

٩٠١ - النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع اشترط أن يوجه إعلان الحكم الذى يبدأ به ميعاد الطعن - فى الحالات التى يبدأ فيها هذا الميعاد بالإعلان - إلى شخص المحكوم عليه، أو فى موطنه الاصلى دون الموطن المختار، وترك كيفية إجراء هذا الإعلان والقواعد التى تحكم صحته حتى ينتج أثره للنصوص الخاصة بإعلان أوراق للحضرين وقواعد تسليمها المبينة بالمواد ٦، ٧، ٨،

٩، ١٠، ١١، ١٣ من قانون المرافعات، وهي تستهدف العلم الحقيقي للمعلن إليه بتسليم ورقة الإعلان - أيا ماكان مضمونها - إلى شخصه. ولكن المشرع قدر أن ذلك قد يكون متعذرا، وأن الإصرار على توافر علم المعلن إليه الحقيقي من شأنه أن يعوق حق التقاضي، وهو ماقد يعرض سائر الحقوق للضياع، ومن أجل صيانة هذه الحقوق سوغ الخروج على هذا الأصل بالاكْتفاء بتوافر العلم القانوني وأوجب تسليم صورة الأوراق في الموطن الذي حدده لغير شخص المعلن إليه، وذلك وفقا لقواعد وضوابط وشروط خددها في كل حالة تسوغ اللجوء إلى ذلك مع توفير الضمانات التي تكفل علم المعلن إليه بالإعلان، وقد فصلت المادة ١١ من قانون المرافعات ذلك في خصوص تسليم صورة الإعلان للإدارة إذا لم يجد المحضر شخص المعلن إليه في موطنه، أو من يصح تسليم ورقة الإعلان إليه أو امتنع عن الاستلام فأوجب على المحضر أن يسجل ذلك في حينه في أصل الإعلان وصورته ثم يتوجه في اليوم ذاته إلى المأمور أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته ليسلمه صورة الإعلان، ثم يوجه إلى المعلن إليه في موطنه خلال أربع وعشرين ساعة كتابا مسجلا يخبره فيه أن الصورة سلمت للإدارة فإذا تم الإعلان على هذا النحو اعتبر منتجا لأنثاره من وقت تسليم الصورة لمن سلمت إليه مفترضا وصول الصورة فعلا إلى المطلوب إعلانها. وإذا كان المشرع قد حرص في المادة ٢/٢١٣ من قانون المرافعات على استبعاد إعلان الحكم في الموطن المختار وفي المادة ٩/١٣ من القانون ذاته وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على أن الإعلان الذي يسلم إلى النيابة العامة بالنسبة لمن لهم موطن معلوم في الخارج لايعتبر منتجا لآثره إذا كان مما يبدأ به ميعاد في حق المعلن إليه إلا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن إليه في الخارج أو توقيعه على إيصال علم الوصول أو امتناعه عن استلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام فإن ذلك

يدل فى خصوص بدء ميعاد الطعن فى الأحكام على اهتمام المشرع بعلم المحكوم عليه بالإعلان بما يسمح للمعلن إليه توخيا لذلك إثبات أن الإجراءات التى اتبعت فى إعلانه بالحكم الذى سلمت صورته للإدارة لم تحقق غايتها لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره متى ثبت ذلك لايجرى ميعاد الطعن فى حقه.

(نقض ١٩٩٥/٧/٣ صابر من الهيئة العامة للمواد المدنية فى الطعن رقم ٣٠٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

٩٠٢ - وحيث إن هذا النعى فى غير محله. ذلك أن النص فى المادة ٣/١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، على أنه «ويكون إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته قانونا عن طرق النيابة العامة، لا يعد خروجاً من المشرع على القواعد العامة فى إعلان الأشخاص المقيمين فى الخارج الواردة فى المادة ٩/١٣، ١٠ من قانون المرافعات، وإنما هو أعمال لأثرها، وكان تسليم صور الأوراق للنيابة العامة متى كان موطن المعلن إليه غير معلوم هو استثناء لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية، وأثبت أنه رغم ما قام به من بحث جدى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلان، وكان تقدير كفاية هذه التحريات أمراً موضوعياً يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة، وكانت نصوص قانون المرافعات قد خلت من نص يشترط لصحة إعلان الأوراق القضائية أن تتضمن ورقة الإعلان ذاتها بياناً بشأن تمام هذه التحريات، إذ القيام بالتحريى أمر يقوله طالب الإعلان بنفسه وهى واقعة مادية سابقة على توجيه الإعلان للنيابة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات فلا وجه للإلزام بتدوينها فى ورقة الإعلان ذاتها. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع علم المطعون ضدهم بموطنه فى الخارج، كما لم يتمسك بأنه كان فى وسعهم أن يبينوا جهداً مثمراً فى سبيل معرفة محل إقامته فى السعودية، فإن الحكم المطعون فيه

إذ اعتبر الإعلان صحيحا لا يكون قد خالف القانون ولا أخطأ في تطبيقه.  
(نقض ١٠/٣١/١٩٩٤، سنة ٤٥، الجزء الثاني ص ١٣٠٨).

٩٠٣ - إجراءات الإعلان بربط الضريبة اختلافها عن إجراءات الإعلان  
في قانون المرافعات. لائحة البريد. كيفية تسليم المراسلات المسجلة.  
(الطعن رقم ٨١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٩٤).

٩٠٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٤١ من  
القانون المدني على أن المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة  
يعتبر موطنه بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة،  
والنص في المادة ٥٣/٢ من ذلك القانون، على أن الشركات التي يكون  
مركز إدارتها الرئيسي في الخارج، ولها نشاط في مصر يعتبر مركز  
إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي (أي موطنها) هو المكان الذي توجد  
به الإدارة المحلية، النص في المادة ١٣/٥ من قانون المرافعات، على أنه  
فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل بجمهورية مصر  
العربية تسلم الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل، فقد دلت  
هذه النصوص مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي لشخص - طبيعيا  
كان أو اعتباريا - موجودا في الخارج، ولكن باشر نشاطا تجاريا أو  
حرفة في مصر، اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطنه له في  
كل ما يتعلق بهذا النشاط.

(نقض ٧/٢/١٩٩٤ سنة ٤٥، الجزء الأول ص ٣١٦).

٩٠٥ - عدم تقديم الصورة المعلقة من الصحيفة. أثره. منع التمسك  
بالعيب المزعوم فيها.

عدم وضوح خط المحضر الذي باشر الإعلان في خصوص ذكر اسمه أو  
توقيعه. لا عيب مادام لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين.

(نقض ١٢/٢/١٩٩٦، طعن رقم ٣٤٧٦ لسنة ٥٩ ق).

٩٠٦ - إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة. مخالفة ذلك. أثره. البطلان. إعلان الأوراق القضائية للنيابة. شرطه. قيام طالب الإعلان بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه. تقدير كفاية تلك التحريات. سلطة تقديرية لحكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة. (نقض ١٩٩٧/١/٨، طعن رقم ٦٨٣٢ لسنة ٦٢ قضائية).

٩٠٧ - إعلان صحف الدعاوى أو الطعون للمقيم بالخارج فى موطن معلوم ينتج أثره من تاريخ تسليم الصورة للنيابة. (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٤ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠).

٩٠٨ - الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى والطعون والأحكام المتعلقة بالدولة ومصالحها. وجوب تسليمها لإدارة قضايا الحكومة. مادة ١٣ مرافعات. (نقض ١٩٩٥/١٢/١٧، طعن رقم ٣٠١٨ لسنة ٥٩ قضائية).

٩٠٩ - إعلان الأحكام الذى يبدأ به ميعاد الطعن فيها يخضع للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها فى المواد ١٠، ١١، ١٣ من قانون المرافعات، ومتى روعيت هذه القواعد صح الإعلان وأنتج أثره يستوى فى ذلك تسليم الصورة إلى أى من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين فى خدمته أو مساكنيه من الأزواج والأقارب والأصهار أو جهة الإدارة، باعتبار أن الإعلان فى كل هذه الحالات يعتبر قد تم فى موطن المعلن إليه الأصلى وفقاً لما تقضى به المادة ٢/٢١٣ من قانون المرافعات فيبدأ به ميعاد الطعن إلا أنه يجوز للمحكوم عليه فى حالة الإعلان لجهة الإدارة أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أنه لم يتصل علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن بسقوط حق المطعون ضده فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد

وبقبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن تسليم صورة الإعلان للإدارة لايجرى ميعاد الطعن لعدم حصوله في موطن المحكوم عليه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجبه ذلك عن تحقيق دفاع المطعون ضده بأنه لم يتحصل علمه بواقعة الإعلان لعدم إخطاره بتسليم صورة إعلان الحكم للإدارة.

(نقض ١٩٩٥/٧/٣، صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية في الطعن رقم ٣٠٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

٩١٠ - لايشترط في التحريات السابقة للإعلان في مواجهة النيابة إثباتها في ورقة الإعلان ذاتها: وإنما يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات: لما كان تسليم صور الأوراق للنيابة العامة متى كان موطن المعلن إليه غير معلوم هو استثناء لايصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية وأثبت أنه رغم ما قام به من بحث جدى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه، وكان تقدير كفاية هذه التحريات أمرا موضوعيا يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة، وكانت نصوص قانون المرافعات قد خلت من نص يشترط لصحة إعلان الأوراق القضائية أن تتضمن ورقة الإعلان ذاتها بيانا بشأن تمام هذه التحريات، إذ القيام بالتحري أمر يتولاه طالب الإعلان بنفسه وهي واقعة مادية سابقة على توجيه الإعلان للنيابة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات فلا وجه للإلزام بتدوينها في ورقة الإعلان ذاتها. لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع علم المطعون ضدهم بموطنه في الخارج، كما لم يتمسك بأنه كان في وسعهم أن يبذلوا جهدا مئثرا في سبيل معرفة محل إقامته في السعودية، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الإعلان صحيحا لا يكون قد خالف القانون ولا أخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٩٤/١٠/٣١، طعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٨ قضائية).

٩١١ - إعلان الشركات التجارية والمدنية والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية. وجوب تسليم صورة الإعلان في مركز الإدارة



الرئيسي للنائب عنها أو لمن يقوم مقامه في الاستلام، ولو لم يكن نائباً في سلطاته. بصفة عامة. وجود المركز الرئيسي مغلّقاً أو عدم وجود من يصح تسليم الصورة إليه أو امتناع المراد إعلانه، أو من ينوب عنه عن التوقيع على ورقة الإعلان بالاستلام أو عن استلام الصورة. وجوب إثبات ذلك في أصل الإعلان وصورته وتسليم الصورة للنياية العامة. الفقرات الثالثة والرابعة والأخيرة من المادة ١٣ مرافعات المعدلة بق ٩٥ لسنة ١٩٧٦ إثبات المحضر غياب الطاعن بصفته وعدم وجود من يستلم عنه قانوناً وإعلانه لجهة الإدارة. أثره. بطلان الإعلان مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ مثال بشأن إعلان صحيفة استئناف.

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/٨).

٩١٢ - وجوب إعلان أفراد القوات المسلحة إلى الإدارة القضائية للقوات المسلحة. شرطه. علم الخصم بهذه الصفة.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢، طعن رقم ٤٩٣٣ لسنة ٦١ ق).

٩١٣ - موطن الأعمال. المادتان ٤٠، ٤١ مدنى. قيامه طاماً بقى النشاط التجارى أو الحرفى مستمراً وله مظهره الواقعى. إعلان التاجر أو الحرفى بكافة الأوراق المتعلقة بأعمال تتعلق بهذه الحرفة أو تلك التجارة. صحيح. علة ذلك. تقدير توافر العناصر الواقعية لموطن الأعمال من سلطة محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٩٧/٥/١٤، طعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٦٣ قضائية).

٩١٤ - إعلان الشركات التجارية. وجوب تسليم صور الإعلانات بمركز إدارتها الرئيسى مادة ١٣/٣. مرافعات مخالفة ذلك، أثره. بطلان الإعلان. مادة ١٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٧/٢/١٦، طعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٦٥ قضائية).

٩١٥ - فى إعلان الأشخاص الاعتبارية:

لما كانت الفقرات الثالثة والرابعة والأخيرة من المادة ١٣ من قانون

المرافعات بعد تعديلها بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١ قد خصصت الإعلانات الموجهة إلى الشركات التجارية والمدنية والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية بإجراءات خاصة فأوجب أن تسلّم صورة الإعلان في مركز الإدارة الرئيسي للنائب عنها أو لمن يقوم مقامه في استلام أوراق الإعلانات ولو لم يكن نائبا في سلطاته بصفة عامة، فإذا وجد المحضر المركز مغلقا أو لم يجد من يصح تسليم الصورة إليه أو امتنع المراد إعلانه أو من ينوب عنه عن التوقيع على ورقة الإعلان بالاستلام أو عن استلام الصورة وجب على المحضر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة ويسلم الصورة للنياية العامة. لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة المعلنة بصحيفة الاستئناف أن المحضر أثبت غياب المعلن إليه الطاعن بصفته وعدم وجود من يستلم عنه قانونا ومن ثم فقد أعلنه لجهة الإدارة فإن هذا الإعلان يكون باطلا ولا تنعقد به الخصومة في الاستئناف بما يعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٦٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/٨).

#### ٩١٦ - إعلان الأحكام العسكرية:

تنظيم وسيلة إعلان المحكوم عليه بالحكم باعتباره - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقرار وزير الحربية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ - إجراء جوهريا يترتب عليه فتح باب المدة المحددة لتقديم التماس إعادة النظر في الحكم المطعون فيه، وينقضى بانتفاء ذلك الميعاد الحق في تقديم الالتماس ويصير الحكم الصادر في القضية باتا. لذلك كان لزاما بيان إجراءات إعلان الحكم والجهة التي ستتولى القيام به وكيفية تمكين ذوى الشأن من الإطلاع على القضايا المحكوم فيها، والتصرف في الالتماسات التي ترفع بعد فوات الميعاد ..... ولذلك رثى أن تقوم النيابة العسكرية بعبء الإعلان لأنها أقدر الجهات على ذلك، ومفاد ذلك أن إسناد إعلان أحكام

المحاكم العسكرية إلى النيابة العسكرية دون غيرها المؤدى إلى فتح باب المدة المحددة لتقديم المحكوم عليهم فيها إلتماساتهم بإعادة النظر على نحو ما سلف بيانه وهو إجراء قصد به تحقيق مصلحة عامة لا تقتصر على المحكوم عليهم فيها، ولكن لكل من يرتب القانون له حقا تؤثر فيه هذه الأحكام ومنهم المضروور من الفعل غير المشروع الذى ارتكبه المحكوم عليه بعد أن حرمه قانون الأحكام العسكرية من حق الادعاء بالتعويض عن هذا الفعل أمام المحام العسكرية وتيسيرا لكل هؤلاء فى التصرف على مراحل نظر القضايا العسكرية إلى المحكوم عليهم يعد هو الإجراء المعول عليه دون غيره والمؤدى إلى فتح باب المدة المحددة لتقديم التماس إعادة النظر. لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الجثة العسكرية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٥ الإسماعيلية قد صدق عليه فى ١٥/١٢/١٩٨٥، ولم يعلن إلى المحكوم عليه عن طريق النيابة العسكرية إلا فى ١٩/٤/١٩٨٩ بعد انقضاء الدعوى الجنائية العسكرية فى ١٦/١٢/١٩٨٨، وهو التاريخ الذى يبدأ من اليوم التالى له سريان التقادم الثلاثى المسقط لدعوى التعويض المدنية، والتي أقيمت بإيداع صحيفتها فى ٢/٢/١٩٨٩ قبل سقوط الحق فى رفعها، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى التطبيق.

(للطعن رقم ٣٧٥٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٩٧).

٩١٧ - وحيث إن مما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسببب ذلك أنه تمسك ببطلان إعلان التكليف بالوفاء لأنه لم يتم إعلانه على النحو الذى رسمه القانون فى إعلان أفراد القوات المسلحة فلم يورد الحكم هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن مؤدى نص المادتين ١٣/٦، ١٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه بالنسبة

لأفراد القوات المسلحة ينبغي أن يسلم إعلانهم بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الإعلان شريطة أن يكون الخصم على علم بصفتهم هذه والا صح الإعلان طبقاً للقواعد العامة - ومن المقرر أن على المحاكم أن تورد في أحكامها ما أبداه الخصوم من دفعات بإطلاق لما للدفع جميعاً من أهمية. وما ساقوه من دفاع جوهري فقط ورتب المشرع على عدم الرد على عدم الرد على هذه وتلك بطلان الحكم لقصور أسبابه ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك بصحيفة الاستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى وبالتكليف بالوفاء لكونه من ضباط القوات المسلحة وأن المطعون ضده يعلم ذلك فأطرح الحكم دفاعه بشأن صحيفة الدعوى بقوله بأن حضوره بالجلسة صحح بطلانها في حين أغفل دفاعه بشأن بطلان إعلان تكليف الوفاء إيرانا ورداً بما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ٢٠١١/٢/٥ - طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٦٩ قضائية - غير منشور)

#### (المادة ١٤)

«تحكم المحكمة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز أربع مائة جنيه على طالب الإعلان إذا تعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه بقصد عدم وصول الإعلان إليه»<sup>(١)</sup>.

المذكرة الإيضاحية:

«استحدث المشروع حكماً جديداً ضمنه نص المادة ١٤ يوجب الحكم بغرامة على طالب الإعلان الذى يتعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه

(١) هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل في قانون المرافعات السابق.

بقصد عدم وصول الإعلان إليه، لأن من شأن ذلك عدم تحقيقه للغرض منه».

### التعليق:

٩١٨ - يعتبر نص المادة ١٤ سالف الذكر تطبيق لجريمة إهانة القضاء التي كان يتضمنها المشروع الأساسي، وقد قصد به سد باب الكيد والتلاعب، ويلاحظ أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي التي تقضى بالغرامة، وأن القضاء بها وجوبى عليها متى تحقق لها التلاعب في بيان موطن المعلن إليه، ولم ير المشروع الامتداد بالحكم إلى كافة بيانات الإعلان باعتبار أن بيان موطن المعلن إليه هو الأمر الجوهرى فى تحقيق الغرض منه، (كمال عبد العزيز - ص ٨٥ وص ٨٦).

وقد عدلت هذه المادة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٢ إذ كانت الغرامة التي يحكم بها لاتقل عن خمسة جنيهاً ولاتجاوز عشرين جنيهاً فزادها المشرع فى حديها الأدنى والأقصى إلى عشرة أمثالها، وكان قد استحدثها قانون المرافعات الحالى حين صدوره. إذ لم يكن لها نظير في القانون الملغى وقد وضع الشارع هذا النص جزاء على مايعمد إليه بعض الخصوم من ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه بقصد إطالة مدة التقاضى كما هو الحال فى دعاوى الإسترداد الكيدية، أو بقصد عدم وصول الإعلان للمدعى عليه لتفويت الفرصة عليه فى إبداء دفاعه، وهذا الجزاء لايجرم الخصم الذى أضير بسبب هذا الإعلان من أن يطالب خصمه بالتعويض وفقاً للقواعد العامة فى المسئولية (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٥٨ وص ١٥٩)، كما أنه لايمنع المعلن إليه من الدفع ببطلان الإعلان إذا توافرت شروط البطلان أو باعتبار الدعوى كان لم تكن إذا ماتوافرت شروط ذلك.

وقد برر المشرع زيادة الغرامة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، بما طرأ على قيمة العملة من تغيير، كما رفع المشرع الغرامة إلى الضعف بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، فقد عدلت هذه المادة أيضا بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، وكان النص بعد التعديل الذي أدخله عليه المشرع بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ يحدد الغرامة التي يحكم بها بأنها لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه فزادها المشرع بمقدار المثل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، وبذلك أصبحت لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز أربع مائة جنيه.

وقد برر المشرع الزيادة في الغرامة - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ - بأنها «ما تزال تملّح الحاجة إلى جدية استعمال الحق في التقاضى والسرعة في إبلاغ العدالة إلى مستحقيها، وأن الاكتفاء بمضاعفتها مرة واحدة قائم على أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، كانت رفعت قيمة هذه الغرامات إلى عشرة أمثالها».

ويشترط لإعمال المادة ١٤ - محل التعليق - أن يتعمد طالب الإعلان ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه، فإذا كان بيان هذا الموطن قد حصل عليه من ذات المراد إعلانه، وإنما قد حصل سهو من جانبه في كتابته أو خطأ مطبعي فعندئذ تنقضى مسئولية طالب الإعلان. وكثيراً ما يحدث في العمل أن تكتب صحيفة الدعوى أو الإنذارات على الآلة الكاتبة ويرد بها خطأ غير مقصود من كاتبها لا ينتبه إليه طالب الإعلان. فعندئذ تنقضى مسئولية لانتفاء سوء القصد.

ومن الواجب حتماً قبل الحكم بهذه الغرامة التحقق من سوء قصد طالب الإعلان، بحيث إذا انتفى امتنع الحكم بها، وإذا تحقق وجب أن يبين الحكم السبيل الذي أقنع المحكمة إلى تحققه. ويخضع الحكم لرقابة محكمة النقض من ناحية توافر العناصر القانونية للحكم بالغرامة أو عدم توافرها.

ومتى ثبتت فى الحكم عناصر أعمال هذا الجزاء فمن الواجب بطبيعة الحال الحكم بالغرامة، ولا يكون للمحكمة سلطة تقديرية إلا فى صدد مقدارها، (أحمد أبوالوفا - التعليق - ص ١٥٨ و ص ١٥٩).

### (مادة ١٥)

«إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاد مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين، فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد، أما إذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد. وينقضى الميعاد بإنقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء.

وإذا كان الميعاد مقدرا بالساعات كان حساب الساعة التى يبدأ منها والساعة التى ينقضى بها على الوجه المتقدم.

وتحسب المواعيد المعينة بالشهر أو بالسنة بالنقويم الشمسى مالم ينص القانون على غير ذلك»<sup>(١)</sup>

### المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق:

جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق بشأن المادة ٢٠ المقابلة للمادة ١٥ من القانون الحالى، والتى تتفق معها فى أحكامها مايلى: «على الشروع بتجلية طريقة حساب المواعيد، فنصت المادة ٢٠ على أنه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف أو التنبيه، أو الأمر الذى يعتبره القانون .

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٠ من قانون المرافعات السابق، وتتفق معها فى أحكامها.

مجريا للميعاد. وفرت بين أن يكون الميعاد ظرفا يجب أن يحصل الإجراء فى خلاله وغضونه كموايد الطعون فى الأحكام أو فترة يجب انقضاؤها قبل الإجراء ولايصح الإجراء إلا بعد انقضائها مثل موايد الحضور والموايد الواجب انقضائها قبل إيداع قائمة شروط البيع، فى الحالة الأولى ينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير من الميعاد، وفى الحالة الثانية لايجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد، وهذا يتفق مع المعقول ومع طبيعة الميعاد. وبهذا استغنى فى المشروع عن النص على الموايد التى تحسب بالأيام الكاملة. هذا إذا كان الميعاد مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين، أما إذا كان مقدرا بالساعات فيكون حساب الساعة التى يبدأ منها والساعة التى ينقضى بها على الوجه المتقدم، وقد نص على حساب الموايد طبقا للتقويم الميلادى نظرا لأنه المتبع فى المعاملات فى الوقت الحاضر.

## التعليق:

**٩٩- التعريف بموايد المرافعات ووظائفها والتفرقة بينها وبين موايد التقادم وموايد السقوط:** حدد القانون لاتخاذ كثير من إجراءات المرافعات موايد تجب مراعاتها، فالموايد - على مايستفاد من نص المادة ١٥ - هى الأجال التى حددها القانون للحضور أو لاتخاذ إجراء من الإجراءات، فهى فى تشريع المرافعات مظهر من مظاهر الشكلية، فكما أن للإجراءات أوضاعا معينة، فإن لها أيضا موايد محددة، ولذلك تستهدف الموايد نفس الأغراض التى تستهدفها الأوضاع الشكلية التى نص عليها القانون، ألا وهى حسن سير القضاء وضمان حرية الدفاع للخصوم، فحسن سير القضاء يقتضى تقييد الخصوم بموايد معينة حتى لاتتأخر إجراءات الخصومة فيتأخر الفصل فيها، مما يؤدى إلى تأييد



المنازعات، كما أن ضمان حرية الدفاع للخصوم يقتضى حمايتهم من المفاجأة وتمكينهم من فرص إعداد وسائل دفاعهم واتخاذ ما يرون من إجراءات التقاضى فى روية.

ولا يخلو تحديد الشرع لآى ميعاد من عنصر التحكم، ولكن ذلك لا يمنع من أن يراعى المشرع بصفة عامة فى تحديد المواعيد للاعتبارين المتقدمين. ويتجه التشريع الحديث بالنسبة للمواعيد نظرا لتقدم طرق المواصلات فى العهد الحديث إلى تقصيرها، وقد سائر المشرع المصرى فى قانونى المرافعات الملغى والحالى هذا الاتجاه فى التشريع الحديث (رمزى سيف - بند ٣٨٧ ص ٤٧٨).

فالميعاد هو فترة بين لحظتين، لحظة البدء ولحظة الانتهاء. وللمواعيد فى الخصومة وظيفتان. فبعضها يرمى إلى دفع الخصم إلى القيام بعمل إجرائى معين حتى لا تبقى الخصوم مؤبدة بغير نهاية، ومثالها ميعاد سقوط الخصوم. وبعضها يرمى إلى منح الخصم فترة زمنية كافية للقيام بعمل، ومثالها ميعاد التكاليف بالحضور.

وينبغى عدم الخلط بين مواعيد المرافعات وبين ما قد ينظمه القانون المدنى أو التجارى من مواعيد يترتب على انقضائها أو بدئها نتائج معينة لكل مجالها.

فيجب التفريق بين المواعيد الإجرائية ومواعيد التقادم، فالميعاد الإجرائى هو الذى يتعلق بعمل إجرائى يتم وفقا لسلطة إجرائية، أى سلطة نشأت أثناء الخصومة أو بسببها. أما ميعاد التقادم فهو الذى يتعلق بالحق فى الدعوى. ولكل منهما وظيفة مختلفة. فميعاد التقادم يرمى إلى تأكيد مركز واقعى أو قانونى يتعلق بالقانون الموضوعى، أما المواعيد الإجرائية فإنها ترمى إلى وظيفة متعلقة بأداء الخصومة لهدفها

(سوليس وبيرو - جزء أول بند ٤٢٨ ص ٣٩٤، فتحي والى بند ٢٢٨ ص ٣٦٢). ويحدد المشرع المواعيد الإجرائية تحديدا جامدا، وهو يراعى فى هذا التحديد ما يراه مناسبا فى الأحوال العادية، فإذا تبين أن الميعاد الذى حدده المشرع غير مناسب فى خصومة معينة، فلا أثر لهذا على وجوب احترامه. وليس للخصوم تعديل الميعاد - ولو باتفاقهم - إلا إذا أعطى لهم القانون هذه السلطة. وإلى جانب المشرع، قد يقوم القاضى بتحديد مواعيد إجرائية. على أنه ليس له هذه السلطة إلا إذا خولها له القانون صراحة (مثل ميعاد تأجيل الجلسة - مادة ٩٨)، وقد يخول القاضى منح ميعاد معين فيكون الميعاد قضائيا، وقد يخول سلطة تقصير ميعاد قانونى أو مده (مثال - مادة ٦٦ مرافعات التى تخول القاضى سلطة تقصير مواعيد الحضور). وأخيرا، فقد يخول الخصوم سلطة الاتفاق على ميعاد فى الخصومة فيكون الميعاد اتفاقيا (فتحي والى - بند ٢٢٨ ص ٣٦٢ وص ٣٦٣).

ويلاحظ أن كلا من السقوط أو التقادم يتناول حقا من الحقوق، ويؤدى إلى انقضاءه بسبب مضى المدة، وإنما التقادم يتناول حقا موضوعيا، بينما السقوط ينصب على إجراء أو مجموعة إجراءات، وعلى الحق فى مزاومتها. والثابت أنه إذا نص القانون فى أى فرع منه على نوع من أنواع التقادم طويل الأجل أم قصيره، فمن الجائز أن تسرى عليه القواعد العامة فى التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص، وبشرط ألا يتعارض ذلك مع البواعث والاعتبارات التى دعت إلى وضعه.

وفى جميع الأحوال، يتعين مراعاة المادة ١٥ من قانون المرافعات - محل التعليق - مالم ينص القانون فى حالة خاصة على ما يخالف ذلك.

وثمة تفرقة واضحة بين مواعيد المرافعات، ومواعيد السقوط تظهر فيما يلى:

(أ) فمواعيد المرافعات تتخلل الإجراءات، بينما مواعيد السقوط تسبق في جميع الأحوال رفع الدعوى إلى القضاء، وتكون شرطا من شروط قبولها.

(ب) يؤدي عدم احترام مواعيد المرافعات المقصود منها تعجيل الفصل في الدعوى إلى زوال خصومة صحيحة قائمة (المواد ٧٠ و ٨٢ و ٩٩ و ١٢٨ و ١٣٤ و ١٤٠)، بينما عدم احترام مواعيد السقوط يؤدي إلى سقوط الحق الموضوعي وعدم إمكان المطالبة به.

(جـ) يحصل التمسك بتجاوز ميعاد المرافعات بدفع شكلى (المواد ٧٠ و ٨٢ و ٩٩ و ١٢٨ و ١٣٤ و ١٤٠)، عدا التمسك بعدم قبول الطعن لرفعه في غير ميعاده، فيحصل التمسك به على صورة دفع بعدم القبول (مادة ٢١٥)، بينما يحصل التمسك بتجاوز ميعاد من مواعيد السقوط بدفع بعدم القبول في جميع الأحوال.

وهذا لاينفى أن قانون المرافعات يوجب، في بعض الأحوال، تقديم دفع أو طلب على آخر (المواد ١٠٨ و ١٢٤ و ١٤٤)، أو إبداء طلب في مناسبة معينة (المواد ١٢٣ و ١٢٦)، وهذا أيضا يكون التمسك بعدم جواز تقديم الدفع أو الطلب بدفع بعدم القبول.

ويلاحظ أيضا - في هذا الصدد - أن اعتبارات الإجراءات كأن لم تكن، سواء أكانت من إجراءات الخصومة أو إجراءات التنفيذ، لايعتبر نوعا من السقوط، لأن السقوط يترتب عليه عدم زوال الإجراءات السابقة على الإجراء الذى سقط الحق في مباشرته، فسقوط الطعن في الحكم لايلغى الحكم، وسقوط الحكم الفيايى لعدم إعلانه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره لايلغى الإجراءات السابقة على صدور هذا الحكم... بينما في حالات اعتبار الإجراءات كأن لم تكن تسقط الإجراءات برمتها وتزول هي وآثارها. وفي السقوط يمتنع تجديد الإجراء الذى سقط، بينما في

حالات اعتبار الإجراءات كأن لم تكن يجوز تجديدها. هذا وكل من مواعيد المرافعات ومواعيد السقوط لاحترام إلا باتخاذ ذات مايتطلبه القانون، فلا تنقطع هذه أو تلك بما تنقطع به مواعيد التقادم عملا بالمادة ٣٨٣ مدنى، وكل من مواعيد المرافعات ومواعيد السقوط ومواعيد التقادم تقبل الوقف بسبب القوة القاهرة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦٢ وص ١٦٣، وقارن السنهورى الوجيز ١ رقم ١٢٢٩).

والقاعدة أن للخصم التمسك بسقوط الحق فى أية حالة تكون عليها الدعوى، ولو بعد التعرض للموضوع مالم ينص القانون على خلاف ذلك. وقد قضت محكمة النقض بأن الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ليس من أوجه البطلان أو الدفع التى يسقط الحق فى إبدائها إذا أغفل الخصم التمسك بها فى صحيفة الطعن أو تحدث فى الموضوع قبل التمسك بها، بل هو دفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداءه فى أية حالة تكون عليها الدعوى .  
(نقض ١٩٥٢/٤/٢٤ سنة ٣ ص ٩٥٠).

والأصل أن المحكمة لاتقضى بالسقوط من تلقاء نفسها مالم يكن جزاء على مخالفة قاعدة متعلقة بالنظام العام كسقوط الحق فى الاستئناف بفوات ميعاده مثلا.

والأصل أيضا أنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية فى الحكم بالسقوط، فتمتى تحققت موجباته وجب عليها الحكم به. ومع ذلك فقد نص القانون فى بعض الحالات الاستثنائية، وهى تتعلق غالبا بإجراءات الإثبات على جعل الحكم بالسقوط جوازا تقضى به المحكمة أو لاتقضى به بحسب مايتبين لها من ظروف كل دعوى ومن مدى عذر الخصم لتجاوزه الميعاد (ومع ذلك راجع المادتين ٧٥ و٧٦ من قانون الإثبات، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦٣ وص ١٦٤).

٩٢٠- أنواع مواعيد المرافعات ثلاثة: كاملة والتي يتخذ الإجراء قبلها وناقصة: تنقسم مواعيد المرافعات إلى ثلاثة أنواع:

(أ) النوع الأول: مواعيد كاملة: وهي المواعيد التي يجب انقضاؤها قبل مباشرة الإجراء أو قبل حضور الخصم المكلف بالحضور بمعنى أنه لايجوز اتخاذ الإجراء إلا بعد انقضاء الميعاد، ومثل هذا النوع مواعيد التكليف بالحضور. ويوصف الميعاد من هذا النوع بأنه كامل لأنه ينتهي بأكمله قبل إتخاذ الإجراء.

(ب) النوع الثاني: مواعيد يجب أن يتم العمل قبل بدئها: ومثالها ما تنص عليه المادة ٤٣٢ من وجوب التقرير بالاعتراض على قائمة شروط البيع قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل. فالتقرير يجب أن يتم قبل بدء الميعاد.

ويتميز هذان النوعان بأنهما يرميان إلى الإبعاد بين عمليتين أو عمل وواقعة (فتوى والى - بند ٢٢٨ ص ٣٦٣).

(ج) النوع الثالث: مواعيد ناقصة: وهي المواعيد التي يجب اتخاذ الإجراء في أثنائها، ومثلها مواعيد الطعن في الأحكام وميعاد إيداع قائمة شروط البيع في التنفيذ على العقار (مادة ٤١٤ مرافعات) ويوصف هذا النوع من المواعيد بأنه ناقص، لأن الإجراء يجب أن يتخذ قبل انتهاء الميعاد بأكمله، ولأن من قرر الميعاد له لايفيد منه كاملاً، فالحكم عليه له أن يطعن في الحكم الصادر عليه، وقد خوله المشرع هذا الحق في مدة معينة، يتروى فيها قبل تقديم الطعن، ولكنه في الواقع لايفيد من الميعاد كاملاً، إذ يجب عليه تقديم الطعن قبل انقضاء اليوم الأخير منه (رمزى سيف ص ٤٧٩ - ٤٨١).

٩٢١ - قواعد مواعيد المرافعات هي القواعد العامة بالنسبة لما يرد في القوانين الخاصة: وينص قانون المرافعات على مواعيد كثيرة منها الكامل ومنها الذي يجب أن يتم العمل قبل بدئها ومنها الناقص، ومنها ماهو محدد بالأيام وهو الغالب، ومنها ماهو محدد بالساعات أو الشهور أو السنوات، وقد قرر لها المشرع قواعد عامة تطبق عليها جميعا من حيث كيفية حسابها ولعرفة بدايتها ونهايتها، ومن حيث امتدادها. وإذا كان الأصل أن هذه القواعد تسرى على المواعيد التي نص عليها قانون المرافعات، فهي تسرى باعتبارها قواعد عامة على المواعيد التي نصت عليها فروع القانون الأخرى كالقانون المدني، (نقض ١٩٣٥/٦/٢٠) وفيه منشور في مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض ج ١ ص ٨٤٧، وفيه طبقت محكمة النقض قواعد مواعيد المرافعات على ميعاد الشفعة الذي نص عليه القانون المدني) مالم ينص القانون على غير ذلك.

ومن ثم تعتبر القواعد الخاصة بالمواعيد الواردة في قانون المرافعات قواعد عامة بالنسبة لما قد يرد في القوانين الخاصة التي تتعلق بالتقاضى وذلك مالم يرد نص خاص بشأنها وذلك كميعاد الطعن في قرارات لجان تحديد أجرة المساكن فيحسب الميعاد المنصوص عليه في قانون المساكن طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات، من حيث بدء الميعاد وانتهائه، وكذلك الشأن بالنسبة للمواعيد المنصوص عليها في قانون الضرائب والقوانين الأخرى. والأصل أن المحكمة لا تملك سلطة مد المواعيد التي حددها القانون حتى ولو تراءى لها أنها غير كافية، وذلك مالم يمنحها القانون هذه السلطة بنص خاص مثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٧ مرافعات، كما لا تملك المحكمة تفسير المواعيد لمجرد طلب الخصوم ذلك مالم يكن هناك نص خاص يبيح لها

ذلك مثال ذلك ماورد بنص المادة ١٧ مرافعات (محمد وعبدالوهاب العسماوى، الجزء الأول ص ٧٣١). ولاشك أن ماتقدم هو تطبيق للأصل العام المتمثل فى قانون المرافعات هو الشريعة العامة فى المجال الإجرائى.

٩٢٢- كيفية حساب مواعيد المرافعات: من المواعيد ماهو مقدر بالأيام أو الشهور أو السنوات، ومنها ماهو مقدر بالساعات، وقد بينت المادة ١٥ - محل التعليق - كيفية حسابها ببيان بدايتها ونهايتها.

فإذا كان الميعاد مقدرًا بالأيام أو الشهور أو السنوات فلا يحسب منه اليوم الذى تم فيه الإجراء أو حدث فيه الأمر الذى نص القانون على أن الميعاد يبدأ منه، حتى لا يعتد بالساعة التى تم فيها الإجراء أو حدث فيها الأمر المعتبر بداية للميعاد، فيستحيل الميعاد الذى قدره القانون بالأيام والشهور إلى ميعاد يحسب بالساعات (موريل - المرافعات - بند ١٥، رمزى سيف - بند ٣٨٩ ص ٤٨١).

وينتهى الميعاد بانتهاء اليوم الأخير منه، فإذا كان ميعادًا ناقصًا أى يجب اتخاذ الإجراء فى خلاله انتهى بانتهاء اليوم الأخير، فلا يجوز اتخاذ الإجراء بعد انتهاء اليوم الأخير. أما إذا كان ميعادًا كاملاً يجب انقضاؤه قبل اتخاذ الإجراء فإنه ينتهى بانتهاء اليوم الأخير منه بمعنى أن الميعاد الذى يمتنع اتخاذ الإجراء فى أثناءه ينتهى بانتهاء اليوم الأخير، فلا يجوز اتخاذ الإجراء إلا فى اليوم التالى لانتهاء الميعاد.

فإذا صدر حكم وكان ميعاد الطعن فيه عشرة أيام تبدأ من إعلان الحكم، وكان الحكم قد أعلن فى يوم ٣ من الشهر، فإن الميعاد يبدأ من يوم ٤، ويكون آخر يوم لرفع الطعن هو يوم ١٣.

وإذا رفعت دعوى ميعاد الحضور فيها ثلاثة أيام بمعنى أنه يجب أن يضى من يوم إعلان صحيفتها حتى الجلسة المحددة لنظرها ثلاثة أيام،

وكانت صحيفة الدعوى قد أعلنت فى يوم أول الشهر، فلا يجوز تحديد جلسة لنظرها قبل اليوم الخامس من الشهر، لأن الميعاد يبدأ من يوم ٢ وينتهى فى يوم ٤، وهو ميعاد يجب أن ينقضى قبل الجلسة، فلا يجوز تحديد جلسة إلا ابتداء من اليوم التالى لانتهاؤ الميعاد.

ويلاحظ أن الميعاد المقدر بالشهور لا يعتد فيه بأيام الشهر هل هي ثلاثون أو أكثر أو أقل، فالميعاد المقدر بشهر ويبدأ من إجراء اتخذ فى ١٥ من الشهر ينتهى فى يوم ١٥ من الشهر التالى بصرف النظر عن عدد أيام الشهر الذى انتهى فى أثناء جريان الميعاد.

كذلك الميعاد المقدر بالسنوات لا يعتد فيه بأيام السنة، سواء أكانت بسيطة أم كبيسة (ووفقاً للمادة ٤/١٥ يحسب الميعاد بالشهر والسنة بالتقويم الشمسى (الميلادى) لأنه هو المتبع فى المعاملات فى الوقت الحاضر، وذلك مالم ينص على غير ذلك).

وقد نص القانون فى المادة ٢/١٥ على أن تطبق نفس القاعدة على المواعيد المحددة بالساعات، ومقتضى ذلك أن يحسب الميعاد من تمام الساعة التى تم فيها العمل المعتبر بداية للميعاد (محمد حامد فهمى - المرافعات - بند ٣٩٧، رمزى سيف - بند ٣٨٩ ص ٤٨١ وص ٤٨٢).

إذن وقد تحدد المواعيد بالساعات أو بالأيام أو بالشهور أو بالسنوات كما ذكرنا آنفاً، فإذا كان الميعاد محدداً بالساعات كما لو حدد القانون ميعاداً بأربعة وعشرين ساعة (سوليس وبيرو: جزء أول بند ٤٣٠ ص ٣٩٦، فتحى والى - بند ٢٢٩ ص ٣٦٣) فإنه يحسب من ساعة إلى ساعة. وإذا كان محدداً بالأيام فيحسب اليوم من الساعة صفر بعد منتصف الليل إلى منتصف الليل التالى. وإذا كان محدداً بالشهور، فإنه يحسب بالشهور دون نظر لعدد أيام الشهر (نقض مدنى ١٩٩٠/٥/٢٢ فى الطعن ١٠٨٨ لسنة ٥٨ قضائية). ولهذا فإنه إذا كان الميعاد شهراً



حسب من ٢/١٦، فإنه ينتهى فى ٣/١٥. كذلك الأمر إذا كان الميعاد محددا بالسنتين فلا ينظر إلى عدد أيام السنة. وإذا نص القانون على ميعاد بالشهر أو بالسنة، فيجب حسابه بالتقويم الميلادى مالم ينص القانون صراحة على غير ذلك كما ذكرنا (مادة ١٥/٤ - محل التعليق).

ومن المقرر أنه إذا كان الميعاد محددا بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين، فلا يدخل فى حسابه اليوم الذى تم فيه العمل أو الواقعة الذى يكون بداية الميعاد (مادة ١٥/٤ - محل التعليق)، ولهذا إذا نص القانون على أن ميعاد الاستئناف أربعون يوما من صدور الحكم، وصدر الحكم يوم ١/١٥ فإن ميعاد الاستئناف يحسب من يوم ١/١٦ (نقض ١٩٥٧/٤/٤ سنة ٨ ص ٣٩٤). وعلى عكس بداية الميعاد، فإن اليوم الذى ينتهى به الميعاد يدخل فى الحساب (مادة ٢/١٥)، وعلى هذا إذا كان الميعاد عشرين يوما وبدأ يوم ١/١٠، فإنه ينتهى يوم ١/٢٩. ووفقا للمادة ١٥ مرافعات إذا كان الميعاد كاملا، فإنه يمكن القيام بالعمل فى اليوم التالى لانقضاء آخر يوم فيه، فى حين أنه بالنسبة للميعاد الناقص يجب القيام بالعمل على الأكثر فى آخر يوم. ومسبق ذكره سواء بالنسبة لبداية الميعاد أو نهايته يصدق أيضا على الميعاد المقدر بالساعات (٣/١٥ مرافعات). فلا تحسب الساعة التى يتم فيها العمل أو الواقعة بداية الميعاد، وعلى العكس تدخل الساعة الأخيرة فى الحساب (فتحى والى - بند ٢٢٩ ص ٣٦٤).

ويلاحظ أن القانون لم يحدد طريقة حساب الميعاد الذى يجب أن يتم العمل قبل بدئه، ويرى البعض فى الفقه أنه بسبب الطبيعة الخاصة لهذا الميعاد أن تطبق عليه قاعدة عكسية. فيوم الواقعة التى تحدد نهاية الميعاد لا تدخل فى حساب الميعاد، ومن ناحية أخرى - لأنه ميعاد كامل - يجب القيام بالعمل قبل بدايته. وعلى هذا إذا كانت جلسة الاعتراض على قائمة شروط البيع يوم ٣/١٥، فلا يحسب هذا اليوم. ويحسب الميعاد كاملا

قبله (أيام ١٤ و١٣ و٢/١٢) فيجب تقديم الاعتراض قبل يوم ٢/١٢ (فتحى والى - ص ٣٦٤ هامش رقم ٢ بها).

ويتضح من نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ - محل التعليق - أن ميعاد اليوم يختلف عن ميعاد الأربع وعشرين ساعة، فبينما لا يحتسب بصدد الميعاد الأول اليوم أو الساعة التى منها يبدأ الميعاد يحتسب بصدد الميعاد الثانى ساعة حصول الامر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد، فإذا تم هذا الامر فى منتصف الساعة العاشرة، وكان الميعاد مقدرا بيوم فلا يعتد بكل اليوم الذى تم فيه الامر، ويحتسب اليوم التالى كاملا، وإذا كان الميعاد مقدرا بأربع وعشرين ساعة فيحتسب من ابتداء الساعة الحادية عشر من نفس اليوم الذى تم فيه الامر.

٩٢٣ - ويلاحظ أن عدم مراعاة الميعاد المقرر لاتخاذ الإجراءات يترتب عليه سقوط الحق فى اتخاذه، ومن الجائز الإدلاء بالدفع بعدم القبول لاتخاذ الإجراء فى غير ميعاده فى أية حالة تكون عليها الإجراءات عملا بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات الجديد. ولاتملك المحكمة الحكم بعدم القبول من تلقاء نفسها إلا إذا اتصل الدفع بالنظام العام، كما هو الشأن بالنسبة إلى رفع الطعن فى غير ميعاده.

هذا مع ملاحظة أن اتخاذ الإجراء قبل ميعاده لا يترتب عليه السقوط دائما - وإن كان يحكم بعدم قبوله - لأنه من الجائز اتخاذه بعدئذ إذا حل ميعاده، كعدم قبول الطعن فى الحكم الفرعى إلا بعد صدور الحكم فى الموضوع (مادة ٢١٢)، وعدم قبول دعوى الدائن على الكفيل إلا بعد الرجوع على المدين أولا.

وإذا كانت القاعدة أن اتخاذ الإجراء فى غير ميعاده يترتب عليه الحكم بعدم قبوله، إلا أنه فى بعض الاحوال قد يترتب على عدم مراعاة الميعاد الحكم بالبطلان، كما هو الشأن بالنسبة إلى إجراءات التنفيذ، وعند ترك

الدعوى مشطوبة أكثر من ستين يوما وفقا للمادة ٨٢ مرافعات ( أحمد أبو الوفا - ص ١٦١ وص ١٦٢).

٩٢٤ - وجدير بالذكر أن مواعيد المرافعات على اختلاف أنواعها لا ترد عليها أسباب الإيقاف الخاص بمضى المدة كالقصر والحجز والغيبة المنقطعة لأن أسباب الإيقاف لا تلحق المدد القصيرة (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ٥٩٢، كمال عبد العزيز ص ٨٨)، ولكن المواعيد قد تقف مع ذلك بسبب عقبة مادية أو حادث تهرى.  
(نقض ١٩٥١/٤/٥، ستة ٢ ص ٦٣١).

### أحكام النقض؛

٩٢٥ - ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ إلا من اليوم التالى لحصول الإجراء المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد. مادة ١٥ مرافعات. إذا صادف آخر يوم عطلة رسمية، فإن ميعاد الطعن يمتد إلى أول يوم عمل بعدها.  
(نقض ١٩٨٥/١/٢١، طعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٢٦ - ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة. بدء سريانه من تمام إعلان البائع والمشتري بالرغبة فى الأخذ بالشفعة. إعلان أحدهما قبل الآخر. العبرة بالإعلان الأخير.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٢، طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٢٧ - القاعدة العامة فى حساب المواعيد طبقا لنص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه إذا عين القانون لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتقد فى نظر القانون مجريا للميعاد ولا ينقضى الميعاد إلا بانقضاء اليوم الأخير منه.  
(نقض ١٩٨٣/٢/٢٢، طعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ قضائية).

٩٢٨ - المقرر في حساب المواعيد أنه إذا كان الميعاد محددا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد، فإذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد، وتتبع تلك القاعدة العامة التي أوردها المشرع في المادة ١٥ من قانون المرافعات في احتساب جميع المواعيد في سائر فروع القانون، كما تتبع أيضا في حساب المدد والأجال على سبيل القياس، فإذا كان الأجل محددا بالأيام أو بالشهور، فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر مجريا للأجل ويبدأ الميعاد من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المماثل له في الشهر الذي ينتهي فيه الأجل، وإذا كان أجل الوقف ستة شهور قد بدأ بصدر الحكم بالوقوف في يوم ٢٠/١/١٩٧٣، فإنه يبدأ من نهاية ذلك اليوم وينتهي بنهاية اليوم المماثل له في الشهر السادس، أي بنهاية يوم ٢٠/٧/١٩٧٣، ويبدأ ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية الأجل بيوم ٢١/٧/١٩٧٣ وينتهي بنهاية يوم ٢٨/٧/١٩٧٣، وإذا كان إعلان صحيفة التعجيل للهيئة المطعون ضدها قد تم في ٢٩/٧/١٩٧٣، فإنه يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الوقف. (نقض ١٩٧٨/٦/٢٨، طعن ٢٢٣ لسنة ٤٥ قضائية).

٩٢٩ - حساب ميعاد التحقيق: مفاد ماقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجب أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات، اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه. والمادة ٧٥ منه من أنه لايجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم، أن الميعاد الذي تحدده المحكمة لإجراء التحقيق خلاله تطبيقا لهاتين المادتين لاعلاقة له بمواعيد المرافعات باعتبارها الأجال التي يحددها القانون لمباشرة إجراءاتها، وإذا أوضع حكم الإثبات الذي أصدرته محكمة أول درجة أن

اليوم المقرر لبدء التحقيق هو ١٩٧٢/١/٣، فإن هذا اليوم ينبغي احتسابه ضمن الميعاد لأن من الجائز سماع الشهود وإجراء التحقيق فيه بالذات وتكون نهاية الشهور الثلاثة المحددة لإجراء التحقيق خلالها هو يوم ١٩٧٣/٤/٢ لا اليوم التالي.

(نقض ١٩٧٥/١١/١٩، الطعن ١٣ لسنة ٤٣ قضائية).

٩٣٠ - مؤدى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات أنه إذا عين القانون لحضور الإجراء ميعادا محددا بالشهور، فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذى يعتبره القانون مجريا له، وينقضى بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد دون نظر إلى عدد الأيام فى كل شهر، وكان البين من الأوراق تسجيل البيع المشفوع فيه تم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣، مما مؤداه أن ميعاد الأربعة شهور المقررة بنص المادة ٩٤٨ من القانون المدنى لسقوط الحق فى الأخذ فى الشفعة إن لم يتم إعلان الرغبة خلاله - يبدأ من اليوم التالى لتاريخ التسجيل وينتهى بانتهاء يوم ١٩٨٢/٦/٣ - الذى لم يكن عطلة رسمية - فإن حصول الإعلان الثانى للرغبة فى الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥ يكون قد تم بعد الميعاد.

(نقض ١٩٩٠/٥/٢٢، طعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٨ قضائية).

٩٣١ - اعتبار الدعوى أو الاستئناف كأن لم يكن. المادتان ٧٠، ٢٤٠ مرافعات. شرطه. عدم إعلان صحيفتها إلى الخصم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب لسبب يرجع إلى فعل المدعى أو المستأنف. تعيين الميعاد المحدد فى القانون لحصول الإجراء بالشهور مؤداه. وجوب احتسابه من اليوم التالى للتاريخ المعتبر مجريا له وانقضائه بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد. الاعتداد بعدد أيام الشهر لاملح له. مادة ١٥ مرافعات.

(نقض ١٩٩٦/٤/٧، طعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٩ ق).

٩٣٢ - عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف. مادة  
١٥ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٨/٢/٢، طعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٦٠ق).

### (مادة ١٦)

«إذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه  
زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي  
يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه، وما يزيد من  
الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد، ولا يجوز  
أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام.

ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه  
في مناطق الحدود»<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق:

جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون السابق تعليقا على المادة ٢١ منه  
المقابلة للمادة ١٦ من القانون الحالي والتي تتفق معها في الأحكام مايلي:  
كذلك عيّنت اللجنة بمواعيد المسافة فأنقصتها وضبطت أحكامها، فنصت  
المادة ٢١ على إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد إذا كان ميعادا للحضور أو  
لمباشرة إجراء فيه، وأن تحسب المسافة بين المكان الذي يجب الانتقال منه  
والمكان الذي يجب الانتقال إليه والانتقال هنا معناه انتقال من يستلزم  
الإجراء ضرورة انتقالهم، وهم الخصوم والمحضرون، وقد قدرت اللجنة  
أن سفر خمسين كيلو مترا في الأحوال العادية في مصر مع وسائل

---

(١) هذه المادة تعاقب للمادة ٢١ من قانون المرافعات السابق وتتفق مع أحكامها.

المواصلات الممكنة يستهلك غالباً النصف الأول من النهار ولا يمكن القيام فى النصف الآخر منه بعمل محدد ولذلك رأت أن يزداد على الميعاد يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً على ألا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام. وقد استغنى المشروع بهذا النص العام على النص على إضافة مواعيد المسافة إلى المواعيد التى ذكرها فى مختلف أبواب القانون وبذلك يضاف ميعاد للمسافة إلى كل ميعاد تقتضى المحافظة عليه انتقال الخصم من مكان إلى مكان بنفسه، أو بمن ينوب عنه من الحضرين أو غيرهم مثل مواعيد الحضور ومواعيد الطعون فى الأحكام وغير ذلك.

### التعليق:

٩٣٣ - ميعاد المسافة: حتى يستفيد الخصوم استفادة كاملة بالمواعيد المقررة لصالحهم، نصت المادة ١٦ مرافعات - محل التعليق - على أن تضاف إلى الميعاد الاصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص المستفيد من الميعاد أو ممثله منه والمكان الذى يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائى خلال هذا الميعاد (فتحى وإلى - بند ٢٢٩ ص ٣٦٥). ويجب لإضافة ميعاد المسافة أن تكون المسافة المتقدم ذكرها خمسين كيلو متراً على الأقل، فإن قلت عن هذا، فلا يضاف أى ميعاد للمسافة.

فالمقصود من إضافة ميعاد مسافة إلى المواعيد هو تحقيق العدالة على الوجه الأكمل بمنح من يبعد موطنه عن المكان الذى يتعين فيه الحضور أو اتخاذ إجراء فيه، بنفسه أو بمن ينوب عنه من الحضرين (نقض ١٩٦٦/٢/٢٢، السنة ١٧ ص ٣٤٢) ميعاداً يستنفذه فى قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الاصلى فى قطع المسافة

المقدمة، فلا يتميز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذه الإجراء بها على آخر لا يقيم فيها لأن المواعيد قصد بها تهيئة فسحة زمنية للخصوم قدرها المشرع بحسب ما يقتضيه كل إجراء حتى يتمكنوا من التروى وإعداد أوجه دفاعهم وإعداد ما يستتجبه الإجراء (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٦٤).

ولفظ الانتقال المعنى في المادة ١٦ مرافعات - محل التعليق - والذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها والمادة التالية هو انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم من المكان الذي يجب انتقالهم منه إلى المكان الذي يجب الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائي ما خلال الميعاد (نقض ١٢/٢٢/١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٢٤٢، نقض ١٩٦١/٢/٢ سنة ١٢ ص ١٠١). ووفقاً للمادة ١٦ مرافعات - محل التعليق - فإن ميعاد المسافة لن يكون موطنه في مصر هو يوم واحد عن كل خمسين كيلو متر، وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو متراً يزداد له يوم على الميعاد، وعلى أية حال لا يزيد ميعاد المسافة لن موطنه في مصر - باستثناء مناطق الحدود - عن أربعة أيام. أما من يكون موطنه في مناطق الحدود، فإن ميعاد المسافة بالنسبة له - بصرف النظر عن البعد بالكيلو مترات - خمسة عشر يوماً. فإن كان موطن الشخص خارج جمهورية مصر، فإن ميعاد المسافة له، وأياً كان موقع موطنه، ستون يوماً. على أنه بالنسبة لهذا الشخص فإنه وفقاً للمادة ١٧ مرافعات يراعى مايلي:

(أ) لقاضي الأمور الوقفية - بناء على طلب طالب الإعلان - الأمر بإنقضاء ميعاد المسافة بالنظر إلى سهولة المواصلات أو ظروف الاستعجال في الدعوى ولو كانت دعوى موضوعية، وعندئذ يجب إعلان صورة أمر القاضي مع ورقة الإعلان (فتحي والي - بند ٢٢٩ ص ٣٦٦).



(ب) إذا كان هذا الشخص قد أعلن أثناء تواجده داخل الجمهورية، فإنه لا يستفيد من ميعاد المسافة المقرر له إذا أعلن في موطنه بالخارج، وإنما يستفيد فقط من مواعيد المسافة العادية المقررة لمن موطنه في مصر محسوبة بالنظر إلى مكان إعلانه. على أنه يجوز لقاضي الأمور الوقتية - بالنظر لظروف تواجده في غير موطنه - أن يأمر بمد هذه المواعيد. كما أن للمحكمة عند نظر الدعوى اعتبارها ممتدة. وفي الحالتين، لا يمنح الشخص ميعاد مسافة أطول من ستين يوما (مادة ١٧ مرافعات).

وتضاف مواعيد المسافة أيا كان نوع الخصومة ولو تعلقت بالأحوال الشخصية، إذ ليس في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ما يمنع ذلك مما يوجب تطبيق أحكام قانون المرافعات (انظر : نقض أحوال شخصية ديسمبر ١٩٨١ - في الطعن رقم ٦ لسنة ٥١ قضائية). وأيا كانت طريقة حساب الميعاد الأصلي ولو كان يحسب بالساعات، أو بالسنين، وسواء كان هذا الميعاد قانونيا أو قضائيا، أما الميعاد الاتفاقى فلا يضاف إليه ميعاد مسافة (رمزى سيف - بند ٣٩٢، فتحى والى - بند ٢٢٩ ص ٣٦٦). على أنه يلاحظ ما يأتى :

**أولا :** إذا كان للمعلن إليه موطنه مختار في البلدة التى بها المكان الذى يجب أن يتم فيه الحضور أو العمل الإجرائى، فلا يضاف ميعاد مسافة بين مكان العمل والموطن الأصلي للخصم مادام الإعلان قد حدث فى الوطن المختار (أحمد أبو الوفا - التعليق - جزء أول ص ٦٨ - ٦٩، نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٤، فى الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٢٩ قضائية - ولو كان الوطن الأصلي فى الخارج - فتحى والى - بند ٢٢٩ ص ٣٦٧).

**ثانيا:** إن ميعاد المسافة بعد إضافته للميعاد الأصلي يلتحم به بحيث يعتبر آخر يوم فى ميعاد المسافة هو اليوم الأخير للميعاد. ولهذا يمتد الميعاد إذا وقع آخر يوم فيه عطلة رسمية، وذلك بالنظر إلى آخر يوم فى

ميعاد المسافة. وإذا تعلق الأمر بميعاد يتعلق بالنظام العام - كميعاد طعن في الحكم - فإنه يجب على المحكمة مراعاة ميعاد المسافة من تلقاء نفسها إذ هو جزء من الميعاد فإذا وقع الطعن بعد الميعاد - بضم ميعاد المسافة - وجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الطعن.

(نقض مدني ١٢/٤/١٩٧٨ - مجلة إدارة قضايا ١٩٧٨ - عدد ٣ ص ٢٢٠ رقم ٢١).

ثالثاً: يحسب ميعاد المسافة بالنظر إلى موطن الشخص الذي له سلطة القيام بالعمل الإجرائي خلال الميعاد. ولهذا فإنه إذا كان هناك ممثل للخصم له هذه السلطة، وبدأ الميعاد من إعلان هذا الممثل، فالعبرة بموطنه دون نظر إلى موطن الخصم (رمزى سيف - بند ٣٩٢ ص ٤٨٩).

رابعاً: ميعاد المسافة بالنظر إلى المسافة بين مدينتين لتدخل في حسابه المسافة داخل المدينة. فالمسافة تكون بينهما واحدة بصرف النظر عن القرب أو البعد من محطة السفر.

(نقض مدني ٢٣/٤/١٩٥٩، ستة ١٠ ص ٣٧٣، فتحي والي - بند ٣٢٩ ص ٣٦٧).

ومن المقرر أنه إن كان القانون يجيز للقاضي في الأحوال التي بينها أن ينقص المواعيد الأصلية إلا أنه لا يجوز له أن يمس مواعيد المسافة لأن علة إضافتها قائمة رغم تقصير الميعاد. ومن المقرر أيضاً أنه إذا تسلسلت الإجراءات وتتألت معها المواعيد فإنه لا يجوز منح الخصم إلا ميعاد مسافة واحد يضاف إلى الميعاد الأول، أما إذا تعددت الإجراءات دون أن تتوالى، فإنه يتعين في هذه الحالة منح الشخص ميعاد مسافة عن كل إجراء على حده.

(محمد وعبدالوهاب العشماوي ص ٧٤٥ وما بعدها ونقص ١٤/٤/١٩٥٥، المكتب الفني سنة ٦ ص ٩٩٧).

ولئن كان إضافة ميعاد المسافة قاعدة عامة يتعين اتباعها بالنسبة لجميع المواعيد متى تحققت حالتها إلا أنه من المسلم أن هناك حالات لا يتعين بالنسبة لها إضافة ميعاد مسافة، وهذه الحالات يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ - حالة ما إذا كان الشخص سيقوم بالإجراء في داخل دائرة موطنه لا خارجها.

ب - لا محل لإضافة ميعاد مسافة إلى المواعيد التي يتفق عليها الخصوم فيما بينهم.

ج - لا محل لإضافة ميعاد مسافة على أساس موطن الأصل إذا كان الإجراء قد اتخذ في مواجهة وكيله وفي موطنه الواقع بدائرة المحكمة وكانت لهذا الوكيل السلطة الكاملة في اتخاذ الإجراءات مثل وكيل السفينة التجارية الناقلة للبضاعة.

وقد قضت محكمة النقض أن مجرد اتخاذ محل مختار لا يسلب الأصل حقه في ميعاد مسافة.

(نقض ١٩٣٧/١٢/٢٣، مجموعة عمر، الجزء الثاني ص ٢٢٤).

كما قضت بأنه إذا كان الطاعن قد أعلن في موطنه المختار (مكتب محاميه) دون موطنه الأصلي في القاهرة التي بها مقر محكمة النقض فإنه يتعين في احتساب ميعاد الطعن بالنقض، إضافة ميعاد مسافة من الموطن المختار إلى مقر محكمة النقض، وذلك باعتبار أن موطنه المختار لاشأن له بعمل النقض.

(نقض ١٩٤٢/٥/٢٨ أوردته مدونة الفقه والقضاء في المرافعات - أحمد أبو الوفا ونصر الدين ومحمد عبدالعزيز يوسف - الجزء الثاني ص ٤٧، محمد وعبد الوهاب العشماوي، الجزء الأول ص ٧٤٧ وما بعدها، الدناصوري وعكاز ص ١٥٥ و ١٥٦).

والمكان الذى يجب الانتقال منه والمبين بالفقرة الاولى من المادة هو فى العادة موطن الخصم الاصلى مالم ينص القانون على خلاف ذلك، أو كانت ظروف الحال تقتضى أن يبدأ ميعاد المسافة من مكان آخر كالموطن المختار مثلاً، كما هو الحال عندما يوجب المشرع على الخصم تحديد موطن مختار له فى البلدة التى بها مقر المحكمة.

وإذا كانت المسافة قدرها تسعون كيلو متراً أضيف إلى الميعاد الاصلى يومان، أما إذا كانت خمسة وسبعون كيلو متراً أضيف إلى الميعاد الاصلى يوماً واحداً، أما إذا كانت المسافة ثلاثمائة كيلو متر أضيف إلى الميعاد أربعة أيام فقط، ولا يجوز أن يجاوز الميعاد أربعة أيام ولو كان ميعاد المسافة مركباً أى احتسب على أساس المسافة بين موطن المعلن ومقر المحكمة، ثم بين هذا المقر وموطن المراد إعلانه (أحمد أبو الوفا فى التعليق، الطبعة الخامسة، ص ١٦٢ وما بعدها).

ويتعين على الخصم مراعاة ميعاد المسافة عند إعلان خصمه ولو كان الميعاد مقرراً من القضاء لحضور الخصم (أحمد أبو الوفا، المدونة الجزء الثانى رقم ٥٢٧).

٩٣٤ - قواعد حساب مواعيد المسافة: فضلاً عما ذكرناه فيما تقدم فإنه يمكن إجمال بعض القواعد الأساسية فى احتساب مواعيد المسافة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦٥ - ١٧٠) فيما يلى:

**القاعدة الاولى:** يتعين على الخصم مراعاة ميعاد المسافة عند إعلان خصمه ولو كان الميعاد مقرراً من القضاء لحضور الخصم (أحمد أبو الوفا وآخرون - المدونة ٢ رقم ٥٢٧).

**القاعدة الثانية:** لا يضاف ميعاد مسافة إلى المواعيد التى يتعين اتخاذ الإجراء قبلها: وقد رأينا أن المقصود من إضافة ميعاد المسافة هو تحقيق العدالة بأن

يتساوى جميع الأشخاص فى الإفادة من الميعاد عند منحهم إياه. وتؤدى هذه الإضافة إلى زيادة الميعاد الأصلي لانقصه. أما بالنسبة للمواعيد التى يتعين اتخاذ الإجراء قبلها فلا تتصور إضافة ميعاد مسافة إليها، لأن المشرع يحدد نهايتها ولا يحدد بدايتها وتؤدى إضافة ميعاد المسافة إلى جانب الميعاد الأصلي كله (وهو فى العادة قصير) أو بعضه. والمشرع يعنيه أن يحترم الميعاد بأكمله ولا يجيز على وجه الإطلاق نقصه، وذلك حتى يتمكن الخصوم من مواجهة المطلوب اتخاذه قبل الميعاد والاستعداد له والرد عليه. وفضلا عن هذا فإن الخصم لديه فسحة زمنية ومتسع من الوقت (يختلف قدره بحسب ظروف كل قضية) قبل الميعاد لاتخاذ الإجراء الذى يتطلبه منه القانون.

**القاعدة الثالثة:** يضاف ميعاد مسافة أيا كان قدر الميعاد الأصلي وسواء أكان مقدرا بالسنوات أو بالشهور أو بالأيام أو بالساعات.

**القاعدة الرابعة:** نقص الميعاد بأمر القضاء لا يؤثر فى ضرورة إضافة ميعاد مسافة إلى الباقي من الميعاد لأن ميعاد المسافة لاحكم للقضاء عليه مالم ينص القانون على ما يخالف ذلك حتى يتمكن من الحضور الخصم المقرر لمصلحته الميعاد.

وفى الأحوال التى يجيز فيها القانون نقص الميعاد وجعله من ساعة إلى ساعة يشترط أن يحصل الإعلان للخصم نفسه، وفى هذه الأحوال وحدها، ونظرا لحصول الإعلان إلى شخص المراد إعلانه لا يضاف ميعاد مسافة.

**القاعدة الخامسة:** إذا أوجب القانون اتخاذ سلسلة من الإجراءات فى مواعيد متتالية لعمل قانونى معين، فلا يضاف لمصلحة متخذ الإجراءات (بسبب بعد موطنه) إلا ميعاد مسافة واحد.

**القاعدة السادسة:** كلما تطلب الأمر تكليف شخص بالحضور أو باتخاذ إجراء وجب منحه ميعاد مسافة ولو تعدد تكليفه بهذا أو ذلك فى خصومه

واحدة، متى كانت المواعيد غير مستتالية. وتراعى هذه القاعدة إذا عجلت الدعوى بعد وقف السير فيها. وهذا على خلاف مواعيد التكاليف بالحضور فهي لا تمنح للخصم بالنسبة لذات الطلب إلا مرة واحدة.

**القاعدة السابعة:** إذا تم إعلان فى الوطن المختار بنص القانون أو بإرادة الخصوم فإن ميعاد المسافة الواجبة إضافته يحتسب من هذا الوطن المختار. ذلك لأن القانون بإلزامه تعيين موطن مختار قصد تحقيقا للسرعة إعلان الأوراق اللازمة فى هذا المحل بغير إضافة مواعيد المسافة من الوطن الاصلى للخصم، ولأن الخصوم بالاتفاق على الوطن المختار إنما يتنازلون ضمنا عن إضافة ميعاد المسافة من الوطن الاصلى، ويعمل بهذه القاعدة إذا تم إعلان للنائب أو الوكيل العام وكانت له سلطة قانونية كاملة فى موالاة الإجراءات فيحتسب ميعاد المسافة من موطن هذا الوكيل أو النائب. وتظهر أهمية هذه القاعدة عند إعلان الشركات الأجنبية فى مصر لوكيلها العام أو الخاص أو للنائب عنها أو لفرعها بحسب الاحوال، فعندئذ يعتد بهذا الوطن المختار دون الوطن الاصلى فى الخارج.

(نقض ١٩٨٠/٥/١٩ رقم ٨٤٤ سنة ٤٦ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٤ رقم ٥٩١ سنة ٣٩ قضائية، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦٦ وص ١٦٧). وإذا تم الإعلان فى الوطن الاصلى بدلا من الوطن المختار يكون طالب الإعلان قد تنازل عما حابه به المشرع، ويضاف ميعاد المسافة لخصمه محسوبا من الوطن الاصلى.

**القاعدة الثامنة:** إذا تم الإعلان المحرك للميعاد فى الوطن المختار أو موطن الوكيل بالخصومة، وكان مما يتعين قانونا أن يتم فى الوطن الاصلى سقط حق الخصم فى التمسك ببطلان الإعلان، وجب الاعتداد، عند احتساب ميعاد المسافة من الوطن الاصلى أو المختار أيهما أبعد (أحمد أبو الوفا فى المدونة ٢ رقم ٥٣٥).

**القاعدة التاسعة:** إذا تم الإعلان لشخص المراد إعلانه في غير موطنه الأصلي وجب احتساب ميعاد المسافة من هذا الموطن مالم ينص القانون على ما يخالف هذا (مثال ذلك مانص عليه بالنسبة لمن يكون موطنه الأصلي في الخارج، ويعلن في الجمهورية لشخصه).

**القاعدة العاشرة :** يضاف ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلي ، ويتكون من مجموعها ميعاد واحد ، هو وحده الواجب مراعاته عند أعمال المادة ١٨ ، وعند الاعتداد باحترام أي ميعاد حتمى .

( نقض ١٧/٤/١٩٨٦ ، طعن رقم ١٤٧٩ سنة ٥١ قضائية ) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا حكمت المحكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف ، وأغلقت بحثاً ما إذا كانت المسافة من موطن المستأنف ومقر المحكمة يوجب إضافة ميعاد مسافة يكون حكمها مشوباً بالقصور .

( نقض ١٩/٢/١٩٨٠ ، الطعن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧ قضائية ) .

كما قضت بوجود اعتبار ميعاد المسافة مع ميعاد الاستئناف ميعاداً واحداً يتكون منهما ميعاد الطعن ويتعلق هذا الميعاد بالنظام العام - قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف وعدم إضافتها ميعاد مسافة رغم وجوبه خطأ في القانون - ولا يغير من ذلك مجرد اتخاذ محل مختار .

( نقض ١٣/١/١٩٨٨ رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ٢٣/٤/١٩٨٧ رقم ٢٤٣٦ سنة ٥٢ قضائية ) .

وإذا كان الميعاد لا يتعلق بالنظام العام يكون على الخصم صاحب المصلحة التحقق من مراعاة إضافة ميعاد المسافة إليه عملاً بالقواعد العامة ولا تملك المحكمة إضافته من تلقاء نفسها . \* ( أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٦٧ وص ١٧٨ ) .

**القاعدة الحادية عشرة :** تضاف مواعيد المسافة إلى المواعيد التي يحددها المشرع متى كانت لازمة ويترتب على مخالفتها البطلان أو سقوط الحق في اتخاذ الإجراء أو أى جزء آخر يرتبه المشرع ، ويعمل بها بالنسبة لسائر فروع القانون أياً كان قدر المدة التي تناولت الحق في اتخاذ الإجراءات وأدت إلي زواله ، وأياً كانت البواعث والاعتبارات التي دعت إلى وضع الميعاد ، ولا محل للتفرقة بين مواعيد السقوط ومواعيد التقادم مالم ينص القانون على غير هذا ، وذلك لأن علة منح ميعاد المسافة تتوافر بالنسبة لسائر المواعيد .

ومن ثم يضاف ميعاد مسافة إلى المواعيد التي يحددها القانون التجارى أو المدنى أو البحري أو تشريعات الضرائب ، ويضاف ولو كان الميعاد من مواعيد السقوط - فى اصطلاح بعض الشراح - ويضاف ولو كان مقررًا بالسنوات أو بالشهور أو بالأيام أو بالساعات كما ذكرنا آنفاً

**القاعدة الثانية عشرة :** لا يضاف ميعاد مسافة إلى الميعاد المتفق عليه بين الخصوم للقيام بعمل معين لأن المفروض أن كل خصم عند تحديد الميعاد قد راعى ظروفه الخاصة ومن بينها بعد أو قرب موطنه عن المكان الذى كان يتعين اتخاذ الإجراء فيه .

**القاعدة الثالثة عشرة :** الميعاد الموجه إلى الكافة لا يمتد بسبب المسافة وذلك لأن المشرع يوجب على الكافة احترامها مهما تكن ظروفهم الخاصة.

**القاعدة الرابعة عشرة :** يعتد فى إحتساب ميعاد المسافة عند إعلان رجال الجيش والمسجونين بالمكان الذى يوجد فيه بالفعل هؤلاء (فى الرأى الذى يرى أن الإعلان يتم بتسليم الصورة إلى الإدارة القضائية بالقوات المسلحة أو مأمور السجن - حتى لا يضار طالب الإعلان من جهله للمكان الذى يوجد فيه خصمه )



**القاعدة الخامسة عشرة :** لا يمتد بسبب المسافة الميعاد الذى بإنقضائه يبدأ ميعاد آخر محدد فى التشريع لاتخاذ إجراء ما.

**القاعدة السادسة عشرة :** إذا كان الميعاد الأصلى مقدراً بالساعات فإنه يمتد بسبب المسافة إلى الساعة التى كان ينتهى فيها فى الأصل فى اليوم المحدد بعد إضافة ميعاد المسافة ، فإذا كان الميعاد الأصلى أربعاً وعشرين ساعة تنتهى فى تمام العاشرة من صباح ١٠ مارس ، وامتد هذا الميعاد أربعة أيام بسبب المسافة فإنه ينقضى فى تمام الساعة العاشرة من صباح يوم ١٤ مارس .

**القاعدة السابعة عشرة:** إذا قصد من الميعاد تهيئة فسحة زمنية للمدين حتى يتمكن من الوفاء بدينه فيتفادى التنفيذ ، وجبت إضافة ميعاد المسافة - كمساعدة عامة - من موطنه إلى المكان الذى يتعين فيه الوفاء أو المكان الذى تتخذ فيه إجراءات التنفيذ ( حتى يتمكن من تقايلها بالوفاء أو باتخاذ الإجراءات المقررة) أيهما أبعد - أى يتعين هنا مراعاة مصلحة المدين فى هذا الصدد فيفيد بالمسافة الأطوال .

**القاعدة الثامنة عشرة :** تنتفى علة إضافة ميعاد المسافة بالنسبة إلى المسافات داخل مدينتين متى احتسبت مسافة السفر بينهما - أى إذا كان المراد تحديد المسافة بين بنها والقاهرة فإنه لا يعتد إلا بالمسافة الرسمية بين البلدين دون الاعتماد بالمسافة بين الموطن والمحطة أو بين مقر المحكمة والمحطة.

( نقض ٢٣/٤/١٩٥٩ للحاماة ٤٠ ص ٨٩٣).

**القاعدة التاسعة عشرة :** الانتقال الذى تنصرف إليه مواعيد المسافة هو إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم ، وهم الخصوم ومن ينوب عنهم من الحضرين وغيرهم .

(نقض ٢٢/٢/١٩٦٦ سنة ١٧ رقم ٣٤٣، نقض ١٨/٤/١٩٦٥ سنة ١٦ رقم ٤٥٢).

**القاعدة العشرون:** يضاف إلى ميعاد الطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة التي حصل فيها طعنه بالفعل - وذلك لأن المادة ٢٥٣ تجيز الطعن بالنقض فى محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون الطاعن بالخيار بين هذه المحكمة وتلك ، ومتى سعى إلى إحداها وجب أن يفيد من المسافة بين موطنه ومقرها (نقض ١٩٧٤/١٠/٢٩ سنة ٢٥ رقم ١١٦٩، نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ سنة ٢٥ رقم ١٥١٤ ، وقد قضت محكمة النقض فيهما بأنه إذا إختار الطاعن فى الإسكندرية إيداع صحيفة طعنه بالقاهرة بدلاً من إيداعها قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ( مادة ٢٥٣ وجب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن ، وراجع أيضاً نقض ١٩٨٢/١/٢١ رقم ٥١٦ سنة ٤٨ قضائية ،

(نقض ١٩٨٧/١/٢٩ رقم ٢٢١ سنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٩٨٧/٤/٢٧ رقم ١٥٩٩ سنة ٥٠ قضائية ) .

**القاعدة الواحدة والعشرون :** لا يجوز التمسك لأول مرة فى النقض بإضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلى لما يخالطه من واقع ( نقض ١٩٧٦/٦/٢٨ ، الطعن رقم ٢٩٠ سنة ٤٢ قضائية ، أحمد أبو الوفا - نظرية الدفع رقم ٢١١م ، والتعليق ص ١٦٩ وص ١٧٠ ) .

**٩٣٥- احتساب ميعاد المسافة بشهادة من مرفق السكة الحديد أو مصلحة الطرق :** وقد أصدرت محكمة النقض حكماً قضت فيه أن العبرة فى احتساب ميعاد المسافة أن يكون وفقاً لما هى عليه عن طريق السكك الحديدية فلا يجوز الاعتداد بالطريق البرى .  
(نقض ١٩٩١/٦/١٣ ، طعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٥٦ ق)

وقد درجت الهيئة القومية لسكك حديد مصر على أن تصدر سنوياً جدولاً بمواعيد القطارات وتضمنه بياناً بالمسافات بين المدن والقرى التى

تقع على شريط السكة الحديد ولا مانع من الاسترشاد بهذا الجدول فى تحديد المسافات ، غير أنه إذا نازع أحد الخصوم فى صحة البيان الذى أورده هذا الجدول كان له أن يطلب من المحكمة أن تصرح له باستخراج شهادة من مرفق السكة الحديد ببيان المسافة ويتعين على المحكمة أن تجيبه لطلبه فى هذه الحالة مادام أن ذلك هو وسيلته الوحيدة لإثبات ما يدعيه ، فإن لم تفعل كان حكمها معيباً جديراً بالنقض .

وفى حالة ما إذا كان المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه لا يقع أحدهما أو كلاهما على شريط السكة الحديد فلا مناص فى هذه الحالة من احتساب المسافة بالطريق البرى ويثبت ذلك بشهادة من مصلحة الطرق .

**٩٢٦ - إضافة ميعاد للمسافة من النظام العام:** سارت محكمة النقض فى أحكامها الأخيرة على أن إضافة ميعاد المسافة من النظام العام وتلتزم المحكمة بإضافته من تلقاء نفسها.

( نقض ١٩٩٦/٦/١٢ ، طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦١ ق ، نقض ١٩٩٧/٤/٢٧ طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٦٤ ق ) .

**٩٢٧ - ميعاد المسافة فى مناطق الحدود :** قضت محكمة النقض بأن ميعاد المسافة بالنسبة لمن يكون موطنه فى مناطق الحدود خمسة عشر يوماً بصرف النظر عن بعد الموطن بالكيلو مترات ، وإن خلت نصوص قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود فى نطاق تطبيقه فإنه يتعين الاستهداء بقواعد القانون الدولى والحكمة التى تفيهاها المشرع من إضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هى المناطق النائية التى تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى

## مادة ١٦

بعدها بالكيلو مترات ، ولما كان ذلك ، وكانت مدينة مرسى مطروح - التي يقيم بها الطاعن - هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها باقى المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فإنها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى الإستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٦ مرافعات .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠، الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ قضائية).

### احكام النقض :

٩٣٨ ميعاد المسافة. وجوب اضافته لميعاد الاستئناف ليكون مجموعهما ميعادا واحداً هو ميعاد الطعن. مادة ١٦ مرافعات. ميعاد الطعن من النظام العام .

(نقض ١٧/٤/١٩٨٦، طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥١ قضائية).

٩٣٩ - صحيفة الطعن بالنقض .جواز إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم . مادة ٢٥٣ .مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض .أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .

(نقض ١٥/٥/١٩٨٦ طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٢٣/٢/١٩٨٦ ، طعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٢ قضائية ) .

٩٤٠ - مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشر إجراء ما فإنه يضاف إلى الميعاد الاصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب إنتقال الشخص - أو ممثله - منه والمكان الذى يجب عليه الحضور فيه أو القيام بعمل إجرائى ما خلال هذا الميعاد ،ويجب لإضافة ميعاد لمن يكون موطنه فى مصر أن تكون المسافة السالف ذكرها خمسون كيلو متراً على الأقل بحيث يضاف يوم واحدعنها

كما يزداد على ما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلومترا على ألا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠، طعن ٨٤٤ لسنة ٤٦ قضائية).

٩٤١- إيداع الشركة الطاعنة صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة الإسكندرية رغم أن مركزها الرئيسى بالقاهرة .وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .مادة ١٦ من قانون المرافعات .  
(نقض ٢٣/٢/١٩٨٦، طعن رقم ٢٢٧٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٤٢- تقتضى المادة ١٦ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه على ألا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، ولما كان الانتقال الذى تعنيه المادة ١٦ والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ١٧ بالنسبة لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، وإذا كان الطاعن يطالب بإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة عملاً بالمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، فإنه وإن كان هذا الميعاد وهو ميعاد إجرائياً مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ١٦، ١٧ مرافعات إلا أنه لما كان الإجراء الذى يطالب الطاعن من أجله إضافة ميعاد المسافة فى الدعوى الحالية هو إعلان صحيفة تعجيل الدعوى للمطعون ضدها ، ولما كان الإنتقال الذى يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التى قدمت صحيفة التعجيل إليها إلى محل من يراد إعلانه بها ، فإن ميعاد المسافة الذى

يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحتسب على أساس المسافة بين هذين المطين. وإذا كانت المحكمة التي قدمت إليها صحيفة التعجيل كائنة بجمهورية مصر العربية ، وكان محل المطعون ضدها بها فإنه لايجوز بحال أن يجاوز ميعاد المسافة عند إعلانها أربعة أيام عملاً بنص المادة ١٦ مرافعات، ولايجدى الطاعن التحدى بأن مقر إقامته الجمهورية العربية الليبية مما يبرر إعطائه ميعاد مسافة قدره ستون يوماً عملاً بالمادة ١٧ مرافعات ليتسنى له خلاله الحضور من ليبيا وإعلان خصمه بصحيفة التعجيل، ذلك أن مؤدى نص المادة ١٣٤ مرافعات أن يقوم صاحب الدعوى بتعجيل دعواه قبل قوات سنة على آخر إجراء صحيح تم فيها وذلك بتقديمه صحيفة التعجيل لقلم المحضرين خلال السنة ، ليقوم بإعلانها وإلا كانت دعواه عرضة لأن يحكم بسقوطها، ولايحتسب ميعاد مسافة للقيام بهذا الإجراء وهو الإعلان إلا فى نطاق ما يقتضيه تمامه بانتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت إليها صحيفة التعجيل إلى مقر الخصم المراد إعلانه.

(نقض ١٨/٢/١٩٧٨ سنة ٢٩، العدد الأول من ٥١٠).

٩٤٣- وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه فاته أن يضيف ميعاد مسافة إلى الميعاد الاصلى إعمالاً لحكم المادة ١٦ من قانون المرافعات، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بالإسكندرية ، وهى تبعد عن مدينة طنطا التى يتعين اتخاذ إجراءات الاستئناف فيها بمسافة ١٢٢ كيلو متراً، ومن ثم فإنه يتعين إضافة يومين إلى ميعاد الاستئناف الاصلى، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يحتسب ميعاد المسافة المشار إليه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى شديد. ذلك أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يقيم بالإسكندرية، حيث تم إعلانه بأمر التقدير، وكان استئناف الأمر المذكور يقتضى انتقاله أو من ينوب عنه من محل إقامته بالإسكندرية إلى مقر محكمة استئناف طنطا لاتخاذ إجراءات الاستئناف والمسافة بينهما تبلغ ١٢٢ كيلو متراً، فإن من حقه أن يستفيد من ميعاد المسافة الذى نصت عليه المادة ١٦ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى، وإضافة يومين إلى ميعاد الاستئناف الأصيل، وكان يتعين على محكمة الاستئناف مراعاة إضافة هذا الميعاد من تلقاء نفسها بحيث يلتحم بالميعاد الأصيل فيكون هو والأصل وحدة متواصلة الأيام. ولما كان ميعاد الاستئناف أمر تقدير الآتباع موضوع التقاضى وقدره عشرة أيام قد بدأ فى السريان اعتباراً من تاريخ إعلانه للطاعن فى ١٩٧٨/٦/٢٦ م، بالتطبيق لنص المادة ١١٣ من قانون المحاماة فإنه بإضافة ميعاد المسافة المتقدم ذكره فإن ميعاد الطعن بالاستئناف فى قرار التقدير تكون غايته يوم ١٩٧٨/٧/٨، وإذا كان المطعون ضده قد أعلن بصحيفة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ م فإن الاستئناف يكون قد أقيم فى الميعاد القانونى، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق اللطاعن فى الاستئناف، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

(نقض ١٩٨٠/٦/١٦ سنة ٣١، الجزء الثانى من ١٧٧٧)

٩٤٤- للطاعن - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن، وطبقاً لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات، فإن ميعاد المسافة ستون يوماً لمن يكون موطنه بالخارج، وإذا يكون البين من الأوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية موطنها الأصيل «باريس» بفرنسا ولم يثبت أنها تزاوّل نشاطاً تجارياً فى مصر، أو أن لها فرعاً أو وكلاً فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته

إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالى هو ستون يوماً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ ، وكانت الطاعة قد أودعت صحيفة الطاعن فى ١٩٧٤/٦/٢٤ فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الطعن قد أقيم فى الميعاد القانونى.

(نقض ١٩٨٠/٦/٣١ سنة ٣١، الجزء الأول ص ١٨٣٢)

٩٤٥- وحيث إن هذا الدفع صحيح، ذلك أن مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات أنه إذا كان معيناً فى القانون ميعاد للحضور أو لمباشرة إجراء ما ، فإنه يضاف إلى الميعاد الأصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص - أو ممثله - منه والمكان الذى يجب عليه الحضور فيه أو القيام فيه بعمل إجرائى ما خلال هذا الميعاد، ويجب إضافة ميعاد مسافة لمن يكوم موطنه فى مصر أن تكون المسافة السالف ذكرها خمسون كيلومتراً على الأقل، بحيث يضاف يوم واحد عنها كما يزداد يوم على مايزيد على الكسور على الثلاثين كيلومتراً على ألا يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام، أما من يكون موطنه فى مناطق الحدود فإن ميعاد المسافة بالنسبة له خمسة عشر يوماً بصرف النظر عن بعد هذا الموطن بالكيلومترات، وإذا خلت نصوص قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود فى نطاق تطبيقه، فإنه يتعين الاستهداء بقواعد القانون الدولى والحكمة التى تبغياها المشروع من إضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود هى المناطق النائية التى بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل مواصلات منتظمة وذلك بصرف النظر عن مدى بعدها بالكيلومترات. ولما كان ذلك، وكانت مدينة مرسى مطروح - التى يقيم بها الطاعن - هى عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباقي المدن الرئيسية مواصلات منتظمة فإنها لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق لطاعن سوى الاستفادة من ميعاد



المسافة المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون المرافعات، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٦، وكان ميعاد الطعن بالنقض ومدته ستون يوماً - قد بدأ فى السريان اعتباراً من اليوم التالى لصدور الحكم وكان ميعاد المسافة بين موطن الطاعن بمدينة مرسى مطروح إلى مقر محكمة استئناف إسكندرية - التى أودع صحيفة الطعن فى قلم كتابها - هو أربعة أيام طبقاً لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات ، فإن الطاعن إذ أودع صحيفة الطعن فى قلم كتاب المحكمة المشار إليها بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٦، فإنه يكون قد أقام طعنه بعد إنتضاء ميعاد الطعن بالنقض مضافاً إليه ميعاد المسافة المقرر قانوناً ، ومن ثم يكون حقه فى الطعن قد سقط ، ويتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد القانونى.

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الثانى ص ١٤٢٠).

٩٤٦ - ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقتضى به المادتان ٢٥٢، ٢١٣ من قانون المرافعات ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد مسافة بين موطنه - الذى يجب الانتقال منه - وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة طعنه - والتي يجب الانتقال إليها، وذلك فى الحدود المبينة فى المادة ١٦ من ذلك القانون، والعبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بالموطن الذى اتخذهُ الطاعن لنفسه فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن ، ولو كان له موطن آخر فى مقر المحكمة المودع بها الطعن، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنين الأولى والثانية قد اتخذتا من مدينة طنطا موطناً لهما طيلة مراحل التقاضى، وكان هذا الموطن يبعد عن مقر محكمة النقض بمدينة القاهرة بأكثر من ثمانين كيلومتراً، فإنه يضاف إلى ميعاد الطعن بالنقض يومان على ماتقضى به

المادة ١٦ من قانون المرافعات، ولما كانت صحيفة الطعن قد تم إيداعها قلم كتاب هذا المحكمة فى اليوم الثانى والسنتين من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن طعنهما يكون قد تم فى الميعاد المقرر قانوناً .  
(نقض ١٩٧٩/٦/٣٠ سنة ٣٠، العدد الثانى ص ٧٩٦).

٩٤٧ - ميعاد المسافة. وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعاداً أول يتكون منهما ميعاد الطعن قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق فى الاستئناف إغفالها بحيث ما إذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة يوجب إضافة ميعاد مسافة . قصور.  
(نقض ١٩٨٠/٢/١٩، طعن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧).

٩٤٨ - ميعاد المسافة . وجوب إضافته للميعاد الأصلى دون فاصل بينهما ولو صادف آخر الميعاد الأصلى يوم عطلة . مد ميعاد الإستئناف إلى ما بعد العطلة ثم إضافة ميعاد المسافة بعد ذلك . خطأ فى القانون .  
(نقض ١٩٧٦/٦/١٧ سنة ٢٧ ص ١٣٧٧).

٩٤٩ - تنص المادة ٢١ من قانون المرافعات بأنه إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذى يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام ، كما تقضى المادة ٢٢ من ذات القانون بتنظيم مواعيد المسافة لمن يكون موطنهم بالخارج . ولما كان الانتقال الذى تعنيه المادة ٢١ والذى تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بها بالنسبة لمن يقع موطنهم داخل البلاد كما تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادة ٢٢ لمن يكون موطنهم خارج البلاد هو - على ما ورد بالمذكرة التفسيرية وجرى به قضاء محكمة النقض - انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم، أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم.

لئن كان ميعاد السنة المحدد لسقوط الخصومة - عملاً بالمادة ٢٠١ من قانون المرافعات - ميعاداً إجرائياً مما يضاف إليه أصلاً ميعاد المسافة وفقاً لما تنص عليه المادتان ٢١ ، ٢٢ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان الانتقال الذي يقتضيه القيام بإجراء إعلان صحيفة تعجيل الدعوى هو انتقال المحضر من مقر المحكمة التي قدمت صحيفة التعجيل بها إلى محل من يراد إعلانه به، فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان صحيفة التعجيل يحتسب على أساس المسافة بين هذين المحلين.  
(نقض ١٩٦٦/٢/٢٢ - سنة ١٧ ص ٣٤٣).

٩٥٠ - مؤدى نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن الشارع جعل الأصل في إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يتم بقلم كتاب هذه المحكمة، وأنه أباح إيداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم دون التزام بذلك، فإن اتبع الطاعن الأصل المقرر بإيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض تعين أن يزداد الميعاد المحدد لتقييمها يوماً لكل مسافة قدرها خمسين كيلو متراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة - مقر محكمة النقض - وكذلك يوماً لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو متراً وبما لا يجاوز أربعة أيام عملاً بالمادة ١٦ من قانون المرافعات.  
(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ - سنة ٣١، الجزء الثاني ص ٢٠٧٣).

٩٥١ - مقر الوكيل الملاحي للسفينة التي تباشر نشاطاً تجارياً في مصر اعتباره موطناً لمالك السفينة. وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الأصلي في الخارج.  
(نقض ١٩٨٠/٢/٤ - طعن ٥٩١ لسنة ٣٩ قضائية).

٩٥٢ - وجوب إضافة ميعاد للمسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف الأصلي. مادة ١٦ مرافعات. تعلقه بالنظام العام.  
(نقض ١٩٩٢/٦/٣ - طعن رقم ٤٠٣١ لسنة ٦١ قضائية).

٩٥٣ - مؤدى نصوص المواد ٢٥٢، ٢١٣، ١٦ من قانون المرافعات أن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وللطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين موطنه الذى يجب عليه الانتقال منه وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة طعنه - والتى يجب عليه الانتقال إليها، وذلك فى الحدود المبينة فى المادة ١٦ سالف الذكر والعبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى بموطن من له سلطة القيام بالعمل الإجرائى خلال الميعاد، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته، وبالتالي تكون وزارة المالية التى يمثلها وزيرها هى صاحبة الصفة فى الدعاوى التى ترفع من وعلى المصالح التابعة لها، ومن بينها مصلحة الضرائب دون اعتداد بمقر المأمورية المختصة بالنزاع، كان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٥، وأودعت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥، أى فى اليوم الحادى والستين دون أن يصادف اليوم السابق عليه - الأحد ١٦/٦/١٩٨٥، عطلة رسمية وكان موطن وزير المالية الذى يمثل مصلحة الضرائب ديوان عام وزارة المالية بمدينة القاهرة، فليس ثمة محل لإضافة مسافة إلى ميعاد الطعن.

(نقض ١٩٩٢/٦/٨ - طعن رقم ١٨٧٦، لسنة ٥٥ قضائية).

٩٥٤ - وجوب إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الاصلى المعين فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء ما على هدى الحدود المبينة فى المادة ١٦ مرافعات.

(نقض ١٩٩٣/١/٧ - الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٩٥٥ - ميعاد الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف. وجوب إضافة إليه ميعاد مسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف. مادة ١٦

مرافعات. المواطن. ماهيته. هو الذى اتخذته الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن، ولو كان موطن آخر بالبلدة التى بها مقر المحكمة التى أودع بها صحيفة الطعن.  
(نقض ١٩٩٧/٤/٢٤ - طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٩٥٦ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً. سريانه بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم. الاستثناء بدؤه من تاريخ إعلانه. المادتان ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات. جواز إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التى يودعها قلم كتابها صحيفة الطعن. اعتبار ميعاد المسافة زيادة على أصل الميعاد. أثره. اتصاله به مباشرة بحيث يكون ميعاداً واحداً متواصل الأيام. مادة ١٦ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٦/١٢/١٥ - طعن رقم ٣٣٣٩ لسنة ٥٩ قضائية).

٩٥٧ - ميعاد الطعن بالنقض. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التى أودع فيها صحيفة الطعن. المقصود بالموطن. الموطن الذى اتخذته الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن.  
(نقض ١٩٩٦/١٢/١ - طعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٩ قضائية).

٩٥٨ - ميعاد المسافة. وجوب إضافته لميعاد الاستئناف. مجموعهما يكون ميعاداً واحداً هو ميعاد الطعن. مادة ١٦ مرافعات. للمحكمة إعماله من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.  
(نقض ١٩٩٦/٦/١٢ - طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٦١ ق).

٩٥٩ - إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض. وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض.  
(نقض ١٩٩٥/٤/٣٠ - طعن رقم ٥٣٧٣ لسنة ٦٤ ق).

٩٦٠ - وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة الطعن.

اعتبار ميعاد المسافة زيادة على أصل الميعاد. أثره. اتصاله به مباشرة بحيث يكونان ميعاداً واحداً متواصل الأيام. مادة ١٦ مرافعات. انتهاء ميعاد الطعن فى الحكم بعد إضافة ميعاد المسافة فى يوم عمل. التقرير بالطعن فيه فى اليوم التالى. أثره. عدم قبوله لرفعه بعد الميعاد. (نقض ١٩٩٦/٣/٣ - طعن رقم ١٣١١ لسنة ٥٧ قضائية).

٩٦١ - ميعاد الطعن بالنقض. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن والمحكمة التى أودع فيها صحيفة الطعن. المقصود بالموطن. الموطن الذى اتخذهُ الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة. (نقض ١٩٩٦/٤/٧ - طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٩٦٢ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً تبدأ بحسب الاصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه أو من تاريخ إعلانه. المادتان ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات. ادعاء الطاعن موطناً غير الثابت بمراحل التقاضى بقصد إضافة ميعاد مسافة. غير مجد. التقرير بالنقض بعد الميعاد. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٩٧/٦/٨ - طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٦٠ ق).

٩٦٣ - لما كان الثابت من الأوراق وعلى الاخص المكاتبات المتبادلة بين الشركة الطاعنة وشركة بورسعيد للتجارة الدولية ليمتد المقدمة ضمن حافظة مستندات المطعون ضده أنها صدرت باسم شركة سانكيونج ليمتد - فرع بورسعيد - وإقرار مندوب الطاعن لدى استجوابه بتحقيقات النيابة المرفق صورته بالحافظة المذكورة بأنه يعمل مديراً لفرع الشركة الطاعنة ببورسعيد، كما يبين من عقدى صفقة بيع الأخشاب من الطاعنة للمطعون ضده أن الصفقة قد تمت ببورسعيد عن طريق هذا الفرع فضلاً عن صدور التوكيل من الطاعنة لمحاميهام أمام محكمة أول درجة، وفى الاستئناف من مدير هذا الفرع وأنه وثق بشهر عقارى بورسعيد، ومن ثم فإن هذا الفرع

- والذي تم نقله أثناء نظر الاستئناف إلى مدينة الجيزة - يعتبر موطناً للطاعة بمصر، وبالتالي لا يحق لها إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بالنقض، باعتبار أن موطنها الأصلي بالخارج، وإن كان الحكم المعلن فيه قد صدر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ - بينما تم إيداع صحيفة الطعن بالنقض بتاريخ ٧/٤/١٩٩٣، فإن الطعن يكون قد أقيم بعد الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٢٥٢/١ من قانون المرافعات وسقط حق الطاعة فيه، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد القانوني.

(نقض ٢/٧/١٩٩٤ - سنة ٤٥، الجزء الأول ص ٣١٦).

٩٦٤ - وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التي تودع بقلم كتابها صحيفة الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام، مؤداه، التزام المحكمة بمراعاة إضافته وإعماله من تلقاء نفسها.

(نقض ٤/٢٧/١٩٩٧ - طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٦٤ قضائية).

### (مادة ١٧)

«ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوماً.

ويجوز بأمر من قاضي الأمور الوقتية إنقاص هذا الميعاد تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال، ويعلن هذا الأمر مع الورقة.

ولا يعمل بهذا الميعاد في حق من يعلن لشخصه في الجمهورية أثناء وجوده بها، إنما يجوز لقاضي الأمور الوقتية، أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تآمر بمد المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على ألا يجاوز في الحالتين الميعاد الذي كان يستحقه لو أعلن في موطنه في الخارج»<sup>(١)</sup>.

(١) هذه المادة تقابل المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق

### المذكرة الإيضاحية :

«بالنسبة لمواعيد المسافة لمن يقع موطنه في الخارج وحد المشروع في المادة ١٧ ميعاد المسافة بالنسبة إلى جميع البلاد والمناطق مراعاة منه لتطور وسائل المواصلات على نحو قارب بين الأقطار جميعاً بما ينتقى معه التفرقة التي يقيمها القانون القائم بين البلاد التي تقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو في أوروبا وبين البلاد الأخرى».

### التعليق :

٩٦٥ - ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج: وفقاً للمادة ١٧ - محل التعليق - فإن الأشخاص الذي يكون موطنهم في خارج البلاد يكون ميعاد المسافة ٦٠ يوماً، أيأ كان البلد الأجنبي الذي يقيم فيه الشخص، فقد رأى المشرع في القانون الجديد أن يوحد ميعاد المسافة بالنسبة إلى جميع البلاد والمناطق لأن تطور وسائل المواصلات في العهد الحديث قد قارب بين الأقطار، مما لايتفق مع التفرقة التي كان يقيمها القانون الملغى بين البلاد التي تقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبين التي تقع في أوروبا أو غيرها

على أن الميعاد المتقدم الخاصة بالمتوطنين في خارج القطر يرد عليها التحفظان الآتيان:

**أولاً:** يجوز بأمر من قاضى الأمور الوقتية نقصها تبعاً لسهولة المواصلات وظروف الاستعجال، وليس لقاضى الأمور الوقتية أن يزيد المواعيد.

**ثانياً:** لايعمل بهذه المواعيد في حق من يعلن من المتوطنين خارج القطر إذا كان إعلانه في مصر لشخصه أثناء وجوده بها، وإنما يعمل في هذه الحالة بالمواعيد المقررة لمن يكون موطنهم في داخل القطر، ومع ذلك يجوز لقاضى الأمور الوقتية أو للمحكمة التي تنتظر الدعوى بحسب الأحوال الأمر بمد



المواعيد العادية أو باعتبارها ممتدة على ألا يتجاوز المد الميعاد المقرر في حالة حصول الإعلان في الخارج. ومبنى القاعدة الأخيرة أن الشخص وإن كان قد أعلن في مصر مما يقتضى معاملته معاملة المتوطنين فيها، فقد يحتاج إلى الاتصال بموطنه في الخارج، ولذلك رأى المشرع جواز مد الميعاد بالنسبة له بأمر من القاضى أو من المحكمة. (رمزى سيف - بند ٩ ص ٤٨٨ ص ٤٨٩).

فالقاعدة العامة هي أن المشرع يجيز تسليم الإعلان لشخص المعلن ولو في غير موطنه، وعلى ذلك إذا تواجد المعلن إليه في جمهورية مصر العربية وسلمت إليه الورقة مع شخصية فلا يسرى في حقه ميعاد المسافة لانتفاء العلة من قيامه وإن كان المشرع أجاز لقاضى الأمور الوقتية أو للمحكمة عند نظر الدعوى أن تأمر بمد المواعيد بالنسبة له أو تعتبرها ممتدة إذ وجدت المبرر لذلك، ويشترط ألا يتجاوز هذا المد ميعاد المسافة الأصلية وهو ستون يوماً، كما ذكرنا آنفاً.

٩٦٦ - لايضاف ميعاد مسافة لميعاد الاستئناف المقرر في القانون رقم (١) السنة ٢٠٠٠ لمن يقيم في الخارج؛ وذلك إعمالاً للمادة ٦١ من هذا القانون التى تنص على أن «ميعاد الاستئناف ستون يوماً لمن لاموطن له في مصر دون إضافة ميعاد مسافة».

### أحكام النقص:

٩٦٧ - للطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التى يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن، وطبقاً لنص المادة ١٧/١ من قانون المرافعات، فإن ميعاد المسافة ستون يوماً لمن يكون موطنه بالخارج، وإذا كان

البين من الأوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية وموطنها الأصلي مدينة «باريس» بفرنسا، ولم يثبت أنها تزاوّل نشاطاً تجارياً في مصر أو لها فرع أو وكيل فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي هو ستون يوماً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٤، وكانت الطاعنة قد أودعت صحيفة الطعن في ٢٤/٦/١٩٧٤، فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الطعن قد أقيم في الميعاد القانوني.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٣ - طعن رقم ٧١٣ سنة ٤٤ قضائية).

٩٦٨ - إذا كانت المادتان ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات توجبان إضافة ميعاد مسافة على أساس المبين بهما إلى الميعاد المعين في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه، ومن ثم يجب أن يضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد للمسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف، وكان من شأن إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد الأصلي للاستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف. وكانت المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام من النظام العام وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ... موطنه في الخارج لا يؤثر في ذلك إتخاذه محلاً مختاراً بمصر ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد إتخاذ محل مختار لا يسلب الأصيل حقه في ميعاد مسافة، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف استناداً إلى أنه رفع بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص المادة ١٦٠ من قانون المرافعات دون أن تضيف ميعاد المسافة ومدته ستون يوماً إلى هذا الميعاد الأصل إعمالاً لنص المادتين ١٦ ، ١٧ سالفتي البيان، وكان الثابت من الأوراق أن تقرير الاستئناف قد تم في .... فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون الاستئناف قد أقيم

فى الميعاد القانونى. وإن خالف الحكم المطعون فى هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيق.

(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٨).

٧٦٩ - لما كان للطاعن المقيم بالخارج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى ميعاد الستين يوماً المحددة للطعن بالنقض ميعاد مسافة مقداره ستون يوماً أخرى، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين يقيمان فى لبنان وقد أودعتا صحيفة الطعن فى اليوم الأخير من ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المشار إليه، فإن الطعن يكون قد أقيم فى الميعاد ويكون الدفع المبدى بسقوطه على غير أساس.

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٨).

### (مادة ١٨)

«إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها»<sup>(١)</sup>

#### التعليق :

٩٧٠ - امتداد الميعاد بسبب العطلة الرسمية : وفقاً للمادة ١٨ سالفه الذكر،

فإنه إذا تصادف أن آخر الميعاد عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم عمل بعدها، لأنه لا يمكن قانوناً القيام بعمل إجرائى أثناء العطلة الرسمية. والقاعدة فى هذا الصدد وفقاً للمادة ١٨ مرافعات - محل التعليق - هى وجوب التفرقة بين فرضين: فإذا جاء يوم العطلة فى بداية الميعاد أو فى أثنائه فليس له اعتبار. فإذا كان الميعاد عشرة أيام وقع وسطها يوم جمعة، فإن الميعاد لا يقف أو يمتد بسببه.

(نقض ١٩٣٥/٦/٢٠ - منشور فى المحاماة - سنة ١٦ ص ٢٧٧ - رقم ٢١٥).

(١) هذه المادة تطابق المادة ٢٣ من قانون للرافعات السابق.

وعلة هذا الامتداد هي أن تتاح الفرصة لمن تقرر الميعاد لمصلحته للترؤى فى القيام بالعمل حتى آخر يوم فيه. فإذا قرر القيام بالعمل فى هذا اليوم ووجده عطلة رسمية فيجب أن يمنح يوماً كاملاً بعدها. (فتحى والى ص ٣٦٤). ومن المقرر أن هذا الامتداد ينطبق على الميعاد سواء كان مقدراً بالساعات (نقض ١٩٥٧/٤/٢٥ - سنة ٨ ص ٤٦٤). أو بالأيام أو بالشهور أو بالسنين، وسواء كان ميعاداً كاملاً كميعاد التكلف بالحضور أو ناقصاً يلزم حصول الإجراء خلاله.

ويتمد الميعاد إلى أول يوم فقط من أيام العمل مهما كان عدد أيام العطلة التى وقعت آخر الميعاد.

(نقض مدنى ١٩٥٨/٢/١٣ - مجموعة النقض سنة ٩ ص ١٤٦).

فالواجب لمد الميعاد وقوع اليوم الأخير منه يوم عطلة (نقض ١٩٥٨/٢/١٣ - سنة ٩ ص ١٤٦)، أما إذا وقت العطلة فى خلال الميعاد فلا يمتد الميعاد.

وإذا وقعت خلال الميعاد أيام عطلة ولم يكن اليوم الأخير منه يوم عطلة، فإن الميعاد لا يمتد ولو ترتب على ذلك أن أصبح الجزء الأكبر من الميعاد أيام عطلة، فإذا كان الميعاد يبدأ من يوم ٣ من الشهر، وينتهى فى يوم ٨ منه ووقعت أيام ٥، ٦، ٧ أيام عطلة، فإن الميعاد لا يمتد.

وإذا وقعت الأيام الأخيرة من الميعاد أيام عطلة فلا يمتد الميعاد إلا يوماً واحداً بعد انتهاء العطلة لأن أيام العطلة السابقة على اليوم الأخير من الميعاد تعتبر واقعة خلال الميعاد، فلا يمتد الميعاد بسببها، فإذا كان الميعاد ينتهى فى ١٠ من الشهر وكانت أيام ٧، ٨، ٩، ١٠ من الشهر أيام عطلة، فإن الميعاد يمتد إلى يوم ١١ فقط.

وإذا كان الميعاد مقدراً بالساعات ووقعت الساعة الأخيرة منه فى يوم عطلة امتد الميعاد إلى الساعة نفسها من أول يوم عمل بعد العطلة، فإذا كان

الميعاد ينتهى فى الساعة العاشرة من يوم ١٥ من الشهر مثلاً، وكانت أيام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من الشهر أيام عطلة امتد الميعاد إلى الساعة العاشرة من يوم ١٨ . فينتهى الميعاد بانتهاء هذه الساعة.

ويساعد امتداد الميعاد بسبب وقوع اليوم الأخير منه يوم عطلة على الرغبة فى تمكين الشخص المقرر له من الاستفادة من اليوم الأخير منه وهو آخر فرصة له (رمزى سيف - بند ٣٩١ ص ٤٨٣ وص ٤٨٤).

وقد ثار الخلاف بين الشراح وأحكام المحاكم حول امتداد الميعاد بسبب وقوع اليوم الأخير يوم عطلة، وذلك بالنسبة لما يسمى بمواعيد يجب اتخاذ الإجراءات قبلها كميعاد تقديم الاعتراضات على قائمة شروط البيع، فذهب رأى إلى أن الميعاد لا يمتد إذا وافق اليوم الأخير عطلة رسمية وحجتهم فى ذلك أن الميعاد ميعاد كامل والمشرع حريص على احترامه كاملاً، وأن الخصم كان أمامه متسع من الوقت لاتخاذ الإجراء الذى أوجب القانون إجراؤه قبل الميعاد (أحمد أبو الوفا وآخرون مدونة الفقه والقضاء الجزء الثانى بند ٥٣٩ وبند ٥٦٣ والمرافعات، الطبعة السابعة ص ٥٧٨، ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ - مجموعة النقض فى ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٩٣٩).

ويذهب الرأى الآخر إلى أن احترام الميعاد لا يمنع من تطبيق القاعدة العامة التى تقضى بمد المواعيد دون استثناء بين المواعيد التى يجب أن يتخذ الإجراء خلالها، أو تلك التى يجب اتخاذ الإجراء بعد انقضائها إذا صادف أحدها يوم عطلة وعلى ذلك يمتد الميعاد فى هذه الحال. (رمزى سيف ص ٤٨١).

ويمتد الميعاد بسبب أيام العطلة ولو كان ممتداً بسبب المسافة بشرط أن تكون العطلة فى آخر يوم من أيام المسافة، أى أن تصادف العطلة اليوم الأخير من مجموع الميعادين ، الميعاد الأسمى وميعاد المسافة.

وإذا أنقص الميعاد الأصلي بأمر القضاء، فإن ذلك لا يؤثر في وجوب إمتداده بسبب العطلة الرسمية ولا يمتد بسبب العطلة المواعيد المتفق عليها بين الخصوم للقيام بعمل معين.  
(أحمد أبو الوفا - التعليق، الطبعة الخامسة ص ١٦٩).

يعمل بحكم المادة ١٨ - محل التعليق - بالنسبة إلى سائر فروع القانون ما لم ينص على خلافه، ويجب لإعماله أن تقع العطلة في اليوم الأخير من الميعاد، فلا أثر للعطلة التي تقع خلال الميعاد، كما أنه إذا صادفت العطلة أكثر من اليوم الأخير فلا يمتد الميعاد إلا ليوم واحد فقط مقابل اليوم الأخير، كما ذكرنا آنفاً.

وقد اختلف الفقه والقضاء بشأن كيفية الإمتداد بالنسبة للميعاد المقدر بالساعات، فذهب رأى إلى أنه يمتد إلى الساعة الماثلة في اليوم التالي (أحمد أبو الوفا في نظرية الأحكام ص ١٠٨) وذهب رأى آخر إلى أنه يمتد إلى الساعة الأولى من ساعات العمل في أول يوم عمل (فتحي والى بند ٢٢٨ ص ٣٦٥ هامش ١، أحمد أبو الوفا وآخرون - المدون ج ٢ ص ١٠٧) في حين ذهب رأى ثالث إلى أنه يمتد إلى أول يوم عمل فلا ينتهي إلا بانتهاء هذا اليوم.

(نقض ١٩٥٧/٣ - سنة ٨ - ص ٢٥٩).

والراجح في نظرنا هو أنه الميعاد يمتد إلى أول ساعة عمل بعد العطلة وليس يوماً كاملاً ومن ثم تتساوى مدة الإمتداد مع مدة الميعاد التي أرادها المشرع. ويلاحظ أنه لا يمتد بسبب العطلة المواعيد المتفق عليها بين الخصوم للقيام بعمل معين. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٧٢)، كما أنه إذا نقص الميعاد الأصلي بأمر القضاء، فإن ذلك لا يؤثر في وجوب إمتداده بسبب العطلة الرسمية وفقاً للمادة ١٨ مرافعات.

## أحكام النقض :

٩٧١- المقرر وفقاً للمادة ١٨ من قانون المرافعات أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها بما مفاده أنه إذا وقعت العطلة - مهما استطلت - خلال الميعاد ولم يكن اليوم الأخير فيه يوم عطلة فإن الميعاد لا يمتد الميعاد، أما إذا وقعت الأيام الأخيرة من الميعاد في أيام عطلة فلا يمتد الميعاد إلا ليوم واحد هو اليوم التالي للعطلة.  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - طعن رقم ١٩٩٩ س ٥٠ ق).

٩٧٢- وقوع آخر ميعاد للاستئناف خلال عطلة رسمية. أثره. امتداده إلى أول يوم بعدها مادة ١٨ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٣/٦/١٦ - طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٧٣ - إلزام المحضر بتوجيه إخطار للمعلن إليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الإعلان لجهة الإدارة. امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا صادف عطلة رسمية المادتان ١١ و ١٨ من قانون المرافعات.  
(نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ - طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢).  
(نقض ١٩٩٦/٤/٣ - طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٦١ قضائية).

٩٧٤ - إذا كان اليوم الذي ينتهي به ميعاد الطعن قد وافق آخر أيام عطلة عيد الفطر وكان إيداع صحيفة الطعن قد تم في اليوم التالي له مباشرة الذي يمتد إلى ميعاد الطعن طبقاً لنص المادة ١٨ من قانون المرافعات، فإن الطعن يكون قد تم في الميعاد القانوني.  
(نقض ١٩٧٤/١٢/٢١ - مجموعة المكتب الفني سنة ٢٥ ص ١٤٨٧).

٩٧٥ - من المقرر وفقاً للمادة ١٨ من قانون المرافعات أنه - إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها - بما مفاده أنه إذا وقعت العطلة - مهما استطلت - خلال الميعاد ولم يكن اليوم

#### مادة ١٩

الآخر فيه يوم عطلة فإن الميعاد لا يمتد، إما إذا وقعت الأيام الأخيرة من الميعاد في أيام عطلة فلا يمتد الميعاد إلا ليوم واحد هو اليوم التالي للعطلة. (نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قضائية).  
(نقض ١٩٩٧/٣/٩ - طعن رقم ١١٥٤٧ لسنة ٦٥ قضائية).  
٩٧٦ - ميعاد المسافة يعتبر زيادة على أصل الميعاد، ومن ثم فإنه يتصل به مباشرة بحيث يكونان ميعاد واحداً متواصل الأيام.  
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - مشار إليه آنفاً).  
٩٧٧ - بدء ميعاد الاستئناف من اليوم التالي لصدور الحكم. مصادفة اليوم الأخير يوم عطلة رسمية. امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها.  
المادتان ١٥، ١٨ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٥/١٢/١٠ - طعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٦٠ قضائية).

#### (مادة ١٩)

«يتربط البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣»<sup>(١)</sup>.

#### التعليق:

٩٧٨ - لم يورد نص المادة ١٩ من القانون الحالي سالف الذكر المواد من ١٥ إلى ١٨ المقابلة للمواد من ٢٠ إلى ٢٣ من القانون الملغى وهي المتعلقة بكيفية حساب المواعيد، ومواعيد المسافة، والميعاد لمن يقع موطنه في الخارج، ويكون آخر الميعاد يوم عطلة رسمية، وقد كان مشروع الحكومة يورد هذه المواد إلا أن اللجنة التشريعية في مجلس الأمة قد حذفها دون أن

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٤ من قانون المرافعات السابق.



تضمن تقريرها تعليقاً على ذلك، وقد علل البعض ذلك بأن مخالفة المواد ١٥ - ١٨ من القانون الجديد المقابلة للمواد ٢٠ - ٢٣ من القانون القديم لا ترتب في ذاتها بطلاناً وإنما يترتب البطلان أو عدم القبول على عدم اتخاذ الإجراء في ميعاده إذا نص القانون على ذلك صراحة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٧٢، كمال عبد العزيز ص ٩٢).

٩٧٩ - إذن لم يرتب المشرع البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ من القانون الجديد والتي تقابل المواد ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ من القانون الملغى وترك ذلك للقواعد العامة الواردة في المواد ٢٠ وما بعدها، وإنما رتب البطلان على مخالفة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد الآتية: المادة السادسة التي توجب أن يتم الإعلان بمعرفة المحضر والمادة السابعة الخاصة ببيان الوقت الجائز للإعلان فيه والمادة التاسعة الخاصة بتحديد البيانات الواجب توافرها في أوراق المحضرين والمادة العاشرة الخاصة ببيان كيفية الإعلان ومكانه والحادية عشرة الخاصة بتسليم الإعلان لجهة الإدارة في حالة امتناع الشخص أو من يمثله عن استلام الإعلان أو حالة غلق مسكنه و المادة الثالثة عشرة الخاصة ببيان من تسلم إليهم صورة الإعلان الموجه للدولة أو الهيئات الأخرى المبينة بنفس المادة وهذه المواد تقابل المواد ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٤ من القانون الملغى على التوالي.

٩٨٠ - ويلاحظ أن الإنذار الرسمي بوقوع البيع الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى من له الحق في الشفعة والمنصوص عليه في المادة ٩٤١ مدني وإعلان الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة والذي يوجهه إلى كل من البائع أو المشتري والمنصوص عليه في المادة ٩٤٠ مدني، هما من أوراق المحضرين، ويسرى عليها ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات.

٩٨١ - ومن المقرر أن الخصومة في الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها، مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها، فما يجري على أحدها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى، ومن ثم فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذي الشأن ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف. (الدناصورى وعكاز ج ١ ص ١٦٤ و ١٦٥).

٩٨٢ - ويجب ملاحظة نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من قانون المرافعات والتي جرى نصها على أنه «لا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوى إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه ما لم يحضر بالجلسة» لأنه إذا حضر بالجلسة اعتبرت الخصومة منعقدة، وبالتالي لا ينظر إلى بطلان الإعلان لنقص في بياناته، كما إذا كان المحضر لم يوقع الإعلان أو لم يذكر به اسمه أو لعيب في إجراءاته، كما لو كان الإعلان قد تم في يوم عطلة رسمية أو بعد الساعة الثامنة مساءً لأن حضوره بالجلسة يغني عن الإعلان وتتعدد به الخصومة،

٩٨٣ - ويخضع التمسك ببطلان إجراءات الإعلان لحكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات سواء من حيث كيفية الدفع به أو وقت إبداء هذا الدفع، وتطبيقاً لذلك يجوز لمن لم يحضر أمام محكمة الاستئناف أو يقدم مذكرة بدفاعة أن يتمسك أمام محكمة النقض ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف.

(نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ - طعن ٣٩٥ سنة ٥٢ قضائية - سنة ٣٤ ص ١٠٨٩، ١٩٨٣/٤/٢٨ - طعن ٧٢٠ سنة ٥٠ قضائية - سنة ٣٤ ص ١٠٩٢).

وليس في القانون ما يحول دون التمسك ببطلان الإعلان بعد القضاء برفض الادعاء بتزويره لاختلاف نطاق ومرمى كل من الدفيعين.

(١٩٨٧/١/٢٨ - طعن ٩٢٧ سنة ٥٣ قضائية - سنة ٣٨ ص ١٩٧).

٩٨٤ - ويعمل في الإجراءات بقاعدة الغش يبطل التصرفات: فيبطل الإعلان الذى يتم بطريق الغش ولو كان قد استوفى ظاهرياً كافة البيانات والإجراءات، وفى ذلك تقول محكمة النقض : «(لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاعدة الغش يبطل التصرفات هى قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بها نص خاص فى القانون، وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية فى محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الإنحراف عن جادة حسن النية الواجب توافرها فى التصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات، ولذا يبطل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تنطوى على غش رغم استيفائها ظاهرياً لأوامر القانون حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لمنعه من الدفاع فى الدعوى أو ليفوت عليه المواعيد.

(نقض ٢٣/٢/١٩٨٨ - طعن ٩ لسنة ٥٥ قضائية - سنة ٣٩ ص ٢٧٨، ٢٨/١/١٩٨١ - طعن ١٨٣ لسنة ٤٣ قضائية، ٢١/٥/١٩٧٩ - سنة ٣٠، العدد الثانى ص ٣٩٩، ٢/٩/١٩٥٦ - سنة ٧ ص ١٦٨، كمال عبد العزيز ص ٢٣١).

### أحكام النقض:

٩٨٥ - خلو صورة الإعلان أوراق المحضرين من بيان تاريخ ووقت حصول الإعلان واسم المحضر الذى باشر الإعلان وتوقيعه والمحكمة التى يتبعها واسم من سلمت إليه وصفته. أثره. بطلان الإعلان. استيفاء ورقة أصل الإعلان لهذه البيانات أو حضور المعلن إليه بالجلسة. لايزيل هذا البطلان المادتان ٩ ، ١٩ مرافعات.

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٦ - طعن رقم ٢٢٣٢ لسنة ٥٢ قضائية .

ملحوظة : عدلت محكمة النقض عن هذا المبدأ بأحكامها المتواترة على النحو الذى سبق ذكره عند تعليقنا على المادة ٩ مرافعات فيما مضى.

٩٨٦- بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته، فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة، وإعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها فى قانون المرافعات.  
(نقض ١٩٨٤/٢/٨ - طعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٧ قضائية).

٩٨٧ - البطلان لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً وإن كان يترتب إذا ما تمسك به من شرع هذه البطلان لحمايته، وهو من بطل إعلان، إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا استنفذت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى وشاب حكمها بطلان لعيب فى الإجراءات تعين على محكمة الاستئناف أن تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الإتيان، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى بحكم جديد راعى فيه الإجراءات الصحيحة بعد أن أجاب الطاعنين إلى ما تمسكوا به من بطلان إعلانهما أمام محكمة أول درجة بعد تعجيل السير فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون.  
(نقض ١٩٨٤/١/١٨ - طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٨٨ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الاستئناف وإلا سقط الحق فيه.  
(الطعن رقم ٩٧٢ س ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧).

٩٨٩ - مفاد نص المادتين ٩، ١٩ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب أن تشمل أوراق إعلان صحف الدعاوى والاستئناف على بيان خاص بتحديد تاريخ ووقت حصول الإعلان وبيان باسم المحضر الذي باشر كالإعلان والمحكمة التي يتبعها وتوقيعه على كل من أصل الإعلان وصورته ورتب البطلان على عدم مراعاة ذلك.

(الطعن رقم ٣٩٥ س ٦٢ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣).

٩٩٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البطلان المترتب على عدم الإعلان لا يجوز التمسك به إلا لمن تقرر البطلان لمصلحته.

(الطعن رقم ٣٩٣ س ٥٠ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤).

٩٩١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة.

(الطعون أرقام ٢٤٢٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٦ س ٥٣ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٨٣).

٩٩٢ - الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف تحققت من صحة إعلان الطاعن أمام محكمة أول درجة ولا مصلحة للطاعن في التمسك بالبطلان لعدم إعلان غيره من الخصوم بتعجيل الدعوى أو بإيداع تقرير الخبر، إذ لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته عملاً بما تقضى به المادة ٢١ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٣٠٠ س ٥٢ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٨٥).

٩٩٣ - من المقرر أن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان وكذلك البطلان في إجراء في الدعوى بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة فيها هو بطلان نسبي.

(الطعن رقم ٦٨٠ س ٤٦ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٨٢).

## مادة ١٩

٩٩٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان. بطلان نسبي. لصاحب المصلحة وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٩٣/٢/٢٥ - طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ قضائية).

٩٩٥ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع البطلان لحمايته وليس متعلقاً بالنظام العام، ولا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به، ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو كان في التزام بالتضامن، ولا يقبل إثارته للمرة الأولى أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٨٣ س ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨).

٩٩٦ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان. نسبي. عدم جواز التمسك به إلا لمن شرع لحمايته ولو كان النزاع غير قابل للتجزئة.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٠ - طعن رقم ٦٩٣ لسنة ٥٨ قضائية).

٩٩٧ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان. نسبي لمصلحة من شرع لحمايته. زواله بالنزول عن صراحة أو ضمناً. عدم جواز الرجوع في التنازل.

(نقض ١٩٩٦/٧/٨ - طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٦٢ ق «أحوال شخصية»).

٩٩٨ - الإعلان بطريقة تنطوي على الغش لمنع المعلن إليه من الدفاع في الدعوى أو تفويت مواعيد الطعن في الحكم باطل ولو استوفى ظاهرياً الشكل القانوني.

(نقض ١٩٩٧/١/٢٢ - طعن ٣٣٤ لسنة ٦٣ ق).

٩٩٩ - إعلان الشركات التجارية وجوب تسليم صور الإعلانات بمركز إدارتها الرئيسي. مادة ١٣/٣ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الإعلان مادة ١٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٨/١١/٢٩ - طعن رقم ٣٢٢٢ لسنة ٦٧ ق).

١٠٠٠ - ثبوت سبق إعلان الطاعن بإنذار من المطعون ضدها في موطنه الذي أعلن فيه بصحيفة الدعوى. انتهاء الحكم إلى صحة إعلانه بالصحيفة. صحيح. النعى عليه بالبطلان. على غير أساس.  
(نقض ٢٧/١٠/١٩٩٨ - طعن رقم ٢٤٤٤ لسنة ٦٧ق).

١٠٠١ - إثبات المحضر بورقة إعلان الحكم تسليمه صورة الإعلان إلى ابن عم المعلن إليه. تحريره باقى البيانات بخط غير مقروء لا يبين منه إثباته ببيان عدم وجود المعلن إليه. أثره. بطلان الإعلان.  
(الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٩٩).

١٠٠٢ - إعلان الحكم لا يكون إلا بواسطة المحضرين. وجوب مراعاة كافة إجراءات إعلان أوراق المحضرين المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه الأصلي. مؤداه. تسليم المحضر صورة إعلان الحكم في موطن المعلن إليه إلى أحد الأشخاص الذين عددهم المادة ١٠/٢ مرافعات. إغفاله، إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه شخصياً. أثره. بطلان الإعلان. م ١٩ مرافعات.  
(الطعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٩٩).

١٠٠٣ - القضاء بقبول دفع الطاعنة ببطلان إعلانها بصحيفة الدعوى لعدم توقيع المحضر على صورة الإعلان. لا تنتهى به الخصومة. عدم زوال أثر إيداع الصحيفة قلم الكتاب في قطع التقادم. مثال بشأن عدم زوال إحدى دعويين بتعويض عن الضرر ذاته في قطع التقادم.  
(نقض ٨/١٢/١٩٩٨ - طعن رقم ٧٥٥ لسنة ٦٧ق).

١٠٠٤ - التحقق من إعلان الخصوم بصحيفة الدعوى ونفيه. واقع. استقلال محكمة الموضوع به. شرطه. استنادها إلى أسباب سائغة لها مأخذها الصحيح بالأوراق. إطراحها أوجه الدفاع والأدلة أو الأوراق المؤثرة في حقوق الخصوم. وجوب تبرير ذلك في حكمها بأسباب خاصة. تمسك

الطاعن بعدم صحة إعلان مورثته بصحيفة الدعوى لإقامتها خارج البلاد وقت حصوله. تدليله على ذلك بإجابة المحضر الواردة بورقة الإعلان بتواجدها بالخارج. دفاع جوهرى. القضاء برفضه لعدم تقديم دليل على هذه الإقامة دون بيان كيفية استقامة ذلك مع دلالة إجابة المحضر. قصور. (نقض ١٢/٣/١٩٩٨ - طعن رقم ١٧١٧ لسنة ٦٢ قضائية).

١٠٠٥ - البطلان المترتب على مخالفة قواعد الإعلان. بطلان نسبى مقرر لمصلحة من تعيب أو تخلف إعلانه. عدم كجواز التمسك به من غيره ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوماً فيه بالتضامن. (نقض ١١/٢٤/١٩٩٨ - طعن رقم ٤٠٠٤ لسنة ٦١ ق).

١٠٠٦ - توجيه الإعلان بطريقة تنطوى على الغش لمنع المعلن السيه من الدفاع فى الدعوى أو تفويت مواعيد الطعن فى الحكم. أثره. بطلانه ولو استوفى ظاهرياً الشكل القانونى. علة ذلك. الغش يبطل التصرفات. تمسك الطاعنة بصحيفة استئنافها ببطلان تكليفها بالحضور والإعلانات اللاحقة له، ومنها إعلانها بالحكم المستأنف لتوجيهها عن غش إلى محل إقامة والدة المعلن رغم علمه بوجودها خارج البلاد باعتبارها زوجة شقيقه. تدليلها على ذلك بالمستندات. إغفال الحكم هذه المستندات إيراداً ورداً قصور. مبطل.

(نقض ١/٢٨/١٩٩٩ - طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٦٢ ق).

١٠٠٧ - المقرر أنه إذا اعتور صورة ورقة الإعلان نقص أو خطأ أو اشتملت على بيان لا يمكن قراءته - كبيان عدم وجود المطلوب لإعلانه مثلاً - بطل الإجراء ولو كان الأصل صحيحاً، وكان البيان مكتوباً فيه بخط واضح. إذ لا يجوز فى هذه الحالة تكملة النقص فى بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل.

(نقض ١/١٤/١٩٩٩ - طعن رقم ٣٧٥٩ لسنة ٦٢ ق، نقض ١٩٨١/٦/٢٢،

سنة ٣٢ جزء ثان ص ١٨٨٧).

١٠٠٨ - البين من ورقة إعلان الحكم الابتدائى إلى الطاعن، أن المحضر وإن كان قد أثبت فيها أنه قام بتسليم صورة الإعلان إلى ابن عم الطاعن



«المعلن إليه» ... إلا أنه حرر باقى البيانات بخط يستحيل قراءته بحيث لا يبين منها إثباته البيان الخاص بعدم وجود الطاعن وهو ما يتكافأ مع عدم ثبوت هذا البيان ويرتب بطلان الإعلان.

(نقض ١٩٩٩/١/١٤ - طعن رقم ٣٧٥٦ لسنة ٦٢ق).

### (مادة ٢٠)

«يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء». ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء»<sup>(١)</sup>.

### تقرير اللجنة التشريعية:

أصل نص المادة ٢٠ سالف الذكر هو المادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق، وقد عدله مشروع الحكومة، ثم عدلته اللجنة التشريعية بمجلس الأمة تعد بلا يقتضى عدم الرجوع إلى المذكرة التفسيرية لمشروع الحكومة لما تم تعديله من النص.

وكان النص وفقاً لما جاء بمشروع الحكومة يقول «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء».

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب، وفى جميع الأحوال يجب الحكم بالبطلان إذا كان متعلقاً بالنظام العام.

### وقال تقرير اللجنة التشريعية بصدد تعديله:

«استبدلت اللجنة عبارة «الإجراء» بعبارة «الشكل أو البيان المطلوب»

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق.

الواردة فى نهاية الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من المشروع توحيداً للأصطلاح باستعمال تعبير واحد أكثر إحكاماً. على أنه من المفهوم أن تحقق الغاية من الإجراء يقتضى تحقق الغاية من الشكل أو البيان على ما استقر عليه الفقه فى تفسير النص المقابل فى القانون الإيطالى الذى أخذ المشرع عنه هذا النص.

كذلك حذفت اللجنة الفقرة الثالثة من هذه المادة حتى ينسحب حكم الفقرتين السابقتين على الحالات التى تتحقق فيها الغاية ولو تعلق البطلان بالنظام العام».

### المذكرة الإيضاحية:

«حرص المشروع على تنظيم بطلان الإجراءات تنظيمياً يتفق مع أهميته العلمية، وهى أهمية فطنت إليها بعض التشريعات الأجنبية الحديثة كمجموعة المرافعات الإيطالية التى صدرت فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠، ولهذا خصص المشروع للبطلان خمس مواد من المادة ٢٠ إلى المادة ٢٤.

(١) تتناول المادة ٢٠ تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التى تصيب الإجراءات. وقد رأى المشروع التفرقة بين حالة البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه، فإن الإجراء يكون باطلاً. وليس على من تقرر الشكل لمصلحته من الخصوم إلا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان. على أن المشروع قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الخصومة، فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً أو بياناً معيناً فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان. وإذا ثبت تحقيق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان،

فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان. ويقع على عاتق من .  
التمسك ضده بالبطلان عبء إثبات أن الشكل أو البيان رغم تخلفه  
حقوق الغاية منه. فإذا أثبت هذا فلا يحكم بالبطلان.

وبهذا عدل المشروع عما يفهم من القانون الحالي من أن البطلان  
المنصوص عليه إجباري يجب على القاضى الحكم به دائماً. وهو عدول يتجه  
به المشروع إلى مسايرة التشريعات الحديثة التي بدأها المشرع فى فرنسا  
بقانون ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ وبالمرسوم بقانون ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥،  
واشترط فيهما تحقق ضرر بالخصم للحكم بالبطلان رغم النص صراحة  
عليه. وأيده المشرع الإيطالى سنة ١٩٤٠ بصورة أعم بنصه فى المادة ١٥٦  
من مجموعة المرافعات الإيطالية على ألا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا  
حقق الإجراء الغاية منه. وهذا الاتجاه الحديث فى التشريعات أيدته بعض  
أحكام القضاء المصرى وبعض الفقه فى مصر. وهو اتجاه يتسق فى مصر  
مع الأخذ بمبدأ نسبية الحقوق الذى يعنى أن الحق ليس غاية فى ذاته، إنما هو  
وسيلة لتحقيق غاية معينة، ولهذا فإنه إذا نص القانون على البطلان وتحقيق  
عيب فى الإجراء فنشأ عنه حق لشخص فى التمسك بالبطلان، فإن هذا الحق  
إنما يقصد بإعطائه لصاحبه ضمان تحقيق الغاية من القاعدة المخالفة. فإذا  
تمسك صاحب الحق بالبطلان رغم تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب،  
فإنه يعتبر استعمالاً غير مشروع للحق، لأنه لا يتمسك به بقصد تحقيق  
الغاية التى أعطى الحق من أجلها، إذ الغاية قد تحققت.

وربط شكل الإجراءات بالغاية منه يؤدى إلى جعل الشكل أداة نافعة  
فى الخصومة، وليس مجرد قالب كالشكليات التى كان يعرفها القانون  
الرومانى فى عهد دعاوى القانون.

وإذا كان الاتجاه الذى غلبه المشروع يؤدى إلى إعطاء سلطة كبيرة  
لقاضى، فإن هذه السلطة يقيدها أن تحديد الغاية من الشكل مسألة

قانون وليست مسألة واقع يستقل فيها بالتقدير. هذا فضلاً عن أن القضاء في مصر قد أثبت دائماً أنه أهل للثقة التي تمنح له. ثم أن الأخذ بالمذهب الذى يلزم القاضى بالحكم بالبطلان لمجرد النص عليه دون أى تقدير يؤدى أحياناً إلى الأضرار بالعدالة. ذلك أن القاعدة القانونية قاعدة عامة بطبيعتها. وعندما ينص القانون على البطلان فى حالة معينة فإنه يراعى ما يحدث فى الظروف العادية. ولكن من الناحية العملية، إذا تحققت الغاية من الشكل فى قضية معينة، فإن البطلان يصبح لا ضرورة له، بل ينتهى إلى أن يكون سلاحاً فى يد سئى النية من الخصوم الذى يريد عرقلة الخصومة.

على أن المشروع لم يشأ فى تغليب هذا الاتجاه أن ينصو إلى المدى الذى ذهبت إليه بعض التشريعات كالمجموعة الإيطالية، والتي تجعل من مجرد تحقق الغاية من الإجراء سبباً لعدم الحكم بالبطلان، ولو لم تتحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب، ذلك أن هناك أشكالاً للعمل أو بيانات فى الورقة قد ترمى إلى تحقق ضمانات معينة للخصوم لا تتصل اتصالاً مباشراً بالغاية من الإجراء. وإذا نص القانون على البطلان وتخلف الشكل أو البيان ولم تتحقق الغاية منه فيجب الحكم بالبطلان ولو تحققت الغاية من الإجراء.

ولم يقصر المشروع البطلان - شأنه شأن القانون الحالى - على حالات النص عليه، فنص على أن الإجراء يكون باطلاً إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء.

ويقصد المشروع بحالات عدم النص على البطلان، عدم النص الصريح عليه، فإذا نص القانون على أنه «لا يجوز أو لا يجب» أو نص على أية عبارة ناهية أو نافية، فإنه بهذا لم يصرح بالبطلان ولا يحكم به إلا إذا وجد عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء والأصل فى حالة عدم

النص على البطلان أن الإجراء لا يبطل إلا إذا أثبت المتمسك بالبطلان فضلاً عن العيب الذى شاب الإجراء أن هذا العيب قد أدى إلى عدم تحقق الغاية من الإجراء فعبع إثبات عدم تحقق الغاية يقع على عاتق المتمسك بالبطلان، ولا يكفيه إثبات عدم تحقق الغاية من الشكل أو البيان، وإنما يجب عليه إثبات عدم تحقق الغاية من الإجراء. ذلك أن القانون ما دام لم ينص على البطلان جزاء لشكل أو بيان معين، فإنه يدل بهذا على عدم إرادته توافر هذا الشكل أو البيان إلا بالقدر اللازم لتحقيق الغاية من العمل الإجرائى الذى يتضمنه، و ينظر القاضى إلى الغاية الموضوعية من الإجراء، وإلى تحققها أو عدم تحققها فى كل قضية على حدة. وهذا التحديد من المشروع هو الذى أخذت به مجموعة المرافعات الإيطالية للإجراءات الجوهرية فى المادة ١٥٦ منها.

ويتضح مما سلف أن المشروع قد اعتد فى تنظيمه للبطلان تارة بالغاية من الإجراء، وتارة بالغاية من الشكل أو البيان.

ويقصد بالإجراء العمل القانونى الذى يكون جزءاً من الخصومة وتترتب عليه آثار إجرائية، وهو ما اصطلح الفقه على تسميته بالعمل الإجرائى، والأعمال الإجرائية متنوعة فى الخصومة منها ما يقوم بها القاضى مثل الحكم أو الأمر، ومنها ما يقوم بها الخصوم أو وكلاؤهم مثل الطلبات على اختلاف أنواعها سواء أصلية أو عارضة والدفوع وإعلان الأوراق أو إعلان واقعة معينة أو أعمال متعلقة بالإثبات كالإقرار أو حلف اليمين، ومنها ما يقوم به الغير كشهادة الشهود أو عمل الخبير.

وكل عمل إجرائى باعتباره عملاً قانونياً يجب أن تتوفر فيه شروط معينة، منها ما يتعلق بالحل أو بشخص القائم بالعمل، ومنها ما يتعلق بشكل العمل.

وللشكل أهمية كبيرة فى قانون المرافعات، وإذا كانت القاعدة فى القانون المدنى هى مبدأ حرية الشكل، فإن القاعدة فى قانون المرافعات هى

على العكس قانونية الشكل، بمعنى أن جميع أوجه النشاط التي تتم في الخصومة يجب كقاعدة عامة أن تتم لا تبعاً للوسيلة التي يختارها من يقوم بها، بل تبعاً للوسيلة التي يحددها القانون.

والشكل في العمل الإجرائي قد يكون عنصراً من عناصره، وقد يكون ظرفاً يجب وجوده خارج العمل لكي ينتج العمل آثاره القانونية.

والشكل كعنصر للعمل يتضمن وجوب تمام العمل كتابةً، ووجوب أن تتضمن الورقة بيانات معينة.

والشكل كظرف للعمل قد يتصل بمكان العمل كوجوب تسليم الإعلان في موطن المعلن إليه أو وجوب أن يتم الحجز في مكان المنقولات المحجوزة، كما قد يتصل بزمان العمل والزمن كشكل للعمل قد يكون زمناً مجرداً بغير نظر إلى واقعة سابقة أو لاحقة كوجوب أن يتم الإعلان بين السابعة صباحاً والخامسة مساءً.

وقد يكون الزمن هو يوماً معيناً كوجوب إجراء المرافعة في أول جلسة، وقد يتحدد الزمن بميعاد، أي بفترة بين لحظتين: لحظة البدء ولحظة الانتهاء. وقد يكون ميعاداً يجب أن ينقضى قبل إمكان الإتيان بالعمل، وقد يكون ميعاداً يجب أن يتم العمل قبل بدئه، وقد يكون ميعاداً يجب أن يتم العمل خلاله، وأخيراً يدخل في عنصر الزمن أيضاً ما ينص عليه القانون من ترتيب زمن معين بين الأعمال الإجرائية.

ومما تقدم يبدو بوضوح أن الشكل ليس هو الإجراء، ذلك أن الإجراء أو العمل الإجرائي هو عمل قانوني، يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذي يحدده القانون.

وقد رأى المشروع كما سلف أنه إذا نص القانون صراحة على البطلان، فإن معيار الحكم بالبطلان من عدمه يكون بالنظر إلى الشكل أو

البيان فى الإجراء - والبيان ليس سوى شكل من أشكال العمل - فلا يكفى لعدم الحكم بالبطلان مجرد إثبات تحقق الغاية من الإجراء، بل يجب إثبات تحقق الغاية من الشكل، وتطبيقاً لذلك إذ ينص المشروع على أنه يجب أن تتضمن ورقة المحضرين عدة بيانات كل بيان يرمى إلى تحقيق غاية معينة (مادة ٩ مشروع)، وينص على البطلان صراحة جزء لتخلف هذه البيانات. (مادة ١٩)، فإنه إذا أعلنت ورقة محضرين لم تشتمل مثلاً على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الإعلان، واشتملت على البيانات الأخرى، ووصل الإعلان إلى المعلن إليه. فلا ينظر إلى الغرض من الإعلان وهو إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه، وإنما ينظر إلى بيانات الورقة. فإذا تبين أن التاريخ الذى حصل فيه الإعلان يؤدى وظيفة معينة فى هذا النوع من الإعلان الذى حدث. كما لو كان إعلاناً يبدأ به ميعاد طعن، فإن الإعلان يكون باطلاً لعدم تحقق الغاية من بيان التاريخ. أما إذا كان التاريخ ليس له هذه الوظيفة فى الإعلان الذى حدث كما لو كان إعلاناً لا يجب تمامه فى ميعاد معين ولا يبدأ به أى ميعاد، فلا يحكم بالبطلان.

ومن ناحية أخرى إذا فرض ولم يشتمل الإعلان على بيان اسم المحضر، فإنه لا يحكم بالبطلان إذا كان المحضر قد وقع على الإعلان ذلك أن الغرض من بيان المحضر هو التثبت من أن الإعلان قد تم على يد موظف مختص بإجرائه. ويغنى عنه إمضاء المحضر، فإذا لم تشتمل الورقة على اسم المحضر ولا على إمضاءه فإن الإعلان يكون باطلاً ولو وصل إلى المعلن إليه وتسلمه.

كذلك أيضاً يعتبر البيان المعلق باسم المعلن أو المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته مستوفياً مهما حدث النقص فيه مادام تحقق الغرض منه، وهو تعيين شخصية المعلن أو المعلن إليه.

## التعليق:

١٠٠٩ - تعريف البطالان وضرورة التفرقة بينه وبين الانعدام:  
البطالان هو وصف يلحق بالعمل القانوني ويمنع - لوجود عيب فى هذا العمل - من ترتيب الآثار التى تترتب أصلاً على مثل هذا العمل ( إبراهيم سعد بند ٢٩٧ ص ٧٣٢ و ص ٧٣٣)، فالبطالان تكييف قانوني لعمل مخالف لنموذجه القانوني، يؤدي إلى عدم إنتاج الآثار التى يرتبها عليه القانون إذا كان كاملاً (فتحي والى - نظرية البطالان ص ٧ هامش ٢ والوسيط - بند ٢٤٦ ص ٣٩٩ و ص ٤٠٠).

إن يضع القانون نموذج للعمل الإجرائي ينبغي اتباعه حتى يرتب هذا العمل آثاره، فإذا تمت مخالفة هذا النموذج فإن العمل يصبح معيباً ويوصف بأنه باطل، ولا ينتج عنه آثاره التى يرتبها القانون على العمل الصحيح المطابق للنموذج القانوني.

فالمشرع يحدد عناصر العمل والشروط الواجب توافرها فيه لإنتاج الآثار التى تترتب على القيام به، فإذا لم تتوافر هذه العناصر أو شابهها عيب، فإن الآثار المفروض ترتيبها لن تترتب، وبذلك يعتبر العمل باطلاً، وينبغي التفرقة بين البطالان بهذا المعنى سالف الذكر، والانعدام، ففكرة الانعدام تقوم على أساس أن العمل القانوني لكى يتصف بالصحة أو بالبطالان يجب أن يوجد، فإذا لم يوجد فإنه لا يمكن منطقياً أن نطلق أحد هذين التكييفين عليه، ومن هنا تجب التفرقة بين ما يلزم لوجود العمل وما يلزم لإنتاج آثاره القانونية أى لصحته، وبالتالي التفرقة بين عدم الوجود والبطالان.

فإذا فقد الإجراء ركنًا من أركانه الأساسية فإنه يفقد صفته كإجراء، كذلك إذا أصابه عيب جوهري أصاب كيانه، فإنه أيضاً يفقد صفته



كإجراء - أياً كان نوعه - إنما إذا كان العيب الذي يعتريه ليس من شأنه أن يفقده طبيعته، بل لا يعدو أن يكون شائبة تصيب صحته دون أن تمتد إلى انعقاده وكيانه، فإنه يكون باطلاً وليس معدوماً.

فإذا فقد الإجراء ركناً من أركان وجوده أصبح معدوماً، بينما إذا فقد شرطاً من شروط صحته فإنه يكون باطلاً، وحالات الانعدام هي أعنف من حالات البطلان، وأمعن في الخروج على القانون، وكثيراً ما تدق التفرقة بينهما. ومما يجب توجيه النظر إليه أن البطلان المتعلق بالنظام العام لا يعدم الإجراء ولا يفقده كيانه، وإذن لا يعد ضابطاً للتفرقة بين حالة الانعدام وحالة البطلان، كون البطلان الذي يشوب الإجراء متعلقاً بالنظام العام أو غير متعلق به.

ولعل أهم ما يترتب على السقفة المتقدمة أن الإجراء المعلوم لا تزول عنه حالة الانعدام بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحاً أو بالقيام بعمل أو إجراء باعتباره كذلك، لأن المعلوم لا يخلق من جديد بمثل هذه التصرفات، كما لا يصح بالحضور، أو بحجية الشيء المحكوم به، ولا يصح مهما طال عليه الأجل فالمعلوم لا تلحقه أية حصانة.

ويقال إن المعلوم لا ينتج أي أثر، بينما الباطل ينتج أثره إلى أن يحكم ببطلانه (فتحى والى بند ٢٢٨) والواقع أن الباطل أو المعلوم تظل آثاره قائمة من الناحية العملية إلى أن يحكم بالإلغاء، والمبنى على المعلوم يعد معدوماً (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٠٠ وص ٢٠١)، ويلاحظ أن المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - لا تتحدث عن الانعدام وإنما تتحدث عن البطلان وهو ما سوف نوضحه الآن.

#### ١٠١٠ - تحديد حالات البطلان: لا بطلان إذا تحققت الغاية من

**الإجراء:** حرص المشرع على التوفيق بين اعتبارين في هذا الصدد، الاعتبار الأول، هو ضرورة احترام ما يفرضه القانون من شكل للعمل

الإجرائي، والاعتبار الثاني: هو عدم التضحية بالحق من أجل الشكل، فلا يهدر الحق الموضوعي نتيجة بطلان الإجراءات التي هي بمثابة وسيلة لحماية الحق.

ولذلك لا يرتب القانون البطلان على كل عيب يشوب العمل الإجرائي، وإنما يحدد حالات معينة للبطلان، وقد أخذ المشرع في المادة ٢٠ - محل التعليق - بمعيار تحقيق الغاية من الإجراء لتحديد حالات البطلان، فواضح من نص المادة ٢٠ مرافعات سالف الذكر أن حجر الأساس في نظرية البطلان في القانون المصري هو فكرة تحقيق الغاية من الإجراء. فسواء نص القانون صراحة على البطلان أو لم ينص عليه، فإن عدم تحقيق الغاية من الإجراء أو تحقيقها هو معيار تقرير البطلان أو عدم تقريره.

ووفقاً لمفهوم المادة ٢٠ مرافعات، فإن نظام حالات البطلان يقوم على المبدأين التاليين:

أولاً : إذا نص القانون على البطلان، فإن العمل الإجرائي يكون باطلاً، ولا حاجة لمن يتمسك بالبطلان لإثبات أي ضرر خاص وقع عليه من جراء عدم احترام الشكل. والمقصود بالنص على البطلان، أن يأتي نص صريح عليه. فلا يكفي النص الضمني بأن يستعمل المشرع عبارة ناهية أو نافية كعبارة «لا يجوز». على أنه رغم تعيب العمل والنص الصريح على البطلان، فلا يحكم بالبطلان إذا أثبت الطرف الآخر - الذي من مصلحته عدم الحكم به - أن الغاية من الشكل قد تحققت.

ثانياً: إذا لم ينص القانون صراحة على البطلان، فإن هذا لا يمنع من الحكم به. على أنه يشترط أن يثبت من يتمسك بالبطلان أن الغاية من الشكل الذي خولف لم تتحقق.

فأساس الحكم بالبطلان من عدمه - وفقاً للنظام المنصوص عليه في المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - هو تحقق الغاية من الشكل أو عدم تحققه. إذا تحققت الغاية، فلا يحكم بالبطلان رغم النص عليه. وإذا لم تتحقق الغاية، حكم بالبطلان رغم عدم النص عليه. ولا يكون للنص على البطلان في حالة معينة من أهمية إلا بالنسبة للإثبات. فإذا كان القانون ينص على البطلان فإن الفرض أن الغاية من الشكل قد تخلفت بعدم احترامه، وعلى المتمسك ضده بالبطلان إذا أراد تفادي الحكم به إثبات تحقق الغاية. وعلى العكس إذا لم يوجد نص صريح على البطلان، فعلى من يتمسك بالبطلان أن يثبت فضلاً عن وقوع المخالفة أن الغاية من الشكل قد تخلفت بسبب هذه المخالفة. (فتوى والى - الوسيط - بند ٢٤٨ ص ٤٠٢ و ص ٤٠٣).

ولإثبات الغاية من الإجراء أهمية بالغة في هذا الصدد، إذا عبء الإثبات يختلف باختلاف ما هو منصوص عليه في القانون، فإذا نص صراحة على البطلان وقع عبء إثبات نفيه على من له مصلحة في تقرير صحة هذا الإجراء رغم العيب الذي يشوبه. أما إذا لم ينص القانون على البطلان، فعلى المتمسك بالعيب الذي يشوب هذا الإجراء أن يثبت أن هذا العيب أدى إلى عدم تحقيق الغاية المقصودة من هذا الإجراء.

فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين، أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه، فإن الإجراء يكون باطلاً وليس على من تقرر الشكل لمصلحته إلا أن يثبت وجود العيب ويتمسك بالبطلان، اعتباراً بأن المشرع قدر أهمية هذا الشكل في الإجراء وافترض عدم تحقق الغاية بمخالفته.

ويقصد بالنص على البطلان - كما ذكرنا آنفاً - النص الصريح بلفظ البطلان، أو أى لفظ من الألفاظ التي تعنيه. فإذا نص القانون على أنه لا

يجوز» أو «لا يجب» أو «لا يقبل» أو نص على أية عبارة ناهية أو نافية، فإنه لم يصرح بالبطلان ولا يحكم به إلا إذا وجد عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء (المذكرة الإيضاحية للقانون - مشار إليها فيما مضى).

فالنص على البطلان صراحة يعنى أن المحكمة تحكم بالبطلان لو تمسك به الخصم ما لم يثبت خصمه بأنه على الرغم من حصول المخالفة الموجبة للحكم بالبطلان، إلا أن الغاية قد تحققت من الإجراء.

أما إذا لم ينص القانون على البطلان صراحة، فالأصل أن الإجراء لا يبطل إلا إذا أثبت المتمسك بالعيب الذى شاب الإجراء أن هذا العيب قد أدى إلى عدم تحقق الغاية من الإجراء. وهذا يبدو الفارق بين الحالتين. فعبد الإثبات فى الحالة الثانية يقع على عاتق المتمسك بالبطلان، ذلك أن المشرع مادام لم ينص على البطلان جزاء لشكل أو بيان معين فإنه يدل بهذا على عدم إرادته توافر هذا الشكل أو البيان إلا بالقدر اللازم لتحقيق الغاية من العمل الإجرائى الذى يتضمنه (المذكرة الإيضاحية للقانون)، بينما يكفى فى الحالة الأولى على المتمسك بالبطلان إثبات وجود المخالفة لتقرير البطلان ذلك أن المشرع يفترض أن مخالفة الشكل الواجب اتباعه من شأنها عدم تحقق الغاية، وعلى من ينفى ذلك أن يهدر هذه القرينة التى تقبل الإثبات بالعكس (إبراهيم سعد، بند ٢٩٩ ص ٧٤٣ - ص ٧٤٥).

وجدير بالذكر أن مجال تطبيق المواد ٢٠ إلى ٢٤ من نظرية البطلان يتناول أمرين، أولهما: العمل الإجرائى وهو الذى يرتب عليه القانون أثراً فى إنشاء الخصومة أو سيرها أو تعديلها أو انقضائها، وثانيهما: العيوب الشكلية، وهى التى تصيب العناصر الشكلية وحدها. والأصل أن العمل الإجرائى قد استوفى عناصره الشكلية وعلى مدعى العكس إثبات ادعائه. ويمر البطلان بمرحلتين، أولهما: قيام سبب البطلان، وثانيهما: تقرير

القضاء به. ويشترط لقيام البطلان توافر شرطين، أولهما: وقوع عيب في أحد العناصر الشكلية للعمل الإجرائي ويكون ذلك بمخالفة العيب الإجرائي للنموذج الشكلي الذي حدده القانون، وثانيهما: أن يترتب على هذا العيب تخلف الغاية من العمل الإجرائي الذي لحقه العيب. ويقصد بالنص على البطلان النص الصريح بلفظ البطلان أو أى لفظ آخر فيه معناه كالنص على اعتبار الإجراء لاغياً أو كأن لم يكن أو غير ذلك من الالفاظ التي تعنيه ولا يعتبر نصاً على البطلان النصوص الناهية أو النصوص الناقية كعبارة «لا يجوز» أو «لا يصح» أو «لا يقبل» أو «لا يسوغ» أو غيرها من عبارات النهى أو النفي ما لم تكن مصحوبة بالنص على البطلان صراحة - كما ذكرنا آنفاً - وفي هذا خالف القانون الجديد ما كان مقرراً في القانون الملغى وقضى على التفرقة بين النصوص النافية والنصوص الآمرة من حيث إفادتها البطلان، ومن أمثلة البطلان الصريح نص المادة ١٩ على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، وهي الخاصة بالمواعيد الجائز فيها الإعلان والتنفيذ وبيانات أوراق الحضرين وكيفية الإعلان ومن أمثلته أيضاً نص المادة ٢٥ من وجوب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الإثبات كاتب لتحرير المحضر والتوقيع عليه مع القاضى، وإلا كان العمل باطلاً، ونص المادة ٢٣٠ على ضرورة اشتغال صحيفة الاستئناف على بيان الحكم المستأنف وتاريخه وأسباب الاستئناف والطلبات، وإلا كانت باطلة، ونص المادة ٢٤٢ على أن تشتمل صحيفة الالتماس على الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس «وإلا كانت باطلة».

ويلاحظ أن المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - تقرر الحكم بالبطلان فى حالتين :

**الأولى :** إذا نص القانون على البطلان بلفظه، ومع ذلك لا يحكم به إذا أثبت المتمسك بصحة الإجراء أنه على الرغم من حصوله المخالفة إلا أن الغاية من الشكل قد تحققت، أو إذا قام متخذ الإجراء بتصحيحه أو بتكامله في الميعاد المقرر لاتخاذ الإجراء عملاً بالمادة ٢٣ مرافعات.

ويلاحظ أنه إذا نص قانون سابق على قانون المرافعات الجديد على البطلان بعبارة ناهية أو نافية (أى عبارة لا يجوز أو لا يسوغ...) - وقد كان قانون المرافعات السابق يقرر البطلان القانونى إما بلفظ أو بعبارة ناهية أو نافية - فهنا يجب الحكم بالبطلان إذا حصلت المخالفة التى توجب الحكم به. (نقض ١٦/٤/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٦٤٦، أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٩٤)، مالم يثبت المتمسك بصحة الإجراء تحقق الغاية من الشكل أو يقوم بتصحيحه. على النحو المتقدم.

**الثانية :** إذا شاب إجراء عيباً جوهرياً لم تتحقق بسببه المصلحة التى قصد القانون إلى حمايتها وصيانتها بما أوجبه وحصلت المخالفة فيه، والذي يثبت كل هذا هو الخصم الذى يتمسك بالبطلان.

وإذا كانت القاعدة أنه متى حصلت المخالفة تعين الحكم بالجزاء المقرر فى التشريع إلا أن التشريعات الحديثة، تحاول تفادى الحكم بالبطلان إما بإجازة تصحيح المخالفة بتكملة الإجراء الباطل أو بإجازة التمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة على تقدير تحقق الغاية من الشكل، وعندئذ تنتفى آثار المخالفة. والذي يكمل الإجراء الباطل والذي يتمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة هو بداهة الذى اتخذ الإجراء، وعندئذ يصح الإجراء من وقت حصوله فى الحالة الأولى، وينتفى البطلان ويعد الإجراء صحيحاً منذ حصوله فى الحالة الثانية.

كل هذا من ناحية المخالفة، ومن ناحية الجزاء، تضع التشريعات قيوداً تقصد بها تفادى الحكم بالبطلان، وتسقط الحق فى التمسك به إذا اتخذ

الموجه ضده الإجراء، أى أمر من الأمور التى ترد فيها على سبيل الحصر إن تفترض نزوله عن التمسك بالبطلان بمجرد حصولها، وبداية الذى يسقط حقه فى التمسك بالجزاء هو الموجه ضده الإجراء، أما بالتكلم فى الموضوع، أو بالرد على الإجراء بما يفيد اعتباره صحيحاً، أو بالحضور (أحمد أبو الوفا - المرافعات رقم ٤٠٧، التعليق ص ١٩٤ وص ١٩٥).

والأصل أن الإجراءات قد روعيت، ومن يدعى خلاف ذلك عليه إقامة الدليل على مدعاه (نقض ١٩٨٦/٢/٦، طعن رقم ١٨٨٢ سنة ٥٢ ق، ونقض ١٩٨٥/١٢/٢٤، طعن رقم ٤٨٣ ق، ونقض ١٩٨٥/٢/٥، الطعن رقم ١٤٢ سنة ٥٤ ق، ونقض ١٩٨٥/١٢/٥، طعن رقم ٣٠٠ سنة ٥٢ ق، ونقض ١٩٨٥/٤/٢٨، طعن رقم ٤١٠ سنة ٤٧ ق) إنما إذا تطلب القانون تدوين الإجراءات التى تجب مراعاتها فيجب إثباتها فى صلب الإجراء، كوجوب تدوين إجراءات إعلان أوراق المحضرين فى صلبه وكوجوب تدوين إجراءات المزايدة فى حكم إيقاع البيع . (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٥، طعن رقم ٦٦٨ سنة ٥٠ ق).

ومن المقرر أن المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - لا تنطبق إذا لم يوجد العمل الإجرائى، ففى هذه الحالة لا يجدى إثبات تحقق الغاية. ذلك أن المشرع ينظم فى هذه المادة بطلان العمل، والبطلان يفترض الوجود للمادى للعمل. فإذا لم يتم القيام بالعمل فلا يمكن الكلام عن بطلان العمل أو صحته. (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١١ - فى الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق وفيه قضت بأنه إذا كان الإعلان لم يحدث، فلا يجوز التمسك بمبدأ تحقق الغاية من الإعلان).

وإذا تخلفت الغاية من الشكل، فإن العمل يكون باطلاً بصرف النظر عن خطأ من قام بالعمل، أو عدم إمكان نسبة خطأ شخصى إليه، ودون اعتبار لحسن نيته أو سوءها، فلا يجديه فى دفع البطلان التمسك بحسن نيته. (فتحى والى - بند ٢٤٨ ص ٤٠٦).

ويتوقف الحكم بالبطلان على عدم تحقق الغاية أيًا كانا لعمل الإجرائي ولو كان حكماً قضائياً.

(نقض مدني ١٠/٤/١٩٦٣ - مجموعة النقض سنة ١٤ ص ٥٠ رقم ٧١).

وسواء تعلق الشكل بالمصلحة الخاصة أو بالنظام العام، وقد كانت المادة ٢٠ من مشروع الحكومة تشتمل على فقرة ثانية تنص على أنه «وفي جميع الأحوال يجب الحكم بالبطلان، إذا كان متعلقاً بالنظام العام». ولكن اللجنة التشريعية بمجلس الأمة لم توافق عليه، وقد مضت الإشارة ذلك آنفاً.

وقد ذهب الرأي السائد في الفقه إلى أنه لا محل لإعمال نظرية البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - والمواد التي تلتها حيث نص المشرع على جزاء آخر كسقوط الإجراء واعتباره كأن لم يكن، أو عدم قبوله إلى غير ذلك من أنواع الجزاءات، بل يتعين عند نص المشرع على جزاء آخر خلاف البطلان التزام أحكام هذا الجزاء دون خلط بينها وبين أحكام البطلان، وقد ساندت محكمة النقض هذا الرأي.

(نقض ١٧/٢/١٩٨٣ - في الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٨ قضائية).

١٠١١ - المقصود بالغاية من الإجراء التي يترتب على عدم تحققها البطلان:

يثور التساؤل عن المقصود بتحقيق الغاية من الإجراء، وعمّا إذا كان يقصد بذلك تحقق الغاية من الإجراء باعتباره عملاً إجرائياً أي عملاً قانونياً بصرف النظر عن تحقق الغاية من البيانات والأوضاع التي استلزمها القانون في الإجراء، أو أنه يقصد بتحقيق الغاية تحققها من كل بيان، أو وضع شكلي، فضلاً عن تحققها من الإجراء كعمل قانوني واحد (إبراهيم سعد - بند ٣٠٠ ص ٧٤٥) وذلك كما هو الحال في إعلان ورقة المحضرين، فالغرض منه إيصال واقعة معينة إلى علم المعلن إليه ومن



بياناته تاريخ الإعلان فإذا حصل الإعلان غير مشتمل على تاريخ اليوم والساعة والسنة التي حصل فيها، فقد تحققت الغاية من الإجراء ولكن لم تتحقق الغاية من البيان، وقد وحد القانون الحكم في الحالتين بتفسيره بأن الغاية المقصودة من الإجراء، تقتضى تحقيق الغاية من الشكل أو البيان، ومقتضى ذلك أنه إذا شاب بياناً معيناً خطأ أو نقص فى بعض أجزائه، ولكن بالرغم من ذلك تحققت الغاية من البيان فلا يحكم بالبطلان ومثال ذلك البيان الخاص باسم المعلن والمعلن إليه فى أوراق المحضرين ولقبه ومهنته أو وظيفته، فالغرض منه تعيين شخص المعلن والمعلن إليه، فإذا تحقق هذا الغرض بالرغم مما فى البيان من نقص فى بعض أجزائه فلا يحكم بالبطلان، وكذلك البيان المتعلق بالمحضر فالغرض منه التحقق من أن الإعلان قد قام به موظف مختص بإجرائه فإذا لم يذكر اسم المحضر فى صلب الإعلان ولكنه وقع عليه فإن إمضاءه يغنى عن ذكر اسمه فى تحقق الغاية فلا يحكم بالبطلان، أما إذا لم تشتمل ورقة الإعلان على إمضاء المحضر، فإن الإعلان يكون باطلاً ولو تسلمه المعلن إليه والغاية المقصودة هى الغاية الموضوعية المجردة دون ما اعتداد بالغاية الشخصية التى قد يستهدفها القائم بالعمل: ويرى البعض أنه سواء أكان البطلان متعلقاً بالنظام العام أو غير متعلق به وسواء أكان منصوباً عليه أم لا فإنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا تحققت الغاية من الإجراء، وكل ما هناك أنه فى النص على البطلان فإن ذلك يعفى المتمسك به من إثبات عدم تحقق الغاية من الإجراء ويجوز لخصمه أن ينقض البطلان إذا قدم للمحكمة الدليل على أن الإجراء، وإن كان قد وقع باطلاً إلا أنه حقق الغاية التى ابتغاها المشرع منه (رمزى سيف - ص ٤٨٨ وما بعدها، أحمد أبو الوفا - تعليق - ص ١٧٠ وما بعدها).

أما إذا كان البطلان غير منصوب عليه وخولف الإجراء فإن على من يتمسك ببطلان الإجراء أن يثبت أن عدم مطابقة الإجراء لما يتطلبه القانون

قد ترتب عليه فوات الغاية التي ينشدها المشرع من الإجراء. ويعتبر تحقق الغاية في حالة معينة واقع لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا ومن المقرر أن كل ما يجوز اتباعه في الحالات المتقدمة يكون للطرف الآخر الحق في إثبات عكسه بذات الطرق والمحكمة هي الفصيل في الموازنة بين الرأيين (رمزى سيف، الطبعة الثامنة ص ٤٨٨ وما بعدها، كمال عبدالعزيز ص ٩٨ وما بعدها، أحمد أبو الوفا - التعليق - الطبعة الخامسة ص ١٧٠ وما بعدها، الدناصورى وعكاز ص ١٧١ وص ١٧٢، إبراهيم سعد - بند ٢٠٠ ص ٧٤٥ وما بعدها).

ومن المقرر أن عدم استيفاء الدعوى لشروط رفعها جزاؤه عدم قبولها وليس البطلان، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بقبول الدعوى في هذه الحالة بحجة أن الغاية من الإجراء قد تحققت لأن تحقق الغاية من الإجراء لا يكون إلا بالنسبة لجزء البطلان فقط ولا يتعداه لغيره من الجزاءات الأخرى.

ويلاحظ أن المشرع رأى في المادة ٢٠ مراقعات - محل التعليق - أنه يجب النظر لا إلى الغاية من العمل الإجرائى، وإنما إلى الغاية التى قصدها المشرع من الشكل كمقتضى من مقتضيات هذا العمل. ورغم أن المادة ٢٠ مراقعات تشير إلى الغاية من «الإجراء»، فإن المقصود بهذا - كما يبدو من الأعمال التحضيرية للمادة - هو الغاية من الشكل (تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة، فتوى والى - نظرية البطلان ص ٣٤٤ وما بعدها والوسيط - بند ٢٤٨ ص ٤٠٣ - ٤٠٧).

ولاشك أن معظم أشكال العمل الإجرائى تتفق الغاية منها مع الغاية من العمل، بحيث يعتبر تحقق الأخيرة محققاً للأولى. ولكن هذا لا ينفى أن هناك أشكالاً للعمل ترمى - فضلاً عن تحقيق الغاية من العمل من خلال احترام الشكل - إلى تحقيق ضمانات معينة للخصوم ولا تتصل اتصالاً

مباشراً بالغاية من العمل، وإذا تخلف الشكل، ولم تتحقق الغاية منه، فإنه يجب - رغم تحقق الغاية من العمل - الحكم بالبطلان (فتحى والى - بند ٢٤٨ ص ٤٠٣).

والأمثلة على ذلك كثيرة، فتوقيع المحضر على ورقة إعلان لا شأن له بالغاية من الإعلان وهو إيصال واقعة إلى علم المعلن إليه، ومع ذلك، فإنه إذا تحققت الغاية من الإعلان، فإن هذا لا يمنع من الحكم بالبطلان عند عدم توقيع المحضر على الورقة، وقد مضت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

وعلى القاضى أن يبحث فى كل حالة على حدة عما إذا كانت الغاية من الشكل قد تحققت أم لا. فلا ينظر إلى أهمية الشكل فى ذاته، بل يقدر ما إذا كانت الغاية التى أرادها القانون منه قد توافرت فى الحالة المعروضة رغم تخلفه. (فتحى والى - الوسيط بند ٢٤٨ ص ٤٠٤ وص ٤٠٥).

على أنه يلاحظ أن هناك أشكالاً لازمة دائماً لتحقيق الغاية منها، بمعنى أن الغاية لا يمكن أن تتحقق إذا تخلف الشكل. وتفسير هذا أن الشكل القانونى قد يرمى إلى ضمان تحقق واقعة مادية تتوافر بتحقيقها حماية قانونية معينة، وعندئذ لا تعتبر الحماية القانونية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالشكل القانونى. فيكفى تحقق الواقعة المادية ولو عن غير طريق الشكل القانونى، لكن تتحقق الحماية التى يرمى إليها هذا الشكل. على أن الشكل قد يعتبر هو نفس الواقعة المادية التى تتوقف عليها مباشرة الحماية القانونية، وعندئذ لا تتوافر هذه الحماية بغير هذا الشكل، وتعتبر الغاية من الشكل متخلفة بمجرد تخلف الشكل. مثال النوع الأول بيان تاريخ الجلسة للمدعى عليه. فهذا الشكل يرمى إلى تحقق واقعة مادية معينة تتوافر بحضور المدعى فى الجلسة المحددة. فإذا تحققت هذه الواقعة رغم تخلف الشكل، فإن هذا كاف. ومثال النوع الثانى توقيع المحضر على ورقة الإعلان. فهذا التوقيع يرمى إلى إعطاء الإعلان صفة الورقة

الرسمية. وهى غاية لا يمكن أن تتحقق عن طريق آخر غير توقيع الموظف المنوط به الإعلان. ومن التطبيقات القضائية للأشكال التى يترتب على تخلفها حتماً البطلان، فالغاية منها لا يمكن أن تتحقق إذا تخلفت:

(أ) تسبب الأحكام: فتسبب الحكم عنصر لازم لتحقيق الغاية منه، إذ الحكم يرمى إلى بيان وجه القانون فى قضية معينة على نحو مؤكد، وعدم التسبب يؤدى إلى إثارة الشك وزعزعة الثقة فيه.

(ب) توقيع القاضى على الحكم: فهذا التوقيع شكل لازم لتحقيق الهدف منه وهو تأكيد صدوره منه، ولهذا فإن تخلفه يؤدى دائماً إلى البطلان.

(ج) وجوب الإعلان فى الساعات الجائز الإعلان فيها: أى بين الساعة صباحاً والخامسة مساءً. إذ الغاية من هذا العنصر الشكلى هو عدم إزعاج المعلن إليه فى وقت يستريح فيه مراعاة لأدبيته، وهى غاية يؤدى تخلف الشكل إلى تخلفها فهى مرتبطة به وجوداً وعدمًا.

(د) مراعاة الترتيب بين الأعمال الإجرائية.

(نقض مبنى ١٩٦٣/٣/٢٨، مجموعة النقض سنة ١٤ ص ٣٧٢ رقم ٥٨).

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هناك أشكالاً لا تعتبر أشكالاً للعمل بالمعنى الصحيح، وإنما هى مجرد أشكال تنظيمية، وهذه لا يؤدى عدم احترامها إلى البطلان، ولو أدت مخالفتها إلى تخلف الغاية منها. ومن هذه تحديد أيام معينة لعقد الجلسات بالمحكمة.

(نقض ١٩٦٣/٤/١٠ - سنة ١٤ - ص ٥٠ رقم ٧١، فتحى والى - الوسيط - ص ٤٠٥ و ٤٠٦).

وجدير بالذكر أن تحقق الغاية فى حالة معينة، أو عدم تحققها يعتبر مسألة موضوعية لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض

١١/٥/١٩٦٨ - السنة ١٨ ص ٤٥٦ رقم ١٤٤)، وتخضع لتقدير قاضى الموضوع الذى لا يلزم إلا تسببياً حكمه تسبباً كافياً بأن يبين بطريقة محددة لماذا يرى أنه لم تتحقق الغاية، أو أنها قد تحققت، ولهذا فإن قاضى الموضوع لا يستطيع أن يقتصر على القول بأن الغاية قد تحققت أو أنها لم تتحقق، على أن تقدير ماهى الغاية من الشكل القانونى يعتبر مسألة قانونية. فلا يستطيع قاضى الموضوع أن يذهب إلى أن الغاية من الشكل غاية معينة غير التى أرادها المشرع. ورقابة محكمة النقض فى هذا الشأن تؤدى إلى تقييد سلطة قاضى الموضوع، وتجنب ما يخشى من تعسفه بالنسبة للبطلان. وتعتبر مسألة قانونية أيضاً وجوب مراعاة الغاية عند الحكم بالبطلان. فإذا حكم بالبطلان المنصوص عليه رغم تحقق الغاية، أو رفض الحكم بالبطلان غير المنصوص عليه، رغم إثبات تخلف الغاية، كان الحكم مخالفاً للقانون (فتحى والى - الوسيط - بند ٢٤٨ ص ٤٠٦ و ص ٤٠٧) .

ويلاحظ أنه يجب التفرقة بين الغاية من الإجراء والغاية من الشكل، فقد تتحقق الغاية من الإجراء، ومع ذلك يكون الإجراء باطلاً لعدم تحقق الغاية من الشكل (أحمد أبوالوفا - التعليق - ص ١٨٠ و ص ١٨١). فالإعلان على يد محضر يحقق الغرض منه، ولو تم فى عطلة رسمية، وإنما هو عندئذ لا يحقق الغاية منه - والحكم ولو لم يسبب يحقق الغاية منه، وهى حسم النزاع بين الخصوم - بينما الغاية من الشكل المقرر فى التشريع لا تتحقق وهى ضمان جدية الحكم.

فالغاية من الشكل هى الضمان الأساسى الجوهرى المقرر لمصلحة الموجه إليه، وهى ما يهدف المشرع إلى تحقيقه فى القانون الإجرائى، بينما الغاية من الإجراء هى ما يهدف مباشرة الإجراء إلى تحقيقها، وشتان بين الغرضين والهدفين، لأن الغاية الأخيرة قد تتحقق بدون أى شكل أو

بشكل معدوم، بينما الغاية من شكل الإجراء لا تتحقق إلا بشكل صحيح، وإن لم يكن هو ذات الشكل المطلوب. فالعبرة أن يحقق الإجراء الغرض المقصود منه وفق الشكل المقرر في التشريع، وإن يحقق كل عنصر جوهري من عناصره الغرض المقصود منه وإلا فلا جدوى من النص على البطلان الوجوبى بصدد كل عنصر من هذه العناصر الجوهرية، فلا يجدى نفي البطلان الوجوبى بقوله أن الإجراء ككل قد حقق المقصود منه، وإنما يجب أن يحقق كل عنصر جوهري من الإجراء الغرض المقصود منه، وأن يحققه وفق الشكل المقرر في القانون، وذلك لأن كل ركن من أركان الإجراء الشكلية الجوهرية يحقق ضمانات جوهرية للخصم. وهناك حالات يتطلب فيها المشرع ذات الشكل، ويجدى نفي البطلان بصدها، كما إذا كان البيان الذى لم يحترم لازماً لرسمية الورقة فإنه لا يجدى نفي البطلان كإغفال توقيع الموظف الرسمى الذى أصدرها، أو إغفال تاريخ الورقة الرسمية.

ويلاحظ أن كل عمل إجرائى - باعتباره عملاً قانونياً - يجب أن تتوفر فيه شروط معينة منها ما يتعلق بالموضوع، ومنها ما يتعلق بشكل العمل، ويعرف العمل الإجرائى بأنه العمل القانونى الذى يكون جزءاً من الخصومة وتترتب عليه آثار إجرائية (المذكورة الإيضاحية فيما يتعلق بالمادة ٢٠ مرافعات ومشار إليها آنفاً) وكل عمل إجرائى يتضمن شروطاً موضوعية أى مقتضيات موضوعية وشروطاً شكلية أى تتعلق بالشكل، وتمثل المقتضيات الموضوعية فى صلاحية القيام بالعمل، أى أن يكون القائم به أهلاً للقيام به، وأن تتوفر إرادة العمل الإجرائى بدون عيوب، وأن يكون محل العمل الإجرائى قانونياً، والمقصود بمحل العمل الإجرائى مضمون هذا العمل، ومثال ذلك أن محل الإعلان هو إخبار المعلن إليه بشيء معين، وأن يحكم مضمونه إصدار قرار من القاضى، والشهادة هى

تبليغ واقعة معينة أو تأكيدها، كما أن صحيفة الدعوى تتضمن بياناتها الشكلية على ما يطلبه المدعى أى محل الإجراء، وغير ذلك من الأمثلة التي لاتحصى.

أما شكل العمل الإجرائى فيجب أن يكون قانونى، والشكل يعتبر عنصر من عناصر العمل الإجرائى، فقد يشترط القانون لصحة العمل أن يتم كتابة، أو أن تتضمن الورقة بيانات معينة، وأن يكون باللغة الرسمية، أو أن يتم فى مكان معين كوجوب تسليم الإعلان فى موطن الشخص المراد إعلانه به (مادة ١٠)، كما قد يشترط القانون أن يتم العمل فى زمن معين، ويحدد مواعيد معينة للقيام بالعمل يجب احترامها، وهكذا.

ولا شك أن معظم أشكال العمل الإجرائى تتفق الغاية منها مع الغاية من العمل، بحيث يعتبر تحقق الأخيرة محققاً للأولى (فتحى والى - مبادئ - بند ٣١٦ ص ٧٩٥). ومع ذلك لا يكفى لعدم الحكم بالبطلان مجرد إثبات تحقق الغاية من الإجراء ككل لأن هناك بعض الأشكال التى تهدف - فضلاً عن تحقيق الغاية من العمل - إلى ضمانات معينة للخصم ولا تتصل اتصالاً مباشراً بالغاية من العمل (المذكرة الإيضاحية). وبعبارة أخرى إذا انتفى الشكل أو شابه عيب، ولم تتحقق بذلك الغاية منه، فإنه يحكم بالبطلان رغم تحقق الغاية من الإجراء ككل. (إبراهيم سعد - بند ٣٠٠ ص ٧٤٥)، ولتوضيح ذلك فلإن إعلان ورقة المحضرين ينص المشرع بشأنه على أنه يجب أن تتضمن ورقة المحضرين عدة بيانات، كل بيان منها يرمى إلى تحقيق غاية معينة، فإذا أعلنت الورقة، ولم تشتمل مثلاً على تاريخ الإعلان (وهو بيان قد تترتب عليه آثار قانونية معينة كبدء ميعاد طعن أو إثبات أن الإعلان قد تم فى الميعاد القانونى)، واشتملت على البيانات الأخرى، ووصل الإعلان إلى المعلن إليه، فلا ينظر فقط إلى الغرض من إعلان الورقة - وهو إيصال واقعة

معينة إلى علم المعلن إليه - وإنما ينظر ما إذا كان التاريخ يؤدى وظيفة معينة فى هذا النوع من الإعلان. فإذا لم يكن للتاريخ فى هذه الحالة الواقعية إلا غاية معينة، ورغم العيب فى الورقة لم تتخلف هذه الغاية، فإنه لا يحكم بالبطلان رغم النص على البطلان ما دام لم تنتف الغاية من هذا البيان الشكلى. وعلى ذلك لا يجدى المطعون ضده التمسك بعدم ذكر الساعة فى ورقة إعلان الطعن مادام لم يدع حصول الإعلان فى ساعة لا يجوز إجراؤه فيها (نقض مدنى ١٢/٢٢/١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - ص ١٣٠٣). وكذلك لا يجدى التمسك بعدم وضوح خط المحضر فى ذكر اسمه أو فى توقيعه ما دام المطعون عليه لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين (نقض مدنى ٥/٥/١٩٧٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ ص ٧٨٧، ونقض ١/٦/١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - ص ٥٢٧). كذلك يعتبر البيان المتعلق باسم المعلن أو المعلن إليه أو لقبه أو وظيفته مستوفياً مهما حدث النقص فيه مادام قد تحققت الغاية من هذا البيان، وهو تعيين شخصية المعلن أو المعلن إليه (إبراهيم سعد بند ٣٠٠ ص ٧٤٥ وص ٧٤٦).

فيجب على القاضى - كما مضت الإشارة - أن يبحث فى كل حالة على حدة عن الغاية الموضوعية التى يقصدها المشرع من استلزامه للشكل، وما إذا كانت هذه الغاية قد تحققت من عدمه. فعليه أن يرجع إلى القانون، إذ أن المشرع عندما يتطلب شكلاً معيناً فى الإجراء فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل، والبحث عن هذه الغاية هو بحث عن المصلحة التى يقصد المشرع حمايتها من هذا الشكل، وما إذا كان الشكل فى هذه القضية يحقق هذه الحماية من عدمه. ذلك أن القاعدة القانونية قاعدة عامة بطبيعتها. وعندما ينص القانون على البطلان فى حالة معينة لعدم مراعاة الشكل، فإنه يراعى ما يحدث فى الظروف العادية. فإذا كانت



- من الناحية العملية - قد تحققت الغاية من الشكل - أى تحققت الحماية المقصودة من هذا الشكل رغم العيب الذى يشوبه - فإن البطلان يصبح لا ضرورة له، لأن القضاء به يكون تمسكاً بالشكليات، وينتهى إلى أن يكون سلاحاً فى يد سبىء النية من الخصوم الذى يريد عرقلة الخصومة، أى أن القاضى يزن المصالح المتعارضة بالنسبة للقاعدة القانونية التى توجب هذا الشكل، وغرض المشرع من فرضه. وهناك مصالح متعددة بعضها خاصة وبعضها عامة ومجردة. فتوجد مصلحة الخصم الذى يتمسك بالبطلان - سواء نص عليه أو لم ينص عليه - لأن العيب الذى شاب الإجراء أخل بالقاعدة القانونية التى تفرض الشكل، ولم تتحقق بذلك الغاية المقصودة من المشرع بوضع هذه القاعدة، وهناك مصلحة الخصم الذى يطالب بصحة الإجراء رغم العيب الذى يشوبه، لأن هذا العيب لم يؤثر فى تحقيق الغاية المقصودة من المشرع. وهناك مصطلحتان عامتان متعارضتان أولها تتعلق بفكرة تطبيق القانون، وتوقيع جزاء على مخالفة أوامر المشرع ويقابلها مصلحة عامة أخرى تتعلق بحسن سير الخصومة تقضى بعدم إثارة مشاكل فرعية من شأنه عرقلة سيرها، وعلى ذلك يقوم القاضى بوزن هذه المصالح جميعاً بالنسبة للقاعدة القانونية - سواء نص القانون على البطلان من عدمه - ويقدر أيها تستحق الحماية بالرجوع إلى الغرض المقصود من الشكل الذى يفرضه المشرع.

وعلى ذلك يعتبر البحث عن تحقق أو عدم تحقق الغاية من الإجراء فى الحالة المعروضة على القاضى مسألة موضوعية يختص بها قاضى الموضوع، ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض كما سبق أن ذكرنا، على أن تحديد ما هى الغاية من الشكل مسألة قانونية كما مضت إلاشارة آنفاً، فلا يستطيع القاضى أن يحدد غاية من الشكل تختلف عن الغاية التى يقصدها المشرع، أى أن القاضى يبحث عما لو كانت الغاية من

الشكل - وهى مسألة قانون - قد تحققت فى الوقائع المعروضة عليه فى هذه القضية - وهى مسألة واقع - (إبراهيم سعد - بند ٣٠٠ ص ٧٤٧ و٧٤٨).

ونظرة فاحصة إلى المادة ٢٠ مرافعات - محل التعليق - توضح أن أساس الحكم بالبطلان من عدمه هو تحقيق الغاية من الشكل المقرر لهذا الإجراء، أو عدم تحقيق هذه الغاية، فإن مجال هذا النص يقتصر فى الواقع على العيوب التى تتصل بشكل الإجراء، إذ أنه لو تحققت الغاية من جميع الأشكال المقررة للإجراء تحققت الغاية من الإجراء كله. ولكن العكس غير صحيح إذ قد تتحقق الغاية من الإجراء ككل دون أن تتحقق الغاية من كل شكل يقرره القانون. ويتجه أغلب الفقه إلى أن هذا النص لا ينطبق على المقتضيات الموضوعية للعمل الإجرائى (كالأهلية، أى أهلية القائم به ومحل العمل)، إذ أن هذه المقتضيات تتصل فى الواقع بوجود العمل الإجرائى. ولذلك لا يمكن نفي البطلان، إذا كان العيب الشكلى يخفى فى الواقع عيباً يتصل بالمقتضيات الموضوعية للعمل الإجرائى. وينظر القاضى إلى الغاية الموضوعية من الإجراء، وإلى تحققها وعدم تحققها فى كل قضية على حدة (المذكرة الإيضاحية للقانون)، ولا يعتد بالغاية الشخصية لدى المتمسك بالبطلان لئلا يكون البطلان سلاحاً فى يد سوء النية من الخصوم الذى يريد عرقلة الخصومة، ولذلك يشترط أن يكون التمسك بالعيب فى الشكل مجدياً بحيث يؤدى إلى تقرير البطلان لعدم تحقيق الغاية التى قصدها المشرع بفرض هذا الشكل (إبراهيم سعد - بند ٣٠٠ ص ٧٥٠ و٧٥١).

١٠١٢ - علم المعلن إليه بالسند التنفيذى لا يحقق الغاية من الإجراء إذا لم يعلن به أو أعلن به إعلاناً باطلاً:

انظر: تعليقنا على المادة ٢٨١ مرافعات ، إذ سنوضح ذلك تفصيلاً.

١٠١٣ - بطلان الإجراء لا يستتبع حتماً المسائلة بالتعويض؛ وإذا قضت المحكمة ببطلان إجراء معين لتحقيق الشروط المنصوص عليها في المادة، كما إذا قضت ببطلان صحيفة الدعوى أو ببطلان الإعلان أو بعدم الاعتداد بالحجز، أو ببطلان إجراء من إجراءات التنفيذ فإن هذا القضاء لا يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم مساءلة من قام بالإجراء الباطل بالتعويض، بل إن من وقعت المخالفة في حقه يقع عليه عبء إثبات أن ضرراً قد أصابه بالشروط المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني بشأن المسؤولية التقصيرية، ولا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات، والذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الإجراء، إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الإجراء، وعدم الاعتداد به، وليس للحكم بالتعويض. (الدناصوري وعكاز - ص ١٧٢ وص ١٧٣).

#### ١٠١٤ - لا يترتب البطلان على كل مخالفة لأحكام قانون المحاماة

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣:

حظر قانون ممارسة أعمال المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على المحامي مباشرة أعمال معينة إلا أنه لم ينص على البطلان جزاء مخالفتها، ومن ثم فلا يحكم بالبطلان في هذه الحالة مثال ذلك ما أوجبه المادتان ٦٨، ٦٩ منه من استئذان المحامي مجلس النقابة الفرعية في حالة ما إذا وقع صحيفة دعوى مرفوعة ضد زميل له إلا أن القانون آنف البيان لم ينص على البطلان في حالة عدم اتباع هذا الإجراء، ومن ثم فإن العمل يعتبر صحيحاً، وإن كان يعرض المحامي للمحاكمة التأديبية لارتكابه مخالفة مهنية، أما حيث نص هذا القانون على البطلان على مخالف حكم أو إجراء معين فإن العمل الذي يقع يعتبر باطلاً مثال ذلك ما أوجبه المادة ٥٨ من القانون سالف الذكر من توقيع صحف الدعاوى أو الطعون من محام مقبول أمام المحكمة التي تنظر الدعوى أو الطعن عدا الدعاوى الجزئية

التي تقل قيمتها عن خمسين جنيتها، إذ أن الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تضمنت نصاً صريحاً بالبطلان على مخالفة أحكامها.  
(نقض ١٩٩٦/٤/١١ طعن رقم ٧٣ لسنة ٥٩ قضائية).

**١٠١٥ - إيداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة خلاف محكمة النقض، أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لا يترتب عليه بطلان إذا وردت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض قبل فوات الميعاد لتحقيق الغاية من الإجراء:**  
(أنظر تعليقتنا على المادة ٢٥٣ مرافعات).

**١٠١٦ - إذا توفي أحد الخصوم بعد الحكم في الدعوى، ورغم ذلك اختصم في الطعن إلا أن أسماء ورثته وردت بأشخاصهم بصحيفة الطعن، فإن الغاية من اختصاص ورثة المتوفى تكون قد تحققت:**

في حالة ما إذا توفي أحد الخصوم بعد صدور الحكم وطعن عليه واختصم الطاعنين المتوفى أمام محكمة النقض فقد استمر الفقه والقضاء على أن الخصومة تعتبر منعدمة بالنسبة لهذا المتوفى إلا أن محكمة النقض أصدرت حكماً حديثاً اعتنقت فيه مبدأً جديداً مؤداه أنه إذا تبين أن أسماء ورثة الخصم المتوفى قد وردت بأشخاصهم بصحيفة الطعن، فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت، ومن ثم فلا أثر لانعدام الخصومة في الطعن بالنسبة للمطعون ضده المتوفى وأسست حكمها على أن المحكمة من انقطاع سير الخصومة هو حماية ورثة المتوفى حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقهم في الدفاع، ولم يقصد بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بسبب الانقطاع، وأنه متى تحققت الغاية من اختصاص ورثة المتوفى فلا يجوز القضاء بالبطلان.

(نقض ١٩٩٥/٦/١٤ - طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦٤ قضائية الدناصوري وعكاز - ص ٣٢٣).

**١٠١٧ - الغش اعنف صور البطلان الإجرائي:** الغش يفسد كل شيء هذا مبدأ أساسى، يطبق دائماً فى مجال الإجراءات، وفى المجال الموضوعى، وإذا كان قانون المرافعات قد أوجب فى الإجراءات مواعيد وبيانات وأوضاع وأشكال معينة، وذلك ضماناً لما تحققه هذه الإجراءات من مصالح قانونية، وإذا كان قانون المرافعات قد رتب البطلان جزاء عدم تحقق الغاية من الشكل الذى يتطلبه فى الإجراء جزاء النقص الذى يعتريه أو الخطأ الذى يصيبه، فمن باب أولى يترتب هذا البطلان إذا تعمد الخصم حرمان خصمه من تلك الضمانات. ( احمد ابوالوفا - التعليق ص ١٩٣ وص ١٩٤ ).

وبعبارة أخرى، إذا كان الغش - كقاعدة عامة - هو تغيير الحقيقة بأية وسيلة بقصد تحقيق مصلحة خاصة تتعارض مع القانون، فإن هذا الغش، وعلى هذا المعنى يؤدى إلى بطلان الإعلانات والإجراءات على وجه العموم، إذا شابها وإذا لم يتحقق فى هذه الإجراءات - بسبب الغش - ما قصد القانون إلى حمايته بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة.

ولهذه القاعدة الأساسية شعاب، منها عدم الاعتداد بالديانة الجديدة التى يعتنقها الخصم بعد إقامة الدعوى إلى القضاء لمجرد الاحتيال على القانون ولجرد التحلل مما تفرضه عليه ديانته أو مذهبه .. إلخ، ومنها بطلان الإعلان إذا تسلمه من تتعارض مصلحته مع المراد إعلانه، ومنها بطلان تقرير الخبير إذا تعمد وصف وقياس محل النزاع بغير ما يتصف به تحقيقاً لمصلحة خاصة، أو لزيادة الأجرة القانونية أو لإنقاصها عن عمد.... إلخ، ومنها انعدام إعلان صحيفة الدعوى إذا أعلن بها المدعى عليه فى موطن وهمى له غشاء، وبالتالي انعدام الحكم الصادر فيها.

(نقض ٢٣/١/١٩٨٦، طعن رقم ٣٧٦ سنة ٥١ ق).

ومنها الحكم بالتعويض إذا قصد من الأشكال الوقتى أو الموضوعى مجرد عرقلة إجراءات التنفيذ (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٩٢ وص ١٩٤).

### أحكام النقض؛

١٠١٨ - القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه. مناطه أن يشوب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء مادة ٢٠ مرافعات. عدم استلزام المشرع توافر شكل معين فى الإجراء. أثره. قرارات إزالة المبانى. عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها. مؤداه. عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها. (نقض ١٩٨٦/٢/١٩، طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠١٩ - أوراق المحضرين. وجوب اشتمالها على بيانات معينة ومنها تاريخ حصول الإعلان. مادة ٩ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. البطلان. مادة ١٩ مرافعات. خلو صورة إعلان صحيفة دعوى الشفعة من تاريخ إعلانها. لا بطلان طالما تحققت الغاية من الإجراء. علة ذلك. مادة ٢٠ مرافعات.

(نقض ١٩٨٧/١١/٢٩، طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨١/٦/٢٢ سنة ٣٢، العدد الثانى ص ١٨٨٧، نقض ١٩٨١/١/٢٢ سنة ٣٢، العدد الثانى ص ٥٧٩، نقض جلسة ١٠/٥/١٩٨٠ سنة ٣١، العدد الأول ص ١٣٢٥).

١٠٢٠ - عدم تضمين مسودة الحكم تاريخ لا يؤثر على سلامة الحكم إذ لم ترتب المادة ١٧٥ من قانون المرافعات البطلان على تخلف إثبات هذا التاريخ، وإنما رتبته على عدم حصول إيداع المسودة عند النطق بالحكم

جزءاً على تخلف الغاية التي استهدفها المشرع من هذا الإجراء  
الجوهري.

(نقض ١٢/٢١/١٩٨٩، طعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ قضائية).

١٠٢١ - وحيث إن مبنى الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن أن إعلان  
المطعون ضده الأول تم في مكتبه في حين أنه يتعين إعلانه بمحل إقامته  
المبين بصحيفة الدعوى.

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول، ذلك أن الثابت أن المطعون ضده الأول  
قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد، ومن ثم تكون الغاية من إعلانه قد تحققت،  
وتتبقى مصلحته في التمسك ببطلان إعلانه بالصحيفة.

(نقض ١١/٢٩/١٩٨٨، طعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٠٢٢ - وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من الشركة المطعون ضدها الأولى  
أنها أعلنت بصحيفة الطعن في مقر إدارة الشئون القانونية، وكان يتعين  
إعلانها في مركز إدارتها الرئيسى، حيث يوجد رئيس مجلس الإدارة الذى  
يتعين تسليم الصحيفة إليه دون غيره عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢، بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة  
والوحدات التابعة لها المعمول به اعتباراً من ٥/٧/١٩٧٢.

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢٠ من  
قانون المرافعات قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه لا يحكم بالبطلان  
رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. وكان الثابت أن الشركة  
المطعون ضدها الأولى قد علمت بالطعن وأودعت مذكرة فى الميعاد  
القانونى بالرد على أسباب الطعن فإن الغاية التى يبتغيها المشرع من  
الإجراء تكون قد تحققت ويكون الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - وأياً كان وجه الرأى فى الإعلان غير مقبول.

(نقض ٥/١٣/١٩٨٥، طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٩ قضائية).

١٠٢٣ - النص فى المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصومه، أو أن تقبل أوراقاً من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها إلا وكان العمل باطلاً والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على أن» ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، يدل على أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله فى غيبة خصمه، ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الخصم الآخر عليها، ورتب على مخالفة ذلك البطلان، وإذا ثبت تحقق الغاية التى قصد الشارع إلى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان، فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان، فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٨/١٠/١٩٧٦ المودعة من الطاعنة أن طرفى الخصومة حضرا بتلك الجلسة، وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر، وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن - الإشارة إلى فحوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة، والتى قدمها بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٦ والمعلاه تحت رقم ١٥ دوسيه، وكان مفاد ذلك أن الطاعنة قد أحيطت علماً بإيداع هذا المستند، وأتيحت لها فرصة الرد على ما جاء بمذكرة المطعون ضده فى خصوصه، وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال أسبوع من حجب الدعوى للحكم لجلسة ٣٠/١١/١٩٧٦، وقد كان فى مكتة الطاعنة أن تتقدم بما قد يعن لها من دفاع، وبذلك تحققت الغاية التى قصدها الشارع باطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع فلا بطلان.

(نقض ١/١٩٨١، طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ قضائية).



١٠٢٤ - لما كانت المادة ١٥١ من قانون الإثبات تنص على أنه «على الخبير أن يخبر الخصوم بإيداع تقريره ومحاضر أعماله قلم كتاب المحكمة في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله، وذلك بكتاب مسجل»، وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أن «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شاب عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء»، ومفاد ذلك أن العبرة في الحكم بالبطلان هو بتحقيق الغاية من الإجراء المعيب أو عدم تحققها، وكانت الغاية من إخطار الخصم بإيداع تقرير الخبير هي إطلاعه عليه لإبداء دفاعه بشأنه. وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اطلع على تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستئناف، ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إخطاره بإيداع التقرير فلا محل للنعي عليه بالبطلان. (نقض ١٩٨١/٥/٣٠، طعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٥٠ قضائية).

١٠٢٥ - وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالبطلان، وفي بيان ذلك تقول أن الخبير لم يخطرها بإيداع تقريره بكتاب مسجل عملاً بما توجبه المادة ١٥١ من قانون الإثبات، فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تخطرها بحصوله وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى، ولما كان الثابت من الصورة الرسمية للإعلان الموجه من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أن المطعون ضده هو وحده الذي تم إعلانه بإيداع التقرير وبجلسة ١٩٧٨/١/١٨ المحددة لنظر الاستئناف، ولم تحضر هي تلك الجلسة التي حجزت فيها المحكمة الدعوى للحكم، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الدعوى تأسيساً على ما جاء بهذا التقرير الذي لم يتخذ في مواجهتها، ولم تعلم به، ولم تبد دفاعها بشأنه، فإنه يكون قد وقع باطلاً لقيامه على إجراء باطل أثر في قضائه.

وحيث إن النعى فى محله، ذلك أن النص فى الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الإثبات على أنه « وفى حالة دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره طبقاً للإجراءات المبينة فى المادة ١٥١. والنص فى المادة ١٥١ من هذا القانون على أن «يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب... وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع فى الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله، وذلك بكتاب مسجل» يدل على أن المشرع راعى فى حظر شطب الدعوى عند إيداع أمانة الخبير قبل أخبار الخصوم بإيداع تقريره أنه لا مبرر لإرهاق الخصوم بمتابعة الخصومة فى الجلسات السابقة على إخطارهم بتقديم الخبير تقريره، وتعريض الدعوى لحظر الزوال نتيجة لذلك، فى حين أنه لا يكون ثمة دور لهم فى الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته، ومن ثم كان من الطبيعى أن يستلزم المشرع إخطار الخبير للخصوم بإيداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التى كانوا قد أعفوا من حضورها أثناء قيامه بمهمته، وإن كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير بإخطار الخصوم بإيداع تقريره، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإجراءات التى تتلو دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان إذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم، كأن يحكم فى الدعوى على أساس التقرير الذى لم يقم الخبير بإخطار الخصوم بإيداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه، مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه، على أنه لا يحكم بالبطلان إذا تحققت الغاية من الإجراء الباطل وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات. كان تستقيم الإجراءات بقيام المحكمة بإخطار الخصوم بإيداع التقرير والجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم فى الدعوى على ضوئه درءاً لأى ضرر قد يلحق بهم من شأنه أن ينشئ لهم الحق فى طلب بطلان التقرير، مما مفاده أنه يلزم لكى تستقيم الإجراءات أن يعلم

الخصوم بإيداع التقرير، وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول الإيداع، ولا يثبت علم الخصوم بذلك إلا بإخطارهم خاصة إذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لأن ذلك غير مطلوب منهم أثناء مباشرة الخبير للمأمورية وحتى إعلانهم بإيداع تقريره.

إذ كان ذلك، وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الإعلان الموجه من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٨ أن تقرير الخبير قد أودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٧٨/١/١٨، مما مفاده أن الخبير لم يخطر الخصوم بإيداع تقريره. وقد ثبت من الإعلان أن المطعون ضده وحده دون الطاعة هو الذى تم إعلانه بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستئناف. ولما كان القانون قد أعفى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية، وحتى يتم إخطارها بإيداع تقريره - على ما سلف بيانه - وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعة لم تحضر جلسة ١٩٧٨/١/١٨، ونظرت المحكمة الدعوى فى غيبتها فى تلك الجلسة وحجزتها للحكم، وأسست قضاءها على ما جاء بتقرير الخبير الذى لم تعلم به الطاعة، ولم تبد دفاعها بشأنه، فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان لقيامه على إجراءات أثرت فى قضائه، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن، على أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٨٣/٢/١٧، طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٨ قضائية).

١٠٢٦ - تنص المادة ٣/١٤ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى على أن «للمدوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية، وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته سبب التأجيل والميعاد الجديد... ويعلم فى الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين، وإذا

رفض المدين توقيع الورقة الدالة على إعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز ومن شاهدين إثباتاً لذلك»، ومؤدى ذلك أنه يجب عند تغيير الميعاد المحدد بمحضر الحجز - بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله - يجب إعلان الحارس والمدين به، وقد حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الإعلان أن يسجل على المدين امتناعه عن توقيع الورقة الدالة على إعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين إثباتاً لحصول هذا الإعلان، ثم الامتناع عن التوقيع، وهذا الحرص من المشرع سبق أن أكدته لدى إعلان محضر الحجز ذاته حين نص بالمادة ٧ من ذات القانون على أنه « إذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على المحضر واستلام نسخة منه أثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم أو البندر... مع تعليق نسخة أخرى في الأماكن المنصوص عليها.... ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان»، ورائد المشرع في ذلك هو إتاحة الفرصة للمدين لكي يتدبر أمره بتقاضي بيع منقولاته بالوفاء أو المعاونة في المزايدة أو بالاعتراض على الإجراءات حسبما يراه محققاً لمصلحته في هذا الصدد، فإذا ما شاب هذه الإجراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباعها فإنها تقع باطلة وتضحى عديمة الأثر.

(نقض ٢٠/١١/١٩٨٣، الطعون لرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ قضائية).

١٠٢٧ - لما كان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة وأثبت فيها بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين، وكان هذا الموطن معتبراً في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملاً بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات بما يجعله موطناً مختاراً للطاعنين في كل ما يتعلق بالطعن، يتحقق بذكره الغاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة، ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة.

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠، سنة ٣١ ص ٦٢٩).

١٠٢٨- عدم إيداع الطاعنين صورة من المذكرة الشارحة ومن حافظة المستندات بقدر عدد المطعون ضدهم، لا بطلان متى تحققت الغاية من الإجراء م٢٥٥/١، ٢٦١ مرافعات.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤، الطعون أرقام ١٩٨٣، ١٤٢٢، ١٤٩٩ لسنة ٥٢ قضائية)

١٠٢٩- وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم. مادة ٢٥٣ مرافعات. الغرض منه. تحقق الغاية من الإجراء لا بطلان. مادة ٢٠ مرافعات.

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤، طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ قضائية)

١٠٣٠- إذ أوجب المشرع في المادة ٩١٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في الميعاد وبالكيفية التي حددها المشرع هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة يتعين اتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة ولا محل للتحدي بأحكام القانون في هذه الحالة التي أوجب فيها المشرع توقيع الجزاء بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا لم يتخذ الإجراء المذكور على النحو الذي أوجبه القانون.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٤، طعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٤٩ قضائية)

١٠٣١- وحيث إن المادة ٤٤ من قانون الإثبات تنص على أنه إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال، أو حددت لذلك أقرب جلسة. وبمفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - إيا كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً، بل يجب أن يكن القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي، وذلك حتي لا يجرم

الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ماعسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى، كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها، لما كان ذلك وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم المستأنف - والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له - لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه فيه، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان - بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر، وإذا قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - وهو ذاته موضوع الادعاء بالتزوير - معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى في شكل الاستئناف دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٢، طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ قضائية)

١٠٣٢- وحيث إن هذا النعي في شقة الأول مردود بأن النص في المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء - ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء يدل - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية في خصوص هذه المادة - أن المشرع قرر التفرقة بين حالة البطلان الذي يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه، فإذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه، فإن الإجراء يكون باطلاً - وليس على من تقرر الشكل لمصلحته من الخصوم إلا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان.... وأن الشكل ليس سوى لتحقيق غاية معينة في الخصومة،

فالقانون عندما يتطلب شكلاً معيناً أو بياناً معيناً فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان. وإذا ثبت تحقق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان، فإن من بين التمسك بالشكليات القضاء بالبطالان، ومؤدى ذلك أن ربط شكل الإجراء بالغاية منه إنما يستهدف جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة، وليس مجرد قالب كالشكليات التي كانت تعرفها بعض القوانين القديمة. هذا إلى أن الشكل ليس هو الإجراء، ذلك أن الإجراء أو العمل الإجرائي هو عمل قانوني يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذي يحدده القانون، وترتيباً على ماتقدم، فإنه إذا أوجب القانون توافر الشكل أو بيان في الإجراء فإن منط الحکم بالبطالان هو التفتن إلى مراد المشرع من هذه البيانات وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة. ولما كانت المادة ٩٣ من قانون الإثبات وإن نصت على أن «يشتمل التحقيق على البيانات الآتية: يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه.. إلا أنها لم ترتب البطالان جزاء على عدم إثبات إحدى هذه البيانات وكان إغفالها لا يؤدي إلى تخلف غاية معينة، إذ هي لاتعدو أن تكون في حقيقتها بيانات تنظيمية، فإن خلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة منها لا يرتب البطالان. هذا فضلاً عن أن البين من الاطلاع على محضر التحقيق - المرفق صورته بأوراق الطعن - أنه أثبت تاريخ إجراءاته وانتهائه وهو ذات التاريخ بإحالة الدعوى إلى المرافعة بعد الانتهاء من سماع الشاهدين اللذين حضرا في الوقت المحدد لإجرائه، ومن ثم فإن التمسك بالبطالان يكون في غير محله. هذا إلى أن النعى في شقه الثاني مردود بأن الثابت من صدر محضر التحقيق أنه أثبت به حضور كل من المحامي الموكل عن المستأنف والمستأنف عليه. ولما كانت المحكمة قد أحالت الدعوى على التحقيق وحددت لإجرائه تاريخاً محدداً وفيه أحضر المطعون عليه شاهديه، وطلب الطاعن أجلاً لإحضار شهوده ولم تستجب

المحكمة، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بعد ميعاد التحقيق أو تأجيله إلى تاريخ لاحق، وأن الأمر متروك لمطلق تقديرها، فإنه لاجناب عليها في عدم استجابتها لما طلبه الطاعن لأن ذلك يفيد عدم قبولها عذره في عدم إعلان شهود في الميعاد الذي كان محدداً للتحقيق... لما كان ذلك. فإن ماأشاره الطاعن في شأن ماشاب إجراءات التحقيق يكون على غير سند من الواقع أو القانون، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير سديد.

(نقض ١٠/٥/١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الثاني ص ١٣٢٥)

١٠٣٣- ناط المشرع في القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم (أصبح الآن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣) بمجلس نقابة المحامين وباللجان التي يشكلها المجلس، تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل، وكان تقدير اللجنة للأتعاب في هذه الحالة يعد قضاء في خصومه، ومن ثم فإن مخالفة قرارات اللجنة لأسس النظام القضائي وانحرافها عن الأصول العامة يجعل هذه القرارات باطلة.

(نقض ٩/٥/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ٨٤٠)

١٠٤٤- وحيث إن الدفع المبدي من الطاعن ببطالان الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني الذي رسمته المادة ٦٣ من قانون المرافعات هو في حقيقته دفع بعدم قبولها لرفعها بغير هذا الطريق، لما كان ذلك وكان مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات، أنه في الأحوال التي يوقع فيها الحجز بأمر قاضى التنفيذ يجب على الحاجز رفع الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وفقاً للقواعد العامة في رفع الدعاوى خلال ثمانية أيام من إجراء الحجز وإلا اعتبر كأن لم يكن، وبذلك عدل المشرع -



على ما افصحته عنه المذكرة الإيضاحية - الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات السابق تعديلاً اقتضاه الاتجاه لاعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فلم يستلزم تضمين إعلان المحجوز عليه تكليفه بالحضور لسماع الحكم بصحة الحجز، اكتفاء بالزام الحاجز برفع دعوى صحة الحجز بالطرق المعتادة فى الميعاد المحدد لإعلانه المحجوز عليه بمحضر الحجز، متى كان ذلك وكان المطعون عليه الأول لم يقوم بدعواه بثبوت الحق بصحيفة مودعة بقلم الكتاب، بل طرحت على المحكمة بالجلسة التى حددها - دون موجب - رئيس المحكمة الأمر بتوقيع الحجز والتى تضمناها إعلان الطاعن «المحجوز عليه»، وكان تحديد الجلسة فى أمر الحجز وإعلان الطاعن به على النحو السالف لا يجزى عن وجوب اتباع السبيل الذى رسمه القانون لاتصال المحكمة بالدعوى، ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بطرح الدعوى على المحكمة بما يصحح الإجراء ولو كان تعيينه راجعاً لأمر من النظام العام، إذ عدم استيفاء الدعوى لشروط رفعها جزاءه عدم القبول وليس البطلان، وتحقق الغاية من الإجراء - حسبما تنص على ذلك المادة ٢٠ من قانون المرافعات - لا يكون إلا بصدد جزاء البطلان ولا يتعداه إلى غير ذلك من الجزاءات. لما كان ما تقدم فإنه تتوافر للدفع مقومات قبوله، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفضه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ سنة ٣٠، العدد الثانى ص ٧١٢)

١٠٣٥ - مزاولة المحامى لإعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة. أثره. تعرضه للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل. القضاء ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أن اسم المحامى الذى وقعها مستبعد من الجدول. خطأ.

(نقض ١٩٧٢/٥/٤ سنة ٢٣ ص ٨١٥)

١٠٣٦- الدفع ببطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . ثبوت علم المطعون ضده وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . أثره عدم قبول الدفع ، علة ذلك .تحقق الغاية من الإجراء .

( نقض ١٩٨٣/١٢/٨ ، طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ ، طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ قضائية )

١٠٣٧- إيداع المحامي سند وكالته أثناء نظر الطعن تتحقق به الغاية مما كانت المادة ٢٥٥ قبل تعديلها بالقانون ١٣/ سنة ١٩٧٣ توجبه من إيداع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن عند تقديم صحيفة الطعن .

( نقض ١٩٧٦/٤/١٤ ، الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٠ قضائية )

١٠٣٨- إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر .بطلان نسبي عدم جواز تمسك القاصر بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

( نقض ١٩٧١/٣/١٨ ، سنة ٢٢ ص ٣٥٩ )

١٠٣٩- عدم جواز قبول مذكرات أو أوراق مقدمة من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم تضمنت دفاعاً جديداً قبول الحكم لهذه المذكرة دون اطلاع الطاعنين عليها أو إعلانهم بها .أثره .بطلان الحكم.

( نقض ١٩٧١/١١/٣٠ ، سنة ٢٢ ص ٩٤٦ )

١٠٤٠- عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها .تقديم المطعون ضده مذكرة في فترة حيز القضية للحكم لم تتضمن دفاعاً جديداً . النعى على الحكم بالبطلان لعدم الاطلاع عليها لا أساس له.

( نقض ١٩٧١/١٠/٢٦ ، سنة ٢٢ ص ٨٤٤ )

١٠٤١- أوجب قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ٢٥٢ منه على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالإجراءات وفى المرافعة أمامها ، والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون. وإذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن موقع عليها بإمضاء محام نيابة عن المحامي الوكيل عن الطاعة، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أن محامي الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة، فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه فى المادة ٢٥٢ سالف الذكر، ولا محل لما تقول به الطاعة من أن الغاية من الإجراء قد تحققت بتقديم التوكيل الصادر منها لمحاميها المقبول أمام محكمة النقض، وأن صحيفة الطعن قد صدرت منه فلا يحكم بالبطلان طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة، وإذا كان هذا الإجراء الباطل لم يتم تصحيحه فى الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ الإجراء طبقاً لما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون باطلاً.

(نقض ١٩٧١/١٢/٨، سنة ٢٢ ص ١٠٠٥)

١٠٤٢- مفاد نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق أن حضور الخصم الذى يزول به الحق فى التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها، ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها، فإذا كان المطعون عليهم قد أعلنوا فى النيابة بتعجيل الاستئناف إعلاناً باطلاً ولم يحضروا الجلسة المحددة التى

دعوا إليها بمقتضي ورقة الإعلان الباطلة مما لا تتوافر معه العلة المشار إليها، فإنه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورهم من تلقاء أنفسهم بالجلسة التالية.

(نقض ١٩٦٩/٦/٢٤، سنة ٢٠ ص ١٠٥٧)

١٠٤٣- إعلان التقرير بالطعن إلى الشركة المندمجة دون الشركة الدامجة. تقديم الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هي التي خلفت الشركة الأولى بعد انقضاءها. تحقق الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانها. لا بطلان. المادة ٢٠/٢ من قانون المرافعات الحالي.

(نقض ١٩٦٩/٦/١٩، سنة ٢٠ ص ١٠٢٦)

١٠٤٤- إذا كان الثابت أن المطعون ضده قد قدم في الميعاد القانوني مذكرة بدفاعه، فإنه لا يقبل منه والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن أيًا كان وجه الرأي في طريقة إعلانه، إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالي المعمول به من ١٠/١١/١٩٦٨. نصت على سريان أحكامه على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى بذات المادة، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه، إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء، وإذا كان الثابت - على ماسلف البيان - أن المطعون ضده قد علم بالطعن المقرر به في الميعاد وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن، فقد تحققت الغاية التي كان يبتغيها المشرع من إعلانه، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب.

(نقض ١٩٧١/١١/٣٠، سنة ٢٢ ص ٩٤٦)

٨١٢- وحيث إن بطلان الإجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة في حقه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية، ولا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢٠/٢ من

قانون المرافعات (تقابل المادة ٢٠ من قانون المرافعات الجديد) والذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الإجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع، إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الإجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد أسس قضاءه في رفض دعوى الطاعنين بالتعويض على أنه لم يلحقهما من بيع سيارتهما ضرر يوجب مساءلة المطعون عليهما الأولين، وفي ذلك مايكفي لحمل الحكم فإنه لا يقدح في سلامته ما يكون قد ورد فيه من أسباب خاطئة لا تمس جوهر قضائه مما كان محلاً لنعى الطاعنين في الأسباب الثلاثة الأولى والوجه الأول من السبب الخامس.

(نقض ١٦/١١/١٩٦٥، سنة ١٦، العدد الثالث ١٠٧٥)

١٠٤٦- لما كان الثابت أن المطعون عليه الأول تم إعلانه الطعن وقد علم به وقدم مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن، فإن الغاية التي يبتغيها المشرع من الإجراء تكون قد تحققت، ويكون الدفع - ببطلان الطعن لإعلانه بصيغته في غير محل إقامته - على غير أساس.

(نقض ٢٣/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ قضائية)

١٠٤٧- إذ يبين من أصل ورقة إعلان صحيفة الطعن إنه ورد بها اسم المحضر الذي باشر الإعلان والحكمة التي يتبعها، وبذلك تحقق ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من بيان اسم المحضر والحكمة التي يعمل بها في ورقة الإعلان، ومن ثم فإن الدفع بالبطلان لخلو الصورة المعلنة من هذا البيان يكون على غير أساس.

(نقض ١٦/٣/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ٦٦٥)

١٠٤٨- دفع المطعون عليه ببطلان إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض لعدم ورود اسم المحضر والحكمة التابع لها بالصورة المعلنة. لا محل له طالما قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني. م ٢٠ مراقعات.

(نقض ٨/١٢/١٩٧٩، طعن رقم ٤١٠، سنة ٤٣ قضائية)

١٠٤٩- إعلان صحيفة الطعن بالنقض للمطعون ضدهم فى المحل المختار. الدفع ببطلان الطعن لا محل له طالما علموا بالصحيفة وقدموا مذكراتهم بالرد على أسبابه فى الميعاد القانونى. م ٢٠ مرافعات.  
(نقض ١٩٧٩/١٢/١٩، طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦)

١٠٥٠- تعجيل النطق بالحكم لجلسة سابقة على الجلسة المحددة. لاختطأ مادام أن قرار التعجيل لاحقاً لانتهاج الأجل المحدد لتقديم المذكرات. علم الطاعنة بصدر الحكم وطعنها عليه بالنقض فى الميعاد القانونى. تحقق الغاية من إعلانها بتعجيل الجلسة.  
(نقض ١٩٧٨/١/٣٠، طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٤)

١٠٥١- رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ماتقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة. لابطلان. علة ذلك. توافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن. تحقق الغاية من الإجراء.

(نقض ١٩٧٧/٥/٢٤، طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٣)

١٠٥٢- انقطاع سير الخصومة. الغاية منه. مثول ورثة الخصم المتوفى أمام المحكمة يحقق الغاية من اختصاصهم بصفتهم هذه. لا محل للنعى ببطلان الحكم لعدم قضائه بانقطاع سير الخصومة.  
(نقض ١٩٧٨/٥/٢٥، طعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥).

١٠٥٣- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يتعين لاعتبار البيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل فى الدعوى لتعلقة بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه.

(نقض ١٩٧٩/٣/٧، الطعن ٢٩ لسنة ٤٧ قضائية)

١٠٥٤ - لما كان الثابت أن المطعون ضده قدم مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه في ورقة إعلان صحيفة الطعن فإن الغاية من الإعلان تكون قد تحققت وتنتفى معه المصلحة في الدفع بالبطلان .

(نقض ١٩٧٧/٥/١٦، طعن ٢٠١ لسنة ٤٤ ق، نقض ١٩٧٨/٣/٢١، طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤١ ق، نقض ١٩٨١/١/١٣ طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ قضائية)

١٠٥٥ - لما كانت الاعتبارات التي من أجلها أوجب المشرع على الخصوم أن ينيبوا عنهم أمام محكمة النقض محامين مقبولين لديها، متحقة في الخصم وهو الأصل - إذا كان هو نفسه محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة - فإن إلزام الخصم على الرغم من كونه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض بتوكيل محام للنياية عنه في ذلك غير سديد.

(نقض ١٩٧٤/٣/٤ سنة ٢٣، العدد الثالث ملحق ص ٩).

١٠٥٦ - أُلْطِعَ بالنقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يتم بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض. المادتين ٨٨١، ٨٨٢ مرافعات. إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أثره. بطلان الطعن. اشتغال الصحيفة على البيانات الواجب توافرها في التقرير لا يحقق الغاية من الإجراء، طالما أنها وردت لقلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء ميعاد الطعن.

(نقض ١٩٨١/٢/١٧ طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ قضاة)

١٠٥٧ - إذا كانت المطعون عليها لم تحضر لا بنفسها ولا بوكيل عنها في جلسة ١٩٦٩/٤/٧ التي دعيت إليها بمقتضى ورقة الإعلان وإنما كان حضورها لأول مرة بجلسته ١٩٦٩/٢/٩ التي لم تكن قد أعلنت بها ودعت فيها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادتين ٧٠، ٢٤٠ من

قانون المرافعات لأنها لم تعلن في خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة، ومن ثم فإن إعلانها بصحيفة الاستئناف لم يتحقق به الغاية من هذا الإجراء الباطل بدعوى أنها علمت بمضمون الورقة ولا يفيد حضورها في الجلسة الأخيرة أنها نزلت عن الحق في التمسك ببطالان صحيفة الاستئناف.

(نقض ١٨/٣/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ٦٣١، نقض ١٩٨٠/٢/٦، طعن رقم

٧٨٩ لسنة ٤٧ قضائية).

١٠٥٨ - متى كان قد أثبت في صحيفة الطعن بيان موطن المحامين الموكل أحدهما عن الطاعن الأول، والموكل، ثانيهما عن الطاعنة الثانية وكان هذا الموطن معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات، فإن تعيينه في صحيفة الطعن يجعل منه موطنا مختارا للطاعن يكون هو الموطن بالنسبة لهما في كل ما يتعلق بالطعن وفقا لما تقضى به المادة ٣/٤٣ من القانون المدني، ويتحقق بذلك الغاية من ذكر موطن الطاعنين في صحيفة الطعن، وهي إعلان ذوى الشأن به حتى يمكنهم إعلان الطاعنين فيه بالأوراق اللازمة لسير الطعن وطبقاً لما تقضى به المادة ٢/٢٠ من قانون المرافعات، فإنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.

(نقض ٢٦/٣/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ٦٧٥).

١٠٥٩ - النص في المادتين ١٩، ٢٠ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قدر كأن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة، فإذا ثبت تحقق الغاية التي يرمى القانون إلى تحقيقها من توافر الشكل أو البيان فإنه لا يحكم بالبطلان. ولما كان من المقرر أنه متى خلت الصورة من بيان أوجبه القانون وقع الإعلان باطلاً بشرط أن يكون العيب في البيان موثقاً.

(نقض ٢٨/٢/١٩٨٤ - الطعن رقم ٥٩٨، ٦٥٥ س ٥٠ ق)



١٠٦٠- الفصل فى الدعوى من دائرة لم يكن القاضى المطلوب رده عضواً فيها. أثره انتهاء الخصومة فى طلب الرد. علة ذلك. تحقق الغاية من الإجراء.

(نقض ١٠/٣١/١٩٩١، طلب الرد رقم ١ لسنة ٦١ ق)

١٠٦١- سماع شهود الطرفين بعد انتهاء ميعاد التحقيق. لا بطلان. الاعتداد بهذا التحقيق لا خطأ.

(نقض ١٨/٢/١٩٩٣ طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قضائية)

١٠٦٢- عدم ترتيب البطلان على كل مخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة ترك الجزاء على مخالفة هذه الأحكام وفق مايقضى به الحكم المخالف. مادة ٧٦ من ق ١٧ لسنة ١٩٨٣. استئذان المحامى مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها ليس شرطاً لصحة الإجراء الذى يقوم به ضد زميل له. مخالفة هذا الالتزام. طبيعتها. مخالفة مهنية تعرض المحامي للمحاكمة التأديبية ولا تستتبع تجريد العمل الذى قام به من إثارة القانونية ولا تنال من صحته. مؤداه. توقيع المحامي صحيفة الدعوى المقامة ضد زميل له قبل الحصول على إذن النقابة الفرعية. لا بطلان. مادتان ٦٨، ٦٩ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣.

(نقض ١١/٤/١٩٩٦، طعن رقم ٧٣ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٦٣- إذا كان الثابت من شهادة الوفاة المقدمة من المطعون ضده الأول والعاشر أن المطعون ضدها الخامسة توفيت بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٣ فى تاريخ سابق على رفع الطعن بالنقض فى ١/٣/١٩٩٤ فإن الطعن بالنسبة لها يكون معدوماً مما كان لازمه أن يترتب بطلانه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم إلا أنه ولما كان البين من مطالعة صحيفة الطعن بالنقض أن الطاعنين اختصموا فيها ورثة المطعون ضدها الخامسة المتوفاة وهم المطعون ضدهم من السادس حتى العاشر.

وإذا كانت الحكمة من انقطاع سير الخصومة هو حماية ورثة المتوفى حتي لاتتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم ضدهم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من استعمال حقوقهم في الدفاع، ولم يقصد بالانقطاع أن يكون جزاء على الطرف الآخر لاستمراره في موالاة إجراءات الخصومة على الرغم من علمه بقيام سبب الانقطاع. وأنه متى تحقق الغاية من اختتام ورثة المتوفى فلايجوز القضاء بالبطالان وهو مايتفق مع مااتخذه المشرع إلي الإقلال من دواعي البطلان بتغليب موجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها، باعتبار أن الغاية من الإجراء هي وضعها في خدمة الحق ومن ثم فإن ورود أسماء ورثة المطعون ضدها الخامسة بصحيفة الطعن تتحقق به الغاية من اختصاصهم لخلو الأوراق من ورثة آخرين خلافهم، ومن ثم فلا أثر لانعدام الخصومة في الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الخامسة ذلك أن جميع الخصوم الواجب اختصاصهم في دعوي الشفعة ممثلين في الطعن بالنقض عند إقامته.

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٦٤ قضائية، جلسة ١٤/٦/١٩٩٥، الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ج ١ ص ١٣٢٨، الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٤/٦/١٩٨٧ لم ينشر، قرب الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية»، جلسة ١٧/٣/١٩٨٧ س ٣٨ ج ١ ص ٣٩٩).

١٠٦٤- وإن كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير بإخطار الخصوم بإيداع تقريره إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الإجراءات التي تتلو دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان إذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم على أن لا يحكم بالبطلان إذا تحققت الغاية من الإجراء الباطل وفقاً لحكم المادة ٢٠ كأن تستقيم الإجراءات بقيام المحكمة بإخطار الخصوم بإيداع التقرير والجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم فيها على ضوءه درءاً

لاى ضرر قد يلحق بهم من شأنه أن ينشئ لهم الحق فى طلب بطلان التقرير ، مما مفاده أن يلزم لى تستقيم الإجراءات أن يعلن الخصوم بإيداع التقرير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول الإيداع ولايثبت علم الخصوم بذلك إلا بإخطارهم، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الخبير أودع تقريره قلم كتاب محكمة الاستئناف فى ١٨/١٠/١٩٩٦، وكان محدد لنظر الدعوى جلسة ٢٠/١٠/١٩٩٦، وقد خلت الأوراق مما يفيد إخطار الطاعنين بهذا الإيداع سواء من قبل الخبير أو من قبل المحكمة وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعنين لم يحضرا جلسة ٢٠/١٠/١٩٩٦، ونظرت المحكمة الدعوى فى غيبتها فى تلك الجلسة وحجزها للحكم بجلسة ١٩/١١/١٩٩٦، حيث قضت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وأسست قضاءها على سبق شطب الاستئناف بجلسة سابقة وعدم حضور الطاعنين بجلسة ٢٠/١٠/١٩٩٦، رغم عدم إعلان الطاعنين بإيداع تقرير الخبير - فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان لقيامه على إجراءات باطلة .

( نقض ١٩٩٨/٢/١٩ ، طعن رقم ١٤١ لسنة ٦٧ ق ، الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ )

١٠٦٥- النص فى المادة ٥٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ على أنه «...لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء للمحاكم الابتدائية والإدارة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها على الأقل ...ويقع باطلاً كل إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة » يدل على أن المشرع قصد من توقيع المحامى على صحف الدعاوى رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت ،لأن إشراف المحامى على تحرير صحف الدعاوى من شأنه مراعاة أحكام القانون فى تحريرها ،وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لاخبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود

بالضرر على ذوى الشأن، مما مفاده أن توقيع المحامى على الصحيفة يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع. لما كان ذلك، وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة افتتاح الدعوى أنها قد خلت من توقيع محام فإنها تكون باطلة ولا يغير من ذلك أنه ذكر بها أن المدعى اتخذ من مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً له أو لصق طابع نقابة المحامين عليها.

( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٦٣ قضائية احوال شخصية - جلسة ١٩٩٧/٤/٢١، الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧، السنة ٢٠ع ١ ص ٥٠٥، الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥ - السنة ٤١ع ١ ص ٩٤٨ )

١٠٦٦- رفع الدعوى، تمامه بإيداع صحيفتها قلم الكتاب. انعقاد الخصومه. شرطه. إعلان المدعى عليه أو من فى حكمه إعلاناً صحيحاً بصحيفة الدعوى تحقق الغاية منه بالعلم اليقيني أو بتنازله الصريح أو الضمنى عن حقه فى الإعلان. البطلان الناشئ عن عيب فى الإعلان. نسبى. عدم جواز التمسك به إلا لمن تقرر لمصلحته. زواله بتحقيق المقصود منه.

( نقض ١٤/٥/١٩٩٧، طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٦٠ قضائية )

١٠٦٧- مفاد نص المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على واقعة الدعوى - والمادة ٢٥ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط الضريبة وإخطار الممول بها، وذلك بأن أوجب على المأمورية المختصة إخطاره بعناصر ربط الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب بحث إذا وافق الممول على ما جاء به صار الربط نهائياً، والضريبة واجبة الأداء أما إذا اعترض عليه، ولم تقتنع المأمورية بتلك الاعتراضات أخطرته بالنموذج ١٩ ضرائب مبيئاً به عناصر ربط الضريبة ومنها بيان أسس تقدير تلك الضريبة والمصروفات أو الإضافات المتعلقة بالنشاط، والنسبة

المستحقة عليه وميعاد الطعن على هذا التقدير ، ولا يغنى عن وجوب إثبات هذه البيانات فى هذا النموذج مجرد الإحالة بشأنها إلى النموذج ١٨ ضرائب حتى يستطيع الممول تقدير موقفه من الطعن على التقدير الذى تضمنه النموذج ١٩ ضرائب أو العزوف عنه إن كان مناسباً ولا يؤثر فى ذلك القول بتحقيق الغاية من الإجراء ، ذلك أنه إذا نظم المشروع بقانون خاص إجراءات الإعلان بربط الضريبة فلا محل للرجوع إلى أحكام القانون - قانون المرافعات - فى هذا الشأن .

( نقض الطعن ٦٦١٨ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٤ )

١٠٦٨ - بقاء الدعوى مشطوبة ستين يوماً دون أن يطلب أحد الخصوم السير فيها . اعتبارها كأن لم تكن بقوة القانون . مادة ٨٢/١ مرافعات . وجوب القضاء به متى طلب المدعى عليه ذلك قبل التكلم فى الموضوع . سريان ذلك على الدعوى أمام الاستئناف . شطب الدعوى . ماهيته . تجديدها من الشطب لا يكون إلا بالإعلان فى الميعاد الذى حدده القانون . مادة ٨٢/٢ مرافعات . القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفة تعجيلها من الشطب للخصم فى الميعاد القانونى . التحدى بتحقيق الغاية بحضور المطعون ضدها بالجلسة بعد التجديد . لا محل له . علة ذلك .

( نقض ١٩٩٧/١/٢٢ ، طعن ٦٧٤٣ لسنة ٦٢ قضائية ) .

١٠٦٩ - القضاء برد وبطلان إعلان السند التنفيذى المطعون فيه بالتزوير يعنى إهدار الإعلان والتقارير ببطلانه واعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه بالتالى الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعاً لذلك لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو أساساً لها وترتبت هى عليه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان ما ترتب على إعلان الصورة التنفيذية للحكم رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧٧ مستأنف مستعجل القاهرة من آثار تبعاً لقضائه برد

ويطالان هذا الإعلان، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا يغير من ذلك القول بأن الغاية من إعلان السند التنفيذي قد تحققت بعلم المطعون ضده الأول بالسند الجارى التنفيذ بمقتضاه وبمضمونه ،فالغاية من هذا الإجراء لا تتحقق إلا بالطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات .

(نقض ١٢/٧/١٩٩٥، للطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ قضائية، ٨٣ لسنة ٥٥ قضائية).

١٠٧٠- لما كان الثابت فى الدعوى أن الطرفين اللذين طويأ إعلان المطعون ضده وشريكه بجلسة ١٢/٨/١٩٨٤ للمثول أمام اللجنة قد أشرا عليهما بكلمة «مرفوض» دون بيان شخص أو صفة من رفض الاستلام فإن الإعلان على هذا النحو يكون باطلاً لعدم تحقق الغرض منه.

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٩ قضائية، جلسة ٢٠/٥/١٩٩٦).

١٠٧٢- علم المطعون ضدهم بالطعن وتقييمهم مذكرة بالرد على أسباب الطعن فى الميعاد القانوني. تمسكهم ببطلان إعلان صحيفة الطعن.. منتج.

(نقض ٢٦/٢/١٩٩٧، طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٧٢- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ومخالفة القانون ،وفى بيان ذلك يقول إن الثابت من محضر الحجز الموقع ضده، أن مندوب الهيئة المطعون ضدها لم يلتزم عند توقيعه الحجز ما اشترطه قانون الحجز الإدارى من ضرورة اصطحاب شاهدين - وهو إجراء جوهرى يترتب علي مخالفته البطلان - وإذ خلاص الحكم المطعون فيه فى قضائه إلى صحة إجراءات الحجز على سند مما أجمله من القول بتحقيق الغاية من هذا الإجراء دون أن يبين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها، فإنه يكون مغيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أنه لما كان المقصود بالحجز الإدارى، مجموعة الإجراءات التى ينص عليها القانون، والتى بموجبها تخول الحكومة، أو الأشخاص الاعتبارية العامة حجز أموال مدينىها أو بعضها، ونزع ملكيتها استيفاءً لحقوقها التى يجيز القانون استيفاءها بهذا الطريق، ومن ثم يختلف عن التنفيذ القضائى فى أنه يعتبر امتيازاً للإدارة العامة تمكيناً لها من تحقيق وظيفتها العامة، وآية ذلك أنه يتم دون حاجة لحكم قضائى أو لغيره من السندات التنفيذية، وأن الإدارة تقوم فيه بدور طالب التنفيذ ودور ممثل السلطة العامة فى إجراءاته، فهو لا يتم بواسطة القضاء، بل بواسطة طالب التنفيذ نفسه، ويعتبر لهذا صورة من صور اقتضاء الدائن حقه بنفسه، كما أن إجراءاته قد روعى فيها تغليب مصلحة الدائن على مصلحة المدين المنفذ ضده وعلة هذا أن الحقوق التى تقضى بواسطة هذا الطريق هى حقوق للخزانة العامة - ومن ثم فقد كان طبيعياً أن يحيط المشرع هذا الإجراء بعدد من الضمانات - تحقيقاً للتوازن بين الطرفين - وأوجب على الدائن الحاجز اتباعها عند توقيع الحجز، ورتب على تخلفها بطلان الحجز سواء بالنص عليه صراحة فى قانون الحجز، ورتب على تخلفها بطلان الحجز سواء بالنص عليه صراحة فى قانون الحجز الإدارى، أو بسبب عدم تحقق الغاية من الإجراء عملاً بأحكام المادة ٢٠ من قانون المرافعات - الذى أحالت إليه فى شأن أعمال أحكام المادة ٧٥ من قانون الحجز الإدارى، وذلك فى حالة خلو أحكامه من النص على البطلان جزاء لتخلف الغاية من هذه الإجراءات - ومن بين تلك الضمانات ما أورده المشرع فى المادتين الرابعة والسابعة منه من ضرورة اصطحاب شاهدين حال توقيع الحجز، وأن يحمل كل من تنبيه الأداء والحجز ومحضر الحجز توقيعيهما باعتبار أن ذلك الأمر مرعى فيه تحرى الصحة والدقة ومطابقة الإجراءات التى يباشرها أشخاص الدائن الحاجز لصحيح القانون - فى ظل عدم دراية الأخيرين بتلك الأعمال كما هو الشأن فى

الموظفين القضائيين المنوط بهم اتخاذ هذه الإجراءات - لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه ولئن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة، ولا يقضى بالبطلان ولو كان منصوباً عليه، إذا أثبت المتمسك ضده به تحقق الغاية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات، إلا أن التعرف على الغاية من الشكل أو البيان وتحديد ماهية هذه الغاية، مسألة قانونية يتعين على محكمة الموضوع التزام حكم القانون بشأنها، كما يلتزم قاضي الموضوع بتسبيب ما ينتهي إليه بشأن تحقق الغاية تسبيحاً سائفاً فلا يكفي مجرد القول بتحقيق أو تخلف الغاية - لما كان ذلك وكان البين من محضر الحجز المؤرخ ١٩٨٨/٦/١٥ أن مندوب الهيئة المطعون ضدها لم يلتزم حال شروعه في إجراء الحجز على الطاعن اصطحاب الشاهدين، فأورد في محضره أنه اصطحب شاهداً واحداً هو . . . الذي خلا محضر الحجز من توقيعه، مخالفاً بذلك نص المادتين الرابعة والسابعة من قانون الحجز الإداري سالف الإشارة إليهما، ولما كانت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا الإجراء هي تحقيق ضمانه للمدين المحجوز عليه في مواجهة الدائن الحاجز الذي خوله القانون سلطة توقيع الحجز بنفسه، مما يجعل منه إجراء جوهري يتعين على مندوب الحاجز أن يلتزم به، فلذا أخل بهذا الالتزام فإن الحجز يعتبر باطلاً، ولا يزول هذا البطلان إلا بإقرار المدين - الطاعن - بصحة إجراءات الحجز وسلامتها، وإذا انتهي الحكم المطعون فيه، رغم تخلف هذا الإجراء، إلى صحة إجراءات الحجز مع تمسك الطاعن بعدم صحتها ومنازعته في سلامتها وعدم علمه بها على سند مما أورده من أن الغاية من الإجراء قد تحققت دون أن يبين ماهية تلك الغاية ووجه ودليل تحققها، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.



وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٥٠٥ لسنة ٦٤ ق برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

(نقض ١٧/١١/١٩٩٩، طعن رقم ٨٧١ لسنة ٦١ ق)

١٠٧٢- الحكم ببطالان الإجراء. العبرة فيه. تحقق الغاية من الإجراء المعيب أو عدم تحققها. إخبار الخصم بإيداع تقرير الخبير. الغاية منه. إطلاع عليه لإبداء دفاعه بشأنه. عدم إخبار الطاعنة بإيداع تقرير الخبير وتخلفها عن حضور الجلسة التى تلت إيداعه والتى حجزت فيها الدعوى للحكم. مؤداه. عدم تحقق الغاية من إخبارها بالإيداع. إقامة الحكم قضاءه على هذا التقرير. أثره. بطلانه. علة ذلك.

(نقض ١٠/٦/١٩٩٩، طعن ٤٢١٠ لسنة ٦٨ ق)

١٠٧٤- عدم جواز القضاء بالبطالان فى حالة تحقق الغاية من الإجراء،

الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية. ثبوت تحققها. أثره. عدم جواز القضاء بالبطالان م ٢٠ مرافعات. التعرف على الغاية. مسألة قانونية وجوب التزام المحكمة حكم القانون بشأنها. عدم كفاية مجرد القول بتحقيقها أو تخلفها دون تسييب سائغ.

### القاعدة:

المقرر فى قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كان الشكل أو البيان وسيلة لتحقيق غاية معينة فى الخصومة، ولا يقضى بالبطالان ولو كان منصوصا عليه، إذا أثبت المتمسك ضده به تحقق الغاية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات، إلا أن التعرف على الغاية من الشكل أو البيان وتحديد ماهية هذه الغاية، مسألة قانونية يتعين على محكمة الموضوع

التزام حكم القانون بشأنها، كما يلتزم قاضى الموضوع بتسبيب ماينتهى إليه بشأن تحقق الغاية تسبباً سائغاً فلا يكفى مجرد القول بتحقيق أو تخلف الغاية.

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

### ( مادة ٢١ )

« لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته. ولايجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه، وذلك كله فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام»<sup>(١)</sup>

المذكرة الإيضاحية:

تناول المادة ٢١ بيان قاعدة مستقرة فى الفقه والقضاء مؤداها أن البطلان لا يتمسك به إلا من شرع لمصلحته ولايجوز أن يتمسك به من تسبب فيه. ويستوى أن يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه. كما أنه لايشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ؛ بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل باسمه. ومن ناحية أخرى فإنه لايقصد بعبارة «من تسبب» أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسى أو الوحيد أو السبب العادى لوجود العيب فى الإجراء، كما لايشترط أن يكون هو السبب المباشر. وقد حرصت المادة ذاتها على استثناء البطلان المتعلق بالنظام العام. إذ أن هذا البطلان لا يقتصر التمسك به على من شرع لمصلحته، ويجوز التمسك به حتى من الخصم الذى تسبب فيه رعاية للمصلحة العامة التى تعلو أى اعتبار آخر.

( ١ ) هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق .

## التعليق:

١٠٧٥- أنواع البطلان: بطلان نسبي مقرر لمصلحة خاصة وبطلان مطلق متعلق بالنظام العام: ينقسم البطلان إلى بطلان نسبي يتعلق بالمصلحة الخاصة للأفراد، أى بطلان مقرر لمخالفة شرط نص عليه القانون لحماية مصلحة خاصة، وبطلان مطلق متعلق بالنظام العام أى بطلان مقرر كجزاء لمخالفة قاعدة يقصد بها حماية مصلحة عامة.

ويلاحظ أن فكرة النظام العام تعبر عن ضرورة حماية المصلحة العليا للمجتمع. ولما كانت القواعد الأساسية فى مجتمع ما متغيرة، فمن المقرر أن تحديد مايتصل مباشرة بالنظام العام يخرج عن نطاق نشاط المشرع الذي يجب أن تتوفر فى قواعده الثبات، ليدخل فى سلطة القاضى، وحتى فى الحالات التى ينص فيها القانون على البطلان، فقد يتصل ببطلان يتعلق بالمصلحة الخاصة (فتحى والى - بند ٢٥٠ ص ٤٠٨ و ص ٤٠٩). علي أن القانون قد نص فى بعض الحالات على تعلق البطلان بالنظام العام. وهو يفعل هذا عادة بالنص على أن القاضى أن يحكم بالبطلان من تلقاء نفسه. وقد يشير على العكس إلى أن البطلان لا يتعلق بالنظام العام وذلك بالنص على أن البطلان يزول بنزول من له التمسك به . فإذا لم يوجد نص تشريعى، ترك الأمر للقاضى وعلى القاضى أن يضع نصب عينيه نوع المصلحة التى يرمى المشرع إلى حمايتها بالقاعدة المخالفة (جارسونيه: جزء ثان بند ٤٢ ص ٧٩- ٨٠، فتحى والى - بند ٢٥٠ ص ٤٠٩).

ويمكن القول أن قواعد التنظيم القضائى تتعلق بالنظام العام . إذ هى تنظم مرفقاً عاماً من مرافق الدولة هو مرفق القضاء. ولهذا فإن الحكم الذى يصدر من محكمة مشكلة تشكيلاً غير صحيح أو من شخص ليس لديه ولاية القضاء يكون باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام . كذلك إذا

صدر حكم من قاض فى حالة لا يكون فيها صالحاً لنظر الدعوى .وتعتبر متعلقة بالنظام العام أيضاً قواعد الأهلية والتمثيل القانونى . ولهذا فإن على القاضى أن يتحقق - من تلقاء نفسه - من توافر أهلية الخصوم وصحة تمثيلهم . وإذا تبين له نقص أهلية أحد الخصوم أو عدم صحة تمثيله ، فعليه أن يقضى بالبطلان من تلقاء نفسه فى أية حالة كانت عليها الخصومة (فتحى والى - نظرية البطلان ص ٤٨٩ - ٤٩٢) . على أنه إذا لم يتمسك الخصم بانعدام صفة ممثل خصمه فى الدعوى فلا يجوز لها إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، (نقض ١٩٨١/١١/٢٩ فى الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٤ق) . ومن البطلان لعيب شكلى أيضاً ما يتعلق بالنظام العام . ويمكن القول أن غالبية الأشكال تتعلق برعاية مصلحة خاصة (موريل: بند ٤١١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ، فتحى والى - ص ٤٠٩) غير أن التطور الذى أدى إلى اعتبار الخصومة نظاماً من القانون العام أدى إلى اعتبار أشكال كثيرة متعلقة بالنظام العام . فيتعيير متعلقاً بالنظام العام جميع الأشكال التى ترمى إلى ضمان حسن سير القضاء كمرفق عام . ومثالها وجوب أن تكون الجلسة علنية وأن يصدر الحكم علناً فى الجلسة ، كذلك يتعلق حق الدفاع بالنظام العام . ولهذا فإن بطلان العمل الإجرائى يتعلق بالنظام العام إذا كانت مخالفة الشكل من شأنها عدم تمكين الخصم من الدفاع . ومن المواعيد ما يتعلق بالنظام العام وهى المواعيد التى تتصل بالتنظيم العام للخصومة والتى ترمى إلى وضع حد للنزاع . ومثالها مواعيد الطعن فى الأحكام.

١٠٧٦- من له التمسك بالبطلان النسبى المقرر لمصلحة خاصة : إذا كان البطلان نسبياً أى مقررراً لمخالفة شرط تقرر لحماية مصلحة خاصة ، فإنه وفقاً للمادة ٢١ مرافعات - محل التعليق - تحكم هذا البطلان النسبى قاعدتان أساسيتان بالنسبة للتمسك به : أولاً: القاعدة الأولى : أن الحق

فى التمسك بالبطلان يقتصر على من شرع البطلان لمصلحته : إذا لصاحب هذه المصلحة وحده حق التمسك بالبطلان ، فإن لم يتمسك به هذا الشخص فليس لغيره من الأشخاص التمسك به، كما أنه ليس للنيابة العامة التمسك به كما لا يكون للقاضى إثارتة من تلقاء نفسه وهو ما جرى عليه القضاء (نقض ١٩٦٧/١/٥ - سنة ١٨ ص ٩٢ و ٢٥/٥/١٩٦٧ سنة ١٨ ص ١١٠٢، نقض ١٩٥٦/٥/٣١ سنة ٧ ص ٦٢٢). وتطبيقاً لذلك فإنه لا يجوز لمن صرح إعلانهم من الخصوم التمسك ببطلان إعلان غيرهم ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة إذ أن إفادتهم من هذا البطلان مرهونة بثبوتة بالطريق القانونى وهو ما يستلزم أن يتمسك به من تعيب إعلانه وأن تقضى به المحكمة.

( نقض ١٩٧٧/١/١٢ فى الطعن ٤٠٣، نقض ١٩٦٥/١٠/٢٦ سنة ١٦ ص ٩٠٢، نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ سنة ١٤ ص ٥٧٩ )

ولمعرفة من الذى قرر القانون البطلان لمصلحته يجب الرجوع إلى إرادة المشرع (فتحى والى - الوسيط - بند ٢٥١ ص ٤١٠) ويتبع فى الكشف عن هذه الإرادة القواعد العامة فى التفسير. وتطبيقاً لهذا المبدأ، حكم بأن بطلان الإجراءات التى تتخذ بعد انقطاع سير الخصومة قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لمصلحتهم، فليس لغيرهم التمسك به (نقض مدنى ١٩٦٧/٣/٨ - مجموعة النقض سنة ١٨ ص ٥٨٩ رقم ٩٣). وليس لغير من تقرر المقتضى لمصلحته التمسك بهذا البطلان ولو كانت له مصلحة فى الحكم به، وتطبيقاً لهذا حكم بأنه إذا تعدد المطعون ضدهم، وكان إعلان أحدهم معيباً فليس للمطعون ضدهم الآخرين التمسك بهذا البطلان ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة كما ذكرنا أو محكوماً فيه بالتضامن وذلك رغم توافر المصلحة لديهم اعتباراً بأن الحكم ببطلان الطعن بالنسبة للأول يؤدى قانوناً إلى بطلان الطعن

برمته لصدور الحكم المطعون فيه فى دعوى يوجب القانون فيها تعدداً إجبارياً.

(نقض مسدنى ١٩٨٠/٢/٤ - فى الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق، نقض  
مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ١٥ ص ٧١٧ رقم ٧٦)

وتطبيقاً لذلك قضى أيضاً بأنه لا يجوز للخصم أن يتمسك بالبطلان الناشئ من عدم دعوة الخبير لخصمه (نقض مدنى ١٩٦٩/١٢/٤ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - ص ١٢٨٥)، وأن البطلان المترتب على عدم صحة إعلان المدين تنبيه نزع الملكية شرع لمصلحة المدين وحده، ولا يجوز لغيره التمسك به (نقض مدنى ١٩٧٠/٢/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ٢٣٣). كما قضى أن بطلان الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع البطلان لحمايتهم، ويجب على هؤلاء التمسك به (نقض مدنى ١٩٦٩/٣/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - ص ٤٦٩، نقض مدنى ١٩٦٧/٧/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ ص ١٤٦٨، نقض مدنى ١٩٦٧/٣/٨ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ - ص ٥٨٩)، وأن إعلان الطعن فى غير موطن أحد المطعون ضدهم بطلان نسبى لا يجوز لغيره التمسك بهذا البطلان ولو كانت له مصلحة فى ذلك (نقض مدنى ١٩٧٠/١١/١٧ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ١١٣٨)، كما قضى بأن بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي منهم (نقض مدنى ١٩٧٠/٥/١٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ٧٥٣). وكذلك حكم بأن إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بالقضايا الخاصة بالقصر بطلان نسبى مقرر لمصلحة القصر، فلهم وحدهم التمسك به.

(نقض مدنى ١٩٦٨/٦/٢٠ - مجموعة أحكام النقض - س ١٩ - ص ١٢٠٢).

ولا يجوز لغير من شرع البطلان لمصلحته أن يتمسك به أيًا كانت مصلحته في ذلك (نقض مدنى ١١/١٧/١٩٧٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ١١٢٨، نقض مدنى ٢/٢٦/١٩٧٠، ٢/٢٥/١٩٦٩، ١٩٦٧/٧/٦، ١٩٦٧/٣/٨، مشار إليهم)، ومهما كانت صفته أو صلته بالخصم الذى له الحق فى التمسك بالبطلان، مادام لا يعتبر ممثلاً له فى الخصومة (نقض مدنى ١/٢٦/١٩٦٧ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ - ص ٢١٥). وتطبيقاً لذلك حكم بعدم جواز تمسك المستأنف عليه الذى صح إعلانه بالاستئناف ببطلان إعلان غيره من المستأنف عليهم فى النيابة لعدم كفاية التحريات (نقض مدنى ٢/٢٠/١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٠ - ص ٣٦٨). كما أن البطلان الناشئ عن عدم إعلان التنبيه بالدفع وإنذار الحجز إلى أحد المدنيين ملك العقار بطلان مقرر لمصلحة المدين الذى لم يعلن أو لم يصح إعلانه ولورثته ولم يمثله (نقض ٢/٢٠/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٣٥٧)، ولا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص التمسك به (إبراهيم سعد - بند ٣٠١ ص ٧٥٢ وص ٧٥٣).

ويرى البعض أنه يجوز للدائن أن يتمسك ببطلان إجراء موجه إلى مدينه على اعتبار أن حق التمسك بالبطلان لا يعد متعلقاً بشخص المدين، بشرط ألا يكون الحق المرفوعة به الدعوى متصلاً بشخصه (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٧٢).

**ثانياً : القاعدة الثانية :** إنه ليس لمن كان سبباً فى بطلان العمل الإجرائى أن يتمسك ببطلانه. سواء كان هو الذى تسبب فيه بنفسه أو كان الذى تسبب فيه شخص يعمل باسمه كالمحامى أو المحضر أو النائب القانونى أو النائب الاتفاقى. وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية أنه لا يشترط لذلك أن يقع من الشخص غش أو خطأ، أو أن يكون فعله هو السبب الرئيسى أو الوحيد أو العادى أو المباشر وإنما يكفي أن تقوم بين

عمله وبين العيب الذى لحق الإجراء رابطة سببية وهى تقوم إذا كان العمل لازماً لوجود العيب فتتوافر من ثم الرابطة ولو كان فعله هو الذى أدى إلى وقوع الخصم فى خطأ أدى إلى بطلان إجراء قام به هذا الأخير.

ووفقاً للمادة ٢١ مرافعات - محل التعليق - ليس لمن كان سبباً فى بطلان العمل الإجرائى أن يتمسك بهذا البطلان، حتى ولو كانت القاعدة المخالفة مقررة لمصلحته، وعلة ذلك أنه ليس لشخص أن يدعى ضد فعله (فتحى والى - نظرية بطلان - بند ٢٧٤ ص ٥٠٥ - ٥٠٦)، وتفترض هذه القاعدة أن العمل قد تم ولكنه مشوب بالبطلان، ولهذا فإنها لا تنطبق إذا كان إعلان صحيفة الدعوى لم يحدث، إذ يكون الإعلان منعزلاً. (نقض ١٩٨١/١٢/٦ فى الطعن رقم ٩٣٠ سنة ٤٤ ق). فلا يجوز للخصم أن يستفيد من خطأ ارتكبه أو مخالفة أسهم فيها كما سبق أن ذكرنا فيما تقدم ويستوى أن يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه كما ذكرنا، ولهذا فإن الخصم الذى يعمل المحامى أو المحضر الذى قام بالعمل باسمه ليس له التمسك بالبطلان. كذلك الأمر إذا كان من تسبب فى البطلان ولى الخصم أو الوصى عليه أو ممثل الشخص المعنوى. ولا يجب أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ، بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل باسمه، فالمعيار هنا معيار موضوعى (فتحى والى - الوسيط - بند ٢٥١ ص ٤١٠ وص ٤١١). والشرط الوحيد هو توافر رابطة السببية بين فعل الخصم أو من يعمل باسمه وبين العيب، وتوجد هذه الرابطة إذا كان هذا الفعل شرطاً لازماً لوجود العيب. ولا يشترط أن يكون هو السبب الوحيد أو السبب الرئيسى أو السبب العادى. وتطبيقاً لهذا المبدأ حكم بأن الخصم الذى تسبب بإعماله فى تأجيل التحقيق ليس له التمسك ببطلان إجراء التحقيق لفوات ميعاد إجراءاته (الزقازيق الابتدائية ١٠/٤/١٩٥٢ - المحاماة ٤٢ - ١١٥٣ - ٢٩٦).



١٠٧٧ - من له التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام : إذا كان البطلان مقررًا كجزءًا لمخالفة قاعدة مقررّة للمصلحة العامة، فإنّ ما يتعلق بالنظام العام أن يحكم بالبطلان ورعاية المصلحة العامة تعلو على أى اعتبار آخر، ويترتب على ذلك ما يلى:

(أ) إن للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها، وذلك صيانة للنظام العام الذى يعتبر مخالفة القاعدة المعينة انتهاكاً لمبادئه، وقد ينص القانون صراحة على إعطاء المحكمة هذه السلطة، على أن للمحكمة سلطة الحكم بالبطلان فى كل مرة يتعلق فيها البطلان بالنظام العام دون حاجة لنص صريح (فتحى والى - بند ٢٥١ ص ٤١١) ولهذا، فإن المحكمة تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الحكم الذى حضر تلاوته ورفع مسودته قاض لم يكن من القضاة الذين سمعوا المرافعات (نقض ١٨/٤/١٩٦٢ - سنة ١٣ ص ٤٧٨)، وببطلان صحيفة الاستئناف التى لم يوقعها محام مقبول أمام الاستئناف (استئناف مصر ٢٩/١٠/١٩٤٦، المجموعة الرسمية سنة ٤٨ ص ١٣٥٠ بند ٦١، نقض ١٦/٤/١٩٧٠ - س ٢١ ص ٦٤٦)، أو التى رفعت بعد ميعاد الاستئناف (استئناف مختلط ٢٧/٦/١٩٤٥ - بيلتان - ٥٧ - ١٩١). على أنه إذا كانت المحكمة تلتزم عند تعلّق البطلان بالنظام العام بالحكم به من تلقاء نفسها، فإن هذا لا يعفى الخصم من عبء الإثبات. فالمسألة التى يمكن القضاء فيها من تلقاء نفس القاضى لا يمكن أن يثيرها القاضى ويحكم فيها إذا تبين له ضرورة القيام ببحث واقعة لا يجد فى الأوراق والأقوال التى أبدت أمامه عناصرها اللازمة التى كان يجب على الخصم تقديمها، ولم يفعل (فتحى والى - ص ٤١١ وص ٤١٢).

وعلى المحكمة قبل الحكم بالبطلان أن تتأكد من وقوع المخالفة بمعنى أنه لا يكفى وجود عيب فى شكل جوهري أو مخالفة لقاعدة تتعلق

بالنظام العام، وإنما يشترط الإخلال بالمصلحة العامة التي شرعت هذه القاعدة لحمايتها. وبعبارة أخرى يجب على المحكمة أن تتأكد قبل الحكم بالبطلان من عدم تحقق الغاية من الإجراء، ولو كان العيب يتصل بشرط تقتضيه رعاية المصلحة العامة مادام لم يترتب عليه أى مساس بالغاية التي نظم الشكل من أجلها (إبراهيم سعد - بند ٣٠١ ص ٧٥٤ وص ٧٥٥).

ويصعب تحديد فكرة البطلان المتعلق بالنظام العام الذى يجيز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها، وكما ذكرنا فيما مضى، يمكن القول أن جميع القواعد المتعلقة بالتنظيم القضائى تتعلق بالنظام العام (جار سونيه وسيزار برو: جزء ثان - ص ٧٩ - ٨٠ - رقم ٤٢، فنسان: ص ٤٢٧ - رقم ٤٢٦، فتحى والى: ص ٨٠٦ - رقم ٣١٨، إبراهيم سعد - بند ٣٠١ ص ٧٥٥). والقواعد التى تتصل بالمقتضيات الموضوعية للعلم الإجرائى (سوليس وبيررو: جزء أول - ص ٣٨٧ - رقم ٤١٨، إبراهيم سعد - الإشارة السابقة) كوجود الخصوم وأهليتهم وصحة تمثيلهم كما تعتبر متعلقة بالنظام العام كل الأشكال التى ترمى إلى ضمان حسن سير القضاء كمرفق عام أو تتصل بالتنظيم العام للخصومة، كتقرير بعض المواعيد التى من شأنها وضع حد للنزاع أو احترام حقوق الدفاع (فتحى والى: نظرية البطلان - ص ٥٠٧ وما يليها - رقم ٢٧٦ وما يليه) وإن كان المشرع ينص فى بعض الحالات على تعلق القاعدة بالنظام العام، مما يستتبع بطلان الإجراء الذى جاء مخالفاً لها، إلا أنه حتى فى حالة عدم النص يجب على القاضى أن يقدر المصلحة التى شرعت القاعدة لرعايتها (إبراهيم سعد - ص ٧٥٥).

**(ب) للنيابة العامة التمسك بالبطلان:** فالنيابة مكلفة بالدفاع عن المصالح العامة، وعلى ذلك إذا تدخلت فى الخصومة لإبداء رأى كان لها

التمسك بالبطلان المقرر جزاء لقاعدة شرعت لحماية مصلحة عامة، أى قاعدة تتعلق بالنظام العام، وإذا كانت طرفاً فى الدعوى يكون لها ما للخصوم من سلطات قانونية، فيجوز لها التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام وبالبطلان النسبى المقرر لمصلحتها.

إذن للنيابة العامة التمسك بالبطلان، وليس فى الأمر صعوبة إذا كانت مدعية أو مدعى عليها أو طاعنة فى حكم أو مطعوناً ضدها، إذ هى عندئذ تتمسك بالبطلان المقرر لها كطرف، كما يكون لها التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام. أما إذا كانت فى الخصومة بطريق التدخل، فليس لها التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة أى من الخصمين فيها، وإنما يكون عليها واجب التمسك بالبطلان المقرر جزاء لقاعدة تتعلق بالنظام العام، ولو لم يتمسك به أحد الخصوم (جارسونيه - ج ٢ بند ٥٦ ص ١٠٤، فتحى والى - بند ٢٥١ ص ٤١٢).

### **(ج) لكل ذى مصلحة التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام: أى**

أن كل من يكون فى مركز قانونى يتأثر ببطلان العمل الإجرائى يكون له حق التمسك بهذا البطلان. ويكون له هذا سواء كان طرفاً أصلياً أم متدخلأ، وسواء كان هو الذى قام بالعمل الباطل أو تسبب فى البطلان (نقض ١٩٨١/١٢/٦ فى الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٤ قضائية، وأيضاً: جلاسون - المرافعات - ج ٢ بند ٤٤٢ ص ٣٤٤، فتحى والى - بند ٢٥١ ص ٤١٢)، أو كان من تم العمل ضده.

إذن البطلان المتعلق بالنظام العام يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به، سواء كان من قام بالإجراء أو الموجه إليه الإجراء، فهذا النوع من البطلان لا يقتصر التمسك به على من شرع لمصلحته، ويجوز التمسك به حتى من الخصم الذى تسبب فيه كما ذكرنا آنفاً، ولا يجوز التنازل عنه إذ أنه يتعلق برعاية مصلحة عامة لا تدخل فى سلطة الخصم أن يتنازل عن

العيب الذى يهدر أو يمس هذه المصلحة (إبراهيم سعد - بند ٣٠١ ص ٧٥٦).

ويلاحظ بالنسبة إلى البطلان المتعلق بالنظام العام التفرقة بين حكم المادة ٢١ - محل التعليق - وحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ التى تمنع عند تحقق الغاية الحكم بالبطلان ولو كان متعلقاً بالنظام العام، إذ فى هذه الحالة الأخيرة يكون تحقق الغاية دليلاً على عدم المساس بالنظام العام، وبمعنى آخر فإن أعمال المادة ٢١ يفترض قيام موجب البطلان وعدم تحقق الغاية لأنه إذا تحققت الغاية امتنع الحكم بالبطلان، سواء كان متعلقاً بالنظام العام أو غير متعلق به (فتحى والى ص ٧٩٩، كمال عبدالعزيز - ص ١٠٩).

**١٠٧٨ - التمسك بالبطلان فى أحوال التضامن:** إذا كان البطلان مقررًا لمصلحة جميع المتضامنين وتمسك به أحدهم أفاد الباقيين. وإذا كان البطلان مقررًا ضد هؤلاء فإن التمسك به أمام أحدهم لا يمتد إلى الباقيين. وإذا كان البطلان مقررًا لمصلحة جميع المتضامنين وأسقط أحدهم الحق فى التمسك به، فإن هذا الأثر لا يمتد إلى الباقيين.

وإذا كان البطلان مقررًا لمصلحة أحد المتضامنين فللباقيين التمسك به نيابة عنه، وإذا كان البطلان مقررًا ضد أحد المتضامنين فلا يمكن التمسك به إلا فى مواجهته دون الباقيين (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٢٠٠).

**١٠٧٩ - كيفية التمسك بالبطلان:** لا يترتب البطلان بحكم القانون وإنما يجب أن تقضى به المحكمة (جارسونيه وسيزار برو: المرافعات جزء ثان - ص ١٠٦ - رقم ٥٦، إبراهيم سعد - بند ٣٠٢ ص ٧٥٦)، سواء من تلقاء نفسها - أو تعلق بالنظام العام - أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم. وبعبارة أخرى يبقى العمل صحيحاً حتى يحكم ببطلانه أياً

كان نوع البطلان. ولكن لا تحكم المحكمة بالبطلان إلا إذا كان التمسك به بالطريق المناسب، وفي الميعاد المناسب، ويختلف طريق التمسك بالبطلان باختلاف الأعمال الإجرائية والأعمال القضائية، وذلك على التفصيل الآتى:

**أولاً:** إذا كان الإجراء المطلوب إبطاله إجراء من إجراءات الخصومة فيختلف طريق التمسك به باختلاف ما إذا كان العمل يتصل بورقة من أوراق التكليف بالحضور أو صحيفة الدعوى، أو كان إجراء من آخر من إجراءات الخصومة.

(أ) فأوراق التكليف بالحضور وصحف الدعاوى يحصل التمسك ببطلانها بدفع شكلى يسمى بالدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور، ويجب أيضاً فى بعض الحالات التخلف عن الحضور أمام المحكمة للتمسك بالبطلان.

(ب) ويتم التمسك ببطلان إجراءات الخصومة الأخرى فى صورة دفع شكلى تراعى فيه قواعد الدفع الشكلى.

**ثانياً:** إذا كان البطلان وارداً على حكم من الأحكام - وهو عمل قضائى - فالتمسك بالبطلان يكون بالطعن فى الحكم بطرق الطعن المقررة فى القانون عملاً بالقاعدة أنه لا يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم (إبراهيم سعد - بند ٣٠٢ ص ٧٥٧، فتحى والى: نظرية البطلان - ص ٥٩٥ وما يليها - رقم ٢٢٧ وما يليه، ونقض مدنى ١٩٧٢/٣/٧ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٣ - ص ٣١١). فإن لم يطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب، وفى الميعاد الذى حدده القانون - كما سيلي بيان ذلك - يعتبر الحكم صحيحاً مهما شابه من أوجه بطلان. وجدير بالإشارة أنه إذا أصبح الحكم غير جائز الطعن فيه بأى طريق - سواء لاستنفاد

طرق الطعن أو لانقضاء مواعيد الطعن - ترتب على ذلك تصحيح البطلان الذي يشوب الحكم، أو الذي يشوب الإجراءات السابقة عليه، وبعبارة أخرى فالعيب فى العمل الإجرائى لا يظل دائماً، وإنما يصحح عندما يصبح الحكم غير قابل للطعن فيه (جاييو - المرافعات - بند ٥٠ ص ٤١، إبراهيم سعد - بند ٣٠٢ ص ٧٥٧ وص ٧٥٨)، وذلك ضماناً لاستقرار المراكز القانونية وحفاظاً على حجية الأحكام.

**ثالثاً:** إذا كان البطلان وارداً على إجراء من إجراءات التنفيذ كان التمسك به فى صورة إشكالات التنفيذ (إبراهيم سعد - بند ٣٠٢ - ص ٧٥٥ - ٧٥٨).

### أحكام النقض:

١٠٨٠ - بطلان إجراءات تعجيل الدعوى: بطلان إجراءات تعجيل الدعوى. دفع شكلى. وجوب إيدأؤه قبل التكم فى الموضوع وإلا سقط الحق فيه.

التمسك ببطلان إجراءات تعجيل الدعوى لأنها بدأت من غير الخصوم هو من الدفوع الشككية التى تتعرض لشكل الخصومة وكيفية توجيه إجراءاتها، والتى يجب إيدأؤها قبل التكم فى موضوع الدعوى، وإلا سقط الحق فيها.

(نقض ١٩٩٣/١/١٩ - الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ قضائية، وقرب الطعن ٢٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩ س ١٣ ص ٣٣٩، وقرب أيضاً الطعن ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦ س ١٧ وص ١٧٧٥).

١٠٨١ - إذا كانت المادة ١٢٨ مرافعات بعد أن أجازت وقف الدعوى باتفاق الطرفين أوجب فى فقرتها الثانية تعجيلها فى ثمانية الأيام التالية

لنهاية أجل الإيقاف، وإلا اعتبر المدعى تاركاً لدعواه والمستأنف تاركاً لاستئنافه، وكانت المادة ١٢ من ذات القانون قد نصت في فقرتها الثانية على أنه إذا أُلغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه وتسلم الصورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة كانت قد اتخذت موطناً لها بمدينة القاهرة منذ بدء الخصومة إلا أنها قامت بتغييره أثناء فترة الوقف، ولم تخطر المطعون ضده الأول بهذا التغيير فقام بتوجيه إعلان تعجيل الاستئناف إليها في موطنها المعروف له في ميعاد ثمانية الأيام التالية لنهاية أجل الوقف، وإذا جاءت الإجابة بانتقالها إلى الإسماعيلية وجه إليها إعلاناً آخر بتلك المدينة فجاءت الإجابة بعدم الاستدلال عليها، فقام بإعلانها أخيراً في موطنها الذي انتقلت إليه ببورسعيد، وكان ميعاد التعجيل قد انقضى لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يجوز للشخص أن يفيد من خطئه أو إهماله، وكانت المادة ٢١/٢ من قانون المرافعات لا تجيز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه إلا إذا تعلق بالنظام العام، وكان لا يشترط لإعمال هذه القاعدة أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسي أو السبب الوحيد أو السبب العادي لوجود العيب في الإجراء، كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر، وكانت الطاعنة قد خالفت القانون بعدم إخطارها المطعون ضده الأول لتغيير موطنها أثناء فترة الوقف، مما أدى إلى تعذر قيامه بإعلانها بتعجيل الاستئناف من الإيقاف في الميعاد المقرر في القانون، فلا يكون لها أن تتمسك باعتبار المطعون ضده الأول تاركاً لاستئنافه، إذ لا يجوز لها أن تفيد من خطئها الذي تسببت فيه فيما شاب إجراء التعجيل من عيب.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٥، طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٩ قضائية).

١٠٨٢ - وحيث إنه من المقرر أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في موطنه وإن كان لا يصح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته، وليس متعلقاً بالنظام العام، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به، ولو كان له مصلحة في ذلك، أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة. لما كان ذلك وكان البطلان الذي يتمسك به الطاعن إنما يدعى حصوله في إعلان المطعون ضده الثاني بصحيفة افتتحت الدعوى، وكان هذا الأخير - وهو الطاعن في الطعن الأول - قد حصر أسباب طعنه في سبب واحد، لم ينع فيه على الحكم المطعون فيه البطلان لهذا السبب، فلا يجوز للطاعن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لافتقار صفة فيه.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٩، الطعن رقم ٥٤٩، لسنة ٤٨ قضائية).

١٠٨٣ - بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلاناً صحيحاً هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته، وليس متعلقاً بالنظام العام، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة، فإفادة من صح إعلانهم - في هذه الحالة - من البطلان الحاصل في إعلان أحدهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون، بأن يتمسك به من له الحق فيه وتحكم به المحكمة.

(نقض ١٩٨٨/٤/١٧، طعن رقم ٧١٩ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٧٦/٦/٢ سنة ٢٧، العدد الأول ص ١٢٢٦، نقض ١٩٨٠/١٢/١١، طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية).



١٠٨٤- متى كان الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت، فإن محكمة الاستئناف تكون قد تحققت من أن سند الوكالة الصادر لمحامى الطاعنين الذى مثل بالجلسة - بعد إعادة الدعوى للمرافعة - كان صادراً من كل الطاعنين، ولما كان الطاعنون لم يقدموا دليلاً على أن هذا التوكيل لم يصدر عنهم، وكان لا مصلحة لهم فى التمسك بالبطلان لعدم إعلان من لم يحضر من المطعون عليهم - بإعادة الدعوى للمرافعة - إذ لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته عملاً بما تقضى به المادة ٢١ مرافعات. لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالبطلان فى غير محله .

(نقض ١١/٢٣/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ١٦٢٧).

١٠٨٥ - متى كانت الإجراءات المدعى ببطلانها قد تمت أمام أول درجة، ولم يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع، وكان هذا البطلان ليس مما يتعلق بالنظام العام، فإنه لا يجوز للطاعة أن تتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٥/٢٥/١٩٦٧، سنة ١٨ ص ١١٠٢).

١٠٨٦- إذا كانت مذكرة المطعون ضدها المقدمة فى فترة حيز القضية للحكم، وإن خلت مما يفيد اطلاع الطاعة عليها إلا أنها لم تتضمن دفاعاً جديداً، ولا يعول الحكم المطعون فيه على شئ مما جاء بها، ولم يشر إليها إطلاقاً فإن قبول المحكمة لهذه المذكرة لا يخل بأى حق للطاعة، ويكون النعى بذلك على غير أساس (حكم النقض السابق).

١٠٨٧ - إذا كان هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الخاصة بالقصر إنما هو رعاية مصلحتهم، فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخبار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررراً لمصلحة

القصر، ومن ثم يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع فإن فاتهم ذلك فلا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٦٧/٥/٢٥، سنة ١٨ ص ١١٠٢).

١٠٨٨ - بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكيناً من الدفاع عن حقوقه، وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته، فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان.  
(نقض ١٩٦٧/١/٥، سنة ١٨ ص ٩٢).

١٠٨٩ - البطلان المترتب على إعلان الاستئناف فى غير موطن المستأنف عليه هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره - من المستأنف عليهم - أن يتمسك به متى كان موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة.

البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته، وله وحده التمسك به.  
(نقض ١٩٦٧/١/٥، سنة ١٨ ص ٩٢).

١٠٩٠ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن البطلان لا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه، ويستوى أن يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه، كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ، بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان إلى الخصم أو من يعمل باسمه، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهما أوضحا فى صحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية المرفوعة منهما ضد الهيئة الطاعنة، وفى ورقة إعادة الإعلان الخاصة بهذه الدعوى أنهما يقيما بشارع..... ولما وجهت الهيئة إليهما الإعلان بصحيفة

الاستئناف على هذا العنوان أثبت المحضر المكلف بإجرائه أنهما غير مقيمين به، بل إن محل إقامتهما كائن.... فوجهت إليهما الإعلان بتلك الصحيفة فى هذا العنوان الأخير، ولكن المحضر أثبت فيه أنه لم يستدل عليهما ولا يوجد لهما أى موطن به، كما أن الهيئة الطاعنة استعانت بضابط الشرطة المختص للتحرى عن محل إقامة المطعون ضدهما فأخطرها بذات بيانات المحضر الواردة فى الإعلانين المشار إليهما، مما أدى إلى إعلانها المطعون ضدهما بصحيفة الاستئناف - المودعة قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧١/٨/٥ - فى مواجهة النيابة العامة يوم ١٩٧١/٩/٣٠، فدفع المطعون ضدهما باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهما بصحيفته إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب، بمقولة أن محل إقامتهما بمصنع البساتين لتصدير الأثاث التى تلتزم الهيئة بإعلانهما فيه بتلك الصحيفة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول ذلك الدفع واعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على بطلان إعلان المطعون ضدهما فى مواجهة النيابة العامة بغير الرد على دفاع الهيئة الطاعنة الذى أبدته أمام المحكمة الاستئنافية بعدم أحقيتهما فى التمسك بهذا البطلان بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المرافعات، حالة أنه دفع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الاستئناف فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب.

(نقض ١٩٨٠/٥/٣١ سنة ٣١، الجزء الثانى ص ١٦١٩).

١٠٩١ - لما كان جواز التمسك ببطلان الإجراء من الخصم الذى تسبب فيه وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على حالة بطلان الإجراء غير المتعلق بالنظام العام، أما إذا كان الإجراء معدوماً فإنه لا يرتب أثراً، ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام آثاره فى جميع الأحوال، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف لم تعلن للمطعون ضده الأول منذ

إيداعها قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧١/٧/١، وحتى دفع الحاضر عنه بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ باعتبار الاستئناف كان لم يكن فإن إعلانه يكون معدوماً، ويجوز له التمسك بهذا الانعدام وآثاره، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعى فى هذا الشأن يكون على غير أساس.  
(نقض ١٩٨١/١٢/٦، طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٤ قضائية).

١٠٩٢ - البطلان المترتب على قرار المحكمة بالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات ومستندات قبل إعادة إعلان أحدهم. عدم جواز التمسك به إلا لغير من شرع البطلان لمصلحته.  
(نقض ١٩٨٩/١/١٥، طعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠٩٣ - الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت. البطلان المترتب على عدم إعلان خصم بتعجيل الدعوى أو بإيداع تقرير الخير. عدم جواز التمسك به إلا من شرع البطلان لمصلحته مادة ٢١ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٥/١٢/٥، طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠٩٤ - عدم جواز تمسك الخصم ببطلان الإجراء الذى تسبب فيه. م ٢/٢١ مرافعات. قاصر على البطلان غير المتعلق بالنظام العام.  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٤، طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٧ قضائية).

١٠٩٥ - بيان المدعى موطنه الاصلى بصحيفة افتتاح الدعوى، وإعادة إعلانها. ثبت أنه لا يقيم نية عند إعلانه بصحيفة الاستئناف. القضاء ببطلان إعلانه بالصحيفة فى النيابة، إغفال الحكم الرد على دفاع المستأنف بأن المستأنف عليه هو الذى تسبب فى هذا البطلان. قصور.  
(نقض ١٩٨٠/٥/٣١، طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٥ قضائية).

١٠٩٦ - عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق، وإن كانت الدعوى به تسقط بمضى خمس عشرة سنة،

(نقض ١٩٩٣/٤/٢٩ - طعن رقم ٢٠٣٠ سنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٣/٢٩ - طعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠٩٧ - بطلان الإجراءات بعد انقطاع سير الخصومة، نسبي. ليس لغير من شرع لحمايتهم التمسك بهم، وهم خلفاء المتوفى.  
(نقض ١٩٩٢/١١/١٥ - طعن رقم ٣٠٥٩ سنة ٥٧ قضائية).

١٠٩٨ - نعى المطعون ضده السادس ببطلان الطعن لعدم ورود أسماء المطعون ضدهم الثلاثة الأول بصحيفة الطعن رغم عدم تمسكهم بذلك، نعى غير مقبول لانعدام مصلحة المتمسك به.  
(نقض ١٩٩٨/١٢/٩ - طعن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٦ ق).

١٠٩٩ - بطلان أعمال الخبير نسبي - تحكم به المحكمة بناء على طلب صاحب المصلحة من الخصوم.  
(نقض ١٩٩٩/٦/٢٤ - طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٦٨ ق).

١١٠٠ - المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات أوجبت على المدعى أن يضمن صحيفة دعواه بياناً بموطنه الأصلي الصحيح، كما نصت المادة ٢/١٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار، ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه، وتسلم الصورة عند الاقتضاء إلى جهة الإدارة.. »، وكان مفاد نص المادة ٢/٢١ مرافعات أنه لا يجوز أن يتمسك بالبطلان من تسبب فيه - يستوى أن يكون هذا السبب وليد غش أو تقصير، وسواء أكان هو السبب الوحيد أو الرئيسي.... أو أحد الأسباب التي أسهمت في دفع البطلان، لما كان ذلك، وكان الشائب في الأوراق أن المطعون ضدهما الثانية والثالثة قد ضمنا صحيفة دعواهما المستأنف حكمها أنهما يقيمان مع والدهما المطعون ضده الأول في العنوان الذي ذكره الطاعن في صحيفة استئنافه التي أودعها في ١٩٩٣/١١/٣ فوجه إعلانه إلى ثلاثتهم في هذا العنوان فتم بالنسبة للمطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٤، كما وردت إجابة المحضر بأنه لم يتم بالنسبة للمطعون ضدهما الثانية والثالثة لعدم إقامتهما في

هذا العنوان فأعاد الطاعن توجيه الإعلان إليهما فى هذا الموطن الذى لم تخبراه بإلغائه فتم بالنسبة للمطعون ضدهما الثانية بتاريخ ١٩٩٤/١/١٦، ووردت إجابة المحضر بأن المطعون ضدها الثالثة هى وحدها التى لا تقيم مع أبيها فى هذا العنوان، فأعاد الطاعن توجيه الإعلان للموطن ذاته فتم بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦ بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تقديمه صحيفة الاستئناف، وهو ما ينبئ عن أن الطاعن حرص على إتمام الإعلان بصحيفة الاستئناف خلال الأجل الذى رسمه المشرع، وأن التأخير لا يرجع إلى فعله، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على أن التراخى فى إتمام الإعلان يرجع إلى فعل الطاعن، فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ فى تطبيقه وشابه الفساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٩٥/٩/١٨، طعن رقم ٧٥٢١ لسنة ٦٤ ق، نقض جلسة ١٩٨٩/٢/١، مجموعة المكتب الفنى، السنة ٤٠ ج ١ ص ٣٧٦، طعن رقم ١٩٨/٥/٣١، مجموعة المكتب الفنى، السنة ٣١ ج ٢ ص ١٦١٩).

### ( مادة ٢٢ )

«يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً، وذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام»<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية:

«وتقتن المادة ٢٢ من المشروع النزول عن البطلان، فتقرر جواز النزول عنه صراحة أو ضمناً باستثناء ما تعلق بالنظام العام، وهو نص

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق .

يفضل فى صياغته نص المادة ٢٦ من قانون المرافعات الحالى الذى أثار خلافاً فى الفقه بشأن تفسير عبارته».

### التعليق:

#### ١١٠١ - التنازل عن البطلان النسبى غير المتعلق بالنظام العام:

وفقاً للمادة ٢٢ مرافعات - محل التعليق - للخصم الذى من حقه التمسك بالبطلان أن ينزل عن هذا الحق، وقد يكون النزول صريحاً أو ضمناً، والنزول الصريح هو إعلان الخصم إرادته صريحة بالنزول عن حقه فى التمسك بالبطلان، ولا يشترط فى هذا الإعلان أى شكل خاص فيمكن أن يتم شفاهة فى الجلسة فى مواجهة الخصم الآخر، كما يمكن أن يتم كتابة فى مذكرة تعلن إليه، ويمكن الاتفاق مقدماً على النزول على البطلان إذا تعلق بعمل معين، وليسبب معين. أما الاتفاق المقدم على النزول العام غير المحدد عن التمسك ببطلان عمل معين أيّاً كانت العيوب التى تشوبه فهو غير جائز. ذلك أن القاعدة العامة هى عدم جواز النزول عن حق إلا عن علم به، والنزول العام يكون دون علم بأسباب البطلان التى لو علمها النازل فقد لا يقدم على نزوله (فتحى والى - الوسيط - بند ٣٥٣ ص ١٤٤ و ص ١٥٤). أما النزول الضمنى فهو سلوك من الخصم يدل ضرورة على إرادة من قام به فى النزول عن التمسك بالبطلان. ويبحث القاضى - للكشف عن هذه الإرادة - فيما إذا كان العمل الذى يراد اعتباره نزولاً يمكن أن يتفق فى ذهن من قام به مع إرادة التمسك بالبطلان. ولكن النزول لا يفترض و « لا يقام على الظن أو الاحتمال أو على واقعة غير قاطعة الدلالة» على النزول.

(نقض مدنى ١٩٥٢/٤/٢٤ - مجموعة النقض - ٣ - ٩٥٠ - ١٤٠، وانظر تطبيقاً لنزول ضمنى فى: نقض مدنى ١٩٧٧/٣/١٦ - الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٣ ق).

ولقاضي الموضوع سلطة تقديرية فى هذا الشأن، ولا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا فى وجوب بيان أسباب معقولة وكافية لاستنتاجه.  
(نقض فرنسى عرائض ١٩١٢/١/٢٣ - منشور فى سيرى ١٩١٢ - ١ - ١٤٤).

وإذا نزل من له التمسك بالبطلان عن حقه، أنتج النزول أثره دون اشتراط موافقة الخصم الآخر.

ويلاحظ أن النزول عن البطلان جائز سواء كان سببه عيباً فى الشكل أم عيباً غير شكلى، وإنما وفقاً للمادة ٢٢ مرافعات - محل التعليق - تحدد نطاقه فكرة النظام العام. فإذا تعلق البطلان بالنظام العام كما هو الحال بالنسبة لبطلان الاستئناف لرفعه بعد الميعاد، فإن نزول ذى المصلحة عن التمسك به لا ينتج أى أثر. فيجوز له بعد نزوله أن يتمسك بالبطلان، ويجوز لغيره من ذوى المصلحة ذلك من باب أولى، وللمحكمة أن تقضى بالبطلان رغم هذا النزول (استئناف مختلط ١٩١٧/٥/٢٢ - بيلتان ١٩ - ٢٧١، جارسونيه ج ٢ بند ٥٦ ص ١٥، فتحى والى ص ٤١٥). أما إذا كان البطلان متعلقاً بالمصلحة الخاصة، فمن له الحق فى التمسك به النزول عن هذا الحق (نقض مدنى ١٩٧٤/٤/٩ - مجموعة النقض ٢٥ ص ٦٥٨ رقم ١٠٦، وفيه قضت بأن مباشرة كاتب الجلسة عملاً فى دعوى تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة للدرجة الرابعة يترتب عليه بطلان لا يتعلق بالنظام العام مما يجوز النزول عنه). على أنه يلاحظ أن هذا النزول لا يؤدى إلى التصحيح إلا إذا كان هذا الحق لخصم واحد. أما إذا كان الحق لأكثر من خصم، فإن نزول أحدهم عن حقه يعتبر صحيحاً، ولكنه لا يترتب أثراً إلا بالنسبة له ولا يحرم الآخرين من حقه فى التمسك بالبطلان. وإذا ترتب على النزول تصحيح العمل الباطل، فإن هذا التصحيح يترتب باثر رجعى، فيعتبر العمل الإجرائى صحيحاً منذ القيام به (فتحى والى - نظرية البطلان - بند ٣٠٩ ص ٥٦٦).



ويلاحظ أن البطلان يتقرر بمقتضى حكم، ويظل الإجراء صحيحاً متى يقضى بإبطاله، فإذا كان البطلان مقررًا لمصلحة شخص معين، ولم يتمسك به هذا الشخص، فإن الإجراء يظل صحيحاً مرتباً آثاره القانونية مادام لا يجوز لغير هذا الشخص التمسك بالبطلان، وقد نصت المادة ٢٢ (محل التعليق) على أنه يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً، وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام، ويكون النزول الصريح بإعلان الخصم إرادته فى النزول عن حقه فى التمسك بالبطلان سواء تم ذلك مشافهة فى الجلسة أو فى مذكرة، ولكن لا يجوز التنازل مقدماً عن التمسك بالبطلان بصيغة عامة (سوليس وبيرو: جزء أول - ص ٢٨٩ - رقم ٤١٩، جابيو: ص ٣٨ - ٣٩ - رقم ٥٩، إبراهيم سعد - بند ٣٠٦ - ص ٧٦٣ وص ٧٦٤) لأن هذا التنازل يتم بدون علم المتنازل بأسباب البطلان (سوليس وبيرو: الإشارة السابقة، رمضى سيف: ص ٥٠٢ - رقم ٣٩٩، فتحي والى: ص ٨١٧ - رقم ٣٢٢، إبراهيم سعد - ص ٧٦٤)، ويتجه الفقه إلى قبول الاتفاق مقدماً على التنازل إذا كان محدوداً ببطلان عمل معين ولسبب معين كما سبق أن ذكرنا آنفاً.

وكما مضت الإشارة قد يكون النزول ضمنياً، ويستفاد ذلك من سلوك الخصم سلوكاً يدل على إرادته التنازل عن التمسك بالبطلان، كما لو ورد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر يفيد أنه متنازل عن البطلان (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٤٠٠ ص ٥٤٤). وعلى ذلك يزول بطلان الحجز على العقار المرهون الناشئ عن عدم إنذار الحائز للعقار، إذا تبخل هذا الأخير وطلب التأجيل لسداد الديون، واستنتاج النزول الضمنى من سلوك الخصم من المسائل التي يختص بها قاضى الموضوع، ولا تخضع لرقابة محكمة النقض بشرط أن يبنى استنتاجه على أسباب منطقية ومعقولة.

ولكى ينتج التنازل آثاره يجب ألا يتعلق البطلان بالنظام العام، إذ لو تعلق البطلان بالنظام العام، فكما أسلفنا فليس لتنازل الخصم أى أثر إذ يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها، كما يجوز للنيابة العامة، ولكل ذى مصلحة التمسك به. وفضلاً عن هذا لا يجوز التنازل إلا عن حق مقرر لصالح الشخص المتنازل فى حين أن البطلان المتعلق بالنظام العام لم يشرع لمصلحة الخصم حتى يقال أنه يستطيع أن يتنازل عنه. (إبراهيم سعد - بند ٣٠٦ ص ٧٦٤ وص ٧٦٥).

وجدير بالإشارة أنه إذا كان البطلان مقررأً لأكثر من شخص، فإن تنازل أحدهم عنه يعتد به، ولكنه لا يزيل البطلان بالنسبة للآخرين الذين يحتفظون بالحق فى التمسك به.

(نقض ١٩٧١/٦/١٧ - سنة ٢٢ ص ٧٦٤).

ويلاحظ أنه يجوز للدائن أن يتمسك ببطلان إجراء موجه إلى مدينة على اعتبار أن حق التمسك بالبطلان لا يعد متعلقاً بشخص المدين بشرط ألا يكون الحق المرفوعة به الدعوى متصلاً بشخصه (كاريه وشوفو - المرافعات رقم ٧٥٣، وجارسونيه - المرافعات ج ٢ رقم ٥٦، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٠٧).

ومتى تم النزول عن البطلان صراحة أو ضمناً فإنه يقع باتاً فلا يجوز العدول عنه أو التحلل من آثاره (نقض ١٩٧٧/٣/١٦ فى الطعن ٥١٧ لسنة ٤٣) فحضور الخصم للجلسة المحددة بعد الفصل فى الادعاء بالتزوير يزيل مصلحته فى التمسك بالبطلان لعدم إعلانه لهذه الجلسة، وكذلك حضور خلف الخصم المتوفى يزيل مصلحته فى التمسك بالبطلان لعدم القضاء بالانقطاع.

(نقض ١٩٧٥/١١/١٨ فى الطعن ٥٢٧ لسنة ٤٠).

## أحكام النقض،

١١٠٢- الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام، اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك به صاحب المصلحة بالبطلان فى الوقت المناسب.  
(نقض ١٩٩٣/٢/٢٥، طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ قضائية).

١١٠٣- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمنى عن الحق المسقط له يجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء دال بذاته على ترك الحق دلالة لا تحتل الشك، وهو ما لا يتحقق فى مجرد تأخير دفع المدين ببطلان إجراءات البيع والمزاد وسكوته عليه، وعدم اعتراضه زهاء ما يقرب من سبع سنين.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠، الطعون أرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٨٥٨ لسنة ٥١ قضائية).

١١٠٤- حضور الخصم جلسات المرافعة بعد تنفيذ حكم التحقيق، وعدم تمسكه بالبطلان الناشئ عن عدم إعلانه بهذا الحكم. اعتباره نزولا ضمنيا عن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٨، طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٠٥- أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصة ببيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى، قيامها على أساس إتمام البيع بواسطة خبير مثن. عدم ترتب البطلان الحتمى جزاء على عدم مراعاتها. جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا لعدم تعلقها بالنظام العام.  
(نقض ١٩٧٣/٣/١٢، سنة ٢٤ ص ٣٩٦).

١١٠٦- حضور الخصم الذى يسقط الحق فى التمسك ببطلان الصحيفة لعب فى الإعلان هو الذى يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها.

مجرد الحضور فى الزمان والمكان المعينين فى الورقة قرينة على أن الحضور تم بناء على الورقة، على المتمسك ببطلانها إثبات العكس.  
(نقض ١٩٧٨/٣/١٦، طعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤، نقض ١٩٧٩/٣/١٣، طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٦).

١١٠٧- الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام. اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان فى الوقت المناسب.  
(نقض ١٩٧٧/٤/٥، طعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣).

١١٠٨- متى تم النزول عن البطلان صراحة أو ضمنا فإنه يقع باتا فلايجوز العدول عنه أو التحلل من آثاره.  
(نقض ١٩٧٧/٣/١٦، طعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣).

١١٠٩ - النزول الضمنى عن الحق المسقط له يجب أن يكون بقول أو عمل أو إجراء دالاً بذاته على ترك الحق دلالة لاتحتمل الشك وهو ما لا يتحقق فى مجرد تأخير الدفع ببطلان التنبيه عن الدفع بعدم جواز التنفيذ على العقار فى تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع مع تمسك مقدمها بكليهما . كما أنه يشترط فى العمل أو الإجراء الذى يعتبر رداً على الإجراء الباطل بأن صاحب الشأن قد اعتبره صحيحاً أن يكون القول أو الفعل المسقط للحق فى الدفع بالبطلان دالاً بذاته على أن صاحب الشأن قد أخذ فى اعتباره أن الإجراء الذى يواجهه قد قام صحيحاً، أو أنه يعتبره كذلك ولا يتأتى هذا الافتراض إذا صاحب القول أو الفعل تمسك صاحب الشأن بالدفع بالبطلان لأن هذه المصاحبة تدل على أن ذا الشأن إنما يتمسك بكل ما يواجهه من أوجه الدفاع ولايسوغ القول بأن المصاحبة التى تجمع أوجه الدفاع المختلفة فى الورقة الواحدة تقوم معها مظنة النزول عن بعضها رغم تمسك صاحبها بها جميعاً.

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٨، سنة ١٩ ص ١٤٥٧).

١١١٠- متى كان الشاب أن الطاعن حضر بالجلسة - التي أجل إليها نظر الاستئناف لإخطار من لم يحضر النطق بالقرار الخاص بتحديد جلسة لنظر الموضوع بعد الحكم في الادعاء بالتزوير - وأبدى دفاعه ، فلا مصلحة له في التمسك بالبطلان بدعوى أنه لم يعط بهذه الجلسة.

( نقض ١٨/١١/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٤١٥ ).

١١١١ - ميعاد الثلاثين يوماً المحددة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصريح النص، والجزاء المقرر في الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد، وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال - الميعاد المذكور، وهو بعينه الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات في حالة عدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبتدأة - هذا الجزاء مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في قطع التقادم والسقوط، ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزاء من تلقاء نفسها خلافاً لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، ومن ثم فالجزاء في صورته الجديدة لا يتصل بالنظام العام، ولا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم، ولا يغير من ذلك أن هذا الجزاء يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور، إذ معنى هذا أنه يتحتم على المحكمة أن توقع الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ولا يكون لها خيار فيه، ولكن للأخير أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً ».

( نقض ١٨/٤/١٩٨٦، سنة ١٩ ص ٨١١ ).

( مادة ٢٣ )

«يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ الإجراء، فإذا لم يكن للإجراء ميعاد مقرر في القانون حددت المحكمة ميعاداً مناسباً لتصحيحه. ولا يعتد بالإجراء إلا من تاريخ تصحيحه»<sup>(١)</sup>.

**المذكرة الإيضاحية :**

«تتناول المادة ٢٣ الحكم الخاص بتصحيح الإجراء الباطل ، وهو مانص عليه في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ (م٢/٢٥) من أن التصحيح لا ينتج أثره إلا من تاريخ حصوله، ولا يرجع إلى تاريخ القيام بالإجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح » .

**التعليق :**

**تصحيح البطلان :**

**١١١٢ - نوعان لتصحيح البطلان : تصحيح بالتكملة أى بزوال العيب وتصحيح مع بقاء العيب :** يقصد بتصحيح البطلان زواله ، أى أن الإجراء المعيب ( القابل للإبطال يصبح غير قابل له ، ويعمد المشرع إلى الإكثار من حالات التصحيح حتى تستمر الخصومة وتحقق غايتها بغير العقوبات التى يثيرها بطلان عمل منها، ويقسم الفقه التصحيح إلى نوعين : تصحيح بتكملة العمل الإجرائى أى بزوال العيب، وتصحيح مع بقاء العيب، وسوف نوضح النوعين فيما يلى :

(١) هذه المادة تقابل الفترة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات السابق، التى اضيفت للقانون السابق بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢.

**١١١٣ - النوع الأول من التصحيح : تصحيح البطلان بالتكملة اى بزوال العيب وفقاً للمادة ٢٣مرافعات - محل التعليق :** الإجراء لا يبطل إلا إذا كان معيباً، فإذا تحقق عيب فى الإجراء مما يؤدى إلى بطلانه، ثم أضيف المقتضى، أى الشرط الذى ينقص العمل أو صحح المقتضى أى الشرط المعيب فيه بحيث تتوافر فى العمل جميع مقتضياته أى شروطه فإنه يصبح غير معيب ولا يحكم ببطلانه (فتحى والى - الوسيط - بند ٣٥٢ ص ٤١٢ وص ٤١٣ وص ٤١٤). وقد نص المشرع على التصحيح بالتكملة فى المادة ٢٣ مرافعات - محل التعليق - ويتضح من نص المادة ٢٣ مرافعات - محل التعليق - أنه يشترط للتصحيح بالتكملة شرطان:

**الشرط الأول:** أن يضاف إلى العمل ما ينقصه: وذلك بإضافة المقتضى أى الشرط المعيب، ويستوى أن يكون العيب أو النقص فى مقتضى أى شرط موضوعى كعيب الأهلية أو التمثيل القانونى. أو فى مقتضى شكلى. ولهذا حكم بأنه إذا كانت الصحيفة باطلة لرفعها باسم شركة تحت التصفية دون ذكر المصطفى الذى له تمثيلها قانوناً أمام القضاء، فإن تدخل الممثل القانونى للشركة أثناء المرافعة يصحح البطلان (استئناف مختلط ١٩٢٦/٢/٢٤ . بيلتان ٣٨ - ٢٦٢)، وإذا أعلن تقرير الطعن غير مشتمل على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه، فإن هذا النقص يكمله إعادة إعلان التقرير مشتملاً على هذه البيانات (نقض مدنى ١٤/٥/١٩٦٧ - مجموعة النقض سنة ١٩ ص ٩٤٠ رقم ١٣٩). ولا يشترط أن تتم التكملة بنفس الوسيلة التى تم بها العمل المراد تكملة، ولا أن يكون البيان المضاف مماثلاً تماماً للبيان الناقص مادام يؤدى الوظيفة التى يؤدىها هذا البيان، ويمكن التصحيح بالتكملة سواء كان البطلان متعلقاً بالمصلحة الخاصة أو بالمصلحة العامة، ذلك أن النظام العام لا يضار مادام قد أمكن تكملة العمل.

**الشرط الثاني:** أن تتم التكملة فى الميعاد الذى ينص عليه القانون للقيام بالعمل الإجرائى. وعلى هذا إذا رفع استئناف وشاب صحيفته عيب فإنه يشترط لتصحيحها بالتكملة أن تتم هذه التكملة خلال ميعاد الاستئناف. فإذا كان الميعاد قد انقضى، فإن التصحيح بالتكملة صبح غير جائز (نقض مدنى ١٩٨٩/٢/٨ فى الطعن ٥٩٥ لسنة ٥١ ق، نقض ١٩٥٥/٢/١٧ - مجموعة النقض سنة ٦ ص ٧٠٨ رقم ٩٣). فإذا لم يكن هناك ميعاد يجب القيام بالعمل خلاله، فإن المحكمة تعين ميعاداً للتصحيح. وإذا حددت المحكمة ميعاداً للتصحيح، فإن على الخصم أن يقوم بالتصحيح خلاله، وإلا تعرض للحكم عليه بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه وفقاً للنص العام الوارد فى المادة ٩٩ مرافعات.

وإذا توافر هذان الشرطان، صحح العمل، ولو تمت التكملة بعد التمسك بالبطلان، على أنه ليس للمحكمة أن تأمر بالتصحيح من تلقاء نفسها، دون طلب من الخصم، وذلك مهما كان العيب الذى يشوب العمل. وتؤدى التكملة إلى زوال العيب. ووفقاً للمادة ٢٣ مرافعات - محل التعليق - لا يعتد بالإجراء إلا من تاريخ تصحيحه، فليس للتصحيح بالتكملة أثر رجعى. وتطبيقاً لهذا حكم بأنه إذا صححت الدعوى بتوجيهها إلى الممثل القانونى للمدعى عليه فإن التصحيح لا ينسحب أثره إلى تاريخ رفع الدعوى، ولا يجعل رفع الدعوى قاطعاً للتقادم منذ ذلك التاريخ.

(نقض مدنى ١٩٧٧/٥/٣ - فى الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق، فتحى والى - بند ٣٥٣ ص ٤١٤).

إذن التصحيح بالتكملة يقصد به إزالة العيب الذى يشوب الإجراء سواء بتجديد الإجراء الباطل، بحيث يحل مسحل الإجراء الباطل إجراء صحيح أو بتجديد شق منه بتغيير العنصر المعيب فيه أو بإضافته.



وواضح أن المادة ٢٣ مرافعات - محل التعليق - تفرق بين حالتين: أولهما: إذا كان للإجراء ميعاد معين وجب أن يحصل التصحيح بالتكاملة فى الميعاد القانونى. وعلى ذلك إذا كانت صحيفة الاستئناف غفلاً من توقيع محام مقبول لدى محاكم الاستئناف فإنه يجوز استيفاء التوقيع فى الجلسة متى كان ذلك فى ميعاد الاستئناف (نقض مدنى ١٦/٤/١٩٧٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ٦٤٦)، وإذا كان إعلان صحيفة الدعوى باطلاً جاز تجديد الإعلان فى الميعاد المقرر لإعلان الصحيفة (٣ أشهر). أما الحالة الثانية، وهى ألا يكون للإجراء ميعاد مقرر قانوناً، وفى هذه الحالة تحدد المحكمة ميعاداً مناسباً لتصحيحه، كما لو تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلانه بصحيفة الدعوى، فتؤجل نظر القضية الى جلسة تالية وتكلف الخصم بإعادة إعلان خصمه إعلاناً صحيحاً، وجدير بالإشارة أن التصحيح فى هذا المثال يكون إجبارياً رغم أن الأصل أن يكون التصحيح اختياريًا (إبراهيم سعد - بند ٣٠٥ ص ٧٦١ وص ٧٦٢).

وقد مضت الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يتم التصحيح بالتكاملة بمعرفة من قام بالإجراء الباطل أو بالوسيلة التى تم بها العمل المراد تكملته بل بأى وسيلة تؤدى إلى تصحيح الإجراء، وعلى ذلك يجوز أن يقوم بالتصحيح من وجه إليه الإجراء الباطل. وتطبيقاً لذلك إذا أعلنت صحيفة الدعوى لقاصر، وحضر وصيه فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى، فحضوره هذا يصحح البطلان. وقد حكم أن إعلان التقرير بالظعن إلى الشركة المندمجة دون الشركة الدامجة يترتب عليه بطلان يصحح إذا قدمت الشركة الأخيرة مذكرة بدفاعها باعتبارها هى التى خلقت الشركة الأولى بعد انقضاءها، (نقض مدنى ١٩/٦/١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - سنة ٢٠ ص ١٠٢٦). وإذا أعلن تقرير ظعن لا

يشتمل على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه فإن هذا النقص يكمله إعادة إعلان التقرير مشتملاً على هذه البيانات.

(نقض مبنى ١٤/٥/١٩٦٧ - مجموعة أحكام النقض - سنة ١٨ - ص ٩٤٠).

ويجوز تصحيح الإجراء الباطل بالتكملة، ولو كان البطلان متعلقاً بالنظام العام، ما دامت التكملة من شأنها تصحيح الإجراء، وهذا يؤدي إلى توفير في الوقت والإجراءات وقد يرد التصحيح بشأن مقتضيات أى الشروط الموضوعية والشكلية للعمل الإجرائي.

وقد سبق أن ذكرنا أنه لا ينتج للتصحيح أثره إلا من تاريخ حصوله، فليس للتصحيح بالتكملة أثر رجعي، بمعنى أن آثار الإجراءات تترتب من تاريخ التصحيح، وليس من تاريخ القيام بالإجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح. وفي هذا يختلف تصحيح الإجراء الباطل عن نفى البطلان أو التنازل عنه، إذ أنه يعتد في الحالتين الأخيرتين بتاريخ صدور الإجراء الذي أثبت تحقق الغاية منه، ولا يعتد بتاريخ إثبات تحقق الغاية أو بتاريخ تنازل الخصم عن التمسك بالبطلان أو تاريخ حدوث الواقعة القانونية التي تزيل البطلان (إبراهيم سعد - بند ٣٠٥ - ص ٧٦٢ وص ٧٦٣).

ومن المقرر أنه لا يمنع من التصحيح بالتكملة المشار إليه في المادة ٢٣ مرافعات - محل التعليق - أن يكون الخصم قد تمسك بالبطلان إلا أن الإجراء لا ينتج أثره إلا من تاريخ تصحيحه، كذلك لا يمنع من التصحيح أن يكون الإجراء متعلقاً بالنظام العام مادام الميعاد الذي حدده القانون لإتمام الإجراء مازال قائماً كما في حالة رفع الاستئناف بدون التوقيع على صحيفته من محام مقبول أمام المحكمة الاستئنافية، فيجوز تصحيح البطلان بتوقيع المحامي، إذا كان ميعاد الاستئناف لم ينته بعد.

وتأسيساً على ما تقدم إذا قدمت صحيفة استئناف لقلم الكتاب دون توقيع عليها من محام مقبول أمام الاستئناف وتنبيه الخصم أو محاميه لذلك وأحضر محامياً مقيداً أمام محكمة الاستئناف للتوقيع عليها منه قبل فوات موعد الاستئناف إلا أن الموظف المودع لديه أصل الصحيفة امتنع عن تسليمها له - وهذا من حقه - فإنه لا مناص في هذه الحالة من أن يرفع استئنافاً آخر ويقدم صحيفته لقلم الكتاب قبل انتهاء ميعاد الاستئناف، ويتدارك ما فات من عيب ثم يتنازل عن استئنافه الأول الذي لم يوقع صحيفته محامياً مقبولاً أمام محكمة الاستئناف.

ويتعين ملاحظة أن قيام الخصم بتصحيح الإجراء ظناً منه أن عيباً قد لحقه لا يمنع الحكم من اعتبار الإجراء الأول صحيح وينتج أثره من تاريخ اتخاذ متى رأت المحكمة خلوه من العيوب.

وإذا كان الأصل أن الذي يقوم بتصحيح الإجراء من قام به إلا أنه قد يتم تصحيح الإجراء فيزول عيبه بعمل أو إجراء يقوم به من وجه إليه، كما إذا رفعت الدعوى على قاصر وحضر وصيه وقام بموالة إجراءاتها غير أن هذا النص لا يسرى على الحالات التي ينص فيها القانون على اعتبار الإجراء كأن لم يكن، أو على سقوطه بقوة القانون كحالة سقوط الخصومة أو اعتبارها كأن لم تكن بسبب فوات ميعاد معين، إذ يقع البطلان بقوة القانون ولا يجدي تصحيحه وقد يرد التصحيح على دعوى غير مقبولة وليس على دعوى صحيفتها باطلة فحسب، كما إذا حضر باقى مديري شركة فى دعوى مرفوعة من أحدهم إذا كان تمثليها قانونا لا يتم إلا بهم مجتمعين. من أمثلة التصحيح بالتكملة أن يقوم المدعى بإعادة إعلان صحيفة الدعوى مستوفية لما أغفله من بيانات عند إجراء الإعلان الأول. وإذا تم التصحيح باطلا وأمرت المحكمة مرة ثانية بالتصحيح، فإنه ينصب على الإجراء الأخير ويعد تصحيحاً أول إذا كان

البطلان لسبب غير السبب الذى رتب البطلان الاول (أحمد أبو الوفا - التعليق - طبعة ١٩٨٩ ص ٢٠٤).

ومن البديهي أنه لا تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بتصحيح الإجراء الباطل، فعند التمسك بهذا البطلان يتمسك صاحب المصلحة بتأجيل الدعوى لإجراء التصحيح.

ويجب أن يتم التصحيح بإجراء صحيح، فلا يصح الاحتجاج بأن ورقة الإعلان (المشتملة على توقيع المحامي) تصحح صحيفة الدعوى التى لا تتضمن هذا التوقيع، وذلك متى حكم ببطلان إعادة هذا الإعلان. (نقض ١٩٧٦/٢/٢، السنة ٢٧ ص ٣٥٦).

ولا يشترط فى التصحيح تقرير بطلان العمل الاول، أو حتى ثبوت تعييه كما لا يلزم إذن القاضى للقيام به، ولا يعنى التصحيح أو يستلزم إلغاء العمل الاول أو سحب من أجره له، إذ أنه لا يملك ذلك لأن القانون الخاص لا يعرف نظام السحب الذى يعرفه القانون الإدارى، ومن ثم يجوز إجراء التصحيح على سبيل الاحتياط، وتملك المحكمة رغم القيام به أن تعتد بالعمل الإجرائى الاول متى رأت خلوه من العيوب (كمال عبدالعزيز - ص ١١٢).

والشرط الوحيد للقيام بالتصحيح أن يكون ممكناً أى ألا يكون مستحيلاً، والاستحالة قد تكون مادية كأن تهلك الأشياء موضوع عمل الخبير بعد بطلان تقريره، كما قد تكون الاستحالة قانونية كانقضاء الميعاد المحدد لمباشرة.

(نقض ١٩٧١/١٢/٨ - سنة ٢٢ - ص ١٠٠٥، نقض ١٩٧٢/٧/١٢ - سنة ٢٣ - ص ١١٧٥).

وإذا كان الأصل أن التصحيح اختياري فإن القانون يوجب القيام به فى بعض الأحيان كالحال فى نص المادة ٨٥ من القانون الحالى السابق الإشارة إليها، وهى مطابقة لنص المادة ٩٥ مكرراً من القانون السابق.

وتشترط محكمة النقض أن يتم التصحيح في ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها الإجراء موضوع التصحيح، ومن ثم فإن البطلان الناشئ عن عدم توقيع صحيفة افتتاح الدعوى من محام مقبول لايجوز تصحيحه أثناء نظر الاستئناف.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢، فى الطعن ٤٣٧ لسنة ٤٠).

وكما سبق أن ذكرنا يستوى أن يكون العيب موضوعيا كعيب الأهلية أو التمثيل القانونى أو عيبا شكليا كبعض بيانات الصحيفة، ولذلك فإنه إذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لرفعها على قاصر، فإن حضور الوصى يصحح البطلان، وإذا رفع الحارس على وقف دعوى ملكية دون رضا المستحقين فإن تدخلهم منضمين إليه فى طلباته يزيل البطلان (نقض ١٩٦٨/١١/٢٦، سنة ١٩ ص ١٤٠٧)، كما أنه إذا لم تشتمل صحيفة الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه، فإن هذا النقص يكمل إعادة الإعلان مشتملة على هذا البيان.

(نقض ١٩٥٥/٢/١٧، ستة ٦ ص ٧٠٨).

**١١١٤ - النوع الثانى من التصحيح: تصحيح البطلان مع بقاء العيب:** هذا النوع من التصحيح يختلف عن النوع الأول فى أن التصحيح يتم رغم بقاء العيب الذى من شأنه أن يبطل العمل الإجرائى، ويتم هذا التصحيح بوسيلتين:

**(أ) الوسيلة الأولى: التصحيح بالنزول عن التمسك بالبطلان:** إذ للخصم الذى من حقه التمسك بالبطلان أن ينزل عن هذا الحق، وقد يكون النزول صريحا أو ضمنيا، وفقا للمادة ٢٢ مرافعات، وقد سبق لنا توضيح هذه الوسيلة عند شرحنا للتنازل عن البطلان بمناسبة تعليقنا على المادة ٢٢ مرافعات فيما مضى.

(ب) الوسيلة الثانية: تصحيح البطلان بوقائع قانونية لاحقة: وهذا التصحيح لا يرجع إلى الإرادة بل إلى نص القانون، فقد رأى المشرع أن يحدد وقائع معينة في الخصومة، إذ حدثت إحداها ترتب عليها سقوط الحق في التمسك بالبطلان، وبهذا تسيير الخصومة دون أن تكون مهددة في مرحلة متقدمة منها ببطلان عمل تم في مراحلها الأولى، وتتميز هذه الوقائع المصححة عن النزول، بأنه في النزول يجب ثبوت إرادة لدى النازل صريحة أو ضمنية، أما بالنسبة لهذه الوقائع فإنها ترتب أثرها بمجرد تحققها بصرف النظر عن إرادة الخصم، ومن المقرر أن هذه الوقائع - لأنها تحرم صاحب الحق من حقه دون إرادته - لا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها، وليس للقاضي أية سلطة تقديرية لإضافة وقائع مصححة إلى تلك التي ينص عليها القانون. ومثال هذه الوقائع ما تنص عليه المادة ١٠٨ من وجوب إيداء الدفوع الإجرائية قبل أي طلب أو دفاع أو دفع بعدم القبول، وما هو مقرر من زوال البطلان الذي يشوب الحكم إذا انقضت مواعيد الطعن فيه، فعندئذ يصحح البطلان كأثر لحجية الأمر المقضي (فتحى والى - نظرية البطلان - ص ٥٧٠ وما بعدها، والوسيط - بند ٢٥٢ ص ٤١٦).

إذن قد يزول البطلان بحدوث وقائع حددها المشرع ويعتبر حدوثها قرينة على تنازل الخصم عن البطلان. فقد يفرض على الخصم اتباع سلوك معين للتمسك بالبطلان، فإذا لم يتبع الخصم هذا السلوك اعتبر متنازلاً عن البطلان، ومثال ذلك ما يفرضه المشرع في حالة بطلان أوراق التكليف بالحضور وصحف الدعاوى. فإذا شاب ورقة التكليف بالحضور عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة ١١٤ فيجب على المتمسك بالبطلان أن يتخلف عن الحضور، فإذا حضر رغم العيب الذي يشوب الورقة اعتبر متنازلاً عن البطلان، وحضور هذا يزيل البطلان (انظر على سبيل المثال: نقض مدني ١٩٦٩/٦/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - س

٢٠ ص ١٠٥٧، ١٠/٢/١٩٧٠ - مجموعة أحكام النقض - س ٢١ - ص ٢٦٢، ٢٧/٤/١٩٧١ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٢ - ص ٥٥٨، لأن حضوره يحقق فى الواقع الغاية المقصودة من الإجراء.

وقد يحدد المشرع وقائع معينة فى الخصومة يترتب على حدوثها سقوط الحق فى التمسك بالبطلان الذى شاب إجراء سابق لها، ومثال هذه الوقائع كما ذكرنا آنفا ماتنص عليه المادة ١٠٨ مرافعات من أنه يجب إبداء الدفوع الشككية - لو لم تتعلق بالنظام العام - قبل التعرض للموضوع، ويلاحظ فى هذا الصدد أن زوال البطلان يتم نتيجة سقوط الحق فى التمسك به، وهذا تطبيق من تطبيقات نظرية السقوط فى الواقع، وهو سقوط حق إجرائى لعدم التمسك به فى المناسبة التى حددها المشرع.

ولا يشترط أن تتجه نية الخصم إلى التنازل، أو أن تستفاد ضمنا من سلوكه كما هو الحال فى النزول الإدارى، فالتنازل فى هذا الفرض يتم بقوة القانون بسبب القرينة التى وضعها المشرع والتى بمقتضاها يعتبر الخصم متنازلا عن البطلان بمجرد حدوث هذه الوقائع التى يحددها المشرع.

وجدير بالذكر أنه لو حدثت هذه الوقائع زال البطلان بأثر رجعى واعتبر كأن لم يكن، ومن ثم فيعتبر الإجراء صحيحا من تاريخ القيام به وليس من تاريخ حدوث هذه الوقائع (إبراهيم سعد - بند ٢٠٧ ص ٧٦٥ و ص ٧٦٦).

### أحكام النقض:

١١١٥ - تصحيح الإجراء الباطل، يجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الإجراء فالبطلان الناشئ عن عدم توقيع

محام على صحيفة افتتاح الدعوى، ينبغي أن يتم تصحيحه أمام محكمة الدرجة الأولى، وقبل صدور حكمها الفاصل في النزاع إذ يصدر هذا الحكم يخرج النزاع من ولاية المحكمة، ويمتنع إجراء التصحيح، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن توقيع المحامي على صحيفة افتتاح الدعوى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف من شأنه تصحيح البطلان العالق بهذه الصحيفة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢، طعن ٤٣٧ س ٤٠ ق).

١١١٦ - توقيع عضو إدارة قضايا الحكومة على صحف الدعاوى والطعون التي ترفع من هذه الإدارة نيابة عن الأشخاص العامة - عدا الطعن بالنقض - غير لازم.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٥، طعن ٤٠١ س ٥٣ ق).

١١١٧ - متى كان مفاد نص المادة ٧٣٥ من القانون المدني أنه يجوز للحارس أن يجرى أعمال التصرف برضاء ذوى الشأن، فإن تدخل المستحقين في الوقف منضمين إلى الحارس القانوني على الوقف في طلباته في دعوى تثبت الملكية التي أقامها بصفته من شأنه أن يزيل العيب الذي شاب تمثيله لهم وبزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لأثارها في حق الخصوم على السواء منذ بدايتها.

(نقض ١٩٦٨/١١/٢٦، سنة ١٩ ص ١٤٠٧).

١١١٨ - وقوع بطلان في إعلان بعض المطعون عليهم لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم بالطعن إعلانا صحيحا، ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان مادام أن هذا الميعاد تنظمي لا يترتب على تجاوزه البطلان.

(نقض ١٩٧٢/٧/١٢، سنة ٢٣ ص ١١٧٥).

١١١٩ - أوجب قانون المرافعات في المادة ٢٥٣ منه على الخصوم أن ينبؤوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات،



وفى المرافعة أمامها والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا فى المسائل القانونية، فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون. وإذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن صحيفة الطعن موقع عليها بإمضاء محام نيابة عن المحامى الوكيل عن الطاعة، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أن المحامى الموقع على صحيفة الطعن لم يقبل للمرافعة أمام محكمة النقض حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة، فإنه يتعين إعمال الجزء المنصوص عليه فى المادة ٢٥٣ مرافعات، ولا محل لما تقول به الطاعة من أن صحيفة الطعن صدرت منه، فلا يحكم بالبطلان طبقا لما تنص عليه المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة، وإذا كان هذا الإجراء الباطل لم يتم تصحيحه فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الإجراء طبقا لما تنص عليه المادة ٢٢ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون باطلا.

(نقض ١٩٧١/١٢/٨، سنة ٢٢ هـ ١٠٠٥).

١١٢٠ - إن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذا لم يعتد بإعلان صحيفة استئناف وجهت إلى المستأنف عليه فى الميعاد ولم تسلم تسليما فعليا ولا حكما إلى أحد ممن يجيز القانون تسلمه إياها حتى يعد منتجا لآثاره ولا يغير من هذا النظر أن يقوم المستأنف عليه فى النيابة بإعلان جديد بعد فوات ميعاد الاستئناف ولا يمكن أن يعتبر مكملا للإعلان السابق إذ القول بذلك يقتضى أن يكون الإعلان الأول قد تم صحيحا مع أنه منعدم الأثر لا يقبل تكملة ولا تصحيحا.

(نقض ١٩٥٥/٢/١٧، سنة ٦ هـ ٧٠٨).

١١٢١ - تصحيح المدعى للدعوى بإدخال صاحب الصفة الحقيقى له، لآثر له إلا إذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى.  
(نقض ١٩٨٠/٢/١٢، طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ قضائية).

١١٢٢ - لا يحمل الحكم - المطعون فيه - مألورده من أن المحامي قد وقع على ورقة إعادة الإعلان أمام محكمة الدرجة الأولى متضمنة بيانات صحيفة افتتاح الدعوى وهو مايكفى لتصحيح البطлан العالق بالصحيفة - عدم توقيع محام عليها - ذلك أن المحكمة وقد انتهت في حكمها في شكل الاستئناف إلى بطلان هذه الورقة لانعدام أثرها لعدم إعلانها في الموطن الأصلي للطاعن، فإنها لاتصلح لتصحيح البطлан، إذ الإجراء الباطل لا يصححه إجراء باطل ولو اختلف سبب البطلان.

(نقض ١٩٧٦/٢/٢، سنة ٢٧ ص ٣٥٦).

١١٢٣ - إذا كان الثابت أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وجهه الطاعن إلى المطعون ضده الأخير بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠، في محل تجارته وليس في موطنه فرد عليه بإعلان وجهه إليهما في ١٩٧١/١١/١٣، أقر فيه أنه تلقى إعلان الرغبة ولاحظ على بياناته مجانبتها للحقيقة فسارع إلى تصحيحها، وعرض على الطاعتين الحلول محله في عقد البيع بالثمن الحقيقي والنفقات الحقيقية دون أن يتمسك بأي اعتراض أو تحفظ في شأن بطلان الرغبة مما يدل على تحقق الغاية التي يبتغيها المشرع من وراء الإجراء وعلى نزول من وجه إليه عما اعتبره من بطلان نسبي شرع لمصلحته، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر، وانتهى إلى تأييد القضاء بسقوط الحق في الشفعة لبطلان إعلان الرغبة فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٧٧/٣/١٦ - سنة ٢٨ ص ٧٠٥).

١١٢٤ - لئن كان يجوز تصحيح الإجراء الباطل عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات إلا أن هذا التصحيح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يتم في ذات مرحلة التقاضي التي اتخذ فيها الإجراء محل التصحيح، وإذ كان الثابت أن وكيل الطاعن لم يرفق وكيلاً خاصاً

بالرد لدى التقرير به ولم يقدم مثل هذا التوكيل أمام محكمة أول درجة حتى صدور حكمها بعدم قبول طلب الرد، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد هذا القضاء يكون صحيح النتيجة.  
(نقض ١٩٨٧/١/٢٢ - ستة ٣٨ ص ١٤٩).

١١٢٥ - لئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الدعوى تبدأ بإيداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة طبقاً للمادة ٦٣ من قانون المرافعات ولايجزئ عن ذلك تكليف الخصوم بالحضور في الجلسة المحددة، ويترتب على عدم سلوك الطريق الذي استتته القانون لرفع الدعوى حق الخصم في الدفع بعدم قبول الدعوى، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، وهو في حقيقته دفع موجه إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها إلا أنه يجوز تصحيحها عملاً بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات اقتصاداً في إجراءات الخصومة من المبالغة في التمسك بالشكل.  
(نقض ١٩٨٩/٦/١٢ - طعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٥٦ق).

١١٢٦ - وحيث إن هذا النعي في محله ذلك إنه إذ جرى النص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من قانون المرافعات على أنه يجوز تصحيح الإجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطالان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ، فإن مفاد ذلك أنه قد أجاز بمقتضاه تصحيح الإجراء الباطل من إجراءات المرافعات وذلك بتكملة البيان أو الشكل أو العنصر المعيب فيه بشرط أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانوناً لاتخاذ وهو لايعنى تصحيح البطالان، وإنما يعنى إعادة العمل الإجرائي الباطل أي إحلال عمل إجرائي جديد صحيح محل العمل المعيب، وهو قد يرد على كامل هذا العمل، كما يرد على الشق المعيب منه لتتوافر فيه جميع مقتضياته القانونية فيكون غير معيب إلا أن آثاره لا تسري إلا من تاريخ القيام به، إذ أن التجديد ليس له أثر رجعي وتسري تلك القاعدة سواء كان التجديد اختيارياً أم

إجبارياً ويتعين أن يتم التصحيح في ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها الإجراء محله. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده إذ تمسك بالدفع ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف لإعلانه بها على موطنه المختار في غير حالاته بما حدا بالطاعة إلى اتخاذ إجراءات تصحيح إعلانه بها على موطنه الأصلي المبين بصحيفة الدعوى الابتدائية والمنفذ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٩ - جلسة ١٩٩٦/٥/٣٠، ولغلق مسكنه قام المحضر بتسليم صورة الإعلان لجهة الإنارة وإخطار المطعون ضده المعلن إليه بخطاب مسجل في اليوم التالى لذلك، وقد تم ذلك خلال الميعاد القانونى لإعلان صحيفة الطعن وانعقدت بموجبه الخصومة فى الاستئناف، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الإعلان ولم يقل كلمته بشأنه وقضى ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أن الإعلان بها قد تم على الموطن المختار للمستأنف عليه (المطعون ضده) فى غير الحالات التى يتطلبها المشرع فى المادة ٢١٤ من قانون المرافعات، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه قصور فى التسبب وجره ذلك إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٥ - طعن رقم ٨٤١٢ لسنة ٦٦ق).

### (مادة ٢٤)

«إذا كان الإجراء باطلاً وتوفرت فيه عناصر إجراء آخر فإنه يكون صحيحاً باعتباره الإجراء الذى توفرت عناصره.

وإذا كان الإجراء باطلاً فى شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذى يبطل.

ولا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه أو الإجراءات اللاحقة إذا لم تكن مبنية عليه»<sup>(١)</sup>.

(١) هذه للمادة مستحدثه وليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق .

### المذكرة الإيضاحية:

أما المادة ٢٤ فتتكم عن آثار البطلان وهي تشتمل على ثلاث فقرات تحتوى كل منها على قاعدة مستقلة، الفقرة الأولى: تنظيم مايعرف بتحول العمل الباطل، فإذا كان الإجراء باطلا وتوافرت فيه عناصر إجراء آخر فإنه يتحول إلى هذا الإجراء الآخر وتنظم الفقرة الثانية انتقاص العمل الباطل، فإذا كان شق من الإجراء غير معيب فإنه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر. أما الفقرة الثالثة فهي التى تتناول إثر بطلان الإجراء على الإجراءات السابقة والتالية له فلا ينسحب هذا الأثر إلا على الإجراءات المترتبة على الإجراء الباطل، ويلاحظ أن عبارة (مبنية عليه) لاتعنى مجرد الارتباط المنطقى، بل يجب وجود ارتباط قانونى بين العاملين بحيث يعتبر العمل السابق الذى بطل شرطا لصحة العمل اللاحق عليه.

### التعليق:

#### آثار البطلان:

القاعدة العامة: اعتبار الإجراء الباطل كأن لم يكن وعدم إنتاجه أى أثر واستثناءان من القاعدة:

١١٢٧ - لايقع البطلان بقوة القانون حتى ولو تعلق بالنظام العام، وإنما يشترط أن يحكم به القاضى (جارسونيه وسيزار يرو - المرافعات - ج٢ بند ٥٦ ص ١٠٦، فتحى والى - الوسيط بند ٢٥٤ ص ١٧٤، إبراهيم سعد - بند ٣٠٣ ص ٧٥٨)، ولايرتب البطلان آثاره إلا إذا حكم به، إذ يعتبر العمل الإجرائى صحيحا منتجا لآثاره فى الخصومة حتى يقرر

القاضى بطلانه، وهذه قاعدة عامة تسرى أيا كان نوع البطلان سواء  
تعلق بالمصلحة الخاصة أم بالنظام العام، وإذا حكم ببطلان عمل ما،  
فالقاعدة أن هذا العمل لا ينتج أى أثر، ويعتبر كأن لم يكن على أنه قد  
تترتب - رغم البطلان وعلى سبيل الاستثناء - بعض الآثار القانونية،  
وهذه قد تكون آثار عمل آخر يتحول إليه العمل الباطل، وقد تكون بعض  
آثار نفس العمل ينتجها العمل رغم بطلانه، وهو ماقتنه المشرع فى المادة  
٢٤ سالفه الذكر.

فيظل العمل الإجرائى صحيحا منتجا لأثاره حتى يتقرر بطلانه بحكم  
القضاء، سواء كان البطلان منصوفا عليه صراحة أو غير منصوفا  
عليه، وسواء كان العيب الذى شابه ذاتيا أى واردا على العمل الإجرائى  
ذاته أو مستمدا من بطلان عمل آخر.

إذن القاعدة العامة أنه إذا حكم ببطلان العمل الإجرائى، فإن العمل  
يعتبر كأن لم يكن ولا ينتج أى أثر، فمثلا إذا حكم ببطلان صحيفة الدعوى  
فإن جميع آثار المطالبة القضائية تعتبر كأن لم تكن وتعتبر مدة التقادم -  
إن كان هناك ميعاد تقادم - كأن لم تنقطع، ولا تسرى الفوائد التأخيرية  
وغير ذلك من الآثار التى تترتب على تقديم صحيفة الدعوى.

ولكن هذه القاعدة العامة يرد عليها استثناءان، إذ رغم تقرير البطلان،  
فقد تترتب على الإجراء بعض الآثار القانونية إذا توافرت فى الإجراء  
الباطل عناصر إجراء آخر صحيح، أو إذا كان هذا الإجراء عملا مركبا  
يقبل التجزئة وكان شق منه صحيحا، فتترتب الآثار بالنسبة لهذا الشق  
الصحيح، ويعبر عن ذلك بتحول الإجراء الباطل أو انتقاصه، وسوف  
نوضح الاستثناء الأول من القاعدة المتمثل فى تحول الإجراء الباطل إلى  
إجراء صحيح والاستثناء الثانى المتمثل فى انتقاصه.

١١٢٨ - الاستثناء الأول: تحول الإجراء الباطل إلى إجراء آخر صحيح: وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - فإنه إذا كان الإجراء باطلا، فإنه يجوز أن يتحول إلى إجراء صحيح إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة يتوافر بموجبها إجراء آخر صحيح، ويعتبر التحول في هذه الحالة تكييفاً جديداً للعناصر غير المعيبة، فإذا توافرت فيه عناصر إجراء آخر، وجب الاعتداد بهذا الإجراء الآخر (إبراهيم سعد - بند ٣٠٤ - ص ٧٦٠، فتحي والي - بند ٢٥٤ ص ٤١٧).

ويعتبر تحول الإجراء الباطل إلى إجراء آخر صحيح تطبيقاً لفكرة تحول العقد المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من القانون المدني مع ملاحظة الفارق بين الحالتين، إذ يلاحظ الخلاف الجوهري بين حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - التي تتناول تحول الإجراء الباطل وبين المادة ١٤٤ من التقنين المدني التي تتناول تحول التصرف القانوني الباطل، إذ أن هذه المادة الأخيرة تشترط لإمكان تحول التصرف القانوني الباطل إلى تصرف قانوني صحيح تتوافر فيه عناصره أن يثبت أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى هذا العقد الصحيح، وهو شرط خلت منه الفقرة الأولى من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - ومن ثم فلا يشترط لتحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح تتوافر فيه عناصره ثبوت إرادة محتملة لمن قام بالإجراء أو خصمه. بل يكفي أن تتوافر في العمل المعيب عناصر عمل إجرائي آخر صحيح فيعتبر صحيحاً باعتباره العمل الأخير ولو ثبت أن نية من قام بالعمل المعيب ماكانت لتنصرف إلى العمل الصحيح، وهو أمر طبيعي مترتب على تكييف العمل الإجرائي بأنه عمل قانوني بالمعنى الضيق أي من الأعمال القانونية التي يكتفي القانون باتجاه الإرادة إليها ثم يستقل بتحديد آثارها دون اعتداد بإرادة من قام به (رمزي سيف - بند ٤٠٠ ص ٥٠٣، كمال عبدالعزيز ص ١١٢ وص ١١٤).

ومن أمثلة تحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح ما قضت به محكمة النقض بأنه لا خطأ في اعتبار صحيفة تجديد الدعوى من الشطب دعوى جديدة متى استوفت بيانات صيغة الدعوى.  
(نقض ١٩٧٥/٢/٢٢، في الطعن ٤٣١ سنة ٤١).

ومن أمثلة التحول أيضا تحول حلف اليمين الحاسم الباطل لعيب شكلي إلى إقرار قضائي صحيح (فتحي والي - نظرية البطالان - ص ٦٥٢) وتحول الصلح غير الموثق من المحكمة لرجوع أحد الطرفين فيه إلى بيان كتابي صريح يقرر فيه المدعى - بموافقة المدعى عليه - تركه الخصومة.

(نقض ١٩٧٣/٢/٢٧ سنة ٢٤ ص ٣٣٦).

ومثال ذلك أيضا تحول الاستئناف المقابل إلى استئناف أصلي إذا توافرت فيه شروط هذا الأخير، أو تحول الطلب المعارض إلى طلب أصلي إذا كان مستوفيا شروط الطلب الأصلي. وكذلك إذا سلم المحضر صورة الإعلان في موطن غير موطن المعلن إليه وتصادف استلام المعلن إليه الصورة، فإن الإعلان في غير موطن المعلن إليه - وهو إعلان باطل - يتحول إلى إعلان صحيح لشخص المعلن إليه (سوليس وبيرو - ج ١ - بند ٣٦٩ ص ٣٣٧، إبراهيم سعد - بند ٣٠٤ ص ٧٦١).

١١٢٩ - الاستثناء الثاني: انتقاص الإجراء الباطل: ويقصد بالانتقاص أن الإجراء المعيب ينتج بذاته رغم ذلك بعض الآثار التي ينتجها لو كان صحيحا، فيعني انتقاص العمل الإجرائي الباطل أن بعض عناصر العمل الإجرائي صحيحة رغم بطلان العمل، فينتج الشق الصحيح بعض الآثار القانونية للعمل الباطل، وقد نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - بقولها «إذا كان الإجراء باطلا في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل».



ويحدث الانتقال في الحالة التي يكون فيها العمل الإجرائي مركبا من عدة أجزاء قابلة للانقسام، ويكون أحد الأجزاء معيبا، فتبقى الأجزاء الأخرى صحيحة. وهذه الصورة هي التي نص عليها القانون في المادة ٢/٢٤ مرافعات سالفه الذكر ومثالها أن يصدر حكم في أكثر من موضوع، ويطعن المحكوم عليه بالنسبة لشق منه فقط، فتقضى المحكمة ببطلان الحكم المطعون فيه فعندئذ يكون الحكم صحيحا بالنسبة لما لم يطعن فيه، باطلا بالنسبة لما طعن فيه وقضى فيه بالبطلان (موريل - بند ٦٧٧ ص ٥٢١، جابيو - بند ١١٥١ ص ٧٣٩، فتحي والى - بند ٢٥٤ ص ٤١٨).

وواضح أن الانتقال طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - لا يرد إلا على العمل الإجرائي المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الإجرائي البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام، فتعيب شق من العمل الإجرائي من هذا النوع الأخير يؤدي إلى بطلان العمل الإجرائي كله.

(نقض ١٧/٥/١٩٧٧ في الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٢، نقض ١٢/١١/١٩٥٥ سنة ٦ ص ١٩٥٦، نقض ٢٨/٥/١٩٥٥ سنة ٦ ص ١١٧٨، فتحي والى - بند ٣٧٣، رمزي سيف بند - ٥٩٧، نصر الدين كامل وعبدالعزیز يوسف في المدونة، الجزء الثاني بندي ٨٧٠ و ٩٥٥ وكمال عبدالعزیز ص ١١٤، وقارن أحمد ابوالوفا في المدونة بند ٩٥٥ ونظرية الدفع بند ١٥٧).

ومع ذلك يرى البعض في الفقه أن الانتقال يحدث في حالة كون العمل الإجرائي بسيطا ولكنه متعدد الآثار، فيحقق بعض آثاره رغم بطلانه، ولم ينص القانون المصري على هذه الحالة ولكن وفقا لهذا الرأي يمكن الأخذ بها دون نص تطبيقا للقواعد العامة، ومن أمثلتها أن المطالبة القضائية رغم بطلانها يلتزم القاضى بإصدار حكم فيها ولو بطلانها وإلا اعتبر منكرا للعدالة (فتحي والى - الوسيط - بند ٢٥٤ ص ٤١٨).

ويتفق التحول مع الانتقاص في أن كل منهما يؤدي إلى ترتيب بعض الآثار رغم حالة البطلان، ولكنهما يختلفان في أنه في التحول تترتب آثار إجراء آخر تتوافر عناصره في الإجراء الباطل، في حين أن الآثار التي تترتب في الانتقاص إنما تترتب لأجزاء صحيحة من هذا الإجراء الباطل.

(رمزى سيف - بند ٤٠٠ ص ٥٠٤، فتحى والى - بند ٢٥٤ ص ٤١٧ وص ٤١٨، إبراهيم سعد - بند ٣٠٤ ص ٧٦١).

وجدير بالذكر أن قانون المرافعات في المادة ٢٤ منه - محل التعليق - لم يورد مايتضمنه نص المادة ١٤٣ من التقنين المدني من عدم جواز الانتقاص، إذا تبين أن العقد مآكان ليتم بغير الشق الباطل فيتعين بطلان العمل كله ولو كان قابلاً للانقسام، ومن ثم فلا محل لإعمال هذا القيد بالنسبة إلى الأعمال الإجرائية، ذلك أن هذا القيد يرجع بالنسبة إلى التصرفات القانونية إلى أن الإرادة تستقل بتحديد آثارها، ويكون الانتقاص في شأنها إعمالاً للإرادة المفترضة للمتعاقدين برضاهاهما الاقتصار على آثار الأجزاء الصحيحة، ومن ثم ينتقى مبرر الانتقاص متى ثبت عكس هذه الإرادة المفترضة بثبوت أن الشق المعيب كان هو الدافع إلى التعاقد كله وواضح أنه لا محل لكل ذلك بالنسبة إلى الأعمال الإجرائية التي يستقل القانون بتحديد آثارها (كمال عبدالعزيز ص ١١٤ وص ١١٥).

١١٣٠ - أثر بطلان الإجراء على الإجراءات السابقة عليه أو اللاحقة له: نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - على أنه «لا يترتب على بطلان الإجراء بطلان الإجراءات السابقة عليه أو الإجراءات اللاحقة إذا لم تكن مبنية عليه» وهذه الفقرة تعالج تأثير بطلان العمل الإجرائي في أعمال الخصومة الأخرى، سواء ماسبقته أو ماثلته من أعمال، وواضح من نص هذه الفقرة أنه لا أثر لبطلان الإجراء على

الإجراءات السابقة عليه ولا على الإجراءات اللاحقة إذا لم تكن مبنية عليه وذلك على النحو التالي:

(أ) أولاً: لا أثر لبطلان الإجراء على الإجراءات السابقة عليه: إذ القاعدة أن إعمال الخصومة السابقة على العمل الباطل لا تتأثر بهذا البطلان، متى تمت في ذاتها صحيحة (موريل - بند ٤٢١ ص ٣٣١، فتحى والى - بند ٢٥٥ ص ٤١٨). ولهذا إذا بطل عمل من أعمال التحقيق، فإنه لا يؤثر في صحيفة افتتاح الدعوى، وبطلان إعلان الحكم لا يؤثر في صحة الحكم.

والإجراءات السابقة على الإجراء الباطل، لا تتأثر ببطلان العمل اللاحق لأن شرط صحته لا يرتبط - حتى من حيث المنطق - بصحة العمل اللاحق. وينبنى على ذلك أن بطلان إعلان الصحيفة لا يبطل الصحيفة ذاتها بدليل أنه يجوز إعادة إعلان نفس الصحيفة بشرط أن يتم الإعلان في الميعاد (إبراهيم سعد - بند ٣٠٣ ص ٧٥٩).

ومع ذلك يقول البعض في الفقه أنه قد يترتب على بطلان إجراء بطلان أعمال سابقة عليه إذا نص القانون صراحة على ذلك، ومثال ذلك ماتوجه المادة ١٧٥ من إيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه والموقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلاً (أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٤٥٨ هامش ٢).

(ب) ثانياً: بطلان الإجراء يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة المرتبطة به دون الإجراءات المستقلة عنه: واضح من نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ مرافعات - محل التعليق - أنه لا أثر لبطلان الإجراء على الإجراءات اللاحقة عليه المستقلة عنه وغير المرتبطة به، فالقاعدة في هذا الشأن هي أن بطلان العمل الإجرائي يؤدي إلى بطلان الأعمال اللاحقة المرتبطة به دون الأعمال المستقلة عنه (فتحى والى - نظرية البطلان -

بند ٢٨٢ ص ٦٧٥ وما بعدها)، والمقصود بالارتباط الارتباط القانوني الذي يجعل العمل السابق مفترضا قانونيا لصحة العمل اللاحق، وتطبيقا لهذا فإن بطلان صحيفة افتتاح الخصومة يؤدي إلى بطلان غالبية الأعمال في الخصومة (موريل - بند ٤١٢ ص ٣٢١، فتحي والى - الوسيط - بند ٢٥٥ ص ٤١٩). على أن بطلان هذه الصحيفة لا يؤدي إلى بطلان الحكم الصادر ببطلانها، ذلك أن صحة الصحيفة ليست مفترضا قانونيا لصحته. ومن ناحية أخرى، فإن الحكم ببطلان شهادة شاهد لا يؤدي إلى بطلان تقرير خبير لاحق ولو تعلق بنفس الواقعة (فتحي والى - الوسيط - بند ٢٥٥ ص ٤١٩).

إذن ينبغى التفرقة بين الإجراءات اللاحقة المستقلة عن العمل الباطل والإجراءات اللاحقة المبنية عليه، ويقصد بهذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا قانونيا بالعمل الباطل «بحيث يعتبر العمل السابق الذى بطل شرطا لصحة العمل اللاحق عليه» (المذكرة الإيضاحية للقانون). وعلى ذلك بطلان صحيفة الدعوى يؤدي إلى بطلان غالبية الأعمال المكونة للخصومة لأن هذه الأخيرة قد نشأت معيبة (سوليس وبيرو - ج ١ - بند ٤٢١ ص ٣٩٠، إبراهيم سعد - بند ٣٠٣ ص ٧٥٩). أما إذا كان الإجراء اللاحق مستقلا عن الإجراء الباطل فلا يترتب على ذلك بطلانه، وتطبيقا لذلك لا يبطل إجراء إثبات لاحق مثل تقرير خبير إذا كان الإجراء السابق باطلا ما دام صحة الإجراء السابق لا تعتبر شرطا لصحة العمل اللاحق عليه (إبراهيم سعد - الإشارة السابقة).

فيلاحظ بالنسبة إلى الأعمال اللاحقة أن العبرة بالارتباط الذي يجعل من العمل السابق شرطا لصحة العمل اللاحق، كصحيفة افتتاح الدعوى بالنسبة لغالبية الأعمال الإجرائية في الخصومة، أما إذا كان العمل اللاحق مستقلا عن العمل السابق الذى تقرر بطلانه فلا تأثير عليه من هذا البطلان، فترك الخصومة من المدعى والحكم الصادر بتقرير هذا الترك

يُطلان صحيحين ولو كانت صحيفة افتتاح الدعوى باطلة، وبطلان الحكم، لا يؤدي إلى بطلان إعلانه، وبطلان الشهادة لا يؤدي إلى بطلان تقرير الخبير الذي سمعها.

وإذا كان لا يكفي مجرد الارتباط المنطقي بين العملين وإنما يلزم الارتباط القانوني بينهما على النحو السالف، فإنه لا يكفي من باب أولى مجرد تأثير العمل الباطل في العمل اللاحق الصحيح (كمال عبد العزيز ص ١١٥ وص ١١٦).

وتطبيقاً لذلك قضى بأن بطلان الحكم الابتدائي يؤدي إلى بطلان الحكم الاستئنافي الذي قضى بتأييده.

(نقض ١١/٢٢/١٩٧٦، في الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٣).

١١٣١ - جواز إعادة الإجراء الباطل : وجدير بالذكر أنه إذا حكم ببطلان الإجراء، فإن هذا الحكم لا يؤثر في حق الخصم في إعادة الإجراء الباطل. وعلى ذلك لا يمس الحكم بالبطلان أصل الحق (سوليس وبيرو - ج ١ - بند ٤٢٢ ص ٣٩٠، إبراهيم سعد - بند ٣٠٣ ص ٧٥٩). ومع ذلك قد يترتب على الحكم ببطلان عمل إجرائي معين المساس بطريق غير مباشر بحق الخصم في إعادة هذا الإجراء. ومثال ذلك إذا حكم ببطلان صحيفة الاستئناف، ويتم ذلك في الغالب بعد انقضاء الميعاد المقرر للطعن فإنه يترتب على ذلك سقوط الحق في الطعن بما يؤثر بطريق غير مباشر في أصل الحق المتنازل عليه (إبراهيم سعد - بند ٣٠٣ - ص ٧٦٠).

### أحكام النقض :

١١٣٢ - إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان الإجراء باطلاً في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي

يبطل» فهي تنظم انتقاص العمل الباطل بحيث إذا كان شق من الإجراء غير معيب، فإنه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا الانتقاص إلا على العمل الإجرائي المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الإجرائي البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام فتعيب شق من العمل الإجرائي من هذا النوع الأخير يؤدي إلى بطلان العمل الإجرائي كله.

(نقض ١٧/٥/١٩٧٧، طعن ٦٩٨ ص ٤٢ ق سنة ٢٨ ص ١٢٣٣).

١١٣٢ - متى كان المطعون عليه الذى لم يصح إعلانه بتقرير الطعن هو الخصم الحقيقى فى النزاع، فإن بطلان إعلانه يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم.

(نقض ٢٨/٥/١٩٥٥ سنة ٦ ص ١١٧٨، نقض ١٧/٥/١٩٧٧، فى الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٢ قضائية مشار إليه آنفاً).

١١٣٤ - المطالبة القضائية لا تقطع التقادم طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى إلا إذا تمت بإجراء صحيح، بحيث إذا كانت صحيفة الدعوى باطلة لعيب فى الشكل فلا يترتب عليها أى أثر ولا تقطع التقادم.

(نقض ٢٠/٥/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٠١٧).

١١٣٥ - العبرة فى تكييف الإجراء هو بحقيقة وضعه القانونى واستيفائه للأوضاع والشروط التى يحددها القانون لا بما يسبغه عليه الخصوم أو قلم الكتاب من أوصاف، وإذن فمتى كان الثابت بالأوراق أنه بعد أن شطبت دعوى الشركة المطعون ضدها فى ٢٢/١١/١٩٦٥ أعلنت للطاعنين فى ٩/١/١٩٦٨ بصحيفة استوفيت جميع الشروط والبيانات اللازمة لصحيفة افتتاح الدعوى، وأدت عنها الرسم المستحق على الدعوى

الجديدة، فلا تثريب على المحكمة إن هي أنزلت عليها الوصف القانوني الصحيح باعتبارها دعوى جديدة، ولا يؤثر على ذلك أنه يكون قلم الكتاب قد قيدها بالجدول بذات رقم الدعوى المشطوبة أو برقم جديد.

(نقض ١٢/٢٢/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٦٤٦).

١١٣٦ - من الجائز أن يتحول الإجراء الباطل إلى إجراء صحيح إذا كانت العناصر الباقية غير المعيبة يتوافر بموجبها إجراء آخر صحيح. (نقض ١٢/٢/١٩٦٩، سنة ٢٠ ص ١٢٤٨).

١١٣٧ - بطلان الحكم الابتدائي يؤدي إلى بطلان الحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييده.

(نقض ١١/٢٢/١٩٧٦ الطعن ٦٣٤ لسنة ٤٣ قضائية).

١١٣٨ - قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها، وبطلان الحكم المستأنف المبني عليها. مؤداه. زوال الخصومة ووجوب الوقوف عند حد تقرير البطلان.

(نقض ٥/١٥/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٧٤٨).

١١٣٩ - صحيفة افتتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها فإذا حكم ببطلانها فإنه ينبغي على ذلك إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار المترتبة على رفعها.

(نقض ٥/١٥/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٧٤٨).

### (مادة ٢٥)

«يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الإثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى وإلا كان العمل باطلا»<sup>(١)</sup>.

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٧ من قانون المرافعات السابق وتتفق مع أحكامها .

## التعليق :

١١٤٠ - التعريف بقلم الكتاب وتكوينه ووظيفته : وفقا للمادة ١/١٢٥ من قانون السلطة القضائية، يوجد بكل من محكمة النقض وكل محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية كبير كتاب ووكيل له وعدد كاف من رؤساء الأقسام والكتاب، ومن هؤلاء يتكون ما يعرف بقلم الكتاب، ويوجد بكل محكمة جزئية قلم كتاب يرأسه كاتب أول يتبع رئيس المحكمة الابتدائية

(مادة ١٤٧ من قانون السلطة القضائية)، ويطلق على وظيفة من يقوم بأعمال الكاتب ممن يحمل ليسانس الحقوق اسم أمين سر (مادة ١٣٩ سلطة قضائية)، ويعاون الكتبة القاضى فى أداء مهمته، ويقوم كاتب المحكمة بنوعين متميزين من الأعمال :

(١) النوع الأول من أعمال الكاتب : يساعد الكاتب القاضى فى أعماله كعنصر فى تشكيل المحكمة، فهو يحضر الجلسة، وحضوره ضرورى لانعقادها، ويقوم فى الجلسة بكتابة محضر يثبت فيه ما يحدث بها من وقائع، كما يوقع الكاتب على نسخة الحكم الأصلية (مادة ١٧٩ مرافعات)

واشتراك الكاتب فى كل هذا ضرورى لصحة الإجراءات.

(٢) النوع الثانى من أعمال الكاتب : يقوم الكاتب وحده بأعمال باعتباره ممثلا للمحكمة، فهو بهذه الصفة يتلقى صحف الدعاوى والعرائض ويقوم بتقدير الرسوم القضائية وتحصيلها، ويعطى صوراً للأحكام والأوامر، سواء عادية أو صوراً تنفيذية (فتحى والى - بند ١٣٢ ص ٢٢١ وص ٢٢٢).

١١٤١ - ضرورة حضور كاتب الجلسة وتوقيعه على محضرها : وفقا للمادة ٢٥ مرافعات - محل التعليق - ينبغى أن يحضر الكاتب مع



القاضي في الجلسات، وفي جميع إجراءات الإثبات، ويحرر الكاتب المحضر ويوقعه مع القاضي، وإلا كان العمل باطلاً.

ويعتبر حضور كاتب أمراً لازماً لا تصح الجلسة بغيره، كما أن الأحكام لا تستكمل شكلها بغير توقيع الكاتب عليها بجانب رئيس الهيئة التي أصدرته وقد استلزم ذلك المادة ١٧٩ مرافعات بنصها على أن «يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتعلة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق».

ووفقاً للمادة ٢٥ مرافعات - محل التعليق - فإن عدم حضور الكاتب الجلسة مع القاضي يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التي باشرها القاضي في تلك الجلسة، وأن هذا البطلان متعلق بالنظام العام. ولكن يلاحظ أن عدم توقيع الكاتب على الحكم أو عدم بيان اسمه في الحكم لا يترتب عليه البطلان حسبما قضت بذلك محكمة النقض إذ قالت أن البطلان يترتب حتماً على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لأن هذه النسخة - باعتبارها ورقة رسمية - لا تكتمل لها صفة الرسمية إلا بتوقيع القاضي، الذي أصدر الحكم بغير حاجة لتوقيع الكاتب على أساس أن الحكم من عمل القاضي، وأن عمل الكاتب لا يعدو نقل ما دونه القاضي، ومن ثم فإن إغفال توقيع الكاتب على نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة.

(نقض ١٢/٢٦/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٢٧٨).

أما إذا أصدر القاضي حكمه مستنداً إلى محضر جلسة لم يكتب بواسطة الكاتب، أو لم يوقع منه مع القاضي كان الحكم مبنياً على إجراء باطل وهو بطلان - وفقاً للمادة ٢٥ مرافعات - من النظام العام.

وجدير بالذكر أن إصدار الأوامر على العرائض لا يتطلب عقد جلسة، وبالتالي لا يلزم حضور الكاتب أثناء إصدار القاضي للأمر أو التأشير بامتناعه عن إصداره.

وينبغي التفرقة بين محضر الجلسة الذي يثبت به حضور الخصوم ووكلائهم ومرافعاتهم وما يقدمونه من دفوع ودفاع ومذكرات وبين محضر التحقيق الذي تسمع فيه المحكمة شهود الطرفين تنفيذا للحكم الصادر منها بإجراء التحقيق وفقا للمادة ٥ من قانون الإثبات.

ويلاحظ أن محضر الجلسة الذي لم يكتبه الكاتب يعتبر باطلا بطلانا متعلفا بالنظام العام والحكم الصادر استنادا إليه يكون مبنيا على إجراء باطل وهو بطلان من النظام العام كما ذكرنا، أما محضر الجلسة الذي لم يوقعه القاضى أو الكاتب فهو باطل بطلان غير متعلق بالنظام العام ويتعين أن يدفع به صاحب المصلحة ويسقط حقه فيه بمناقشة ما تضمنه محضر الجلسة، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وينصب البطلان فى هذه الحالة على محضر الجلسة الذي لم يوقعه القاضى أو كاتب الجلسة فقط دون المحاضر الأخرى، ولا يؤثر فى الحكم إلا إذا كان الحكم قد استند فى قضائه إلى ما ورد به. (الدناصورى وعكاز - ص ٢٠١، وانظر فى أن المحضر الذى لا يكون موقعا عليه من كاتبه يعتبر معدوما - أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٢١٥).

ولم يحدد القانون موعدا معيناً لتوقيع محضر الجلسة، وعلى ذلك يجوز توقيع من القاضى والكاتب حتى صدور الحكم فإذا ما صدر الحكم امتنع على أيهما توقيع استنادا إلى أن الدعوى تكون قد خرجت من اختصاصه، غير أنه إذا دفع الخصم ببطلان ما أثبت بمحضر الجلسة قبل توقيع القاضى أو الكاتب أو كلاهما فإنه يمتنع عليهما التوقيع عليه حتى ولو كانت الدعوى مازالت منظورة، إذ يكون الخصم قد تعلق حقه بهذا الدفع.

وبالنسبة لمحضر التحقيق فقد عالجت هذا الأمر المادة ٩٢ من قانون الإثبات التى نصت على البيانات التى تدون بمحضر التحقيق، ومنها

توقيع رئيس الدائرة أو القاضى المنتدب والكاآب، ولم ترتب تلك المادة البطلان على عدم توقيع أحدهما أو كلاهما، ونظرا لأن هذا الأمر متعلق بالإجراءات فإنه يتعين الرجوع بشأن صحته أو بطلانه للقواعد المنصوص عليها فى المواد من ٢٠ إلى ٢٤ من قانون المرافعات ومؤاها أنه إذا لم ينص القانون على البطلان، كما فى هذه الحالة فإنه لا يترتب على عدم التوقيع البطلان إلا إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء، وترتبا على ذلك فإنه إذا لم يوقع القاضى أو الكاآب محضر التحقيق بسماع الشهود أو الاستجواب، ولم يدفع الخصم بأن ما أثبت بمحضر الجلسة يخالف الحقيقة وهذا غير جائز إلا بطريق الطعن بالتزوير، فإنه لا يقبل منه هذا الطعن (الدناصورى وعكاز ص ٢٠٠ وص ٢٠١).

ويتعين ملاحظة أنه يعمل بالقواعد المتقدمة أيا كان نوع المحكمة أو درجتها، سواء فى القضاء العادى أو المستعجل، وسواء أكانت الدعوى منظورة فى جلسة علنية أو سرية أو فى غرفة المشورة، وإنما لا يعمل بها بطبيعة الحال عند إصدار الأوامر على عرائض لأن القانون لا يتطلب عقد جلسة فى هذا الصدد، كما ذكرنا آنفا.

ويعتبر محضر الجلسة محررا رسميا (ورقة رسمية) وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الخصوم، فلا يجوز إنكار ما جاء به إلا بالطعن عليه بالتزوير عملا بالمادة ١١ من ذات القانون.

(نقض ٢٠/٤/١٩٧٧، الطعن رقم ١٥ سنة ٤٣ ق).

إنما لا يعتبر محضر الجلسة سندا تنفيذيا، ما لم يتضمن ما قد يتفق عليه الخصوم عملا بالمادة ١٠٣ مرافعات، وبشرط أن يكون الاتفاق موقعا عليه منهم (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢١٥).

## أحكام النقض:

١١٤٢ - محضر الجلسة يعتبر وثيقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الطاعة، فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون. (نقض ١٩٧٧/٤/٢٠، طعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ قضائية).

١١٤٣ - وحيث إن النعى ببطان محضر التحقيق مردود، ذلك أن المادة ٢١٩ من قانون المرافعات (قديم وتطابق المادة ٩٣ من قانون الإثبات) التي عدت البيانات التي يجب اشتغال محضر التحقيق عليها لم تستلزم ذكر اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكاتب، واكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة بملف الطعن أن هذا المحضر يحمل توقيع المستشار الذى تولى التحقيق والكاتب فإن هذا الشق من النعى يكون غير سديد.

(نقض ١٩٦٧/١/٥ سنة ١٨، العدد الأول ص ٩٢).

١١٤٤ - ما ينعى به الطاعن من البطالان لأن رئيس الدائرة لم يوقع على محضر جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩، فإنه مردود بأن القانون لم ينص على البطالان جزاء لعدم التوقيع ولم يبين الطاعن وجه مصلحته فى التمسك به، ومن ثم يكون النعى فى كل ما تضمنه على غير أساس. (نقض ١٩٧٠/٤/٣٠، سنة ٢١ ص ٧٦٣).

## ( مادة ٢٦ )

«لا يجوز للمحضرين ولا للكتابة ولا لغيرهم من اعوان القضاء أن يباشروا عملاً يدخل فى حدود وظائفهم فى الدعاوى الخاصة بهم أو

بأزواجهم أو أقاربهم أو اصهارهم للدرجة الرابعة وإلا كان هذا العمل باطلاً»<sup>(١)</sup>

### التعليق :

١١٤٥ - يلاحظ أن نص المادة ٢٦ مرافعات سالف الذكر، لا يقصد مجرد الدعاوى إنما يقصد الإجراءات على وجه العموم، كما إذا أعلن المحضر الغير بناء على طلب من ورد حصرهم في المادة بمجرد إنذار أو تنبيه، كما يشمل النص أيضا أعمال التنفيذ بالحفظ.

١١٤٦ - والبطلان المترتب على مخالفة أحكام هذه المادة غير متعلق بالنظام العام، فلا يحكم به القاضى إلا إذا تمسك به الخصم صاحب المصلحة، ويجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا.

وقد قيل أن الخصم صاحب المصلحة والصفة في التمسك بالبطلان هو ذلك الذى يتم إعلانه بناء على طلب من ورد حصرهم في المادة، وذلك لأن هذا البطلان مقرر لمصلحته وحده (جارسونيه ج ٢ رقم ٩٥ وجلاسون ج ١ رقم ٢٥١، أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٢١٦) حتى لا يعتمد المحضر إلى استفزازه والنكاية به.

ومع ذلك قضت محكمة النقض بأن مباشرة كاتب الجلسة عملا في الدعوى التى تربطه بأحد الخصوم فيها صلة قرابة للدرجة الرابعة يترتب عليه بطلان من النظام العام.

(نقض ١٩٧٤/٤/٩ - بند ٢٥ ص ٦٥٨).

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٨ من قانون المرافعات السابق ولا خلاف في الأحكام بينهما.

١١٤٧ - وإذا كانت عبارة (أعوان القضاة) الواردة في نص المادة ٢٦ - محل التعليق - تمتد في مفهومها العام إلى غير العاملين في الدولة كالمحامين وخبراء الجداول والمترجمين غير الحكوميين، ووكلاء الديانة إلا أن النص لا يتناول غير العاملين في الدولة، كما لا يسرى بالنسبة إلى العاملين في الدولة ممن خصصهم المشرع بأحكام خاصة كالخبراء الحكوميين، كما لا يسرى كذلك على القضاة الذين يختصون بأحكام عدم الصلاحية والرد.

١١٤٨ - وجدير بالذكر أن للمادة ٢٦ مرافعات مقابل في القانون الفرنسي فيما يتعلق بالحضرين، وقد استقر القضاء والفقه هناك في تفسيرها على الحكم بعدم صلاحية المحضر للإعلان إذا تعلق بشخصه أو بمن هو وكيل عنه وكالة عامة أو خاصة، وهو ما يمكن الأخذ به بالنسبة إلى المذكورين في النص، فيقع عملهم باطلا إذا باشروه لأنفسهم أو لمن ينوبون عنهم نيابة قانونية أو اتفاقية، غير أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام.

١١٤٩ - ويشترط أن تثبت الصفة لمن قام بالعمل وقت القيام به، غير أنه من جهة أخرى لا أثر لزوال الصفة بعد ذلك على تعيب الإجراء. (كمال عبد العزيز - ١١٦ وص ١١٧، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣٧٦).

### أحكام النقض:

١١٥٠ - لما كان الثابت من محاضر جلسات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أنه بعد أن قرر كاتب الجلسة أنه ابن عم المدعى - المطعون ضده - وافق الحاضر من الطاعن الثاني على حضور هذا الكاتب بالجلسة، كما قرر الحاضر مع الطاعن الثالث عدم اعتراضه على ذلك، وكذلك فإنه لم يثبت أن باقى الطاعنين - الذين قدموا مذكرة بدفاعهم في الدعوى - قد

اعترضوا على أن يباشر هذا الكاتب عمله فى الدعوى، لما كان ما تقدم فإن الطاعنين يكونون قد نزلوا عن حقهم فى التمسك ببطلان إجراءات نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية لهذا السبب مما لا يجيز لهم العودة إلى التمسك به فى الاستئناف.

(نقض ١٩٧٤/٤/٩، سنة ٢٥ ص ٦٥٨).

### (مادة ٢٧)

«قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها، أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها وفى محكمة المواد الجزئية هو قاضيا»<sup>(١)</sup>

### المذكورة الإيضاحية :

«فى تعيين قاضى الأمور الوقتية لم تقتصر المادة ٢٧ من المشروع على رئيس المحكمة، أو من يقوم مقامه بل شملت أيضا من يندب لذلك من قضاتها».

### التعليق :

١١٥١ - أعمال القضاة : أعمال قضائية - أعمال ولائية - أعمال إدارية: تتنوع الأعمال التى يقوم بها القضاة والمسندة إليهم قانونا، وتباين هذه الأعمال فى الطبيعة والآثار (انظر تفصيلات عن أعمال

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٢٩ من قانون للرافعات السابق .

القضاة، والنظام القانونى لها وآثارها وكيفية التفرقة بينها : مؤلفنا :  
أعمال القضاة - نشر دار النهضة العربية بالقاهرة)، وتنقسم أعمال  
القضاة إلى أنواع ثلاثة : أعمال قضائية والإطار الخارجى لها هو الحكم  
القضائى، وأعمال ولائىة والإطار الخارجى لها الأمر كالأوامر على  
العرائض، وأعمال إدارية تتعلق بإدارة المحاكم والإطار الخارجى لها هو  
القرار الإدارى كالقرارات الصادرة بتحديد مواعيد الجلسات وتوزيع  
القضايا على الدوائر وإدارة الجلسة وضبطها وغير ذلك.

١١٥٢ - قاضى الأمور الوقتية يمارس أعمالا ولائىة : وفقا للمادة  
٢٧ مرافعات، فإن قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها  
أو من يقوم مقامه، كما يجوز ندب أحد قضاة المحكمة الابتدائية ليكون  
قاضيا للأمور الوقتية، أما فى المحكمة الجزئية فإن قاضيهما هو قاضى  
فرد هو قاضى الأمور الوقتية، ويمارس قاضى الأمور الوقتية وظيفته  
ولائىة، فهو يصدر أوامر، وقد نظم المشرع الأوامر على العرائض فى  
المواد من ١٩٤ إلى ٢٠٠ من قانون المرافعات التى سوف نعلق عليها فى  
موضعها، ورغم هذا التنظيم إلا أنه كثيرا ما يحدث فى الحياة العملية، أن  
يصعب تكييف العمل الصادر من القاضى وهل هو حكم أم أمر أم قرار  
إدارى؟، ولذلك اجتهد الفقه والقضاء فى تمييز كل نوع من أعمال القضاة  
(راجع ذلك بالتفصيل فى : مؤلفنا أعمال القضاة - المشار إليه آنفا).

١١٥٣ - ووفقا للمادة ٢٧٥ مرافعات، فإن قاضى التنفيذ هو المختص  
وحده بإصدار الأوامر على العرائض بصدد التنفيذ، ويلاحظ أنه إذا صدر  
الأمر على عريضة من قاضٍ غير مختص، فإن هذا الأمر يكون باطلا.



## الكتاب الأول

# التداعى أمام المحاكم

## الباب الأول

### الاختصاص

تمهيد :

١١٥٤ - تعريف الاختصاص والتفرقة بينه وبين الولاية وبين توزيع القضايا على الدوائر التابعة للمحكمة الواحدة :

ثمة معنى للاختصاص القضائى يختلف عن معنى ولاية القضاء، فإذا كانت الولاية تعنى سلطة الحكم بمقتضى القانون الممنوحة لكافة محاكم الدولة، أى لجميع أعضاء السلطة القضائية التى تقابل سلطتى التشريع والتنفيذ فى الدولة، فإن الاختصاص هو نصيب كل محكمة من هذه الولاية، إذ ينتج عن تجزئة ولاية القضاء نظرا لاستحالة أن تمارس محكمة واحدة فقط هذه الولاية فى الدولة كلها، أن تختص كل محكمة من المحاكم المختلفة بنصيب معين من ولاية القضاء.

ومن ثم فإن تحديد اختصاص محكمة ما يقصد به تحديد القضايا التى تباشر هذه المحكمة بشأنها ولاية القضاء، فالاختصاص هو حد من

ولاية المحكمة بسبب وجود محاكم أخرى (فتحى والى، الوسيط فى قانون القضاء المدنى - سنة ١٩٨٦ - بند ١٣٤ - ص ٢٢٠، ومبادئ قانون القضاء المدنى - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ - بند ١٤٧ ص ٢٢٠)، وبعبارة أخرى هو نطاق القضايا التى يتمكن أن يباشر فيه العضو القضائى ولايته (وجدى راغب - النظرية العامة للعمل القضائى فى قانون المرافعات - رسالة للدكتوراة - طبعة سنة ١٩٧٤ - ص ٦٠٠)، ولولا تعدد المحاكم داخل الدولة لتركزت ولاية القضاء فى محكمة واحدة تباشرها بمفردها، ولكن هذا التعدد ضرورى لأنه من قبيل المستحيل كما ذكرنا آنفاً، أن تباشر محكمة واحدة ولاية القضاء فى الدولة فتنظر كافة المنازعات التى يمكن أن تحدث فى جميع أنحاء الدولة وبين كافة مواطنيها أياً كان نوع هذه المنازعات، ولذلك كان تعدد المحاكم وانتشارها فى كافة أرجاء الدولة ضرورة، ونتج عن هذه الضرورة تجزئة ولاية القضاء إلى أنصب، بحيث يكون لكل محكمة من هذه المحاكم المتعددة نصيب من هذه الولاية، وهذا النصيب الممنوح للمحكمة من ولاية القضاء هو اختصاصها.

وهذا الاختلاف فى المعنى بين الاختصاص القضائى والولاية القضائية له أثر عملى هام، فإذا أصدر القاضى حكماً خارج اختصاصه ولكن فى حدود ولايته القضائية، فإن هذا الحكم يحوز حجية الأمر المقضى لصدوره من قاض ذى ولاية، ولكن هذا الحكم الذى يشوبه عيب عدم الاختصاص يكون غير صحيح، ويمكن التمسك بهذا العيب بطرق الطعن القانونية، فإذا استنفذت هذه الطرق تصحح الحكم نهائياً.

بينما إذا أصدر القاضى حكماً تجاوز به حدود الولاية القضائية العامة للدولة، فإن هذا الحكم يكون منعماً (وجدى راغب - الرسالة السالفة الذكر - ص ٥٨٤ وما بعدها)، كالحكم الذى صدر فى عمل من أعمال السيادة، وكالحكم الذى يصدر ضد أجنبى لا يخضع للقضاء الوطنى،

وأساس ذلك أن مثل هذه الأحكام تعتبر صادرة من غير قاض، إذ لا يكون الشخص قاضياً إلا عندما يعمل في حدود ولايته القضائية، أما إذا باشر عمله خارج حدود ولاية القضاء فإن وصفه كقاض ينعدم بانتفاء الولاية ويكون عمله منعداً لا حجية له (انظر : رسالتنا للدكتوراه - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - دراسة مقارنة - كلية الحقوق جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩ - ص ٢٩٢).

وإذا كان الاختصاص يختلف في معناه عن ولاية القضاء، فإنه يختلف أيضاً عن التوزيع الداخلي للعمل داخل المحكمة الواحدة (انظر : أحمد مسلم - أصول المرافعات - سنة ١٩٧١ - بند ٧٣ ص ٦٥ وص ٦٦، فتحى والى - مجادى بند ١٤٧ ص ٢٢٠ والوسيط بند ١٣٤ ص ٢٢٠ ورسالتنا للدكتوراه سالف الذكر - ص ٣٩٢)، فإذا كان في المحكمة الواحدة عدة دوائر مختلفة، فإن توزيع العمل بين هذه الدوائر المتعددة لا يعتبر توزيعاً للاختصاص، حتى ولو كانت كل دائرة مخصصة لنوع معين من القضايا، وأيضاً لو تم توزيع العمل داخل الدائرة الواحدة، بين رئيس هذه الدائرة وكل من أعضائها بحيث كان لكل منهم واجبات متميزة بالنسبة لكل قضية، فإن مثل هذا التوزيع لا يعتبر توزيعاً للاختصاص، وإنما هو بمثابة تقسيم للعمل، إذ الاختصاص ينقذ للمحكمة كوحدة واحدة، فإذا انقسمت إلى دوائر متعددة، أو حتى حدث تقسيم للعمل داخل الدائرة الواحدة، فإن ذلك لا يؤثر على اختصاص المحكمة كوحدة واحدة.

#### ١١٥٥ - أساس الفصل في اختصاص المحكمة بنظر الدعوى :

قضت محكمة النقض بأن الفصل في اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على التكييف القانوني لطلبات المدعى، ويستقل عن تحقق المحكمة وتنبتها من استيفاء الدعوى لإجراءات وشروط قبولها.

(نقض ١٩٩٣/٤/٢٩ - الطعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٦٢ قضائية، نقض

١٩٩١/٤/٢٢ - الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٥٨ قضائية).

## ١١٥٦ - أسس وضوابط تحديد الاختصاص القضائي :

ولكن إذا كان للمحكمة كوحدة واحدة اختصاص معين هو نصيبها من ولاية قضاء الدولة كلها، فما هي أسس وضوابط تحديد هذا الاختصاص؟

إن هذا التحديد لا يعتمد على أساس أو ضابط واحد (راجع : تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - رسالتنا للدكتورة سالفة الذكر - ص ٣٩٣ وما بعدها)، فقد يعتمد هذا التحديد على أساس مكاني بحيث يكون للمحكمة مجال إقليمي معين، أى دائرة إقليمية معينة، فتتوزع فى القضايا التى يكون بينها وبين هذه الدائرة الإقليمية صلة معينة، ومن ثم يكون تحديد الاختصاص فى هذه الحالة بالنظر إلى مكان المحكمة، وهذا هو الضابط المكاني للاختصاص.

كما قد يعتمد هذا التحديد، على أساس نوع القضية ذاتها، بحيث تختص المحكمة بنوع معين من القضايا، وهذا هو الضابط النوعي للاختصاص.

كذلك فإن تحديد اختصاص المحكمة قد يعتمد على أساس قيمة القضية، بحيث يكون للمحكمة نصاب قيمي معين، لا تتوزع سوى القضايا التى تكون قيمتها فى حدود هذا النصاب، وهذا هو الضابط القيمي للاختصاص.

أضف إلى ذلك أن ولاية القضاء فى الدولة ككل قد توزع على جهات قضائية متعددة، بحيث يتبع كل جهة قضائية عدة محاكم مختلفة، ففى مصر وفرنسا توجد جهتان رئيسيتان هما جهة القضاء العادى وجهة القضاء الإدارى، وفضلا عن هاتين الجهتين قد يلجأ المشرع إلى إنشاء جهات خاصة أخرى على سبيل الاستثناء، فيمنح نصيب من ولاية قضاء الدولة للجان إدارية ذات تشكيل معين أو لمحاكم خاصة معينة، وتوزع ولاية القضاء على الجهات المختلفة هو ما يعرف بالاختصاص الولائى.

كما منح المشرع المحاكم المصرية اختصاصا ببعض المنازعات والقضايا ذات العنصر الأجنبى، وهو ما يعرف بالاختصاص القضائى الدولى.

## الفصل الأول الاختصاص الدولى للمحاكم

### ( مادة ٢٨ )

«تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على المصرى ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج»<sup>(١)</sup>

**المذكرة الإيضاحية:**

«عالجت المواد من ٢٨ إلى ٣٥ من المشروع القواعد التى تبين حدود ولاية القضاء لمحاكم الجمهورية وهى ما يطلق عليه قواعد الاختصاص العام لاختصاص القضاء الدولى، وقد رأى المشروع أن يجمع هذه القواعد فى صعيد واحد فأقر لها الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الأول، ما دامت هى نقطة البداية لمزاولة المحاكم وظيفتها، فخالف بهذا المنحى مسلك قانون المرافعات الحالى، الذى يوزعها بين المادة ٣ والمواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧ منه، وهو توزيع لا يقوم على أساس فقهى، وإنما يرجع إلى أسباب تاريخية مردها صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١، بإضافة كتاب رابع فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية بعد صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقد راعى المشروع إطلاق قواعد الإختصاص القضائى الدولى لمحاكم الجمهورية لتعمل فى مواد الأحوال العينية وفى

---

(١) هذه المادة مستحبة فى قانون للمرافعات الحالى وليس لها مقابل فى قانون للمرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩م

مواد الأحوال الشخصية على السواء، إلا حيث تقتضى الملاءمة تخصيص بعض المنازعات بقواعد معينة.

وتقوم أحكام هذه المواد على المبدأ العام السائد فى فقه القانون الدولى الخاص، وهو أن الأصل فى ولاية القضاء فى الدولة هو الإقليمية، وأن رسم حدود هذه الولاية يقوم على أسس إقليمية تربط ما بين المنازعة وولاية القضاء، مأخذها موطن المدعى عليه أو محل إقامته أو موقع المال أو محل مصدر الالتزام أو محل تنفيذه، يضاف إلى ذلك الأخذ بضابط شخصى للإختصاص هو جنسية المدعى عليه وكونه وطنياً بصرف النظر عن موطنه أو محل إقامته ويبنى الاختصاص فى هذه الحالة على اعتبار أن ولاية القضاء وإن كانت إقليمية فى الأصل بالنسبة للوطنيين والأجانب، إلا أنها شخصية بالنسبة للأوليين فتشملهم ولو كانوا متوطنين أو مقيمين خارج إقليم دولتهم. كذلك راعى المشروع اعتبار أن الأصل هو أن تؤدى الدولة العدالة فى إقليمها، وأن الأصل هو رعاية المدعى عليه. ولذلك فإن المشروع لم يأخذ بضابط الاختصاص من ناحية المدعى إلا فى حالات قليلة تعتبر واردة على خلاف الأصلين العامين المذكورين.

ولم يشأ المشرع أن يأخذ بحكم المادة ٨٦٥ من قانون المرافعات الحالى التى تجيز لمحاكم الجمهورية التخلّى عن الدعوى الداخلة فى اختصاصها فى الحالات وبالشروط المبينة بها، ذلك أن حالات عقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية الواردة فى المادة ٢/٨٦١ من القانون الحالى، هى حالات روعى فيها حماية الجانب الضعيف فى الدعوى وكونه متوطناً أو مقيماً فى الجمهورية، أو سبق تمتعه بجنسية الجمهورية على حسب الأحوال ولاشك أن التخلّى عن الدعوى يذهب بهذه الرعاية. كما أن إجازة التخلّى عن حالة عقد الاختصاص لتلك المحاكم على أساس القبول من شأنه إمكان مصادرة هذا القبول.

وجعلت المادة ٢٨ من المشروع اختصاص معقودا لمحاكم الجمهورية بالدعاوى التى ترفع على المصرى، ولو لم يكن متوطناً فى الجمهورية وهى قاعدة كانت مقررة فى القانون المدنى المختلط. والنص على هذه القاعدة فى المشروع يرمى إلى استكمال قواعد الاختصاص وإيجاد المناسبة للنص على الاستثناء من حكمها بالتنسبة للدعاوى العقارية المتعلقة بعقارات واقعة فى الخارج، وهو بدوره استثناء مسلم فى الأغلب عند الفقه والقضاء فى مختلف البلاد.

### التعليق،

١١٥٧ - من المسلم به أن ولاية قضاء دولة ما، إنما تنبسط على كافة المتمتعين بجنسية تلك الدولة، فيمكنهم اللجوء إلى هذا القضاء كما أنهم يخضعون له، إذ لا قيد على ارتفاع الوطنيين بقضاء الدولة وخضوعهم له (أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ١٦٩ ص ١٧٦، وللمؤلف - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى ص ٢١١ وما بعدها)، وأساس ذلك أن سيادة الدولة تمتد إلى رعاياها (فؤاد عبد المنعم رياض وسامية راشد - الوجيز فى القانون الدولى الخاص - طبعة سنة ١٩٧٥م - الجزء الثانى بند ٣١٩ ص ٣٥١ وبند ٣٢٢ ص ٣٦٢ وص ٣٦٣)، ولما كانت ولاية القضاء تعتبر مظهراً من مظاهر هذه السيادة، فإنها تمتد إلى ما تمتد إليه تلك السيادة، ومن ثم فإنها تشمل كافة مواطنى الدولة، أضف إلى ذلك أن للدولة قدرة على كفالة آثار أحكام محاكمها فى مواجهة المتمتعين بجنسيتها، ولذا فليس من المفيد من الناحية العملية أن يخضع مواطنو دولة ما إلى محاكم دولة أخرى، بحيث لا تستطيع هذه الدولة الأخيرة أن تكفل تنفيذ ما تصدره محاكمها من أحكام.

فانتماء الشخص بجنسيته إلى دولة ما، يكفي لسيط ولاية قضاء تلك الدولة عليه، فهو يخضع لقضائها، وتختص محاكم هذه الدولة بكافة الدعاوى التي ترفع عليه، سواء أكان مقيماً داخل هذه الدولة أو خارجها، وسواء أكان النزاع ناشئاً عن علاقة قانونية قامت في داخل تلك الدولة أو خارجها (عبد الباسط جميعي - مبادئ المرافعات - سنة ١٩٧٤ - ص ١٢٠).

ولذلك نجد المشرع المصرى فى المادة ٢٨ مرافعات - محل التعليق - يقرر أن محاكم الجمهورية تختص بنظر الدعاوى التى ترفع على المصرى، حتى ولو لم يكن له وطن أو محل إقامة فى الجمهورية، وعلى ذلك فالمصرى الذى يقيم فى الخارج ويتعامل مع شخص أجنبى لا يمكن أن يتفادى اختصاص المحاكم المصرية، إذا ما قام ذلك الأجنبى برفع دعواه أمامها لمطالبة المصرى بوفاء. التزامه، ولا يجوز للمصرى فى هذه الحالة أن يحتج بأن العلاقة نشأت فى الخارج، أو بأنه يقيم فى الخارج، إذ ولاية المحاكم المصرية تنبسط على المصرى أينما كان وعلى جميع المنازعات التى يكن ذلك المصرى طرفاً فيها أيا كانت هذه المنازعات.

فيكفى أن يكون المدعى عليه مصرياً لى ينعقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية، ولا يلزم توافر أى شرط فى المدعى، فيصبح أن يكون المدعى وطنياً، كما يصح أن يكون أجنبياً، متوطناً أو مقيماً أو موجوداً فى الجمهورية أو فى الخارج.

١١٥٨ - ولكن وفقاً للمادة ٢٨ مرافعات - محل التعليق - يستثنى من ذلك الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج، فهذه الدعاوى لا يختص بها القضاء المصرى، سواء أكانت الدعوى شخصية عقارية أم عينية عقارية أم مختلطة (عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - الطبعة السابعة - سنة ١٩٧٢ - الجزء الثانى - بند ١٧٩ ص ٦٧٥ وص ٦٧٦). ومثال الدعوى الشخصية العقارية الدعوى التى يرفعها مشترى



العقار بعقد غير مسجل طالباً بها، في مواجهة البائع، الحكم بانهقاد البيع، ومثال الدعوى العينية العقارية الدعوى التي يرفعها مالك العقار طالباً تثبت حق ملكيته وتقريره في وجه من يعتدى عليه أو ينازع فيه، أما الدعوى المختلطة فمثالها الدعوى التي يرفعها مشتري العقار بعقد مسجل على البائع طالباً تسليم هذا العقار.

وعلة هذا الاستثناء أن محكمة العقار هي الأقدر على نظر النزاع (محمد عبد الخالق عمر - قانون المرافعات - طبعة ١٩٧٨ - الجزء الأول ص ١٥)، فالدعاوى المتعلقة بعقار تتطلب إجراءات ومعايينات تكون محكمة الدولة الكائن بها العقار أقدر على الفصل فيها (فرؤاد عبد المنعم رياض - وسامية راشد - الوجيز في القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ٣٢٢ ص ٣٦٤)، كما أن العقار هو مسقط سيادة الدولة (عز الدين عبد الله - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ١٧٩ ص ٦٧٧ ، وتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى العقارية يكون عادة في بلد موقع العقار، ولذلك فإن ولاية قضاء الدولة الكائن بها العقار تشمل المنازعات المتعلقة به، حتى ولو كان أحد أطراف المنازعة مصرياً.

١١٥٩ - كذلك نجد المشرع الفرنسي يعقد الاختصاص للمحاكم الفرنسية كلما كان أحد الخصوم في الدعوى فرنسياً مدعياً أو مدعى عليه، ويتضح ذلك من المادتين ١٤ ، ١٥ من القانون المدني الفرنسي، إذ تقضى المادة ١٤ من هذا القانون بأنه «يمكن رفع الدعوى أمام المحاكم الفرنسية على الأجنبي، ولو لم يكن مقيماً في فرنسا، لتنفيذ الالتزامات التي عقدها في فرنسا مع فرنسي، كما يمكن مقاضاته أمام محاكم فرنسا من أجل الالتزامات التي عقدها في بلد أجنبي مع فرنسيين»، كما تقضى المادة ١٥ من القانون المدني الفرنسي بأنه «يمكن مقاضاة الفرنسي أمام محكمة فرنسية من أجل الالتزامات التي عقدها في بلد أجنبي ولو مع

أجنبي»، واختصاص المحاكم الفرنسية بالدعوى ينعقد متى كان المدعى أو المدعى عليه فرنسياً، وذلك بصرف النظر عن موطن كل منهما أهو في فرنسا أم في بلد أجنبي (عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ١٦٥ ص ٦١٦ وص ٦١٧)، وبصرف النظر أيضاً عن نوع الدعوى، ولكن يستثنى من ذلك الدعوى العينية العقارية، فلا تختص بها المحاكم الفرنسية إلا إذا كان العقار واقعاً في فرنسا، أما إذا كان واقعاً في بلد أجنبي خرج من اختصاصها ولو كان المدعى أو المدعى عليه فرنسياً، إذ العقار هو مسقط سيادة الدولة كما سبق أن ذكرنا، من ثم فإنه لا يمكن أن يخضع لغير قانونها ولا يمكن أن تختص بالدعوى العينية العقارية فيه غير محاكمها.

١١٦٠ - ومن ذلك يتضح لنا أن ولاية قضاء الدولة تنبسط على كافة مواطنيها، سواء أكانوا مقيمين على أرضها أم خارجها، وأيا كان نوع الدعوى، وذلك فيما عدا الاستثناء الوحيد الخاص بالدعوى المتعلقة بعقار يقع خارج إقليم الدولة، إذ يختص بها قضاء الدولة الكائن بها العقار.

### أحكام النقض:

١١٦١ - المرجع في تحديد اختصاص المحاكم المصرية هو قانون المرافعات المدنية والتجارية، وذلك فيما عدا الحالات التي وردت بشأنها نصوص في قوانين أخرى رأى الشارع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات.

(نقض ١٩٦٤/٣/٣١، السنة ١٤ ص ٢٥٦).

١١٦٢ - تقضى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدني بسريان قانون الدولة التي تم فيها العقد عند اختلاف الموطن ما لم يتفق

المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه،  
وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسرى على قواعد الاختصاص  
وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو  
تباشر فيه الإجراءات، وإذا كان الثابت من الأوراق أن وثائق التأمين قد  
أبرمت فى مصر وأن المستأنف وهو المدين المحجوز عليه مصرى  
الجنسية، وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حيز ما للمدين لدى الغير  
موقع فى مصر على أموال موجودة فيها، فإن القانون المصرى يكون هو  
الواجب التطبيق علاوة على أن المحاكم المصرية تكون هى المختصة  
وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها.

(نقض ٣٠/٤/١٩٧٥، فى الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٩ قضائية - السنة ٢٦ ص ٨٧٣).

١١٦٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه - برفض الدفع  
بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمصريين - على أن المدعين  
يتمتعان بالجنسية المصرية أخذاً بالقاعدة التى قررها قانون الجنسية  
المصرى من أن من يولد لأب مصرى، يكون مصرىاً هو الآخر، دون نظر  
إلى مكان ولادته أو جنسية الأم أو قيام الزوجية وقت الميلاد، ولأنه لم  
يثبت كما قرر الحكم أنهما اكتسبا الجنسية البريطانية، ولما كانت هذه  
الدعامة من الحكم ليست محل نعى من الطاعنة، فإنه يكون صحيحاً إقامة  
الدعوى ابتداءً، بثبوت وراثتهما من والدهما المصرى الجنسية أمام دائرة  
الأحوال الشخصية للمصريين.

(نقض ١٩٧٤/١/٩ - فى الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ قضائية، السنة ٢٥ ص ١٢٣).

١١٦٤ - قواعد الاختصاص والمسائل المتعلقة بالإجراءات والمرافعات  
فى مجال تنازع القوانين من حيث المكان: وفقاً للمادة ٢٢ من القانون

الدنى يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى، أو تباشر فيه الإجراءات، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى بإثبات النسب ترفع وفقاً للأحكام والشروط، وفي المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور إذ لم يقصد بها - إلا «تعيين الاحوال التى تقبل فيها الدعوى والمواعيد التى يجب أن ترفع فيها والقواعد التى تتبع فى إثباتها وهى مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع اتصالاً لا يقبل الإنقسام».

(نقض ١٩٦٧/٣/١٥ - فى الطعن رقم ٣٥/٢٢ - احوال شخصية - س ١٨ - ص ٦٥٥).

١١٦٥ - مفاد نص المادة ١/٢٩٣ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر أن تكون المحكمة التى أصدرته مختصة بإصداره، وأن تحديد هذا الاختصاص يكون وفقاً لقانون الدولة التى صدر فيها الحكم، وأن العبرة فى ذلك بقواعد الاختصاص القضائى الدولى دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى فى قواعد الاختصاص الداخلى للتحقق من أن المحكمة التى أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بالفصل فى النزاع، وإذا كان شرط التحكيم الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين لفض المنازعات التى تثار بينهما بشأنه - بفرض قيامه - لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائى الدولى ولا يؤثر فى تطبيقها باعتبار الحكم المطلوب تنفيذه - صادراً من محكمة مختصة دولياً بنظره وفقاً لقواعد الاختصاص الدولى فى القانون السودانى، فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا لا يكون قد خالف المطعون فيه.

(نقض ١٩٦٣/٦/٢٦ - فى الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ قضائية، السنة ١٤ ص ٩١٣،  
نقض ١٩٦٩/٥/٦ - فى الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ قضائية، السنة ٢٠ ص ٧١٧).

١١٦٧ - اختصاص المحاكم المصرية فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى مصر. شرطه. أن يكون لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها. مادة ٣٠ مرافعات والتعدد يتحدد طبقاً للقانون الوطنى بشرط أن يكون حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى، وليس اختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم أو لمجرد المثل فيها.

(نقض ١٩٩١/٤/٢٨ - الطعن رقم ٦٤١ و ٦٦٨ لسنة ٦٠ قضائية).

### أحكام نقض تتعلق بإجراءات التحكيم بالخارج:

#### تنبيه:

ينبغى عند الاسترشاد بهذه الأحكام مراعاة نصوص قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

١١٦٧ - إذا كان الثابت فى الدعوى أن شرط التحكيم الوارد بسند الشحن قد نص على إحالة كل ما ينشأ من نزاع إلى ثلاثة محكمين بمدينه جوتنبيرج، وكان المشرع قد أقر الاتفاق على إجراء التحكيم فى الخارج ولم ير فى ذلك ما يمس النظام العام فإنه يرجع فى تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لأثاره إلى قواعد القانون السويدى باعتباره قانون البلد الذى اتفق على إجراء التحكيم فيه بشرط ألا يكون فى قواعد ذلك القانون ما يخالف قواعد النظام العام فى مصر.

(نقض ١٩٨٦/١/١٣ - طعن ٣٢٦ س ٥١ ق).

١١٦٨ - لما كان الثابت أن شرط التحكيم المنصوص عليه فى مشاركة الإيجار قد نص على أن يسوى النزاع فى «لندن» طبقاً لقانون التحكيم الإنجليزى لسنة ١٩٥٠، وكان المشرع قد أقر الاتفاق على إجراء التحكيم

فى الخارج ولم ير فى ذلك ما يمس النظام العام، فإنه يرجع فى شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره إلى قواعد القانون الإنجليزى باعتباره قانون البلد الذى اتفق على إجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام.

(نقض ١٩٨٣/٢/٧ - طعن ١٢١٩ س ٤٨ق).

١١٦٨ - متى كان الثابت أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بدفاعها المبين فى وجه النعى، والذى يتضمن أن القانون الإنجليزى يحول دون عرض النزاع على هيئة التحكم - فى لندن - إذا وردت الإحالة فى سند الشحن بصفة عامة على شرط التحكم الوارد بمشارطة إيجار السفينة، كما قدمت ترجمة لحكم صادر من مجلس اللوردات قالت إنه يتضمن هذا المبدأ، وكان هذا الدفاع جوهرياً قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى حتى لاتحرم الطاعة من جهة تلجأ إليها للمطالبة بحقوقها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع، ولم يعرض للمستند المقدم من الطاعة تأييداً له، وقضى بعدم قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ - طعن ٣٧٦ س ٤١ق).

١١٧٠ - لا يستند حكم المحكمين بالخارج إلى أعمال السلطة القومية الأجنبية، ولكنه نتيجة عقد اتفاق بين شخصين على حسم النزاع بمحض رضائهما واختيارهما.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٢ - طعن ٧٥٥ س ٥٠ق).

١١٧١ - إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه - فى معرض الرد على القول بأن الاحتجاج على الطاعن بشرط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار السفينة يحول بينه وبين عرض النزاع على كل من القضاء المصرى وهيئة التحكيم التى نصت عليها المشارطة بمقرها فى لندن لأن هذا الشرط فى

حدود النزاع الحالى باطل فى نظر القانون الإنجليزى - يفيد أن الطاعن لم يقدم الدليل المقبول قانونا على القانون الأجنبى باعتباره واقعة يجب أن يقيم الدليل عليها، كما يستفاد منه أنه إذا استحال عرض النزاع على التحكيم، فإن شرطه يزول ويصبح كأن لم يكن، ويعود للطاعن حقه فى الإلتجاء إلى المحاكم لعرض النزاع عليها من جديد باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى فض المنازعات، وكانت إرادة الخصوم هى التى تخلق التحكيم، وقد أقر المشرع جواز الإلتفاق عليه ولو تم فى الخارج، دون أن يمس ذلك النظام العام فى مصر، فإن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بانكسار العدالة، إذ قضى بعدم قبول الدعوى يكون غير صحيح.

(نقض ١٩٧٥/٣/٥ - طعن ٥٤٠ س ٤٠ ق، نقض ١٩٨٧/٢/٩ - طعن ٨٧٧ س ١٥ ق).

### (مادة ٢٩)

«تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية، وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج»<sup>(١)</sup>

### المذكرة الإيضاحية:

«تنص المادة ٢٩ من القانون الجديد على انعقاد الاختصاص لمحاكم الجمهورية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية باستثناء الدعاوى العقارية المتعلقة بعقارات واقعة

(١) هذه المادة ليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق.

فى الخارج. والقاعدة بأساسيتها الوطن وبديله وهو محل الإقامة، وكذلك الاستثناء من حكمها، مسلمان فقها وقضاء، ولهذه القاعدة سند فى قانون المرافعات القديم هو مفهوم المخالفة لنص المادة الثالثة منه فى شأن الأحوال العينية، وصريح نص المادة ٨٦١ فى شأن الأحوال الشخصية وإن كان هذا النص الأخير لم يجعل محل الإقامة بديلاً للموطن وهو أمر منتقد عالجته القانون الجديد. ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاختصاص على أساس موطن المدعى عليه تشمل الموطن العام وللموطن الخاص مثل موطن الأعمال أو الموطن التجارى وموطن المأذون بالإدارة، ويرجع فى تحديد مختلف هذه المواطن إلى القانون الوطنى، على أن انعقاد الإختصاص بمحاكم الجمهورية على أساس موطن المدعى عليه أو محل إقامته هى قاعدة عامة لاتعطلها قواعد الاختصاص الخاصة بمسائل الولاية على المال أو بمسائل الميراث أو غيرها إلا حيث يوجد نص يقضى بخلاف ذلك».

### التعليق؛

#### ١١٧٢-مدى خضوع الأجانب لولاية القضاء المصرى؛

كانت الفكرة السائدة حتى أوائل القرن التاسع عشر هى أن قضاء الدولة وجد أصلاً لإقامة العدل بين الوطنيين فقط (فؤاد عبد المنعم رياض وسامية راشد - الوجيز - ج٢ - بند ٣١١ ص ٣٥١)،

ولذلك كانت محاكم كل دولة لاتنظر إلا فى القضايا المتعلقة برعاياها ولاتعد نفسها مكلفة بنظر المنازعات التى تنشعب بين الأجانب المقيمين على إقليمها، وذلك لاعتبار مرفق القضاء امتيازاً خاصاً بالوطنيين دون غيرهم، بيد أن سرعان ما تبين خطأ هذه الفكرة، إذ أن أى نزاع يقوم بين أفراد



مقيمين فى إقليم الدولة، من شأنه أن يخل بالنظام والأمن السائدين فى هذه الدولة سواء أكان أطراف النزاع وطنيين أم أجانب، ونتيجة لذلك حادت معظم الدول تدريجيا عن مبدأ عدم اختصاص محاكمها بالنسبة للأجانب الموجودين فى إقليمها، وبذا تلاشت الفكرة القاضية بأن مرفق القضاء امتياز خاص بالوطنيين.

فى فرنسا بعد أن كان القضاء الفرنسى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر يحكم بعدم اختصاصه بالمنازعات بين الأجانب فى فرنسا، على أساس أن أداء العدالة وظيفة تقوم بها الدولة لمصلحة مواطنيها وليس للأجانب أى حق فى أن يستفيدوا منها، عدل هذا القضاء عن ذلك وأصبح يحكم باختصاصه بنظر المنازعات بين الأجانب فى حالات محددة كوقوع الفعل الضار فى فرنسا (انظر: للمؤلف - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى - رسالة ص ٢١٤ وما بعدها والمراجع المشار إليها فيها وبصفة خاصة : نيبوييه - دروس فى القانون الدولى الخاص الفرنسى - الطبعة الثانية - سيرى - سنة ١٩٤٩ - بند ٦٩١ - ص ٦٤٢ و ص ٦٤٣).

والأمر السائد الآن هو حق الأجانب فى اللجوء إلى القضاء الوطنى، كما أنهم فى نفس الوقت يخضعون لقضاء الدولة التى يوجدون فيها، إذ أنهم يتمتعون بحماية تلك الدولة فيجب مقابل ذلك أن يخضعوا لقضاائها (على صادق أبوهيف - القانون الدولى العام - الطبعة الحادية عشرة - سنة ١٩٧٥ - بند ١٨٥ - ص ٣٣٥)، كذلك ليس للأجانب الآن أية امتيازات قضائية، على نحو ما كان سائدا فى مصر فى الماضى، فلا توجد محاكم خاصة بهم، وليس لهم أن يلجأوا إلى سفراء دولهم ليقتضروا بينهم (انظر: حكم محكمة النقض المصرية - الصادر فى ٥ يونية سنة ١٩٧٤ - المنشور فى مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى - السنة

الخامسة والعشرون - ص ٩٧٩ - وقد جاء بهذا الحكم أن «السفير لا يملك القضاء على مواطنيه الموجودين بالدولة المعتمد لديها»، بل إنهم يخضعون لقضاء الدولة التي يوجدون فيها، والذي يعتبر مظهراً من مظاهر سيادتها.

ووفقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات المصرى - محل التعليق - ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية، وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج.

وأساس هذا الاختصاص وجود المدعى عليه الأجنبى فى مصر، مما يعطى المحاكم المصرية سلطة كافية فى مواجهته.

ويشمل تعبير الموطن كلا من الموطن العام والموطن الخاص

(المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات المشار إليها آنفاً)، والمقصود بالموطن العام المكان الذى يوجد فيه الشخص عادة «مادة ٤٠ من القانون المدنى».

ويقصد بالموطن الخاص المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة، إذ يعد هذا المكان موطناً له بالنسبة إلى إدارة أعماله المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة «مادة ٤٢ من القانون المدنى».

ولا يشترط أن يكون للأجنبى موطناً داخل الجمهورية لانعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع عليه، بل يكفى أن يكون له محل إقامة داخل الجمهورية، إذ يعتبر ذلك أساساً كافياً لإختصاص محاكم الجمهورية بالدعاوى التى ترفع عليه، وثمة فارق بين الإقامة والموطن، إذ يشترط لاعتبار دولة ما موطناً للشخص أن يقيم الشخص فى هذه الدولة بصفة مستمرة بنية الاستيطان، بينما لا يشترط نية الاستيطان بالنسبة للإقامة، إذ تعد دولة ما محلاً لإقامة الشخص بمجرد وجود محل سكنى للشخص بإقليم هذه الدولة.

ولكن وجود الأجنبي المدعى عليه وجوداً عارضاً في الجمهورية لا يكفي وحده أساساً ينعقد عليه الاختصاص لمحاكم الجمهورية (عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - ج ٢ - بند ١٨٠ ص ٦٨١)، ومثال ذلك أن يبرم انجليزي مع انجليزي آخر عقداً في إنجلترا لينفذ فيها، ويكون الإثنان متوطنين في إنجلترا أو يكون المدين بالإلتزام على الأقل متوطناً فيها، ثم ينتهز الدائن بالإلتزام فرصة قدوم مدينه إلى مصر للسياحة ويرفع الدعوى عليه أمام محاكمها، فلا تختص هذه المحاكم بنظر مثل هذه الدعوى.

وأساس عدم اختصاص محاكم الجمهورية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي الموجود في الجمهورية وجوداً عارضاً، يكمن في أن الوجود في إقليم الدولة لا يكفي وحده لوصل المنازعة بولاية القضاء فيها ما دامت عناصرها الموضوعية واقعة جميعها في الخارج، كما أن المدعى عليه في هذه الحالة لا يتمتع بالجنسية المصرية وليس له موطن أو محل إقامة في مصر، وإذا عقد الاختصاص للمحاكم المصرية على أساس مجرد وجوده العارض في داخل البلاد فإنه لن يتوفر له الرعاية الواجبة بمقتضى اعتبار العدالة واعتبار حاجة المعاملات، ولذلك كان من الأفضل عدم اختصاص المحاكم المصرية في هذه الحالة. كذلك لاتختص المحاكم المصرية بنظر الدعوى حتى ولو كان المدعى عليه الأجنبي له موطن أو محل إقامة في مصر، وذلك إذا كانت هذه الدعوى عقارية متعلقة بعقار خارج مصر، إذ قدر المشرع في هذه الحالة أنه ليس بمجد منح الاختصاص للمحاكم المصرية، بل أن محاكم الدولة الكائن بها العقار هي الأكثر قدرة على الفصل في الدعاوى المتعلقة به.

### أحكام النقض:

١١٧٣ - إقامة المدعى عليه في بلد المحكمة الأجنبية، ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمناً يسيراً، أثره، اختصاصها بنظر الدعوى طبقاً للقانون الدولي

الخاص، إذ متى كان المدعى عليه مقيماً في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمناً يسيراً فإنها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقاً للقانون الدولي الخاص، ما دام المدعى عليه لم ينكر أنه استلم صحيفة الدعوى، وهو في ذلك البلد ولم يدع بوقوع بطلان في الإجراءات أو غش.

(نقض ١٩٥٦/١/١٢ - مجموعة المكتب الفني، السنة السابعة، نقض ١٩٨٨/٦/٢٩ - طعن رقم ٥٥ لسنة ٥٥ قضائية).

(نقض ١٩٨٨/٦/٢٩ - الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٥٦/١/١٢ - السنة ٧ ص ٤٧).

١١٧٤ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات - القديم - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة عددها، أن الاختصاص ينعقد للمحاكم المصرية، ومن باب أولى في الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي له موطن أو مسكن في مصر ذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصرى بالنسبة للأجنبي.

(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - طعن ٢٣٢ س ٢٩ق).

١١٧٥ - النص في المادة ٤١ من القانون المدني على أن المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة، وأنها في المادة ٢/٥٣ من ذلك القانون على أن الشركات التي يكون مركز إدارتها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي (أي موطنها) هو المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية، والنص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل، فقد دلت هذه النصوص مجمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي للشخص - طبيعياً أو اعتبارياً - موجوداً في الخارج

ولكنه يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفة في مصر - أعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطناً له مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط.  
(نقض ١٩٨٠/٢/٤ - طعن رقم ٥٩١ س ٣٩ق).

١١٧٦ - من المقرر أن لكل سفينة تباشر نشاطاً تجارياً في مصر وكيلاً ملاحياً ينوب عن مالكيها - الأجنى - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية، ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لملك السفينة تسلم إليه فيه الإعلانات وتحسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات، لما كان ذلك كان البين من الأوراق أن الشركة الطاعنة شركة ملاحية أجنبية تباشر بواسطة سفنها نشاطاً تجارياً في جمهورية مصر العربية، وتتولى شركة القناة للتوكيلات الملاحية أعمال التوكيل الملاحي عنها في كل ما يتعلق بهذا النشاط، فمن ثم يعتبر مقر هذا التوكيل موطناً لها في مصر، وإذا اختصت تلك الشركة في هذا النزاع في مواجهة وكيلها البحري المذكور أمام محكمة أول درجة، ثم أمام محكمة الاستئناف، فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي الذي أقامته الطاعنة يحتسب من موطنها في مصر.  
(نقض ١٩٨٠/٢/٤، طعن ٥٩١ س ٣٩ق).

١١٧٧ - وفقاً للمادة الثالثة من قانون المرافعات - القديم - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنى إذا كان له موطن أصلي أو مختار أو مسكن في مصر، أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً تنفيذه في مصر، وإذا كان المطعون عليه قد نقل إلى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به إلى أن قررت الشركة (رب العمل) فصله، فإن في ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى.  
(نقض ١٩٦٧/٤/٥ - طعن ٣٧١ س ٣٢ق).

١١٧٨ - المقصود بتعريف الموطن فى المادة ٤٠/١ من القانون المدنى إنما هو الموطن فى القانون الداخلى إلا أنه فى تحديد الاختصاص الخارجى يطبق قاضى الموضوع قانونه الداخلى بشأن الموطن.  
(نقض ١٢/١/١٩٥٦ - طعن ٤ س ٢٥ق).

١١٧٩ - الموطن وفق المادة ٤٠ من القانون المدنى إنما يتناول معناه فى نطاق القانون الداخلى باعتباره رابطة بين الشخص ومكان معين بالذات فى الإقليم الذى يقيم فيه عادة، دون اعتداد بما إذا كان الشخص الذى يحدد موطنه بمقتضاها ينتمى إلى جنسية الدولة التى توطن فيها أم لا وتختلف عن فكرة الموطن فى القانون الدولى الخاص التى تبنى على صلة تقوم بين الشخص وبين إقليم دولة معينة مؤسسة على الجنسية، تغلب عليها العلاقة الروحية، وتخضع لمبدأ السيادة الإقليمية وتراعى فيها الاعتبارات السياسية، ويترتب عليها أثرها فى تمتع الأجانب بالحقوق أو بيان القانون الواجب التطبيق عند تنازع القوانين، وهى آثار مغايرة لما تحققه للأجانب فكرة الموطن فى سائر فروع القانون الداخلى من قبيل إعلان الأوراق القضائية أو تحديد الاختصاص المحلى، وبالتالي فلا مسأغ لما يذهب إليه الطاعن من انتفاء تقرير موطن للأجانب المقيمين فى بلد لا ينتمون بجنسيتهم إليه.  
(نقض ١/٦/١٩٧٧ - طعن رقم ٣٦ س ٤٥ق).

١١٨٠ - تمتع الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الأجنبى بالحصانة القضائية وعدم الخضوع للقضاء الوطنى يمنع من اختصاص المحاكم المصرية ولائياً بنظر المنازعات الصادرة فى شأنها هذا الإعفاء ولو كانت لهذا الشخص إقامة فى مصر وأن ما ورد فى المواد من ٢٩ - ٣٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ من اختصاص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى المقيم فى مصر

إنما يمثل الإطار العام الوارد فى هذا القانون وبديهي أن يخرج عن هذا النطاق ما استثنى منه بقوانين خاصة تعفى الأجنبي من الخضوع للقضاء الوطنى، سواء كانت تلك القوانين سابقة أو لاحقة على صدور قانون المرافعات، إذ أن المقرر أن القانون العام لا يلقى قانوناً خاصاً إلا إن نص على ذلك صراحة ومن أمثلة ذلك القوانين الخاصة بإعفاء رجال السلك الدبلوماسى من الخضوع للقضاء الإقليمى والقوانين الصادرة بالموافقة على الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى تتضمن هذا النوع من الاعفاء بعد أن أصبحت تلك الاتفاقات قانوناً من قوانين الدولة، ومن ثم لا يجدى الطاعنين التحدى بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باختصاص القضاء المصرى بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبي المقيم فى مصر أو له محل إقامة مختار بها لما تتمتع به الهيئة المطعون ضدها من إعفاء من الخضوع للقضاء الإقليمى وارد على سبيل الحصر فى الاتفاقية المعقودة بينها وبين الحكومة المصرية والتى أقرها مجلس الوزراء فى ١٩٥٤/١٢/١، بما له من سلطة تشريعية فى ذلك الوقت فأصبحت قانوناً خاصاً من قوانين الدولة ويتعين تطبيقه، ولو كان سابقاً على صدور قانون المرافعات، طالما لم ينص القانون الأخير على إلغائها.

(نقض ١٩٩٣/١٢/٩ - طعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥٣ قضائية).

### (مادة ٣٠)

«تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبي الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية، وذلك فى الأحوال الآتية:

- ١ - إذا كان له فى الجمهورية موطن مختار.
- ٢ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية، أو

كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا. تنفيذه فيها، أو كانت متعلقة بإفلاس أشهر فيه.

٣ - إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج، وكان العقد يراد إبرامه لدى موثق مصرى.

٤ - إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب فسخ الزواج أو بالتطليق أو بالإنفصال، وكانت مرفوعة من زوجة فقدت جنسية الجمهورية بالزواج متى كان لها موطن في الجمهورية، أو كانت الدعوى مرفوعة من زوجة لها موطن في الجمهورية على زوجها الذى كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته، وجعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو التطليق أو الانفصال، أو كان قد أبعد عن الجمهورية.

٥ - إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للام أو للزوجة متى كان لها موطن في الجمهورية أو للصغير المقيم فيها.

٦ - إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم في الجمهورية أو بسلب الولاية على نفسه، أو الحد منها أو وقفها أو استردادها.

٧ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية، وكان المدعى وطنياً أو كان أجنبياً له موطن في الجمهورية، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج، أو إذا كان القانون الوطنى واجب التطبيق في الدعوى.

٨ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على المال متى كان للمناصر أو المطلوب الحجز عليه أو مساعدته قضائياً موطن، أو محل إقامة في الجمهورية، أو إذا كان بها موطن أو محل إقامة للغائب.



## ٩ - إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة في الجمهورية. <sup>(١)</sup>

(١) هذه المادة تقابل المادة ٣ والفقرة الأولى من المادة ٨٦٠ والبنود (أ، ب، ج، د، هـ) من المادة ٨٦١ من قانون المرافعات السابق، وكانت نصوص القانون السابق على النحو التالي:

١/٣ - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو مسكن في مصر.

(١) إذا كان له في مصر موطن مختار.

١/٨٦٠ - تختص المحاكم المدنية المصرية في مسائل الولاية على المال، إذا كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائياً موطن في مصر، أو إذا كان بها آخر موطن للغائب.

١/٨٦١ - فيما عدا المسائل المشار إليها في المادة السابقة تختص المحاكم المصرية، بالدعوى إذا كان للمدعى عليه موطن في مصر.

ومع ذلك يجوز رفع الدعوى في مصر، إذا لم يكن للمدعى عليه متوطناً بها في الأحوال الآتية:

(أ) إذا كانت الدعوى معارضة في عقد الزواج وكان العقد إبرامه لدى موثق مصري.

(ب) إذا كانت الدعوى بطلب التفريق الجذمانى أو الطلاق أو فسخ عقد الزواج، وكانت مرفوعة من الزوجة التي فقدت جنسيتها المصرية بالزواج متى كانت مقيمة في مصر، أو كانت الدعوى مرفوعة من الزوجة المقيمة في مصر على زوجها الذي كان متوطناً بها متى كان الزوج قد هجر زوجته أو كان قد جعل موطنه في الخارج بعد قيام سبب الطلاق أو التفريق أو الفسخ، أو كان قد أبعد عن المملكة المصرية.

(ج) إذا كانت الدعوى بطلب نفقة للام أو للزوجة أو للصغير، وكان هؤلاء يقيمون عادة بمصر.

(د) إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم بمصر، أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها.

(هـ) إذا كان المدعى مصرياً أو متوطناً في مصر، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف في الخارج، أو إذا كان القانون المصرى ولجب التطبيق في موضوع الدعوى.

### المذكرة الإيضاحية:

«تعالج المادة ٣٠ من المشروع حالات يتعقد فيها الاختصاص لمحاكم الجمهورية على الرغم من أن المدعى عليه الأجنبي ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية، وأولى هذه الحالات اختصاص محاكم الجمهورية متى كان المدعى عليه موطن مختار فيها. وبديهي أن يقتصر هذا الاختصاص على المنازعات المتعلقة بما اتخذ هذا الموطن في شأنه من علاقات. وحكم هذه الفقرة منقول عن المادة ٣ من قانون المرافعات الحالي. ويعقد البند الثاني من هذه المادة الاختصاص لمحاكم الجمهورية إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية، أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها، أو كانت متعلقة بإفلاس أشهر فيها وحكمها منقول عن المادة ٣ من القانون القائم. وتقابل البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة ٣٠ من المشروع البنود أ ، ب ، ج ، هـ من المادة ٨٦١ والمادة ٨٦٠ فقرة أولى من القانون القائم. وقد جاء نص المشروع أكثر بيانا في ضبط الحكم من حيث المقصود بالإقامة فعبر عنها (بالموطن)، حيث يكون المراد هو الإقامة العادية وعبر (بمحل الإقامة) حيث يكون المراد هو مجرد الإقامة التي لا تكون موطناً طبقاً للقواعد الواردة في القانون المدني، ويقرر البند التاسع من تلك المادة قاعدة منح الاختصاص لمحاكم الجمهورية بناء على تعدد المدعى عليهم وهو ضابط مسلم في فقه القانون الدولي الخاص، فمتى تعدد المدعى عليهم، وكان لأحدهم موطن أو محل إقامة في الجمهورية، اختصت محاكمها بالنسبة للباقيين، ويتحدد معنى التعدد طبقاً للقانون الوطني، ويجب أن يكون التعدد حقيقياً».

### التعليق:

١١٨١- وفقاً للمادة ٣٠ من قانون المرافعات - محل التعليق - يتعقد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي

الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى مصر، فى الأحوال التسعة الآتية:

#### ١١٨٢- الحالة الأولى:

**إذا كان للأجنبى فى الجمهورية موطن مختار؛**

والموطن المختار هو المكان الذى يختاره الفرد لتنفيذ عمل قانونى معين «مادة ٤٣ من القانون المدنى» ويقتصر اختصاص المحاكم المصرية على المنازعات المتعلقة بما اتخذ هذا الموطن فى شأنه من علاقات (المذكورة الإيضاحية للقانون) ، ومرد هذا الاختصاص هو فكرة الخضوع الاختيارى (فؤاد عبد المنعم رياض - وسامية راشد - المرجع السابق جـ ٢ - بند ٢١٨ - ص ٢٦١) ، إذ أن قيام المدعى عليه الأجنبى باعتبار مصر موطناً مختاراً له بالنسبة للعمل القانونى، يفيد اختياره الخضوع لمحاكم الجمهورية بالنسبة لجميع المنازعات التى ترتبط بهذا العمل.

واختصاص محكمة الموطن المختار فى هذه الحالة هو استثناء مسلم به من قاعدة أن المدعى يسعى إلى المدعى عليه فى محكمته

“Actor Sequitur forum rei”

(Le demandeur doit intenter L'action devant tribunal du defendeur).

إذ هذه القاعدة يقصد بها التيسير بالمدعى عليه، فمن الجائز الاتفاق على عكسها (أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - سنة ١٩٧٠ - بند ٢٤ ص ٩١).

#### ١١٨٣ - الحالة الثانية:

إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية، أو كانت متعلقة بالتزام نشأ، أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها، أو كانت

### متعلقة بإفلاس أشهر فيها:

فالمنازعات المتعلقة بمال موجود فى مصر تختص بنظرها المحاكم المصرية، وقد يكون هذا المال عقاراً أو منقولاً، ولايتقيد اختصاص محاكم الجمهورية فى حالة وجود المال فى مصر بنوع الدعوى (عز الدين عبد الله - ج ٢ - بند ١٨٦ ص ٧١٢ وص ٧١٣)، فقد تكون الدعوى شخصية كطلب تنفيذ الالتزام بنقل الحق العينى فى العقار أو المنقول، أو طلب تنفيذ الالتزام بتسليم المبيع بعقد غير مسجل أو الالتزام بالضمان، وقد تكون الدعوى عينية موضوعها حق عينى، كدعوى الملكية فى مال واقع فى مصر، كالدعوى التى يرفعها الدائن المرتهن لعقار واقع فى مصر لحماية حقه، وقد تكون الدعوى مختلطة تستند إلى حق عينى وحق شخصى مثل الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع بتسليم المبيع بعقد مسجل.

ولاريب فى أن وجود المال بمصر سواء كان منقولاً أم عقارياً يعد كافياً لكى ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية لما لها من سلطة فعلية على هذا المال (فؤاد عبد المنعم رياض وسامية راشد - المرجع السابق ج ٢ - بند ٣٢٠ ص ٣٦٢)، فهى أقرب إلى المال من غيرها، وقد يستلزم نظر الدعوى المتعلقة بالمال انتقال المحكمة إلى معاينته (أحمد أبو الوفا - بند ٢٤ ص ٩٢)، ولذلك كان من الأجدى أن ينعقد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعاوى المتعلقة بمال موجود فى مصر.

كذلك تختص المحاكم المصرية بنظر جميع الدعاوى التى ترفع على أجنبى حتى ولو لم يكن له موطن أو محل إقامه فى مصر، إذا كان موضوع النزاع يتعلق بالالتزام نشأ فيها، بصرف النظر عما إذا كان الالتزام تعاقدياً أم تقصيرياً، فقد ينشأ الالتزام عن عمل مادى وقع فى مصر، كان يسبب سائح أجنبى تصادماً بسيارة ويغادر البلاد، فيجوز

مطالبته بالتعويض أمام المحاكم المصرية، ولو كان قد غادر البلاد (للمؤلف تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي ص ٢١٨، أحمد أبو الوفا بند ٢٤ بند ٩٢)، وذلك على أساس أن الالتزام قد نشأ في مصر.

كما تختص المحاكم المصرية أيضا بنظر الدعاوى التي ترفع على أجنبي حتى ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة في مصر، إذا كانت متعلقة بالالتزام نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها.

ولاشك في أن هناك صلة واضحة بين الدعاوى المتعلقة بالالتزام نشأ في مصر أو نفذ، أو كان واجبا تنفيذه فيها وبين إقليم الجمهورية، مما يبرر عقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية، كما أن هذه المحاكم تستطيع كفالة آثار حكمها.

كذلك تختص المحاكم المصرية بنظر جميع الدعاوى المتعلقة بإفلاس أشهر في مصر، ومن ذلك الدعوى التي يرفعها وكيل الديانة على أجنبي ليس له موطن أو سكن في مصر بإبطال تصرف لحصوله في فترة الريبة.

#### ١١٨٤ - الحالة الثالثة:

إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج، وكان العقد يراد إبرامه لدى موثق مصري:

واختصاص المحاكم المصرية يمثل هذه الدعوى يؤدي إلى تحقيق حسن سير العدالة (فؤادا عبد المنعم رياض وسامية راشد - بند ٣٢٩ ص ٣٦٧)، فقد لا يوجد سبيل من الناحية القانونية لمنع هذا الزواج إلا عن طريق إصدار حكم قضائي، وفي هذه الحالة تكون المحاكم المصرية أقدر على إصدار مثل هذا الحكم نظرا لأن الزواج سيبرم أمام موثق ينتمي إلى الدولة ويخضع لسلطان محاكمها، كذلك فإن اختصاص المحاكم المصرية

بهذه الدعوى يتضمن تيسيراً لصاحب الحق قانوناً في الإعتراض، إذ هذا الاختصاص سيجنبه اللجوء إلى محاكم دولة موطن المدعى عليه.

أضف إلى ذلك أن إختصاص المحاكم المصرية يؤدي إلى تمكين الموثق المصرى من أداء وظيفته (عز الدين عبد الله - ج ٢ - بند ١٨٢ ص ٦٩٠)، إذ الموثق المصرى يؤدي وظيفته وفقاً للقانون المصرى، وهذا يقتضى البت فى الاعتراض على الزواج بواسطة السلطة المختصة فى مصر وهى المحاكم المصرية، والقول بغير ذلك يؤدي إلى تعطيل الموثق عن أداء وظيفته.

#### ١١٨٥ - الحالة الرابعة:

إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب فسخ الزواج أو بالتطليق أو بالانفصال، وكانت مرفوعة من زوجة فقدت جنسية الجمهورية بالزواج متى كان لها موطن فى الجمهورية، أو كانت الدعوى مرفوعة من زوجة لها موطن فى الجمهورية على زوجها الذى كان له موطن فيها متى كان الزوج قد هجر زوجته، وجعل موطنه فى الخارج بعد قيام سبب الفسخ أو التطليق أو الانفصال، أو كان قد أبعد عن الجمهورية

#### ١١٨٦ - الحالة الخامسة:

إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب نفقة للام أو للزوجة، متى كان لهما موطن فى الجمهورية أو للصغير المقيم فيها:

وقد راعى المشرع فى جعل المحاكم المصرية مختصة بمثل هذه الدعوى كون المدعى فيها هو الخصم الضعيف الذى تجب له الرعاية دفعاً للفاقة عنه، وذلك خلافاً للأصل العام وهو توفير الرعاية للمدعى عليه.

#### ١١٨٧ - الحالة السادسة:

إذا كانت الدعوى بشأن نسب صغير يقيم فى الجمهورية أو بسلب الولاية على نفسه أو الحد منها أو وقفها أو استردادها:

ويبرر الفقه اختصاص المحاكم المصرية فى هذه الحالة (عز الدين عبد الله - بند ١٨٢ ص ٦٩٥)، بأن الصغير هو الطرف الضعيف فى الدعوى الذى تجب له الرعاية، كما أن حماية الصغير فى نفسه واجب على الجماعة، وتتصل بالمصلحة العامة وتقع فى نطاق واجب الدولة فى أداء العدالة على إقليمها ما دام الصغير مقيماً فيه.

#### ١١٨٨ - الحالة السابعة:

إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية، وكان المدعى وطنياً أو كان أجنبياً له موطن فى الجمهورية، وذلك إذا لم يكن للمدعى عليه موطن معروف فى الخارج، أو إذا كان القانون الوطنى واجب التطبيق فى الدعوى.

فقد حرص المشرع المصرى على التسهيل على المدعى وتمكينه من الوصول إلى حقه دون أى تأخير، نظراً لكون المنازعات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية وثيقة الصلة بحياة الإنسان وكيانه.

ولذلك منح المشرع الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية، إذا ما كان المدعى وطنياً، سواء أكان متوطناً فى الجمهورية أم فى الخارج، أو كان المدعى أجنبياً متوطناً فى مصر، فلا يكفى أن يكون المدعى الأجنبى مقيماً فى مصر، واشترط المشرع لانعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية أن لا يكون للمدعى عليه موطن معروف فى الخارج، ويبرر الفقه انعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية فى هذه الحالة، بفكرة منع انكار العدالة إذ قد لا يجد المدعى فى هذه الحالة محكمة أجنبية تختص بالدعوى، وذلك فضلاً عن ضرورة رعاية المدعى، نظراً لتعلق الدعوى بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية التى تتعلق بحياة الإنسان وكيانه كما ذكرنا آنفاً.

كذلك منح المشرع الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعوى المتعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية، وكان المدعى وطنياً أو كان أجنبياً له موطن في مصر، وذلك إذا كان القانون الوطنى واجب التطبيق في الدعوى، على أساس أن المحاكم المصرية ستكون أقدر على تطبيق القانون المصرى خاصة وأن المدعى مصرى الجنسية أو أجنبى متوطن في مصر (فؤاد عبد المنعم رياض وسامية راشد - بند ٣٣٥ ص ٣٧٣) ، وأنه من المرغوب فيه أن تكفل محاكم الدولة تطبيق قانونها بنفسها.

#### ١١٨٩ - الحالة الثامنة :

إذا كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مسائل الولاية على المال، متى كان للقاصر أو المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائياً موطن أو محل إقامة فى الجمهورية، أو إذا كان بها آخر موطن أو محل إقامة للغائب.

#### ١١٩٠ - الحالة التاسعة:

إذا كان لأحد المدعى عليهم مع الأجنبى موطن أو محل إقامة فى مصر: وأساس منح الاختصاص للمحاكم المصرية فى هذه الحالة هو تفادى رفع دعاوى متعددة أمام محاكم تتبع دولا مختلفة، مما يؤدي إلى تضاعف نفقات التقاضى، أضاف إلى ذلك أن رفع دعاوى متعددة أمام محاكم تتبع دولا مختلفة قد يؤدي إلى تناقض الأحكام (أحمد أبو الوفا - بند ٢٤ ص ٩٢ وص ٩٣، للمؤلف تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى - ص ٢٢١)، وفى انعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية فى هذه الحالة تفادى لحدوث هذه التناقض.

### أحكام النقض:

١١٩١ - اختصاص المحاكم المصرية فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى مصر . شرطه . أن يكون لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها.



مادة ٣٠ مرافعات، والتعدد يتحدد طبقاً للقانون الوطنى بشرط أن يكون حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات فى الدعوى، وليس اختصاصهم ليصدر الحكم فى مواجهتهم أو لجرد الثول فيها.  
(نقض ٢٨/٤/١٩٩١، الطعن رقم ٦٤١ و ٦٦٨ لسنة ٦٠ قضائية).

١٩٩٢ - لما كانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه (تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فى الأحوال الآتية: ( . . . . . ٢ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها . . . . . ) وكان لايجوز الخروج من اختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقاً للقانون المصرى لأن الدولة هى التى ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة فى ذلك أن أداء العدالة مصلحة عامة لا يمكن تحقيقها إلا بوساطة محاكمها التى ترى أنها دون غيرها جديرة بأن تكفل هذه الغاية وكان الثابت فى الأوراق أن الدعوى متعلقة بالتزام نفذ فى مصر فإن القضاء المصرى يكون مختصاً بنظرها رغم اتفاق الخصوم فى عقد العمل على اختصاص المحاكم السويسرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات وإن كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ١٨/١٢/١٩٧٩ المؤيد للحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة . وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/٥/٣ فى الطعن رقم ٥١/١٩٣٢ ق، وانظر أيضاً، نقض ١٩٧٠/٥/١٩ فى الطعن رقم ٣٤/١٨٦ ق - س ٢١ - ص ٨٤٣، نقض ١٩٧١/٣/٢٣ فى الطعن رقم ٣٦/٣٩٣ ق - س ٢٢ ص ٣٧١، نقض ١٩٦٠/٥/٢٦ فى الطعن رقم ٢٧/٣٤ ق احوال شخصية - س ٢١ - ص ٤١٧، نقض ١٩٨٣/١٢/٢١ فى الطعن رقم ٩١٣/٩٩ ق، نقض ١٩٦٩/١/٢٨ فى الطعن رقم ٣٤/٥٩٠ ق - س ٢٠ - ص ١٧٦، نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ فى الطعن رقم ٣٩/٣٨٣ ق - س ٢٦ - ص ٨٧٣).

١١٩٣- إذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على أن «يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات» فقد أفادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى، وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤدىها وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هى الأخرى الإقليمية، وإذا كانت قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه فى مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم أنه وإن لم يشتمل على أسباب إلا أنه قابل للتنفيذ فى جمهورية السودان ومن ثم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه فى مصر إذا استوفيت باقى الشرائط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص، ولا يقدح فى ذلك بما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب اشتمال الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التى تصدر فى مصر طالما أنه لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة.

(نقض ١٩٦٩/٥/٦ فى الطعن رقم ٢٣١/٣٥ ق- س ٢٠ - ص ٧١٧).

١١٩٤ - إذا قرر الحكم المطعون فيه أن كون محكمة بداية القدس داخلة فى الأراضى التى ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون.

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو

سكن فى مصر فى أحوال معينة عدتها ، إن الاختصاص يتعقد للمحاكم المصرية أصلا ومن باب أولى فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو سكن فى مصر، وذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاه ولامه القضاء المصرى بالنسبة للأجنبى.

إذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقا لقانونها ، وكان اختصاصها يقوم أصلا على أساس المحل الذى أبرم فيه العقد وكان مشروطا بتنفيذه فيه - وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما فى غالبية التشريعات ويقرها قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها - أى القانون المصرى - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات ضمن الصالات التى يقوم فيها الاختصاص للمحاكم المصرية بالنسبة للأجنبى، ولو لم يكن له موطن أو سكن فى مصر . وإذ كانت محكمة بداية القدس - وهى إحدى جهتى القضاء المنعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلا وأصدرت فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية ، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها.

(نقض ١٩٦٤/٧/٢ فى الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٩٥ - وفقا للمادة الثالثة من قانون المرافعات تختص المحاكم بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى إذا كان له موطن أصلى أو مختار أو مسكن فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه فى مصر، وإذ كان المطعون عليه قد نقل إلى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به إلى أن قررت الشركة (رب العمل) فصله ، فإن فى ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى.

(نقض ١٩٦٧/٤/٥ فى الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق س ١٨ ص ٧٩٨).

١١٩٦ - إذا كان صاحب العمل شركة أجنبية الجنسية وليس لها موطن في مصر ، وكانت الدعوى متعلقة بالتزام نفذ في مصر، فإن القضاء المصرى يكون مختصاً بنظرها رغم اتفاق الخصوم فى عقد العمل على اختصاص المحاكم غير المصرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات.

لما كانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص بأن (تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية، وذلك فى الأحوال الآتية: (١- . . . . . ٢- إذا كانت للدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية، أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها . . . ) وكان لا يجوز الخروج عن اختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقاً للقانون المصرى لأن الدولة هى التى ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة فى ذلك أن أداء العدالة مصلحة عامة لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة محاكمها التى ترى أنها دون غيرها جديرة بأن تكفل هذه الغاية، وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعنة شركة أجنبية الجنسية وليس لها موطن فى مصر، وأن الدعوى متعلقة بالتزام نفذ فى مصر فإن القضاء المصرى يكون مختصاً بنظرها رغم اتفاق الخصوم فى عقد العمل على اختصاص المحاكم السويسرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات. وإذا كان ذلك الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ١٨/١٢/١٩٧٩ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة. وقضى الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ٣/٥/١٩٨٢ - طعن ١٩٣٢ لسنة ٥١ق).

١١٩٧ - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى إذا كان له موطن فى مصر.

لما كانت المادة الثالثة من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأن «تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر ١-.....  
٢-..... ٣-..... ٤- إذا كان لأحد المختصين موطن أو سكن فى مصر»، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن الثانى المختصم مع الطاعن الأول موطناً فى مصر فإن المحاكم المصرية تكون مختصة بالدعوى، مما يكون النعي بهذا السبب قائماً على غير أساس.  
(نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٥ ق).

١١٩٨- المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على النزاع ذو العنصر الأجنبى - اعتماد مستندى - البنك المصرى المنفذ - اعتباره موطناً مختاراً لتنفيذ الاعتماد - مفاد ذلك :

لما كانت المادة ٢/٢ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو مسكن فى مصر « إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود فى مصر، أو كانت ناشئة عن عقد إبرم أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فى مصر، أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها»، وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندى الذى فتح لصالح الشركة الطعون ضدها الأولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسلة المحدد فى خطاب الاعتماد والذى فوضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (الطعون ضده الثالث)، فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد ولكل ما يتعلق به بما فى ذلك إجراءات التنفيذ الجبرى وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هى المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصرى هو الواجب

التطبيق على النزاع المعروض بإعتباره قانون محل التنفيذ الذى يحكم العقد كله ويكون صحيحا إعلان الطاعن بالحجز فى موطن هذا المراسل باعتباره موطنًا مختارًا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذه الأسباب الثلاثة يكون على غير أساس.  
(نقض ١٩٨٤/٢/٢٧ - الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ قضائية).

١١٩٩- اختصاص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فيها إذا كانت متعلقة بمال موجود فيها. م ٢/٣٠ مرافعات. إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بقبول الدفع المبدئى من المطعون ضده بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع على سند من أن السفينة المطلوب تثبيت الحجز التحفظى عليها غير موجودة فى مصر وإعراضه عن الفصل فى مدى صحة الدفع بعدم الاختصاص الدولى. صحيح. علة ذلك.

### القاعدة:

المقرر أن المادة ٢/٣٠ مرافعات تنص على «تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فى الأحوال الآتية : ١- . . . . . ٢- إذا كانت الدعاوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية أو . . . . .»، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بقبول الدفع المبدئى من المطعون ضده بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع مؤيداً ما انتهى إليه الحكم المستأنف فى قضاؤه بعدم الاختصاص على سند من أن السفينة المطلوب تثبيت الحجز التحفظى عليها غير موجودة فى مصر، فلا عليه إذ لم يعرض لما أثاره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه اكتفى ببحث مدى

سقوط أو عدم سقوط حق المطعون ضده في التمسك بالدفع بعدم الاختصاص دون أن يعرض لصحة الدفع أو عدم صحته من حيث توافر الاختصاص أو عدم توافره إذ أنه دفاع غير مؤثر فيما انتهى إليه الحكم سديداً، وبالتالي فإن التعي غير مقبول.  
(نقض ٢٠٠٠/٥/١٥، طعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٢ق).

### ( مادة ٣١ )

**«تختص محاكم الجمهورية بمسائل الإرث والدعاوى المتعلقة بالتركة متى كانت التركة قد افتتحت في الجمهورية، أو كان المورث مصرياً، أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها في الجمهورية»<sup>(١)</sup>**

### الذكر الإيضاحية:

«تقرر المادة ٣١ من المشروع الاختصاص لمحاكم الجمهورية بمسائل الإرث والدعاوى المتعلقة بالتركة، متى كان آخر موطن للمتوفى في

(١) هذه المادة تقابل المادتين ٣/٣٠٠/٢ من القانون السابق وكان نصها على النحو الآتي :  
مادة ٣/٣ - «تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو سكن في مصر :

٣ - إذا كانت الدعوى متعلقة بتركة انقلت في مصر أو تقلب شهر فيها».

مادة ٢/٨٦٠ - وتختص بمسائل الإرث في الأحوال الآتية:

(أ) إذا كان آخر موطن للمتوفى مصر.

(ب) إذا كان موطن الدعي عليهم كلهم أو بعضهم في مصر.

(ج) إذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في مصر، وكان المورث مصرياً، أو كان الورثة كلهم أو بعضهم مصريين.

(د) إذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها في مصر، وكانت محكمة محل افتتاح التركة غير مختصة طبقاً لقانونها،

الجمهورية، أو متى كان المورث مصرياً، أو كانت أموال التركية كلها أو بعضها في الجمهورية. وينصرف حكم هذا النص الى الدعاوى المتعلقة بالتركة والواقعة في نطاق الاحوال العينية مثل دعوى دائنى التركة، كما ينصرف الى الدعاوى المتعلقة بالإرث كمطالبة الوارث بنصيبه في التركة، وهو من هذه الناحية يجمع حكمى المادتين ٣/٣ و ٢/٨٦٠ من القانون القائم مع تعديل هذه الأخيرة بالاكْتفاء بكون المورث مصرياً أو كون أموال التركة واقعة كلها أو بعضها في الجمهورية دون إضافة ضابط آخر للإختصاص إلى كل منهما، وبعدم النص على عقد الاختصاص في مسائل الإرث على أساس تعدد المدعى عليهم لأن عقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية على أساس تعدد المدعى عليهم أخذ في المشروع صورة قاعدة عامة نص عليها في البند التاسع من المادة ٣٠.

### التعليق:

١٢٠٠- فضلاً عن الحالات التسعة السابقة التي نصت عليها المادة ٣٠، فإنه وفقاً للمادة ٣١ مرافعات - محل التعليق - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي متى كانت هذه الدعوى تتعلق بمسألة من مسائل الإرث أو تتعلق بالتركة متى كانت التركة قد افتتحت في مصر، والمقصود بافتتاح التركة ما يتخذ من إجراءات عقب الوفاة حتى تسلم أعيان التركة التي مستحقيها من الورثة والموصى اليهم بعد الوفاة بديونها (أحمد أبو الوفا - بند ٢٤ ص ٩٢)، وبناء على ذلك فإنه يجوز أن يرفع دائن دعوى على أجنبي ليس له في مصر موطن أو سكن يطالبه فيها بصفته وارثاً بالوفاء بدين له على التركة، سواء أكان ذلك قبل قسمتها أم بعدها، كما أنه وفقاً للمادة ٣١ مرافعات - محل التعليق - تختص المحاكم المصرية بمسائل الارث وبالدعاوى المتعلقة بالتركة متى



كان المورث مصرياً، أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها فى جمهورية مصر العربية.

### أحكام النقض:

١٢٠١- إن المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ إذ اشترطت فى اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى الخاصة بتركة أجنبى أن يكون هذا الأجنبى «متوطناً بالقطر المصرى» تكون قد اشتملت فى الواقع على قاعدة من قواعد الاختصاص العام فى مصر واستبعدت بهذا الشرط تركة الأجنبى المتوطن فى بلاد أجنبية من اختصاص المحاكم المصرية.

- إنه و إن كانت المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ قد تضمنت قاعدة من قواعد الإختصاص الداخلى بتحديد الاختصاص للمحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح تركة الأجنبى المتوطن بالقطر المصرى، إلا أن هذه القاعدة فى الوقت ذاته من ضوابط الاختصاص الخارجى فى كثير من القوانين الأجنبية كلما كانت التركة أموالاً منقولة. فإذا كان الحكم قد طبق هذه القاعدة التى أقرها المشرع المصرى فى توزيع الإختصاص الداخلى فى تعرف اختصاص محاكم لبنان بتركة أجنبى متوطن فى دائرتها فإنه لا يكون قد خالف القانون مادامت القاعدة التى طبقها لا تتعارض مع أية قاعدة أخرى أساسية فى القانون المصرى. ينعقد بها الاختصاص للمحاكم المصرية وحدها، ومتى كان لم يتمسك أحد أمام محكمة الموضوع بأن للتركة عقارات بمصر.

- متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محاكم لبنان بإصدار أحكام صادرة منها فى مسألة فى مسائل الأحوال الشخصية قد طبق فى تحديد الاختصاص القواعد القانونية التى كان معمولاً بها وقت صدور

تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ والمادتين ٨٥٩ و ٨٦٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١، وذلك متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون، وكانت المسألة المشار إليها مطروحة على المحكمة بصفة أولية ينبئ عليها الفصل في الطلب الأصلي في الدعوى .  
(نقض ١٢/١/١٩٥٦، طعن ٤ سنة ٢٥ق).

### (مادة ٣٢)

**«تختص محاكم الجمهورية بالفصل في الدعوى، ولو لم تكن داخلية في اختصاصها طبقاً للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً»<sup>(١)</sup>**

### المذكرة الإيضاحية:

«تجيز المادة ٣٢ عقد الاختصاص لمحاكم الجمهورية اذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً. وقد سوى القانون الجديد بين القبول الصريح والقبول الضمني في هذا الشأن معالجا بذلك ما وجه من نقد إلى نص المادة ٨٦٢ من القانون القديم بسبب اقتصار حكمها على حالة القبول الصريح ومعها هذا الحكم بحيث يشمل المنازعات في مواد الأحوال العينية وفي مواد الأحوال الشخصية على السواء».

(١) هذه المادة تقابل المادة ٨٦٢ من القانون السابق وكان نصها :

«يجوز للمحكمة المصرية أن تحكم في الدعوى ولو لم تكن داخلية في اختصاصها طبقاً للمواد السابقة إذا قبل المدعى عليه السير فيها صراحة» .

## التعليق،

١٢٠٢ - وفقا للمادة ٢٢ مرافعات - محل التعليق - تختص المحاكم المصرية بالفصل فى الدعوى ولو لم تكن داخلة فى اختصاصها إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنها، وهذا هو ما يسمى بالخضوع الاختياري لولاية القضاء، أو المد الاختياري لولاية القضاء (عز الدين عبدالله - ج٢ - بند ١٩٦ ص ٦٣٧ هامش رقم ١)، فقد يقبل المدعى أو المدعى عليه الخضوع لولاية القضاء المصرى، رغم عدم دخول المنازعة أصلا فى ولاية هذا القضاء، وهذا القبول قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا، والقبول الصريح يتحقق عادة بالنص عليه فى التصرف القانوني الذى تستند إليه الدعوى، ويغلب أن يكون قبول الاختصاص فى هذه الحالة عاما فلا يقتصر على دعوى بعينها، بمعنى أنه ينص فى هذا التصرف على اختصاص محاكم دولة معينة بكافة المنازعات المتعلقة بهذا التصرف، أما القبول الضمنى فهو ما يحمل عليه سلوك الخصم (عز الدين عبدالله - ج٢ - بند ١٩٦ ص ٧٣٤)، وهو يتحقق من ناحية المدعى برفع دعواه أمام المحاكم المصرية، ويتحقق بالنسبة للمدعى عليه إذا ما رفعت عليه الدعوى أمام هذه المحاكم فحضر ولم يتمسك بعدم اختصاصها، إذ يدل هذا المسلك من المدعى أو المدعى عليه على قبوله ولاية القضاء المصرى.

١٢٠٣ - ولكن إذا كان للخصم أن يقبل بإرادته الخضوع لولاية القضاء المصرى رغم عدم انعقاد الاختصاص للمحاكم المصرية بنظر الدعوى فإنه ليس له أن يستبعد اختصاص المحاكم المصرية، إذا ما كانت هذه المحاكم هى المختصة بنظر الدعوى وفقا للقانون المصرى، إذ رغم أن الدولة تجيز مد اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنها لاتجيز الخروج عليه على أساس الإباحة، لأن أداء العدالة مصاحبة عامة تباشرها

الدولة فى الحدود التى تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها، التى تراها دون غيرها، من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم فى الخارج، جديرة بأن تكفل هذه الغاية، فأساس عدم جواز استبعاد الخصم لاختصاص المحاكم المصرية إذا ما كانت هذه المحاكم المختصة بنظر الدعوى وفقا للقانون المصرى أن أداء العدالة هو وظيفة من وظائف الدولة تباشرها بواسطة سلطة من سلطاتها هى محاكمها، وإذا كانت الدولة تركت بيد الأفراد وسيلة تحريك هذه السلطة لمباشرة تلك الوظيفة، ألا وهى وسيلة الدعوى، فليس معنى هذا أن القضاء يؤدى أولا وآخرا لمصالح الأفراد، بل أنه فى الحقيقة يؤدى لتحقيق مصلحة عامة، وهى إقرار النظم و السكينة فى إقليم الدولة منذ أن حلت الدولة محل الفرد فى إقرار حقه وحمايته، وإذا كانت الدولة تركت للفرد اختيار الظروف التى يحرك فيها السلطة القضائية، أى الظروف التى يباشر فيها الدعوى، فما ذلك إلا حملا على التقاء المصلحة الخاصة، مصلحة الفرد، مع المصلحة العامة، ولكن ليس للفرد أن يذهب إلى أبعد من هذا فيمتنع عن تحريك هذه السلطة ويحرك بدلها سلطة قضائية فى دولة أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم فى دولة أجنبية، والدولة هى التى ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة فى رسمها ما يلزم لتحقيق المصلحة العامة الهامة وهى أداء العدالة، وهى لا ترى أية سلطة أخرى أجنبية تصلح لأدائها (عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - سابق الإشارة إليه - الجزء الثانى - بند ١٩٧ - ص ٧٣٨ وص ٧٣٩).

١٢٠٤- كذلك ينبغى ملاحظة أن قواعد الاختصاص القضائى الدولى فى مصر تعتبر من النظام العام (محمد عبدالخالق عمر - قانون المرافعات - المرجع السابق - ص ١٩، أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - المرجع السابق بند ٢٥ ص ٩٣ وص ٩٤، فؤاد عبد المنعم رياض وسامية

راشد الوجيز في القانون الدولي الخاص - المرجع السالف الذكر - الجزء الثاني - بند ٣١٧ ص ٣٥٨)، وهذا يؤكد لنا عدم قدرة الخصم على استبعاد اختصاص المحاكم المصرية، إذا ما كانت هذه المحاكم هي المختصة وفقا لقواعد الاختصاص القضائي المصري.

### (مادة ٢٢)

«إذا رفعت لمحاكم الجمهورية دعوى داخلية في اختصاصها تكون هذه المحاكم مختصة بالفصل في المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية، كما تختص بالفصل في كل طلب يرتبط بهذه الدعوى، ويقتضى حسن سير العدالة أن ينظر معها»<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية:

«تقرر المادة ٢٢ اختصاص محاكم الجمهورية بالفصل في المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية المرفوعة إليها في حدود اختصاصها، كما تختص بالفصل في كل طلب مرتبط بهذه الدعوى، ويقتضى حسن سير العدالة أن ينظر معها. وهذه كلها أمور مسلمة في فقه القانون الدولي الخاص نص على بعضها في المادة ٦٨٤ من القانون القائم وينسحب حكمها على الاختصاص في مواد الأحوال العينية رغم عدم النص عليه في المادة ٣٥ من هذا القانون، وذلك تطبيقا للقواعد العامة».

(١) هذه المادة تقابل المادة ٨٦٤ من القانون السابق.

### التعليق:

١٢٠٥ - إذا رفعت للمحاكم المصرية دعوى داخلية فى اختصاصها، فإن هذه المحاكم تكون مختصة أيضا بالفصل فى المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية، وذلك وفقا للمادة ٣٣ مرافعات - محل التعليق - ويقوم الاختصاص بنظر المسائل الأولية والطلبات العارضة على أساس تمكين القضاء من أداء وظيفته ومراعاة حسن أداء العدالة.

١٢٠٦ - وينبغى ملاحظة أنه بالرغم من أن ولاية القضاء المصرى يمكن أن تمتد إلى المسائل الأولية والطلبات العارضة إذا كانت الدعوى تدخل أصلا فى ولاية هذا القضاء، فإنه لايجوز سلب اختصاص محاكم الجمهورية بالدعوى لصالح محكمة أجنبية استنادا إلى أن هذه المحاكم تختص بها وفقا لقانونها بوصفها مسألة أولية أو طلبا عارضا فى دعوى أصلية قائمة لديها، وذلك لعدم انتقاص ولاية القضاء الوطنى (عز الدين عبدالله - ج ٢ بند ١٩٥ ص ٧٣١ وص ٧٣٢، للمؤلف - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى ص ٢٢٢).

١٢٠٧ - وأيضا طبقا للمادة ٣٣ مرافعات - محل التعليق - فإنه إذا رفعت للمحاكم المصرية دعوى داخلية فى اختصاصها فإن هذه المحاكم تكون مختصة أيضا بالفصل فى كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقتضى حسن سير العدالة أن ينظر معها، ومن أوضح صور الارتباط هو وجود وحدة فى السبب أو فى الموضوع أو الخصوم (فؤاد عبدالمنعم رياض وسامية راشد - الوجيز فى القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٣٢٤ ص ٣٦٥)، فإذا تحقق مثل هذا الارتباط فإنه يجب على المحكمة أن تفصل فى الطلب حتى ولو لم يكن يدخل فى

اختصاصها إذا رفع إليها ابتداء، ولكن يلاحظ أن الفقه والقضاء يميلان إلى التوسع في مدلول الارتباط، حتى أصبح يكفى فيه قيام صلة وثيقة بين دعويين تجعل من المناسب ومن حسن القضاء جمعهما أمام محكمة واحدة، وليس من اللازم لتوافر الارتباط وحده السبب أو الموضوع أو الخصوم في الدعويين، بل يكفى توافر تلك الصلة الوثيقة بينهما.

### (مادة ٣٤)

«تختص محاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقتية والحفظية التي تنفذ في الجمهورية، ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية»<sup>(١)</sup>.

### للمذكرة الإيضاحية:

«نص المادة ٣٤ على منح الاختصاص لمحاكم الجمهورية بالأمر بالإجراءات الوقتية والحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية، وهي منقولة عن المادة ٨٦٣ من القانون الحالي، وقد أريد بهذا النص أن يشمل الأحوال العينية والأحوال الشخصية على خلاف المادة ٨٦٣ التي جاء حكمها مقصوراً على الحالة الثانية دون الأولى».

(١) هذه المادة تقابل المادة ٨٦٣ من القانون السابق وكان نصها :

«تختص المحاكم المصرية بالأمر بالتدابير الوقتية والحفظية التي تنفذ في مصر ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية» .

## التعليق :

١٢٠٨ - وفقا للمادة ٣٤ مرافعات - محل التعليق تختص المحاكم المصرية بالأمر بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في الجمهورية ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية، وقد يلزم اتخاذ هذه الإجراءات الوقتية أو التحفظية في مواد الأحوال العينية، مثل وضع الاختام والحراسة وبيع ما يخشى عليه من التلف، كما قد يلزم اتخاذ هذه الإجراءات في مواد الأحوال الشخصية (عز الدين عبدالله جـ ٢ بند ١٩١ ص ٧٢٣)، مثل الإجراءات التي تلزم أثناء دعوى التطليق أو الانفصال كالأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة لاستعمالها اليومي، وتقدير نفقة وقتية لها.

١٢٠٩ - وأساس اختصاص المحاكم المصرية بالأمر بهذه الإجراءات، أن المشرع قدر أن التراخي في القيام بمثل هذه الإجراءات التحفظية والوقتية إلى حين البت في النزاع الأصلي المرفوع أمام محكمة دولة أجنبية قد يكون فيه إضرار بمصالح الخصوم وضياح لحقوقهم (فؤاد رياض وسامية راشد - الوجيز - مرجع سابق - جـ ٢ - بند ٣٢٥ ص ٣٦٦)، ولذلك لم ترد في تقرير اختصاص المحاكم المصرية بالأمر بها.

## (مادة ٣٥)

«إذا لم يحضر المدعى عليه ولم تكن محاكم الجمهورية مختصة بنظر الدعوى طبقا للمواد السابقة تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها».

(١) هذه المادة تقابل المادة ٨٦٧ من القانون السابق.



### المذكرة الإيضاحية:

«تنص المادة ٣٥ على أنه إذا لم يحضر المدعى عليه ولم تكن محاكم الجمهورية مختصة بنظر الدعوى طبقا للمواد السابقة تحكم المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها، وهي منقولة عن المادة ٨٦٧ من القانون الحالى، ويبرر حكمها أنه لا يمكن أن يستبان من مجرد عدم حضور المدعى عليه قبوله ولاية هذه المحاكم».

### التعليق:

١٢١٠ - ينبغى على المحاكم المصرية وفقا للمادة ٣٥ مرافعات - محل التعليق - ، أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها إذا ما عرض عليها بنزاع يتجاوز حدود ولايتها، إذ أن قواعد الاختصاص القضائى الدولى فى مصر تعتبر من النظام العام، وقد مضت الإشارة إلى ذلك عند تعليقنا على المادة ٣٢ مرافعات آنفا.

### الضابط السلبى لولاية القضاء المصرى :«الحصانة القضائية أو الدبلوماسية»:

١٢١١ - لا شك فى أن كافة القواعد التى تعرضنا لها آنفا إنما توضح لنا الضوابط الإيجابية لولاية القضاء الوطنى، إذ هذه القواعد تتضمن ضوابط لاختصاص المحاكم الوطنية وكلما توافر ضابط من هذه الضوابط، فإن ولاية القضاء الوطنى تنبسط على المنازعة التى تتضمن عنصرا أجنبيا، ولكن فضلا عن هذه الضوابط الإيجابية لولاية القضاء الوطنى، فإن هناك ضابطا سلبيا لهذه الولاية، وتوافر هذا الضابط يؤدى

إلى إعفاء الأجنبي من الخضوع لولاية القضاء الوطني، أى أن ولاية هذا القضاء لا تنبسط على المنازعة التى تتضمن عنصرا أجنبيا، وهذا الضابط السلبى يتمثل فيما يعرف بالحصانة القضائية أو الحصانة الدبلوماسية. (انظر : للمؤلف : تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى الرسالة المشار إليها ص ٢٢٥ وما بعدها والمراجع المشار إليها فيها).

إن يترتب على تمتع الشخص الأجنبى بالحصانة القضائية، إعفائه من الخضوع لولاية القضاء الوطنى، وهذه الحصانة لا يتمتع بها إلا الدول الأجنبية كأشخاص قانونية، والمنظمات والهيئات الدولية ورؤساء الدول الأجنبية، وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والقوات الحربية الأجنبية، ولكن مدى الحصانة التى يتمتع بها كل شخص من هؤلاء الأشخاص ليس واحدا، كذلك من أسباب هذه الحصانة ومبرراتها تختلف من شخص لآخر، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على حصانة كل فئة من هذه الفئات على حدة، وذلك على النحو التالى :

#### ١٢١٢ - أولا : حصانة الدولة الأجنبية :

أصبح من المبادئ المستقرة الآن تمتع الدولة بالحصانة القضائية فى مواجهة القضاء الوطنى للدول الأجنبية فلا تختص المحاكم الوطنية فى دولة معينة بالدعاوى التى ترفع ضد دولة أجنبية أخرى، وفضلا عن ذلك فإنه لا يجوز حجز على أموال دولة معينة موجودة فى دولة أخرى حجزا تحفظيا أو تنفيذيا (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - طبعة سنة ١٩٧٢ - بند ١٠٧ ص ٢٩٤).

ويرى البعض أن أساس تمتع الدولة بالحصانة القضائية هو فكرة المجاملة (باتيفول - مطول القانون الدولى الخاص - الطبعة الثالثة باريس

١٩٥٩ - بند ٧٠٥ ص ٧٨٢، محمد عبد الخالق عمر - القانون الدولي الخاص الليبي - المرجع السالف الذكر - بند ٢٢٣ ص ١٦٦).

ولكن الرأى الغالب والراجح هو أن هذه الحصانة تقوم على أساس مبدأ استقلال الدولة وسيادتها فى العاطلة الدولية (نيبويه - مطول القانون الدولي الخاص - باريس سنة ١٩٤٩ - ج ٦ ص ٣٤٢ وما بعدها، عز الدين عبدالله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٥٩، هشام على صادق - طبعة الدفع بالحصانة - مقالة بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة الحادية عشر - يناير سنة ١٩٦٩ - العدد الأول - ص ٣١٣، محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السابق - طبعة سنة ١٩٧٢ - بند ١٠٧ ص ٢٩٤، عبد الباسط جيمعى - مبادئ المرافعات - المرجع السابق - ص ١٢٦، وقد أوضح أن أساس عدم اختصاص المحاكم بالدعاوى التى ترفع ضد دولة أجنبية هو فكرة السيادة التى تقتضى عدم خضوع أية دولة لقضاء دولة أخرى)، إذ تعتبر الحصانة امتيازاً ممنوحاً للدولة، بفرض المحافظة على سيادتها واستقلالها إزاء الدول الأخرى (هشام على صادق - طبعة الدفع بالحصانة - المقالة السالفة الذكر - ص ٣١٥).

والدولة ومرافقها العامة المركزية هى التى تتمتع بالحصانة القضائية دون الأشخاص العامة المحلية كالقرى والمدن والمحافظات (محمد عبد الخالق عمر - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - بند ٢٢٣ ص ١٦٧)، حتى ولو كان للقرى أو المدن أو المحافظات شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدولة (عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٥٩).

ولكن إذا كان للدولة الأجنبية حصانة فى مواجهة القضاء الوطنى، فهل هذه الحصانة مطلقة أم أن هناك قيوداً ترد عليها؟

لقد كان مبدأ الحصانة القضائية للدولة الأجنبية فى بادئ الأمر مطلقاً (هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٢١٩، عز الدين عبدالله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٠)، لا يرد عليه أى قيد أو استثناء، فكان يحق للدولة أن تدفع بحصانتها أمام قضاء الدول الأخرى فى جميع الأحوال، وسواء تعلق النزاع بنشاطها كشخص دولى ذى سيادة أى يتعلق بعمل من أعمال السلطة العامة أو كان للنزاع طبيعة خاصة أى يتعلق بعمل من الأعمال الخاصة التى تصدر عن الدولة لا بوصفها صاحبة سلطان وسيادة، وإنما تعالئ ما يصدر عن الأفراد من تصرفات خاصة.

وقد كان أساس هذا الإطلاق فى الحصانة، يمكن فى الإعتقاد بأن الدولة هى الدولة دائماً صاحبة السلطان، تتجمع تصرفاتها حول فكرة السيادة مما يصعب معه وصف تصرف من تصرفاتها بأنه تصرف خاص (نيبوايه - مطول القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - ج ٦ - بند ١٧٦٠، عز الدين عبيد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٠).

بيد أنه حدث تطور فى هذا الشأن نحو تقييد هذه الحصانة، ففى فرنسا استقر القضاء الفرنسى على عدم تمتع الدول الأجنبية بالحصانة القضائية إزاء المنازعات التى تتعلق بنشاطها التجارى (انظر حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ - المنشور فى سيرى سنة ١٩٣٠ - الجزء الأول - ص ٤٩، وحكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ - المنشور فى سيرى سنة ١٩٤٧ - الجزء الأول - ص ١٣٧ وراجع تحليلاً لموقف القضاء الفرنسى : باتيفول - المرجع السابق - بند ٧٠٥، عز الدين عبد الله - القانون الدولى

الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٠ وما بعدها، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - بمجلة العلوم والاقتصادية سنة ١٩٦٩ العدد الأول - ص ٣١٩ و ص ٣٢٠ - وقد أكد سلامة اتجاه القضاء الفرنسى، وأوضح أن حرمان الدول الأجنبية من حصانتها القضائية عند ممارستها لنشاط تجارى، هو أمر لا تقتضيه طبيعة التجارة الدولية والصفة الاستثنائية لفكرة الحصانة فى حد ذاتها فقط، وإنما هو فوق ذلك كله يشكل ضمانا للدائن الوطنى، يشجعه على زيادة حجم تعامله مع هذه الدول فى معاملاته التجارية معها، مما يعود بالنفع فى النهاية على هذه الدول نفسها، وبسط هذا القضاء اختصاصه على الدعاوى التى ترفع على الدول الأجنبية فى شأن ماتباشره من أعمال تجارية، على أساس أن الأعمال التجارية بعيدة عن سيادة الدولة.

كما أن الاتجاه الغالب فى الفقه الفرنسى هو ضرورة حرمان الدول الأجنبية من حصانتها القضائية إزاء نشاطها ذى الطبيعة الخاصة عموما، وإن لم يتسم بالطابع التجارى، وبذا ينحصر نطاق الحصانة فيما تمارسه الدولة كشخص دولى ذى سيادة أى كسلطة عامة انظر : باتيفول - المرجع السابق - ص ٧٨٧، و ص ٧٨٨ وراجع تحليلا لموقف الفقه الفرنسى : عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى بند ٢٠١ ص ٧٦٠ وما بعدها، محمد عبد الخالق عمر - القانون الدولى الخاص الليبى - المرجع السابق - بند ٢٣٣ ص ١٦٦، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣٢٠، ومن ثم فإنه وفقا لهذا الإتجاه يجوز مقاضاة الدول الأجنبية بشأن الأعمال التى تمارسها باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الخاص، أى الأعمال الخاصة التى تنزل فيها الدولة منزلة الأفراد،

وأساس هذا الاتجاه يكمن فى أن الدولة الوطنية يمكن مقاضاتها فى الداخل من حيث المبدأ، ولذلك لا يجوز أن تمتنع مقاضاة الدولة الأجنبية بالنسبة للتصرفات التى لها شكل وطبيعة تصرفات القانون الخاص (محمد عبد الخالق عمر - القانون الدولى الخاص الليبي - المرجع السابق - بند ٢٣٣ ص ١٦٦).

وفى مصر يتجه القضاء نحو تقييد حصانة الدول الأجنبية (انظر : استئناف مختلط ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ - المنشور فى مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٥ ص ١١٤، وقد جاء بهذا الحكم أن «الحصانة القضائية التى تتمتع بها الدول الأجنبية تقتصر على الأعمال التى تباشرها بما لها من سيادة، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة».

- حكم محكمة الإسكندرية المدنية الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٥١ - مشار إليه فى مرجع محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - السابق الإشارة إليه ص ٢٩٦.

- حكم محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ - مشار إليه فى مرجع محمد حافظ غانم - السالف الذكر - ص ٢٩٧.

حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٦٦ - مشار إليه فى مرجع عبد العزيز محمد سرحان - قواعد القانون الدولى فى أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل فى مصر - طبعة سنة ١٩٧٣ - ص ٦٥ وما بعدها وقد جاء فى هذا الحكم (إنه يتعين عند الأخذ بنظرية الحصانة القضائية للدولة الأجنبية التفرقة بين التصرفات التى تصدر من الدول الأجنبية بوصفها صاحبة السلطات، أى أعمال السيادة وأعمال السلطة العامة، وفى هذه الحالة تتمتع الدولة الأجنبية بمبدأ الحصانة القضائية، وبين التصرفات الأخرى التى تمارسها الدولة الأجنبية العادية

منها والتجارية والتي هي في نطاق القانون الخاص فتلك الأخيرة لا تسرى عليها الحصانة القضائية)، وذلك بقصر هذه الحصانة على التصرفات التي تباشرها الدولة الأجنبية بوصفها صاحبة السلطان أى أعمال السلطة العامة، وعدم تمتعها بهذه الحصانة بالنسبة للتصرفات التي تباشرها في ميدان القانون الخاص، سواء كانت هذه التصرفات في محيط نشاطها التجارى أم خارج محيط هذا النشاط التجارى.

كما يتجه الفقه المصرى - بحق - نحو هذا التقييد (عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٧ وص ٧٦٨، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣٢٠ وص ٣٢١، وذلك أساس الطبيعة الاستثنائية لفكرة الحصانة، وأن الحكمة من تمتع الدول الأجنبية بالحصانة القضائية، لا تبدو واضحة إلا في حدود الأعمال الصادرة منها بوصفها شخص دولى (هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣٢١).

وينبغى ملاحظة أنه يمكن للدولة أن تتنازل عن حصانتها وتخضع بإرادتها لولاية المحاكم الأجنبية (نيبوايه - مطول القانون الدولى الخاص - المرجع السادس - الجزء السابق - الجزء السادس - ص ٣٥٦، هشام على صادق - عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السالف الذكر - بند ٢٠١ ص ٧٦٧ وص ٧٦٨)، إذ الحصانة تعتبر امتيازاً ممنوحاً للدولة، بغرض المحافظة على سيادتها واستقلالها إزاء الدول الأخرى كما سبق أن ذكرنا، ولذا فإن النتيجة المنطقية المترتبة على كون الحصانة كذلك، أنه يجوز للدولة أن تتنازل عنها (هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣١٥).

وقد يكون تنازل الدولة الأجنبية عن حصانتها القضائية تنازلاً صريحاً، كما قد يستفاد هذا التنازل من سلوك الدولة الأجنبية مسلكاً يستدل منه على تنازلها عن حصانتها القضائية، كأن تقوم الدولة الأجنبية برفع دعوى أمام القضاء الوطنى لدولة أخرى (عبد الباسط جمعى - مبادئ المرافعات - المرجع السابق - ص ١٢٧، عز الدين عبدالله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٧، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣١٥)، فإن ذلك يعتبر دلالة قاطعة على قبولها للخضوع لولاية القضاء الوطنى وتنازلها عن حصانتها القضائية، أو أن تسكت الدول الأجنبية المدعى عليها عن الدفع بالحصانة (عز الدين عبدالله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠١ ص ٧٦٨، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣١٥ و ص ٣١٦)، وتترافع فى موضوع الدعوى المرفوعة عليها مباشرة، فإن هذا المسلك منها يفيد تنازلها عن حصانتها القضائية.

### ١٢١٣ - ثانياً : حصانة المنظمات والهيئات الدولية :

ثمة دور هام للمنظمات والهيئات الدولية فى مجال العلاقات الدولية، إذ يزداد نشاط هذه المنظمات والهيئات يوماً بعد يوم، كما يزداد عددها، ومن أمثلة هذه المنظمات الدولية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وما يتبع كل منهما من هيئات، ولا شك فى أن هذه المنظمات والهيئات الدولية تثير التساؤل عن مدى تمتعها بالحصانة القضائية، باعتبارها أشخاصاً قانونية من أشخاص القانون الدولى، إذ تكون هى والدول العائلة الدولية، كما يثير التساؤل عن مدى تمتع ممثلو الدول فى هذه المنظمات والهيئات الدولية وموظفوها بالحصانة القضائية.



ونظراً لكون هذه المنظمات والهيئات الدولية تنشأ باتفاقات دولية ، فإنه يتعين الرجوع فى شأن الحصانة القضائية لهذه المنظمات والهيئات باعتبارها أشخاصاً اعتبارية، وفى شأن الحصانة القضائية لممثلى هذه المنظمات والهيئات وموظفيها، إلى نصوص الاتفاق المنشئ لكل منها، أو أى اتفاق لاحق (عزالدين عبدالله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠٤ ص ٧٨٢ وما بعدها، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السالفة الذكر - ص ٣٣٥ وهامشها).

إذ تتحدد الحصانة الخاصة بكل منظمة أو هيئة دولية فى الاتفاق الخاص بإنشاء هذه المنظمة أو الهيئة الدولية، كما قد تتحدد هذه الحصانة فى اتفاق آخر لاحق للاتفاق المنشئ، ومن ثم فإن حدود الحصانة القضائية تختلف من منظمة إلى أخرى، ولن يتسع المجال للنعرض للاتفاقيات الخاصة بإنشاء كافة المنظمات والهيئات الدولية أو الاتفاقيات اللاحقة التى تحدد الحصانة القضائية لكل منها. (ومن أمثلة الاتفاقيات التى أقرت الحصانة القضائية للهيئات والمنظمات الدولية اتفاق الأمم المتحدة المعقود فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦ والخاص بالامتيازات والحصانات تطبيقاً لنص المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وتقضى المادة الثانية من هذا الاتفاق بأن «تتمتع منظمة الأمم المتحدة، وأموالها أيا كان مقرها وأيا كان حائزها، بالحصانة القضائية، إلا إذا تنازلت المنظمة عنها صراحة فى حالة خاصة، ومن المفهوم أن هذا التنازل لايتناول إجراءات التنفيذ، وتقضى المادة ١١ من هذا الاتفاق بأن «يتمتع ممثلوها الأعضاء (أى الدول أعضاء الأمم المتحدة) لدى الفروع الرئيسية والتكميلية للأمم المتحدة فى المؤتمرات التى تدعو إليه أثناء أداء وظائفهم، وفى ذهابهم وعودتهم من مقر الاجتماع، بالحصانات الآتية: بالحصانة من كل قضاء، وذلك فيما يختص بما يصدر منهم من أعمال (بما فيها

الأقوال والمكاتب) بوصفهم ممثلين .....» وتقضى المادة ١٨ منه بأن «موظفى منظمة الأمم المتحدة يتمتعون بالحصانة القضائية لما يصدر منهم بصفتهم الرسمية من أعمال (بما فيها الأقوال والمكاتب)» وتنص المادة ١٩ منه بأن «السكرتير العام والسكرتيرين المساعدين يتمتعون فيما يخصهم وما يخص زوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات المقررة للمبعوثين السياسيين وفقاً للقانون الدولي».

ومن أمثلة هذه الاتفاقات أيضاً مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى أقرها مجلسها فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢، وتقضى المادة الثانية منها بأن «تتمتع أموال جامعة الدول العربية ثابتة كانت أو منقولة وموجوداتها أينما تكون وأيا يكون حائزها بالحصانة القضائية ما لم يقرر الأمين العام التنازل عنها صراحة، على ألا يتناول هذا التنازل إجراءات التنفيذ»، وتنص المادة ١١ منها على أن «يتمتع ممثلو الدول الأعضاء فى الهيئات الرئيسية أو الفرعية فى جامعة الدول العربية والمؤتمرات التى تدعو إليها أثناء قيامهم بأعمالهم وسفرهم إلى مقر اجتماعاتهم وعودتهم منها بالمزايا والحصانات الآتية: ... الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم قولاً أو كتابة أو عملاً بوصفهم ممثلين لدولهم ....» وتنص المادة ١٧ على أن «يتمتع المندوبون الدائمون للدول مدة تمثيلهم لدولهم فى هيئات الجامعة العربية بما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون»، وتنص المادة ٢٠ على أن «يتمتع موظفو الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحصانات الآتية ... الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية ...».

ويلاحظ أنه فى حالة ما إذا لم تتفق الدول التى أنشأت الهيئة أو المنظمة على تقرير الحصانة القضائية، فإن الهيئة أو المنظمة وممثلى

الدول فيها وموظفيها لا يتمتعون بأية حصانة قضائية (عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ٢٠٤ ص ٧٨٥)، ومن ثم فإن ولاية قضاء كل دولة من هذه الدول تتبسط على الدعاوى التي ترفع على الهيئة أو المنظمة وممثليها وموظفيها، بحيث لا يمكن الدفع بالحصانة في هذه الحالة.

#### ١٢١٤ - ثالثاً: حصانة رؤساء الدول الأجنبية:

يتمتع رؤساء وملوك الدول الأجنبية بالحصانة القضائية، فلا يجوز مقاضاتهم أمام القضاء الوطني، وأساس هذه الحصانة وفقاً للرأي الراجح فقها في فرنسا هو فكرة المجاملة لشخص رئيس الدولة وليس فكرة استقلال الدولة وسيادتها في العائلة الدولية (نيبوايه - مطول القانون الدولي الخاص - المرجع السالف الذكر - الجزء السادس - بند ١٧٨٥، عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع الثاني - بند ٢٠٢ ص ٧٦٩).

ولكن حصانة رؤساء الدول الأجنبية ليست مطلقة (وهذا هو المتبع في فرنسا، ولكن الأمر على النقيض من ذلك في إنجلترا، إذ القاعدة العامة في القانون الإنجليزي أن الأجانب ذوي السيادة يتمتعون بالحصانة القضائية في صورة في الأصل مطلقة، والمقصود بالأجانب ذوي السيادة الدول الأجنبية ورؤسائها، وتشمل الحصانة القضائية أشخاصاً ذوي السيادة وأموالهم، ومع ذلك يوجد اتجاه في الفقه الإنجليزي نحو إيجاد استثناءات من هذا الإطلاق - راجع في ذلك: عز الدين عبدالله - القانون الدولي الخاص - المرجع السالف الذكر - الجزء الثاني - بند ٢٠١ ص ٧٦٥) إذ ينبغي التفرقة بين التصرفات التي يباشرها رئيس الدولة بوصفه كذلك أي التصرفات المتعلقة بالحياة العامة، وبين التصرفات الخاصة، أي التصرفات المتعلقة بحياته الخاصة، فيقتصر نطاق الحصانة

على التصرفات التي يباشرها رئيس الدولة بوصفه كذلك أى التصرفات المتعلقة بالحياة العامة، أما التصرفات المتعلقة بحياته الخاصة فلا تندرج فى نطاق هذه الحصانة، بل يخضع رئيس الدولة الأجنبية لولاية القضاء الوطنى فى الدعاوى التى ترفع عليه بشأن هذه التصرفات الخاصة.

فعلى سبيل المثال يتمتع رئيس الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بأثاث اشتراه لمقر الرئاسة، بينما لا يتمتع بالحصانة القضائية بالنسبة للمنازعات المتعلقة بملابس اشتراها لنفسه أو لأفراد عائلته (نيبوايه - مطول القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء السادس - بند ١٧٨٧، عز الدين عبيد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى - بند ٢٠٢ ص ٧٧٠)، ومن ذلك أيضاً أن رئيس الدولة الأجنبية يخضع للقضاء المحلى بشأن الدعاوى المتعلقة بعقارات أو منقولات موجودة فى إقليم الدولة تخص هذا الرئيس (ابراهيم محمد العنانى - القانون الدولى العام - الطبعة الاولى - سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ص ٢٠٠، مشيراً إلى أن مجمع القانون الدولى قرر ذلك سنة ١٨٩١) ومن ذلك أيضاً أن رئيس الدولة الأجنبية يخضع للقضاء المحلى بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالتركات إذا كان له شأن بها (ابراهيم محمد العنانى - القانون الدولى العام - المرجع السابق - ص ٢٠٠، مشيراً إلى أن مجمع القانون الدولى قرر ذلك سنة ١٨٩١).

فحصانة رؤساء الدول الأجنبية تقتصر فقط على التصرفات المتعلقة بالحياة العامة، كما أنها تقتصر أيضاً على التصرفات التى تصدر منهم أثناء توليهم الرئاسة دون غيرها (نيبوايه - مطول القانون الدولى الخاص - المرجع السابق الجزء السادس - بند ١٧٨٩، عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - المرجع السابق - بند ٢٠٢ ص ٧٧١)، أما

التصرفات التي تصدر منهم بعد انتهاء مدة توليهم الرئاسة فإنها تخضع لولاية القضاء الوطني.

ويجوز لرئيس الدولة الأجنبية أن يتنازل عن حصانته القضائية (نيبوايه - مطول القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء السادس - بند ١٧٨٩، إبراهيم العناني - القانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢٠٠، عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني بند ٢٠٢ ص ٧٧٠ وص ٧٧١، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٢١٦ وص ٢١٧)، ولكن ينبغي أن يكون هذا التنازل مقروناً بموافقة حكومة دولته (نيبوايه - مطول القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - بند ١٧٨٩، هشام على صادق - طبيعة الدفع بالحصانة - المقالة السابقة - ص ٣١٦ وص ٣١٧، وانظر عكس ذلك: عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ٢٠٢ ص ٧٧١)، لأنه لا يتمتع بالحصانة القضائية بصفته الشخصية وإنما بوصفه ممثلاً لدولته.

#### ١٢١٥ - رابعاً: حصانة المبعوثين الدبلوماسيين:

يتمتع المبعوثون الدبلوماسيون بالحصانة القضائية، وهذه الحصانة أقدم وجوداً من حصانة الدول الأجنبية وحصانة رؤسائها (عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثاني - بند ٢٠٣ ص ٧٧١)، وهي إحدى الحصانات المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين، وما زال الرأي مختلفاً بشأن أساس هذه الحصانات، إذ تضاربت نظريات الفقه في هذا الصدد، وسوف نلقى الضوء على هذه النظريات بإيجاز، حتى نعرف أساس هذه الحصانات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي والتي تعتبر الحصانة القضائية أهمها.

وأولى هذه النظريات نظرية امتداد الإقليم راجع في عرض هذه النظرية وتحليلها ونقدها: على صادق أبو هيف - القانون الدبلوماسي -

طبعة سنة ١٩٧٧ - بند ٧٢ وص ١٢٢ وص ١٢٣، محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السابق - طبعة سنة ١٩٧٢ - بند ٢٤٢ ص ٥٩٢ وص ٥٩٣)، وهى تقرر أن المبعوث الدبلوماسى حينما يوجد فى إقليم دولة أخرى يعتبر كأنه لا يزال فى إقليم دولته، أى يعتبر خارج نطاق السلطان الإقليمى للدولة المبعوث لديها، ويفترض أن إقامته فى الدولة التى يباشر فيها مهمته هى فى حكم امتداد لإقامته فى موطنه، أى أن مقر البعثة الدبلوماسية الذى يقوم فيه بإعمال وظيفته يعتبر كامتداد لإقليم دولته، ومن ثم لا يكون خاضعا لما يسرى فى إقليم الدولة التى يعمل فيها من قوانين ولا يخضع لقضاء هذه الدولة، وإنما يخضع لقانون وقضاء دولته الأصلية التى يفترض أنه لم يغادرها.

ويعيب هذه النظرية أنها قائمة على افتراض لا أساس له من الحقيقة، كما أنها تؤدي إلى نتائج وحلول غير مقبولة، أما قيامها على افتراض فإنه يتضح إذا ما عرفنا أنه من حيث الواقع يتعين على المبعوث الدبلوماسى التزام لوائح البوليس فى الدولة المبعوث لديها، وأنه إذا تملك عقارات فى الدولة التى يمارس فيها مهمته خضع فى شأن هذه العقارات لقوانين تلك الدولة المعتمد لديها، ولاشك فى أن ذلك لا يستقيم مع القول باعتبار مقر البعثة أو إقامة المبعوث امتداد لإقليم دولته أو امتداد لإقامته فى وطنه، أما من حيث النتائج والحلول التى تؤدي إليها هذه النظرية، فإن اعتبار مقر البعثة مكان أجنبي عن إقليم الدولة التى توجد فيها يعنى أن كل جريمة تقع داخل هذا المقر تخضع دائما لقوانين وقضاء الدولة صاحبة البعثة أيا كانت جنسية المتهم، وهذا يتعارض مع سيادة الدولة صاحبة الإقليم ولا يمكن أن تقبله، أضف إلى ذلك أنه فى الماضى استند سفراء بعض الدول للمطالبة بإغفاءات تتناول كل الحى أو المنطقة التى توجد فيها السفارات، ولاشك فى أن ذلك كان يتعارض تعارضا صارخا مع سيادة الدولة الوطنية.

وثانى هذه النظريات هي نظرية الصفة النيابية (انظر عرضا وتحليلا ونقدا لهذه النظرية: على صادق أبو هيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٧٣ ص ١٢٢ وص ١٢٤، محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السابق - بند ٢٤٢ ص ٥٩٣)، وتذهب هذه النظرية إلى أن الحصانات المقررة للمبعوثين الدبلوماسيين تستند إلى صفتهم النيابية باعتبارهم يمثلون دولهم نيابة عن رؤسائها، وهذا يقتضى ضرورة احتفاظهم باستقلالهم فى أداء مهمتهم وتجنب أى اعتداء عليهم أو على كرامتهم صيانة لكرامة وهيبة الدولة التي يمثلونها واحتراما لسيادتها.

وهذه النظرية منتقدة أيضا، لأنها تضيق عن تفسير ما يتمتع به الممثل الدبلوماسي من حصانات خارج نطاق عمله، وعن تفسير كثير من الأوضاع الجارى عليها العمل فعلا، وذلك كالحصانات التي يتمتع بها المبعوث أثناء وجوده فى دولة ثالثة رغم أنه ليست له قبلها صفة تمثيلية، على العكس فقد يخضع المبعوث الدبلوماسي لبعض الإجراءات التي قد تفرضها الدولة المبعوث لديها للصالح العام كحظر استيراد أشياء معينة أو حظر التجول أو غير ذلك، كما تعجز هذه النظرية عن تفسير إخضاع أملاك المبعوث الدبلوماسي العقارية لقوانين الدولة التي توجد فيها، وعن اعتبار إعفائه من أداء الرسوم الجمركية على ما يستورده للاستعمال الشخصى من قبيل المجاملة فقط وبشرط المعاملة بالمثل، فضلا عن ذلك فإنه من المسلم به أن الممثل الدبلوماسي لا يتمتع بنفس المركز من حيث الحصانات كرئيس الدولة، الذى تفترض هذه النظرية أن المبعوث الدبلوماسي ينوب عنه، وكل ذلك يوضح لنا أن هذه النظرية لاتصلح كأساس لحصانات المبعوث الدبلوماسي.

وآخر هذه النظريات التي نادى بها الفقه كأساس لحصانات المبعوثين الدبلوماسيين هي نظرية مقتضيات الوظيفة (راجع فى عرض وتحليل

هذه النظرية: على صادق أبو هيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٧٤ ص ١٢٤ و ص ١٢٥ و ص ١٢٦، محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السالف الذكر - بند ٢٤٢ - ص ٥٩٣ و ص ٥٩٤)، وهذه النظرية تربط بين الحصانات وبين وظيفة المبعوث الدبلوماسي، وتقرر أن أساس الحصانات هو تمكين المبعوث من مباشرة وظيفته وأداء عمله بدون عائق، بحيث يتمكن من القيام بمهام وظيفته في جو من الطمأنينة بعيد عن مختلف المؤثرات في الدولة المعتمد لديها، فالحصانات وفقا لهذه النظرية مقررة للوظيفة ذاتها وليست لفائدة المبعوث الشخصية، وتعتبر هذه النظرية أصلح النظريات في تبرير الحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون، إذ فضلا عن أنها تقدم أساسا منطقيا لهذه الحصانات فإنها تحدد في نفس الوقت نطاق هذه الحصانات، الذي ينحصر في متطلبات وظيفة المبعوث فقط، بحيث لا يوجد أدنى مبرر لتمتع المبعوثين الدبلوماسيين بالحصانات المقررة لهم، ومن أهمها الحصانة القضائية خارج مقتضيات وظيفتهم.

ولاشك في أن تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية يؤدي إلى ضمان استقلاله تماما في تصرفاته، إذ لا يتحقق هذا الاستقلال إلا إذا كان المبعوث الدبلوماسي بمنأى عن كل مؤثرات السلطان الإقليمي، ومن أهم مظاهر هذا السلطان ولاية القضاء، فإذا تجرد المبعوث الدبلوماسي من حصانته القضائية، فإنه يكون عرضة لأن تتخذ قبله كافة الإجراءات القضائية التي تتخذ قبل عموم الأفراد، مما يؤدي إلى المساس باستقلاله والإخلال بطمأنينته وعرقلة مهام وظيفته، أما تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية وما ينطوي عليه ذلك من إعفاء من الخضوع لولاية القضاء في الدولة المعتمد لديها، فإن ذلك يؤدي إلى استقلاله في تصرفاته وحسن أدائه لمهامه.



بيد أن عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي للقضاء الإقليمي في الدولة التي يمارس فيها مهام وظيفته لايعنى إفلاته من سلطان القانون إذا أخل به وامتناع محاكمته أو مقاضاته عن أعماله وتصرفاته (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - طبعة سنة ١٩٧٧ - بند ٩٠ ص ١٦٤)، بل إنه يظل خاضعا لقانون دولته ولولايتها القضائية، ويمكن مساءلته أمام محاكمها عما يمتنع على قضاء البلد المعتمد لديها النظر فيه نتيجة لحصانته القضائية (وقد نصت على ذلك الفقرة الرابعة من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية، والتي وقعت في فيينا في ١٨/٤/١٩٦١، وصدر القرار الجمهوري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ بالموافقة على انضمام مصر إليها، وقد نصت المادة المذكورة على أن «تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية في الدولة المعتمد لديها لايعفيه من قضاء الدولة المعتمدة»).

ولتوضيح مدى الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون فإنه ينبغي التفرقة بين المسائل الجنائية والمسائل المدنية والإدارية، ففي المسائل الجنائية لا يخضع المبعوثون الدبلوماسيون لولاية المحاكم في الدولة الموفدين إليها بالنسبة لما يرتكبونه من جرائم على اختلاف أنواعها، ولايجوز اتخاذ أى إجراء قضائي من قبض وتحقيق وتوجيه اتهام ضد أحدهم (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السابق - بند ٢٤٦ ص ٦٠٤، على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٩٢ ص ١٦٧، إبراهيم محمد العناني - القانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢٢٩)، إذ لو جاز أن تتخذ ضدهم هذه الإجراءات لأصبحوا تحت رحمة الحكومات المعتمدين لديها ولما أمكنهم أن يحتفظوا باستقلالهم في القيام بمهامهم، كذلك فإن أسرار حكوماتهم ستكون عرضة لأن تنتهك بدعوى التحري عن الجرائم التي قد تنسب إليهم

أو تقع في مقرهم (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٩٢ ص ١٦٧)، كما أن محاكمتهم أمام القضاء الجنائي قد تكون وسيلة للتشهير بهم أو للانتقام من حماسهم ونشاطهم في الدفاع عن مصالح دولهم تجاه حكومة الدولة المعتمدين لديها، ولذلك فإنه لايجوز اتخاذ أى إجراء قضائي ضدهم كما ذكرنا، فإذا ارتكب المبعوث الدبلوماسي جريمة فإن الدولة المعتمد لديها تقوم بإبلاغ الدولة المعتمدة بذلك وتتطلبها بسحبها، أو تقوم بطرده وترحيله إذا اقتضى الأمر ذلك باعتباره شخصا غير مرغوب فيه (إبراهيم محمد العناني - القانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢٢٩)، ولكن ليس معنى ذلك أن المبعوث الدبلوماسي لا يسأل عن الجرائم التي تقع منه في الدولة المعتمد لديها، إذ امتناع تقديمه للمحاكمة أمام قضاء تلك الدولة نظرا لما يتمتع به من حصانة لاينفي بقاءه مستولا عما يقع منه من جرائم ووجوب محاكمته عنها أمام محاكم دولته (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٩٢ ص ١٧١).

وحصانة المبعوث الدبلوماسي في المسائل الجنائية حصانة مطلقة لايرد عليها أى استثناء (إبراهيم محمد العناني - القانون الدولي العام - المرجع السابق - ص ٢٣١، على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسي - المرجع السابق - بند ٩٢ ص ١٧٠)، وذلك على خلاف حصانته في المسائل المدنية كما سيتضح لنا ذلك بعد قليل، ويلاحظ أنه في حالة انتهاء الصفة الدبلوماسية للمبعوث فإن الراجع هو جواز محاكمته أمام القضاء الجنائي للدولة الموفد إليها عن جرائم ارتكبها قبل دخوله السلك الدبلوماسي ما لم تسقط الجريمة بالتقادم (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولي العام - المرجع السابق - بند ٢٤٦ ص ٦٠٤).

هذا بالنسبة لحصانة المبعوث الدبلوماسي في المسائل الجنائية، أما في المسائل المدنية والإدارية فإن حصانته ليست مطلقة (على صادق أبوهيف

- القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٣ ص ١٨٠، محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - المرجع السابق - بند ٢٤٦ ص ٦٠٥، ابراهيم العنانى - القانون الدولى العام - المرجع السالف الذكر - ص ٢٣١)، وفقاً لنص المادة ٣١ من اتفاقية فيينا سنة ١٩٦٤، الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية لا يتمتع المبعوث الدبلوماسى بالحصانة القضائية فيما يتعلق بقضاء الدولة المعتمد لديها المدنى و الإدارى فى حالات ثلاث:

### الحالة الأولى:

الدعاوى العينية المتعلقة بالاموال العقارية الخاصة الكائنة فى إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها فى أغراض البعثة.

### الحالة الثانية:

الدعاوى المتعلقة بشئون الإرث والتركات التى يدخل فيها بوصفه منفذاً أو مديراً أو وريثاً أو موصى له، وذلك بالاصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المعتمدة.

### الحالة الثالثة:

الدعاوى المتعلقة بأى نشاط مدنى أو تجارى يمارسه فى الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسمية.

وهذه الاستثناءات الثلاث لها ما يبررها (على صادق أبو هيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٣ ص ١٨٠: مشيراً إلى تعليق للجنة القانون الدولى للأمم المتحدة منشور فى الكتاب السنوى لهذه اللجنة سنة ١٩٥٨)، فخضوع الدعاوى العينية المتعلقة بالاموال العقارية الخاصة الكائنة فى إقليم الدولة المعتمد لديها المبعوث لقضاء هذه الدولة يرجع إلى مطالبة الدول كافة بالاحتفاظ بولايتها القضائية بصفة عامة على العقارات الموجودة

فى إقليمها، وانتفاء الحصانة القضائية عن المبعوث الدبلوماسى فى حالة الدعاوى المتعلقة بشئون الإرث والتركات يرجع إلى ضرورة عدم تعطيل الإجراءات الخاصة بالإرث والتركات أما خضوع الدعاوى المتعلقة بنشاط مدنى أو تجارى يزاوله المبعوث الدبلوماسى خارج نطاق وظيفته لولاية القضاء الوطنى فيرجع ذلك إلى أن مزاولة المبعوث لهذا النشاط خارج نطاق مهام وظيفته يتنافى مع واجباته ومع صفته الرسمية، ولا يبرر حرمان الأشخاص الذين تعامل معهم من الوسائل العادية لاستيفاء حقوقهم فى مواجهته.

وفى هذه الحالات الاستثنائية الثلاث التى يخضع فيها المبعوث الدبلوماسى لقضاء الدولة المعتمد لديها، فإنه يجوز اتخاذ الإجراءات التنفيذية ضده، ولكن يشترط لذلك أن تتخذ هذه الإجراءات دون المساس بالحصانة الخاصة بشخصه أو محل إقامته (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - المرجع السابق - بند ٢٤٦ ص ٦٠٦).

وفيما عدا هذه الحالات الاستثنائية السالفة الذكر فإن المبعوث الدبلوماسى يتمتع بالحصانة القضائية فى المسائل المدنية والإدارية، فلا يخضع فى شأنها لقضاء الدولة المعتمد لديها، ونتيجة لذلك فإنه لايجوز إعلان أية أوراق إليه عن طريق المحضرين، أو بأى طريق قضائى آخر، سواء كانت هذه الأوراق تتضمن مجرد الإخطار بأمر ما أو كانت تتضمن تكليفا بالوفاء، أو كانت من أوراق التنفيذ، وإذا حدث أى إعلان من هذا القبيل فإنه يعتبر باطلا ولا تترتب عليه أية آثار قانونية ولا يمكن الاحتجاج به لسريان ميعاد قانونى أو لقطع التقادم (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٣ ص ١٧٨).

ويلاحظ أن جميع المبعوثين الدبلوماسيين يتمتعون بالحصانة القضائية فى الحدود التى أوضحناها آنفا، وذلك ابتداء من رئيس البعثة

الدبلوماسية، السفير أو الوزير المفوض، إلى سائر مرؤوسيه كالمستشارين، وكذلك سائر موظفي البعثة كالسكرتير والكتبة (عز الدين عبدالله - القانون الدولي الخاص - المرجع السابق - الجزء الثانى بند ٢٠٣ ص ٧٧٣).

كذلك ينبغي ملاحظة أن المبعوث الدبلوماسى لا يملك كقاعدة عامة التنازل عن الحصانة القضائية والخضوع للقضاء إلا بموافقة دولته (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٥ ص ١٨٣)، إذ الحصانة القضائية التى يتمتع بها مقرررة أصلا لصالح دولته لا لصالحه الشخصى، وقد تكون موافقة دولته سابقة على أى نزاع أو دعوى يكون المبعوث طرفا فيها بناء على تعليمات عامة أو نص تشريعى يسمح للمبعوث بقبول اختصاص القضاء الإقليمى فى حالات معينة، فيكون للمبعوث فى مثل هذه الحالات أن يتصرف فى حدود النص أو التعليمات وفقا لما تمليه عليه الظروف ودون حاجة للرجوع لدولته فى ذلك، ولكن إذا لم يوجد مثل هذا الترخيص السابق، فلا يجوز خضوع المبعوث للقضاء الإقليمى فى أى أمر من الأمور التى يتمتع بشأنها بالحصانة القضائية إلا بناء على تصريح خاص من دولته بذلك (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٥ ص ١٨٣).

ويجب أن يكون تنازل الدولة عن الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسى تنازلا صريحا فى جميع الأحوال «مادة ٢٢/٢ من اتفاقية فيينا» وفى حالة حدوث هذا التنازل وقيام المبعوث الدبلوماسى برفع دعوى أمام القضاء الإقليمى فإنه لا يجوز له الاحتجاج بالحصانة القضائية بالنسبة لأى طلب عارض يتصل مباشرة بالطلب الأسمى «مادة ٢٢/٢ من اتفاقية فيينا» إذ يظل هذا التنازل ساريا فى جميع مراحل الدعوى وبالنسبة لكل

الطلبات والدفع الفرعية المتصلة بها، فلا يحق للمبعوث الدبلوماسى بعد رفعه للدعوى أن يتمسك بحصانته ليحول دون تقديم هذه الطلبات أو الدفع، أو ليمنع النظر فى الطعن المقدم من خصمه فى الحكم الذى قد يصدر لصالحه، وذلك حتى يتم الفصل نهائيا فى الدعوى (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ٩٥ ص ١٨٥).

كذلك فإنه وفقا للمادة ٣٢/٤ من اتفاقية فيينا، فإن التنازل عن الحصانة القضائية بالنسبة إلى أية دعوى مدنية وإدارية لا ينطوى على أى تنازل عن الحصانة بالنسبة إلى تنفيذ الحكم، بل لابد فى هذه الحالة الأخيرة من تنازل مستقل.

#### ١٢١٦ - خامساً: حصانة المبعوثين القنصليين:

ثمة اختلاف بين طبيعة مهمة المبعوث القنصلى وطبيعة مهمة المبعوث الدبلوماسى (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ١٥٣ ص ٢٨١)، فالمبعوث القنصلى وإن كان ينوب رسمياً عن دولته فى أداء الأعمال الموكولة إليه، فإنه ليست له الصفة التمثيلية العامة التى للمبعوث الدبلوماسى، وليس لمنصبه الطابع السياسى الذى يتميز به منصب المبعوث الدبلوماسى.

إن يمثل المبعوث الدبلوماسى دولته فى عموم علاقاتها الدولية بالدولة الموفد إليها، فهو ينوب نيابة عامة عن رئيس أو حكومة الدولة الموفدة له فى مواجهة رئيس أو حكومة الدولة المعتمد لديها، وهو يعتبر لسان دولته والمعبّر عن إراداتها قبل الدولة المعتمد لديها.

بينما ينوب المبعوث القنصلى عن دولته نيابة محددة بشئون معينة بالذات يغلب فيه العنصر الاقتصادى والإدارى، وهو لا شأن له كمبدأ عام بالمسائل السياسية أو بالعلاقات العامة بين دولته والدولة المعتمد لديها.

وهذا الاختلاف بين المهمة القنصلية والمهمة الدبلوماسية يفسر التفرقة فى المعاملة من الناحية الدولية بين الممثلين الدبلوماسيين والممثلين القنصليين (على صادق أبوهيف - القانون الدبلوماسى - المرجع السابق - بند ١٥٣ ص ٢٨١)، فنتيجة لطبيعة عمل المبعوثين القنصليين ولاختصاصهم المحدود، فإنهم لا يتمتعون بكافة الحصانات والمزايا التى يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون، وبصفة خاصة لا يتمتع المبعوث القنصرلى بنفس الحصانة القضائية التى يتمتع بها المبعوث الدبلوماسى.

إذ يخضع المبعوث القنصرلى للقضاء الجنائى فى الدولة المعتمد لديها (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون العام - المرجع السابق - بند ٢٦٢ ص ٦٣٣، إبراهيم محمد العنانى - القانون الدولى العام - المرجع السابق - ص ٢٥٧)، فتجوز محاكمته عن الجرائم التى يرتكبها وتنفيذ الأحكام الجنائية النهائية ضده، ويجب أن تم هذا الخضوع فى حدود الحرية الخاصة بذات المبعوث القنصرلى، وبالطريقة التى تعوق إلى أقل حد ممكن ممارسة الأعمال القنصلية (إبراهيم محمد العنانى - القانون الدولى العام - المرجع السابق - ص ٢٥٧)، فيجب إبلاغ رئيس البعثة القنصلية فى حالة القبض على أحد أعضاء بعثته أو حجزه أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده، أما إذا كانت الإجراءات موجهة ضد رئيس البعثة نفسه فيجب إخطار الدولة الموقدة (محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام - المرجع السابق - بند ٢٦٢ ص ٦٣٣)، ولكن ذلك لايعنى أن للمبعوث القنصرلى أية حصانة قضائية بالنسبة للقضاء الجنائى، بل إنه يخضع خضوعا تاما لهذا القضاء فى الدولة المعتمد لديها.

#### ١٢١٧-سادسا: حصانة القوات الحربية الأجنبية:

من المبادئ المستقرة أن أفراد القوات الحربية الأجنبية يتمتعون بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائى الوطنى (على صادق

أبوهيف - القانون الدولي العام - الطبعة الحادية عشرة - سنة ١٩٧٥ -  
 بند ١٨٦ ص ٢٢٧ وما بعدها، محمد عبدالخالق عمر - القانون الدولي  
 الخاص الليبي - المرجع السالف الذكر - بند ٢٢٨ ص (١٧١). إذ جرى  
 العرف على أن تظل القوات الحربية التابعة لدولة ما، أثناء مرورها أو  
 وجودها في إقليم دولة أخرى بتصريح من هذه الدولة، خاضعة لقضاء  
 دولتها، وذلك فيما قد يقع من الأفراد التابعين لهذه القوات من أفعال  
 مخالفة للقانون أثناء قيامهم بعملهم الرسمي، أو داخل المنطقة المحددة لهم  
 (على صادق أبوهيف - القانون الدولي العام - الطبعة الحادية عشرة -  
 المرجع السابق - بند ١٨٦ ص ٢٢٧)، وعلة ذلك أن حفظ النظام وردع  
 الجنود هو بالدرجة الأولى من اختصاص قيادتهم العسكرية المسؤولة  
 عنهم (محمد عبدالخالق عمر - القانون الدولي الخاص الليبي - المرجع  
 السالف الذكر - بند ٢٢٨ ص (١٧١)، ولكنهم مع ذلك يخضعون للقضاء  
 المدني الوطني بالنسبة للمنازعات ذات الصيغة المدنية البحتة، إذ لا يوجد  
 مبرر لعدم خضوعه لهذا القضاء بالنسبة لتلك المنازعات.

ومن كل ماتقدم يتضح لنا حالات خضوع الأجانب لولاية القضاء  
 الوطني، وأيضاً حالات انحسار ولاية القضاء الوطني عن بعضهم، إذ  
 تحتجب ولاية القضاء الوطني عن الأجانب الذين يتمتعون بالحصانة  
 القضائية كما ذكرنا آنفاً، وبذلك يتضح لنا مدى انبساط ولاية القضاء  
 على الأجانب بصفة عامة.

١٢١٨ - اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في  
 ١٩٦١/٤/١٨ :

توقعت في فيينا في ١٩٦١/٤/١٨ الاتفاقية الخاصة بالعلاقات  
 الدبلوماسية والبروتوكول الخاص باكتساب الجنسية الملحق بها. وقد  
 صدر القرار الجمهوري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ بالموافقة على انضمام



مصر إلى هذه الاتفاقية، ومن ثم صدر قرار وزير الخارجية في ٢٢/١٠/١٩٦٤ بنشر هذه الاتفاقية بالجريدة الرسمية فنشرت في العدد رقم ٢٧١ الصادر في ٢٥/١١/١٩٦٤.

ولما كانت هذه الاتفاقية تتضمن تحديد الحصانات القضائية التي تحجب القضاء المصري عن ممارسة اختصاصه الدولي بالنسبة للدعوى التي يكون فيها عنصر أجنبي وفقا لمواد قانون المرافعات التي سبق لنا التعليق عليها، وتحديد الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الحصانات، فإننا نشير هنا إلى النصوص المتعلقة بذلك من هذه الاتفاقية :

## مادة ١:

يقصد في هذه الاتفاقية بالتعابير الآتية المدلولات المحددة لها أدناه:

(أ) يقصد بتعبير «رئيس البعثة» الشخص الذي تكلفه الدولة المعتمدة بالتصرف بهذه الصفة.

(ب) يقصد بتعبير «أفراد البعثة» رئيس البعثة وموظفي البعثة.

(ج) يقصد بتعبير «موظفو البعثة» الموظفون الدبلوماسيون، والموظفون الإداريون والفنيون ومستخدمو البعثة.

(د) يقصد بتعبير «الموظفون الدبلوماسيون» موظفو البعثة ذوو الصفة الدبلوماسية.

(هـ) يقصد بتعبير «المبعوث الدبلوماسي» رئيس البعثة أو أحد موظفيها الدبلوماسيين.

(و) يقصد بتعبير «الموظفون الإداريون والفنيون» موظفو البعثة العاملون في خدماتها الإدارية والفنية.

- (ز) يقصد بتعبير «الخادم الخاص» من يعمل فى الخدمة المنزلية لأحد أفراد البعثة ولا يكون من مستخدمى الدولة المعتمدة.
- (ح) يقصد بتعبير «دار البعثة» المباني وأجزاء الأبنية والأراضى الملحقة بها، بغض النظر عن مالكيها، المستخدمة فى أغراض البعثة، بما فيها منزل رئيس البعثة.

#### مادة ١٤ :

- ١- ينقسم رؤساء البعثات إلى الفئات الثلاثة التالية:
- (أ) السفراء أو القاصدون الرسوليون المعتمدون لدى رؤساء الدول، ورؤساء البعثات الآخرين ذوى الرتبة المماثلة.
- (ب) المندوبون، والوزراء المفوضون والقاصدون الرسوليون الوكلاء المعتمدون لدى رؤساء الدول.
- (ج) القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزراء الخارجية.
- ٢- لا يجوز التمييز بين رؤساء البعثات بسبب فئاتهم، إلا فيما يتعلق بحق التقدم والإتيكيت.

#### مادة ٢١ :

- ١- يجب على الدولة المعتمد لديها إما أن تيسر، وفق قوانينها، اقتناء الدار اللازمة فى إقليمها للدولة المعتمد، أو أن تساعد على الحصول عليها بأية طريقة أخرى.
- ٢- ويجب عليها كذلك أن تساعد البعثات، عند الاقتضاء على الحصول على المساكن اللائقة لأفرادها.

### مادة ٢٢ :

- ١- تكون حرمة دار البعثة مصنونة، ولايجوز للأمورى الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة.
- ٢- يترتب على الدولة المعتمد لديها التزام خاص باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية دار البعثة من أى اقتحام أو ضرر ومنع أى إخلال بأمن البعثة أو مساس كرامتها.
- ٣- تعفى دار البعثة وأثاثاتها وأموالها الأخرى الموجودة فيها ووسائل النقل التابعة لها من إجراءات التفتيش أو الاستيلاء أو الحجز أو التنفيذ.

### مادة ٢٣ :

- ١- تعفى الدولة المعتمدة ،ويعفى رئيس البعثة بالنسبة إلى مرافق البعثة، المملوكة أو المستأجرة، من جميع الرسوم والضرائب القومية والإقليمية والبلدية، ما لم تكن مقابل خدمات معينة.
- ٢- لايسرى الإعفاء المنصوص عليه فى هذه المادة على تلك الرسوم والضرائب الواجبة بموجب قوانين الدولة المعتمد لديها على المتعاقدين مع الدولة المعتمدة أو مع رئيس البعثة.

### مادة ٢٤ :

تكون حرمة محفوظات البعثة ووثائقها مصنونة دائما أيا كان مكانها.

### مادة ٢٦ :

تكفل الدولة المعتمدة لديها حرية الانتقال والسفر فى إقليمها لجميع أفراد البعثة، مع عدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها المتعلقة بالمناطق المحظور أو المنظم دخولها لأسباب تتعلق بالأمن القومى.

### مادة ٢٨:

تعفى الرسوم والمصاريف التي تتقاضاها البعثة أثناء قيامها بواجباتها الرسمية من جميع الرسوم والضرائب.

### مادة ٢٩:

تكون حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي مصونة. ولا يجوز إخضاعه لاية صورة من صور القبض أو الاعتقال. ويجب على الدولة الماعتمدة لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أى اعتداء على شخصه أو حرته أو كرامته.

### مادة ٣٠:

- ١- يتمتع المنزل الخاص الذى يقطنه المبعوث الدبلوماسى بذات الحصانة والحماية اللتين تتمتع بهما دار البعثة.
- ٢- تتمتع كذلك بالحصانة أوراقه ومراسلاته، كما تتمتع بها أمواله مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٣ من المادة ٣١.

### مادة ٣١:

- ١- يتمتع المبعوث الدبلوماسى بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائى للدولة المعتمد لديها، وكذلك فيما يتعلق بقضائها المدنى والإدارى إلا فى الحالات الآتية:  
(أ) الدعاوى العينية المتعلقة بالأموال العقارية الخاصة الكائنة فى إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها فى أغراض البعثة.

(ب) الدعاوى المتعلقة بشئون الإرث والتركات والتي يدخل فيها بوصفه منفذاً أو مديراً أو وريثاً أو موصياً له، وذلك بالأصلالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المعتمدة.

(ج) الدعاوى المتعلقة بأى نشاط مدنى أو تجارى يمارسه فى الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسمية.

٢- يتمتع المبعوث الدبلوماسى بالإعفاء من أداء الشهادة.

٣- لا يجوز اتخاذ أية إجراءات تنفيذية إزاء المبعوث الدبلوماسى إلا فى الحالات المنصوص عليها فى البنود (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ١ من هذه المادة، وبشرط إمكان اتخاذ تلك الإجراءات دون المساس بحرمة شخصه أو منزله.

٤- تمتع المبعوث الدبلوماسى بالحصانة القضائية فى الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمدة.

## مادة ٣٦:

١- يجوز للدولة المعتمدة أن تتنازل عن الحصانة القضائية التى يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون والأشخاص المتمتعون بها بموجب المادة ٣٧.

٢- يكون التنازل صريحاً فى جميع الأحوال.

٣- لا يحق للمبعوث الدبلوماسى أو للشخص المتمتع بالحصانة القضائية بموجب المادة ٣٧، أن أقام أية دعوى، الاحتجاج بالحصانة القضائية بالنسبة إلى أى طلب عارض يتصل مباشرة بالطلب الأصلى.

٤- إن التنازل عن الحصانة القضائية بالنسبة إلى أية دعوى مدنية وإدارية لا ينطوى على أى تنازل عن الحصانة بالنسبة إلى تنفيذ الحكم، بل لايد فى هذه الحالة الأخيرة من تنازل مستقل.

### مادة ٣٤:

يعفى المبعوث الدبلوماسى من جميع الرسوم والضرائب الشخصية أو العينية، والقومية أو الإقليمية أو البلدية باستثناء مايلى:

(أ) الضرائب غير المباشرة التى تدخل أمثالها عادة فى ثمن الأموال أو الخدمات.

(ب) الرسوم والضرائب المفروضة على الأموال العقارية الخاصة الكائنة فى إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن فى حيازته بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها فى أغراض البعثة.

(ج) الضرائب التى تفرضها الدولة المعتمد لديها على التركات، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٣٩.

(د) الرسوم والضرائب المفروضة على الدخل الخاص الناشئ فى الدولة المعتمد لديها والضرائب المفروضة على رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات الجارية القائمة فى تلك الدولة.

(هـ) المصاريف المفروضة مقابل خدمات معينة.

(و) رسوم التسجيل والتوثيق والرهن العقارى والدمغة والرسوم القضائية بالنسبة إلى الأموال العقارية، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٣.

### مادة ٣٥:

تقوم الدولة المعتمد لديها بإعفاء المبعوثين الدبلوماسيين من جميع أنواع الخدمات الشخصية والعامة، ومن الالتزامات والأعباء العسكرية كالخضوع لتدابير الاستيلاء وتقديم التبرعات وتوفير السكن.

## مادة ٣٦:

١- تقوم الدولة المعتمد لديها، وفقاً لما قد تسنه من قوانين وأنظمة بالسماح بدخول المواد الآتية وإعفاؤها من جميع الرسوم الجمركية والضرائب والتكاليف الأخرى غير تكاليف التخزين والنقل والخدمات المماثلة.

(أ) المواد المعدة لاستعمال البعثة الرسمية.

(ب) المواد المعدة للاستعمال الخاص للمبعوث الدبلوماسي أو لأفراد أسرته من أهل بيته بما في ذلك المواد المعدة لاستقراره.

٢- تعفى الأمثلة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي من التفتيش، ما لم توجد أسباب تدعو إلى الافتراض بأنها تحتوى على مواد لاتشملها الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة، أو مواد يحظر القانون استيرادها لديها، ولايجوز إجراء التفتيش إلا بحضور المبعوث الدبلوماسي أو ممثله المفوض.

## مادة ٣٧:

١- يتمتع أفراد أسرة المبعوث الدبلوماسي من أهل بيته، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها، بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المواد ٢٩ - ٣٦.

٢- يتمتع موظفو البعثة الإداريون والفنيون، وكذلك أفراد أسرهم من أهل بيتهم إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، بالامتيازات، والحصانات المنصوص عليها في المواد ٢٩ - ٣٥، شرط أن لاتمتد الحصانة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣١ فيما يتعلق بالقضاء المدني والإداري للدولة المعتمد لديها إلى الأعمال التي

يقومون بها خارج نطاق واجباتهم، ويتمتعون كذلك بالامتيازات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣٦، بالنسبة إلى المواد التي يستوردونها أثناء أول استقرار لهم.

٣- يتمتع مستخدمو البعثة الذين ليسوا من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالحصانة بالنسبة إلى الأعمال التي يقومون بها أثناء أدائهم واجباتهم وبالإعفاء من الرسوم أو الضرائب فيما يتعلق بالمرتبات التي يتقاضونها لقاء خدماتهم وبالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٣.

٤- يعفى الخدم الخاصون العاملون لدى أفراد البعثة، إن لم يكونوا من مواطني الدولة المعتمد لديها المقيمين فيها إقامة دائمة، من الرسوم والضرائب فيما يتعلق بالمرتبات التي يتقاضونها لقاء خدماتهم، ولا يتمتعون بغير ذلك من الامتيازات والحصانات إلا بقدر ما تسمح به الدولة المعتمد لديها. ويجب على هذه الدولة مع ذلك أن تحرر في ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص، عدم التدخل الزائد فيما يتعلق باداء وظائف البعثة.

#### مادة ٣٨:

١- لا يتمتع المبعوث الدبلوماسي، الذي يكون من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، إلا بالحصانة القضائية وبالحرمة الشخصية بالنسبة إلى الأعمال الرسمية التي يقوم بها بمناسبة ممارسة وظائفه، وذلك ما لم تمنحه الدولة المعتمد لديها امتيازات وحصانات إضافية.

٢- لا يتمتع موظفو البعثة الآخرون والخدم الخاصون الذين يكونون من مواطني الدولة المعتمد لديها أو المقيمين فيها إقامة دائمة بالامتيازات



والحصانات إلا بقدر ما تسمح به الدولة المذكورة - ويجب على هذه الدولة مع ذلك أن تتحرى فى ممارسة ولايتها بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص عدم التدخل الزائد فى أداء وظائف البعثة.

## مادة ٣٩:

١- يجوز لصاحب الحق فى الامتيازات والحصانات أن يتمتع بها منذ دخوله إقليم الدولة المعتمد لديها لتولى منصبه، أو منذ إعلان تعيينه إلى وزارة الخارجية، أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها، إن كان موجودا فى إقليمها.

٢- تنتهى عادة امتيازات وحصانات كل شخص انتهت مهمته، بمغادرته البلاد أو بعد انقضاء فترة معقولة من الزمن تمنح له لهذا الغرض، ولكنها تظل قائمة إلى ذلك الوقت، حتى فى حالة وجود نزاع مسلح، وتستمر الحصانة قائمة، مع ذلك بالنسبة إلى الأعمال التى يقوم بها هذا الشخص أثناء أداء وظيفته بوصفه أحد أفراد البعثة.

٣- يستمر أفراد أسرة المتوفى من أفراد البعثة، فى التمتع بالامتيازات والحصانات التى يستحقونها حتى انقضاء فترة معقولة من الزمن ممنوحة لمغادرة البلاد.

٤- تسمح الدولة المعتمد لديها، أن توفى أحد أفراد البعثة ولم يكن من مواطنيها أو المقيمين فيها إقامة دائمة، أو توفى أحد أفراد أسرته من أهل بيته، بسحب أموال المتوفى المنقولة، باستثناء أية أموال يكون قد اكتسبها فى البلاد، ويكون تصديرها محظورا وقت وفاته، ولايجوز إسراء ضرائب التركات على الأموال المنقولة التى تكون موجودة فى الدولة المعتمد لديها لمجرد وجود المتوفى فيها بوصفه أحد أفراد البعثة أو أحد أفراد أسرته.

**مادة ٤١:**

١- يجب على جميع المتمتعين بالامتيازات والحصانات، مع عدم الإخلال بها احترام قوانين الدولة المعتمد لديها وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل فى شئونها الداخلية.

٢- يجب فى التعامل مع الدولة المعتمد لديها بشأن الأعمال الرسمية التى تسندها الدولة المعتمدة إلى البعثة، أن يجرى مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها، أو عن طريقها أو مع أية وزارة أخرى يتفق عليها.

٣- يجب ألا تستخدم دار البعثة بأية طريقة تتنافى مع وظائف البعثة كما هى مبينة فى هذه الاتفاقية أو فى غيرها من قواعد القانون الدولى العام، أو فى أية اتفاقات خاصة نافذة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها.

**مادة ٤٢:**

لايجوز للمبعوث الدبلوماسى أن يمارس فى الدولة المعتمد لديها أى نشاط مهنى أو تجارى لمصلحته الشخصية.

**أحكام النقص،****مناطق الحصانة القضائية للدول الأجنبية:**

١٢١٩- لئن كانت قواعد القانون الدولى المتمثلة فى العرف الدولى والواجبة التطبيق باعتبارها مدمجة فى القانون الداخلى لمصر فيما لا إخلال فيه لنصوصه - وقد استقرت على أن الاصل هو أن تتمتع الدولة الاجنبية بالحصانة القضائية وهو ما يتبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى ، الا أنه لا كانت الحصانة غير مطلقة، وإنما تقتصر على

الاعمال التي تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من سيادة فلا يندرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات مما ينحسر عنه هذه الحصانة .

(نقض ١٩٨٦/٤/٢٩، الطعون ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥، ١٤٩٥ س ٥٢ق)

١٢٢٠- لئن كانت الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي مقررة أصلاً لصالح دولته لا لصالحه الشخصي فلا يملك - كأصل - التنازل عنها والخضوع للقضاء الوطني إلا بموافقة دولته إذا كانت قوانينها تبيح له ذلك ، إلا أنه إذا تنازل المبعوث الدبلوماسي بالفعل عن تلك الحصانة صراحة أو أمكن استخلاص ذلك ضمناً من الظروف دون لبس أو إبهام ، فإنه يتعين الاعتداد بهذا التنازل بالنسبة للتصرف الذي تم بشأنه ، وما قد يؤول إليه أمر المنازعة فيه، متى تم التنازل في تاريخ لاحق لتمتع المبعوث بالحصانة ، أي بعد اعتماده في الدولة الموفد إليها ، باعتبار أن الأصل ألا يصدر هذا التنازل إلا موافقاً لقانون دولته أو في القليل بإذن منها ، فتكون إرادة المبعوث المعلنة في هذا الشأن قد توافقت وإرادة دولته، إذ لا يتصور أن يخالف تشريعاتها فيما يمس سيادتها وهو موفد منها وممثلها في دولة أخرى ، وإن كان مؤدى ما تقدم انتفاء الحصانة عن المبعوث بصدد التصرف الذي تم بشأنه التنازل فإن لازم ذلك خضوعه للقضاء الوطني في الدولة الموفد لديها وجواز إعلانه ولو بغير الطريق الدبلوماسي، باعتبار أن وجوب التزام طريق معين في الإعلان تابع من تمتعه بالحصانة وقد تنازل عنها.

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٥، الطعن رقم ٢٩٥، ٣١١ س ٥١ق)

١٢٢١- الحصانة القضائية للدولة التي لاتخضعها لولاية القضاء في دولة أخرى، مقتضاها، امتناع القضاء في حقها أو حق ممثليها وممثلي سلطاتها العامة من محاكم دولة أخرى بالنسبة لإعمال السيادة دون

التصرفات العادية وإعمال التجارة، أثره، التزام المحاكم بأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بإعمال السيادة مالم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى.  
(نقض ١٩٨٦/١١، فى الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ قضائية)

### نطاق الحصانة:

١٢٢٢- الحصانة القضائية للدولة الأجنبية. نطاقها. الأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة. مؤداها. انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات.  
(نقض ١٩٨٦/٤/٢٩، فى الطعون لرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ قضائية)

١٢٢٣- إن الحصانة التى يتمتع بها المبعوث الدبلوماسى ضرورة تقتضيها قيامه بمهمته فى جو من الطمأنينة، ومن ثم فهى تستلزم عدم التزامه بأداء الشهادة بمعلوماته كشاهد أمام القضاء الإقليمى فى أية دعوى جنائية أو مدنية، فلا يجوز إجباره على المثول أمام السلطات المحلية. غير أن قواعد العرف الدولي تقتضى معاونته لهذه السلطات فى أداء واجبها متى كان أدائه بمعلوماته ليس فيه مساس بعمله أو بدولته، وتكون له حرية اختيار الطريقة التى يراها ملائمة لذلك، ولا يعد ذلك منه تنازلاً عن الحصانة الدبلوماسية.

(نقض ١٩٧٧/٢/٩، فى الطعن ١٢٣ لسنة ٤٣ قضائية)

١٢٢٤- لاجدوى فيما يدفع به الطاعن (العامل) الشرط الوارد بالعقد موضوع الدعوى، وما يثيره حول إبداء الدفع بعدم الاختصاص من جانب المطعون ضدها (الخطوط الجوية العربية السعودية) استناداً إلى هذا

الشرط، لأن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحاكم صرية بنظر الدعوى لا يقوم على هذا الشرط. وتمسك المطعون ضدها لدفع الذى يستند إليه، وإنما يقوم على أن موضوع الدعوى يمس سيادة ولة أجنبية أخذاً بالدفع المبدى من المطعون ضدها على هذا الأساس. لما أن ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج.  
(نقض ١٨/١١/١٩٧٢، فى الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ قضائية - السنة ٢٣ ص ١٢٥٧)

### حكام نقض تتعلق بالاختصاص الدولى للمحاكم بصفة عامة:

١٢٢٥- الاختصاص الدولى: تعلق النزاع الذى حسمه الحكم الصادر من مجلس العائلة بدولة البحرين بشئون مالية جميع أطرافها من العائلة. أثره. انعقاد الاختصاص بنظره للمجلس وتوافر شرط اختصاص محاكم الدولة التى أصدرت الحكم المطلوب، الأمر بتنفيذه فى مصر طبقاً لقواعد الاختصاص الدولى. م ٢١ مرسوم أميرى ١٢ لسنة ١٩٧٢ بنظام توارث العرش بدولة البحرين، م ٢٤ من اتفاقية التعاون القضائى بينها وجمهورية مصر العربية وم ١/٢٩٨ مرافعات.

### القاعدة:

١- لما كان النزاع الذى حسمه الحكم رقم .... لسنة ... الصادر فى مجلس العائلة الحاكمة بدولة البحرين يتعلق بشئون مالية جميع أطرافها من العائلة الحاكمة بدولة البحرين (الشيخ ..... ولجنة تسوية الديون المنبثقة من مجلس العائلة الحاكمة) بما يعطى الاختصاص بنظره لمجلس العائلة الحاكمة إعمالاً لحكم المادة ٢١ من المرسوم الأميرى رقم ١٢ لسنة

١٩٧٣ بنظام توارث العرش بدولة البحرين بما يتوافق به شرط اختصاص محاكم الدولة التي أصدرت الحكم المطلوب، الأمر بتنفيذه في مصر طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي إعمالاً لحكم المادة ٢٤ من اتفاقية التعاون القضائي بين جمهورية مصر العربية ودولة البحرين والمادة ١/٢٩٨ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/٤/٢٠)

١٢٢٦- الاختصاص القضائي المنوط بمجلس العائلة الحاكمة بدولة البحرين الوارد في م ١/٢١ مرسوم أميري ١٢ لسنة ١٩٧٣ بنظام توارث العرش بالبحرين . عدم اقتضائه على مسائل الأحوال الشخصية التي يكون أحد أطرافها من العائلة . شموله . الشؤون المالية . شرطه . أن يكون جميع أطرافها من العائلة . للمجلس أن يمهّد بكل أو بعض اختصاصه القضائي الوارد بهذه المادة إلى هيئة من أعضاء العائلة . م ١/٢١ ، ٢ من المرسوم آنف البيان . علة ذلك .

### القاعدة:

- النص في المادة ٢١ من المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ بنظام توارث العرش بدولة البحرين على أن «يتولى مجلس العائلة الحاكمة رعاية شؤون القاصرين من أبنائها، كما يختص بالبث في جميع مسائل الأحوال الشخصية التي يكون أحد أطرافها من العائلة . ويتولى الشؤون المالية التي يكون جميع أطرافها من العائلة، وللمجلس أن يعهد بكل أو بعض اختصاصه المنصوص عليه في هذه المادة إلى هيئة من أعضاء العائلة الحاكمة». يدل على أن الاختصاص القضائي المنوط بمجلس العائلة الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة لا يقتصر على مسائل

\*حوال الشخصية التي يكون أحد أطرافها من العائلة، وإنما - يمتد أيضا  
ى الشئون المالية بشرط أن يكون جميع أطرافها من العائلة، يؤيد ذلك  
نص فى الفقرة الثانية من ذات المادة على إعطاء المجلس صلاحية أن  
عهد بكل أو بعض اختصاصه القضائى المنصوص عليه فيها إلى هيئة من  
عضاء العائلة الحاكمة وهو ما ينصرف إلى جميع المسائل الواردة  
الفقرة الأولى، لأن الإحالة جاءت عامة مطلقة دون تخصيص بمسائل  
لاحوال الشخصية التي يكون أحد أطرافها من العائلة الحاكمة.

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٦٩ ق- جلسة ١١/٤/٢٠٠٠)

١٢٢٧- الأمر بتنفيذ الأحكام والأوامر بالإجراءات الوقتية والتحفظية.  
خروجه من نطاق سريان اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين مصر ودولة  
البحرين. م ٢٤/ج من هذه الاتفاقية الموافق عليها من مصر بالقرار  
بقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٩، ومن البحرين بمرسوم أميرى بقانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩.

### القاعدة:

٣- إذ كانت المادة ٢٤ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين جمهورية  
مصر العربية ودولة البحرين ووافقت عليها جمهورية مصر العربية  
بقرار بقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ فى ١٤/٦/١٩٨٩ ودولة البحرين  
بمرسوم أميرى بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩، بعد أن بينت فى الفقرة (أ)  
منها الأحكام القابلة للتنفيذ فى كل من الدولتين عادت وبينت فى الفقرة  
(ج) منها الأحكام والأوامر التي لا تسرى عليها الاتفاقية، حيث جرى  
نصها على أن «لا تسرى هذه المادة على (١) الإجراءات الوقتية والتحفظية  
..... (٢) .....» وبالتالي صارت هذه الأحكام والأوامر بهذه الإجراءات

لاتخضع لهذه الاتفاقية من حيث الأمر بتنفيذها في كلا البلدين الموقعتين على الاتفاقية.

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

١٢٢٨- صدور حكم من مجلس العائلة الحاكمة بدولة البحرين بالأمر بتوقيع الحجز الاحتياطي على نصيب المطعون ضده في شركة بمصر إعمالاً للمادة ١٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالبحرين. خضوعه لحكم المادة ٢٤/ج من اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين مصر والبحرين. أثره. امتناع الحكم بالأمر بتنفيذه في مصر على محاكمها. قضاء الحكم المطعون فيه بالأمر بتنفيذه في جمهورية مصر مخالفة للقانون.

#### القاعدة:

إذ كان الأمر بتوقيع الحجز الاحتياطي على نصيب المطعون ضده الثاني في شركة .... بجمهورية مصر العربية قد صدر إعمالاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بدولة البحرين والواردة بالباب الرابع تحت عنوان الإجراءات التحفظية والوقائية والمنع من السفر، ومن ثم فإن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه يخضع لحكم المادة ٢٤/ج من الاتفاقية (اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين جمهورية مصر العربية ودولة البحرين) بما يمنع من صدور الحكم بالأمر بتنفيذه في جمهورية مصر العربية إعمالاً لأحكام هذه الاتفاقية، وإذ خالف الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأمر بتنفيذ الحكم رقم ..... لسنة .... الصادر من مجلس العائلة الحاكمة بدولة البحرين فيما تضمنه من توقيع الحجز الاحتياطي على نصيبه في شركة .... بجمهورية مصر العربية فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)



**١٢٢٩- الدفع بعدم اختصاص المحاكم دولياً دفع شكلي:**

الدفع بعدم اختصاص محاكم الجمهورية دولياً بنظر النزاع. دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام. وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق فيه. بقاء الدفع قائماً متى أبدى صحيحاً ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمناً.

**القاعدة:**

المقرر أن الدفع بعدم اختصاص محاكم الجمهورية دولياً بنظر النزاع من الدفع الشكلي غير المتعلقة بالنظام العام، ويتعين على المتمسك به إبدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه، ويظل هذا الدفع قائماً، إذا أبدى صحيحاً ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمناً.

(نقض ٢٠٠٠/٥/١٥ - طعن رقم ١٤٥ لسنة ٦٢ ق)

## الفصل الثانى

### تقدير الدعاوى

#### ( مادة ٣٦ )

«تقدر قيمة الدعوى باعتبارها يوم رفع الدعوى ، ويدخل فى التقدير ما يكون مستحقاً يومئذ من الفوائد والتعويضات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة. وكذا طلب ما يستجد من الأجرة بعد رفع الدعوى إلى يوم الحكم فيها»

وفى جميع الأحوال يعتد بقيمة البناء أو الغراس إذا طلبت إزالته «ويكون التقدير على أساس آخر طلبات الخصوم»<sup>(١)</sup>

#### المذكورة الإيضاحية:

«قصد المشروع أن يبرز فى المادة ٣٦ منه أن العبرة فى تقدير قيمة الدعوى ، إذا عدل الخصوم طلباتهم تكون بالطلبات الأخيرة يستوي فى ذلك أن يكون التعديل حاصلًا أمام المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية. كما يدخل فى التقدير كل ما يستجد من الأجرة بعد رفع الدعوى إلى يوم الحكم فيها وفقا لما جرى عليه القضاء.

كما عمم المشروع القاعدة الواردة فى المادة ٣٣ من قانون المرافعات القائم بشأن طلب الإزالة، بحيث يسرى سواء كان طلب الإزالة أصلياً أو تبعياً».

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٣٠ والمادة ٣٣ من قانون المرافعات السابق.

## التعليق:

### الاختصاص القيمي:

#### ١٢٣٠ - التعريف بالاختصاص القيمي:

الاختصاص القيمي هو توزيع ولاية القضاء على المحاكم المختلفة بالنظر إلى قيمة القضية، بحيث تكون قيمة القضية هي المعيار المحدد لاختصاص كل محكمة، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر.

ولتوضيح الاختصاص القيمي فإننا سوف نتعرض لتحديد اختصاص المحاكم المختلفة، وفقا لقيمة القضايا، وتعلق ذلك بالنظام العام، ثم لاهم القواعد العامة في تقدير قيمة القضية.

#### ١٢٣١ - أولا: تحديد اختصاص المحاكم المختلفة على أساس قيمة

### القضية:

يتخذ المشرع من قيمة القضية معيارا لتحديد اختصاص المحكمة الجزئية، وكذا اختصاص المحكمة الابتدائية، فقد حدد اختصاص المحكمة الجزئية بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية التي لاتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه، ويكون حكم هذه المحكمة نهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز ألفي جنيه «مادة ٤٢ مرافعات»، وقد أورد المشرع النص في هذه المادة من مواد قانون المرافعات تحت عنوان الاختصاص النوعي، إذ وضع المشرع المصري معيارين لتصنيف الدعاوى إلى أنواع هما قيمة الدعوى وموضوعها، واتباعا لنهج المشرع فإننا سوف نقوم بالتعليق على هذه المادة عند دراستنا للاختصاص النوعي.

فنصاب اختصاص المحكمة الجزئية هو مبلغ عشرة آلاف جنيه، فإذا كانت قيمة الدعوى عشرة آلاف جنيه أو أقل من ذلك فإنها تدخل في اختصاص هذه المحكمة، ونصاب الاستئناف أو النصاب النهائي لهذه

المحكمة هو مبلغ ألفي جنيه، فإذا كانت قيمة الدعوى ألفي جنيه أو أقل فإن حكم هذه المحكمة لا يكون قابلاً للاستئناف، أما إذا كانت قيمة الدعوى أكثر من ألفي جنيه فإن حكم المحكمة الجزئية يكون قابلاً للاستئناف.

أما بالنسبة لاختصاص المحكمة الكلية بالنظر إلى قيمة الدعوى، فإن المشرع حدد اختصاص هذه المحكمة بالدعوى المدنية والتجارية التي تزيد قيمتها عن عشرة آلاف جنيه، ويلاحظ أنه ليس هناك حد أقصى للاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية، كذلك تختص المحكمة الكلية بالدعوى غير مقدرة القيمة التي يصعب تقدير قيمتها بمبلغ نقدي معين، إذ افترض المشرع أن قيمة هذه الدعوى تزيد على عشرة آلاف جنيه، وقد نصت المادة ٤١ مرافعات بقولها: «إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على عشرة آلاف جنيه» وسوف نعلق على هذه المادة بعد قليل.

وأساس اختصاص المحكمة بالدعوى غير القابلة للتقدير أن هذه المحكمة هي صاحبة الاختصاص العام (عبدالباسط جميعي - مبادئ المرافعات - ص ٢٧)، إذ لا يخرج عن اختصاص هذه المحكمة إلا الدعوى التي نص المشرع على إخراجها من اختصاصها على سبيل الاستثناء، وهي الدعوى التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ عشرة آلاف جنيه، وكذا الدعوى الأخرى التي منح المشرع الاختصاص بها للمحكمة الجزئية على سبيل الاستثناء بنص خاص على أساس نوعها وبصرف النظر عن قيمتها، ولذلك فإنه لو افترضنا جدلاً أن المشرع لم ينص على اختصاص المحكمة الكلية بالدعوى غير مقدرة القيمة، فإن هذه الدعوى كانت ستدرج أيضاً في اختصاص المحكمة الكلية على أساس أنها صاحبة الاختصاص العام (انظر: للمؤلف تجديد نطاق الولاية القضائية

والاختصاص القضائي - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٩ ص ٤٣٥).

ويلاحظ أن حكم المحكمة الابتدائية يكون نهائياً في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ عشرة آلاف جنيه «مادة ١/٤٧ مرافعات»، واختصاص المحكمة الابتدائية بهذه الدعاوى التي تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه هو اختصاص استثنائي ومحدود للغاية، إذ الأصل أن هذه الدعاوى تندرج في اختصاص المحكمة الكلية الدعاوى التي تختص بها تلك المحكمة أيا كانت قيمتها، فإذا أصدرت المحكمة الكلية حكماً في دعوى من هذه الدعاوى التي تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه، فإن هذا الحكم يكون نهائياً غير قابل للاستئناف.

#### ١٢٣٢- ثانياً: تعلق قواعد الاختصاص القيمي بالنظام العام:

من المقرر أن قواعد الاختصاص القيمي تعتبر من النظام العام (نقض ١٩٨٨/١٢/١١، الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٦٦/٣/٢٤ لسنة ١٧ ص ٧٠١)، لأن هذه القواعد مقررّة لرعاية مصلحة عامة هي حسن سير العدالة، وليست مقررّة لرعاية مصلحة خاصة للأفراد، ولذلك فإنه في حالة مخالفة أية قاعدة من هذه القواعد يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها، كما يجوز الدفع بعدم الاختصاص في أية حالة كانت عليها الدعاوى «مادة ١٠٩ مرافعات»، كذلك لا يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفة أية قاعدة من القواعد المتعلقة بالضوابط القيمي للاختصاص، وإذا حدث مثل هذا الاتفاق فإنه لا يعتد به.

#### ١٢٣٣- ثالثاً: أهم القواعد العامة في تقدير قيمة القضية:

لما كانت قيمة القضية هي أساس من أساس تحديد الاختصاص كما أوضحنا آنفاً، فإنه يلزم توضيح قواعد تقدير هذه القيمة، وقد أورد

المشرع أهم القواعد العامة لهذا التقدير فى المواد ٣٦ ومابعدها من قانون المرافعات، وينبغى ملاحظة أنه يعتد فى تقدير قيمة الدعوى بقواعد قانون المرافعات، دون قانون الرسوم القضائية (نقض ١٩٦٨/٤/٤ - السنة ١٩ ص ٧٣٩، ونقض ١٩٦٧/١٠/١٧ - السنة ١٨ ص ١٥٢١) إذ تختلف فى كثير من الأحوال الأسس التى بنيت عليها قواعد تقدير الرسوم عن الأسس التى بنيت عليها قواعد تقدير قيمة الدعوى، وسوف نعلق على مواد قانون المرافعات المنظمة لتقدير قيمة الدعوى الآن فيما يلى:

**١٢٣٤ - يعتد فى تقدير الدعوى بقيمة المطلوب فيها حقيقة يوم رفعها:**

فقيمة المطالبة القضائية هى أساس تقدير قيمة القضية، لأن المطالبة هى التى تحدد نطاق القضية التى ينظرها القاضى والتى يحكم فيها (فتحى والى - الوسيط طبعة ١٩٨٦ - بند ١٣٨ ص ٢٢٢)، فالعبرة فى التقدير هى بقيمة ما يطلبه الخصوم، ولا عبرة بما تحكم به المحكمة (فنسان - المرافعات - طبعة سنة ١٩٦٩ - بند ٢٧٦ ص ٣٧١، محمد عبدالخالق عمر - قانون المرافعات طبعة ١٩٧٨ - الجزء الأول - ص ١٥٦، رمزى سيف - الوسيط فى المرافعات - طبعة ١٩٧٠ - بند ٢١٦ ص ٢٥٩، إبراهيم نجيب سعد - القانون القضائى الخاص - الجزء الأول - بند ١٨٤ ص ٤٥١، أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية سنة ١٩٧٠ بند ٣٠٧ ص ٤٢٠)، وذلك لأن تحديد المحكمة المختصة هى مسألة سابقة على رفع الدعوى والحكم فيها، ومن ثم لا يتصور عقلا أن يتوقف تحديد اختصاص المحكمة على ماسوف تحكم به.

كذلك لا عبرة بما يحتمل أن يعود على الطالب من حصوله على ما يطلب (فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥

- بند ١٥١ ص ٢٢٢)، فمثلاً إذا رفع شريك في شركة دعوى تتعلق بحقه، فإن تقدير هذا الحق يقدر بقيمة رأس المال المكتتب به، ولا عبرة بما قد يحصل عليه من ربح أو ما يلحقه من خسارة، إذ الربح والخسارة أمور احتمالية لاتصلح أن تتخذ أساساً في تقدير قيمة الدعوى.

كذلك فإن العبرة بالقيمة المطلوبة في الدعوى بصرف النظر عن قيمة الشيء محل الطلب (إبراهيم نجيب - ج١ - بند ١٨٤ ص ٤٥٢)، فمثلاً إذا رفعت دعوى تعويض عن فسخ العقد، فإن قيمة ما يطلب من تعويض هو قيمة الدعوى الذي على أساسه تتحدد المحكمة المختصة، وذلك بصرف النظر عن قيمة الشيء محل العقد، فلا تتخذ هذه القيمة أساساً لتحديد الاختصاص.

كذلك فإن العبرة بالقيمة المطلوبة في الدعوى حقيقة، فلا يعتد بالوصف الذي يلحقه المدعى ليتحايل على قواعد الاختصاص (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣٠٨ ص ٤٢١ و ص ٤٢٢)، إذ يعتبر المدعى سىء النية إذا بالغ في تقدير قيمة دعواه لكي تختص بها المحكمة الابتدائية، أو إذا قلل من قيمة الدعوى لجعلها تندرج في اختصاص المحكمة الجزئية، ولذلك فإنه في هذه الحالة للمحكمة أن ترد الأمر إلى نصابه وتفصل في اختصاصها حسب القيمة الحقيقية لموضوع الدعوى، ولا تعند بتقدير المدعى.

كما أن القيمة المطلوبة في الدعوى تقدر يوم رفع الدعوى وفقاً للمادة ١/٣٦ - محل التعليق - ومن ثم لا أثر للتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على هذه القيمة بعد يوم رفع الدعوى.

١٢٣٥ - يعتد في تقدير الدعوى بملحقات الطلب الأصلية المستحقة

**يوم رفع الدعوى:**

فيندرج في تقدير الطلب ملحقاته، ولكن يشترط أن تكون هذه الملحقات قد طلبت (فتحي والي - مبادئ قانون القضاء المدني - بند ١٥١

ص ٢٢٤)، إذ لا ينظر القاضى إلى ما لا يطلب منه حتى ولو كان من ملحقات الطلب الاصلى، فإذا لم تطلب هذه الملحقات فإنها لا تدخل فى تقدير الطلب الاصلى، ولا يعتد بها فى تحديد اختصاص القاضى.

كما يشترط أن تكون هذه الملحقات مستحقة الاداء عند رفع الدعوى «مادة ١/٣٦ مرافعات» - محل التعليق - أما إذا كانت غير مستحقة الاداء عند رفع الدعوى، فإنها لا تدخل فى التقدير، وأساس ذلك أن العبرة فى تقدير الدعوى هى بقيمتها يوم رفعها كما أوضحنا آنفاً، فإذا لم تكن الملحقات مستحقة الاداء فى ذلك اليوم فإنه يصعب تقديرها إلا فى معاد استحقاقها التالى لرفع الدعوى، ولذلك لا يعتد بها فى التقدير مادامت غير مستحقة الاداء يوم رفع الدعوى.

كذلك يشترط أن تكون هذه الملحقات مقدرة القيمة «مادة ١/٣٦ مرافعات» - محل التعليق - أما إذا كانت ملحقات الطلب الاصلى غير قابلة للتقدير فلا يعتد بها فى تحديد قيمة الدعوى، بل ينبغى الاعتداد بالطلب الاصلى فقط، ومن أمثلة الطلبات غير المقدرة القيمة من الملحقات طلب تسليم العين المؤجرة إذا طلب تبعاً للحكم بصحة الإيجار، وطلب إلغاء تسجيلات على العين، إذا طلب تبعاً لطلب الحكم بتثبيت الملكية (رمزى سيف - الوسيط - بند ٢٣٢ ص ٢٧٦). أما الطلبات بملحقات مقدرة القيمة فإنه يعتد بها فى تقدير قيمة الدعوى.

ومن أهم ملحقات الطلب الاصلى الفوائد والتعويضات والمصاريف، ويلاحظ بالنسبة للفوائد أنها تدخل فى تقدير قيمة الدعوى، سواء كانت فوائد اتفاقية أو قانونية، كما يشترط بالنسبة للتعويضات أن تكون عن أضرار حدثت قبل رفع الدعوى (فتحى والى - مبادئ - بند ١٥١ عن ٢٢٥)، أما المصاريف فإنه لا يقصد بها مصاريف الدعوى (موريل - المرافعات - بند ٢٤٩ ص ٢١٢، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣٠٩



ص ٤٢٣ هامش رقم «٣» فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى -  
الجزء الاول - بند ١٥١ ص ٢٢٥، محمد عبدالخالق عمر - قانون المرافعات  
- ج١ - ص ١٥٨، إبراهيم نجيب ج١ - بند ١٨٤ ص ٤٥٧ هامش رقم  
«٢»، إذ مصاريف الدعوى لا تستحق إلا بعد الفصل فيها، ومن ثم لا يعتد  
بها فى تحديد الاختصاص، وإنما المقصود فى هذا الصدد مصاريف  
الشيء محل النزاع.

ويلاحظ أنه إذا كان يشترط للاعتداد بملحقات الطلب الاصلى أن تكون  
هذه الملحقات مستحقة الاداء عند رفع الدعوى، كما أوضحنا آنفاً، فإنه  
يستثنى من ذلك ما يستجد من أجرة بعد رفع الدعوى إلى يوم الحكم  
فيها، إذ تدخل هذه الأجرة فى تقدير قيمة الدعوى «مادة ٣٦/١  
مرافعات» - محل التعليق - فمثلاً إذا رفع مؤجر دعوى لمطالبة مستأجر  
بالأجرة المتأخرة فى ذمته وما يستجد من أجرة بعد رفع الدعوى إلى  
تاريخ الحكم فى هذه الدعوى، فإن قيمة الدعوى فى هذه الحالة تقدر على  
أساس مقدار الأجرة المتأخرة، وأيضاً مقدار ما يستجد من أجرة بعد رفع  
الدعوى لحين الحكم فيها.

كذلك فإنه يستثنى من اشتراط كون الطلب التابع للطلب الاصلى مقدر  
القيمة للاعتداد به فى تقدير الدعوى، طلب إزالة البناء أو الغراس الذى  
يرفع تبعاً لطلب المالك ثبوت الملكية، أو طلب المؤجر بطرد المستأجر، فرغم  
أن طلب الإزالة غير قابل للتقدير بطبيعته إلا أنه يضاف إلى قيمة الطلب  
الاصلى، ويكون تقدير قيمة طلب الإزالة فى هذه الحالة على أساس قيمة  
البناء أو الغراس الذى يطلب إزالته «مادة ٣٦/٢ مرافعات» - محل التعليق  
- وبذلك تقدر الدعوى على أساس قيمة الطلب الاصلى مضافاً إليها قيمة  
طلب إزالة البناء أو الغراس التى تقدر على أساس قيمة البناء أو الغراس  
نفسه.

## ١٢٣٦ - العبرة في تقدير الدعوى هي بآخر طلبات الخصوم:

وهذا المبدأ من المبادئ المستقر عليها فقها (فنسان - المرافعات - طبعة سنة ١٩٦٩م - بند ٢٧٦ ص ٢٧١، جارسونيه وسيزاربرو - المرافعات - الجزء الأول - بند ٥٣٨ ص ٨٣٢ وما بعدها، موريل - بند ٢٢٣ ص ١٩٣، عبدالباسط جميعي - مبادئ المرافعات ص ٥٦، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣٠٩ ص ٤٢٢، إبراهيم نجيب ج ١ بند ١٨٤ ص ٤٥٥، فتحى والى - بند ١٥١ ص ٢٢٦ و ٢٢٧) وقضاء (انظر: حكم محكمة النقض المصرية - الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٦٦م - المنشور فى مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى - السنة ١٧ ص ٢٦٩، حكم محكمة النقض الصادر فى ٩ يونية سنة ١٩٦٦ - المنشور فى مجموعة أحكام النقض، المكتب الفنى - السنة ١٧ ص ١٣٤٢، حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٦٨ المنشور فى مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى - السنة ١٩ ص ٩٢٤، حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ١٨ مارس ١٩٧١ - المنشور فى مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى - السنة ٢٢ ص ٢٣٤)، وقد نصت عليه المادة ٣٦/٣ مرافعات - محل التعليق - بقولها «يكون التقدير على أساس آخر طلبات الخصوم»، وأساس هذا المبدأ هو أن الطلبات الأخيرة للخصوم هي التي تعبر عن القيمة الحقيقية للدعوى.

وبناء على هذا المبدأ فإنه فى حالة قيام المدعى بتعديل طلباته فى الدعوى المرفوعة إلى المحكمة الجزئية، بحيث أصبحت قيمة هذه الطلبات أكبر من نصاب اختصاص المحكمة الجزئية فإن هذه المحكمة تصبح غير مختصة فى هذه الحالة، وينعقد الاختصاص للمحكمة الكلية.

كذلك إذا عدل المدعى طلباته فى الدعوى المرفوعة إلى المحكمة الابتدائية، بحيث أصبحت قيمة هذه الطلبات أقل من نصاب اختصاص المحكمة الابتدائية، فإن هذه المحكمة تصبح غير مختصة، وينعقد

الاختصاص في هذه الحالة للمحكمة الجزئية. ولكن يشترط الا يقصد المدعى من تعديل الطلبات التحايل على القانون (إبراهيم نجيب - ج ١ - بند ١٨٤ ص ٤٥٥ و ص ٤٥٦)، بمحاولة عقد الاختصاص لمحكمة غير مختصة أصلاً بالدعوى بالنظر إلى قيمتها، فإذا قصد المدعى من تعديل طلباته التحايل على القانون، فإنه يجب على المدعى عليه أن يتمسك بإثارة ذلك أمام المحكمة، وإلا اعتبر عدم تمسكه بذلك قبولاً ضمناً بتعديل طلبات المدعى.

١٢٣٧ - لاعتبرة بقيمة الطلب الاحتياطي وإنما بقيمة الطلب الأصلي:

الطلب الاحتياطي هو الطلب الذي يتم الفصل فيه في حالة رفض الطلب الأصلي، فقد يقدم الشخص في الدعوى طلبين، يطلب الحكم في أحدهما وهذا هو الطلب الأصلي، ويطلب الحكم في الآخر إذا لم تجبه المحكمة إلي الطلب الأول، وهذا هو الطلب الاحتياطي، ومن أمثلة الطلبات الاحتياطية الطلب الذي يتقدم به المدعى بإلزام المدعى عليه بالتعويض إذا لم تجب المحكمة لطلبه الأصلي بتنفيذ الالتزام.

ولم ينص المشرع علي كيفية تقدير الدعوى في حالة وجود طلب احتياطي بجانب الطلب الأصلي، ولذلك، ذهب بعض الفقهاء إلى أن الدعوى تقدر في هذه الحالة بقيمة أكبر الطلبين (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣١٤ - ص ٤٣٠، إبراهيم سعد - القانون القضائي الخاص ج ١ ص ٤٦٢)، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الدعوى في هذه الحالة تقدر بقيمة الطلب الأصلي وحده (رمزي سيف - بند ٢٣٧ ص ٢٨٢، محمد عبد الخالق عمر - قانون المرافعات ص ١٦١)، وهذا الرأي الأخير هو الجدير بالتأييد، فهو بمثابة تطبيق لقاعدة أن الفرع يتبع الأصل (انظر حكم محكمة النقض الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥٤ - المنشور في

المحاسبة، سنة ٣٥ ص ١٠٩٧، والذي قضت فيه بأنه إذا كانت المحكمة الجزئية غير مختصة بالطلب الأصلي، فلا تكون مختصة بالطلب الاحتياطي، ولو كانت قيمته تدخل في اختصاصها، عملاً بقاعدة الفرع يتبع الأصل ما لم ينص القانون على غير ذلك، وفي هذه الحالة لاحتاجة لتقدير قيمة الطلب الاحتياطي).

١٢٣٨ - كذلك يتعين ملاحظة أنه في أحوال التضام لا يعتد إلا بقيمة طلب واحد من الطلبات الموجهة إلى المدنيين المتضامنين، وفي حالة الحكم بضم دعويين أو أكثر فإن كل دعوى تظل محتفظة بقيمتها لأن الضم لا يؤثر على قواعد الاختصاص، إذ تظل كل دعوى محتفظة باستقلالها بقيمتها وكيانها. إلا إذا كان الطلب في إحدهما هو ذات الطلب في الأخرى .

(نقض ١٩٦٨/١/٣١ - السنة ٢٩ ص ١٧٠، نقض ١٩٦٦/٦/٢٨، السنة ١٧ ص ١٤٥٢، نقض ١٩٦٠/٣/١٧ - السنة ١١ ص ٢٣٤)، كما لا يؤثر الضم في تقدير نصاب الاستئناف.

(نقض ١٩٥٣/٦/١٨ - السنة ٤ ص ١١٧٨).

ولا تتأثر قيمة الدعوى بالطلبات المتصلة بالطلب الأصلي كطلب الحكم بالتضامن على المدعى عليهم، وكطلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل.

## أحكام النقض:

تتبيح: ينبغي ملاحظة أنه بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ المعدل لقانون المرافعات أصبح نصاب اختصاص المحكمة الجزئية عشرة آلاف جنية، وأصبح النصاب النهائي لها ألفى جنية، وأصبح نصاب اختصاص المحكمة الابتدائية ما يزيد على عشرة آلاف جنية، وأصبح النصاب النهائي لها عشرة آلاف جنية في الحالات الاستثنائية التي تختص فيها بالدعوى بصرف النظر عن قيمتها.

١٢٣٩ - الاختصاص بسبب قيمة الدعوى أو نوعها من النظام العام. جواز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى. لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجبه من القانون. تقدير قيمة الدعوى توطئة لتحديد الاختصاص بها. وجوب الاعتماد فيه على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات. لاعبرة بالقيمة التى حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه. (نقض ١٩٩٢/١٢/١٠ - الطعن رقم ٢٣١، لسنة ٥٨ قضائية).

١٢٤٠ - قواعد الاختصاص القيمى وإن كانت تتعلق بالنظام العام إلا أن مخالفتها لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم متى صدر من جهة قضائية لها الولاية فى إصداره، وإذا كانت الثابت أن الحكم فى الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدنى جزئى أبو حماد بين الخصوم أنفسهم صدر من جهة قضائية فى حدود ولايتها واشتمل فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه لأطيان النزاع فإنه يضحى نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى به.

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ قضائية).

١٢٤١ - عدم جواز استئناف أحكام محاكم الدرجة الاولى لنهايتها. شرطه. صدورها وفقا لقواعد الاختصاص القيمى المتعلقة بالنظام العام. صدورها بالمخالفة لتلك القواعد. عدم جواز التحدى بنهايتها وبعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان.

(نقض ١٩٨٨/٤/٢٧ - الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ قضائية).

١٢٤٢ - إنه وإن كان الاختصاص بحسب قيمة الدعوى من النظام العام، إلا أنه فى خصوص الدعوى الحالية قد تضمنت إلى جانب طلب إخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها بما عليها من مبان طلب إزالة السقف، فإنه يعتد بقيمته عند تقدير قيمة الدعوى وفقا للمادة ٣/٢ من قانون المرافعات، وإن كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد تمسك الطاعنين أمام

محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى بما فيها من طلب إزالة السقف لتجاوز مائتين وخمسين جنيها، فإنه لايجوز لها التمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٧٥/٣/١٢ سنة ٢٦، العدد الأول ص ٥٨٠).

١٢٤٣- طلب التسليم باعتباره غير مقدر القيمة إذا كان ملحقا بطلب أصلى مقدر القيمة، فإنه يتبع الطلب الأصلى فتقدر الدعوى بقيمة الطلب الأصلى وحده عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٨٣/٢/٢٠، طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٢٤٤- تقدير قيمة الدعوى لتعيين اختصاص المحكمة فى حكم المادة ٣٠ مرافعات أساسه قيمة موضوعها، وأنه وإن كانت هذه القيمة تقدر فى الأصل باعتبارها يوم رفع الدعوى إلا أن الشارع وقد أجاز للمدعى فى الحدود المبينة بالمادة ١٥١ مرافعات أن يعدل أثناء الخصومة طلباته الواردة بصحيفة دعواه بالزيادة أو بالنقص، وأوجب أن يكون التقدير لتحديد نصاب الاستئناف بنص المادة ٤٠ مرافعات على أساس آخر طلبات الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى، إنما أراد بذلك أن يتخذ من هذه الطلبات أساسا لتعيين الاختصاص وتحديد نصاب الاستئناف معا حتى لا يختلف إحدهما عن الآخر فى تقدير قيمة الدعوى ذاتها، فإذا كانت الأقساط المترتبة على عقد الإيجار هى التزامات متعددة تنشأ على التعاقب من سند واحد، وكانت الأقساط المطلوبة وقت تعديل المدعى طلباته أمام محكمة أول درجة (المحكمة الابتدائية) يجاوز مجموعها اختصاص المحكمة الجزئية، كما يجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية، فإن الحكم يكون قابلا للاستئناف.

(نقض ١٩٦٦/٦/١٤، السنة ١٧ ص ١٣٧٣).

١٢٤٥- متى كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى فى طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيها قيمة ريع الأطنان التى اشترهاها من مورثهم بموجب عقد بيع عرفى، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض، بل أثر فى صورة دفع لحق المشتري فى طلب الربيع المترتب على عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى تقدير قيمة الدعوى. وتظل مقدرة بقيمة الربيع المطالب به، وتقدير ما إذا كان تعديل المطعون عليه لطلباته أمام المحكمة الابتدائية فى آخر مراحل الدعوى - تعديل قيمة الربيع المطالب به من ٦٠٠ جنيه إلى ٢١٦ جنيها - يعد تحايلا على القانون أو لا يعد كذلك، بقصد دخول الدعوى فى حدود النصاب النهائى للمحكمة - هو من الأمور الواقعية التى يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها يستوى فى ذلك أن تكون القواعد القانونية التى قصد بتعديل الطلبات الاحتياىل عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به، وإذ كان الثابت أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٨/٣/١٩٧١ - السنة ٢٢ ص ٣٥٣).

١٢٤٦- العبرة فى تقدير نصاب الاستئناف هى بقيمة المطلوب فى الدعوى لابقية ما قضت به المحكمة. طلب تقديم حساب عن ريع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية. طلب المدعى الحكم - بعد فحص الحساب - بنتيجته حسبما أظهره الخبر المنتدب فى الدعوى اعتباره طلبا عارضا. مكملا للطلب الاصلى الخاص بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته.

(نقض ١٦/٦/١٩٦٦، السنة ١٧ ص ١٤١٥).

١٢٤٧- العبرة فى تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفى تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم. تقرير المادة ٤٠٠ مرافعات هذه القاعدة بالنسبة لنصاب الاستئناف وجوب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير قيمة الدعوى لتعيين الجهة المختصة.  
(نقض ١٠/٢/١٩٦٦ - السنة ١٧ ص ٢٦٩).

١٢٤٨- العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى لا بالطلبات التى تتضمنها الصحيفة فإذا كان المطعون ضدهم (الدعوى) قد حددوا طلباتهم فى صدر مذكرتهم الختامية تحديدا جامعا ولم يذكروا من بينها طلب الفوائد، وأصرروا على هذه الطلبات دون أن يحيلوا إلى الطلبات الواردة بـ صحيفة افتتاح الدعوى أو يشيروا بنأية إشارة إلى الفوائد فى صلب هذه المذكرة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بالفوائد مع عدم طلبها فى طلباتهم الختامية يكون قد قضى بما يطلبه الخصوم، وبالتالى قد خالف القانون، وإن كان هذا القضاء قد صدر من المحكمة عن إدراك وبينة فإن السبيل إلى الطعن فيه يكون بالنقض لا بالانتماس.  
(نقض ٩/٦/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ١٣٤٢).

١٢٤٩ - إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الأصيل، فإنها لا تكون مختصة تبعا بالفصل فى الطلب الاحتياطى، ولو كانت قيمته تدخل فى اختصاصها، عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل ما لم ينص القانون على غير ذلك.  
(نقض ١٧/١/١٩٥٤، الحاماة ٣٥ ص ١٠٩٧).

١٢٥٠ - تقدر قيمة الدعوى بآخر طلبات للخصوم سواء فى شأن تعيين الاختصاص أو تحديد نصاب الاستئناف.  
(نقض ١٤/٦/١٩٦٦، السنة ١٧ ص ١٣٧٣).

١٢٥١- لا يجوز الاعتماد فى تقدير قيمة الدعوى على القيمة التى حددها المدعى، وسكت عنها المدعى عليه، بل يجب على المحكمة أن تعتمد



فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد من ٢٦ إلى ٤١.

(نقض ١٩٧٥/١١/١١ - السنة ٢٦ ص ١٣٩٤).

١٢٥٢ - إذا رفعت دعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها، فإن ذلك لايسلب المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظر هذا الطلب مادام أنها كانت مختصة أصلا بنظر الدعوى وقت رفعها إليها، باعتبار أن مثل هذا الطلب المعدل طلب عارض.

(نقض ١٩٦٦/٢/١٠ - السنة ١٧ ص ٢٦٩).

١٢٥٣ - تقدير المدعى لقيمة دعواه يعتبر حجة له وعليه عند تقدير نصاب الاستئناف مادام لايتعارض مع القواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى.

(نقض ١٩٧٧/٣/١٦، الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ قضائية).

١٢٥٤ - متى كانت الدعوى بحكم الأساس الذى رفعت به الطلبات المطروحة فيها هى مما يدخل فى اختصاص المحاكم فإنه لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانونا لأن ما يترتب على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص.

(نقض ١٩٦٧/٦/٢٩ - السنة ١٨ ص ١٤١٠).

١٢٥٥ - المعول عليه فى تقدير قيمة الدعوى هو إحكام قانون المرافعات ولو تعارضت مع قانون الرسوم.

(نقض ١٩٦٧/١٠/١٧ - السنة ١٨ ص ١٥٢١).

١٢٥٦ - لئن كان الاختصاص القيمى من النظام العام إلا أنه من المقرر أنه لكى يمكن التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية

المتعلقة بالنظام العام، يجب أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى على موجب، فإذا تبين أن هذه العناصر كانت تحتاجها فلا سبيل لا إلى الدفع بهذا السبب ولا إلى إثارتها من محكمة النقض نفسها، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أيا من الطرفين لم يقدم لمحكمة الموضوع مايدل على أن قيمة الدعوى تقل عن مائتين وخمسين جنيها، وقد خلت الأوراق من عناصر تقدير الدعوى على خلاف ماذكر عنها فى صحيفة الدعوى، فإنه لايقبل من الطاعن إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه سبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٨ قضائية).

١٢٥٧- الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام. الحكم الصادر فى الموضوع اشتماله على قضاء ضمنى فى الاختصاص.

(نقض ١٩٨٧/٦/٣٠ - الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ قضائية).

١٢٥٨- لايجوز الاعتماد فى تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التى يحددها المدعى، بل يجب على المحكمة أن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد من ٣٦ إلى ٤١، وذلك عملا بالمادة ٢٢٣ من ذلك القانون.

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ طعن ٩٤٦ س ٤٩ ق، نقض ١٩٨٨/١١/٣٠، طعن ٧٧ س ٥٥ ق).

١٢٥٩- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لايجوز الاعتراض على قيمة الدعوى بعد صدور حكم فيها مالم يخالف الاسس التى وضعها المشرع لتقدير قيمة الدعوى بمعنى أن التقدير الذى يحدده المدعى فيها

لدعواه يكون حجة له وحجة عليه بالنسبة لنصاب الاستئناف إلا إذا كان هذا التقدير يصطدم مع إحدى القواعد التي قررها القانون لتقدير قيمة الدعوى فعندئذ لا يعتد بتقدير المدعى لدعواه أو بعد اعتراض خصمه عليه، بل يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تراقب من تلقاء نفسها اتفاق التقدير مع قواعد القانون، وأن تعتمد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦ إلى، ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون.

(نقض ١٣/٦/١٩٨٥، طعن ١٧٥ س ٥٢ ق، نقض ٨/١١/١٩٨١، طعن ٤٠٢ س ٤٨ ق نقض ١٦/٣/١٩٧٧، طعن ٤٥٨ س ٤٣ ق).

١٢٦٠ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في تقدير قيمة الدعوى بقيمة طلبات الخصوم فيها وليس بما تحكم المحكمة به.  
(نقض ٢٩/١٢/١٩٨٥، طعن ٦ س ٥٢ ق).

١٢٦١ - الأصل في تقدير قيمة الدعوى بقيمة الطلب المدعى به أى الحق الذى يتمسك به المدعى أو الالتزام الذى يطالب خصمه بإدائه أو المركز القانونى المطلوب تقريره مع مراعاة ما وصفه المشرع فى قانون المرافعات - من ضوابط وقواعد فى هذا الصدد، باعتبار أن قيمة الدعوى يتحدد على أساسها الاختصاص النوعى ونصاب الاستئناف وكلاهما من الأمور المتعلقة بالنظام العام.

(نقض ٢١/٦/١٩٨٣، طعن ١٣٥٠ س ٤٩ ق، نقض ٢٩/١٢/١٩٨٨، طعن ٥١٨ س ٥٦ ق).

١٢٦٢ - العبرة في تقدير قيمة الدعوى بالنسبة لنصاب الاستئناف هو قيمة الطلبات الختامية المطروحة.

(نقض ١٣/١١/١٩٨٤ طعن ٢١٠ س ٥١ ق، نقض ٢١/١١/١٩٨٤، طعن ١٧٧٦ س ٥٠ ق).

١٢٦٢ - تقضى القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات بأنه إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة إوزالة ما عليها من مبان، فإنه يجب وفقاً لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة فى المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى صدر الحكم الابتدائى فى ظله - إضاف قيمة المبانى إلى طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم باعتبار أن طلب الإزالة طلب أصلى ، وإن طلبات المؤجر وأن تعددت إلا أن منشأها جميعاً هو عقد الإيجار، مما يتعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وفقاً للمادة ٤١ منه.

(نقض ١/٢٢/١٩٧٥، طعن ٤٣٨ س ٤١ ق).

١٢٦٤ - متى كان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن الطاعن قال فى دفاعه أن قيمة الدعوى لا تدخل فى النصاب النهائى للحكم المستأنف، لأن قيمة المبانى المطلوب إزالتها تربو على هذا النصاب، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن الطاعن لم يقدم مازعم من أن المبانى موضوع الدعوى تربو على اختصاص المحكمة دليلاً، فإن هذا الذى ذهب إليه الحكم لا يحقق غرض القانون من وجوب إضافة قيمة المبانى إلى قيمة طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم فى تقدير نصاب الاستئناف، إذ أن قابلية الحكم للطعن فيه بالاستئناف هى من القواعد المتعلقة بالنظام العام، ومؤدى ذلك أن يكون على محكمة الاستئناف أن تستنفذ القواعد التى بينها قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فى المادة ٣١ منه لتقدير قيمة المبانى، بأن تقدر قيمتها باعتبار مائة وثمانين ضعفا لقيمة الضريبة المربوطة عليها، فإذا كانت غير مربوط عليها ضريبة قدرت قيمتها بحسب المستندات التى تقدم أو بواسطة خبير، فإذا لم تسعف تلك القواعد فى تقدير قيمتها كان على المحكمة أن تعتبر قيمة المبانى زائدة على

٢٥٠ جنيتها طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون المرافعات المذكور، وإن حجب الحكم نفسه عن ذلك بما قدره من أن الطاعن لم يقدم دليلاً على قيمة المبنى مع أنه كان على محكمة الاستئناف أن تحقق ذلك بنفسها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.  
(نقض ١٩٧١/١/٢٢، طعن ٤٣٨ س ٤٠ ق).

١٢٦٥ - إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من مبان، فإنه يجب وفقاً لقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة في المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات إضافة قيمة المبنى إلى طلب الإخلاء والتسليم سواء اعتبر طلب إزالة هذه المبانى طلباً ملحقاً أو تابعاً لطلب الإخلاء عملاً بنص المادة ٣٠ مرافعات، أو طلباً أصلياً بإعتبار أن طلبات المؤجر وقد تعددت فإن منشأها جميعاً هو عقد الإيجار مما يتعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات وفقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات. وإن فمتى كان الثابت بالحكم أن قيمة المبنى المقضى بإزالتها تزيد على المائتين وخمسين جنيهاً وهو طلب يخرج عن ولاية محكمة المواد الجزئية ولا تملك الفصل فيه لتعلقه بالنظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الإختصاص يكون قد خالف القانون.  
(نقض ١٩٥٥/٦/٣٠، طعن ١٦٩ س ٢١ ق).

١٢٦٦ - تقدير قيمة الريع: متى كان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد انتهى في طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ١٤٥ و ١٤١ جنيهاً قيمة ريع الاطيان التي اشتراها منه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٣١، وكان تمسك المطعون عليه الأول بتعليك العين لم يطرح على المحكمة الابتدائية في صورة طلب عارض بل أثير في صورة دفع لحق المشتري في طلب الريع المترتب على

عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى قيمة الدعوى، وتظل مقدرة بقيمة الريع المطالب به.

(نقض ١٩٨١/١١/٨، طعن ٤٠٢ س ٤٨ ق).

١٢٦٧ - تقدير قيمة دعوى الأراضى المملوكة للدولة : إذا كانت الأرض محل النزاع هى مما يمكن ماديا تقدير قيمتها وفقا لإحدى القواعد المقررة فى قانون المرافعات، فإن الدعوى التى ترفع بشأنها تكون مما يندرج فى الدعاوى القابلة للتقدير.

- قصد المشرع بما تقضى به المادة ٨١ من القانون المدنى من أن الأموال العامة تخرج عن التعامل بحكم القانون، مما مؤداه عدم جواز التصرف فى هذه الأموال أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم وهو مانص عليه فى المادة ٨٧/٢ من القانون المدنى، وهذا أمر لا شأن له بتقدير قيمة الدعوى.

(نقض ١٩٦٧/١٢/١٢، طعن ٢٣٨ س ٣٢ ق).

١٢٦٨ - التقدير فى دعوى تسليم العقار «الطلب الأسمى والطلب التابع» : طلب التسليم باعتباره غير مقدر القيمة إذا كان ملحقا بطلب أسمى مقدر القيمة بأنه يتبع الطلب الأسمى فتقدر الدعوى بقيمة الطلب الأسمى وحده عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٠، طعن ١١٢٩ س ٥١ ق).

١٢٦٩ - العبرة بقيمة الطلب الأسمى دون الاحتياطى : إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الأسمى فإنها لا تكون مختصة تبعاً بالفصل فى الطلب الاحتياطى، ولو كانت قيمته تدخل فى نصاب إختصاصها عملاً بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل مالم

ينص القانون على غير ذلك، وإذن فإن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن قيمة الطلب الأصلي تزيد علي نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية لا يكون في حاجة إلى التعرض لتقدير قيمة الطلبات الاحتياطية.  
(نقض ١٩٥٤/١/٧، طعن ١٩٣٨ س ٢١ ق).

### الإحالة عند تعديل الاختصاص النوعي أو القيمي :

١٢٧٠- إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة واهيلت منه إلى المحكمة الابتدائية الوطنية عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً. فإنه يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، والمادتان ٤٥ و ١٣٤ من قانون المرافعات، فإذا لم تقرر إحالتها وفصلت فيها، فإن قضاءها يكون مخالفاً لقواعد الاختصاص النوعي ولا يغير من ذلك أن أحداً من الخصوم لم يطلب الإحالة، لأن عدم إبداء هذا الدفع لا يضيف على المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظرها إذ الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها أصبح وفقاً لأحكام المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقاً بالنظام العام تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ولا يجوز اتفاق الخصوم على مخالفته.  
(نقض ١٩٥٥/٢/١٠، طعن ١٣ س ٢٢ ق).

١٢٧١- إن الشارح إذ أورد قواعد لتنظيم الانتقال من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد بالمادة ٤ من القانون رقم ١٩٤٩ بأن أخرج من عموم قواعد سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح قدر أنها جديرة بالاستثناء جعل المناط في ذلك أن تكون الدعاوى قد حكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد لحكمه رأى فيها أن يكون من الأقرب إلى السداد

والقصد ألا تنتزع من المحكمة الدعوى بعد أن أصبحت مهياة للحكم، ومن ثم لا يمنع من إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت حكما تمهيديا قبل الفصل في موضوعها بإحالتها على التحقيق، إذ مثل هذا الحكم لا يعتبر مانعا من الإحالة وفقا للقانون.

(نقض ١٠/٢/١٩٥٥، طعن ١٣ س ٢٢ق).

١٢٧٢ - إن المشرع إذ أوجب بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية بمقتضى هذا القانون قد استثنى من حكمها الدعاوى التى حكم فيها حضوريا أو غيابيا أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد وذلك رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رآها جديرة بالاستئناف ولحكمة قدرها هى أن يكون الأقرب إلى السداد والقصد أن لا تنتزع الدعاوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أنتم تحقيقها وسمعت المرافعة فيها، ومن ثم فإنه لا يمنع من الإحالة على محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية التى تعدل اختصاصها قد أصدرت فى الدعوى حكما قبل الفصل فى موضوعها غير منه للخصومة كلها أو بعضها، إذ مثل هذا الحكم لا يندرج فى الأحكام المستثناة التى قدر الشارع فى صدورهما ما يمنع من امتداد طائلة القانون الجديد إلى الدعوى.

(نقض ١٦/٦/١٩٥٤، طعن ١٢٩ سنة ٢٢ق).

١٢٧٣ - تقدير قيمة الدعوى المسئولة التقصيرية : إذا كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها ابتداء بطلب الحكم بإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة باعتبارهما غاصبين لها إعمالا لما التزموا به فى



عقد الصلح المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٢ من إخلاء العين وتسليمها إلى المطعون عليها فى ميعاد غايته ١٥/٣/١٩٧٢، ومن ثم فإن الدعوى تكون مقامة بطلب غير قبل للتقدير وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالمواد رقم ٣٧ إلى ٤٠ من قانون المرافعات، وبالتالي فإن قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ جنيهاً طبقاً لنص المادة ٤١ من القانون المذكور، ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثنافه ويضحي الدفع المبدئى من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير أساس.

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠، طعن ٣٣٠ س ٤٦ ق، نقض ١/٣/١٩٧٨، طعن ٩٨٥ س ٤٤ ق).

١٢٧٤ - تعديل الطلبات تحايلاً على القانون : تقدير ما إذا كان تعديل المطعون عليه لطلباته أمام المحكمة الابتدائية فى آخر مراحل الدعوى - تعديل قيمة الريع المطالب به من ٦٠٠ جنيه إلى ٢١٦ جنيهاً - يعد تحايلاً على القانون أو لا يعد كذلك - بقصد دخول الدعوى فى حدود النصاب النهائى للمحكمة - هو من الأمور الواقعية التى يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها، يستوى فى ذلك أن تكون القواعد القانونية التى قصد بتعديل الطلبات الاحتياال عليها تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق به، وإذ كان الثابت أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٦/٣/١٩٧١، طعن ٧١ س ٣٦ ق).

١٢٧٥ - التقدير عند ضم دعويين : متى كانت كلتا الدعويين اللتين فصلت فيهما محكمة أول درجة تختلف عن الأخرى سبباً وموضحاً ، وكان قرار المحكمة بضمهما تسهياً للإجراءات لا يترتب عليها إدماج إحداهما فى الأخرى بحيث تفقد إستقلالها، وكان المبلغ المطالب به فى كل منهما يدخل فى النصاب النهائى للقاضى الجزئى، فإن الحكم المطعون

### مادة ٣٦

فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٥٣/٦/١٨ طعن ٤٥٥ س ٢١ ق).

١٢٧٦- تقدير قيمة الدعوى باعتبار قيمة الحق بأكمله، حق الطاعن في المطالبة بفروق الأجر الإضافي، إمتداده إلى ساعات لا يمكن تحديدها، مؤداه، إعتبار الدعوى به زائدة عن النصاب الانتهاشي للمحكمة الابتدائية.

(نقض ١٩٨٨/١١/١٤ طعن رقم ١٧٨ لسنة ٥٣ قضائية)،

١٢٧٧- محكمة الموضوع سلطتها في تقدير قيمة العقار، مادة ٣٧ مرافعات ، شرطه ، أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وإن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق، وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى، مادة ٣٦ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائية).

١٢٧٨ - تقدير قيمة الدعوى توطئة لتحديد الإختصاص بها ، وجوب الاعتماد فيه على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات، لاعتبرة بالقيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه.  
(نقض ١٩٩٢/١٢/١٠ طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٨ قضائية).

١٢٧٩- دعوى تثبت ملكية أرض زراعية وإزالة ما اقيم عليها من مباني، تقدير قيمتها بمجموع الطلبين سواء اعتبر طلب الإزالة طلباً تابعاً أو أصلياً. علة ذلك. المادتان ٤١، ٣٦ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٩/٣/١٦ طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٥ قضائية).

١٢٨٠- العبرة في تحديد الطلبات في الدعوى بالطلب الختامي. المقصود بالطلب. ما يقدمه المدعى إلى المحكمة بقصد الحكم له بحق يدعيه

قبل المدعى عليه. ما يطرحه في دعواه من وقائع وأسانيد لتنفيذ طلبه. إعتباره وسيلة دفاع.

(نقض ١٩٩٦/٦/٣٠، ملعن رقم ١١٨٧ لسنة ٦٠ قضائية).

### ( مادة ٣٧ )

« يراعى في تقدير قيمة الدعوى ما يلي:

١- الدعاوى التى يرجع فى تقدير قيمتها إلى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار خمسمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا كان العقار مبنياً. فإذا كان من الأراضى يكون التقدير باعتبار أربعمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية. فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته.

٢- الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات والمنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على العقار تقدر قيمتها بقيمة العقار.

أما الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق فتقدر قيمتها باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق. فإذا كانت متعلقة بحق انتفاع أو بالرقة قدرت باعتبار نصف قيمة العقار.

٣- إذا كانت الدعوى بطلب تقدير قيمة معينة للحكر، أو بزيادتها إلى قيمة معينة قدرت بالقيمة السنوية المطلوب تقديرها، أو بقيمة الزيادة فى سنة مضروباً كلا منهما فى عشرين.

٤- دعاوى الحيابة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيابة.

٥- إذا كانت الدعوى خاصة بإيراد فتقدر عند المنازعة فى سنه ترتيبه على أساس مرتب عشرين سنة إن كان مؤبداً وعلى أساس مرتب عشر سنين إن كان لمدى الحياة.

- ٦- الدعاوى المتعلقة بالمحاصيل تقدر قيمتها على حسب أسعارها في أسواقها العامة.
- ٧- إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه وبالنسبة لعقود البذل تقدر الدعوى بأكثر.
- ٨- إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو بإبطاله كان التقدير بإعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها.
- وإذا كانت بطلب فسخ العقد كان التقدير بإعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد، فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير بإعتبار المدة الباقية.
- وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل النقدي للمدة قام النزاع على إمتداد العقد إليها.
- ٩- إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بشأن صحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله.
- وإذا كانت بين دائن ومدينه بشأن رهن حيازة أو حق امتياز، أو رهن رسمي أو حق اختصاص تقدر بإعتبار قيمة الدين المضمون.
- فإذا كانت مقامة من الغير باستحقاقه للأموال المحجوزة أو المحملة بالحقوق المذكورة كان التقدير بإعتبار قيمة هذه الأموال.
- ١٠- دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية تقدر قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها<sup>(١)</sup>.

(١) هذه المادة تقابل المادة ٣١ حتي قانون المرافعات السابق ومإليها، مع تعديل بعض القواعد، واستحدث قواعد أخرى، وقد عدلت الفقرة الأولى من هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

## المذكرة الإيضاحية :

« رأى المشروع أن يضع فى البند الاول من المادة ٣٧ منه قاعدة عامة يرجع إليها فى تقدير العقار كلما جعل القانون من هذه القيمة أساسا فى تقدير قيمة الدعوى.

ويقصد « بالاراضى » الاراضى الزراعية والاراضى الفضاء المستغلة والتي تربط عليها أحيانا ضريبة، كما يقصد « بالضريبة الأصلية » تلك المقررة على العقار وحدها بغير اعتداد بالضرائب الإضافية.

واختار المشروع فى البند الثانى من المادة ٣٧ منه اصطلاح «الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات» حتى لا تنصرف لمجرد الدعاوى العينية العقارية وإنما لى تشمل دعاوى الشفعة وغيرها من الدعاوى التي تتصل بالملكية ولا تعتمدن قبيل الدعاوى العينية والعقارية.

كما أجرى المشروع القاعدة التي يرجع إليها تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات، على المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على العقار تعميما منه للقاعدة الواردة فى المادة ٦١٢ من القانون القائم. تقديرا لذات العلة التي تقوم على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ على العقار تتحد قيمتها فى نظر المدين بقيمة العقار.

وتمشيا مع ما اتجه إليه المشروع من إلغاء الاختصاص الاستثنائى بدعاوى الحيازة وإخضاعها للقواعد العامة فى الاختصاص حسب قيمة الدعوى، نص المشروع على أن تقدر قيمة دعاوى الحيازة بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة محل النزاع، تقديرا منه بأن هذه الدعاوى وإن كان النزاع فيها لا يدور حول الحق الذى ترد عليه الحيازة إلا أنه يدور فى أغلبها حول المكنتات التي يخولها هذا الحق (البند الرابع من المادة ٣٧ من المشروع).

ورأى المشروع تعديل القاعدة الواردة فى المادة ٢٨ من القانون القائم،  
والتي تضع ضوابط التقدير فى حالات دعاوى صحة الإيجار أو فسخه ورثى  
فى البند الثامن من المادة ٣٧ من المشروع ألا يقتصر حكمها على عقود  
الإيجار، بل يشمل كل عقد من عقود المدة سواء كان عقد الإيجار أو غيره.

وألغى المشروع فى البند التاسع من المادة ٣٧ الحكم الوارد فى الفقرة  
الأولى من المادة ٣٩ من القانون القائم بشأن تقدير قيمة الدعوى بين  
الدائن الحاجز والمدين بقيمة الدين المحجوز من أجله، إذا كان النزاع بشأن  
حجز منقول على إجراء مؤقت متعلق به حتى يخضع الدعوى الوقتية  
المتعلقة بالحجز للقواعد العامة من ناحية استئناف الحكم الصادر فيها فى  
جميع الأحوال مهما تكن قيمة الدعوى، وذلك لذات الحكمة التى تبرر  
جواز استئناف الأحكام المستعجلة فى جميع الأحوال.

١٢٨١ - تعديل المادة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ :

عدل المشرع الفقرة الأولى من هذه المادة باستبدال البند رقم ١ إذ كان  
قبل تعديله يقضى بأن قيمة العقار تقدر بمائة وثمانين مثلاً من قيمة  
الضريبة إن كان مبنياً، أما إن كان من الأراضى فيكون التقدير سبعين  
مثلاً من قيمة الضريبة، فعُدل المشرع هذا التقدير بحيث يكون تقدير  
قيمه بثلاثمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية عليه إذا كان مبنياً،  
وبمائتى مثل إن كان من الأراضى مع بقاء الحكم على ما هو عليه فى  
اختصاص المحكمة فى تقدير قيمة العقار إذا كان لم يربط عليه ضريبة،  
وبرر المشرع ذلك بما جاء فى المذكرة الإيضاحية على النحو الآتى:

١٢٨٢ - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ :

«كان من البديهي وقد أعيد النظر فى مقدار القيم المالية لمعيار قانونى  
على ضوء التغيير الذى لحق قيمة العملة أن يتجه المشرع إلى تعديل البند

(١) من المادة ٣٧ بحيث يكون تقدير قيمة العقار بمناسبة تقدير قيمة الدعوى، مبنيًا على تقديره بثلاثمائة مثل قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا كان العقار مبنيًا، فإن كان من الأراضي يكون التقدير بمائتي مثل قيمة الضريبة الأصلية مع بقاء باقى الحكم على ما هو عليه فى اختصاص المحكمة بتقدير قيمة العقار إذا كان غير مربوط عليه ضريبة.

ولقد كان رائد المشروع فى الأخذ بهذا التوجه هو تحقيق التناسب بين تقدير قيمة العقارات ورفع نصاب المحاكم الجزئية، كى لا يكون فى رفع نصاب هذه المحاكم مع بقاء عناصر التقدير على ما هى عليه ما يؤدى إلى تزايد القضايا أمام القاضى الجزئى، وخاصة أن بعضا منها سيتعلق بعقارات قد تكون أهميتها من الناحية الفعلية عالية جدا.

أما عن الضوابط التى اهتدى بها المشروع فى الأخذ بهذا التقدير، فقد ارتكزت على دراسات استقرائية فعلية، وهى الدراسات التى جرت الاستعانة بها أيضا عند الأعداد لتعديل قانون رسوم الشهر والتوثيق وهو التعديل الذى صدر بموجبه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١، وكان الاهتداء بدراسات واحدة، مصدرا لتقارب فى الضوابط، دون توحيدها حيث كان يحول هذا التوحد لاختلاف فلسفة التقدير بين قانون المرافعات المدنية والتجارية، حيث يقوم التقدير كأساس لتحديد المحكمة المختصة، وقانون رسوم الشهر والتوثيق حيث يقوم التقدير أساسا لتحديد وتحصيل الرسوم المستحقة، وفى مقام هذا التقارب تشير إلى أن القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون رسوم الشهر والتوثيق اتخذ فى تقدير قيمة الأراضي الزراعية المربوط عليها ضريبة الاطيان بتقديرها بمائتي مثل قيمة الضريبة الأصلية السنوية، وهو نفس التقدير الذى أخذ به مشروع تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، أما العقارات البنية فقد حدد قيمتها بثلاثين مثل القيمة الإيجارية السنوية

المتخذة أساسا للضريبة، وهو تقدير يقترب كثيرا من الناحية الحسابية مع التقدير الذى أخذ به هذا المشروع:

١٢٨٣ مكرر - تعديل المادة بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩: عدل المشرع البند ١ من المادة، فرفع قيمة تقدير قيمة العقار إذا كان مبنيا إلى خمسمائة مثل، وإذا كان من الأراضى إلى أربعمائة مثل من قيمة الضريبة.

### التعليق:

#### ١٣٨٤ - تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالعقارات:

يتضح من نص المادة ٢٧ سالف الذكر أن تقدير قيمة العقار يكون على أساس الضريبة ما دام العقار مقررا عليه ضريبة، سواء أكان العقار مبنيا أو كان من الأراضى، ويقصد بالأراضى، الأراضى الزراعية والأراضى الفضاء المستغلة والتي يكون مربوطا عليها ضريبة، ويلاحظ أن الضريبة التى تتخذ أساسا للتقدير هى الضريبة الأصلية المقررة على العقار وحدها بغير اعتداد بالضرائب الإضافية (المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات)، ويعتد بقيمة الضريبة المفروضة على العقار وقت الدعوى المتعلقة به، فإذا حدث تعديل فى قيمة الضريبة فارتفع مقدارها عند نظر الدعوى، فإنه يعتد فى تقدير قيمة العقار بمقدار الضريبة التى كانت مفروضة عليه وقت رفع الدعوى، وليس وقت الفصل فيها، وفقا للقاعدة المقررة لتقدير الدعوى فى هذا الشأن، ويكون التغيير فى قيمة الضريبة من قبيل التغيير فى القيمة الاقتصادية بتأثير ارتفاع الأسعار، ولا يؤثر فى تقدير الدعوى (أمانة النمر - تقدير قيمة الدعوى - سنة ١٩٧٩ - ص ١٦٤ و ص ١٦٥).



أما العقار غير المربوط عليه ضريبة فتقدر قيمته بمعرفة المحكمة والمحكمة أن تستعين في ذلك بمستندات الخصوم وبواسطة أهل الخبرة، فالمحكمة لا تقوم بتقدير قيمة العقار بمعرفتها مستعينة في ذلك بمستندات الخصوم، أو بواسطة أهل الخبرة إلا إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة، فإن كان مربوطاً عليه ضريبة وجب تقدير قيمته على أساس الضريبة، ولو كانت القيمة التي تستفاد من المستندات المقدمة في الدعوى تختلف عن ذلك (رمزى سيف - الوسيط بند ٢١٨ ص ٢٦٧، نقض ٢٢/٤/١٩٥٤ لسنة ٥ ص ٧٨١).

وتقدير الدعوى بقيمة العقار يكون في حالة ما إذا كانت الدعوى متعلقة بملكية العقار، والمقصود بتعبير دعوى متعلقة بملكية العقار الذى استعمله القانونى في المادة ٣٧ كل دعوى تتصل بالملكية كدعوى الشفعة وغيرها التى تتصل بالملكية، ولو لم تعد من قبيل الدعاوى العينية العقارية (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات).

وقد نصت المادة ٣٧ - محل التعليق - أيضاً على أن تقدر بقيمة العقار المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ على العقار على أساس أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ على العقار تتحد قيمتها في نظر المدين بقيمة العقار، وقد استوحى القانون الحالى هذه القاعدة من نص المادة ٦١٢ من القانون الملغى التى تبين المحكمة المختصة بالتنفيذ على العقار (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات).

وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق انتفاع، أو بالرقابة فإنها تقدر باعتبار نصف قيمة العقار، فإذا كانت متعلقة بحق ارتفاق فإنها تقدر باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق.

ويلاحظ البعض في الفقه أن تقدير الدعوى بحق ارتفاق بربع قيمة العقار المقرر عليه الحق لا يتفق مع الحقيقة، إذ أن قيمة حق الارتفاق

الحقيقية هي بما يضيفه إلى قيمة العقار المقرر له الارتفاق من زيادة أو بالنقص الذى يلحقه بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق، وبهذا التقدير تأخذ بعض التشريعات الأجنبية كالقانون الألماني، ولعل المشرع المصرى لم يأخذ بالقاعدة التى أخذ بها القانون الألماني لما تثيره من صعوبات (رمزى سيف - ص ٢٦٨).

وتقدر الدعوى المتعلقة بحق الارتفاق باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق، سواء أكانت هذه الدعوى متعلقة بتقرير حق الارتفاق على العقار أو نفيه (نقض ١٩٦٣/١١/٢٨ - السنة ١٤ ص ١١٣٤)، أى الدعاوى المتعلقة بثبوت الحق أو انتفائه، فإذا كانت الدعوى المتعلقة بحق الارتفاق تتعلق بحيازة هذا الحق بصرف النظر عن ثبوته فإنها لا تقدر وفقا لنص البند الثانى من المادة ٣٧ مرافعات، وإنما وفقا لنص البند الرابع من المادة ٣٧ مرافعات باعتبارها دعوى حيازة (أمانة النمر - تقدير قيمة الدعوى - ص ١٧١، كمال عبدالعزيز - تقنين المرافعات - ص ١٤٩).

١٢٨٥ - تقدير قيمة دعوى تثبيت الملكية: تقدر قيمة دعوى تثبيت الملكية بقيمة العقار، ولا عبء بالثمن الوارد بالعقد حتى، ولو كان أحد الخصوم يستند فى ملكيته إلى عقد بيع مسجل (نقض ١٩٨٣/٦/٩ الطعن رقم ٢٧٦، لسنة ٤٣ قضائية).

١٢٨٦ - تقدير قيمة دعوى الشفعة: تعددت أحكام النقض بشأن تقدير قيمة دعوى الشفعة واختلفت هذه الأحكام، فقد أصدرت محكمة النقض حكما قديما قضت فيه أن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن، وأن قيمتها تقدر بالثمن المقدّر بالسند، وهو حكم الشفعة (نقض ١٩٦٠/٣/٣٠، سنة ١٢، العدد الأول ص ٢٧٦)، وقد تأيد هذا الحكم بحكم حديث صدر فى سنة ١٩٨٢ حيث قضت فيه بأن الدعوى تقدر قيمتها بالثمن الحقيقى الذى

حصل فيه البيع دون قيمة العقار، وأنه فى حالة ما إذا بيعت العين المشفوعة بعقدى بيع أو أكثر فإنه يتعين فى هذه الحالة تقدير قيمتها بقيمة كل عقد على حدة (نقض ١٩٨٣/٦/٢١، الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ قضائية)، ثم عدلت بعد ذلك عن هذا الرأى وقضت بأن الدعوى تقدر بقيمة العقار.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

وقد أبدت الهيئة العامة للمواد المدنية هذا القضاء فى أحدث أحكامها. (نقض ١٩٩٣/٤/٢٧، الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٥٦ قضائية).

وهذا الرأى هو الأصح لأن دعوى الشفعة كما قالت المحكمة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه (انظر أيضا: المذكرة الإيضاحية للقانون مشار إليها آنفا)، وعلى ذلك تقدر الدعوى باعتبار ثلاثمائة مثل إذا كان العقار مبنيا، فإذا كان من الأراضى يكون التقدير باعتبار مائتى مثل دون اعتبار للثمن المسمى فى العقد، وعلى ذلك تختص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى إذا كانت قيمتها تقل عن ٥٠٠٠ جنيه، ويكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية، إذا زادت قيمتها على ذلك، ومن ثم فإنه يتعين على طالب الشفعة أن يودع الثمن الحقيقى للعقار المشفوع فيه خزانة المحكمة المختصة قيميا بنظر الدعوى، وهى التى يتبعها العقار المشفوع فيه فإن كانت قيمة العقار تقل عن ٥٠٠٠ جنيه فإن المحكمة الجزئية تكون هى المختصة بنظر الدعوى، وبالتالى يتعين إيداع المبلغ خزنتها، ولو زادت قيمة الثمن عن ٥٠٠٠ جنيه، أما إذا كانت قيمة العقار تزيد على ٥٠٠٠ جنيه، فإن المحكمة الابتدائية تكون هى المختصة، ويتعين إيداع الثمن الحقيقى خزنتها.

وواضح مما سبق أنه يتعين التفرقة بين قيمة العقار الذى تقدر على أساسه الدعوى والثمن الحقيقى للعقار، وهو الذى يتعين إيداعه خزينة

المحكمة، وقد يكون هو الثمن المسمى فى العقد، وقد يكون أقل من ذلك أو أكثر على التفصيل المبين فى القانون المدنى.

#### ١٢٨٧ - تقدير دعاوى قيمة الحكر أو زيادتها:

تقدر الدعوى بطلب قيمة معينة للحكر أو بزيادتها بالقيمة السنوية المطلوبة، أو بقيمة الزيادة فى سنة مضروبة كل منهما فى عشرين، وشرط تطبيق القاعدة المتقدمة أن يكون موضوع الدعوى طلب تقدير قيمة معينة للحكر، أو طلب زيادتها، أما إذا كانت قيمة الحكر مقدرة، وليست محل نزاع واقتصرت الدعوى على المطالبة بهذه القيمة، فإن الدعوى تقدر بقيمة المطلوب فيها (انظر: حكم محكمة استئناف إسكندرية فى ١٩٣٧/١/١١ - منشور فى المحاماة - السنة ١٧ ص ٤٨٣).

#### ١٢٨٨ - تقدير قيمة دعاوى الحيازة:

وفقاً للمادة ٢٧/٤ محل التعليق - تقدر دعوى الحيازة بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة، وأساس ذلك أن هذه الدعاوى، وإن كان النزاع فيها لا يدور حول الحق الذى ترد عليه إلا أنه يدور فى أغلبها حول المكنتات التى يخولها هذا الحق، أضيف إلى ذلك أن الحيازة دليل على الملكية (ماد ٩٦٣ مدنى) كما أنها من أسباب كسب الملكية (مادة ٩٦٨ مدنى، وما بعدها)، ويلاحظ أن تحديد قاعدة لتقدير قيمة دعاوى الحيازة لاينفى اختصاص قاضى الامور المستعجلة بها.

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز الاعتماد بصدد دعوى الحيازة على القيمة التى حددها المدعى، وسكت عنها المدعى عليها، بل يجب الاعتماد على قواعد قانون المرافعات فى المواد من ٢٦ إلى ٤١، وهى تقدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة.

(نقض ١٩٨٨/١١/٣٠ - الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ قضائية).

## ١٢٨٩ - تقدير قيمة دعوى نقل الحيازة الزراعية وقيمة دعوى طلب بطاقة زراعية:

لا تعتبر دعوى نقل الحيازة الزراعية من المنازعات التي نصت المادة ١٣٩ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى (المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) على اختصاص قاضى محكمة المواد الجزئية بها استثناء، ونظرا لأن المشرع لم يورد قاعدة لتقديرها طبقا لقواعد تقدير الدعوى المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ حتى ٤٠ مرافعات، فإنها تكون غير قابلة للتقدير، وبذلك تعتبر قيمتها زائدة. على خمسة آلاف جنيه، وتختص بها المحكمة الابتدائية. أما فيما يتعلق بتقدير قيمة دعوى طلب بطاقة زراعية، فإنه تطبق عليها القواعد الخاصة بدعوى نقل الحيازة، ومن ثم تختص المحكمة الابتدائية بنظرها (الدناصورى وعكاز - ج ١ ص ٢٢٤).

## ١٢٩٠ - تقدير قيمة الدعاوى الخاصة بالإيراد:

طبقا للمادة ٣٧/٥ - محل التعليق - تقدر الدعاوى الخاصة بالإيراد عند المنازعة فى سند ترتيبه على أساس مرتب عشرين سنة إذا كان مؤبدا، وعلى أساس مرتب عشر سنين إن كان لدى الحياة، وشرط تطبيق هذه القاعدة أن يكون هناك نزاع فى سند ترتيب الإيراد، وإلا قدرت الدعوى بقيمة المطلوب.

وهذه القاعدة المتقدمة خاصة بالإيراد المؤبد أو لدى الحياة أى غير المحددة المدة، أما الإيراد المحدد بمدة معينة فلا تطبق عليه القاعدة المتقدمة، وإنما تطبق عليه القاعدة العامة ومقتضاها أن الدعوى تقدر بالإيراد فى المدة المتنازع عليها، فإن كان النزاع فى سند ترتيب الإيراد قدرت الدعوى بقيمة الإيراد فى المدة بأكملها.

ويكون الإيراد مؤبدا - وفقا لنص المادة ٥٤٥ من القانون المدنى - إذا تعهد شخص بأنه يؤدى على الدوام إلى شخص آخر، وإلى خلفائه من

بعده دخلا دوريا يكون مبلغا من النقود أو مقدارا معيناً من أشياء مثلية أخرى، ويكون هذا التعهد بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع أو بطريق الوصية، ويكون الإيراد مؤقتاً - وفقاً لنص المادة ٧٤١ من القانون المدني - إذا التزم شخص بأن يؤدي إلى آخر مرتباً دورياً مدى الحياة بعوض أو بغير عوض، ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية.

ويلاحظ أنه لا يعمل بهذه القاعدة في شأن النفقات، بل تخضع لنص المادة ٩٩٩.

#### ١٢٩١ - تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بمنقول:

لم يذكر المشرع في المادة ٣٧/٦ مرافعات - محل التعليق - من المنقولات سوى المحاصيل، فنص على أنه إذا كان موضوع الدعوى محاصيل فإنها تقدر قيمتها على حسب أسعارها في أسواقها العامة، ويعتد بالتقدير يوم رفع الدعوى عملاً بالمادة ٣٦ مرافعات، فإذا تغيرت قيمة المحاصيل بالزيادة أو بالنقص بعد رفع الدعوى فإنه لا يعتد بهذا التغيير، إذ العبرة بالقيمة يوم رفع الدعوى.

أما إذا كان موضوع الدعوى من غير المحاصيل فقد اختلف الفقه، فذهب رأى إلى أن العبرة بتقدير المدعى الذي له الحق في تقدير دعواه على النحو الذي يراه لأن العبرة في تقدير الدعوى هي بما يقدره بها المدعى ما لم يرد في القانون نص خاص بالتقدير على أساس معين (محمد وعبد الوهاب العشماوى ج ١ بند ٣٥٩ ص ٤٦٧، عبد المنعم الشرفاوى ص ٢٧٣)، بينما يتجه رأى آخر إلى القول بأن هذه الدعاوى تعتبر طلبات غير قابلة للتقدير (فتحي والى - مبادئ - بند ٢٠١)، وبالتالي تندرج في اختصاص المحكمة الابتدائية، ولكن الرأى الراجح الذى يميل إليه غالبية الفقهاء هو أنها تقدر بمعرفة المحكمة قياساً على العقارات غير المربوطة عليها ضرائب (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند

٣٢١ ص ٣٨٦ ، رمزي سيف - بند ٣٦٢ ، إبراهيم سعد - ج ١ - ص ٤٦٧ و ٤٦٨ ) ، لأنه لا ينبغي أن يتك تحديد المحكمة المختصة إلى تحكم المدعى ، كما أنه من غير المتصور أن تعرض على المحكمة الابتدائية دعوى تدخل فى بعض الأحيان فى النصاب النهائى للمحكمة الجزئية ، وتجعل الحكم الصادر فى هذه الدعاوى يقبل الاستئناف باعتبارها غير مقدرة القيمة .

#### ١٢٩٢ - تقدير قيمة دعاوى صحة العقود أو إبطالها أو فسخها:

وفقا للمادة ٣٧/٨ مرافعات - محل التعليق - تقدر الدعوى بطلب صحة العقد أو إبطاله أو فسخه بقيمة المتعاقد عليه أى بقيمة موضوع العقد .

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٦ ، الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ قضائية).

وتستثنى من هذه القاعدة حالتان، الأولى: بالنسبة لعقود البذل فقد نص المشرع على أن الدعوى فى هذه الحالة تقدر بأكبر البذلين قيمة، والثانية: بالنسبة للعقود المستمرة، فالمادة ٣٧/٨ تنص على أنه إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد مستمر أو بإبطاله كان التقدير باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها، وإذا كانت بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة فى العقد، فإذا كان العقد قد نفذ فى جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية. وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها، لأن النزاع فى هذه الحالة ينحصر فى المدة التى امتد العقد إليها (انظر تطبيقا لذلك: نقض ١٩٥٥/٦/٣٠ - السنة ٦ ص ١٣٢٨ ، نقض ١٩٥٤/١/١٧ ، السنة ٥ ص ٣٩٥).

#### ١٢٩٣ - تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالحجز على المنقول والدعاوى المتعلقة بالرهن أو بحق الامتياز أو الاختصاص:

طبقا للمادة ٣٧/٩ - محل التعليق - فإنه بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالحجز على المنقول ينبغي التفرقة بين فرضين: الفرض الأول: أن تقوم

الخصومة المتعلقة بالحجز على منقول بين الحجز والمدين المحجوز عليه، والفرض الثاني، أن تقام الخصومة من الغير بطلب ملكية المنقولات المحجوزة، وإبطال الحجز الموقع عليها.

فإذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه قدرت بقيمة الدين المحجوز من أجله لأن قيمة الدعوى بالنسبة للدائن هي بقدر الفائدة التي يجنيها من الحجز، وهذه الفائدة بقدر قيمة الدين المحجوز من أجله، ولأن قيمة الدعوى بالنسبة للمدين تتحدد هي الأخرى بقيمة الدين الذي ينفي نسبه إليه.

وإذا كانت الدعوى مرفوعة من الغير بطلب ملكية المنقولات المحجوزة وإبطال الحجز الموقع عليها نتيجة لثبوت الملكية له، قدرت الدعوى بقيمة المنقولات المحجوزة، وذلك لأن هذه الدعوى هي في الواقع دعوى ملكية. أما الدعاوى المتعلقة بالرهن أو بحق الامتياز أو الاختصاص، فإنه إذا كانت هذه الدعاوى بين الدائن والمدين قدرت باعتبار قيمة الدين المضمون عملاً بالقاعدة سالفة الذكر، وإذا كانت مقامة من الغير بطلب ملكية الأموال المقرر عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص كان التقدير باعتبار قيمة هذه الأموال.

#### ١٢٩٤ - تقدير قيمة دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية والفرعية:

وفقاً للمادة ١/٣٧ - محل التعليق - تقدر دعاوى صحة التوقيع ودعوى التزوير الأصلية بقيمة الحق المثبت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها، لأن الدعوى، وإن كانت لا تدور على الحق المثبت في الورقة، إلا أنها تنتهي بصلاحية الورقة كدليل في إثبات الحق أو عدم صلاحيتها، وقد نقل المشرع هذه القاعدة عن قانون المرافعات السابق (مادة ٤٠).

ويلاحظ البعض في الفقه على القاعدة المتقدمة أن المشرع لم يقيم، في تقدير قيم هذه الدعاوى، وزناً للناحية الأدبية من حيث مساس الحكم



الصادر فيها بشرف المتمسك بالورقة، مما كان يقتضى اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة فتختص بها المحكمة الابتدائية (رمزى سيف - بند ٢٢٨ ص ٢٧٤).

وعلة اتجاه المشرع نحو تقدير قيمة هذه الدعاوى بقيمة الحق الثابت فى الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها، هى أن النزاع فى هذه الحالة يقوم - فى الواقع - حول صلاحية الورقة لإثبات الحق المثبت فيها أو عدم صلاحيتها. فقيمة النزاع هى إذن قيمة ذلك الحق، وهذه العلة تصلح فى تبرير قيمة دعوى صحة التوقيع الفرعية أو دعوى التزوير الفرعية بقيمة الحق الثابت فى الورقة (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣٢٦ ص ٣٨٩، إبراهيم سعد ص ٤٧٠).

وإذا كان المشرع قد اقتصر على إيراد القاعدة بصدد الدعوى الأصلية وحدها دون الفرعية، فذلك حتى لا يهدر القاعدة - أو يوحى بإهدارها - التى يقررها الفقه والقضاء، والتى تجيز طرح الخصومة فى دعوى التزوير الفرعية، أو دعوى صحة التوقيع الفرعية على المحكمة الاستئنافية إذا طعن بالفعل بالاستئناف فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الأصلية، ولو لم تتجاوز قيمة الدعوى الفرعية النصاب الانتهائى لحكم الدرجة الأولى (أحمد أبو الوفا، هامش ص ٣٩٠).

ومع ذلك قضت محكمة النقض بأن دعوى التزوير الفرعية تقدر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الأصلية، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص القاضى الجزئى النهائى، فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها، ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية (نقض ١٩٥٦/٦/٢١ السنة ٧ ص ٧٤٢، ونقض ١٩٨٤/٦/٦، الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥٠ ق) وقضت محكمة النقض أيضاً بأن المشرع، وإن كان قد قرر أن دعوى

التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت في المحرر المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ إلا أن دعوى التزوير في هذه الصورة هي بمثابة طلب عارض، ودفاع في الخصومة الأصلية، وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية التي لا نزاع في أنها تزيد على النصاب الجائز استئنافه.

(نقض ١٦/١٩٥٥ السنة ٦ ص ١٢٦٢، وانظر أيضا نقض ١٢/١٩٧٥/١٢/٢٤ الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٠ ق).

وانظر أيضا في أن دعوى التزوير الفرعية تقدر بقيمة الدعوى الأصلية باعتبارها طلبا عارضا في هذه الدعوى، وذلك أيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المدعى تزويرها (فتحى والى - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ - بند ١٥٤ ص ٣٢٨).

### أحكام النقض،

ملحوظة: ينبغى مراعاة التعديلات التي وردت بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٩٢ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، إذ كثير من أحكام النقض التي سوف نوردها هنا صدرت بشأن طعون تم تقديمها قبل التعديل: ١٢٩٥ - تعليق المنازعة في الدعوى بامتداد عقد الإيجار امتدادا قانونيا من عدمه. اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة وانعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية. المادتان ٣٧/٨/٤١ مرافعات (قبل تعديلها).

(نقض ١٦/١٩٩٣ طعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٥٣ ق، نقض ١٤/١٩٩٣/٦ طعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٨ قضائية).

١٢٩٦ - طلب التسليم المستند إلى الملكية في دعوى الريع المقامة استنادا إلى الغصب. عدم اعتباره طلبا ملحقا، وإنما طلبا مستقلا. مؤدى ذلك. عدم قابليته للتقدير طبقا للمواد من ٣٦ - ٤٠ مرافعات. أثره. اعتبار قيمته زائدة على خمسمائة جنية، مما تختص المحكمة الابتدائية بنظره .

(نقض ٢٨/١٩٩٣/٧ طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٦٢ قضائية، نقض ٤/١٩٨٩/٦ طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥٧ ق).

١٢٩٧ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية. تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة المربوطة عليها، وإلا قدرت المحكمة قيمتها. مادة ٣٧/٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٢. (نقض ١٠/١٢/١٩٩٢ - طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٨ قضائية).

١٢٩٨ - تقدير الحكم المطعون فيه صحيحاً - قيمة دعوى الشفعة وفقاً للمادة ٣٧/١ مرافعات بأقل من مائتين وخمسين جنيهاً لتعلقها بملكية أرض تقدير قيمتها بسبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها بما يجعل الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية. قضاء الحكم المطعون عليه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية، باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة خطأ في القانون. (نقض ٢٧/٤/١٩٨٨ - الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٧ قضائية «هيئة عامة»).

١٢٩٩ - الادعاء بنقص منفعة العين المؤجرة هي دعوى فسخ جزئي - تقدر بأجرة المدة الواردة في العقد أو الباقي منها. (نقض ٢٠/٥/١٩٧٤، الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٩ ق).

١٣٠٠ - المنازعات المتعلقة بصحة عقد إيجار الأماكن غير المفروشة أو بإبطالها أو فسخها تعتبر غير مقدرة القيمة لأن الإيجار يمتد فيها بقوة قانون المساكن إلى مدة غير محددة، وبالتالي تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أياً كانت قيمة الأجرة الشهرية أو السنوية.

(نقض ٢٧/٣/١٩٧٣، السنة ٢٤ ص ٤٩٩).

١٣٠١ - لما كانت الدعوى المطعون في حكمها دعوى تزوير أصلية تقدر قيمتها طبقاً لما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون بتزويرها، ولم يرد بنصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ما يغير من هذا الحكم، وكان

المحرر موضوع التزوير هو عقد بيع أربعة أفدنة بثمن قدره ١٢٠٠ جنيه  
فإن المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظر هذه الدعوى.

(نقض ١٩٨١/١/٨، طعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ قضائية).

١٣٠٢ - الدعوى بزيادة قيمة الحكر إلى قيمة معينة المشار إليها فى  
المادة ٢٤ مرافعات (من القانون السابق) المقصود بها الدعوى بتصقيع  
الحكر باعتبار قيمة الزيادة المطلوبة بمبلغ معين، تقدير قيمتها باعتبار  
قيمة الزيادة المطلوبة فى سنة مضروبة فى ٢٠، وليس باعتبار مجموع  
الأجرة المطلوبة فحسب، يخرج عن ذلك بدل الحكر.

(نقض ١٩٦٤/١/٢ - السنة ١٥ ص ٣٣).

١٣٠٣ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالأجرة، هى  
دعوى بفسخ عقد الإيجار. الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار الخاضع  
لقانون إيجار الأماكن غير مقدرة القيمة، جواز استئناف الحكم الصادر فيها.

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٧، سنة ٢٤ ص ٤٩٩، نقض ١٩٧٧/٢/١٣، طعن ٣٦٦  
سنة ٤٣ قضائية).

١٣٠٤ - الأصل فى الدعوى أنها معلومة القيمة. الدعوى بطلب غير  
قابل للتقدير، مجهولة القيمة. طلب الحكم بثبوت وفاة المورث وانحصار  
الإرث فى المدعين. انحصار التركة فى أعيان وقف معلوم. تقدير قيمة  
الدعوى بما يخص المورث فى أعيان الوقف، دعوى معلومة القيمة.  
خضوعها للرسم النسبى.

(نقض ١٩٦٧/١١/٢٩، سنة ١٨ ص ١٧٦٥).

١٣٠٥ - إمكان تقدير قيمة الأرض المخصصة للمنفعة العامة ماديا  
وفقا لقواعد قانون المرافعات. مفاده. اعتبار الدعوى التى ترفع بشأنها  
قابلية للتقدير.

(نقض ١٩٦٧/١٢/١٢، سنة ١٨ ص ١٨٥٦).

١٣٠٦ - تقدير أجرة الأماكن طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢. الضرائب العقارية، والإضافية هي أحد عناصر الأجرة الناشئة عن عقد الإيجار. وجوب تقدير قيمة الدعوى - بتخفيض الأجرة - بقيمة الأجرة شاملة هذا العنصر.

(نقض ١٧/٣/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ١٢٥).

١٣٠٧ - لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى، وسكت عنها المدعى عليه، بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات.

(نقض ٢٣/١/١٩٥٥ - مجموعة النقض في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٦٢٤ قاعدة ٢١، نقض ١٣/١/١٩٧٩، طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٧ قضائية).

١٣٠٨ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين اختصم أحدهما في الدعوى دون الآخر فإن الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في العقد، ولا يمكن أن يتعدى ذلك إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين استناداً إلى اقتصاص حق كل منهما على الحصة التي تملكها في الشيء المباع، فإذا كانت تلك الحصة مما يدخل في نطاق اختصاص القاضى الجزئى فإنه لا يكون هناك محل للقول بعدم اختصاصه تأسيساً على أن قيمة الإقرار كله يخرج عن هذا الاختصاص.

(نقض ٢٤/٤/١٩٥٧، سنة ٨ ص ٤٥١).

١٣٠٩ - تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي. م ٣١ مرافعات، عدم بحث صفة الأرضى أو التفرقة بين ملكيتها أو تخصيصها للمنفعة العامة.

(نقض ١٢/١٢/١٩٦٧، سنة ١٨ ص ١٨٥٦).

١٣١٠ - لما كان حكم مرسى المزاى لا يعتبر حكماً بمعناه العام ولا يعدو أن يكون محضراً شاملاً لبيان الإجراءات السابقة على حصول

البيع، ثم إثبات إيقاع البيع على من رسى عليه المزاد فإن طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه يقدر بقيمته باعتباره عقد بيع.

(نقض ١٩٥٥/٣/٣١، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٦٢٦ قاعدة ٢٨).

١٣١١ - متى كان الواقع هو أن المدعى قد طلب الحكم بصحة و نفاذ عقد بيع عقار قيمته ٤٢٠ جنيها، وأثناء نظر الدعوى قدم أحد الخصوم عقدا يتضمن شراؤه جزء من العقار بثمن مقداره ٢٤٠ جنيها، وكان المدعى قد طعن في هذا العقد بالتزوير طالبا الحكم برده وبطلانه بالنسبة إلى تسعة قرارات قيمتها ١٥٧ جنيها، فقضت المحكمة برد وبطلان العقد المطعون فيه وفقا لطلبات المدعى، وكانت محكمة الدرجة الثانية إذ قضت بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير لقلة النصاب قد استندت إلى أن دعوى التزوير تقدر بقيمة العقد المطعون فيه، وهذا العقد نقل قيمته عن ٢٥٠ جنيها، وهو النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون، ذلك أن المشرع، وإن كان قد قرر أن دعوى التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت في المحرر المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات إلا أن دعوى التزوير في هذه الصورة هي بمثابة طلب عارض، ودفاع في الخصومة الأصلية وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية التي لا نزاع في أنها تزيد على النصاب الجائز استئنافه.

(نقض ١٩٥٥/٦/١٦، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٦٥٦ قاعدة ٢٧).

١٣١٢ - الأصل في تقدير الدعاوى المتعلقة بالأراضي باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضريبة المقررة (وفقا لقانون المرافعات السابق). لا يلجأ إلى مستندات لتقدير قيمة العقار إلا عند عدم ربط الضريبة. لا عبرة في تقدير قيمة الدعوى بما ورد في قانون الرسوم القضائية.

(نقض ١٩٦٨/٤/٤٠٥٠).

١٣١٣ - القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى، وإلحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى. تقيد للمحكمة المجال إليها بتقدير هذه القيمة، ولو بنى على قاعدة غير صحيحة، تجاوز هذه القيمة للنصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية. جواز الطعن فى الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف.

(نقض ١٩٧٢/٥/٩، سنة ٢٣ ص ٨١٩).

١٣١٤ - لما كان الطلب الخاص بأبطال العقد يقدر بقيمة المتعاقد عليه عملا بالمادة ٨/٣٧ مرافعات، وهى تقل عن ٢٥٠ جنيها، وبالتالي فإن قضاء محكمة أول درجة فى هذا الطلب يكون انتهايا غير جائز استئنافه طبقا للمادة ٤٧ مرافعات.

(نقض ١٩٧٦/٦/٢٨، سنة ٢٧ ص ١٤٣٥).

١٣١٥ - تقدر قيمة العقار بسبعين مثلا للضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان من الأراضى. م ٣٧ مرافعات. لا عبرة بالثمن الوارد بالعقد المحمول عليه طلب تثبيت ملكيته.

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٢، طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥).

١٣١٦ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية تقديرها خلال المدة الاتفاقية بمجموع المقابل النقدي عنها. اعتبارها غير مقدرة القيمة بعد امتداد العقد طبقا لأحكام القانون.

(نقض ١٩٧٨/١١/٨، طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤١ قضائية، نقض

١٩٧٨/١١/٢٩، طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ قضائية).

١٣١٧ - إذا كانت الدعوى التى يقيمها المؤجر بإخلاء العين هى دعوى بطلب فسخ عقد بمعنى انتهائه، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التى قام

النزاع على امتداد العقد إليها، فإن مفاد ذلك أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد غير محددة فإن المقابل النقدي يكون غير محدد ويكون طالب الإخلاء غير قابل لتقدير قيمته، وتعتبر قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه. لما كان ما تقدم، وكان عقد الإيجار مثار النزاع المحرر بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول قد انعقد مشاهرة بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٣، فإنه يكون قد امتد تلقائيا، ويحكم القانون لمدة غير محددة بعد أن انتهت مدته الأصلية، ويكون طلب الإخلاء غير مقدر القيمة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

(نقض ١٠/١١/١٩٧٦، الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢.)

١٣١٨ - دعوى التزوير الفرعية تقدر بقيمة الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى، وأيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها.

(نقض ٢٤/١٢/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٦٧٣، نقض ٢١/٦/١٩٥٦، سنة ٧ ص ٧٤٢.)

١٣١٩ - متى كان الفصل في طلبات الطاعن يستلزم المفاضلة بين عقده وعقد المطعون عليه الثاني المستأجر من نفس المؤجر له، وكانت هذه الطلبات تقتضي الفصل في صحة عقد إيجاره ونفاذه حتى تكون له الأولوية على عقد إيجار المطعون عليه الثاني، فإن تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يكون باعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار الطاعن كلها.

(نقض ٧/١/١٩٥٤، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٦٢٥ قاعدة ٢٥.)

١٣٢٠ - الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق تقدر قيمتها بقيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق، ولا يجوز تقديرها بذلك الجزء من الأراضي التي يستعمل فيه الحق.

(نقض ٢٢/١/١٩٥٩، سنة ١٠ ص ٨٤.)



١٣٢١ - دعوى التزوير الفرعية. تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية. مؤدى ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير الفرعية إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن حد الاختصاص الانتهاشى لمحكمة أول درجة.

(نقض ١٩٨٤/٦/٦، طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٢٢ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية. تقدير قيمتها باعتبارها سبعين مثل الضريبة. المربوطة عليها. م ١/٢٧ - ٢ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٤/٦/٦، طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٢٣ - لما كان لا يجوز الاعتماد فى تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التى حددها المدعى، وسكت عنها المدعى عليه، بل يجب على المحكمة أن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد من ٣٦ إلى ٤١، وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون، ولما كانت الدعوى بطلب صحة عقد تقدر طبقاً للمادة ٧/٣٧ من قانون المرافعات بقيمة المتعاقد عليه، وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعاوى المتعلقة بالمباني تقدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة على العقار، فإذا كان غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته، ولما كان تقدير قيمة المنزل الذى طلب الطاعن الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة له هو واقع كان يتعين طرحه على محكمة الاستئناف، فإن النعى على الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضمناً من جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب بمقولة أن قيمة هذا العقار لم تكن تتجاوز النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية يكون نعيًا غير مقبول مما يتمتع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض، ولو كان متعلقًا بالنظام العام.

(نقض ١٩٧٥/١/١١، سنة ٢٦ ص ١٣٩٤).

١٣٢٤ - إذا كان الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن، وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التمليك، فإن قيمتها تقدر بالثمن المقدّر بالسند - وهو حكم الشفعة - عملاً بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٦١/٣/٣٠، سنة ١٢، العدد الأول ص ٢٧٦).

١٣٢٥ - إن المشرع إذ أورد الشفعة في القانون المدني باعتبارها سبباً من أسباب كسب الملكية، ونص في المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع، وذلك دون إخلال بقواعد التسجيل فقد دل على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه، ولذا كان البند الثاني من هذه المادة ينص على أن «الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات.. تقدر قيمتها بقيمة العقار» فإنه يتعين الرجوع في تقدير قيمة دعوى الشفعة إلى ما ورد في البند الأول من هذه المادة الذي ينص على أن «الدعاوى التي يرجع في تقديرها إلى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان العقار مبنياً، فإن كان من الأراضي يكون التقدير باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية». (نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٢٦ - دعوى الشفعة. تقدير قيمتها بالثمن الحقيقي الذي تم به البيع دون قيمة العقار، بيع العين المشفوعة بعقدى بيع. أثره. وجوب تقدير قيمتها بقيمة كل عقد على حدة. (نقض ١٩٨٣/٦/٢١، طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ قضائية).

١٣٢٧ - دعوى تثبيت الملكية. تقدير قيمتها بقيمة العقار. لا عبرة بالثمن الوارد بالعقد. م ٣٧ مرافعات. (نقض ١٩٨٣/٦/٩، طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ قضائية).

١٣٢٨ - طلب تسليم الأرض خالية مما عليها من مبان ينطوى على طلب إزالة البناء، ومن ثم يعتد بقيمة البناء فى تقدير قيمة الدعوى،  
(نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ - الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٣٢٩ - لما كان عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على إيجار الاراضى الفضاء، وخضوع الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد إيجار قطعة الأرض مثار النزاع الراهن لقواعد الاختصاص المقررة فى قانون المرافعات، والمؤسسة على تقدير الدعوى وفقا للضرائب المبينة فى المادة ٣٧ منه لا يستتبع بذاته عدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى إذ لا يسلبها الاختصاص العام المقرر لها إلى اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها لعدم مجاوزة قيمتها مائتين وخمسين جنيها عملا بحكم المادتين ٤٢، ٤٧ من قانون المرافعات، ولما كان الطاعنان لم يقدموا ما يثبت سبق منازعتهم فى تقدير قيمة طلب فسخ عقد إيجار قطعة الأرض الفضاء، وتمسكهما أمام محكمة الموضوع باختصاص المحكمة الجزئية بنظره، كما لم يقدموا عقد الإيجار المشار إليه للوقوف على ما إذا كان قد تم الاتفاق فيه على مدة أو أنه عقد لمدة غير معينة، وللتعرف على مدته السارية ومداه، وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول هذا الأمر بالبيان أو يعرض له بالمناقشة فإن ما يثيره الطاعنان بشأن الاختصاص فى هذا الصدد يكون على الرغم من تعلقه بالنظام العام، عملا بحكم المادة ١٠٩ من قانون المرافعات، مختلطا بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، ولا يجوز من ثم إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة، وبذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بشأن هذا الشق من النزاع غير مقبول.

(نقض ١٩٧٩/٤/٧، سنة ٣٠ ص ٥٥).

١٣٣٠ - لما كانت دعاوى الحيابة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيابة عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات،

وكان الحق مثار النزاع هو حق المطعون عليه فى الانتفاع بالعين المؤجرة إليه، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ الذى يحكم واقعة النزاع قد أضفى على عقود إيجار الأماكن التى تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير قابلة للتقدير، ومن ثم وعملا بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها، فإن الحكم الصادر فى الدعوى الماثلة يكون مما يجوز استئنائه أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦، سنة ٣١ ص ١٢٤٣).

١٣٣١ - محكمة الموضوع، سلطتها فى تقدير قيمة العقار. م ١/٣٧ مرافعات. شرطه. أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة، وأن يكون التقدير مستمدا من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق، وأن يعتد فى التقدير بيوم رفع الدعوى.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩، طعن ٢٥٨٠ س ٥٥ ق).

**تقدير قيمة العقارات الموروثة لتقدير الضرائب المستحقة:**  
**العقارات المبنية:**

١٣٣٢ - الأصل فى تقدير التركات - فى غير الأحوال التى وضع المشرع فى شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال - هو اعتبار الوقت الذى انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من اغتناء أى من زيادة، وتقويم هذه الزيادة إنما يكون لحظة تمامها بما تساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة.

(نقض ١٩٥٩/٦/٤، طعن ٣٥٩ س ٢٤ ق).

١٣٣٣ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة

١٩٥١ على أن «تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قد حدد قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقديراً حكماً بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل بعد هذا التاريخ، ويؤكد هذا النظر أن الشارع عندما رأى أن يغير القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، ذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ في حين أنه لم ينص على هذا التخفيض عندما أصدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١، لما كان ذلك، وكان الثابت من أن مورثة المطعون ضدهم قد توفيت بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٥، أي قبل سريان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ فلا محل لتطبيقه بالنسبة للعقارات المخلّفة عنها، ومن ثم تظل نفس القيمة الإيجارية لهذه العقارات المتخذة أساساً لربط الضريبة قبل سريان هذا القانون هي المعمول عليها في تقدير قيمة العقارات موضوع النزاع.

(نقض ١/٣١/١٩٨٣، طعن ٢٢٤٢ س ٤٨ ق، نقض ٤/٣٠/١٩٧٧، طعن ٨١٠ س ٤٣ ق، نقض ٥/١٤/١٩٧٧، طعن ٥٩١ س ٤٢ ق).

١٣٣٤ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات، إن قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني التي يتركها المورث تقدر تقديراً حكماً بما يعادل اثني عشر مثلاً من القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما كانت عليه قبل هذا التاريخ أو ما يطرأ عليها من تعديل بعده.

(نقض ١٢/٢٦/١٩٧٨، طعن ١٤٨ س ٤٠ ق، نقض ٥/٢٨/١٩٧٧، طعن ٧٤٦ س ٤٤ ق، نقض ١/١٠/١٩٧٣، طعن ١٧ س ٣٥ ق).

## تقدير قيمة الأطنان الزراعية:

١٣٣٥ - إذ كان الشارع قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أن «تقدير قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة» مما مفاده أنه أراد أن يجعل من تلك القيمة الإيجارية معيارا حكما لتقدير قيمة الأطنان الزراعية الداخلة في عناصر التركة، وكان البين من الأوراق أنه أعيد تقدير القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية المخلفة عن المورث ابتداء من سنة ١٩٥٩ عملا بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانونين رقمي ٩٣ لسنة ١٩٤٣ و ٦٥ لسنة ١٩٤٩، وأرجئ نفاذها بموجب قوانين متعاقبة إلى أن سرت ابتداء من سنة ١٩٦٦، وهي السنة التي توفي المورث فيها، وكان الأصل في تقدير التركات هو اعتبار الوقت الذي انتقلت فيه الأموال إلى ملكية الوارث، فإن تقدير قيمة الأطنان الزراعية إنما يكون على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٦٦، ولا يمنع من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم بين الطاعنة والمطعون ضدهم طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ - في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين - على تقدير قيمة الأطنان على غير ذلك الأساس، وصدر الحكم بناء على ذلك بانتهاء الدعوى، ذلك أن القواعد التي وضعها الشارع لتقدير قيمة التركة في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤، ومنها ما نص عليه في المادة ٣٦ منه، هي قواعد أمرة، ومن النظام العام مما لا يجوز معه مخالفتها أو الصلح في المسائل المتعلقة بها وفقا لما تقتضيه المادة ٥٥١ من القانون المدني، وإذ كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - الذي أيده وأحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الصلح المحرر في ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ بين الطاعنة والمطعون ضدهم والمعتمد

من لجنة إعادة النظر، والمصدق عليه من المحكمة بمنع مصلحة الضرائب - الطاعنة - من إعادة تقدير الأطنان الزراعية وفقا لأحكام القانون، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.  
(نقض ١٠/٦/١٩٨٠، طعن ٢٨ س ٤٦ ق).

١٣٣٦ - إن مؤدى نص المادة ٣٦/١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة الأطنان التى يتركها المورث تقدر حكما بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة فى التاريخ الذى حدثت فيه الوفاة - لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت قيمة الأطنان المخلفة عن مورث المطعون ضدهم - أخذا بتقرير الخبير المنتدب - على أساس القيمة الإيجارية السارية فى ٩/٩/١٩٥٢ مستندة فى ذلك إلى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦، والمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - فى حين كان يجب تقدير هذه الأطنان على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الأطنان المقررة بمقتضى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ فى التاريخ الذى حدثت فيه وفاة المورث المذكور، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.  
(نقض ١/١١/١٩٨٢، طعن ٢٠٦ س ٤٩ ق).

١٣٣٧ - عدم قابلية تقدير عناصر التركة للتجزئة: إذا كانت المذكرة - المقدمة من الورثة - لم تتضمن أى اعتراض على تقديرات لجنة الطعن بتقدير عناصر التركة، وكان موضوع تقدير عناصر التركة مما لا يقبل التجزئة فإن مقتضى ذلك سريان التقدير الذى أصبح نهائيا فى الشق الآخر من الحكم الاستثنائى على السيدة .... إحدى الورثة - وإن كانت

مصلحة الضرائب قد قبلت هذا الشق سالف الذكر، والذي قضى بتأييد قرار لجنة الطعن بتقدير عناصر التركة، ولم تطعن عليه بالنقض فإنها لا تفيد من إعادة نظر الموضوع بعد نقض الحكم فى شقه الخاص بالسيدة ..... ولم سلف بيانه يتعين الحكم بسريان تقدير عناصر التركة على السيده .....

(نقض ١٩٧٥/٣/١٦، طعن ٢٨٦ س ٣٩ ق).

١٣٢٨ - تقدير قيمة دعوى الوصية: المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يكون تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض، لأنه هو وقت استقرار الملك، وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذى حق حقه. وإذا كان المشرع قد وضع أسسا معينة لتقدير التركة فى تاريخ وفاة المورث بصدد تقدير ضريبة التركات ورسم الأيلولة فحسب فلا يكون هناك محل للاستثناء إلى هذا التقدير فيما بعد حين تنفيذ الوصية وقت القسمة والقبض.

(نقض ١٩٨١/٦/٩، طعن ٤٦٩ س ٤٨ ق).

١٣٣٩ - ينص قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذى يحكم واقعة الدعوى، على أن الوصية لا تنفذ من غير إجازة الورثة إلا فى حدود ثلث تركة الموصى بعد سداد جميع ديونه، ولم يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذى تقوم فيه التركة، ويتحدد ثلثها، إلا أن الراجح فى مذهب أبى حنيفة أن يكون تقدير الثلث الذى تخرج منه الوصية بقيمته وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك، وتنفيذ الوصية، وإعطاء كل ذى حق حقه، وحتى لا يكون هناك غبن على أى واحد من الورثة أو الموصى له فيما يعطاه، ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث فى الفقرة ما بين وفاة الموصى، والقسمة من نقص فى قيمة التركة أو هلاك فى بعض أعيانها يكون على الورثة، والموصى له، وكل زيانته تطرا على التركة فى هذه الفترة تكون للجميع.

(نقض ١٩٧٧/١٢/٦، طعن ٨١٦ س ٤٣ ق، نقض ١٩٨٧/١١/٢٥، طعن ١٥٥٣ س ٥٣ ق).



١٣٤٠ - بديل النص فى المادة ٦٥ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية على أنه إذا كانت الوصية - بالمرتب من غلة عين من أعيان التركة مؤقتة - ومن ذلك حياة شخص - فإن الطريق الذى حدده القانون فى تقديرها هو أن تقدير هذه العين خالية من المرتب المحملة به بمقتضى الوصية، وتقدير قيمتها، وقد تعلق بها حق الموصى له بذلك المرتب، والفرق بين القيمتين يكون هو مدار الموصى به.  
(نقض ١٩٨١/٤/٢٢، طعن ٦٤١ س ٤٧ ق، نقض ١٩٨٥/١١/١٤، طعن ١٨٢ س ٥٢ ق).

١٢٤١ - تقدير قيمة دعاوى العقود المستمرة: تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر هو باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة فى العقد طبقاً للبند الثامن من المادة ٢٧ من قانون المرافعات، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه. والتي لم تكن محل نعى من الطاعن - أنه وإن كان عقد الإيجار سند الدعوى معقوداً مشاهرة إلا أنه منصوص فيه على أنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بسبب التأخر فى دفع الأجرة، فإن مؤداه أن العقد يظل مستمراً مادام المستأجر قائماً بإداء الأجرة، وذلك إعمالاً لاتفاق الطرفين، ومن ثم تكون مدته غير معينة، ولما كانت قواعد تحديد قيم الدعوى التى أوردها قانون المرافعات خلوا من النص على تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر غير معين المدة. فإن الدعوى الراهنة تكون غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المنصوص عليها فيه، ومن ثم تعتبر قيمتها زائدة على (مائتين وخمسين جنيهاً) التزاماً بحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات، ويكون الاختصاص بنظرها معقوداً تبعاً لذلك بنص المادة ٤٧ مرافعات، وإن التزمت محكمة الاستئناف هذا النظر، وقضت بجواز الاستئناف وفقاً للمادة ٢٢٣ مرافعات، وفصلت فى موضوعه، فإن النعى على حكمها بهذا السبب الخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله.  
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٢، طعن ٢٨٠ س ٤٩ ق).

١٣٤٢ - تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية: المقرر في قضاء محكمة النقض أن دعوى التزوير الفرعية تقدر قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى، وأيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المدعى بتزويرها، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لاختصاص محكمة أول درجة النهائي، فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها، ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها.  
(نقض ١٩٨٤/٦/٦، طعن ١٢٣٤ س ٥٠ ق).

١٣٤٣ - إذا أورد المشرع الشفعة على القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب كسب الملكية، ونص في المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع، وذلك دون إدخال بقواعد التسجيل فقد دل، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه، إذ كان البند الثاني من هذه المادة ينص على أن «الدعوى المتعلقة بملكية العقارات .. تقدر قيمتها بقيمة العقار» فإن ذلك يستتبع تقدير دعوى الشفعة بما جاء بالبند الأول من هذه المادة.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩، طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٤٤ - دعوى صحة، ونفاذ عقد بيع أرض زراعية. تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها. مادة ١/٣٧، ٧ مرافعات. تعلق ذلك بالنظام العام.

(نقض ١٩٨٨/٦/١، طعن رقم ٦٠ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٤/٦/٦، طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٥/١١/١١، سنة ٢٦ ص ١٣٩٤).

١٣٤٥ - لأن كان المشرع في المادة ١/٣٧ مرافعات قد ناط بالمحكمة تقدير قيمة العقار بيد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير

مربوط عليه ضريبة، وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق، وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى على ما توجبه المادة ٣٦ من ذلك القانون، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من الثمن المسمى بعقد البيع الذي نشأ بسببه في الأخذ بالشفعة أساساً لتقدير قيمة الدعوى، مع أن هذا التقدير يكون محكوماً بقيمة العقار المشفوع فيه وفقاً للقاعدة المنصوص عليها في البند الأول من المادة ٢٧ من قانون المرافعات، وكان غير سديد من الحكم ما ساقه من افتراض أن العقار المشفوع فيه غير مربوط عليه ضريبة دون التحقق والتثبت من هذا الأمر، ثم هو من بعد ذلك الافتراض عول في تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من اشتغال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما في وقت معاصر لرفع الدعوى أثبتته الخبر المنسوب من محكمة أول درجة، وهو ما يزيد أضعافاً مضاعفة على الثمن المسمى بعقد البيع. لما كان ذلك فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩، طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٤/١١/٢١، طعن رقم ١١٦ لسنة ٤٩ قضائية).

١٣٤٦ - محكمة الموضوع، سلطتها في تقدير قيمة العقار. مادة ٣٧/١ مرافعات. شرطه. أن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة، وأن يكون التقدير مستمداً من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق، وأن يعتد في التقدير بيوم رفع الدعوى. مادة ٣٦ مرافعات. (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩، طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائية).

١٣٤٧ - تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة عقد بقيمة المتعاقد عليه. الدعاوى المتعلقة بالأراضي الزراعية. تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة. لا عبرة بقيمتها الثابتة في عقد بيعها. مادة ٣٧/١. (نقض ١٩٨٨/١١/١٠، طعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٤٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قدر صحيحا - وبما لا خلاف عليه بين طرفى الخصومة - قيمة الدعوى بمبلغ أربعة وتسعين جنيها وسبعمائة وثلاثين مليما، وذلك طبقا للبند الأول من المادة ٢٧ من قانون المرافعات - اعتبارا بأن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه، فيرجع فى تقدير قيمتها إلى قيمة العقار، وهو من الأراضى التى يكون تقديرها باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها - بما يجعل الدعوى تدخل فى الاختصاص القيمى للمحكمة الجزئية، فلا تختص بها المحكمة الابتدائية، فإن الحكم الصادر فيها من هذه المحكمة يكون جائزا استئنافا.

(نقض ٢٧/٤/١٩٨٨، صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية).

١٣٤٩ - دعوى التعرض. تقدير قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيازة. المواد من ٣٦ إلى ٤١ مرافعات.

(نقض ١١/٣/١٩٨٨، طعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ قضائية).

١٣٥٠ - دعوى الشفعة. تقدر قيمتها بالثمن الحقيقى الذى حصل به البيع دون قيمة العقار. بيع العين المشفوعة بعقدى بيع. أثره. وجوب تقدير قيمتها بقيمة كل عقد على حدة.

(نقض ٢١ - ٦ - ١٩٨٣، طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ قضائية).

١٣٥١ - دعوى تثبيت الملكية . تقدير قيمتها بقيمة العقار. لا عبء بالثمن الوارد بالمقدم م ٣٧ مرافعات.

(نقض ٩ - ٦ - ١٩٨٣، طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ قضائية).

١٣٥٢ - طلب تسليم الأرض خالية مما عليها من مبان ينطوى على طلب إزالة البناء، ومن ثم يعتد بقيمة البناء فى تقدير قيمة الدعوى.

(نقض ٢٠ - ٢ - ١٩٨٣، طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٣٥٢ - إن المشرع إذ أورد الشفعة في القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب كسب الملكية، ونص في المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع، وذلك دون إخلال بقواعد التسجيل فقد دل على أن دعوى الشفعة تعتبر متعلقة بملكية العقار المشفوع فيه، وهو ما أكدته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات في تعليقها على المادة ٣٧ منه، وإذا كان البند الثاني من هذه المادة ينص على أن «الدعوى المتعلقة بملكية العقارات... تقدر قيمتها بقيمة العقار» فإنه يتعين الرجوع في تقدير قيمة دعوى الشفعة إلى ما ورد في البند الأول من هذه المادة الذي ينص على أن «الدعوى التي يرجع في تقديرها إلى قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إن كان العقار مبنياً، فإن كان من الأراضى يكون التقدير باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية».

(نقض ٢٩ - ١٢ - ١٩٨٣، طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٥٤ - الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية والطلب العارض بصورية هذا العقد تقدر قيمة كل منهما باعتبار سبعين مثل الضريبة الأصلية المربوطة عليها. م ١/٣٧، ٧ من قانون المرافعات.

(نقض ٦ - ٦ - ١٩٨٤، طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٣ - ٦ - ١٩٨٥، الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩ - ٣ - ١٩٨٧، طعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٥٥ - دعوى التزوير الفرعية. تقدير قيمتها بقيمة الدعوى الأصلية. مؤدى ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن حد الاختصاص الانتهاى لمحكمة أول درجة.

(نقض ٦/٦/١٩٨٤، طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٥٠ قضائية).

١٣٥٦ - الدعوى يطلب صحة ونفاذ عقد بيع أرض زراعية. تقدير قيمتها باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة المربوطة عليها، وإلا قدرت المحكمة قيمتها م ٣٧/١، مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

(نقض ١٠/١٢/١٩٩٢ - طعن ٢٣٣١ لسنة ٥٨ ق).

١٣٥٧ - مؤدى نص المادة ٩٢٥ من القانون المدنى أن الحق فى الشفعة يثبت لكل من قام به سبب من أسبابها بمجرد انعقاد البيع على العين المشفوعة، وكان الثابت من الأوراق أن الحصص الشائعة المشفوع فيها بيعت إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول بموجب ثلاثة عقود مؤرخين ..... صادر أولهما: من المطعون ضدهم الخامس والسادسة والسابعة، وصادر ثانيهما: من المطعون ضده الثامن، وصادر ثالثهما: من المطعون ضده الأخير، فإن الحق فى الشفعة باعتبارها سبباً من أسباب الملكية يكون قد ثبت للطاعن بالنسبة لكل عقد منها على استقلال بمجرد انعقاده وكانت الدعوى تتضمن طلب أخذ المبيع بتلك العقود بالشفعة، وكان الطلب - فى حقيقته - ثلاثة طلبات جمعتها صحيفة واحدة، فإن الدعوى تكون قد إنتظمت ثلاث دعاوى مستقلة ومختلفة خصوماً وسبباً وموضوعاً، وتقدر كل منها على حدة بقيمة المطلوب فيها، ولايغير من هذا النظر كون السبب الذى يستند إليه كل طلب من نوع السبب الذى يستند إليه الطالبان الاخيران ذلك أنه متى كان كل طلب شفعة يستند إلى عقد بيع مستقل بذاته فإن الأسباب تعتبر مختلفة فى معنى المادة ٢٨ من قانون المرافعات، ولما كانت دعوى الشفعة تقدر قيمتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بقيمة العقار المشفوع فيه على النحو المبين بالبند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات فتقدر باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الاصلية المفروضة عليه متى كان العقار مبنياً، فإن كان من

الأرض فتقدر باعتبار سبعين مثلاً، وكان العقار المشقوع فيه عبارة عن مخزن ملحق به أرض قضاء، وكانت الضريبة السنوية المفروضة ..... فإن قيمة الدعوى تدخل لكل العقدين الأول والثاني في نصاب المحكمة الابتدائية، بينما تختص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بالنسبة للعقد الثالث، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بالنسبة للعقدين الأول والثاني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ولا ينال من ذلك أن محكمة المواد الجزئية أصبحت يصدر القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات - المعمول به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢، تختص بالحكم ابتدائياً في الدعوى التي تجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه - إذ تضمن هذا القانون تعديل البند الأول من المادة ٣٧ بتقدير قيمة العقارات المبنية باعتبار ثلاثمائة مثل قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها، والأراضي باعتبار مائتي مثل قيمة تلك الضريبة.

(نقض ١٩٩٣/٤/٢٧ - الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٥٦ ق).

١٣٥٨ - تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق. مناطه. مخاصمة الجمعية الزراعية بطلب تغيير بيانات الحيازة الزراعية المدونة بسجلاتها. لاتعد من المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٧/١١/٩ - طعن رقم ٣٨٩١ لسنة ٦١ ق).

١٣٥٩ - التدخل الإختصاصي. ماهيته. العبرة في قيمته بالنسبة لاختصاص المحكمة بنظره، أو نصاب الاستئناف هي بقيمة طلب التدخل على استقلال. حق التدخل في الطعن على الحكم الصادر بعدم قبول تدخله أو رفض طلبه. عدم جواز طعنه على الحكم الصادر في الطلب الأصلي.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٦ - طعن رقم ٣٦ لسنة ٦٥ ق).

١٣٦٠ - تقدير قيمة الأرض الزراعية الكائنة فى ضواحي المدينة وتلك التى لم تفرض عليها ضريبة. المعوّل عليه فى حساب الرسوم النسبية قيمتها الحقيقية التى أجاز المشرع لقلم الكتاب التحرى عنها. مادة ٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل )

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٨ - طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٦١ق).

١٣٦١ - دعوى الغير باستحقاقه للمنقول المحجوز عليه أو للمال المحمل بحق عينى تبعى. تعلقها بالمال وليس بالدين. أثره. تقدير قيمتها بقيمة المال.م ٩/٣٧ مرافعات.

(الطعن رقم ٥٤٣٩ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩/٢/١٩٩٨).

١٣٦٢ - نص المادة ٩/٣٧ من قانون المرافعات على أنه «إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بشأن صحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله. وإذا كانت بين دائن ومدينه بشأن رهن حيازة أو حق امتياز أو رهن رسمى، أو حق اختصاص تقدر باعتبار قيمة الدين المضمون، فإذا كانت مقامة من الغير باستحقاقه للأموال المحجوزة أو المحملة بالحقوق المذكورة كان التقدير باعتبار قيمة هذه الأموال، فإن ذلك إنما يدل على أن الدعوى المتعلقة بحجز المنقول المرددة بين الدائن والمدين بشأن صحة الحجز الذى أوقعه الدائن على منقول للمدين أو بطلانه أو بشأن ما للدائن على مال للمدين - عقاراً أو منقولاً - من رهن أو امتياز أو اختصاص تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله أو المقرر الحق العينى ضماناً له وليس بقيمة المال لأن الغاية من الحجز أو الحق العينى التبعى هو ضمان الحصول على هذا الدين، فالنزاع بين الدائن والمدين حول أيهما لا أهمية له إلا بالنظر إلى هذا الدين.

(نقض ١٩٩٨/٢/١٩ - طعن رقم ٥٤٣٩ لسنة ٦١ق).



## ( مادة ٢٨ )

«إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة»

أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية :

«استحدثت الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من المشروع حكماً يقضى بأنه إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الأصلي تقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده حتى لا يكون للطلبات المدمجة في الطلب الأصلي «تقدير مستقل عنه ومثال ذلك الدعوى ببراءة الذمة وشطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءته من دين الأجرة وإلغاء الحجز ، ففي كل حالة من هذه الأحوال يعد الطلب الأخير مندمجاً في الطلب الأول بحيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثاني، فلا يجوز أن يكون الطلب الثاني تقديراً مستقلاً، غير أن مثل هذه الطلبات لا تعتبر مندمجة إذا قام حولها نزاع خاص وكان الفصل في الطلب الأصلي لا يستتبع نفس المصير بصده - فمثلاً طلب تثبيت ملكية المنقولات المحجوز عليها لا يترتب على القضاء فيه إلغاء الحجز المتوقع من المؤجر في العين المؤجرة وكذلك الحال في طلب تثبيت الملكية والتسليم إذا قام حول التسليم نزاع مستقل عن الملكية وفي هذه الأحوال يجب تقدير كل طلب على حدة».

---

(١) الفقرة الأولى من هذه المادة هي ذات المادة ٤١٥ من قانون المرافعات السابق ، والفقرة الثانية مستحدثة .

**التعليق:**

**١٣٦٣- العبرة في حالة تعدد الطلبات الأصلية هي بوحدة السبب أو تعدده :**

إذا تقدم المدعى بطلبات أصلية متعددة ، فإن تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يختلف باختلاف ما إذا كانت هذه الطلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد أم أنها ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ، فإذا كانت هذه الطلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد فإن الدعوى تقدر بمجموع قيمة هذه الطلبات جميعها ، أما إذا كانت هذه الطلبات ناشئة عن أسباب قانونية متعددة فإن الدعوى تقدر على أساس قيمة كل طلب على حدة ، وقد نصت على ذلك المادة ١/٢٨ مرافعات - محل التعليق - بقولها: إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها، جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة.

والمقصود بالسبب الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى (محمد حامد فهمي - المرافعات - بند ١٧٢ - ص ١٧٨ ، رمزي سيف - الوسيط - بند ٣٣٥ ص ٢٧٩ ، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣١٦ ص ٤٣٤) ، أي منشأ الالتزام ، الذي تم الاتفاق بشأنه أو نص القانون عليه .

وتطبيقاً لذلك إذا طالب المؤجر المستأجر بأجرة العين المؤجرة المتأخرة وبتعويض الأضرار التي سببها استعماله العين المؤجرة وبفسخ عقد الإيجار ، فإن هذه الدعوى تقدر بقيمتها بمجموع هذه الطلبات ، وذلك لأنها ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الإيجار (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣١٦ ص ٤٣٤) ، ولكن إذا طالب المؤجر المستأجر بأجرة متأخرة وبتعويض الضرر الذي لحق المؤجر بسبب تصادم سيارته بسيارة المستأجر ، فإن كل طلب يقدر على حدة: وذلك لإختلاف السبب

القانوني الناشئ عنه كل طلب ، إذ الطلب الأول سببه عقد الإيجار، بينما سبب الطلب الثانى العمل غير المشروع .

ويلاحظ أن السبب قد يعتبر مختلفاً ولو كان من نفس النوع ( فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى - بند ١٥٢ ص ٢٢٨ )، فمثلاً إذا أبرم شخص عقداً للعمل لدى آخر، ثم أبرم عقد عمل آخر للعمل لفترة أخرى لدى نفس الشخص، ثم قام برفع دعوى واحدة على رب العمل يطالبه فيها بما يستحق له من أجر متأخر عن الفترتين ، فإنه لا يجوز له الجمع بين قيمة الطلبين ، وذلك لأن كل طلب يستند إلى عقد عمل مستقل عن عقد العمل الذى يستند إليه الطلب الآخر ، رغم أن كل من السببين من نوع واحد وهو العقد ألا إن كل منهما يختلف عن الآخر .

كما يجب التفرقة بين السبب والأدلة وهى الوسائل التى تؤيد سبب الدعوى أو تثبته كالمحرر الكتابى الذى يثبت طلب المدعى ( محمد حامد فهمى - المرافعات - بند ١٧٢ ص ١٧٨ ، أحمد أبو الوفا - بند ٣١٦ ص ٤٢٤ ، رمزى سيف - الوسيط - بند ٢٣٥ ص ٢٧٩ ) إذ يختلف السبب عن هذه الوسائل التى تؤيده أو تثبته ، فمثلاً إذا باع شخص عينا لآخر وحرر على المشتري عدة سندات بئمن هذه العين ، ثم رفع عليه دعوى يطالبه فيها بقيمة هذه السندات ، فإن هذه الدعوى تقدر بقيمة مجموع الطلبات ، لأن هذه الطلبات المتعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد البيع ، أما السندات فهى وسائل إثبات تؤيد الدعوى ، ولا يعنى تعددها أن سبب الدعوى ليس واحداً .

ويلاحظ أن المادة ٢٨ - محل التعليق - تتعلق بتعدد الطلبات بالنسبة لذات طرفى الخصومة ، ويستوى أن تكون هذه الطلبات المتعددة قد أدرجت فى صحيفة افتتاح الدعوى، أم أبديت بعدئذ كطلبات إضافية ، ويلاحظ أيضاً أن المقصود أن تتعدد الطلبات مع افتراض صدورها من

جانب خصم واحد فى مواجهة خصم واحد . أما إذا تعددت طلبات الخصوم بأن أبدى المدعى عليه هو الآخر بعضها ، فلا يطبق حكم هذه المادة ، وتقدر طلبات المدعى على حدة وطلبات المدعى عليه على حدة ، ثم بعدئذ يحدد اختصاص المحكمة النوعى بالاعتداد بكل على حدة ، فإذا جاوزت طلبات المدعى عليه نصاب اختصاص المحكمة وجب إعمال المادة ٤٦ ( تقابل المادة ٥٠ من القانون السابق ) وفقاً لما سوف نراه عند التعليق على هذه المادة .

وتقصد المادة ٣٨ - محل التعليق - الطلبات الأصلية للخصوم ، أما الطلبات التى تتبع طلبات أخرى أصلية فهى تخضع لحكم المادة ٣٦ ، التى توجب إضافة قيمتها إلى قيمة الدعوى إذا كانت مستحقة يوم رفعها وبعدئذ - أى ما يستحق من التوابع بعد رفع الدعوى لا يضاف إلى قيمتها بصرف النظر عن جواز إيدائه أثناء نظرها .

**فيشترط إذن لأعمال المادة ٣٨ / ١:** [إن تعدد الطلبات الأصلية ، لا التبعية ، وأن تكون صادرة من خصم واحد ، وأن تكون موجهة إلى خصم واحد وإلا اتبعت أحكام المادة ٤٢ ( أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٦٨ ) .

**١٣٦٤ - لا عبء بقيمة الطلب المندمج وإنما بقيمة الطلب الأصلي :**

الطلب المندمج هو الطلب الذى يعتبر نتيجة طبيعية ومنطقية للطلب الأصلي ، ومن أمثلة الدعاوى المتضمنة طلبات مدمجة الدعوى ببراءة الذمة وشطب الرهن ، ودعوى المستأجر بطلب براءة ذمته من دين الأجرة وإلغاء الحجز ، ففي الدعوى الأولى يعتبر شطب الرهن طلباً مدمجاً فى الطلب الأصلي ، كما يعتبر إلغاء الحجز فى الدعوى الثانية طلباً مدمجاً فى الطلب الأصلي .

وينص المشرع فى المادة ٣٨/٢ مرافعات - محل التعليق - على أنه «إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة فى الطلب الأسمى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحدة»، وذلك على أساس أن القضاء فى الطلب الأسمى هو قضاء أيضا فى الطلب المندمج ، ومن ثم لا يجوز أن يكون للطلب المندمج تقدير مستقل ، ولكن يشترط لتطبيق ذلك ألا يكون هناك نزاع مستقل حول الطلب المندمج ( المذكرة الإيضاحية للقانون) ، لأنه فى حالة وجود نزاع مستقل حوله لن يعتبر مندمجاً ، إذ لن يكون القضاء فى الطلب الأسمى قضاء فيه أيضا ، بل لا بد من الفصل فى كل طلب منهما على حدة.

### أحكام التقضى :

١٣٦٥- مؤدى نص المادة ٩٢٥ من القانون المدنى أن الحق فى الشفعة يثبت لكل من قام به سبب من أسبابها بمجرد انعقاد البيع على العين المشفوعة، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق الأخرى أن الأطيان المشفوعة بيعت إلى الطاعنين بموجب عقدين مؤرخين ..... و.... صادر أولهما من المطعون عليها الثانية ، وصادر ثانيهما من المطعون عليهما الثالث والرابعة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر، فإن الحق فى الشفعة - باعتبارها سببا من أسباب الملكية - يكون قد ثبت للمطعون عليه الأول لكل عقد منهما على استقلال بمجرد إتمام انعقاده .. وإذ كانت الدعوى تتضمن طلب أخذ الأطيان المبيعة بالعقدين سالفى الذكر بالشفعة وكان هذا الطلب - فى حقيقته - طلبين جمعتهما صحيفة واحدة فإن الدعوى تكون قد انتظمت دعوتين مستقلتين ومختلفتين خصوما وسببا وموضوعاً ، وتقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة ، ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذى يستند إليه كل

من هذين الطلبين من نوع السبب الذى يستند إليه الطلب الآخر وهو الحق فى الأخذ بالشفعة، ذلك أنه ما دام أن كل طلب شفعة يستند إلى عقد بيع مستقل بذاته، فإن السببين يعتبران مختلفين فى معنى المادة ٣٨ من قانون المرافعات ولو تماثلا فى النوع . ولما كانت قيمة كل من الطلبين لا تجاوز مائتين وخمسين جنيها فإن كلا منهما يدخل فى اختصاص محكمة المواد الجزئية طبقا للمادة ٤٢ من قانون المرافعات القائم ، ويكون الحكم المطعون فيه، إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية استنادا إلى أن للدعوى سبب واحد هو الحق فى أخذ العقار المبيع بالشفعة وأن قيمة العين موضوع عقدي البيع تجاوز اختصاص محكمة المواد الجزئية ، قد خالف قواعد الاختصاص النوعي (تقضى ١/٦/١٩٧٥، سنة ٢٦ - ص ١١٣٧).

١٣٦٦- النص فى المادة ٣٨ من قانون المرافعات على أن « إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة، فإن كانت ناشئة عن أسباب مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة، أما إذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة فى الطلب الأصيل فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده » يدل على أنه إذا تعددت الطلبات فى الدعوى وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن أحدها أو أثرا من آثاره فإنها تعتبر مندمجة فى ذلك الطلب وتقدير قيمة الدعوى بقيمة هذا الطلب وحده ، أما إذا تعددت الطلبات فى الدعوى ولم تندمج فى بعضها ولكن جمعها سبب قانونى واحد كانت العبرة فى تقدير الدعوى بمجموع قيمة هذه الطلبات ، أما إذا انفرد كل طلب فى نشأته بسبب قانونى يختلف عن الآخر قدرت الدعوى باعتبار قيمة كل منها على حدة، ويقصد بالسبب القانونى فى مفهوم تلك المادة الواقعة التى يستمد منها المدعى حقه فى الطلب ولا تتغير بتغير الحجج القانونية والأدلة الواقعية التى يستند إليها فى

طلبه ، لما كان ذلك ، وكان طلب الحكم ببطلان الاتفاق المؤرخ ١٩٧١/٨/١م على إنهاء الشركة المبرم عقدها بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧م، يؤدى حتما إلى اعتبار عقد الشركة قائما، فإن طلب الحكم باعتبار ذلك العقد قائما يعتبر مندمجا فى طلب بطلان الاتفاق على إنهائه وتقدر الدعوى فى شأنهما بقيمة عقد الشركة وحده ، ولما كان طلب بطلان الاتفاق على إنهاء عقد الشركة وأعتبره قائما لا يؤدى حتما إلى تصفية الشركة ، ومن ثم لا يعتبر طلب التصفية مندمجا فى طلب البطلان المشار إليه ، وإذا كانت التصفية تنشأ عن واقعة لاحقة لقيام عقد الشركة، فإن هذين الطلبين وإن كانا مرتبطين إلا أن كلا منهما يعتبر قائما بذاته ومستقلا فى سببه عن الآخر ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة كل منهما على حدة، ولما كان طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، ذلك أن طلب التصفية لا يعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها وقيمة هذه الأموال هى التى تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فإذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيها، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة إلى ما عساه يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمي أو النوعى للقاضى الجزئى إعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، ويكون حكم المحكمة الابتدائية فى الطلب الذى يدخل فى اختصاصها الأسمى ويجاوز قيمة النصاب الانتهائى لتلك المحكمة وفى الطلبات المرتبطة به جائزا استئنافا، إذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى هذه الحالة هى بقيمة الطلب الأسمى وحده ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس أن قيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بإبطال الاتفاق على إنهائه يدخل فى النصاب الانتهائى للمحكمة الابتدائية ، وأغفل الحكم تقصى قيمة أموال الشركة

المطلوب تصفيته للوقوف على مدى إختصاصها بنظر طلب التصفية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( نقض ٢٣-٦-١٩٨٠ سنة ٣١ ص ١٨٤٠ ) .

١٣٦٧- المقرر- وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن الطلب المدعى به فى دعوى الشفعة هو الحق فى أخذ العقار المبيع إلى الغير والحلول فيه محل المشتري وذلك فى مقابل الثمن الحقيقى الذى حصل الاتفاق عليه بين البائع و المشتري ، قل هذا الثمن عن قيمة العين الحقيقية وقت البيع أو زاد عليه ويعتبر الثمن الوارد فى العقد هو الثمن الحقيقى إلى أن يثبت الشفع صوريته ، وأنه إذا كانت العين المشفوعة قد بيعت بموجب عقدى بيع فإن الحق فى الشفعة باعتبارها سببا من أسباب الملكية يثبت لكل عقد منها على أستقلال ، ومن ثم فإن الدعوى بطلب أخذ المبيع بالشفعة تقدر باعتبار قيمة كل منهما على حدة مما مفاده أن قيمة دعوى الشفعة لا تقدر بقيمة العقار ذاته بل بقيمة الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع وباعتبار أن المدعى الشفع يحل بموجب هذا الحق محل المشتري فى ذلك التعاقد الذى يعد بهذه المثابة سنداً للملكية الشفع للعقار المشفوع فيه .

( نقض ٢١-٦-١٩٨٣ طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٩ قضائية ) .

١٣٦٨- طلب العامل إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتقرير معاش وإلزامها بمبلغ التأمين الاضافى والمعونة المالية . وجوب تقدير الدعوى بمجموع هذه الطلبات باعتبارها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو قانون التأمينات . اعتبار أن قيمتها تزيد على ٢٥٠ جنيها . قصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها بإلزام الهيئة بمبلغ ٢٦ جنيها قيمة المعونة المالية جائز .

( نقض ١٨/٣/١٩٧٨ . طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٥ قضائية )

١٣٦٩- تعديل المدعى لطلباته إلى مبلغ تعويض الدفعة الواحدة الذى أظهره الخبير مضافاً إليه غرامة التأخير السابق طلبها بواقع ١/يومياً . ضرورة احتساب



مقدار الغرامة المطلوبة عند تقدير قيمة الدعوى . الحكم بعدم جواز الاستئناف رغم مجاوزة جملة الطلبين للنصاب الانتهاشى للمحكمة الابتدائية . خطأ.  
( نقض ١٩٧٦/١/١١، سنة ٢٧ ص ١٨١).

١٣٧٠- إن كان الثابت أن عقد البيع قد صدر من شخصين، أحدهما: قاصر وكان المشتري قد أقام الدعوى بطلب إبطال البيع فيما يتعلق بالقدر المبيع من القاصر ويرد ما دفع من ثمن وبصفة ونفاذ العقد بالنسبة للآخر ، ومن ثم يكون الطلبان فى حقيقتهما دعوتين مستقلتين تختلف كل منهما عن الأخرى خصوصاً وموضوعاً وسبباً وتقدر قيمة كل منهما على حدة طبقاً للمادة ٣٨/٢ مرافعات . العقد هو سبب دعوى إثبات التعاقد ونص القانون هو سبب دعوى الإبطال .  
( نقض ١٩٧٦/٦/٢٨، سنة ٢٧ ص ١٤٣٥).

١٣٧١- الدعوى المتضمنة طلباً مندمجاً فى الطلب الأصلى .وجوب تقدير قيمتها بقيمة الطلب الأخير وحده . طلب التسليم فى دعوى ملكية العقار اندمجه فيها ما لم يثر بشأنه نزاع خاص .  
(نقض ١٩٧٨/٢/٢٢، طعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٥).

١٣٧٢- إذا كان الإرث هو الواقعة التى يستمد منها الطاعن حقه فى طلب تثبيت الملكية ، فإن العبرة فى تقدير قيمة الدعوى لتقدير نصاب الاستئناف تكون بقيمة الطلبات جملة عملاً بالمادة ٣٨ مرافعات لأنها ناشئة عن سبب قانونى واحد ، ومن ثم فلا عبرة بقلة نصيب الطاعن الذى طلب تثبيت ملكيته له فى المنزل عن النصاب الانتهاشى لمحكمة الدرجة الأولى طالما كانت قيمة طلباته - تثبيت ملكيته لحصة فى أطياف وحصة فى منزل - جملة تجاوز ذلك النصاب .  
( نقض ١٩٧٩/٣/٢٩ الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ قضائية ).

١٣٧٣- إذا كانت باقى طلبات المطعون ضده الأول - المتعلقة بشطب التسجيل وإلغاء كافة الآثار المترتبة على العقد واعتباره كأن لم يكن - لم يدر حولها نزاع مستقل عن الطلب الأصلى ببطالان عقد البيع

والغائه لصوريته صورية مطلقة فإنها تعتبر مندمجة فيه ولا أثر لها على تقدير قيمة الدعوى التى تقدر بقيمة الطلب الأسمى وحده وفق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ مرافعات .

( نقض ١٩٧٥/١٢/٢٤ سنة ٢٦ ص ١٦٧٣ ) .

١٣٧٤- إذا كانت الأقساط المترتبة على عقد الإيجار هى التزامات متعددة تنشأ على التعاقب من سند واحد وكانت الأقساط المطلوبة وقت تعديل المدعى طلباته أمام محكمة أول درجة ( المحكمة الابتدائية ) يجاوز مجموعها اختصاص المحكمة الجزئية كما يجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية فإن الحكم يكون قابلاً للاستئناف .

( نقض ١٩٦٦/٦/١٤ سنة ١٧ ص ١٣٧٣ ) .

١٣٧٥- الأجر وبدل الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفى جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانونى واحد وهو عقد العمل وتقدر الدعوى فيها باعتبارها جملة .

( نقض ١٩٦٨/٢/١٤ سنة ١٩ ص ٢٩٠ ) .

١٣٧٦ - إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة وإزالة ما عليها من مبانى فإنه يجب إضافة قيمة المباني إلى طلب فسخ عقد الإيجار والتسليم باعتبار أن طلب الإزالة طلب أسمى ، وأن طلبات المؤجر وأن تعددت إلا أن منشأها جميعاً هو عقد الإيجار .

( نقض ١٩٧٥/١/٢٢ سنة ٢٦ ص ٢٢٧ ) .

١٣٧٧- إذا كانت المطعون عليها قد طلبت بدعواها إلزام الطاعن بأن يدفع لها ثمن البضاعة التى اشتراها منها واستندت فى ذلك إلى أدون متعددة بتسليم البضاعة وما يقابلها من فواتير بأثمانها ، فإن هذه الفواتير وتلك الأدون لا تعدو أن تكون أدوات لإثبات الحق المدعى به وهى

أن حررت فى تواريخ متتابة ومبالغ متفاوتة فإن ذلك لا يدل بذاته على تعدد العقود التى صدرت نفاذا لها ويجب تقدير كل منها على حدة، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون تلك الاوراق مستندة إلى تصرف قانونى واحد معقود بين الطاعن والمطعون عليها وتحقيق هذا الامر يقوم على عنصر واقعى يتعين عرضه على محكمة الموضوع .

( نقض ١٩٦٤/١/٩، سنة ١٥ ص ٥٣ ) .

١٣٧٨- سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى، الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم فى دفاعهم .

( نقض ١٩٦٩/٦/٤، سنة ٢٠ ص ٨٦٨ ) .

١٣٧٩- إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد فإن المحكمة الموضوع - عند تقدير قيمة هذه الدعوى طبقاً للمادة ٤١ مرافعات - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على أسباب واقعية سائغة .

( نقض ١٩٥٦/١٢/١٢، سنة ٧ ص ٩٨٦ ) .

١١١٨- طلب تثبيت ملكية أطيان زراعية . توجيه المدعى طلباً آخر قبل البائع له بطلب رد ما دفع من الثمن عند عدم أجابة الطلب الاول . أعتبار الطلبين دعوتين مستقلتين وأن جمعهما صحيفة واحدة . تقدير قيمة كل منهما وفقاً لقواعد تقدير الدعوى فى قانون المرافعات .

( نقض ١٩٦٨/٤/٤ - السنة ١٩ ص ٧٣٥ ) .

١٢٨١- طلب الدائن إبطال البيع الحاصل على المقاس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصدوره منه فى فترة الريبة . طلبان وأن اتحدا محلاً وخصوصاً ألا أن السبب القانونى فى كل منهما مغاير للآخر .

( نقض ١٩٦٣/٣/٢١ - السنة ١٤ ص ٢٨٣ ) .

١٣٨٢- تعدد الطلبات فى الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصومه . لا ينظر فى تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها عل حده ولو كان السبب الذى يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذى يستند إليه الطلب الآخر .

( نقض ١٤/٢/١٩٦٣- السنة ١٤ ص ٢٤٧ ) .

١٣٨٣- السبب القانونى فى المادة ٤١ مرافعات - المقصود به الأساس القانونى الذى تبنى عليه الدعوى سواء أكان عقدا أم ارادة منفردة أم فعلا غير مشروع أم أثراء بلا سبب أم نصا فى القانون . يخرج عن ذلك الأدلة ووسائل الدفاع المقدمة فى الدعوى .

( نقض ١٩/١/١٩٦٤ ، السنة ١٥ ص ٥٣ ) .

١٣٨٤- رفع الدعوى بطلبين فى صحيفة وحدة . اعتبارهما فى الحقيقة دعوتين مستقلتين متى وجهت كل منهما إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب فى الأخرى . هما طلبان غير ناشئين عن سبب قانونى واحد، وإن كان السبب فيها متماثلان.

وهو الغصب - لعدم وجود رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما ، وفى تقدير قيمة الدعوى ينظر إلى قيمة كل طلب منهما على حدة.

( نقض ١٠/٢/١٩٦٦ ، السنة ١٧ ص ٢٦٩ ) .

١٣٨٥- دعوى الوالى الشرعى بمطالبة الشركة بنصيب أولاده القصر فى الأرباح يجب تقدير قيمتها بما يطالب به كل من الأولاد على حدة، ولا يغير من ذلك أن يكون استحقاق الأرباح محل نزاع.

( نقض ٢٦/٥/١٩٨٠ ، الطعن رقم ٣٩٠ سنة ٣٦ قضائية ) .

١٣٨٦- وحدة الخصومة. العبرة في تحديدها بتمام طلب بعضها ولو تعدد أو تعددت أطرافها طالما أنها ناشئة عن سبب قانوني واحد .

( نقض ١٣/١١/١٩٨٦، طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٨/٣/١٩٧٨ سنة ٢٩ ص ٨٠٥).

١٣٨٧- إشتمال الدعوى على طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة تقدير قيمتها باعتبار كل منها على حدة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في الطلب الأصلي . أثره . امتداد اختصاصها بالحكم في الطلبات المرتبطة به مهما تكن قيمتها أو نوعها . مادة ٣٨، ٤٧ مرافعات .

( نقض ٧/٦/١٩٨٩، طعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ٣٠/٦/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٣٣٠).

١٣٨٨- تعدد الطلبات في الدعوى الناشئة عن سبب قانوني واحد . تقدير قيمة الدعوى باعتبار الطلبات جملة . مؤدى ذلك . وحدة الخصوم وإن دماج كافة الطلبات فيها . أثره . الحكم الصادر في أحد هذه الطلبات غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم الختامى المنهى للخصومة كلها إلا في الأحوال المستثناة في المادة ٢١٢ مرافعات.

( نقض ٢٥/٢/١٩٨٨، طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٤ قضائية ، نقض ٢٢/١٢/١٩٨٨، طعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ قضائية ، نقض ٢٦/١١/١٩٨١، سنة ٣٢، العدد الثاني ص ٢١٠٦).

١٣٨٩- الدعوى المتضمنة طلبا مندمجا في الطلب الأصلي . تقدير قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده . مادة ٢٨/٢ مرافعات . الاعتداد بقيمة البناء على أرض مطلوب تثبت ملكيتها . مناطه . أن يكون مطلوبا إزالته. طلب تثبت الملكية لأرض زراعية استنادا إلى تملكها بالتقادم وعدم سريان عقد بيعها في حق الطالب . اعتبارهما مندمجين . أثره .

( نقض ٢٠/١/١٩٨٨، طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ قضائية ، نقض ٢٣/٦/١٩٨١، سنة ٣١ ص ١٨٤٠).

١٣٩٠- المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون المرافعات إنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد فتقدر قيمتها باعتبار الطلبات جملة، ومؤدى ذلك أن ينشأ عن تعدد الطلبات مع اتحاد السبب فيها قيام وحدة فى الخصومة تشمل الطلبات جميعها من شأنها دمجها وعدم استقلال أحدها عن الآخر .

( نقض ١٢/٢٢/١٩٨٨، طعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ قضائية ).

١٣٩١- إذا تعددت الطلبات فى الدعوى، وكانت بعض هذه الطلبات منبثقة عن إحداها أو مترتبة عليه أو أثرا من إثارة فإنها تعتبر مندمجة فى ذلك الطلب . مؤدى ذلك . تقدير قيمة الدعوى بقيمة الطلب الأسمى وحده مالم يدر حولها نزاع مستقل . مادة ٢/٣٨ مرافعات . مثال فى دعوى الارتفاق .

( نقض ١١/٢٧/١٩٨٨، طعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٦ قضائية ).

١٣٩٢- سبب الدعوى : سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية.

( نقض ١٢/٢٢/١٩٨٦، طعن ١٨٠٦ س ٥١ ق . « هيئة عامة » ).

وبذلك تكون الهيئة العامة لمحكمة النقض قد حسمت الخلاف الذى ساد بعض الوقت بين دوائر المحكمة فيما يتعلق بالخلط بين الطلب والسبب ، ويتغير هذا المبدأ عدولا عن الأحكام التى تخالفه. ولا يتغير سبب الدعوى بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم.

( نقض ٢/١٨/١٩٨٨، طعن ٣٥١ س ٥٤ ق ).

١٣٩٣- ليس للمحكمة أن تغير سبب الدعوى من تلقاء نفسها أو تضيف إليه :

متى كانت الشركة الطاعة قد أقامت طلبها بالتعويض - أمام محكمة ثانية درجة - على أساس المسؤولية العقدية فلم يكن للمحكمة المطعون في حكمها أن تغير - من تلقاء نفسها دون طلب من الطاعة - سبب الدعوى أو تضيف إليه سببا جديدا. ويكون النعى على حكمها بأنه لم يتطرق إلى بحث المسؤولية التصيرية للشركة المطعون ضدها بعد أن نفى مسئوليتها العقدية غير سديد.

(نقض ١٩٨٣/٣/٧، طعن ١٨٤/٥٠ ق.)

١٣٩٤- الحق في الشفعة ثبوته لكل من قام به سبب من أسبابها بمجرد تمام انعقاد البيع على العين المشفوعة. شراء الطاعة الحصتين المشفوع فيهما بموجب عقدين مستقلين صادرين من بائعين مختلفتين. أثره. ثبوت الحق في الشفعة لكل عقد منهما على استقلال. الدعوى بطلب أخذ موضوع العقدين المشار إليهما بالشفعة. دعوى تشمل على طلبين مستقلين ومختلفين خصوصاً وسبباً وموضوعاً جمعتهم صحيفة واحدة. وجوب تقدير قيمتها باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة. مادة ٣٨ مرافعات. لا يغير من ذلك تماثل السبب في كل من الطلبين في النوع.

(نقض ١٩٩٦/٥/٢٣، طعن رقم ١٣٠١ لسنة ٦١ قضائية.)

#### (مادة ٣٩)

« إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات إلى نصيب كل منهم فيه ».

(١) هذه المادة تطابق المادة ٤٢ من قانون المرافعات السابق.

## التعليق :

١٣٩٥ - العبرة في حالة تعدد الخصوم هي بوحدة السبب أو تعدده :

وفقا لنص المادة ٣٩ سالفه الذكر إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم، فإن قيمة الدعوى تقدر بقيمة المدعى به بأكمله دون الاهتمام بنصيب كل منهم على حده: بشرط أن تكون الدعوى مرفوعة بمقتضى سبب قانوني واحد، أما إذا كانت الدعوى قد رفعت بمقتضى أسباب قانونية مختلفة، فإنها تقدر بقيمة نصيب كل منهم.

فالدعوى التي يرفعها الدائن على ورثة مدينه، مطالبا كل منهم بحصته فى دين مورثهم، تقدر بمجموع الطلبات إذ أنها ناشئة عن سبب قانوني واحد (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٣١٧ ص ٤٣٦) كذلك فإن الدعوى التي يرفعها مؤجر على عدة مستأجرين استأجروا العين بعقد واحد فقط بقيمة مجموع المطلوب منهم جميعا لوحدة السبب (رمزى سيف - الوسيط - بند ٢٣٨ - ص ٢٨٤)، كذلك دعوى التعويض عن الفعل الضار فإنها تقدر بمجموع الطلبات حتى لو تعدد المدعون أو المدعى عليهم ما دام الفعل الضار واحدا وصادرا منهم أو ضدهم جميعا (محمد حامد فهمي - بند ١٧٥ ص ١٨٢، أحمد أبو الوفا بند ٣١٧ ص ٤٣٦، إبراهيم سعد ج ١ بند ١٨٦ ص ٤٦٤ و ص ٤٦٥).

أما الدعوى التي يرفعها عدة عمال على رب العمل، للمطالبة بمرتباتهم وفقا لعقود العمل المختلفة المبرمة بين كل منهم ورب العمل، فإن هذه الدعوى تقدر بقيمة ما يطلبه كل منهم على حده: وذلك لتعدد الأسباب القانونية وهى عقود العمل المختلفة.

ويلاحظ أنه لا يوجد أية فارق بين حالة تعدد الخصوم فى الدعوى وحالة تعدد الطلبات التي سبق لنا أن أوضحناها عند تعليقنا على المادة



٣٨، إذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى الحالتين هى بوحدة السبب القانونى، أو تعدده كما أوضحنا آنفاً.

كما يلاحظ أنه يشترط لإعمال القاعدة المقررة فى المادة ١/٣٩ - محل التعليق - أن يتعدد الخصوم فى أحد أطراف الخصومة، وأن يوجه منهم أولهم طلبات متعددة تقوم على أساس سبب قانونى واحد.

فلا يكفى لإعمال هذه المادة تعدد أطراف العقد مثلاً، وإنما يلزم تعددهم أيضاً فى الخصومة المرفوعة منهم أو عليهم، بمعنى أنه إذا اشترى أوب عقاراً من (س) وأقتضرت الدعوى على أختصاص أحده، فإن الدعوى لا تقدر على أساس الحق كله وإنما تقدر على أساس أصل التزام (أ) متى كانت تقبل التجزئة.

(انظر فى هذا المعنى نقض ١٩٥٧/٤/٢٥، السنة ٨ ص ٤٥١).

كذلك إذا أختصم عدة أشخاص فى الدعوى وإنما لم توجه إلي بعضهم أى طلبات موضوعية فالعبرة هنا بمن وجه إليه منهم طلبات موضوعية (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٧٤).

وفى أحوال التضامن فإنه إذا رفع الدائن دعوى على أحد المتضامنين فقط وطالبه بكل الدين، فإن الدعوى تقدر بكل الدين لأن الحكم الصادر فيها يكون حجة على المتضامن الذى اختصم فى الدعوى، ولا يعتد بكونه لا يحتج به على زميله الذى لم يختصم فيها، لأنه كل ما تتطلبه المادة ٢٩ أن يتعدد أحد أطراف الخصومة، وأن يوجه منهم أو إليهم طلبات متعددة، وأن يكون لهؤلاء الصفة القانونية اللازمة فى التمسك بهذه الطلبات أو فى التمسك بها عليهم، وبطبيعة الحال إذا رفعت الدعوى من المتضامن أو عليه للمطالبة بالنصيب الخاص بذلك المتضامن فقط، فإن الدعوى تقدر فقط بهذا النصيب.

ولا يشترط لإعمال المادة ٣٩ قيام التضامن بين المدعين أو المدعى عليهم المتعددين أو كون الالتزام لا يقبل التجزئة: لأنه المادة لا تشترط ذلك (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٢٧٥، عبد الحميد أبو هيف - المرافعات ج ١ هامش ص ٤٢٥).

### أحكام النقض:

١٣٩٦- النص في المادة ٣٩ من قانون المرافعات على أنه «إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون الالتفات إلى نصيب كل منهم فيه تدل على أنه إذا تعدد الخصوم في الدعوى - مدعين كانوا أو مدعى عليهم - فإن الأصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين أو قيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة: إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب قانوني واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون الالتفات إلى نصيب كل منهم فيه والمقصود بالسبب القانوني في مفهوم تلك المادة هو الواقعة التي يستمد منها كل خصم الحق في طلبه، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام محكمة أول درجة بصفته ولياً شرعياً على أولاده الخمسة القصر طالبا إلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى كل من أولاده مبلغ ٢٣٦,٠٨٣ جنيه قيمة ما يخصه في أرباح شركة فرانكو عن السنة المنتهية في ٣٠/٦/١٩٦٣، قبل تأميمها وإدماجها في الشركة الطاعنة، وكانت الواقعة التي يستمد منها كل مساهم حقه في الأرباح هي مستحقاته في رأس مال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم عن غيره، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به كل من الأولاد الخمسة القصر المساهمين علي حدة لاختلاف السبب القانوني

الذى يستند إليه كل منهم فى مطالبته، وإذ نصت المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا للمواد من ٣٦ إلى ٤١، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى عدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من أن الدعوى غير مقدرة القيمة بمقولة أن استحقاق الأرباح المطالب بها كانت محل نزاع ذلك أن الأصل فى الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة، ولما كانت الدعوى قد أقيمت للمطالبة بمبالغ محددة فإن منازعة الطاعنة فى استحقاق تلك المبالغ لا تعدو أن تكون منها دفاعا لا تخرج به الدعوى من كونها معلومة القيمة إلى نطاق الدعاوى مجهولة القيمة.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٦، طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٦ قضائية).

١٣٩٧- إذا كان الطالبان اللذان تضمنتهما الدعوى وأن جمعتهما صحيفة واحدة إلا أنهما فى حقيقتهم دعوتان مستقلتان كل منهما موجهة إلى فريق من المدعى عليهم ومطلوب فيها الملكية عن مقدار محدد ومستقل عن المقدار المطلوب فى الدعوى الأخرى، كما أن الطالبين لا يعتبران ناشئين من سبب واحد لأنه وإن كان السبب فيهما متماثلا وهو الغصب إلا أن الغصب الواقع من المدعى عليهم فى الطلب الأول مستقل بذاته عن الغصب الواقع من المدعى عليهم فى الطلب الآخر - لأنه ليس ثمة رابطة من توافق أو اشتراك بين الفريقين المدعى عليهما تربط الفعل الواقع من أحدهما بالفعل الواقع من الآخر - متى كان ذلك فإنه لا ينظر فى تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع الطالبين، وإنما تقدر باعتبار قيمة كل طلب منهما على حدة.

(نقض ١٩٦٦/٢/١٠، سنة ١٧ ص ٢٦٩).

١٣٩٨- تقدر قيمة الدعوى بقيمة نصيب كل من المدعين أو بقيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة إلا أنه إذا كانت الدعوى تستند إلى سبب قانوني واحد فإنها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التفات إلى نصيب كل منهم فيه، والمقصود بالسبب القانوني في مفهوم المادة ٣٩ من قانون المرافعات هو الواقعة التي يستمد منها كل خصم الحق في طلبه، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.

(نقض ١٢/٢٩/١٩٨٨، طعن ٥١٨ س ٥٦ ق).

١٣٩٩ - وحدة الخصومة. العبرة في تحديدها بتمام طلب بعضها ولو تعدد أو تعددت أطرافها طالما أنها ناشئة عن سبب قانوني واحد.  
(نقض ١١/١٣/١٩٨٦، طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٣ قضائية).

### (مادة ٤٠)

«إذا كان المطلوب جزءاً من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء، إلا إذا كان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقياً منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله»<sup>(١)</sup>

### التعليق:

١٤٠٠ - العبرة بقيمة الحق كله عند النزاع فيه:

طبقاً لنص المادة ٤٠ - محل التعليق - إذا رفعت الدعوى بجزء من حق فإنها تقدر بقيمة هذا الجزء فقط، فإذا طالب دائن مدينه بمبلغ باعتباره

(١) هذه المادة تطابق المادة ٤٣ من قانون المرافعات السابق.

قسطا من الدين، فإن الدعوى تقدر بقيمة هذا القسط وحده، وليس بقيمة الدين كله.

ولكن إذا رفعت الدعوى بجزء من حق ونازع المدعى عليه في الحق بأكمله، فإن الدعوى تقدر بقيمة الحق كله، ففي المثال السابق لو أن المطالبة بقسط واحد من الدين أدت إلى إثارة النزاع على الدين كله، فإن قيمة الدعوى تقدر بقيمة الدين كله، وليس بقيمة القسط المطالب به فقط.

بيد أنه يشترط لتقدير الدعوى باعتبار قيمة الحق بأكمله إذا كان المطلوب جزءا منه فقط، ألا يكون هذا الجزء المطلوب هو الجزء الباقي من الحق لأنه مهما أثار المدعى عليه من منازعات متعلقة بالحق بأكمله في حالة ما إذا كان المطلوب الجزء الأخير منه، فإن هذه المنازعات لا أهمية لها إلا بالنسبة لهذا الجزء (فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدني - بند ١٥١ ص ٢٢٣، كما يشترط أيضا أن يكون المدعى ذا صفة في النزاع الذي يثيره المدعى عليه في الحق كله (رمزى سيف - الوسيط بند ٢٢٩ ص ٢٧٣، أحمد أبو الوفا - المرافعات بند ٣١٣ ص ٤٢٨، أما إذا لم يكن للمدعى صفة إلا بالنسبة للجزء المطالب به، فإن الدعوى تقدر بقيمة هذا الجزء فقط لا بقيمة الحق بأكمله، كما يشترط أيضا لكي تقدر قيمة الدعوى المرفوعة بجزء من الحق بقيمة الحق كله أن تكون المنازعة جدية فلا يكتفى من المدعى عليه بالقول ببطالان العقد أو سقوط الحق أو انقضائه دون أن يؤيد ادعائه بما يقنع القاضى باحتمال صحة دفاعه، وإن كان لا يلزم أن يطلب المدعى عليه الحكم ببطالان السند المثبت للحق أو بسقوطه أو بانقضائه، وإنما يكفي النزاع الجدى، فالمقصود بالنزاع هنا النزاع الجدى، بمعنى أن يستند الخصم إلى وقائع أو قرائن أو مستندات أو ظواهر حال يشير ظاهرها إلى ما يقنع القاضى باحتمال صحة هذا الدفاع بما يدخل الشك في ذهن القاضى (عبد الحميد أبوهيف ج ١ ص

٤٣٣ و ص ١٦٩، أحمد أبو الوفا التعليق ص ٢٧٧) فإذا استبان للقاضي أن المدعى عليه مبطل في منازعته، وأنه لا يهدف بإثارتها سوى كسب الوقت فإنه لا يلقي بالا إليها، ولا تكون هذه المنازعة بالمعنى المقصود من المادة، كالدعاء بأن الحق قد سقط أو انقضى، أو أن العقد باطل دون أن يؤيد ذلك بما يدل على جدية، وكان ظاهر الأوراق كاشفاً بجلاء عن عدم صحة هذا الزعم، ولكن لا يشترط لحصول المنازعة بالمعنى الوارد في المادة أن يطلب المدعى عليه الحكم له ببطالان السند المثبت للحق أو الحكم بتفسير غموضه أو الحكم بالسقوط كما ذكرنا، بل يكفي أن تكون منازعته في ذلك جدية، ولو اكتفى بموقف الرفع والإنكار دون أن ينتقل إلى مرحلة المطالبة بطلب عارض ذلك لأن المدعى عليه الذي ينكر الحق كله إنما يتحدى خصمه، وكأنه يكلفه بتصحيح دعواه، وردها إلى الوضع الطبيعي، وذلك بطلب الحكم بثبوت الحق كاملاً أولاً، فتصير المطالبة بالجزء متفرعة في الواقع عن طلب الحكم بثبوت الكل، وإن كانت هي الأصل في الظاهر (أحمد أبو الوفا، التعليق ص ٢٧٧، ومع ذلك قارن نقض ١٨/٣/١٩٧١ - السنة ٢٢ ص ٣٣٤).

يشترط أيضاً لكي تقدر قيمة الدعوى بجزء من الحق بقيمة الحق كله أن يكون للسند الذي حصلت المنازعة في أصله قيمة في ذاته، فإن لم تكن له هذه القيمة فإن المنازعة فيه لا تؤثر على قيمة الدعوى كأن يطالب المدعى بجزء من تعويض مستمد عن فعل ضار فينازع المدعى عليه في وقوع هذا الفعل (محمد حامد فهمي - المرافعات - بند ١٧٨).

### أحكام النقض،

١٤٠١ - متى كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى في طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا

له مبلغ ٢١٦ جنيهها قيمة ريع الأطنان التي اشتراها من مورثهم بموجب عقد بيع عرفى، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المباعة بالتقادم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض بل أثير فى صورة دفع لحق المشتري فى طلب الربيع المترتب على عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى تقدير قيمة الدعوى، وتظل مقدرة بقيمة الربيع المطالب به.

(نقض ١٨/٣/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ٣٣٤).

١٤٠٢ - تقدير جدية المنازعة فى الملك المشار فى دعوى القسمة هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى لا رقابة فيها لمحكمة النقض مادامت تقييم قضاها على اعتبارات واقعية مقبولة، وأسباب سائغة.

(نقض ٢٤/١١/١٩٥٥، مجموعة النقض فى ٢٥ سنة، الجزء الثانى ص ٨٨٣ قاعدة رقم ٢).

١٤٠٣ - لقاضى القسمة تقدير جدية المنازعة فى الملك التى نثار أمامه حتى لا يصده فى ذلك عن ممارسة اختصاصه. وهذا التقدير يقتضى حتما بحث أوجه المنازعة، ووزن أسانيدها لا للفصل فى موضوعها، وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل فى القسمة أو للسير فى إجراءاتها.

(نقض ١٤/١١/١٩٥٥، مجموعة النقض فى ٢٥ سنة، الجزء الثانى ص ٨٨٣ قاعدة رقم ١).

١٤٠٣ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين اختصم أحدهما فى الدعوى دون الآخر، فإن الدعوى تكون قد حددت بما طلب فى نطاق حصة البائع المختصم فى القدر المباع، ولا يمكن أن يتعدى ذلك إلى حصة البائع الذى لم يختصم

فى الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين استنادا إلى اقتصار حق كل منهما على الحصة التى يملكها فى الشئ المباع، فإذا كانت تلك الحصة مما يدخل فى نطاق اختصاص القاضى الجزئى فإنه لا يكون هناك محل للقول بعدم اختصاصه تأسيسا على أن قيمة الإقرار المتنازع عليه كله تخرج عن هذا الاختصاص.

(نقض ٢٥/٤/١٩٥٧، سنة ٨ ص ٤٥١).

١٤٠٤ - متى كان الطاعن قد تدخل فى الدعوى مدعيا شراء العقار الذى يتنازع طرفا الدعوى على جزء منه بمقدار ثمنه بمبلغ ثلاثين جنيها مستندا إلى عقد بيع صادر من الموروث بثمن مقداره ٢٣٠ جنيها. وبقبول المحكمة تدخله أصبح طرفا فى الدعوى، ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه بالنسبة لصحة عقده أو عدم صحته، وكان موضوع النزاع قد تحول بعد قبول تدخل الطاعن، وتمسكه بعقده إلى نزاع فى صحة هذا العقد الذى تزيد قيمته على النصاب النهائى للقاضى الجزئى، فإن الحكم يرد وبطلان هذا العقد يكون جائزا استثنافه، إذ تقدر الدعوى فى هذه الحالة بقيمة الحق المثبت فى الورقة، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف القانون.

(نقض ٣/١٢/١٩٥٣، للحاماة ٣٥ ص ١٠٦٨).

١٤٠٦ - متى كانت دعوى المشتري بطلب ريع العين المباعة، ودفعت الدعوى بتملك الخصم للعين المباعة بالتقادم المكسب، وإذا حصل هذا التمسك بصورة دفع، وليس بصورة طلب عارض، فإن الدعوى تقدر بقيمة الريع المطالب به دون العين.

(نقض ١٨/٣/١٩٧١، السنة ٢٢ ص ٣٣٤، ونقض ٨/١٠/١٩٨١، الطعن رقم ٤٠٢، سنة ٤٨ قضائية).



## (مادة ٤١)

«إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة  
اعتبرت قيمتها زائدة على عشرة آلاف جنيه»<sup>(١)</sup>

### التعليق،

١٤٠٧ - تعديل المادة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، والمذكرة الإيضاحية له :

لقد كانت المادة بعد تعديلها بالقانون رقم لسنة ١٩٩٢، تقضى بتقدير قيمة الدعوى غير القابلة للتقدير باعتبارها زائدة على خمسة آلاف جنيه ورفع المشرع بمقتضى التعديل الجديد (القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩) تقدير القيمة فى هذه الحالة بأن اعتبرها زائدة على عشرة آلاف جنيه حتى تظل الدعوى غير مقدرة القيمة من اختصاص المحكمة الابتدائية، وقد هداه إلى ذلك رفعه نصاب المحكمة الجزئية القيمى إلى عشرة آلاف جنيه.

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بشأن هذه المادة ما يأتى.  
«اعتبر المشروع الطلب أو الدعوى غير القابلة لتقدير قيمتها من الدعوى التى تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه جاعلاً بذلك الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية».

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٤٤ من قانون المرافعات السابق. وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بأن استبدلت عبارة «مائتين وخمسين جنيها» بعبارة «خمسمائة جنيه»، وقد عدلت هذه المادة أيضاً بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، وكانت هذه المادة قبل تعديلها تنص على أن الدعوى غير مقدرة القيمة تقدر باعتبار أن قيمتها زائدة على خمسمائة جنيه فعُدل المشرع هذا التقدير بأن اعتبر قيمتها فى هذه الحالة تزيد على خمسة آلاف جنيه، وقد راعى للمشرع فى ذلك أن الاختصاص النهائى للقاضى الجزئى تُعدل إلى خمسة آلاف جنيه (المادة ٤٧ من قانون المرافعات المعدلة)، كما عدلت هذه المادة بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بأن اعتبر القيمة فى هذه الحالة تزيد على عشرة آلاف جنيه.

### ١٤٠٨ - الدعوى بطلب غير قابل للتقدير:

إذا كان موضوع الدعوى طلباً لا يمكن، بسبب طبيعته أو ظروف الدعوى، تقدير قيمته بالنقد طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعوى التي وضعها المشرع، فإن قيمته تعتبر زائدة على عشرة آلاف جنيه، فتختص به المحاكم الابتدائية، كما أن الحكم الصادر فيه يكون قابلاً للاستئناف.

وتعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان موضوعها أمراً أو شيئاً يستحيل تقدير قيمته، سواء بحسب طبيعته أو بحسب ظروف الدعوى كالالتزام بعمل أو الالتزام بالامتناع عن عمل مثلاً، والعبرة هنا هي باستحالة تقدير القيمة لا بجهالتها فقد تكون قيمة الطلب مجهولة، ولكن من الممكن تقديرها، ومثال ذلك طلب ما يستجد من أجرة العقار فهو مجهول القيمة وقت رفعه، وعند صدور الحكم يمكن تحديد مقدار ما استجد من الأجرة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٨٠)، وعلة القاعدة الواردة في المادة ٤١ - محل التعليق - تتمثل في أنه مادام الطلب لا يمكن تقدير قيمته بالنقد، فقد تكون له قيمة حقيقية أكبر من نصاب المحكمة الجزئية (رمزى سيف - الوسيط - بند ٢٣٠ ص ٢٧٦، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٨٠)، أو تكون له في نظر المتقاضين قيمة أكبر من نصاب القاضى الجزئى (محمد حامد فهمى - المرافعات - بند ١٦٨).

ومن أمثلة الدعاوى التى تتضمن طلبات غير قابلة للتقدير كل دعوى يكون المطلوب فيها إلزاماً بعمل كتقديم حساب أو إقامة بناء أو تسليم عين أو رد حيازتها أو نقل تكليف اسم إلى اسم آخر، أو إلزاماً بالامتناع عن عمل كوقف عمل ضار، ومثلها أيضاً دعاوى النسب، وإثبات الزوجية والحضانة، وغيرها من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، ومن أمثلة الطلبات غير المقدرة القيمة أيضاً طلب تسليم عين أو حبس عين، أو رد حيازتها أو نقل تكليف، أو شطب التسجيل أو كف المنازعة، أو تقديم

حساب أو طلب الامتناع عن فتح محل ينطوى فتحه على منافسة غير مشروعة.

ويعتبر طلب الحكم بغرامة تهديدية (عملاً بالمادة ٢١٣ من القانون المدني) من الطلبات غير المقدرة القيمة لأن الغرامة التي يطلب الحكم بها هي مجرد إجراء تهديدي، ولا يتحدد التعويض الذي يحكم به نهائياً إلا بعد التنفيذ العيني أو بعد ثبوت إصرار المدين على رفض التنفيذ (انظر المادة ٢١٤). ومن ثم إذا رفع طلب الحكم بغرامة تهديدية مع طلب إلزام المدين بتنفيذ إلزامه عينا قدرت الدعوى بقيمة الطلب الأخير، وإذا رفع طلب الحكم بغرامة تهديدية وحده كان من اختصاص المحكمة الابتدائية - بافتراض صدور حكم سابق بإلزام المدين بتنفيذ التزامه عينا - (انظر: جلاسون - المرافعات ج ١ - بند - ٢٩٩، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٨٠ و ص ١٨١).

وينبغي ملاحظة التفرقة بين الدعوى غير القابلة للتقدير، والدعوى التي لم يقدر المدعى قيمتها، فهذه يتم تقديرها وفقاً للقواعد التي ينص عليها القانون. كما أنه يجب التفرقة بين الدعوى غير القابلة للتقدير، والدعوى غير المحددة، فالدعوى بطلب شيء غير محدد أو غير معلوم المقدار يمكن أن تكون قابلة للتقدير، إذا أمكن تحديدها أو معرفة مقدارها من واقع أوراق القضية أو من ظروفها.

(نقض ١٢/١/١٩٦٠ - السنة ١١ ص ٦٣)، وتطبيقاً لهذا لا يعتبر طلباً غير قابل للتقدير طلب ما يستجد من الفوائد لحين صدور حكم أول درجة (مصر الكلية ٢٤/٣/١٩٣٠، المحاماة، السنة ١١ ص ١٦٢، فتحي وإلى الوسيط بند ١٥٥ ص ٢٣٩).

ويشترط لتطبيق القاعدة الواردة في المادة ٤١ - محل التعليق - ألا تكون هناك قاعدة قررها المشرع لتقدير الدعوى (رمزى سيف - الوسيط - بند ٢٣٠ ص ٢٧٦ و ص ٢٧٧). فبعض الطلبات غير القابلة للتقدير وضع الشرع لها قواعد تقدير قيمتها تحكيمياً، وإن كان هذا التقدير لا يعبر عن حقيقة قيمتها لأنها طلبات

بحسب طبيعتها لا تقبل تقدير قيمتها، كالدعوى بطلب بطلان حجز منقول، أو بطلان رهن أو اختصاص أو امتياز، فقد حدد القانون قيمة هذه الدعوى فيما بين الدائن والمدين بقيمة الدين الحاصل الحجز وفاء له أو المضمون بالرهن أو الاختصاص أو الامتياز (مادة ٣٧/٩ مراقعات)، مع أن النزاع في هذه الدعوى قد يكون منصبا على ذات الحجز أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز، مجردا من كل اعتبار يتعلق بالدين. كذلك يلاحظ أن بعض الطلبات غير القابلة للتقدير بحسب طبيعتها قد حدد المشرع المحكمة المختصة بها نوعيا بصرف النظر عن قيمتها كالدعوى بطلب مستعجل يخشى عليها من فوات الوقت، فقد أدخلها المشرع في اختصاص المحكمة الجزئية، إذ يستثنى من قاعدة اعتبار الدعوى غير القابلة للتقدير مما تزيد قيمته عن عشرة آلاف جنيه، الدعوى التي ينص القانون على إدخالها في اختصاص المحكمة الجزئية أو غيرها من المحاكم التي في درجتها، بسبب نوعها بصرف النظر عن عدم قابليتها للتقدير، ومن أمثلتها الدعوى المستعجلة كما نكرنا.

كما تستثنى حالة إذا كان محل الدعوى طلبا تخييريا أو احتياطيا، وكانت قيمة أحد الشئيين قابلة للتقدير والأخرى غير قابلة له فتقدر قيمة الدعوى بالشئ القابل للتقدير، وتستثنى أيضا حالة إذا تعلق الأمر بملحقات طلب أصلي، فهذه لا يعتد بها في تحديد المحكمة المختصة مادامت غير قابلة للتقدير (فتحي والي - الوسيط - بند ١٥٥ ص ٢٣٩ وص ٢٤٠).

### أحكام النقض،

١٤٠٩ - الأصل في الدعوى أنها معلومة القيمة. الدعوى الاستئنافية بطلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر بثبوت الوفاة أو الوراثة. دعوى معلومة القيمة. وجوب تقدير قيمتها بنصيب الوارث رافع الدعوى. (نقض ١٤/٣/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٤١٥).

١٤١٠ - الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل لتقدير فتعتبر مجهولة القيمة.  
(نقض ١٢/١/١٩٦٢، سنة ١١ ص ٦٠٣).

١٤١١ - الدعوى بسقوط حق مصلحة الضرائب فى اقتضاء الضريبة عن سنوات معينة بالتقادم، دعوى مقدرة القيمة، إذ هى تنصب على التزام محدد بقيمة الضريبة عن تلك السنوات.  
(نقض ٢/٨/١٩٦٢، السنة ١٣ ص ٢١١).

١٤١٢ - تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى وضعها المشرع فى قانون المرافعات.  
(نقض ٢/١٤/١٩٦٣، سنة ١٤ ص ٢٥٨).

١٤١٣ - طلب إعادة العامل الذى يفصل بسبب نشاطه النقابى إلى عمله غير مقدرة القيمة. اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه.  
(نقض ٢/٢٤/١٩٦٥، السنة ١٦ ص ٨٠٨).

١٤١٤ - العبرة فى تقدير نصاب الاستئناف هى بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة، وطلب تقديم حساب عن ريع طلب غير قابل للتقدير تختص به المحكمة الابتدائية. طلب المدعى الحكم بعد فحص الحساب بنتيجته حسبما أظهره الخبير المنتدب فى الدعوى. اعتباره طلباً عارضاً مكملاً للطلب الأسمى بتقديم الحساب تختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى.  
(نقض ٦/١٦/١٩٦٦، سنة ١٧ ص ١٤١٥).

١٤١٥ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن الوفاء بالأجرة. هى دعوى بفسخ عقد إيجار. الدعوى بطلب فسخ أو امتداد عقد الإيجار

الخاضع لقانون إيجار الأماكن. غير مقدرة القيمة. جواز استئناف الحكم الصادر فيها.

(نقض ٢٧/٣/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٤٩٩، نقض ١٢/٥/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ١٠٨٧).

١٤١٦ - الدعوى التى يرفعها صاحب الشأن لإقامة الدليل على أداء العوض تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤ مكرراً ١/٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد، تكون معلومة القيمة، وتقدر قيمتها بقيمة المال محل التصرف.  
(نقض ٢٩/٥/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١١١٩).

١٤١٧ - إذا كان المدعيان قد رفعوا دعوى بطلب الحكم بثبوت وفاة مورثتهما، وانحصار الإرث فيهما، وكانت تركة المورثة محصورة في أعيان وقف معلوم، فإن الدعوى تكون معلومة القيمة، وتقدر قيمتها بما يخص المورثة في أعيان الوقف.  
(نقض ٢٩/١١/١٩٦٧، سنة ١٨ ص ١٧٦٥).

١٤١٨ - لما كان طلب التسليم الذى يبدى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير، وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً.  
(نقض ١٤/٢/١٩٦٣، سنة ١٤ ص ٢٥٨).

١٤١٩ - إذا كانت دعوى المطعون ضده قد تضمنت طلبين أولهما تحديد مرتبة بواقع ٢٣,٢٥٠ جنيه شهرياً وثانيهما: وهو يرتبط بالطلب الأول - إلزام الشركة الطاعنة بأن تصرف له الفروق المترتبة على ذلك، وكان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة فى قانون المرافعات السابق الذى أقيمت الدعوى فى ظله فتعتبر قيمة زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤ من هذا القانون، ومن ثم

تختص به المحكمة الابتدائية، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر فى طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ماعساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى، ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى، فإن الاختصاص بنظر الدعوى برمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية.

(نقض ١٠/٥/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ٩٥٣).

١٤٢٠ - الفصل فى النزاع حول إثبات حقيقة الأجرة الاتفاقية قبل إعمال التخفيض القانونى عليها. فصل فى نزاع خارج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجارات. الدعوى بتحديد الأجرة فى العقود الممتدة قانونا، غير مقدرة القيمة.

٠ (نقض ٢١/٦/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٩٥٣).

١٤٢١ - دعوى تصفية الشركة. دعوى معلومة القيمة. تقديرها بقيمة أموال الشركة الموجودة وقت طئب التصفية.

(نقض ١٠/٤/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٦٤١).

١٤٢٢ - إذا كانت الدعوى التى يقيمها المؤجر بإخلاء العين المؤجرة هى دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار بمعنى إنهائه، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المدة الباقية، وإذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدى للمدة التى قام النزاع على امتداد العقد إليها، فإن مفاد ذلك أنه إذا كانت المدة الباقية من العقد غير محدودة فإن المقابل النقدى يكون غير محدد، ويكون طلب الإخلاء غير قابل لتقدير قيمته، وتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه.

(نقض ١٠/١١/١٩٧٦، لسنة ٢٧ ص ١٥٦٣).

١٤٢٣ - مؤدى نص المادة ٤١ من قانون المرافعات، أن الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة، وهى لا تعتبر غير قابلة للتقدير إلا إذا كان المطلوب فيها مما لا يمكن تقديره طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى أوردها المشرع فى المواد من ٣٦ إلى ٤١ من قانون المرافعات، لما كان الثابت من قرارات حكم محكمة أول درجة أن الدعوى رفعت بطلب طرد الطاعن من العين التى يملكها المطعون ضدهما، والتى يضع يده عليها بطريق الغصب، وليس بطلب فتح عقد كما يقرر الطاعن. وكان طلب الطرد الذى رفعت به الدعوى بصفة أصلية التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها فى قانون المرافعات فى المواد سالفه البيان فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير، وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً بما يخرجها من اختصاص المحكمة الجزئية.

(نقض ١٩٧٨/١/٣، طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ قضائية، السنة ٢٩ ص ٧٦).

١٤٢٤ - دعوى العامل بأحقية فى تقاضى بدل إقامة وبإلزام رب العمل بالمبلغ المستحق له. الطلب الأول غير قابل للتقدير مرتبط به طلب الإلزام. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره، باعتبار أن قيمته تزيد على ٢٥٠ جنيهاً. (نقض ١٩٨٠/٢/١٩، طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ قضائية).

١٤٢٥ - دعوى العامل بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٢ جنيهاً، وما يستجد بواقع ٤ جنيهاً شهرياً. طلب غير قابل للتقدير. جواز استئناف الحكم الصادر فيها.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٢، طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ قضائية).

١٤٢٦ - الدعوى بطلب فروق إعانة غلاء المعيشة، وما يستجد منها طلب غير قابل للتقدير. جواز استئناف الحكم الصادر فيها باعتبار أن قيمتها تجاوز ٢٥٠ جنيهاً.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٢، طعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٥ قضائية).



١٤٢٧ - دعوى العامل أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بمبلغ جنية واحد شهريا علاوة اجتماعية، وما يترتب على ذلك من آثار. طلب غير قابل لتقدير قيمته. جواز استئناف الحكم الصادر فيها. يغير من ذلك تعديل طلباته إلى الحكم له بمبلغ ٥٩ جنيها الذي أظهره الخبير لأن الطلب مازال غير مقدر القيمة.

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢، طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤).

١٤٢٨ - دعوى الإخلاء لمخالفة شرط حظر التنازل عن الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن. غير مقدرة القيمة. القضاء بجواز استئناف الحكم الصادر فيها. صحيح.

(نقض ١٩٧٦/٦/٢٣، سنة ٢٧ ص ١٤٠٥).

١٤٢٩ - دعوى تحديد أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية هي دعوى بطلب صحة أو إبطال عقد مستمر تقدر قيمتها باعتبار مجموع المقابل النقدي عن مدة العقد كلها فإن عقد الإيجار موضوع الدعوى، وقد امتد بعد انتهاء مدته الأصلية إلى غير محدودة طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن، ويكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدود، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها، وبالتالي تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيها، ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٩ - طعن ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق، نقض ١٩٧٦/٤/٢١، سنة ٢٧ ص ٩٨٨).

١٤٣٠ - عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية تعتبر ممتدة تلقائيا لمدة غير محددة بحكم التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن التي منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر لو بعد انتهاء مدة الإيجار. وكان النزاع في الدعوى يدور حول تحديد قيمة استهلاك المياه، وما إذا كان المطعون ضدهم يلتزمون بقيمة استهلاكهم الفعلي للمياه كما

جاء بعقد الإيجار فتقدر قيمتها بقيمة الاستهلاك الحاصل في المدد المطالب عنها، أو أن عقد الإيجار تعدل في هذا الخصوص باتفاق لاحق يحدد مقابل استهلاك المياه بمبلغ ثابت يضاف للأجرة أخذاً بما تمسك به المطعون ضدهم، فتعتبر قيمتها غير محددة باعتبار أن هذا المبلغ يستحق طالما استمر عقد الإيجار لمدة غير معلومة تلقائياً، طبقاً لأحكام قوانين إيجار المساكن، مما يجعل قيمة هذا الاتفاق غير قابلة للتقدير، وإذا كان الفصل في الدعوى يقتضى بحث قيام هذا الاتفاق، ونفاذه من عدمه، فإن قيمتها تكون غير قابلة للتقدير، فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً، طبقاً للمادتين ٤٠، ٤١ مرافعات، ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثناءً.

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٦ سنة ٣٠، العدد الثالث من ٣٩١).

١٤٣١ - عقد إيجار الأرض الزراعية. قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. عقد غير محدد المدة.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤، الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ قضائية، ١١٤٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٤٣٢ - لما كان المقرر بالمادتين ٢٢٣، ٢٢٥ من قانون المرافعات أن قيمة الدعوى تقدر - فيما يتعلق بنصاب الاستئناف - وفقاً لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ وعلى أساس الطلبات الختامية للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها أقامت دعواها ابتداء بطلب الحكم بإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة باعتبارهما غاصبين لها إعمالاً لما التزما به في عقد الصلح المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ من إخلاء العين، وتسليمها إلى المطعون عليها في ميعاد غايته ١٩٧٣/٣/١٥، ومن ثم فإن الدعوى تكون مقامة بطلب غير قابل للتقدير وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالمواد من ٣٧ إلى ٤٠ من قانون المرافعات، وبالتالي فإن

قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ جنديها طبقاً لنص المادة ١٤ من القانون المذكور، ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثنائاً، ويضحي الدفع المبدئي من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعيبه ما يكون قد وقع فيه من خطأ فيها دون أن تنقضه، ويضحي النعي على الحكم بذلك غير منتج.

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ قضائية).

١٤٣٣ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من الباطن. دعوى بفسخ عقد الإيجار غير قابلة لتقدير قيمتها. جواز استئناف الحكم الصادر فيها.

(نقض ٢/١/١٩٨٤، طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ قضائية).

١٤٣٤ - إذ كانت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها في فهم الواقع في الدعوى خلصت إلى أن العقد موضوع التنازع، هو عقد حكر على أرض من أعيان وقف البخاري الأهلي أبرم في ظل التقنين المدني الملغى الذي لم يتضمن تنظيمًا خاصاً لحق الحكر «وأن مقتضى صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيارات يتأريخ ١٤/٩/١٩٥٢، هو انتهاء الأحكام القائمة على الأراضي التي كانت موقوفة وقفاً أهلياً ببيان صفة هذا الوقف، ويتعين على المحكم تبعاً لذلك أن يرد الأرض التي تحت يده، وأنها تأسيساً على ذلك كيفية الدعوى بأنها دعوى طرد للغصب غير مقدرة القيمة بما يخرجها عن نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية، ورتبت على ذلك اختصاصها بنظرها فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

(نقض ٣٠/١٠/١٩٩٤، طعن رقم ٢٧٥٤٠ لسنة ٦٠ قضائية. الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٧ س ٢١ ج ١ ص ٣٠٢. الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣ س ٢٩ ج ١ ص ٧٦).

١٤٣٥ - الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة. الاستثناء. الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير. اعتبارها. مجهولة القيمة.  
(نقض ١٩٩٧/٤/٢٧، طعن رقم ١٠٤٨٠ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٣٦ - دعوى المطعون ضدها بطلب صرف مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية عن الأرض الزراعية التي تمتلكها، وتحوزها دون أن تؤسسها على وجود عقد مزارعة بينها، وبين الطاعن. خروجها عن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية المقرر بالمادة ٣٩ مكرراً ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. انعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية باعتبارها غير مقدرة القيمة. المادتان ٤١، ٥٧ مرافعات قبل تعديله بق ٢٣ لسنة ١٩٩٢.

(الطعن رقم ٤٧٠٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١٢).

١٤٣٧ - الدعوى بطلب الطرد للغصب بصفة أصلية. تعتبر غير قابلة للتقدير. اختصاص المحاكم الابتدائية بنظرها.  
(نقض ١٩٩٩/٦/٨، طعن ٤٤٧٢ لسنة ٦٥ ق).

١٤٣٨ - دعوى الطرد للغصب. غير مقدرة القيمة. أثره. جواز استئنافها لخروجها عن النصاب الانتهازي للمحاكم الابتدائية. مخالفة ذلك. خطأ.

(نقض ١٩٩٩/٢/٣، طعنان رقما ٢٩٤٥ لسنة ٦٤ ق، ١١٦٨٥ - لسنة ٦٥ ق).

## الفصل الثالث

### الاختصاص النوعي (مادة ٤٢)

«تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه، ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ألفي جنيه. وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في الإفلاس والصلح الواقعي، وغير ذلك مما ينص عليه القانون»<sup>(١)</sup>.

#### التعليق:

١٤٣٩ - تعديلات المادة ٤٢ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩: رفع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية إلى عشرة آلاف جنيه، والنصاب النهائي إلى ألفي جنيه، وقد عدلت المادة ٤٢ مرافعات - محل التعليق - بالقانون رقم ٩١/١٩٨٠، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٤/٤/١٩٨٠، وقد أوردت المذكرة الإيضاحية تبريراً لهذا التعديل ما يلي «يحدد قانون المرافعات المدنية والتجارية النصاب الابتدائي لمحكمة المواد

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٤٥ من قانون المرافعات السابق، وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠، وعللت أيضاً بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، وإيضاً بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩.

الجزئية بما لا يجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيها، فيكون حكمها انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها، (المادة ٤٧، وذلك منذ حوالي ثلاثين عاما).

ونظراً لما طرأ على قيمة العملة من تغيير في السنوات الأخيرة أدى إلى انخفاض قوتها الشرائية فقد أصبح من الملائم إعادة النظر في الحدود المختلفة للإختصاص سالف الذكر، وتعديله بما يتناسب مع التغيير الذي طرأ على القوة الشرائية للنقود، وتمشيا مع التطور الاقتصادي، وذلك برفع النصاب الابتدائي لمحكمة المواد الجزئية إلى خمسمائة جنية، ويستتبع ذلك زيادة النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية إلى خمسمائة جنية، هذا ولا يخفى أن رفع النصاب الابتدائي لمحكمة المواد الجزئية مؤداه التوسع في القضايا التي تنظرها تلك المحكمة، وفي ذلك تقريب للقضاء من المتقاضين باعتبار أن تلك المحكمة هي أقرب المحاكم إليهم، فضلاً عن أن رفع النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية من شأنه تخفيف العبء عن محاكم الاستئناف نتيجة الحد من عدد القضايا القابلة للطعن عليها أمامها، وقد عدلت المادة ٤٢ أيضاً بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، وكانت هذه المادة قبل تعديلها تنص على أن المحكمة الجزئية تختص ابتدائياً بنظر الدعوى التي لاتجاوز قيمتها خمسمائة جنية، فرفع المشرع هذا النصاب إلى خمسة آلاف جنية، كما كانت تنص على اختصاصها بكون انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز خمسين جنيهاً فرفع المشرع هذا النصاب إلى خمسمائة جنية، وقال المشرع في تبرير زيادة النصابين الابتدائي والانتهائي في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، «أن التحديد الجديد يأخذ في اعتباره ما تنعكس به القيم المالية من أثر على أهمية الدعوى ذاتها وهي الأهمية التي تحدد المستوى الذى يجب أن تحسم الدعوى عنده نهائياً، سواء فى ذلك كان هذا المستوى محكمة جزئية، أو ابتدائية أو محكمة استئناف، وبالنظر على

ما طرأ على قيمة العملة من تغير فى السنوات الأخيرة فقد أصبح تحديد الاختصاص على أساس هذه القيم المالية منطوياً على درجة عالية من الانقسام عن الواقع، وأصبحت المحاكم الأعلى درجة مثقلة بمنازعات ما كان يجوز أن تصل إليها، كما أن المتقاضى يجد نفسه مضطراً إلى الانتقال إلى المحكمة الابتدائية ليباشر دعواه عن أمور كان الأولى أن تنظرها المحكمة الجزئية القريبة منه، لذلك كله فقد أصبح من الملائم إعادة النظر فى الحدود المختلفة للاختصاص سالف الذكر وتعديله بما يتناسب مع التغيير الذى طرأ على قيمة العملة وذلك برفع النصاب الابتدائى والانتهاى لمحكمة المواد الجزئية إلى خمسة آلاف جنيه وخمسمائة جنيه على التوالى، ويستتبع ذلك زيادة النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية إلى خمسة آلاف جنيه وهو ما يؤدى إلى التوسع فى عدد القضايا التى تنظرها المحكمة الجزئية، وفى ذلك تحقيق لهدف دستورى هو تقريب القضاء من المتقاضين باعتبار أن تلك المحكمة هى أقرب المحاكم إليهم، وفضلاً عن ذلك فإن رفع النصاب الانتهاى لمحكمة المواد الجزئية والمحكمة الابتدائية من شأنه تخفيف العبء عن محاكم الاستئناف ومحكمة النقض لما يترتب عليه من تقليل عدد القضايا القابلة للطعن عليها أمامها، وفى سبيل استكمال الهدف الذى انبنى على هذا الأساس فقد نص المشرع فى مادته الأولى على استبدال عبارتى «خمس ألف جنيه» و«خمسمائة جنيه» بعبارتى «خمسمائة جنيه» و«خمس مئة جنيه» فى المواد ٤١، ٤٢، ٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهما العبارتان المحددتان لنصابى الاختصاص المقرر للمحاكم الجزئية والابتدائية.

وقد كان النص بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، يجعل محكمة المواد الجزئية مختصة بالحكم ابتدائياً فى الدعاوى المدنية والتجارية التى لاتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه، وعلى أن يكون حكمها

انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز خمسمائة جنيه فرفع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، النصاب الابتدائى إلى عشرة آلاف جنيه والنصاب النهائى إلى ألفى جنيه، وذلك بسبب انخفاض قيمة العملة، وكان هدفه فى فى ذلك التخفيف على المحاكم الابتدائية والحد من استئناف الاحكام الصادرة من القاضى الجزئى.

وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بصدد هذه المادة ما يأتى: «استهدف المشرع إعادة تناول ذات القيم المالية التى كانت محلأ للرفع فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بزيادة جديدة تتناسب مع تغيير قيمة النقود.

وكان رائد المشروع فى ذلك أن الاختصاص الابتدائى للمحاكم الجزئية يتعلق فى جوهره بالتوازن فى توزيع القضايا بين المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية مع تقرب جهات التقاضى فى الأنزعة التى لم تعد قيمتها تستحق عناء الانتقال، وقد يتطلب ذلك سفرأ إلى مقلار المحاكم الابتدائية، أما الاختصاص الانتهائى للمحاكم الجزئية فإن المشروع قد راعى فيه وبصفة جوهرية مستويات الأسعار وتغير قيمة النقود سواء الواقع منها حالأ أو المتوقع لفترة قادمة قد تبلغ عشر سنوات وخلص من الدراسة التى أجريت فى هذا الشأن إلى أن النزاع الذى لن تجاوز قيمته بضعة آلاف جنيه يظل دائماً فى إطار ما استقر الرأى العام على وصفه اقتصادياً بأنه نزاع بسيط بحيث لايمثل فى الریف أكثر من نزاع على بعض قيراط من الأرض أو شئ يسير من الماشية فحسب المنازعات من هذا القدر أن تفصل فيها المحاكم الجزئية بأحكام انتهائية».

#### ١٤٤٠ - تعريف الاختصاص النوعى:

الاختصاص النوعى هو توزيع القضايا بين المحاكم المختلفة التابعة للجهة القضائية الواحدة على أساس نوع الدعوى، وبعبارة أخرى هو



نطاق القضايا التي يمكن أن تباشر فيه محكمة معينة ولايتها وفقاً لنوع الدعوى، إذ يتحدد اختصاص كل محكمة من محاكم الجهة القضائية الواحدة وفقاً لضابط نوعي، بمقتضاه يتم توزيع ولاية القضاء على المحاكم المختلفة للجهة القضائية الواحدة حسب نوع القضية، ولعرفة كيفية تطبيق هذا الضابط، فإننا سوف نتعرض الآن من خلال التعليق على المادة ٤٢ ومابعدا لتوزيع القضايا حسب نوعها على المحاكم المختلفة التابعة لإحدى الجهات القضائية وهي جهة القضاء العادي، والمحاكم التابعة لهذه الجهة ليست ذات درجة بل تتعدد طبقاتها. (انظر: للمؤلف تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - الرسالة سالفة الذكر - ص ٤٢٠ وما بعدها).

ويرجع تعدد طبقات المحاكم التابعة لجهة القضاء العادي إلى اعتبارات كثيرة. (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٢٢٩ ص ٢٣٥ وبند ٢٥٧ ص ٤٧٦)، ومن أهم هذه الاعتبارات ضرورة توافر محكمة عليا للإشراف على صحة تطبيق القانون والعمل على توحيد القضاء في المسائل القانونية، وضرورة تخصيص محاكم للفصل في القضايا الأكثر أهمية والأكثر تعقيداً ومحاكم أخرى للفصل في القضايا قليلة الأهمية والتي لا يحتاج الفصل فيها إلى كثير من جهد ووقت القضاء، ومن هذه الاعتبارات أيضاً ضرورة تخصيص محاكم للفصل في دعاوى بصفة ابتدائية ومحاكم أخرى لنظر الدعاوى بصفة استئنافية، وذلك لكون التقاضي على درجتين وليس درجة واحدة، ومراعاة لهذه الاعتبارات فإننا نجد تنوع طبقات المحاكم المختلفة التابعة لجهة القضاء العادي، فنجد أدنى هذه الطبقات طبقة المحاكم الجزئية، ثم تليها المحاكم الكلية أو الابتدائية، ثم تحلوها محاكم الاستئناف وفي قمة هذه الطبقات محكمة النقض.

١٤٤١ - ويقرر نص المادة ٤٢ - محل التعليق - اختصاص العادي للمحاكم الجزئية ومقتضاه أنها تختص بالحكم في الدعوى المدنية

والتجارية التي لاتزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ويكون حكمها انتهائياً إذ لم تزد قيمة الدعوى عن ألفى جنيه ولذلك يسمى مبلغ الألفى جنيه بالنصاب الإنتهائى للمحاكم الجزئية ومبلغ العشرة آلاف جنيه بالنصاب الابتدائى.

ويلاحظ أنه يجوز لوزير العدل وفقاً لقانون السلطة القضائية أن يصدر قراراً بإنشاء محاكم جزئية ويخصصها بأنواع معينة من القضايا التي تختص بها المحاكم الجزئية مثل المحاكم التجارية ومحاكم العمال الجزئية بالإسكندرية والقاهرة، فهذه المحاكم اختصاصها نوعى ومتعلق بالوظيفة ويسلب المحاكم الأخرى اختصاصها بنظر تلك الدعاوى ويتعين عليها تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعاوى وإحالتها للمحكمة التي أنشئت بقرار من وزير العدل.

إذ تنص المادة ١١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، على أنه بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية يكون لإنشائها وتعيين مقارها وتحديد دوائر اختصاصها بقرار من وزير العدل، و يجوز أن تنعقد المحكمة الجزئية فى أى مكان آخر فى دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة عند الضرورة، وذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس المحكمة.

كما تنص المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية على أن لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنظر نوع معين من القضايا، ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها.

ومما هو جدير بالملاحظة أن نص المادة ٤٢ - محل التعليق - يوضح لنا أن المشرع المصرى يضع أساساً معيارين لتصنيف الدعاوى إلى أنواع هما قيمة الدعوى أو موضوعها، بحيث يتحدد اختصاص المحكمة النوعى

على أساس قيمة الدعوى وموضوعها، فقواعد الاختصاص النوعى فى القانون المصرى تقوم فى الغالب خصوصا فى دعاوى الحقوق المالية على قيمة الدعوى فهو اختصاص قيمي أكثر منه اختصاص نوعى (رمزى سيف - الوسيط بند ١٤٥ ص ١٨٢)، بينما فى القانون الفرنسى تبنى قواعد الاختصاص النوعى غالبا على نوع الدعوى، منقولة أو عقارية أو مدنية أو تجارية.

وإذا كان هذا هو الموقف فى التشريع المصرى فى هذا الصدد، فإن الفقه المصرى يطلق على الاختصاص الذى يحدد على أساس قيمة الدعوى اصطلاح الاختصاص القيمي، ولا يسميه اختصاصا نوعيا.

وينبغى ملاحظة أن المحكمة الكلية تختص بالنظر فى دعاوى الإفلاس والصلح الواقعى على أساس نوع الدعوى بصرف النظر عن قيمتها، وقد نصت على اختصاص المحكمة الكلية بهذه الدعاوى المادة ٤٢/٢ - محل التعليق - بعد بيانها لنصاب اختصاص المحكمة الجزئية بقولها «..... وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل فى التفليس والصلح الواقعى وغير ذلك مما ينص عليه فى القانون»، وواضح من هذا النص أن اختصاص المحكمة الابتدائية فى مادة الإفلاس لا يقتصر على الحكم بشهر الإفلاس (أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ٢١٨ ص ٢٢٣)، الذى تنص على اختصاص المحكمة الابتدائية به المادة ٢٠١ من القانون التجارى بقولها «إذا طلب المدينون الحكم بإشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك إلى المحكمة الابتدائية وتسلم إلى قلم كتابها وي قيد فيه ملخصها فوراً» وإنما اختصاصها يشمل كافة مسائل الإفلاس. كما يشمل اختصاص المحكمة الابتدائية كافة المسائل المتعلقة بالصلح الواقعى من التفليس، وقد نصت على اختصاص المحكمة الابتدائية به أيضا المادة ٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥، بشأن الصلح الواقعى من التفليس-

بقولها «على من يطلب الصلح الواقى أن يقدم طلبه مصحوباً بتقرير عن اضطراب أعماله إلى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها موطنه التجارى».

وحكمة عقد الاختصاص للمحكمة الابتدائية بدعاوى الإفلاس والصلح الواقى تكمن فى خطورة نتائج الإفلاس وتأثيره على المركز القانونى للتاجر (عبد الباسط جميعى - مبادئ المرافعات - ص ٤٢)، ولذلك لم يشأ الشارع أن يمنح الاختصاص بهذه الدعاوى للمحكمة الجزئية وهى أدنى المحاكم، وإنما منح الاختصاص بها لمحكمة أعلى وهى المحكمة الكلية أيا كانت قيمة هذه الدعاوى.

١٣٤٢ - اختصاص المحكمة الجزئية ببعض دعاوى الأحوال الشخصية إعمالاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠: وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية تختص المحكمة الجزئية بنظر بعض المسائل.

وإمراعاة أحكام المادة (٥٢) من هذا القانون، يكون حكمها فى الدعاوى قابلاً للطعن بالاستئناف ما لم ينص القانون على نهائيتها، وهذه المسائل هى:

**أولاً: المسائل المتعلقة بالولاية على النفس:**

١ - الدعاوى المتعلقة بحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به.

٢ - الدعاوى المتعلقة بالنفقات وما فى حكمها من الأجور والمصروفات بجميع أنواعها.

٣ - الدعاوى المتعلقة بالإذن للزوجة بمباشرة حقوقها، متى كان القانون الواجب التطبيق يقضى بضرورة الحصول على إذن الزوج لمباشرة تلك الحقوق.

٤ - دعاوى المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها. ويكون الحكم نهائيا إذا كان المطلوب لايتجاوز النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى.

٥ - تصحيح القيود المتعلقة بالأحوال الشخصية فى وثائق الزواج والطلاق.

٦ - توثيق ما يتفق عليه ذوو الشأن أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً

٧ - الإذن بزواج من لا ولى له.

٨ - تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة، مالم يثر بشأنها نزاع.

ثانيا : المسائل المتعلقة بالولاية على المال متى كان مال المطلوب حمايته لايتجاوز قيمته نصاب اختصاص المحكمة الجزئية:

١ - تثبيت الوصى المختار وتعيين الوصى والمشرف والمدير ومراقبة أعمالهم والفصل فى حساباتهم وعزلهم واستبدالهم.

٢ - إثبات الغيبة وإنهاؤها وتعيين الوكيل عن الغائب ومراقبة أعماله وعزله واستبداله.

٣ - تقرير المساعدة القضائية ورفعها وتعيين المساعد القضائى واستبداله.

٤ - استمرار الولاية أو الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين والإذن للقاصر بتسلم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون، والإذن له بمزاولة التجارة وإجراء التصرفات التى يلزم للقيام بها الحصول على إذن، وسلب أى من هذه الحقوق أو وقفها أو الحد منها.

٥ - تعيين مأذون بالخصومة عن القاصر أو الغائب ولو لم يكن له مال.

٦ - تقدير نفقة للقاصر من ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس أو ولى التربية وبين الوصى فيما يتعلق بالإنفاق على القاصر أو تربيته أو العناية به.

٧ - إعفاء الولى فى الحالات التى يجوز إعفاؤه فيها وفقاً لأحكام قانون الولاية على المال.

٨ - طلب تنحى الولى عن ولايته واستردادها.

٩ - الإذن بما يصرف لزواج القاصر فى الأحوال التى يوجب القانون استئذان المحكمة فيها.

١٠ - جميع المواد الأخرى المتعلقة بإدارة الأموال وفقاً لأحكام القانون واتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة الخاصة بها مهما كانت قيمة المال.

١١ - تعيين مصف للتركة وعزله واستبداله والفصل فى المنازعات المتعلقة بالتصفية متى كانت قيمة التركة لاتزيد على نصاب اختصاص المحكمة الجزئية.

### أحكام النقض:

١٤٤٣- إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الأسمى، فإنها لاتكون مختصة تبعاً بالفصل فى الطلب الاحتياطى ولو كانت قيمته تدخل فى نصاب اختصاصها عملاً بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل ما لم ينص القانون على غير ذلك، وإذن فإن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن قيمة الطلب الأسمى تزيد على نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية لايكون فى حاجة إلى التعرض لتقدير قيمة الطلبات الاحتياطية.

(نقض ١٩٥٤/١/٧ - مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة. الجزء الأول ص ١٥١ قاعدة رقم ١٠٩).

١٤٤٤ - يكفى لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة، واختصاصها هذا ينعقد ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلاً أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائى.

(نقض ١١/١١/١٩٦٠ - الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٢٥ ق - س ١١ ص ٥٧٥).

١٤٤٥ - إن الدفع بالإنكار - شأنه شأن دعوى التزوير الفرعية لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى، وبالتالي يدخل فى تقدير قيمة الدعوى الأصلية أياً كانت قيمة هذه الدعوى، وأياً كانت قيمة الحق المثبت فى الورقة المطعون عليها بالإنكار أو المدعى بتزويرها. لما كان ذلك، وكانت الدعوى الأصلية - قبل تعديل الطلبات - تدخل فى اختصاص محكمة المواد الجزئية، سواء فى ذلك دعوى التظلم من أمر الحجز المرفوعة من الطاعن، أو دعوى المطالبة بالأجرة المرفوعة من المطعون ضدها، فإن إجراءات تحقيق الدفع بالإنكار التى اتخذتها محكمة أسوان الجزئية، تكون قد تمت صحيحة، هذا إلى أن مفاد النص فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه «على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها - أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة» أن يعتد أمام المحكمة المحال إليها بما تم من إجراءات أمام المحكمة التى رفعت إليها الدعوى، ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التى أحيلت إليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها، وإذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

(نقض ١٧/٢/١٩٨٣، طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ قضائية).

١٤٤٦ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠، بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨،

والمعدل به اعتبار من ١٩٨٠/٤/٢٥، بعد أن نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل عبارة خمسمائة جنيه بعبارة مائتين وخمسين جنيهاً في المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٢٧٧ ، ٤٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، أردف النص في المادة الثانية منه على أن لا تسرى أحكام المادة الأولى على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم المواد الجزئية قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولا على الأحكام الصادرة أو التي صدرت من المحاكم المذكورة في هذه الدعاوى، مما مؤداه أن تعديل النصاب الابتدائي للمحاكم الجزئية والنصاب الانتهائي للمحاكم الابتدائية المشار إليه في المادة الأولى من هذا القانون لا يسرى إلا على الدعاوى التي ترفع بعد تاريخ العمل به في اليوم التالي لنشره في ١٩٨٠/٤/٢٤، أما بالنسبة لما رفع من دعاوى أو طعون قبل هذا التاريخ، فيسرى عليها في هذا الخصوص أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، قبل تعديله.

(نقض ١٩٨٩/٤/٢١، طعن ٩٢٤ س ٥٧ قضائية).

١٤٤٧ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين اختصم أحدهما في الدعوى دون الآخر، فإن الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى إلى حصة البائع الذي يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين استناداً إلى اقتصار حق كل منهما على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع، فإذا كانت تلك الحصة مما يدخل في نطاق اختصاص القاضى الجزئى، فإنه لا يكون هناك محل للقول بعدم اختصاصه تأسيساً على أن قيمة الإقرار المتنازع عليه كله تخرج عن هذا الاختصاص.

(نقض ١٩٥٧/٤/٢٥، طعن ٨٦ س ٢٣ق).

١٤٤٨ - لما كانت القواعد المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى التي ترفع في ظلها كما تقضى بذلك المادة الأولى من قانون المرافعات،



وكان الطعن فى قرار فصل الطاعن قد رفع فى ١٢/٢٤/١٩٧٣، بعد العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، فإن المحكمة التأديبية بمجلس الدولة تكون هى المختصة بنظره.  
(نقض ١٩٨٥/٢/٤، طعن رقم ١٣٠٧ س ١٤٨ ق).

١٤٤٩ - المقصود بالقوانين المعدلة للاختصاص فى معنى المادة الأولى من قانون المرافعات هى التى تغير الولاية القضائية أو الاختصاص النوعى أو القيمى أو المحلى دون القوانين التى تلغى محكمة أو تزيل جهة قضاء، فإن هذا الإلغاء يحدث أثره حتما بمجرد نفاذ القانون ما لم ينص على غير ذلك، وإذا نصت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به فى ١٨/٨/١٩٦٩، على إلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢، بما تضمنته المادة الخامسة منه من تشكيل مجالس المراجعة للنظم أمامها فى قرارات لجان التقدير، وكانت المادة ٤٢ من ذات القانون قضت بإحالة التظلمات المعروضة على مجالس المراجعة عند العمل بأحكامه إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بالحالة التى تكون عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٤/١٢/١٩٦٩، أى فى تاريخ لاحق للعمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، قاضيا باختصاص مجالس المراجعة - بنظر دعوى تحديد الأجرة طبقاً للقرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥، والتى لم يعد لها وجود مع أن الولاية قد أصبحت معقودة للقضاء، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.  
(نقض ١٩٧٦/١١/١٧ - طعن ١٠٣ س ٤٠ ق).

١٤٥٠ - مفاد ما تنقضى به المادتان ٤١، ٤٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩، بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتباراً من ١٨/٨/١٩٦٩ من جعل الطعن فى قرارات لجان

تقدير القيمة الإيجارية من اختصاص المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها العقار يقتصر على القرارات التي تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر، أو تلك التي صدرت من هذه اللجان و لم تصبح نهائية بعد ذلك التاريخ فلا يستطيل نطاقها إلى قرارات اللجان التي عرضت بالفعل على مجالس المراجعة أو فصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به، فهذه وتلك يختص القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبارها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وفقا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، بشأن مجلس الدولة والمقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، لما كان ذلك وكان قرار مجلس المراجعة قد صدر في ١٥/١/١٩٦٩، أى في تاريخ سابق على سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وكان الطعن على قرار لجنة التقدير أو قرار مجلس المراجعة يتم باتخاذ إجراءات شكلية وتحكمها مواعيد خاصة فإن لا على الحكم إذ هو لم يعرض لما أثاره الطاعن تعيبا على قرار مجلس المراجعة أيا كان وجه الرأي فيه.

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٤، طعن رقم ٥٥٤ س ٤٤٤ق).

١٤٥١ - إذا كانت الدعوى التي رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات الملغى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها، وكانت الأحكام التي أصدرتها تلك المحكمة فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل في الموضوع وغير منهيبة للخصومة كلها أو بعضها، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة المواد الجزئية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ٤٩ بإصدار قانون المرافعات، فإذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقضت في موضوع الدعوى فإن حكمها الضمني باختصاصها في الدعوى على خلاف القانون يكون جائز الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٥٧/٢/٢٨، طعن رقم ١١٠ س ٢٣ق).

١٤٥٢ - متى كان الحال فى الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستثنائية بالمجلس الملى العام ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥، فإن المحكمة التى تختص باستمرار النظر فيها هى محكمة الاستئناف الواقع فى دائرتها المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، فإذا كان الحكم قد استند إلى المادة الثامنة من هذا القانون بمقولة أنها تجعل الاختصاص فى مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية، وأن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية، فإن هذا الاستناد يكون خاطئاً ومخالفاً للقانون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض.

(نقض ١٩٥٧/١١/٢٨ - طعن رقم ٣٥ س ٢٦ ق، نقض ١٩٥٧/١٢/١٢ -

طعن رقم ٣٦ س ٢٦ ق، نقض ١٩٥٧/١٢/٢٦ - طعن رقم ٣٤ س ٢٦ ق).

١٤٥٣ - اختصاص محكمة القيم بالفصل فى دعاوى فرض الحراسة. مؤدى ذلك، عدم اختصاصها بالدعاوى المتعلقة بالأحوال التى لا تشملها الحراسة. عديم اشتغال الحراسة على أى مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل صدور قرار المنع من التصرف فى المال. مادة ١٨ قانون ١٣٤ لسنة ١٩٧١، بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

(نقض ١٩٩٤/١٢/٢١، طعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٦٣ قضائية، نقض

١٩٩٢/٢/١٨، طعن ٢٢٨٣ س ٥٦ ق).

١٤٥٤ - إعمال السيادة. منع المحاكم من نظرها. للقضاء سلطة وصف العمل المطروح فى الدعوى وبيان ما إذا كان من أعمال السيادة أم لا. أعمال السيادة تتميز عن الأعمال الإدارية العادية بعناصر أهمها الصفة السياسية.

(نقض ١٩٩٤/١٢/٢٥، طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٦٠ قضائية).

١٤٥٥ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلي للمحكمة، مما تختص به الجمعية العمومية بها ولايتعلق بالاختصاص النوعي للمحاكم.

(الطعن رقم ٥٣ س ٥٥ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩٥/٥/٢٣).

١٤٥٦ - الاختصاص النوعي الاستثنائي للمحكمة الجزئية بنظر المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية. مناطه. أن تكون المنازعة ناشئة عن علاقة مزارعة قائمة بين طرفيها، وأن يكون مبنى الخلاف بينهما سوء استخدام هذه السلف من جانب طرف العقد الثابتة ببيانات الحيازة باسمه. مادة ٢٩ مكرراً/٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥، أثره. المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية والناشئة عن سبب آخر غير عقد المزارعة. خضوعها لقواعد الاختصاص المقررة في قانون المرافعات.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٧، طعن رقم ٤٧٠٧ لسنة ٦١ قضائية، قرب نقض

١٩٩٠/٢/٢٨، ستة ٤١، جزء أول ص ٦٦٥).

١٤٥٧ - دعوى المطعون ضدها بطلب صرف مستلزمات الإنتاج العينية والنقدية عن الأرض الزراعية التي تمتلكها وتحوزها دون أن تؤسسها على وجود عقد مزارعة بينها وبين الطاعن. خروجها عن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية المقرر بالمادة ٣٩ مكرراً ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، انعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية باعتبارها غير مقدرة القيمة، المادتان ٤١، ٤٧ مرافعات.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٧، طعن رقم ٤٧٠٧ لسنة ٦١ قضائية، قرب نقض

١٩٩٠/٢/٢٨، ستة ٤١، جزء أول ص ٦٦٥).

١٤٥٨ - دعاوى النفقات للزوجة والصغار المصريين مسلمين وغير مسلمين. إنعقاد الاختصاص بها للمحاكم الجزئية للأحوال الشخصية. استئناف الأحكام الصادرة فيها. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره

باعتبارها هيئة استثنائية بالنسبة للأحكام الجائز استثنائها فقط. عدم اختصاص هذه المحاكم بنظرها ابتداء في جميع الأحوال. المواد ٥ ، ٦ ، ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.  
(نقض ١٩٩٧/٧/١، طعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٣ق، أحوال شخصية).

### ( مادة ٤٣ )

«تختص محكمة المواد الجزئية، كذلك بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها ألفي جنيه فيما يلي:

١- الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف.

٢- دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالمباني والأراضي والمنشآت الضارة إذا لم تكن للملكية أو الحق محل نزاع.

٣- دعاوى قسمة المال الشائع.

٤- الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بالأجور والمرتبات وتحديد<sup>(١)</sup>

### المذكرة الإيضاحية،

«استبعد المشرع من الاختصاص الاستثنائي لمحكمة المواد الجزئية، دعاوى المطالبة بأجرة المباني أو الأراضي وطلب الحكم بصحة الحجز على المنقولات الموجودة في الأمكنة المؤجرة وطلب إخلاء هذه الأمكنة وطلب فسخ الإيجار وطلب طرد المستأجر ودعاوى الحيابة وطلب التعويض عن

(١) هذه المادة تقابل المادة ٤٦ من قانون المرافعات السابق، وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢، وذلك بجعل النصاب الانتهازي ٥٠٠ جنيه، وإضافة البند الرابع إلى المادة، كما عدلت بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بجعل النصاب الانتهازي ألفي جنيه.

سلبها أو التعدي عليها إذا رفع بالتبعة لها، وهى الحالات المنصوص عليها فى البند (أ) من المادة ٤٦ والمادة ٤٧، وأخضع هذه الدعاوى للقواعد العامة فى الاختصاص النوعى بهذه الدعاوى وإتاحة الفرصة لعرض بعض هذه القضايا بحسب قيمتها أو نوعها على دوائر متخصصة بالمحكمة الابتدائية، ثم الوصول بالأحكام التى تصدر فيها إلى المحكمة العليا بطريق الطعن بالنقض لتوحيد المبادئ القانونية فيها (المادة ٤٣).

وللعلة ذاتها رأى المشرع التسوية بين دعاوى المطالبة بأجور الخدم والصناع والعمال ومرتبات المستخدمين المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٤٦ من القانون القائم وبين غيرها من الدعاوى من حيث الاختصاص النوعى بعد أن اتخذت فى ظروف المجتمع الراهن وضعاً أكثر أهمية مما كانت عليه فى الماضى.

كذلك رأى المشرع عدم الإبقاء على الاستثناء الوارد فى البند (ج) من المادة ٤٦ من التشريع القائم بالنسبة إلى (دعاوى التعويض عما يصيب أراضى الزراعة أو المحصولات أو الثمار من ضرر بفعل إنسان أو حيوان) وقرر ترك الاختصاص فى شأن هذه الدعاوى للقواعد العامة لأن هذه التعويضات، مما يدخل فى أغلب الحالات فى الاختصاص العادى للقاضى الجزئى.

كما رأى استبعاد دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنة أو مخالفة المنصوص عليها فى البند (هـ) من المادة ٤٦ من القانون القائم من الاختصاص الاستثنائى للقاضى الجزئى وترك أمر الاختصاص القيمى فيها للقواعد العامة، إذ لم يخول المشرع للمحكمة الجنائية الحكم فى الدعاوى المدنية أيا كانت قيمتها إلا على أساس تبعيتها للدعوى الجنائية، ولما كانت هذه العلة غير متوافرة فى الدعوى المدنية التى ترفع على استقلال، فإن الأمر يقتضى إخضاعها للقواعد العامة.

ورأى المشرع أن ينص على الاختصاص الاستثنائي للقاضي الجزئى بدعاوى قسمة المال الشائع التى عالجها القانون المدنى فى المادة ٨٢٨ منه لأن المكان الطبيعى للنص على الاختصاص فى هذه الدعاوى هو قانون المرافعات وليس فى القانون المدنى.

### المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢:

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ أنه:

كانت من بين المسائل التى تناولها المشرع بإعادة التنظيم استهدافا لتحقيق الهدف منها بأقصى سرعة ممكنة، دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها، وكان ذلك بأن نصت المادة الثالثة من المشروع على إضافة بند جديد برقم (٤) إلى المادة ٤٣ من قانون المرافعات وبموجب هذا الحكم أصبحت هذه الدعاوى تدخل فى الاختصاص النوعى الاستثنائى للمحاكم الجزئية، مهما كانت قيمة الدعوى، فى تقدير أن هذا الحكم مع الأخذ فى الاعتبار بأغلب الاحتمالات فى شأن قيمة هذه الدعاوى، هو الذى يتناسب مع التحديد للاختصاص القيمى للمحكمة الجزئية، وفى نفس الوقت فإن هذا الاختصاص النوعى هو الأكثر تناسبا فى تحقيق هدف تقريب جهات القضاء إلى المتقاضين.

### تعديل المادة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩: والمذكرة الإيضاحية له:

رفع المشرع قيمة النصاب الانتهاى للمحكمة الجزئية بمقتضى هذا التعديل إلى ألفى جنيه، إذ عدل المشرع فى قيمة النصاب الانتهاى للمحكمة الجزئية فى الأحكام التى تصدر فى هذه الدعاوى فرفعه إلى ألفى جنيه بعد أن كان خمسمائة جنيه قبل التعديل، ومؤدى ذلك أن هذه الأحكام لايجوز الطعن عليها بالاستئناف إلا إذا جاوزت قيمتها ألفى جنيه.

· وهذا التعديل يتسق مع رفع النصاب النهائي للقاضي الجزئى إلى ألفى جنيه.

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بشأن هذه المادة ما يأتى:  
«كان رائد المشروع فى الزيادة أن الاختصاص الابتدائى للمحاكم الجزئية يتعلق فى جوهره بالتوازن فى توزيع القضايا بين المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية مع تقريب وجهات التقاضى فى الأنزعة التى لم تعد قيمتها تستحق عناء الانتقال، وقد يتطلب ذلك سفرا إلى مقار المحاكم الابتدائية، أما الاختصاص الانتهاى للمحاكم الجزئية فإن المشروع قد راعى فيه وبصفة جوهرية مستويات الاسعار وتغير قيمة النقود، سواء الواقع منها حالا أو المتوقع لفترة قادمة قد تبلغ عشر سنوات وخلص من الدراسة التى أجريت فى هذا الشأن إلى أن النزاع الذى لن تجاوز قيمة الاختصاص النهائى للمحاكم الجزئية يظل دائما فى إطار ما يستقر الرأى العام على وصفه اقتصاديا بأنه نزاع بسيط، حيث لا يمثل فى الريف أكثر من نزاع على بعض قيروط من الأرض أو شىء يسير من الماشية فحسب المنازعات من هذا القدر أن تفصل فيها المحاكم الجزئية بأحكام انتهائية».

### التعليق،

١٤٥٩ - تختص المحكمة الجزئية ببعض الدعاوى قليلة الأهمية، والتى يمكن الفصل فيها دون عناء، كما تتميز هذه الدعاوى، بأنها شائعة فى العمل، مما يقتضى إسنادها إلى المحاكم الجزئية التى تنتشر فى كافة أنحاء الدولة، وذلك للتيسير على المتقاضين لأن هذه المحاكم هى أقرب إليهم عن غيرها من محاكم الدولة.

واختصاص هذه المحكمة محدود، فهى لا تختص إلا بالمسائل التى منحها المشرع الاختصاص فيها بنص صريح، بعكس الحال بالنسبة



للمحكمة الكلية، إذ اختصاص المحكمة الكلية عام فهي تختص بكل ما لم يدخله المشرع فى اختصاص المحكمة الجزئية.

والدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية بالنظر إلى نوعها وفقا للمادة ٤٣ محل التعليق هى:

#### ١٤٦٠ - (١) دعاوى قسمة المال الشائع:

تختص المحكمة الجزئية بالنظر فى دعاوى قسمة الأموال المملوكة على الشيوع، إذ تنص المادة ١/٨٣٦ من القانون المدنى على أنه «إذا اختلف الشركاء فى اقتسام المال الشائع، فعلى من يريد الخروج من الشيوع أن يكلف باقى الشركاء الحضور أمام المحكمة الجزئية»، كما أن الاختصاص بنظر هذه الدعاوى ممنوح لتلك المحكمة طبقا للمادة ٢/٤٣ من قانون المرافعات محل التعليق.

وتختص المحكمة الجزئية بالنظر فى دعاوى القسمة سواء كان المال عقارا أو منقولا، وأيا كانت قيمة هذا المال، فالعبرة هنا بنوع الدعوى لابقيمتها.

وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة أيا كانت الطريقة التى تتبع فى القسمة (محمد العشماوى وعبدالوهاب العشماوى - قواعد المرافعات - المرجع السابق - الجزء الأول - بند ٣١٥ ص ٤٠٩ هامش رقم (١)، فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى - المرجع السابق - بند ١٦٢ ص ٢٣٩ هامش رقم (٢)، وانظر عكس ذلك: رمزى سيف - الوسيط فى المرافعات - المرجع السابق - بند ١٨٩ ص ٢٣٧، إذ يرى أن اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى يقتصر على طلب القسمة عينا، أما طلب البيع لعدم إمكان القسمة فيخضع للاختصاص العادى لهذا القاضى أى لايدخل فى اختصاصه إلا إذا كانت قيمته لا تتجاوز النصاب القيمى لاختصاص المحكمة الجزئية)، سواء كانت القسمة عينا أو بالبيع لعدم إمكان قسمة

المال المشترك عينا بغير ضرر، فكل من الطريقتين متفرع من أصل واحد هو طلب القسمة الذي منح الشارع الاختصاص للمحكمة الجزئية به.

ويقصر دور المحكمة الجزئية على إجراء القسمة، أى تحديد حصة كل شريك وتجنبيها مفرزة فى المال، أما إذا ثار نزاع حول ملكية المال الشائع أو على نصيب كل شريك من الشركاء على الشيوع، فلا تختص المحكمة الجزئية بنظر هذا النزاع إذا كانت قيمته تتعدى نصاب اختصاصها القيمي، ويجب عليها أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة للفصل فيها، وتوقف نظر دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا فى منازعة الملكية مادة «٢/٨٣٨ من القانون المدنى».

#### ١٤٦١ - (ب) دعاوى تعيين الحدود:

تختص المحكمة الجزئية بالدعاوى التى يقصد بها تعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين، ويفترض بالنسبة لهذه الدعاوى أنه لا يوجد نزاع بين الجارين حول ملكية كل منهما، فتقتصر مهمة المحكمة الجزئية على فحص مستندات الخصوم المتعلقة بملكية كل منهم وتطبيقها على الطبيعة لمعرفة مايدخل فى ملك كل منهم من العقارات، وتعيين الحد الفاصل بينهما، إذ يشترط لاختصاص المحكمة الجزئية بهذه الدعاوى ألا تكون الملكية محل نزاع «مادة ٢/٤٣ مرافعات - محل التعليق -» أما إذا ثار نزاع حول الملكية، فإن المحكمة الجزئية لا تختص بالفصل فيه إذا تجاوزت قيمته نصاب اختصاصها القيمي، ويجب عليها فى هذه الحالة أن توقف دعوى تعيين الحدود إلى حين الفصل فى دعوى الملكية بمعرفة المحكمة الابتدائية المختصة.

#### ١٤٦٢ - (ج) دعاوى تقدير المسافات:

يقصد بدعاوى تقدير المسافات الدعاوى التى يطلب فيها تقرير ما إذا كان بناء أو غراس أو عمل ضار قد تم مع مراعاة المسافات المقررة

بالقوانين أو اللوائح، أو العرف بالنسبة لملك الجار (رمزى سيف - الوسيط فى المرافعات - المرجع السابق - بند ١٨٨ ص ٢٣٥، إبراهيم نجيب سعد - القانون القضائي الخاص - المرجع السابق - الجزء الأول - بند ١٧٦ ص ٤٣١)، أما أنها تمت مخالفة لهذه المسافات، ومن أمثلة المسافات المقررة بقوانين مايستوجب القانون المدني من ألا يكون للجار على ملك جاره مطل مواجه على مسافة أقل من متر «مادة ١/٨١٩ مدنى»، ولا مطل منحرف على مسافة تقل عن نصف متر «مادة ٢٨٠ مدنى».

ومهمة المحكمة الجزئية فى هذه الدعاوى تقتصر على تطبيق مستندات الملكية على الطبيعة، وقياس المسافة بين الغراس أو البناء أو العمل الضار وبين المال الذى يوجب القانون أو العرف أن يبعد عنه البناء أو الغراس، ويغلب فى هذه الدعاوى أن يستعين القاضى بخبير يقوم بالمعاينة وتحديد هذه المسافات.

ويختص القاضى الجزئى بهذه الدعاوى حتى ولو كان الالتزام بمسافة معينة محل نزاع بين الطرفين (فتحى والى - مبادئ قانون القضاء المدني - المرجع السابق - بند ١٦١ ص ٢٣٩)، ولكن يشترط لاختصاص القاضى الجزئى بهذه الدعاوى ألا تكون الملكية أو الحق محل نزاع «مادة ٢/٤٣ مرافعات» - محل التعليق -، فإذا كانت الملكية أو الحق محل نزاع بين الطرفين، وتجاوز النزاع الاختصاص القيمى للقاضى الجزئى، فإنه يجب على المحكمة الجزئية أن توقف الفصل فى دعوى تقدير المسافة حتى يتم الفصل فى دعوى الملكية من المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها.

#### ١٤٦٣ - ( د ) دعاوى الرى والضرف:

تختص المحكمة الجزئية بالفصل فى الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف «مادة ١/٤٣ مرافعات» - محل

التعليق - وهذه الدعاوى تتعلق بحقوق ارتفاق الرى، مثل حق الشرب وحق المجرى، سواء أكانت حقوق ارتفاقية قانونية أم ناشئة عن عقد، وسواء أكانت الدعاوى متعلقة بالنزاع حول أصل الحق أو حيازته أو حول التعويض عن الاعتداء عليه (محمد حامد فهمى - المرافعات المدنية والتجارة - المرجع السابق - بند ١٣٢ مكررا ص ١٤٠، أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارة - المرجع السابق - بند ٢٨٤ ص ٣٩٧، إبراهيم نجيب سعد - القانون القضائى الخاص - المرجع السابق - الجزء الأول - بند ١٧٦ ص ٤٢٨).

وقد ثار خلاف فى الفقه بشأن اختصاص المحكمة الجزئية بهذه المنازعات، إذ أن المشرع منح الاختصاص بنظر بعض هذه المنازعات للجان إدارية، وذلك بمقتضى لائحة الترع والمساقى الصادرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤، ثم بمقتضى قانون الرى والصرف رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الذى استعيض به عن اللائحة السابقة والذى عدلت بعض نصوصه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦، ثم أبقى المشرع هذا الاختصاص بالفصل فى هذه المنازعات لجهة الإدارة فى قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ (تقضى المادة ٩ من هذا القانون بأن يختص وكيل تفتيش الرى بالفصل فى كل نزاع ينشأ عن كيفية استعمال ملاك الأراضى التى تنتقع بمسفاة واحدة مملوكة لهم لحقهم فى أخذ المياه منها، ويكون التظلم من قراره لمفتش الرى المختص الذى يفصل فى التظلم بقرار نهائى).

ورغم نص المشرع على منح الاختصاص بالفصل فى بعض هذه المنازعات لجهات إدارية فى القوانين السالفة الذكر، فإنه قد نص أيضا فى قوانين المرافعات المتتالية على منح الاختصاص بالفصل فى هذه المنازعات للمحكمة الجزئية أيضا دون أن يرد فى نصوص هذه القوانين

ولا فى مذكراتها الإيضاحية ما يفيد إلغاء اختصاص الجهات الإدارية بالفصل فى بعض هذه المنازعات.

ومن هنا تعددت آراء الفقه حول مدى اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه المنازعات، فذهب البعض إلى أن المحكمة الجزئية لا ولاية لها بالفصل فى المنازعات التى نص قانون الرى والصرف على ولاية جهة الإدارة بالفصل فيها (فتى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى - المرجع السابق - بند ١٥٩ - ص ٢٣٨، محمد عبد الخالق عمر - قانون المرافعات - المرجع السابق ص ١٥٣ و ص ١٥٤، إبراهيم نجيب سعد - القانون القضائى الخاص - المرجع السابق - الجزء الأول - بند ١٧٦ ص ٤٣٠)، وإنما تختص المحكمة الجزئية فقط بمنازعات الرى والصرف التى لا تدخل فى اختصاص جهة الإدارة طبقاً لقانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١، على أساس أنه وإن كان للمحاكم الولاية العامة فإنه يخرج عن هذه الولاية ما يخوله القانون من ولاية لقضاء استثنائى (فتى والى - مبادئ قانون القضاء المدنى - المرجع السابق - بند ١٥٩ ص ٢٣٨)، ومن ثم ليس للمحكمة الجزئية النظر فى المنازعات التى منح المشرع الاختصاص بها على سبيل الاستثناء لجهة الإدارة.

بينما ذهب بعض الفقهاء إلى أن الاختصاص بالمسائل الواردة فى قانون الرى والصرف مشترك بين المحاكم الجزئية والجهات الإدارية (عبد الباسط جميعى - مبادئ المرافعات - المرجع السابق - ص ٣٤، أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية والتجارية - المرجع السابق - بند ٢٨٤ ص ٤٠٠)، وهذا الاتجاه هو الجدير بالتأييد، لأن المحاكم هى صاحبة الولاية العامة ولا يكفى لسلب اختصاصها أن يرد نص يسند الاختصاص إلى جهة الإدارة ببعض المنازعات دون أن يصرح بمنع المحاكم من نظرها، فنص قانون الرى والصرف على منح جهة الإدارة اختصاص الفصل فى

بعض المنازعات لا يعنى إلغاء نص المادة ١/٤٣ الذى يمنح المحكمة الجزئية سلطة الفصل فى هذه المنازعات، ويؤكد صحة هذا رأى المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية «رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢» التى تمنح الاختصاص للمحاكم القضائية بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص، وبذلك لا ينزع الاختصاص من المحاكم القضائية إلا على سبيل الاستثناء بنص خاص (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٢٨٤ ص ٤٠٠)، أضف إلى ذلك أن اتجاه المشرع بصفة عامة إلى منح بعض الجهات الإدارية اختصاصا قضائيا بالفصل فى بعض المنازعات هو إتجاه منتقد أساسا (انظر فى ذلك : للمؤلف - اختصاص المحاكم الدولية والولائي - ص ٨١ وما بعدها).

#### ١٤٦٤ - (هـ) دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها :

أضاف المشرع البند الرابع إلى المادة ٤٣ - محل التعليق - ويمقتضاه تختص محكمة المواد الجزئية بالدعاوى المتعلقة بالمطالبة بأجور العمال ومرتبات المستحقين فى منشآت خاصة وتحديدها فى حالة الاختلاف عليها مع رب العمل، ويشترط لذلك خضوع العلاقة لقانون العمل أو لنصوص القانون المدنى التى تنظم هذه العلاقة، ويخرج من هذا الاختصاص المطالبة التى تتعلق بأجر المكاوول أو أتعاب المحامى والطبيب والمهندس، وكذلك المطالبة التى تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية كالمطالبة بالمعاش ومكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة، ويحدد الاختصاص فيها وفقا للقواعد العامة.

ويلاحظ أن اختصاص المحكمة الجزئية لا يقتصر على الأجور والمرتبات فقط وإنما يشمل أيضا تحديدها فيجوز للعامل أن يقيم دعوى أمام المحكمة الجزئية بطلب تحديد أجره أو مرتبه إذ نازعه فى ذلك رب العمل.

واختصاص المحكمة الجزئية بدعوى المطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها مهما كانت قيمة الدعوى هو اختصاص استثنائي نوعي، ومن ثم فهو من النظام العام لا يجوز مخالفته وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

#### ١٤٦٥ - اختصاص القاضى الجزئى بمنازعات إيجار الأرض

##### الزراعية:

يلاحظ أن اختصاص نوعى آخر للقاضى الجزئى فى منازعات إيجار الأرض الزراعية نص عليه قانون الإصلاح الزراعى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالتعديل الذى أدخل عليه بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ والذى قضى بإلغاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وإعادة ما كانت تختص به من منازعات إلى القاضى الجزئى، فقد نص هذا القانون على إسناد جميع المنازعات إلى القاضى الجزئى وأسند إليه كذلك الشق المتعلق بهذه المنازعات، كما أسند إليه أيضا منازعات التنفيذ المتعلقة بها وهى منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية وأوامرها الولائية، وبذلك فإنه يكون للقاضى الجزئى وفقا لهذا القانون ثلاث اختصاصات، أولها: اختصاصه بصفته قاضى موضوع فينظر المنازعات الموضوعية بإيجار الأطنان أيا كانت قيمتها، وثانيها: اختصاصه بصفته قاضى أمور مستعجلة فينظر الشق المستعجل لهذه المنازعات أيا كانت قيمتها وذلك عند توافر شرطى الاستعجال وعدم المساس بالموضوع، وثالثها: اختصاصه بصفته قاضى تنفيذ فينظر منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية المتعلقة بإيجار الأطنان كما يصدر الأوامر الولائية فى هذا الخصوص أيا كانت قيمة المنازعة. ومنازعات التنفيذ الوقتية هى إشكالات التنفيذ الوقتية السابقة على تمام التنفيذ ومنازعات التنفيذ المستعجلة التالية لتمام التنفيذ وقد ضمن المشرع هذه الاختصاصات مادة جديدة أضافها إلى قانون الإصلاح

الزراعى بالقانون ٦٧ سنة ١٩٧٥ سالف الذكر، وهذه المادة المضافة هى  
٣٩ مكررا ونصها الآتى :

«تختص المحكمة الجزئية - أيا كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات  
المتعلقة بالأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية  
والقابلة للزراعة الواقعة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى :

١ - المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين مستأجر الأرض  
الزراعية ومالكها.

٢ - المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية فى خدمة الأرض  
المؤجرة بواسطة طرفى عقد المزارعة المثبتة ببيانات الصيازة باسمه،  
وللمحكمة إذا أثبت لها سوء استخدام هذه السلف أن تقضى بنقل بيانات  
الصيازة باسم الطرف الآخر، فضلا عن إلزام الطرف المسئول عن سوء  
الاستخدام وحده بكافة السلف التى أساء استخدامها ولم يوجهها لخدمة  
الأرض المؤجرة.

وترفع المنازعات المذكورة أمام المحكمة الجزئية بغير رسوم ويفصل  
فيها على وجه السرعة، ويكون لها ولاية القضاء المستعجل وقاضى  
التنفيذ فى المسائل التى تدخل فى اختصاصها».

وقد صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم  
بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ونص فى مادته الثانية على أن يسرى على  
عقود إيجار الأرض الزراعية التى تبرم اعتبارا من تاريخ العمل بهذا  
القانون الأحكام الواردة فى الفصل الأول من الباب الثانى من الكتاب من  
القانون المدنى ونصت المادة السابعة منه على أن يعمل به ابتداء من اليوم  
التالى لنشره، وقد نشر فى ١٩٩٢/٦/٢٨ وتأسيسا على ذلك فإن عقود  
إيجار الأرض الزراعية التى تبرم ابتداء من ١٩٩٢/٦/٢٩ يطبق عليها  
قواعد القانون المدنى، وبالتالي فإن المنازعات الناشئة عنها لا تخضع



للاختصاص الاستثنائي للقاضي الجزئي سالف الذكر، وبالتالي تقدر قيمتها طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات، ويختص بنظرها محكمة المواد الجزئية أو الابتدائية، يستوى في ذلك أن تكون تلك العقود قد أبرمت عن أرض لم تكن مؤجرة أصلاً وقت صدور القانون أو كانت مؤجرة وانتهى عقدها لأي سبب كان سواء لسبب من الأسباب الواردة بالمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتي لم يتناولها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بالتعديل، أو تلك الواردة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ كما هو الشأن في بيع المؤجر الأرض المؤجرة واتفاقه مع المستأجر على المقابل النقدي المحدد بالمادة ٣٣ مكرر (ز).

ولا شك في أن دعوى نقل حيازة الأرض الزراعية المنصوص عليها في قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ ليست من المنازعات الزراعية التي نصت المادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي على اختصاص قاضي محكمة المواد الجزئية بها استثناء وتأسيساً على ذلك فإنها تخضع لقواعد تقدير الدعوى المنصوص عليها في المواد من ٣٦ حتى ٤٠ مرافعات، وبالتالي فإنها تعتبر غير قابلة للتقدير وينبنى على ذلك اعتبار قيمتها زائدة على خمسة آلاف جنيه عملاً بالمادة ٤١ مرافعات، وبالتالي فإن الاختصاص بنظرها ينعقد للمحكمة الابتدائية.

ومن المقرر أن المنازعة حول طبيعة العين المؤجرة لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها تخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية، وتختص بها المحكمة الابتدائية (عز الدين الدناصورى وحامد عكاز - التعليق على قانون المرافعات - طبعة ١٩٩٤ - ج ١ - ص ٢٦٤ ص ٢٦٥).

وجدير بالذكر أنه إذا رفعت الدعوى أمام القاضي الجزئي على أنها دعوى مستعجلة وتبين له أنها في حقيقة الأمر منازعة موضوعية فإنه لا

يقضى بعدم اختصاصه وإنما يقضى فيها بصفته قاضى موضوع بحكم موضوعى، لأن الدعوى موضوعية بحتة ولأنه مختص بنظر المنازعات المستعجلة والموضوعية، وإذا رفعت المنازعة فى التنفيذ على أنها إشكال وقتى واتضح للقاضى الجزئى أنها منازعة موضوعية فى التنفيذ فإنه لا يقضى بعدم اختصاصه، بل يختص بها لأن له الصفتين ويكون حكمه الذى يصدر منه حكما موضوعيا وليس وقتيا، وذلك فى حالة ما إذا كانت منازعة التنفيذ التى رفعت على أنها وقتية اتضح أنها موضوعية أو تحولت إلى منازعة موضوعية فعلا، أما إذا لم تتحول إلى منازعة موضوعية بل اقتصر الأمر فى شأنها رغم تماسكها كطلب وقتى على انطوائها على مساس بالموضوع، فيذهب رأى إلى أن القاضى الجزئى لا يستطيع فى هذه الحالة أن يقضى فيها كدعوى موضوعية ولا يقضى فيها بعدم الاختصاص لأنه يختص بنظرها كمنازعة تنفيذ فلا يبقى إلا أن يحكم فيها بالرفض لأن الحكم بإجابة هذا الطلب الوقتى يمس الموضوع (قضاء الأمور المستعجلة والتنفيذ راتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ٤٢٠ وما بعدها) غير أن هذا الرأى منتقد لأن محكمة النقض فرقّت فى أحكامها الحديثة بين حالتين، الحالة الأولى : إذا حكم القاضى المستعجل بعدم اختصاصه بنظر الطلب الوقتى لعدم توافر الاستعجال أو المساس بأصل الحق وبين ما إذا حكم بعدم الاختصاص لأن الطلب موضوعى، ففي الحالة الأولى لا يجوز له إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع أما فى الحالة الثانية فإنه يتعين عليه إحالة النزاع لمحكمة الموضوع، ولذلك فإنه استنادا لهذا الحكم فإنه إذا رفعت المنازعة للقاضى الجزئى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة وتبين له أنه غير مختص لعدم توافر الاستعجال أو المساس بالموضوع، فإنه لا يجوز له فى هذه الحالة أن ينظر الدعوى موضوعا بل يقف عند الحكم بعدم الاختصاص، وهذا بعكس ما إذا رفعت إليه الدعوى على أنها مستعجلة وتبين له أنها فى

حقيقتها موضوعية بحتة، فإنه يتعين عليه في هذه الحالة أن ينظر الدعوى موضوعيا إذا كانت تدخل في اختصاصه.

ويلاحظ أن ما يسرى على الدعوى المستعجلة يسرى على إشكالات التنفيذ في هذا البعد فيختص القاضى الجزئى بأشكال التنفيذ إذا رفع إليه على أنه وقتى وتبين له أنه موضوعى، أما إذا رفع إليه على أنه وقتى ورأى القاضى أن الحكم من شأنه أن يمس الموضوع، فإنه يقضى بعدم الاختصاص ويقف عند هذا الحد (عز الدين الدناصورى وحامد عكان - ص ٢٦٦).

### أحكام النقض :

١٤٦٦ - إن الجهة الإدارية ليس لها فى الأصل اختصاص بالفصل فى حقوق الارتفاق المتعلقة بالرى والصرف، ولكن المشرع مراعاة لمصلحة الزراعة وما تقتضيه ذلك من وجوب احترام المساقى والمصارف من تعدى أحد المنتفعين بها بما يضر الآخرين، قد أجاز لهؤلاء - توخيا للسرعة التى يقتضيها الحال - أن يلجأوا إلى الجهات الإدارية التى خولها فى هذه الحالة أن تعيد الأمور إلى ما كانت عليه وذلك دون أن يقصد منع المحاكم بما هو مقرر لها أصلا من الفصل فى هذه الدعاوى، سواء أكانت متعلقة بوضع اليد أم بالملك. وبذلك تكون هناك هيئتان مختصتان بالفصل فى دعاوى وضع اليد المتعلقة بالترع والمصارف. أما دعاوى الملك فإن المحاكم وحدها دون غيرها هى صاحبة الحق فى الفصل فيها. وإذن فقضاء المحكمة باختصاصها بدعوى منع التعرض فى مسقى لا مخالفة فيه للقانون. وإذا كان الحكم الذى تصدره المحكمة بمرور المسقى يقتضى تنفيذه - وضع بداله على المصرف - الأمر الذى لا يكون الترخيص به إلا من وزارة الأشغال، فإن ذلك لا تأثير له فى الاختصاص.

(نقض ١١/١/١٩٤٠، مجموعة النقض فى ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ١٥٣).

١٤٦٧ - اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائية فى دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص، أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها العادى بحسب قيمة الدعوى، تحديد طبيعة الشئ فى السلم المشترك عاديا كان أم إجباريا وتحديد نطاق العقود بشأنه، نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص، يخرج عن اختصاص القاضى الجزئى إذا كانت قيمته نصاب اختصاصه العادى.

(نقض ١٥/١/١٩٦١، لسنة ١٣ ص ١٠٤).

١٤٦٨ - المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية. اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى.

(نقض ١٠/٢/١٩٨٠، طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

١٤٦٩ - اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل نهائيا فى بعض الدعاوى، لا مخالفة فيه للدستور.

(نقض ١٥/٣/١٩٧٨، طعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ قضائية).

١٤٧٠ - نص المادة ٨٣٨ مدنى يدل على أن المشرع جعل الاختصاص بنظر دعوى القسمة للمحكمة الجزئية أيا كانت قيمة الأموال الشائعة التى تراد اقتسامها، فإذا أثبتت منازعات لا تتعلق بإجراءات القسمة إنما بأصل ملكية الشريك أو بمقدار حصته الشائعة فإن الفصل فيها يكون للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة، فإذا كان من اختصاص المحكمة الجزئية تولت هذه المحكمة الفصل فيها وإذا تجاوزت المنازعة اختصاص المحكمة المذكورة فعليه أن تحيل الخصوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة وأن تحدد لهم الجلسة التى يحضرون فيها و توقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا فى تلك المنازعات.

(نقض ١٥/٦/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ١٣٥٨).

#### مادة ٢٢

١٤٧١ - المشرع بإصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦، يكون قد أناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى المنازعات الزراعية التى كانت من اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية، كما أجاز استئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة فى هذا الشأن إلى المحاكم الابتدائية والتى كانت من قبل من اختصاص اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية، كما وضع المشرع حكما وقتيا بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجتها فى تاريخ العمل بهذا القانون، فقرر بإحالة ما كان منظورا منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة الجزئية، وما كان منظورا أمام اللجنة الاستئنافية إلى المحكمة الابتدائية، ويكون لازم ذلك أن الحكم الذى يصدر فى منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هو حكم انتهائى غير جائز استئنافه.

(نقض ١٤/١/١٩٨١، طعن ١٢٥٧ لسنة ٤٧ قضائية).

١٤٧٢ - الاختصاص فى الفصل فى وجود علاقة إيجارية عن أرض زراعية أو عدم وجودها ينعقد وفقا لنص المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ للمحكمة الجزئية ويخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية.

(نقض ٢١/٢/١٩٨٤، طعن ١٠٩٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٧٣ - الاختصاص الاستثنائى للمحكمة الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية. مناطه. مادة ٣٩ مكررا المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥. الدعاوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد الإيجار. خروجها عن هذا الاختصاص.

(نقض ١٣/١/١٩٨٨ - الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥٤ ق، نقض ٣٠/٣/١٩٨٧ - الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٣ ق).

١٤٧٤ - دعوى قسمة المال الشائع حصصا أو بيعه. اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها. المواد ٤٣/٣، ٤٦٤، مرافعات، ٨٣٦ مدنى .  
(نقض ١٧/٤/١٩٨٨، طعن رقم ٧١٩ لسنة ٥٢ قضائية).

١٤٧٥ - مفساد النص فى المادتين ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - المعمول به من تاريخ نشره فى ٣١/٧/١٩٧٥ والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣ من هذا القانون. أن المشرع إذ استبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية، فقد ناط - بصريح النص - بالمحكمة الجزئية أن تفصل فى النزاع - أيا كانت قيمة الدعوى - ابتدائيا، وناط بالمحكمة الابتدائية - وحدها - أن تفصل استئنافيا فى قضاء المحكمة الجزئية فى المنازعات المذكورة والطعون فى القرارات التى صدرت من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية، ولم تكن قد استؤنفت بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سالفة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية، والحكم الصادر منها فى هذا الشأن هو حكم نهائى لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف، على أن المحكمة الابتدائية تنظر فى قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجنة الاستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة، وأن حكمها فى هذا التظلم جائزا استئنافه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠، طعن ١٠٧٥ س ٤٧ ق).

١٤٧٦ - الاختصاص فى الفصل فى وجود علاقة إيجارية عن أرض زراعية أو عدم وجودها ينمقد وفقا لنص المادة ٣٩ مكررا من القانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ للمحكمة الجزئية ويخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١، طعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٧٧ - الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية. مناطه. مادة ٣٩ مكررا مضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥. المنازعة حول طبيعة العين المؤجرة لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها. انعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة.

(نقض ١٩٨٩/٥/٢١، طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٤ قضائية).

١٤٧٨ - اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى القسمة استثنائيا أيا كانت قيمتها. توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائيا في هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانونا دون حاجة لاتباع الطريق العادي لرفع الدعاوى.

(نقض ١٩٩٠/١/٢٥، طعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ قضائية).

١٤٧٩ - إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه أقامها أصلا أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بأجرة أرض زراعية يستأجرها منه الطاعن، وهي دعوى تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا لقواعد الاختصاص القيمي، كما أنها تندرج ضمن الاختصاص المشترك بين القضاء العادي وبين لجان الفصل في المنازعات الزراعية، وأنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية وقبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٧٥، جعلت المنازعة في مساحة الأرض الزراعية المؤجرة تدخل ضمن الاختصاص الانفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية، وتخرج بالتالى عن ولاية القضاء العادى بحيث يمتنع على المحاكم التصدى لأية منازعة استأثرت للجان دون سواها الاختصاص بها، ولئن كان تصدى محكمة الاستئناف لهذا النزاع وندب خبير لتحقيقه والفصل فيه يعيب حكمها بمخالفة القانون، إلا أنه لما كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به فى ٢١ من يوليو ١٩٧٥ أضاف إلى قانون الإصلاح الزراعى المادة ٢٩ مكررا التى ألغت لجان الفصل فى المنازعات الزراعية، وجعلت المحكمة الجزئية المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية مهما كانت قيمة الدعوى، وقضت بإحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان إلى المحاكم وكانت المنازعة فى مساحة العين المؤجرة فى الدعوى المطالبة بالأجرة تمثل طلبا عارضا مرتبطا كل الارتباط بالطلب الأصيل فى معنى المادتين ١٢٣، ١٢٥ من قانون المرافعات وتختص به المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمته حتى ولو كانت المحكمة الجزئية تختص به اختصاصا نوعيا عملا بالمادة ٣٤٧ من ذات القانون، وكانت محكمة الاستئناف التى عرضت للنزاع بمناسبة الطعن على الحكم بعدم قبول الدعوى أمامها قد تصدت للمسألة العارضة وفصلت فيها باعتبارها مطروحة عليها تبعا لاستئناف حكم محكمة أول درجة، فإن النعى بفرض صحته وما يترتب عليه من نقض الحكم فى خصوصه لا يحق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح لقبول الطعن بما يجعله غير منتج.

(نقض ١٩٧٧/١١/٢، طعن ٦٢٥ س ٤٢ ق).

١٤٨٠ - عدم وجوب الالتجاء إلى مفتش الرى قبل رفع دعوى التعويض عن الحرمان من الرى والصرف.

(نقض ١٩٨٨/٦/٢٢، طعن ٢٣٣١ س ٥٥ ق).



١٤٨١ - اختصاص محكمة شئون العمال بالنظر في المنازعات المتعلقة بقوانين العمل طبقا للقرار الصادر من وزير العدل بإنشائها عملا بالحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من قانون القضاء، هو اختصاص بحسب نوع القضية أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعي الواردة في قانون المرافعات والقوانين الأخرى.

(نقض ١٩٦٢/٥/٩، طعن ٣١٣ س ٢٨ ق).

١٤٨٢ - ليس هناك ما يمنع من أن يصدر الحكم في الدعوى العمالية من إحدى دوائر المحكمة الابتدائية، ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية، وليس من شأن هذا التوزيع أن يخلق نوعا من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى.

(نقض ١٩٦٢/٢/١٣ س ١٣ ص ١١٤٠).

١٤٨٣ - النص في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف على أنه «يختص بالفصل فى منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاض يندب رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى يندبه أمين الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذى منه الرئيس، ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة، ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار، يدل على أن المشرع قد ناط بتلك اللجنة وحدها ولاية الفصل ابتدائيا فى التعويضات المنصوص عليها فى هذا القانون، وجعل من المحكمة المدنية جهة طعن فى قرارات تلك اللجنة.

(نقض ١٩٨٥/٣/٣، طعن ٢٢٤٧ س ٥١ ق).

١٤٨٤ - مؤدى نص المادتين ٦، ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف أن اختصاص اللجنة المذكورة - بالمادة ٧٧ - بنظر طلبات التعويض عن الضرر الناشئ عن مجرد إلقاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العمومية، وإنما يشمل أيضا تعويض الضرر الناتج عن تعطيل الانتفاع بسبب إلقاء الأتربة طالت مدته أو قصرت لأن كل إلقاء للأتربة يتضمن تعطيل الانتفاع فترة من الوقت لم يحدد القانون مداها فيحمل على إطلاقه وينطبق على تعطيل الانتفاع أيا كانت مدته، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فى النزاع - حول التعويض عن الحرمان من الانتفاع بالأطيان نتيجة عدم إزالة الأتربة المخلفة عن تطهير المصرف العمومى الذى يخرقها إحدى عشرة سنة تالية لمدة أخرى قضى فيها بالتعويض - على الرغم من خروجه عن ولاية القضاء العادى واختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧٧ من القانون المذكور، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٢/١٩٧٥، طعن ١٢٤ س ٣٩ق).

١٤٨٥ - النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف المنطبق على واقعة النزاع وتقابلها المادة ١٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ يدل على أن الشارع وإن أجاز لمفتش الرى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين من يثبت انتفعه بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه، إذا وقع اعتداء عليه وكان الشاكي حائزا للحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى، إلا أنه نص على أن للقضاء العادى وحده ولاية الفصل فى المنازعات التى تتصل بأصل الحق، ولما كان الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر أعمال الخبير المنتدب فى الدعوى والمقدمة فى الطعن أن مهندس الرى قرر أن المسقاة محل النزاع هى مسقاة خاصة، وكان النزاع فى الدعوى يدور حول مايدعيه المطعون عليهما من أن الطاعن نقل هذه المسقاة من مكانها

وباتساع أقل مما أعاقهما عن الانتفاع بها لرى أرضهما، وطلباً إعادة الحالة إلى ماكانت عليه، وهو نزاع يتعلق بأصل الحق وتختص المحاكم بنظرة طبقاً لنص المادة الخامسة عشرة سالفه الذكر، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة، فإنه لايبطله خطؤه فى الاستناد إلى حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١، ويكون النعى عليه غير سديد.

(نقض ١٩٧٧/٣/١٥، طعن ٥٧٤س ٤٣ق).

١٤٨٦ - إن قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٥ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ لم ينزعا من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة على الحكومة التى كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقاً بطلب تعويض عن القرارات الإدارية المعيبة، أما ما عدا ذلك من دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق به. فإذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزارة الأشغال يتمثل فى إهمالها فى تطهير مصرف عمومى إهمالاً نتج عنه ارتفاع منسوب المياه فى المصرف وطغيانها على أرض المدعين، مما ألحق الضرر بهم فإن دعوى المسؤولية تقوم فى هذه الحالة على العمل المادى، ومن ثم تختص المحاكم بنظرها.

(نقض ١٩٦٦/٣/٧، طعن ١٢٠س ٣٢ق).

١٤٨٧ - جعلت المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف، الاختصاص بطلب التعويض فى الأحوال الخاصة التى نص على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ عن الأضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه إلى لجنة إدارية. ومفاد ذلك أن اختصاص اللجنة الإدارية مقصور على نظر طلبات التعويض فى الحالات المحددة بالقانون المذكور، أما طلبات التعويض فى غير هذه الأحوال فإن الاختصاص بنظرها يكون

للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأنزعة إلا ما استثنى منها بنص. فإذا كان الطاعن قد طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية فى إنشاء المصرف، ولم تتعهده بالصيانة والتطهير، وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣، فإن اللجنة الإدارية سألقة الذكر لا تكون مختصة بنظره.

(نقض ١/٣١/١٩٦٣، طعن ٣٨٩ س ٢٧ ق).

١٤٨٨ - دعوى القسمة - اختصاص المحكمة الجزئية استثنائياً بنظرها أيا كانت قيمتها. توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج عن اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى بهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى.

مفاد نص المادتين ٨٣٦/١، ٨٣٨ من القانون المدنى يدل على أن الشارع أناط بمحكمة المواد الجزئية اختصاصاً استثنائياً بنظر دعوى قسمة المال الشائع أيا كانت قيمتها ويمتد اختصاصها إلى المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص، أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها العادى، فإذا ما أثر فى دعوى القسمة منازعة لا تتعلق بتكوين الحصص وتخرج عن الاختصاص العادى للمحكمة الجزئية وجب عليها أن رأت جديتها أن توقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة، وهى لا تكفى فى ذلك بإصدار حكم بالوقف بل ينبغى أن يكون الحكم مقروناً بإحالة المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها، وأن تعين للخصوم الجلسة التى يحضرون

فيها بما يستتبع أن تكون الدعوى بتلك المنازعة قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية، واتصلت بها قانونا بمقتضى هذه الحالة دون حاجة لأن يسلك الخصوم الطريق العادي لرفع الدعاوى المنصوص عليه في المادة ٦٢ من قانون المرافعات، إذ استثنت هذه المادة بصريح نصها من اتباع هذا الطريق ما ينص عليه هذا القانون من سبيل آخر لرفع الدعاوى.

(نقض ١٩٩٣/٤/٤، طعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٤٨٩ - اختصاص المحكمة الجزئية بنظر المنازعات المتعلقة بالإصلاح الزراعي. مادة ٢٩ مكررا من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي المعدل بقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥. مناطه. أن يقتضى الفصل في المنازعة تطبيق حكم من أحكام قانون الإصلاح الزراعي. تخلف ذلك. أثره. انعقاد الاختصاص للمحاكم إعمالا للقواعد العامة.

(نقض ١٩٩٣/١٠/١٦، الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٩٢/٣/٢٥ - الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٥٤ قضائية).

١٤٩٠ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف. اختصاصها دون غيرها بطلب التعويض عن إلقاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العامة. مخالفة الحكم المطعن فيه هذا النظر وقضاؤه بالتعويض الضرر الناشئ عن إلقاء الأتربة بما ينطوي على اختصاص القضاء بالفصل فيه. خطأ في القانون.

(نقض ١٩٩٤/١٢/٢٥، طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٦٠ قضائية).

١٤٩١ - لما كان الثابت أن المطعون ضده أقام دعواه رقم ... مدنى الجيزة الابتدائية فى شقها الأول على أساس وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين، وذلك عن طريق مسقاة تمر فى أرضهم لرى أطيانه، وقام مورثهم بهدمها بالمخالفة لنص الاتفاق المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٢٠ المبرم بينهما، مما ترتب عليه تلف زراعته وهو ما طالب

بالتعويض عنه وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل ردمها، وكان الطاعنون قد أنكروا على المطعون ضده حق الارتفاق الذى ادعاه بإقامتهم الدعوى رقم ٤٣٦٨ لسنة ١٩٨٨ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب نذب خبير لإثبات عدم وجود هذه المسقاة وأنها أزيلت منذ أكثر من خمسة عشر عاما واعتبار عقد الاتفاق موضوع هذه المسقاة كأن لم يكن فإن دعواهم بهذه المثابة لا تعدو أن تكون دفاعا فى الدعوى الأخرى المقامة من المطعون ضده بما يؤدى إلى اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها ولو لم تجمععهما صحيفة واحدة، متى كان ذلك وكان النص فى المادة ٤٣ من قانون المرافعات على أن «تختص محكمة المواد الجزئية، كذلك بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا إذا لم تجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يلى : ١ - الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف»، وكان من بين الدعوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه الدعاوى المتعلقة بحقوق ارتفاق الرى، ومن ثم فهما بهذا الوصف يعتبران من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه التى عنتها المادة ٤٣ سالفه الذكر وتدخلان بالتالى فى الاختصاص الاستثنائى لمحكمة المواد الجزئية.

(نقض ١٤/١٢/١٩٩٤، طعن رقم ٥١٠٩ لسنة ٦٣ قضائية، قرب الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ص ٩٧٦، الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦، الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٤، الطعن رقم ٢٤٣٨، ٢٤٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢، الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٥ س ٣٢ ج ٢ ص ١١٤١).

١٤٩٢ - إجراءات وقواعد بيع العقار الشائع بالمزايدة. الإحالة بشأنها إلى أحكام بيع عقار المفلس وعديم الأهلية والغائب فى قانون المرافعات.. اقتصرارها على القواعد المتعلقة بإجراءات بيع العقار بناء على طلب الدائنين الواردة فى الفرعين الثالث والرابع من الفصل الثالث من ذات القانون . لا يؤثر ذلك فى اختصاص المحكمة الجزئية ونوعيا بالفصل فى

المنازعات التى قد تنشأ عن اتباع ذلك الطريق. بيع العقار بالمزايدة. من إجراءات القسمة التى تتخذها المحكمة الجزئية لتحديد حصص الشركاء فى المال الشائع.

(نقض ١١/٦/١٩٩٦، طعن رقم ٢٣١١ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٩٣ - اختصاص المحكمة الجزئية الاستثنائية فى دعاوى القسمة. قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص. عدا ذلك من المنازعات ومنها تلك المتعلقة بالملكية. عدم اختصاص المحكمة الجزئية بها إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها العادى بحسب قيمة الدعوى.

(نقض ١٣/٣/١٩٩٦، طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٩٤ - طلب المطعون ضده أمام المحكمة الجزئية فرز وتجنب نصيبه فى تركة مورثة. منازعة الطاعنين له فى حقه فى حصته الميراثية وإحالة المحكمة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها القيمى بنظرها والتى حكمت بعدم قبول الدعوى. إلغاء الحكم المطعون فيه هذا القضاء وقضاؤه بثبوت حق المطعون ضده فى حصته الميراثية فى التركة. عدم اعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(نقض ١٣/٣/١٩٩٦، طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٩٥ - النزاع المتعلق بإيجار الأراضى الزراعية. اختصاص المحكمة الجزئية نوعياً بنظره أياً كانت قيمة الدعوى. مادة ١/٢٩ مكرر من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٩. قرار المحكمة الابتدائية بإحالة النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة. قضاء ضمنى بعدم اختصاصها نوعياً بنظره يخرج به النزاع من ولايتها ولا يجوز إعادة النظر فيه ولو باتفاق الخصوم كما لا يجوز لها إلغاؤه أو العدول عنه. ولو أبديت بعد صدوره طلبات جديدة.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٦ طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٩٦ - مفاد نص المادتين ٨٣٨ (فقرة أولى) و٨٤١ من القانون المدنى، والمادة ٤٣ من قانون المرافعات أن المحكمة الجزئية تختص نوعيا بالفصل فى كافة المنازعات المتعلقة بتكوين حصص الشركاء فى المال الشائع وذلك بتقويمه وقسمته حصصا، فإذا ما تحققت من عدم إمكان قسمته عينا، أو أن من شأن ذلك إحداث نقص كبير فى قيمته فلإنها تصدر حكما بإجراء بيع المال بالمزايدة.

(الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٦١ ق، جلسة ١٩٩٦/٦/١١، الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٥ س ١٣ ج ١ ص ١٠٤، الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٥ س ٢٧ ج ١ ص ١٣٥٨، الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧ لم ينشر، الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ س ٤١ ج ١ ص ٢٥٨، الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١٢ لم ينشر بعد، قرب الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٣ س ١ ج ١ ص ١١٢).

١٤٩٧ - دعوى قسمة المال الشائع حصصا أو بيعه لعدم إمكان قسمته بغير ضرر. اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها مهما كانت قيمتها. المواد ٤٣/٣، ٤٦٤ مرافعات، ٨٣٦ مدنى.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢٩ طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٦٦ قضائية).

١٤٩٨ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أن مفاد نص المادة ٣٩ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط اختصاص المحكمة الجزئية فى المنازعات ينحصر فى المنازعات الخاصة بعقود إيجار الأراضى الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية، وإنه لا اختصاص لها بالمنازعات المتعلقة بعقود الأراضى التى تؤجر لزراعتها حدائق أو مشاتل التى يعتبر استئجارها أقرب إلى الاستغلال التجارى منه إلى الاستغلال الزراعى.

(نقض ١٩٩٧/٤/٩ طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٩ قضائية).



١٤٩٩ - الاختصاص النوعى الاستثنائى للمحكمة الجزئية بنظر المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية، مناطه. أن تكون المنازعة ناشئة عن علاقة مزارعة قائمة بين طرفيها، وأن يكون مبنى الخلاف بينهما سوء استخدام هذه السلف من جانب طرف العقد الثابتة ببيانات الحيازة باسمه. م ٣٩ مكرراً ٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بق ٦٧ لسنة ١٩٧٥. أثره. المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية والناشئة عن سبب آخر غير عقد المزارعة. خضوعها لقواعد الاختصاص المقررة فى قانون المرافعات. علة ذلك.

الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره.  
(الطعن رقم ٤٧٠٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٧).

١٥٠٠ - دعوى القسمة. اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أياً كانت قيمة الأموال المراد قسمتها. إثارة نزاع بشأن ملكية الشريك. الفصل فيه يكون للمحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة. قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر النزاع بشأن الملكية وإحالته إلى المحكمة الابتدائية لإبقائها لنفسها الفصل فى دعوى القسمة، صيرورة هذا القضاء نهائياً. مؤداه. التزام المحكمة المحال إليها النزاع بهذا القضاء ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون، قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائى الذى فصل فى النزاع حول الملكية على قالة عدم اختصاص المحكمة الابتدائية ضمناً بنظره مهذراً حجبة الحكم الجزئى النهائى خطأ.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٥ طعن رقم ٨١٥ لسنة ٦٠ قضائية).

١٥٠١ - إنه وإن كانت المادة ٤٣ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والمعمول به من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ قد نصت على اختصاص المحاكم الجزئية بنظر الدعاوى المتعلقة بالمطالبة

بالأجور والمرتبات وتحديدها، كما نصت المادة ١٢ منه على إحالة الدعاوى التي لم تصدر فيها أحكاماً قطعية أو المؤجلة للنطق بالحكم، والتي أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بموجب القانون المذكور بالحالة التي تكون عليها، وكانت دعوى المطعون ضدهم بطلب تسوية حالاتهم ومعاملتهم بالمؤهل فوق المتوسط، وما ينتج عن ذلك من منحهم علاوتين على بداية الأجر من تاريخ التعيين ليست من دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها ولا تندرج ضمنها، بل هي دعوى تسوية غير قابلة للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات، فإن الاختصاص بنظرها ينعقد للمحكمة الابتدائية.

(نقض ١٩٩٨/١/١١، طعن رقم ٦٦ لسنة ٦٧ ق).

١٥٠٢ - إنه وأن كانت المادة ٤٣ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ قد نصت على اختصاص المحكمة الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المتعلقة بالأجور والمرتبات وتحديدها مهما تكن قيمتها إلا أنه لما كانت أجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات النظام العام فلا يجوز لرب العمل أن يحجبها عن العامل وإلا يعد ذلك اخلاصاً منه بالتزام جوهري من الإلتزامات التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه وكان البين من الأوراق أن المنازعة في الدعوى تدور حول ما يدعيه المطعون ضده من أن الطاعنة حالت دون حصوله على الأجازات المقررة له قانوناً في الفترة من ١/١/١٩٨٠ حتى إحالته إلى المعاش فإن دعواه بطلب الحكم بمبلغ ٧٣٢٩ جنيتها مقابل الأجازات وهو في حقيقته تعويض عن حقه فيها لا تعد من دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات في مفهوم المادة ٤٣ من قانون المرافعات، ومن ثم تختص المحكمة الابتدائية بنظرها عملاً بنص المادة ٤٧ من القانون المشار إليه.

(نقض ١٩٩٨/٦/٧، طعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٦ ق).

## ١٥٠٣ - حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٦١٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى زفتى الجزئية، على الطاعن - وآخر - بطلب الحكم ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ومقداره ٢٢٠٠ جنيه، واعتبار الحجز الموقع ضده بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ كأن لم يكن، وقال شرحا لذلك إنه علم بأن مندوب الحجز الإدارى بتفتيش الرى المختص قد أوقع ضده حجزا تنفيذا بزعم مديونيته بذلك المبلغ الذى يمثل تكاليف إعادة الشئ إلى أصله استنادا إلى محضر المخالفة المحررة ضده لتجريفه جسر نهر النيل، ولما كان ما نسب إليه غير صحيح فإن ذمته تكون بريئة من الدين المحجوز من أجله، ومن ثم أقام الدعوى. وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر طلب الحكم ببراءة الذمة وإحالة هذا الطلب إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ من القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف، مع إيقاف الفصل فى طلب اعتبار الحجز كأن لم يكن لحين الفصل فى طلب براءة الذمة. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٥٠١ لسنة ٣٨ ق طنطا، وبتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤ قضت المحكمة بالتأييد. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطرق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه، ذلك أن الحجز توقع ضد المطعون ضده وفاء للنفقات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشئ إلى أصله نتيجة التعدى على جسر نهر النيل، وأن المبلغ المحجوز من أجله لا يعد من قبيل التعويضات التى تختص بها اللجنة المشكلة لهذا الغرض ولوزارة الرى

الرجوع بطرق الحجز الإدارى على المستفيد بقيمة نفقات إعادة الشئ لأصله، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن المشرع حظر فى المادة ٦٩ من القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف - المنطبق على واقعة الدعوى - القيام ببعض الأفعال التي تعتبر تعديا على منافع الرى والصرف، ونص فى المادة ٩٨ منه على أن يكون لمهندس الرى المختص فى الحالة أن يكلف من استفاد من هذا التعدى بإعادة الشئ إلى أصله فى ميعاد يحدده وإلا قام بذلك على نفقته ويتم إخطار المستفيد وإثبات الإجراءات فى محضر المخالفة الذى يحرره مهندس الرى، فإذا لم يتم المستفيد بإعادة الشئ إلى أصله فى الموعد المحدد يكون لمدير عام الرى إصدار قرار بإزالة التعدى إداريا، وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة بهذا القانون، ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف إعادة الشئ إلى أصله ويلزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ الإخطار بها وإلا قامت وزارة الرى بتحصيلها بطريق الحجز الإدارى ولا تعد هذه المبالغ من قبيل التعويضات التى تختص بها لجنة الفصل فى منازعات التعويضات المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ من ذات القانون، إذ لا تختص هذه اللجنة بالمنازعات المتعلقة بنفقات إعادة الشئ إلى أصله، لما كان ذلك وكان البين من محضر الحجز المودع ملف الدعوى أن الحجز قد توقع ضد المطعون ضده وفاء لقيمة رد الشئ لأصله فى المخالفة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ باعتباره المستفيد من التعدى على منافع الرى والصرف، فلا تعد منازعته فى هذا الدين من بين المنازعات التى تختص بها اللجنة المشار إليها بالمادة ١٠٢ آنفة الذكر. وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لمناقشة الوجه الآخر للطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم،

### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه، وحكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها، وألزمت المطعون ضده مصاريف هذا الطعن والمصاريف الاستئنافية.

(نقض ١٩٩٧/٧/٨، طعن رقم ٢٧٢٥ لسنة ٥٩ ق).

### ( مادة ٤٤ )

«لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة.

ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد إلى الحق، ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذي يصدر فيها إلا إذا تخلص بالفعل عن الحيازة لخصمه.

وكذلك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه»<sup>(١)</sup>

التعليق :

### دعاوى الحيازة :

١٥٠٤ - ينظم القانون المدني ثلاث دعاوى للحيازة في المواد ٩٥٨ - ٩٦٢، وهذه الدعاوى هي دعاوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض ودعوى وقف الأعمال الجديدة وهي في حقيقتها ثلاث صور لدعاوى

---

(١) هذه المادة تطابق للمادة ٤٨ من قانون المرافعات السابق، مع استبدال عبارة «ولا يجوز من المدعى عليه في دعوى الحيازة أن يدفعها لاستناد إلى الحق» بصدر للفقرة الثانية من النص الحالي.

الحيازة، وأساس التمييز بين هذه الدعاوى هو صورة المصلحة العملية التي نبرر قبولها، وتتمثل في مدى جسامته الاعتداء على الحيازة، فإذا وصل الاعتداء على الحيازة إلى حد فقد الحيازة تماماً ترفع دعوى استرداد الحيازة، أما إذا كان تعرضاً للحيازة لم يصل إلى حد فقدتها فترفع دعوى منع التعويض. بينما ترفع دعوى وقف الأعمال الجديدة في حالة احتمال الاعتداء على الحيازة، واختلاف جسامته الاعتداء على الحيازة يؤدي إلى اختلاف الإجراءات اللازمة لحماية الحيازة، ورد هذا الاعتداء، ولذا نظم المشرع لكل صورة منها دعوى اختصاصها بقواعد خاصة (وجدى راغب مبادئ القضاء المدني - ص ١٦٣)، فأنواع الاعتداء التي تصور المشرع - باستقراء الواقع - احتمال وقوعها على الحيازة هي:

أ - التعرض للحائز في حيازته، ويدفع بدعوى تسمى دعوى منع التعرض.

ب - سلب الحيازة من الحائز، ويدفع بدعوى تسمى دعوى استرداد الحيازة.

ج - تهديد الحيازة، بمعنى الشروع في أعمال جديدة يحتمل أن تكون متى تمت تعرضاً للحيازة أو سلباً لها. ويدفع هذا الخطر المحتمل على الحيازة بدعوى تسمى دعوى وقف الأعمال الجديدة.

والواقع أن هذه الدعاوى تحتل تدرج الاعتداء على الحيازة، من مجرد الاحتمال، إلى التعرض فعلاً، إلى بلوغ التعرض أقصى حدوده بسلب الحيازة، ولهذا كانت دعوى منع التعرض هي دعوى الحيازة بالمعنى الصحيح، وكانت الدعويان الأخريان تمثلان إما خطر التعرض، وإما منتهى التعرض (أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ٣٢٤ - ص ٣٦٦).

ويتعين ملاحظة أن هناك فروق بين الدعاوى الثلاث، ففي حين أن دعوى منع التعرض، ودعوى وقف الأعمال الجديدة تحميان الحيازة

القانونية والمستقرة، فإن دعوى استرداد الحيابة تمنح لكل حائز ولو كان حائزاً عرضياً، ولو لم تدم حيازته، مادامت هذه الحيابة انتزعت منه فى ظروف معينة سوف نشير إليها، ومن ناحية أخرى فإن دعوى منع التعرض تتميز عن دعوى وقف الأعمال الجديدة فى نوع الاعتداء الذى يقع على الحيابة. (إبراهيم سعد - القانون القضائى الخاص ج ١ - بند ٨٢ ص ٢٠٠).

وسوف نوضح الآن هذه الدعاوى الثلاث فيما يلى:

#### أولاً: دعوى منع التعرض:

١٥٠٥ - تعريف دعوى منع التعرض: تحمى دعوى منع التعرض حيابة الحائز من أى اعتداء يقع عليها، إذ دعوى منع التعرض هى الدعوى التى يتمسك فيها المدعى بحيابته القانونية، التى يتعرض لها المدعى عليه، طالبا الحكم بمنع هذا التعرض وإزالة مظاهره.

ويتضح من هذا التعريف أنها دعوى حيابة موضوعية، تتخذ أساساً صورة دعوى الإلزام، فهى تقوم على الاعتداء على الحيابة، وترمى إلى تحقيق حماية جزائية لها تتمثل فى إلزام المدعى عليه بإزالة مظاهر تعرضه للحيابة. وهذا جزاء عينى يؤدى إلى إعادة الشئ إلى أصله، ولكنها ترمى أيضاً إلى تحقيق حماية وقائية بمنع هذا التعرض مستقبلاً، وقد نص المشرع على هذه الدعوى فى المادة ٩٦١ مدنى، وهى تعتبر - فى الفقه - دعوى الحيابة العادية، ولذا يشترط لها ما يشترط فى دعوى الحيابة بشأن قانونية الدعوى والمصلحة العملية والصفة وميعاد رفع الدعوى، وعدم الجمع بينها وبين دعوى الحق، وهى تتميز أساساً بصورة المصلحة العملية التى تبرر قبولها، وهى التعرض (وجدى راغب - ص ١٦٩ وص ١٧٠).

١٥٠٦ - شروط قبول دعوى منع التعرض: يشترط لقبول دعوى منع التعرض توافر الشروط الآتية:

١ - الشرط الأول: أن يكون المدعى حائزاً حيازة قانونية: وقد جرى الفقه والقضاء على تعريف الحيازة بأنها حالة واقعية مادية تنشأ من سيطرة فعلية لشخص على شيء أو استعماله لحق عيني باعتباره مالكا للشيء أو صاحب هذا الحق العيني. ويتضح من هذا التعريف أن الحيازة - التي تنتج آثارها، وتكون سبباً لكسب الملكية - تشتمل على عنصرين:

أ - العنصر المادي: وهو السيطرة المادية على الشيء، وتتحقق هذه السيطرة بأن يحرز الحائز الشيء في يده إحرازاً مادياً، ويباشر فيه من الأعمال المادية ما يباشره المالك عادة في ملكه، أو صاحب الحق للاستفادة من هذا الشيء طبقاً لما تسمح به طبيعته. فإذا كان الشيء أرضاً زراعية، فالحائز هو الذي يحتلها ويزرعها بنفسه أو بواسطة غيره، وفي هذه الحالة فإنه يسيطر عليها بواسطة الغير كالمستأجر مثلاً. أما السيطرة المادية على أى حق عيني آخر خلاف الملكية، فتكون عن طريق الأعمال التي يقتضيها استعماله، فإذا كان حق ارتفاق بالمرور كانت السيطرة المادية عليه بالمرور فعلاً في المكان المراد استعمال الحق فيه (عبدالرزاق السنهوري - الوسيط ج ٩ بند ٢٥٩ ص ٧٩٢، إبراهيم سعد - ج ١ بند ٨٤ - ص ٢٠٠ و ص ٢٠١).

وقد تكون السيطرة المادية بالوساطة، أى أن الحائز يباشر السيطرة المادية بواسطة الغير، ومثال ذلك خدمه وأتباعه الذين يتبعونه، ويأتمرون بأوامره. وإذا كان الحائز شخصاً معنوياً، فيباشر هذه السيطرة المادية المديرون والأشخاص الذين يفوضون في ذلك، وقد يحوز الحائز مالا شائعاً مع غيره، فيقوم بالأعمال المادية للحيازة، بشرط ألا يحول قيامه



بهذه الأعمال دون أن يقوم الحائزون على الشيوخ معه هم أيضا. ويلاحظ أن هذه الحياة لا تحمي إلا على أساس أنها حياة على الشيوخ، فكما تحمي حياة أحد الشريكين أيضا حياة الآخر على اعتبار أن حياة كل منهما شائعة.

(عبدالرزاق السنهورى - الوسيط ج ٩ - ص ٧٩٩ - رقم ٢٦٢، إبراهيم سعد - ج ١ - بند ٨٤ - ص ٢٠١ وص ٢٠٢، وقد قضت محكمة النقض في ١٩٦٧/٢/٧ - سنة ١٨ ص ٣٠٦، بأنه لما كانت الملكية الشائعة لا تنصب إلا على حصة شائعة في أجزاء المال المشترك إلى أن تتميز بالفعل عند حصول القسمة، فإن هذه الحصة يصح - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكون محلا لأن يحوّلها شخص على وجه التخصيص والافراد بنية امتلاكها - وانظر أيضا:

(نقض ١٩٧٠/٥/١٩ - سنة ٢١ ص ٨٦٢، نقض ١٩٧٠/٦/٩ سنة ٢١ ص ٩٩٨).

**ب - العنصر المعنوي:** وهو قصد التملك أو نية الحائز في استعمال الشيء أو مباشرة الحق العيني باعتباره مالكا له أو صاحبه، فيجب أن يتوافر لدى الحائز قصد التصرف كمالك، أى أن تكون الأعمال المادية التي يقوم بها مصحوبة بقصد (أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٢١٧ - رقم ١٣٠، رمزي سيف ص ١٥١ - رقم ١٢٠، أحمد مسلم: ص ٣٥٨ - رقم ٣١٨، فتحى والى: ص ١٧٥ - رقم ٧٧، إبراهيم سعد - ج ١ - بند ٨٤ ص ٢٠٢ و ص ٢٠٣).

ويستفاد هذا القصد من الظهور بمظهر المالك أو صاحب الحق موضوع الحياة. وهذا ما استقر عليه القضاء المصرى، وقالت فى ذلك محكمة النقض أن «أساس دعوى منع التعرض هو الحياة المعتبرة قانونا بتوافر نية التملك، فيجب على المحكمة عند الحكم فيها أن تبين فى حكمها

جميع الشرائط القانونية الواجب توافرها فى وضع اليد (أى الحيازة)، وأهمها أن يكون بنية التملك».

(نقض ١٩٤٥/١/١٨ - مجموعة أحكام النقض فى ٢٥ عاما - الجزء الأول -  
بند ١٥٤ ص ٦٤٧، إبراهيم سعد - بند ٨٤ ص ٢٠٣) ط.

فإذا لم يتوافر العنصر المعنوى، فلا يعتبر الحائز حائزا حيازة قانونية، وإنما يعتبر حائزا حيازة مادية أو عرضية، فالحائز العرضى هو كل شخص انتقلت إليه من الحائز السيطرة المادية على الشئ ليباشرها باسم الحائز ولحسابه، وذلك بمقتضى عقد كالمستأجر أو المرتهن رهن حيازة، أو بحكم القضاء أو القانون لتأدية مهمة معينة كالحارس، ومصفى التركة والسنديك، ويلتزم الحائز العرضى برد الشئ إلى مالكه. (عبد الرزاق السنهورى - الوسيط ج ٩ - بند ٢٧٠ ص ٨٢٩، إبراهيم سعد - بند ٨٤ ص ٢٠٣ و ص ٢٠٤).

وعلى ذلك إذا لم تتوافر جميع العناصر المكونة للحيازة القانونية لا تقبل دعوى منع التعرض، فالحائز العرضى له الحق فى رفع دعوى استرداد الحيازة إذا انتزعت منه الحيازة، ولكن لا يستطيع أن يحمى حيازته العرضية بدعوى منع التعرض، ومع ذلك فقد استثنى المشرع من هذه القاعدة حالة المستأجر، فتمنح المادة ١/٥٧٥ من القانون المدنى له الحق فى رفع جميع دعاوى الحيازة إذا حصل له تعرض فى حيازته. ويلاحظ أن هذه الدعاوى تحمى فى الواقع حيازته لحقه الشخصى كمستأجر، ولكنه لا يستطيع أن يحمى حيازته لحق ملكية العين المؤجرة بدعاوى الحيازة، فهذه الدعاوى لا يمكن أن ترفع إلا باسم المؤجر، (إبراهيم سعد - ج ١ - بند ٨٤ ص ٢٠٤).

٢ - الشرط الثانى: أن يكون قد وقع تعرض مادى أو قانونى  
لحيازة المدعى: وقد عرفت محكمة النقض التعرض بأنه «هو الإجراء

الموجه إلى واضع اليد على أساس إدعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد».

(نقض مدني ١١/٣/ ١٩٣٢ - مجموعة عمر - ج ١ رقم ٦٦ - ص ١٣٨).

ويقع التعرض للحيازة إما بأعمال مادية تخل بصفة مستمرة بحق الحائز في سلامة حيازته، واستثنائه بها، وإما بمنازعة قانونية لحق الحائز في حيازته، بادعاء حق يتعارض مع الاستسلام للحيازة، أو بإنكار الحيازة أو ادعائها، سواء اقترن ذلك بأعمال مادية أم لا. على أنه إذا اقترنت الادعاءات بأعمال مادية بلغنا صورة التعرض للمادى.

فالحائز لأرض زراعية مثلاً يقع التعرض لحيازته بمحاولة شخص آخر حرث هذه الأرض أو ربيها لزراعتها لنفسه، دون سند من إذن الحائز أو رضائه أو بمنع الحائز، أو محاولة منعه من زراعتها أو حصادها.

والحائز لأرض قضاء في مدينة يقع التعرض للمادى لحيازته مثلاً بفتح جاره لمطلات عليها دون أن يكون له عليها حق ارتفاق بالمطل، أو بمحاولة إقامة بناء على هذه الأرض، أو بمنع الحائز من إقامة بناء عليها أو استعمالها.

أما التعرض القانوني فيكون بإنذار الحائز لعقار مبنى بإخلائه مثلاً بحجة أن المنزل هو ماله، وأنه ينوى استعماله بنفسه، وأنه لا سند للحائز في حيازته، وقد يكون بإنذار المستأجر للعقار من الحائز بعدم دفع الأجرة إلى الحائز بحجة أن دفعها واجب إليه هو.

وقد يكون بإنكار وجود حيازة الحائز، وتجاهلها والتصرف على هذا الأساس، فالذى يقوم بتأجير العقار الموجود تحت يد الحائز للغير، أو ببيع يعتبر تصرفه هذا تعرضاً قانونياً للحائز، إذ يتضمن إنكار الحيازة وتجاهلها.

وقد يكون بادعاء الحيازة، فتكون إزاء شخصين كل منهما يدعى حيازة العقار، وكل منهما يعتبر ادعاء الآخر تعرضا لحيازته (أحمد مسلم - بند ٢٢٥ ص ٣٦٧ و ص ٣٦٨).

٣ - الشرط الثالث: أن ترفع الدعوى خلال سنة من التعرض: ويشترط لقبول دعوى منع التعرض أن ترفع خلال سنة من تاريخ حصول التعرض، وإلا سقط الحق فيها. وقد نصت على هذا الشرط المادة ٩٦١ من القانون المدني بقولها: «من حاز عقارا... ثم وقع له تعرض في حيازته جاز أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض». وإذا فدمعوى منع التعرض التي ترفع بعد مضي السنة تعتبر غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد، أي بعد سقوط الحق فيها.

وحكمة إيجاب رفع الدعوى خلال سنة من حصول التعرض أن الحيازة مركز واقعي يتأثر بالاعتبارات الواقعية دون حاجة إلى سند آخر غير الواقع، فالتعرض الذي يسكت عليه الحائز سنة يكون قد أصبح بدوره مركزا واقعيا لا يقل جدارة عن الحيازة بالسكوت عنه، ولا نقول حمايته، فضلا عن أن إهمال الحائز دفع التعرض سنة كاملة يبرر تقدير رضائه به مما يزيل عنه وصف الاعتداء غالبا، أو يبرر تجريد الحائز من الحماية بالنسبة لهذا التعرض على كل حال. (أحمد مسلم بند ٣٢٦ - ص ٣٦٨).

١٥٠٧ - مدى جواز رفع دعوى منع التعرض في التعرض الذي نتج عن الأشغال العامة: أحيانا تقوم الإدارة بأعمال يطلق عليها اسم إشغال عامة، وقد تشكل هذه الأعمال تعرضا لحيازة الأفراد، فإذا كانت هذه الأشغال تؤدي إلى نزع ملكية الفرد كليا أو جزئيا دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية، فقد ذهب رأى (السنهوري - الوسيط - ج ٩ ص ٩٢١ وما بعدها) إلى أن قاضى الحيازة يختص بإثبات قيام الحيازة إذا

كانت محل نزاع، ويجوز له أيضا أن يأمر بعدم المضي في القيام بالأشغال العامة، غير أنه لا يختص بأن يأمر بهدم هذه الأشغال أو إعادة الأرض إلى حالتها الأصلية، إذ أن ذلك يتضمن تعطيلاً لتنفيذ قرار إداري لا يملكه إلا القضاء الإداري، أما إذا كانت الأشغال العامة تؤدي بطريق غير مباشر إلى نزع الملكية، كما إذا كان القانون يخول جهة الإدارة الاستيلاء نهائياً على أملاك الأفراد دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية، فإنه يدخل في اختصاص قاضي الحيابة تقرير حيابة المدعى، وأنها استمرت لمدة سنة، باعتبار أن ذلك أساس يمكن الاستناد إليه في طلب التعويض، إلا أن قاضي الحيابة لا يختص بالأوامر بهدم الأشغال، لأن ذلك تعطيلاً لتنفيذ قرار إداري، الأمر المحرم على جهة القضاء العادي، إذ أن القضاء الإداري هو جهة الاختصاص الوحيدة بوقف تنفيذ القرار الإداري أو إلغائه أو تأويله.

(الدناصوري وعكاز- ص ٣٠٩ وص ٣١٠).

١٥٠٨ - جواز رفع دعوى منع التعرض عن إشغال خاصة رخصت بها الإدارة: إذا صدر من جهة الإدارة عمل من أعمال التعرض عن أشغال خاصة رخصت بها، كما إذا كانت قد أعطت ترخيصاً لشخص بإدارة محل مضر بالصحة أو مقلق للراحة أو من المحلات الخطرة، فإن هذا التعرض يخضع للقواعد العامة، فيختص بنظره القضاء العادي لا الإداري، ويجوز له أن يقضى بمنع التعرض، وبإزالة الأعمال التي تمت، والتي نتج عنها التعرض، ولا يقدح في ذلك صدور ترخيص إداري في القيام بهذه الأعمال، إذ أن هذا الترخيص لا يخرج عن كونه تقريراً بأن الأعمال المرخص بها لا تتعارض مع مصلحة عامة، كما أنه لا يصادر حق المرخص له أو غيره في المطالبة بما يصيبه من ضرر نتيجة هذه الأعمال، ويترتب على ذلك أنه يجوز لأي شخص يقع تعرض لحيابته ينجم عن اشغال خاصة رخصت فيها الإدارة أن يرفع دعوى منع التعرض على

الجهة التي قامت بهذه الاشغال أمام جهة القضاء العادى التى تملك الحكم بإزالة ما تم من الأعمال التى نشأ عنها التعرض، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وإذا كان التعرض قد نتج عن إشغال قامت بها الدولة، أو أى شخص معنوى من أشخاص القانون العام أجريت فى الأموال الخاصة المملوكة لأيهما، فإنه يجوز وقع التعرض لحيازته أن يخاصم الجهة التى قامت بالتعرض أمام القضاء العادى بدعوى منع التعرض، وأن يطلب إزالة ما تم من أعمال نجم عنها التعرض، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، كما لو بنت الدولة على أرض مملوكة له أو فتحت مطلات على أرض الجار، أو تجاوزت حدود ملكها عند إقامة البناء، وتعرضت للجار. (الدناصورى وعكاز - ج ٣ - ص ٣١٠).

١٥٠٩ - لا يجوز رفع دعوى منع التعرض لتنفيذ عقد: إن القاعدة أنه لا يجوز رفع دعاوى الحيازة بهدف تنفيذ عقد، فإذا حدث تعرض بشأن عدم تنفيذ عقد تعين على الحائز أن يطلب تنفيذ العقد استنادا إلى العقد نفسه لا بدعوى منع التعرض، فإذا أخل المؤجر بما تضمنه عقد الإيجار من شروط، كما إذا حال دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة، فلا يجوز للمستأجر أن يلجأ لدعوى منع التعرض، وإنما يتعين عليه رفع الدعوى الشخصية الناشئة عن عقد الإيجار، ويطلب فيها إلزام المؤجر بتنفيذ ما ورد بالعقد. (الدناصورى وعكاز - ص ٣١٠).

١٥١٠ - رفع دعوى منع التعرض لحماية حق سلبى: اختلف الرأى فيما إذا كان يجوز رفع دعوى منع التعرض لحماية حق سلبى، كما إذا اتفق على عدم إقامة منشآت فى طريق خاص أو عدم إقامة بناء على أرض قضاء مجاورة للطرفين، فذهب رأى فى الفقه الفرنسى إلى عدم جواز ذلك، إلا أن محكمة النقض أصدرت حكما قديما أجازت فيه رفع الدعوى، شريطة أن يكون الحق مستندا إلى عقد صادر من مالك العقار

المرتفق عليه، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ مدة سنة على الأقل من قبل المالك بامتناعه عن كل عمل يخالف هذا الاتفاق.  
(نقض ١٩٣٨/٢/٣، طعن رقم ٤٣ لسنة ٧ قضائية).

**١٥١١ - الخصوم فى دعوى منع التعرض:** دعوى منع التعرض ترفع من الحائز كما ذكرنا، وترفع على المتعرض نفسه الذى صدرت منه أعمال التعرض حتى لو كان يعمل لحساب غيره أو بأمر منه، فإذا صدر التعرض من المستأجر أو الوكيل بأمر من المؤجر أو الموكل أو لصالحه، فإنه يكون الخصم الاصلى فى الدعوى، ويجوز للمدعى أن يدخل فى الدعوى المؤجر أو الموكل فيها باعتباره ضامنا.  
وفى حالة وفاة المتعرض فإن ورثته يطلون محله باعتبار أنهم خلفه العام فتوجه إليهم الدعوى.

وإذا طالب المدعى فى دعوى منع التعرض إخلاء العقار أو إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعرض، فإنه يجوز له أن يدخل فيها الغير الذى انتقل إليه العقار حتى لو كان حسن النية، ويوجه إليه ما يعن له من الطلبين السابقين شأنه فى ذلك شأن المتعرض، غير أنه لا يحق للمدعى أن يطالب الغير بتعويض عن الضرر الذى أصابه إلا إذا أثبت أنه سبب النية، أى أنه يعلم بالتعرض.

وإذا كان من المقرر أن دعوى منع التعرض أكثر عينية من دعوى استرداد الحيازة، وكانت الدعوى الأخيرة يجوز رفعها على الغير حسن النية، فإن هذا الامر يطبق من باب أولى على دعوى منع التعرض.  
(الدناصورى وعكاز - ص ٣١٠).

**١٥١٢ - المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى منع التعرض:** نصت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قانون المرافعات على أنه «فى الدعاوى

العينية العقارية، ودعاوى الحيازة يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو أحد أجزائه إذا كان واقعا في دائرة محاكم متعددة، وبذلك يكون المشرع قد استثنى دعاوى الحيازة من الخضوع للقواعد العامة في الاختصاص، وأوجب رفعها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها العقار، فإذا كان العقار واقعا في دائرة محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التي يقع فيها أحد أجزاء العقار صغر هذا الجزء أو كبر، أى بصرف النظر عن مساحته.

١٥١٣ - المحكمة المختصة نوعيا بنظر دعوى منع التعرض: دعوى منع التعرض دعوى موضوعية بحتة تختص بها المحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمتها، وتقدر قيمتها وفقا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات - بقيمة العين محل الحيازة، ووفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المعدلة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، فإن كان العقار مبنيا تقدر قيمته باعتبار خمسمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه. أما إذا كان من الأراضى يكون التقدير باعتبار أربعمائة مثل لقيمة الضريبة المربوطة عليه، وتأسيساً على ذلك فإن المحكمة الجزئية تختص بنظر الدعوى إذا كانت قيمة العقار وفقاً للقواعد المتقدمة لا تجاوز مبلغ عشرة آلاف جنيه، وذلك عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٢ مرافعات بعد تعديلها، أما إذا زادت قيمة العقار عن عشرة آلاف جنيه، فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة الابتدائية، وفي حالة عدم فرض ضريبة على العقار محل الحيازة تولت المحكمة تقدير قيمته، ولها أن تستعين في ذلك بخبير، وإذا تنكب المدعى الطريق السليم، وأقام دعوى منع التعرض أمام القضاء المستعجل، فإن قضاءه بعدم اختصاصه بنظرها يكون أمراً محتوماً، ويتعين عليه أن يقف في قضائه عند هذا الحد، ولا يجوز له أن يحيل الدعوى إلى المحكمة الموضوعية لأن لم يتبق أمامه ما يصح عرضه على القضاء الموضوعي. (الدناصورى وعكان - ص ٣١٢).



### ثانياً: دعوى وقف الأعمال الجديدة:

١٥١٤ - تعريف دعوى وقف الأعمال الجديدة: لقد أوعن المشرع فى حماية الحيازة، فلم يكتف بحمايتها من السلب، ولم يقنع بحمايتها من التعرض، وإنما نظم فضلاً عن ذلك وقايتها من التعرض قبل حصوله، متى تهيأت الأسباب لاحتمال وقوعه، وذلك بتنظيمه دعوى وقف الأعمال الجديدة، وهى الدعوى التى يتمسك فيها المدعى بحيازته القانونية، التى تهددها أعمال جديدة يقوم بها المدعى عليه من شأنها لو تمت أن تمس حيازته، طالبا الحكم بوقف هذه الأعمال.

وهى دعوى الحيازة الوقائية التى ترمى إلى منع الاعتداء على الحيازة قبل وقوعه، ومثالها التقليدى هو البدء فى بناء حائط يؤدى لو اكتمل البناء إلى سد مطل للجار، فيرفع حائز المطل دعوى وقف الأعمال الجديدة يطلب فيها الحكم بوقف البناء.

وقد نظم المشرع هذه الدعوى فى المادة ٩٦٢ مدنى، فنص فى فقرتها الأولى أن «من حاز عقارا، واستمر حائزا له سنة كاملة، وخشى لأسباب معقولة التعرض له من جراء أعمال جديدة تهدد حيازته، كان له أن يرفع الأمر إلى القاضى طالبا وقف هذه الأعمال، بشرط ألا تكون قد تمت، ولم ينقض عام على البدء فى العمل الذى يكون من شأنه أن يحدث الضرر».

فالمقصود بهذه الدعوى منع الاستمرار فى عمل شرع فيه، ولو تم لأصبح تعرضا للحيازة، فترفع على من شرع فى العمل بقصد منعه من إتمام هذا العمل، وذلك لتفادى التعرض الذى قد ينتج من إنهاء هذا العمل. ومثال ذلك أن يبدأ شخص بناء حائط فى حدود أرضه أو إقامة بناء، لو أنه استمر فيه إلى نهايته لسد النور والهواء على جاره أو لسد مطلقا له، ولنجم عن ذلك تعرض لحيازة الجار للعقار المجاورة.

ففى هذه الحالة التعرض احتمالى ، ولم يقع بعد لذلك قيل أن هذه الدعوى من الدعاوى الوقائية، والمصلحة فى مثل هذه الدعاوى ليست مصلحة محتملة، بل هى مصلحة قائمة للحائز فى درء التعرض قبل حصوله، لأنه ليس من المتصور حرمان الحيازة من الحماية إلى أن يقع عليها الاعتداء بتمام التعرض (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ١٤٧ - ص ٢٣٥).

ووصف الاحتمال إنما يرد على الاعتداء الذى ينشئ الحق فى الدعوى (فتحى والى - مبادئ - بند ١٤٧ - ص ٢٣٥، إبراهيم سعد - بند ٨٨ ص ٢١٤ و ص ٢١٥).

١٥١٥ - شروط قبول دعوى وقف الأعمال الجديدة: يتضح من المادة ١/٩٦٢ المشار إليها أن التفرقة بين دعوى منع التعرض، ودعوى وقف الأعمال الجديدة تفرقة دقيقة، فلا تختلف شروطها إلا من حيث طبيعة التعرض ذاته وبدء سريان المدة التى يجب فى خلالها رفع الدعوى.

إذ بينما تحمى دعوى منع التعرض الحيازة من تعرض وقع بالفعل، إذ بدعوى وقف الأعمال الجديدة تحمى الحيازة من تعرض احتمالى أو مستقبل على وشك الوقوع، وكانت هناك من الأسباب المعقولة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الأعمال لو تمت لكانت تعرضا كاملا لحيازة المدعى.

وبما أن المقصود من هذه الدعوى منع تمام العمل، فيشترط ألا يكون هذا العمل قد تم وقت رفع الدعوى، لأنه لو تم فإنه يعتبر تعرضا بمعنى الكلمة، ولا يكون هناك مجال لرفع دعوى وقف الأعمال الجديدة، بل يجب رفع دعوى منع التعرض. (إبراهيم سعد - بند ٨٨ - ص ٢١٦).

وتنبئنا على ذلك نتيجة هامة، وهى أن العمل الذى يبرر رفع هذه الدعوى يقع دائما على عقار غير عقار المدعى، لأنه لو وقع على عقار

الحائز اعتبر تعرضاً يصلح سبب لرفع دعوى منع التعرض. لذلك تقع هذه الأعمال عادة على عقار المتعرض المدعى عليه. أما إذا وقعت على عقار الغير، فكانت تعرضاً لهذا الغير. وقد يكون الغير راضياً بهذه الأعمال أو متواطئاً مع المدعى عليه فى شأنها، وفى هذه الحالة يكون هذا الغير شريكاً للمدعى عليه، ويستوى عندئذ أن تكون هذه الأعمال قد تمت فى عقار المدعى عليه أو فى عقار الغير.

(عبدالرزاق السنهورى - الوسيط ج ٩ - بند ٣٤١ ص ٩٤٥ - ٩٤٦، إبراهيم سعد - الإشارة السابقة).

كما أنه يشترط أن ترفع دعوى وقف الأعمال الجديدة فى خلال سنة تحتسب من تاريخ البدء فى العمل، وليس من تاريخ تمامه لأنه لو تم لأصبح تعرضاً فعلياً، فإذا لم يقم المدعى برفع هذه الدعوى فى السنة التالية للبدء فى العمل الجديد، فلا تقبل دعواه، وعدم قبول دعوى وقف الأعمال الجديدة لا يمنع الحائز من رفع دعوى منع التعرض إذا تمت هذه الأعمال، وأصبحت تعرضاً لحيازته. وعندئذ يكون له أن يرفع هذه الدعوى الأخيرة فى خلال سنة من وقوع التعرض، أى من وقت تمام الأعمال الجديدة. (إبراهيم سعد - بند ٨٨ - ص ٢١٧).

ويجب ملاحظة أن دعوى وقف الأعمال الجديدة هى دعوى مستعجلة لتوافر ظرف الاستعجال، ولأن المطلوب بها إجراء وقتى، وهو وقف الأعمال مؤقتاً، حتى يفصل فى الموضوع أى الحيازة (أحمد مسلم - بند ٣٣٦ - ص ٣٧٧ وص ٣٧٨)، ولذلك ترك المشرع للقضاء سلطة تقديرية فى إجابة الطلب أو عدم إجابته حسبما يقدر من قوة احتمال حصول التعرض أو ضعفه، بل وأجاز الحكم على المدعى أو المدعى عليه بتقديم كفالة مناسبة كشرط لإجابته إلى طلبه أو لرفض طلب خصمه، حتى تكون ضماناً لإصلاح الضرر الذى يسببه الحكم الوقتى، إذا انتزع بحكم

نهائى أن ذلك الحكم قرر حماية لمن اتضح فى النهاية أنه لم يكن الجدير بها .

وهكذا نصت الفقرة الثانية من المادة ٩٦٢ مدنى على أن «للقاضى أن يمنع استمرار الأعمال، أو أن يأذن فى استمرارها، وفى كلتا الحالتين يجوز للقاضى أن يأمر بتقديم كفالة مناسبة تكون فى حالة الحكم بوقف الأعمال ضمانا لإصلاح الضرر الناشئ من هذا الوقف، متى تبين بحكم نهائى أن الاعتراض على استمرارها كان على غير أساس، وتكون فى حالة الحكم باستمرار الأعمال ضمانا لإزالة هذه الأعمال كلها أو بعضها إصلاحا للضرر الذى يصيب الحائز إذا حصل على حكم نهائى فى مصلحته».

١٥١٦ - **حجية الحكم الصادر بوقف الأعمال الجديدة: قضاء محكمة الحياة بوقف الأعمال الجديدة** إنما هو قضاء مؤقت تتوقف حجتيه على القضاء فى دعوى الملكية أو فى دعوى موضوع الحق، فإذا حكم فى أيهما لصالح المدعى عليه، فإنه يحق له أن يمضى فى هذه الأعمال حتى يتمها، أما إذا حكم فيها لصالح المدعى، وأصبح الحكم نهائيا فلا يزول حكم وقف الأعمال الجديدة.

١٥١٧ - **تحول دعوى وقف الأعمال الجديدة إلى دعوى منع تعرض:** إذا أقام الحائز دعوى وقف الأعمال الجديدة عند بدايتها أمام محكمة الموضوع، إلا أن الدعوى استغرق نظرها زمنا تمت فى أثناءه الأعمال، فلا شك أن الدعوى فى هذه الحالة تتحول إلى دعوى منع تعرض، ويتعين على قاضى الحياة أن يكتفى على هذا الأساس حتى ولو لم يطلب المدعى ذلك، وفى هذه الحالة يجوز له أن يأمر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل أن يبتدأ المدعى عليه فى الأعمال، ويترتب على هذا الحكم إزالة الأعمال الجديدة لا وقفها ذلك أن دعوى منع التعرض يجوز فيها كما سبق لقاضى الحياة أن يقضى بالإزالة.

أما إذا رفعت الدعوى أمام القضاء المستعجل، فإنه وإن كان يجوز للقاضي المستعجل أن يحول طلبات الخصوم، ويصدر حكماً بالإجراء الوقتي الملائم إلا أنه في خصوصية دعوى وقف الأعمال الجديدة لا يستطيع أن يحولها إلى دعوى منع تعرض في حالة إتمام الأعمال الجديدة لأن الدعوى الأخيرة موضوعية بحتة لا يختص بنظرها. (الناصروري وعكاز - ص ٣٣٦ وص ٣٣٧).

**١٥١٨ - أوجه الخلاف بين دعوى وقف الأعمال الجديدة، ودعوى منع التعرض:** يتضح لنا مما تقدم أن دعوى وقف الأعمال الجديدة تختلف عن دعوى منع التعرض في أربعة أمور، أولها: أن دعوى منع التعرض أساسها أن يكون ما قام به المدعى عليه يعتبر تعرضاً بالفعل في حياته، أما في دعوى وقف الأعمال الجديدة، فإن أساسها أن ما قام به المدعى عليه من عمل لو تم لأصبح تعرضاً، والثاني: إن الحق في رفع دعوى وقف الأعمال الجديدة يسقط بمضي سنة على الشروع في العمل أو بتمام العمل، ولو تم في بضعة أيام لأنه بتمامه يصبح تعرضاً، أما بالنسبة لدعوى منع التعرض فإنها ترفع في خلال سنة تبدأ من صيرورة العمل تعرضاً، والثالث: إنه في دعوى وقف الأعمال الجديدة تبدأ الأعمال في عقار المدعى عليه، أما في دعوى منع التعرض فقد تكون في عقار المدعى عليه أو في عقار المدعى أو عقار الغير، والرابع: إنه في دعوى وقف الأعمال الجديدة، فإن قاضي الحيابة يقضى بوقف الأعمال الجديدة دون إزالتها، أما في دعوى منع التعرض فإنه يجوز أن يقضى بإزالة هذه الأعمال. (الناصروري وعكاز - ص ٣٣٧).

**١٥١٩ - دعوى وقف الأعمال الجديدة يجوز رفعها بصفة موضوعية، ويجوز رفعها بصفة مستعجلة:** يجوز رفع دعوى وقف الأعمال الجديدة أمام محكمة الموضوع إذا توافرت فيها الشروط السالفة

الذكر، ومن ناحية أخرى يجوز رفعها أمام القضاء المستعجل، وذلك بشرط أن يتوافر فيها - فضلا عن الشروط التي سبق توضيحها - ثلاثة شروط، أولها: أن يتوافر ركن الاستعجال في الدعوى، وثانيها: ألا يطلب من القاضي المستعجل إزالة ما تم فعلا من أعمال، وثالثها: ألا تكون هذه الأعمال الجديدة قد تمت، وانقلبت إلى تعرض فعلا إذ لا يجوز للقاضي المستعجل في هذه الحالة أن يقضى في الدعوى باعتبارها دعوى منع تعرض - كما هو الشأن في المحكمة الموضوعية - لأن دعوى منع التعرض دعوى موضوعية بحيث لا تدخل في اختصاص القضاء المستعجل بالمرّة.

وقد جرت عادة الكثرة الغالبة ممن يحدث اعتداء على حيازتهم بأعمال جديدة أن يلجأوا أولا لقاضي الأمور المستعجلة بطلب وقف هذه الأعمال عليهم يستطيعون الحصول على حكم في وقت قريب فإن أجيبوا لطلبهم قنعوا بهذا الحكم أما إذا قضى بعدم الاختصاص فإنهم يطرقون قضاء محكمة الموضوع.

ويلاحظ أن دعوى وقف الأعمال الجديدة الموضوعية تختلف عن الدعوى المستعجلة في الأمور الآتية:

أ - لا محل لإعمال القاعدة المقررة في المادة ٤٤ مرافعات التي تقضى بعدم جواز الجمع بين دعوى اليد والحق في شأن الدعوى المستعجلة، إذ أن هذه القاعدة لا تطبق إلا على دعاوى الحيازة الموضوعية التي ترفع أمام محكمة الموضوع.

ب - إن قاضي الأمور المستعجلة يختص بنظر دعوى وقف الأعمال الجديدة التي ترفع إليه أيا كانت قيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة، أما الدعوى الموضوعية فتقدر بقيمة الحق وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ مرافعات.

ج - يتبع فى الطعن فى الحكم المستعجل الصادر فى دعوى وقف الأعمال الجديدة نفس الطرق المقررة للطعن فى الأحكام المستعجلة، فيجوز استئنافه أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية، ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان الحكم قد صدر على خلاف حكم سابق، أما الحكم الصادر من المحكمة الموضوعية فإن الأمر يختلف عما إذا كان صادرا من المحكمة الجزئية أم الكلية، فإن كان صادرا من المحكمة الابتدائية فإن الطعن عليه يكون أمام محكمة الاستئناف، ويجوز الطعن على الحكم الصادر منها أمام محكمة النقض، أما إذا صدر الحكم من المحكمة الجزئية فإن الطعن قد يرفع أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية، ولا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا إذا صدر على خلاف حكم سابق.

د - إن قاضى الموضوع إذا تبين له أن الأعمال الجديدة قد تمت فإنه يكفى الدعوى بأنها تعرض ويقضى فيها على هذا الأساس على عكس القاضى المستعجل الذى يتحتم عليه فى هذه الحالة أن يقضى بعدم الاختصاص.

هـ - إن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة فى دعوى وقف الأعمال الجديدة يكون مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون، أما الحكم الموضوعى فلا يجوز تنفيذه إلا إذا أصبح نهائيا، أو إذا أمر القاضى بذلك لتوافر شرط من شروط النفاذ المعجل المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ مرافعات.

(انظر فيما تقدم: السنهاوى - ج ٩ - ص ٩٤٣، وما بعدها، محمد عبداللطيف: التقادم - ص ٣٠٠، وما بعدها، الدناصورى وعكاز - ص ٣٣٧ وص ٣٢٨).

### ثالثاً: دعوى استرداد الحيازة:

١٥٢٠ - تعريف دعوى استرداد الحيازة: دعوى استرداد الحيازة هي الدعوى التي يتمسك فيها المدعى بحيازته التي سلبت منه، طالباً الحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم العقار إليه.

وهذه الدعوى دعوى حيازة موضوعية تتخذ صورة دعوى الإلزام، حيث يدعى فيها المدعى الاعتداء على الحيازة، ويطلب الحكم بجزاء هذا الاعتداء، وهو جزاء عيني يتمثل في إعادة الشيء إلى أصله، وذلك بتسليم العقار إلى حائزه. (وجدى راغب - ص ١٦٣).

وقد نظم المشرع القواعد الخاصة بهذه الدعوى في المواد ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠ مدنى.

فإذا بلغ التعرض للحائز فى حيازته مبلغ الحرمان التام منها، كان هذا سلباً للحيازة، والدعوى التى ترفع لكف هذا الاعتداء، واستعادة الحيازة المسلوبة تعرف بدعوى استرداد الحيازة، وقد نصت عليها المادة ٩٥٨/١ مدنى بقولها «لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب ... ردها إليه».

ودعوى استرداد الحيازة تأخذ حكم الدعاوى العينية العقارية، لا من حيث الاختصاص القضائى فحسب، ولكن من حيث أن الحائز الذى سلبت حيازته يتتبع بها العقار حيثما كان، سواء لدى من سلب الحيازة أو لدى من انتقلت إليه هذه الحيازة بعد ذلك، ولو كان هذا الأخير حسن النية (أحمد مسلم - بند ٣٢٩ ص ٣٧٠ وص ٣٧١)، فالمادة ٩٦٠ مدنى تنص على أن «لحائز أن يرفع ... دعوى استرداد الحيازة على من انتقلت إليه حيازة الشيء المغتصب منه، ولو كان هذا الأخير حسن النية».

فقد شرعت دعوى استرداد الحيازة لحماية الحائز من أعمال الغصب، وليسترد حيازته ممن سلبها منه، فهى تقوم أساساً على رد الاعتداء غير



المشروع. (نقض مدنى - ٢٦/٦/١٩٣٣، مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض فى ٢٥ عاما، جزء أول، ص ٦٤٨ - رقم ١٦١، نقض ١٩٤٧/٦/٥ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض فى ٢٥ عاما - جزء أول - ص ٦٤٨ - رقم ١٦٦، إبراهيم سعد - بند ٨٩ ص ٢١٧، رمزى سيف - بند ١٣١ - ص ١٦٥). وقد لا تتصور ثمة فائدة من تقرير دعوى مستقلة لاسترداد الحيازة، مادام الحائز يستطيع دائما أن يرفع دعوى منع التعرض لاسترداد هذه الحيازة، إلا أن سلب الحيازة يعتبر أشد صور التعرض للحيازة، وأكثرها خطرا على النظام والأمن العام (إبراهيم سعد - بند ٨٩ ص ١٢١). لذلك تقررت هذه الدعوى بشروط أكثر تيسيرا من شروط باقى دعاوى الحيازة.

#### ١٥٢١ - شروط دعوى استرداد الحيازة:

##### الشرط الأول: أن يكون المدعى حائزا حيازة مادية:

استقر الفقه والقضاء على أنه يكفى لرفع دعوى استرداد الحيازة أن يكون المدعى حائزا حيازة مادية بمعنى أن تكون يده متصلة بالعقار اتصالا فعليا يجعل العقار تحت تصرفه المباشر. (نقض ١٩٣٣/٦/٢٦ مشار إليه آنفا)، كما يشترط أن يكون هذا الاتصال قائما فى حال وقوع الغصب (إبراهيم سعد - بند ٩٠ ص ٢١٧).

فقد تساهل القانون فى طبيعة وشروط الحيازة التى تحميها دعوى الاسترداد، وذلك نظرا لجسامة الاعتداء على الحيازة فيها.

وتكفى الحيازة العرضية، إذ تنص المادة ٩٥٨/٢، على أنه يجوز أن يسترد الحيازة من كان حائزا. بالنيابة عن غيره. ويستفاد من هذا أنه لا يشترط أن تكون الحيازة قانونية حتى يكون الحائز جديرا بالحماية، بل تقبل دعوى الاسترداد من الحائز العرضى باسمه كالمستأجر، والوصى والحارس. (رمزى سيف - بند ١٣٢ - ص ١٦٦، وجدى راغب - ص ١٦٤).

وهكذا تكفى الحيابة المادية بشرط أن تكون مستمرة هادئة ظاهرة واضحة.

ولا يلزم أن تستمر الحيابة مدة سنة، فرغم أن الأصل أن تستمر الحيابة مدة سنة حتى تكون جديرة بالحماية بدعوى الحيابة. ولكن القانون أجاز الاستغناء عن هذا الشرط فى دعوى استرداد الحيابة فى حالتين:

(أ) الحالة الأولى - إذا كانت الحيابة قد سلبت بالقوة، فنص على أنه للحائز فى جميع الأحوال أن يسترد حيابته من المعتدى (م ٢/٩٥٩ مدنى). وهكذا يجوز للحائز أن يرفع دعوى لاسترداد حيابته، ولو كانت حيابته لمدة شهرين مثلاً، طالما أن الحيابة قد سلبت بالقوة. والمقصود بالقوة. سلب الحيابة بالإكراه، وذلك سواء كان الإكراه مادياً أو معنوياً. أى أن الحيابة تعتبر قد سلبت بالقوة، ولو لم يستخدم القوة المادية، وإنما لجأ المعتدى إلى الإرهاب والتخويف، ويجيز القانون حماية الحائز فى هذه الحالة - ولو لم تكتمل حيابته مدة سنة - رغبة منه فى رد القوة على أعقابها نظراً لما فى استخدامها من خطورة على الأمن العام.

(ب) الحالة الثانية - إذا كانت حيابة المدعى أفضل من حيابة المعتدى. راعى المشرع فى حالة سلب الحيابة تماماً أننا نكون فى واقع الأمر أمام حائزين. أحدهما: هو المدعى يطالب باسترداد الحيابة، والآخر هو المدعى عليه الذى سلب الحيابة، ولذا فإن رفض دعوى الاسترداد لأن حيابة المدعى لم تكن قد استمرت مدة سنة، يؤدى فى الواقع إلى تفضيل حيابة المعتدى رغم أنه بدوره يجوز مدة أقل من سنة (وجدى راغب - ص ١٦٤ وص ١٦٥).

ولذلك إذا كانت مدة حيابة المدعى فى دعوى الاسترداد لم تبلغ بعد سنة كاملة، والفرص أنها لم تبلغ ذلك عند المدعى عليه، فإن القانون

يفاضل فى هذه الحالة بين الحيازتين، ويحمى المدعى لو كانت حيازته أفضل من حيازة خصمه. ولم يترك القانون المفاضلة لتقدير القاضى، ولم يحدد بها أى الخصمين يحوز مدة أطول من غيره. وإنما قدم معايير أخرى للتفضيل هى:

**المعيار الأول:** الحيازة الأحق بالتفضيل هى التى تقوم على سند قانونى، وهذا يعنى أنه إذا قدم المدعى سنداً قانونياً كمعقد بيع أو عقد إيجار، ولم يقدم خصمه سنداً لحيازته كانت حيازته أفضل.

ولكن يلاحظ أنه إذا قدم الخصمان سندات متعادلة، فإن قاضى الحيازة لا يحقق هذه السندات أو يفصل فيها، لأنه يصبح بذلك قاضياً للحق، ولا يجوز الجمع بين دعوى الحيازة الحق. وإنما يترك هذا المعيار للتفضيل إلى الميعار الآخر. وكذلك إذا لم يقدم أى من الخصمين سنداً قانونياً لحيازته.

**المعيار الثانى:** الحيازة الأحق بالتفضيل هى الأسبق فى التاريخ، وهذا المعيار احتياطى لا يلجأ إليه القاضى إلا إذا فشل المعيار الأول بسبب تعادل سندات الخصمين أو عدم وجودها. ويؤدى هذا المعيار غالباً إلى ترجيح حيازة المدعى، إلا إذا كان بدوره قد سلب الحيازة من قبل من المدعى عليه. (وجدى راغب - ص ١٦٥ - ١٦٦).

## ٢ - الشرط الثانى: أن يكون هناك سلب للحيازة:

والمقصود بهذا الشرط أن يؤدى الاعتداء إلى فقد الحيازة من المدعى، وحرمانه الكامل من الانتفاع بها، وسلب الحيازة الذى يبرر رفع دعوى استرداد الحيازة هو سلب الحيازة بغير إرادة الحائز. (فتضى والى - بند ٨٣ ص ١٩٢ و ص ١٩٣، إبراهيم سعد - بند ٩١ ص ٢١٩)، وبطريق غير مشروع، ولا يشترط أن يكون فقد الحيازة مصحوباً بالقوة أو

بالإكراه بل قد يقع بالخداع والحيلة (رمزى سيف - بند ٤٣٣ ص ١٦٧  
وص ١٦٨، أحمد أبو الوفا - بند ١٥٤ ص ٤٢١، فتحى والى - الإشارة  
السابقة، إبراهيم سعد، الإشارة السابقة)، وهذا ما يفهم من نص المادة  
٢/٩٥٩ التى لا تشترط مرور سنة على الحيازة لو سلبت بالقوة، مما  
يفترض قيام الدعوى، ولو تم سلب الحيازة بغير إكراه أو عنف. (إبراهيم  
سعد - بند - ٩١ ص ٢١٩).

٣ - الشرط الثالث: أن ترفع الدعوى فى خلال سنة من تاريخ  
سلب الحيازة: وفقا للقاعدة الخاصة بجميع دعاوى الحيازة يجب أن  
ترفع الدعوى فى خلال سنة من وقوع الاعتداء على الحيازة إلا أن  
المشرع المصرى أورد نصا خاصا بالنسبة لدعوى استرداد الحيازة نظرا  
لخطورة الاعتداء. فتنص المادة ١/٩٥٧ من القانون المدنى أنه إذا كان فقد  
الحيازة خفية، بدأ سريان السنة من اليوم الذى يكتشف فيه الحائر هذا  
الفقد.

إذا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة ما يشترط لقبول دعوى منع  
التعرض من وجوب رفعها خلال سنة من فقد الحيازة، فإذا كان فقد  
الحيازة خفية - كما مضت الإشارة آنفا - بدأ سريان السنة من وقت أن  
ينكشف ذلك (المادة ٢/٩٥٧ مدنى)، وإذن فالدعوى التى ترفع بعد هذا  
الميعاد تعتبر غير مقبولة لذلك.

وحكمة إيجاب رفعها خلال سنة من فقد الحيازة هى حث الحائر على  
المبادرة بدفع الاعتداء الواقع على حيازته، لأن الحيازة مركز واقعى يتأثر  
بالاعتبارات الواقعية، فإذا مضت أكثر من سنة على سلب الحيازة، فعادة  
يكون معنى ذلك أن المقتصب للحيازة قد استمرت حيازته هذه سنة  
فأصبح إزاء الحائر الأول المهمل أولى - واقعى - بالرعاية، بل إن المشرع  
يعتبر فى هذه الحالة أن حيازة الأول قد انقضت، فتكون الدعوى المرفوعة

منه على الحائز الجديد غير مقبولة لسببين: لرفعها بعد الميعاد، ولزوال الصفة المرفوعة بها، إذ لم يعد رافعها حائزاً في نظر القانون (أحمد مسلم - بند ٣٢٠ - ص ٣٧١ وص ٣٧٢)، ويستفاد هذا الحكم من نص المادة ٩٥٧ مدنى إذ تقرر أنه « لا تنقضى الحيازة إذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الحق مانع وقتي، ولكن الحيازة تنقضى إذا استمر هذا المانع سنة كاملة، وكان ناشئاً من حيازة جديدة، وقعت رغم إرادة الحائز أو دون علمه، وتحسب السنة ابتداء من الوقت الذى بدأت فيه الحيازة الجديدة إذا بدأت علناً، أو من وقت علم الحائز الأول بها إذا بدأت خفية».

**١٥٢٢ - المقارنة بين دعوى الحيازة المستعجلة والموضوعية:**  
يلاحظ أنه إذا كان الأصل العام أن دعوى استرداد الحيازة تدخل فى اختصاص القضاء المستعجل، وإن غالبية من هذه الدعاوى ترفع أمامه، غير أن ذلك لا ينفى - كما سبق أن ذكرنا - اختصاص محكمة الموضوع بنظرها، ذلك أن الحائز قد يجد أن من مصلحته طرق باب القضاء الموضوعى ليحصل على حكم فى موضوع النزاع يحوز حجية دائمة بين الخصوم على خلاف الحكم المستعجل الذى لا يحوز إلا حجية مؤقتة، ويظل مهدداً بالزوال نتيجة حدوث تغيير أو تعديل فى الوقائع المادية أو المراكز القانونية.

وإذا كان لا جدال فى أن للحائز أن يسلك إما طريق القضاء المستعجل، وإما طريق القضاء الموضوعى، إلا أن الجدير بالذكر أن التجاهل لأحد الطريقين لا يسلبه حقه فى الالتجاء إلى الآخر، ومؤدى ذلك أنه إذا رفع الحائز دعوى الحيازة المستعجلة، وأخفق فيها فلا جناح عليه إذا رفع بعد ذلك الدعوى الموضوعية، والعكس صحيح تماماً.

وقد جرت العادة على أن يلجأ الحائز أولاً إلى الدعوى المستعجلة باعتبار أن الإجراءات فيها أسهل، وأن الحكم يصدر فيها أسرع فإذا جانبته

التوفيق فيها فإنه بطرق باب محكمة الموضوع، حيث يستطيع إثبات حيازته بكافة وسائل الإثبات، ومنها شهادة الشهود والخبرة على خلاف القضاء المستعجل الذي يتعين أن يثبت أمامه الحق واضحا من ظاهرة المستندات. (عز الدين الدناصورى - وحامد عكاز - ج ١ - ص ٢٩٤).

١٥٢٣ - إذا حكم القاضى المستعجل فى الدعوى المستعجلة بعدم الاختصاص فلا يجوز له الإحالة: فى حالة ما إذا رفعت الدعوى لقاضى الأمور المستعجلة، وتبين له عدم توافر ركن الاستعجال، فلا يجوز له إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع لأنه لم يبق أمامه ما يصح عرضه على القضاء الموضوعى.

١٥٢٤ - النفاذ المعجل فى كل من الدعويين المستعجلة والموضوعية: من المقرر أن الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون، وبغير كفالة ما لم يأمر القاضى فى الحكم بتقديم كفالة، وذلك عملا بالمادة ٢٨٨ مرافعات، وبالتالي فإذا لم ينص فى الحكم على تقديم الكفالة فمعنى ذلك أن المحكمة لم تستعمل سلطتها التى خولها المشرع فى فرض الكفالة.

أما الحكم الصادر فى الدعوى الموضوعية فإنه يخضع للقواعد العامة فى النفاذ المعجل، وبالتالي لا يجوز تنفيذه إلا بعد أن يصبح نهائيا. ما لم تأمر المحكمة بالنفاذ المعجل إذا توافرت إحدى حالات المادة ٢٩٠ مرافعات فى نطاق ما تخوله لها هذه المادة. (الدناصورى وعكاز - ج ١ - ص ٢٩٤ و٢٩٥).

١٥٢٧ - يجوز لقاضى الموضوع إذا رفعت إليه دعوى رد حيازة أن يقضى فيها بإعادة العقار إلى أصله، ولا يجوز ذلك للقضاء المستعجل: يلاحظ أنه من المقرر أنه إذا رفعت دعوى الحيازة المعتادة أمام محكمة الموضوع، فإنه يجوز لها أن تقضى بإعادة العقار إلى أصله،

وذلك بإزالة ما أحدثه المتعرض من تغيير سواء بإزالة ما أقامه من مبان أو بإعادة ما هدمه منها، غير أن هذا الأمر لا يسرى بالنسبة للقضاء المستعجل إذا رفعت إليه دعوى استرداد حيازة، إذ أن حكمه برد الحيازة لا يعتبر قضاء في وضع يد، وإنما قضاء بإجراء تحفظي يراد منه رد عدوان الغاصب محافظة على الأوضاع المادية الثابتة لضمان استقرار الأمن، ولا جدال في أن إزالة المباني أو إعادة بناء ما هدم منها يعتبر قضاء موضوعيا يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل.  
(نقض ١٩٨٤/١١/٢٥، سنة ٣٥، الجزء الثاني - ص ١٨٩٠).

١٥٢٦ - ولاية قاضي الحيازة الموضوعي تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه: إذا أقام الحائز دعوى منع تعرض أو دعوى استرداد حيازة موضوعية، فإن له أن يطلب إزالة الأفعال المادية التي أجراها المدعى عليه في العقار، وتجييه المحكمة لطلبه، وأساس ذلك أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وأن من حق الحائز لمدة لا تقل عن سنة أن يطلب إعادة العقار إلى أصله بأن يطلب إزالة ما أحدثه المتعرض من تغيير سواء بإزالة ما أقامه من مبان أو بإعادة ما هدمه منها. (الدناصوري وعكاز - ص ٣٢٢ وص ٣٢٣).

وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كان من المقرر في قضاء المحكمة أن ولاية قاضي الحيازة تتسع لإزالة الأفعال إلى المادية التي يجريها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا، باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وكان من حق الحائز لمدة لا تقل عن سنة أن يطلب إعادة العقار إلى أصله بطلب إزالة ما أحدثه المتعرض من تغيير سواء بإزالة ما يقيم من مبان أو بإعادة ما يهدمه منها، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ المنتزه بوقف التنفيذ قد انصب على الحكم في الدعوى رقم

٣٤٧٦ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الإسكندرية، ولم ينصب على الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية بتأييده، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بحجية هذا الحكم الأخير برد حيازة أرض النزاع إلى المطعون ضدها وحققها فى طلب إزالة المبانى التى أقامها الطاعنون - المتعرضون - باعتباره أثرا من آثار ذلك الحكم بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل سلب الحيازة منها يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض ١١/٢٥/١٩٨٤، ستة ٣٥، الجزء الثانى ص ١٨٩٠).

ويتعين ملاحظة أنه رغم أن هذا الحكم لم يذكر صراحة الدعوى الموضوعية، إلا أن ذلك مستفاد مما هو مقرر بأن القاضى المستعجل لا يحكم بإعادة العقار إلى أصله.

١٥٢٧ - قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق: من القواعد المستقر عليها فقها وقضاء قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق، وتعنى هذه القاعدة عدم جواز قيام الدعويين فى وقت أمام نفس المحكمة أو أمام محكمتين مختلفتين، والحكمة من هذه القاعدة هى استكمال الحيازة ذاتها مجردة عن أصل الحق، فالمرجع يحسم الحيازة ذاتها، إذ يقتضى الترتيب الطبيعى ألا ترفع دعوى الحق قبل أن يفصل فى دعوى الحيازة، لأن تنظيم مراكز الخصوم فى دعوى الحق تحكمه الحيازة، فإن كانت الحيازة محل نزاع وجب أن يفصل فى هذا النزاع أولا قبل رفع دعوى الحق، هذا فضلا عن أن إثارة النزاع على الحق أثناء قيام دعوى الحيازة معطل للحماية التى قررها المشرع للحيازة ذاتها (رمزى سيف - بند ١٣٨ ص ١٧١)، فهذه القاعدة ترمى إلى إبراز رغبة القانون فى حماية الحيازة باعتبارها مركزا قانونيا مستقلا عن الحق الموضوعى، فلا يجوز الخلط بين الحماية المقررة للحيازة، والحماية المقررة للحق، ولا يجوز أن يؤدى وجود هذه الحماية



الآخيرة إلى عدم الانتفاع من حماية الحيازة (سوليس وبيرو - القانون القضائي الخاص - ج ١ بند ١٧٠ ص ١٥٣، فتحى والى - الوسيط - بند ٦٠ - ص ١٠١).

وليس المقصود من نص المادة ٤٤ - محل التعليق - هو منع الجمع بين دعوى الحيازة، ودعوى الحق فى جميع الصور، وإنما المقصود هو منع الجمع بينهما فى الحالات المقررة فى المادة فقط، وإنما يحقق الغرض المقصود من قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة، ودعوى المطالبة بأصل الحق، وهو استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق، لأن التعرض لأصل الحق قد يؤدى إلى الحكم على الحائز على الرغم من ثبوت حيازته، اعتماداً على ملكية خصمه، وهذا يتنافى مع تحقيق الغرض المقصود من دعوى الحيازة، وهو رد الاعتداء، وإعادة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل الاعتداء على الحيازة. (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٢٩٧).

كما أنه ليس المقصود بدعوى الحق التى يحظر الجمع بينها وبين دعوى الحيازة، دعوى الملكية فقط، بل أيضاً أى دعوى عينية ترد على نفس العقار، بل إنه حيث ترفع دعوى الحيازة من الحائز حيازة مادية، وهو ما يجيزه القانون بالنسبة لدعوى استرداد الحيازة، وبالنسبة لجميع دعاوى الحيازة التى ترفع من المستأجر، فإن أعمال قاعدة عدم الجمع بين دعوى الحق، ودعوى الحيازة يقتضى القول بأن عدم الجمع يعنى أيضاً عدم الجمع بين دعوى الحيازة، وبين دعوى الحق الشخصى، وأساس ذلك أن نص المادة ٤٤ - محل التعليق - يشير إلى دعوى الحق عموماً، وليس فقط إلى دعوى الحق العينية. (فتحى والى - الوسيط - بند ٦٠ ص ١٠١).

ومن المعروف أن دعاوى الحيازة هى ما كان موضوعها حماية الحيازة فى ذاتها بصرف النظر عن أساس الحق الذى تستند إليه، ويقصد بالحيازة حيازة الشيء، والانتفاع به، إذ لا تتناول دعوى الحيازة غير

واقعة الحيازة المادية، ومن ثم فهي لا تكفل غير حماية الحيازة على العقارات المادية، والحقوق العينية العقارية، والعقارات المادية هي ما كانت حائزة لصفة الاستقرار بخلقتها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها دون أن يعتريها خلل أو تلف (مادة ٨٢ مدنى)، أما العقارات بالتخصيص فلا تصلح محلاً لدعوى الحيازة إلا إذا وقع عليها الاعتداء، وهى متصلة بالعقار بطبيعته ومخصصة له، والحقوق العينية العقارية هي حق الانتفاع، وحق الاستعمال، وحق السكنى وحقوق الارتفاق، وتحمى الحيازة ثلاثة أنواع من الدعاوى، هي دعوى استرداد الحيازة، ودعوى منع التعرض، ودعوى وقف الأعمال الجديدة.

وقد يحدث الجمع بين دعوى الحيازة، ودعوى الحق من جانب مدعى الحيازة فيما يبيديه من طلبات، وقد يحدث من جانب المدعى عليه فيما يبيديه من دفعات فى دعوى الحيازة، وقد يحدث من جانب القاضى فى حكمه فى الحيازة، فالجمع بين الدعويين قد يكون طلباً أو دفعاً أو حكماً، وقد نظم المشرع حظر هذا الجمع بنفس المادة ٤٤ - محل التعليق - وسوف نوضح ذلك تفصيلاً فيما يلى:

١٥٢٨ - أولاً: بالنسبة للمدعى فى دعوى الحيازة: نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ - محل التعليق - على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق، وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة »:

ووفقاً لهذا النص إذا طالب مدعى الحيازة بالحق، فإن ادعاءه بالحيازة يسقط، فإنما يحدث اعتداء على حيازة الحائز وجب عليه أن يسلك سبيل حماية الحيازة - وهو سبيل سهل - فإن طالب بأصل الحق اعتبر متنازلاً عن السبيل السهل لحماية الحيازة، ومن ثم كلما ثبت هذا النزول أو افترض وجب الحكم بعدم قبول دعوى الحيازة، أما إذا لم يثبت هذا أو ذلك، فلا يجوز الحكم بعدم القبول.

فقد حظر المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ أن يجمع المدعى بين المطالبة بالحيازة وبالحق، ومن المتصور حدوث هذا الجمع في الأحوال الآتية:

(أ) أن يطالب المدعى في دعوى الحيازة بأصل الحق : وفي هذه الحالة تسقط دعوى الحيازة، وعلة ذلك أن الطلب بأصل الحق يتضمن نزولا من المدعى عن دعوى الحيازة، فعندما حدث تعرض للمدعى في حيازته كان أمامه طريقان لدفع التعرض، طريق دعوى الحيازة وهو طريق سهل، وطريق المطالبة بالحق وهو طريق صعب، فباختياره الطريق الصعب يعتبر نازلا ضمنا عن الطريق السهل وهو طريق دعوى الحيازة (رمزى سيف - ص ١٧٢، أحمد أبو الوفا - المرافعات سنة ١٩٩٠ بند ١٦٦٠ ص ١٧٣).

وفي هذه الحالة يفصل القاضى فى طلب الحق، طالما كان مختصا به، ولا يفصل فى دعوى الحيازة.

وإذا ما رفع المدعى دعوى المطالبة بالحيازة، فليس له أن يستند إلى أصل الحق ليطالب بحماية حيازته (نقض ١٩٤٧/٥/١٥ - مجموعة أحكام النقض فى ٢٥ عاما - ج١ - رقم ١٢٦ ص ٦٤٣)، فالمدعى ممنوع من بناء دعواه بالحيازة على أسباب تتعلق بأصل الحق لأن دعوى الحيازة تختلف موضوعا وسببا عن دعوى الحق.

وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بأنه إذا رفعت دعوى منع التعرض وطلب المدعى الإحالة إلى التحقيق ليثبت أنه مالك للحق موضوع الحيازة وأجابته المحكمة إلى طلبه، فإن دعوى الحيازة المرفوعة منه تستحيل إلى دعوى بالحق وتصبح دعوى الحيازة غير مقبولة، فإن قضت له المحكمة فى الحيازة بناء على ثبوت الحق، بالرغم من تمسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى الحيازة بعد أن استحالت إلى دعوى بالحق

كان فى هذا القضاء خروج على حكم القانون لما فيه من جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق.

(نقض ١٠/٧/١٩٣٧ - منشور فى المحاماة السنة ١٢ ص ٤٣٥).

وكما لا يصلح الاستناد إلى أصل الحق لتأييد دعوى الحيازة، فإنه لا يصلح أيضا لإقامة الطعن فى الحكم الصادر فيها .

(نقض ١٥/٥/١٩٤٧، مجموعة القواعد القانونية، ٥ ص ٤٤٠، نقض ٢٨/١١/١٩٦٣ - السنة ١٤ ص ١١١٢).

**(ب) أن يرفع المدعى دعوى الحيازة ودعوى بأصل الحق فى نفس الوقت :** وفى هذه الحالة أيضا تسقط دعوى الحيازة، لأن رفع دعوى بأصل الحق يتضمن نزولا من المدعى عن دعوى الحيازة.

ويلاحظ أنه فى هذه الحالة وفى غيرها من حالات الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق، يشترط حتى تسقط دعوى الحيازة أن تكون دعوى المطالبة بالحق مرفوعة على ذلك المدعى عليه فى دعوى الحيازة، وأن تكون مرفوعة بصفة أصلية (أحمد أبو الوفا - المرافعات - سنة ١٩٩٠ - ص ١٧٤، نقض ١٤/٢/١٩٨٩، فى الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥ قضائية).

**(جـ) أن يرفع المدعى دعوى الحيازة وقبل الفصل فيها يرفع دعوى الحق :** فإذا بادر المدعى برفع دعوى الحيازة فإنه ليس ثمة ما يمنعه من رفع دعوى الحق إذ يجوز له ذلك، وتكون دعواه بالحق مقبولة، ولكن يترتب على رفع دعوى الحق سقوط دعوى الحيازة، وذلك إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٤٤ محل التعليق.

فلا يلتزم المدعى فى دعوى الحيازة بالانتظار إلى حين الفصل فيها، وإنما يستطيع أن يرفع دعوى الحق أثناء قيام دعوى الحيازة ولكن عندئذ يعتبر برفعه دعوى الحق متنازلا عن دعوى الحيازة التى رفعها (رمزى

سيف - بند ١٣٩ - ص ١٧٢، فتحي والى - بند ٦٣ - ص ١٠٣)، ولأن المدعى فى دعوى الحيازة يعتبر برفعه دعوى الحق متنازلا عن دعوى الحيازة، فقد حكم بأن دعوى الحق تعتبر متعذرة على مدعى الحيازة طوال نظر دعوى الحيازة مما يوقف سريان التقادم المكسب للملكية عملا بالمادة ١/٣٨٢.

(نقض ١١/٥/١٩٧٤ - السنة ٢٥ ص ١١٨٥).

إذن إذا رفع الخصم دعوى الحيازة أولا، ثم رفع بعدئذ دعوى المطالبة بالحق، وجب الحكم بعدم قبول الدعوى الأولى، ولا يحكم بعدم قبول دعوى المطالبة بالحق لأنه يعد متنازلا عن الأولى التى نشأ الحق فى رفعها قبل رفع دعوى الحق.

(نقض ١٤/٥/١٩٨٥، الطعن رقم ٣٥٧ سنة ٥٢ ق).

ولكن ينبغى ملاحظة أنه لا يعتبر جمعا بين دعوى الحيازة ودعوى الحق أن يرفع طالب الحيازة، دعوى الشفعة أثناء نظر دعواه بالحيازة، ولا يترتب على ذلك سقوط حقه فى الادعاء بالحيازة لأن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانونى المنشئ للملكية فيها هو الحكم الذى يصدر لمصلحة الشفيع الذى لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك له قبل صدور الحكم بأحقية فى تملك العقار المبيع.

(نقض ١٢/١٦/١٩٥٤ - مجموعة ٢٥ عاما - ج ١ - رقم ١٤٥ ص ٦٤٥).

(د) أن يرفع المدعى دعوى أصل الحق، وقبل أن يفصل فيها يرفع دعوى حيازة: وفى هذه الحالة لا تقبل دعوى الحيازة، لأن رفع دعوى الحق يتضمن نزولا عن دعوى الحيازة واعترافا ضمنيا بالحيازة للخصم. ويكفى أن ترفع دعوى الحق لى يعتبر رفعها نزولا عن دعوى الحيازة، ولو رفعت أمام محكمة غير مختصة، أو ترك المدعى الخصومة بعد رفع الدعوى (سوليس وبيروج ١ بند ١٧٦ ص ١٥٧، أحمد أبو الوفا

- المرافعات - بند ١٦٠ ص ١٧٣، فنسان - المرافعات - بند ٥٨ ص ٧٨،  
فتحي والى - الوسيط - بند ٦٢ ص ١٠٢، إبراهيم سعد ج ١ ص ٢٢٤،  
نقض ١٩٨١/٦/١٣، الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٠ قضائية، نقض  
١٩٨٢/١١/٣، الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٩ قضائية، نقض  
١٩٨٢/١٢/٢ الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ قضائية).

ويشترط لزوال دعوى الحيازة في هذه الحالة أن ترفع دعوى الحق  
بالفعل، فلا يكفي إنذار المعتدى، أو تقديم طلب بالإعفاء من رسوم الدعوى  
(استئناف مختلط ١٩٣٠/١/٣٠ - مجلة التشريع والقضاء ٤٢ ص  
٢٤٥)، والعبرة في تكييف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقيقة  
المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي يصاغ بها الطلب. (نقض  
١٩٣٢/٣/١٧ - مجموعة أحكام النقض في ٢٥ عاما - ج ١ - رقم ١٣٢  
ص ٦٤٣، رمزي سيف - بند ١٣٩ ص ١٧٤، فتحي والى - بند ٦٢ ص  
١٠٢، إبراهيم سعد - ج ١ - ص ٢٢٣). ويخضع تكييف الدعوى لرقابة  
محكمة النقض.

(نقض ١٩٣٣/١١/٩ - المحاماة سنة ١٤ - العدد الأول - ٩٥ - ٥٧).

كما يشترط لزوال دعوى الحيازة في هذه الحالة أن يكون سببها  
راجعا إلى تاريخ سابق على رفع دعوى الحق، فدعوى الحيازة التي  
تسقط هي التي ينشأ الحق في رفعها قبل رفع دعوى المطالبة بالحق، أما  
إذا حصل اعتداء على الحيازة بعد رفع دعوى المطالبة بالحق، وأثناء  
نظرها، فلا يمكن أن يفترض نزول الخصم عن دعوى الحيازة، لأن سبب  
هذه الدعوى لم ينشأ إلا بعد رفع دعوى المطالبة بالحق.

(نقض ١٩٤٠/٥/٩، منشور في المحاماة ٢١ - ٢٣٠ - ١٠٨، نقض  
١٩٨٢/١٢/٢، في الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٢٩ - ثانيا: بالنسبة للمدعى عليه في دعوى الحيازة: وفقا  
للفقرة الثانية من المادة ٤٤ - محل التعليق - يمتنع على المدعى عليه في

دعوى الحيازة أن يدفعها بالاستناد إلى اعتبارات تتصل بأصل الحق، كما يتمتع عليه أن يرفع دعوى الحق إلا بعد الفصل في دعوى الحيازة، وتنفيذ الحكم الصادر فيها، أو بعد التخلي فعلاً عن الحيازة، ولا يكفي في هذا المجال مجرد إقراره بالحيازة لخصمه.

إذ يتضح من نص المادة ٤٤ في فقرتها الثانية أنه يتمتع على المدعى عليه في دعوى الحيازة أمران:

(١) الأمر الأول: أنه يتمتع على المدعى عليه في دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى أنه صاحب حق يخوله الحيازة، فمثلاً إذا رفعت دعوى استرداد الحيازة على من سلبها من حائزها فلا يقبل من المدعى عليه أن يدفع هذه الدعوى بأنه هو المالك للعين، لأن القانون يحمي الحيازة متى توافرت شروطها لذاتها بصرف النظر عن كون الحائز صاحب الحق أم لا، ولأن الحكم في دعوى الحيازة يجب أن يبنى على اعتبارات متعلقة بالحيازة دون الحق. (رمزى سيف - بند ١٤٠ ص ١٧٦).

فليس للمدعى عليه في دعوى الحيازة أن يدافع في هذه الدعوى مستنداً إلى أنه صاحب حق (نقض ١٩٦٣/١١/٢٨ - السنة ١٤ ص ١١١٢)، فكونه صاحب حق لا يخوله الاعتداء على الحيازة، ويكون دفاعه المستند إلى أنه صاحب حق غير مقبول، لأنه يفرض أنه حقيقة صاحب الحق فلا أثر لهذا الدفاع في قبول دعوى الحيازة. (فتحي والي - بند ٦٢ ص ١٠٤).

وما دام المدعى ممنوعاً من بناء دعواه على أسباب تتعلق بأصل الحق لأن دعوى الحيازة تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى الحق، فإن المدعى عليه هو الآخر يتمتع عليه أن يدفع دعوى الحيازة بالاستناد إلى الحق.

(نقض ١٩٤٧/٥/١٥، مجموعة القواعد القانونية ٥ ص ٤٤٠).

(ب) الأمر الثاني: إنه يمتنع على المدعى عليه فى دعوى الحيازة أن يطالب بالحق، ويطلب الحكم له به إلا بعد الفصل فى دعوى الحيازة، وتنفيذ الحكم الصادر فيها، أو بعد التخلّى فعلا عن الحيازة لحائزها قبل الاعتداء عليها، لأن كون المتعرض للحيازة صاحب الحق موضوع الحيازة لا يمنع من أن تعرضه للحائز اعتداء يجب أولا إزالته بتسليم الحيازة لحائزها حتى يمكن النظر فى دعوى الحق (رمزى سيف - بند ١٤٠ ص ١٧٦ وص ١٧٧)، ولا يجعل دعوى الحق المرفوعة من المدعى عليه أثناء قيام دعوى الحيازة مقبولة إلا أحد أمرين: الأول: أن يتخلّى المدعى عليه فعلا عن الحيازة لخصمه فلا يكفى مجرد الإقرار بالحيازة لخصمه، الثانى: أن ينتظر الفصل فى دعوى الحيازة، وتنفيذ الحكم الصادر فيها.

فقد أراد المشرع بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤ - محل التعليق - أن يعاقب المعتصب، فعليه أولا وقيل كل شيء، رد ما استولى عليه، وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الاعتداء على الحيازة، هذا حتى ولو كان هو بالفعل المالك الحقيقى، لأن القانون يحمى الحيازة لذاتها.

١٥٣٠ - ثالثا: بالنسبة لقاضى الحيازة: تنص المادة ٤٤ - محل التعليق - فى فقرتها الثالثة على أنه «لا يجوز الحكم فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه».

والمقصود بهذا النص أنه يمتنع على قاضى الحيازة أن يتعرض لأصل الحق موضوع الحيازة، وهذا المنع تقتضيه القواعد العامة، لأن دعوى الحيازة تختلف عن دعوى المطالبة بالحق من ناحية سببها وموضوعها (أحمد أبو الوفا - المرافعات - طبعة ١٩٩٠ - بند ١٦٢ - ص ١٧٦ وص ١٧٧، رمزى سيف - بند ١٤١ ص ١٧٧، إبراهيم سعد - ج ١ بند ٩٦ ص ٢٢٦)، فدعوى الحيازة ترمى إلى حماية مركز واقعى يعترف به القانون، إذ يرفعها الحائز لحماية حيازته بصرف النظر عن ثبوت حقه



فى الملكية، لذلك قد يتصور رفعها على المالك الحقيقى، وقد يتصور الحكم فى دعوى الحيازة لمصلحة الحائز، ولو كان خصمه هو المالك، لأن نفى ملكية مدعى الحيازة لا ينفى حقه فى التعرض لحيازته، ولذلك يقتصر البحث فى دعوى الحيازة على توافر شروط الحيازة، وأوصافها دون التعرض لأصل الحق.

بينما دعوى الحق تهدف إلى حماية هذا الحق، والبحث فيها يتناول حتماً أساس هذا الحق ومشروعيته.

وبناء على ذلك فإن قاضى الحيازة يتقيد بقاعدة عدم الجمع بين دعوى الحيازة، ودعوى الحق من ناحيتين:

(أ) الناحية الأولى: فى نظر الدعوى وتحقيقها وإثباتها: إذ ينبغى على القاضى أن يقتصر فى دعوى الحيازة على البحث عن توافر شروط الحيازة، وأوصافها دون التعرض لأصل الحق ذاته، فالحق يعتبر مسألة خارجة عن القضية المعروضة على القاضى بدعوى الحيازة، ويجب على قاضى الحيازة رفض أى طلب مقدم من الخصوم يهدف إلى إثبات الحق ذاته كطلب إجراء تحقيق أو معاينة يقصد منها ثبوت الحق ذاته ( جابيو - المرافعات - بند ١٢٠ ص ١٠٩، إبراهيم سعد - ج ١ بند ٩٦ ص ٢٢٧ وص ٢٢٨)، أو ندب خبير لفحص مستندات الخصوم المتعلقة بالحق بقصد تحديد المالك الحقيقى (استئناف مختلط - ١٩٣٠/٣/٢٧ - مجلة التشريع والقضاء - السنة ٤٤ ص ٣٩١، نقض ١٩٥٢/١/١٠ منشور فى المحاماة ٣٢ ص ١١٢٣). ولكن ينبغى ملاحظة أن عدم تعرض قاضى الحيازة لأصل الحق لا يعنى الحظر المطلق للرجوع على مستندات الحق، وإنما - وعلى حد قول محكمة النقض - «إذا دعت ضرورة البحث فى الحيازة للرجوع إلى مستندات الحق، فلا يكون ذلك مقصوداً لذاته، بل يكون على سبيل الاستثناس وبالقدر الذى يقتضيه التحقق من توافر

شروط وضع اليد». (نقض ١٠/٢٧/١٩٣٢ - مجموعة أحكام النقض فى ٢٥ عاما - ج ١ - رقم ١٣٣ ص ٦٤٣، نقض ١٧/١/١٩٦٤ - نفس المجموعة - رقم ١٣٩ - ص ٦٤٤، نقض ١٠/١/١٩٥٢ - نفس المجموعة - رقم ١٤٠ ص ٦٤٥، نقض ٢٨/١١/١٩٦٣ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٤ ص ١١١٢)، وهذا يعنى أنه يجوز للقاضى فى دعوى الحيابة فحص مستندات الحق ليستخلص منها كل ما كان متعلقا بالحيابة، ووصفها، وليسترشد بها فى التعرف على طبيعة الحيابة، واستيفاء شروطها، إذ أن هذا الفحص لايعنى البحث فى الحق ذاته (سوليس وبيرو - ج ١ - بند ١٧٢ ص ١٥٥، أهد أبو الوفا - المرافعات بند ١٦٤ ص ١٧٩ وص ١٨٠، فتحى والى - بند ٦٣ ص ١٠٥، إبراهيم سعد - بند ٦٩ ص ٢٢٧).

إذن يمنع على قاضى الحيابة فحص مستندات الخصوم المتعلقة بأصل الحق، وإنما يجوز له فحص هذه المستندات على سبيل الاستثناس، وبالقدر الذى يقتضيه التحقيق من توافر شروط الحيابة، الأمر الذى يجب أن يجعله القاضى مناط تقصيه، فإن جاوز هذا الحد تجاوزا يمس أصل الحق، فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٦/٦/١٩٥٥، الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٢ ق - مجموعة أحكام النقض فى ٢٥ عاما - ج ١ - رقم ١٢٨ ص ٦٤٣، نقض ٢٢/١١/١٩٤٥، مجموعة القواعد القانونية ٥ ص ٧، ونقض ١٧/١/١٩٤٦، نفس المجموعة ٥ ص ٦٠، ونقض ١٧/١٠/١٩٣٢، نفس المجموعة ١ ص ١٣٧، ونقض ٢٧/١/١٩٨١، الطعن رقم ٩٩٨ سنة ٤٧ قضائية).

(ب) الناحية الثانية: فى إصدار الحكم: وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٤ - محل التعليق - لا يجوز للقاضى فى دعوى الحيابة الحكم على أساس ثبوت الحق أو نفيه، فلا يستطيع القاضى فى دعوى الحيابة أن يفصل فى الحق ذاته، أو أن يحكم بتقريره أو نفيه، أو أن يبنى حكمه

أساسا على أسباب يستمدها من أصل الحق، وموضوعه، ولا يجوز للقاضي فى منطوق حكمه فى دعوى الحيازة أن يمس موضوع الحق. (نقض ١٦/٦/١٩٥٥ - مشار إليه آنفا، نقض ٢٨/٢/١٩٦٨ - السنة ١٩ - ص ٦٥٥)، لأن كل ذلك غير مطلوب من قاضى الحيازة الذى ينبغى أن ينصب حكمه فى دعوى الحيازة على الحيازة ذاتها التى يحميها القانون مجردة عن الحق.

ومن البديهي أنه مادام المدعى فى دعوى الحيازة يمتنع عليه بناء دعواه على اعتبارات تتصل بأصل الحق، والمدعى عليه يمتنع عليه دفع الدعوى بالاستناد إلى الحق، وذلك لأن دعوى الحيازة تختلف موضوعا وسببا عن دعوى الحق، فإن قاضى الحيازة هو الآخر يمتنع عليه أن يحكم فيها على أساس ثبوت الحق أو نفيه، وهذا يعنى أن قاضى الحيازة يمتنع عليه أن يحكم بالملكية فى منطوق حكمه، كأن يشتمل المنطوق على قضاء باعتبار العقار موضوع الحيازة من الأموال العامة. كما يمتنع عليه أن يوقف الدعوى، ويطلب من الخصوم استصدار حكم فى الملكية، أو يرفض الحكم فى دعوى الحيازة بحجة أن الفصل فيها يستلزم التعرض لأصل الحق.

(نقض ١٣/١/١٩٥٥، طعن رقم ٤١٧ سنة ٢١ قضائية، ونقض ٢٠/٢/١٩٥٨، السنة ٩ ص ١٤٩).

إذن يمتنع على قاضى الحيازة بناء حكمه على نتيجة بحثه لأصل الحق، كأن يقضى للحائز مستندا إلى حكم سابق قضى له بالملكية، وإذا استند القاضى إلى أسباب تتصل بالحق، وأسباب تتصل بالحيازة فيجب أن تكون الثانية كافية فى ذاتها لإقامة الحكم عليها، وإلا اعتبر الحكم باطلا لقصور الأسباب.

(نقض ٤/١٢/١٩٥٢، المحاماة ٣٤ ص ١٢٣٢، ونقض ٤/١٢/١٩٥٢، المحاماة ٣٤ ص ١٢٤٠).

ويلاحظ أن الحكم الصادر في دعوى الحيابة لا يقيد المحكمة التي يعرض عليها النزاع على أصل الحق، لأنه صادر في دعوى تختلف موضوعا وسببا عن هذه الأخيرة.

(نقض ١٩٧٨/١/٣، الطعن رقم ٧٥٠ سنة ٤٣ ق).

ومما سبق يتضح أن القضاء في دعاوى الحيابة، كالقضاء في المواد المستعجلة، يرمى إلى تحديد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا حماية لصاحب الحق الظاهر، وأن موقف قاضى الحيابة بالنسبة لما يتصل بأصل الحق كموقف قاضى الأمور المستعجلة بالنسبة لحقوق الخصوم الموضوعية، فكلاهما ممنوع من التعرض لأصل الحق، ومن بناء حكمه على أسباب تتعلق به، وأن الحكم الصادر في الحيابة كالحكم الصادر في المواد المستعجلة يقوم على وقائع قابلة بطبيعتها للتغيير، والتعديل، فهو لذلك يحوز حجية مؤقتة، مما يجيز لمن أصدره أن يعدل عنه إذا تغيرت الظروف القائمة عليها، كما لا تنقيد به المحكمة التي يعرض عليها النزاع على أصل الحق. (نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ - السنة ١٩ ص ٦٥٥، نقض ١٩٧٦/٦/١٥ - السنة ١٨ ص ١٢٦٩)، ولو كانت هي نفس المحكمة التي أصدرته (استئناف مختلط ١٩٢٨/١٢/٦، مجلة التشريع والقضاء ٤١ ص ٧٧، واستئناف مختلط ١٩٣٠/٣/٢٧، مجلة التشريع والقضاء ٤٢ ص ٣٩١، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ١٦٨ ص ١٨١ وص ١٨٢، محمد حامد فهمي - المرافعات - بند ٣٧١). ولكن ليس معنى هذا أن الحكم الصادر في دعوى الحيابة تسرى عليه القواعد المتعلقة بالأحكام المستعجلة - من حيث رفع الاستئناف أو ميعاده أو نظره - اللهم إلا إذا كان الحكم في دعوى الحيابة صادرا من محكمة الأمور المستعجلة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٠٠ وص ٣٠١).

ورغم أن للحكم الصادر في دعوى الحيابة حجية الأمر المقضى بالنسبة لما فصل فيه، إلا أنه يلاحظ أن هذا الحكم ليس له أية حجية

بالنسبة لدعوى الحق كما مضت الإشارة، لأن دعوى الحق تختلف في محلها عن دعوى الحيازة (١٩٦٨/٣/٢٨ - السنة ١٩ ص ٦٥٥)، فما يقرره قاضى الحيازة فى شأنها لا يقيد المحكمة التى تنظر النزاع فى أصل الحق أو نزاعا متفرعا عنه أو مترتبا عليه. (نقض ١٩٦٩/٢/١٢ - السنة ٢٠ ص ٣٣٣، نقض ١٩٦٧/٦/١٥ - السنة ١٨ ص ١٢٦٩، نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ - مشار إليه آنفا) فللمحكمة التى تنظر دعوى الحق أن تتجاهل كل ما قرره قاضى الحيازة، بل إن لها أن تقضى بالحق لمن خسر دعوى الحيازة، إذ تختلف دعوى الحق عن دعوى الحيازة موضوعا، وسببا كما ذكرنا آنفا.

### أحكام المنتقض،

١٥٣١ - عدم جواز الحكم فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه: جواز الرجوع إلى مستندات الملكية على سبيل الاستئناس للفصل فى الدعوى دون التعرض للملكية.  
(نقض ١٩٩٢/١٠/٢٨، الطعن رقم ٥٢٨١ لسنة ٦١ قضائية).

١٥٣٢ - الحكم فى دعاوى الحيازة لا يمس أصل الحق، ولا يبنى على أساس الحق أو نفيه.  
(نقض ١٩٩٢/١١/١٨ - طعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٦١ قضائية).

١٥٣٣ - الجمع بين دعوى الحيازة، وبين المطالبة بالحق محظور مادة ٤٤ مرافعات. دعاوى الحيازة مقصودها. طلب تثبيت الملكية، وكف المنازعة، ومنع التعرض. عدم اعتباره بمثابة جمع بين دعوى الحق، ودعوى الحيازة.

(نقض ١٩٨١/٣/٣١ - السنة ٣٢ ص ١٠٠٣، نقض ١٩٨٨/١/٢٧ - الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٥٤ قضائية).

١٥٣٤ - دعاوى وضع اليد. للقاضي استخلاص ما يتعلق بالحيازة، وصفتها من مستندات الخصوم.

(نقض ١٩٩٣/٢/٣ - طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٧ قضائية).

١٥٣٥ - رفع دعوى الحيازة من الحائز على المعتدى نفسه... قصر الطاعن طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى على استرداد حيازة العين من مورث الطاعنين، وطلبه في الاستئناف «احتياطياً» الحكم على شخص آخر بصحة ونفاذ عقد الإيجار.... عدم اعتباره جمعاً بين دعوى الحيازة، ودعوى الحق.

(نقض ١٩٨٩/٢/١٤ - الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥١ قضائية).

١٥٣٦ - الأساس الأصلي لدعاوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية، وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتها، إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستثناس يستخلص منها القاضي كل ما كان متعلقاً بالحيازة وصفتها، وبشروط ألا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لتحري الحق، وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى، والمدعى عليه، وقاضي الدعوى فلا يجوز لمدعى أن يجمع في دعاوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق، ولا يجوز لمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق، ولا أن يقيم القاضي حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه، وإذن فإنه يكون من غير المقبول فحص مستندات ملكية الخصوم في دعاوى الحيازة، والبت في شأنها بالصحة أو بالتزوير لما في ذلك من المساس بالحق وجوداً وعدماً.

(نقض ١٩٥٥/١/١٦، مجموعة النقض في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٦٤٣ قاعدة ١٢٨).

١٥٣٧ - عقد البيع العقاري ولو لم يكن مشهراً ينقل إلى المشتري جميع الحقوق بالبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب نفى حق

الارتفاق على العقار المباع - إلى هذا العقد - اعتبار تلك الدعوى متعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة.

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥، سنة ٢٤ ص ٩٨).

١٥٣٨ - دعوى الحيازة يقصد بها حماية وضع اليد ممن يعتدى عليه بالغصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته، دعوى الملكية ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى كحق الارتفاق والبحث فيما يتناول أساس هذا الحق ومشروعيته. طلب إزالة المبنى استناداً إلى حق الارتفاق من دعاوى الحق.

(نقض ١٩٦٨/٥/٩ - سنة ١٩ ص ٩١٤).

١٥٣٩ - إن حظر الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد لا يكون إلا في الأحوال التي يعتبر فيها رافع دعوى الملك متنازلاً عن دعوى اليد، الأمر الذي لا يمكن أن يصدق إلا إذا كان التعرض في وضع اليد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الملك، أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فإنه لا يمنع بمنع مدعى الملكية من أن يلحق بدعواه دعوى اليد.

(نقض ١٩٤٠/٥/٩ - مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ٦٤٥ قاعدة ١٤٦).

١٥٤٠ - مجرد رفع طالب الحيازة دعوى بالشفعة ضد من سلب حيازته أثناء نظر دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملك بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة، ذلك أن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانوني المنشئ للملكية فيها هو الحكم الذي يصدر لمصلحة الشفيع الذي لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكم له بأحقيته لتملك العقار المباع.

(نقض ١٩٥٤/١٢/١٦ - مجموعة ٢٥ سنة ج ١ ص ٩٤٥ قاعدة ١٤٥).

١٥٤١ - إذا كان الحكم الصادر بمنع التعرض قد قضى بالإزالة والتسليم فلا محل للنعي عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد، ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض، وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجراها المتعرض كتسوير الأرض ووضع أخشاب وإقامة هيكل ومسرح وغيرها مما يعتبر وجودها في ذاته تعرضاً لحيازة واضح اليد مما تتسع ولاية قاضي الحيازة لمنعه متى قامت لديه أسبابه، وكذلك التسليم إذ يعتبر من مستلزمات منع التعرض وإعادة يد الحائز إليه.

(نقض ١٩٥٥/١/١٣ - مجموعة ٢٥ سنة جـ ١ ص ٩٤٦ قاعدة ١٤٧).

١٥٤٢ - لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق، يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية، وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق ويبقى هذا المنع قائماً ما دامت دعوى الحيازة منظورة وإلا سقط حق المدعى في الادعاء بالحيازة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه كان يتعذر على المدعية في دعوى الحيازة أن ترفع دعوى الملكية طوال المدة التي نظرت فيها دعوى الحيازة، بسبب عدم جواز الجمع بين الدعويين مما يعتبر مانعاً يوقف سريان التقادم المكسب للملكية عملاً بحكم المادة ٣٨٢ مدني، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٧٤/١١/٥ - سنة ٢٥ ص ١١٨٥).

١٥٤٣ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملك. ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة من عدمه. لا يقيّد المحكمة عند الفصل في أصل الحق.

(نقض ١٩٧٨/١/١٣ - طعن ٧٥٠ لسنة ٤٣).



١٥٤٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة بالحق لعدم تنفيذ الحكم الصادر فى دعوى الحيازة. جواز إبدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى.

(نقض ١٣/٣/١٩٧٨ - طعن ٥٩٧ لسنة ٤٦).

١٥٤٥ - لا على الحكم أن عرض الادعاء المطعون عليهم ملكية المشاية للاستثناس على حصول تعرض منهم للطاعة فى ذلك التاريخ بادعاء يتعارض مع حيازتها لحق الارتفاق بالمرور على المشاية المذكورة مما يعتبر أساساً لرفع دعوى منع التعرض.

(نقض ٢٧/١/١٩٨١ - طعن ٩٩٨ لسنة ٤٧ قضائية).

١٥٤٦ - حظر الجمع بين دعوى المطالبة بالحق ودعوى الحيازة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا فى الأحوال التى يعتبر فيها رافع دعوى الحق متنازلاً عن دعوى اليد الأمر الذى لا يتأتى إلا إذا كان التعرض فى وضع اليد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الحق، أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فإنه ليس ثمة ما يمنع مدعى الحق أن يلحق بدعواه دعوى اليد، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة كانت قد أقامت دعواها رقم ٨٢٧٩ سنة ١٩٧٩، مدنى كلى جنوب القاهرة فى ٢١/١/١٩٧٩، للحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الصادر إليها فى ١/٣/١٩٦٦، وقبل الفصل فيها أقامت دعواها رقم ٩٠١٩ سنة ١٩٧٩، مدنى كلى جنوب القاهرة فى ١٢/١١/١٩٧٩، للحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار سالف البيان وبرد حيازتها للشقة موضوع التداعى إستانداً إلى أن المطعون عليه قام بتاريخ ٨/١١/١٩٧٩، بالاستيلاء على تلك الشقة تنفيذاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٧٩ مستأنف مستعجل القاهرة وكان الثابت أن الطاعة قد ضمنت تلك الواقعة صحيفة دعواها سالف الذكر والمودع صورة رسمية منها حافظة مستنداتها مما مفاده أن الإدعاء بسلب المطعون عليه حيازة الطاعة للشقة موضوع النزاع قد حصل بعد رفع دعوى الحق رقم ٨٢٧٩ سنة ١٩٧٩، سالفه

البيان، وبالتالي لا تكون الطاعنة قد جمعت بين دعوى المطالبة بالحق ودعوى الحيازة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٣/٦/١٩٨١ - طعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥٤٧ - دعاوى الحيازة. لاملح للتعرض فيها لبحث أصل الحق. عدم جواز الجمع بينها وبين المطالبة بالحق. ليس للقاضي أن يقيم حكمه فيها على أساس ثبوت الحق أو نفيه.

(نقض ٣/١١/١٩٨٢ - طعن ٤١٩ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٤٨ - من المقرر وفقاً لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات أنه لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة، وهذا السقوط مرده أن التجاء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسليماً ضمنياً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية التي قررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط مترتباً على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها، ما لم يكن العدوان على الحيازة وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق فحينئذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق.

(نقض ٢/١٢/١٩٨٢ - طعن ١٦١ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٤٩ - من المقرر أن تكييف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها كيفها الصحيح والعبرة في تكييف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغ بها، ومتى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أسست دعواها بإزالة المباني التي أقامها الطاعن فوق سطح منزلها على ملكيتها بهذا العقار بالشراء من والده

ونازعها الطاعن فى ذلك وارتكب عملاً غير مشروع بالتعدى على ملكها مما يقتضى طلب إزالته بموجب التزامه القانونى بضمان عدم التعرض لها باعتباره خلفاً للبايع فإن الدعوى - بهذا الوصف - تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة المنصوص عليها فى المواد ٩٥٨ إلى ٩٦٢ من القانون المدنى. ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وقضى برفض دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى باعتبارها من دعاوى الحيازة التى استندت رافعتها فيها إلى أصل الحق يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن ١٣٠٨ لسنة ٤٨ قضائية).

١٥٥٠ - الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض. لاحجية له فى دعوى الملك. ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة لا يقيد المحكمة عند الفصل فى أصل الحق وغير مانع الخصوم من مناقشة الملكية فى دعوى تالية. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ - طعن ٦٠٣ لسنة ٥٦ قضائية).

١٥٥١ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها. شرطه. وحدة المسألة فى الدعويين. والمقصود بها. الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لا يحوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الملك.

(نقض ١٩٩٢/٧/١٦ - طعن ٢٦٨٥ لسنة ٥٨ قضائية).

١٥٥٢ - لانتافر ولا تعارض بين دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض لأن أساسهما واحد وهو الحيازة المادية بشرطها القانونية والغرض منها واحد وهو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها. وليس هناك ما يمنع المحكمة أثناء نظرها دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها. كما أن قضاءها فى المنطوق بمنع التعرض وبتسليم الأرض ... يتفق مع

ما يصح أن يطلب ويقضى به فى مثل هذه الدعوى ولايتعارض مع اعتبارها دعوى استرداد حيازة.

(نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٥٤ - مجموعة النقض - السنة ٦ - العدد ١ رقم ٣٦ - ص ٢٨١).

١٥٥٣ - انتزاع حيازة العين من المستأجر بالتحايل أو بطريق الجبر لاتزول به الحيازة قانوناً.

(نقض ٢٧/٤/١٩٨٧ - طعن ١٠٦٣ س ١٠٥٣).

١٥٥٤ - النص فى المادة ٩٥٨ من القانون المدنى على أن لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدائها ردها إليه، فإذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن يتكشف ذلك، ويجوز أيضاً أن يسترد الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره يدل على أن دعوى استرداد الحيازة، إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب، ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفى لقبولها أن تكون لرافعها حيازة مادية فعلية، ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر مباشرة ودون حاجة لاختصاص المؤجر.

(نقض ١٩/٤/١٩٨٤ - طعن ٢ س ٤٩ق).

١٥٥٥ - إذا استأجر شخص مكاناً لتشغيله شركة فإنه طبقاً للمادة ١٥٣ من القانونى المدنى يعتبر متعهداً بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً أن تستأجر المكان، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه، وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوى ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذاً بهذا فإن حيازة

المطعون عليه - مستأجر المكان للشركة - للعين تنتفى ولا يملك الادعاء باستئجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقاً للمادة ٥٧٥ من القانون المدني.

(نقض ١/٩/١٩٨٠ - طعن ١٦٩٨ س ٤٨ق).

١٥٥٦ - مفاد نص المادة ٩٥٨ من القانون المدني أن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب، ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة بنية التملك، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة فعلية، ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر، والمراد بالقوة المستعملة لسلب الحيازة كل فعل يؤدي إلى منع الحيازة الواقعية لافرق فى ذلك بين القوة المادية أو المعنوية، فيجوز أن يبنى الاغتصاب على أساليب الغش والتدليس والخداع وغيرها من المؤثرات المعنوية، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن الحيازة المادية والحالية كانت خالصة للمطعون عليها الأولى دون المطعون عليه الثانى إينها الذى كانت إقامته موقوتة مبنية على عمل من أعمال التسامح الذى لا يكسب صاحبه حقاً يعارض الحيازة، وأن حالة الغش مستفادة من عدم وجود تفويض من المطعون عليها الأولى له بالتنازل عن الشقة موضوع النزاع بعد استقلالها بها خلفاً لزوجها المستأجر السابق، وكان إستخلاص الحكم توافر عناصر الغش هو إستخلاص سائغ مارسه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية، ورتب الحكم على ذلك توافر شروط دعوى استرداد الحيازة فإن ذلك لا ينفى على خطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ٥/٥/١٩٧٦ - طعن ٧١١ س ٤٢ق).

١٥٥٧ - الالتجاء إلى دعوى العقد دون دعوى الحيازة: الالتجاء إلى دعوى العقد لا إلى دعوى الحيازة محله أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد، ويكون انتزاع الحيازة داخلياً فى نطاق هذا العقد، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير - المستأجر - الذى انتقلت إليه من الطاعنين - المالكين - حيازة الشقة المفتصة لاتربطه بالمطعون عليها الأولى - خلف المستأجر السابق التى سلبت حيازتها، أى علاقة تعاقدية، فإنه يجوز لها من ثم اللجوء إلى دعوى الحيازة.

(نقض ١٩٧٦/٥/٥ - طعن ٧١١ س ٤٤٢ق).

١٥٥٨ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لاثريب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها، وإذ أنه لاتنافر ولا تعارض بين دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض لأن أساسهما واحد، وهو الحيازة المادية بشروطها القانونية والغرض منهما واحد وهو حماية تلك الحيازة من الإعتداء عليها، ومتى ثبت هذا الحق للمحكمة، فإنه يجوز للمدعى فى دعوى الحيازة أن يغير طلبه من دعوى منع تعرض إلى دعوى باسترداد الحيازة.

(نقض ١٩٨٥/١/٦ - طعن ٢٠٩٥ س ٥٠ق).

١٥٥٩ - للمدعى الحق فى أن يكيف دعواه، سواء من جهة الشكل، أو من جهة الموضوع، بحسب ما يرى. وحقه فى ذلك يقابله حق المدعى عليه فى كشف خطأ هذا التكييف. والقاضى يهيم على هذا وذلك من حيث انطباق هذا التكييف على الواقع وعدم انطباقه ثم يطبق القانون على ما يثبت لديه. فيجب على القاضى ألا يتقيد بتكييف المدعى للحق الذى يطالب به بل عليه أن يبحث فى طبيعة هذا الحق ليرى ما إذا كان تكييف المدعى

صحيحاً قانوناً أو غير صحيح، وألا يأخذ بهذا التكييف قضية مسلمة ولو للفصل فى مسألة شكلية قبل مناقشة الحق المتنازع عليه موضوعياً، لأن الأخذ بتكييف المدعى - على علته - قد يجز على حرمان المدعى عليه من حق ربما كان لا يضيع عليه لو بحث القاضى هذا التكييف قبل ما عداه من المسائل المتعلقة بالموضوع.

(نقض ١٩٣٣/٥/٢٥ - طعن ٨٦ س ٢ق).

١٥٦٠ - إن تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التى ذكرها فى صحيفة دعواه لا يقيد القاضى ولا يصح أن يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح. فإذا رفع المدعى دعواه على اعتبار أنها دعوى استرداد حيازة ووصفها صراحة بذلك، ولكن كان الظاهر من صحتها أن الحق الذى استمسك به والواقعة التى ذكرها تستلزمان أن تكون الدعوى منع تعرض، ففهمتها المحكمة على حقيقتها وقضت فيها على أساس هذا التكييف القانونى الصحيح، فلا يصح النعى على حكمها بمخالفة القانون.

(نقض ١٩٤٦/٣/٢١ - طعن ٤١ س ١٥ق).

١٥٦١ - العبرة فى تكييف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تتبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق القانون عليها، فإذا كان النزاع الذى فصل فيه الحكم لم يكن حول انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازماً لصون حقوق الخصوم إنما كان مثار النزاع هو تنحية الحارس بوصفه حارساً، وتعيين بدله فى الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فلا يعيب الحكم أن الدعوى، كما انتهى إليها المدعيان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة بوفاء الحارس الأسمى وسقوط حراسة الحارس المنضم تبعاً لها.

(نقض ١٩٥٥/٢/٢٩ - طعن ١٦٥ س ٢٢ق).

١٥٦٢ - متى كان الحكم قد أشار إلى ما سبق أن قضى به الحكم التمهيدى من الإحالة على التحقيق لإثبات أن أساس العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه هو وجود شركة محاصة بينهما، ثم قضى بعدم ثبوتها، فإن النعى عليه أنه أغفل تكيف العلاقة بين الطرفين يكون فى غير محله، إذ التكيف القاضى لما عسى أن يكون بين هذين الأخيرين من علاقة غير التى ادعاها المدعى - الطاعن - وعلى أساسها صدر الحكم التمهيدى وقضى فى الدعوى - هذا التكيف يكون خارجاً عن نطاق الدعوى.

(نقض ١٩٥١/٢/٨ - طعن ١٠٤ س ١٩ق).

١٥٦٣ - لمحكمة الموضوع أن تكيف الطلبات المعروضة عليها لمعرفة أيها يعتبر طلباً أصلياً وأيها يعتبر طلباً تبعياً حتى ولو كان كل من هذه الطلبات قد رفع إليها بدعوى مستقلة وضم بعضها إلى البعض الآخر بسبب الارتباط. وإن فمتى كان المطعون عليهما قد رفعاً دعواهما بطلب بطلان الوصية الصادرة إلى الطاعنة من المورثة وتثبت ملكيتهما إلى نصبيهما الشرعى فى عقارات التركة ورفعاً دعوى ثانية بطلب تثبيت ملكيتهما إلى نصبيهما الشرعى فى التركة من عقار ومنقول وضمت إحدى الدعويين إلى الأخرى، فإن المحكمة إذ قضت بعدم نفاذ الوصية فى حق المطعون عليهما لا تكون قد حكمت فى دعوى بطلان الوصية باعتبارها طلباً أصلياً ولا يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليهما قد اقتصر فى الدعوى الأولى على طلب بطلان الوصية بعد نزولهما عن طلب ثبوت ملكيتهما على نصبيهما الشرعى فى عقارات التركة، متى كانت علة هذا النزول هو أن هذا الطلب بذاته هو موضوع الدعوى الثانية المقامة أمام نفس المحكمة، وصارت الطلبات فى الدعويين معروضة على المحكمة للفصل فيها جملة بحكم واحد.

(نقض ١٩٥٣/١٠/٢٢ - طعن ٣٤٨ س ٢٠ق).



١٥٦٤ - إذا كان الطاعن قد أسس طلباته الختامية لدى محكمة الموضوع على اعتبار دعواه دعوى منع تعرض ولم يطلب قط من المحكمة اعتبارها دعوى استرداد حيازة، وفصلت فيها المحكمة على ذلك الاعتبار الأول، فلا يلتفت لما ينعاه على الحكم مما عساه يكون قد أخطأ فيه من التقريرات الخاصة بأحكام دعوى استرداد الحيازة، التي أوردتها المحكمة فى حكمها استطراداً منها لاستيفاء البحث، لأن كل كلام منه فى دعوى استرداد الحيازة يكون غير ماس بسلامة الحكم من جهة ما قرره من الأحكام القانونية فى ذات دعوى منع التعرض التى هى دعواه.

(نقض ١٩٣٥/١٢/٥ - طعن ٣١ س ٥ق).

١٥٦٥ - اتساع ولاية قاضى الحيازة لطلب الإزالة: من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن ولاية قاضى الحيازة تتسع لإزالة الأفعال المادية التى يجريها المدعى عليه فى هذا النوع من القضايا باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه، ومن حق الحائز لمدة لا تقل عن سنة أن يطلب إعادة العقار إلى أصله بطلب إزالة ما يحدثه المتعرض من تغيير سوا بإزالة ما يقيمه من مبان أو بإعادة ما يهدمه منها.

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٥ - طعن ١٥٣٢ س ٥١ق، نقض ١٩٦٧/٢/٧ - طعن ٢٥٨ س ٣٢ق).

**أحكام نقض تتعلق بالطعن فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الحيازة:**

١٥٦٦ - متى كان الثابت من مدونات الحكم - المطعون فيه - أن طلبات المدعين (ومنهم المطعون عليه الأول) أمام محكمة أول درجة كانت واردة على رد حيازتهم جميعاً للشقة بأكملها لكل منهم، فإن طلب المطعون عليه الأول رد حيازة الشقة إليه بأكملها فى الاستئناف لا يكون طلباً جديداً، إذ سبق طرحه على محكمة أول درجة.

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٠ - طعن ٢٣٠ س ٤٦ق).

١٥٦٧ - مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، إن المشرع جعل الاختصاص فى استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية فى دعاوى الحيابة لمحاكم الاستئناف، ونص على أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم فى دعاوى الحيابة لا تقبل الطعن بطريق النقض، وأوجب المشرع على محاكم الاستئناف حين ألقى هذه المادة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣، وحين أصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، الاستمرار فى نظر قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة فى دعاوى الحيابة التى رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣، والتى ترفع إليها عن أحكام صادرة قبل العمل به، وذلك حتى يتم الفصل فيها نهائياً، كما نص على أن يكون الحكم الصادر منها غير قابل للطعن بطريق النقض. ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم بمنع تعرض المطعون عليها للطاعنين قد صدر من المحكمة الجزئية بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٢، فإن الحكم الصادر فى الاستئناف بتاريخ ١/٤/١٩٦٧، يكون غير قابل للطعن فيه.

(نقض ١٩٧١/١٢/١٦ - طعن ١٢٤ س ٢٧ ق، نقض ١٩٧٠/٦/٩ - طعن ١٣٨ س ٣٦ ق، نقض ١٩٦٧/٢/٧ - طعن ٢٥٨ س ٣٢ ق).

١٥٦٨ - مناط عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى دعاوى الحيابة وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، قبل تعديله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣، هو أن تكون الدعوى التى صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيابة التى كان القاضى الجزئى يختص بنظرها طبقاً للفقرة (أ) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات السابق، فإذا لم تكن الدعوى فى حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف فى استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الوارد فى المادة الخامسة سائلة البيان.

(نقض ١٩٧٠/٦/٩ - طعن ١٣٨ س ٤٦ ق).

١٥٦٩ - إن نص الشارع في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات على جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد، وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات، إنما أراد بذلك التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد بالذات دون ما يكون متعلقاً بما يقع في سائر الدعوى، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى (دعوى منع التعرض) قد بنى قضاءه على أن الطاعن بصفته حارساً ليس له أن يرفع الدعوى العينية العقارية أيا كان نوعها حتى لو كانت متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة، فإن الطعن على الحكم بالنقض لا يكون متعلقاً بموضوع وضع اليد بالذات من ثم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون الطعن جائزاً قانوناً.

(نقض ١٢/٦/١٩٦٢ - ٢٣٢ - س ٢٧ ق).

١٥٧٠ - تقدير قيمة دعوى الحيازة: المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتداءً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية، ويكون حكمها انتهاياً إذ كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين جنيهاً على ما تقضى به المادة ٤٧ من قانون المرافعات - قبل التعديل - وتختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتداءً من المحاكم الابتدائية اتباعاً لحكم المادة ٤٨ منه، وأن تقدير قيمة الدعوى بما يتعلق بنصاب الاستئناف يكون وفقاً لأحكام المواد من ٢٦ إلى ٤١ على ما تقضى به المادة ٢٢٣ منه، إلا أنه لما كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحق الذي ترد عليه الحيازة عملاً بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧

من ذلك القانون، وكان الحق مثار النزاع هو حق المطعون عليه فى الانتفاع بالعين المؤجرة إليه، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، الذى يحكم واقعة النزاع قد أضفى على عقود إيجار الاماكن التى تخضع لحكمه امتداد قانونياً غير محدود المدة، مما تعتبر معه قيمة عقد الإيجار، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتقدير، ومن ثم وعملاً بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً، فإن الحكم الصادر فى الدعوى الماثلة يكون مما يجوز استئنائه أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن ٦٢٤ س ٤٧ق).

١٥٧١ - الحكم الصادر من محكمة النقض والذى يقضى بنقض حكم صادر فى دعوى استرداد الحيازة التى أقامها المستأجر على مشتري العين المؤجرة مستنداً فيها إلى حيازته للعين، وأن هذه الحيازة قد سلبت بالقوة، لاتكون له حجية فى الدعوى الموضوعية التى أقامها المستأجر على المشتري مطالباً إياه بالتعويض عن إخلاله بالتزامه بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة وبعدم التعرض له فيها وهو الالتزام الذى يفرضه عليه عقد الإيجار الذى خلف المؤجر الأصلى فيه، وذلك لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً ولأن الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لايمس أصل الحق ولاينبنى على أساس ثبوته أو نفيه، وإنما على أساس توافر الحيازة بشروطها القانونية وعدم توافرها.

(نقض ٢٨/٢/١٩٦٨ - طعن ٣٦٨ س ٣٤ق).

١٥٧٢ - الحيازة العرضية هى حيازة لحساب الاصيل وحده، الذى له - عند فقدانها أن يستردها ولو كان من سلبها منه هو الحائز العرضى، ولئن - كان لهذا الأخير - وعلى ما جرى به نص المادة ٩٥٨/٢ من القانون المدنى - أن يحمى حيازته العرضية باستردادها من الغير الذى

يسلبه إياها، إلا أنه ليس له أن يلجأ إلى هذه الدعوى ضد الأصيل الذي يحوز لحسابه.

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٩ - طعن ٤٨٩ س ٥٠ ق).

١٥٧٣ - النص في المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدانها ردها إليه، فإذا كان فقد الحيازة خفيه بدأ سريان السنة من وقت أن يتكشف ذلك، ويجوز أيضاً أن يسترد الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره، يدل على أن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك فيكفي لقبولها أن تكون لرافعها حيازة فعلية، ومن ثم يجوز رفعها من المستاجر مباشرة ودون حاجة لاختصاص المؤجر.

(نقض ١٩٨٤/٤/٩ - طعن ٢ س ٤٩ ق).

١٥٧٤ - دعوى استرداد الحيازة شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب فهي تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية بحيث تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرف المباشر وأن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب، وأنه ولئن كان لا يلزم أن تكون هذه الحيازة بنية التملك إلا أنه يتعين في جميع الأحوال أن يكون لرافع الدعوى - حال وقوع الغصب - حيازة هادئة ظاهرة.

(نقض ١٩٨٣/١/١١ - طعن ٧٩٣ س ٤٩ ق).

١٥٧٥ - يدل نص المادتين ١/٩٥٨، ١/٩٥٩ من القانون المدني على أن من فقد حيازة عقار يجاب إلى طلبه ردها إليه متى ثبتت حيازته له

عند فقدها، وإقام الدعوى خلال سنة من تاريخ هذا الفقد، ولو كان من سلب الحياة يستند إلى حيازة أحق بالترفض، طالما أن حيازة المدعى دامت مدة تجاوز سنة سابقة على فقدها.

(نقض ١٩٨٤/١١/٢٩ - طعن ٤٩٨ س ٥٠، نقض ١٩٨٣/١١/٣٠ - طعن ١٨٥٨ س ٤٩ق).

١٥٧٦ - دعوى استرداد الحياة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع اليد، فلا يشترط توافر نية التملك عند واضع اليد ولا وضع يده مدة سنة سابقة على التعرض، ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحياة، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالية تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب.

(نقض ١٩٦٤/١/٩ - طعن ٥٨ س ٢٩ق).

١٥٧٧ - مناط قبول دعوى استرداد الحياة أن تكون لرافعها حيازة مادية على العقار وقت فقدها لأنها تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر إلى صفة واضع اليد ولا يشترط لقبولها توافر نية التملك عند واضع اليد أو وضعها لمدة سنة سابقة على التعرض، بل يجوز رفعها ممن ينوب عن غيره في الحياة، ويكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالية تجعل يد الحائر متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً في حالة وقوع الغصب.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن ٤٣٣ س ٤٨ق، نقض ١٩٨٤/٤/٩ - طعن ٢ س ٤٩ق).

١٥٧٨ - لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحياة أن يكون سلب الحياة مصحوباً باعتداء أو تعد على شخص الحائر أو غيره، بل يكفي

أن يثبت الحكم أن المعتصب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقو خفير الحائز على رد اعتدائهم.

(نقض ١٩٥٥/١٠/٢٠ - طعن ١٩١ س ٢٢ق).

١٥٧٩ - إن دعوى استرداد الحيابة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع اليد في ذاته. ولذلك لا يشترط فيها لا نية التملك عند واضع اليد ولا وضع اليد لمدة سنة على الأقل سابقة على التعرض، ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيابة، بل ممن كانت حيابته عن تسامح من صاحب اليد ويكفي في قبولها أن يكون لرافعها حيابة واقعية هادئة ظاهرة، وإنما يشترط أن يقع سلب الحيابة بقوة أو إكراه. فإذا قبلت المحكمة دعوى استرداد الحيابة مع أن وضع يد المدعى عليه فيها لم يقم بقوة ولا إكراه، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٣٣/٦/٢٦ - طعن ٣٢ س ٣ق).

١٥٨٠ - يكفي في دعوى استرداد الحيابة أن تكون للمدعى حيابة واقعية هادئة ظاهرة، وأن يقع سلب تلك الحيابة بالقوة والإكراه، فإذا استظهرت المحكمة قيام هذه العناصر في الدعوى المرفوعة على أنها دعوى منع تعرض، فاعتبرتها دعوى استرداد حيابة وحكمت فيها على هذا الاعتبار فإنها لا تكون قد أخطأت.

(نقض ١٩٤٤/٥/٤ - طعن ١٠٨ س ١٣ق).

١٥٨١ - إذا كان الشريك قد طلب تسليمه ما كان في حوزته معادلاً لبعض نصيبه في الاطيان المشاعة، مقيماً هذا الطلب على أساس أن يده رفعت بفعل غير مشروع ليس هو الإكراه فحسب بل هو أيضاً الفش من جانب المدعى عليهم والتواطؤ بينهم وبين المستأجر منهم، وقضت المحكمة برفض هذا الطلب بحجة أن ما يطلب تسليمه قد خرج من يده ودخل في

يد المدعى عليهم بغير إكراه، فإن حكمها بذلك يكون قاصر التسبب إذ هو لم يتعرض لدفاع المدعى خاصاً بالغش والتواطؤ مع كونه دفاعاً جوهرياً لو صح لتغيير به وجه الحكم في الدعوى، لأن قوله بنفى حصول الإكراه لا يدل لازماً على انتفاء حصول الغش والتواطؤ.

(نقض ١٥/١/١٩٤٨ - طعن ١٤٣ س ١٦ق).

١٥٨٢ - إن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن لرافعها حيازة مادية حالية، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر، ومعنى كونها حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً في حال وقوع الغصب. فإذا كان الثابت أن العقار محل الدعوى (شادر) قد صدر حكم بإغلاقه لمخالفة ارتكبتها مستأجره، ونفذ حكم الإغلاق بإخراج جميع الأشياء التي كانت به وإغلاق بابه ووضع الاختام عليه، فإن حيازة المستأجر المادية للشادر تكون قد زالت نتيجة تنفيذ الحكم الجنائي الصادر عليه، والقول بأن المستأجر ظل حائزاً رغم ذلك هو خطأ في فهم معنى الحيازة.

(نقض ٥/٦/١٩٤٧ - طعن ٧٠ س ١٦ق).

١٥٧٣ - لا تقبل دعوى استرداد الحيازة إذا كان العمل المادى المدعى به قد قام به المدعى عليه في ملكه الواقع في حيازته.

(نقض ٣/٢/١٩٣٨ - طعن ٤٣ س ٧ق).

١٥٨٤ - لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوباً بإيذاء أو تعد على شخص الحائز أو غيره، بل يكفي أن تكون قد سلبت قهراً.

(نقض ١/٩/١٩٦٤ - طعن ٥٨ س ٢٩ق).



١٥٨٥- إذا كان المدعى عليه فى دعوى حق ارتفاق إيجابى (فتح مطات ومنافذ) قد بادر - قبل فوات المدة المقررة لحماية الحقوق بدعوى وضع اليد - إلى الاعتراض عليه فعلا بإقامة حوائط فى ملكه الخاص وقضاء بإنذار وجهه إلى المدعى أعقبه رفع دعوى عليه فلإن دعوى رد الحيازة بالنسبة لهذا الحق تكون غير مقبولة لعدم استكمالها للشرائط الواجب توافرها فى دعوى وضع اليد.  
(نقض ١٩٣٨/٢/٣ - طعن ٤٣ س ٧ق).

١٥٨٦- إن دعوى استرداد الحيازة تستلزم بطبيعتها وقوع أعمال عنف وقوة مادية وتكون قد سلبت حيازة مادية أيضاً. وهى بهذه المثابة لايمكن أن يكون موضوعها إعادة مسقى أو مصرف هدمهما المدعى عليه ويدعى المدعى أن له حق ارتفاق عليهما إذا كان هذا المسقى أو المصرف اللذان هما محل حق الارتفاق مقطوعاً بأنهما فى يد المدعى عليه.  
(نقض ١٩٣٦/١٠/٢٢ - طعن ٤٠ س ٦ق).

١٥٨٧ - إذا غصب أطياناً وحكم عليه برد حيازتها فحيازته إياها من وقت تقديم الشكوى الإدارية ضده إلى وقت تنفيذ الحكم الذى صدر عليه لاتعتبر حيازة هادئة، فلا يصح التمسك بها فى دعوى منع التعرض قبل صاحب اليد الذى حصل له تعرض جديد من الغاصب والذى توافرت فى وضع يده الشروط القانونية.  
(نقض ١٩٤٣/٢/٢٥ - طعن ٤٦ س ١٢ق).

١٥٨٨ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين توافر نية التملك لمن ييغى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التى يجوز تملكها بالتقادم، فلا يكون من الأموال الخاصة بالدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأوقاف الخيرية التى منع المشرع تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم بما نص عليه فى

المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانونين ١٤٧/١٩٥٧، ٣٩/١٩٥٩. ومن ثم يتعين على المحكمة فى دعوى منع التعرض أن تحسم النزاع المثار حول ما إذا كان العقار مما يجوز كسب ملكيته بالتقادم أم لا للوصول إلى ما إذا كانت حيازته جديرة بالحماية القانونية لمنع التعرض لها أم لا دون أن يعتبر ذلك منها تعريضاً لأصل الحق.

(نقض ١٩٨٤/٣/٧٢ - طعن ١٠٨ س ٥٠ق، نقض ١٩٨٤/١٢/١٢ - طعن ٦٩ س ٥٠ق).

١٥٨٩- مفاد نص المادة ١٠٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى استنباط القرائن التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته غير مقيد فى ذلك بالقاعدة التى تفرض عليه ألا يبنى إقتناعه على وقائع لم تثبت بالطرق القانونية، أو على وثائق لم تكن محل مناقشة الخصوم، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم، أو من محضر جمع إستدلالات أجرتها الشرطة أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين، ولإرقابة عليه فيما يستخلصه منها متى كان استنباطه سائفاً. وإذ كان البين من الأوراق أن المطعون عليها قدمت صورة رسمية من محضر الجنحة لإثبات وضع يدها على الشقة موضوع النزاع ووقوع اعتداء على حيازتها، استدل الحكم المطعون فيه على ثبوت مدعاها بالقرائن التى استخلصها من الوقائع التى تضمنها المحضر، ومن أقوال الشهود الذين سمعوا فيه وكان استنباطه فى ذلك سائفاً، فإنه لا تتريب على الحكم إن هو أقام قضاءه على القرائن التى استنبطها من الأقوال الثابتة فى الصورة الرسمية لذلك المحضر، ويكون النعى الموجه إلى هذه القرائن وتعييب الدليل المستمد منها مجادلة موضوعية فى تقدير محكمة الموضوع بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها وهو مالم يجوز أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٦/٥/٥ - طعن ٧١١ س ٤٢ق، نقض ١٩٨٤/٤/٩ - طعن ٢٥٢ س ٤٩ق).

١٥٩٠- يشترط لقبول دعوى منع التعرض أن يكون المدعى عليه قد تعرض للمدعى فى وضع يده، ولا يعتبر العين المتنازع عليها تنفيذاً للحكم الصادر بذلك ضد واضع اليد تعرضاً له. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه برفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفيذ الحكم الصادر ضده فى الدعويين رقمى ... لا يعد تعرضاً لهذا الطاعن فى وضع يده، فإن الحكم لا يكون بذلك قد بنى على أسباب متعلقة بأصل الحق وإنما نفى عن الدعوى توافر أحد شروط قبولها.

(نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ - طعن ٥٩٣ س ٤٦ق).

١٥٩١- التعرض الذى يبيح لحائز العقار حياة قانونية رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء القانونى الموجه إلى واضع اليد على أساس حق يتعارض مع حق واضع اليد.

(نقض ١٩٧٩/٤/١٦ - طعن ١١٧ س ٤٦ق).

١٥٩٢- دعوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحياة - والتعرض الذى يصلح أساساً لرفعها يتحقق بمجرد تكثير الحياة والمنازعة فيها، ولا يشترط فى التعرض أن يكون قد ألحق ضرراً بالحائز.

(نقض ١٩٨٢/١١/١٧ - طعن ١١٧٨ س ٤٧ق).

١٥٩٣ - إن كل ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه يصلح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب، وإذن فمتى كان الطاعن قد تدخل فى الدعوى التى أقامها المطعون عليه الثانى على الثالث مدعياً أن له حقاً على الأرض محل النزاع فى مواجهة المطعون عليه الأول الذى تدخل أيضاً فى تلك الدعوى، فإن هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضاً قانونياً للمطعون عليه الأول يجيز له رفع دعوى منع التعرض، ويكون فى غير محله ما نعاه

الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ فى تطبيق القانون، إذ قبل دعوى منع التعرض من المطعون عليه الاول مع انتفاء الغصب.  
(نقض ١٩٥٢/١١/٦ - طعن ٨٢ س ٢٠ق).

١٥٩٤ - التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى اليد هو الإجراء الموجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد.

(نقض ١٩٣٢/١٠/٢٧ - طعن ٣٢ س ٢ق).

١٥٩٥ - فعل التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى منع التعرض يتحقق بمجرد تعكير الحياة والمنازعة فيها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه عن فعل التعرض أن المستأنف عليه (الطاعن) قد أقام السلم جميعه بعمده الأربعة داخل الممر، وأنه بذلك يعتبر متعرضاً للمستأنف (المطعون عليه) فهذا حسبه بياناً لفعل التعرض.  
(نقض ١٩٦٣/١١/٢٨ - طعن ٢٩ س ٢٩ق).

١٥٩٦ - متى كانت المطعون ضده الأولى قد طلبت الحكم بالتعويض الذى قدرته فى الصحيفة وما يستجد ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥، لحين إزالة التعرض، ولكن يبين من الرجوع إلى تقرير الخبير أنه أثبت حصول تعرض المطعون ضده الثانى للعين المؤجرة محل النزاع، وذلك فى كل المرات التى انتقل فيها للمعاينة، كما يبين من الرجوع إلى محاضر أعمال هذا الخبير أن وكيل الشركة الطاعنة قرر أن الشركة أُنذرت المطعون ضده الثانى بفسخ عقد الإيجار المبرم بينهما إن لم يكف عن التعرض للمطعون ضدها الأولى فى العين المؤجرة إليها من نفس الشركة والمجاورة للعين المؤجرة للمطعون ضده الثانى فإن قرر الحكم المطعون فيه من أن تعرض المطعون ضده المذكور لم يزل قائماً استناداً إلى تقرير الخبير ومحاضر أعماله لا يكون قد خالف الثابت فى الأوراق ولا يعيب

الحكم - وقد قضى بالتعويض المستحق حتى نهاية فبراير سنة ١٩٧٠، السابق على صدوره - أنه لم يبين سنده في استمرار التعرض حتى ذلك التاريخ، ذلك أنه متى ثبت حصول التعرض المادى، فإنه يفترض استمراره إلى أن يقوم الدليل على زواله.

(نقض ١٩٧٥/٢/١٩ - طعن رقم ٤٥٤ س ٤٤٠ ق).

١٥٩٧ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول فى وضع يده على الأرض محل النزاع وكف منازعته له فيها، قد أوضح فى أسبابه التى تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة به إرتباطاً وثيقاً نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضاً قانونياً، فإنه لاجابة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى فى منطوقه.

(نقض ١٩٥٢/١١/٦ - طعن ٨٣ س ٢٠ ق).

١٥٩٨ - إن القانون يحمى وضع اليد من كل تعرض له يستوى فى ذلك أن يكون التعرض اعتداء محضاً من المتعرض أو بناء على حكم مرسى مزاك لم يكن واضح اليد خصماً فيه، إذ الأحكام لاجبية لها إلا على الخصوم ولا يضار بها من لم يكن طرفاً فيها، لافرق فى هذا بين حكم مرسى المزاك وغيره من الأحكام.

(نقض ١٩٤٦/١/١٧ - طعن ٣٥ س ١٥ ق).

١٥٩٩ - أوجب المشرع فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى رفع دعوى منع التعرض خلال سنة من تاريخ حصول التعرض، فإذا تتابعت أعمال التعرض وتراپطت وصدرت من شخص واحد تنشئ حالة اعتداء مستمرة يبدأ معها احتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحياة.

(نقض ١٩٧٩/١/١٦ - طعن ١١٧ س ٤٦ ق).

١٦٠٠ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه هي بما يثبت قيامه فعلاً. فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما هو غير حاصل، وإذن فلا على المحكمة إذا هي أحالت دعوى منع التعرض على التحقيق وكلفت المدعى فيها إثبات وضع يده الذي ينكره عليه خصمه، ولو كان بيده محضر تسليم رسمي في تاريخ سابق. (نقض ١٩٥٠/٦/١٥ - طعن ١١٩ س ١٨ق).

١٦٠١ - استفاضة النزاع في وضع اليد من التشكيكات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية هي من المسائل الموضوعية المتروكة لمطلق تقدير قاضي الموضوع ولا هيمنة عليه لمحكمة النقض في ذلك. (نقض ١٩٣٢/٤/٢٨ - طعن ٣٦ س ١ق، طعن ٦ س ٢ق).

١٦٠٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليه في الارتفاع بحق ارتفاق المثل موضوع النزاع قد أقام قضاءه على وجود المثل (الشرفة) بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض المطلوب منعه، واستخلص من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض، وكان ما ذكره من أن هذه الشرفة بنيت من أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان منه تقريراً ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق، فإن النعي عليه مخالفة قاعدة أنه ليس للمدعى أن يجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى الملكية في آن واحد على غير أساس.

(نقض ١٩٥١/٦/٧ - طعن ١١٣ س ١٩ق).

١٦٠٣ - إذا تعددت أعمال التعرض وتباعدت واستقل بعضها عن بعض أو صدرت عن أشخاص مختلفين فكل عمل من هذه الأعمال يعتبر تعرضاً قائماً بذاته وتعدد فيها دعاوى منع التعرض بتعدد هذه الأعمال أو الأشخاص الصادرة عنهم، وتحتسب مدة السنة بالنسبة لكل دعوى

من تاريخ وقوع التعرض الذى أنشأ هذه الدعوى، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صدرت عن المطعون ضدها الأولى أعمال تعرض لحيازة الطاعن تتابع بتقديم الشكوى رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٠، إدارى الخليفة وأقامت الدعوى رقم ٢٧٦٨ لسنة ١٩٧٠ - مستعجل القاهرة، وقد انتهت هذه الأعمال بصدر حكم استثنائى فى ٣١/٥/١٩٧٠، بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى، ثم عادت المطعون ضدها الأولى بعد قرابة عام وقدمت شكوى على المطعون ضدهما الثانى والثالث اللذين قاما بإجراء تصحيح فى ١٨/٥/١٩٧١، وذلك بالتأشير على هامش عقد شراء الطاعن لعقار النزاع بما يفيد أن حقيقة مساحته هى ٢٢٥ متراً مربعاً وليست ٢٦٥,٥ متر مربع وكان هذا الإجراء يتضمن اعتداء جديد على حيازة الطاعن فيما لو ثبت توافر شروطها - وينشئ له حقاً فى رفع دعوى منع تعرض مختلفة عن تلك التى نشأت عن الأعمال السابقة ويبدأ احتساب مدة السنة المقررة لرفعها من تاريخ حدوث هذا التعرض الجديد فى ١٨/٥/١٩٧١. إننا أقام الطاعن دعاه بمنع التعرض فى غضون شهر فبراير سنة ١٩٧٢، فإنه يكون أقامها فى الميعاد القانونى.

(نقض ١٦/٤/١٩٧٩ - طعن ١١٧ س ٤٦ق).

١٦٠٤ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب توافر نية التملك لدى الحائز الذى يلجأ إلى دعوى منع التعرض حماية لحيازته، ولازم ذلك أن يكون العقار موضوع الحيازة مما يجوز تملكه بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التى منع الشارع تملكها أو كسب أى حق عينى عليها بالتقادم، وقد نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، على عدم جواز تملك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب حق عينى عليها بالتقادم.

(نقض ١٢/١/١٩٨٥ - طعن رقم ١٦٢٣ س ٥١ق).

١٦٠٥ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن دعوى منع التعرض قد رفعت قبل مضي سنة من تاريخ حصوله قد قرر أن التعرض لم يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحة للمطعون عليه الأخير. بوضع مجيرة فى الأرض محل النزاع لأن هذا السماح لايعتبر تعرضاً لحقه، بل هو تأييد لهذا الحق إذ حصل شغل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير إنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حقه فى حيازته للأرض، فإن الذى أورده الحكم صحيح فى القانون.

(نقض ١١/٦/١٩٥٢ - طعن ٨٢ س ٢٠ق).

١٦٠٦ - وضع يد المستحق فى ريع العقار الموقوف لايبيح له رفع دعوى منع التعرض لأن وضع يده فى هذه الحالة لايقترن بنية التملك.

(نقض ١/٢٢/١٩٥٨ - طعن ٣٩٣ س ٢٣ق).

١٦٠٧ - لايمك المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن حيازته للعقار غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر، إنما تقوم على الإيجار لا على الحيازة التى تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض وهى ليست مجرد التسلط المادى على العقار، بل يجب أن تكون مقترنة بنية التملك - ولم يخالف القانون المدنى الجديد للقانون المدنى القديم فى هذا الخصوص. أما ما أباحه القانون الجديد فى المادة ٥٧٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعاً ضد غير المؤجر فإنه استثناء من القاعدة العامة.

(نقض ١/٢٢/١٩٥٨ - طعن ٣٩٣ س ٢٣ق).

١٦٠٨ - من الواجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توافر نية التملك لمن يبغي حماية يده بدعوى منع التعرض، ولازم ذلك أن يكون العقار من العقارات التى يجوز تملكها بالتقادم فلا يكون من الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة التى منع الشارع تملكها أو



كسب أى حق عينى عليها بالتقادم بما نص عليه فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى .

(نقض ١٩٧٧/١١/٩ - طعن ٤٦ س ٤٤٤ق).

١٦٠٩ - متى كان الواقع فى الدعوى هو أن مورث الطاعة أقام منزلاً به مطلات تطل على قطعة أرض فضاء مملوكة لآخر أقام عليها «جراجاً» مصنوع من الخشب والصاج ثم باعها أخيراً إلى المطعون عليه الذى أقام حائطاً لسد هذه المطلات فأقامت عليه الطاعة دعوى تطلب منع تعرضه، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحقيق توافر شرائط وضع اليد قد استخلص من الأدلة التى ساقها أن ترك مطلات منزل الطاعة على العقار المبيع للمطعون عليه كان من قبيل التسامح من جانب البائع لهذا الأخير إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه، وبذلك نفى نية التملك عن وضع يد الطاعة وهو ركن أساسى من أركان دعوى منع التعرض، فإن فى هذا وحده ما يكتفى لإقامة الحكم برفض دعوى منع التعرض أما ما استورد إليه بعد ذلك من القول بأن هذا التسامح لا ينشئ حقاً ولا يكتسب صفة الارتفاق فهو تزيد لايضيره، ومن ثم فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون إستناداً إلى أنه إذ تصدى للبحث فى التسامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد وهذا النعى يكون غير منتج.

(نقض ١٩٥١/٦/١٤ - طعن ١٣٨ س ١٩ق).

١٦١٠ - يجب توافر نية التملك لمن يبتغى حماية يده بدعوى منع التعرض ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التى يجوز تملكها بالتقادم، فلا تكفى حيازة عرضية ولا يكتفى أن يكون وضع اليد على عقار من الأموال العامة. أما ما أباحه القانون المدنى فى المادة ٥٧٥ للمستأجر وهو حائز عرضى من رفع دعاوى الحيازة، فلإنما جاء إستثناء من الأصل

لاتطبيقاً لمبدأ عام، وذلك لمركز المستأجر من اعتبار خاص دون سائر الحائزين العرضيين كالحارس والمرتهن حيازياً والمودع لديه.  
(نقض ١٩٥٦/٤/١٢ - طعن ٣٥٧ س ٢٣ق).

١٦١١ - للحائز على الشيوع أن يحمي حيازته بدعوى الحيازة ضد المتعرض له، سواء كان هذا المتعرض شريكاً معه أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك.  
(نقض ١٩٧٨/١/١٠ - طعن ٥٢٤ س ٤٤ق).

١٦١٢ - استخلاص ثبوت نية التملك من عدمه، من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض كان استخلاصها سائفاً وله أصل ثابت في الأوراق.  
(نقض ١٩٨٧/٣/١٢ - طعن ٨٢٥ س ٣ق).

١٦١٣ - إن أساس دعوى منع التعرض هو الحيازة المعتبرة قانوناً بتوافر نية التملك. فيجب على المحكمة عند الحكم فيها أن تبين في حكمها جميع الشرائط القانونية الواجب توافرها في وضع اليد، وأهمها أن يكون بنية التملك، وخصوصاً إذا ما قام نزاع جدى حول تحقق هذا الشرط. وإن فإذا دفع المدعى عليه دعوى منع التعرض بأن وضع يد المدعى على أرض النزاع إنما كان باعتباره مستأجراً، كما تدل عليه شهادة الشهود والوصلات التي تفيد قيامه بدفع الأجرة، ثم حكمت المحكمة بمنع التعرض بمقولة أن إيجار الخفية لا يكون سبباً لحرمان واضع اليد من ملكه متى تبينت محكمة الملكية أن أحوالاً اضطرارية هي التي حملته على أن يدفع الأجرة، بصفتة مستأجراً تاركة ذلك - على حد قولها - لمحكمة الملكية - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.  
(نقض ١٩٤٥/١/١٨ - طعن ٤٩ س ١٤ق).

١٦١٤ - إذا كان أحد الشركاء على الشيوع واضحاً يده على جزء معين تسهياً لطريقة الانتفاع فهو يمتلك في هذا الجزء ما يتناسب مع نصيبه

فى المجموع، ويكون انتفاعه بالباقى مستمداً من حقوق شركائه الآخرين على أساس التبادل فى المنفعة وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض، بحجة أنه معادل له فى الحقوق على الأرض، بل كل ما له - إن لم يعامل هذه المعاملة بالذات، أو إذا أراد العدول عنها - أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الإنتفاع. فإذا كان الحكم قد أثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان لأحد الشركاء على الشيوع فلهذا الشريك، فى سبيل حماية يده الفعلية على العقار من تعرض المشتري من أحد شركائه أن يرفع دعوى وضع اليد ضد المتعرض، والمشتري وشأنه فى اتخاذ ما يراه كفيلاً بالمحافظة على حقوقه.

(نقض ١٩٤٣/٢/٢٥ - طعن ٤٦ س ١٢ ق).

١٦١٥ - للحائز على الشيوع أن يرفع دعاوى اليد ضد شركائه الذين يذكرون عليه حقه فى انتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع.

(نقض ١٩٥٥/١١/٤ - طعن ١٧٩ س ٢٢ ق).

١٦١٦ - وضع اليد بمعناه القانونى يقع على حصة شائعة، كما يقع على النصيب المفرز، فلا يؤثر فى قيامه وجود العين فى حيازة واحد فقط من الشركاء، أو فى يد ممثل واحد لهم جميعاً كوكيل أو مستأجر. ولكل ذى يد على حق عينى فى العقار، سواء أكان مفرزاً أم شائعاً أن يحمى يده بدعاوى وضع اليد. فهذه الدعاوى يجوز إذن رفعها من الشريك فى الملك لدفع تعرض شركائه كما يجوز له رفعها لدفع تعرض الغير دون أن يتوقف رفعها على تسليم خصمه له بالشركة.

(نقض ١٩٣٧/٣/١١ - طعن ٦٢ س ٦ ق، نقض ١٩٥٥/١١/٢٤ - طعن

١٧٩ س ٢٢ ق، نقض ١٩٥٤/١٢/١٦ - طعن ٢٢٤ س ٢١ ق، نقض

١٩٤٤/٥/٤ - طعن ١٠٩ س ١٣ ق).

١٦١٧ - لئن كان من المقرر أنه لا يجوز رفع دعوى منع التعرض بغرض تنفيذ عقد يربط بين الطرفين، ويجب الاستناد إلى دعوى العقد لدعوى منع التعرض، إلا أن مناط ذلك أن يثبت وجود العقد الذى يحكم العلاقة بينهما، وإذ دلل الحكم على أن عقد البدل لاصلة له بالأرض موضوع دعوى منع التعرض، فإنه لامحل للتذرع به للقول بعدم قبول الدعوى.

(نقض ١٩٧٦/٢/١١ - طعن ١٩ س ٤٤٢ ق).

١٦١٨ - تنص المادة ٩٦١ من القانون المدنى على أن «من حاز عقاراً واستمر حائزاً له سنة كاملة ثم وقع له تعرض فى حيازته، جاز له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض» إنما يوفر الحماية القانونية لحائز العقار من التعرض الذى يقع له ويعكر عليه حيازته إذا ما توفرت الشروط التى تضمنتها هذه المادة، إذ لم يستلزم القانون لإسباغ تلك الحماية على الحائز أن يكون المتعرض سيئ النية.

(نقض ١٩٧٨/١/١٠ - طعن ٥٢٤ س ٤٤٤ ق).

١٦١٩ - الحكم فى دعوى منع التعرض إنما يقوم على أسباب مستمدة من الحيازة ذاتها. ولما كانت ولاية القاضى فى هذه الدعوى تتسع لإزالة الأفعال المادية التى يجريها المتعرض باعتبار أن قضاءه بذلك هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض، وهو ما التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه، فلا محل للنعى عليه بعدم تطبيق المادتين ٩٢٥ ، ٢٤٦ من القانون المدنى، إذ أن أحكامها تخرج عن نطاق هذه الدعوى.

(نقض ١٩٧٨/١/١٠ - طعن ٥٢٤ س ٤٤٤ ق).

١٣٢٢ - التعرض المستند إلى أمر إدارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض. وذلك لما يترتب

حتماً على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يتمتع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩.

(نقض ١٩٦٨/٣/٧ - طعن ٣١٤ س ٣٤ق).

١٣٢٢ - الاعتراض على تنفيذ القرار الصادر من وزارة الإصلاح والزراعة بالاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانوناً - لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه، وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه، وهو ما يتمتع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، والمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، في شأن السلطة القضائية.

(نقض ١٩٧٠/٦/٩ - طعن ١٣٨ س ٣٦ق).

١٣٢٤ - إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديراً للجمعية الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكناً مملوكاً للحكومة، وخصصته جهة الإدارة لسكنى الموظفين والعمال الذين يعملون بالمدينة ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قراراً إدارياً بإنهاء هذه الترخيص وإخلاء المسكن، وأقام المطعون عليه بعد إخراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه منه ورد حيازته إليه، وكان التعرض المستند إلى أمر إداري اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض، وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه، وهو ما يتمتع على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، ولا يكون للحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الإلتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا

النظر، فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم، وهو ما يجيز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٩٧٣/٣/١٥ - طعن ٥١٢ س ٣٧ق، نقض ١٩٧٠/٦/٩ - طعن ١٣٨ س ٣٦ق، نقض ١٩٦٨/٣/٧ - طعن ٣١٤ س ٣٤ق، نقض ١٩٦٦/١٢/١ - طعن ٦٩ س ٣٤ق).

١٦٢٢ - إن الفقهاء لم يتفقوا على جواز رفع دعوى وضع اليد لحماية حق سلبى (عدم إقامة بناء على أرض اتفق فى عقد قسمة على تركها فضاء). ومن أجاز ذلك منهم أوجب أن يكون الحق مستنداً إلى عقد صادر من مالك العقار المرتفق عليه، وأن يكون مقتضى هذا العقد قد نفذ منذ سنة على الأقل من قبل المالك بامتناعه عن كل عمل يخالف هذا الارتفاق.

(نقض ١٩٣٨/٢/٣ - طعن ٤٣ س ٧ق).

١٦٢٤ - إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى عليه فى الطريق موضوع النزاع، وكذلك بإزالة البناء الذى أقامه فيه المدعى عليه إذا لم يرفع فى خلال أجل معين دعوى ملكيته للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للمدعى، فإن هذه الحكم لايجعل تنفيذ الإزالة مرهوناً بنتيجة الفصل فى دعوى الحق بل يجعله مرهوناً بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو قيام مخالفة لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات. ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضى الحيابة «فى دعوى منع التعرض» تتسع لإزالة الأفعال المادية التى يجريها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه فى هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له فى هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضى بها أو يقرن قضاءه فى خصوصها بأجل يحدده للمدعى عليه ليرفع فى خلاله الدعوى بالحق.

(نقض ١٩٥٨/٢/١٣ - طعن ٤٠ س ٢٤ق).

١٦٢٥ - ولاية قاضى الحيازة فى دعوى منع التعرض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تتسع لإزالة الأفعال المادية التى يجرىها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض.

(نقض ١٩٦٧/٢/٧ - طعن ٢٥٨ س ٣٢ ق).

١٦٢٦ - دعوى وقف الأعمال الجديدة التى تعد من دعاوى وضع اليد ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها لمحكمة الاستئناف طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩، بشأن السلطة القضائية هى الدعوى التى يكون سببها وضع اليد على عقار أو حق عينى عقارى وموضوعها حماية اليد من تعرض يهددها ومقتضى الفصل فيها ثبوت الحيازة القانونية وتوافر أركانها والشروط اللازمة لحمايتها. وتختلف هذه الدعوى عن الطلب المستعجل الذى يرفع إلى قاضى الأمور المستعجلة بوصفه كذلك، ويقضى فيه على هذا الأساس إذ مناط اختصاصه بنظر هذا الطلب أن يقوم على توافر الخطر والاستعجال الذى يبرر تدخله لإصدار قرار وقتى يراد به رد عدوان يبدو للوهلة الأولى أنه بغير حق ومنع خطر لا يمكن تداركه أو يخشى استفحاله إذا ما فات عليه الوقت، والحكم الذى يصدره القاضى المستعجل فى هذا الشأن هو قضاء بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق مما يرفع الاستئناف عنه أمام المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٥١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٦٦/١/١٨ - طعن ٢٠٣ س ٣١ ق).

١٦٢٧ - لا ولاية للقضاء المستعجل فى الفصل فى دعوى منع التعرض لأن الحكم فيها يمس حتماً الحق موضوع النزاع، إذ يجب للفصل فيها التحقق من توافر شروط وضع اليد التى تخول المدعى رفع الدعوى المذكورة وحقوق المتعرض على العقار موضوع النزاع بحيث

لا يبقى بعد الفصل فيها نزاع موضوعى بين الطرفين فى خصوص وضع اليد يصح عرضه على القضاء.

(نقض ١٩٥٤/٦/٢٤ - طعن ١٢٧ س ٢٢ ق).

١٦٢٨ - إذا كانت المحكمة فى دعوى منع التعرض قد حصلت تحصيلات سائفاً من الأدلة التى ساققتها فى حكمها ومن المعاينة التى أجرتها بنفسها أن الأرض المتنازع عليها مازالت تستعمل جبرناً عمومياً، وأنها بذلك تعد من المنافع العامة التى لا يجوز تملكها بوضع اليد، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوعة بشأنها صحيحاً قانوناً، ثم إن تحرر المحكمة من المعاينة ومن المستندات ما إذا كان العقار المرفوع بشأنه دعوى منع التعرض ملكاً عاماً أم لا ليس فيه جمع بين دعوى اليد والملك، لأن المقصود به هو أن تستبين حقيقة وضع اليد إن كان يخلو رفع دعوى اليد أم لا، حتى إذا رأت الأمر واضحاً فى أن العقار من الملك العام، وأن النزاع بشأنه غير جدى قبلت الدفع وإلا فصلت فى دعوى منع التعرض تاركة للخصوم المنازعة فى الملك فيما بعد، كما أن قضاءها فى هذا المقام المؤسس على أن العقار من المنافع العامة لا يمكن أن يعد حاسماً للنزاع فى الملك.

(نقض ١٩٤٤/٣/٩ - طعن ٦٥ س ١٣ ق).

١٦٢٩ - لما كانت دعوى الحيابة التى لا يجوز الجمع بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط الادعاء بالحيابة طبقاً لنص المادة ٤٤ من قانون المرافعات، هى تلك التى ترفع من الحائز على المعتدى نفسه، وكان المطعون ضده الأول قد قصر طلباته أمام محكمة أول درجة على طلب استرداد الحيابة، ثم طلب فى الاستئناف - احتياطياً وبالنسبة للمؤجر فقط - الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار، فإنه لا يكون قد جمع بالنسبة لمورث الطاعنين بين دعوى الحيابة وبين الدعوى بالحق.

(نقض ١٩٨٩/٢/١٤ - طعن ١٥١٦ س ٥١ ق).



١٦٣٠ - من المقرر وفقاً لنص المادة ١/٥٧٥ من القانون المدني أنه يجوز للمستأجر رغم أن حيازته مادية فحسب، أن يرفع جميع دعاوى الحيازة سواء كان تعرض الغير له تعرضاً مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني، ومن ثم فإن إقامة دعوى الحيازة من المستأجر، والإشارة فيها إلى صفته هذه للتدليل بها على حقه في رفع الدعوى لا يعد من قبيل الإستناد إلى أصل الحق الذي يسقط إدعائه بالحيازة وفقاً لنص المادة ١/٤٤ مرافعات.

(نقض ١٩٩٠/١/١٠ - طعن ٢٥٧٣ س ٥٥، نقض ١٩٨٩/٤/١٧ - طعن ٣٧٧ س ٥١ ق).

١٦٣١ - النص في المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات يدل على أن المناط في سقوط الحق في دعوى الحيازة، هو قيام المدعى برفع دعوى الحق، إذ يعتبر المدعى برفعه لهذه الدعوى متنازلاً عن دعوى الحيازة، ولا يعني ذلك أنه يتمتع عليه تقديم أوجه الدفاع والأدلة المثبتة لتوافر صفته أو توافر أوصاف الحيازة التي يحميها القانون، ولو كانت هذه الأدلة تتعلق بأصل الحق، طالما أن الهدف منها هو إثبات توافر شروط الحيازة في جانبه، ولم يطلب الفصل في الحق ذاته.

(نقض ١٩٩٠/١/١٠ - طعن رقم ٢٥٧٣ س ٥٥ ق).

١٦٣٢ - دعاوى وضع اليد أساسها تنازع أشخاص متعددون على حيازة حق واحد، والعبرة بمن توافرت له الحيازة المادية دون الاعتداد بالأعمال التي تتم على سبيل التسامح.

(نقض ١٩٨٨/١١/١٦، طعن ٧١١ س ٥٨ ق).

١٦٣٣ - الجمع بين دعوى الحيازة وبين المطالبة بالحق محظور عملاً بالمادة ٤٤ من قانون المرافعات ولا يعد طلب تثبيت الملكية وكف المنازعة ومنع التعرض بمثابة جمع بين دعوى الحق ودعوى الحيازة.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٧، طعن ١٦٨٩ س ٥٤ ق).

١٦٣٤ - دعوى الملكية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تختلف عن دعوى الحيازة في أن الأولى ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنها من الحقوق العينية الأخرى مباشرة ويتناول البحث فيها حتماً أساس الحق المدعى ومشروعيته، أما دعوى الحيازة فليس الغرض منها إلا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كيفية أساسه ومشروعيته.

(نقض ١٣/٥/١٩٨٩، طعن ٤٠٥ س ٥٧ق).

١٦٣٥ - من المقرر أن تكليف الخصوم للدعوى لابقيد المحكمة ولايمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح والعبرة في تكليف الدعوى بأنه دعوى الحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها، وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهما قد أسسا دعواهما بطرد الطاعن والتسليم على ملكيتها للأرض موضوع النزاع بمقتضى حكم تثبتت الملكية .... ونازعهما الطاعن في ذلك وذهب إلى ملكيته لما يضع اليد عليه منها منذ أكثر من عشرين عاماً بالميراث والشراء، فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى على أنها من دعاوى الحيازة، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ٢٢/٦/١٩٧٧، طعن ٧٧٢ س ٤٣ق).

١٦٣٦ - دعوى الملكية تختلف عن دعوى الحيازة في أن الأولى ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة، ويتناول البحث فيها حتماً أساس الحق المدعى به ومشروعيته، أما دعوى الحيازة فليس الغرض منها إلا حماية وضع اليد من حيث هو بغض النظر عن كيفية أساسه وعن مشروعيته.

(نقض ٢٦/٤/١٩٧٩، طعن ٤١٧ س ٤٦ق).

١٦٢٧ - الحكم الصادر فى دعوى الحيازة لايحوز قوة الأمر المقضى فى دعوى الريع والتي تعتبر الملكية عنصراً من عناصر وذلك لاختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً، ومن ثم فلايجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذه الدعوى الأخيرة لمخالفته الحكم الأول. ولايغير من ذلك أن يكون الحكم فى دعوى منع التعرض قد فصل فى أسبابه فى ملكية أرض النزاع، وقضى بأنه لايتدخل فى مستندات الخصم، ذلك أن قاضى الحيازة ممنوع من التعرض للملكية ومن بناء حكمه على أساس ثبوتها أو نفيها وكل ما يقرره فى شأنها لايحوز أية حجية لدى المحكمة التى يعرض عليه النزاع على أصل الحق أو نزاع متفرع عنه أو مترتب عليه كالنزاع على الريع، ومن ثم فلا تنقيد به تلك المحكمة.

(نقض ١٩٦٩/٢/١٣ - طعن رقم ٢٦ س ٣٥ ق).

١٦٢٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى بالحق من المدعى عليه فى دعوى الحيازة قبل الفصل فى دعوى الحيازة، وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها، أو تخليه عن الحيازة لخصمه من تلقاء نفسه، هو فى حقيقته دفع موضوعى وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد استنفذت ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى، وي طرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما إحتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف التى يجوز لها إذا ما ألغت الحكم المستأنف وقبلت الدعوى أن تعيدها لمحكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها،

(نقض ١٩٧١/٤/٢٢ - طعن ٤٨٥ س ٣٦ ق).

١٦٢٩ - متى كان الحكم برفض دعوى منع التعرض قد أقام قضاءه على ما ثبت لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها - من أن حيازة الأطنان محل النزاع لم تكن مقصورة على الطاعن وإنما كانت الحيازة على الشيوخ، واستمرت كذلك حتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الذى ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك مباشرة بعد

إنسحاب المستأجر الأصلي نزولاً على حكم المادة ٢٧ منه، وحصول التعرض المدعى به من المطعون عليه، فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يفصل الحكم في الدعوى على أساس بحث الملكية وإنما على أساس بحث الحيازة الذي انتهى منه إلى تقرير أن الحائزين لأطيان النزاع بطريق الاستئجار، إنما كانوا يحوزونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك - ومنهم المطعون عليه - ولا يعد استناد الحكم في ذلك إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي تقريراً لثبوت الحق أو نفيه.

(نقض ١٩٦٢/١٢/٢٧، طعن ٣٣٧ س ٢٧ ق).

١٦٤٠ - لا يجوز الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه. فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب منع التعرض للطاعن في المرور بالطريق الموصل إلى أرضه تأسيساً على استيفائه للشرائط القانونية التي تحمي يده على ارتفاق المرور ولم تؤسس على ثبوت حق الارتفاق في المرور وتملكه له، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى على أساس انتفاء ملكية الطاعن لحق المرور الذي يخوله القانون لمن كانت أرضه محبوسة عن الطريق طبقاً للمادة ٨١٢ من القانون المدني، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه،

(نقض ١٩٦٢/٤/٢٨، طعن ٤٤٧ س ٢٩ ق).

١٦٤١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت من الحكومة (المطعون ضدها) بقصد تقرير حقها على الأرض المتنازع عليها باعتبارها من أموال الدولة العامة، وأنه بذلك يكون وضع يد الطاعنين عليها غير مشروع فإن هذه الدعوى تكون دعوى حيازة.

(نقض ١٩٦٧/٤/٢٧، طعن ٢١٥ س ٣٣ ق).

١٦٤٢ - متى كان استناد الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه للممر سواء بالمطل الذي لانزاع فيه أو بالمرور الذي استخلصه من أقوال

الشهود يكفي أن يكون أساساً للقضاء بمنع التعرض وبأن ما جاء بالحكم عن ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاق المثل والمرور استناداً إلى الحكم الصادر، لا تقديراً للواقع للإستثناس به في تبين الحيابة وصفتها فإنه يكون غير صحيح ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه بني قضاءه على أساس ثبوت الحق.

(نقض ١١/٢٨/١٩٦٣، طعن ٢٩ س ٢٩ق).

١٦٤٣ - لا يجوز الحكم في دعاوى الحيابة على أساس ثبوت الحق أو نفيه إعمالاً لنص المادة ٤٤ من قانون المرافعات، إلا أنه يجوز له عند بحثه في توافر شروط هذه الدعوى أو عدم توافرها أن يرجع إلى مستندات الملكية ليستخلص منها ما يقتضيه البحث في دعوى اليد وبالقدر الذي يستلزمه الفصل فيها دون التعرض لأمر الملكية بأي حال.

(نقض ١١/١١/١٩٨٣، طعن ٧٩٣ س ٤٩ق).

١٦٤٤ - المقصود بدعوى أصل الحق التي نص في المادة ٤٨ من قانون المرافعات على دعم جواز الجمع بينها وبين دعاوى الحيابة - هو دعوى الملكية، أو أى حق آخر متفرع منها.

(نقض ١٢/٤/١٩٥٦، طعن ٢٥٧ س ٢٢ق).

١٦٤٥ - لا يقبل من المدعى عليه في دعوى الحيابة دفعها بالاستناد إلى نفى الحق.

(نقض ١١/٢٨/١٩٦٣، طعن ٢٩ س ٢٩ق).

١٦٤٦ - إذا كان المدعى يطلب في دعواه الحكم له بمنع تعرض المدعى عليه، فلا يجوز أن يدعى أنه مالك للأرض محل النزاع، إذ هذا لا تجوز إثارته في دعوى وضع اليد طبقاً للمادة ٢٩ من قانون المرافعات.

(نقض ١٥/٥/١٩٤٧، طعن ٨٢ س ١٦ق).

١٦٤٧ - تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد أو الاستناد إلى مستندات الملكية للفصل في دعوى اليد، وقد نهج قانون المرافعات الحالي هذا النهج بما نص عليه في المادة ٤٨ من عدم جواز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه. فإذا كان الحكم الصادر في دعوى اليد قد أقحم عليها دليل الملك وحكم فيها على أساس ذلك، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٣/٣/١٩٥٨، طعن ١١١ س ٢٤ق).

١٦٤٨ - الأساس الأصلي لدعاوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية، فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية وفضح ما يتمسك به الخصوم من مستنداتها، إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستثناس يستخلص منها القاضى كل ما كان متعلقاً بالحيازة وصفتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لتحري الحق. وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى عليه وقاضى الدعوى فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق، ولا أن يقيم القاضى حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه. وإنه فإنه يكون من غير المقبول فحص مستندات ملكية الخصوم في دعاوى الحيازة والبت في شأنها بالصحة أو بالتزوير لما فى ذلك من المساس بالحق وجوداً وعدمًا.

(نقض ١٦/٦/١٩٥٥ - طعن ٢٧ س ٢٢ق، نقض ٢٧/١٠/١٩٣٢، طعن

٣٢ س ٢ق).

١٦٤٩ - إن المادة ٢٩ من قانون المرافعات إذ تنهى عن الجمع بين دعوى اليد ودعوى الحق تلزم القاضى إلزامها الخصوم بالنزول على حكمها. فيتعين على القاضى أن يقيم حكمه فى دعوى اليد على توافر وضع اليد بشروطه القانونية أو عدم توافره، لا على ثبوت الحق أو عدم ثوبته، فإذا كان الحكم فى دعوى وضع اليد قد اتخذ من ثبوت حق

الإتفاق الأساس الوحيد لقضائه بإعادة الطريق محل النزاع إلى حالته الأولى، فإنه يكون مخالفا للقانون.

(نقض ١٩٤٨/٣/٤ طعن ١٣ س ١٧ق).

١٦٥٠ - دعاوى وضع اليد أساسها الأصلى الحياة المادية بشروطها القانونية. ولا محل فيها للتعرض لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتها. فإذا وجدت المحكمة أن الحياة المادية ثابتة كان هذا كافيا لبناء الحكم عليه، وكل ما يأتى في الحكم بعد ذلك عن الملكية فضله لا تصلح لأن تكون أساسا للطعن فى الحكم بطريق النقض.

(نقض ١٩٣١/١٢/١٠، طعن ٢٠ س ١ق).

١٦٥١ - من المقرر قانونا أنه لايجوز البحث فى الملك وفى وضع اليد ولا القضاء فيهما فى وقت واحد ولو كان أمام محكمتين مختلفتين، وأنه إذا رفعت دعوى الملك أولا وفصل فيها فلا يصح بعد ذلك رفع دعوى اليد، لأن القضاء فى الملك يكون شاملا لها.

(نقض ١٩٤٤/٢/٢٤، طعن ٦٠ س ١٣ق).

١٦٥٢ - الفارق بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد أن الأولى منهما ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق العينية الأخرى بطريقة مباشرة والبحث فيها يتناول حتما أساس هذا الحق ومشروعيته، ولئن من الخصوم هو فى الواقع، أما الثانية فلا يقصد منها إلا حماية وضع اليد فى ذاته بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ولا يغير من طبيعة دعوى الملكية ما قد يجئ على لسان المدعين من أن المدعى عليهم متعرضون لهم، ولا مايجئ على لسان المدعين من أنهم هو الواضعون اليد المدة الطويلة متى كان مقصود الطرفين من الدعوى إنما هو تقرير الملك لمن يثبت له منهما الحق فيه. فإذا كانت الدعوى مرفوعة بقصد تقرير ملك المدعين للعين التى اشتروها فهى دعوى ملك وإن جاء على

لسان المدعين أن المدعى عليهم متعرضون لهم أو جاء علي لسان المدعى عليهم أنهم هو الواضعون اليد عليها المدة الطويلة. والحكم الصادر في هذه القضية من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

(نقض ١٧/٣/١٩٣٢، طعن ٤ س ٢ق).

١٦٥٣ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بمنع التعرض في تطهير مسقى وتعميقها على ما ثبت لدى المحكمة من تقرير الخبير المعين في الدعوى، من أن المدعين يملكون نصف المساقى تجاه أرضهم، وأن هذا النصف يدخل في الأرض المكلفة بأسمائهم، وأن ريهم من المسقى يرجع إلى ما قبل سنة كذا (أى من مدة تزيد على سنة سابقة على التعرض)، فإن استناد هذا الحكم إلى سابقه استعمال المدعين المسقى للرى ذلك يكفى لأن يقام عليه القضاء بمنع التعرض، أما ما جاء عن الملكية فإنه ليس إلا من قبيل التزيد فلا يصح أن يؤسس عليه الطعن في الحكم.

(نقض ٢٢/١١/١٩٤٥، طعن ٣١ س ١٥ق).

١٦٥٤ - الاستناد في دعوى اليد إلى أدلة الملك فيه جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك، وهذا غير جائز بمقتضى المادة ٢٩ مرافعات، فإذا رفعت دعوى منع تعرض وطلب المدعى الإحالة على التحقيق ليثبت إنتفاعه بالشارع المتنازع عليه المدة الطويلة المكسبة للملك فأجابته المحكمة إلى طلبه هذا، وبأشرت التحقيق، ثم عرضت - عند الفصل في الموضوع - إلى حق الارتفاق على الطريق، وبنت على ثبوته بوضع اليد المدة الطويلة قضاءها في دعوى التعرض، ثم أيدت محكمة الدرجة الثانية هذا الحكم أخذه بأسبابه رغم تسك المدعى عليه بعدم قبول دعوى اليد المرفوعة من خصمه بعد أن استحال إلى دعوى ملك، فذلك لما فيه من جمع بين دعوى اليد ودعوى الملك هو خروج صريح على حكم المادة ٢٩ المذكورة.

(نقض ١٧/١٠/١٩٤٠، طعن ٢٧ س ١٠ق).



١٦٥٥ - لا يجوز لقاضى وضع اليد أن يجعل حكمه فى دعوى وضع اليد مبنيا فى جوهره على أسباب ماسة بأصل حق الملك. بل يجب عليه أن يكون جوهر بحثه فى هذه الدعوى منصبا على تبين ماهيتها والنظر فى توافر شروطها وعدم توافرها بحيث لو دعت ضرورة هذا البحث للرجوع إلى مستندات حق الملك فلا يكون ذلك مقصودا لذاته، بل يكون على سبيل الاستثناس، بالقدر الذى يقتضيه التحقق من توافر شروط وضع اليد، الأمر الذى يجب أن يجعله القاضى مناط تقصيه، فإن تجاوز هذا فبحث فى الملكية فنفاها، وجعل أساس قضائه فى دعوى اليد ما نقي به أصل الحق فى أمر الملك فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ٢٧/١٠/١٩٣٢، طعن ٣٢ س ٢ق).

١٦٥٦ - إن الشارع فى المادة ١٩ من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ فى شأن الترع والجسور العمومية والمساقى الخصوصية، وما يتعلق بها قد رأى - مراعاة لمصلحة الزراعة وما يقتضيه ذلك من وجوب حماية المساقى من تعدى المنتفعين بها بغير حق إضرارا بجيرانه يجيز لمن لحقه ضرر من عبث بمسقى أو بمصرف أن يلجأ إلى الجهات الإدارية إثارا للسرعة الى تقضيها الحال. وإن فهذه الجهات تكون مختصة هي والمحاكم بالفصل فى دعوى وضع اليد المتعلقة بذلك، والشكوى التى تقدم إلى إحدى هذه الجهات متضمنة طلب منع التعرض تقطع مدة سقوط دعوى منع التعرض.

(نقض ١٣/١٢/١٩٤٥، طعن ٢٥ س ١٥ق).

١٦٥٧ - إن الشرط الأساسى لدعوى اليد هو حيازة المدعى بشروطها القانونية للعقار الذى يطلب منع التعرض له فيه، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الاستثناس للتحقق من صفة وضع اليد لا لتأسيس الحكم عليها. فإذا كان الطاعن ينازع فى حيازة المطعون عليه للحارة المخصصة لمنفعة قطع التقسيم التى يملك هو إحداها، وكانت المحكمة

قد حققت شطرا من دفاع الطاعن وأوردت في حكمها أن الدعوى رفعت قبل مضي سنة من حصول التعرض ولم تلق بالا إلى تحقيق الشرط الآخر المتضمن منازعة الطاعن في توافر حيازة المطعون عليه للحارة المذكورة، وكان الخبير الذي اعتمدت المحكمة في حكمها على تقريره قد أثبت في هذا التقرير أن الطاعن محق في فتح باب على الحارة، ومع ذلك اعتبرت هذا العمل منه تعرضا دون أن تستظهر وجه التعرض في هذا الخصوص، وهو الشرط المسوغ لدعوى منع التعرض، وأقامت حكمها على ثبوت ملكية المطعون عليه للحارة، فإن حكمها يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٥٢/١/١٠، طعن ٣ س ٢٠ق).

١٦٥٨ - إذا كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى منع التعرض هي عدم توافر شروط الحيازة المادية للأرض موضوع النزاع، وكان تحدّثه عن مستندات الملكية الخاصة بالطاعن لا يتجاوز الإستثناس بها في الدعوى وبالقدر الذي إقتضاه البحث فيها فيكون النعى علي هذا الحكم بمخالفة القانون على غير أساس.

(نقض ١٩٥٢/١٢/٤، طعن ١٥٩ س ٢٠ق).

١٦٥٩ - إذا رفع واضع اليد دعواه أمام القضاء المستعجل طالبا إزالة اليد موضوع النزاع وتمكينه من رى أطيانه بواسطة إزالة السد، فإن هذا الطلب إذ يعتبر بمبناه ومعناه طلباً بمنع التعرض يقطع مدة دعوى وضع اليد ولو حكمت المحكمة المستعجلة بعدم اختصاصها، لأن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع المدة والدفع بأن التكاليف بالحضور أمام قاضى الامور المستعجلة لا يقطع التقادم لأنه لا يؤدي إلا إلى إجراءات وقتية بقصد تأييد الحق فيما بعد فلا يستنتج منه معنى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة بالحق المراد اقتضاؤه - هذا الدفع لا محل له وحين يكون المدعى قد رفع أمام هذا القاضى طلباً خاصاً بموضوع منع التعرض.

(نقض ١٩٤٥/١٢/١٣، طعن ٢٥ س ١٥ق).

١٦٦٠ - إن حظر الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد لا يكون إلا فى الأحوال التى يعتبر فيها رافع الملك متنازلاً عن دعوى اليد الأمر الذى لا يمكن أن يصدق إلا إذا كان التعرض فى وضع اليد قد حصل قبل أن ترفع دعوى الملك. أما إذا كان قد حصل بعد رفعها فإنه لا مانع يمنع مدعى الملكية من أن يلحق بدعواه دعوى اليد.

(نقض ١٩٤٠/٥/٩، طعن ١٠ س ١٠ق).

١٦٦١ - لاجرج على القاضى فى دعوى وضع اليد فى أن يستخلص من مستندات الخصوم، ولو كانت خاصة بالملك، وكان ما كان متعلقاً بالحيازة وصفتها.

(نقض ١٩٤٣/٢/٢٥، طعن ٣١ س ١٢ق).

١٦٦٢ - لاجوه فى العمل للترقية بين مواعيد السقوط ومدد التقادم المسقط إلا أنه لما كانت مدد التقادم أو مواعيد السقوط لا يسرى عليها كلها أحكام واحدة، بل بعضها تنظمه قواعد خاصة لا يخضع لها البعض الآخر لم يكن معدى عن بحث كل مسألة منها على حدة لمعرفة طبيعة البواعث التى دعت إلى تعيين المدة فيها، وفيما يتعلق بالمدة المعينة لرفع دعوى منع التعرض، فإن مدة السنة المشترط فى المادة ٢٦ من قانون المرافعات عدم مضيها على الفعل الصادر من المدعى عليه، هى مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الانقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى.

(نقض ١٩٤٥/١٢/١٣، طعن ٢٥ س ١٥ق).

١٦٦٣ - مدة السنة المقررة لرفع دعوى الحيازة، هى مدة تقادم خاص تسرى عليه قواعد الوقف والانقطاع التى تسرى على التقادم المسقط العادى.

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٦، طعن ٦٨١ س ٥٤ق).

١٦٦٤ - دعوى استرداد حيازة الأموال العامة : الحيازة. عنصريها المادى والمعنوى. ماهيتهما. السيطرة الفعلية على شئ يجوز التعامل فيه

بنية اكتساب حق على هذا الشيء. مؤداه. عدم قبول الدعوى باسترداد حيازة الأموال العامة. علة ذلك. الحيازة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - فى عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشيء الذى يجوز التعامل فيه، وهى فى عنصرها المعنوى تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشيء، وكانت الأموال العامة لا يصح أن تكون محلا لحق خاص ومن ثم لا تخضع للحيازة، ولا تقبل الدعوى باسترداد حيازتها لورودها على هذا المال.

(نقض ١٩٩٣/٤/٢٩ - الطعن ٢٧٧٣ لسنة ٦٢ ق، الطعن ٣٥٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/١٢ س ٧ ص ٥١٧، الطعن ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ص ٣٠٦، الطعن ١٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠، الطعن ٦٠٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩).

١٦٦٥ - أوجب المادتان ٩٥٨، ٩٦١ من القانون المدنى أن ترفع دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض خلال السنة التالية لفقدائها أو من وقوع التعرض وهى مدة سقوط يجب أن ترفع الدعوى خلالها، وكانت الدعوى تعتبر مرفوعة بإيداع صحيفتها قلم الكتاب طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات، وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده أقام دعواه بمنع التعرض بصحيفة قدمت لقلم الكتاب فى ١٩٧٨/٦/١، لمنع التعرض الحاصل بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢، فإن الدعوى تكون قد أقيمت فى الميعاد ولا يغير من ذلك تعديل المطعون ضده لطلباته الحاصل فى ١٩٧٩/١٢/٤ إلى طلب الحكم باسترداد حيازته ذلك أن التاريخ الأخير لا يعتبر رفعا لدعوى جديدة، وأن رفع الدعوى بمنع التعرض فى الميعاد وتكييف المحكمة لها بأنها دعوى باسترداد الحيازة، أو طلب الحائز الحكم باعتبارها، كذلك لا يؤثر على تاريخ رفعها، أيا كان تاريخ تعديل الطلب.

(نقض ١٩٨٥/١/٦، طعن ٢٠٩٥ س ٥٠ ق).

١٦٦٦ - دعوى منع التعرض : حيازة حق المرور التى تتبع لصاحبها رفع دعوى منع التعرض. شروطها أن تكون متعديّة لا مجرد رخصة ولا

على سبيل التسامح. تمسك الطاعن بأن المرور فى أرضه كان على سبيل التسامح، إغفال الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. قصور. يدل نص المادة ١/٩٤٩ من القانون المدنى على أن حيازة حق المرور التى تبيع لصاحبها رفع دعوى منع التعرض يجب أن تكون سيطرة متعديّة لا مجرد رخصة ولا عمل يقبل على سبيل التسامح، وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأنه لم يكن للمرور بأرضه معالم ظاهرة، إذ كان الباب مفتوحاً على أرضه الفضاء، وقد تحمل المرور فيها على سبيل التسامح، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمنع تعرض الطاعن تأسيساً على توافر الشروط القانونية فى حيازة الجهة المطعون ضدها وأغفل الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩١/١٢/٣١، الطعن ٣١٩٢ لسنة ٦٠ قضائية).

١٦٦٧ - دعوى منع التعرض : التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى الحيازة. ماهيته. عدم جواز رفع دعوى منع التعرض بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين أو التحلل منه. مؤداه. وجوب الاستناد إلى دعوى العقد. إن التعرض الذى يصلح أساساً لرفع دعوى الحيازة، هو كل عمل أو تصرف يتعارض مع حق وأضع اليد فى الحيازة، فإذا وجد عقد يحكم العلاقة بين الطرفين، فلا يجوز رفع دعوى منع التعرض سواء بقصد تنفيذ العقد أو التحلل منه، بل يجب الاستناد إلى دعوى العقد.

(نقض ١٩٩١/١١/١٩، الطعن ٢٤٧١ لسنة ٥٥ قضائية).

١٦٦٨ - دعوى استرداد الحيازة. وجوب رفعها قبل مضى سنة على فقد الحيازة. تقادم خاص. أثره. سريان قواعد الوقف والانقطاع. رفع وأضع اليد دعواه أمام القضاء المستعجل برد الحيازة. قاطع للتقادم ولو قضت المحكمة المستعجلة بعدم الاختصاص، علة ذلك.

(نقض ١٩٩٠/١٢/٢٥، طعن ٢٠٠٨ لسنة ٥٣ قضائية).

١٦٦٩ - دعوى استرداد الحيازة: دعوى استرداد الحيازة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. مؤدى ذلك. محكمة الموضوع. سلطتها في التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها القانونية. شرطه. مؤداه (مثال) دعوى استرداد الحيازة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تقوم على رد الاعتداء غير المشروع، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائماً فى حالة وقوع الغصب، ومن ثم يشترط لكى يؤدى هذا الغصب إلى نشأة هذه الدعوى أن يتم نتيجة لعمل لاسند له من القانون، ولهذا إذا تم التنفيذ جبراً إلى فقد الحيازة، فإن من فقد الحيازة نتيجة هذا التنفيذ لا تكون له دعوى استرداد حيازة، وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى التحقق من استيفاء الحيازة لشروطها القانونية دون رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التى أقامت عليها قضاءها سائغة، فإذا أخذت بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى وأحالت فى بيان أسباب حكمها إليه، وكانت أسبابه لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٨ - الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٦٧٠ - دعوى استرداد الحيازة، قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. قبولها رهن بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً حال وقوع الغصب. توافر نية التملك. لا محل لها طالما توافر لرافعها حال وقوع الغصب حيازة هادئة وظاهرة.

(نقض ١٩٩١/٢/١٠، طعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥١ قضائية).

١٦٧١ - دعوى استرداد الحيازة - قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. محكمة الموضوع لها السلطة فى التحقق من توافر الشروط

القانونية للحيازة. عدم اشتراط نية التملك عند واضع اليد، أو أن يكون وضع يده لمدة سابقة على التعرض. كفاية توافر الحيازة المادية التي تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالا فعليا حالة وقوع الغصب. وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية. استخلاص واقعة سلب الحيازة وتاريخها. استقلال قاضى الموضوع به متى كان استخلاصه سائغا وله سنده فى الأوراق.

(نقض ١٥/٢/١٩٩٠، طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٩ قضائية).

١٦٧٢- وجوب حماية واضع اليد من كل تعرض سواء كان اعتداء محضا أو بناء على حكم لم يكن واضع اليد طرفا فيه. لا حجية للأحكام إلا فيما فصلت فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية. ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٧/١٢/١٩٩١، طعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٧ قضائية).

١٦٧٣- دعوى استرداد الحيازة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. مؤدى ذلك. محكمة الموضوع. سلطاتها من التحقق من استيفاء الحيازة بشروطها القانونية. شرطه. مؤداه.

(نقض ١٨/٣/١٩٩٣، طعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٦٧٤- كف الحائز للعقار عن استعمال حقه الذى يتفق مع طبيعة العقار بعض الوقت، كما يستعمله المالك عادة، لا يخل بصفة استمرار الحيازة.

(نقض ١١/٢/١٩٩٠، طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٧ قضائية).

١٦٧٥- المشترون لعقار واحد بعقدى بيع ابتدائيين. تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذا للعقد. أثره. عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر، إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له فى ذلك. علة ذلك.

(نقض ٢٠/١٢/١٩٩٠، طعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٥٩ قضائية).

١٦٧٦- التثبت من وقوع الغصب ونفيه. لا يتطلب لنظره أحكام قانون الإصلاح الزراعى بما يشترطه من وجود عقد مكتوب للإيجار ثابتا بالكتابة مودعا نسخة منه بالجمعية التعاونية الزراعية.

(نقض ١٩٩١/٦/٢٠، طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ قضائية).

١٦٧٧- دعوى منع التعرض. وجوب توافر نية التملك لدى رافعها. لازم ذلك. وجوب أن يكون العقار محلها جائز تملكه بالتقادم. مقتضاه.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٨، طعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٧ قضائية).

١٦٧٨- دعوى استرداد الحيازة- وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة- تقوم على رد الاعتداء غير المشروع، ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالا فعلياً قائماً فى حالة وقوع الغصب، ومن ثم يشترط لكى يؤدى هذا الغصب إلى نشأة هذه الدعوى أن يتم نتيجة لعمل لا سند له من القانون، ولهذا إذا أذى التنفيذ جبراً إلى فقد الحيازة، فإن من فقد الحيازة نتيجة هذا التنفيذ لا تكون له دعوى استرداد حيازة، وإنه وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى التحقق من استيفاء الحيازة، بشروطها القانونية دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التى أقامت عليها قضاءها سائفة، فإذا أخذت بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى وأحالت فى بيان أسباب حكمها إليه وكانت أسبابه لا تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها، بحيث لاتصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٨، طعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٦٧٩- وجوب حماية واضع اليد من كل تعرض سواء كان اعتداء محضاً أو بناء على حكم لم يكن واضح اليد طرفاً فيه. لا حجية للأحكام



إلا فيما فصلت فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية. ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٧/١٢/١٩٩١، طعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٧ قضائية).

١٦٨٠- حيازة حق الضرر التي تتيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض. شرطها، أن تكون متعديّة لا مجرد رخصة ولا على سبيل التسامح. تمسك الطاعن بأن مرور المطعون ضده فى أرضه كان على سبيل التسامح. إغفال الرد على هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، قصور.

(نقض ٣١/١٢/١٩٩١، طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٦٠ قضائية).

١٦٨١- الحكم الصادر فى دعوى منع التعرض. لاجبة له فى دعوى الملك. ما يقرره الحكم بشأن توافر أركان الحيازة لا يفيد المحكمة عند الفصل فى أصل الحق وغير مانع للخصوم من مناقشة الملكية فى دعوى تالية.

(نقض ٢٦/٥/١٩٩٢، طعن رقم ٦٠٣ لسنة ٥٦ قضائية).

١٦٨٢- التعرض الذى يصلح أساسا لرفع دعوى الحيازة. ماهيته. عدم جواز رفع دعوى منع التعرض بقصد تنفيذ عقد بين الطرفين أو التحلل منه. مؤداه. وجوب الاستناد إلى دعوى العقد.

(نقض ١٩/١١/١٩٩١، طعن رقم ٢٤٧١ لسنة ٥٥ قضائية).

١٦٨٣- اختصاص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بدعوى الإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرار الإدارى مادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة. التعرض المستند إلى أمر إدارى لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنعه. علة ذلك. الحكم فى الدعوى يترتب عليه حتما تعطيل هذا

الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم. مؤدى ذلك. وجوب  
الالتجاء إلى القضاء الإدارى.

(نقض ١٩٩١/٤/٢٨، طعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٥١ قضائية).

١٦٨٤- دعوى الحيابة التى يحظر الجمع بينها وبين دعوى المطالبة  
بالحق. مادة ١/٤٤ مرافعات. هى التى يرفعها الحائز على المعتدى خاصة  
بذات العين المعتدى عليها. عدم انصراف الحظر إلى الدعاوى الأخرى التى  
يرفعها الحائز على غير المعتدى أو خلفه ولو تعلقت بالمطالبة بالحق.

مؤدى النص فى المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات - أنه لايجوز أن  
يجمع المدعى فى دعوى الحيابة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط  
إدعائه بالحيابة - إلا أن دعوى الحيابة التى لايجوز الجمع بينها وبين  
المطالبة بالحق هى تلك التى ترفع من الحائز على المعتدى نفسه بالنسبة  
إلى ذات العين المعتدى عليها، فلا ينصرف هذا الحظر إلى أى دعوى  
أخرى يقيمها الحائز على خصم آخر غير المعتدى، ولم يكن خلفا له ولو  
كانت بالمطالبة بالحق.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٤، طعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٧ قضائية).

١٦٨٥- حظر الجمع بين دعوى الحيابة ودعوى المطالبة بالحق. مادة  
٤٤ مرافعات. مناطه. إقامتهما على شخص واحد. تعدد طلبات المدعى  
واختلاف الخصوم فيها. أثره. انتفاء الحظر.

(نقض ١٩٩٣/١/١٣، الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٨ قضائية).

#### ١٦٨٦- حيابة الحصة الشائعة فى عقار:

الحصة الشائعة فى عقار - جواز أن تكون محلا للحيابة بنية التملك  
على وجه التخصيص والانفراد. اجتماع يد الحائز مع يد المالك. أثره.  
اكتساب الشريك على الشيوع حصة باقى الشركاء بالتقادم. شرطه.

(نقض ١٩٩٣/٤/٤، طعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٦٨٧- مدة السنة المعينة لرفع دعوى الحيابة مدة تقادم. مؤدى ذلك. سريان قواعد وقف وانقطاع التقادم المسقط عليها. انقطاع هذه المدة بالمطالبة القضائية لو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة. مادة ٣٨٣ مدنى.

(نقض ١٩٩٣/٥/١٣، طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٩ قضائية).

١٦٨٨- سقوط الحق فى دعوى الحيابة. مناطه. جواز تقديم المدعى أوجه دفاع وأدلة لتوافر صفة وأوصاف الحيابة - تتعلق بأصل الحق - لإثبات شروطها ما لم يطلب للفصل فى موضوع الحق ذاته.

(نقض ١٩٩٢/١٠/٢٨. طعن رقم ٥٢٨١ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٠/١/١٠ طعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٥ قضائية).

١٦٨٩- دعوى استرداد الحيابة. شرط قبولها. أن يكون لرافعها حيابة مادية حالية ومتصلة بالعقار اتصالاً فعلياً حال وقوع الغصب. مادة ١/٩٥٨ مدنى.

(نقض ١٩٩٢/١١/٢٣. طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٩٢/٢/١٠ - طعن رقم ٩٦١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٦٩٠- دعوى استرداد الحيابة. قبولها. رهن بأن تكون لرافع الدعوى حيابة على العقار المطالب برده.

(نقض ١٩٩٣/٤/٢٩ - طعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٦٢ قضائية)

١٦٩١- دعوى استرداد الحيابة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. قبولها رهن بأن يكون لرافعها حيابة مادية حالة ومتصلة بالعقار اتصالاً فعلياً حال وقوع الغصب، توافر نية التملك غير لازم. وجوب أن تكون الحيابة هادئة وظاهرة، وأن ترفع الدعوى خلال سنة من حصول سلب الحيابة.

(نقض ١٩٩٣/٦/١٧ - الطعون أرقام ١٧٩٩، ٢٠٩٧، ٢٢٤٣ لسنة ٦٢ قضائية).

١٦٩٢- دعوى استرداد الحيازة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. مؤداه. لا عبء بصفة واضحة اليد. قبولها. شرطه. أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يده متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً فى حالة وقوع الغصب. العبء فى ثبوت الحيازة بما يثبت قيامه فعلاً، ولو خالف الثابت بالمستندات.

(نقض ١٩٩٣/٧/٢٨- طعن رقم ٢٥٧٤ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٨٧/٢/١٢ - طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٩٢/٣/١٨- طعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٦٩٣- دعوى منع التعرض: عدم صلاحية التعرض المستند إلى قرار إدارى اقتضته مصلحة عامة لرفعها: التعرض المستند إلى قرار إدارى اقتضته مصلحة عامة. عدم صلاحيته لرفع دعوى بمنع هذا التعرض. حق الحائز فى اللجوء إلى القضاء الإدارى دون المحاكم العادية لوقف تنفيذ القرار أو إلغائه. مادة ١٧ قانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢. انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إجابة المطعون عليه إلى طلبه بمنع تعرض الطاعن له فى المصنع محل النزاع، علته أن القرار الصادر من الأخير لا يعد قراراً إدارياً دون بحث الطبيعة القانونية للتخصيص الصادر منه بإقامة المصنع وما إذا كان صادراً بوصفه سلطة عامة من عدمه. قصور وفساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٩٣/٥/١٢- طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٣ قضائية).

١٦٩٤- الحكم برد حيازة أرض التداعى والتسليم تأسيساً على الغصب. ليس له حجية فى الدعوى التالية بطلب بطلان عقد بيع ذات الأرض. علة ذلك. الحكم الصادر فى دعاوى وضع اليد لا حجية لرفع دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً. مؤداه. عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض طلب بطلان عقد البيع بدعوى مخالفته للقضاء السابق برد الحيازة.

(نقض ١٩٩٦/٣/١٠ - طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٧/٤/٢٦، طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ ق).

١٦٩٥- إذ كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بتعويض المطعون ضده عن الضرر الناشئ عن سلب حيازته لحق المرور في الممر محل النزاع لم يستبن الفرق بين ثبوت حق ارتفاق بالمرور فيه وبين مجرد حيازته التي تبجح الإجراء المؤقت الذي أسبغه القانون على واقعة الحيازة فأسس قضاءه على ثبوت حق الارتفاق مستنداً في ذلك إلى الحكم الصادر باسترداد حيازة - مع أن هذا الحق لم يثبت بعد - ويؤكد ذلك أقوال مالكة الممر وتقرير الخبر المقدم إلى محكمة أول درجة، ولكن ما أثبتته المحكمة المستعجل برد الحيازة - لا حجية له في الدعوى الموضوعية بالتعويض - وهي مجرد حيازة ظاهرة لحق المرور يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه، مما كان ينبغي معه على محكمة الموضوع وهي تفصل في طلب التعويض مراعاة هذا الأساس، وإذ هي لم تفعل ولم تلق بالا إلى مدي الفرق بينهما كان حكمها معدوم الأساس قانوناً، وقد ران عليه القصور.

(نقض ١٩٩٥/١٢/٥ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٩ قضائية، قرب الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣ س ٢٩ ج ١ ص ٦٦، قرب الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٢ س ٦ ج ٢ ص ٢٠٧، والطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ج ١ ص ٦٥٥).

١٦٩٦- الحكم الجنائي النهائي الصادر بإلزام المطعون ضده بأداء تعويض مؤقت عن واقعة دخوله أرض زراعية في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة. ليس له حجية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده بطلب استرداد حيازته لتلك الأرض والتي تسلمها بموجب محضر تسليم استناداً إلى عقد ملكيته المسجل والتي سلبها بعد ذلك الطاعن.

(نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ ق).

١٦٩٧- الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا حجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً. أثره عدم جواز

الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برد حيازة المطعون ضده لأرض النزاع بدعوى مخالفته للحكم الجنائي المشار إليه.

(نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ق).

١٦٩٨- دعوى قسمة المال الشائع، قيام الحكم الصادر فيها على ثبوت ملكية الشركاء لما يطلبون قسمته من هذا المال، اعتبارها بهذه المثابة من قبيل المطالبة بالحق. أثره. رفع الشريك في المال الشائع لهذه الدعوى يترتب عليه سقوط دعواه بالحيازة السابق رفعها.

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٩).

١٦٩٩- دعوى أصل الحق في نطاق المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات. المقصود بها، دعوى الملكية أو أى حق آخر متفرع منها.

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٩).

١٧٠٠- النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه «لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعائه بالحيازة، يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق - يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق، أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى أصل الحق - وذلك لاعتبارات قدرها المشرع هي استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة من أصل الحق، فإذا ما لجأ المدعى إلى رفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته، فإن ذلك يعد تسليماً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية التي قررها القانون لها بما يستتبع سقوط الادعاء بالحيازة على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق، كل ذلك مالم يكن العدوان على الحيازة قد وقع بعد رفع دعوى أصل الحق، فحينئذ يجوز للعاثر أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق.

(نقض ١٩٩٥/١١/٩ - طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦١ق).

١٧٠١- إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه كيف الدعوى على أنها دعوى طرد للغصب وتسليم العين لصاحب الحيابة القانونية على سند من شراء المستأفنين «الطاعنين» الأرض بموجب عقد بيع عرقي بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢ من شركة مدينة نصر واستصدارهم ترخيص للبناء عليها باسمهم... ثم استطرد إلى القول «.... ومن ثم تكون حيازتها (أى المطعون ضدها) لعين النزاع قائمة على سند من ملكيتها على الشيوع فى العقار والتي بدأت منذ الشراء مع زوجها واستمرت هادئة دون منازعة لعدة سنين حتى توفى مورثها ومن ثم فإن هذه الحيابة تنأى عن فعل الغصب». وكان الثابت على هذا النحو أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باعتبار أن الدعوى من دعوى أصل الحق وأن ما ورد بتقريراته خاصاً بالحيابة إنما يعنى سند شغل المطعون ضدها للعين دون أن يقيم حكمه على مجرد الحيابة، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٩٤/١٢/٢٨ سنة ٤٥، الجزء الثانى ص ١٧١٤).

١٧٠٢- تمسك الطاعن بوجود عقد شركة توصية بسيطة بينه والمطعون ضده وآخر لغرض البيع فى كشك أقامه المطعون ضده على أرض خصصت له من جهاز المدينة. القضاء بقبول دعوى الأخير بطلب استرداد حيازة الكشك. مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٤، طعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٦٦ ق)

١٧٠٣- سلب الحيابة الذى يصلح أساساً لرفع دعوى الحيابة. ماهيته. كل عمل أو تصرف يتعارض مع حق واضح اليد فى الحيابة. وجود عقد يحكم العلاقة بين الطرفين. أثره. عدم جواز رفع دعوى استرداد الحيابة بقصد تنفيذ العقد أو التحلل منه. وجوب الاستناد إلى دعوى العقد.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٤ - طعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٦٦ ق).

١٧٠٤- محضر التسليم الذى يتم تنفيذ الحكم. دلالة على نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه فعلاً.

(نقض ١٩٩٧/٧/١ - طعن رقم ٢١١ لسنة ٦١ قضائية).

١٧٠٥- وضع اليد واقعة مادية، جواز إثباتها بكافة الطرق. ما تقررره محكمة الموضوع فى هذا الشأن لا محل لطرحة على محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٧/٧/١ - طعن رقم ٢١١ لسنة ٦١ قضائية).

١٧٠٦- دعوى الطرد للغصب. تعلقها بأصل الحق. الغرض منها، حماية الحق فى استعمال الشيء واستغلاله باسترداده من واضع اليد عليه بغير حق، سواء كان وضع يده ابتداء بغير سند أو بسند لا يكسبه هذا الحق، أو بسبب قانونى، ثم زال السبب واستمر واضعاً يده عليه. اختلافها عن دعوى استرداد الحيازة الجائز إقامتها ولو لم يكن صاحب حق متى كانت له حيازة قائمة وقت الغصب، ثم اعتدى عليها بغير رضاه.

(نقض ١٩٩٧/٥/٥ - طعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٦٣ قضائية).

١٧٠٧- الغصب مقصوده. تجرد وضع اليد من الاستناد إلى سند قانونى يبرر يد الحائز على العقار.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢١ - طعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦١ قضائية).

١٧٠٨- دعوى استرداد الحيازة. قيامها على الاعتداء غير المشروع. شروط قبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ومتصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً حال وقوع الغصب، وأن تكون هذه الحيازة هادئة وظاهرة. الحكم فى دعوى استرداد الحيازة. وجوب تناول شروط قيامها والوقائع التى تكشف عن توافرها.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٢٩ - طعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٦٣ قضائية).

١٧٠٩- دعوى الطرد للغصب. تعلقها بأصل الحق. الغرض منها حماية الحق فى استعمال الشيء واستغلاله باسترداده من واضع اليد



عليه بغير حق، سواء كان وضع يده ابتداء بغير سند، أو كان بسبب قانوني ثم زال السبب واستمر واضعاً يده عليه. اختلافها عن دعوى استرداد الحيازة. للحائز إقامتها ولو لم يكن صاحب حق متى كانت له حيازة قائمة وقت الغصب، ثم اعتدي عليها بغير رضاه. «مثال في إيجار».

(الطعن رقم ٦١٥٤ لسنة ٦٢ - جلسة ١٦/١٢/١٩٩٦).

١٧١٠ - استيفاء الحيازة لشروطها القانونية. التحقق منه. من سلطة محكمة الموضوع. لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة.

(نقض ١٩٩٦/٦/٩ - طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٦٠ قضائية، ١٩٩٦/١١/٢٧ - طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٦٥ قضائية).

١٧١١ - لما كان الثابت أن المطعون ضدّهما الأول والثانية قد افتتحا دعواهما بطلب الحكم ضد الطاعن وحده باسترداد حيازتهما لأرض النزاع من تحت يده. وبالتالي فهى من دعاوى الحيازة المعروفة في القانون أساسها الأصلي الحيازة المادية بشروطها القانونية ومرماها حماية هذه الحيازة ولا محل فيها للتعرض لبحث الحق وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستندات تتعلق به، لأنها لا تتناول غير واقعة الحيازة المادية، فإنها تعد بهذه المثابة دعوى متميزة لها كيانها الخاص ومستقلة كل الاستقلال عن طلب المطعون ضدّهما المذكورين بطلان عقد الإيجار الصادر إلى الطاعن من الخصوم المدخلين في مرحلة لاحقة من مراحل الدعوى، إذ يختلف هذا الطلب الأصلي في موضوعه وفي سببه وفي خصومه. ومن ثم لا يجوز تقديمه في صورة طلب عارض.

(نقض ١٩٩٥/١/٥ - طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٦٠ قضائية).

١٧١٢ - وحيث إن هذا النعى غير مقبول، ذلك أنه لما كان التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعاوى حمايتها على حسب توافر

شروط كل منها، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الإجراء المادى أو القانونى الموجه إلى واضع اليد بادعاء حق يتعارض مع حقه فيها، وقد أوجب المشرع فى المواد من ٩٥٨ إلى ٩٦١ من القانون المدنى رفع تلك الدعاوى خلال سنة من تاريخ بدء الاعتداء عليها، وكانت واقعة سلب الحيازة والتعرض فيها وتاريخ ذلك من المسائل الموضوعية المتروكة لقاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغاً وله سند فى الأوراق. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغاً من أوراق الدعوى بما له من سلطة تقديرية فى ذلك أن الفعل المؤدى إلى سلب حيازة المطعون ضدها لعقار النزاع قد تم فى شهر أكتوبر سنة ١٩٨٤، وأن الدعوى رفعت فى ٢/٣/١٩٨٥، وانتهى إلى قبولها لرفعها فى الميعاد، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحق النعى عليه بما ورد بهذا السبب لايعدو أن يكون جدياً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره، ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٢/٧/١٩٩٤ سنة ٤٥، الجزء الثانى ص ١٥٦٠).

١٧١٣- دعوى منع التعرض. شرط رفعها. ثبوت حيازة المدعى للعقار حيازة مستوفية لشروطها القانونية. لمحكمة الموضوع الاستدلال على توافر وضع اليد من الأدلة المقدمة إليها من مستندات، أو من تحقيق قضائى أو إدارى. شرطه تعرضها لبحث الحقوق التى يدعيها المتعرض على هذا العقار وتاريخ ترتيبها عليه وسببها باعتبارها من المسائل الأولية اللازمة للفصل فى الطلب المطروح عليها. عدم تعرضها لهذا. قصور.

(نقض ٢٢/٢/١٩٩٨ - طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٧ ق).

١٧١٤- تنفيذ الحكم الصادر بتسليم الطاعنين نصيب كل منهم مفزاً. عدم اعتباره تعرضاً ضد واضع اليد على جزء من مسطح تلك الأرض يجيز له رفع دعوى منع التعرض.

(نقض ١٤/١/١٩٩٧، طعن ٣٤٦٧ لسنة ٦١ ق).

١٧١٥- إقامة المشتري الدعوى ضد البائعين بطلب الحكم بعدم الاعتداد فى مواجهتها بالحكم الصادر بثبوت ملكيتهم لحصة شائعة تدخل فيها الأطلاقان مشتراها لعدم اختصاصهما فى الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم، وأن ذلك يعد تعرضاً لها منهم ممتنع عليهم. تكييفها الصحيح أنها دعوى بمنع تعرضهم لها فى الانتفاع بالمبيع. الحكم بعدم قبولها على أنها دعوى مبتدأة ببطالان حكم مخالفة للقانون وقصور.

(الطعن رقم ٣٢١٩ - لسنة ٦٤ق - جلسة ١٦/١/١٩٩٦).

١٧١٦- وحيث إن هذا النعى فى محله. ذلك أن للحائز على الشيوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحمى حيازته بدعوى الحيازة ضد من ينكرون عليه حقه أياً كان المتعرض له فيها. سواء كان هذا المتعرض شريكاً له فى الحيازة، أو تلقى الحيازة عن هذا الشريك أو كان من هؤلاء. لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى - كما سجله الحكم المطعون فيه وأورده بمدونات - أن الثابت من أقوال شاهدى المستأنف عليها - الطاعنة - أمام محكمة أول درجة، وكذا من أقوال شاهدى المستأنفين المطعون عليهم - أن حيازة شقة النزاع كانت شركة بين طرفى الخصومة، فإن الحكم إذ أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف، ويعدم قبول الدعوى على سند من أنه لايجوز للشريك فى الحيازة أن يستردها من الشركاء معه، وينفرد بها فى حين أن للحائز على الشيوع - وعلى ما سلف بيانه - أن يحمى حيازته ضد المتعرض له فيها وإن كان شريكاً له فى الحيازة، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون، وتحجب بذلك عن بحث مدى توافر الشروط اللازمة لحماية الحيازة والفصل فى موضوع الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٩٤/٧/١٠ سنة ٤٥، الجزء الثانى ص ١١٨٠).

١٧١٧- وضع المطعون عليهما اليد على مساحة من أعيان النزاع في حدود حصتهما الشائعة المملوكة لهما والتي تقع ضمن مساحة أكبر تمتلك الدولة حصة شائعة فيها، ويمتلك الطاعن بصفته حصة شائعة يضع يده عليها مفرزة. لا يحول بينهما وبين حقها في حماية يدهما بدعاوى اليد ومنها منع تعرض الطاعن لهما.

(نقض ١٨/١/١٩٩٨ - طعن رقم ٨٩١ لسنة ٦٢).

١٧١٨- لكل ذي يد على عقار أن يحمي يده بدعاوى وضع اليد. وضع اليد بمعناه القانوني. وقوعه على العقار المقرز، كما يقع على الحصة الشائعة. عدم وجود تفرقة في الحماية بين وضع اليد على الشيوع ووضع اليد الخالص. مؤداه. لكل واضع يد خالصة أو علي الشيوع الاستعانة بدعاوى اليد في حماية يده. رفعها من الشريك في الملك الشائع لدفع التعرض الواقع له. مقبول.

(نقض ١٨/١/١٩٩٨ - طعن رقم ٨٩١ لسنة ٦٢ ق).

١٧١٩- سلب الحيازة الذي يصلح أساساً لرفع دعوى الحيازة. ماهيته. كل عمل أو تصرف يتعارض مع حق واضع اليد في الحيازة. وجود عقد يحكم العلاقة بين الطرفين. أثره. عدم جواز رفع دعوى استرداد الحيازة بقصد تنفيذ العقد أو التحلل منه. وجوب الاستناد إلى دعوى العقد.

(نقض ٢٤/٢/١٩٩٨ - طعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٦٦ ق).

١٧٢٠ - تمسك الطاعن بوجود عقد شركة توصية بسيطة بينه والمطعون ضده، وآخر لغرض البيع في كشك أقامه المطعون ضده على أرض خصصت له من جهاز المدينة. القضاء بقبول دعوى الأخير بطلب استرداد حيازة الكشك. مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.

(نقض ٢٤/٢/١٩٩٨ - طعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٦٦ ق).

١٧٢١ - دعاوى الحيازة. أساسها الأصلي. الحيازة بشروطها القانونية. عدم جواز التعرض فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الإستئناس. ارتباط المدعى والمدعى عليه وقاضى الدعوى بذلك القاعدة. مؤداه. عدم جواز رفع دعوى استرداد الحيازة على أساس أن عقار النزاع أدخل فى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة.

(نقض ١٩٩٨/١٢/١٥ - طعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٦٧ق).

١٧٢٢ - للمستأجر حق حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى وضع اليد. سواء كان التعرض مادياً أو قانونياً. مادة ٥٧٠ مدنى. سلب المؤجر حيازة المستأجر. وجوب التجاء المستأجر إلى دعوى العقد لدعوى الحيازة. مادة ٥٧١ مدنى.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٠ - طعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٦٧ق).

١٧٢٣ - وحيث إن هذا النعى فى غير محله، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاضى الدعوى ملزم فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق، وإسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون التقيد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى، والعبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها. لما كان ذلك وكان البين من طلبات المطعون ضدهما أنهما يبغيان الحكم برد حيازتهما لقطعة الأرض موضوع النزاع، ومنع تعرض الطاعنة لهما فى هذه الحيازة، ولا يقصدان التظلم من القرار الوقتى الذى أصدرته النيابة العامة برد حيازة تلك الأرض للطاعنة حتى يسوغ القول باختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى، ووجوب رفعها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار المتظلم منه للمتظلم طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً فيما قضى به ضمناً فى مسألة الاختصاص، ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس.

(نقض ١٩٩٩/١١/٣٠ - طعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٨ ق).

١٧٢٤- لا يجوز رفع دعوى استرداد الحيازة لفقدان الحيازة نتيجة التنفيذ الجبرى: دعوى استرداد الحيازة. قيامها على رد الاعتداء غير المشروع. مؤدى ذلك، فقدان الحيازة نتيجة التنفيذ الجبرى. لا تخول رفع هذه الدعوى.

{نقض ١٩٩٩/٣/٣ - طعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٦٢ ق}

١٧٢٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه «لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة» يدل على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق يستوى فى ذلك أن يطالب فى دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق، أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى أصل الحق، وذلك لاعتبارات قدرها المشرع وهى استكمال حماية الحيازة لذاتها مجردة عن أصل الحق، فإذا ما لجأ المدعى إلى رفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته فإن ذلك يعد تسليماً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية التى قررها القانون لها بما يستتبع سقوط الادعاء بالحيازة بمجرد رفع الدعوى بأصل الحق كل ذلك مالم يكن العدوان على الحيازة قد وقع بعد رفع دعوى أصل الحق فحينئذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق.

{نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٦٨ ق، نقض ١٩٩٥/١١/٩، مجموعة المكتب الفنى سنة ٤٦، العدد الثانى ص ١٠٩٨}

١٧٢٦- ليس المقصود بدعوى أصل الحق التى لا يجوز الجمع بينها وبين إحدى دعاوى الحيازة دعوى الملكية فقط، بل كل دعوى عينية ترد على العقار كما تشمل أيضاً الدعوى بالحق الشخصى، وذلك لعموم

إشارة النص في المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات إلى دعوى الحق عموماً دون أن يخصصها بدعوى الحق العيني.

(نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٦٨ ق. نقض ١٩٩٥/١١/٩)

(المكتب الفني سنة ٤٦، العدد الثاني ص ١٠٩٨)

١٧٢٧- تكييف الدعوى أنها دعوى بأصل الحق. مناطه. حقيقة المطلوب فيها، لا عبرة بالعبارات التي صيغت بها الطلبات أو عدم طلب الحكم بالملكية.

(نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٤٠٧٦ لسنة ٦٢ ق).

١٧٢٨ - إذ كان المطعون ضده أقام دعواه بطلب منع تعرض الطاعن له في حيازته لأرض النزاع إلا أنه بصحيفة معلنة في ١٩٩٥/٨/٧ عدل طلباته فيها إلى طلب الحكم بأحقية في الانتفاع بأرض النزاع والتسليم، تأسيساً على أنه قد صدر له قرار من هيئة الإصلاح الزراعي بتخصيصها له والانتفاع بها، وإنه ما زال سارياً وهو ما يعد منه طلباً للفصل في أصل الحق من شأنه سقوط حقه في الادعاء بالحيازة بما يوجب الحكم بذلك إلا أن الحكم المطعون فيه، إذ لم يلتزم هذا النظر واستجاب للمطعون ضده الثاني في طلبه باسترداد الحيازة والذي عاد إليه بعد أن كان حقه فيه قد سقط في ١٩٩٥/٨/٧ بطلبه الحكم بأحقية في الانتفاع بأرض النزاع على النحو آنف البيان فإنه يكون قد أخطأ.

(نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٦٨ ق).

١٧٢٩ - دعوى الطاعن بطرد المطعون ضدها الرابعة من أرض النزاع التي يحوزها لاغتصابها لها مع التعويض على سند من ملكيته للأرض. تكييفها الصحيح. دعوى الحق ذاته وليس دعوى باسترداد الحيازة انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبارها من دعوى الحيازة خطأ في فهم الواقع.

(نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٤٠٧٦ لسنة ٦٢ ق).

١٧٣٠ - دعوى الطرد للغصب، تعلقها بأصل الحق. الفرض منها حماية صاحب الحق في استعمال الشيء واستغلاله باستردادته من واضع اليد عليه بغير سند، سواء كان وضع يده ابتداء بغير سند، أو كان بسبب قانوني ثم زال هذا السند واستمر واضعاً اليد عليه.  
(نقض ١٩٩٩/١١/٨ - طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٧ ق).

١٧٣١ - إذا كانت للحكمة في دعوى منع التعرض قد حصلت تحصيلاً سائفاً من الأدلة التي ساققتها في حكمها، ومن المعاينة التي أجرتها بنفسها أن الأرض المتنازع على حيازتها مازالت تستعمل جبراً عمومياً، وأنها بذلك تعد من المنافع العامة التي لايجوز تملكها بوضع اليد، كان حكمها بعدم قبول دعوى وضع اليد المرفوعة بشأنها صحيحاً قانوناً، ثم إن تحرر المحكمة من المعاينة ومن المستندات ما إذا كان العقار المرفوع بشأنه دعوى منع التعرض ملكاً عاماً في الدعوى الموضوعية بالتعويض - وهي مجرد حيازة ظاهرة لحق المرور يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه، مما كان ينبغي معه على محكمة الموضوع وهي تفصل في طلب التعويض مراعاة هذا الأساس، وإذ هي لم تفعل ولم تلق بالآ إلى مدى الفرق بينهما كان حكمها معدوم الأساس قانوناً وقد ران عليه القصور.

(نقض ١٩٩٥/١٢/٥ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٩ قضائية، قرب الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٣ س ٢٩ ج ١ ص ٦٦، قرب الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/٢ س ٦ ج ٢ ص ١٢٠٧، والطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ج ١ ص ٦٥٥).

١٧٣٢ - الحكم برد حيازة أرض التداعى والتسليم تأسيساً على الغصب. ليس له حجية في الدعوى التالية بطلب بطلان عقد بيع ذات الأرض. علة ذلك. الحكم الصادر في دعاوى وضع اليد لا حجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً. مؤداه. عدم



جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض طلب بطلان عقد البيع بدعوى مخالفته للقضاء السابق برد الحيابة.

(نقض ١٩٩٦/٣/١٠ - طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ ق).

١٧٣٣- عدم جواز الجمع بين الحيابة وأصل الحق في حالاته الثلاث تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها؛ المقرر أن عدم قبول دعوى الحيابة بعد المطالبة بالحق تقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها، ويجوز إثارته في صحيفة الطعن بالنقض لأول مرة حتى ولو لم يكن الطاعن قد نبه إليه محكمة الموضوع بتقدير أنه يقع عليها من تلقاء ذاتها واجب تقصى الحكم القانوني الصحيح المنطبق على الواقعة، فيعتبر الأمر مطروحاً عليها ولو لم يتناوله البحث فعلاً.

(نقض ١٩٩٩/٣/١١ - طعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٦٨ ق).

١٧٣٤- تعاقب تعديل الحيابة، تصرف رضائي. عدم جواز إثباته إلا بالكتابة. الغاية منه. بيان الدليل الذي يقبل في إثبات تعديل الحيابة. مادة ٩٢ ق ٥٣ لسنة ١٩٦٦.

(نقض ١٩٩٩/٣/١٨ - طعن رقم ٤١٥٨ لسنة ٦٢ ق).

١٧٣٥- محكمة الموضوع، لها السلطة المطلقة في التحقق من استيفاء الحيابة لشروطها القانونية دون رقابة لمحكمة النقض. شرطه. إقامة قضائها على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها حكمها.

(نقض ١٩٩٩/٦/١٥ طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٦٨ ق).

١٧٣٦- وحيث إن الطاعة تنعني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول، إن القضاء بمنع التعرض يقتضى أن تتوافر في الحيابة نية التملك بما لازمه أن يكون

العقار موضوع هذه الحيازة، مما يجوز تملكه بالتقادم، حتى يمكن حماية وضع اليد عليه، كما أن القضاء برد الحيازة يستلزم أن تكون هناك حيازة، وأن تسلب هذه الحيازة بالقوة، وإذا كانت الأرض موضوع النزاع مملوكة للدولة، ولا يجوز تملكها بالتقادم ولم تكن للمطعون ضدهما حيازة سلبت بالقوة، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أن المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين فيمن يبغى حماية وضع يده على عقار بدعوى منع التعرض أن تتوافر لديه نية التملك، ولزام ذلك أن يكون هذا العقار مما يجوز تملكه بالتقادم فيخرج منها العقارات التي تعد من الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام غير التابعة لأيهما، والأوقاف الخيرية، إذ هي أموال لايجوز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانونين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، ٢٩ لسنة ١٩٥٩ مالم يثبت أن طالب الحماية قد كسب الحق بالعيني بالتقادم قبل نفاذ هذين القانونين. لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى فى ضوء ما حصله الحكم المطعون فيه، وأقر به المطعون ضدهما فى صحيفة دعواهما أن قطعة الأرض موضوع النزاع من أملاك الدولة الخاصة، وأن أولهما طلب من إدارة الأموال المستردة فى ١٢/٦/١٩٨٥ أن تبيعه إياها، ثم طلب الإثتان من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى شراءها فى ٧/٢/١٩٩٤، فإن دعواهما بطلب منع التعرض لهما فيها تكون حرة بعدم القبول لورودها على مال لا ترد عليه دعاوى الحيازة. وإذا لم يزعم المطعون ضدهما أن حيازتهما انتزعت منهما بالقوة أو بالفصب علناً أو خفية، أو نتيجة غش أو خداع أو تدليس - وهو شرط لازم لقبول دعوى استرداد الحيازة -

#### مادة ٤٤ مكرراً

وإنما قالاً إنهما فوجئاً بتعرض بعض عمال الشركة الطاعنة لهما فى حيازتهما وتقديم بلاغ ضدهم، فإن طلبهما استرداد الحيازة يكون هو الآخر حرياً بعدم القبول. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برد الحيازة المطعون ضدهما للأرض موضوع النزاع ويمنع تعرض الطاعنة لهما، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا الوجه من أوجه النعى دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم، فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة.

(نقض ١٩٩٩/١١/٣٠ - طعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٨ق).

#### ( مادة ٤٤ مكرراً )

«يجب على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيازة، مدنية كانت أو جنائية، أن تصدر قراراً وقتياً مسبباً واجب التنفيذ فوراً بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة، ويصدر القرار المشار إليه من عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل.

وعلى النيابة العامة إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

وفى جميع الأحوال يكون التظلم من هذا القرار لكل ذى شأن أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة، بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة فى ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه بالقرار، ويحكم القاضى فى التظلم بحكم وقتى بتأييد القرار، أو بتعديله أو بإلغائه،

وله بناء على طلب المتظلم أن يوقف تنفيذ القرار المتظلم منه إلى أن يفصل في التظلم»<sup>(١)</sup>.

#### المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢:

«يشهد الواقع العملي تزايداً متتابعاً في منازعات الحيازة، سواء تلك التي تتعلق بأراضي زراعية أو مبان. ضاعفت من أهميتها حدة أزمة الإسكان، وتبلغ هذه المنازعات درجة الجريمة الجنائية في بعض الأحيان وتتوقف عند حدود النزاع المدني فقط في أحيان أخرى، وكانت هذه المنازعات وتلك تعرض على النيابة العامة وتصدر فيها قرارات وقتية بمنح الحيازة لأحد المتنازعين أو ترك الأمر على ما هو عليه، وعلى الطرف المتضرر من قرارها أن يلج سبيل التقاضي أمام المحاكم للتظلم منه، وقد ثار الخلاف في شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر التظلم من قرار النيابة في هذا الشأن استتباعاً للجدل حول تحديد ماهية هذا القرار، وهل هو قرار إداري فيختص بنظر التظلم منه جهة القضاء الإداري، أم هو قرار قضائي يندرج تحت ولاية جهة القضاء العادي، وقد أخذت بعض المحاكم بالرأي الأول، وأخذ البعض الآخر بالرأي الثاني، واتجه رأي ثالث اعتنقه تيار في الفقه إلى أن قرار النيابة الوقتي المتعلق بالحيازة إذا كان صادراً في شأن منازعة تشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير فهو قرار قضائي لا تختص جهة القضاء الإداري بنظر التظلم المرفوع عنه باعتبار أن القرارات التي تصدرها النيابة العامة بوصفها ضبطية أو أمنية على الدعوى العمومية هي قرارات قضائية تخرج عن اختصاص مجلس الدولة، أما إذا كان قرار النيابة العامة الوقتي سالف الذكر صادراً في شأن منازعة لا تشكل جريمة، فإنه يعتبر من قبيل

(١) هذه المادة مستحدثة وهي مضافة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

القرارات الإدارية مما يختص معه مجلس الدولة دون القضاء العادى بنظر التظلم منه. وإزاء هذه الآراء المتعددة فى شأن تحديد الجهة المختصة بنظر التظلم من قرار النيابة العامة فى شأن الحيازة، فقد أضحى الناس فى حيرة من أمرهم عندما يرغبون فى رفع تظلماتهم من تلك القرارات. وعندما استشعر المشرع خطر ما آل إليه الواقع أصدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذي استحدث به المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات، ولكنه لم يتناول بالعلاج إلا جانب جزئى يعلق بحالة جدية الاتهام بجريمة، وقد كشف التطبيق العملى لهذه المادة منذ صدورهما عن صعوبات كثيرة جعلت مسألة التظلم من قرارات الحيازة أكثر عسراً مما كانت عليه قبل صدورهما، فأصبح من المتعين على النيابة أن تحجب نفسها عن إصدار قرارات وقتية فى شأن منازعات الحيازة المدنية البحتة التى لا تثير شبهة جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير، مع أن هذه المنازعات فى كثير من الأحيان تكون مشتتة بين أطرافها إلى حد يوشك أن ينتقل بها إلى نطاق الجريمة إذا تركت دون حل وقتى عاجل، كما أن المشرع لم يحسم الخلاف الذى ثار بين جهتى القضاء الإدارى والقضاء العادى حول تحديد الجهة المختصة منهما بنظر التظلم من قرار النيابة الوقتى حول الحيازة إذا صدر فى منازعة مدنية بحتة ليست فيها شبهة اتهام جنائى، لهذه الاعتبارات مجتمعة، فقد عالج المشروع الأمر على وجه يحسم الخلاف فى شأن هذه المسائل، ويسهل الأمر على القضاة والمختازعين فى جلاء ووضوح، فوضع تنظيمًا جديدًا لمنازعات الحيازة يكون مجاله قانون المرافعات المدنية والتجارية، فنص فى المادة الرابعة منه على إضافة مادة جديدة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية برقم ٤٤ مكرراً أوجب فيها على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيازة أن تصدر فيها قرارًا وقتيًا واجب التنفيذ فوراً، سواء

#### مادة ٤٤ مكرراً

كانت مدنية بحتة أو جنائية، فشمّل ذلك كافة منازعات الحياة المدنية والجنائية، وأوكل صدور هذا القرار الذي يصدر بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة إلى عضو من أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل، وذلك حتى يكون لمصدر القرار الخبرة والدراية اللازمة لما تتسم به هذه المنازعات من أهمية خاصة، ولا يمنع صدور هذا القرار المؤقت النيابة العامة من المبادرة إلى رفع الدعوى الجنائية، إذا شكلت هذه المنازعة جريمة من الجرائم، وأوجب إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره الذين يكون لهم التظلم منه أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه به بحسبان أن القرار إن صدر من النيابة العامة فى شأن منازعة جنائية فهو يتصل بجريمة من الجرائم تدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى، كما أن القرار إذا صدر من النيابة العامة فى شأن منازعة غير جنائية، فإن جهة القضاء العادى هى الأحق بنظر التظلم منه على اعتبار أن الحياة متفرعة عن الملكية التى هى رأس المنازعات المدنية وتصدر فيه المحكمة حكماً وقتياً إما بتأييد القرار أو بتعديله أو بإلغائه، وبديهي أنه لا يمنع صدور الحكم فى التظلم من رفع أية دعاوى سواء كانت مدنية أو جنائية، متعلقة بالحياة أو أصل الحق، وهكذا فقد حسم المشروع النقاش الذى دار بين جهتى القضاء العادى والإدارى وجعله من اختصاص الجهة الأولى، سواء كان قرار الحياة الصادر من النيابة العامة مدنياً أو جنائياً.

كما أجازت هذه المادة للقاضى أن يوقف قرار النيابة لحين الفصل فى التظلم، وقد اقتضى التعديل السالف إلغاء المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات، ونصت على هذا الإلغاء المادة العاشرة من المشروع.

### التعليق:

١٧٣٧- نطاق اختصاص النيابة العامة بمنازعات الحيابة:  
استهدف المشرع من استحداث نص المادة ٤٤ مكرراً سالف الذكر تلافى المشاكل التي أثارها فى العمل نص المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات، فرد الحماية الوقتية للحيابة إلى القاضى المختص بمنح الحماية الوقتية وهو، قاضى الأمور المستعجلة، وقد نص فى المادة ١١ من قانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على إلغاء المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات.

وطبقاً للتنظيم المنصوص عليه فى المادة ٤٤ مكرراً، إذا ثار نزاع حول الحيابة، فإن لآى من الأطراف الالتجاء إلى النيابة العامة لحماية حيابتها، وذلك سواء كان الاعتداء المدعى بوقوعه يكون إحدى الجرائم التى ينص عليها القانون، أو لا يكون جريمة، ويعتبر بالتالى نزاعاً مدنياً، وقد وصف النص المنازعة بأنها، «مدنية كانت أو جنائية»، وهى صيغة معيبة إذ وصف المنازعة لا يطلق إلا على المنازعة المدنية، أما حيث تقع جريمة فلا تكون بصدد منازعة بالمعنى القانونى. إذ المنازعة تقتضى تعارض بين مصلحتين.

(فتحى والى - الوسيط فى قانون القضاء المدنى - طبعة ١٩٩٣ - بند ٦٤ مكرراً - ص ١٠٨ وهامشها).

ولم يتطلب نص المادة ٤٤ مكرراً أن تكون المنازعة متعلقة بحق عينى عقارى. ومع إطلاق عبارة النص ووضوحها لا يمكن الرجوع إلى الإرادة المقترضة لوضع النص والمستمدة من استبدال النص الجديد بنص المادة ٣٧٣ مكرراً عقوبات المتعلقة بالاعتداء على حيابة عقار، أو المستمدة من وضع النص الجديد برقم ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات بعد المادة ٤٤ المتعلقة بدعاوى الحيابة التى تحمى حيابة الحق العينى العقارى، ولهذا يرى البعض أن نص المادة ٤٤ مكرراً ينطبق على الحيابة سواء

#### مادة ٤٤ مكرراً

كانت حيازة عقار، أو كانت حيازة منقول، (فتحى والى - بند ٦٤ مكرراً - ص ١٠٩).

ولكننا نرى أن نص المادة ٤٤ مكرراً ينطبق فقط على منازعات حيازة العقار وملحقاته دون المنقول، لأن حيازة المنقول دليل ملكية الحائز طالما توافرت الشروط القانونية اللازمة (مادة ٩٧٦ مدنى)، كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣ تحدثت عن منازعات الحيازة على العقار، سواء تلك التى تتعلق بأراض أو مبان ولايستفاد منها تعميم نص المادة ٤٤ مكرراً ليشمل منازعات حيازة المنقول.

وينبغى ملاحظة أن الحيازة التى تحميها النيابة لايشترط أن تكون الحيازة فى مفهوم القانون المدنى والتى يحميها بدعوى الحيازة الثلاثة، وإنما يقصد بها الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية القانونية المؤقتة - بصرف النظر عن الملكية أو الحيازة القانونية أو الأحقية فى وضع اليد - ومؤداها أن تكون يد الحائز متصلة بالشئ اتصالاً فعلياً يجعل الشئ تحت سيطرته المباشرة، وأن يكون هذا الاتصال قائماً وقت المنازعة على الحيازة. والحكمة من حماية الحيازة الفعلية هى رغبة المشرع فى منع الإخلال بالنظام العام من الأشخاص الذى يدعون بحق لهم على العين، ويحاولون أن يستأدونه بأنفسهم، وعلى ذلك يجوز حماية المستأجر رغم أنه يجوز لحساب المؤجر.

ويتعين أن تكون الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية المؤقتة صحيحة خالية من العيوب، فيجب أن تكون ظاهرة وهادئة وواضحة لايشوبها لبس أو غموض، وأن تكون مستمرة غير متقطعة ولايشترط فيها فترة معينة من الزمن، ولايمنع من استمرارها أن يكون واضع اليد ينتفع بالعقار فى فترات متقاربة أو متباعدة حسب طبيعة الأشياء، إنما يشترط فى هذه الأفعال الدالة على وضع اليد، أن تتجدد فى الأوقات والظروف المناسبة. (الدناصورى وعكاز ص ٦١٠).



ومن البديهي أنه إذا كانت الحيابة الفعلية معيبة وقائمة على الغصب، فعندئذ لا تكون مثل هذه الحيابة الفعلية جديرة بالحماية القانونية المؤقتة. وقد استقر الرأي فقها وقضاء على أنه إذا كان الحائز قد تسلم عين النزاع على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائي فإن حيابته تكون فعلية وجديرة بالحماية المؤقتة حتى ولو لم يكن منازعة في الحيابة طرفاً في هذا الحكم، أو كان محضر التسليم مشوباً بما يبطله، إلا أن هذا القول - في تقديرنا - ليس صحيحاً على إطلاقه، لأنه قد ثبت من الممارسة العملية أن كثيراً ما يلجأ الخصم الذي يبغى الحصول على الحيابة من أن يصطنع دليلاً ليشد أزره بأن يتواطأ مع غيره على استصدار حكم بأحقية في الحيابة، وينفذ الحكم تنفيذاً سورياً وغالباً ما يتم تحرير محضر التسليم في هذه الحالة في مكتب المحضر أو الخصم دون الانتقال للعين خوفاً من افتضاح أمره ثم يدعى الحيابة بعد ذلك في مواجهة الحائز الحقيقي متخذاً من محضر التسليم سنداً له.

كذلك فإن كثيراً من محاضر التسليم كانت تشوبها الصورية رغم صحة الحكم المنفذ به، وكانت غالبية المحاكم بمجرد تقديم هذا المحضر إليها تستند إليه كدليل على الحيابة الفعلية ولا تعير التفاتاً لدفع الحائز الحقيقي بصوريته رغم تقديمه الدليل في غالب الأحيان، لذلك فالرأي الراجح أنه إذا أثير أمام النيابة صورية محضر التسليم الذي حرر تنفيذاً للحكم سواء كان الحكم سورياً أو حقيقياً يتعين عليها أن تحقق هذا الموضوع سواء بنفسها أو بالشرطة وأن تصدر قرارها على هدى ما يتبين لها في أمره إن صورية أو صحة فإن لم تفعل ذلك أو لم يدفع به أمامها الحائز الحقيقي وأبدى هذا الطلب أمام القاضي المستعجل الذي ينظر التظلم تعين عليه بدوره أن يبحث هذا الأمر، غير أنه لا يجوز له إحالة القضية للتحقيق وإنما يقتصر بحثه من ظاهر الأوراق وقد يجد فيها

#### مادة ٤٤ مكرراً

الدليل على صحة هذا الدفع، كما إذا كان قد أجرى أخيراً تحقيق إدارى أو قضائى شهد فيه رجلاً الحفظ اللذين استوقعهما المحضر على محضر التسليم بأن المحضر تحرر فى غير مكان التنفيذ، وأن المحضر لم ينتقل للعين. (الدناصورى وعكاز - ص ٦١١).

وبالنسبة للتسليم الذى تجريه الشرطة فإن المحاكم تعتبره بدوره دليلاً على الحيابة الفعلية حتى لو لم يكن مدعى الحيابة طرفاً فى النزاع الذى صدر فيه القرار، مع أن كثيراً منها يتم تحريره فى مركز الشرطة أو القسم أو النقطة، لذلك فإننا نرى أن يطبق عليه ما يطبق على محضر التسليم الذى حرره المحضر عند الدفع عليه بالصورية.

وقد لا يلجأ الحائز الحقيقى فى الحالات السابقة إلى الطعن بالصورية على محضر التسليم الذى حرره المحضر أو رجل الشرطة، وإنما يسلك وسيلة أشد عنفاً بأن يطعن عليه بالتزوير إذا كان دليله حاضراً، وفى هذه الحالة تطبق القواعد آتفة البيان، سواء أمام النيابة أو قاضى الأمور المستعجلة.

وبالنسبة للتسليم الحكمى فأمره مختلف، إذ أنه لا ينتقل الحيابة نقلاً فعلياً وبالتالى لا يستأهل الحماية المؤقتة.

ويلاحظ أنه لا محل لحماية الحيابة الفعلية التى انتزعت اغتصاباً أو نتيجة تعد، لذلك اعتبرت محكمة النقض الشخص الذى انتهز فرصة غياب المستأجر الحائز الذى هباً الأرض للزراعة وقام خلسة ببذر الأرض، إعتبرته غاصباً على سند من أن مجرد إلقاء البذور فى غفلة من الحائز، لا يترتب عليه اعتباره حائزاً وإنما هو مجرد غش لا يحميه المشرع.

(نقض ١٩٢٩/١/٢٤، منشور فى مجلة المحاماة ١٠ عدد ٦).

١٧٣٨- إجراءات إصدار قرار النيابة فى منازعة الحيابة وإعلانه وتنفيذه ومدى جواز تقديم إشكال لقاضى التنفيذ بشأن تنفيذه

#### مادة ٤٤ مكرراً

**والتظلم منه:** إذا ماثار نزاع بشأن الحيازة وعرض على النيابة العامة فإنها تقوم بإجراء التحقيق بالنسبة للمنازعة المعروضة عليها، سواء كانت منازعة مدنية أو مكونة لجريمة. ويمكن أن يجرى هذا التحقيق بواسطة عضو نيابة أيا كانت درجته، وقد أوجب النص على النيابة سماع أقوال أطراف النزاع، ومن المفهوم أنه يكفى تمكين الأطراف من تقديم دفاعهم، فلا يعيب قرار النيابة عدم إدلاء أحد الطرفين بأقواله مادام قد تمكن من ذلك ولم يفعل، كما لا يعيب قرار النيابة أن تكون التحقيقات اللازمة وسماع أقوال الأطراف قد تمت أمام من تتدبهم النيابة لذلك من رجال الشرطة (فتحى والى - بند ٦٤ مكرراً، ص ١٠٩).

وبعد انتهاء التحقيقات وسماع أقوال الطرفين، فإن النيابة العامة تصدر قرارها بالنسبة للحيازة، ويمكن أن يكون القرار بأى مضمون تراه وفقاً لسلطتها سواء بحفظ الشكوى أو بإبقاء الحال على ما هو عليه، أو بتمكين من انتزعت حيازته من الحيازة وتسليمه المال المتنازع على حيازته.

وقد أوجب المشرع أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل، وفى ذلك ضمان للخصوم، وبديهي أنه يجوز أن يصدر القرار المحامى العام أو المحامى العام الأول أو مساعد النائب العام أو النائب العام نفسه، أما إذا صدر القرار من عضو نيابة أقل فى درجته من درجة رئيس نيابة كان القرار باطلاً. ويجب أن يكون قرار النيابة مسبباً تسبباً كافياً، وذلك ببيان الوقائع والأسانيد القانونية التى يبنى عليها القرار، والتى ركت إليها النيابة فى إصداره. كما أوجب المشرع على النيابة إعلان قرارها للخصوم خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، ولا يجوز الاكتفاء بتوقيعهم أو بعضهم بالعلم بالقرار وتاريخ صدوره وذلك عملاً بالمبادئ المقررة فى قانون المرافعات من أن العلم بالحكم لا يغنى عن إعلانه وأن موعد

#### مادة ٤٤ مكرراً

الطعن فيه - فى الحالات التى يوجب فيها القانون الإعلان - لا يبدأ إلا من تاريخ الإعلان.

فينبغى على النيابة العامة أن تعلن قرارها - أيا كان مضمونه - إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وهذا الميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه أى بطلان، والهدف منه حث النيابة على سرعة القيام بالإعلان، ولم يبين النص طريقة هذا الإعلان، ولكن يجب أن يتم الإعلان وفقاً لقانون المرافعات بواسطة قلم المحضرين. ذلك أنه وفقاً للمادة السادسة مرافعات كل إعلان يجب أن يكون بواسطة المحضرين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ولم تنص المادة ٤٤ مكرراً على وسيلة أخرى لإعلان قرار النيابة العامة. هذا فضلاً عن أن الإعلان بواسطة المحضرين يوفر ضمانات هامة للمعلن إليه. لا يوفرها الإعلان بالطريق الإدارى. وإذا كانت المادة ٦٠ مرافعات تنص على أن الإعلان بواسطة المحضرين يكون «بناءً على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة» والنيابة العامة ليست من هؤلاء، إلا أنه يمكن القول بأن نص المادة ٤٤ مكرراً يخول النيابة العامة هذه السلطة إضافة إلى من ذكرهم نص المادة السادسة (فتحى والى - بند ٦٤ مكرراً - ص ١١٠).

ويجوز لمن صدر لصالحه قرار النيابة العامة أن يقوم هو بإعلان خصمه بالقرار لبدء ميعاد التظلم، ويكون إعلانه أيضاً وفقاً للإجراءات العادية بواسطة ورقة محضرين. ولم يبين النص جزاء عدم إعلان القرار خلال ميعاد الثلاثة أيام. ولذا فإن مخالفة هذا الميعاد أو بطلان الإعلان لا يؤثر فى القرار الذى صدر صحيحاً فى ذاته، وإنما يترتب على ذلك عدم بدء ميعاد التظلم الذى لا يبدأ إلا من إعلان صحيح للقرار (فتحى والى - الإشارة السابقة).

ويلاحظ أن المشرع ألزم النيابة بإصدار قرار فى أى نزاع على الحيابة سواء شكل هذا النزاع جريمة أم كان مدنياً صرفاً، وعلى ذلك لا يجوز

للنيابة أن تحفظ الأوراق وتكلف المتضرر بالالتجاء إلى القضاء، كما كانت تفعل قبل ذلك، وكذلك لايجوز لها من باب أولى أن تقيم الدعوى الجنائية على أحد الطرفين أو كلاهما، وتكتفى بهذا الإجراء بل لا بد لها من إصدار قرار بشأن الحيابة.

ويجوز للنيابة العامة رغم إصدار قرارها في الحيابة ألا تقف عند هذا الحد، بل لها أن تقيم الدعوى الجنائية على أحد الخصوم سواء بتهمة انتهاك حرمة ملك الغير أو غيرها كجريمة سرقة صاحبت دخول العقار أو تزوير، وهذا الوضع الأخير متصور كما إذا قدم أحد الخصوم سنداً للدليل على حيازته وتبين لها أنه مزور. ويجب على النيابة أن تحمى من يتضح من الأوراق الدليل أنه كان يحوز العقار حيابة فعلية وقت النزاع ذلك أنه قد يكون للمتعرض الحق في الحيابة لكن الحيابة الفعلية لغيره، وحاول المتعرض سلبها بالقوة فلايجوز تمكينه من ذلك. (عز الدين الدناصوري وحامد عكاز - شرح القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ - ص ٣٠).

● ويشترط لسلامة قرار النيابة وفقاً لنص المادة ٤٤ مكرراً توافر أربعة شروط أساسية:

**الشرط الأول: أن تكون المنازعة التي صدر بصيدها القرار من منازعات الحيابة،** إذ الحيابة الجديرة بالحماية هي مجرد الحيابة المادية الفعلية، أي السيطرة المادية على الشيء قبل وقوع النزاع، متى كانت تلك السيطرة ظاهرة هادئة ومستمرة، ولايلزم أن تستمر المدة التي تستلزمها الحماية بإحدى دعاوى الحيابة الثلاثة وفقاً لأحكام المواد ٩٥٨ حتى ٩٦٧ من التقنين المدني، وإنما يكفي أن تستمد بالقرار الذي يكفي لتحقيق معنى الاستقرار، إذ يتوافر الظهور والهدوء والاستمرار على النحو السالف، ويكون الاعتداء عليها مما يعكر السكينة العامة ويخل بالأمن

فتكون جديرة بالحماية التى تبرر تدخل النيابة العامة بالإجراء الوقتى الملائم لهذه الحماية على نحو يمنع تعكير السكينة العامة والإخلال بالأمن، إلى أن يحسم القضاء النزاع حول ما يدعيه كل من الطرفين من حقوق، ويكفى تدخل النيابة باتخاذ الإجراء الذى تراه مناسباً لحماية الحياة أن تتوافر لهذه الحياة الفعلية أى السيطرة المادية تلك العناصر الثلاثة من ظهور وهدوء واستمرار دون حاجة لبُحث الحق الذى تستند إليه الحياة أو المركز القانونى الذى تخوله أو أحكام العلاقة العقدية التى قد تربط الطرفين بالالتزامات الناشئة عنها أو مدى توافر نية التملك أو حسن النية أو سوء النية، إذ أن ذلك كله مما يتصل بأصل الحق، أو فى القليل بشروط دعاوى الحياة المدنية، وهو أمر يخرج بشقيه عن دور النيابة العامة الذى دفعها قبل العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ إلى التصدى لفض منازعات الحياة تحقيقاً للسكينة العامة وحفظاً للأمن بمنع المواطنين من التصدى بأنفسهم لاستخلاص ما يدعيه من حقوق قبل الغير، وهو نفس الدور الذى قصد النص المستحدث دور النيابة عليه مع منحها السند التشريعى الذى كانت تفتقر إليه.. (كمال عبدالعزيز ص ٣٦٣ و ص ٣٦٤) .. وفى ضوء ذلك فلو أن مستأجراً امتنع عن رد العين المؤجرة التى يضع اليد عليها وضع يد ظاهر هادئ مستمر برغم انتهاء مدة إجارته يحاول المالك المؤجر انتزاعها منه عنوة كانت حياة المستأجر هى الجديرة بحماية النيابة، وعلى العكس فلو أن مستأجراً سدد مقدم الأجرة وحل موعد استلامه العين المؤجرة فلما امتنع المؤجر عن تسليمها حاول انتزاعها منه عنوة كانت حياة المؤجر هى الجديرة بحماية النيابة. ولو أن شخصاً وضع يده على عين وضع يد ظاهر هادئ مستمر دون سند من المالك فحاول الأخير انتزاعها منه عنوة كان الحائز الظاهر هو الجدير بحماية النيابة وهكذا يخرج عن اختصاص النيابة التعرض لأصل الحق الذى تستند إليه أو تستنفذ كل من أطراف النزاع، وإن كان ذلك

لا يمنعها بطبيعة الحال من أن تسترشد بذلك في التعرف على توافر عناصر الحيازة الجديرة بالحماية على النحو السالف (الدناصورى وعكاز فى الحيازة المؤقتة ص ٥٧٨ و ٥٧٩ وكمال عبدالعزيز الإشارة السابقة). وقارن عزت حنورة فى بحثه المنشور بمجلة القضاة، العدد الثانى من السنة ٢٥ ص ٣٢٢، حيث يرى أن النص منح النيابة اختصاصاً قضائياً فلا يجوز أن تقتصر مهمتها على مع الإخلال بالأمن أو ما يهدد به أو على منع تغيير الوضع الذى كان قائماً قبل النزاع فتأمر بإبقاء الحال على ما هو عليه إذا لم تكن الحيازة قد سلبت أو أن تعيد الحيازة إلى من سلبت منه حتى لو كان من سلبها هو الأحق بها قانوناً لأن قصر مهمة النيابة فى هذا المجال الضيق لا يخدم الصالح العام فلم يعد من الجائز أن نكتفى بتكريس الوضع السابق على المنازعة، وإنما يجب عليها البحث عن الأجدر بالحيازة قانوناً، وواضح أن هذا الرأى يخرج بمنازعات الحيازة عن نطاقها ويحول النيابة سلطة الفصل فى الحقوق القانونية وهو ما لا يسعف به النص. كما أن النص منح النيابة نفس نطاق السلطة حيال كافة منازعات الحيازة، سواء أكانت تشكل جريمة أو لا تشكل جريمة ومن المستقر عليه أنه فى الحالة الأولى تتوافر الجريمة بالعمل على تغيير الحيازة القائمة الظاهرة الهادئة المستقرة، ولو كان الجانى أحق بالحيازة قانوناً).

وقد استقر قضاء الدائرة المدنية بمحكمة النقض على أن الحيازة فى عنصرها المادى تقتضى السيطرة على الشئ الذى يجوز التعامل فيه (٢٠/٤/١٩٨٣ فى الطعن ١٩٥٩ سنة قضائية)، وقضت أعمالاً لذلك فى شأن دعوى استرداد الحيازة التى لا يشترط فيها توافر العنصر المعنوى أى نية اكتساب الحق محل الحيازة، بأنها تقوم على رد الاعتداء غير المشروع دون نظر لصفة واضع اليد فلا يشترط توافر نية التملك عنده،

#### مادة ٤٤ مكرراً

ويكفى لقبولها أن يكون لرافعها حيازة مادية حالة تجعل يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً قائماً حالة الغضب، والعبرة في ثبوت هذه الحيازة - وهى واقعة مادية بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف الثابت بالمستندات.

(نقض ١٩٨٧/٢/١٢، فى الطعن ١٣١٢، سنة ٥٢ قضائية - سنة ٣٨ ص ٢٣٨، كمال عبدالعزيز ص ٣٦٥).

وقضت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض «أن البين من نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى واضح عبارته، وصريح دلالته، وعنوان الباب الذى وضع فيه - وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث تحت عنوان انتهاك حرمة ملك الغير - وسياق وضعه ومن الأعمال التحضيرية له، أن الدخول المكون للركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك. تقديراً من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع الحائز العقار دون الالتجاء إلى القضاء ولو استناداً إلى حق مقرر يعتبر من الجانى إقامة للعدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام» (نقض جنائى فى ١٩٦٩/٢/١٠ - سنة ٢٠ ص ٢٢٧) كما قضت بأنه إذا كان الظاهر بما أثبتته الحكم أن المتهمين من وقت أن تعرضاً لمورث المدعية بالحقوق المدنية ومنعاً المستأجرة من دخول المنزل. موضوع النزاع. ذلك التعرض الذى عوقباً عليه جنائياً، فيظلاً شاغلين هذا المنزل حتى اليوم الذى أراد من استأجره من المدعية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فمنعه هذان المتهمان مما مفاده أن المنزل كان فى ذلك اليوم، وهو التاريخ المبين بوصف التهمة فى حيازة المتهمين لا المدعية



بالحقوق المدنية، فإنه لا تصح معاقبتهم على اعتبار أنهما دخلا عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة. ولا يغير من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية هي الحائزة الشرعية للمنزل، لأن الغرض من العقاب في المادة ٣٧٠ ع - كما يؤخذ من تعليقات الحاقية على قانون العقوبات - هو حماية الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية.

(نقض جنائي في ١٩٤٤/٣/٢٠ في الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ١٤ قضائية ويراجع نقض منفي في ١٩٨٢/٥/٣١ م سنة ٣٣ ص ٦٢٢).

**الشرط الثاني: سماع أقوال الطرفين وتحقيق الواقعة:** ويجوز للنيابة أن تقوم بذلك بنفسها بواسطة أحد أعضائها أيا كانت درجته، كما يجوز لها أن تتدب له كله أو بعضه أحد رجال الضبطية القضائية أو التكليف به أو بإجراء منه أحد رجال الشرطة، كما يجوز لها أن تكتفي في ذلك بما يرد في محضر جمع الاستدلالات (فتحى والى بند ٦٤ مكرراً والدناصورى وعكاز في الحيازة المدنية ص ٥٨١ كمال عبدالعزیز ص ٣٦٦ وقارن خيرى أحمد الكباش في مقاله نحو أسلوب موحّد في تطبيق المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات بمعرفة النيابة العامة وقاضى الأمور المستعجلة المنشور بمجلة القضاة، العدد الثانى السنة ٢٥ ص ٢٤٥ و ٣٤٦ حيث يرى أنه يجب على النيابة تحقيق المنازعة ولا تكتفى بمحاضر الشرطة ولا يعنى شرط سماع الطرفين امتناعها عن إصدار قرارها إذا امتنع أحدهم عن الإدلاء بأقواله أو تغيب، وإنما يعنى حرصها على تحقيق مبدأ المواجهة بإخطار الطرفين بالمنازعة وإتاحة الفرصة لهما للإدلاء بأقوالهما).

**الشرط الثالث: أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل:** فإن كانت النيابة الجزئية المختصة ليس بها عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة أرسلت الأوراق إلي النيابة الكلية لتصدر فيها القرار الذى تراه من رئيس

النيابة وليس ثمة ما يمنع أن يصدر القرار من عضو بدرجة أعلى كالمحامى أو المحامى العام الأول ولكنه يتمتع صدوره من عضو بدرجة أدنى من رئيس نيابة، وإن كان يجوز أن يتولى التحقيق أو يأمر فى شأنه مما يراه من إجراءات استيفاءات أحد أعضاء النيابة أيا كانت درجته ويتحدد الاختصاص المحلى للنيابة التى وقعت بدائلتها المنازعة على الحيازة، وإذا صدر القرار من عضو نيابة تقل درجته عن رئيس نيابة وقع القرار باطلا بطلانا يتعلق بالنظام العام ولا يصححه اعتماد من يجوز له إصدار القرار إذ يتعين أن يتوافر فى القرار صفة من أصدره وقت صدوره.

**الشرط الرابع: أن يكون القرار مسبباً تسببياً كافياً:** ببيان تاريخ ومكان صدوره واسم وصفة من أصدره وعرض لحمل وقائع النزاع وطلبات أطرافه وخلاصة موجزه لأوجه دفاعهم ثم الاسانيد التى تساند إليها القرار (حنورة فى البحث السابق ص ٣٢٤)، والجوهري أن يكون التسبب كافياً ينصب على مقطع النزاع من جهة، وأن يتضمن من جهة أخرى ما يطمئن المطلع عليه إلى أن مصدر القرار لم يصدره إلا بعد الاطلاع على الأوراق والإلمام بما تضمنته من طلبات ودفع ودفاع، وأنه استخلص ما انتهى إليه من واقع الأوراق والأدلة المقدمة فيها (نقض ١٩/٤/١٩٨٣، فى الطعن ١٨٠٥ سنة ٤٩ قضائية)، فلا يكفي مجرد القول بأن الحيازة كانت لأحد الطرفين من مدونات محضر الضبطية والمعاينة (الدناصوري وعكاز فى التعليق) ويخضع قرار النيابة فى هذا الصدد لضوابط تسبب الأحكام فيتربط على مخالفتها أن يقع باطلا لانعدام أو قصور التسبب. (كمال عبدالعزيز ص ٣٦٧).

**ويجب على النيابة أن تصدر قرارها فى النزاع سواء شكل جريمة أو لم يشكل جريمة:** وتكون لها الحرية فى اتخاذ القرار الذى تراه ملائماً سواء كان يحفظ الأوراق إذا لم يكن هناك ما يستأهل اتخاذ إجراء

#### مادة ٤٤ مكرراً

ما، أو بإبقاء الحال على ما هو عليه إذا كان واضع اليد الفعلى عند الشكوى هو الحائز الجدير بالحماية وفقاً للمعايير السالفة، أو يتمكن الطرف الآخر من الحيابة (فتحى والى بند ٦٤ مكرراً، كمال عبدالعزيز ص٣٦٧ وقبارن الدناصورى وعكاز ص٥٨٢، حيث يريان أنه لايجوز للنياابة إصدار قرار بحفظ الأوراق مع تكليف المتضرر بالجوء الى القضاء).

**وإذا تخلف أحد هذه الشروط** بأن كانت المنازعة التى صدر فيها القرار تخرج عن المقصود بمنازعات الحيابة، أو صدر القرار دون تحقيق أو الإخلال بمبدأ المواجهة أو صدر من عضو أدنى من درجة رئيس نيابة أو غير مسبب تسببياً كافياً، وقع القرار باطلا متعلقاً بالنظام العام (الدناصورى وعكاز فى الحيابة ص٥٨١، كمال عبدالعزيز ص٣٦٨).

**ويلاحظ أنه لا يخضع قرار النياابة للتبعية التدريجية التى تحكم قرارات أعضاء النياابة:** إذ بمجرد صدوره تنتهى بالنياابة لكل أعضائها بالنسبة إلى النزاع فلايجوز لها العودة إليه أو إصدار قرار آخر فيه سواء من العضو الذى أصدره أو من عضو آخر بدرجة أعلى منه وبالتالى لايجوز التظلم من القرار إلى جهة رئاسية بالنسبة إلى من أصدره كالمحامى العام أو المحامى العام الأول، أو مساعد النائب العام، أو النائب العام بحسب الأحوال، وإلا كان القرار الذى يصدر فى التظلم باطلا لصدوره فى أمر لا اختصاص له فيه (الدناصورى وعكاز ص٥٨٢ - فتحى والى بند ٦٤ مكرراً - خيرى الكباش فى بحثه السابق ص٣٤٨)، ويرجع ذلك إلى أن مصدر القرار إنما يستمد سلطته من المشرع مباشرة وليس من مجرد تبعيته للنائب العام، فيكون لقراره حجية تمنع من العودة إليه (عزت حنورة فى بحثه السابق ص٣٥٢ كمال عبدالعزيز - الإشارة السابقة) فضلاً عن أن الأعمال التحضيرية للنص تؤكد ذلك حيث صرح

#### مادة ٤٤ مكرراً

به وزير العدل فى بيانه بصدد المادة أمام مجلس الشعب الذى ذكرناه فيما سبق.

١٧٣٩- تنفيذ قرار النيابة: قرار النيابة واجب التنفيذ فوراً وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبرى فى قانون المرافعات، وفى رأينا يجوز الاستشكال فيه أمام قاضى التنفيذ، ولكن وفقاً للكتاب الدورى لوزارة العدل لايجوز الاستشكال فيه أمام قاضى التنفيذ؛ لقرار النيابة بمجرد صدوره قوة تنفيذية، وقد ذهب رأى مرجوح أن قرار النيابة يكون تنفيذه وفقاً لإجراءات تنفيذ قرارات النيابة العامة، وليس وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبرى فى قانون المرافعات، حتى ولو كانت المنازعة مدنية وعلة ذلك أن الحكمة فى إضفاء سلطة منح الحماية الوقتية للحيازة للنيابة العامة هى الاستفادة من الإجراءات السريعة الحاسمة التى تتمتع بها النيابة العامة فى إصدار وتنفيذ قراراتها (فتحى والى - الإشارة السابقة).

وطبقاً لنص المادة ٤٤ مكرراً - محل التعليق - يكون قرار النيابة العامة «واجب التنفيذ فوراً». ومفاد هذا أنه يكون واجب التنفيذ بمجرد صدوره ولو قبل إعلانه لذوى الشأن أو قبل انقضاء ميعاد الثلاثة أيام المحددة لهذا الإعلان.

ويرى البعض أنه نتيجة لأن الأمر لايتعلق بسند تنفيذى بالمعنى المفهوم فى قانون المرافعات، فإنه لايلزم إعلانه وتكليف المنفذ ضده بالوفاء قبل إجراء التنفيذ. كما لايجوز رفع إشكال فى تنفيذه أمام قاضى التنفيذ، أو أمام السلطة العامة عند قيامها بتنفيذ الأمر (فتحى والى - بند ٤٤ مكرراً ص ١٠٩ وص ١١٠).

ولكننا نرى أن تنفيذ قرار النيابة فى شأن الحيازة يكون بإجراءات التنفيذ الجبرى المنصوص عليها فى قانون المرافعات، وتتم بواسطة المحضرين وبموجب صورة تنفيذية تحمل الصيغة التنفيذية، وتعلن إلى

#### مادة ٤٤ مكرراً

نرى الشأن قبل الشروع فى التنفيذ وفق أحكام المادة ٢٨١ مرافعات (من هذا رأى أيضاً: عزت حنورة - بحثه السابق ص٢٢٦، وخيرى الكباش مقاله سالف الذكر - ص٣٤٧)، كما نرى جواز الإشكال فى قرار النيابة العامة الصادر فى الحيازة أمام قاضى التنفيذ، لأن المشرع منح قرار النيابة العامة قوة تنفيذية، فنص فى المادة ٤٤ مكرر مرافعات على أنه واجب التنفيذ فوراً، كما أن السندات التنفيذية وفقاً للمادة ٢٨٠ مرافعات لم ترد على سبيل الحصر، وطالما أن المشرع منح قرار النيابة قوة تنفيذية فلا مانع من اعتباره سنداً تنفيذياً وجواز تقديم إشكال بشأنه أمام قاضى التنفيذ، خاصة وأن تنظيم هذه القرارات ورد فى نص المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات ومن ثم تسرى عليها القواعد العامة فى المرافعات فيما يتعلق بالتنفيذ.

كما أنه من الناحية العملية فإنه لجواز تقديم الإشكال فى قرار النيابة أمام قاضى التنفيذ أهمية قصوى، لتحقيق رقابة قضائية سريعة على هذه القرارات، ولايكفى وقف تنفيذ القرار بناء على تظلم لقاضى الأمور المستعجلة، لأن الإشكال يوقف التنفيذ فوراً، ومن ثم يمنح الصادر ضده القرار حماية عاجلة من أى تعسف ومن آثار تنفيذ هذه القرارات تنفيذاً فورياً رغم أنها قد تكون خاطئة، ولاشك فى أن التظلم طريق بطيء وقد يحتاج الصادر ضده القرار إلى وقفه بصفة عاجلة وسريعة، مما يتيح له الإشكال أمام قاضى التنفيذ الذى يوقف التنفيذ فوراً، إذ غالباً مايسرع الصادر لصالحه القرار فى تنفيذه قبيل تقديم تظلم من الخصم، ومن ثم فإن العدالة تقتضى إحداث نوع من التوازن بين مصلحة الطرفين، فإذا كان قرار النيابة وفقاً لنص المادة ٤٤ مكرر واجب التنفيذ فوراً وفى ذلك رعاية لمصلحة الصادر لصالحه القرار، فإن جواز تقديم إشكال فى هذا القرار لقاضى التنفيذ رعاية لمصلحة خصمه، إذ سيتمكن هذا الخصم من وقف تنفيذ القرار الواضح البطلان فوراً بناء على الإشكال.

#### مادة ٤٤ مكرراً

وقد أصدر السيد المستشار وزير العدل الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٩٢، وقد تم تبليغه للمحاكم للعمل به ومضمون هذا الكتاب يعنى أن تنفيذ قرارات النيابة التى تصدر وفقاً للمادة ٤٤ مكرراً يكون بإجراءات التنفيذ الجبرى المنصوص عليها فى قانون المرافعات، وقد نص هذا الكتاب الدورى على مايتأتى:

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بإضافة المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات المدنية والتجارية ينبه على أقلام المحضرين باتباع الآتى:

**أولاً:** يقوم المحضرون بإعلان القرارات الوقتية الصادرة من النيابة العامة فى منازعات الحيازة المدنية أو الجنائية إلى ذوى الشأن خلال المواعيد المحددة وفقاً لأحكام قانون المرافعات.

**ثانياً:** تنفيذ القرارات الوقتية الصادرة من النيابة العامة فى منازعات الحيازة المدنية أو الجنائية، يقوم به المحضرون تطبيقاً للمادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على أن تزيل هذه القرارات بالصيغة التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٣/٢٨٠ مرافعات.

**ثالثاً:** يكون التظلم من تنفيذ القرارات الوقتية الصادرة من النيابة العامة فى منازعات الحيازة بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة فى الميعاد المحدد ولايعتبر الإشكال أثناء التنفيذ طريقاً للتظلم ولايترتب عليه وقف التنفيذ.

ولايجوز فى أى حال من الأحوال وقف تنفيذ القرار إلا بأمر من قاضى الأمور المستعجلة المختص بنظر التظلم.

رابعاً: إن وقف تنفيذ القرارات الوقتية الصادرة من النيابة العامة فى منازعات الحيابة يكون بطلب يقدم من نوى الشأن إلى قاضى الامور المستعجلة - المختص - بعد رفع الدعوى بالإجراءات المعتادة وهو أمر جوازى يقره القاضى.

وعلى قلم المحضرين تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة.

ووفقا للكتاب الدورى الصادر من وزارة المعدل والمشار إليه آنفا، فإن المعمول به أن قرار النيابة بشأن الحيابة يعتبر سنداً تنفيذياً، ولايجوز الاستشكال فيه وفقاً للكتاب الدورى، كما أنه ينفذ وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبرى المنصوص عليها فى قانون المرافعات، وفى رأينا أنه يجوز الاستشكال فيه أمام قاضى التنفيذ ويترتب على الإشكال فيه وقف تنفيذه، ويجوز رفع الإشكال بصحيفة تودع قلم الكتابة أو بإبدائه أمام المحضر، وقد أوجب الكتاب الدورى أن توضع الصيغة التنفيذية على نسخة منطوق القرار، ومن ثم اعتبره ضمن السندات التنفيذية المقصودة بعبارة «والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة» المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ مرافعات التى عدت السندات التنفيذية وأوجب أن توضع عليها الصيغة التنفيذية، كما أوجب الكتاب إعلان الصورة التنفيذية إلى نوى الشأن قبل إجراء التنفيذ بما يتفق وحكم المادة ٢٨١ مرتفعات التى أوجب إعلان السند التنفيذى قبل الشروع فى التنفيذ، ثم إن الكتاب أوجب إجراء التنفيذ بواسطة المحضرين وفق المادة ٢٧٩ مرافعات التى تنص على أن يجرى التنفيذ بواسطة المحضرين.

١٧٤٠- التظلم من قرار النيابة أمام قاضى الامور المستعجلة وطلب وقف تنفيذه، وجواز الجمع فى رأينا بين طلب وقف التنفيذ أمام قاضى الامور المستعجلة والإشكال فى التنفيذ أمام قاضى التنفيذ وجواز استئناف حكم قاضى الامور المستعجلة الصادر فى التظلم والاستشكال فيه:

#### مادة ٤٤ مكرراً

يجوز لذى الشأن التظلم من قرار النيابة، سواء من صدر ضده القرار، أو أى شخص آخر من الغير ممن أضرير بالقرار، ويتم التظلم لقاضى الأمور المستعجلة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام القضاء المستعجل، ولا يجوز التظلم لرئيس مصدر القرار كالمحامى العام أو المحامى العام الأول أو مساعده النائب العام أو النائب العام، لأن المشرع جعل الاختصاص بنظر التظلم فقط لقاضى الأمور المستعجلة دون غيره ويجب أن يتم التظلم خلال خمسة عشر يوماً من إعلان القرار إلى المتظلم وإلا سقط حقه فى التظلم. وتقضى المحكمة بهذا السقوط من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام. فإذا كان المتظلم شخصاً من الغير ولم تعلنه النيابة العامة بقرارها أو لم يعلنه به من صدر القرار لصالحه، فإن له التظلم فى أى وقت، فميعاد التظلم بالنسبة للمتظلم لا يبدأ إلا «من يوم إعلانه (هو) بالقرار» وذلك وفقاً للمادة ٤٤ مكرراً - محل التعليق.

ومن البديهي أنه يمكن لكل ذى شأن أن يتظلم من القرار بمجرد صدوره ولو لم يعلن به. فلا يلتزم بانتظار إعلانه به أو انقضاء ثلاثة أيام من صدور القرار.

ويرفع التظلم إلى القاضى المختص بالأمور المستعجلة كما ذكرنا والمقصود محكمة الأمور المستعجلة داخل المدينة التى بها مقر المحكمة الابتدائية، أو القاضى الجزئى خارج هذه المدينة فلا يختص به قاضى التنفيذ.

وللمتظلم أن يطلب من القاضى المستعجل الذى ينظر تظلمه، وقف تنفيذ قرار النيابة المتظلم منه على أن يفصل فى التظلم، ويمكن أن يقدم هذا الطلب فى نفس صحيفة التظلم، كما يمكن أن يقدم كطلب إضافى على أنه لايجوز تقديم طلب وقف التنفيذ إلى غير القاضى الذى ينظر التظلم.



#### مادة ٤٤ مكرراً

ولا يعتبر هذا الطلب إشكالا فى التنفيذ، فلا يترتب على مجرد إيدائه وقف التنفيذ (فتحى والى-بند ٦٤ مكرراً ص ١١٠ وص ١١١).

وقرار القاضى بوقف التنفيذ أو برفض الوقف يعتبر قرارا صادرا فى طلب وقتى، ولهذا فإنه يقبل الطعن فيه بالاستئناف فوراً دون انتظار الحكم الصادر فى التظلم (مادة ٢١٢ مرافعات).

وفصل القاضى المستعجل فى التظلم إما برفضه وتأييد قرار النيابة العامة، أو بقبوله وإلغاء القرار المتظلم منه أو بتعديله وفقاً لما يراه القاضى محققاً لحماية من يستحق الحماية الوقتية لحيازته.

وعند فصل قاضى الأمور المستعجلة فى الطلب، فإنه يتقيد بالقواعد التى تحكم سلطة القضاء المستعجل. ويكون حكمه حكماً وقتياً يقبل الطعن فيه بالاستئناف شأنه شأن الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة، كما يجوز رفع أشكال فى تنفيذه، ويرفع أمام قاضى التنفيذ شأنه شأن باقى الأحكام القضائية.

ويلاحظ أنه أى كان مضمون حكم القاضى فى التظلم فإنه لاجبىة له بالنسبة لدعاوى الحيازة الموضوعية، كما أنه لاجبىة له بالنسبة للحق الموضوعى.

وقد مضت الإشارة إلى أن الطريق الوحيد للتظلم من قرار النيابة العامة بشأن الحيازة هو التظلم أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة. وقد عبر المشرع عن ذلك بنصه على أنه «وفى جميع الأحوال يكون التظلم. أمام القاضى المختص بالأمور المستعجلة، فلا يجوز التظلم من القرار أمام الجهة الرئاسية لمصدر القرار بالنيابة العامة، كما أنه لايجوز الطعن فى القرار أمام جهة القضاء الإدارى، ولكن صدور قرار النيابة العامة فى شأن الحيازة، لايمنع الحائز من رفع دعوى الحيازة حماية

لحيازته، كما لا يمنع صاحب الحق، من رفع دعوى الحق (فتحى والى -  
بند ٦٤ مكرراً ص ١١٢).

ويلاحظ أنه من الناحية العملية قد تصدر النيابة قراراً فى الحيابة  
فيتظلم منه الصادر ضده، وفى الوقت نفسه تقدمه لمحكمة الجنب بتهمة  
انتهاك حرمة ملك الغير، وحينئذ لن يستطيع القاضى المستعجل أن  
يفصل فى التظلم قبل ضم ملف الحيابة الذى قيد جنحة أصبحت منظورة  
أمام القضاء الجنائى الذى سيحجم عن إرسال الجنحة لقاضى  
الاستعجال مادام أنه لم يفصل فيها، وقد يترتب على ذلك مضى وقت  
ليس بالقصير حتى يتمكن من الفصل فى التظلم، لذلك فإن خير وسيلة  
للمتظلم فى هذه الحالة تقديم صورة رسمية من ملف الحيابة للقاضى  
المستعجل، (الدناصورى وعكاز - شرح القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ -  
ص ٤٠).

كما يلاحظ أيضاً أنه فى التطبيق العملى قد تثار حالة ماإذا أصدر  
رئيس النيابة قراراً فى أمر الحيابة، وفى الوقت نفسه أحال أحد الخصوم  
إلى محكمة الجنب، وصدر عليه حكم، وكان هذا الخصم قد تظلم من قرار  
النيابة أمام قاضى الأمور المستعجلة، وفى هذه الحالة يجب التفرقة بين  
ماإذا كانت النيابة قد أقامت الدعوى الجنائية بتهمة انتهاك حرمة ملك  
الغير الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٦٧ عقوبات، وبين ماإذا كانت أقامت  
بتهمة أخرى كسرقة أو تزوير، وفى الحالة الأولى فإن الحكم الصادر من  
محكمة الجنب يقيد القاضى المستعجل بشرط أن يكون قد أصبح باتاً أما  
إذا لم يصبح كذلك فإنه لا يقيد ومؤدى ذلك أنه إذا صدر حكم بات  
بمعاقبة المتهم بتهمة انتهاك حرمة ملك الغير فإن هذا القضاء يكون قاطعاً  
فى أن الحيابة الفعلية كانت للمجنى عليه وأن المتهم سلبها منه بالقوة أو  
بدا منه مايدل على استعمال القوة فى سلبها، ومن ثم فإن القضاء

#### مادة ٤٤ مكرراً

المستعجل يتقيد به لأن الأحكام الجنائية حجة على الكافة ويلتزم بها القضاء المدني والقضاء المستعجل فرع من فروعها، ولأن ذلك لا يتنافى مع طبيعته، أما في الحالة الثانية فإن الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المستعجل، (الدناصوري وعكاز - شرح القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - ص ٣٣ و ص ٣٤).

ويلاحظ أنه من المقرر أن القاعدة التي تقضى بأن يوقف القضاء المدني الدعوى المدنية في حالة ما إذا كانت الدعوى الجنائية التي تكون الأساس المشترك بين الدعويين قد أقيمت لا تطبق بالنسبة للقضاء المستعجل لأنها تتنافى مع طبيعته، ولأن في وقف الدعوى يترتب عليه أن قرار النيابة يظل نافذاً حتى يفصل من محكمة الجنح وهو مالم يردده المشرع.

كما يلاحظ أنه إذا صدر حكم جنائي نهائي ببراءة المتهم من جريمة التعدي على الحياة فإنه يجب التفرقة بين صورتين، الأولى: إذا أسست المحكمة الجنائية البراءة على نفى التعدي على الحياة باعتبار أن الحياة له أصلاً ولم تخرج من يده وأن خصمه كان يحاول انتزاعها منه عنوة، وأنه كان يدفع هذا التعدي، فإن هذا الحكم يحوز حجية ويتعين على قاضي الأمور المستعجلة أن يتقيد به، ويعتبر الوقائع التي وردت به ثابتة، ويسير في دعواه على هذا الأساس، أما إذا كان سبب البراءة هو عدم كفاية الأدلة على التعدي على الحياة فقد ذهب الرأي الراجح في الفقه الذي أيدته محكمة النقض إلى أن القاضي المدني يرتبط بالحكم الجنائي كما هو الشأن في الحالة السابقة.

وفي حالة ما إذا كان الحكم بالبراءة مبنيًا على الفصل في الواقعة أساس الدعوى دون الفصل في نسبتها إلى المتهم، ففي هذه الحالة لا يتقيد القاضي المستعجل بالحكم، كما إذا كان حكم البراءة راجعاً إلى موت المتهم أو بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم.

وفى حالة إذا قدم المتهم للمحاكمة فى دعوى واحدة بتهمة التعدى على الحيازة، وتهمة أخرى أو أكثر كإتلاف وسرقة وقضت المحكمة فى تهمة التعدى على الحيازة بالبراءة، وفى دعوى السرقة والتزوير بالإدانة أو العكس، فلا شك أن الحكم الذى يقيد القاضى المستعجل أو الموضوعى هو ذلك الذى يصدر فى تهمة الاعتداء على الحيازة، أما ماعدا ذلك من تهم نسبت إلى المتهم فإن الحكم الصادر فيها لا يقيد المحكمة المدنية سواء كان بالإدانة أو البراءة، (الدناصورى وعكاز - ص ٣٤).

وإذا أصدرت النيابة قراراً فى الحيازة، فليس هناك من إلزام عليها بتحريك الدعوى الجنائية فى خلال ستين يوماً، كما كان الأمر فى النص الملغى إذ أصبح لها الحق فى إقامتها فى أى وقت تشاء إلى أن تنقضى الدعوى الجنائية، كما أن لها ألا تقيمها، كذلك ليس هناك ما يمنع الخصم الآخر من تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر.

وإذا أقامت النيابة الدعوى الجنائية على أحد الخصوم بتهمة التعدى على حيازة خصمه، إلا أنه أقام دعوى موضوعية بأحقيقته فى الحيازة وقضى فى الدعوى الجنائية بالإدانة، فإن هذا الحكم يقيد قضاء الموضوع مادام أنه قد أصبح باتاً لأن موضوع الحيازة يكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية، أما إذا قضى بالبراءة فتطبق القواعد سالفه الذكر.

وفى حالة ما إذا صدر حكم من القضاء المستعجل فى شأن الحيازة وأصبح نهائياً، ثم صدر حكم من محكمة الجنح فى الحيازة على خلاف ما قضى به القضاء الأول وأصبح باتاً من شأنه تقييد القضاء المدنى، فإنه يجب التفرقة بين ما إذا كان الحكم المستعجل قد نفذ أو لم ينفذ، ففى الحالة الأولى يجوز لمن صدر ضده الحكم المستعجل أن يستشكل فى التنفيذ ويؤسس إشكاله على أن أمراً جديداً قد طرأ بعد صدور الحكم ولم

يكن مطروحاً على القضاء المستعجل، وفي هذه الحالة فإنه يتعين على قاضي الإشكال وقف تنفيذ الحكم، أما إذا كان الحكم قد نفذ فلا مناص من أن يرفع الصادر ضده الحكم دعوى موضوعية بأحقيةته للحيازة ويتعين على قضاء الموضوع التقييد بحجية الحكم الجنائي إذا توافرت شروطها، أما إذا لم ترفع هذه الدعوى فإنه لا يجوز المساس بالحكم المستعجل، ذلك أنه رغم أن حججه مؤقته إلا أنها تظل قائمة واجبة الاحترام طالما لم يبلغ بقضاء مدني موضوعي، ويجوز في الحالة الأولى لمن صدر ضده الحكم المستعجل أن يلجأ لمحكمة الموضوع بدلاً من أن يستشكل في التنفيذ (الدناصري وعكاز - شرح القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ - ص ٣٤ و ص ٣٥).

١٧٤١ - حجية قرار النيابة مؤقته، وجواز رفع دعوى موضوعية للمطالبة بالحيازة:

حجية القرارات التي تصدرها النيابة العامة في منازعات الحيازة هي بطبيعتها قرارات وقتية لا تؤثر في أصل الحق وتزول بالفصل في موضوعه، فإذا قضت محكمة الموضوع على خلاف قرار النيابة زال هذا القرار، واعتبر كأن لم يكن وقد قضت محكمة النقض بذلك.

(نقض ١٩٩٤/٦/٣٠ - طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٥ ق - مجموعة المكاتب الفني، سنة ٤٥ ج - ص ١١٣٦).

وللاحظ أنه إذا كان المشرع بمقتضى المادة ٤٤ مكرراً قد جعل التظلم من قرار النيابة في الحيازة مقصوراً على قاضي الأمور المستعجلة، إلا أن ذلك لا يمنع من صدر ضده القرار من أن يلجأ مباشرة لقاضي الموضوع مطالباً بحقه في الحيازة وفقاً لدعاوى الحيازة التي يبينها القانون المدني وهذه الدعوى تختلف عن التظلم من قرار النيابة في الأوجه الآتية:

أولاً: إن التظلم من قرار النيابة مدته خمسة عشر يوماً في حين أن الدعوى الموضوعية ليس لها موعد معين سوى ما أوجبه المادة ٩٥٨ مدني من وجوب رفعها خلال سنة.

ثانياً: إن التظلم من قرار النيابة لا يختص به سوى قاضي الأمور المستعجلة حالة أن الدعوى الموضوعية يتحدد الاختصاص فيها حسب قيمة الدعوى، وقد تكون المحكمة الجزئية وقد تكون المحكمة الابتدائية.

ثالثاً: إن القاضي المستعجل عند نظره للتظلم من قرار النيابة لا يجوز له المساس بأصل الحق، بينما إن قاضي الموضوع يتغلغل في بحث الحيازة، ويتعمق في فحص أدلتها ليصل إلى الرأي الصائب فيمن تكون حيازته أحق بالتفضيل. (الدناصوري وعكاز ص ٥٧٥)

ويثور التساؤل عن ما إذا كان يجوز لمن نوزع في حيازته أن يلجأ لقاضي الأمور المستعجلة مباشرة دون أن يسلك طريق النيابة.

لا شك أن الأصل طبقاً للقواعد العامة أن دعوى منع التعرض دعوى موضوعية لا يجوز أن ترفع أمام القضاء المستعجل، أما دعوى استرداد الحيازة فيختص القضاء المستعجل بنظرها إذا توافر شرطاً اختصاصه وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق، أما بالنسبة للتظلم المستعجل استناداً لهذه المادة فإنه لا يشترط في التظلم الذي يرفع طعناً على قرار النيابة توافر شرط الاستعجال كما تقدم، ومؤدى ذلك أنه إذا اختار ذلك الذي فاته التظلم من قرار النيابة اللجوء للقضاء المستعجل مباشرة فإنه يتعين عليه أن يلتزم بالقواعد العامة على النحو السالف بيانه. (الدناصوري وعكاز ص ٥٧٦).

إذن لا يجوز قرار النيابة أو الحكم الصادر في التظلم فيه أية حجية أمام محكمة الموضوع، أو بالنسبة إلى أصل الحق، فيجوز لصاحب الشأن

ولو كان طرفاً في القرار أن يرفع إلى محكمة الموضوع دعاوى الحيابة التي يراها كفيلاً بحماية ادعائه بتقرير أن حجية القرار أو الحكم في التظلم هي حجية مؤقتة لاتقيد محكمة الموضوع، وقد ذهب رأى إلى أنه لايجوز له رفع تلك الدعاوى أمام القضاء المستعجل متى كان طرفاً - في القرار إذ أن الدعوى التي يتصور أن يرفعها أمام القضاء المستعجل هي دعوى استرداد الحيابة التي تدور حول الحيابة المادية وهو مافصل فيه القرار أو الحكم السالفان. أما إذا لم يكن طرفاً في القرار المذكور فإنه وإن كان له أن يتظلم منه إلا أنه يجوز له كذلك أن يرفع دعوى استرداد الحيابة دون أن يحتاج بالقرار أو الحكم الصادر في التظلم المرفوع عنه من غيره - كمال عبدالعزيز ص ٣٧٤ - ومن جهة أخرى فإن الأمر أو الحكم تكون له حجية أمام القضاء المستعجل بالنسبة لإطرافه تمنعهم من العودة إلى المنازعة مرة أخرى، إلا أنها حجية مؤقتة مرهونة ببقاء المراكز القانونية والواقعية فإن تغيرت جاز اللجوء إلى القضاء المستعجل في ظل المراكز المتغيرة.

ويجوز لصاحب الشأن ولو كان طرفاً في القرار أو الحكم أن يرفع دعوى أصل الحق لاختلاف الموضوع والسبب.

١٧٤٢ - ضرورة تقديم صورة رسمية من ملف الحيابة للقاضي المستعجل في حالة محاكمة المتظلم أمام محكمة الجنح في نفس الوقت: من الناحية العملية قد تثار مشكلة في حالة صدور قرار النيابة العامة في الحيابة، فيتظلم منه الصادر ضده وفي الوقت نفسه تقدمه لمحكمة الجنح بتهمة انتهاك حرمة ملك الغير وحينئذ لن يستطيع القاضي المستعجل أن يفصل في التظلم قبل ضم ملف الحيابة الذي قيد جنحة أصبحت منظورة أمام القضاء الجنائي الذي سيحجم عن إرسال الجنحة لقاضي الاستعجال مادام أنه لم يفصل فيها، وقد يترتب على ذلك مضي

#### مادة ٤٤ مكرراً

وقت ليس بالقصير حتى يتمكن من الفصل في التظلم، لذلك فإن خير وسيلة للتظلم فى هذه الحالة تقديم صورة رسمية من ملف الحيازة للقاضى المستعجل، (الدناصورى وعكاز - ص ٣٥٤ وص ٣٥٥).

١٧٤٣ - الحكم الصادر من القاضى المستعجل فى تظلمات الحيازة يجوز الاستشكال فيه، أما قرار النيابة فالإستشكال فيه محل خلاف ونرى جوازه: أوضحنا فيما تقدم أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة فى التظلم المرفوع إليه من قرار النيابة يجوز رفع إشكال عنه، ويرفع أمام قاضى التنفيذ شأنه شأن باقى الأحكام وفقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها بالمادتين ٣١٢، ٣٧٥ مرافعات وتطبق عليه مايطبق على الإشكالات من قواعد وأحكام.

وقد ذهب محكمة النقض قبل صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الذى أضاف المادة ٤٤ مكرراً لقانون المرافعات إلى أن القرار الصادر من النيابة العامة فلا يجوز الاستشكال فيه لأن قرارات النيابة فى مسائل الحيازة لاتدخل فى عداد منازعات التنفيذ المشار إليها فى المادة ٢٧٥ مرافعات، وبالتالي لا يختص قاضى التنفيذ بنظرها. فقد قضت محكمة النقض بأن المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة التى تصدرها فى شكاوى وضع الحيازة وتأمّر فيها تمكين أحد الطرفين ومنع تعرض الآخرين حتى يفصل القضاء المدنى فى النزاع لاتدخل فى عداد منازعات التنفيذ المشار إليها فى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات، ومن ثم لا يختص قاضى التنفيذ بنظرها.

(نقض ١٩٨٧/٦/٣٠، طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ قضائية).

ويرى البعض أن هذا الحكم وإن كان قد صدر قبل التعديل الذى أدخل بالمادة ٤٤ مكرراً إلا أن التعديل جعل العمل به من باب أولى (الدناصورى



وعكاز - ص ٣٥٧ و ص ٣٥٨)، ولكننا نرى جواز تقديم إشكال لقاضى التنفيذ بشأن تنفيذ قرار النيابة فى الحيابة الصادر فى ظل تطبيق المادة ٤٤ مكرراً، وقد سبق لنا توضيح مبررات رأينا فيما مضى.

١٧٤٤ - السند التشريعى لاختصاص النيابة العامة فى حالة النزاع على مسكن الحضانة أو الزوجية: تنص الفقرة الخامسة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض مواد قانون الأحوال الشخصية على مايلى:

«وللنيابة العامة أن تصدر قراراً فيما يثور من منازعات بشأن حيابة مسكن الزوجية المشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها».

ويلاحظ أن حيابة مسكن الزوجية المشار إليه بهذه الفقرة يشمل مسكن الحضانة باعتبار أن معظم المنازعات التى تثور حول المسكن بين الزوجين، إنما تكون بعد الطلاق وهو ماعناه المشرع وأكدته المناقشات التى حدثت عند نظر القانون بمجلس الشعب.

وثمة تساؤل عما إذا كانت المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات التى تصدرت للنزاع على الحيابة قد نسخت ضمننا الفقرة الخامسة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً باعتبار أنها صدرت فى تاريخ لاحق عليها، أم أن المادة ١٨ مكرراً فقرة خامسة مازالت سارية ؟ .

لاشك فى أن المادة ٤٤ مكرراً مرافعات لم تنسخ حكم المادة ١٨/٥ مكرر ثالثاً باعتبار أن قانون الأحوال الشخصية قانون خاص على خلاف قانون المرافعات فهو قانون عام والقاعدة العامة فى هذا الصدد تقضى بأن القانون الجديد إذا كان عاماً لا يلغى القانون الخاص السابق عليه إلا إذا أشار صراحة إلى الحالة التى يحكمها القانون الخاص وجاءت عباراته قاطعة الدلالة على سريان حكمه فى جميع الحالات

## مادة ٤٤ مكرراً

وهو مالم يحدث فى المادة ٤٤ مكرراً مرافعات ، ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

أ - إنه يجوز أن يصدر القرار من عضو النيابة بدرجة وكيل نيابة بخلاف ما أوجبه المادة ٤٤ مكرراً مرافعات من ضرورة صدوره من رئيس نيابة على الأقل .

ب - إنه يجوز التظلم منه أمام رئيس مصدر القرار على خلاف الصادر استناداً لنص المادة ٤٤ مكرراً مرافعات من عدم جواز ذلك .

ج - إن الطعن فيه ينعقد للحكمة الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ مكرراً مرافعات من أن التظلم فى القرار من إختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

د - إن الطعن على القرار ليس محدداً بميعاد معين على خلاف الصادر طبقاً للمادة ٤٤ مكرراً مرافعات .

هـ - إن إصدار النيابة للقرار جوازي لها على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ مكرراً مرافعات من وجوب إصداره.

ويلاحظ أن القرار الصادر من النيابة فى النزاع على مسكن الحضنة أو الزوجية مؤقت ومعلق على نتيجة الفصل فيه من محكمة الموضوع وهى المحكمة الابتدائية ، ولا يجوز الاستشكال فيه لأن قرارات النيابة فى مسائل الحياة - لا تدخل فى عداد منازعات التنفيذ المشار إليها فى المادة ٢٧٥ مرافعات، كما مضت الإشارة، ومن ثم لا يختص قاضى التنفيذ بنظرها ، كذلك لا يختص القاضى المستعجل بعدم الإعتداد بها أو استرداد حياة العقار ممن أمرته النيابة بتسليم المسكن (الدناصورى وعكاز - ج ١ ص ٣٥٨ وص ٣٥٩).

#### مادة ٤٤ مكرراً

١٧٤٥ - نقدنا لنص المادة ٤٤ مكرراً مرافعات وضرورة تعديله:

وأضح من نص المادة ٤٤ مكرراً المستحدث بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ أن المشرع منح النيابة العامة اختصاصاً شبه قضائى لحسم منازعات الحيابة حسماً مؤقتاً، وقد كان هذا الاختصاص مقبول فى المجال الجنائى، إلا أن ثمة تحفظات لنا عليه فى المجال المدنى أى فيما يتعلق بالمنازعات المدنية المتعلقة بالحيابة، فواضح من نص المادة ٤٤ مكرراً أن المشرع أراد بهذا النص المستحدث أن يشبه قرار النيابة العامة بالحكم القضائى، رغم أنه لم يفصح عن ذلك صراحة، بل إن المشرع بالغ فى ذلك بأن جعل قرار النيابة واجب التنفيذ فوراً، وكأنه حكماً قضائياً مشمولاً بالنفاذ المعجل، ولاشك أن ذلك سوف يثير مشاكل عملية كثيرة، خاصة وأن ثمة فوارق عديدة بين الحكم القضائى وبين قرار النيابة العامة سواء من حيث ضمانات وإجراءات إصداره أو حججه وأثاره وكيفية تنفيذه والطعن فيه وغير ذلك.

ولذلك فإنه من الأفضل تعديل نص المادة ٤٤ مكرراً بتقييد سلطات النيابة العامة فى المنازعات المدنية المتعلقة بالحيابة وهى بطبيعتها المدنية لاتمثل جريمة جنائية، فينبغى ألا يكون قرار النيابة واجب التنفيذ فوراً بل يسمح لذى الشأن بالتظلم منه للرئيس الأعلى لمصدر القرار خلال فترة زمنية أطول من المدة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكرراً وهى ثلاثة أيام بأن تكون هذه المدة أسبوعين مثلاً، ولايتم التنفيذ إلا بعد الفصل فى التظلم، مع السماح لذى الشأن بعد ذلك بالالتجاء للقضاء المستعجل.

كما أنه من الأفضل النص صراحة فى التشريع على جواز الاستشكال فى قرار النيابة العامة الصادر فى الحيابة أمام قاضى التنفيذ لتحقيق رقابة قضائية عاجلة على هذه القرارات التى قد تصدر خاطئة أو باطلة، ولإيجاد توازن بين مصلحة كل من الخصمين، وقد سبق لنا توضيح

#### مادة ٤٤ مكرراً

ميررات رأينا فى جواز الاستشكال فى قرار النيابة العامة الصادر فى منازعات الحياة أمام قاضى التنفيذ فيما مضى.

#### أحكام النقض:

١٧٤٦ - وضع اليد الفعلى واقعة مادية. العبرة فيه بحقيقة الواقع لا بعبارة بما يرد بشأنها فى محرر أو تصرف قانونى قد يطابق أو لا يطابق الواقع.

(نقض مدنى ١٨/٦/١٩٩٢، طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٨ قضائية).

١٧٤٧ - وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه هى بما يثبت قيامه فعلاً، فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق، فيجب الأخذ بهذا الواقع وأطراح ما هو غير حاصل.

(نقض مدنى ١٥/٦/١٩٥٠، طعن رقم ١١٩ لسنة ١٨ قضائية).

١٧٤٨ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل: لا يجوز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان مراكز الخصوم والظروف التى انتهت بصدر حكمه هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير، فقد وضع الحكم طرفى الخصومة فى حالة ثابتة واجبة الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التى أوجبته، ولذا أن الموضوع الذى كان محل البحث فى الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مائى أو قانونى فى مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتة لحالة جديدة طارئة.

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٥، طعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٧٤٩ - حجية الحكم الجنائى الصادر فى الاعتداء على الحياة: لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية

#### مادة ٤٤ مكرراً

بالبراءة أو الإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون. وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أنه «لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فيها ضرورياً ومفاد ذلك وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الإدانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الإدانة. ولما كان المشروع قد قصد بالمادة ٣٦٩ عقوبات أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانوناً فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن طال أو قصرت بحيث يصبح فى القانون حائزاً للعقار فإن حيازته تكون واجبة احترامها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائى وإمتناع مثل هذا الحائز عن الخروج عن العقار لا يصح فى القانون اعتباره تعدياً على حيازة الغير بل هو منه عدم تفریط فى حيازته التى اكتسبها، ومن ثم يكفى أن تستظهر المحكمة للقضاء بالبراءة أن للمتهم حيازة فعلية حالة على العقار دون ما حاجة لبحث سنده فى وضع يده وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، لما كان ذلك وكان الحكم الجنائى الصادر فى الجلسة ٥٧٣٠ سنة ١٩٦٨ طهطا والمؤيد بالاستئناف رقم ٣٨٥٧ سنة ١٩٦٩ سوهاج - حسبما جاء بمدونات الحكمين الابتدائى والمطعون فيه - قد تعرض لبحث سبب وضع يد الطاعن على عين النزاع وسنده فى وضع يده مقررًا بأنها «لم تخرج من يد المتهم وإنما هو واضع

#### مادة ٤٤ مكرراً

اليد عليها بصفته مستأجراً ومن قبله والده، ويعتبر ذلك زائداً على حاجة الدعوى التى فصل فيها ذلك الحكم وغير مرتبط بمنطوقه لأنه يقوم بدون هذه الأسباب الزائدة، إذ يكفى للقضاء ببراءة الطاعن أن تثبت له حيازة فعلية منذ سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية فى سنة ١٩٦٨ أيا كان سندها ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائى من المحكمة المختصة بالنزاع، ومن ثم فإن هذه الأسباب الزائدة لا تحوز قوة الأمر المقضى فيه لأنها لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا تثريب على الحكم إذا اعتد بالقرار النهائى الصادر من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية فى حدود اختصاصها، إذ أن هذه القرارات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لها الحجية أمام المحاكم فيما فصلت فيه.

(نقض مدنى ٣١/٥/١٩٨٣، المكتب الفنى سنة ٣٣، الجزء الأول ص ٦٢٢).

١٧٥٠ - عدم تقييد القاضى المدنى بحجية الحكم الجنائى الصادر فى جريمة الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات أثناء فصله فى دعوى الحيازة القانونية المنصوص عليها فى القانون المدنى.

(نقض ٢١/١٠/١٩٩٣ - الطعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٥٨ قضائية).

١٧٥١ - لما كان مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة طبقاً للمادتين ٣٦٩، ٣٧٠ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته لها بالقوة، وأن القوة فى هذه الجريمة هو ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وسواء كانت تلك الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم يكن وسواء كان الحائز مالكا أم غير ذلك تقديراً من الشارع أن التعرض المادى إذا وقع لحائز العقار دون الإلجاء إلى الجهات

#### مادة ٤٤ مكرراً

القضائية المختصة ولو استنادا إلى حق مقرر يعتبر من الجاني إقامة للمعدل بنفسه، مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام فإنه وعلى ما سلف لا يكون لازماً للمحكمة الجنائية للحكم في الجريمة سالفة الذكر التعرض لبحث مدى توافر الشروط القانونية للحيازة المنصوص عليها في القانون المدني ولا تاريخ بدئها إذ هي ليست لازمة للفصل في الدعوى الجنائية ونسبتها إلى فاعلها، فإذا تناولها فإن ذلك يعد منه تزايداً لا يلزم للقاضي المدني، وإذا كان الحكم المحتاج فيه لا حجية له في هذا الصدد فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعمل تلك الحجية أو يرد على هذا الدفاع ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٩٤/١٢/٧، سنة ٤٥، الجزء الثاني من ١٥٥٦).

١٧٥٢ - الحكم الجنائي النهائي الصادر بإلزام المطعون ضده بأداء تعويض مؤقت عن واقعة دخوله أرض زراعية في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة، ليس له حجية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده بطلب استرداد حيازته لتلك الأرض والتي تسلمها بموجب محضر تسليم استناداً إلى عقد ملكيته المسجل والتي سلبها بعد ذلك الطاعن. الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا حجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً. أثره. عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برد حيازة المطعون ضده لأرض النزاع بدعوى مخالفته للحكم الجنائي المشار إليه.

(الطعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٦، قرب نقض -

جلسة ١٩٩٦/٤/٢٨ سنة ١٧، العدد الثاني ص ٩٦٢، قرب طعن ١١٩٧

لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/١٠ لم ينشر بعد).

١٧٥٣ - حجبية قرارات النيابة في منازعات الحيابة : القرارات التي تصدرها النيابة العامة في منازعات الحيابة هي بطبيعتها قرارات وقتية لا تؤثر في أصل الحق وتزول بالفصل في موضوعه.  
(نقض ١٩٩٤/٦/٣٠، طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٥ ق، ومنشور بمجموعة المكتب الفني سنة ٤٥، جزء ثان ص ١١٣٦).

١٧٥٤ - «اختلاف دعوى رد الحيابة ومنع التعرض عن التظلم من قرار النيابة العامة الوقتي برد الحيابة».

ثبوت أن المقصود بطلبات المطعون ضدهما رد حيازتهما لأرض النزاع ومنع تعرض الطاعنة لهما فيها وليس التظلم من قرار النيابة العامة الوقتي برد حيازتهما للطاعنة حتى يسوغ القول باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى مع وجوب رفعها خلال الميعاد القانوني طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٤ مكرراً مرافعات. قضاء الحكم المطعون فيه ضمناً بالاختصاص النوعي للقضاء العادي. صحيح في القانون.

#### القاعدة:

إذ كان البين من طلبات المطعون ضدهما أنهما يبغيان الحكم برد حيازتهما لقطعة الأرض موضوع النزاع، ومنع تعرض الطاعنة لهما في هذه الحيابة، ولا يقصدان التظلم من القرار الوقتي الذي أصدرته النيابة العامة برد حيازة تلك الأرض للطاعنة حتى يسوغ القول باختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى ووجوب رفعها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار المتظلم منه طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً فيما قضى به ضمناً في مسألة الاختصاص (الاختصاص النوعي للقضاء العادي).

(الطعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠).



### ( مادة ٤٥ )

«يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضائها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت.

أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية.

على أن هذا لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا بهذه المسائل إذا رفعت لها بطريق التبعية»<sup>(١)</sup>.

#### المذكرة الإيضاحية :

وبالنسبة إلى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة حذف المشروع الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من القانون القائم بعد أن اتجه إلى جعل نظر جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ من اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره (المادتان ٤٥، ٢٧٥)».

#### التعليق :

١٧٥٥ - الاختصاص بالدعاوى المستعجلة : واضح من نص المادة ٤٥ سالفه الذكر اختصاص المحكمة الجزئية بالنظر فى الدعاوى المستعجلة، ولا يغير من طبيعة اختصاص المحكمة الجزئية بالنظر فى هذه الدعاوى ما نص عليه المشرع فى المادة السالفة الذكر بنـدب قاض من قضاة المحكمة الابتدائية ليفصل فى هذه الدعاوى، إذ أن هذا القاضى لا يعدو أن يكون قاضيا جزئيا من حيث طبيعة عمله واختصاصه فهو

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٤٩ من قانون المرافعات السابق، مع استبعاد اختصاص القاضى المستعجل بكل منازعات التنفيذ الوقتية.

يشكل محكمة جزئية متخصصة بنظر المنازعات المستعجلة (عبد الباسط جميعي - مبادئ المرافعات - ص ٢٨)، فقد أثر المشرع أن يجمع تلك المنازعات المستعجلة في المدينة التي توجد بها محكمة كلية أمام قاضى جزئى واحد يكون اختصاصه المكانى شاملا للمدينة كلها، وكون هذا القاضى منتدبا من المحكمة الابتدائية لا ينفى أنه يقوم بعمل قاضى جزئى، إذ أن أحكامه تستأنف أمام المحكمة الابتدائية ذاتها.

كذلك لا يغير من طبيعة اختصاص المحكمة الجزئية بالدعاوى المستعجلة ما قرره المشرع فى هذه المادة من أن الطلب المستعجل يمكن أن يرفع إلى المحكمة الابتدائية بطريق التبعية لدعوى موضوعية منظورة أمامها، إذ أن هذا الاشتراك فى الاختصاص لا ينفى أن الطلب المستعجل إذا رفع مستقلا فإنه ينظر أمام قاضى جزئى، ويستأنف إلى المحكمة الابتدائية، ويستوى عندئذ أن تكون هناك دعوى موضوعية مرفوعة إلى المحكمة الموضوعية سواء أكانت هذه المحكمة جزئية أم ابتدائية، أو ألا تكون هناك دعوى موضوعية مرفوعة أصلا إلى هذه المحكمة.

وحكمة عقد الاختصاص بالمنازعات المستعجلة للمحكمة الجزئية هى أن هذ المحكمة أقدر من غيرها على الفصل فى هذه المنازعات فى أسرع وقت (عبد الباسط جميعي - ص ٢٨ وص ٢٩)، كما أن الحكم الصادر فى تلك المنازعات لا يضيع معه أصل الحق بل هو حكم بإجراء وقتى، إذ يبقى للخصوم حق عرض النزاع على المحكمة المختصة موضوعيا به، فهذه المنازعات أقل أهمية من المنازعات الموضوعية، ولذلك كان من المناسب أن ينعقد الاختصاص بها لأدنى المحاكم درجة وهى المحاكم الجزئية.

ويجب ملاحظة أن الاختصاص بالدعاوى المستعجلة إنما يرجع إلى نوع هذه الدعاوى، أى كونها تتعلق بمسائل مستعجلة، يخشى عليها من فوات الوقت بصرف النظر عن أى اعتبار آخر، فلا عبرة بطبيعة أصل

الحق أو نوعه، وإنما العبرة في إنعقاد هذا الاختصاص هي بتوافر الاستعجال الذي يتحقق كلما توافر أمر يتضمن خطراً داهماً أو يتضمن ضرراً قد لا يمكن تلافيه إذا لجأ الخصوم إلى القضاء العادي (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٢٩٤ ص ٤٠٥)، وتستتبط المحكمة توافر الاستعجال من طبيعة النزاع وكيانه وما يحيط به من ظروف وما يتضمنه من وقائع (رمزي سيف - بند ١٩٥ ص ٢٤١)، ولا عبرة بوصف الخصوم للمنازعة بأنها مستعجلة، وإنما يترك تقدير توافر الاستعجال لذات المحكمة التي ترفع إليها الدعوى.

ووفقاً للمادة ٤٥ - محل التعليق - فإنه إذا كانت المنازعة المستعجلة داخلة في دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية اختص بنظرها قاض يندب في مقر المحكمة الابتدائية ويسمى قاضى الأمور المستعجلة لهذه المدينة أو لمحكمة الأمور المستعجلة بهذه المدينة. أما إذا كانت المنازعات المستعجلة خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية اختصت بها المحكمة الجزئية بحسبانها محكمة مستعجلة. وهناك نوع من المحاكم الجزئية يقع مقرها في دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية ولكن دائرة اختصاصها تخرج عن دائرة هذه المدينة كمحكمة مركز طنطا مثلاً مقرها مدينة طنطا ولكن دائرة اختصاصها نواح تابعة لمركز طنطا وخارجة عن دائرة مدينة طنطا، وقد ذهب رأى إلى أن العبرة في هذا المقام بدائرة اختصاص المحكمة الجزئية بصرف النظر عن مقرها، ومن ثم فإن محكمة مركز طنطا الجزئية تكون هي المختصة بنظر المسائل المستعجلة الخاصة بدائرة مركز طنطا (راغب ونصر الدين كامل - قضاء الأمور المستعجلة الطبعة الرابعة ص ٢٣٦). وذهب رأى آخر إلى أنه يتمتع على المحاكم الجزئية الواقعة داخل المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية الفصل في المسائل المستعجلة (محمد وعبد الوهاب العشماوى - ص ٢٤٤).

وطبقا لنص الفقرتين الأولى والثانية من المادة فإن الاختصاص النوعي في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت يكون لقاضي الأمور المستعجلة الذي يندب في مقر المحكمة الابتدائية أو للقاضي الجزئي خارج المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية غير أنه يجوز استثناء وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة عرض الطلب العارض المستعجل على محكمة الموضوع جزئية كانت أو ابتدائية بالتبع للموضوع ولو لم تكن مختصة بنظره اختصاصا محليا فيما لو رفع إليها بصفة مستقلة، إذ أن الاعتبارات التي دفعت المشرع إلى أن يسمح برفع الطلبات العارضة أمام المحكمة التي تنظر الطلب الأصلي هي اعتبارات أقوى في نظره من تلك التي شرعت من أجلها قيود الاختصاص المحلي، يستوى في ذلك أن تكون هي المحكمة الكلية أم المحكمة الجزئية (القضاء المستعجل - راتب ونصر الدين كامل - الطبعة السادسة ص ٢٨) إلا أن بعض المحاكم ذهبت إلى أنه لا يجوز مخالفة قواعد الاختصاص النوعي إلا إذا كان الطلب العارض المستعجل مرفوعا أمام المحكمة الابتدائية تأسيسا على أنها المحكمة ذات الاختصاص الشامل، ومن ثم إذا كان الطلب العارض المستعجل مرفوعا أمام المحكمة الجزئية فإنه يتعين أن تكون مختصة بنظره نوعيا واستند أصحاب هذا الرأي على أن الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات نصت على أن لا تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم في الطلب العارض أو في الطلب المرتبط الأصلي إذا كان بحسب قيمته أو نوعه لا يدخل في اختصاصها واستطرد أصحاب هذا الرأي قائلين بأنه إذا قدم لمحكمة الموضوع طلب عارض بالمخالفة لنص الفقرة الأولى سألقة الذكر فإنه يطبق في هذه الحالة نص الفقرة الثانية من هذه المادة التي قضت بأنه «إذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم في الطلب الأصلي وحده إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة وإلا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية

والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما إلى المحكمة الابتدائية المختصة ويكون حكم الإحالة غير قابل للطعن. ولكن هذا الرأي منتقد ذلك أن المشرع جعل الاختصاص فى المواد المستعجلة كاصل عام لقاضى الأمور المستعجلة الذى يندب فى مقر المحكمة الابتدائية، أى فى عواصم المحافظات وهو قاض جزئى، وجعله لقاضى محكمة المواد الجزئية فى المراكز ومن ثم لا يتصور أن يكون هناك طلب مستعجل يخرج عن اختصاص القاضى الجزئى، ويدخل فى اختصاص المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة المال المطلوب اتخاذ الإجراء الوقتى بشأنه وذلك ما عدا حالة رفع الطلب المستعجل أمام المحكمة الابتدائية تبعا لطلب موضوع آخر تختص به المحكمة الابتدائية (الدناصورى وعكاز - ص ٣٦٠ وص ٣٦١).

ويلاحظ أنه فى حالة ما إذا استبان لمحكمة الموضوع المرفوع لها الطلب المستعجل بصفة عارضة أن الطلب ليس طلبا مستعجلا وإنما هو طلب موضوعى فإن المحكمة يتعين عليها فى هذه الحالة أن تقضى بعدم اختصاصها بالطلب العارض سواء أكان قد قدم لمحكمة جزئية أم محكمة ابتدائية ولا يجوز لها أن تقضى فيه بصفته طلبا موضوعيا حتى لو كانت مختصة بنظره، كما لا يجوز لها أن تحيله لمحكمة أخرى، ذلك أن الطلب قدم لها بصفة مستعجلة، وبالتالي لا يجوز لها أن تعدل طلب الخصم وتقلب طلبه المستعجل إلى موضوعى. واختصاص قاضى الموضوع الاستثنائى بنظر الطلبات المستعجلة لا يكون إلا إذا كان الطلب المستعجل مرتبطا بالطلب الاصلى، وقيام الارتباط مسألة موضوعية متروك لتقدير المحكمة، فإن استبان لها قيام الارتباط قضت فى الطلب المستعجل بالقبول أو الرفض، أما إذا رأت عدم وجود ارتباط بين الطلبين قضت بعدم قبول الطلب المستعجل ولا يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره وإحالتة إلى محكمة المواد المستعجلة.

كما يلاحظ أن محكمة الموضوع وهي بصدد الفصل فى الطلب المستعجل الذى يرفع إليها بالتبعية لطلب الموضوعى ملزمة بالتحقق من شروط اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فى الطلب، إذ أنها تصدر حكمها فيه باعتبارها محكمة مواد مستعجلة، ومن ثم فعليها أن تتحقق من ركنى الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق، كما أنها تحكم فيه فى غيبة الخصم الذى لم يعلن به مع شخصه دون حاجة لتأجيل الدعوى لإعادة الإعلان، وحكمها فى هذا الشق واجب النفاذ بقوة القانون وحجيته موقوتة ولا يقيدها عند الفصل فى الطلب الموضوعى، ولا يعتبر فصلها فيه إبداء للرأى فى الطلب الموضوعى، وبالجمله فإن الفصل فى الطلب المستعجل من محكمة الموضوع له كافة الخصائص التى للحكم الصادر من محكمة المواد المستعجلة، غير أن الطعن عليه بالاستئناف يرفع إلى محكمة الاستئناف إذا كان الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية، ويرفع إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية إذا كان صادرا من محكمة جزئية، وهو جائز استئنافه فى جميع الحالات حتى ولو كان الطلب الموضوعى غير قابل للاستئناف.

ويجوز رفع الطلب المستعجل أمام محكمة الموضوع مع الدعوى الأصلية بصحيفة واحدة، كما يجوز إبداءه كطلب عارض من الخصوم أثناء نظر الدعوى وفقا للإجراءات التى حددها المشرع فى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات، أى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة مواعيد الحضور أى بصحيفة تودع قلم الكتاب، أو يقدم شفاهة بالجلسة فى حضور الخصوم ويثبت فى محضرها، كما يجوز إبداءه فى مذكرة تقدم للمحكمة أثناء نظر الدعوى وقبل قفل باب المرافعة فيها على أن تسلم صورتها للخصم أو تعلن له ويكون لديه فرصة لإبداء دفاعه.

ويذهب الرأي السائد فى الفقه إلى أن الطلب المستعجل الذى يبدئ عن طريق التدخل الهجومى أو اختصام الغير لا يقبل إلا إذا رفع بصحيفة تودع قلم الكتاب وحجتهم فى ذلك أن الطلب الفرعى المستعجل الذى يوجه إلى الغير يتعين أن يرفع بالطريقة التى يوجه بها لو أنه اتخذ فى شكل دعوى مبتدأة (قضاء الأمور المستعجلة لراتب ونصر الدين كامل الطبعة السادسة ص ٨٤، أحمد أبو الوفا - المرافعات، الطبعة الثالثة عشره ص ٢٠٠، أمينة النمر ص ٥٨٤) ولكن يجب ملاحظة أن الطلب المستعجل الذى يقدم من متدخل فى الدعوى ليقدم طلبه المستعجل فقط دون أن تكون له طلبات موضوعية فإن طلبه يكون غير مقبول. أما إذا كان للمتدخل فى الدعوى طلبا موضوعية مرتبطة بالطلب الموضوعى المعروض على المحكمة، فإنه يجوز له أن يبدئ طلبه المستعجل بالطريقة التى يبدئ بها طلبه الموضوعى العارض الذى تدخل ليبيده وفقا لنص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات، أى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة مواعيد الحضور أو بطلب يقدم شفاهة بالجلسة ويثبت فى محضرها أو بمذكرة يتسلم صورتها الخصم قبل قفل باب المرافعة بحيث تكون لديه فرصة الرد على ما ورد من دفاع (الدناصورى وعكاز - ص ٣٦١ وص ٣٦٢).

وجدير بالإشارة أنه لا يجوز إبداء طلب مستعجل بوقف تنفيذ حكم أمام محكمة الموضوع المعروض على المحكمة لأن إشكالات التنفيذ الوقتية من اختصاص قاضى التنفيذ وحده الذى أصبح مختصا بنظر جفيع إشكالات التنفيذ، فإذا رفع المدعى طلبا موضوعيا بانعدام حكم فلا يجوز له أن يبدئ معه طلبا مستعجلا بوقف تنفيذ الحكم وفقا مؤقتا.

ويشترط فى الطلب المستعجل الذى يرفع بطرق التبعية - شأنه فى ذلك شأن جميع الدعاوى والطلبات الأخرى - أن يكون لرافعه مصلحة

فيه وإلا كان غير مقبول إذ المصلحة مناط الدعوى، غير أنه إذا دفع أمام المحكمة بعدم قيام المصلحة فإن على المحكمة فى هذه الحالة أن تثبت من ظاهر الأوراق من وجود مصلحة لرافع الطلب أو انتفاؤها على عكس قاضى الموضوع الذى يتعين عليه أن يبحث الأمر من جميع جوانبه وأن يتقفل فى فحص المستندات ليبت فى هذا الأمر بتا فعليا.

ومن المنطقى أن تحكم المحكمة فى الطلب الوقتى باعتباره طلبا مستعجلا لا يتحمل تأخيرا قبل الفصل فى الموضوع، أما إذا تراخى فصلها فى الطلب الوقتى إلى حين الفصل فى الطلب الموضوعى كان عليها أن تحكم فى كلا الطلبين وتبين فى أسباب حكمها وجه الرأى فى كل طلب على حدة وأسانيده، ولا يسوغ لها أن تغفل الفصل فى الطلب الوقتى بحجة أنها فصلت فى الموضوع، إذ أن الفصل فى الموضوع لا يغنى عن الفصل فى الطلب الوقتى، إذ أن الحكم فى الطلب الوقتى مشمول بالإنفاذ المعجل بقوة القانون، وقد يكون الحكم فى الموضوع غير مشمول بالإنفاذ، إما لأنه غير جائز وإما لأنه جوازى للمحكمة، ولم تر الحكم به، كما يتعين على المحكمة أن تقضى فى مصاريف كل من الطلبين على حدة.

ويجوز أن يتأخر الفصل فى الطلب الوقتى إلى ما بعد الفصل فى الموضوع، وفى هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تصدر حكمها فى الطلب الوقتى، مثال ذلك أن يرفع مشترى على البائع دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع قطعة أرض فضاء والتسليم ثم يطلب قبل قفل باب المرافعة طلبا عارضا مستعجلا بفرض الحراسة القضائية على العين لوجود خطر من بقائها تحت يد البائع حتى صدور حكم بصحة ونفاذ العقد وتسليم العين، وتحجز المحكمة الدعوى للحكم وترى أن عناصر الدعوى الموضوعية كافية للفصل فيها، وأن الدعوى المستعجلة تحتاج لاستكمال الخصوم دفاعهم فيها، فإنه يجوز لها أن تفصل فى الدعوى الموضوعية وتبقى



الفصل فى دعوى الحراسة المستعجلة إلى أن يستوفى الخصوم دفاعهم، وعليها فى هذه الحالة أن تفصل فى الطلب المستعجل بالقبول أو الرفض أيا كان حكمها فى الطلب الموضوعى وعليها أن تفصل فى مصاريف كل من الدعويين على حدة كما مضت الإشارة (الدناصورى وعكاز - ص ٣٦٢ وص ٣٦٣).

١٧٥٦ - مدى جواز إحالة القاضى المستعجل للدعوى إلى المحكمة الموضوعية إذا قضى بعدم الاختصاص : استقر قضاء محكمة النقض على أنه فى حالة ما إذا تبين للقاضى المستعجل أن الطلب الوقتى المرفوع أمامه لا يتوافر فيه ركن الاستعجال أو ركن عدم المساس بأصل الحق وقضى بعدم اختصاصه فإنه يقف عند هذا الحد ولا يحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع إذ لا يبقى أمامه ما يصح إحالته إليها على عكس ما إذا تبين له أن الطلب موضوعى وقضى لعدم اختصاصه لهذا السبب فإنه يتعين عليه فى هذه الحالة إحالة النزاع لمحكمة الموضوع.

١٧٥٧ - شروط اختصاص القاضى المستعجل : اشترط المشرع فى المادة ٤٥ - محل التعليق - لاختصاص القاضى المستعجل تحقق الشروط الثلاثة الآتية :

١٧٥٨ - الشرط الأول : توافر ركن الاستعجال أو الخطر : ومعنى ذلك أن تكون المنازعة مما يخشى عليه من فوات الوقت، وقد عرف الاستعجال بأنه هو الخطر المحدق بالحقوق أو المصالح التى يراد المحافظة عليها - وهو يتوافر كلما وجدت حالة يترتب على فوات الوقت حصول ضرر منها يتعذر تداركه أو إصلاحه.

**وللخشية من فوات الوقت مظهران :**

**المظهر الأول :** الخشية من زوال المعالم - ومثال ذلك أن يقوم شخص بإغراق أرض جاره بالمياه بعد أن يكون قد أعدها للزراعة - ويرغب

صاحب الأرض فى إثبات هذه الحالة فوراً - وظاهر أن فوات الوقت يؤدى إلى جفاف المياه وزوال معالم الواقعة التى يريد صاحب الأرض الاستناد إليها فى طلب التعويض مستقبلاً.

**المظهر الثانى :** هو الخشية من فوات المصلحة أو ضياع الحق - كما فى حالة المستأجر الذى يترك العين المؤجرة بعد أن يخربها أو ي تلفها - فهذه الحالة لا تزول معالمها بمرور الوقت - ولكن يترتب على البطء فى إثباتها تفويت حق المؤجر فى الانتفاع بالعين أو تأجيرها للغير.

ففى مثل هذه الأحوال يقتضى الأمر اتخاذ إجراء سريع لا يحتمل الإبطاء، ونتيجة لذلك توصف المنازعة بأنها مستعجلة.

وركن الاستعجال أو الخطر يجب أن يتوافر فى جميع المنازعات المستعجلة، وإلا كان القاضى المستعجل غير مختص بها ووجب عرض النزاع فى شأنها على القاضى الموضوعى إن كان لذلك محل.

**ويلاحظ فى خصوص ركن الاستعجال الملاحظات الآتية:**

١ - إن الاستعجال ينشأ من طبيعة الحق المتنازع فيه أو من الظروف المحيطة به لا من إرادة الخصوم أو رغبتهم فى الحصول على حكم سريع ولا من اتفاقهم على اختصاص القاضى المستعجل.

٢ - إنه إذا زال الاستعجال أثناء نظر الدعوى، فالراجع أن ذلك يزيل اختصاص القاضى المستعجل (عبد الباسط جميعى ص ١٢٩ وص ١٣٠).

٣ - إن الاستعجال يتحقق كلما توافر أمر يتضمن خطراً داهماً أو يتضمن ضرراً قد لا يمكن تلافيه إذا لجأ الخصوم إلى القضاء العادى ولو بعد تقصير المواعيد المقررة، وذلك نظراً لطول الوقت الذى تستلزمه إجراءات التقاضى لدى محكمة الموضوع (نقض ١٥/١/١٩٤٧ -

مجموعة القواعد القانونية ٥ ص ٥٢٥، نقض ١١/٢٣/١٩٥٠ - السنة ٢ (ص ١٠٣) - وقيل أنه ليس من الضروري أن يكون الضرر المتقدم مما لا يمكن تلافيه، (العشماوى ج ١ ص ٢٥٥ والأحكام العديدة المشار إليها).

٤ - إن الاستعجال ضابط قانونى ووصف للدعوى المستعجلة لا يملك الخصم فرضه على خصمه، بل لا يجدى الاتفاق فى شأنه، ولا يتحقق إلا إذا توافرت مقومات الحكم به بحسب ظروف القضية (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣١٧)، ولاتملك المحكمة فرض هذا الوصف إلا إذا كان قائماً بالفعل، وعليها التحقق من وجوده من تلقاء نفسها لأنه من عناصر التحقق من اختصاصها النوعى المتعلق بالنظام العام، ولا يعد خطأ المدعى فى الوصف عذراً يعفى المحكمة من المسئولية المقررة عليها فيما يجب مراعاته مما يتصل بالنظام العام.

٥ - إن وصف الاستعجال يتوافر أولاً بغض النظر عن طبيعة أصل الحق أو نوعه، وسواء كان متصلاً بعقار أو بمنازعات تجارية أو بحرية أو مدنية أو غير ذلك، إذ أن هذا الوصف يلحق الدعوى لا أصل الحق، وبعبارة أدق، أصل الحق - أو المنفعة الناشئة عنه بتعبير آخر يمكن حمايتها بالدعوى الموضوعية فضلاً عن حمايتها - بصفة مؤقتة - بالدعوى المستعجلة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣١٩ وص ٣٢٠، وقارن راتب ونصر الدين رقم ٨ ص ٤٤)

٦ - إن وصف الاستعجال مؤقت عرضه للزوال، وفى هذه الحالة يمتنع اللجوء إلى القضاء المستعجل، بل إن مرور الوقت دون رفع الدعوى المستعجلة قد يعتبر تراخياً يهدم هذا الوصف ما لم يكن له ما يبرره (استئناف نانسى فى ١٩٤٦/٢/١ ص ١٦٤ - منشور فى دالوز الجديد رقم ١٤ وما بعدها)، كما إذا كان الخصم يسعى بالفعل إلى تقاضى رفع الدعوى المستعجلة بصلح أو تحكيم أو تهئية جو صالح للاتفاق -

وكل هذا عمل مشروع قد يبرر التراخي في الدعوى المستعجلة في بعض الأحوال ونظراً لظروف كل قضية، وإلا أصبحت الرحمة والطرق الودية والشرف في المعاملة وسيلة لضياع الحقوق، وقد يزول الوصف ولو بادر المدعى برفع دعواه فوراً وذلك إذا تراخى في تقديم مستنداته أو في تنفيذ ما أمرته به المحكمة، وتسبب في تأجيل الدعوى (محمد عبد اللطيف - القضاء المستعجل - ص ٣٣).

٧ - إنه يجب مراعاة التمييز بين المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت التي يختص بها القاضى المستعجل، ويصدر فيها أحكاماً وقتياً دون المساس بالحق وبين المسائل التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة - وهي منازعات موضوعية ترفع إلى المحكمة المختصة وأوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة لاعتبارات خاصة، والحكم الصادر فيها يعتبر موضوعياً قطعياً لافرعياً وقتياً.

٨ - إن المشرع قد افترض الاستعجال بحق في إشكالات التنفيذ الوقائية، كما يرى الفقه أنه يعتبر قائماً بذاته في دعاوى معينة كدعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٢٠).

٩ - إنه يجب أن يكون واضحاً في ذهن القاضى المستعجل أن الاستعجال أمر يختلف تقديره بحسب الزمان والمكان والبيئة، فالحرمان من التيار الكهربائى مثلاً قد لايعتبر مبرراً للدعوى المستعجلة فى بيئة معينة وفى زمان معين، بينما يعتبر الحرمان منه ساعة واحدة مبرراً لهذه الدعوى فى بيئة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لاستعمال الغاز أو المياه الساخنة أو المصعد (انظر حكم محكمة ليون بفرنسا ١٨/٢/١٩٢٩ - منشور فى سيريه ٢٩/١/١٩٦٦ - استئناف مختلط ٢/٥/١٩٤٥ - السنة ٥٧ ص ١٥٢).

١٠ - جزاء تخلف ركن الاستعجال، وأثر تحققه بعد رفع الدعوى وأمثله: إذا لم يتحقق ركن الاستعجال أو لم يكن المطلوب هو إجراء مؤقت، فإن المحكمة المستعجلة تحكم بعدم اختصاصها، أما إذا كانت المحكمة المطروح عليها الطلب هي محكمة الموضوع فإنها تفصل فيه متى كانت مختصة به من جميع الوجوه.

وإذا تحقق ركن الاستعجال أثناء نظر الدعوى المستعجلة وبعد رفعها، فإن القاضى المستعجل يكون مختصاً بنظرها. هذا على الرغم من أن الأصل أن الدعوى تنظر بالحالة التي تكون عليها وقت رفعها، وذلك لأن هذه القاعدة مقررة لمصلحة المدعى، فلا يجوز أن يضار من أعمالها فى مواجهته، كما أنه ليس من العدالة أن يتحمل المدعى مصاريف دعوى جديدة يجوز له أن يرفعها بنفس حالة الأولى، وفى نفس الوقت الذى يقضى بعدم الاختصاص بنظرها، (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٢١، راتب ونصر الدين كامل ص ٤٩، وراجع أيضاً مستعجل القاهرة ٢٢ يونية ١٩٣٣ - للمحامة ١٣ ص ٩١٤).

وإذا زال الاستعجال بعد رفع الدعوى المستعجلة فإن المحكمة المستعجلة تحكم بعدم اختصاصها لتعلق هذا الاختصاص بالنظام العام، كما ذكرنا آنفاً، (قارن محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى رقم ٢١٦ ص ٢٥٦، والاحكام المشار إليها).

ومن الأمثلة الهامة فى هذا الصدد أن يسدد المستأجر كامل الأجرة المستحقة عليه بعد تحقق الشرط الفاسخ الصريح، وبعد رفع الدعوى إلى القضاء المستعجل بالطرد، فهنا يصبح غير مختص بها نظراً لزوال الخطر والاستعجال هو المبرر لاختصاصه (مستعجل الإسكندرية ١٩٥٤/٣/٩، قضية رقم ٦٨٩ سنة ٥٤ مدنى مستعجل إسكندرية ومستعجل مصر ١٩٣٦/٧/٢٩، المحاماة ١٧ ص ٢٣١، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٢١).

ومن أمثلة الحالات التي يتوافر فيها ركن الاستعجال فى الدعوى والتطبيقات العملية له طلب إثبات حالة منقولات عرضة للتلف أو لتقلب الأسعار، وطلب إثبات حالة عقار حتى لاتزول الآثار المادية الثابتة به إذا كان الزمن القليل يطمسها، وطلب طرد المستأجر الذى يستعمل العين المؤجرة بصورة مخلة بالأداب أو ضارة بباقي المستأجرين أو بالعين ذاتها، أو بالجيران أو بالمصلحة العامة أو الصحة العامة، وطلب سماع شاهد لمن يخشى زوال فرصة الاستشهاد به، وطلب تعيين حارس قضائى على عين لمن يخشى من بقائها فى حيازة حائزها (مادة ٧٢٩ مدنى وما يليها)، هذا مع ملاحظة أن صدور حكم لمصلحة الحائز فى دعوى من دعاوى الحيازة لا يمنع بائى حال من الأحوال من فرض الحراسة القضائية، لأن مجال دعوى الحيازة يختلف عن مجال دعوى الحراسة، فالأولى تتصل بحماية الحيازة فى حين أن الأخرى يقصد بها وضع العين فى يد غير الحائز - حتى مع التسليم بحيازته - لسبب يتصل بالنزاع على أصل الحق أو لسبب يتصل بالإدارة مثلاً ... إلخ.

ومن أمثلة حالات الاستعجال أيضاً طلب نفقة مؤقتة لمن كان حقه ظاهراً وفى حالة عوز، وطلب حماية الحيازة بدعاوى الحيازة، وهى دعوى منع التعرض ودعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى استرداد الحيازة (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٢٢) وغير ذلك من الأمثلة العديدة التى يصعب حصرها.

**١٧٥٩ - الشرط الثانى: أن يكون المطلوب فى الدعوى المستعجلة هو إجراء وقتى أو تحفظى:**

فإذا تضمنت الدعوى المستعجلة طلباً موضوعياً كالحكم بالمديونية أو الملكية أو الحياز أو البطلان أو الفسخ، كان القاضى المستعجل غير مختص بالدعوى (أو على الأقل بالطلب الموضوعى).

إلا أنه يجوز للقاضي المستعجل عندما يعرض عليه طلب موضوعي خارج عن حدود اختصاصه إذا ما قدر أنه ينطوي على طلب وقتي يدخل في اختصاصه أن يغير الطلبات المطروحة في الدعوى بما يتلاءم مع اختصاصه.

وسلطة القاضي المستعجل في تعديل طلبات الخصوم على هذا النحو يعبر عنها في الفقه والقضاء بأن القاضي المستعجل يملك «تحويل الطلبات» وهذا استثناء من مبدأ حياد القاضي الذي يستلزم تقيده بالطلبات المقدمة إليه من الخصوم.

ولكن القضاء استقر على تحويل القاضي المستعجل هذه السلطة - نظراً للطبيعة الخاصة التي يتميز بها اختصاص القاضي المستعجل، وتمشياً مع الأهداف المقصودة من إنشاء هذا النوع من القضاء - وهي تفادى الأخطار المحققة بمصالح الأفراد أو حقوقهم خصوصاً وأن القاضي المستعجل لا يقضى إلا بإجراء وقتي ولا يفصل في أصل الحقوق. وتواصل سلطة القاضي المستعجل فإن تحويل الطلبات على أساس أنها تطبق لمبدأ «التحول» في نطاق الطلبات القضائية. فإن من المقرر أن العقد الباطل لتخلف ركن من أركانه إذا تضمن في إنقاضه عناصر عقد آخر صحيح فإنه يتحول إلى هذا العقد الصحيح إذا ما تبين أن إرادة المتعاقدين كانت بحيث تتجه إليه. ومثال ذلك أن يبيع شخص لآخر بعقد رسمي عقاراً، ويتبرع له بالثمن فهذا العقد باطل كبيع لتخلف ركن الثمن فيه ولكنه يصح اعتباره هبة ما دامت شروط الهبة متوافرة فيه و هي نية التبرع الرسمية.

فكذلك الطلبات القضائية التي تعرض على القاضي المستعجل إذا ما تبين أن نية المدعى كانت تتجه فيها إلى طلب الحماية الوقائية، فلو طلب المدعى الحكم بأحقية إلى ملكية عين أو حيازتها (وهذا طلب موضوعي).

جاز للقاضي المستعجل أن يحور هذا الطلب إلى طلب وضع العين تحت الحراسة القضائية.

كذلك لو رفعت دعوى بطرد مستأجر من عين معينة، وكان ذلك يثير نزاعاً موضوعياً، فإنه يجوز للقاضي المستعجل أن يحور طلب الطرد إلى طلب حراسة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يطلب من قاضي التنفيذ باعتباره قاضياً مستعجلاً الحكم ببطلان حجز (وهذا طلب موضوعي) فيمكن حمل هذا الطلب على أن المدعى إنما يرمى إلى إيقاف التنفيذ لأن من يطلب الأكثر يطلب الأقل (عبد الباسط جميعي - ص ١٣١ وص ١٣٢).

١٧٦٠ - الشرط الثالث: ألا يكون من شأن الفصل في الدعوى المستعجلة المساس بأصل حق من الحقوق المدعاة من جانب أحد الطرفين:

وعدم المساس بالحق هو شرط لاختصاص القاضي المستعجل وقيده على سلطته في نفس الوقت.

فلو رفعت دعوى مستعجلة تتضمن مساساً بأصل الحق، فإن القاضي المستعجل يجب أن يحكم بعدم اختصاصه بها - ولو توافر ركن الخطر - ما لم يعمد إلى تحويل الطلبات، ومثال ذلك أن ترفع إليه دعوى بطلب إثبات تزوير عقد - فمثلاً هذا الطلب موضوعي ويمس أصل الحق، فيجب على القاضي أن يحكم بعدم اختصاصه بالدعوى، وإنما يجوز له أن يحكم بالتحفظ على العقد المطعون عليه بالتزوير، وذلك بإيداعه في خزانة المحكمة داخل منظروف مختوم، فمثلاً هذا الإجراء الوقتي يدخل في حدود اختصاصه.

ويلاحظ أن حقيقة المقصود من عدم المساس بأصل الحق ألا يعدل القاضي المستعجل المركز القانوني للخصوم فلا يعدل حقاً لأى منهما



ولا يمحوه ولا يؤكد، ويظل الدائن دائناً فى نطاق حقه، ويظل المدين مديناً فى نطاق مسئوليته، ويظل الحاجز حاجزاً والمحجوز عليه محجوزاً عليه .. وهكذا - أى بكلمة واحدة يظل مركز الخصوم القانونى على حالة دون المساس به ودون تفسير لأن هذا التفسير - أى تفسير العقد أو الحكم - قد يؤدى إلى تأكيد حق أو تعديله أو محوه، وهذا مما يمتنع على القاضى المستعجل المساس به. والنتيجة المباشرة لما تقدم أن الحكم المستعجل لا يحوز حجية الشئ المحكوم به بالنسبة لأصل الحق لأن القاضى المستعجل لا يمس به المركز القانونى للخصوم، كما أن رفع الدعوى المستعجلة لا يقطع مدة تقادم أصل الحق (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٣١).

وجدير بالذكر أنه إذا رفعت إلى القاضى دعوى مستعجلة وتحقق فيها ركن الاستعجال أو الخطر وكان المطلوب فيها إجراء وقتياً أو تحفظياً - ولكن ثار فيها نزاع جدى - يتوقف على الفصل فيه الحكم فى الدعوى المستعجلة بالإجراء الوقتى، وكان هذا النزاع الجدى موضوعياً، فإن اختصاص القاضى المستعجل يرتفع أو ينحسر فى هذه الحالة ويتعين عليه أن يقضى بعدم الاختصاص.

وقد يعترض على ذلك بأن القاضى المستعجل متى كان مختصاً فى البداية فلا يجوز أن يزول اختصاصه بسبب طارئ بعد رفع الدعوى أو أثناء سيرها، ولكن هذا الاعتراض مردود بأن اختصاص القاضى المستعجل يتحدد على مرحلتين: فهو فى المرحلة الأولى ينحصر فى الاختصاص بنظر الدعوى، وهو فى المرحلة الثانية يتمثل فى الاختصاص بالحكم فى الدعوى.

ومتى انتفى اختصاص القاضى فى المرحلة الأولى، فإن ذلك يستبعد بداية الانتقال إلى المرحلة الثانية.

أما إذا توافر الاختصاص بالنظر فإننا ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاختصاص بالحكم، فإذا لم يتوافر هذا الاختصاص، وجب على القاضى أن يتوقف وأن يقضى بعدم اختصاصه.

ويتحقق ذلك فى صورتين: أولاًهما: أن يزول ركن الاستعجال أو الخطر بعد أن كان متحققاً فى بداية كرفع الدعوى. فإن ذلك يزيل اختصاص القاضى بالحكم فيها - كما لو سدد المستأجر الأجرة أثناء رفع دعوى الطرد المستعجلة فينتفى بذلك الخطر على حقوق المؤجر.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن ترفع دعوى مستعجلة بإثبات حالة ثم يتغيب المدعى والمدعى عليه فيها فتشطب ولايجدها المدعى إلا بعد مضى فترة طويلة كفيلة بزوال حالة الاستعجال. فهذا التراخى فى الدعوى يزيل الاستعجال.

**والصورة الثانية:** أن يثور أثناء الدعوى نزاع موضوعى، ويكون هذا النزاع جدياً والفصل فيه ضرورياً للحكم فى الدعوى.

**مثال ذلك:** أن ترفع دعوى طرد مستأجر بحجة انتهاء عقد إيجاره أو تكون دعوى الطرد مؤسسة على جود شرط فاسخ صريح وارد فى عقد الإيجار، وأن هذا الشرط قد تحقق - فيثير المستأجر نزاعاً موضوعياً حول انتهاء عقد الإيجار أو حول وجود الشرط الفاسخ الصريح أو حول تحققه.

ولكن لايكفى أن يثور نزاع موضوعى أياً كان حتى يزول اختصاص القاضى المستعجل - وإلا لأمكن للمدعى عليه أن يستبعد الاختصاص المستعجل بإثارة أى نزاع موضوعى، وإنما يجب أن يكون النزاع جدياً والفصل فيه لازماً للحكم فى الدعوى المستعجلة. فإذا تبين القاضى من ظاهر الأوراق أن النزاع غير جدى فإنه لايقضى بعدم الاختصاص. ومن

أمثلة ذلك على ما ورد فى أحد أحكام محكمة النقض عن ادعاء المستأجر بأنه استأجر نفس المكان بعقد جديد من وكيل المالك، إذ يفتضح أنه ليست هناك وكالة.

ويلاحظ أخيراً أن اختصاص القاضى المستعجل يختلف عن اختصاص أى قاضى آخر لأن المحاكم الموضوعية عندما تجد مسألة أولية فى الدعوى (أى مسألة يتوقف عليها الفصل فى الدعوى)، وتكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة، فإنها توقف الدعوى لحين الفصل فى المسألة الأولية ويبقى الاختصاص بالدعوى الموقوفة قائماً للمحكمة التى رفعت إليها تلك الدعوى. أما القاضى المستعجل فلا يملك أن يوقف الدعوى لحين الفصل فى النزاع الموضوعى - لأن ذلك يزيل ركن الاستعجال ويجعل اختصاصه بعدئذ عديم الفائدة - وإنما يفصل بحسب الظاهر. (عبد الباسط جميعى - ص ١٣٣ - ص ١٣٥).

وعدم المساس بأصل الحق كشرط لاختصاص القضاء المستعجل يتمثل فى جملة مواطن أو مواضع من الدعوى:

#### أولهما: فى الطلبات المطروحة على القاضى:

إذ يجب ألا تكون طلبات موضوعية. والطلبات الموضوعية هى التى تتعلق بأصل الحق. ومثالها طلب الحكم بالمدىونية أو الملكية أو البطلان أو الفسخ أو براءة الذمة أو سقوط الحق بالتقادم إلى غير ذلك من الطلبات المماثلة.

#### وثانيهما: فى بحث المستندات:

إذ أن القاضى المستعجل يحكم بحسب الظاهر فلا يجوز له أن يتعمق فى بحث المستندات، أو أن يقطع فى شأنها برأى حاسم أو أن يفسرها سواء أكانت عقوداً أو أحكاماً، بل إنه يحكم بحسب ما يبدو له لأول وهلة أو

لأول نظرة (أو على حد تعبير محكمة النقض أنه يتحسس المستندات، أى يبحثها بحثاً عرضياً).

فإذا ما تعمق فى بحثها أو تطرق إلى تفسيرها، فإنه يكون قد جاوز اختصاصه.

### وثالث هذه المواضع - هو فى تسبيب الحكم:

إذ يجب ألا يستند القاضى المستعجل فى أسبابه إلى ثبوت الحق أو نفيه، بل يجب أن يقتصر على ترجيح الاحتمالات دون أن يقطع برأى فى أصل الحق، وإلا فإن حكمه يكون مبنياً على أساس فاسد لتجاوزه حد اختصاصه.

ولهذا نجد أن أسباب الأحكام المستعجلة تتردد فيها غالباً عبارة: «وحيث إنه يبدو ...» «وحيث إن الظاهر من الأوراق أو من الظروف ...» فلا يجوز أن يقول القاضى المستعجل: «وحيث إنه قد ثبت ...» - لأنه بذلك يكون قد اعتدى على ولاية القاضى الموضوعى ولم يبق له شيئاً ليحكم فيه - مع أن القاعدة أن أصل الحق يبقى سليماً محفوظاً يتناضل فيه الخصمان أمام محكمة الموضوع ولا يتأثر بما ورد فى الحكم المستعجل.

ومن نتائج ذلك اعتبار حجية الحكم المستعجل مؤقتة ونسبية بمعنى أنها لا تؤثر على قضاء الموضوع.

### والموضع الرابع: هو فى منطوق الحكم:

فلا يجوز للقاضى المستعجل أن ينتهى فى قضائه إلى تقرير ثبوت الحق أو نفيه أو إلى إلزام أحد الخصمين بأداء حق إلى الآخر، بل كل ما يستطيعه هو الحكم بإجراء مؤقت.

وتظل للإجراء الوقتي المحكوم به صفة الوقتية حتى ولو ترتب عليه ضرر دائم أو ضرر يتعذر تداركه كما في حالة الحكم بالطرد مثلاً إذا ماشغلت العين التي طرد منها المستأجر أو الحكم بالهدم إذا ما تم الهدم، ثم تبين بعد ذلك أمام قاضى الموضوع أن من صدر الحكم بالطرد أو الهدم لصالحه لم يكن محققاً في طلبه من الناحية الموضوعية، فإن تعذر إعادة الحال إلى ما كانت عليه لاينفى أن الإجراء كان مع ذلك وقتياً، مقصوداً به تدارك الخطر العاجل الذى كان ماثلاً أمام القاضى المستعجل، مع بقاء أصل الحق سليماً.

يترتب على وجوب امتناع القاضى المستعجل عن المساس بأصل الحق نتيجة هامة، هى أنه لايجوز له أن يحكم بإحالة الدعوى المستعجلة إلى التحقيق، أى أن يسمع شهوداً كما لايجوز له أن يقضى بتوجيه اليمين الحاسمة، أو أن يحقق الادعاء بالتزوير،

ولهذا فإن القاضى المستعجل لا يصدر أحكاماً تهديدية بل ينتهى دائماً إلى القضاء بإجراء وقتى بموجب حكم يختتم به الدعوى دون أن تسبقه أحكام تهديدية.

وإنما أجاز للقاضى المستعجل أن يقضى بالمعاينة أو يندب خبيراً إذا كان من شأن هذا الإجراء التحقق من توافر ركن الاستعجال، أى باعتبار ذلك وسيلة للتحقق من اختصاص القاضى، ومثال ذلك: دعوى ترفع بطلب وقف أعمال الهدم أو البناء فى عقار مجاور لأن ذلك يهدد عقار المدعى، فيجوز للقاضى أن يعلن أو أن يندب خبيراً للتحقق من أن هذه الأعمال تهدد عقار المدعى، فإذا تبين له ذلك كان مختصاً، وإلا فإن ركن الخطر ينتفى، وينتفى بذلك اختصاصه (عبد الباسط جيمعى - ص ١٢٥ - ص ١٣٨).

## ١٧٦١ - ضرورة توافر الشروط الثلاثة جميعاً لإنعقاد الاختصاص للقاضي المستعجل:

يتضح لنا مما تقدم الشروط اللازمة لاختصاص القاضي المستعجل، ويلاحظ أن أى شرط منها لا يغنى عن الآخر، بل لا بد أن تتوافر جميعاً، فلو توافر الاستعجال والخطر، وتبين أن هناك مساساً بأصل الحق كان القاضي المستعجل غير مختص مهما بلغت درجة الخطورة، والعكس صحيح بمعنى أنه لو طلب من القاضي إجراء وقتى ولم يكن فى ذلك أى مساس بأصل الحق ولكن انتفى الاستعجال، فإنه يكون غير مختص، إذ ينبغى لاختصاصه أن تتوافر الشروط الثلاثة جميعاً.

## ١٧٦٢ - مدى جواز إحالة القاضي المستعجل الدعوى إلى المحكمة الموضوعية إذا قضى بعدم الاختصاص:

استقر قضاء محكمة النقض على أنه فى حالة ما إذا تبين للقاضي المستعجل أن الطلب الوقتى المرفوع أمامه لا يتوافر فيه ركن الاستعجال أو ركن عدم المساس بأصل الحق، وقضى بعدم اختصاصه فإنه يقف عند هذا الحد ولا يحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع، إذ لا يبقى أمامه ما يصح إحالته إليها على عكس ما إذا تبين له أن الطلب موضوعى وقضى بعدم اختصاصه لهذا السبب فإنه يتعين عليه فى هذه الحالة إحالة النزاع لمحكمة الموضوع.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ - سنة ٣٠، العدد الثانى ص ٦٨٩، نقض ١٩٨٩/٣/٢٧ - طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٩٢ قضائية).

## أحكام النقض :

١٧٦٣- قاضى الامور المستعجلة يختص وفقاً للمادة ٤٥ من قانون المرافعات بالحكم بصفة مؤقتة، ومع عدم المساس بالحق في المسائل

المستعجلة الي يخشى عليها من فوات الوقت، فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار عاجل، وألا يمس هذا القرار أصل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتناضلون فيه أمام القضاء الموضوعي، فإذا تبين أن الإجراء المطلوب ليس عاجلاً أو يمس بأصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب، ويعتبر حكمه هذا منهيًا للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبقى منه ما يصح إحالته لمحكمة الموضوع، أما إذا تبين أن المطلوب منه حسب الطلبات الأصلية أو المعدلة فصل في أصل الحق فيتعين عليه أن يتخلى عن الفصل في الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عليه عملاً بالمادتين ١٠٩، ١١٠ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٧٩ / ٦ / ٢٠ - سنة ٣٠، العدد الثاني ص ٦٨٩، ونقض ١٩٨٩ / ٣ / ٢٧ - طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ قضائية).

١٧٦٤- إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني لأن الحكم بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر النزاع هو في حقيقته حكم برفض الدعوى فلا يجوز له إحالتها لمحكمة الموضوع، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد علي هذا الدفاع رغم أنه جوهري. ومضى في نظر الدعوى الفصل فيها فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٧٩ / ٦ / ٢٠ سنة ٣٠، العدد الثاني ص ٦٨٩ مشار إليه آنفاً).

١٧٦٥- لقاضى الأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان الحجز قد وقع وفقاً له مستوفياً لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفاً له فاقدًا هذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه له أن يلجأ لقاضى الأمور المستعجلة للتخلص منها طالباً بعدم

الاعتداد بالحجز وليس فى ذلك مساس بأصل الحق، ومن ثم فلا تكون المحكمة الجزئية مختصة به طبقاً لما تقضى به المادتان ٢٧ ، ٧٢ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥، إذ أن الاختصاص المنصوص عليه فى المادتين المذكورتين مشروط بأن تكون المنازعة تتعلق بأصل الحق أو بصحة الحجز لا أن تكون مجرد طلب وقتى كما وأن الاستناد إلى أسباب موضوعية فى دعوى عدم الاعتداد بالحجز كبراءة الذمة من الدين المحجوز من أجله أو الادعاء بعدم قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة طالما أن المطلوب فيها إجراء وقتى فيكون الاختصاص بها لقاضى الأمور المستعجلة.

(نقض ١٩٨٣/٢/٦ - طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ قضائية).

١٧٦٦ - يلزم لاختصاص محكمة الموضوع بنظر الطلب المستعجل الذى يرفع إليها بطريق التبعية لطلب موضوعى تختص به، أن تقوم بين الطالبين رابطة، على أن تقدير قيام هذه الرابطة يرجع إلى محكمة الموضوع دون معقب من محكمة النقض متى بنى على أسباب سائفة.

(نقض ١٩٦٦/٥/٢٦ - السنة ١٧ ص ١٢٦١).

١٧٦٧ - يشترط لاختصاص جهة القضاء العادى بالدعوى المستعجلة أن تكون متعلقة بنزاع يختص بنظره هذا القضاء، فلا يختص بالدعوى المستعجلة المتعلقة بقرار إدارى.

(نقض ١٩٦٨/٢/٨ - السنة ١٩ ص ١٢٣٠).

١٧٦٨ - اختصاص القضاء المستعجل قاصر على اتخاذ الإجراءات الوقائية عدم جواز الاتفاق على إسباغ اختصاص آخر له. الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لتأخره فى سداد الأجرة لاجبة له أمام محكمة الموضوع ولا يحول دون التجاؤ لقاضى الموضوع للفصل فى أصل النزاع. إذ للمستأجر اللجوء لقاضى الموضوع لطلب استمرار



العلاقة الإيجارية. بشرط أن يقوم بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف قبل إقفال باب المرافعة فيها.

(نقض ١٨/١١/١٩٧٨ - طعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٤٧ قضائية - السنة ٢٩ ص ١٧١٣).

١٧٦٩ - القاضى المستعجل. إجابته الطلب الوقتى. شرطه. عدم المساس بأصل الحق.

(نقض ١/٨/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٥٧٠، ١٥٧٣، السنة ٥٢ قضائية).

١٧٧٠ - عقود إيجار الأماكن. تضمينها الشرط الصريح الفاسخ. اعتبار باطلاً ولا يعمل به بشأن تأخير المستأجر فى الوفاء بالأجرة. إعمال أمام القضاء المستعجل. مناطه. توافر شروط المادة ١/٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩. علة ذلك.

(نقض ٣/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٧٧١ - الأحكام المستعجلة لا تؤثر فى أصل الحق ولا تحوز قوة الشئ المضى أمام محكمة الموضوع، ولو صدرت من المحكمة الاستئنافية المستعجلة. (نقض ١/٢٥/١٩٨٩ - طعن رقم ١١١ لسنة ٥٢ قضائية).

١٧٧٢ - الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة هى أحكام وقتية لاحجية لها فيما فصلت فيه أمام محكمة الموضوع. لما كان ذلك، فإن حصول الطاعن على حكم من القضاء المستعجل بإجراء الترميمات المتنازع بشأنها لا يقيد محكمة الموضوع فيما خلصت إليه فى حدود سلطتها التقديرية من أن هذه الترميمات تأجيلية يلتزم بها الطاعن بصفته مستأجراً.

(نقض ٤/٩/١٩٨٠، رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ قضائية).

١٧٧٣ - لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم

الأهلية التامة للتقاضى لأن الحكم المطلوب يكون حكماً وقتياً لايمس الموضوع ،ولأن شرط الاستعجال يتنافى مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانونى من وقت.

(نقض ١٩٨١/٣/٢٦ - طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ قضائية).

١٧٧٤ - الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى أحكام وقتية لاتحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به، فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل فى أصل النزاع بالأخذ بالأسباب التى استند إليها القاضى المستعجل فى الحكم بالإجراء الوقتى.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ قضائية).

١٧٧٥ - الأحكام الصادرة فى قاضى الأمور المستعجلة. أحكام وقتية لاتحوز قوة الأمر المقضى فيما قضت به فى أصل النزاع. عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب الحكم المستعجل فى قضائه بالإجراء الوقتى.

(نقض ١٩٩٢/١/١٦ - طعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٥٧ قضائية).

١٧٧٦ - مناط بحث الطلب المستعجل عند الحكم فى الموضوع: متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت بحق إلى رفض طلبات الطاعن الموضوعية، فإن بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية - على السينما - لا يكون له محل.

(نقض ١٩٩٩/٦/١٢ - طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ قضائية).

١٧٧٧ - حجز الدعوى للحكم فى الشق المستعجل مانع من التصدى للموضوع:

حجز المحكمة الدعوى للحكم فى الطلب المستعجل بوقف تنفيذ الحكم المستأنف، قصر الطاعن مذكرته على الدفاع فى هذا الطلب، فصلها فى موضوع الاستئناف دون تمكين الطاعن من إبداء دفاعه فيه، إخلال بحق الدفاع.

(نقض ١٩٩١/١١/٢٦ - طعن رقم ١٣٥ لسنة ٦١ قضائية).

**١٧٧٨ - الطلب المستعجل بمحو التأشير الهامشي:** الاختصاص المقرر للقاضي المستعجل بنظر الطلب الوقتي بمحو التأشير الهامشي في سجل المحررات واجبة الشهر المتضمنة الطعن في التصرفات موضوع تلك المحررات. لا يمنع من الالتجاء إلى محكمة الموضوع في ذات الصدد وللغرض في أصل الحق. المواد ١٣ ، ١٥ ، ١٨ قانون ١٤ لسنة ١٩٤٦ .  
(نقض ١٩٨٨/٣/٣١ - طعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٢ قضائية).

١٧٧٩ - لما كان صحيحاً أن دعوى الحراسة القضائية وهي إجراء مؤقت مستعجل لا يمس أصل الحق يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها - طبقاً لصدر المادة ٤٥ من قانون المرافعات - إلا أنها إذا كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى الموضوع فإن محكمة الموضوع تختص بنظرها - عملاً بعجز المادة ٤٥ المشار إليها - سواء رفعت في صحيفة واحدة مع دعوى الموضوع التي تعتبر تابعة لها أو رفعت دعوى الموضوع أولاً ثم تبعتها بعد ذلك الدعوى المستعجلة بفرض الحراسة بصحيفة مفصلة أو بطريقة من الطرق المبسطة التي ترفع بها الطلبات العارضة من المدعى عليه أو من الغير بطريق التدخل ما دام أن هناك رابطة بين الطلب الموضوعي والطلب المستعجل بفرض الحراسة تجيز رفع هذا الطلب الأخير إلى محكمة الموضوع بطريق التبعية للطلب الأول.

(الطعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٤٧ ق، جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥ - ومنشور بمجموعة المكتب الفني سنة ٤٥، الجزء الثاني ص ١٦٥٠، قرب الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٢ ق، جلسة ١٩٩٦/٥/٢٦ - س ١٧ ع ٣ ص ١٢٦١، قرب الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق، جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ - س ٣٥ ج ١ ص ٥١٢).

١٨٨٠ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة بأن الأصل في تحديد الاختصاص أنه من المسائل التي ينظمها قانون المرافعات فإنه يتعين الرجوع إلى أحكامه لبيان الجهة المختصة، وذلك فيما عدا الحالات

التي وردت بشأنها نصوص فى قوانين أخرى، ورأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات فيجب الرجوع إلى تلك القوانين طالما بقيت سارية ولم تلغ بمقتضى نص خاص مثلها، أو بنص صريح فى القانون العام. لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠، الخاص ببيع ورهن المحل التجارى على أنه (عند عدم الوفاء بباقي الثمن أو بالدين فى تاريخ استحقاقه ولو كان بعقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه، والحائز للمحل التجارى بالوفاء تنبيهاً رسمياً أن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل يطلب الإذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى المرهون. لما كان ذلك، وكان قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر فى ٧ مايو ١٩٦٨ - والقوانين الصادرة المعدلة لبعض نصوصه لم يرد بها ما يضمن إلغاءه المادة سالفه الذكر، كما أن القانون التجارى قد صدر سنة ١٨٨٣، أى قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠، ومن ثم فلا محل لإعمال أحكامه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وجرى على أنه بإعمال حكم المادة ٧٨ من القانون التجارى بالتساند مع حكم المادة ٤٥ من قانون المرافعات يختص قاضى الأمور الوقتية بإصدار الإذن ببيع المحل التجارى المرهون رهناً رسمياً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٩٩٥/١/٢٣ - طعن رقم ٣١٠٨ لسنة ٥٧ قضائية).

١٧٨١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة الواقع بدائرتها المحل المرهون بالإذن للدائن المرتهن ببيع مقوماته. مادة ١٤ ق ١١ لسنة ١٩٤٠.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٣ - طعن رقم ٣٠٨٦ لسنة ٦٠ ق).

١٧٨٢ - لما كان البين من الأوراق أنه سبق الاحتجاج فى دعوى النفقة

رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٨، أحوال شخصية بندر شدين الكوم بوثيقة الزواج موضوع الطعن بالتزوير، وكانت هذه الدعوى من الدعاوى الموضوعية وليست من الدعاوى المستعجلة، رغم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٧٦، على نظرها على وجه الاستعجال، لاختلاف الدعوى المستعجلة عن الدعوى التى تنظر على وجه السرعة أو الاستعجال، إذ أن الوصف الأخير لا يجعل الدعوى تندرج فى المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت طبقاً لنص المادة ٤٥ من قانون المرافعات، ولا يعدو هذا الوصف أن يكون حقاً من المشرع للقاضى على عدم تأخير الفصل فى الدعوى، ولا يغير من طبيعة دعوى النفقة على هذا النحو أن الأحكام الصادرة فيها ذات حجية مؤقتة، ذلك أن هذه الحجية تظل باقية، طالما أن دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير، وليس هناك ما يمنع قانوناً من الادعاء بتزوير مستند احتج به فى تلك الدعوى.

(نقض ١٩٩٨/٣/٣٠ - طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٦٣ قضائية احوال شخصية).

١٧٨٣ - الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة. لاحجية لها فى دعوى الموضوع.

(نقض ١٩٩٩/٢/٢٥ - طعن رقم ٣٤ لسنة ٦٨ ق عمال).

١٧٨٤ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة الواقع بدائرتها المحل المرهون رهناً تجارياً بإذن ببيع مقومات. مادة ١٤ قانون ١١ لسنة ١٩٤٠، خلو قانون المرافعات من إلغاء هذه المادة وصدر القانون التجارى قبل صدور القانون ١١ لسنة ١٩٤٠، أثره، لاملح لإعمال القانون التجارى، اتخاذ إجراءات التنفيذ على المحل التجارى استناداً لنص المادة ٧٨ من قانون التجارة بإذن من قاضى الامور الوقتية. أثره. البطلان.

## ( مادة ٤٦ )

«لاتختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى الطلب العارض أو الطلب المرتبط بالطلب الأصيل إذا كان بحسب قيمته أو نوعه لايدخل فى اختصاصها.

وإذا عرض عليها طلب من هذا القبيل جاز لها أن تحكم فى الطلب الأصيل وحده إذا لم يترتب على ذلك ضرر بسير العدالة وإلا وجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلب العارض أو المرتبط بحالتهما إلى المحكمة الابتدائية المختصة، ويكون حكم الإحالة غير قابل للطعن»<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية،

«ساوى المشروع فى المادة ٤٦ منه بين الطلب المرتبط بالطلب الأصيل والطلب العارض فى الحكم الوارد فى المادة ٥٠ من القانون القائم لاتحاد العلة وتحقيقا لحسن سير العدالة وحسما للخلاف القائم فى هذا الشأن».

وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تعليقا على الحكم المقابل للفقرة الثانية «ويعد أن تحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظره تقرر من تلقاء نفسها إما إحالة الطلب العارض وحده أو الدعوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة، ويكون حكم الإحالة - فى الحالتين - غير قابل لأى طرق من طرق الطعن، وبذلك خول المشروع للمحكمة اختصاصا نهائيا باتا بصدد تحديد ما إذا كان الفصل فى الدعوى الأصلية وحدها يضر بحسن سير العدالة أو لا يضر بها. وجدير بالذكر أن الممنوع من الطعن فيه هو الحكم الصادر بالإحالة وحده. أما الحكم

---

(١) هذه المادة تقابلها المادة ٥٠ من قانون المرافعات السابق، معدلة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢.

الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب العارض، فهو يقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة».

### التعليق،

#### ١٧٨٥ - المقصود بالطلب الأصلي والطلب العارض والطلب

**المرتبط:** الطلب هو الإجراء الذي يعرض به الإنسان على القضاء ادعاء طالباً منه الحكم له بما يدعيه على خصمه، فالطلب إذا أُجيب أدى إلى الحكم لمقدمه بشيء على خصمه.

والطلب الأصلي هو الذي تنشأ عنه قضية لم تكن موجودة قبل إيدائه، وهو أول ما يتخذ في الخصومة من إجراءات، فالطلب الأصلي هو الطلب المفتوح للخصومة والذي تنشأ به خصومة جديدة، ويرفع بورقة تسمى صحيفة افتتاح الدعوى.

أما الطلب العارض فهو الذي يبدى في أثناء خصومة قائمة، إذ يقتضى الطلب العارض وجود خصومة قائمة قبل إيدائه نشأت عن إبداء طلب أصلي، ويتناول الطلب العارض بالتعديل أو الزيادة أو بالنقص نطاق الخصومة القائمة من حيث موضوعها أو سببها أو أطرافها، ويستوى أن يبدى من جانب المدعى في مواجهة المدعى عليه ويسمى طلباً إضافياً، أو من جانب المدعى عليه في مواجهة المدعى ويسمى دعوى المدعى عليه، أو من جانب خارج عن الخصومة في مواجهة الخصوم ويسمى بالتدخل، أو من جانب خصم في الدعوى في مواجهة خارج عنها ويسمى اختصاص الغير، فيتميز الطلب العارض إذن بأنه يبدى بعد رفع الدعوى الأصلية، فإذا أبدى مع الطلب الأصلي المدرج في صحيفةها فهو يعد هو الآخر من قبيل تلك الطلبات الأصلية، وتراعى في شأنه القواعد المقررة بالنسبة إلى تلك الطلبات، ويلاحظ أنه يعد من قبيل الطلبات العارضة ذلك

الطلب الذى يبدى ولو بعد رفع الدعوى الأصلية مباشرة وقبل أول جلسة حل - كما إذا أبدى فى صحيفة مستقلة أعلنت بعد رفع الدعوى مباشرة.

إذن هناك ملامح معينة للطلب العارض، فهو طلب موضوعى، وليس بطلب يتصل بإثبات الدعوى أو يتصل بالسير فيها بأمر شكلى متعلق بها، وهو طلب يبدى بعد رفع الدعوى الأصلية وليس مع الطلب المرفوعة به تلك الدعوى، كما أن الطلب العارض طلب يبدى قبل صدور الحكم فى تلك الدعوى، وهو طلب يبدى أثناء نظر الدعوى الأصلية بقصد أن ينظرا معا من هيئة واحدة، ولا يرفع مستقلا عنه. وليس معنى هذا أن الطلب الذى يبدى بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى لا يعتبر عارضا، وإنما العبرة أن يقصد الخصم أن تنظر الطلب العارض نفس الهيئة التى تنظر الدعوى الأصلية، وأن يقصد أن ينظرا معا، ولا يلزم أن يصدر فيهما حكم واحد وفقا لما سوف نراه عند التعليق على النصوص الخاصة بالطلبات العارضة.

ومتى اعتبر الطلب طلبا عارضا على دعوى أصلية سرت عليه قواعد خاصة استثنائية من ناحية الاختصاص النوعى، إذا كانت الدعوى الأصلية أمام محكمة ابتدائية مادة ٤٧ مرافعات، ومن ناحية الاختصاص المحلى مادة ٦٠ مرافعات، وتقدير نصاب الاستئناف وفقا لما سوف نراه عند التعليق على نصوص الاستئناف، وتقدير قيمة كل دعوى إذا كان الطلب العارض يقوم على ذات السبب القانونى الذى يقوم عليه الطلب الأصلى، فهنا يجمع الطالبان عملا بالمادة ٣٨ مرافعات.

ويلاحظ أنه يجب التفرقة بين الدفاع الذى يبديه المدعى عليه لدفع الدعوى وبين الطلب العارض الذى يقدم منه، إذ أن الاختصاص يتأثر بالطلب العارض ولا يتأثر بالدفاع الذى يبديه الخصم مثلا إذا رفعت



دعوى مطالبة بربع أطيان مغتصبة أمام المحكمة الجزئية وعلى أساس أن قيمة الربع تدخل فى اختصاصها القيمى فدفع المدعى عليه الدعوى بأنه يملك الأرض المطالب بريعتها، ففى هذه الحالة لا يؤثر دفاعه على الاختصاص مهما بلغت قيمة الأرض، أما إذا أبدى المدعى عليه طلبا عارضا هو ثبوت ملكيته للأرض المطالب بريعتها، فإن هذا يعد طلبا عارضا ويتعين على المحكمة إذا كانت قيمة الأرض زائدة عن اختصاصها القيمى أن تحكم بعدم اختصاصها بالطلب العارض ولها أن تحيله مع الطلب الاصلى إلى المحكمة الابتدائية المختصة عملا بالمادة ٤٦ - محل التعليق.

والطلب المرتبط هو الذى توجد بينه وبين الطلب الاصلى صلة تجعل من المناسب ومن مصلحة العدالة جمعهما أمام نفس المحكمة وتبدو هذه الصلة واضحة إذا كان الحكم فى أحدهما من شأنه أن يؤثر على الحكم فى الآخر، وقد لا يكون الطلب المرتبط طلبا عارضا لأنه لم يقدم أثناء نظر الطلب الاصلى وإنما قدم معه فى صحيفة الدعوى.

ويلاحظ أن الارتباط قد يقتصر بوصف أدق وهو عدم القابلية للتجزئة، ويقصد بالارتباط الذى لا يقبل التجزئة وجود صلة وثيقة بين الطرفين أو الدعويين تجعل من المستحيل الفصل فى طلب دون الآخر، أى هى الطلبات المرتبطة التى يجب جمعها، إذ أنه من الضرورى - وليس فقط من المناسب - أن يفصل فيهما معا بمعرفة نفس المحكمة لتفادى صدور أحكام متعارضة أو متناقضة يصعب بعد ذلك تنفيذها، ولا يشترط لتحقيق الارتباط أن تتوافر وحدة السبب والموضوع فى الطرفين، بل يكفى أن يتوافر عنصر مشترك بين الطرفين سواء فى السبب أو الموضوع أو حتى المال المطلوب حمايته (إبراهيم سعد ج ١ بند ١٨٠ ص ٤٤٢)، كما لا يشترط أيضا وحدة الخصوم فى الطرفين، وتقدير وجود الارتباط بين

طلبين متروك لتقدير قاضى الموضوع ولا يخضع لرقابة محكمة النقض فى ذلك متى بنى حكمه على أسباب سائفة.

(نقض ١٩٦٤/٧/٧، سنة ١٥ ص ٩٤٧، نقض ١٩٦٣/١٢/٢٥، السنة ١٤ ص ١١٩٧).

وتتميز الطلبات المرتبطة بتوافر الارتباط بينها وبين الدعوى الأصلية، وكما ذكرنا فإن الارتباط بين الطلبين يتوافر إذا كان الحل الذى يتقرر لأحدهما يؤثر فى الحل الذى يجب تقريره بالنسبة للآخر أو يتأثر به مثال هذا طلب فسخ عقد وطلب تنفيذه، وطلب الحكم بملكية عين من شخصين كل منهما يطلب ملكيتها لنفسه وطلب الحكم بتقرير حق ارتفاق وطلب الخصم نفيه. وطلب الدائن إدخال الكفيل فى الدعوى المرفوعة على المدين، وطلب الضمان مثل طلب المشتري إدخال البائع فى دعوى الاستحقاق المرفوعة عليه، وكما إذا طلب مدع إلزام المدعى عليه بتعويض عن الضرر الذى لحقه من فعل معين وطلب المدعى عليه بدوره إلزام المدعى بتعويض عن الضرر الذى لحقه من ذات الفعل باعتبار أن المدعى هو المسئول عنه وطلب المدعى عليه التعويض عن الضرر الذى لحقه عن إساءة استعمال حق التقاضى من المدعى فى نفس الدعوى المرفوعة من الأخير أيا كان موضوعها وطلب المدعى عليه فى دعوى الحيازة منع تعرض المدعى لحيازته، وكما إذا تشاجر شخصان وأحدث كل منهما بالآخر إصابة فرفع أحدهما على الآخر دعوى يطالبه بالتعويض عما أحدثه من ضرر نتيجة إصابته، فإذا رفع الثانى على الأول دعوى يطالبه فيها بدوره بتعويض عن إصابته كان الطلبان مرتبطين.

والطلبات المرتبطة قد تكون طلبات عارضة وقد لا تكون، ومن أمثلة النوع الأول الدعوى التى يرفعها مشتر بصحة ونفاذ عقده فيرد عليه البائع طالبا فسخ العقد فكلما الطلبين مرتبط وآخرهما عارض، وكما إذا

رفع شخص دعوى بطلب تقرير حق ارتفاق وطلب خصمه نفيه فهذا الطلب الأخير عارض ومرتب، وقد يكون الطلب مرتبطا بالطلب الأصلي ولا يعتبر طلبا عارضا عليه كأن يرفع المدعى دعوى يطلب فيها تثبيت ملكيته لأرض فيرفع المدعى من جانبه دعوى أخرى يطلب فيها بالبيع على أساس أن الأرض مملوكة له، فكلما الطلبين مرتبط بالآخر، ولكن الدعوى الثانية لاتعد طلبا عارضا لأنها أبديت كدعوى مستقلة بذاتها وفي هذه الحالة تكون المحكمة المختصة بالدعوى الأصلية مختصة بالفصل في الطلب المرتبط، وعلى ذلك تحيل المحكمة المنظورة أمامها الطلب المرتبط الدعوى إلى المحكمة التي رفع أمامها الطلب الأصلي، وذلك بالشروط المبينة في إحالة الدعوى من محكمة إلى أخرى وفقا لنص المادتين ١٠٨، ١١٢ مرافعات. (أمانة النمر - قوانين المرافعات، طبعة سنة ١٩٨٢، الكتاب الأول ص ٥٨٣ ومابعدها).

١٧٨٦ - وقد استهدف المشرع من نص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ محل التعليق ألا تنظر المحكمة الجزئية الطلبات الموضوعية التي تخرج عن اختصاصها، ولو كانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ومرفوعة بصورة عارضة عليها، وذلك على اعتبار أن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام.

فإذا عرض عليها طلب عارض تجاوز قيمة نصاب اختصاص المحكمة الجزئية أو لاتختص به تلك المحكمة بسبب نوعه فإنها لاتنظره، ويستوى أن يتمسك المدعى عليه بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب، أو لا يتمسك به لأن عليها أن تقضى هي به من تلقاء نفسها، إذ أن هذا الاختصاص من النظام العام يجب عليها مراعاة قواعده من تلقاء نفسها .

بينما وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٦ محل التعليق، فإنها إذا رفعت إلى المحكمة الجزئية دعوى أصلية تدخل في اختصاصها وأبدى أمامها طلب

عارض أو طلب مرتبط لا يدخل فى اختصاصها بسبب نوعه أو بسبب قيمته، كان للمحكمة الجزئية أن تحكم فى الطلب الأسمى وحده، وأن تحيل الطلب العارض أو المرتبط إلى المحكمة الابتدائية المختصة إذا لم يكن يترتب على هذا الفصل بين الطرفين ضرر يصيب العدالة، وتقضى المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بالطلب العارض من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

أما إذا كان يترتب على الفصل بين الطرفين ضرر بسير العدالة وجب على المحكمة الجزئية أن تحيل الطرفين إلى المحكمة الابتدائية، وإن أدى ذلك إلى إلحاق الطلب الأسمى بالطلب العارض أو المرتبط من حيث الاختصاص.

والحكم بالإحالة غير قابل للطعن فيه، ولكن يلاحظ أن الممنوع الطعن فيه هو الحكم الصادر بالإحالة وحده، أما الحكم الصادر بعدم الاختصاص بنظر الطلب العارض فهو يقبل الطعن فيه وفقا للقواعد العامة (رمزى سيف - بند ١٨٣ - ص ٣٣١ وص ٣٣٢).

ويلاحظ البعض فى الفقه أن المحكمة الابتدائية التى تحال إليها الدعوى لاتتقيد بهذه الإحالة إلا لسببها، بمعنى أنه إذا رأت نفسها غير مختصة لسبب آخر، أو كان عدم اختصاصها متعلقا بالنظام العام، وجب عليها الحكم به بل هى تملك الحكم بعدم اختصاصها ولو لم يكن عدم اختصاصها متعلقا بالنظام العام متى تمسك به خصم فى الدعوى قبل التكلم فى الموضوع، ولم يكن قد طلب الإحالة. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٣٩ وص ٣٤٠).

كما يلاحظ أن عدم جواز الطعن فى حكم الإحالة لا يؤثر فى جواز تحلل المحكمة من اختصاصها بنظر الدعوى المحالة إليها بشرط أن يكون عدم اختصاصها متصلا بالنظام العام، وذلك لأن عدم قابلية حكم الإحالة

للطعن، هو قيد يرد حق الخصوم فى التظلم من حكم الإحالة، بينما مراعاة مدى اختصاص المحكمة بالدعوى المحالة إليها وهو أمر يوجب القانون، وقد يكون من النظام العام - كل هذا مع التسليم بأن الإحالة تفرض بسببها على المحكمة الابتدائية. ومن ثم تملك المحكمة الابتدائية بعد هذه الإحالة الحكم مثلاً بعدم اختصاصها اختصاصاً متعلقاً بالوظيفة، (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

ولما كان طلب الضمان من الطلبات العارضة، فإن المشرع لم يشر إليه فى النص الحالى، أى نص المادة ٤٦ محل التعليق، رغم أن القانون السابق قد أورده فى المادة المقابلة لها وهى المادة ٥٠، إذ يندرج طلب الضمان فى عموم معنى الطلب العارض.

ويجب عدم الخلط بين مجال إعمال كل من المادة ٤٦ محل التعليق والمادة ٣٨ مرافعات، فمحل إعمال المادة ٤٦ عندما تقدر قيمة الطلب العارض على استقلال، أما إذا كان الذى أدلى بالطلب العارض هو المدعى وكان طلبه هذا يقوم على ذات السبب القانونى الذى يتركز عليه طلبه الاصلى، فمن الواجب إعادة تقدير قيمة الدعوى - بعدم، الحكم بقبول الطلب العارض بطبيعة الحال - على وفق ما نصت عليه المادة ٣٨ بأن تجمع قيمة الطلبين، وهنا إذا كان المجموع يجاوز نصاب اختصاص المحكمة الجزئية وجب الحكم بعدم اختصاصها اختصاصاً نوعياً بنظر الدعوى برمتها، وعلى المحكمة إحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة عملاً بالمادة ١١٠، ولامحل بطبيعة الحال لتقدير الضرر الذى قد يلحق سير العدالة بفصل الطلبين، ولامحل على وجه العموم لإعمال المادة ٤٦، ومن ثم يكون الحكم الصادر بالإحالة قابلاً للاستئناف عملاً بالقواعد العامة وبعد صدور الحكم المنهى للخصومة، (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٣٤٠ و ص ٣٤١).

ويلاحظ أنه إذا ترك المدعى الخصومة في طلبه العارض بقصد استبقاء الاختصاص للمحكمة الجزئية كان له ذلك ولو كان المدعى عليه قد تمسك بعدم إختصاص المحكمة نوعياً قبل النزول عن الطلب العارض، ذلك لأن هذا الترك لا يتطلب قبول المدعى عليه، وينتج أثره على الفور بمجرد الإدلاء به عملاً بالمادة ١٤٢، (نقض ١٩٥٢/٣/٦، طعن رقم ٤١ سنة ٢٠ قضائية، أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٤٩١). وإذا حكم بضم دعويين - قائمتين أمام محكمة واحدة - إلى بعضهما بقصد الحكم فيهما معاً، فإن كل دعوى تظل محتفظة بكيانها وقيمتها واستقلالها أيًا كان الارتباط القائم بينهما، ومن ثم لا يتصور اعمال المادة ٤٦ في مثل هذه الحالة.

كما يجب ملاحظة أن المقصود بكلمة «بحالتها» التي وردت في نهاية النص هي حالة كل من الدعوى الأصلية والطلبات العارضة، على أن تقوم المحكمة المحال إليها الدعوى باستكمال ما قد تكون قد أجرتة المحكمة الجزئية من الإجراءات، وإذا كانت المحكمة الجزئية قد اتخذت أى إجراء من إجراءات الإثبات، فإنه يعتد به أمام المحكمة الابتدائية المحال إليها الدعوى، (أحمد أبو الوفا - نظرية الدفوع - بند ٣٤، والتعليق ص ٣٣٧، وقارن محمد وعبد الوهاب العشماوى - هامش بند ٧٤٦).

#### اختصاصات للمحكمة الجزئية بمقتضى نصوص متفرقة:

اختصاص المحكمة الجزئية ببعض المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما في حكمها:

١٧٨٧ - منح المشرع المحكمة الجزئية اختصاصاً بمنازعات الإيجارات الزراعية، وما يتصل بها من سلف زراعية أو عينية، وذلك في المادة ٣٩ مكرراً المضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى «المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢»، وقد أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥،

ينعقد الاختصاص للمحكمة الجزئية بهذه المنازعات أيًا كانت قيمتها وهذه المنازعات هي:

أ - المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين مستاجر الأراضي الزراعية ومالكها.

ب - المنازعات المتعلقة بالسلف الزراعية أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة بواسطة أحد طرفي عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحيازة باسمه.

واختصاص القاضى الجزئى بهذه المنازعات، اختصاص شامل بمعنى أنه يمتد إلى الدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ، فوفقاً للمادة ٣٩ مكرراً سالفة الذكر للمحكمة الجزئية ولاية القضاء المستعجل وقاضى التنفيذ فى المسائل التى تدخل فى اختصاصها، ويلاحظ أنه وفقاً للمادة ٥ من قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تكون المحكمة الجزئية مختصة بكل ماكانت تختص به لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦.

#### الاختصاص بمنازعات التنفيذ والقرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ:

١٧٨٨- تنص المادة ٢٧٤ مرافعات على أن يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية، ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين، وتتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية مالم ينص القانون على خلاف ذلك. ويتضح من هذا النص أن قاضى التنفيذ هو قاض جزئى، ويختص هذا القاضى بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقئية أيًا كانت قيمتها «مادة ٢٧٥/١ مرافعات» كما يختص أيضاً بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ «مادة ٢/٢٧٥ مرافعات» (راجع تفصيلات ذلك فى: مؤلفنا - التنفيذ - وفقاً لنصوص قانون المرافعات معلقاً عليها بآراء الفقه وأحكام النقض - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة).

## أحكام النقض:

١٧٨٩ - إذا جاوزت قيمة الطلبات العارضة فى الدعوى نصاب القاضى الجزئى، وكان من مقتضى حسن سير العدالة الفصل فى الطلبات العارضة قبل الفصل فى الدعوى الأصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلبات العارضة إلى المحكمة الابتدائية المختصة. وإذن فمتى كانت المحكمة قد قبلت تدخل الخصم الثالث الذى تمسك بصحة عقده الذى تزيد قيمته عن نصاب القاضى الجزئى، وكانت المدعية قد طعنت فى هذا العقد بالتزوير فكان يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن تحيل الدعوى الأصلية مع الطلب الخاص بادعاء المدعية فى الدعوى الأصلية بتزوير عقد المتدخل إلى المحكمة الابتدائية المختصة.

(نقض ١٢/٣/١٩٥٣، مجموعة ٢٥ سنة ج ١ ص ٦٢٦ قاعدة رقم ٢٦).

١٧٩٠ - متى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات وقد استظهرت محكمة الاستئناف فى حدود سلطتها الموضوعية قيام الارتباط بين هذه الطلبات وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخطأت فى تطبيقه متى بنت حكمها على أسباب سائفة.

(نقض ٦/٧/١٩٦٤ سنة ١٥ هـ ٩٤٧).

١٧٩١ - إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الأصلي فإنها لا تكون مختصة تبعاً بالفصل فى الطلب الاحتياطى ولو كانت قيمته تدخل فى نصاب اختصاصها عملاً بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل مالم ينص القانون على غير ذلك.

(نقض ١/٧/١٩٥٤، مجموعة النقض فى ٢٥ سنة، الجزء الأول ص ١٥١ قاعدة رقم ١٠٩).



١٧٩٢ - الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية. مناطه. مادة ٣٩ مكررا المضافة بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥. الدعوى الناشئة عن سبب آخر غير عقد الإيجار. خروجها عن هذا الاختصاص.

(نقض ١٩٨٧/٣/٣٠، الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٣٥ قضائية، نقض ١٩٨٨/١/١٣ - الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٥٤ قضائية).

١٧٩٣ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية. اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أي كانت قيمة الدعوى. اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل إستئنافياً في قضاء المحكمة الجزئية.

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٠ - الطعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

١٧٩٤ - متى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات، وقد استظهرت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية قيام الارتباط بين هذه الطلبات وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخطأت في تطبيقه متى بنت حكمها على أسباب سائفة.

(نقض ١٩٦٤/٦/٧، سنة ١٥ ص ٩٤٧).

١٧٩٥ - إبداء طلب عارض أمام المحكمة الجزئية يخرج عن اختصاصها القيمي أو النوعي جواز نظر الطلب الأصلي والحكم من تلقاء ذاتها بعدم اختصاصها بالطلب العارض وإحالته إلى المحكمة الابتدائية المختصة. م ١١٠ مرافعات. شرطه. عدم الإضرار بسير العدالة. قابلية حكم الإحالة للطعن وفقاً للقواعد العامة. تخلف هذا الشرط. أثره. وجوب الحكم بإحالة الطلبين الأصلي والعارض إلى المحكمة الابتدائية المختصة. عدم قابليته للطعن. م ٤٦ مرافعات.

(الطعن رقم ٤٣٣٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٥).

## (مادة ٤٧)

تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز عشرة آلاف جنيه.

وتختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محكمة المواد الجزئية، أو من قاضى الأمور المستعجلة.

كما تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة وكذلك في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها<sup>(١)</sup>.

### المذكرة الإيضاحية:

قن المشروع قضاء محكمة النقض الذي جرى بأن المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائى وأنها تختص بالطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى، ولو كانت بذاتها، مما يدخل فى الاختصاص النوعى للمحكمة الجزئية، ولذلك تضمنت الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من المشروع النص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى مهما تكن قيمتها أو نوعها.

### تعديلات المادة ٤٧ مرفعات:

عدلت هذه المادة مرتين، أولاًهما: بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ الذى عمل به في ٢٥/٤/١٩٨٠، وكانت المادة قبل تعديلها تجعل الاختصاص

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٥١ و٥٢ من قانون المرافعات السابق، وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ بأن استبدلت عبارة «مائتين وخمسين جنيها» بعبارة «خمسائة جنيه» كما عدلت بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢. كما عدلت بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩.

النهائى للمحكمة الابتدائية مائتين وخمسين جنيهاً، وبعد التعديل أصبح اختصاصها النهائى خمسمائة جنية، ثم تعدلت مرة أخرى بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، حيث رفع المشرع قيمة الاختصاص النهائى لها إلى خمسة آلاف جنية اعتباراً من ١/١٠/١٩٩٢.

وقد برر المشرع ذلك على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية بمجابهة التغير فى قيمة العملة، وهو التغير الذى كانت له - على حد قوله - انعكاساته الشديدة على القانون الحالى، فقد ترتب على التغير فى قيمة العملة الذى وقع فى مصر، كما وقع فى العالم كله خلال العشرين عاماً السالفة، إن القيم المالية التى اتخذها القانون الحالى معياراً لضوابط قانونية معينة لم تعد تتصل بهذه الضوابط بأية صلة، وأصبحت إعادة النظر فيها ضرورة يملئها واجب المحافظة على هذه الضوابط نفسها (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢)، وقد عدلت المادة مرة ثالثة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ برفع قيمة النصاب الانتهاهى للمحكمة الابتدائية إلى عشرة آلاف جنية.

وقد عدلت هذه المادة أيضاً بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، إذ تناولت الفقرة الأولى من المادة اختصاص الانتهاهى القيمى للمحكمة الابتدائية، وقد رفعه المشرع بالتعديل الجديد إلى عشرة آلاف جنية بعد أن كان خمسة آلاف جنية، أما باقى المادة فلم يتناولها أى تعديل.

ومقتضى التعديل الجديد أنه إذا كانت قيمة الدعوى عشرة آلاف جنية أو أقل، فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى شأنها لا يجوز استئنافه. وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ المعدل للمادة ما يأتى:

«أما المحاكم الابتدائية فإن اختصاص القيمى ينعقد لها ابتدائياً، متى كانت قيمة الدعوى تجاوز عشرة آلاف جنية، ويتحدد نصابها الانتهاهى بالدعوى التى لاتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنية».

## التعليق:

١٧٩٦- اختصاص المحكمة الكلية (الابتدائية): للمحكمة الكلية اختصاص عام، فهي تختص بالفصل في جميع المنازعات المدنية والتجارية إلا ماخرج عن ولايتها بنص صريح، وقد نصت على ذلك الفقرة الأولى من المادة ٤٧ - محل التعليق - بقولها «تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية».

ولهذه المحكمة وظيفة مزدوجة، ففضلا عن أنها تنظر القضايا التي ترفع إليها ابتداء باعتبارها محكمة أول درجة، فإنها تعمل أيضا باعتبارها محكمة درجة ثانية بالنسبة للقضايا التي رفعت أمام المحكمة الجزئية وحكم فيها، إذ تستأنف هذه الأحكام أمام المحكمة الكلية، وقد نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة ٤٧ - محل التعليق - بقولها تختص المحكمة الابتدائية كذلك «بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية، أو من قاضى الأمور المستعجلة».

وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٧ - محل التعليق - فإن هذه المحكمة تختص بسائر الطلبات العارضة، وكذلك الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي حتى ولو لم تكن تدخل في الاختصاص النوعى أو القيمى للمحكمة الكلية، وذلك تطبيقا لقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع وجمعا لشتات النزاع الواحد أمام محكمة واحدة.

١٧٩٧ - ويرى البعض أنه يعمل بالقاعدة الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ - محل التعليق - حتى ولو كان الطلب العارض مقدما من المدعى، وترتب عليه تعديل الطلب الأصلي بنقص قيمته إلي أقل من عشرة آلاف جنيه، لأنه متى اعتبر طلبا عارضا، فإن المحكمة تختص بنظره مهما كانت قيمته.

فوفقا لهذا الرأى بما أن المحكمة الابتدائية محكمة ذات اختصاص عام، وبما أن محكمة الطلب الأصلي هي محكمة الطلب العارض فإنها تختص بنظر هذا الطلب، وإن كان من شأنه تعديل قيمة الدعوى بحيث تصبح من اختصاص المحكمة الجزئية. (رمزى سيف - بند ٢١٦ ص ٢٦٢ وص ٢٦٤، كمال عبدالعزيز - ص ١٦٧ وص ١٦٨، نقض ١٠/٢/١٩٦٦ - السنة ١٧ ص ٢٦٩).

ولكن الراجع هو أن الدعوى تخرج فى هذه الحالة من اختصاص المحكمة الابتدائية، وأن المقصود بالطلب العارض فى الفقرة الأخيرة هو الطلب الذى لايزيل الطلب الأصلي أو يحل محله، أما إذا كان كذلك فإنه يعتبر تعديلا للطلبات، وتكون العبرة فى الاختصاص بالطلبات الختامية، (فتحى والى - مبادئ ص ٥٤٤ هامش ٥، أحمد أبو الوفا - المرافعات بند ٣٠٩ والتعليق ص ٣٤٢ وص ٣٤٣، إبراهيم سعد بند ١٧٩ ص ٤٣٩).

فالرأى الأول مردود عليه أنه يهدر قاعدة هامة من قواعد تقدير الدعوى وهو وجوب الاعتداد بآخر طلبات الخصوم، وهذا ماتنص عليه صراحة المادة ٣٦/٢ من قانون المرافعات، فالمحكمة من نظر الطلبات العارضة بمعرفة المحكمة المختصة بالطلب الأصلي هي توافر رابطة بين طلبين تجعل من حسن سير العدالة أن ينظر الطلبين بمعرفة محكمة واحدة. ومما لاشك فيه أن المحكمة الابتدائية تختص بنظر الطلب العارض الذى لايزيل الطلب الأصلي أو يحل محله حتى ولو لم يكن أصلا من اختصاصها لأنها تستمد ولايتها فى هذا الصدد من وجود طلب أصلى أمامها، ولكن إذا عدل الطلب الأصلي، بطلب عارض ينقص به المدعى نفس الطلب إلى ما يجعله أقل قيمة، فلا يوجد حينئذ طلبان لكى تتوافر الحكمة من هذه القاعدة، وإنما تكون بصدد طلب واحد ودعوى واحدة تحددت قيمتها نهائيا بطلب المدعى العارض، وهذا الطلب العارض هو فى الواقع الطلب الختامى الذى تتحدد على أساسه قيمة الدعوى واختصاص

المحكمة ويتصف بأنه طلب عارض لأنه قدم بعد الطلب الأول في حين أنه طلب حل محل الطلب الأول وإزالته (إبراهيم سعد - ص ٤٣٩).

فهذه المادة (أو المادة ٥٢ المقابلة لها في القانون السابق) تفترض أن الطلب العارض المقدم إلى المحكمة الابتدائية قيمته في ذاته لا تجاوز عشرة آلاف جنيه، وتفترض أن الدعوى الأصلية باقية قيمتها من اختصاص المحكمة الابتدائية، وإنما إذا عدل المدعى ذات طلبه الأصلي المرفوعة به الدعوى بحيث أصبح لا تجاوز عشرة آلاف جنيه، لا تبقى الدعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية ولا تسعف المادة ٤٧ في هذا الصدد، لأن ذات الدعوى الأصلية لم تعد من اختصاص المحكمة الابتدائية، وهنا يجب إعمال المادة ٣٦ (تقابل المادة ٣٠ من القانون السابق) التي توجب الاعتداد بالطلبات الأخيرة، (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣).

١٩٧٨ - ويلاحظ أنه في حالة ما إذا رفعت دعوى من المحكمة الابتدائية تقل عن نصابها، كما لو رفع المدعى دعوى يطالب فيها المدعى عليه بأن يؤدي له مبلغ ثمانية آلاف جنيه، فرفع المدعى عليه دعوى فرعية يطالب فيها المدعى بأن يدفع له مبلغ اثني عشر ألف جنيه.

ولإجراء المقاصة بين ما يحكم به في الدعويين، فهنا يثور البحث حول الاختصاص، والراجح أنه يتعين على المحكمة الابتدائية في هذه الحالة أن تقضى بعدم اختصاصها بالطلب الأصلي وتحيله للمحكمة الجزئية المختصة لتقضى فيه، وتستبقى الطلب العارض للحكم فيه (أمانة النمر - قوانين المرافعات، الكتاب الأول. طبعة سنة ١٩٨٢ صفحة ٥٧٨ وما بعدها) إلا أن البعض يذهب إلى أنه يتعين التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى: أن يكون الفصل بين الطلبين يترتب عليه ضرر بسير العدالة، ففي هذه الحالة تفصل المحكمة الابتدائية في الطلبين باعتبارها صاحبة الاختصاص العام. والحالة الثانية: إذا رأت أن الفصل بين الطلبين لا يترتب

عليه ضرر بسير العدالة، ففي هذه الحالة تقضى بعدم اختصاصها بالطلب الأصلي وإحالتها للمحكمة الجزئية المختصة وتستبقى الطلب العارض للفصل فيه وأساس اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الطلبين في الحالة الأولى أن مؤدى نص المادة ٤٦ مرافعات في فقرتها الثانية أنه إذا عرض على المحكمة الجزئية أثناء نظر الدعوى الأصلية طلب ضمان أو طلب عارض يتجاوز نصاب اختصاصها، فقد خيرها القانون إزاء ذلك بين أمرين الأول أن تحكم في الدعوى الأصلية وهذا أمر جوازى لها وشروطه ألا يترتب عليه ضرر بسير العدالة، والثانية: أن تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بإحالة الدعوى الأصلية والطلبات العارضة إلى المحكمة الابتدائية فمن باب أولى يكون للمحكمة الابتدائية، إذا قدرت الضرر من الفصل بين الطلبين أن تبقى الأصلية وهى غير مختصة به للفصل فيه مع الطلب العارض المختصة به. ومثال الطلب المرتبط الذى لا يضر بسير العدالة فصله عن الطلب الأصلي المثال المشار إليه فى صدر هذا الشرح ومثال الحالة الثانية إذا رفع المدعى دعوى يطالب فيها المدعى عليه ببيع أرض على سند من أنه يملكها، فقدم المدعى عليه طلبا عارضا بتثبيت ملكية الأرض له فإن من حسن سير العدالة الفصل فى الطلبين معا، وكما إذا رفع المدعى دعوى بصحة ونفاذ عقد بيع على مدعى عليه فتدخل فيها شخص ثالث وأبدى طلبا عارضا بصحة عقده - الذى حرر عن مساحة أكبر تدخل فيها الأرض المبيعة وببطلان عقد المدعى لصوريته - ففي هاتين الحالتين يتعين على المحكمة أن تفصل فى الطلبين معا (الدناصورى وعكاز - ص ٢٧٢ وص ٢٧٣).

١٧٩٩- ومن البديهي أنه إذا كان من الجائز أمام المحكمة الابتدائية إبداء طلبات عارضة أيا كانت قيمتها أو نوعها، فإنه من الجائز أن ترفع إليها هذه الطلبات ابتداء ما دامت مرتبطة بالدعوى الأصلية المختصة بها تلك المحكمة، وواضح من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ - محل

التعليق - أن المحكمة الابتدائية تختص بالطلبات المرتبطة ولو كانت مما تدخل فى الاختصاص النوعى للمحكمة الجزئية. (انظر تطبيقا لذلك: نقض ١١/٥/١٩٧٤ - السنة ٢٥ ص ٨٥٤، نقض ٢٣/١٢/١٩٦٤، السنة ١٥ ص ١٢١١، نقض ١٦/٢/١٩٦٦ - السنة ١٧ ص ١٦، نقض ١٩/٢/١٩٨٠، الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ قضائية، نقض ٥/٢/١٩٨٦، الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية).

### عمومية الاختصاص النوعى للمحكمة الابتدائية:

١٨٠٠ - أوضحنا فيما تقدم أن للمحكمة الكلية اختصاصا عاما فهى تختص بجميع المنازعات المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص المحكمة الجزئية، فهى تختص بكافة المنازعات المدنية والتجارية إلا ماخرج عن ولايتها بنص صريح، فهى محكمة ذات ولاية عامة، وإلى جانب الاختصاص الواسع لهذه المحكمة، فإن المشرع ينص أحيانا على اختصاصها بدعوى معينة بالنظر إلى نوعها بصرف النظر عن قيمتها، ويكون هدف المشرع من ذلك إما تأكيد اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى باعتبارها غير قابلة للتقدير، وإما رغبة المشرع فى أن تنظر الدعوى القابلة للتقدير - ولو كانت قيمتها لاتجاوز عشرة آلاف جنيه - من محكمة ابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة، لما يراه المشرع من أهمية خاصة للدعوى بالنظر إلى نوعها، وأهم هذه الدعاوى مايلى:

١٨٠١ - دعاوى الإعسار المدنى: ينعقد الاختصاص للمحكمة الابتدائية بالفصل فى طلب إشهار الإعسار المدنى، وذلك بالنسبة لغير التجار إذا مازادت ديون الشخص على حقوقه، وقد نصت على اختصاص المحكمة الابتدائية بهذه الدعاوى المادة ٢٥٠ من القانون المدنى التى جاء فيها أنه «يكون طلب شهر الإعسار بحكم تصدره المحكمة الابتدائية».

وعلة إسناد الاختصاص بالفصل فى دعاوى الإعسار المدنى للمحكمة الابتدائية تكمن فى خطورة هذه الدعاوى وأهميتها، فهى تشبه فى



أهميتها وخطورتها دعاوى الإفلاس، ولذلك كان من المناسب أن ينعقد الاختصاص بها للمحكمة الكلية.

١٨٠٢- بعض الدعاوى المتعلقة بحماية حق المؤلف: تختص المحكمة الكلية نوعياً ببعض الدعاوى المتعلقة بحماية حق المؤلف بصرف النظر عن قيمة الدعوى، ومن أمثلة هذه الدعاوى طلب سحب المؤلف من التداول أو إدخال تعديلات جوهرية عليه، وقد نصت على هذا الاختصاص المادة ٤٩ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بقولها «للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالى...».

١٨٠٣- بعض دعاوى الإيجارات وبعض الدعاوى الخاصة بالجمعيات: تختص المحكمة الابتدائية بالنظر فى الطعون التى ينص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على اختصاصها بها، وهى الطعون فى قرارات لجان تحديد الأجرة (مادة ١٨). والطعون فى قرارات اللجنة المختصة بتقدير ترميم المنشآت وهدمها (مادة ٥٩)، ويلاحظ أنه فيما عدا هذه الطعون أم يخول القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المحكمة الابتدائية اختصاصاً استثنائياً بالنزاعات الإيجارية، وعلى خلاف قانونى ١٢١ لسنة ١٩٤٧، و٥٢ لسنة ١٩٦٩ تركها للقواعد العامة فى الاختصاص القيمى أو النوعى.

كما تختص أيضاً ببعض الدعاوى الخاصة بالجمعيات وفقاً للقانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات، فتختص هذه المحكمة بنظر دعاوى إبطال قرارات هذه الجمعيات أو حل الجمعيات أو تصفيتها، أيا كانت قيمة الدعوى.

١٨٠٤ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر التظلمات فى الرسوم التكميلية الخاصة بقانون التوثيق والشهر: نصت المادة ٢٤ من قانون التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٨٠، والقانون ٦ لسنة ١٩٩١ على أن تحصل مقدماً جميع الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون قبل اتخاذ أى إجراء مطلوب، وبالنسبة للمحركات واجبة الشهر يراعى تحصيل الرسوم على عملتى التوثيق والشهر معاً سواء كان المحرر مطلوباً توثيقه أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه.

ونصت المادة ٢٦ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ على أن يصدر بتقدير الرسوم التى لم يتم أدائها، والمشار إليها فى المادة السابقة أمر تقدير من أمين المكتب المختص، ويعلن هذا الأمر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو على يد محضر للملزم بأداء الرسم أو لطالب الإجراء حسب الأحوال، ويجوز لذوى الشأن التظلم من أمر التقدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان، وإلا أصبح الأمر نهائياً، ويكون للمصلحة تنفيذه بطريق الحجز الإدارى كما يجوز لها تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها بالمكتب الصادر منه ذلك الأمر، ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقدير فى قلم الكتاب، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر.

وعلى ذلك يكون المشرع قد جعل ميعاد التظلم ثلاثين يوماً بعد أن كان ثمانية أيام قبل تعديل المادة، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الصادر ضده الأمر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بإعلان على يد محضر.

وبينت المادة ٢١ الأسس التى بمقتضاها يقدر الرسم المطلوب، فإذا أصدر أمين المكتب المختص أمراً برسوم تكميلية، وكانت القيمة قد قدرت بمعرفة أهل الخبرة فإنها لا تقبل التظلم، أما فى حالة تقديرها بغير معرفة

أهل الخبرة، فإنه يجوز التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان بتقدير الرسم. وقد حدد القانون للإعلان طريقتين، أولهما: أن يكون بخطاب موصى عليه بعلم وصول، والثاني: أن يكون على يد محضر فإذا تم بغير ذلك فإنه لا يعتد به.

ويحصل التظلم بإحدى وسيلتين إما أمام المحضر عند الإعلان، وإما بتقرير فى قلم الكتاب، ويرفع إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر حتى ولو كانت قيمة الأمر تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية، فإذا صدر أمر التقدير من مكتب الشهر العقارى بالدلنجات كانت محكمة دمنهور هى المختصة بنظره.

وإذا كان التظلم أمام المحضر نادراً ما يحدث إلا أنه فى حالة إبدائه أمامه فإنه يكفى أن يذكر مبدية تظلمه دون أن يكون مكلفاً ببيان الأسباب إذ لا يكون أمامه وقت لتوضيحها بخلاف التقريرية فى قلم الكتاب، فإنه يتعين على المقرر أن يبدى أسباب تظلمه.

وقد ثار الخلاف بين الشراح وقضاء المحاكم عما إذا كان يجوز إبداء التظلم بطريق رفع الدعوى المبتدأة، فذهب رأى الأول إلى أن الطريقتين اللتين حددهما القانون ملزمين، ولا يجوز الالتجاء لطريق آخر، ونادى رأى الآخر بأنه ليس هناك ما يمنع من رفع الدعوى مبدئية بالتظلم بصحيفة تعلن طبقاً للمادة ٦٣ مرافعات، وقد حسمت محكمة النقض هذا الخلاف، وأيدت رأى الأول.

وقد حذف المشرع بعد تعديل المادة ٢٦ ما كانت تقضى به من أن الحكم الصادر فى التظلم لا يجوز الطعن عليه بالاستئناف إذا فصل فى منازعه فى تقدير الرسوم، وبذلك أصبح الحكم الصادر فى التظلم قابلاً لاستئنافه شأنه شأن المنازعات الأخرى حول أساس الالتزام بسداد الرسوم (الدناصورى وعكاز - ص ٣٧٦، و ص ٣٧٧).

١٨٠٥ - تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى نقل الحيازة الزراعية؛ ودعوى طلب بطاقة زراعية وعدم اختصاصها بنظر دعوى نقل بيانات الحيازة بسبب سوء استخدام السلف المنصرف لخدمة الأرض : من المقرر أن دعوى نقل الحيازة الزراعية التي نصت عليها المادة ٩٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليست من المنازعات الزراعية التي نصت المادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى الصادر بالمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على اختصاص قاضى محكمة المواد الجزئية بها استثناء ونظراً لأن المشرع لم يورد قاعدة لتقديرها طبقاً لقواعد تقدير الدعاوى المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ حتى ٤٠ من قانون المرافعات، وبالتالي فإنها تكون غير قابلة للتقدير، وينبنى على ذلك اعتبار قيمتها تزيد على خمسة آلاف جنيه عملاً بالمادة ٤١ مرافعات، ولازم ذلك أن تختص المحكمة الابتدائية بنظرها.

وتختص المحكمة الابتدائية بدعوى طلب بطاقة زراعية: إذ تسرى عليها القواعد الخاصة بدعوى نقل الحيازة، ومن ثم تختص المحكمة الابتدائية بنظرها.

ولا تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى نقل بيانات الحيازة بسبب سوء استخدام السلف المنصرف لخدمة الأرض، إذ يختص بنظر هذه الدعاوى القاضى الجزئى عملاً بنص المادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. (الدناصورى وعكاز ص ٦١٧ وص ٦١٨).

١٨٠٦ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر نفقة المتعة مهما كانت قيمتها: وذلك قبل العمل بالقانون ١ لسنة ٢٠١٠، أما الآن فهى من اختصاص المحكمة الجزئية ، كانت المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على حق الزوجة المطلقة فى نفقة متعة إذا طلقها زوجها دون رضاها، ولا بسبب من

قبلها، وحينما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النص سارع المشرع بإصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، بإضافة المادة ١٨ مكرراً إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، والتي نصت على أن «الزوجة المدخول بها فى زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها، ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل، ويمرعاة حال المطلق يسراً أو عسراً، وظروف الطلاق، ومدة الزوجية، ويجوز أن يرخص للمطلق فى سداد هذه المتعة على أقساط» وقد ثار الخلاف بين المحاكم حول المحكمة المختصة بنظر نفقة المتعة فذهبت بعض المحاكم إلى أن المادة ٦ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية حددت من مسائل الأحوال الشخصية ما تختص المحاكم الجزئية بالمنازعات فيها، ومن هذه المسائل ما أورده المادة فى فقرتها العاشرة بقولها «والزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق» ونظراً لأن المتعة من المواد المتعلقة بالزوجية فإن الاختصاص بنظر دعوى المطالبة بها ينعقد للمحكمة الجزئية طبقاً للنص المذكور إلا أن معظم المحاكم أخذت بالرأى العكسى، وقضت باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذه النفقة مهما كانت قيمتها، وحجبتها فى ذلك أن نص المادة ١٠/٦ من اللائحة على إخصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات فى المواد الزوجية غير ما سبق إنما يقصد به المواد التى تكون الزوجية فيها هى سبب الحق المدعى به، ونظراً لأن سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥، فإن المتعة بذلك تخرج من المواد المتعلقة بالزوجة المنصوص عليها فى اللائحة، ونظراً لأن المادة ١/٨ من اللائحة تنص على اختصاص المحاكم الابتدائية بالمنازعات التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥، ٦ منها، ونظراً لأن المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى المادتين

الأخيرتين، فإن المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظر الدعوى، وقد أيدت محكمة النقض هذا الرأي فى حكم حديث لها.

ويلاحظ أنه الآن ، وبعد إلغاء لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ فإنه وفقا لنص البند الثانى من المادة التاسعة من القانون الأخير، فقد أصبحت نفقة المتعة شأنها شأن النفقات الأخرى من اختصاص المحكمة الجزئية:

١٨٠٧ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طعون الضرائب مهما كانت قيمة النزاع: نصت المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن «تختص لجان الطعن بالفصل فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة فى المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون».

ونصت المادة ١٦١ من نفس القانون على أن «لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان بالقرار».

ومؤدى المادة الأخيرة أن الطعون الضريبية الصادرة فى منازعات خاضعة للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١، سواء تلك التى ترفع من الممول أو من مصلحة الضرائب تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة النزاع، أى ولو كانت قيمة الدعوى داخلة فى اختصاص المحكمة الجزئية. وهذا الاختصاص نوعى ومتعلق بالنظام العام، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

ويلاحظ أن هذه القضايا تتبع فيها الإجراءات العادية المقررة فى قانون المرافعات، عدا ما ورد فيه نص خاص فى قانون الضرائب فيتعين اتباعه، مثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٦٢ منه، من أنه يجوز للمحكمة أن

تنظر هذه الدعاوى فى جلسة سرية، ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة. وعلى أن تكون النيابة العامة ممثلة فى الدعوى يعاونها فى ذلك مندوب من مصلحة الضرائب (الداصورى وعكاز - ص ٢٧٧ و ص ٢٧٨).

١٨٠٨ - اختصاص المحكمة الابتدائية ببعض دعاوى التعاون الزراعى: تختص المحكمة الابتدائية ببعض الدعاوى التى ينص عليها قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ مثل الطعن فى قرار حل مجلس إدارة الجمعية أو قرار وقف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن ممارسة نشاطه بصفة مؤقتة أو بإسقاط عضويته (مادة ٥٢ من هذا القانون).

١٨٠٩ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر منازعات المساكن:

من المقرر أن المنازعات التى تتعلق بقانون المساكن تختص بها المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة الدعوى، أما المنازعات الأخرى التى لا يطبق فيها التشريع الاستثنائى، فإن الاختصاص بنظرها يكون للمحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية حسب قيمة الدعوى، أما بالنسبة للمساكن المفروشة ، فإنه كأصل عام فإن قانون المساكن لا يطبق عليها بالنسبة لتحديد الأجرة، وامتداد العقد وتخضع لقانون المساكن بالنسبة لأسباب الإخلاء التى نص عليها هذا القانون على سبيل الحصر، وعلى ذلك إذا رفعت دعوى عن مسكن مفروش بشأن تحديد الأجرة أو امتداد العقد، فإن الاختصاص يتحدد وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٧ مرافعات، ويكون الاختصاص للمحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة الدعوى، أما إذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب إخلاء لأحد الأسباب الواردة فى قانون المساكن، فإن المحكمة الابتدائية تكون هى المختصة بنظر المنازعة باعتبار أنها تطبق التشريع الاستثنائى.

- وإذا أقام المؤجر دعوى بإخلاء العين المؤجرة، وإلزام المستأجر بالآجرة المتأخرة التى تبلغ قيمتها أكثر من عشرة آلاف جنيه أمام المحكمة الابتدائية، وهو أمر لا غبار عليه إلا أن المحكمة تبين لها أن التكليف بالوفاء باطل، وانتهت إلى عدم قبول طلب الإخلاء فما هو مصير طلب الآجرة.

الراجع أن المحكمة الابتدائية تظل مختصة بنظره. ذلك أنها كانت مختصة بنظره وقت رفعه استثناء من وجوب إصدار أمر أداء، ولأنه ليس هناك ما يلزم قانوناً أن يظل الطالبان منظورين أمام المحكمة معاً (الدناصورى وعكاز - ص ٦٥٩ وص ٦٦٠).

ويذكر الأمر فى حالة ما إذا كان قيمة الآجرة المطلوبة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه، وهو طلب مرتبط بالطلب الأصلى كما بينا فى شرح المادة ٤٦ فهل تحيل طلب الآجرة إلى المحكمة الجزئية.

والراجع أنها لا تحيله فى هذه الحالة مادام أن المحكمة الابتدائية كانت مختصة بنظره وقت رفع الدعوى، وباعتبار أنها محكمة الأصل، وذات الاختصاص العام.

وفى حالة ما إذا رفع المدعى دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب تزيد قيمته على عشرة آلاف جنيه إلا أنه عدل طلبه بعد ذلك إلى أقل من عشرة آلاف جنيه، فإن محكمة النقض اعتبرت أن هذا التعديل لا يسلب المحكمة الابتدائية اختصاصها بنظر هذا الطلب باعتباره طلباً عارضاً. (نقض ١٠/٢/١٩٦٦ - سنة ١٧ ص ٢٦٩).

- وإذا رفعت دعوى أمام المحكمة الجزئية بإخلاء المستأجر لعين مفروشة لانتفاء المدة المتفق عليها فى العقد، إلا أن المستأجر نازع فى حقيقة عقد الإيجار، وادعى أنه يستأجر العين خالية، وأن عقد الإيجار المفروش عقد صورى، وقصد به التحايل على أحكام قانون المساكن،



وكانت منازعته تقوم على سند من الجد، فإنه يتعين على المحكمة الجزئية فى هذه الحالة أن تقضى بعدم اختصاصها، وأحالت الدعوى للمحكمة الابتدائية. ولا يقيد حكم الإحالة المحكمة الابتدائية بشأن ما إذا كان المسكن قد أجر خالياً أو مفروشاً. (الدناصورى وعكاز - ص ٦٦٠).

١٨١٠ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالطعن على القرار الذى يصدر فى الاعتراض على نزع الملكية:

لقد نص قانون نزع الملكية رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ على إجراءات معينة يتعين اتباعها للطعن فى القرار الصادر بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، وقد خول المشرع بمقتضى المادة ٨ منه لذوى الشأن من الملاك، وأصحاب الحقوق الاعتراض على ماورد بالكشوف التى تعدها اللجنة المبينة فى المادة ٥ من القانون بخصوص بيان العقار المنزوع ملكيته، وموقعه ومالكه ويرفع إلى الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية، أو إلى المديرية أو الإدارة التابعة لها بعاصمة المحافظة الكائن فى دائرتها العقار، وذلك بالشروط المبينة فى هذه المادة، وجعل لذوى الشأن الحق فى الطعن على القرار الذى يصدر فى الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار، وذلك بالطرق التى بينها قانون المرافعات لرفع الدعوى، وعلى أن يرفع الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار، وإذا كان المشرع لم يبين طريقة الإعلان إلا أنه يتعين أن يتم على يد محضر عملاً بالقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات، وعلى ذلك فإن المحكمة الابتدائية تكون هى المختصة نوعياً بنظر الطعن على القرار الصادر فى الاعتراض سالف الذكر مهما كانت قيمة العقار المنزوع ملكيته، ويكون الحكم الصادر فى هذه الحالة قابلاً للاستئناف فى جميع الحالات، وفى المواعيد وبالإجراءات التى حددها قانون المرافعات. (الدناصورى وعكاز - ص ٦٥٥).

ويتعين أولاً سلوك سبيل الاعتراض أمام الجهة المبينة بالمادة ٨ وفى خلال الميعاد المبين بها ، وهى ثلاثين يوماً، وذلك فى حالة ما إذا انصب الاعتراض على بيان العقار المنزوع ملكيته أو موقعه أو ماله، فإذا لجأ من اتخذت إجراءات نزع الملكية فى مواجهته إلى المحكمة مباشرة كان طعنه غير مقبول، وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها كذلك يسقط الحق فى الاعتراض إذا قدم بعد الثلاثين يوماً المبينة فى المادة، ويترتب على ذلك أن يصبح القرار الوارد بكشوف نزع الملكية نهائياً، كذلك فإن الدعوى التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية طعناً على القرار الصادر فى الاعتراض غير مقبولة إذا لم يرفع الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار.

أما بالنسبة للتظلم من تقدير قيمة التعويض، والذي يرد أيضاً فى الكشفوف سالفة الذكر، فقد خصه المشرع بتنظيم آخر، إذ جعل الطعن فى تقديره من الجهة طالبة نزع الملكية أو ذوى الشأن من الملاك يتم مباشرة بطريق رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشفوف المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون، واختصاص المحكمة الابتدائية فى هذه الحالة أيضاً نوعى، ومن النظام العام مهما كانت قيمة الدعوى، والحكم الصادر منها قابل للاستئناف فى جميع الأحوال، ومهما كانت قيمة الدعوى.

وبخلاصة ما تقدم أنه يتعين التفرقة بين الطعن على ماورد فى الكشفوف خاصاً ببيان العقار، وموقعه وماله وبين ما ورد فيها بخصوص قيمة التعويض، فيتعين فى الحالة الأولى رفع الاعتراض أمام الجهة التى حددها القانون بداءة، ويطعن على القرار الصادر فيه أمام المحكمة الابتدائية، أما فى الحالة الثانية، وهى الطعن على تقدير التعويض فإنه يرفع مباشرة إلى المحكمة الابتدائية دون أن يمر على الجهة الإدارية.

وغنى عن البيان أن مساحة العقار تدرج ضمن بياناته، كما أن صاحب الحق على العقار يسرى عليه ما يسرى على المالك. (الدناصورى وعكاز - ص ٦٥٦).

(وانظر نقض ١٧/٢/١٩٩٩ - طعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٦٢ق).

١٨١١ - تختص المحكمة الابتدائية بشهر إفلاس التاجر، وكذلك نظر جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسة:

وفقاً لنص المادة ٥٥٩ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، فإن المحكمة الابتدائية هي التي تختص بشهر إفلاس التاجر، كذلك فقد نصت المادة ٥٦٠ من نفس القانون في فقرتها الأولى على أن «تكون المحكمة التي شهرت الإفلاس المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسة»، كما نصت في فقرتها الثانية على أن «تعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة على وجه الخصوص، إذا كانت متعلقة بإدارتها، أو كان الفصل فيها يقتضى تطبيق أحكام الإفلاس، ولا يشمل ذلك الدعاوى الناشئة عن الديون التي للتفليسة على الغير أو للغير عليها.

١٨١٢ - اختصاص المحكمة الابتدائية ببعض دعاوى الأحوال الشخصية: وفقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعاوى الأحوال الشخصية التي لا تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية، ودعاوى الوقف وشروطه، والاستحقاق فيه والتصرفات الواردة عليه.

ويكون للمحكمة الابتدائية المختصة محلياً بنظر دعوى الطلاق أو التطلق أو التفريق الجسماني دون غيرها، الحكم ابتدائياً في دعاوى النفقات أو الأجور، وما في حكمها سواء للزوجة أو الأولاد أو الأقارب، وحضانة الصغير وحفظه، ورؤيته وضمه والانتقال به ومسكنه حضائته.

وتلتزم المحاكم الابتدائية والجزئية التي رفعت أو ترفع أمامها دعوى بأى من هذه الطلبات بإحالتها إلى تلك المحكمة حتى يصدر فيها حكم قطعى واحد.

وللمحكمة أثناء سير الدعوى أن تصدر أحكاماً مؤقتة واجبة النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة وقتية أو تعديل ما عساها تكون قد قررتها من نفقة بالزيادة أو النقصان.

ولا يجوز الطعن على تلك الأحكام المؤقتة التي تصدر أثناء سير هذه الدعاوى إلا بصدر الحكم النهائي فيها.

ورفقا للمادة ١١ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ تختص المحكمة الابتدائية التي يجرى فى دائرتها توثيق عقد زواج الأجانب بالحكم فى الاعتراض على هذا الزواج أو طلب الحجر على أحد طرفى العقد، إذا كان القانون واجب التطبيق يجعل الحجر سبباً لزوال أهليته للزواج، ويترتب على إقامة الدعوى وقف إتمام الزواج حتى يفصل نهائياً فيها.

كما تختص المحكمة الابتدائية بتوقيع الحجر، ورفع وتعيين القيم، ومراقبة أعماله، والفصل فى حساباته وعزله واستبداله، والإذن للمحجور عليه بتسلم أمواله لإدارتها، وفقاً لأحكام القانون، وسلب هذا الحق أو الحد منه، وتعيين مأذون بالخصومة عنه. وتقدير نفقة للمحجور عليه فى ماله، والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس، وولى التربية وبين القيم فيما يتعلق بالإنفاق على المحجور عليه.

### أحكام النقض:

تنبيه: يتعين ملاحظة ما ورد على اختصاص المحكمة الابتدائية من تعديلات آخرها القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ الذى رفع اختصاصها إلى الدعاوى التي تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه.

١٨١٢- اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طلب ما. مؤداه امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة، ولو كانت مما تدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي.  
(نقض ١٩٨٦/٢/٥ - الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية).

١٨١٤ - متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى، ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي.

(نقض ١٩٦٦/٢/١٦ السنة ١٧ ص ٣١٤، نقض ١٩٧٤/٥/١١ سنة ٢٥ ص ٨٥٤، نقض ١٩٨٠/٢/١٩، طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ قضائية).

١٨١٥ - تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر هو باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد، طبقاً للبند الثامن من المادة ٢٨ من قانون المرافعات، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه. والتي لم تكن محل نعي من الطاعن - أنه وإن كان عقد الإيجار سند الدعوى معقوداً مشاهرة إلا أنه منصوص فيه على أنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بسبب التأخر في دفع الأجرة فإن مؤداه أن العقد يظل مستمراً مادام المستأجر قائماً بأداء الأجرة، وذلك إعمالاً لاتفاق الطرفين ومن ثم تكون مدته غير معينة، ولما كانت قواعد تحديد قيم الدعاوى التي أوردها قانون المرافعات خلواً من النص على تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر غير معين المدة، فإن الدعوى الرأهنة تكون غير قابلة لتقدير قيمتها، وفقاً للقواعد المنصوص عليها فيه، ومن ثم تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً التزاماً بحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات. ويكون الاختصاص بنظرها معقوداً تبعاً لذلك بنص المادة ٤٧ مرافعات، إذ التزمت محكمة الاستئناف هذا النظر، وقضت

بجواز الاستئناف وفقاً للمادة ٢٢٣ مرافعات، وفصلت في موضوعه، فإن النعى على حكمها بهذا السبب الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله.  
(نقض ١٢/٢٢/١٩٧٩، السنة ٣٠ ص ٣٦٥).

١٨١٦- متى كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول أقامها ابتداء بطلب تحديد أجرة شقتي النزاع وفقاً للقواعد المقررة في قانون إيجار الأماكن، بانياً إياها على أن الأجرة المتفق عليها في العقدين الصادرين للطاعتين من وكيله السابق لا تنفذ في حقه لأنها وليدة غش وتواطؤ، وأضاف إلى طلباته القضاء ببطلان ذلك العقدين، ولما كان يندرج ضمن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الابتدائية وفق أحكام قوانين إيجار الأماكن جميع المنازعات المتعلقة بتقدير الأجرة، وتعديلها زيادة أو نقصاً، وكان المطعون عليه الأول يستهدف بدعواه تحديد أجرة شقتي النزاع طبقاً للقانون تبعاً لمنازعاته في الأجرة في العقدين اللذين أبرمهما المطعون عليه الثاني خلال فترة وكالته، فإن الاختصاص ينعقد استثناء للمحكمة الابتدائية، لما كان ذلك، وكان ما أضافه المطعون عليه الأول من طلب بطلان عقدي الإيجار المشار إليهما يعد من قبيل الطلبات العارضة المترتبة على الطلب الأصلي في معنى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات، اعتباراً بأنه لا يصار إلى الأجرة القانونية - في واقعة الدعوى - إلا إذا ثبت بطلان الأجرة المتفق عليها، كما لا يمكن القول بتوافر البطلان إلا إذا تبين أن الأجرة التعاقدية تقل عن الأجرة القانونية، وتختص به المحكمة الابتدائية عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من ذات القانون مهما كانت قيمته أو نوعه، وإن التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.  
(نقض ١٧/٣/١٩٧٦ - السنة ٢٧ ص ٦٧٦).

١٨١٧- ليس هناك ما يمنع من أن يصدر الحكم فى الدعوى العمالية من إحدى دوائر المحكمة الابتدائية ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى.  
(نقض ١٩٦٢/١٢/١٣ - السنة ١٣ ص ١١٤٠).

١٨١٨- متى كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه قد انتهى فى طلباته الختامية أمام المحكمة الابتدائية إلى طلب إلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٦ جنيهاً قيمة ريع الأيطان التى اشتراها من مورثهم بموجب عقد بيع عرفى، وكان تمسك الطاعنين بتملك العين المبيعة بالتقدم الطويل لم يطرح على المحكمة الابتدائية فى صورة طلب عارض، بل أثير فى صورة دفع لحق المشتري فى طلب الربيع المترتب على عقد البيع، فإن هذا الدفع لا يؤثر فى تقدير قيمة الدعوى، وتظل مقدرة بقيمة الحق المطالب به.  
(نقض ١٩٧١/٣/١٨، سنة ٢٢ ص ٣٣٤).

١٨١٩ - مؤدى نصوص المادة ٤٧، ٤٢، ١/٢١٩، ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم فى الدعاوى المدنية والتجارية التى تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً، إلا أن المشرع استثنى من هذا الأصل بعض الدعاوى التى لاتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها وجعل مناط استئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعوى للنصاب الانتهاى فيكون الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى دعوى لاتزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً، غير قابل للاستئناف، سواء كان اختصاصها بها بناء على قاعدة الاختصاص الواردة فى قانون المرافعات، أو بمقتضى قوانين أخرى مالم يرد المشرع الخروج على ذلك بنص خاص .

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٧، سنة ٢٤ ص ٤٩٠).

١٨٢٠- مناط تطبيق المادة «٥١» مرافعات قديم والمقابلة للمادة ٤٧ من القانون الحالى» هو الدعوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التى تنظر فيها بوصفها جهة طعن. ومن ثم فإذا كان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن فى قرار مجلس نقابة المحامين، وقد صدر هذا القرار فى طلب تقدم به المحامي لتقدير أتعابه بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه فإن قيمة هذا الطلب تكون هى المناط فى تحديد الاختصاص للمحكمة التى تنظر التظلم من القرار الصادر فى هذا الطلب، وهى التى تحدد بها كذلك نصاب الاستئناف، وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية فى هذا التظلم قابلاً للاستئناف أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٨/٣/١٩٦٥، سنة ١٦ ص ٣٥٦).

١٨٢١- إذا رفعت الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات إلى طلب نقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيهاً فإن ذلك لا يسلب المحكمة الابتدائية الاختصاص بهذا الطلب مادام أنها كانت مختصة أصلاً بنظر الدعوى وقت رفعها إليها، ذلك أن قانون المرافعات يعتبر مثل هذا الطلب المعدل طلباً عارضاً.

(نقض ١٠/٢/١٩٦٦، سنة ١٧ ص ١٤١٥).

١٨٢٢ - العبرة فى تقدير نصاب الاستئناف هى بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة، فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب إلزام المدعى عليه بتقديم حساب عن ريع منزل، وهو طلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة فى قانون المرافعات، وبالتالي تعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بالمادة ٤٤ من هذا القانون، وتختص المحكمة الابتدائية بنظره، فإن طلب المدعى بعد فحص الحساب المقدم الحكم له بنتيجة هذا الحساب حسبما أظهره الخبر - المنتدب فى



الدعوى - لا يعتبر عدولاً عن الطلب الأصلي الخاص بتقدير الحساب حتى يقال بأن الطلبات الختامية قد انحصرت في الطلب الذى أبدى أخيراً، وإنما هذا الطلب يعد طلباً عارضاً مكملاً للطلب الأصلي الخاص بتقدير الحساب ومتربطاً عليه، وتختص به المحكمة الابتدائية مهما تكن قيمته عملاً بالمادة ٥٢ من قانون المرافعات.

(نقض ١٦/٦/١٩٦٦، سنة ١٧ ص ١٤١٥).

١٨٢٣- اختصاص إحدى دوائر المحكمة الابتدائية بنوع معين من القضايا، أمر لا يتعلق بالاختصاص النوعى للمحاكم.  
(نقض ١/٥/١٩٧٨، الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ قضائية).

١٨٢٤- قضاء المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيمياً بنظرها. صيرورته نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى. مؤداه. اعتبار قيمة الدعوى زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً، ولو كان الحكم قد خالف القانون. التزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى. الحكم الصادر منها فى الموضوع قابل للطعن بالاستئناف لأنه يعتبر صادراً فى دعوى تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً.  
(نقض ٢/٢١/١٩٧٦، سنة ٢٧ ص ٤٨٠).

١٨٢٥ - متى كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المظنون ضدهما الأول والثانى، والذى تزيد قيمته على مائتين وخمسين جنيهاً، وتوطئة لذلك طلب الحكم بصحة التعاقد عن عقود البيع الثلاثة عن ذات القدر الصادر للبائعين له حتى يتسنى له تسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ هذه العقود، وانتقال الملكية إليه، وكان اختصاص المشتري - فى دعوى صحة التعاقد - للبائع له متعيناً حتى يجب إلى طلبه الحكم بصحة ونفاذ عقده، وإلا كانت دعواه به غير مقبولة. وإذا كان ذلك، فإن طلبات الطاعن التى ضمنها دعواه

بصفة التعاقد عن عقود البيع الصادرة للبائعين له تعتبر بهذه المثابة مرتبطة بطلبه الأصلي بحصة التعاقد عن عقده، وتختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً بالنظر فيها تبعاً، وامتداداً لاختصاصها بالنظر فيه، وذلك عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ مرافعات التي تقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم فى الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها - إذ هى المحكمة ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى، ومتى كانت مختصة بالنظر فى طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى، ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمى أو النوعى للقاضى الجزئى، ويكون حكمها الصادر فى الطلب الأصلي الذى تجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية - وفى الطلبات المرتبطة به جائزاً استثنافه، إذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى هذه الحالة بقيمة الطلب الأصلي وحده ولا يكون للطلبات المرتبطة به تقدير مستقل عنه.

(نقض ١٩٧٥/٦/٣٠ - السنة ٢٦ ص ١٣٣٠).

١٨٢٦ - طلب تصفية الشركة يعتبر طلباً قابلاً للتقدير، ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، ذلك أن طلب التصفية لا يعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها، وقيمة هذه الأموال هى التى تكون موضوع المنازعة بين الخصوم، فإذا جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيهاً، انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية (وفقاً لقانون المرافعات السابق)، بل ويتم اختصاص تلك المحكمة إلى ما عساه يكون مرتبطاً بطلب التصفية من طلبات أخرى. ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمى أو النوعى للقاضى الجزئى إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات، ويكون حكم المحكمة الابتدائية فى

الطلب الذى يدخل فى اختصاصها الاصلى، ويجاوز قيمة النصاب الانتهائى لتلك المحكمة، وفى الطلبات المرتبطة به جائزاً استئنافه، إذ العبرة فى تقدير قيمة الدعوى فى هذه الحالة هو بقيمة الطلب الاصلى وحده.  
(نقض ٢٣/٦/١٩٨٠، سنة ٣١ ج ٢ ض ١٨٤٠).

١٨٢٧ - لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص فى فقرتها الاولى على أن «تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية، ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً»، وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى، والتى كانت تقضى بأن الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص، والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن «المشرع قد حذف هذه الفقرة بعد أن زالت دواعى الاستئناف الوارد فيها، وأصبح جواز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص، والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائى، وتوحيد جهات القضاء المتعددة التى كانت قائمة فيه (المادة ٢٢٦ من القانون القائم)، وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر، لما كان ما تقدم فإنه لم يعد فى قانون المرافعات القائم نص يجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية فى حدود نصابها الانتهائى عند عدم التزامها قواعد الاختصاص.

(نقض ١/١/١٩٨١، الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ قضائية).

١٨٢٨ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها، ولو لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيهاً.  
(نقض ٢٩/٣/١٩٨٠، طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ قضائية).

١٨٢٩ - المنازعات المتعلقة بإيجاز الأراضى الزراعية، اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أية كانت قيمة الدعوى. اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استئنافياً فى قضاء المحكمة الجزئية.  
(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

١٨٣٠ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥، ولا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء، وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه.

(نقض ٣١/١٢/١٩٨١، طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٨ قضائية).

١٨٣١ - لما كان الثابت أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى الماثلة ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بالمنازعة فى تقدير ثمن المتر المربع من الأرض المنزوع ملكيتها دون عرض هذا الطلب على اللجنة المختصة، وقضت المحكمة بإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٢٧٥١ جنيهاً بعد أن قدرت سعر المتر المربع من الأرض المذكورة بمبلغ ٥٠٠ مليم و ١٠ جنيهاً فإنها بذلك تكون قد جاوزت سلطتها بقضائها فى طلب لم يكن معروضاً على اللجنة، ولم تفصل فيه، ويكون قضاؤها فيه قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة، وفى المواعيد العادية المقررة فى قانون المرافعات. ولا يجوز التحدى فى هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى الطعن المرفوع إليها فى قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق إلا الأحكام التى تصدرها المحكمة فى حدود النطاق الذى رسمه لها القانون المذكور، فإذا جاوزت هذا النطاق، وفصلت فى طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة، ولم تصدر هذه اللجنة قراراً فيها، فإن قضاء المحكمة فى هذه الطلبات

لا يكون صادرا فى طعن مقدم إليها فى قرار اللجنة، وبالتالى فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليه فى المادة ١٤ سالفه الذكر.

(نقض ١٩٨١/٣/٥، طعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٢ قضائية).

١٨٣٢ - الحكم الصادر فى المنازعات الزراعية من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية نهائى. قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥. عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٤، طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٧ قضائية).

١٨٣٣ - لجنة الفصل فى المعارضات الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة. رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤. فصلها فى النزاع بتقدير التعويض فى خصومة. جواز الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية. الحكم الصادر فيها غير جائز استئنافه بحجة بطلانه. علة ذلك.

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٠، طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٣ قضائية).

١٨٣٤ - مفاد نص المواد ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطق على واقعة الدعوى - أن المشرع ناط بالجهة الإدارية المختصة معاينة، وفحص المباني والمنشآت، وتقدير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال لترميمها أو صيانتها لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله إذا كان الترميم أو الصيانة يحققان ذلك، وتختص اللجان المنصوص عليها فيه بدراسة التقارير المقدمة من الجهات الإدارية المختصة سالفه الذكر، وإجراء المعاينات على الطبيعة، وإصدار قرارات فى شأنها، وتعلن لذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق، وأباح المشرع لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرارات الصادرة من اللجان المذكورة فى ميعاد معين أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون، وهى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار.

(نقض ١٩٨٤/٤/١٨، طعن رقم ٥٠٠ لسنة ٥٠ قضائية).

١٨٣٥ - عدم جواز استئناف الأحكام الانتهائية لمحاكم أول درجة مناطه. أن تكون صادرة في دعاوى داخلية في اختصاص هذه المحاكم طبقاً للقواعد العامة في الاختصاص. مخالفة ذلك. أثره. قابلية هذه الأحكام للاستئناف.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩، طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٨٣٦ - الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية، وأصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية بدوائرها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن تشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة، مما تختص به الجمعية العمومية، ولا يتعلق بالاختصاص النوعي فتكون الدوائر المدنية المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة نوعياً بالفصل فيما يثار فيها من نزاع يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية متى كان الحكم في الدعوى يتوقف على الفصل في هذه المسألة - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه، إذ فصل في مسألة لازمة للحكم في موضوع الدعوى، وهي تحديد ورثة المالك الأصلي لعقار النزاع، ولم يوقف الدعوى للفصل فيها من محكمة الأحوال الشخصية لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي.

(نقض ١٩٨٦/٦/٢٤ - طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٢ قضائية).

١٨٣٧ - الحكم في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية. عدم قابليته للطعن متى كان قد فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم. مادة ٢٦ قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن رسوم التوثيق والشهر. القضاء فيما يثور من منازعات أخرى. خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٩/٥/٢١، طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٥٦ قضائية، نقض

١٩٨٦/١١/٢٦، طعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٥٥ قضائية).

١٨٢٨ - لما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع فى قواعد الاختصاص النوعى بمسائل الأحوال الشخصية طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية، والمحاكم المالية، وكان النص فى المادة ٦/ ١٠ من اللائحة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات فى «... المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق» إنما يقصد به المواد التى تكون الزوجية فيها هى سبب الحق المدعى به. وكان سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الواردة فى نص اللائحة المذكور - لما كان ذلك، وكانت المادة ٨/ ١ من اللائحة تعقد الاختصاص للمحاكم الابتدائية بالمنازعات التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥، ٦ منها، وكانت المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى هاتين المادتين فإن الإختصاص بالدعوى بها يكون معقوداً للمحكمة الابتدائية. وإذ ألزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى المطروحة، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس.

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٦).

١٨٣٩ - قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيمياً بنظر الدعوى. أثره. تقيد المحكمة المحال إليها الدعوى به ولو كان مخالفاً للقانون. الحكم الصادر من المحكمة الحال إليها. جواز استئنافه .

(نقض ١١/١٢/١٩٨٨، طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥١ قضائية).

١٨٤٠ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية. التزام المحكمة المحال عليها بالإحالة. لاختطاً.

(نقض ٧/١٢/١٩٨٨، طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٢ قضائية).

١٨٤١ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أوقيمتها. من النظام العام. الحكم الصادر فى الموضوع. اشتماله على قضاء ضمنى فى الاختصاص. (نقض ١٩٨٧/٦/٣٠ طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨٤٢ - الحكم بعدم الاختصاص القيمى والإحالة للمحكمة المختصة. قضاء ينهى الخصومة كلها بصدد الاختصاص. صيرورة هذا القضاء نهائياً. مؤداه. التزام المحكمة المقضى باختصاصها بحكم الإحالة ولو خالف حجية حكم سابق .

(نقض ١٩٨٧/١٢/٢٩، طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ قضائية).

١٨٤٣ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طلب ما. مؤداه. امتداد اختصاصها إلى الطلبات الأخرى المرتبطة، ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى. طلب التسليم الذى يبدى بصفة أصلية غير مقدر القيمة .

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥، طعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٦/٢/٥، طعن رقم ٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية).

١٨٤٤ - إيداع طالب الشفعة الثمن الحقيقى للعقار المشفوع فيه وجوب أن يتم بخزينة المحكمة المختصة بنظر الدعوى، وفي الميعاد المقرر. مادة ٢/٩٤٢ مدنى. حصول الإيداع بخزينة المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها العقار دون المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى. أثره. سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة.

(نقض ١٩٨٦/٤/٣، طعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٥١ قضائية).

١٨٤٥ - طلب تصفية الشركة يعتبر طلباً قابلاً للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية، ذلك أن طلب التصفية لا يعدو أن يكون طلب قسمة أموال الشركة فيما بين شركائها بقيمة هذه الأموال هى التى تكون موضوع المنازعة بين الخصوم، فإذا



جاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيهاً. انعقد الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة الابتدائية، بل ويمتد اختصاص تلك المحكمة إلى ماعساه يكون مرتبطاً بطلب التصفية من طلبات أخرى. ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في اختصاصها الأصلي، ويجاوز قيمة النصاب الانتهازي لتلك المحكمة، وفي الطلبات المرتبطة به جائزاً إستثنافه، إذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصلي وحده.

(نقض ٢٣/٦/١٩٨٠ سنة ٣١، الجزء الثاني من ١٨٤٠).

١٨٤٦ - التدخل - في الدعوى - من الطلبات العارضة، وتسرى عليه أحكامها، ومنها أن تكون المحكمة مختصة بدعوى التدخل نوعياً وقيماً مالم يكن التدخل أمام المحكمة الابتدائية ذات الاختصاص العام في النظام القضائي، وكانت الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون ضده الأول على المطعون ضده الثاني تدخل في الاختصاص النوعي والقيمي للمحكمة الابتدائية فإنها تكون مختصة بنظر دعوى تدخل الطاعن وطلباته فيها حتى على فرض أنها تدخل بحسب نوعها في اختصاص المحكمة الجزئية، وذلك إعمالاً لقاعدة أن الفرع يتبع الأصل وتطبيقاً لحكم المادة ٤٧ من قانون المرافعات .

(نقض ١١/١٢/١٩٨٤، الطعن رقم ١٣٥٠ ص ٥١ قضائية).

١٨٤٧ - متى كان القضاء الصادر في الاختصاص - بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها قيمياً بنظرها - والذي تعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً قد أصبح انتهائياً وحاز قوة الأمر المقضى، فإنه يتعين على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن تقتيد به

حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم معاودة الجدل فيه. ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع يعتبر صادراً فى دعوى تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً ويجوز استئنائه على هذا الأساس طبقاً للمادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٩١ لسنة ١٩٨٠.

(نقض ١١/٢٧/١٩٨٥، الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٢ قضائية).

١٨٤٨ - دعوى القسمة. اختصاص المحكمة الجزئية استثنائية بنظرها أياً كانت قيمتها. توقف الفصل فى دعوى القسمة على الفصل فى منازعة تخرج من اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً فى هذه المنازعة وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى لهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى.

(نقض ٤/٤/١٩٩٣، طعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٨٤٩ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فى طلب ما. امتداده إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى، ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى. انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى برمتها للمحكمة الابتدائية المادة ٤٧/١، فقرة أخيرة من قانون المرافعات.

(نقض ١/٢٣/١٩٩١، طعن ٣٠٣٦ لسنة ٥٨ قضائية. نقض ١٩٨٦/٢/٥، طعن

رقم ٩٤٢ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٥/١/٣٠، طعن، رقم ٢ لسنة ٥١

قضائية).

١٨٥٠ - المقرر - أن الأحكام تدور مع علتهـا وجوداً وعدمـاً، وإن الإستثناء يقدر بقدره دون التوسع فى تفسيره أو القياس عليه - ولما كان ألحق مهندس معمارى أو مدنى فى تشكيل المحكمة الابتدائية المنصوص

عليها فى المادة (١٨) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى ناط بها المشرع الفصل فى الطعون فى القرارات الصادرة من لجان تحديد الأجرة بموجب هذه المادة، وفى الطعون فى القرارات الصادرة من لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة والهدم تطبيقاً للمادة (٥٩) منه هو استثناء من القواعد التى تقتصر تشكيل المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فى الدعاوى المدنية والتجارية على القضاة المعيّنين طبقاً لقانون السلطة القضائية وحدهم، وكانت العلة من هذا الاستثناء فى تشكيل المحكمة المذكورة حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون هى أن المصلحة العامة تقتضى إيجاد نظام يكفل ربط الخبرين بالمحكمة ربطاً مباشراً حتى يتكامل النظر القانونى إلى جانب الخبرة الفنية، فىكون الفصل فى النزاع المردد بين الخصوم فى المطن أقرب ما يكون إلى العدالة دون إطالة فى الإجراءات أو مشقة فى التقاضى، مما مؤداه أن إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة سالف الذكر، إنما يقتصر على الفصل فى موضوع الطعون فى القرارات الصادرة من اللجان المشار إليها التى تتطلب الاستهداء بالخبرة الفنية عند بحث الوقائع المطروحة فى النزاع تمهيداً لممارسة المحكمة عملها فى تحرى القانون الواجب تطبيقه وإنزال حكمه الصحيح على الوقائع التى تثبت لديها، دون ما يتعدى هذا النطاق من المسائل التى يعتمد الفصل فيها على النظر القانونى البحت أو التى لا تتطلب خبرة فنية إذ هى تدخل فى صميم ولاية القاضى وتتعلق بجوهر عمله الأصيل - الفصل فى الخصومات - مما يستلزم أن تتولى المحكمة العادية المختصة الفصل فى هذه المسائل بنفسها بهيئة مشكلة من قضاتها الأصليين، دون التزام عليها بأن تلحق بتشكيلها مهندساً لانتقاء علة وجوده عند النظر فى النزاع فى مثل هذه النزاعات، ومن ذلك قضاء المحكمة فى الأمور المتعلقة بشكل الطعن، وما يقتضيه من بحث للإجراءات التى رسمها القانون والمواعيد التى حددها لقبوله، لما كان ذلك، وكانت

محكمة أول درجة قد اقتصررت على النظر في شكل الطعن، ولم تتطرق إلى بحث موضوعه فإن قضاءها بعدم قبول الطعن شكلاً بهيئة مشكلة من قضائيات الأصليين دون أن يلحق بها مهندس يكون موافقاً لصحيح القانون ويمنأى عن البطلان .

(نقض ١٩٩٢/٣/٢٢، طعن رقم ٩٦٥ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨٥١ - النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن على أنه «يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجرة، ويلحق بتشكيلهما مهندس معماري أو مدني». يدل على أن إلحاق مهندس معماري أو مدني بهيئة المحكمة الابتدائية إنما يقتصر على نظرها دعوى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة، وذلك أن علة هذا الاستثناء من القواعد العامة في تشكيل المحاكم - وعلي ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور هي أن المصلحة العامة تقتضي إيجاد نظام قضائي يكفل ربط الخبير بالمحكمة ربطاً مباشراً حتى تتكامل النظرة القانونية وحاسة العدالة إلى جانب الخبرة الفنية، وبذلك يأتي تحديد الأجرة أقرب مايكون إلى العدالة، ودون إطالة في الإجراءات أو مشقة في التقاضي، ومن ثم فإنه متى كان الطعن وارداً على مدى خضوع العين لأحكام قانون إيجار الأماكن من عدمه فإنه لا يعد منازعة ناشئة عن تقدير القيمة الإيجارية وفقاً للمعايير التي حددها القانون، وبالتالي لا يشترط أن يلحق المهندس بتشكيل الهيئة - التي تنتظر هذه المنازعة .

(نقض ١٩٩١/١١/٢٧، طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨٥٢ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها قيمياً بنظر النزاع وبإحالتها للمحكمة الابتدائية. اكتسابه قوة الأمر المقضي بعدم الطعن فيه. أثره. تقيد المحكمة الحال إليها الدعوى بتقدير قيمتها، ولو كان قد بني

على قاعدة غير صحيحة.جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية المحال إليها. مادة ٤٧ مرافعات.

(نقض ١٩٩١/٢/٢١ طعن ١٨٢٠ لسنة ٥٦ قضائية).

١٨٥٣ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر في طلب ما. امتداده إلى ماعساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى، ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي. انعقاد الدعوى برمتها للمحكمة الابتدائية. مادة ٤٧/١ فقرة أخيرة من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩١/١/٢٣ طعن ٣٠٣٦ لسنة ٥٨ قضائية).

١٨٥٤ - قضاء الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى دون أن يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية. قصور. «مثال في بيع».

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٠ طعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٥٨ قضائية).

١٨٥٥ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون في قرارات لجان معارضات نزاع الملكية. ولايتها لانتعدي النظر في مدى موافقة اللجنة لأحكام القانون. مقتضاه. ما لم يسبق عرضه على اللجنة ومالم تصدر قراراً فيه. لايجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة. لايتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة.

(نقض ١٩٩٣/٢/٤ طعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٦٠ قضائية).

١٨٥٦ - تشكيل المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعن على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآلية للسقوط. وجوب إلحاق مهندس بها. تعلقه بالنظام العام. خلو تشكيل المحكمة منه. أثره. بطلان الحكم، وإمتداد البطلان إلى تقرير الخبير الذي ندبه.

(نقض ١٩٩٦/٧/٣ طعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق، ١٩٩٦/٢/١٤ طعن رقم ٦٠٥٣ لسنة ٦٣ ق، ١٩٩٥/٤/١٢ طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٦١ ق).

١٨٥٧- الاعتراض على قائمة شروط بيع العقار الذى تعذر قسمته عيناً بالملزاد لا يعدو أن يكون من المنازعات المتفرعة عن دعوى القسمة التى تختص بالفصل فيها المحكمة الجزئية، ويكون استئناف الحكم الصادر فى شأنها أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية أياً كانت قيمة الدعوى، وذلك طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من قانون المرافعات. وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن ٢٣١١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١١، الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/١١/٢٩ س ٣ ع ١ ص ١١٢، الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ع ١ ص ١٠٤، الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧ لم ينشر، الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ س ٤١ ج ١ ص ٢٥٨، الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١٢ لم ينشر، الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٤).

١٨٥٨ - الاعتراض على قائمة شروط البيع. منازعة متفرعة عن دعوى القسمة. اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل فيها. استئناف الحكم الصادر فى شأنها أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية أياً كانت قيمة الدعوى. مادة ٤٧/٢ مرافعات.

(نقض ١٩٩٦/٦/١١، طعن رقم ٢٣١١ لسنة ٦١ قضائية).

١٨٥٩ - قضاء لجان الفصل فى المعارضات فى تقدير التعويض المستحق عن نوع الملكية بالقانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ انعقاد الاختصاص بنظر تلك المعارضات للمحاكم الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة، وجواز استئناف الأحكام الصادرة منها. مادة ١٣ ق ١٠ سنة ١٩٩٠. وجوب إحالة الدعاوى التى لم تقصل فيها اللجان المشار إليها إلى المحكمة المختصة، عملاً بالمادة ٢٧ من ذات القانون. عدم جواز التحدى بأحكام القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الملغى.

(نقض ١٩٩٦/٥/٨، طعن رقم ١٠٠٩١ لسنة ٦٤ قضائية).

١٨٦٠- اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤ ق ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى. لجنة إدارية رغم وجود عنصر قضائى يرأس تشكيلها. علة ذلك. اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعن فى قراراتها . (حكم النقض السابق).

١٨٦١ - اختصاص المحكمة الابتدائية وحدها بالفصل نهائياً فى الطعون على القرارات الصادرة بشأن حل مجلس إدارة الجمعية الزراعية أو بوقف أحد أعضائه أو إسقاط عضويته. القرار الصادر باستبعاد أحد المرشحين لعضوية المجلس ليس من تلك القرارات. المادتان ٥٢، ٥٤ ق ١٢٢ لسنة ١٩٨٠.

(نقض ١٢/٦/١٩٩٥، طعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٦٠ قضائية).

١٨٦٢ - إذ كانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى خلصت إلى أن العقد موضوع التداعى هو عقد حكر على أرض من أعيان وقف البخارى الأهلى أبرم فى ظل التقنين المدنى الملغى الذى لم يتضمن تنظيمًا خاصًا لحق الحكر وأن مقتضى صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢، هو انتهاء الأحكار القائمة على الأراضى التى كانت موقوفة وقفًا أهلياً بزوال صفة هذا الوقف، ويتعين على المحكّر تبعاً لذلك أن يرد الأرض التى تحت يده، وأنها تأسيساً على ذلك كيفت الدعوى بأنها دعوى طرد للغصب غير مقدرة القيمة بما يخرجها عن نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية، ورتبت على ذلك اختصاصها بنظرها فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

(نقض ١٠/٣٠/١٩٩٤، طعن رقم ٢٧٥٤ لسنة ٦٠ ق).

١٨٦٣ - دعوى القسمة. اختصاص المحكمة الجزئية استثنائياً بنظرها أي كانت قيمتها. توقف الفصل في دعوى القسمة على الفصل في منازعة تخرج من اختصاص هذه المحكمة. أثره. وجوب وقف دعوى القسمة لحين الفصل نهائياً في هذه المنازعة، وإحالة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها. مؤداه. اعتبار الدعوى لهذه المنازعة مرفوعة أمام المحكمة الابتدائية، ومتصلة بها قانوناً دون حاجة لاتباع الطريق العادى لرفع الدعاوى.

(نقض ١٩٩٣/٤/٤، طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٦ قضائية).

١٨٦٤ - لجان الطعن لها ولاية القضاء للفصل في الخصومة بين الممول والمصلحة أي كان سبب الخلاف سواء تعلق بالأرقام التي حددتها المصلحة أو بمبدأ فرض الضريبة أو المنازعة في صفته كمول. ولاية المحكمة الابتدائية. قصرها على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرارات لجان الطعن. علة ذلك. ما لم يسبق عرضه أو بحثه بمعرفة تلك اللجان لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة. مادة ١٥ قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

(نقض ١٩٩٧/٥/١٢، طعن رقم ٣٣٢٨ لسنة ٦١ قضائية).

١٨٦٥ - لما كان الثابت في الأوراق أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى بطلب إلزام المطعون ضدهما الرابع والخامس (الجمعية التعاونية الزراعية ووزير الزراعة بصفته) أن يصرفا لها مستلزمات الإنتاج العينية النقدية عن الأرض الزراعية التي تمتلكها وتحوزها. ولم تؤسس تلك الدعوى على وجود عقد مزارعة بينها وبين الطاعن. فإن الدعوى على هذا النحو لا تدخل في الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية الوارد حكمه في المادة ٣٩ مكرراً المشار إليها. وتخضع لقواعد الاختصاص المقررة في قانون المرافعات. وإذا كانت طلبات المطعون ضدها الأولى آتفة البيان غير قابلة لتقدير قيمتها وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات،



فإن قيمتها تعتبر زائدة على خمسمائة جنيه التزاماً بحكم المادة ٤١ منه باعتبار يوم رفع الدعوى، وذلك قبل التعديل الحاصل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، ويكون الاختصاص بنظرها معقوداً تبعاً لذلك للمحكمة الابتدائية عملاً بنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٤٧٠٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١٢، قرب الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨، سنة ٤١ ج ١ ص ٦٦٥).

**١٨٦٦ - اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في الطعون على القرارات الصادرة بحل مجلس إدارة الجمعية الزراعية:**

- مؤدى نص المادتين ٥٢، ٥٤ من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى على انفراد المحكمة الابتدائية الكائن بدائرته مقر الجمعية التعاونية الزراعية بالفصل بحكم نهائى فى الطعون التى يكون موضوعها قراراً صادراً بحل مجلس الجمعية أو بوقف أحد أعضاء المجلس عن ممارسة نشاطه فيه بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز شهرين أو بإسقاط عضويته بصفة نهائية.

(نقض ١٩٩٥/١٢/٦، طعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٦٠ قضائية).

**١٨٦٧ - دعوى النفقات للزوجة والصفار المصريين. مسلمين وغير مسلمين.** انعقاد الاختصاص بها للمحاكم الجزئية للأحوال الشخصية. استئناف الأحكام الصادرة فيها. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبارها هيئة استئنافية بالنسبة للأحكام الجائز استئنافها فقط. عدم اختصاص هذه المحاكم بنظرها ابتداء فى جميع الأحوال. المواد ٥، ٦، ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

(نقض ١٩٩٧/٧/١، طعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٣ ق إحوال شخصية).

**١٨٦٨ - الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة.** الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير. ماميتها. الدعاوى التى لا يمكن تقدير قيمة

المطلوب فيها طبقاً لآى قاعدة من القواعد الواردة فى المواد من ٣٦ حتى ٤٠ من قانون المرافعات. طلب المطعون ضدها الحكم لها بنفقة زوجية على الطاعن. غير قابل للتقدير. مؤدى ذلك. جواز الطعن على الحكم الصادر فيها ابتدائياً بالاستئناف.

(نقض ١٩٩٧/٧/١، طعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٣ ق احوال شخصية).

١٨٦٩ - الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ببيع عقار لعدم إمكان قسمته بغير ضرر. استئنائه أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. مادة ٢/٤٧ مرافعات.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢٩، طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٦٦ قضائية).

١٨٧٠ - دعوى تسوية الحالة. ليست من دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات. عدم قابليتها للتقدير وفقاً لقواعد قانون المرافعات. أثره. انعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١١).

١٨٧١ - دعوى المطالبة بمقابل الإجازات لا تعد من دعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات التى تختص المحكمة الجزئية بالحكم فيها.

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٧).

١٨٧٢ - دعوى الزوج زوجته للدخول فى طاعته، واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية من قواعد الاختصاص، ومسائل الإجراءات. مؤدى ذلك. خضوعها للمادة ١١ مكرراً ثانياً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥. سريان حكم هذه المادة على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية، سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لا.

(نقض ١٩٩٩/٩/٢٨، طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٦٤ ق احوال شخصية).

## (مادة ٤٨)

«تختص محكمة الاستئناف بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية»<sup>(١)</sup>.

### التعليق،

١٨٧٣ - اختصاص محكمة الاستئناف: لمحكمة الاستئناف اختصاص نوعي محدود، فهي تختص بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية. فاختصاص هذه المحكمة يقتصر على نظر الاستئنافات المرفوعة إليها عن أحكام المحاكم الابتدائية (انظر تفصيلات ذلك: للمؤلف - الطعن بالاستئناف - مكتبة . دار الفكر العربي ص ١٠ وما بعدها)، فهي لا تختص بنظر استئناف عن حكم صادر من محكمة جزئية، وذلك ما لم يقرر المشرع ذلك بنص خاص، كما هو الحال بالنسبة للمنازعات الموضوعية في التنفيذ إذا زادت قيمتها عن عشرة آلاف جنيه، إذ نص المشرع على أن أحكام قاضي التنفيذ في هذا النوع من المنازعات تستأنف أمام محكمة الاستئناف «مادة ٢٧٧ مرافعات» رغم أن قاضي التنفيذ قاضي جزئي، ويعتبر ذلك استثناء خاص، ولو لم يوجد ذلك النص التشريعي لكان من الواجب استئناف هذا النوع من المنازعات إلى المحكمة الكلية لا إلى محكمة الاستئناف.

كما لا تختص هذه المحكمة بنظر أي طعن يرفع إليها في حكم صادر من المحكمة الابتدائية باعتبارها هيئة استئنافية، فإذا أصدر حكم من محكمة جزئية، واستأنف أمام المحكمة الابتدائية فإن قضاء المحكمة الابتدائية في هذا الاستئناف لا يجوز أن يطعن فيه أمام محكمة

---

(١) هذه المادة تقابل المادة ٥٢ من قانون المرافعات السابق وهي مطابقة لها .

الاستئناف، إذ التقاضى على درجتين فقط (انظر ذلك بالتفصيل: مؤلفنا الطعن بالاستئناف - مكتبة دار الفكر العربى - ص ١٠ وما بعدها).

والأصل أن محكمة الاستئناف تنظر الدعوى لثانى مرة بعد الفصل فيها من المحكمة الابتدائية، فهي لا تنظر أى دعوى مبتدأة ترفع إليها على مباشرة، ولكن هناك بعض الدعاوى نص المشرع على سبيل الاستثناء على رفعها مباشرة إلى محكمة الاستئناف لتحكم فيها لأول مرة، وأهم هذه الدعاوى هي:

(أ) دعاوى سقوط الخصومات أمام محكمة الاستئناف، فإذا صدر حكم فى خصومة ابتدائية، واستؤنف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، ثم وقف السير فى الخصومة بفعل المدعى أو امتناعه لمدة سنة، فيكون للمدعى عليه أن يرفع دعوى مبتدأة لمحكمة الاستئناف بسقوط هذه الخصومة المرفوعة أمامها، وذلك تطبيقاً للمادة ١/١٣٦ مرافعات التى تنص على أن «يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى».

(ب) دعاوى تفسير الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف إذا شابها غموض أو إبهام، وذلك تطبيقاً للمادة ١/١٩٢ مرافعات التى تنص على أنه «يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى».

(ج) دعاوى مخاصمة القضاة ورجال النيابة، إذ ترفع هذ الدعاوى ابتداء إلى محكمة الاستئناف التابع لها القاضى أو عضو النيابة، وذلك طبقاً للمادة ١/٤٩٥ مرافعات التى تنص على أن «ترفع دعوى المخاصمة بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضى أو عضو النيابة يوقعه الطالب، أو من يوكله فى ذلك توكيلاً خاصاً».

(د) بعض الطلبات الجديدة التى أباح القانون للخصوم فى الاستئناف أن يضيفوها إلى طلباتهم التى أبدوها أمام محكمة الدرجة الأولى، مثل ما تنص عليه المادة ٢/٢٣٥ مرفعات من أنه «يجوز أن يضاف إلى الطلب الاصلى الاجور، والفوائد والمرتببات وسائر الملحقات» التى تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى، وما يزيد عن التعويضات بعد تقديم هذ الطلبات، ومن ذلك أيضاً ما تنص عليه المادة ٤/٢٣٥ من أنه «يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات إذا كإن الاستئناف قد قصد به الكيد»، وحكم المحكمة بالتعويضات فى هذه الحالة يتوقف على طلب الخصم الحكم له بها، ورغم أن هذا الطلب يعتبر جديداً فإن الاختصاص بنظره ينعقد لمحكمة الاستئناف على سبيل الاستثناء.

١٨٧٤ ـ ويلاحظ أن قانون إيجار الاماكن رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧، وإن كان قد جعل الاختصاص بالطعن فى قرار لجنة تقدير أجرة المساكن، وقرار اللجنة المختصة بالإشراف على المباني الآيلة للسقوط من اختصاص المحكمة الابتدائية، إلا أنه قصر الاستئناف على حالة الخطأ فى تطبيق القانون فقط.

أما القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، فقد خول للمستأجر خلال تسعين يوماً من تاريخ التعاقد أو تاريخ الإخطار أو من تاريخ شغله للمكان أن يطلب من لجنة تحديد الأجرة المختصة القيام بتحديد أجرة المكان، وجعل الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكان المؤجر، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إخطار ذوى الشأن بقرارها، ولا تسرى على هذه الأحكام المادتين ١٨، ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخاصة أولاهما بضرورة أن يلحق بتشكيل المحكمة مهندس معمارى، والثانية بعدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية إلا لخطأ فى تطبيق القانون وبذلك يصبح الطعن جائزاً

بالاستئناف على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتقدير أجره المكان إن كانت الواقعة قد تمت فى ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (الناصرى وعكاز ص ٢٩٣).

وينبغى ملاحظة أن محكمة الاستئناف تختص بنظر استئناف دعاوى الأحوال الشخصية الذى يرفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية، إذ من المقرر أن محكمة الاستئناف تختص أيضاً بنظر استئناف دعاوى الأحوال الشخصية الذى يرفع إليها طعناً على الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية. ذلك أن القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ لم يرد به نص بهذا الشأن، ومن ثم يسرى بشأنه قانون المرافعات عملاً بالمادة ١/٥٦ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، والمادة الأولى من قانون إصداره.

### الاختصاص النوعى لمحكمة النقض:

١٨٧٥ - نطاق الاختصاص النوعى لمحكمة النقض ضيق للغاية، وذلك بالمقارنة باختصاص المحاكم الأدنى منها نوعياً. إذ يقتصر اختصاص محكمة النقض على النظر فى الطعون التى ترفع إليها فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله، أو إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم «مادة ٢٤٨ مرافعات».

كما تختص أيضاً بالنظر فى الطعون التى يرفعها إليها الخصوم فى أى حكم انتهائى، أى كانت المحكمة التى أصدرته، سواء كانت هذه المحكمة جزئية أو ابتدائية أو محكمة الاستئناف، وذلك إذا كان هذا الحكم قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الأمر المقضى «مادة ٢٤٩ مرافعات».

كذلك تختص محكمة النقض أيضاً بالنظر فى الطعون التى يرفعها إليها النائب العام لمصلحة القانون فى الأحكام الانتهائية، أياً كانت المحكمة التى أصدرت هذه الأحكام، إذا كان الحكم مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وذلك بالنسبة للأحكام التى لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها، وبالنسبة أيضاً للأحكام التى فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن «مادة ٢٥٠ مرافعات».

ويلاحظ أن دور محكمة النقض إنما يقتصر على توحيد فهم القانون، ورقابة تطبيقه فى المحاكم المتعددة التى تتولى القضاء فى الدولة، فهى لا تعتبر درجة ثالثة من درجات التقاضى، ولذلك فإنه إذا رفع إليها طعن فى أحد الأحكام، فإنها لا تعيد نظر موضوع النزاع من جديد، وإنما تبحث فقط مدى مطابقة هذا الحكم للقانون.

ومما هو جدير بالذكر أن محكمة النقض تختص أساساً بنظر الطعون بالنقض التى ترفع إليها، بيد أن المشرع خول محكمة النقض أيضاً بنصوص خاصة، ولاعتبارات تتعلق باستقلال وهيبة القضاء نظر بعض الدعاوى المتعلقة بهم، لا كمحكمة قانون، ولكن كمحكمة موضوعية، كما خولها اختصاصات أخرى بنصوص قانونية، ومن ذلك اختصاصها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء، والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم (مادة ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢)، واختصاصها بدعاوى رد القضاء (مادة ١٦٤ مرافعات)، ودعاوى مخاصمة القضاء، وأعضاء النيابة (مادة ٤٩٦ و ٤٩٧ من قانون المرافعات).

### تعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام:

١٨٧٦ - ينبغى ملاحظة أن قواعد توزيع القضايا بحسب نوعها على المحاكم المختلفة تتعلق بالنظام العام، لأنها مقررّة رعاية لمصلحة عامة هى

حسن سير القضاء، وليس لرعاية مصلحة خاصة بالخصوم، ولذلك فإنه في حالة مخالفة أى قاعدة من هذه القواعد يجوز للخصوم الدفع بعدم الاختصاص في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض (موريل - المرافعات - بند ٢٩٥ ص ٢٤٩)، كما يجب على النيابة العامة في هذه الحالة إذا تدخلت في الدعوى كطرف منضم أن تطلب الحكم بعدم الاختصاص حتى ولو لم يدفع أحد الخصوم بذلك، كما يجب على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها في هذه الحالة حتى ولو أغفل الخصوم أو النيابة العامة الدفع بعدم الاختصاص، كذلك لا يجوز للخصوم أن يتفقوا على مخالفة أى قاعدة من قواعد توزيع الاختصاص وفقاً لنوع القضية، إذ لا سلطان لإرادتهم في هذا الصدد.





## للمؤلف كتب وأبحاث

١- تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - دراسة مقارنة - دار النهضة العربية بالقاهرة - رسالة للدكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩، وقد نالت هذه الرسالة تقديره جيد جداً - مع التبادل مع الجامعات الأخرى والتوصية بالطبع على نفقة الجامعة» وبمناسبة هذه الرسالة منحت الدولة المؤلف وسام الجمهورية سلمه له رئيس الجمهورية .

٢- محاضرات فى طرق التنفيذ ومنازعاته - سنة ١٩٨١.

٣- مبادئ التنفيذ وفقا لقانون المرافعات المصرى ، بالأشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد الباسط جميعى - ١٩٨١ - ١٩٨٢.

٤- مقارنات بين مبادئ التنفيذ وطرق التحفظ فى قانون الإجراءات المدنية السودانى ، وقانون المرافعات المصرى - بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة أسيوط - العدد الرابع - يونية سنة ١٩٨٢.

٥- محاضرات فى التنفيذ الجبرى - بالأشتراك مع الأستاذ الدكتور أحمد السيد صاوى - نشر مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٣.

٦- حبس المدين فى الديوان المدنية والتجارية - دراسة مقارنة بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية التى تصدرها كلية الحقوق جامعة أسيوط - العدد الخامس - يونية ١٩٨٣، وأيضا من منشورات مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٩٨٥.

٧- شرح أصول التنفيذ الجبرى - سنة ١٩٨٤.

٨ - النظام القضائي الإسلامى - نشر مكتبة وهبة بالقاهرة - سنة ١٩٨٤.

٩- ركود الخصومة المدنية - بسبب الشطب أو الوقف أو الانقطاع ،  
وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام المحاكم - مكتبة دار النهضة  
العربية بالقاهرة .

١٠- محاضرات فى اشكالات التنفيذ وتوزيع حصيلته - سنة ١٩٨٤.

١١- حول القضاء المستعجل ونظرة المشرع إليه فى دولة الإمارات  
العربية المتحدة - بحث منشور فى مجلة العدالة - التى تصدرها وزارة  
العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة - العدد الثامن والأربعون - السنة  
الثالثة عشرة - يوليو ١٩٨٦، ومنشور أيضا فى أعمال ندوة القضاء  
المستعجل - التى نظمها المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية التابع  
لمجلس وزراء العدل العرب بجامعة الدول العربية - بالرباط بالمملكة  
المغربية - فى الفترة من ٥ إلى ٧ فبراير سنة ١٩٨٦ - نشر دار النشر  
المغربية - الدار البيضاء سنة ١٩٨٦.

١٢- مبادئ قانون المرافعات المدنية والتجارية فى دولة الإمارات  
العربية المتحدة - الجزء الأول - العمل القضائى - النظام القضائى - نشر  
مكتبة دار القلم بدبى - سنة ١٩٨٦.

١٣- كفالة حق التقاضى - دراسة مقارنة بين القانون والشرعية  
الإسلامية - بحث منشور فى مجلة العدالة التى تصدرها وزارة العدل  
بدولة الإمارات العربية المتحدة - العدد السادس والأربعون - السنة الثالثة  
عشرة - يناير سنة ١٩٨٦.

١٤- تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى المدنية -  
دراسة مقارنة - بحث منشور فى مجلة الشريعة والقانون التى تصدرها

كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة - العدد الأول  
مايو سنة ١٩٨٧.

١٥- أعمال القضاة: الأعمال القضائية - الأعمال الولائية - الأعمال  
الإدارية - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة.

١٦- التنفيذ على شخص المدين - دراسة فى قانون دولة الإمارات  
والقانون المقارن والشريعة الاسلامية - بحث منشور فى مجلة  
الشريعة والقانون التى تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات  
العربية المتحدة - العدد الثانى - مايو سنة ١٩٨٨.

١٧- أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى - مكتبة دار النهضة  
العربية بالقاهرة .

١٨- توحيد القضاء وحسن تنظيمه وأثر ذلك فى تحقيق القانون  
لأهدافه فى دولة الإمارات العربية المتحدة - بحث منشور فى مجلة العدالة  
التي تصدرها وزارة العدل - بدولة الإمارات العربية المتحدة - العدد  
السابع والخمسون - السنة السادسة عشرة - يناير سنة ١٩٨٩.

١٩- حول ضوابط اختصاص المحاكم فى القانون والشريعة الاسلامية  
- دراسة مقارنة - بحث منشور فى مجلة الشريعة والقانون التى  
تصدرها كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة -  
العدد الثالث - يوليو سنة ١٩٨٩.

٢٠- مدى خضوع غير المسلمين لولاية القضاء الاسلامى - بحث  
منشور فى مجلة العدالة التى تصدرها وزارة العدل - بدولة الإمارات  
العربية المتحدة - العدد الواحد والستون - السنة السابعة عشرة - يناير  
سنة ١٩٩٠.

٢١- اختصاص المحاكم الدولية والولائى - وفقا لنصوص قانون المرافعات معلقا عليها بآراء الفقه وأحكام القضاء - مكتبة دار النهضة العربية - القاهرة .

٢٢- المساعدة القانونية لغير القادرين على الدفاع عن حقوقهم - بحث بالاشتراك مع آخرين بالمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية - التابع لمنظمة اليونسكو.

٢٣- الاختصاص القيمى والنوعى والمحلى للمحاكم والدفع بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة - وفقا لنصوص قانون المرافعات معلقا عليها بآراء الفقه وأحكام القضاء - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة .

٢٤- اختصاص الغير وإدخال ضامن فى الخصومة المدنية أمام محاكم الدرجة الأولى والاستئناف ومحكمة النقض - وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام القضاء - مكتبة دار الفكر العربى - القاهرة .

٢٥- الطعن بالاستئناف - وفقا لنصوص قانون المرافعات معلقا عليها بآراء الفقه وأحكام محكمة النقض - مكتبة دار النهضة العربية - القاهرة .

٢٦- التنفيذ - وفقا لنصوص قانون المرافعات معلقا عليها بآراء الفقه وأحكام محكمة النقض - مكتبة دار النهضة العربية - القاهرة .

٢٧- إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية - وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام النقض - مكتبة دار النهضة العربية والمكتبات الكبرى بالقاهرة .

٢٨- حكم المحكم وتنفيذه - بحث تم تقديمه لدولة التحكيم التدريبية التى نظمتها كلية الحقوق جامعة الكويت - سنة ١٩٩٤ .

٢٩- تنفيذ أحكام المحكمين الوطنية والأجنبية في دولة الكويت وبعض دول خليج العربى - بحث تم تقديمه لمؤتمر التحكيم التجارى الدولى بالقاهرة - مارس ١٩٩٥.

٣٠- قواعد التحكيم فى القانون الكويتى - مكتبة دار الكتب بدولة الكويت - سنة ١٩٩٦.

٣١- محاضرات فى قانون المرافعات الكويتى - معهد الدراسات القضائية التابع لوزارة العدل الكويتية - سنة ١٩٩٥-١٩٩٦.

٣٢- قانون التحكيم القضائى الجديد فى دولة الكويت - بحث ألقى فى ندوة التحكيم القضائى التى نظمتها وزارة العدل بدولة الكويت - سنة ١٩٩٦.

٣٣- حق الدفاع فى القانون الكويتى - بحث منشور فى أعمال مؤتمر حق الدفاع الذى نظمته كلية الحقوق - جامعة عين شمس - أبريل سنة ١٩٩٦.

٣٤- مفهوم التحكيم القضائى وطبيعته واختصاص هيئة التحكيم القضائى وتشكيلها- بحث تم تقديمه لدورة التحكيم التدريبية- بجامعة الكويت - سنة ١٩٩٦.

٣٥- أصول التنفيذ الجبرى فى القانون الكويتى - جزءان - مكتبة دار الكتب بالكويت سنة ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٣٦ - التعليق على قانون المرافعات - بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض - ستة أجزاء - المكتبات الكبرى.



## الفهرس

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٧      |            | تقديم: تحية لقضاة مصر.                             |
| ٨      |            | مقدمة ..   |
|        |            | القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون              |
| ١١     |            | المرافعات المدنية والتجارية ..                     |
| ١١     |            | المادة ١ من قانون الإصدار ..                       |
| ١٢     | ١          | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١ من قانون الإصدار    |
| ١٥     | ٢          | المادة ٢ من قانون الإصدار ..                       |
|        |            | مادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ المعدل         |
| ١٥     |            | لقانون المرافعات ..                                |
|        |            | المادة الخامسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩         |
| ١٧     |            | المعدل لقانون المرافعات ..                         |
|        |            | مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢        |
| ٢١     |            | المعدل لقانون المرافعات ..                         |
| ٢٦     |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢ من قانون الإصدار .. |
| ٢٧     | ٣          | مادة ٣ من قانون الإصدار ..                         |
| ٢٩     |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣ من قانون الإصدار    |
| ٢٩     | ٤          | مادة ٤ من قانون الإصدار ..                         |
| ٣٠     |            | مقدمة المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات المدنية   |
|        |            | والتجارية. ....                                    |
| ٥٧     |            | مقدمة تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مشروع         |
|        |            | قانون بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية     |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
|        |            | قانون المرافعات المدنية والتجارية.....  |
|        |            | أحكام عامة .....  |
| ٦٢     | ١          | مادة ١ مرافعات.....   |
| ٦٢     |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١ مرافعات.....  |
| ٦٤     |            | التعريف بقانون المرافعات وموضوعاته.....   |
|        |            | نطاق تطبيق قانون المرافعات وكونه الشريعة العامة<br>في المجال الإجرائي ومدى سريانه على القضاء<br>الجنائي والقضاء الإداري.....  |
| ٦٥     |            | سريان قانون المرافعات على الخصومة أمام<br>المحكمة الدستورية العليا بما لا يتعارض وطبيعة<br>اختصاص هذه المحكمة والأوضاع المقررة أمامها.....  |
| ٦٨     |            | مصادر قانون المرافعات .....   |
| ٦٩     |            | العرف ليس من مصادر قانون المرافعات.....   |
| ٦٩     |            | القوانين المكملة لقانون المرافعات .....   |
| ٧٢     |            | تفسير قانون المرافعات.....  |
| ٧٤     |            | مدى تعلق قواعد قانون المرافعات بالنظام العام ...  |
| ٧٧     |            | تطبيق قانون المرافعات من حيث المكان .....   |
|        |            | نطاق تطبيق قانون المرافعات من حيث الزمان<br>وفقا للمادة الأولى مرافعات - القاعدة العامة<br>وثلاثة استثناءات منها - القاعدة العامة : قاعدة<br>الأثر الفوري والمباشر لقانون المرافعات ..... |
| ٧٧     |            | أولا: مدى سريان قانون المرافعات على<br>الخصومات السابقة على نفاذه .....   |
| ٧٩     |            | ثانياً: مدى سريان قانون المرافعات على<br>الخصومات المستقبلية .....  |
| ٨٣     |            |   |



| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٨٦     |            | ثالثا : مدى سريان قانون المرافعات على الخصومات القائمة  |
| ٨٨     |            | استثناءات ثلاث من قاعدة الأثر الفوري لقانون المرافعات : .....   |
| ٨٨     |            | الاستثناء الأول : القواعد المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها، قد بدأ بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى . |
| ٩٠     |            | الاستثناء الثاني : القواعد المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها                        |
| ٩٢     |            | الاستثناء الثالث : القواعد المنشئة أو الملغية لطرق الطعن بالنسبة لماصدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها        |
| ٩٣     |            | مدى جواز إحالة الطعن من أمام محكمة النقض إلى محكمة أخرى استثنائية استحدث لها القانون اختصاصا : .....          |
| ٩٣     |            | مثال بالنسبة لمحكمة القيم .   |
| ٩٥     |            | مدى سريان قاعدة المرافعات الجديدة على الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم.   |
| ٩٦     |            | مدى سريان قاعدة المرافعات الجديدة على الجزاءات الواجب توقيعها على الخصم المخالف                               |
| ٩٧     |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١ مرافعات  |
| ١١٨    | ٢          | مادة ٢ مرافعات  |
| ١١٨    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢ مرافعات   |
| ١١٩    |            | مبدأ عدم رجعية القانون  |
| ١١٩    |            | المقصود بالإجراء  |

| الصفحة | رقم المادة  | الموضوع  |
|--------|-------------|--|
| ١٢١    |             | الإجراء الذى تم صحيحا فى ظل قانون معمول به   |
| ١٢٣    |             | يبقى صحيحا مالم ينص على غير ذلك .....  |
| ١٢٤    |             | مواعيد السقوط المستحقة لا تسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها .....             |
| ١٢٤    |             | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢ مرافعات   |
| ١٢٧    | ٣ و ٣ مكررا | مادة ٣ مرافعات و ٣ مكررا مرافعات والقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل قانون المرافعات .....        |
| ١٣٠    |             | المقصود بالمصلحة كشرط لقبول الدعوى، أو أى طلب أو دفع أو طعن .....                          |
| ١٣٣    |             | المقصود بلفظ « الطلب » ولفظ « الدفع » الواردان فى المادة الثالثة مرافعات .....             |
| ١٣٤    |             | خصائص المصلحة الواجب توافرها كشرط لقبول الدعوى، أو أى طلب أو دفع أو طعن .....              |
| ١٣٤    |             | أولا : يجب أن تكون المصلحة قانونية .   |
| ١٣٦    |             | ثانيا: يجب أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وعلاقة ذلك بشرط الصفة فى الدعوى .....             |
| ١٣٩    |             | الاستثناءات من شرط المصلحة الشخصية المباشرة .....  |
| ١٣٩    |             | استثناء أول: الدعوى غير المباشرة .....   |
| ١٤٠    |             | استثناء ثان: دعاوى النقابات والجمعيات .....  |
| ١٤١    |             | استثناء ثالث: دعوى الحسبة .....  |
| ١٤٢    |             | قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية ..... |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ١٤٦    |            | اختصاص النيابة العامة برفع دعاوى الحسبة ومدى تأثير القانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ على دعاوى الحسبة.....   |
|        |            | قانون تنظيم بعض إجراءات التقاضى فى مسائل الاحوال الشخصية الجديد رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ نص على عدم المساس باختصاص النيابة العامة برفع دعوى الحسبة.....                    |
| ١٤٨    |            | استثناء رابع: الدعاوى التى ترفعها النيابة العامة  |
| ١٤٩    |            | ثالثا: يجب أن تكون المصلحة قائمة وحالة أى غير محتملة اللهم إلا إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه..... |
| ١٤٩    |            | المصلحة فى دعوى قطع النزاع.....   |
| ١٥٠    |            | المصلحة فى الدعاوى التقريرية.....   |
| ١٥٢    |            | المصلحة فى دعوى وقف الأعمال الجديدة.....  |
| ١٥٢    |            | المصلحة فى دعاوى المطالبة بالالتزامات المستقبلية.....   |
| ١٥٢    |            | المصلحة فى الدعوى الاستفهامية.....  |
|        |            | المصلحة فى دعاوى التحقيق المتعلقة بمنازعات مستقبلية.....  |
| ١٥٢    |            | المصلحة فى دعوى إثبات الحالة.....   |
| ١٥٣    |            | المصلحة فى دعوى تحقيق الخطوط الأصلية.....   |
| ١٥٤    |            | المصلحة فى دعوى التزوير الأصلية.....  |
| ١٥٥    |            | لا خلط بين المصلحة والحق الذى تحميه الدعوى.....   |
|        |            | مدى اشتراط استمرار توافر المصلحة من رفع الدعوى إلى حين الفصل فيها: وفقا للمادة الثالثة المعدلة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ يشترط استمرار                                |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ١٥٦    |            | توافر المصلحة عند رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها: والاتجاه الحديث لقضاء محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا قبل صدور هذا القانون هو ضرورة استمرار توافر المصلحة لحين صدور الحكم فى الدعوى..... |
| ١٥٩    |            | مدى تعلق شرط المصلحة وشرط الصفة بالنظام العام: وفقا للمادة ٣ معدلة بالقانون ٨١ لسنة ١٩٩٦ فإن شرط المصلحة وشرط الصفة يتعلقان بالنظام العام.....  |
| ١٦٢    |            | شرط الصفة فى الدعوى.....  |
| ١٦٣    |            | الصفة شرط لقبول الطلب أو الدفع.....   |
| ١٦٤    |            | جواز الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط ألا يستلزم الفصل فيها بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع.....   |
| ١٦٤    |            | رفع الدعوى من غير صاحب الصفة ، أو على من ليس له صفة فيها يترتب عليه انعدام الخصومة.....   |
| ١٦٤    |            | أثر انتفاء الصفة هو انعدام الخصومة هو انعدام الخصومة.....   |
| ١٦٥    |            | التفرقة بين الصفة وسلطة الوكيل فى الحضور عند الخصم.....   |
| ١٦٥    |            | لايجوز اختصام الوكيل فى الأعمال التى وكل فيها اللهم إلا اذا كان الوكيل مفوضا فى إجراء التصرف القانونى.....  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ١٦٦    |            | جواز اختصام القاصر المأثرون له بالإدارة فيما يتعلق بأعمال الإدارة التي أذن له بها.         |
| ١٦٦    |            | اختصام الشريك على الشيوع الذي يتولى إدارة المال الشائع في أعمال الإدارة الخاصة بهذا المال. |
| ١٦٦    |            | شرط الصفة في حالة تعدد الأطراف.  |
| ١٦٧    |            | تمثيل الوارث لباقي الورثة.   |
| ١٦٨    |            | تحقق الصفة بعد رفع الدعوى أو زوالها بعدئذ.   |
| ١٧١    |            | الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أمام محكمة أول درجة وموقف محكمة الاستئناف بعدئذ.      |
| ١٧١    |            | الوزير هو صاحب الصفة في رفع الدعاوى المتعلقة بشئون وزارته.                                 |
| ١٧٢    |            | الشركات القابضة هي صاحبة الصفة في قضايا قطاع الأعمال وفقا للقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩١.           |
| ١٧٢    |            | جواز تغيير الصفة أمام محكمة الاستئناف بشرط عدم التأثير في الطلبات ولا في مراكز الخصوم.     |
| ١٧٢    |            | صفة محامي هيئة قضايا الدولة.   |
| ١٧٣    |            | رفع الدعوى ضد الولي الشرعي بإحدى صفتيه.  |
| ١٧٤    |            | شرط الصفة يتعلق بالنظام العام.   |
| ١٧٥    |            | صفة المحافظ في تمثيل الوزارات واختصاصاته وفقا لقانون الحكم المحلي.                         |
| ١٧٨    |            | المحافظ هو صاحب الصفة الوحيد في الخصومة المتعلقة باختصاص الوزارة الذي نقل إليه.            |
| ١٧٩    |            | صفة المحافظ في حالة تفويض الوزير المختص له في موضوع الخصومة.                               |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ١٧٩    |            | للمحكمة الاستعانة بخبير لتحقيق الوثائق المتعلقة<br>بصفة الخصم .....  |
| ١٧٩    |            | جواز الحكم على المدعى بغرامة عند الحكم بعدم<br>قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة .....   |
| ١٨١    |            | شرط الأهلية لقبول الدعوى .....   |
| ١٨٣    |            | حالة زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية<br>أثناء مباشرة الخصومة .....  |
| ١٨٤    |            | أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بشرط<br>المصلحة فى الدعوى .....  |
| ١٨٩    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢ مرافعات و ٣ مكررا<br>مرافعات .....  |
| ٣٠٥    | ٤          | مادة ٤ مرافعات .....   |
| ٣٠٥    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٤ مرافعات<br>حالة تحديد القانون ميعاد للخصم لاتخاذ صفة<br>فى مسائل الأحوال الشخصية .....   |
| ٣٠٦    | ٥          | مادة ٥ مرافعات .....   |
| ٣٠٦    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٥ مرافعات .....  |
| ٣٠٧    |            | المقصود بالميعاد الحتمى .....  |
| ٣٠٨    |            | لا يغنى عن الإعلان الاطلاع على الورقة أو العلم<br>بها أو تقديمها كمستند .....  |
| ٣٠٨    |            | المقارنة بين المادة ٥ مرافعات والمادة ٦٢ مرافعات .....   |
| ٣٠٩    |            | لا يتم تعجيل الدعوى من أحد عوارض الخصومة إلا<br>بتمام الإعلان خلال الميعاد فلا يكفى مجرد طلب<br>التعجيل أو تحديد جلسة لنظر الدعوى إذ يقتصر<br>مجال أعمال المادة ٦٢ على صحيفة افتتاح الدعوى ..... |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٣١٠    | ٦          | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٥ مرافعات .....     |
| ٣١١    |            | مادة ٦ مرافعات .....                             |
| ٣١١    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٦ مرافعات.....     |
|        |            | التعريف بالإعلان وأساسه واختصاص المحضرين         |
| ٣١١    |            | وحدهم به كقاعدة .....                            |
|        |            | المحضرون هم عمال التنفيذ والمحضرون طائفتان       |
| ٣١٢    |            | في العمل: محضر إعلان ومحضر تنفيذ .....           |
| ٣١٣    |            | الاختصاص المكاني للمحضر .....                    |
|        |            | القاعدة العامة الواردة في المادة ٦ هي الإعلان    |
| ٣١٤    |            | على يد محضر وأحوال استثنائية منها .....          |
|        |            | الإعلان بطريق البريد يختلف عن الإعلان في         |
| ٣١٨    |            | قانون المرافعات .....                            |
| ٣٢٠    |            | على الخصم تحرير الورقة وعلى المحضر إعلانها ..... |
|        |            | مسئولية المحضر عن عمله ومسئولية الحكومة عن       |
| ٣٢١    |            | خطأ المحضر .....                                 |
| ٣٢١    |            | شروط مسؤولية المحضر عن خطئه .....                |
|        |            | مسئولية وزارة العدل عن عمل المحضر مسؤولية        |
| ٣٢٤    |            | المتبوع عن أعمال تابعه .....                     |
| ٣٢٦    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٦ مرافعات .....     |
| ٣٢٦    |            | تنظيم المشرع يقانون خاص إجراءات الإعلان          |
|        |            | يربط الضريبة مؤداه عدم جواز الرجوع إلى           |
| ٣٣٥    |            | أحكام قانون المرافعات .....                      |
| ٣٣٦    | ٧          | مادة ٧ مرافعات .....                             |
|        |            | تعديل المادة ٧ بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة    |
| ٣٣٦    |            | الإيضاحية له .....                               |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٣٣٧    |            | الوقت الجائز فيه الإعلان أو التنفيذ .....  |
|        |            | ضرورة احترام المادة ٧ حتى ولو تم الإعلان في غير موطن المدعى عليه الأصلي كما لو تم في مكتب محامى باعتباره موطناً مختاراً..... |
| ٣٣٨    |            | المقصود بالعلطة الرسمية التي لايجوز الاعلان أو التنفيذ فيها.....   |
| ٣٣٩    |            | البطلان هو جزاء مخالفة المادة ٧ مرافعات .....  |
| ٣٣٩    |            | أثر قبول المعلن إليه للإعلان في الأوقات الممنوعة .....   |
| ٣٤٠    |            | جواز الإعلان أو التنفيذ فى الأوقات الممنوعة فى حالات الضرورة وبإذن كتابى من قاضى الأمور الوقتية .....                        |
| ٣٤١    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٧ مرافعات.....  |
| ٣٤٢    |            | مادة ٨ مرافعات .....   |
| ٣٤٣    | ٨          | تعديل المادة ٨ بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية له .....   |
| ٣٤٤    |            | مبررات وإجراءات امتناع المحضر عن الإعلان .....   |
| ٣٤٤    |            | مادة ٩ مرافعات.....  |
| ٣٤٧    | ٩          | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٩ مرافعات.....   |
| ٣٤٧    |            | التعريف بأوراق المرافعات وخصائصها : .....  |
| ٣٤٨    |            | الخاصية الأولى: شكلية أوراق المرافعات .....  |
| ٣٤٩    |            | الخاصية الثانية: رسمية أوراق المرافعات .....   |
| ٣٤٩    |            | التعريف بأوراق المحضرين وأنواعها .....   |
| ٣٥١    |            | تحرير أوراق المحضرين .....   |
| ٣٥٢    |            | الأصل والصور والتكليف القانونى لأصل الصورة الإعلان وأثر العيب فيهما .....  |
| ٣٥٢    |            | أثر العيب فى أصل الإعلان دون صورته .....   |
| ٣٥٧    |            |  |



| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٣٥٧    |            | أثر العيب فى صورة الإعلان دون أصله .....  |
| ٣٥٨    |            | أثر اختلاف أصل الإعلان عن صورته .....   |
| ٣٥٩    |            | بيانات أوراق المحضرين .....   |
| ٣٦١    |            | لا عبرة بترتيب بيانات الورقة .....  |
| ٣٦١    |            | البيان الأول: تاريخ الإعلان .....   |
| ٣٦٢    |            | البيان الثانى: بيان المعلن .....  |
| ٣٦٤    |            | البيان الثالث والرابع: بيان المحضر وتوقيعه .....  |
| ٣٦٦    |            | البيان الخامس: بيان المعلن إليه .....   |
| ٣٦٩    |            | البيان السادس: بيان متسلم الورقة .....  |
| ٣٧٠    |            | البيان السابع: الموضوع .....  |
|        |            | موقف محكمة النقض من خلو صورة الإعلان من توقيع المحضر أو اسمه أو نقص البيانات غير الجوهرية ..... |
| ٣٧٢    |            | العيب فى صورة الإعلان يبطلها وحدها دون باقى الصور .....   |
| ٣٧٢    |            | البطلان هو جزاء مخالفة المادة ٩ مرافعات .....   |
| ٣٧٢    |            | إعلان نماذج الضرائب وأوراقها بطريق البريد .....   |
| ٣٧٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٩ مرافعات .....  |
| ٣٨٨    | ١٠         | مادة ١٠ مرافعات .....   |
| ٣٨٨    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٠ مرافعات .....  |
| ٣٨٩    |            | تقرير اللجنة التشريعية بشأن المادة ١٠ مرافعات .....   |
|        |            | كيفية الإعلان: الإعلان لشخص المعلن إليه أو فى موطنه الأسمى .....                                |
| ٣٩٠    |            | الاعلان فى الوطن للختار .....   |
| ٣٩٤    |            | موطن الأعمال والوطن القانونى .....  |
| ٣٩٧    |            |   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٣٩٨    |            | مكتب المحامى والإعلان فى الموطن المختار على وجه العموم .....   |
| ٣٩٨    |            | جواز اتخاذ الموطن التجارى موطناً مختاراً .....   |
|        |            | فى حالة عدم بيان المدعى محله المختار فى صحيفة دعواه، فإن موطن وكيله الذى حضر عنه أو معه بالجلسة يعد محله المختار وفقاً للمادة ٧٤ مرافعات .....             |
| ٣٩٩    |            | تسليم صورة الأوراق المعلنه للمعلن إليه نفسه فى موطنه، وإذا لم يكن موجوداً فيتم التسليم للوكيل أو للخادم أو للساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار ..... |
| ٣٩٩    |            | شروط صحة الإعلان فى حالة عدم تسليم ورقة الإعلان للمعلن إليه شخصياً .....   |
| ٤٠٠    |            | المقصود بخادم المعلن إليه الذى يجوز تسليم الإعلان له .....   |
| ٤٠٠    |            | لا يشترط أهلية خاصة فى مستلم صورة الإعلان عن المعلن إليه، ويكفى توافر التمييز والإدراك .....   |
| ٤٠١    |            | الحاضر غير مكلف بالتحقق من صفة مستلم الإعلان .....   |
| ٤٠١    |            | المقصود بالأقارب والأصهار الجائز تسليم صورة الإعلان لهم .....  |
| ٤٠١    |            | عدم اشتراط إقامة الوكيل أو الخادم مع المعلن إليه لاستلام الإعلان بل يكفى تواجده فى الموطن وقت الإعلان .....  |
| ٤٠٢    |            | أثر إغفال الحاضر إثبات غياب المطلوب إعلانه عن موطنه .....  |
| ٤٠٣    |            |  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٤٠٧    |            | إعلان الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة  |
| ٤٠٨    |            | إعلان الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات.  |
|        |            | إعلان قرارات لجنة المنشآت التي يخشى سقوطها.  |
| ٤١٠    |            | البطلان النسبى هو جزء مخالف لإجراءات الإعلان.  |
| ٤١٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٠ مرافعات  |
| ٤٥١    | ١١         | مادة ١١ مرافعات.   |
| ٤٥٢    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١١ مرافعات   |
|        |            | تسليم الإعلان لجهة الإدارة: يجب على المحضر تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة فى أربع حالات.   |
| ٤٥٧    |            | إخبار المعلن إليه بخطاب مسجل بان صورة الإعلان سلمت لجهة الإدارة، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للإدارة مع إرفاق صورة أخرى من ورقة الإعلان بالخطاب واجب المحضر أن يبين فى أصل ورقة الإعلان وصورتها جميع الخطوات التى اتخذها لإجراء الإعلان |
| ٤٦١    |            | اعتبار الإعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا.   |
| ٤٦٢    |            | نقدنا للمادة ١١ مرافعات  |
| ٤٦٦    |            | بطلان الإعلان  |
| ٤٦٧    |            | الغش يفسد الإعلان  |
| ٤٦٨    |            | انعدام الإعلان   |
| ٤٦٨    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١١ مرافعات.   |
| ٤٦٩    |            |  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٤٨٩    | ١٢         | اتجاهات ثلاثة لحكمة النقص بشأن تسليم إعلان الحكم لجهة الإدارة.   |
| ٤٩٢    |            | مادة ١٢ مرافعات  |
| ٤٩٢    |            | جزاء عدم اتخاذ موطن مختار عند إلزام القانون به وأثر إلغاء أو تغيير الموطن الأصلي أو المختار.   |
| ٤٩٥    |            | أحكام النقص المتعلقة بالمادة ١٢ مرافعات.   |
| ٥٠٤    | ١٣         | مادة ١٣ مرافعات  |
| ٥٠٦    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٣ مرافعات.  |
| ٥٠٧    |            | المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل للمادة ١٣ مرافعات  |
| ٥٠٨    |            | وجوب تسليم صورة الإعلان للأشخاص المبيينين في المادة ١٣ مرافعات، اللهم ما يستثنى بنص في قوانين خاصة كالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء إدارة قانونية في الهيئات العامة. |
| ٥١١    | ١٤         | إعلان الدولة   |
| ٥١٢    |            | إعلان الأشخاص العامة.  |
| ٥١٥    |            | إعلان الشركات التجارية والمدنية وشركات قطاع الأعمال والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية الخاصة.  |
| ٥١٩    |            | إعلان الشركات الأجنبية التي لها فروع أو وكيل في مصر.   |
| ٥٢٠    | ١٥         | إعلان أفراد القوات المسلحة.  |
| ٥٢٣    |            | إعلان المسجونين.   |
| ٥٢٤    |            | إعلان بحارة السفن التجارية والعاملين فيها.   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٥٢٥    |            | ضرورة علم الخصم علماً يقينا بصفة خصمه وقت إعلانه.   |
| ٥٢٦    |            | إعلان من له موطن معلوم في الخارج.   |
| ٥٢٩    |            | إعلان من ليس له موطن معلوم. وثلاث شروط لصحة الإعلان في هذه الحالة.                                  |
| ٥٣٢    |            | تسليم صورة الإعلان للتيابة العامة.  |
| ٥٣٣    |            | واجب المحضر في جميع الأحوال أن يبين في أصل الإعلان وصورته سائر الخطوات التي قام بها لإتمام الاعلان. |
| ٥٣٣    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٣ مرافعات.  |
| ٥٧٢    | ١٤         | مادة ١٤ مرافعات   |
| ٥٧٢    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٤ مرافعات.   |
| ٥٧٢    |            | الحكم بالغرامة على طالب الإعلان إذا تعدد ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه بقصد عدم وصول الإعلان إليه.  |
| ٥٧٥    | ١٥         | مادة ١٥ مرافعات   |
| ٥٧٥    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٥ مرافعات  |
| ٥٧٦    |            | التعريف بمواعيد المرافعات ووظائفها والتفرقة بينها وبين مواعيد التقادم ومواعيد السقوط                |
| ٥٨١    |            | أنواع مواعيد المرافعات ثلاثة:   |
| ٥٨١    |            | النوع الأول: مواعيد كاملة.  |
| ٥٨١    |            | النوع الثاني: مواعيد يجب أن يتم العمل قبل بدئها.  |
| ٥٨١    |            | النوع الثالث: مواعيد ناقصة.   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٥٨٢    |            | قواعد مواعيد المرافعات هي القواعد العامة بالنسبة لما يرد في القوانين الخاصة. |
| ٥٨٣    |            | كيفية حساب مواعيد المرافعات  |
| ٥٨٧    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٥ مرافعات.                                     |
| ٥٩٠    | ١٦         | المادة ١٦ مرافعات.   |
| ٥٩٠    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٦ مرافعات.                                    |
| ٥٩١    |            | ميعاد المسافة.   |
| ٥٩٦    |            | قواعد حساب مواعيد المسافة.   |
|        |            | احتساب ميعاد المسافة بشهادة من مرفق السكة الحديد أو مصلحة الطرق              |
| ٦٠٢    |            | إضافة ميعاد المسافة من النظام العام  |
| ٦٠٣    |            | ميعاد المسافة في مناطق الحدود.   |
| ٦٠٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٦ مرافعات.                                     |
| ٦١٥    | ١٧         | مادة ١٧ مرافعات.   |
| ٦١٦    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ١٧ مرافعات                                     |
| ٦١٦    |            | ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج                                       |
|        |            | لا يضاف ميعاد مسافة لميعاد الاستئناف المقرر في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠     |
| ٦١٧    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٧ مرافعات                                      |
| ٦١٧    |            | مادة ١٨ مرافعات.   |
| ٦١٩    | ١٨         | امتداد الميعاد بسبب العطلة الرسمية.  |
| ٦٢٣    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٨ مرافعات                                      |
| ٦٢٤    | ١٩         | مادة ١٩ مرافعات.   |
| ٦٢٧    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ١٩ مرافعات                                      |
| ٦٣٣    | ٢٠         | مادة ٢٠ مرافعات  |

| الموضوع  | رقم المادة | الصفحة |
|--|------------|--------|
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٠ مرافعات   | ٦٣٤        |        |
| تعريف البطالان وضرورة التفرقة بينه وبين الانعدام   | ٦٤٠        |        |
| تحديد حالات البطالان : لا بطلان إذا تحققت الغاية من الإجراء  | ٦٤١        |        |
| المقصود بالغاية من الإجراء التي يترتب على عدم تحققها البطالان  | ٦٤٨        |        |
| تطبيقات قضائية لأشكال يترتب على تخلفها حتما البطالان لاستحالة تحقق الغاية  | ٦٥٢        |        |
| واجب القاضي البحث في كل حالة على حدة عن الغاية من الإجراء  | ٦٥٢        |        |
| التفرقة بين الغاية من الإجراء والغاية من الشكل   | ٦٥٣        |        |
| علم المعلن إليه بالسند التنفيذي لا يحقق الغاية من الإجراء إذا لم يعلن به أو أعلن به إعلانا باطلا   | ٦٥٨        |        |
| بطالان الإجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض  | ٦٥٩        |        |
| لا يترتب البطالان على كل مخالفة لأحكام قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣   | ٦٥٩        |        |
| إبداء صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة خلاف محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لا يترتب عليه بطلان إذا وردت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض قبل فوات الميعاد لتحقيق الغاية من الإجراء | ٦٦٠        |        |
| إذا توفي أحد الخصوم بعد الحكم في الدعوى ورغم ذلك اختصم في الطعن إلا أن أسماء ورثته وردت بأشخاصهم بصحيفة الطعن فإن الغاية من  |            |        |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٦٦٠    | ٢١         | اختصاص ورثة المتوفى تكون قد تحققت.  |
| ٦٦١    |            | الغش أعنف صور البطلان الإجرائي.   |
| ٦٦٢    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٠ مرافعات                                     |
| ٦٩٠    |            | مادة ٢١ مرافعات   |
| ٦٩٠    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢١ مرافعات                                    |
| ٦٩١    |            | أنواع البطلان: بطلان نسبي مقرر لمصلحة خاصة وبطلان مطلق متعلق بالنظام العام. |
| ٦٩١    |            | من له التمسك بالبطلان النسبي المقرر لمصلحة خاصة.                            |
| ٦٩٢    |            | من له التمسك بالبطلان المطلق المتعلق بالنظام العام.:                        |
| ٦٩٧    |            | للمحكمة أن تحكم بالبطلان المتعلق بالنظام العام من تلقاء نفسها.              |
| ٦٩٧    |            | للنيابة العامة التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام.                       |
| ٦٩٨    |            | لكل ذي مصلحة التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام.                         |
| ٦٩٩    |            | التمسك بالبطلان في أحوال التضامن.   |
| ٧٠٠    |            | كيفية التمسك بالبطلان.  |
| ٧٠٠    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢١ مرافعات                                     |
| ٧٠٢    | ٢٢         | مادة ٢٢ مرافعات   |
| ٧١٠    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٢ مرافعات                                    |
| ٧١٠    |            | التنازل عن البطلان النسبي غير المتعلق بالنظام العام.                        |
| ٧١١    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٢ مرافعات                                     |
| ٧١٥    |            | مادة ٢٣ مرافعات.  |
| ٧١٨    | ٢٣         |   |



| الموضوع  | رقم المادة | الصفحة |
|--|------------|--------|
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٢ مرافعات. ....   |            | ٧١٨    |
| تصحيح البطلان: نوعان لتصحيح البطلان:<br>تصحيح بالتكملة أى بزوال العيب وتصحيح مع<br>بقاء العيب. ....                      |            | ٧١٨    |
| النوع الأول من التصحيح: تصحيح البطلان<br>بالتكملة - أى بزوال العيب وفقاً للمادة ٢٢<br>مرافعات. ....                      |            | ٧١٩    |
| شرطان لتصحيح الإجراء بالتكملة. ....  |            | ٧١٩    |
| النوع الثانى من التصحيح: تصحيح البطلان مع<br>بقاء العيب - ....   |            | ٧٢٥    |
| الوسيلة الأولى: التصحيح بالنزول عن التمسك<br>بالبطلان - ....   |            | ٧٢٥    |
| الوسيلة الثانية: تصحيح البطلان بوقائع قانونية<br>لاحقة. ....   |            | ٧٢٦    |
| أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٣ مرافعات. ....  |            | ٧٢٧    |
| مادة ٢٤ مرافعات - ....   | ٢٤         | ٧٢٢    |
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٤ مرافعات. ....   |            | ٧٢٣    |
| آثار البطلان: القاعدة العامة: اعتبار الإجراء الباطل<br>كأن لم يكن وعدم إنتاجه أى أثر واستثناء أن من<br>القاعدة - - - - - |            | ٧٢٣    |
| الاستثناء الأول: تحول الإجراء الباطل إلى إجراء<br>آخر صحيح. - - - - -  |            | ٧٣٥    |
| الاستثناء الثانى: انتقاص الإجراء الباطل. ....  |            | ٧٣٦    |
| أثر بطلان الإجراء على الإجراءات السابقة عليه أو<br>اللاحقة له. ....  |            | ٧٣٨    |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٧٣٩    |            | لا أثر لبطلان الإجراء على الإجراءات السابقة عليه.                                      |
| ٧٣٩    |            | بطلان الإجراء يؤدي إلى بطلان الإجراءات اللاحقة المرتبطة به دون الإجراءات المستقلة عنه. |
| ٧٤١    |            | جواز إعادة الإجراء الباطل.   |
| ٧٤١    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤ مرافعات.   |
| ٧٤٣    | ٢٥         | مادة ٢٥ مرافعات  |
| ٧٤٤    |            | التعريف بقلم الكتاب وتكوينه ووظيفته.   |
| ٧٤٤    |            | النوع الأول من أعمال الكاتب.   |
| ٧٤٤    |            | النوع الثاني من أعمال الكاتب   |
| ٧٤٤    |            | ضرورة حضور كاتب الجلسة وتوقيعه على محضرها.   |
| ٧٤٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥ مرافعات  |
| ٧٤٨    | ٢٦         | مادة ٢٦ مرافعات  |
| ٧٤٨    |            | مدى تعلق البطلان المترتب على مخالفة المادة ٢٦ بالنظام العام.                           |
| ٧٤٩    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦ مرافعات.   |
| ٧٥٠    | ٢٧         | مادة ٢٧ مرافعات.   |
| ٧٥١    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٧ مرافعات.  |
| ٧٥١    |            | أعمال القضاة: أعمال قضائية - أعمال ولائية - أعمال إدارية                               |
| ٧٥١    |            | قاضي الأمور الوقتية يمارس أعمالا ولائية.   |
| ٧٥٢    |            | قاضي التنفيذ هو المختص وحده بإصدار الأوامر على العرائض المتعلقة بالتنفيذ.              |
| ٧٥٢    |            | الكتاب الأول: التداوى أمام المحاكم.  |
| ٧٥٣    |            |  |

| الموضوع  | رقم المادة | الصفحة |
|--|------------|--------|
| الباب الأول: الاختصاص  |            | ٧٥٣    |
| تمهيد: تعريف الاختصاص والتفرقة بينه وبين<br>الولاية وبين توزيع القضايا على الدوائر التابعة<br>للمحكمة الواحدة  |            | ٧٥٣    |
| أساس الفصل فى اختصاص المحكمة بنظر<br>الدعوى.   |            | ٧٥٥    |
| أسس وضوابط تحديد الاختصاص القضائى  |            | ٧٥٦    |
| الفصل الأول: الاختصاص الدولى للمحاكم   |            | ٧٥٧    |
| مادة ٢٨ مرافعات  | ٢٨         | ٧٥٧    |
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٨ مرافعات   |            | ٧٥٧    |
| القاعدة: اختصاص محاكم الجمهورية بالدعاوى<br>التي ترفع على المصرى   |            | ٧٥٩    |
| استثناء: عدم اختصاص القضاء المصرى<br>بالدعاوى العقارية المتعلقة بـعقار يقع فى الخارج،<br>سواء أكانت دعاوى شخصية عقارية أم عينية<br>عقارية أم مختلطة                |            | ٧٦٠    |
| أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨ مرافعات.   |            | ٧٦٢    |
| أحكام نقض تتعلق بإجراءات التحكيم بالخارج.  |            | ٧٦٥    |
| مادة ٢٩ مرافعات  | ٢٩         | ٧٦٧    |
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٢٩ مرافعات   |            | ٧٦٧    |
| مدى خضوع الأجانب لولاية القضاء المصرى  |            | ٧٦٨    |
| اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع<br>على الأجنبى الذى له موطن أو محل إقامة فى<br>الجمهورية وذلك فيما عدا الدعاوى العقارية<br>المتعلقة بعقار واقع فى الخارج |            | ٧٧٠    |

| الموضوع  | رقم المادة | الصفحة |
|--|------------|--------|
| أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩ مرافعات .....  | ٣٠         | ٧٧١    |
| مادة ٣٠ مرافعات .....  |            | ٧٧٥    |
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٠ مرافعات .....   |            | ٧٧٨    |
| حالات اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في مصر .....   |            | ٧٧٩    |
| الحالة الأولى: اختصاص المحاكم المصرية إذا كان للأجنبي في الجمهورية موطن مختار .....  |            | ٧٧٩    |
| الحالة الثانية: اختصاص المحاكم المصرية إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بإفلاس أشهر فيها ..... |            | ٧٧٩    |
| الحالة الثالثة: اختصاص المحاكم المصرية إذا كانت الدعوى معارضة في عقد زواج، وكان العقد يراد إبرامه لدى موثق مصري .....  |            | ٧٨١    |
| الحالة الرابعة: اختصاص المحاكم المصرية بدعوى فسخ الزواج أو الطلاق أو الانفصال .....  |            | ٧٨٢    |
| الحالة الخامسة: اختصاص المحاكم المصرية بدعوى نفقة الأم أو الزوجة متى كان لهما موطن في الجمهورية أو الصغير المقيم فيها .....  |            | ٧٨٢    |
| الحالة السادسة: اختصاص المحاكم المصرية بدعوى نسب الصغير أو الولاية عليه .....  |            | ٧٨٢    |
| الحالة السابعة: اختصاص المحاكم المصرية بدعوى مسائل الأحوال الشخصية .....   |            | ٧٨٣    |
| الحالة الثامنة: اختصاص المحاكم المصرية بدعوى   |            |        |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع                                      |
|--------|------------|--|
| ٧٨٤    |            | الولاية على المال . . . . .                  |
|        |            | الحالة التاسعة: اختصاص المحاكم المصرية       |
|        |            | بالدعوى إذا كان لأحد المدعى عليهم مع الأجنبي |
| ٧٨٤    |            | موطن أو محل إقامة في مصر                     |
| ٧٨٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٠ مرافعات      |
| ٧٩١    | ٣١         | المادة ٣١ مرافعات                            |
| ٧٩١    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣١ مرافعات     |
|        |            | اختصاص المحاكم المصرية بدعوى الإرث أو        |
| ٧٩٢    |            | التركة                                       |
| ٧٩٣    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣١ مرافعات      |
| ٧٩٤    | ٣٢         | مادة ٣٢ مرافعات                              |
| ٧٩٤    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٢ مرافعات     |
|        |            | اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى في حالة       |
| ٧٩٥    |            | قبول الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا             |
|        |            | عدم جواز الاتفاق على استبعاد اختصاص المحاكم  |
|        |            | المصرية بالدعوى المختصة بها وفقا للقانون     |
| ٧٩٥    |            | المصري                                       |
|        |            | تعلق قواعد الاختصاص القضائي الدولي           |
| ٧٩٦    |            | بالنظام العام                                |
| ٧٩٧    | ٣٣         | مادة ٣٣ مرافعات                              |
| ٧٩٧    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٣ مرافعات     |
|        |            | اختصاص المحاكم المصرية بالمسائل الأولية      |
| ٧٩٨    |            | والعارضة في الدعوى المختصة بها               |
|        |            | عدم جواز استبعاد اختصاص المحاكم المصرية      |
|        |            | بالدعوى لصالح محكمة أجنبية على أساس أنها     |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٧٩٨    |            | تختص بها بوصفها مسألة أولية أو عارضة في دعوى أصلية قائمة أمام المحكمة الأجنبية |
| ٧٩٨    |            | اختصاص المحاكم المصرية بالطلب المرتبط بالدعوى الأصلية                          |
| ٧٩٩    | ٣٤         | مادة ٣٤ مرافعات  |
| ٧٩٩    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٤ مرافعات                                       |
| ٨٠٠    |            | اختصاص المحاكم المصرية بالإجراءات الوقتية والتحفظية التي تنفذ في مصر           |
| ٨٠٠    | ٣٥         | مادة ٣٥ مرافعات  |
| ٨٠١    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٥ مرافعات                                       |
| ٨٠١    |            | للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم بعدم اختصاصها دولياً                            |
| ٨٠١    |            | الضابط السلبى لولاية القضاء المصرى: الحصانة القضائية أو الدبلوماسية            |
| ٨٠٢    |            | حصانة الدولة الأجنبية  |
| ٨٠٨    |            | حصانة المنظمات والهيئات الدولية  |
| ٨١١    |            | حصانة رؤساء الدول الأجنبية   |
| ٨١٢    |            | حصانة المبعوثين الدبلوماسيين   |
| ٨٢٢    |            | حصانة المبعوثين القنصلين   |
| ٨٢٣    |            | حصانة القوات الحربية الأجنبية  |
| ٨٢٤    |            | نصوص اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلقة بالحصانات القضائية            |
| ٨٣٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٥ مرافعات  |
| ٨٣٤    |            | أحكام النقض المتعلقة بمناط الحصانة القضائية للدول الأجنبية                     |

| الموضوع   | رقم المادة | الصفحة |
|---|------------|--------|
| أحكام النقض المتعلقة بنطاق الحصانة القضائية ..... |            | ٨٣٦    |
| أحكام نقض تتعلق بالاختصاص الدولي للمحاكم          |            |        |
| بصفة عامة .....                                   |            | ٨٣٧    |
| الفصل الثاني: تقدير الدعاوى .....                 |            | ٨٤٢    |
| مادة ٣٦ مرافعات .....                             | ٣٦         | ٨٤٢    |
| المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٦ مرافعات .....    |            | ٨٤٢    |
| الاختصاص القيمي .....                             |            | ٨٤٣    |
| التعريف بالاختصاص القيمي .....                    |            | ٨٤٣    |
| تحديد اختصاص المحاكم المختلفة على أساس            |            |        |
| قيمة القضية .....                                 |            | ٨٤٣    |
| تعلق قواعد الاختصاص القيمي بالنظام العام .....    |            | ٨٤٥    |
| أهم القواعد العامة في تقدير قيمة القضية .....     |            | ٨٤٥    |
| يعتد في تقدير الدعوى بقيمة المطلوب فيها حقيقة     |            |        |
| يوم رفعها .....                                   |            | ٨٤٦    |
| يعتد في تقدير الدعوى بملحقات الطلب الأصلي         |            |        |
| المستحقة يوم رفع الدعوى .....                     |            | ٨٤٧    |
| العبرة في تقدير الدعوى هي بآخر طلبات الخصوم ..... |            | ٨٥٠    |
| لاعبرة بقيمة الطلب الاحتياطي وإنما بقيمة الطلب    |            |        |
| الأصلي .....                                      |            | ٨٥١    |
| تقدير الدعوى في أحوال التضام .....                |            | ٨٥٢    |
| عدم تأثر قيمة الدعوى بالطلبات المتصلة بالطلب      |            |        |
| الأصلي .....                                      |            | ٨٥٢    |
| أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٦ مرافعات .....     |            | ٨٥٢    |
| أحكام نقض تتعلق بالإحالة عند تعديل قواعد          |            |        |
| الاختصاص النوعي أو القيمي .....                   |            | ٨٦٣    |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٨٦٧    | ٣٧         | مادة ٣٧ مرافعات   |
| ٨٦٩    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٧ مرافعات  |
|        |            | تعديل المادة ٣٧ بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢   |
| ٨٧٠    |            | المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢  |
| ٨٧٠    |            | بشأن المادة ٣٧ مرافعات  |
| ٨٧٢    |            | تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالعقارات   |
| ٨٧٤    |            | تقدير قيمة دعوى تثبت الملكية  |
| ٨٧٤    |            | تقدير قيمة دعوى الشفعة  |
| ٨٧٦    |            | تقدير دعوى قيمة الحكر أو زيادتها  |
| ٨٧٦    |            | تقدير قيمة دعاوى الحيازة  |
|        |            | تقدير قيمة دعوى نقل الحيازة الزراعية وقيمة دعوى طلب بطاقة زراعية                                    |
| ٨٧٧    |            | تقدير قيمة الدعاوى الخاصة بالإيراد  |
| ٨٧٨    |            | تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بمنقول  |
|        |            | تقدير قيمة دعاوى صحة العقود أو إبطالها أو فسخها   |
| ٨٧٩    |            | تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالحجز على المنقول والدعاوى المتعلقة بالرهن أو بحق الامتياز أو الاختصاص |
| ٨٧٩    |            | تقدير قيمة دعاوى صحة التوقيع ودعاوى التزوير الأصلية والفرعية  |
| ٨٨٠    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٧ مرافعات   |
| ٨٨٢    |            | أحكام نقض تتعلق بتقدير قيمة العقارات الموروثة   |
| ٨٩٢    |            | لتقدير الضرائب المستحقة: العقارات المبنية   |



| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٨٩٤    | ٣٨         | أحكام نقض تتعلق بتقدير قيمة الأطنان الزراعية   |
| ٩٠٥    |            | مادة ٣٨ مرافعات                                |
| ٩٠٥    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٣٨ مرافعات       |
| ٩٠٦    |            | العبرة عند تقدير الدعوى فى حالة تعدد الطلبات   |
| ٩٠٨    |            | الأصلية هى بوحدة السبب أو تعدده                |
| ٩٠٨    | ٣٩         | شروط إعمال الفقرة الأولى من المادة ٣٨ مرافعات  |
| ٩٠٩    |            | لاعبرة عند التقدير بقيمة الطلب المندمج وإنما   |
| ٩٠٨    |            | بقية الطلب الأصلية                             |
| ٩٠٩    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٨ مرافعات        |
| ٩١٩    |            | مادة ٣٩ مرافعات                                |
| ٩٢٠    | ٤٠         | العبرة عند التقدير فى حالة تعدد الخصوم هى      |
| ٩٢٢    |            | بوحدة السبب أو تعدده                           |
| ٩٢٢    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٩ مرافعات        |
| ٩٢٤    |            | مادة ٤٠ مرافعات                                |
| ٩٢٤    |            | العبرة عند التقدير هى بقيمة الحق كله عند       |
| ٩٢٦    | ٤١         | النزاع فيه                                     |
| ٩٢٦    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٠ مرافعات        |
| ٩٢٩    |            | مادة ٤١ مرافعات                                |
| ٩٣٠    |            | اعتبار قيمة الدعوى بطلب غير قابل للتقدير زائدة |
| ٩٣١    |            | على عشرة آلاف جنيه،                            |
| ٩٣٢    | ٤٢         | ضرورة التفرقة بين الدعوى غير القابلة للتقدير   |
| ٩٣٢    |            | والدعوى التى لم يقدر المدعى قيمتها             |
| ٩٤١    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤١ مرافعات        |
| ٩٤١    |            | الفصل الثالث: الاختصاص النوعى                  |
| ٩٤١    |            | مادة ٤٢ مرافعات                                |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ٩٤١    |            | تعديلات المادة ٤٢ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية لهما |
| ٩٤٤    |            | تعريف الاختصاص النوعي   |
| ٩٤٥    |            | الاختصاص القيمي للمحكمة الجزئية   |
| ٩٤٧    |            | اختصاص المحكمة الكلية بدعاوى الإفلاس والصلح الواقى  |
| ٩٤٨    |            | اختصاص المحكمة الجزئية ببعض دعاوى الأحوال الشخصية لإعمالا للقانون رقم «١» لسنة ٢٠٠٠           |
| ٩٥٠    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٢ مرافعات   |
| ٩٥٧    | ٤٣         | مادة ٤٣ مرافعات   |
| ٩٥٧    |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٤٣ مرافعات  |
| ٩٥٩    |            | تعديل المادة ٤٣ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ والمذكرة الإيضاحية لهما   |
| ٩٦٠    |            | الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية   |
| ٩٦١    |            | اختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى قسمة المال الشائع   |
| ٩٦٢    |            | اختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى تعيين الحدود  |
| ٩٦٢    |            | اختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى تقدير المسافات  |
| ٩٦٣    |            | اختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى الرى والصرف   |
| ٩٦٦    |            | اختصاص المحكمة الجزئية بدعاوى المطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها                             |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
|        |            | اختصاص القاضى الجزئى بمنازعات إيجار الأرض الزراعية.....  |
| ٩٦٧    |            | اختصاص القاضى الجزئى بمنازعات التنفيذ.....   |
| ٩٦٧    |            | حالة رفع منازعة التنفيذ لقاضى التنفيذ على أساس أنها اشكال وقتى، رغم أنها فى حقيقتها منازعة موضوعية فى التنفيذ..... |
| ٩٦٩    |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٣ مرافعات.....   |
| ٩٧١    |            | مادة ٤٤ مرافعات.....   |
| ٩٨٩    | ٤٤         | دعاوى الحيابة.....   |
| ٩٨٩    |            | أولاً: دعوى منع التعرض للحيابة.....  |
| ٩٩١    |            | تعريف دعوى منع التعرض.....   |
| ٩٩١    |            | شروط قبول دعوى منع التعرض.....   |
| ٩٩٢    |            | الشرط الأول: أن يكون المدعى حائزاً حيابة قانونية.....  |
| ٩٩٢    |            | العنصر المادى للحيابة: السيطرة المادية على الشئ.....   |
| ٩٩٢    |            | العنصر المعنوى للحيابة: قصد التملك أو نية الاستعمال أو مباشرة حق عينى.....   |
| ٩٩٣    |            | التفرقة بين الحيابة القانونية والحيابة المادية أو العرضية.....   |
| ٩٩٤    |            | الشرط الثانى لقبول دعوى منع التعرض: أن يكون قد وقع تعرض مادى أو قانونى لحيابة المدعى.....                          |
| ٩٩٤    |            | التعرض المادى والتعرض القانونى للحيابة.....  |
| ٩٩٥    |            | الشرط الثالث لقبول دعوى منع التعرض: أن ترفع الدعوى خلال ستة من التعرض.....   |
| ٩٩٦    |            |  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ٩٩٦    |            | مدى جواز رفع دعوى منع التعرض فى التعرض<br>الذى نتج عن الأشغال العامة: أى فى حالة تعرض<br>الإدارة لحيازة الأفراد. |
| ٩٩٧    |            | جواز رفع دعوى منع التعرض للحيازة عن إشغال<br>خاصة رخصت بها الإدارة ولا عبرة بترخيص<br>الإدارة.                   |
| ٩٩٨    |            | لا يجوز رفع دعوى منع التعرض لتنفيذ عقد.  |
| ٩٩٨    |            | رفع دعوى منع التعرض لحماية حق سلبى.  |
| ٩٩٩    |            | الخصوم فى دعوى منع التعرض.   |
| ٩٩٩    |            | الحكمة المختصة محليا بنظر دعوى منع التعرض.   |
| ١٠٠٠   |            | الحكمة المختصة نوعيا بنظر دعوى منع التعرض.   |
| ١٠٠١   |            | ثانيا: دعوى وقف الأعمال الجديدة.   |
| ١٠٠١   |            | تعريف دعوى وقف الأعمال الجديدة.  |
| ١٠٠٢   |            | شروط قبول دعوى وقف الأعمال الجديدة.  |
| ١٠٠٢   |            | شرط ألا يكون العمل قد تم.  |
| ١٠٠٢   |            | شرط رفع الدعوى خلال سنة من بدء العمل<br>الجديد.  |
| ١٠٠٣   |            | حجية الحكم الصادر بوقف الأعمال الجديدة.  |
| ١٠٠٤   |            | تحول دعوى وقف الأعمال الجديدة إلى دعوى<br>منع تعرض.  |
| ١٠٠٤   |            | أوجه الخلاف بين دعوى وقف الأعمال الجديدة<br>ودعوى منع التعرض.  |
| ١٠٠٥   |            | دعوى وقف الأعمال الجديدة يجوز رفعها بصفة<br>موضوعية، ويجوز رفعها بصفة مستعجلة.                                   |
| ١٠٠٥   |            | ثالثا: دعوى استرداد الحيازة.   |
| ١٠٠٨   |            |  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ١٠٠٨   |            | تعريف دعوى إسترداد الحيابة.                           |
| ١٠٠٩   |            | شروط دعوى استرداد الحيابة.                            |
| ١٠٠٩   |            | الشرط الاول لدعوى الحيابة: أن يكون المدعى             |
| ١٠١١   |            | حائزا حيابة مادية.                                    |
| ١٠١١   |            | الشرط الثانى: أن يكون هناك سلب للحيابة.               |
| ١٠١٢   |            | الشرط الثالث: أن ترفع الدعاوى فى خلال سنة             |
| ١٠١٣   |            | من تاريخ سلب الحيابة                                  |
| ١٠١٣   |            | المقارنة بين دعوى الحيابة المستعجلة والموضوعية        |
| ١٠١٤   |            | لاتجوز الإحالة إذا حكم القاضى المستعجل فى             |
| ١٠١٤   |            | الدعوى المستعجلة بعدم الاختصاص                        |
| ١٠١٤   |            | النفاذ الملجل فى كل من الدعويين المستعجلة والموضوعية. |
| ١٠١٤   |            | يجوز لقاضى الموضوع إذا رفعت إليه دعوى رد              |
| ١٠١٤   |            | حيابة أن يقضى فيها بإعادة العقار إلى أصله،            |
| ١٠١٤   |            | ولايجوز ذلك للقضاء المستعجل                           |
| ١٠١٥   |            | ولاية قاضى الحيابة الموضوعى تتسع لإزالة               |
| ١٠١٦   |            | الأفعال المادية التى يجريها المدعى عليه               |
| ١٠١٦   |            | قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيابة                 |
| ١٠١٩   |            | ودعوى الحق.   |
| ١٠١٩   |            | أولا: حظر الجمع بالنسبة للمدعى فى دعوى                |
| ١٠٢٠   |            | الحيابة لايجوز أن يطالب المدعى فى دعوى                |
| ١٠٢٠   |            | الحيابة بأصل الحق                                     |
| ١٠٢٠   |            | لايجوز أن يرفع المدعى دعوى الحيابة ودعوى              |
| ١٠٢٠   |            | بأصل الحق فى نفس الوقت                                |
| ١٠٢٠   |            | حالة رفع المدعى الحيابة وقبل الفصل فيها يرفع          |
| ١٠٢٠   |            | دعوى الحق   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ١٠٢١   |            | حالة رفع المدعى دعوى أصل الحق وقبل أن<br>يفصل فيها يرفع دعوى حيازة.  |
| ١٠٢٢   |            | ثانياً: حظر الجمع بالنسبة للمدعى عليه فى دعوى<br>الحيازة   |
| ١٠٢٤   |            | ثالثاً: حظر الجمع بالنسبة لقاضى الحيازة<br>حظر الجمع عند نظر القاضى الدعوى وتحقيقها<br>وإثباتها  |
| ١٠٢٥   |            | حظر الجمع عند إصدار القاضى للحكم   |
| ١٠٢٦   |            | أحكام نقض تتعلق بالمادة ٤٤ مرافعات :<br>وهى تشمل أحكام نقض تتعلق بقاعدة عدم جواز<br>الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق وأحكام<br>نقض تتعلق بدعوى منع التعرض للحيازة وأحكام<br>نقض تتعلق بدعوى وقف الأعمال الجديدة وأحكام<br>نقض تتعلق بدعوى استرداد الحيازة وأحكام<br>نقض تتعلق بالطعن فى الأحكام الصادرة فى<br>دعاوى الحيازة |
| ١٠٢٩   |            | مادة ٤٤ مكرراً مرافعات   |
| ١٠٩٩   | ٤٤ مكرراً  | المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢-  |
| ١١٠٠   |            | نطاق اختصاص النيابة العامة بمنازعات الحيازة  |
| ١١٠٣   |            | إجراءات إصدار قرار النيابة فى منازعة الحيازة<br>وإعلانه وتنفيذه ومدى جواز تقديم إشكال لقاضى<br>التنفيذ بشأن تنفيذه والتظلم منه   |
| ١١٠٦   |            | إجراءات إصدار قرار النيابة فى منازعة الحيازة   |
| ١١٠٧   |            | وفقا للمادة ٤٤ مكرراً مرافعات  |
| ١١٠٨   |            | إعلان قرار النيابة فى منازعة الحيازة   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ١١٠٩   |            | للنيابة إصدار قرار حيابة وإقامة الدعوى الجنائية ضد أحد الخصوم  |
| ١١٠٩   |            | أربعة شروط أساسية يجب توافرها لسلامة قرار النيابة وفقا لنص المادة ٤٤ مكررا :   |
| ١١٠٩   |            | الشرط الاول : أن تكون المنازعة التى صدر بصدها القرار من منازعات الحيابة  |
| ١١١٣   |            | الشرط الثانى : سماع أقوال الطرفين وتحقيق الواقعة   |
| ١١١٣   |            | الشرط الثالث : أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل  |
| ١١١٤   |            | الشرط الرابع : أن يكون القرار مسببا تسببيا كافيا واجب النيابة أن تصدر قرارها فى النزاع سواء شكل جريمة أو لم يشكل جريمة   |
| ١١١٥   |            | عدم خضوع قرار النيابة للتبعية الرئاسية التدرجية التى تحكم قرارات أعضاء النيابة العامة -- تنفيذ قرار النيابة : قرار النيابة واجب التنفيذ فورا وفقا لإجراءات التنفيذ الجبرى فى قانون المرافعات وفى رأينا يجوز الاستشكال فيه أمام قاضى التنفيذ ولكن وفقا للكتاب الدورى لوزارة العدل لا يجوز الاستشكال فيه أمام قاضى التنفيذ |
| ١١١٦   |            | القوة التنفيذية لقرار النيابة فى منازعة الحيابة ووجوب تنفيذه فورا وفقا للمادة ٤٤ مكررا   |
| ١١١٦   |            | رأينا فى جواز تقديم إشكال لقاضى التنفيذ فى قرار النيابة العامة الصادر فى الحيابة تطبيقا للمادة ٤٤ مكررا مرافعات  |
| ١١١٧   |            |  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ١١١٨   |            | الكتاب الدورى لوزارة العدل رقم ٦ لسنة ١٩٩٢.....<br>التظلم من قرار النيابة فى الحيابة أمام قاضى<br>الأمور المستعجلة وطلب وقف تنفيذه وجواز<br>الجمع فى رأينا بين طلب وقف التنفيذ أمام قاضى<br>الأمور المستعجلة والإشكال فى التنفيذ امام<br>قاضى التنفيذ وجواز استئناف حكم قاضى<br>الأمور المستعجلة الصادر فى التظلم |
| ١١١٩   |            | والاستشكال فيه.....<br>نظر التظلم من قرار النيابة فى الحيابة أمام   |
| ١١٢١   |            | القاضى المستعجل والحكم فى التظلم.....<br>تقديم صورة رسمية من ملف الحيابة للقاضى<br>المستعجل فى حالة قيده جنحة ومحاكمة المتظلم   |
| ١١٢٢   |            | أمام محكمة الجنح فى نفس الوقت.....<br>أثر الحكم الجنائى الصادر فى جنحة انتهاك حرمة<br>الغير على الحكم الصادر من القاضى المستعجل<br>فى التظلم، وأثر الحكم الصادر فى التظلم على   |
| ١١٢٢   |            | القضاء الجنائى.....<br>حجية قرار النيابة مؤقتة وجواز رفع دعوى   |
| ١١٢٥   |            | موضوعية للمطالبة بالحيابة.....<br>ضرورة تقديم صورة رسمية من ملف الحيابة<br>للقاضى المستعجل فى حالة محاكمة المتظلم أمام  |
| ١١٢٧   |            | محكمة الجنح فى نفس الوقت.....<br>جواز الاستشكال فى الحكم الصادر من القاضى<br>المستعجل فى تظلمات الحيابة ورأينا جواز<br>الاستشكال أيضا فى قرار النيابة فى الحيابة  |



| الموضوع   | رقم المادة | الصفحة |
|---|------------|--------|
| ولكن الكتاب الدورى لوزارة العدل يمنع الاستشكال فيه .....                                |            | ١١٢٨   |
| السند التشريعى لاختصاص النيابة العامة فى حالة النزاع على مسكن الحضانة أو الزوجية —      |            | ١١٢٩   |
| نقدنا لنص المادة ٤٤ مكررا مرافعات وضرورة تعديله   |            | ١١٣١   |
| احكام نقض تتعلق بالمادة ٤٤ مكررا مرافعات .....  |            | ١١٣٢   |
| مادة ٤٥ مرافعات .....   | ٤٥         | ١١٣٧   |
| الاختصاص بالدعاوى المستعجلة .....   |            | ١١٣٧   |
| الاختصاص بالطلب العارض المستعجل .....   |            | ١١٤٠   |
| جواز رفع الطلب المستعجل أمام محكمة الموضوع مع الدعوى الأصلية بصحيفة واحدة أو إبدائه     |            |        |
| كطلب عارض وفقا للمادة ١٢٣ مرافعات .....   |            | ١١٤٢   |
| كيفية رفع الطلب المستعجل من التدخل فى الدعوى والطلب الفرعى المستعجل الموجه إلى الغير    |            | ١١٤٣   |
| شروط قبول الطلب المستعجل المرفوع بطريق التبعية لطلب أصلى .....                          |            | ١١٤٣   |
| مدى جواز إحالة القاضى المستعجل للدعوى إلى المحكمة الموضوعية إذا قضى بعدم الاختصاص ..... |            | ١١٤٥   |
| شروط اختصاص القاضى المستعجل .....   |            | ١١٤٥   |
| الشرط الأول: توافر ركن الاستعجال أو الخطر .....   |            | ١١٤٥   |
| مظهران للخشية من فوات الوقت: .....  |            | ١١٤٥   |
| المظهر الأول: الخشية من زوال المعالم. ....  |            | ١١٤٥   |
| المظهر الثانى: الخشية من فوات المصلحة أو ضياع الحق .....                                |            | ١١٤٦   |
| ملاحظات بشأن ركن الاستعجال .....  |            | ١١٤٦   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع  |
|--------|------------|--|
| ١١٥٠   |            | الشرط الثانى: أن يكون المطلوب فى الدعوى المستعجلة هو إجراء وقتى أو تحفظى                                     |
| ١١٥٢   |            | الشرط الثالث: ألا يكون من شأن الفصل فى الدعوى المستعجلة المساس بأصل حق من الحقوق المدعاة من جانب أحد الطرفين |
| ١١٥٥   |            | مواضع عدم المساس بأصل الحق   |
| ١١٥٥   |            | عدم المساس بأصل الحق فى الطلبات المطروحة على القاضى  |
| ١١٥٥   |            | عدم المساس بأصل الحق فى بحث المستندات  |
| ١١٥٦   |            | عدم المساس بأصل الحق عند تسبيب الحكم   |
| ١١٥٦   |            | عدم المساس بأصل الحق فى منطوق الحكم  |
| ١١٥٨   |            | ضرورة توافر الشروط الثلاثة جميعا لانعقاد الاختصاص للقاضى المستعجل  |
| ١١٥٨   |            | مدى جواز إحالة القاضى المستعجل الدعوى إلى المحكمة الموضوعية إذا قضى بعدم الاختصاص                            |
| ١١٥٨   |            | أحكام نقض تتعلق بالمادة ٤٥ مرافعات   |
| ١١٦٦   | ٤٦         | مادة ٤٦ مرافعات  |
| ١١٦٦   |            | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٤٦ مرافعات المقصود بالطلب الاصلى والطلب العارض والطلب المرتبط                  |
| ١١٦٧   |            | الطلب الاصلى هو الذى تنشأ عنه قضية لم تكن موجودة من قبل  |
| ١١٦٧   |            | الطلب العارض هو الذى يبدى فى أثناء خصومة قائمة   |
| ١١٦٨   |            | التفرقة بين دفاع المدعى عليه والطلب العارض المقدم منه  |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
|        |            | الطلب المرتبط هو الذى توجد بينه وبين الطلب<br>الأصلى صلة تجعل من المناسب ومن مصلحة<br>العدالة جمعهما أمام نفس المحكمة . . . . .   |
| ١١٦٩   |            | المقصود بعدم قابلية الارتباط بين الطلبات للتجزئة . . . . .  |
| ١١٦٩   |            | لا اختصاص للمحكمة الجزئية بالطلب العارض أو<br>المرتبط بالطلب الأصلى، إذا كان بحسب قيمته أو<br>نوعه لا يدخل فى اختصاصها لأن قواعد<br>الاختصاص القيمى والنوعى من النظام العلم . . . . . |
| ١١٧١   |            | عدم الخلط بين مجال إعمال المادة ٤٦ مرافعات<br>والمادة ٣٨ مرافعات . . . . .  |
| ١١٧٣   |            | حالة ترك المدعى الخصومة فى طلبه العارض<br>بقصد استبقاء الاختصاص للمحكمة الجزئية . . . . .   |
| ١١٧٤   |            | الاختصاص فى حالة ضم دعويين . . . . .  |
| ١١٧٤   |            | المقصود بكلمة «بحالتهاء الواردة فى نهاية نص<br>المادة ٤٦ مرافعات . . . . .  |
| ١١٧٤   |            | اختصاصات للمحكمة الجزئية بمقتضى نصوص متفرقة<br>اختصاص المحكمة الجزئية ببعض المنازعات<br>المتعلقة بالأراضى الزراعية وما فى حكمها . . . . .   |
| ١١٧٤   |            | الاختصاص بمنازعات التنفيذ والقرارات والأوامر<br>المتعلقة بالتنفيذ . . . . .   |
| ١١٧٥   |            | أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٦ مرافعات . . . . .   |
| ١١٧٦   |            | مادة ٤٧ مرافعات . . . . .   |
| ١١٧٨   | ٤٧         | المذكرة الإيضاحية بشأن المادة ٤٧ مرافعات . . . . .  |
| ١١٧٨   |            | تعديلات المادة ٤٧ مرافعات بالقانون ٢٣ لسنة<br>١٩٩٢ . والقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ . . . . .  |
| ١١٧٨   |            |   |

| الصفحة | رقم المادة | الموضوع   |
|--------|------------|---|
| ١١٨٠   |            | اختصاص المحكمة الكلية (الابتدائية)              |
|        |            | الاختصاص فى حالة تقديم المدعى طلبا عارضا        |
|        |            | ترتب عليه تعديل الطلب الاصلى بنقص قيمته إلى     |
| ١١٨٠   |            | أقل من عشرة آلاف جنيه.                          |
|        |            | الاختصاص فى حالة رفع المدعى دعوى أقل من         |
|        |            | عشرة آلاف جنيه، ورفع المدعى عليه دعوى فرعية     |
|        |            | أكثر من عشرة آلاف جنيه وإجراء مقاصة بين ما      |
| ١١٨٢   |            | يحكم به فى الدعويين                             |
| ١١٨٣   |            | اختصاص المحكمة الكلية بالطلبات المرتبطة         |
| ١١٨٤   |            | عمومية الاختصاص النوعى للمحكمة الكلية           |
| ١١٨٤   |            | الاختصاص بدعاوى الإعسار المدنى                  |
| ١١٨٥   |            | الاختصاص ببعض دعاوى حماية حق المؤلف             |
|        |            | الاختصاص ببعض دعاوى الإجراءات وبعض              |
| ١١٨٥   |            | دعاوى الجمعيات                                  |
|        |            | اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر التظلمات فى      |
| ١١٨٦   |            | الرسوم التكميلية الخاصة بقانون التوثيق والشهر   |
|        |            | اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى نقل         |
|        |            | الحيازة الزراعية ودعوى طلب بطاقة زراعية وعدم    |
|        |            | اختصاصها بنظر دعوى نقل بيانات الحيازة           |
|        |            | بسبب سوء استخدام السلف المنصرف لخدمة            |
| ١١٨٨   |            | الأرض   |
|        |            | اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر نفقة المتعة مهما |
|        |            | كانت قيمتها وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠     |
|        |            | لسنة ٢٠٠٠ أما الآن فهى من اختصاص المحكمة        |
| ١١٨٨   |            | الجزئية   |

| الموضوع                                       | رقم المادة | الصفحة |
|---|------------|--------|
| اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طعون الضرائب   |            | ١١٩٠   |
| مهما كانت قيمة النزاع.                        |            |        |
| اختصاص المحكمة الابتدائية ببعض دعاوى          |            | ١١٩١   |
| التعاون الزراعى                               |            |        |
| اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر منازعات        |            | ١١٩١   |
| المساكن                                       |            |        |
| اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعن على      |            | ١١٩٣   |
| القرار الذى يصدر فى الاعتراض على نزاع الملكية |            |        |
| اختصاص المحكمة الابتدائية بشهر إفلاس التاجر   |            | ١١٩٥   |
| وكذلك نظر جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسة    |            |        |
| اختصاص المحكمة الابتدائية ببعض دعاوى          |            |        |
| الأحوال الشخصية وفقا للمادة ١٠ من القانون     |            | ١١٩٥   |
| رقم ١ لسنة ٢٠٠٠                               |            |        |
| أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٤٧ مرافعات       |            | ١١٩٦   |
| مادة ٤٨ مرافعات                               | ٤٨         | ١٢١٩   |
| اختصاص محكمة الاستئناف                        |            | ١٢١٩   |
| الدعاوى التى ترفع مباشرة أمام محكمة           |            |        |
| الاستئناف لتحكم فيها لأول مرة على سبيل        |            |        |
| الاستثناء.                                    |            | ١٢٢٠   |
| سقوط الخصومات أمام محكمة الاستئناف.           |            | ١٢٢٠   |
| اختصاص محكمة الاستئناف بدعاوى تفسير           |            |        |
| الأحكام التى تصدرها                           |            | ١٢٢٠   |
| الاختصاص بدعاوى مخاصمة القضاة ورجال النيابة.  |            | ١٢٢٠   |
| الاختصاص بالطعن فى قرار لجنة تقدير أجره       |            |        |
| المساكن وقرار لجنة المباني الآلية للسقوط.     |            | ١٢٢١   |

| الموضوع  | رقم المادة | الصفحة |
|--|------------|--------|
| الاختصاص النوعي لحكمة النقض.....                 |            | ١٢٢٢   |
| تعلق قواعد الاختصاص النوعي بالنظام العام . ..... |            | ١٢٢٣   |
| للمؤلف كتب وأبحاث .....                          |            | ١٢٢٥   |
| الفهرس .....                                     |            | ١٢٣١   |

تم الجزء الأول  
بحمد الله وتوفيقه



طُبعت بمطابع مؤسسة روز اليوسف  
ج . م . ع القاهرة











Bibliotheca Alexandrina



05-053